



مختصر المعانی

قصیدہ

الشيخ محمد بن محمد عرفة البغدادي

کتاب التبیان

سرگ روڈ گوشت ۲۹۹۷

وهذا مستجلد الثاني من حاشية العلامة الدسوقي على شرح مختصر السعد على التلخيص

صحيحة	صحيحة
٤١٦ فصل في بيان الاستعارة بالكناية	٠٠٢ الفصل والوصل
٠٠٠ والاستعارة التخييلية	٠٨٤ تذييل اصل الحال المنتقلة ان تكون
٤٢٩ فصل عن عرف السكاكي الحقيقة	٠٠٠ بغير واو الخ
٠٠٠ القوية الخ	١١١ الباب الثامن الابهام والاطناب
٤٦٧ فصل في شرائط حسن الاستعارة	١٢٨ المساواة
٤٧٤ فصل وقد يطلق المجاز الخ	١٣١ الابهام
٤٧٨ الكناية	١٤٧ الاطناب
٤٨٤ تقسيم الكناية	١٨٢ الفن الثاني علم البيان
٥٠١ فصل نكلم فيه على افضلية المجاز	٢١٠ التشبيه
٠٠٠ والكناية على الحقيقة والتصريح	٢١٦ طرفاه
٠٠٠ في الجملة	٢٢٨ وجهه
٥٠٤ الفن الثالث علم البديع	٢٦٩ ادله
٥٠٦ تقسيم وجوه التحسين الى ضربين	٢٧٣ الغرض منه
٠٠٠ معنوي ولفظي	٢٨٦ اقسامه
٥٠٦ بحث المعنوي	٣١٦ خاتمة مراتب التشبيه الخ
٥٠٦ المطابقة وتسمى الطباق والتضاد	٣٢٠ الحقيقة والمجاز
٠٠٠ ايضا	٣٢١ الحقيقة
٥١٦ مراعاة التظهير وبسمى التناصب	٣٢٧ المجاز
٠٠٠ والتوفيق	٣٣٤ المجاز المفرد
٥١٩ الارصاد وبسمى بعضهم التسميم	٣٣٩ المجاز المرسل
٥٢١ المشاكاة	٣٤٦ الاستعارة
٥٢٤ المزاوجة	٣٦٦ تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين
٥٢٧ العكس	٣٦٩ تقسيمها باعتبار الجامع
٥٢٧ الرجوع	٣٧٨ تقسيمها باعتبار الثلاثة
٥٢٩ التورية وبسمى الابهام ايضا	٣٨٨ تقسيمها باعتبار اللفظ المستعار
٥٣١ الاستخدام	٤٠٢ تقسيمها باعتبار آخر اى غير اعتبار
٥٣٣ اللف والنشر	٠٠٠ الطرفين والجامع واللفظ
٥٣٧ الجمع	٤١٠ للمجاز المركب



صيفه

٥٣٧ التفريق

٥٣٧ التقسيم

٥٣٧ الجمع مع التفريق

٥٣٨ الجمع مع التقسيم

٥٣٩ الجمع مع التفريق والتقسيم

٥٤٣ التجريد

٥٤٩ المبالغة المقبولة

٥٥٠ انحصارها في التبليغ والاغراق

٥٥٠ والفلو

٥٥٥ المذهب الكلامي

٥٥٥ حسن التعليل

٥٦٧ التفريع

٥٦٩ تأكيد المدح بما يشبه الذم

٥٧٥ تأكيد الذم بما يشبه المدح

٥٧٦ الاستنباع

٥٧٧ الادماج

٥٧٨ التوجيه

٥٧٩ الهزل الذي يراد به الجحد

٥٨٠ تجاهل المعارف

٥٨١ القول بالموجب

صيفه

٥٨٤ الاطراد

٥٨٥ مبحث اللفظي

٥٨٥ الجناس التام

٥٨٩ الجناس المحرف

٥٩١ الجناس الناقص

٥٩٣ الجناس المضارع

٥٩٤ الجناس اللاحق

٥٩٥ تجنيس القلب

٥٩٨ رد الجرح على الصدر

٦٠٦ الجمع

٦١٣ الموازنة

٦١٥ القلب

٦١٧ التثريب

٦١٨ لزوم ما لا يلزم

٦٢٣ خاتمة في السرقات الشعرية القول

٦٢٣ في الاقتباس والتضمين

٦٤٤ والمقد والحل والتمجيد

٦٥٦ فصل في حسن الابتداء والتخلص

٦٥٦ والانتها

٦٥٦ تمت

حَاشِيَةُ سُورَتِي

المجلد <sup>علا</sup> دوم

مختصر معاني

تصنيف: الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي <sup>رحمته الله</sup>

على

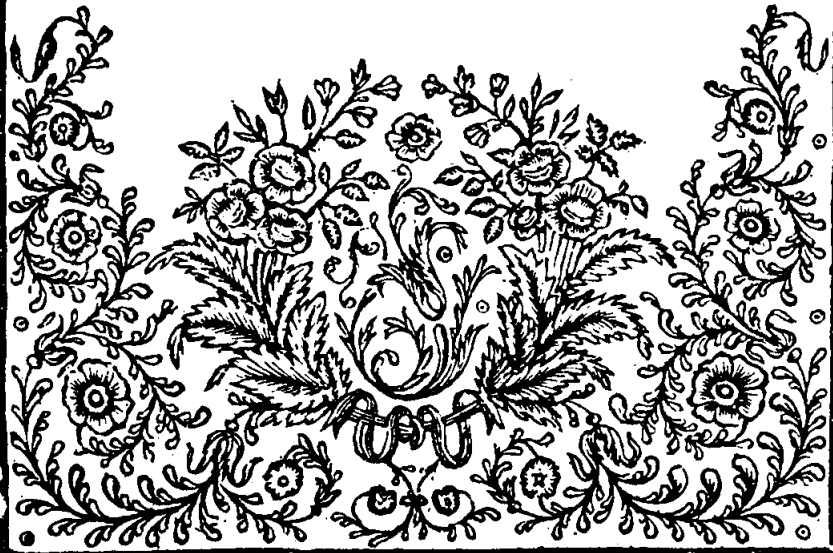
شرح الصلاة بعد الدين تقاضاني على الدين اليفيص مع الشرح

الذكور بها مشها على التمام

مكتبة رشيدية

سركي روڈ کوٹشہ، فون: ۲۶۶۲۲۶۳





\*\*\*\*\* ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ \*\*\*\*\*

\*\*\*\*\* ﴿ الفصل والوصل ﴾ \*\*\*\*\*

(قوله لانه الاصل) اى لانه عدم العطف وقوله والوصل طار لان مرجعه الى العطف ومعلوم ان عدم العطف اصل لا يقتصر فيه الى زيادة شئ على المنفصلين والعطف الذى هو الوصل يقتصر فيه الى وجود حرف مزيد ليحصل وما يقتصر فيه الى زيادة حرف فرع عما لا يقتصر فيه الى شئ وايضا لعدم في الحادث سابق على وجوده ( وقوله الحاصل الخ ) تعليل في المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ اى على الجملتين ( قوله لكن لما كان الخ ) اى وحيث فلا يقال كان الاولى ان يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو انه حيث كان الفصل الاصل فلم لم يقدمه في التعريف كما قدمه في الترجمة ( قوله بمنزلة الملكة الخ ) اعلم ان الملكة فردين الاول ما من شأنه ان يقوم بالشئ باعتبار جنسه بان يكون جنسه شأنه ان يقوم به ذلك الامر كالبصر لافراد الحيوان والثاني ما من شأنه ان يقوم بالشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولا شك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بان كان بينهما كمال الانقطاع فقول الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة نظر المفرد الثاني وقوله في المطول فيبينهما تقابل لعدم والملكة باسقاط منزلة ناظر للمفرد الاول كذا قال بعضهم وفيه ان هذا لا يتم الا اذا كان المراد بما من شأنه ان الاثني به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد به امكان ذلك

(الفصل والوصل)  
بدأ بذكر الفصل  
لانه الاصل والوصل  
طار عليه عارض  
حاصل بزيادة حرف  
من حروف العطف  
لكن لما كان الوصل  
بمنزلة الملكة والفصل  
بمنزلة عدمها

وانت خبير بان الجملتين انما كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وان لم يحز  
 بلاغة فانما فهما الوصل بهذا المعنى ففيهما ملكة الوصل لاما هو بمنزلة هاتين الملكة  
 انه لا وجه لزيادة منزلة في كلام الشارح سواء قلنا ان الملكة عبارة عن الامر الذي  
 شأنه ان يقوم بالشيء باعتباره جزءا او باعتبار شخصه وقد يقال انه قد لا يمكن  
 في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما في آية انا معكم الخ فلا يكون الوصل ملكة لهما  
 باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين  
 في بعض الصور ووجه بعضهم زيادة منزلة في كلام الشارح بان تقابل العدم والملكة  
 انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود تنصف به الذات  
 الموجودة والعدم نفيع عن تلك الذات انقابلة بخلاف الامور الاعتبارية وذلك كالفصل  
 والوصل فانهما امران عارضان اعتبارا بان النوع من الكلام وان كان متعلقهما وجوديا  
 وعلى هذا فيحتاج الى تأويل في عبارة المطول بان يحول على حذف مضاف اي شبه  
 تقابل العدم والملكة ورد شيخنا الشهاب المذري في شرح الفية هذا التوجيه بما حمله  
 لان لم ان الملكة لا تكون الا امر وجوديا والوصل امر اعتباري لان العدم والملكة  
 من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافة بين الجملتين  
 فتأمل (قوله انما تعرف بملكاتها) اي بعد معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) ظاهر  
 تعريفه للفصل والوصل انهما لا يجران في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل  
 كما يجران في الجمل يجران في المفردات ولا يختصان بالجمل كما يجران في كلام المصنف فان كان  
 بين المفردين جامع وصلتهما كما اذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الاول والآخر  
 والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما او شبه تمائل كما في قوله  
 \* ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها \* شمس الضحى وابواسحاق والقمري \*  
 وان لم يكن بينهما جامع فصلهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس  
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بان ما ذكره تعريف  
 لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لانه تعريف لحقيقة هاتين الملكتين (قوله  
 بعض الجمل) اي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل  
 الممددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل اربع مرتبة بحيث تعطف  
 كل واحدة على ما قبلها بل تناسب الاوليان والآخران فيعطف في كل اثنين او لا  
 ويعطف الآخران على الاولين لان مجموع الآخر بين يناسب مجموع الاولين ولو قال  
 المصنف عطف جملة على جملة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف التعبير ببعض الجمل  
 على الكلام لانه دخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمل الكلام بناء على انه لا بد ان يكون  
 موصود ذاته (قوله اي ترك عطفه عليه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض لترك  
 العطف مطلقا وهذا يفهم منهم منه عرفا وحوادثه كى بعضه يعطف عليه وترك فيه

والاعدام ما تعرف  
 بملكاتها بدأ في  
 التعريف بذكر الوصل  
 فقال (الوصل عطف  
 بعض الجمل على بعض  
 والفصل تركه) اي  
 ترك عطفه عليه (فاذا  
 انت جملة بعد جملة  
 فالاولى اما ان يكون  
 لها محل من الاعراب  
 قوله ان لا يطلق  
 الفصل في صور الخ  
 هكذا في النسخة  
 المجموع منها واعل  
 فيها سقطا والاصل  
 ان لا يطلق الفصل  
 والوصل الخ فتأمل  
 صححه

العطف فلا يرد ان يقال ان التعريف يشمل ترك العطف في الجملة الواحدة مبتدأ بها مع انه لا يسمى فصلا قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض اى مما شأنها العطف اذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها انه فصل لانه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها ورد بانه ان اراد بقوله مما شأنها العطف اى في ذلك المحل لزم ان لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الضلاحية في ذلك المحل وان اراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آخر ورد ان الجملة الحالية ايضا قابلة للعطف في نفسها فلعل الاولى عدم التقييد بهذا القيد والجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم ان الترك مشعر بالفصل لكونه فعلا لانفي فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لا تحصل الا بانقصد وحينئذ فيشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكية فلعله مبنى على ان الترك ليس فعلا فتأمل (قوله فاذا ثبت الخ)

اولا وعلى الاول ( اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ) ان قصد تشريك الثانية لها ( اى للاولى ) ( فى حكمه ) اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك ( عطف ) ( الثانية عليها ) اى على الاولى ليدل العطف على التشريك

رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء ( قوله فالاولى ) مراده السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن اولى حقيقة بان لم تسبق غيرها ( قوله اما ان يكون لها محل من الاعراب ) اى محل ذى الاعراب وهو المفرد اى امان تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا وذلك بان تكون واقعة في محل ذى رفع كالخبرية او ذى نصب كالفعلية او ذى جر كالضام اليها وقوله اما ان يكون لها محل اى على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما في زيد يعطى ويمنع اولا كما في قوله تعالى وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للاولى لكونها جزء المقول ( قوله اولا ) اى كالاتينية ( قوله وعلى الاول الخ ) حاصلة ان الاولى اذا كان لها محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم الاعراب فان وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد جهة جامعة في حكم الاعراب تعين الفصل فصوره خمسة كلها مأخوذة من كلام المصنف ( قوله تشريك الثانية لها ) اى جعل الثانية مشاركة للاولى ( قوله اى حكم الاعراب ) اعلم ان الاعراب عبارة عن الحركات ومآتب عنها على القول بانه لفظى والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للاعراب مثل كونها خبر مبتدأ فانه يوجب الرفع وكونها حالا او مفعولا فانه يوجب النصب وكونها صفة فانه يوجب الاعراب الذى في التبوع وكونها مضافا اليها فانه يوجب الخفض قول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الاعراب وذكر بعض الافاضل ان اضافة حكم للاعراب من اضافة المدلول للدال اى الحكم المدلول للاعراب دلالة المقضى بالفتح على المقضى بالكسر او من اضافة السبب للسبب اى الحكم الذى هو سبب اعرابه وهو ظاهر ( قوله مثل كونها خبر مبتدأ ) نحو زيد يعطى ويمنع

قوله ان لا يطلق الفصل في صور الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولعل فيها سقطا والاصل ان لا يطلق الفصل والوصل الخ فتأمل ( مصححه )



(قوله او حالا) نحو جاء زيد يعطى ويمنع (قوله او صفة) نحو مررت برجل يعطى ويمنع  
(قوله او نحو ذلك) اى كالمفعولية نحو الم تعلم انى احبك واكرمك (قوله عطف الثانية  
عليها) اى بانواو وغيرهالكن ان كان العطف بالواو فشرط قبوله ان توجد جهة جامعة  
فقول المصنف بعد فشرط الخ كالاستدراك على ما قبله (قوله كالفرد) انما شبه المصنف  
عطف الجملة التى لها محل من الاعراب بالفرد لان الاصل والغالب فى الجملة التى لها محل  
من الاعراب ان تكون واقعة فى موضع المفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجملة المحبر بها  
عن ضمير الشان لها محل من الاعراب وليست فى محل مفرد (قوله من كونه فاعلا) اى  
كالذى قبله (قوله او نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالذى قبله (قوله وجب  
عطفه عليه) اى فى الاستعمال الاغلب وانما قلنا ذلك لانهم جوزوا ترك العطف  
فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا قصد التشريك اولى يقصد وان وجدت  
الشركة فى نفس الامر بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها ابهام التضاد والا كان العطف  
احسن فلقم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار  
التكبر والتانى كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وانما استحس  
العطف عند ابهام التضاد كما فى التلث الثانى ليفهم العطف الجمع ونفى التناقض وهذا  
فى المفردات واما الجمل ففى قصد التشريك وجب العطف والفرق بينهما كون الصفات  
المفردة كالشيء الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانها لاستقلالها  
لا بدل على تعلقها بما قبلها الا العطف وما قبل ان الفرق وجود الاعراب فى المفردات  
قيدل على التشريك الذى يفيد العطف فلم يتم العطف عند قصد التشريك بخلاف  
الجمل فانه ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك فلا بد من العطف لبديل عليه  
فقيه نظر فان المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية (قوله فشرط كونه  
مقبولا الخ) شرط مبتدا وقوله ان يكون خبر والفاء واقعة فى جواب شرط مقدراى  
واذا اردت بيان شرط قبول العطف فقول لك شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية  
على الاولى) اى وكذا عطف مفرد على آخر لان الحكم فيهما واحد (قوله مقبولا)  
اى فى باب البلاغة (قوله بالواو) اى حال ككون العطف كأنها بالواو ونحوه  
(قوله اى بين الجملتين) اى او المفردين فالجامع لا بد منه فى قبول العطف حتى فى  
المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف قولك الشمس ومراة  
الارب ودين الجوسى والى باذنبانة محدثة (قوله جهة جامعة) اى وصف  
له خصوص يجمعهما فى العقل او الوهم او الخيال ويقرب احدهما من الآخر  
ولا يكتفى مطلقا ما يجتمعان فيه لان كلى شيئين لا بد من اجتماعهما فى شيء حتى  
الضب والزن فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم البطارية مثلا ولا يكتفى فى قبول  
عطفهما حتى براعى ما هو اخص كالضدية بينهما وسأنى تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى

المذكور (كالفرد)  
فانه اذا قصد تشريكه  
لفرد قبله فى حكم اعرابه  
من كونه فاعلا او  
مفعولا او نحو ذلك وجب  
عطفه عليه (فشرط كونه)  
اى كون عطف الثانية على  
الاولى (مقبولا بالواو  
ونحوه ان يكون بينهما)  
اى بين الجملتين (جهة  
جامعة)

( قوله لما بين الكتابة الخ ) اي وانما كان في هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة  
والشعر من التناسب الظاهر وذلك لان كلاهما انشاء والتناسب المذكور امر يوجب اجتماعهما  
في المفكرة عند اربابهما وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين في المثال المذكور خياليا  
واما الجامع بين المسند اليهما فعلى كما يعلم مما يأتي ( قوله من التضاد ) اي الموجب  
للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشيء اقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان  
والتناسب امر يوجب جمعهما في المفكرة فيكون الجامع خياليا وذكر المصنف مثال  
العطف في الجمل عند وجود الجامع وترك مثال عطف المفرد على مثله عطف وجود  
الجهة الجامعة بينهما ومثاله جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وابوه فالجهة الجامعة بين زيد  
وابنه وعمرو وابنه التضاد وهو امر يوجب اجتماعهما في المفكرة وحينئذ فيكون  
الجامع بينهما خياليا ( قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع الخ ) هذا بالنسبة للجمل  
وبخلاف ما لو قيل في المفردين حاتي زيد وحاررا وزيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما  
ولا عداوة فانه لا يقبل ( قول وذلك ) اي ووجه ذلك اي اشتراط الجهة الجامعة ( قوله  
لئلا يكون الجمع بينهما ) اي عند انتفاء الجهة الجامعة ( قوله كالجمع بين الضب والنون  
في عدم التناسب لان النون وهو الحوت حيوان بحري لا يعيش الا في الماء والضب  
حيوان بري لا يشرب الماء واذا عطش دوى بالريح فلا مناسبة بينهما ) ( قوله ما يدل  
على التشريك ) اي في الحكم ( قوله وحتى ) اي بناء على انه يعطف بها الجمل كما في قولك  
فعلت معه كل ما قدر عليه حتى خدمته بنفسى او مطلقا لان الشرط يعتبر في المفردات  
ايضا ( قوله وذكره حشو الخ ) هذا الاعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطفًا  
على قوله بالواو وهو غير متعين لجوار ان يكون عطفًا على مقبول فيكون التقدير وشرط  
كونه مقبولا وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا ان لا يبلغ النهاية في القبول  
بان يكون مستحسنا فقط كذا قيل وفيه نظر لان المقبول يشمل المستحسن والكامل  
والاحسن ان يجعل قوله ونحوه عطفًا على الضمير في كونه والتقدير وشرط كون نحوه  
مقبولا ويكون الضمير في نحو عاذا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف  
بين المفردين فيكون اشارة لما قلناه من العطف في المفردات او يجعل عطفًا على قوله  
بالواو ويراد بنحو الواو ما يستعمل مراد فالها مجارا كاو والفاء في بعض الصور لا ما يدل  
على التشريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا مستحسنا ( قوله لان هذا الحكم ) اي  
الشرط واو عبر به كال اولي ( قوله بمحصلا ) بفتح الصاد اي حصلا الواضع ووضع له  
هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للقاء والترتيب مع التراخي بالنسبة لثم  
وترتيب الاجزاء في الذهن بالنسبة لحتى ( قوله غير التشريك ) اي زائد عليه والمراد  
بالتشريك التشريك في حكم الاعراب وبالجمعية الاجتماع في المنتضى للاعراب وحينئذ

نحو زيد يكتب  
ويشعر لما بين الكتابة  
والشعر من التناسب  
الظاهر ( او يعطى  
ويمنع ) لما بين الاعطاء  
والمنع من التضاد  
بخلاف نحو زيد  
يكتب ويمنع او يعطى  
ويشعر وذلك لئلا  
يكون الجمع بينهما  
كالجمع بين الضب  
والنون وقوله ونحوه  
اراد به ما يدل على  
التشريك كالفساء  
وتم وحتى وذكره  
حشوا مستحسنا لان هذا  
الحكم مختص بالواو  
لان لكل من الفاء وتم  
وحتى معنى محصلا  
غير التشريك والجمعية  
فان تحقق هذا المعنى  
حسن العطف وان  
لم توجد جهة جامعة  
بخلاف الواو

فالعطف مرادف والماسل ان التشريك في حكم الاعراب موجود في جميع حروف  
العطف لكن ثم والفاء وحتى لهما معان اخر غير التشريك ( قوله فان تحقق هذا  
المعنى ) اى وقصد التشريك ( قوله وان لم توجد جهة جامعة ) اى امر يحجمهما  
في العقل او في الوهم او في الخيال ويقرب احدهما من الاخر اى غير التشريك اذ هو  
لازم لكل عطف باى حرف كان ( قوله بخلاف الواو ) اى فانه لا يحسن العطف بها  
الا اذا وجدت الجهة الجامعة بين المسند اليهما والمسندين في الجنتين ولا يكتفى لصحة  
العطف بمجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط او المسند اليهما فقط كما صرح به الشارح  
آخر بحث الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد ان مجرد الاتحاد او التماس  
في الغرض المصوغ له الجملة يكتفى لصحة العطف سواء اتحد المسند اليه فيهما ام لا  
وسواء اتحد المسند فيهما ام لا فامل ( قوله اى ولانه لا بد في الواو ) اى في قبول  
العطف بالواو كان العطف بهما في الجملة التي لهما محل من الاعراب او في المفرد  
( قوله عيب على ابي تمام ) اى نسب اليه العيب ( قوله قوله ) اى من القصيدة التي

مدح بها ابا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعها

اسقى طولهم اجش هزيم \* وغدت عليهم نضرة ونعيم  
جات معاهدهم بعهد سخابة \* ماعهدهما عند الديار ذميم  
سفه الفراق عليك يوم تحملوا \* وبما اراء وهو عنك حلیم  
ظلمك ظالمة البرى ظلوم \* والظلم من ذى قدرة مذموم  
زعت هو الكفا الغداة كاعفا \* عنهما طلال باللوى ورسوم  
لا والذي هو عالم ان النوى \* صبر وان ابا الحسين كريم  
ما حلت عن نزل الوداد ولا غدت \* نقضى على الف سواء محوم

( قوله ان النوى صبر ) النوى بالقصر الفراق ثم يخجل ان الشاعر اراد نوا او اراد نوى  
غير او ما هو اعم والصبر بكسر الباء الدوام وهو المراد هنا وحينئذ فان الكلام من  
باب التشبيه البليغ بمحذف الكاف اى ان فراق الاحبة كالصبر في المراتة واما الصبر  
بكون الباء فهو محمل المكارة والمسايق ( قوله ان الامانة الخ ) علة العمل مع علته  
( قوله فهذا العطف ) اى في قوله وان ابا الحسين كريم ( قوله كما هو الظاهر ) اى  
لان ان قولهم مع خبر ما بمفرد مضاف لاسمها ( قوله باعتبار وقوع موقع مفعول عالم )  
اى وسره مسددا والمفعولان اصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تأويل  
عطف الجملة على اخرى باعتبار الاصل ( قوله لان وجود الخ ) هذا تعليل للتعيم  
اى وانما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد او الجملة لان وجود  
الجامع شرط في الصورتين اى شرط في قبول العطف في الصورتين وهما عطف  
المفرد وعطف الجملة يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين وقد انصرف بعض الناس لابي تمام

( ولهذا ) اى ولانه  
لا بد في الواو من جهة  
جامعة ( عيب على  
ابى تمام قوله لا والذي  
هو عالم ان النوى \*  
صبر وان ابا الحسين  
كريم ) اذ لامناسبة  
بين كرم ابي الحسين  
ومرارة النوى فهذا  
العطف غير مقبول  
سواء جعل عطف  
مفرد على مفرد كما هو  
الظاهر او عطف  
جملة على جملة  
باعتبار وقوع موقع  
مفعول عالم لان  
وجود الجامع شرط  
في الصورتين وقوله  
لاننى لما ادعته الحبيبة  
عليه من اندراس  
هوا بدلالة البيت  
السابق



فقال الجامع خيال لتفاوتهما في خيال ابي تمام او وهى وهو ما ينههما من شبه  
التضاد لان مرارة النوى كالضد للخلاوة الكرم لان كرم ابي الحسين حلو ويدفع بسببه  
الم احتياج السائل والصبر مر ويدفع به بعض الآلام او الشنايب لان كلا دواء  
فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكلفات باردة اذا لمعتبر المناسبة الظاهر  
القرينة فان قلت حيث كان بين المتماثلين هنا مناسبة وان كانت بعيدة كيف يصح  
نفي البشارح للناسبة من اصلها بقوله اذلا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى  
قلت مراده نفي المناسبة الظاهرة لا مطلقا في كلامه حذف الصفة اى اذلا مناسبة  
ظاهرة بين كرم الخ فلا ينافى ان هناك مناسبة خفية بعيدة كذا قرر شيخنا العلامة  
العدوى (قوله وقوله لا) اى وقول ابي تمام في اول البيت لا ذلا مقول القول في محل  
نصب وقوله نفي خبر المبتدأ الذى هو قوله (قوله من اندراس هوا) اى ودو ومحبته  
وهذا بيان لما ادعاه (قوله بدلالة الخ) متعلق بنفى اى انما كان نفيا لما ادعاه بسبب  
دلالة البيت السابق وهو قوله زعت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالوى  
ورسوم فاعل زعت الحبيبة وهواك مفعول اول والخطاب للذات التى جردها من نفسه  
اوانه التفت من التكلم للخطاب وجلة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والغداة ظرف  
لعملا عنها بمعنى منها اى من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء  
جمع طلال كجبل وجبال ماشخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثاني والوى  
بالقصر اسم موضع والباء فيه بمعنى فى والرسوم بضمراء جمع رسم كفلوس جمع فلس  
ما التصق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم فى البيت  
الذى ذكره المصنف قوله بعد ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت \* بنفسى على الف  
سواك محرم \* السنن الطريقة والانف المألوف وهو متعلق بهجوم وغدت بمعنى صارت  
ومحرم اى تدور وتطوف خبر غدت ومعنى هذه الايات الثلاثة زعت الحبيبة ان هواك  
يا اتمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضع فقلت لها ليس الامر  
كذلك واقسم بالله الذى هو عالم بان الفراق مر المذاق وان ابا الحسين الممدوح كرم  
ما بعدت عن طريق المحبة ولا صارت نفسى تلتفت الى غيرك (قوله والا فصلت)  
اى وجوبا وظاهره كان ينههما جهة جامعة لا والمراد بوجوب الفصل ترك العطف  
لا ترك الحرف الذى قد يكون عاطفا اذلا مانع من الايتان بالواو على انها الاستئناف  
فانها تكون له وكان ينبغى للمصنف ان يقول والا لم تعطف لمناسبة قوله سابقا عطف  
عليها او يبدل قوله سابقا عطفت بوصلت لمناسبة قوله هنا فصلت (قوله فى حكم  
اعرابها) اى فى موجه (قوله لتلازم الخ) اى لان عطف الشئ على الشئ بالواو  
وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فانما لم يقصد وجب تركه لا لقضائه خلاف المراد  
(قوله الذى ليس بمقصود) اى لان المقصد الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ) ضمن

(والا) اى وان لم  
يقصد تشريك الثانية  
للاول فى حكم اعرابها  
(فصلت) الثانية  
(عنها) لتلازم من  
العطف التشريك  
الذى ليس بمقصود  
(نحو واذا خلوا الى  
شياطينهم قالوا انا  
معكم انما نحن  
مستهزؤون الله  
يستهزئونهم لم يعطف  
الله يستهزئونهم على  
انما معكم لانه ليس من  
مقولهم فلو عطف  
عليه لزم تشريكه له  
فى كونه مفعول قالوا  
فيلزم ان تكون مفعول  
قول المناقبين وليس  
كذلك وانما قال على  
انما معكم دون انما نحن  
مستهزؤون لان قوله  
انما نحن مستهزؤون  
بيان لقوله انا معكم

خلوا معنى افوضو فعدى بالى والافكان حقه التعدية بالبا. اى واذا افوض المنافقون الى  
 شياطينهم من الكافرين في خلوة عن اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اوان قوله  
 الى شياطينهم متعلق بمحذوف اى واذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم  
 اى رؤسائهم من الكافرين كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قالوا انامعكم) اى بقلوبنا  
 من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين (قوله انما نحن مستهزون) اى بالمسلمين فيما  
 نظر لهم من المداواة (قوله الله يستهزى بهم) اى يحازيهم بالطرد عن رحمة في مقابلة  
 استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام في الكلام مشاكلة والا فلا استهزاء مستحيل على الله  
 (قوله على انامعكم) اى الذى هو محكى بالقول وقضيته ان انامعكم وحده له محل من الاعراب  
 لان الكلام في العطف على ما له محل مع انه جزء المقول فتضيق كلامه ان جزء المقول له  
 محل وسيأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله \* وقال رائد هم ارسوا زوالها \*  
 وكلام اليد فيما سأتى يشعر بان له محلا ويحتمل ان مراد المصنف على انامعكم الخ هذا  
 وجعل انامعكم له محل اوليس له محل انما هو بالنظر المحكية لا بالنظر للمحكي لان جملة  
 انامعكم مستأنفة لا محل لها من الاعراب وجملة انما نحن مستهزون تابعة لها فلا محل لها  
 ايضا (قوله لانه) اى لان قوله الله يستهزى بهم (قوله ليس من مقولهم) اى حتى يعطف  
 على مقولهم بل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم ان يكون) اى الله يستهزى بهم  
 (قوله وليس كذلك) اى ليس الواقع ذلك اى كونه مقولا لهم ويصح ان يكون الضمير  
 في ليس للكون والاشارة للواقع ونفس الامر والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله  
 وانما قال الخ) اى وانما قال المصنف لم يعطف الله يستهزى بهم على انامعكم ولم يقل  
 لم يعطفه على انما نحن مستهزون (قوله بيان لقوله انامعكم الخ) فيه نظر لان عطف  
 البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى كما سيأتى في قول  
 المصنف اوبانها لغفائها ولم يوجد هنا في الجملة الاولى ابهام واضح ومن ثم ذهب  
 بعضهم الى ان جملة انما نحن مستهزون تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها  
 او مستأنفة استئنافا بيانيا ووجه الاول ان الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم  
 الثبات على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انامعكم ووجدنا الثانى وهو كون  
 الثانية بدل اشتمال ان الثبات على الكفر يستلزم تحقير الاسلام والاستهزاء به فيبينهما  
 تعلق وارتباط ووجدنا ثالث ان الجملة الثانية واقعة في جواب سؤال متدر تقديره  
 اذا كنتم معنا فما بالكتم ترون لاصحاب محمد بتعظيم دينهم واتباعه فقالوا انما نحن  
 مستهزون وليس ما ترونه منا باطنيا فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها ايضا قوله  
 الله يستهزى بهم كانت الجملة مقولا لهم لان الجملة الاستنافية لا تكون الامقولة لقائل  
 المستأنف عندها واجيب بان مراد الشارح بالبيان البيان اللفوى وهو الايضاح  
 لا الاصطلاحى ولانك ان كلامنا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به

البيان المذكور اما التأكيد فلان فيه دفع توهم التجوز او السهو والبذل فيه بيان  
المشترى عليه بالصراحة والاعتناء فيه بيان المؤول عنه المقدر كذا ذكر ارباب  
الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي ان المراد بالبيان هنا الاصطلاح  
وذلك لانه قال الفرق بين الجمل الثلاث ان في الجملة البدلية استئناف القصة ومزيد الاعتناء  
بالشان وفي الجملة البيانية مجرد ازالة الحفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز  
او السهو او الغفلة فنقول انما نحن مستهزئون ان اعتبرناه باعتبار لازمه يقرر الثبات  
على اليهودية تكون مؤكدة وان اعتبر اشتغاله على امر زائد على الثبات على اليهودية  
وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشانه ازيد لتكون بدلال كونها وافية  
بتام المراد دون الاولى فان اعتبر مجرد ازالة الحفاء عن المعية وان المراد منها المعية في القلب  
لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدرا كانت استئنافا أه فاقيل  
ان الشارح اراد بالبيان الايضاح فيم التوكيد والبيان يأبى عنه كلاله في شرح  
المفتاح ( قوله فحكمه حكمه ) اي فاعطف على الثانية كالعطف على الاولى في لزوم  
المحذور المذكور لان كلامهما من مقرر المناقذين فاستغنى بالنص على عدم صحة  
العطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما  
واحدا فهلا عكس لان قول المتبوع اول بالانفصال اليه لان العطف عليه هو الاصل  
فقول الشارح وايضا كان الاولى ان يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل  
ويحذف ايضا وذكر الشيخ يس ان قوله وايضا اعتذار ثان وحاصله انه انما نص على  
نفي العطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والعطف على المتبوع هو  
الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التسابع في العطف عليه حكم المتبوع  
في لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي ( قوله هو الاصل )  
ما يرجع فلا يدل عنه من غير ضرورة ( قوله وعلى الثاني الخ ) حاصل ما ذكره  
المصنف انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى  
بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى فالفصل متعين في الاحوال الستة الآتية  
وان قصد ربطها بها فلان كان الربط على معنى عطف سوى الواو بان كان معنى ذلك  
العاطف تحقرا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط  
على معنى عطف هو الواو فان كان الاولى قيد لم يقصد اعضاؤه للثانية فالفصل متعين  
في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيد اصلا اولها قيد وقصد اعطاؤه للثانية  
فالفصل متعين ان كان بين الجملتين كمال الانفطاع بلايهام او كمال الاتصال او شبه  
احدهما او التوسط بين الكمالين وصعوبة هذا السبب ليست من جهة تعداد هذه  
الصور بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الخاتين الاخيرتين المتعين فيهما  
الوصل اعني كماله نقطاع مع الابهام والتوسط بين الكمالين ( قوله ان قصد ربطها بها )

الحكمه حكمه وايضا  
العطف على المتبوع  
هو الاصل ( وعلى  
الثاني ) اي على تقدير  
ان لا يكون الاولى  
محل من الاعراب ( ان  
فصد ربطها بها اي  
ربط الثانية بالاولى  
( على معنى عطف  
سوى الواو عطف )  
الثانية على الاولى ( به )  
اي بذلك العطف من  
غير اشتراط امر آخر  
نحو دخل زيد فخرج  
عروا و ثم خرج عرو  
اذا قصد التعقيب



انما لم يقل ان قصد تشريك الثانية لها في معنى عطف غير الواو مع انه الانسب  
بقوله في القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه نظر الكون الجملة الاولى  
في القسم الاول لها اعراب فتاب ان يعبر بالتشريك في جانبها ولما لم يكن للاولى هنا  
اعراب غير بقصد الربط اى ربطها ربطا يفيد فائدة تحصل من حرف العطف غير  
الواو (قوله على معنى الخ) اى ربطا كاشعا على معنى آه (قوله سوى الواو) اى كالفا، وثم  
(قوله من غير اشتراط امر آخر) اى لصحة العطف وذلك كالجملة الجامعة لهما في العقل  
او في الوهم او في الخيال وظاهره انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب يجب العطف  
بغير الواو عند تحقق مقنا، وارادته مطلقا اى في الاحوال الستة الآتية وسواء  
كان للاولى قيد قصد اعطاؤه للثانية او قصد عدم اعطائه لها او لم يكن لها قيد  
اصلا وهو كذلك فالاول نحو قولك جا زيد راكبا فذهب عمرو وفصدت فذهب  
راكبا والثاني اذا قصدت فذهب ماشيا والمالك كئثال المصنف (قوله اذا قصد التعقيب)  
راجع للعطف بالنساء، (قوله او المهلة) اى او قصد المهلة وهذا راجع للعطف بثم  
ولو قال السارح اذا قصد الترتيب بلامهلة او لترتيب بمهلة كان احسن وهذا  
اصلاهما وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين  
فيها فبئس منزى المنكرين ومن التعميق المذكور عطف المفصل على الجمل كفى  
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا يائسا او هم قاتلون اما وجهه في الاول  
فهو ان ذكر الشئ يناسبه اجراء مدحه او ندمه سرا، كان حكم مدحه او ندمه متقدما  
في نفس الامر او متأخرا واما وجهه في الثاني فلان تفصيل الشئ يناسب بعد اجماله  
ولو افترق الحكمان وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ولو افترق  
مضمونهما كما في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان الاستغفار اى طلب المغفرة  
مقارن للتوبة التى هى الانقطاع الى امر الله تعالى بترك المعصية وربما سبقت التوبة  
على الاستغفار فغطت التوبة على الاستغفار بتم اشارة الى ان الانقطاع الى الله تعالى  
بالمعنى المذكور اعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون لمجرد التدرج في مدارج  
الكمال وبيان الحال الذى هو اولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قد ساد بعد ذلك جده \*

فان سيادة الجد والاب سابقان لكن اتى بتم اشارة لدرج المدح في مدارج  
الكمل مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تليه سيادة ابيه  
ولو كان الكل مدحاً له (قوله وذلك) اى وجب ذلك اعنى عدم الاشتراط لامر آخر  
لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) اى مع التشريك في الحصول الخا. بى  
(قوله محصلة) اى خلاصها الواضع ووضعها بازاها مفصلة في علم النحو فاذا وجد  
معنى منها كان كانيا في صحة العطف بالحرف الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة

او المهلة) وذلك لان  
ما سوى الواو من  
حروف العطف  
يفيد مع الاشتراك  
معانى محصلة مفصلة  
في علم النحو فاذا  
عطفت الثانية على  
الاولى بذلك العاطف  
ظهرت الفائدة اعنى  
حصول معانى هذه  
الحروف بخلاف  
الواو فانه لا يفيد الا  
مجرد الاشتراك وهذا  
انما يظهر فيما له حكم  
اعرابى

وقد علمت المعنى المحصل للفا، وثم وهو التعقيب في الاول والمهمل في الثاني فهما وان  
 شاركوا الواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه واما حتى  
 فان قلنا انها لا تعطف الا المفردات فهي فيها لعطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك  
 الجزء الاغاية في الرتبة كانت الناس حتى الانبياء او في البدانة كرزق الناس حتى  
 الكافرون وهذا المعنى اخص من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيها فلا  
 يطلب جامع آخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل ايضا فضمون الجملة المعطوفة يجب  
 ان يوجد فيه ما دوى في المفرد فيكون في الافادة وذلك واضح واما الالفهي لتفي الحكم  
 عما بعدها ولا يكون الا مفردا او بمنزلة فاذا قلت جاء زيد لا عمرو افاد نفي المجيء  
 الثابت لزيد عن عمرو وذلك كاف في حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب فيه شيء آخر  
 بشهادة الاستعمال والذوق واما الواو اما التي بمنعها عند مصاحبة الواو فغايتهما  
 المعلومة كافية في الافادة من الشك والابهام والتخيير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك  
 الجمل والمفردات لان المعنى المراعى فيهما واحد في الامرين واذا استعملت او مثلا للاضراب  
 فهي لاستيفان كلام آخر لا لعطفه كما في قوله تعالى كلمع البصر او هو اقرب فتخرج  
 عن هذا الباب واما لكن فهي لاثبات الضد وذلك كاف في الحسن كما تقدم في لا وكذا  
 بل حيث كانت عاطفة فهي في الجمل لتبرير مضمونها وفي المفردات لتقرير الحكم بعد  
 الاثبات والامر ولا ثبات الضد بعد النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق  
 (قوله ظهرت الفائدة) اي ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى انه يشترط لصحة  
 العطف (قوله لا بمجرد الاشتراك) اي اشتراك المتعاطفين في موجب الاعراب او في التحقق  
 في الحصول في الخارج وازدادة بمجرد الاشتراك من اضافة الصفة للرصوف اي الاشتراك  
 المجرد عن المعاني المحصلة لغيرها (قوله وهذا) اي افاة الواو للاشتراك انما يظهر فيما  
 حكم اعرابي كالمفردات والجمل التي لها محل فاذا كان الجملة الاولى محل من الاعراب ظهر  
 المشترك فيه وهو الامر الموجب للاعراب فيصح ان يقال اشتراك الجملتان او المفردان  
 في الخبرية او في الحالية مثلا وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بها فائدة ولا يحتاج  
 لجامع فان قلت هذا يقتضي ان العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب  
 لا يقتصر الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله فشرط كونه مقبولا بالواو الخ  
 وقد يجب بان المراد بالجامع الغير المنفرد اليه الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال  
 الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط بين الكمالين وهذا لا ينافي  
 الاقتران لجهة جامعة اي وصف خاص يجمعهم ما وقرب احدهما من الاخرى في العقل  
 او الوهم او الخيال فقول الشارح انما يظهر فيما حكم اعرابي اي وكان هناك جهة  
 جامعة والخاص ان الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها  
 الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فانه تعتبر نسبتها وما يتعلق بها من

المقررات ذراعى في تلك النسبة كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا  
 التفصيل بالجلتين اللتين لمحل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن  
 وجه تخصيصه بما لمحل له فتأمل (قوله واما في غير) اى واما افادة الواو الاشتراك  
 في غير ماله حكم اعرابى وهو لا محل له من الاعراب (قوله فقيه خفا) لعدم ظهور  
 المشترك فيه وقوله واشكال اى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة  
 على النظر بين الجلتين لما يأتى من الاحوال الستة وماله حكم اعرابى وان توقف  
 على الجهة الجامعة ايضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة  
 ما يأتى والحاصل ان الجمل التى لمحل لها من الاعراب محتساج في عطفها بالواو الى  
 جامع مخصوص بكون مشترك بين الجلتين جامد مالهما واستخراج ذلك الجامع بتوقف  
 على معرفة هل بين الجلتين كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه كل منهما او التوسط  
 بينهما فاذا عرف ان بين الجلتين التوسط بين الكماليين او كمال الانقطاع مع الابهام  
 وصل لوجود الجامع بينهما والافلا لعدم وجوده ولا شك ان معرفة ان بين الجلتين شيا  
 من هذه الامور خفية جد لا يدركها الا ذو ذوق سليم وفهم مستقيم كعلماء المعانى  
 والحاصل ان المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة اعنى كون الاولى لمحل لها  
 النص على اجتماع الجلتين في الواقع ولا يحسن ذلك الا اذا كان بين الجلتين جامع  
 وهو التوسط بين الكماليين او كمال الانقطاع مع الابهام والافلا يحسن لعدم وجود  
 الجامع بينهما حينئذ (قوله وهو) اى ما ذكر من الخفاء والاشكال (قوله السبب  
 في صعوبة باب الفصل والوصل) اى صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل  
 (قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة ومراد هذا القائل التنبيه على دقة هذا الباب  
 وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال اليمقونى معنى الحصر ان في قوة مدركه  
 الصلابة لادرالك ما سواه والمراد بذلك البعض الحاصر ابو على الفارسي (قوله اى  
 وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين  
 احدهما ان لا يقصد ربط اصلا وذلك بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى كما اذا  
 اخبر بمجمله ثم تركت في زوايا الاهمال فاخبر باخرى كقولك زيد قائم ثم اضربت عنها  
 فقلت بل عمرو قاعد وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر في الاحوال الستة الآتية  
 ولذا لم يتعرض لها في الجواب والاخرى ان يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا  
 لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هى التى فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ  
 فقوله والاشترط وجوابه الشرط الثانى وجوابه وقد علمت ان هذا الجواب قاصر  
 على الصورتين الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف  
 والابان لم يقصد ربط اصلا فالفصل جزما وان قصد ربط الثانية بالاولى على  
 معنى الواو فان كان الخ لو في مجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق

واما في غير فقيه خفا  
 واشكال وهو السبب  
 في صعوبة باب الفصل  
 والوصل حتى حصر  
 بعضهم البلاغة في  
 معرفة الفصل و  
 الوصل (والا) اى  
 وان لم يقصد ربط  
 الثانية بالاولى على  
 معنى عاطف سوى  
 الواو (فان كان  
 للاولى حكم لم يقصد  
 اعطاؤه للثانية)



بمحذوف اى ربطا آتيا على معنى الخ من اتيان الكلى على الجرقى اى تحققة فيه  
لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط ( قوله فان كان للاولى حكم ) اى قيد  
زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف فى الآية التى مثل بها والتميد بحال او ظرف  
او شرط وليس المراد الحكم الاعرابى لان الموضوع ان الاولى لا محل لهما من الاعراب  
( قوله التثريك فى ذلك الحكم ) اى تثريك الثانية للاولى فى ذلك القيد والتثريك  
فيه نقيض المقصود ( قوله واذا خلوا الخ ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه  
امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع  
عطفه على جملة قالوا لمناسبة المحلين اذا منع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك  
نسأله محل لاهو انا معكم اذهو معمول لقالوا كاتقدم ( قوله لئلا يشاركه الخ ) علة للتثني  
اى اتنى العطف لئلا يشاركه اى لتثني مشاركة الثانية للاولى فى الاختصاص بالظرف  
وهو اذا وتوضيح ذلك ان جملة قالوا مقيدة بظرف وهو اذا وتقديم الظرف يفيد  
الاختصاص وحينئذ فالمعنى انهم انما يقولون انا معكم فى حال خاؤهم بشياطينهم  
لا فى حال وجود اصحاب محمد ولو عطف الله يستهزئ بهم على جملة قالوا لزم  
ان استهزاء الله بهم يخص بذلك الظرف لافادة العطف تثريك المحلين فى الاختصاص به  
فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا انهم كما لا يقولون الا اذا خلوا فالتثني  
العطف لاجل ان تثني المشاركة فى الاختصاص بذلك الظرف ( قوله وليس كذلك )  
اى لان المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون  
ولاشك ان هذا متصل لانقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم ام لائم ان اسم ليس  
ضمير عائد على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع لافى نفس الامر وحينئذ فالمعنى وليس  
كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما فى نفس الامر اذ الذى فى نفس الامر دوام  
استهزاء الله بهم ( قوله فان قيل ) هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشاركه  
فى الاختصاص بالظرف قوله اذا شرطية لا ظرفية اى وحيث كانت شرطية فتقديمها  
لكونها مستحقة للصدارة للتخصيص وحاصل هذا السؤال ان يقال انما يكون  
الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل  
وجود الاختصاص كتقديم سائر الممولات وما اذا كانت شرطية فتقديمها  
لاقتضاها الصدورية فلا يتحقق الاختصاص وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد  
لصحته الدوام فى الاولى ايضا ( قوله قلنا الخ ) حاصله انها وان كانت شرطية فتقديمها  
مفيد للاختصاص نظرا لاصلها لان اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل انما توسع  
فيها باستعمالها شرطية وحيث كانت فى الاصل ظرفية افاد تقديمها الاختصاص  
ولو كانت شرطية نظرا لاصلها ( قوله ولو سلم الخ ) اى ولو سلمنا شرطيتها وعدم  
كون الظرفية اصلا نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة يحتاج الى عامل

( قال الفصل ) واجب لئلا  
يلزم من الوصل التثريك  
فى ذلك الحكم ( نحو واذا  
خلوا الآية لم يعطف الله  
يستهزئ بهم على قالوا لئلا  
يشاركه فى الاختصاص  
بالظرف لما مر ) من ان  
تقديم المفعول ونحوه من  
الظرف وغيره يفيد  
الاختصاص فيلزم ان  
يكون استهزاء الله بهم  
مختصا بحال خلوه الى  
شياطينهم وليس كذلك فان  
قبل اذا شرطية لا ظرفية  
قلنا اذا الشرطية هى  
الظرفية استعمل استعمال  
الشرطية ولو سلم فلا ينافى  
ما ذكرنا لانه اسم معناه  
الوقت لا بدله من عامل  
وهو قالوا انا معكم

وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلوا اذ ليس المراد قطعاً ان لهم وقتاً يخلون فيه  
واذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة ايضاً لانهم  
منافقون وانما يقولون ماذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج واذا كان  
معمولاً لقالوا وقد تقدم عليه لشرطيته افاد بمفهومه ان القول ليس الا في وقت الخلوة  
فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق  
والفحوى اى الاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداً على ان ضربت  
معطوف على سرت افاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا اخر المفعول وقبل  
سرت يوم الجمعة وضربت زيداً فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلاً عن  
اختصاصهما به هذا يحصل كلام الشارح وانت خبير بان هذا الجواب الثاني محقق  
لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظراً لكونه معمولاً كالظرف او هذا الجواب  
قريب من الجواب الاول وانما يفرقان من جهة رعاية اصالة الظرفية له ثم نقل  
واستعمل شرطاً او وضع شرطاً من اول الامر ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا  
التفريق لا تظهر له ثمرة ( قوله فلا ينافي ماذكرنا ) اى من ان التقديم يفيد الاختصاص  
( قوله لانه اسم معناه الوقت ) اى مع كونه شرطاً ( قوله وهو قالوا انا معكم ) اى لا الشرط  
الذى هو خلوا وهذا التعليل لا يظهر الا على قول الجمهور من ان العامل في اذا الشرطية  
جوابها واما على ما ذهب اليه الرضى وابو حبلن من ان العامل فيها الشرط فلا يتم  
ما ذكره من الجواب لان قالوا لم يقدم عليه معموله حينئذ فلا ينافي ان يقال قالوا انا  
معكم تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارح بدل التعليل الذى ذكره  
فلا ينافي ماذكرنا لان المتعارف في الخطايات تقييد الجواب بمضمون اذا مع الشرط كان  
جارياً على القولين ( قوله بدلالة المعنى ) لانه ليس المراد ان لهم وقتاً يخلون فيه واذا  
وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة ايضاً لانهم منافقون وانما يقولون  
ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج ( قوله متعلق الفعل ) هو اذا هنا ( قوله  
بدلالة الفحوى والذوق ) متعلق بقوله يفهم اختصاص الفعلين به وذلك لانه ليس طلب  
احدهما بالاولى من الآخر بخلاف ما اذا اخر المتعلق عن احدهما وقدم على الآخر  
فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب التأخر له والحاصل  
انه قد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب  
الاستعمال اعتباره في المعطوف ايضاً وان تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف  
صار المتقدم عليه هو المستحق له قال سم وانظر هل هذا امر واجب بحسب الاستعمال  
حتى لا يجوز خلافه وفي حاشية الشارح على الكشف في عطف المفردات ان القيد  
اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاني  
يوم الجمعة اورا كبا زيدو عمرو ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر

بدلالة المعنى واذا قدم  
متعلق الفعل وعطف فعل  
آخر عليه يفهم اختصاص  
الفعلين به كقولنا يوم الجمعة  
سرت وضربت زيداً  
بدلالة الفحوى والذوق  
( والا ) عطف على قوله  
فان كان للاولى حكم اى  
وان لم يكن للاولى حكم لم  
يقصد اعطوه الثانية وذلك  
بان لا يكون لها حكم زائد  
على مفهوم الجملة او يكون  
ولكن قصد اعضاؤه مثالية  
ايضاً ( فان كان بينهما ) اى بين  
الجمتين ( كالانقطاع بلا  
إيهام ) اى بدون ان يكون  
في الفصل إيهام خلاف  
المقصود ( او كالالاتصال  
او شبه احدهما ) اى احد  
الكماين ( فكذلك ) اى  
يتعين الفصل

عن العطف عليه فانه لا يجب ان يكون معتبرا في العطف فهل عطف الجمل الذي الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه ( قوله وذلك ) اى النفي المذكور بصوره بان لا يكون لها اى للجملة الاولى وقوله حكم اى قيد زائد على مفهومها اى كما فى قولك قام زيد واكل عمرو ثم ان المراد لم يكن للجملة الاولى حكم زائد على مفهومها يمكن اعطاؤه للثانية فلا يرد ان كل جملة تقع فى كلام البلغاء لها حكم زائد على اصل المراد افاده النول عبد الحكيم ( قوله اوىكون ) اى للجملة الاولى حكم وقوله قصد اعطاؤه للثانية ايضا اى كما اعطى للاولى وذلك كقولك بالامس خرج زيد ودخل صديقه ( قوله اى بدون ان يكون الخ ) بمعنى ان الجملتين اذا فصلتا لم يحصل فيهما ابهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل ( قوله او كمال الاتصال ) فيه انه يمكن اعتبار الابهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه فيه حيثئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الابهام فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثل اذا سئلت هل تشرب خرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيد للنفي السابق ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما فى قولك لا وايدك الله كذا فى الفارى ومثل ذلك ايضا قولك لمن قال مامدحت لامدحت فان للنفي نفي المدح فتفيد اثباته فتكون جملة مدمحت تأكيد للنفي السابق فلم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالمدح وان المراد الدعاء بنفي المدح بمعنى لاجعلت بمدوحا مع ان الغرض اثباته واجاب بعضهم بانه يمكن ان المصنف حذف قوله بلا ابهام من كمال الاتصال لدلالة ذكره مع ما قبله عليه وعلى هذا فقول المصنف بعد والواصلت دخل تحت ثلاثة اشياء كمال الانقطاع مع الابهام وكمال الاتصال وكذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب يعده عدم تعرض المصنف فيما يأتى لتفسير كمال الاتصال مع الابهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه تأمل والذي ذكره العلامة عبد الحكيم تعيين الفصل فى كمال الاتصال وان كان فيه ابهام خلاف المقصود وذلك لانفاء صحح العطف وهو المغايرة ويدفع الابهام بطريق آخر فيقال فى لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف كمال الانقطاع فان الصحيح للعطف وهو المغايرة متحقق فيه والتباين بينهما النساقى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الابهام اهـ ( قوله فكذلك ) هذا جواب الشرط قبله والشرط وجوابه جواب الشرط الاول ( قوله اى تعيين الفصل ) معنى فى هذه الاحوال الاربعة اما فى الحالة الاولى وهى ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضى كمال المناسبة بينهما والمناسبة تنافى كمال الانقطاع واما فى الحالة الثانية وهى ما اذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة ولا يقال ان هذا يقتضى انه لا يصح اولا يحسن العطف

لان الوصل يقتضى  
مغايرة ومناسبة (والا)  
اى وان لم يكن بينهما كمال  
الانقطاع بلايهام ولا كمال  
الاتصال ولا شبه احدهما  
(فالوصل) متعين لوجود  
الداعى وعدم المانع  
والحاصل ان للمعملتين التين  
لا محل لهما من الاعراب  
ولم يكن للاولى حكم لم يقصا  
اعطاؤه لثانية ستة احوال  
الاول كمال الانقطاع  
بلايهام الثانى كمال  
الاتصال الثالث شبه  
كمال الانقطاع الرابع شبه  
كمال الاتصال الخامس كمال  
الانقطاع مع الابهام  
السادس التوسط بين  
الكمالين فحكم الاخيرين  
الوصل وحكم الاربعة  
السابقة الفصل فاخذ  
المصنف فى تحقيق  
الاحوال الستة فقال (اما  
كمال الانقطاع بين الجمليتين  
(فلاختلافهما خبرا وانشاء  
لفظا ومعنى) بان تكون  
احدهما خبرا لفظا ومعنى

التفسيرى بالواو فى الفرد مع انه شايع حسن لاننا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه  
انما هو فى عبارات المصنفين لافى كلامهم او يقال ان الواو فى العطف التفسيرى غير  
مستعملة فى العطف بل هى مستعارة لمعنى حرف التفسير واما فى الحالة الثالثة والرابعة  
وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا فى الاولى والثانية لان  
شبهه الشئ بحكمه حكم ذلك الشئ (قوله لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة) اى مغايرة  
من جهة ومناسبة من جهة فباقتضائه المغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه  
المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى علة موزعة والحاصل انه باقتضائه  
المغايرة تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف  
بالواو لحصل التنافى ما بين تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجمليتين من كمال الاتصال  
او شبهه ولكان بمنزلة عطف الشئ على نفسه وباقتضائه المناسبة تعين الفصل عند  
وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين  
ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجمليتين من كمال الانقطاع او شبهه بقى شئ آخر  
وهو ان قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه اشكال بالنسبة الى كمال الانقطاع  
باعتبار احدى صورتين الداخلتين تحت قوله والاوهى ما اذا كان للاولى حكم قصد  
اعطاؤه لثانية وذلك لانه يلزم فوات المقصود فى هذه الصورة لانه اذا وجب الفصل  
مراعاة لكمال الانقطاع فات الحكم الذى قصد اعطاؤه ولم يراع كمال الانقطاع  
دون قصد اعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم انه فى هذه الحالة يجب مراعاة  
الامرين فيتعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع ويراعى قصد اعطاء الحكم فيصرح  
بذلك الحكم مع ترك العاطف فى نحو بأتيتك زيد يوم الجمعة واكرمه يقال اكرمه فيه  
وحينئذ فلا اشكال (قوله ولا شبه احدهما) وذلك بان يكون بينهما كمال الانقطاع مع  
الابهام او التوسط بين الكمالين (قوله فالوصل) اى فالعطف بالواو متعين (قوله  
لوجود الداعى) اى الى الوصل وهو رفع الابهام فى كمال الانقطاع او وجود شبه  
احدهما (وقوله وعدم المانع) المراد بالمانع احد الاربعة السابقة وهى وجود احد  
الكمالين مع عدم الابهام فى كمال الانقطاع او وجود شبه احدهما (قوله ولم يكن للاولى  
حكم لم يقصد اعطاؤه لثانية) اى بان لم يكن للاولى حكم اصلا او كان حكم وقصد  
اعطاؤه لثانية (قوله فحكم الاخيرين) اى كمال الانقطاع مع الابهام والتوسط بين  
الكمالين (قوله وحكم الاربعة السابقة) يعنى كمال الانقطاع بلايهام وكمال الاتصال  
وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال (قوله فاخذ المصنف آه) الفاء واقعة فى جواب  
شرط مقدراى واذا اردت تحقيقها فقد اخذ اى فنقول لك قد اخذ المصنف فى تحقيقها  
او ذكرها على الوجه الحق (قوله اما كمال الانقطاع) اى الذى يقتضى ترك العطف  
بالواو لاقتضائه المناسبة المنافية لكمال الانقطاع (قوله فلاختلافهما) اى فيتحقق

عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلى في الجزئي فيلا حظ كمال الانقطاع امرا كليا  
والاختلاف المذكور جزئيا له فاندفع ما يقال ان كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور  
لا غيره (قوله خبرا وانشاء) منصوبان على التمييز او على الخبرية للكون المحذوف اى  
لاختلافهما في كون احدهما خبرا والاخرى انشاء وقوله لفظا ومعنى منصوبان على  
نزع الخافض (قوله بان تكون احدهما اه) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين  
وهما ما اذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا  
القصر انما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله خبرا وانشاء مع ان مدلول  
هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل اربع صور الصورتين المذكورتين وما اذا كانت  
الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى والعكس وحينئذ  
فلامنى تخصيصها بانين منها كذا ذكر ابن السبكي في غروس الافراح (قوله نحو وقال  
رائداه) نسبة سبويه للاختلاف وقال في شرح الشواهد لم اراه في ديوانه (قوله لطلب  
الماء والكلاء) اى لاجل تزولهم عليه وهذا تفسير لرائد بحسب الاصل والمراد به هنا  
عريف القوم اى الشجاع المقدم منهم (قوله اى اقبوا) يعنى بهذا المكان المناسب  
للحرب (قوله من ارسيت) اى مأخوذ من ارسيت السفينة حبستها يعنى في البحر وقوله  
بالمرسة هى بكسر الميم حديدة تلتقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف واما بفتح الميم فهى  
البقعة التي ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبستها ان تفسير الارساء بالاقامة تفسير  
باللازم لان الاقامة لازمة للحيث ويؤخذ من ارسيت ان الهمزة في ارسوا مفتوحة  
وهى همزة قطع وفي شرح الكاشى ارسوا صيغة امر لجماعة المخاطبين همزة  
همزة وصل من رست السفينة رسوا اى وقفت على البحر او من رست اقدامهم في البحر  
ثبتت آه فان ثبت ضم العين فالهمزة في ارسوا مضمومة عملا بالقاعدة في الامر  
من ان همزته مكسورة الا اذا ضمت عين مضارعه وانما قمت في نحو اكرم لانها ليست  
همزة وصل وانما هى الالف التي كانت في مضارعه لان اصله المرفوض يؤكرم فلما  
حذف حرف المضارعة نطق بما بعدها متحركا (قوله تراولها) بالرفع لا بالجزم جوابا  
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة فكأنه قيل لما اذا امرت بالارساء فقال  
تراولها اى لتراول امر الحرب ولو جزم لانعكس ذلك فيصير الارساء علة للمزاولة  
لان الشرط علة في الجزاء لانه سبب له وتقدير الكلام عليه ان وقع الارساء تراولها  
اى ان وقع كان سببا وعلة لمزاولتها لانه لا يمكن مزاولتها الا بالارساء ولا يستقيم كونه  
بالرفع جلا لثلا يفوت التعليل الذي هو المقصود وايضا المراد المزاولة بعد الارساء لا  
الامر بالارساء حال المزاولة على انه لا رابط للحال الا ان يقال لما كان تراولها للتكلم  
وغيره وهو المخاطبون ارتبط تراولها مع واو ارسوا في المعنى فيكون حالا مقدرة من واو  
ارسوا وبهذا تعلم ما في قول سم نفعلا عن شيخه تراولها بالرفع اذا لم يقصد الجزاء

والاخرى انشاء لفظا  
(نحو وقال رائداه)  
هو الذى يتقدم القوم  
لطلب الماء والكلاء  
(ارسوا) اى اقبوا من  
من ارسيت السفينة حبستها  
بالمرسة (تراولها) اى  
نحاول تلك الحرب  
ونعالجها فكل حنف  
امرى يجرى بمقدار \*  
اى اقبوا نقاتل لان  
موت كل نفس

ولو قصد الجزاء صح ووجب الجرم فتأمل (قوله اى نحاول تلك الحرب) اى نحاول امرها ونعالجها اى نحتمل لاقاتتها باعمالها (قوله فكل حنف آه) هلة لمحدوف اى ولا تخافوا من الحنف لان كل حنف الخ وهذا تمام البيت وبعده  
 \* اما موت كراما او نفوز بها \* فواحد الدهر من كد واسفار \*

اى الشخص الذى يكون واحدا فى زمانه هو من كان ناشئا اى كالناشي من الكد والاسفار (قوله اى اقيموا نقاتل) اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة اقامة الحرب خوف الحنف وهو الموت لان موت الخ وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على ان ضمير نزاولها للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال اميرهم الذى قام بتدبيرهم لللاحين ارسواكى نزاولها ونقوم بتدبير اخذ رجالها والاستيلاء على نفائس اموالها ولا تخاف من كثرة عددهم فكل حنف امرى يجرى بمقدار اى بقدر الله وقضائه واقتصر الشارح على الاحتمال الاول لانه اظهر لان مناسبة المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه (قوله لان موت كل نفس اه) اشار بادخال كل على نفس الى ان دخولها على حنف فى كلام الشاعر باعتبار العموم فى المضاف اليه لان النكرة فى سياق الاثبات قد تم لا باعتبارها فى نفسه لان كل انما تضاف لتعدد ولا تعدد فى الحنف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه واما قول بعضهم ادخال الشاعر كل على الحنف باعتبار تعدد اسبابه من كونه بالمرض وبالسيف وبالرخ وغيرها المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب فلا يفيد مالم يعتبر العموم فى امره بمعونة المقام والمعنى فكل حنف كل امرى على التوزيع ولا يخفى ما فى هذا من كثرة الكلفة التى لاحاجة اليها افاده عبد الحكيم وفى سم ان جعل الشارح لفظة كل داخلة على نفس دون موت عكس مافى كلام الشاعر اشارة الى ان كلام الشاعر محمول على القلب اذ لا تعدد فى الحنف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) اى بقضائه سواء بالشر والشخص الحرب او لا و اشار الشارح الى ان مقدار فى كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لاجين ينجيه) اى لاجين ينجى منه حتى يرتكب (قوله ولا اقدام برديه) بفتح الراء وتشديد الدال اى يوقعه فى الردى والهلاك حتى يجتنب ويصح سكون الراء وكسر الدال اى بهلكه (قوله لم يعطف الخ) هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل (قوله وارسوا انشاء الخ) اى لانه امر وكل امر كذلك حقيقة اى ذلك مانع من العطف باتفاق البيانين باعتبار مقتضى البلاغة وما يجب ان يراعى فيها واما عند اهل اللغة فقيه الخلاف فالجمهور على انه لا يجوز واختاره ابن عصفور فى شرح الايضاح وابن مالك فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وجوز الصغار وطائفة كائن يقال حسبي الله ونعم الوكيل بناء على ان احدى الجملتين خبر والاخرى انشاء ونقل

يجرى بقدر الله تعالى  
 لاجين ينجيه ولا اقدام  
 برديه لم يعطف نزاولها  
 على ارسوا لانه خبر لفظا  
 ومعنى وارسوا انشاء  
 لفظا ومعنى وهذا مثال  
 لكمال الانقطاع بين  
 الجملتين باختلافهما خبرا  
 وانشاء لفظا ومعنى  
 مع قطع النظر عن كون  
 الجملتين مما ليس له محل  
 من الاعراب والافعال  
 فى محل نصب مفعول  
 قال (او) لاختلافهما  
 خبرا وانشاء (معنى فقط)  
 بان تكون احدهما خبرا  
 معنى والاخرى انشاء  
 معنى وان كانا خبريتين  
 او انشائيتين لفظا

ابوحيان عن سيديه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر نحو هذا زيد  
ومن عمرو قال بعضهم ان من منع العطف من اهل اللغة قعده بالنظر لبلاغة ومراعاة  
المطابقة لمقتضى الحال ومن جوزه قبحوزه اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال وحينئذ  
قبحوزه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة فلا خلاف بين الفريقين وفيه نظر لان الجائر لغة  
اذا لم يكن نادرا لاينا في البلاغة وان اراد ان الفصل عند كمال الانقطاع واجب في مقام  
ممتنع في آخر فهذا مما لم يذكره ولم يتعرضوا له اصلا تأمل (قوله وهذا مثال الخ)  
هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من  
الاعراب والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الاعراب لانهما معمولتان لقول  
وحيثئذ فالتمثيل غير مطابق وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا مثال لكمال الانقطاع  
بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الاعراب والحاصل ان كمال  
الانقطاع نوعان احدهما فيما ليس له محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثاني  
فيما له محل من الاعراب وهذا لا يوجبه وهذا المثال من الثاني دون الاول وحينئذ  
فهو مثال المطلق كمال الانقطاع لا الذي كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل قال ابن  
يعقوب بعد كلام قرره قحصل مما تقرر ان منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة  
شروط ان يكون بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وان لا يوهم خلاف  
المراد (قوله باختلافهما خبرا وانشاء) الباء للسببية (قوله والا فالجملتان في محل  
نصب) اى كل واحدة منهما في محل نصب وهذا مبنى ان جزء القول له محل اذا كان  
مفيدا ومبنى ايضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام  
وهو الشاعر اما لو كان الاستشاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الزائد فالجملتان  
لا محل لهما قطعا واختلف في المحكى بالقول هل هو في محل المفعول المطلق او المفعول به  
والاول لابن الحاجب والثاني لغيره ورجحه بعض المحققين وقوله والا فالجملتان اى  
والا انقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الاعراب بل نظرا لذلك فلا يصح  
التمثيل لان كلا من الجملتين في محل نصب مفعول قال (قوله بان تكون احدهما الخ)  
اى الاولى او الثانية فهاتان صورتان يضربان في الصورتين المفهومين من قوله  
وان كانتا خبريتين او انشائيتين فالصورا ربيع (قوله وان كانتا خبريتين او انشائيتين  
لفظا) الواو للحال وان وصلية ودخل تحت هذا ربيع صور الاولى خبرية معنى والثانية  
انشائية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان لفظا او الاولى انشائية معنى والثانية  
خبرية معنى وهما خبريتان لفظا وانشائيتان كذلك ولا يصح ان يكون قوله وان كانتا  
الخ للبالغة والالكان هذا القسم اعم من الاول لتناوله للمختلفين لفظا ايضا وهذا  
هو الاول بعينه فلا تباين الاقسام مع ان اعم لا يعطف باو وخرج ما اذا اختلفا  
لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع وبقي من صور اختلافهما ما اذا كانت

اولاهما خبر الفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى فقط او العكس ( قوله مات زيد الخ ) لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما انشاء وهما مختلفان معنى كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار لانتطعها ايها الاخ فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظهما انشاء ونحو اليس الله بكاف عبده اتق الله ايها العبد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى اي الله كاف عبده ولفظهما انشاء ( قوله اولانه لاجامع الخ ) اي اولاتفاقهما في الخبرية والانشائية لثلا يدخل القسم الاول في هذا ايضا كما تقدم ( قوله كاسيأتي بيان الجامع ) اي والجامع الذي اذا اتنى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف بمثل للجامع الذي سيأتي في محله عند تفصيله الى عقلي ووهمي وخيالي ثم ان مالا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما انتفاءه عن المسند اليهما فقط كقوله مات زيد طويل وعمرو قصير حيث لاجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها وان كان بين الطول والقصر جامع التضاد واما عن المسندين فقط كثال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو او عنهما معا نحو زيد قائم والعلم حسن ( قوله واما كمال الاتصال ) اي الذي يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو اذا عطف احدهما على الاخرى كعطف الثي على نفسه واما غير الواو فلا يضر العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف اولا ( قوله فلكون الثانية ) اي فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيان لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الابانه يدل على بعض احوال التبوع لاعلى ذاته والبيان يدل على ذات التبوع لاعلى وصف فيه وهذا المعنى وهو الدلالة على بعض احوال التبوع مما لا يتحقق له في الجمل لان الجملة اما تدل على النسبة ولا يتأ في ان تكون نسبة في جملة دالة على وصف شئ في جملة اخرى لم تنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة في جملة موضحة لنسبة جملة اخرى فلذا نزلت الجملة الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من المبين ( قوله تأكيداً معنويا ) اي بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى والمراد تأكيداً معنويا لغة والا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح انما يكون بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها او المراد بقوله تأكيداً معنويا اي كالتأكيد المعنوي في حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا او بياناً وما يدل على كون الجملة المذكورة ليست تأكيداً معنويا في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزانه وزان نفسه الخ كذا قيل وقد تمنع تلك الدلالة بان يقال ان المراد فوزان هذا التوكيد المعنوي الاصطلاحي الواقع في الجمل وزان نفسه الذي هو توكيد معنوي اصطلاحاً واقع في المفردات فالظاهر ان هذا توكيد معنوي اصطلاحاً ولا مانع ان يقال ان ما كان بالالفاظ المعلومة تأكيداً معنوي بالنسبة للمفردات والجملة الثانية من المتخالفين مفهوما

(نحو مات فلان رجه الله)  
لم يعطف رجه الله على مات  
لانه انشاء معني ومات خبر  
معني وان كانتا جميعا  
خبرتين لفظا (اولانه) عطف  
على لاختلافهما والضمير  
لثان ( لاجامع بينهما كما  
سيأتي ) بيان الجامع فلا  
يصح العطف في مثل  
زيد طويل وعمرو قائم ( واما  
كمال الاتصال ) بين الجملتين  
( فلكون الثانية مؤكدة  
للاولى ) تأكيداً معنويا  
( لدفع توهم تجوز او غلط



ويلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى توكيد معنى بالنسبة للجمل تأمل  
وربما كان كلام الفنارى مفيدا لذلك حيث قال ولا يقال ان كل واحد من التوكيد  
والبيان والبدل من جملة التوابع والتابع هو الثانى العرب باعراب سابقه الحاصل  
او المتجدد وحينئذ فلا بد ان يكون للتبوع اعراب لفظى او تقديرى او محلى مع ان الكلام  
فى الجمل التى لا محل لها منه لانا نقول المراد من قولهم هو الثانى العرب باعراب سابقه  
كونه كذلك ففما لسابقه اعراب او المراد باعراب سابقه نفيًا واثباتًا وان هذا تعريف  
للتابع بالنظر للغالب وهو ما اذا كان للسابق اعراب انتهى كلامه ( قوله لدفع توهم

تجوز ) مصدر مضاف لمفعوله اى ليدفع المتكلم توهم السامع تجوز الخ ( قوله او غلطاً )  
اعترضه العلامة السيد بان التأكيد المعنوى فى المفردات كافى جاء زيد نفسه  
لا يكون لدفع توهم اسباب والعلل بل لدفع توهم التجوز فقط فكذا ما هو بمنزلة  
وهو المعنوى فى الجمل نحو - و لا ريب فيه لكن الذى حققه العلامة عبد الحكيم  
ان التأكيد المعنوى يفيد دفع توهم العطف بالنسبة للاختلاف افرادا او غيره سواء كان  
سهو او نسيان او سبق لسان وان لم يفد بالنسبة للآحاد فاذا قيل جاء الرجلان كلاهما  
فانه يفيد دفع توهم العطف بالتلفظ بالثنائية مكان انفرد او الجمع دون ثنائية اخرى  
وكذلك جاء زيد نفسه يفيد دفع توهم العطف بالنسبة لمن توهم ان الجائى الزيدان  
لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز  
بالنظر للتأكيد المعنوى وقوله العطف بالنظر للتأكيد اللفظى مخالفا لصنيع الشارح  
فى جعلهما للمعنوى الموجب للاشكال المذكور وعبارته على قول المصنف لدفع توهم  
تجوز او غلط اى لاجل ان يدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتزول الثانية  
منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز او يدفع توهم السامع  
العطف فى الاولى فتزول الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع  
توهم السهو او العطف انتهى كلامه وهو تابع فيما قال للعلامة السيد ولكن قد علمت  
ماقاله العلامة عبد الحكيم ( قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب ) اى حالة كون لاريب فيه  
منسوبا لذلك الكتاب ( قوله اذا جعلت الخ ) اى ان محل كون جملة لاريب فيه مؤكدة  
لذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة فى اوائل السور اشارة الى ان  
الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محل  
من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسندة ولا منسدا  
اليها والى هذا القول ذهب صاحب الكشف واليعقوبى وعليه فقيل هى مما اختص  
الله تعالى نبيه بمعرفة معانيها وقيل ان كل حرف مقتطع من كلمة والجموع فى موضع  
جملة مستقلة فالهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد فكانه قيل  
الله تعالى نزل جبريل على محمد بالقرآن واقتطعا منها من تلك الكلمات لا ينافى

نحو لاريب فيه ) بالنسبة  
الى ذلك الكتاب اذا  
جعلت الم طائفة من الحروف  
او جملة مستقلة وذلك  
الكتاب جملة ثانية  
ولاريب فيه ثالثة ( فانه  
لما بولغ فى وصفه ) اى  
وصف الكتاب ( بلوغه )  
متعلق بوصفه اى فى ان  
وصف بانه بلغ ( اذ درجة  
القصى فى الكمال )  
وبقوله بولغ تتعلق الباء  
فى قوله ( بجمل المبدأ  
ذلك ) الدال على كمال  
الغاية يتميزه والتوسل  
بعده الى التعظيم وعلو  
الدرجة

الإشارة المتقدمة فتأمل وبما ذكرناه في بيان معنى هذا القول صحت المقابلة بينه وبين القول الذي بعده (قوله أوجلة مستقلة) أي أوجملت الم جملة مستقلة أي مع حذف أحد جزئها أما المبتدأ أو الخبر أن جعلت اسمية بأن يكون التقدير الم هذا أو هذا الم ويصح جعلها فعلية على أن يكون التقدير أقسم بالم فكون الجار محذوفاً أو اذكر الم فيكون منصوباً وعلى هذه التقادير الم أما اسم السورة أو القرآن أو اسم من أسمائه تعالى أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله وذلك الكتاب جملة ثانية) أي لا محل لها من الأعراب وقوله ثالثة أي لا محل لها كالأولين واحترز الشارح بقوله إذا جعلت الخ عما إذا جعل الم طائفة من الحروف قصد تعدادها أوجلة مستقلة اسمية أو فعلية على ما مر وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبراً أو جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبراً أو جعل الم مبتدأ ولا ريب فيه خبراً وجملة ذلك الكتاب اعتراضاً فانه لا يكون لا ريب فيه جملة لا محل لها من الأعراب مؤكدة لجملة قبلها كذلك (قوله فانه لما بولغ آه) هذا بيان لكون لا ريب فيه تأكيداً كيداً معنوياً بذلك الكتاب وضميرانه للحال والشأن وقوله بولغ أي وقعت المبالغة أي فانه لما وقعت المبالغة في أن وصف ذلك الكتاب بأنه بلغ في الكمال إلى الدرجة القصوى أي البعدى في الرفعة فقوله الدرجة معمول البلوغ وفي الكمال متعلق به (قوله وبقوله بولغ تعلقن الباء في قوله يجعل) أي فالعنى فانه لما وقعت المبالغة في الوصف المذكور بسبب جعل الخ (قوله يجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محصلها بالتعريف لأن جعل المبتدأ ذلك إنما يفيد بلوغه الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي أن غيره كذلك (قوله ذلك) أي لفظ ذلك (قوله الدال على كمال العناية بتميزه) أي من حيث أن اسم الإشارة موضوع للشاهد المحسوس وقوله والتوصل الخ أي باعتبار أن اللام البعد وقوله الدال الخ صفة لجعل أول ذلك وهو الأقرب لكن الأول البقي بقول الشارح والتوصل الخ أدل لو كان صفة لذلك لكان المناسب أن يقول الدال على كمال العناية بتميزه وعلى البعد المتوصل به إلى التعظيم (قوله والتوصل) عطف على كمال العناية أي الدال على كمال العناية بتميزه والدال على التوصل إلى التعظيم وعلو الدرجة بسبب بعده أي دلالة على البعد فكانه في مرتبة لا يشار إليها إلا من بعد (قوله الدال على الانحصار) أي لأن تعريف الجزئين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار أما حقيقة أو مبالغة فالأول نحو قولك الله تعالى الواجب الوجود والثاني كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد أي لاجواد الاحتماء إذ جوده غير بالنسبة إلى جوده كالأعمى (قوله فمضى ذلك الكتاب) أي المراد منه أنه الخ أو معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواء لكنه غير مراد لانه باطل وقوله الكامل أي في الهداية (قوله الذي يستأهل) بالهمزة أي يستحق وفي الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقول له لكن العلامة از محشرى قد صحح هذه

(وتعريف الخبر باللام)  
الدال على الانحصار مثل  
حاتم الجواد فمضى ذلك الكتاب  
أنه الكتاب الكامل الذي  
يستأهل أن يسمى كتاباً كان  
مأخوذاً من الكتب في مقابلته  
ناقص بل ليس بكتاب  
(جاز) جواب لما أي  
جاز بسبب هذه المبالغة  
المذكورة (أن يتوهم  
السامع قبل التأمل أنه)  
أعنى قوله ذلك الكتاب  
(بما يرمى جزافاً) من غير  
صدور عن روية وبصيرة  
(فاتبعه) على لفظ المبنى  
للفعل والمرفوع المستتر  
عائد إلى لا ريب فيه  
والمنصوب البارز إلى  
ذلك الكتاب أي جعل  
لا ريب فيه تابعا لذلك  
الكتاب (نقياً لذلك)  
التوهم (فوزانه) أي  
فوزان لا ريب فيه مع ذلك  
ذلك الكتاب

العبارة في الأساس ( قوله كان ماعداً من الكتب ) اى السماوية وقوله ناقص اى من درجته وهذا ان لوحظ ان المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب اى ولو كان ذلك الغير كتاباً كاملاً في نفسه وهذا المعنى ان لوحظ ان المحصور اصل الكتاب وقديقال ان المناسب للملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنية ويقول وان ماعداً من الكتب في مقابلته ناقص واجيب بانه اتى بها اشارة الى ان المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره لما ذكره من ان الحصر في قولك زيد الشجاع قصده مجرد كمال شجاعته وقديتوسل بذلك الى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعى مساواته لزيد في الشجاعة واعلم ان هذا الكلام الذى قرر به الشارح الحصر في الآية ليس في ظاهره سوء ادب اذ لم يصرح بلفظ الكتب التى وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا بابطاله لان الملك الاعظم له ان يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيره انهم لو سميت فيه الكتب ووقع الحصر من غير الملك الاعلى لزم سوء الادب او وقع الحصر من غير الملك الاعلى ولو لم تسم الكتب قاله اليعقوبى ( قوله جازا الخ ) اى لان كثرة المبالغة لا تجوز توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً ان المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالباً من تجوز وتساهل ( قوله قبل التأمل ) اى في كالات الكتاب ( قوله اعنى قوله ذلك الكتاب ) اى المفيد للمبالغة في المدح ( قوله مما يرمى به ) اى من جملة الكلام الذى يتكلم به ( قوله جزافاً ) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان والكسر قياسى لانه مصدر جازف جزافاً ومجازفة اى اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية والجزاف ايضا التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه في كلام المصنف على المصدرية اى يرمى بهرمى جزاف اى ربما بطريق الجزاف ( قوله من غير صدور الخ ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائداً عليه كما علمت فهو على حذف اى فان قلت ان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافاً انما يصح لو صدر عن غير علام القيوب فكيف يقال يجوز ان يتوهم ان هذا الكلام مما يرمى به جزافاً قلت اجابوا عن ذلك بان المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فاجرى معه لاريب فيه دفعا لذلك التوهم جرياً على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العربية باعتبار كلام المخلوق لان القرآن وان كان كلام الله تعالى الا انه جار على القاعدة العرفية المعتبة في كلام المخلوق وانت لو قلت ذلك الرجل كان مفيداً لانه الكامل في الرجولية فر بما يتوهم ان هذا مما يرمى به جزافاً فلك ان تؤكده وتدفع ذلك التوهم بقولك لاشك فيه فتأمل ( قوله نقياً لذلك التوهم الخ ) فتوهم الجزاف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاني زيدا لاشتراكهما في المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في لاريب فيه راجعاً الى الكلام السابق اعنى ذلك الكتاب ظاهر كانه قبل لاريب فيه

ولا مجازفة وان كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فبني على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة الخ عبد الحكيم (قوله فوزانه الخ) الوزان مصدر قولك وزان الشيء اى ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كانت مساوية لمرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو المراد هنا اذا المعنى غربة لاريب فيه مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجزاف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاء زيد نفسه (قوله وزان نفسه) اى مرتبة نفسه من جهة كونه رافعا لتوهم المجاز وان الجائى نقله او رسوله او عسكره او كتابه (قوله فظهر) اى من التقرير السابق المفيد ان وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله من ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالوازن (قوله كانوا هم) راجع للنفي اى ان بعضهم توهم ان وزان الثانى زائد ولكن لجملة وزان الاول مصدرا بمعنى اسم الفاعل وحينئذ فالمعنى فوزانه ومثابه نفسه وردبانه لا حاجة للتأويل والاصل عدم الزيادة (قوله اوتأكيدا لفظيا) اى بان يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الاول وهو عطف على قوله تأكيدا معنويا ووجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد وعلم بما قلناه ان الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوى بين معنيهما تخالف واللتين بينهما تأكيد لفظى بين معنيهما اتحاد واتفاق ولهذا قيل ان لاريب فيه تأكيد معنوى وهدى تأكيد لفظى وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين وعلم انه ليس المراد بالتأكيد اللفظى التأكيد بنفس تكرير اللفظ اذ لم يتعرضوا له لانه لا يتوهم فيه صحة العطف تأمل (قوله هدى) الهدى هو الهداية وهى عبارة عن الدلالة على سبيل النجاة (قوله اى هو هدى) اشار الشارح بذلك الى ان محل كونه ممانحن بصدده اذا جعل هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى مع انه اذا جعل كذلك كان ممانحن بصدده لقوات البالغة المطلوبة واما اذا جعل خبرا عن ذلك الكتاب بعد الاخبار عنه بلاريب فيه او جعل حالا والعامل اسم الاشارة فلا يكون ممانحن بصدده (قوله اى الضالين الصائرين الى التقوى) هذا جواب عن اشكال وحاصله ان الهداية انما تتعلق بالضالين لا بالتقين لانهم هم المهديون فلو تعلقت الهداية بهم لزم تحصيل الحاصل وحاصل الجواب ان التقين فى الآية من مجاز الاول فالمعنى هدى للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول وهم الذين يستمعون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم ومحصله ان المراد بالتقين المتقون بالقوة اى المشرفون على التقوى واجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان تعلق الهداية بالوصوفين بالتقوى على معنى الزيادة اى هو نفس زيادة الهدى للتقين على هداهم اى انه يدلهم

(وزان نفسه) مع زيد  
(فى جانب زيد نفسه)  
فظهر ان لفظ وزان فى قوله  
وزان نفسه ليس بزايد  
كما توهم وتأكيدا لفظيا  
كما اشار بقوله (ونحو  
هدى) اى هو هدى  
(للتقين) اى الضالين  
الصائرين الى التقوى (فان  
معناه انه) اى الكتاب (فى  
الهداية) بل هو بوجه لا يدرك  
كنهما (لما غلبت اللفظى تنكير  
هدى من الابهام والتفخيم  
(حتى كأنه هداية محضة)  
حيث قيل هدى ولم يقل  
هاد (وهذا معنى ذلك  
الكتاب لان معناه كما  
مر الكتاب الكامل والمراد  
بكماله كماله فى الهداية لان  
الكتب النماوية بحسبها)  
اى بقدر الهدية واعتباها  
(تفاوت فى درجات الكمال)

على ما لم يصلوا اليه من معاني التقوى واجاب السيد الصفوى بان المراد المتقون في علم الله تعالى ( قوله فان معناه ) اى معنى هدى للتقوى وهذا تعليل لكون موهدى للتقوى ناكدا لفظيا لذلك الكتاب اى انما كانت هذه الجملة ناكدا لفظيا لهذه الجملة التى قبلها لاتحادهما فى المعنى لان معناه الخ ( قوله فى الهداية ) متعلق بما بعده وهو بالغ ( قوله اى غايتهما ) انما لم يحمل الكسبه على الحقيقة لمناقاة لقوله بعد ذلك حتى كأنه الخ وبيان ذلك انه لما حكم بان الحقيقة الدرجة التى بلغها لا تدرك فلا يصح ان ينفرع عليه قوله حتى كأنه هداية محضه لان ذلك لا ينفرع الاعلى ادراك حقيقته لاعلى عدم ادراكها ( قوله لما فى تكبير هدى الخ ) علة لقوله فان معناه الخ ( قوله حتى كأنه ) الاول حتى انه اذ فى حل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد انتهى اطول ( قوله حيث قبل الخ ) الحينية للتعليل ( قوله وهذا ) اى بلوغ الكتاب فى الهداية درجة لا تدرك غايتهما وقوله معنى ذلك الكتاب اى بناء على انه جملة مستقلة اى معنا المقصود منه لا المعنى المطابق الذى وضع له اللفظ ( قوله لان معناه ) اى المقصود منه ( قوله والمراد بكماله ) اى الكتاب ( قوله لان الكتب السماوية بحسبها تفاوتت فى درجات الكمال ) فاذا كان التفاوت فى الهداية وجب حل الكمال على الكمال فى الهداية ( قوله اى بقدر الهداية ) فبداشارة الى ان الحسب بمعنى القدر يقال عمل هذا بحسب عمل فلان اى على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتفاوت وتقديم الجار والمجرور لا فائدة الحصر اى بحسبها تفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تفاوتت ايضا بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعتبار اعجاز نطقه فكيف يحصر المصنف تفاوت الكتب السماوية فى الهداية واجيب بان الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جزالة النظم وبلاغته لكن المقصود الاصلى من الازال انما هو الهداية فحصر التفاوت فى الهداية للمبالغة اعتناء بشأن هذا التفاوت بتزيل غيره منزلة العدم والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله لانها المقصود الاصلى الخ ( قوله لانها المقصود الاصلى ) اى لا يبنى عليها كل غرض دينوى واخرى ( قوله فوزانه ) اى نسبته ومرتبته وهذا مفرع على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب انه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل النرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى انه نفس الهدى وهو محاذ ايضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية فقد اتحد فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية وصار هو هدى ناكدا لفظيا فوزانه الخ ( قوله اى وزان هدى للتقوى ) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتفاء بسابقه اذ لا فرق ثمان المراد مماثلة هو هدى زيد الثانى فى المحا المعنى ادفع توهم الغلط والسهو لان الناكدا لفظيا انما يؤتى به لدفع توهم السامع ان ذكر زيد الاول على وجه الغلط او السهو وان المراد عمرو مثلا واعترض العلامة السيد على

لا بحسب غيرها  
لانها المقصود  
لاصلى من الازال  
( فوزانه ) اى وزان  
هدى للتقوى ( وزان  
زيد الثانى فى جاني  
زيد زيد ) لكونه  
مقر ذلك الكتاب  
مع اتفاهما فى المعنى  
بخلاف لزيد فيه  
فانه بخلافه معنى  
( او ) لكون الجملة  
الناية ( بلامنها  
اى من الاول

المصنف بانه حيث كان قوله هدى للتعين وزانه وزان زيد الثاني كان المناسب حينئذ  
عطف هدى للتعين على قوله لاريب فيه لاشتراكهما في التأكيديّة لذلك الكتاب  
وان امتنع عطفه على المؤكد بفتح الكاف واجيب بان لاريب فيه لما كان تأكيذا تابعا  
لما قبله صار كهمز فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله  
فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال في الاطول وهذا الاعتراض غفلة عن انه  
لا يعطف تأكيدي على تأكيدي فلا يقال جاء القوم كلهم واجمعون لا يهلم العطف على  
المؤكد انتهى ( قوله مع اتفافهما في المعنى ) اي المراد منهما ( قوله فانه يخالفه معنى ) اي  
وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم في الريب عنه فلذا جعل لاريب فيه تأكيذا معنويا  
وجعل هدى للتعين تأكيذا لغويا ( قوله بدلا منها ) اي بدل بعض او اشتمل لاي بدل غلط  
اذ لا يقع في فصيح الكلام ولا بدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجمل التي لا يحل لها من  
الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيديّة الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة  
الثانية في البدلية دون التأكيديّة وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا يحل لها من الاعراب  
لانه لانسبة بين الاولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الاولى  
واما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره في الجمل التي لا يحل لها  
ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخل بدل الكل في كان الاتصال  
ومثل له بقول القائل تمننا بالاسودين تمننا بالتمر والماء فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم  
بالثانية تكون الاولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من ابهام ما والمقام يقتضي الاعتناء  
بشان المخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر او نحو ذلك كانت بدل كل فحصل  
من هذا ان في جعل الجملة الواقعة بدل كل من كل داخله في كمال الاتصال او غير داخله  
خلافًا بخلاف الواقعة بدل بعض او اشتمال فانهما داخلان فيه قطعًا لان المبدل منه  
فيهما غير وافي بالمراد حتى في البدل الافرادي فالك اذا قلت اعجبني زيد لم يتبين الامر  
الذي منه اعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت  
اعجبني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ومن هذا تعلم  
ان البدل الاتصال لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع  
الاقسام دون المبدل منه مع ان الوفاء اما هو بالبدل لان مقام البدل يقتضي  
الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين او كد ولا يقال حيث كان البدل  
الاتصال لا يخلو عن بيان بلزم التباسه بعطف البيان لانا نقول البيان في البدل  
غير مقصود بالذات بل المقصد تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير  
والايضاح لا تقرير النسبة نفاهم ووجه منع العطف في بدل البعض والاشتمال ان البدل  
منه في نية الطرح عن المقصد الذاتي فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر  
وقول بعضهم وجه المنع ان البدل والمبدل منه كائني الواحد لا يتم مع كون المبدل منه

( لانها ) اي الاولى  
( غير وافية بتمام المراد )  
او كغير الوافية  
حيث يكون في الوفاء  
قصورا او خفا ما  
( بخلاف الثانية )  
فانها وافية كمال  
الوفاء والمقام يقتضي  
اعتناء بشأنه ) اي  
بشان المراد ( لتكنة  
ككونه ) اي المراد  
( مطاوبا في نفسه  
او فاضيا

كالمعوم ان لا يحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع ان البعض من حيث هو  
 والمشمول عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل ( قوله لانها غير وافية )  
 على المحذوف اي وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ قوله او كغير الوافية ) اي لكونها  
 مجملة او خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كافي الآية والبيت الاتيين على ما يقتضيه  
 صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف اهل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية  
 والاحسن كما في ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت ببدا البعض والاشتمال  
 لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالبين وان يراد  
 بكغير الوافية الجملة التي اتبعت ببدا الكل بنا على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى  
 هو مدلول الثانية ما صدقا وان اختلفا مفهوما والمما صدق اكثر رعاية من المفهوم  
 وعلى هذا يكون قوله اوفي تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود  
 في الحالة الراهنة ولا يقال حمل قوله او كغير الوافية على التي اتبعت ببدا الكل لا يناسب  
 مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجري في الجمل التي لا يحمل لها لاننا نقول قوله  
 او كغير الوافية اشارة لمذهب غير من جر بان بدل الكل في الجمل وكأنه قال او كغير الوافية  
 على ما شئ عليه غيرنا وانما كان حمل كلام المصنف على هذا الذي قلنا احسن لان غير  
 الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل الذي ذكر لها وتكون التي هي كغير الوافية  
 كالمتطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف او كغير الوافية  
 للتوزيع الاعتباري وحيث فتكون الجملة الاولى في كل من الآية والبيت غير وافية  
 باعتبار وافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان في الاولى وفاء باعتبار  
 كونها اعم واشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت  
 الاولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون اوفي  
 تشبه الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو المقصود وبصح جعل الاولى  
 غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل ( قوله حيث  
 يكون في الوفاء قصور ما ) اي حيث يكون في وفاء الاولى بللرا - قصور كونها مجملة كما في  
 الآية وقوله او خفا، اي او يكون في الاولى خفا، في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا  
 راجع لقوله او كغير الوافية ( قوله والمقام يقتضي اعتنا، بشانه ) جملة حالية اي لكون  
 الاولى غير وافية بالمراد والحال ان المقام يقتضي اعتنا بشانه ثم اتى بالبدل منه ثم بالبدل  
 لان قصد الشئ مرتين او كد ولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا  
 العدوي والمراد بالتام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب ان قوله والمقام الخ جواب عما قال  
 هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء المراد فلم يقتصر عليها وبوكل فهم المراد  
 للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به في مقام يقتضي  
 الاعتنا، بشانه فتعصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين

قوله او اصل الخ هكذا

في الاصل ولله محرم  
والاصل او اهلا لان  
يتجب منه الخ ويهرد  
(مصحح)

او عجيبا او لطيفا

فتنزل الثانية من الاول

مترلة بدل البعض

او الاستمال فالاول

(نحو امدكم بما تعلمون

امدكم بانعام وبنين

وجنات وعبود فان

المرا الذيه على نعم الله

تعالى والمقام يقتضي

اعتناء بشأنه لكونه

مطلوبا في نفسه

وذريعة اذ غيره

(والثاني) اعني قوله

امدكم بانعام الخ او في

بتأديته اي تأدية

المرا الذي هو التنبية

(لدلالته) اي الثاني

(عليها) اي على نعم

الله تعالى (بالتفضيل

من غير احالة على علم

المخاطبين المماندين

فوزانه وزان وجهه

في اعجبي زيد وجهه

ادخول الثاني

في الاول لان ما تعلمون

يشمل الانعام وغيرها

(والثاني) اعني المنزل

مترلة بدل الاستمال نحو

في المفردات (قوله اي بشأن المراد) اي وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير الى تمام  
المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضي المبالغة في اتمامه (قوله لتكنة) الاولى حذفه  
اذ النكتة نفس المقام كما في الاطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوبا في نفسه) اي  
وبسبب المطلوب ان يعتنى به ويبين وذلك كما في الآية وكان الاولى حذف قوله في نفسه  
ليشمل ما اذا كان المراد مطلوبا ذريعة لغيره كما اشار له الشارح بقوله فيما يأتي وذريعة الخ  
(قوله او فظيما) او عظيما في القبح والشناعة فلفظ اعته وكون العقل لا يدرك ابتداء  
يعتني بشأنه فيبدل منه ليتقرر في ذهن السامع بقصد مرتين نحو ان يقال لامرأة زنى  
وتصدق تو بئخا لها وتقرىما لانجمعي بين الامرين لازني ولان تصدق وهذا المشال  
بناء على ورود بدل الكل في الجمل التي لا يحملها (قوله او عجيبا) اي فيعتنى به لانجاب  
المخاطب فصد البيان غرابته وكونه اهلا لان ينكر ان ادعى نفيه هو او اصل يتجب منه  
ان ادعى اثباته كما اذا رايت زيدا محتاجا ويتعفف فتقول زيد جمع بين امرين محتاج  
ويتعفف ونحو بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا الله متعالخ فان البعث بعد صيرورة  
العظام ترابا عجيب عند منكره ومن عجائب القدرة عند منبته وهذا ايضا من سال  
لبدل الكل ومثاله ايضا قال زيد قولا قال انا اهزم الجنود وحدي (قوله او لطيفا) اي  
ظريفا مسهنا فيقتضي ذلك الاعتناء به لادخال ما يستعجب في اذهان السامعين  
كما اذا رايت زيدا رقيق القلب حسن السيرة فتقول زيد جمع بين امرين جمع بين  
رقة القلب وحسن السيرة ونحو لانجمعي بين الامرين لانجمعي بين السماع والاهم (قوله  
فتنزل الثانية من الاول مترلة بدل البعض) اي في المفرد والافهي بدل حقيقة  
وكذا قوله الاستمال على ما تقدم ثم ان تنزيل الجملة الثانية من الاول مترلة بدل  
الاستمال استشكلوه بان ضابط بدل الاستمال وهو ان يكون المبدل منه متناضيا للذكر  
البديل غير موجود هنا واجيب بان هذا ضابط البديل في المفردات (قوله نحو امدكم  
اي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود لقومه ولا يقال الكلام فيما لا يحمل له  
وامدكم بما تعلمون محلها نصب لانها مفعول اتفوا قبله لانا نقول هذه الجملة صلة  
الموصول وقد صرح ابن هشام بان الجمل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السيد  
بان الجمل لجموع الصلة والموصول فجرد الصلة لا يحملها وقوله فان المراد اي من هذا  
المخاطب (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) الجملة حالية اي والحال ان المسام  
يقتضي الاعتناء بشأن التنبية المذكور لكونه مطلوبا في نفسه لان ايقاظهم من سنة  
غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه لانه تذكير للنعم لشكر والشكر عليها مبدء  
لكل خير (قوله وذريعة الى غيره) وهو اتقوى المسار لها بقوله تعالى قبل ذلك  
واتقوا الذي امدكم بما تعلمون بان يعلموا بذلك التنبية ان من قدر ان يفضل عليهم  
بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فيقتونه (قوله لدلالته عليها بالتفضيل)



اقول له لا دخل لا تقين  
 عندنا والا فكن في  
 السر والجهر مسلما  
 فان المراد به ( اى  
 بقوله ارحل ) كمال  
 اظهار الكراهة  
 لمرادته ( اى مخاطب  
 وقوله لا تقين عندنا  
 اوفى بتأديته لدلالته )  
 اى دلالة لا تقين  
 ( عليه ) اى على كمال  
 اظهار الكراهة  
 ( بالمطابقة مع التأكيد )  
 الحاصل من النون  
 وكونها مطابقة  
 باعتبار الوضع العرفي  
 حيث يقار لانهم عندي  
 ولا يصد كفه عن  
 الاقامة بل مجرد  
 اظهار كراهة حضوره  
 ( فوزانه ) اى وزان  
 لا تقين عندنا وزان  
 حسنه اى يحجبني الدار  
 حسنه لان عدم  
 الاقامة فاير للارتمال  
 فلا يكون تأكيدا

اى حيث سميت بنوعها بخلاف الاول فانه يدل عليها اجمالا لان الامداد يشمر بان المراد  
 بما يعلمونه انهم وهى غير مائة بنوعها ( قوله من غير حالة ) اى من غير ان يحال تفصيلها  
 على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم لانه لو احيل تفصيلها الى علمهم لما نسبوا تلك  
 النعم الى قدرتهم جهلامتهم وينسبون له تعالى نعماء اخرى كالاحياء والنصور  
 ( قوله فوزانه ) اى قرينة قوله امدكم بانعام وبين الخ بالنسبة لقوله امدكم بما تعلمون  
 ( قوله وزان وجهه ) اى مرتبة قولك وجهه بالنسبة لزيد في قولك انجبنى زيد وجهه  
 ( قوله لدخول الثانى ) اعنى مضمون امدكم بانعام وبين الخ وقوله فى الاول يعنى امدكم  
 بما تعلمون ( قوله يشمل الامام وغيرها ) اى من السمع والبصر والعز والراحة وسلامة  
 الاعضاء والبدن ومنافعها فاذا ذكر من النعم فى الجملة الثانية بعض ما ذكر فى الاولى  
 كان الوجه بعض زيد وكان الاول للشارح ان يقول لان ما يعلمون يشمل ما ذكر فى  
 الجملة الثانية من النعم الاربعة وغيرها كالسمع والبصر لان كلامه يوهى ان المراد  
 بغير الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعدها فى الآية الثانية وليس هذا مرادنا بقى شئ  
 آخر وهو ان قوله امدكم بانعام وبين وجنات وعيون ان كان هو المراد فمما فى الجملة  
 الاولى كانت الثانية يدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه لهم  
 وان اريد ما هو اعلم لم تكن الثانية يدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام  
 فلان كون الثانية اوفى لان الاول اوفى من جهة العموم والثانية اوفى من جهة  
 التفصيل آه يعقوبى ( قوله اعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال ) اى فى المفردات  
 فلا يقال ان جملة لا تقين عندنا بدل اشتغال وحيث قدما معنى التنزيل ( قوله  
 اقول له ارحل لا تقين عندنا ) قال فى شرح الشواهد لا يعلم قائله ومعنى البيت اقول له  
 حيث لم يكن باطنك وظاهر لك سائما من ملازمة ما لا ينبغي فى شائما فارحل ولا تقم  
 فى حضرتنا وقوله والا فكن الخ اى وان لم ترخل فكن على ما يكون عليه المسلم من  
 استواء الحالين فى السر والجهر اى فى الظاهر والباطن ( قوله فان المراد به كراظهار  
 الكراهة لمرادته ) ليس المراد ان ارحل موضوع لكمال اظهار الكراهة لانه انما  
 وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالباً محبة ومحبة الشئ  
 تقتلزم كراهة ضده وهو الاقامة منافعهم منه كراهة الاقامة والدليل على ان الامر  
 اجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة لضره وقوله والا  
 فكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لسوءه لاننا مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة  
 باقامته وعدم كرامتها بل اصلح له فيها مثلاً فظهر من هذا ان لفظ ارحل دال  
 على كراهة الاقامة لزوماً وذكر هذا اللفظ يفيد اظهار الكراهة والعدول عن الاشارة  
 والرمز والحال ان يفيد اظهار الكراهة الى اللفظ الاقوى منها يدل على كمال ذلك  
 الاظهار ( قوله دلالاته عليه بالمطابقة مع التأكيد ) وذلك لان لفظ لا تقين يدل على

كرامة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاطهار كرامتها ونون التأكيـ  
 دالة على كمال هذا الاظهار كذا قرر شيخنا العدوي وعليه يكون قوله لاتقين ليس  
 دال على كمال اظهار الكرامة بدون اعتبار التأكيـ بل بواسطة اعتباره وحينئذ فتقول  
 المصنف مع التأكيـ متملق بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة للتأكيـ كيدفي كون لاتقين اوفي  
 والحاصل ان كلامنا ارحل ولاتقين وان دل على كمال اظهار الكرامة الا ان دلالة  
 لاتقين على ذلك بالمطابقة ودلالة ارحل عليه بالالتزام ولما كانت دلالة لاتقين على  
 هذا المقصودا وفي لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفيه بل هو  
 ملائمه للارادة بينهما صار بدل اشتمال منه ويمكن ان يقال ان قوله لاتقين يدل  
 على كرامة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاطهار تلك الكرامة  
 والعدول عن الاشارة وغيرها مما يفيد اظهار لكرامة المذكورة الى اللفظ الاقوى  
 منهما يدل على كمال ذلك الاظهار كما ان نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الاظهار  
 وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لاتقين اوفي بتأدية المرام من ارحل من وجهين الاول دلالة  
 ارحل على كمال اظهار الكرامة بالالتزام ودلالة لاتقين بالمطابقة الثاني اشتمال لاتقين على  
 التأكيـ دون ارحل وعلى هذا الاحتمال فتقول المصنف مع التأكيـ كيد حال من ضمير دلالاته  
 اي دلالاته عليه بالمطابقة حال كونه صاحباً للتأكيـ وهذا يفيد ان دلالاته عليه بالمطابقة حال  
 كونه مع التأكيـ دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين قرر به بعضهم (قوله وكونها  
 مطابقة الخ) هذا جواب عما يقال ان قوله لاتقين عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب  
 النكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كرامة المنهى عنه وهو الاقامة  
 فن لو ازمه ومقتضياته وحينئذ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة فكيف  
 يدعى المصنف انها بالمطابقة وحاصل الجواب اننا سلم ان دلالاته على اظهار كرامة  
 الاقامة بالالتزام لكن هذا بالنظر للوضع الاعوى ودعوى المصنف ان دلالاته عليه  
 بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لان لاتقم عندي صار حقيقة عرفية في اظهار  
 كرامة اقامته حتى انه كثيرا ما يفار لاتقم عندي ولا يفصد بحسب العرف كدفع عن الاقامة  
 الذي هو المدلول الاعوى بل بمجرد اظهار كرامة حضوره واقامته عنده سواء وجد  
 معها ارحل او لا (قوله فوازنه) اي فرتبة لاتقين مع قوله ارحل (قوله وزان  
 حسنهما) اي مرتبة حسنهما مع الدار في قولك اعجبني الدار حسنهما (قوله لان عدم  
 الخ) اي انما كان وزانه وزان حسنهما لان عدم الاقامة اي الذي هو مطلوب لاتقين  
 وقوله منابر للارحام اي الذي هو مطلوب بقوله ارحل وقوله منابر للارحام اي  
 بحسب المفهوم وان نلازما بحسب الوجود (قوله فلا يكون تأكيـ) اعترض بانه  
 ان ارادني التأكيـ المقتضى فقط فلا يكون مخرجا للنعوى وحينئذ لم يتم التعليل  
 وان ارادني التأكيـ مطلقا فبرر عليه ان هذا يفيد ان التأكيـ كيد المعنوي لا يكون منابرا  
 في المعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لا ريب فيه فانه تأكيـ كيد لقوله ذلك الكتاب

مع مفارته في المعنى و بما ذكره في قوله انما نحن مستهزون انه ناكيد لقوله انام معكم  
 لان الامتهزا بالايان رفعه والايان نقض الكفر ورفع تقيض الشيء ناكيد له واجيب  
 باختيار الثاني وهو ان المراد في التأكيده مطلقا الا ان المراد بقوله مفارته لا يرتفع الى  
 مفارقة قوية لا يؤول الامر ان فيها شيء واحد وان تلازم ما في الوجود وحينئذ فلا  
 تكون الجملة الثانية توكيدها لانه لا مفارقة فيه بين المفهومين ولاننا كيدامشوي لان  
 المفهومين فيه وان تفار الكن مفارقة قريبة بحيث يرجع معها الثاني الى معنى الاول  
 كما مر كذا قرر شحنا العدوى (قوله وغير داخل فيه) اي وعدم الافادة غير داخل  
 في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هذا ظاهر بنا على ان الامر  
 بالشيء لا يتضمن النهي عن ضده واما على القول بان الامر بالشيء يتضمن النهي عن  
 ضده بمعنى النهي عن ضده جزؤه كانه يذهب اليه جمع وصرح به السيد في شرح المفتاح  
 فيكون قوله لا تقين عندنا في حكم بدل البعض من الكل كذا في القناري (قوله ولم  
 يعتد ببدل الكل) اي بحيث يذكر ما يخرج به فالفصل بهذا في كون لا تقين بدل كل  
 ليتم دليل السير وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل  
 حتى يرد عليه بان الاولى له ان يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض  
 او الاشتغال او يؤخره عن بقية التوجيه (قوله لانه) اي بدل الكل (قوله انما يتغير عن  
 التأكيده) اي اللفظي في المفردات وقوله بمفارقة اللفظين اي في البديل واما التوكيد  
 اللفظي فلا يجب فيه المفارقة بين اللفظين بل تارة يتغيران وتارة يكونان غير متغيرين  
 (قوله وكون المقصود) اي من البديل هو الثاني اي بتقل نسبة العامل اليه وهو عطف  
 على مفارقة (قوله وهذا لا يتحقق الخ) اي وما ذكر من مفارقة اللفظين التي يحصل معها  
 تغيير بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد  
 اللفظي في الجمل فيه المفارقة بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منها  
 مقصودا فالوكان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد فحينئذ لا يدل كل في الجمل  
 لاغنا، التوكيد فيها عنه فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجها والحاصل  
 ان المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرق به بين بدل  
 الكل والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحينئذ فالتاكيده يعني عن البديل فيها  
 كذا قرر شحنا العدوى (قوله لاسيما التي لا محل لها من الاعراب) اي لانه لا يتصور  
 فيها ان تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشيء آخر حتى  
 تقلل الثانية وتجعل الثانية بدلا من الاولى في تلك فظهر من كلام الشارح ان بدل الكل  
 لا يكون في الجز مطلقا سواء كان لها محل اولا وهذا مخالف لما ذكره العلامة السيد  
 في حاشية الكشاف من ان ذلك خاص بالمحل له حيث قلنا ثم الظاهر ان قوله انما نحن  
 مستهزون بدل كل من قوله انما معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي

( وغير داخل فيه )  
 فلا يكون بدل بعض  
 ولم يعتد بدل الكل  
 لانه انما يتغير عن  
 التأكيده بمفارقة  
 اللفظين وكون  
 المقصود هو الثاني  
 وهذا لا يتحقق في  
 الجمل لاسيما التي لا محل  
 لها من الاعراب

(مع ما بينهما) اي بين

عدم الاقامة

والارتمال (من)

الملا بسة )

اللزومية فيكون بدل

اشتمال والكلام في

ان الجملة الاولى اعني

ارحل ذات محل من

الاعراب مثل مامر

في ارسوا نزوالها

وانما قال في المناين

وان الثانية اوفى لان

الاولى وافية مع

ضرب من القصور

باعتبار الاجمال

وعدم مطابقة

الدلالة فصارت كغير

الوافية (او) لكون

الثانية (بيانها)

اي للاولى (لخفاؤها)

اي الاولى (نحو

فوسوس اليه

الشیطان قال يا آدم

هل ادلك على شجرة

الخلد وملك لايلي

فان وزانه) اي وزان

قال يا آدم (وزان عمر

في قوله اقسم بالله

ابو حفص عمر) ما

مـها من تقب

ولادبر

لا محل لها من الاعراب آه ومقتضى ذلك ان الجمل التي لها محل يجرى فيها بدل الكل  
 لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل اليها بخلاف التي لا محل لها  
 من الاعراب فانه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل الى مضمون الجملة الثانية هذا وقد تقدم  
 ان بعضهم نزل استئناف حكم الجملة التي لا محل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم الى مضمون  
 الثانية فجوز بدل الكل في الجملة مطلقا اي سواء كان لها محل من الاعراب ام لا فان قلت  
 كان على المصنف ان يذكر ما يخرج بدل الفلظ حتى يتم مدعا من بدل الاشتمال قلت  
 تركه لعدم وقوعه في التصحيح كذا قيل وفيه ان الذي لا يقع في التصحيح الفلظ الحقيقي  
 واما ان كان غير حقيقي بان تغالط بان يفعل المتكلم فعل الفاعل لغرض من الاعراض  
 فهذا واقع في التصحيح الا انه نادر وندرته لا تقتضي عدم ذكر ما يخرج به فلعل المصنف  
 انما ترك ما يخرج به لعدم تأتية في البيت المذكور لان بدل الفلظ انما يكون اذا لم يكن بين  
 البديل والمبدل منه ملازمة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع ما بينهما من الملازمة)  
 اي لان الامر بالشئ كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالاقامة (قوله فيكون بدل  
 اشتمال) هذا نتيجة دليل السير (قوله والكلام الخ) هذا اشارة الى جواب اعتراض واراد  
 على المصنف وحاصله ان الكلام في الجمل التي لا محل لها وما اتى به من البيت ليس  
 الجملتان فيه كذلك لان قوله ارحل لاتقمن محكيان بالقول فتعلمهما نصب وحاصل  
 الجواب ان ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون  
 الثانية بدل اشتمال من الاولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب او لا  
 واجاب السيد بجواب آخر وحاصله ان قوله ارحل لاتقمن حكاية عما يقوله الشاعر  
 في زمان الاستتبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكي ولا محل له من الاعراب (قوله  
 لان الاولى) اي الجملة الاولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله باعتبار  
 الاجمال) اي العموم وهذا باعتبار ما مثل به للقسم الاول من الآية لان الجملة الاولى فيها  
 دالة على التعميم المذكورة بالعموم بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدالاتها عليها  
 بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر للمعنى لا للقسم الثاني من البيت  
 وذلك لان المقصود من قوله ارحل لاتقمن عندنا كال اظهار الكراهة لا قامته ودلالة  
 الجملة الاولى على ذلك المعنى بالازوم كما تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها  
 بدالاتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي (قوله فصارت) اي الاولى بالنسبة  
 للثانية كغير الوافية هذا يقتضي ان المصنف لم يمثل لغير الوافية بل لما هو كغير الوافية  
 والاول حل الكلام على ما قلناه سابقا من ان غير الوافية هي التي اتبعت ببديل البعض  
 والاشتمال وان التي هي كغير الوافية هي التي اتبعت ببديل الكل بناء على اعتباره  
 في الجمل وانما كان حل الكلام على هذا اولى لما مر من ان غير الوافية هي التي صدر بها  
 فيصرف التمثيل لهما وتكون التي هي كغير الوافية كالاستطردة باعتبار ما يذكر هو

حيث جعل الثاني  
بيانا وتوضيحا للاول  
فظهر ان ليس لفظ  
قال بيانا وتفسيرا  
للفظ وسوس حتى  
يكون هذا من باب  
بيان الفعل لامن  
بيان الجملة بل المبين  
هو مجموع الجملة (واما  
كونها) اى الجملة  
الثانية (كالمقطعة  
عنها) اى عن الاولى  
(فلكون عطفها  
عليها) اى عطف  
الثانية على الاولى  
(مرها لعطفها  
على غيرها) باليس  
مقصود وشبه هذا  
بكمال الانقطاع  
باعتبار اشتماله على  
مانع من العطف الا  
انه لما كان خارجيا  
يمكن دفعه بنصب  
قرينة لم يجعل هذا  
من كمال الانقطاع  
(ويسمى الفصل  
لذلك قطعاً مثاله

وذكره الغير) قوله لخطاها) اى فلتقصو دبالجملة الثانية بيان الاول لما فيها من الحفاهم  
افضاء المقام ارادته من غير ان يقصدها اشتفاف الاخبار بنسبتها لكفى البدل والفرق  
بين البدل والبيان مع وجود الحفاء في كل من المبدل منه والمبين ان المقصود في البدل  
هو الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيحه فلا يوضح في الاول  
حاصل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من الباني (قوله فوسوس اليه الشيطان  
الخ) ضمن وسوس معنى اتى فعدى الى فكاهه قيل فالتى اليه الشيطان وسوسه وهذه  
الجملة فيها خفاء اذ لم تبين تلك الوسوسة فينت بقوله قال يا آدم هل ادراك على شجرة  
الخلد وملك لا يلى واصناف الشجرة للحدباء عاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل وعدم  
موته ومعنى وملك لا يلى لا ينظر الى نقصان فضلا عن الزوال واعترض على المصنف  
في تمثيله بالآية بان الظاهر ان جملة وسوس الخ في محل جر لعطفها على جملة قلنا المضافة  
لاذن قوله تعالى واذا قلنا لللائكة اسجدوا لآدم الآية الا ان يقال انه مثال لكمال  
الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانية قطع النظر عن كون الاولى اياها محل اول  
تأمل (قوله فان وزانه الخ) الملائم للمسبق فوزانه آه اطول (قوله مامهما من نعت  
ولادبر) النقب ضعف اسفل الخف في الابل وضعف اسفل الخافر في غيرها من خشونة  
الارض والنقبة بالضم اول ما يبدون من الجرب قطعاً متفرقة والدبر جراحة الظهر وهذا  
البيت لا عرابى انى عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيعة دوانى على ناقة دبرا بحفاه نقباء  
استعمله فظنه كاذبا فقال والله ما نقت ولم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بغيره  
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو عشى خلف بعيره

\* اقيم بالله ابو حفص عمر \* مامهما من نعت ولادبر \* اغفر له اللهم ان كان فجر  
اى حنت في يمينه وعمر مقبل من قبل الواى فجعل يقول اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم  
ان كان فجر اللهم صدق اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع  
فاذا هى نقباء بحفاه فحمله على بعير وزوده وكساه كذا في الفائق (قوله حيث جعل الثاني  
بيانا للاول) اى فيهما فكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص لانه كنية يقع فيها  
الاشتراك كثيرا كذلك وسوسة الشيطان يثبت بالجملة بعدها مع متعلقاتها لخطاها  
تلك الوسوسة واعترض على الشارح بان ظاهره ان الجملة الثانية في نحو فوسوس اليه  
الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان في الاصطلاح وقد صرح في المنى بان ما لا ينع  
لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات  
وايده بالنقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم ان الجملة لا نعت بملها اللهم الا ان يقال  
قول المنى ما لا ينع يعنى من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان وحينئذ فلا يعارض  
ما هنا تأمل (قوله فظهر ان ليس لفظ قال) اى فقط وقوله لفظ وسوس اى فقط وقوله  
من باب بيان الفعل اى بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الباء بصيغة اسم المفعول مجموع

الجملة اى وكذلك المين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما قيل  
اعتراضا على المصنف لم لا يجوز ان يكون البيان فى الآية المذكورة من باب بيان  
الفعل بالفعل فيكون البيان فى المفردات لا فى الجمل وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية  
المذكورة ووجه ما ذكره الشارح من الظهور انه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار  
الفاعل لم يكن بآنا لمطلق الوسوسة اذ لا ابهام فى مفهوم الوسوسة فانه القول الخفى  
بقصد الاضلال ولا فى مفهوم القول ايضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون  
المراد منها فردا صادرا من الشيطان فبه انبهاهم يزيله قول مخصوص صادر منه وقال  
بعضهم وجه الظهور ان القول اعم من الوسوسة لانها خصوص القول سرا وانعام  
لا بين الخاص وفيه ان كون الثانى اعم من الاول لا يضرب فى كونه عطف بيان اذا اللازم  
فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثانى اخص من الاول فانه عبد الحكيم فان قيل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالفعل بآنا للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم من غير اعتبار  
الفاعل فى كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشئ اذ لا معنى  
لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول ( قوله واما كونها كالمقطعة  
عنها ) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتى الانقطاع وهذا شروع  
فى شبه كمال الانقطاع وحينئذ فكان المناسب لما تقدم ان يقول واما شبه  
كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها الخ ( قوله موهما لعطفها على غيرها ) اى بوقع  
فى وهم السامع وفى ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان ( قوله بماليس  
بمقصود ) اى بماليس بمقصود العطف عليه لاداء العطف عليه لخلل فى المعنى كما يتضح  
ذلك فى المثال الآتى وقوله بماليس الخ بيان لغیرها ( قوله وشبه ) هو بصيغة الفعل  
الماضى المبني للفاعل اى وشبه المصنف هذا اى كون عطفها على السابقة موهما  
( قوله على مانع من العطف ) اى وهو ابهام خلاف المقصود فان قلت ان كمال الاتصال  
فيه مانع من العطف فتقتضاه ان يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد ان العطف مع  
الابهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود الصحيح له وهو التغير الكلى بخلاف كمال  
الاتصال فان الصحيح فيه منتف لعدم التغير الكلى بين الجملتين فن قال ان المانع فى كمال  
الاتصال ايضا موجود فلا بد هنا من اعتبار قيد مع التغير فى المعنى حتى تكون صورة  
الابهام شبيهة بكمال الانقطاع فقد وهم ( قوله الا انه ) اى ذلك المانع ( قوله لما كان خارجيا )  
اى عن ذات الجملتين بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو امر ذاتى لا يمكن دفعه اصلا وهو  
كون احدهما خبرية والاخرى انشائية او لاتجامع بينهما ( قوله ويسمى الفصل ) اى ترك  
العطف وقوله لذلك اى لاجل كون العطف موهما اولاجل دفع الابهام وقوله  
قطعا مفعول يسمى التباين والاول نائب الفاعل الذى هو الفصل ووجه تسميته  
بالقطع اما لقطعه ثبوتهم بخلاف المراد واما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية  
المقيد باسم المطلق ( قوله مثاله ) اى مثال الفصل لدفع الابهامسمى بالقطع وهو

بالمثال. دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لان الاحتمال لا يدر في المثال ويضمر  
 في الشاهد ( قوله ابغى بها بدلا ) الباء للقبالة فاقبل ان بها بمعنى عنها تتعلق بمحذوف  
 حال من بدلا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه ( قوله اراها ) بصيغة مجهول  
 شاع استعماله بمعنى الظن واصله اراى الله اياها تهم في الضلال ثم بنى للمجهول  
 وحيث ان الضمير المسرف في اراها الذى هو نائب الفاعل مفعول اول والهاء مفعول ثان  
 وجلة تهم مفعول ثالث وانما جعل الشاعر ضلالها مضموتا مع ان المناسب دعوى  
 اليقين لانه اذا علم قاطنا بها هذا الامر كان متحققا لفساد ظنها رعاية لمقابلة  
 الظن بالظن اول التاديب عن نسبة الضلال اليها على طريق اليقين ( قوله تهم ) يقال هام  
 على وجهه بهيم هيا وهيمانا ذهب في الارض من العشق وغيره ( قوله فين الجملتين )  
 اى الخبريتين اعنى قوله ونظن سلمى وقوله اراها في الضلال تهم وحاصل كلامه ان  
 هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهى الاتحاد بين مسنديهما وهو  
 تقن وارى لان معنى ارى اظن وشبه التضائيف بين المسند اليه فيهما وهو ضمير تقن  
 واراها المستتر فيهما فان الاول عائد على سلمى وهى المحبوبة والثاني عائد على الشاعر  
 وهو المحب وكل من المحب والمحبوب يشبه ان يتوقف تعقله على تعقل الآخر الا انه ترك  
 العطف لما منع واعترض على الشارح في قوله فين الجملتين مناسبة ظاهرة بان هذا  
 يناق ما تقدم له من ان الوصل يقتضى مفارقة ومناسبة والمناسبة لاتناسب كمال الانقطاع  
 ولا شبهه واجيب بان المناسبة التى لاتناسبه هى المناسبة للعطف بخلاف التى معها  
 ايهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه ( قوله لكن ترك العاطف لثلاثيهم انه )  
 اى الجملة الثانية وذكر الضمير باعتبار انها كلام وحاصله انه لو عطف جملة اراها  
 على جملة تقن سلمى لكان صحيحا ادلا مانع من العطف عليه اذ المعنى حيث ان سلمى  
 تقن كذا واظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر الا انه قطعها ولم يقل  
 واراها لثلاثيهم السامع انها عطف على ابغى وحيث يقصد المعنى المراد اذ المعنى  
 حيث ان سلمى تقن انى ابغى بها بدلا ونظن ايضا انى اظنها ايضا تهم في الضلال  
 وليس هذا مراد الشاعر لان مراده انى احكم على سلمى بانها اخطأت في ظنها انى ابغى بها  
 بدلا وتدل على ان مراده ما ذكر قوله قبل ذلك

زعمت هو اك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالوى ورسوم \*

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خبر الان بعد خبر او حالا  
 او بدلا من ابغى ففى كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المراد ولحيث فلا يتجه  
 تعليل الفصل بايهام الوصل خلافة قلت هذا مدفوع لان الاصل في الجمل الاستقلال  
 وانما يصار الى كونها في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ عبد القاهر نص  
 على ان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز افاده المولى عبدا لحكم

( قوله )

قوله وهو ضمير نظن الخ  
 فيه نظر فان تقن لا ضمير فيه  
 اصلا لكون فاعله اسما  
 ظاهرا وهو سلمى تأمل  
 ( مصححه )

وتظن سلمى انى ابغى بها  
 بدلا اراها في الضلال  
 تهم فين الجملتين مناسبة  
 ظاهرة لاتحاد المسندين لان  
 معنى اراها اظنها وكون  
 المسند اليه فى الاولى محبوبا  
 وفى الثانية محبا لكن ترك  
 العاطف لثلاثيهم انه  
 عطف على ابغى فيكون من  
 مضمونات سلمى ( ويحتمل  
 الاستئناف ) كما انه قبل كيف  
 تراها في هذا الظن فقال  
 اراها تهمير في اودية الضلال  
 ( واما كونها ) اى الثانية  
 ( كالتصلة بها ) اى بالاولى

(قوله ويحتمل) اى قوله اراها في البيت المذكور الاستشاف اى كما يحتمل ان يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال والحاصل ان جملة اراها في الضلال يحتمل ان تكون غير استئناف بان يقصد الاخبار بها كالتى قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الابهام السابق ويحتمل ان تكون مستأنفة بان يقدر سؤاله فتكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال او تنزيله منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجملة من القسم الذى ذكره المصنف به بقوله واما كونها كالمتصلة الخ (قوله كيف تراها في هذا الفن) اى اهو صحيح اولاً (قوله فقال اراها تحجير) اى فقال اراها مخطئة تحجير في اودية الضلال اى في الضلال الشبيه بالودية فهو من اضافة المشبه به للمشبه والنسب منصب على التحجير (قوله واما كونها كالمتصلة بها) اى كمال اتصال والناسب لما مر ان يقول واما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا الخ (قوله فلكونها اى الثانية جوابا الخ) كلامه يقتضى ان وقوع الجملة جوابا لسؤال اقتضه الاولى موجب الفصل وهو كذلك لان السؤال والجواب ان ننظر الى معنيهما فيهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه وان نظر الى لفظيهما فيبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبر وان نظر الى قائليهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكره في المطول في آخر بحث الالتفات في قول اشاعر فلا صرمة تبدو وفي البأس راحة حيث جعل وفي البأس راحة جوابا لسؤال اقتضه الابلى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة يبدو قبل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفي البأس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد الهجر ومخالف لما ذكره في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لايه الخ من انه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعدما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم تقديره لم استغفر ابراهيم لايه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو واجيب بان الواو في البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قيل انه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية اعني الجملة الابتدائية فقيه نظر بل قد عهد ذلك كالواو في قوله تعالى من يضل الله فلا هادى له ويذرهم في طغيانهم يعمهون برفع يذرهم كما صرح به في المغنى واجيب ايضا بان السؤال المعبر فيه الفصل ما كان منشأ التردد في خال السؤال عنه بان حاله كذا ام لا بان كان واردا على سبيل النص كما في الآية ونظائرها وذلك لان المطلوب في الاول بيان ما اجل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل من الغرضين اللذين اديا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من

(فلكونها) اى الثانية  
(جوابا لسؤال اقتضه  
الاولى فنزل) الاولى  
(منزله) اى السؤال  
لكونها مشتملة عليه  
ومتضمنة له (فصل)  
الثانية (عنها) اى من  
الاولى (كما يفصل  
الجواب عن السؤال)  
لما بينهما من الاتصال



وجه آخر هذا محصل ما ذكره ارباب الحواشي الا ان النص على كلام المصنف بما  
تقدم للشارح في المطول في بحث الالتفات والجواب عنه بما ذكر ظاهراً واما التقص  
بالآية ففيه شيء مشأ الغفلة عن سبب النزول كما قاله العلامة عبد الحكيم فان الآية  
الاولى اعني قوله تعالى ما كان للنبي الخ نزلت في منع الرسول عليه الصلاة والسلام  
من الاستغفار لعلمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لا بانهم يحجبون في ذلك بان ابراهيم  
استغفر لآبيه على ما في الكشف فلا آية الاولى تمنع لهم عن الاستغفار للآباء  
والاقربين والثانية جواب لتسكهم باستغفار ابراهيم فطف الثانية على الاولى  
للتناس ولست جواباً عن سؤال نشأ من الآية الاولى تأمل ذلك ( قوله اقتضاه  
الاولى ) اي اشتملت عليه ودلت عليه بالفحوى وذلك لكونها مجملة في نفسها باستتار  
الصحة وعدمها كما في المثال السابق اعني قوله وتظن سلى الخ فان الظن يحتمل  
الصحة وعدمها اولكونها مجملة السبب او غير ذلك مما يقتضي السؤال كما يأتي ( قوله  
فتنزل الاولى منزلة ) اي وبسبب اقتضاء الاولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك  
الجملة الاولى منزلة ذلك السؤال المقدر لان السبب ينزل منزلة المسبب لكونه ملزوماً له  
ومقتضياً له ( قوله ومقتضية له ) عطف تفسير ( قوله ففصل الثانية عنها ) اي عن ذلك  
الاولى المقضية للسؤال المقضى للجواب الذي هو الجملة الثانية ( قوله كما يفصل  
الجواب عن السؤال ) اي المحقق ( قوله لما بينهما ) اي السؤال المحقق والجواب من  
الاتصال اي من الاتصال الشبيه اي من شبه كمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى  
في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى  
كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال وحينئذ فكل من  
صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه  
وقيل المراد من الاتصال في صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وفيه ان كمال  
الاتصال محصور في الاقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلة  
في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في اقسام الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاج  
في الفصل بينهما الى اعتباره لانهما يكونان كلامي متكاملين ولا يهطف كلام متكلم  
على كلام متكلم آخر ففيه نظر وذلك لانه مع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم  
السلام موطوفاً على السلام عليكم لا ينع في شرح كلام المصنف رحمه الله تعالى  
لانه غير صحيح في ان الفصل بينهما لكمال الاتصال وقيل ان صورة الجواب والسؤال  
داخلة في صورة البيان لان الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشيء لان الجواب لا يدفع  
الابهام الذي في السؤال لان الابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال  
افاد ذلك العلامة عبد الحكيم ( قوله قال السكاكي الخ ) اعلم ان مذهب المصنف  
ان الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال فتعطى بالنسبة

قال السكاكي فينزل  
ذلك السؤال الذي  
مقتضيه الاولى وتدل  
عليه بالفحوى ( منزلة  
السؤال الواقع )  
ويطلب بالكلام  
الثاني وقوعه جواباً  
له فيقطع عن الكلام  
الاول لذلك وتنزله  
منزلة الواقع انما  
يكون ( لتكن كاعتناء  
السامع عن ان  
يسئل او ) مثل ( ان  
لا يسمع منه ) اي من  
السامع ( شيء ) تحقيرا  
له وكراهة لكلامه  
او مثل ان لا يقطع  
كلامك بكلامه او  
مثل القصد الى تكثير  
المعنى بتقليل اللفظ  
وهو تقدير السؤال

الى الثانية حكم السؤال بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لامدخل للسؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة وان كان هو الاصل فى المنع وحاصل مذهب السكاكى ان السؤال الذى اقتضته الجملة الاولى ويفهم منها بالفمحوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرح به وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال وحيث قد قطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الاولى اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالقضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل انه على مذهب المصنف الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال المقدر واما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجملة الاولى فينزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الاولى على مذهب المصنف والسؤال المقدر على كلام السكاكى (قوله وتدل عليه) بان لما قبله وقوله بالفمحوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال (قوله الواقع) اى المحقق المصرح به (قوله ويطلب) اى ويقصد فى الكلام الثانى وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثانى وقوله جوابا اى للسؤال المقدر الذى تقتضيه الاولى وجوابا حال من الكلام الثانى ولوقال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان اخصر واوضح (قوله فيقطع) اى الكلام الثانى (قوله لذلك) اى لاجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدر اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزله منزلة الواقع) اى وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع لاجل ان يكون الكلام الثانى جوابا له انما يكون الخ وقضية كلام الشارح ان النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكى مع ان التنزيل ايضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الاولى للشارح ان يعم فى كلامه بان يقول والتنزيل انما يكون لنكتة. ليشمل التنزيين اعنى تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله كاغناء السامع عن ان يسئل) اى تعظيما له اوشفقة عليه فالبلغ شانه اذا تكلم بكلام يتضمن السؤال يأتى بجواب ذلك السؤال ولا يجوز السامع لانه بسأل ذلك السؤال تعظيما له اوشفقة عليه (قوله او مثل ان لا يسمع الخ) قدر مثل اشارة الى ان قول او ان لا يسمع الخ عطف على قوله اغناء اى او مثل ارادة ان لا يسمع الخ لا على ان بسأل وانما قدر كلمة مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتى قال يس لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله او مثل ان لا يقطع الخ) اى او مثل عدم انقطاع كلامك ايها المتكلم بكلامه اى السامع وانت تحب ذلك اى مثل ارادة عدم تخلل كلامك بسؤاله لثلاث فبوت انسياق الكلام الذى قصد ان لا ينسى منه شئ\* (قوله بتقبل

اللفظ الباء بمعنى مع (قوله وهو) أي تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال الخ وفيه أن التقدير المذكور سبب في التكثير لانه فكان الاولى أن يقول وذلك بسبب تقدير السؤال الخ والكلام من باب الالف والنشر المرتب وذلك لأن تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب في تقليل اللفظ (قوله أو غير ذلك) عطف على اغناء أو على القصد وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع وأن المقدر عنده كالمذكور أو التنبيه على بلادته وعدم تنبيهه لذلك الأبعد إيراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد الفاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله وأيس في كلام السكاكي الخ) هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف فنزل الجملة الاولى منزلة السؤال المقدر وحاصله أن المصنف مختصر للكلام السكاكي وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف وحينئذ فالمصنف مخطئ في كلامه وحاصله ما أجاب به الشارح أنا سلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي لكن لأنسلم خطاه اذ هو مجتهد في هذا الفن فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافق (قوله تنزل منزلة السؤال) أي المقدر أي وحيث لم يكن فيه دلالة على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه مع أنه مختصر لكلامه (قوله فكان المصنف نظر الخ) هذا اعتذار عن المصنف في مخالفته للسكاكي وحاصله أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لكونها كالمصلة بها لزم كون الاولى منزلة منزلة السؤال لأن الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو السؤال والا كان القطع لام جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة اخرى (قوله إنما يكون الخ) خبر أن أي أنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكي وأما قوله مثل قطع الخ فهو منقول مطلق أي قطعاً عما لا لاقطع الخ (قوله والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك) أي إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية عن الاولى (قوله كاف في ذلك) أي في قطع الثانية عن الاولى وعدم عطفها عليها وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فلا تكتفى المقدمة وتوضح ذلك البحث على ما في ابن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أي قطع الثانية عن الاولى بقطع الجواب عن السؤال لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الطرفين سبباً والآخر مسبب السبب مثلاً ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر إلا في مجرد الربط وهو مستعبر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافياً في القطع لأنها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به

وترك العاطف أو غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على أن الاولى تنزل منزلة السؤال فكان المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ للسؤال كاف في ذلك أشير إليه في الكشف (وبسمي الفصل لذلك) أي لكونه جواباً لسؤال اقتضته الاولى (استثناء وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استثناءً ومستأنفة

كما اشار اليه صاحب الكشف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المستأنف عنه  
 و كالتصل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير  
 السؤال وتنزيل المستأنف عنه منزلة السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه  
 اذ لا يجرى الجواب على السؤال على انه وصف له فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل  
 بالنشاء ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اه كلامه لا يقال الاكتفاء  
 بمجرد كون الاولى منشأ للسؤال ينفيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانا  
 نقول تقدم ان جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكت اخرى قد تقدمت ولك  
 ان تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال - للقطع او كونها منشأ للسؤال للقطع او تقدير  
 السؤال كالمذكور للقطع مثالا واحدا والاختلاف في الاعتبار والتصوير والتلازم حاصل  
 في الكل فاي فائدة لهذا الاختلاف فتأمل ( قوله وبسمى الفصل ) اى الذى هو ترك  
 العطف ( قوله استئنافا ) تسميته بذلك من تسمية اللازم باسم المزموم لان الاستئناف  
 الذى هو الاتيان بكلام مستقل في جميع اجزائه ازاكيه عما قبله يستلزم قطعه اى ترك  
 عطفه على ما قبله ( قوله بسمى استئنافا ) تسميته بذلك من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به  
 لان الجملة لا بسما الاستئناف وتعلق بها هذا ويحتمل ان الاستئناف مشترك بين المعنى  
 المصدرى والمعنى الاسمى ( قوله اى الاستئناف ) يعنى مطلقا سواء اريد به فصل الجملة  
 الثانية او نفسها ( قوله لان السؤال الخ ) علما لتعليل المحذوف اى وانما انحصر في ثلاثة  
 اضرب لان السؤال الخ وحاصله ان النبه على السامع اما بسبب الحكم الكائن في الجملة  
 الاولى على الاطلاق يعنى انه جهل السبب من اصله فيسأل عنه واما بسبب خاص يعنى  
 انه تصور فى جميع الاسباب الاسباب خاص تردد في حصوله ونفيه فسأل عنه واما  
 غير السبب بان ينههم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ( قوله عن سبب الحكم ) اى المحكوم  
 به الكائن في الجملة الاولى ( قوله مطلقا ) حال من السبب اى حال كون السبب مطلقا اى  
 لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب وذلك ككون السامع يجهل السبب  
 من اصله وذلك بان يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال  
 تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق  
 بوجود السبب الا انه جاهل حقيقة فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما والتصديق  
 الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل ( قوله عليل ) خبر مبتدأ محذوف  
 اى انا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال ( قوله سهر دأتم ) خبر مبتدأ محذوف اى سبب علنى  
 سهر دأتم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال  
 والمغايرة التى يقتضيهما العطف لاتناسبه واما قوله عليل اى انا عليل فلا شاهد فيه لمانحن  
 بصدده لانه جواب عن سؤال ملفوظ به واحتمال كون عليل خبرا اوليا وسهر خبرا

( وهو ) اى الاستئناف  
 ( ثلاثة اضرب لان  
 السؤال ) الذى تضمنته  
 الاولى ( اما عن سبب الحكم  
 مطلقا نحو ) قال الى كيف  
 انت قلت عليل سهر دأتم  
 وحزن طويل اى ما بالك  
 عليل او ما سبب علنك )  
 بقرينة المعرف والعادة  
 لانه اذا قيل فلان مريض  
 قائما يسأل عن مرضه  
 وسببه لان يقال هل سبب  
 علته كذا وكذا لاسم السهر  
 والحزن

ثانياً بتأويله بساهر وكذا حزن او كون سهر مبتدأ ودائم خبر والجملة كالبدل مما قبلها  
او حالية اي ذو سهر دائم تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب ( قوله اي ما بانك عليلاً )  
اي ما حالك حال كونك عليلاً ولا شك ان السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلمته يوجب  
كون المعنى مناسب علتك اذ لا يبق ما يثبت عنه من احوال العلة بعد العلم بها الا سيها  
فيقدر هذا السؤال الفيد لهذا المعنى ( قوله او ما سبب علتك ) هذا تنويع في التعبير والمعنى  
واحد لان كلام العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الاولى تفيد  
ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله بقرينة الخ ) مرتبط  
بمحدوف اي وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف  
واضافة القرينة لما بعده بيانية و اشار بعطف العادة عليه الى ان المراد العرف العادي ( قوله  
فانما يسئل عن مرضه ) على تقدير مضاف اي عن سبب مرضه فمطف سببه عليه  
تفسير وقوله لان يقال هل سبب علمته كذا وكذا اي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص  
وبان ما ذكره الشارح انه اذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه الا مجرد المرض  
ويبقى السبب مجهولاً له فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصورياً بمعنى انه يطلب  
تصور السبب لكونه جاهلاً به لانه يعلم الاسباب بخصوصها ويزداد في تعيين احدها  
ليكون السؤال عن السبب الخاص واجابة ذلك السؤال التصوري بسبب خاص  
تحصل مطلوب السائل اعني تصور سبب المرض مع التصديق لكون السبب الخاص  
سبباً لان هذا التصديق لا لم يغير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال  
الاتصور ماهية السبب فافهم فانه ما يخفى على بعض الناظرين انه عبد الحكيم فان قلت حيث  
كان السائل حالي الذهن من السبب وطالب لتصور السبب المطلق فلا يوجب كذا الكلام الملقى  
اليه لان التأكيدهما يحیی الطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيدهما لان  
اسمية الجملة من المؤكدات كما مر فلا يصح ان يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل  
عن السبب الخاص واجيب بان اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات الا اذا انضم اليها  
مؤكد كذا الا فلا تكون من المؤكدات كما هنا فعدم التأكيدهما دليل على ان السائل  
طالب لتصور السبب مطلقاً ( قوله لاسم السهر والحزن ) اي خصوصاً السهر والحزن  
فهما اولي بعدم القول لانه يعد كونهما سببين من الاسباب المحدثة للرض وحينئذ فلا  
يقال في السؤال هل سبب علمته السهر او الحزن اذ لا يتوهم سببتهما للرض حتى يسئل  
عنهما والحاصل انه اذا قيل فلان مريض فعادة تمنع من ان يقال هل سبب مرضه السهر  
او الحزن منعاً اكثر من ان يقال هل سبب مرض الحمى او البرودة لانه لا يتوهم سببية الحزن  
والسهر للرض حتى يسئل عنهما لانهما من ابد الاسباب المحدثة للرض وانما تقتضي العادة  
بالسؤال عن مطلق السبب ان يقال ما سبب مرضه لأم ( قوله حتى يكون الخ ) هذا تفريع على  
المنقضي ( قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم ) يسئل السائل عنه هل هو حاصل او غير حاصل

حتى يكون السؤال عن  
السبب الخاص ( واما عن  
سبب خاص ) لهذا الحكم  
( نحو وما برئ نفسي ان  
النفس لا مارة بالسوء كانه  
قيل هل النفس اماره  
بالسوء قيل ان النفس  
لا مارة بالسوء ) بقرينة  
التأكيدهما كيد دليل على  
ان السؤال عن السبب  
الخاص فان الجواب عن  
مطلق السبب لا يوجب كد  
( وهذا الضرب يقتضي  
تأكيدهما الحكم ) الذي هو  
في الجملة الثانية اعني الجواب  
لان السائل متردد في هذا  
السبب الخاص هل هو  
سبب الحكم ام لا ( كما مر )  
في احوال الاسناد الجبري  
من ان المتخاطب اذا كان  
طالباً متردداً احسن تقوية  
الحكم بمؤكد كد ولا يخفى ان  
المراد الاقضاء استحصانا

فيكون المقام مقام ان يتردد في ثبوته فلذا يؤتى بالجواب مؤكداً ( قوله لهذا الحكم )  
 اي الكائن في الجملة الاولى كعدم التبرئة في الآية الآتية ( قوله وما ابرى نفسي ) هذه  
 الجملة منشا السؤال وقوله ان النفس لامارة بالسوء هذا هو الاستئناف قال في الكشف  
 وما ابرى نفسي اي من الزلل ولم اشهد لها بالبراءة الكلية ولا ازكيتها ولا يخلوا ما ان يريد  
 في هذه الحادثة لهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها الذي هو فعل النفس على  
 طريق الشهوة البشرية عن طريق القصد والعزم واما ان يريد عموم الاحوال اه  
 ( قوله كأنه قيل الخ ) اي لان الحكم بنى تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه  
 ان ذلك لا انطباعها من اصلها على طلب ما لا ينبغي فكان المقام مقام ان يتردد في ثبوت  
 امرها بالسوء بعد تصوره فكانه قيل لم نغيت البراءة عن نفسك هل لان النفس اماراة  
 بالسوء اي انها منطبعة على ذلك فالسائل متردد طالب للتعيين كذا في ان يعقوب وقوله  
 فكان المقام الخ اول من قول الشارح اذا كان طالبا مترددا لان التردد بالفعل لم يتحقق  
 لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء ولكن  
 لما في تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار للمقام مقام التردد باعتبار اصل معناه  
 كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله كأنه قيل الخ اي وليس السؤال  
 المقدر ماسبب عدم تبرئك لنفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم  
 من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء  
 فلا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فاجيب نعم ان جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة  
 عليه فيكون هو السبب لنفي التبرئة اه ( قوله هل النفس اماراة بالسوء ) اي هل لان النفس  
 اماراة بالسوء اي هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الغرض ان السؤال عن سبب  
 خاص ( قوله بقرينة التأكيذ ) هذا مرتبط بمحذوف اي فالسؤال عن سبب خاص  
 بقرينة التأكيذ بان واللام لانه يدل على ان السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه  
 فاجيب بالتأكيذ على ما بينه الشارح لان السؤال عن مطلق السبب لا يؤيد كد جوابه  
 ( قوله وهذا الضرب ) اي النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص الحكم  
 الكائن في الجملة الاولى او المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضي  
 الخ فاندفع ما يقال ان الضرب قسم من اقسام الاستئناف وهو لا يقتضي التأكيذ ( قوله  
 يقتضي تأكيذ الحكم ) اي الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له  
 للمامية علم ان السؤال جملة طلبية فيقتضي تأكيذ الحكم ولذا قيل في هذا الباب  
 ان دلالت الجملة الاولى على سوال تصديقي اي فيه تردد في النسبة بعد تصور الطرفين كانت  
 الجملة الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيذ بان انما يكون للنسبة للاحد الطرفين ( قوله  
 كما مر ) الكاف تمليلية ( قوله من ان المخاطب اذا كان طالبا الخ ) الاولى ان يقول  
 من ان المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم اليه ما لم يوج بالخبر فيستشرف

لا وجوبا واليه  
 في باب البلاغة بمنزلة  
 الواجب واما عن  
 قهرهما اي غير السبب  
 المطلق والخاص (نحو  
 قالوا سلاما قال سلام  
 اي فاذا قال) ابراهيم  
 في جواب سلامهم  
 فقيل قال سلام اي  
 حياهم بحية احسن  
 لتكونها بالجملة الاسمية  
 الدالة على الدوام  
 والثبت (وقوله زعم  
 العواذل جمع عاذلة  
 بمعنى جماعة عاذلة  
 (انني في غمرة) وشدة  
 (صدقوا) اي الجماعات  
 العواذل في زعمهم اني  
 في غمرة ولكن غمرتي  
 لا تنجلي) ولا تنكشف  
 بخلاف اكثر الغمرات  
 والشدائد كانه قيل  
 اصدقوا ام كذبوا  
 فقيل صدقوا (وايضا  
 منه) اي من الاستيناف  
 وهذا اشارة الى تفهيم  
 آخره (ما بانى باعادة  
 اسم ما استؤنف  
 عنه) اي اوقع عنه  
 الاستيناف واصل  
 الكلام ما استأنف  
 عنه الحديث

استشراف المتروك فحينئذ يحسن تقوية الحكم بمؤكد وما ابرى يلوح بالخبر كما قررنا  
 وانما كان هذا اول مما قاله الشارح لما تقدم من ان المخاطب هنا غير متردد في الحكم طالب له  
 لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزل  
 منزلة المتروك لان يوسف عليه السلام لما في نيرته النفس عن موجبات نقصانها صار المقام  
 مقام تردد باعتبار مفاد (قوله لا وجوبا) اي وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بيقضي  
 المشر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) اي في طلب مراعاةه والالتيان به وحينئذ  
 قناع التعبير بيقضي (قوله واما عن قهرهما) اي عن غير السبب الخاص وغير السبب  
 المطلق وهو شئ آخر له تعلق بالجملة الاولى يقضي المنام السؤال عنه اما عام كما في  
 الآية واما خاص كما في البيت لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال  
 من تعيينه (قوله قالوا) اي الرسل اعني الملائكة المرسلين اقوم لنوط وقوله سلاما مفعول  
 محذوف اي نسلم عليك يا ابراهيم سلاما (قوله قال سلام) اي قال ابراهيم في جواب سلام  
 الملائكة سلام اي عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله اي فاذا قال ابراهيم في جواب  
 سلامهم) اي سلام الملائكة عليه ولانك ان قول ابراهيم ليس سببا لسلام الملائكة  
 لاعلاما ولا خاصا وعام في حد ذاته (قوله الدالة على الدوام والثبت) اي بخلاف تحيةهم  
 فانها بالجملة الفعلية لانه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كايضا وقد يقال ان الفعلية تدل  
 على الحدوث والاستمرار وهو موازي الدوام والثبت وحينئذ فلا حنية وحسن الدوام  
 على التجدد والحدوث يحتاج لبیان كذا قرر شيخنا العدوي ثم ان التفريق بين الجملةين  
 واعتبار النكات المذكورة ما يراعى في الحكاية لافي المحكي لانها الكلام البليغ غاية البلاغة  
 فتقول الفناري ومن تبعه يحتمل ان يكون تفاوت الخطابين بلغة يعتبر فيهما مثل ما يعتبر  
 في اللغة العربية ويحتمل ان يكون تفاوتهم بها لانهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغة  
 العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه الصلاة والسلام بعيد عن المقصود  
 افاده المولى عبد الحكيم (قوله زعم) قال في شرح الشواهد لا عرف قائله والزعم اكثر  
 استعماله في الاعتقاد الباطل او قد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومن ذلك ما هنا  
 بدليل قوله صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) اي من الذكور ولم يجعله الشارح جمع  
 عاذلة بمعنى امرأة عاذلة لقول الشاعر صدقوا بضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا  
 لا يطر دجعه على فواعل الا اذا كان صفة لمؤنث ولما لا يعقل كعاض وصاهل واما ان كان  
 صفة لمريعل كما اذل فلا يطر دبل هو سماعي بخلاف فاعلة فانه يطر دجعه على فواعل  
 مطلنا وقد يقال ما المانع من جعل هذا من جملة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف تفسير  
 كما ان قوله بعد ولا تنكشف تفهيم لما قبله (قوله ولكن غمرتي لا تنجلي) لما كان قوله صدقوا  
 مظنة ان يتوهم ان غمرته ما تنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدرك على ذلك  
 بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي والمعنى اني كما قالوا ولكن لا طمع في فلاحي (قوله كانه قيل الخ)

هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الاولى فانه لما ظهر الشكاية من جاعة العدل له على اقامه الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا في ذلك الزعم ام لا فالسائل متصور للصدق والكذب وانما يسأل من تعيين احدهما لتردده في الثابت لما زعموه هل هو الصدق او الكذب فان قلت حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب في الجواب التأكيد بان يقال انهم لصادقون مثلا اجيب بان السؤال المقدر لما كان فعلا في الجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمنزلة القسم اى صدقوا والله مثلا (قوله وايضا منه) اى ونعود ايضا الى تقسيم آخر منه اى من الاستئناف اى بمعنى الجملة الثانية (قوله الى تقسيم آخر) اى باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والبيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب او غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله ما يأتى) اى استئناف يأتى (قوله باعادة) اى مع اعادة ظاهرا للمصاحبة بمعنى مع واطراف اسم الى ما من اضافة الاسم الى المسمى اى اسم ذات وقوله استؤنف عنه اى لاجله اى اوقع الاستئناف والحديث لاجله فمن معنى اللام وبصح ان تكون بمعنى بعد (قوله اى اوقع عنه الاستئناف) اى لاجله او بعده وهذا بيان لحاصل المعنى المراد بالفعل اما سند الى مصدره ويؤيده شيوخ هذا التقدير واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح له على الاستئناف (قوله واصل الكلام) اى اصل قوله استؤنف عنه اى اصله بعد بناءه للمجهول فهو بيان للاصل الثانى والا فالاصل الاصل باعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث اى الكلام عنه فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه فصار باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذى له الاصل بالنيابة وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم قاتب المجرور او المصدر المفهوم من استؤنف بنا ويل استؤنف باوقع كما قال الشارح (قوله لحذف المفعول) اى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) اى بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو احسنت انت الى زيد) اشار الشارح بان انت الى ان التاء فى احسنت تاء الخطاب لاتاء المتكلم فالمعنى حينئذ نحو قولك لمخاطب قد احسن الى زيد احسنت الى زيد وانما جعل الشارح التاء للخطاب مع انه بصح جعلها للمتكلم للتناسب مع احسنت فى المثال الا ترى لانه يتعين ان تكون الثانية للخطاب والاقال صديق القديم وايضا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد فى المثال الثانى بصداقته للمخاطب الابد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للمتكلم او قرابته له ثم ان المقصود من هذا الكلام اعنى قولك احسنت الى زيد اعلام المخاطب بانه وقع الاحسان منه بالقياس

فحذف المفعول ونزل  
الفعل منزله اللازم (نحو  
احسنت) انت الى زيد



الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستحلاب الاحسان اللاحق لا فائدة لازم القادة كما  
 قيل حتى يكون معنى الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ويكون السؤال بالمقدر الواقع  
 من المخاطب سؤالا عن سبب علمه و يكون الجواب عنه باق اعلم ذلك لانه حقيق  
 بالاحسان اولانه صديق لك لان هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه ان العلم بكونه حقيقا  
 بالاحسان لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان فعل المخاطب الامر الحسن مع زيد  
 انما يتحقق كونه احسانا اذا كان زيد محلا للاحسان لان الفعل الحسن في غير موقعه اساءة  
 فاذا كان زيد محلا للاحسان وقلت لمخاطبك الذي صدر منه الاحسان له احسنت الى زيد  
 بجله السؤال منه عن سبب كون زيد محسنا اليه او عن اهليته للاحسان فالمخاطب بعد  
 تصديقه لتكلم في قوله احسنت الى زيد مصدق بكون زيد محسنا اليه لسبب الا انه تارة  
 يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على  
 صيغة الماضي المبني للمجهول اي لاي سبب صار محسنا اليه وتارة يكون عالما باسباب  
 كونه محسنا اليه ككونه في نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل  
 او قريبه او غير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعين السبب فيكون السؤال المقدر هل  
 هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة  
 الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير  
 الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض  
 وعلى التقدير الثاني يكون مقصود السائل اولا وبالذات التصديق بالسبب الحامل  
 واما تصوره حاصل بالعروض \* ببق شي آخر وهو انه على التقدير الثاني يستحسن  
 التأكيد في الجواب لكون السائل مترددا في تعيين السبب لان السؤال عن السبب الخاص  
 بخلاف السؤال الاول وهو لماذا احسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب ان كلام  
 المصنف في نفس الاستيناف وكونه على وجهين وان الوجه الثاني ابلغ من الاول  
 واما استحسان التأكيد على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الاول فمخرج عما نحن فيه  
 وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله  
 الاختياري وحينئذ فلا معنى لسؤاله من غيره وهو لتكلم عن سبب احسانه وذلك  
 لان السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا اليه لا عن كون المخاطب  
 محسنا واذا علمت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم انه لاحاجة لما اجيب به من الجوابين الذين  
 اولهما ان السائل لا يتعين ان يكون المخاطب بل سامع آخر وانيهما السائل هو المخاطب ولكن  
 السؤال لتقرير الاستفهام وظهر لك ايضا بما قلناه ان تقرير السؤال لماذا احسن اليه او هل  
 هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من الجوابين الذين ذكرهما المصنف وانه ليس في الكلام  
 لف ومشر مرتب كما قيل اه عبد الحكيم مع بعض زيادة وتصرف ( قوله باعادة

زيد حقيق بالاحسان بالعادة اسم ٤٧ زيد (ومنه ما بيني على صفته) اي صفة ما استوفى عنه دون

اسم زيد) اي الذي استوفى الحديث والكلام لاجله (قوله ما بيني) اي استئناف  
بني ويركب من تركيب الكل على اجزائه ولم يعبر بالعادة لان الصفة لم تذكر او لاحتمال  
تمام (قوله والمراد صفة تصلح لترتب الحديث) اي الحكم بمعنى المحكوم به في الجملة  
الثانية وضمير عليه لاصفة بمعنى الوصف (قوله صديقك القديم الخ) اي فهذا  
استئناف مركب من صفة ما استوفى الحديث لاجله وهذه الصفة وهي الصداقة  
تصلح لترتب الحديث عليها (قوله فيهما) اي فيما بيني على الاسم وفيما بيني على الصفة  
(قوله لما ذا احسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع للمثال الاول ويقدّر السائر فيه  
غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه  
على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدّر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص  
عن سبب فعله الا ان يقل السؤال لتقدير الحكم للاستعلام وقوله او هل هو الخ راجع  
للمثال الثاني وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففي كلام  
الشارح اشارة الى انه لا يمتنع تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي كلام  
الشارح توزيع على طريق الاف والنشر المرتب على ما في الفاري لكن لا يخفى صحة  
تقدير هل هو الخ في المثال الاول ايضا فتأمل (قوله الموجب للحكم) اي الذي تضمنه  
الجواب كثبتت الاهلية الاحسان للصديق القديم وقوله كالصداقة الخ مثال للسبب  
الموجب للحكم (قوله لما ي سبق الخ) علة لقوله لاشتماله الخ وقوله من ترتب الحكم  
اي كثبتت الكون اهلا للاحسان وقوله على الوصف الصالح للعلية اي كالصداقة  
القديمة وقوله انه اي الوصف وهو يدل من ما وانما كان ي سبق للفهم ما ذكر لان تعليق  
الحكم على مشتق يه ذن بعلة مأمّنه الاشتقاق كقولنا اكرم العالم (قوله وههنا)  
اي في الابلاغية المعاملة بما ذكر بحث فهو ايراد على قوله وهذا يبلغ لاشتماله على بيان السبب  
الموجب للحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه  
التعليق بان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية والحكم الذي يتضمنه الجواب هو  
الحكم المستل عن سببه اذ لو كان غير لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم  
الغير المستل عنه لا يكون جوابا لسؤال عن سبب الحكم المستل عنه فحينئذ يرد عليه  
ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في اي استئناف  
كان اي سواء كان مبنيا على الاسم او مبنيا على الصفة وان لم يكن سؤالا عنه فالجواب  
غير مشتمل على السبب في اي استئناف كان ان لا معنى لاشتماله على بيانه وحينئذ فلا فرق  
بين الاستئنافين فجعل المبنى على الصفة ابلغ من المبنى على الاسم وتعليقه بما ذكر لا يتم  
فقول الشارح وهو ان السؤال اي المقدر وقوله ان كان عن السبب اي في المبنى على الاسم  
والمبنى على الصفة وقوله فالجواب اي في كل منهما يشتمل على بيانه وقوله والا فلا وجه اي  
والايكن السؤال في المبنى على الاسم والمبنى على الصفة عن السبب بل كان عن غيره

اسمه والمراد صفة  
تصلح لترتب الحديث  
عليه (نحو احسن  
الى زيد صديقك  
القديم اهل لذلك)  
والسؤال المقدر  
فيهما لما ذا احسن  
اليه او هل هو حقيق  
بالاحسان (وهذا)  
اي الاستئناف (المبنى)  
على الصفة (ابلاغ)  
لاشتماله على بيان  
السبب الموجب  
لحكم كالصداقة  
القديمة في المثال  
المذكور لما ي سبق  
الى الفهم من ترتب  
الحكم على الوصف  
الصالح للعلية انه  
علة له وههنا بحث  
وهو ان السؤال ان  
كان عن السبب  
فالجواب يشتمل على  
بيانه لا محالة والا فلا  
وجه لاشتماله عليه كما  
في قوله تعالى قالوا  
سلاما قال سلام  
وقوله زعم العواذل  
ووجه التفضي عن  
ذلك المذكور  
في الشرح

( وقد يحذف صدر الاستئناف ) فعلا كان او اسما ( نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ) فبين قرأها مفتوحة الباء ، كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه قوله نعم الرجل او نعم رجلا ( زيد على قول ) اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستئناف ( كذا امامه قيام شيء مقامه نحو قول الجاهلي زعمتم ان احو نكم قريش لهم الف ) اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام ( وليس لكم الف ) اي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا في هذا الزعم ام كذنا فقيل كذبتم

فلا وجه لاشتغال الجواب على سبب الحكم وحيث ان فليس احدهما يبلغ من الآخر فلا يتم ما ذكره المصنف من ابلقية المبني على الصفة على المبني على الاسم ولا يتم ما سبق منه التعليل وقول الشارح كافي ( قوله تعالى قالوا اسلاما الخ ) تنظير في كون السؤال ليس عن السبب الا ان الاستئناف فيه ليس مبنيا على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرره شيخنا العدوي ( قوله ووجه النقص ) بالقضاء اي التخلص من ذلك البحث مذكور الخ وحاصل الجواب اننا نختار الشق الاول وهو ان السؤال عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير ان الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الاول اعني ما بني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فانه سبب الحكم الذي هو ثبوت استحقيقه للاحسان وان ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني اعني ما بني على الصفة كالصدقة القديمة فانها سبب لاستحقاق الاحسان ولا شك ان الثاني ابلغ من الاول لانه كالتدقيق والاول من باب التحقيق ومن الاول ما اذا قيل ما بال زيد يركب الخيل فقلت هو حقيق بر كويها والثاني ما لو قلت في الجواب هو حقيق بر كويها لانه من ابنا الملوك ( قوله وقد يحذف صدر الاستئناف ) اي الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للصدر بل العجز كذلك كافي نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلوقال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان احسن ولعله انما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته في كلامهم اولضعف القول المذكور في المثال ( قوله فعلا كان ) اي ذلك الصدر كذا الآية او اسما كافي المثال الاتي ومنه ما تقدم من قوله سهر دائم وحزن طويل ( قوله اي يسبحه رجال ) اي وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لاعلى المذكور في السؤال المقدر لانه لا يجوز كافي دلالات الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم ان في كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلالات الاعجاز من ان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر لا يجوز حذف الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآية من المسبحون ( قوله وعليه ) اي ويمر عليه اي على حذف صدر الاستئناف ( قوله اي على قول الخ ) اي لاعلى قول من يقول ان المخصوص مبتدأ محذوف الخبر والا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ خبر الجملة قبله او انه بدل او عطف بيان والا فلا حذف اصلا ولا يكون في الكلام استئناف ( قوله ويجعل الجملة الخ ) عطف لازم على ملزوم ( قوله وقد يحذف الاستئناف كله ) اي قد تحذف الجملة المبنية بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز وحيث فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقديره لان الفصل الحقيق انما يكون بين المفروطين ( قوله امامه قيام شيء مقامه ) اي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه بدل على ذلك

حذف هذا الاستئناف كما

واقيم قوله لهم الف وليس  
لكم الف مقامه لدلالته  
عليه (او بدون ذلك) اى  
قيام شئ بمقامه اكتماء بمجرد  
القربة (نحو فم الماهدون)  
اى هم نحن (على قول)  
اى على قول من يجعل  
المخصوص خبرا مبتدأ اى  
هم نحن ولما فرغ من بيان  
الاحوال الاربعة المقتضية  
للفصل شرع في بيان  
الحالتين المقتضيتين للتوصل  
فقل (واما التوصل لدفع  
الابهام فكقولهم لا وايدك  
الله) نقولهم لارد للكلام  
سابق كما اذا قيل هل الامر  
كذلك فيقال لا اى ليس  
كذلك فهذه جملة اخبارية  
وايدك الله جملة انشائية  
دعائية فيبينهما كمال الانقطاع  
لكن عطف عليها لان ترك  
العطف يوهى انه دعاء على  
المخاطب بعدم التأييد مع ان  
المقصود الدعاء له بالتأييد  
فايما وقع هذا الكلام  
فالمعطوف عليه هو  
مضمون قولهم لا

المحذوف (قوله محذوف قول الحماسى) اى قول الشاعر الذى ذكر ابوتام شعره في ديوان  
الحماسة وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير وبعد البيت المذكور  
\* اولئك اومنوا جوعا وخوفا \* وقد جاءت بنواسد وخافوا \*  
ومراد هجوبنى اسد وتكذيبهم في انتسابهم لقريش وادعائهم انهم اخوتهم ونظائرهم  
بان لهم ايلافا في الرحلتين وليس لكم شئ منهما وايضا قد انهم الله من الجوع والخوف  
كما هو نص القرآن وانتم جايعون خائفون (قوله قريش) هم اولاد النضر ابن كنانة  
وهو خبران واما قولهم الف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والالف مصدر  
الثلاثى وهو الف يقال الف فلان المكان يألفه الف والابلاف مصدر الرباعى وهو  
آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤلفة والرغبة (قوله رحلة في الشتاءين) اى لانه حار  
ورحلة في الصيف الى الشام لانه بارد (قوله وليس لكم آلف) اى رغبة في الرحلتين  
المعروفتين اى فقد افترقتم في دعوى الاخوة لعدم التساوى في المزايا والرتب اذ لو  
صدقتم في ادعاء الاخوة والنظارة لهم لاستويتم مع قريش في مؤلفة الرحلتين (قوله كانه قيل  
الخ) وذلك لان قوله زعمتم بشر بان القائل لم يسم له مادعاء اذ الزعم كإورد مطية الكذب  
لكن قد يستعمل بمجرد النسبة لاقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح  
كما هنا فكان المقام مقام ان يقال اصدقنا الخ واولحل ازمع هنا على القول الباطل  
لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل \* واعلم ان ما ذكره الشارح  
من ان قوله لهم الف الخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز ان يكون  
جوابا لسؤال اقتضاء الجواب المحذوف فكانه لما قال المتكلم كذبتم قالولم كذبنا فقال  
لهم المتكلم لهم الف فيكون في البيت استئنافا أحدهما محذوف والاخر مذكور وكل  
منهما جواب لسؤال مقدر ولا يقال ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان قوله لهم  
الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا للسؤال عن  
سببه فاقيم السبب مقام السبب وحيث فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح لان قول  
لا نسلم ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان لهم الف وليس لكم آلف على ما قال  
الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف وبيان له لاستزاده من غير تقدير سؤال آخر واما  
على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن السؤال عن علة ادعاء الكذب  
فتغابر الوجهان بهذا الاعتبار وان كان ما كهما واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله  
حذف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الواقع في جواب السؤال (قوله لدلالته عليه)  
اى لانه علة له والعلة تدل على العلول ويحتمل ان المراد لدلالته عليه اى من حيث  
انه يدل على نفي الزعم من الاخوة والنظارة (قوله اكتماء بمجرد القربة)  
اى الدلالة على المحذوف التي لا بد منها في كل حذف (قوله اى هم نحن) فيكون المحذوف  
جملة المخصوص مع مبتدئه (قوله على قول) اى انما يكون مما حذف فيه المجموع

على قول واما على قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه فليس من هذا الباب  
 اى الاستئناف بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف  
 الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل  
 يجرى ايضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف ان يقول على  
 قولين اللهم الا ان يكون اقتصاره على ذلك للقول لانه المشهور بين النحاة فندبر (قوله)  
 ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة الخ ( اى وهى كمال الانقطاع بلا ايهام وكال الاتصال  
 وشبه الاول وشبه الثانى ( قوله شرع في بيان الحالتين الخ ) وهما كمال الانقطاع مع  
 الايهام والتوسط بين الكماليين ( قوله واما الوصل ) اى الذى يجب مع كمال الانقطاع  
 وقوله لدفع الايهام اى لاجل دفع ايهام السامع خلاف مراد المتكلم لولم يعطف هذا  
 وكان المناسب لكلامه سابقا ان يقول واما كمال الانقطاع مع الايهام الذى يجب فيه  
 الوصل لدفع الايهام فهو كقولهم الخ ( قوله فكقولهم ) اى فى المحاورات عند قصد  
 النفي لشيء تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد ( قوله لا وايدك الله ) ذكر صاحب المغرب  
 ان ابا بكر الصديق رضى الله تعالى عنه مر برجل فى يده ثوب فقال له الصديق اتبع هذا  
 فقال لا يرحك الله فقال له الصديق لا تنقل هكذا قل لا يرحك الله واعلم ان دفع  
 الايهام لا يتوقف على خصوص العطف بل لو سكت بعد قوله لا او تكلم بما يدفع  
 الاتصال ثم قال رحك الله او ايدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الايهام  
 وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيا دفعا لتوهم ان قيا صفة لعوجا وحينئذ فوجب  
 الوصل مع كمال الانقطاع مع الايهام بالنسبة للفصل مع الاتصال فتأمل ( قوله هل  
 الامر كذلك ) اى هل اسأت الى فلان او هل الامر كما زعم فلان ( قوله فيقال لا ) اى  
 ما اسأت الى فلان او ليس الامر كما زعم فلان ( قوله فهذه ) اى جملة ليس الامر كذلك  
 التى تضمنتها ( قوله دعائية ) اى بالتأييد للمخاطب ( قوله لكن عطف عليها الخ ) هذا  
 تصريح بان الواو المذكورة عاطفة لازمة لدفع الايهام وليست استثنائية كما قيل لكونها  
 فى الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب  
 ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار وفى الفناى يحكى عن صاحب ابن  
 عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على حدود المرد الملاح ( قوله لان  
 ترك العطف الخ ) قيل ان هذا الوهم بعد ايراد العاطف باق لانه يجوز ان يكون للعطف  
 على النفي لاعلى النفي واذا كان العطف على النفي كانت لامسلطة على المعطوف والجواب  
 ان العطف على النفي المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم ( قوله فائما )  
 ابن شريطة جوابها قوله فالمعطوف الخ اى فى محل وقع فيه هذا الكلام اى مثل هذا  
 الكلام مما جمع فيه بين لا التى رد كلام سابق وجملة دعائية نحو لا ونصر لك الله اولا  
 ورحمك الله اولا واصحك الله فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا اى ما تضمنه لامن الجملة

وبعضهم لما يقف على  
 المعطوف عليه فى هذا  
 الكلام نقل عن الثعالبي  
 حكاية مشتملة على قوله  
 قلت لا وايدك الله وزعم  
 ان قوله وايدك الله عطف  
 على قوله قلت ولم يعرف  
 انه لو كان كذلك لم يدخل  
 الدعاء تحت القول وانه  
 لولم يحك الحكاية فحين  
 ما قال للمخاطب لا وايدك  
 الله فلا بد من معطوف  
 عليه ( واما للتوسط )  
 عطف على قوله اما  
 الوصل لدفع الايهام اى  
 اما الوصل لتوسط  
 الجملتين بين كمال الانقطاع  
 وكال الاتصال وقد صحف  
 بعضهم اما بفتح الهزة اما  
 بكسر الهزة فركب من  
 عياء وخبط خبط عشواء

وقوله فانما الخ تبرع على قوله لكن عطف عليها واتى الشارح بهذا التعميم توطئة  
لرد على البعض الآتي (قوله وبعضهم) هو الشارح الزوزني (قوله في هذا الكلام)  
اي لا وايدك الله ومماثله (قوله وزعم) اي ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله  
عطف على قوله قلت) اي لا على مضمون قوله لا (قوله ولم يعرف) اي ذلك القائل  
وهذه جملة حالية من فاعل نقل وقوله انه اي الحال والشان وقوله لو كان اي قوله  
وايدك الله وقوله كذلك اي معطوفا على قلت (قوله لم يدخل الدنيا تحت القول) اي وهو  
خلاف المقصود من هذا التركيب فان المقصود منه باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالب  
انه من جملة القول وان المعنى قلت لا وقلت ايدك الله وهذا يقتضي عطف ايدك الله  
على مضمون لا لا على مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فيما مضى ثم انشأ الآن بقول ايدك  
الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لان العطف عليه يقتضي خروجه عن القول  
وانه غير محكي به كما لا يخفى لان هذا المعنى وان امكن لا يقصد عرفا (قوله وانه لو لم يحك  
الحكاية) عطف على انه لو كان اي ولم يعرف ذلك البعض ان الثعالب لو لم يحك الحكاية  
اي لو لم يصرح بالقول فالمراد بالحكاية قلت وقوله فحين ما قال الخ الفاء زائدة وحين ظرف  
لقوله لا بد وما مصدرية وقوله فلا بد جواب لو والفاء فيه زائدة اي ولم يعرف ذلك البعض  
ان الثعالب لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب لا وايدك الله  
ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه  
وتعين كون المعطوف عليه مضمون لاسواء صرح قبلها بالحكاية اولا وهو المطلوب  
والحاصل ان قوله وانه لو لم يحك الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله ان الذي  
ذكره من العطف على قلت انما يتأتى في خصوص تلك الحكاية واما اذا قلت لا وايدك الله  
من غير قلت احتاج الامر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف  
بدون معطوف عليه باطل ولا يقال يقدر قلت معطوفا عليها لان العطف على  
المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم فتأمل قرره شيخنا العلامة العدوي  
(قوله واما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ واذا  
في قوله فاذا اتفقتا خبره واصل الكلام واما الوصل لاجل التوسط فيتحقق بين الجملتين  
اذا اتفقتا الخ والفاء في جواب الشرط داخلة في المعنى على الجملة لكنها زحلت عن  
المبتدأ الى الخبر كما في اما زيد قائم والجملة عطف على جملة واما الوصل لدفع الابهام  
فكقولهم (قوله لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكما الاتصال) وذلك بان  
لا يكون بين الجملتين احد الكمالين ولا شبه احدهما (قوله وقد صحف بعضهم) وهو  
الشارح الزوزني وقوله اما بفتح الهزة مفعول صحف وقوله بكسر متعلق بصحف  
وفي بعض النسخ وقد صحفه بعضهم اما بالكسر والضمير وعليها فالمعنى وقد صحف  
بعضهم هذا اللفظ اما بالكسر وفي ضبط بفتح اما على هذه النسخة وعليه فاما بدل

(فاذا اتفقنا) اى الجملتان

(خبرا او نشاء لفظا ومعنى)  
(او معنى فقط بجامع) اى  
بان يكون بينهما جامع  
بدلالة ماسبق من انه اذا لم  
يكن جامع فينبههما كمال  
الانقطاع ثم الجملتان  
المتفقتان خبرا او انشاء لفظا  
ومعنى قسمان لانهما اما  
انشاء يثنان او خبر يثنان  
والمتفقتان معنى فقط ستة  
اقسام لانها ان كانتا انشائيتين  
معنى فاللفظان اما خبران  
او الاولى خبر والى الثانية  
انشاء او بالعكس وان  
كانتا خبريتين معنى فاللفظان  
اما انشائان او الاولى انشاء  
والثانية خبرا وبالعكس  
فالجموع ثمانية اقسام  
والمصنف اورد للتسمين  
الاولين مثاليهما (كقوله  
تعالى يخادعون الله وهو  
خادعهم وقوله ان الابرار  
لنق نعيم وان الفجار لنق  
عجيم) فى الخبريتين لفظا  
ومعنى الا انهما فى المثال  
الثانى متساويتان فى الاسمية  
بخلاف الاول (وقوله كلاوا  
واشربوا ولا تسرفوا) فى  
الانشائيتين لفظا ومعنى  
واورد للاتفاق معنى فقط  
مثالا واحدا اشارة الى انه  
يمكن تطبيقه على قسمين من  
اقسامه الستة واعاد فيه  
لفظ الكاف تنبيها على انه  
مثال للاتفاق معنى فقط فقال

من الضمير (قوله فركب) اى فصار مثل من ركب متن اى ظهر وقوله عياه اى ناقة عياه  
وخط خطب عشواء اى خطب خطبا كخطب ناقة عشواء اى صيغة البصر او لا تبصر ليللا  
والمراد انه وقع فى خطب عظيم من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلان  
قراثة بالكسر تحوج الى تقدير اما فى المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك لان اما  
العاطف لا بد ان يقدمها اما فى المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا واما الوصل  
فاما لدفع الابهام واما للتوسط ويرد عليه ان حذف اما من المعطوف عليه لا يجوز فى السعة  
حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الابهام ويرد عليه ايضا ان الفاء فى قوله فكقولهم  
وفى قوله فاذا اتفقنا تكون ضابطة وتبقى اذا بلا جواب فى قوله فاذا اتفقنا ان كانت شرطية  
او بلا متعلق ظاهرا ان كانت لجرد الظرفية فان اجاب بجعل الفاء فى قوله فكقولهم مؤخرة  
عن تقديمها وانها داخلة فى الاصل على اما المحذوفة الداخلة على الدفع فزحلت وادخلت  
على كقولهم وبتقدير الجواب او متعلق الظرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والجرف  
على ما لا يخفى مع عدم الحاجة لذلك واما من جهة المعنى فلانه قد علم من قول المصنف سابقا  
فى مقام تعداد الصور اجالا والا فالوصل ان الوصل يجب فى صورة كمال الانقطاع  
مع الابهام وفى صورة التوسط بين الكماليين وحينئذ فيجب ان يجعل ما هنا تفصيلا  
للتصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح اما اذا المعنى واما  
الوصل الذى يجب مع كمال الانقطاع مع الابهام لاجل دفع الابهام فكقولهم الخ  
واما الوصل الذى يجب لاجل توسط الجملتين بين انكماليين فقيما اذا اتفقنا الخ ولو كسرت  
اما لكان ما هنا عين ما تقدم لان المعنى واما الوصل الواجب قلنا لدفع الابهام واما  
للتوسط فيكون مكررا مع ماسبق لاداعى لذلك التكرار هذا يحصل ما ذكره العلامة  
عبد الحكيم مع بعض تصرف (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا  
قوله او معنى فقط (قوله بجامع) اى مع تحقق جامع بينهما اى فى ذلك الاتفاق بانواعه  
(قوله من انه اذا لم يكن جامع) اى والحال انهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى او اتفقا  
انشاء كذلك (قوله فاللفظان اما خبران) نحو تذهب الى فلان وتكرمه (قوله فاللفظان  
اما انشائان) نحو الم اقل لك كذا وكذا والم اعطك اى قلت لك واعطيتك (قوله  
ثمانية اقسام) اى وكلها من باب التوسط (قوله اورد للتسمين الاولين) اعنى الجملتين  
المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء لفظا ومعنى (قوله يخادعون الله)  
اى باظهار خلاف ما يظنون وقوله وهو خادعهم اى مجاز بهم على خداعهم فالجملتان  
خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معا من المخادعة وكون  
المسند اليهما مخادعا والآخر مخادعا فينبهنا شبه التضاييف اوشبه التضاد لما تشعر به  
المخادعة من العداوة واورد على المصنف ان هذه آية سورة النساء فالجملتا لهما محل  
من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المناقبين يخادعون الله الخ وليست آية

( وكقوله واذا اخذنا )

ميثاق بني اسرائيل  
لا تعبدون الا الله وبالوالدين  
احسانا وذوي القربى  
واليتامى والمساكين  
وقولوا لاس حسانا )  
فقطف قولوا على لا تعبدون  
مع اختلاف اللفظ لكونها  
انشائيتين معنى لان قوله  
لا تعبدون اخبار في معنى  
الانشاء ( اى لا تعبدوا )  
وقوله وبالوالدين احسانا  
لا بدله من فعل فاما ان يقدر  
خبرا في معنى الطلب اى  
(وتحسنون بمعنى احسنوا)  
فتكون الجملتان خبر اللفظ  
انشاء معنى وقائدة تقدير  
الخبر ثم جملة بمعنى الانشاء  
اما لفظا فاللام مع  
قوله لا تعبدون وامام معنى  
فالبالغة باعتبار ان الخطاب  
كانه سارعا الى الامثال فهو  
يخبر عنه كما نقول تذهب  
الى فلان تقول له كذا تريد  
الامر ( او ) يقدر من اول  
الامر صريح الطلب

قوله وهو اى التعبير الخ  
لعله يوجد في بعض نسخ  
الشارح هذه العبارة  
وهى قوله وهى ابلغ من  
الصريح فكذب عليها  
الحشى اه مصححه قوله  
اى من اول الامر مقتضاه  
انه زاد على كلام الشارح  
مع انه موجود فيه اه  
(مصححه)

البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له من الاعراب واجيب  
بان المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب  
اولا (قوله ان الابرار الخ) اى فالجملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التضاد  
بين المسنين والمسند اليهما لان الابرار ضد الفجار والكون في النعيم ضد الكون  
في الجحيم (قوله بخلاف الاول) اى فان الجملة الاولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية  
وقوله الا انهما الخ بيان لتكثرة تعداد المثال مع كون الجملتين في كل منهما خبرية لفظا  
ومعنى (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) اى فقوله واشربوا ولا تسرفوا جملتان  
انشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلها والجامع بينهما اتحاد المسند اليه في كلاهما  
وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيها وهو الامر بالاكل والشرب  
وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارن في الخيال لان الانسان اذا تخيل الاكل  
تخيل الشرب لتلازمهما عادة واذا حضرا في خياله تخيل مضرة الاسراف (قوله واورد)  
اى المصنف (قوله اشارة) اى حال كونه مشيرا الى انه يمكن تطبيقه الخ ووجه الاشارة  
من قوله وتحسنون بمعنى احسنوا او واحسنوا ولا يصح جعل قوله اشارة مفعولا لاجله  
علة لقوله اورد اذ لا معنى لذلك الا لو كانت الاقسام اثنين واورد منها مثالا واحدا تأمل  
ذلك قررر شيخنا العدوى (قوله على قسمين من اقسام السنة) الاقسام الستة وهى  
السابقة في قول الشارح والتفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين الذين يمكن  
تطبيق المثال عليهما ان تكون الجملتان خبريتين لفظا انشائيتين معنى او تكونا انشائيتين  
معنى والاولى خبرية في اللفظ والثانية انشائية فيه وبقي على المصنف امثلة الاربعة تمام  
السنة بخاله ما اذا كانتا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية ثم الابل  
وانت تصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا انشائيتين لفظا الم امرك  
بالتقوى والم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاول خبرية لفظا والثانية  
انشائية لفظا امرتك بالتقوى والم امرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون  
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب  
ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه فان درسوا عطف على قوله الم يؤخذ  
وهو وان كان انشاء بوجود الاستفهام الا انه في تأويل الخبر وهو اخذه عليهم ميثاق  
الكتاب لان الاستفهام للانكار تأمل (قوله واذا اخذنا ميثاق الخ) اذ ظرف لمخدوف  
معطوف على ما قبله اى واذا كرا اذاخذنا وقوله لا تعبدون الا الله اى قائلين لهم لا تعبدون  
وفيه ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب  
او ان اخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذكروا قسمنا على بني اسرائيل وهذا جوابه  
وحينئذ فلا اعتراض ثم ان على الاحتمال الاول في قوله لا تعبدون التفات ان قرئ  
الفعل بالياء المحبة وان قرئ بالياء الفوقية فلا التفات وعلى الثانى بالعكس (قوله



وبالوالدين ( متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية قوله وبالوالدين احسانا لانه المحتمل للقسمة واما قوله وقولوا فليس بمحتلا الالوجه واحد وحاصل ما ذكره الشارح في هذه الآية ان جملة وقولوا عطفا على جملة لاتعبدون لاتحادهما في الانشائية معنى وان اختلفتا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية واما جملة وبالوالدين فان قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والجلتان انشائيتان في المعنى خبريتان لفظا وان قدر الفعل العامل في المصدر طالبا كانت تلك الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى ( قوله فعطف قولوا على لاتعبدون الخ ) اي والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند اليه واضمحلال اتحاديهما وباعتبار المسندات فالانحداد كذلك لان كلاما من تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين والقول الحسن للناس عباداة مأمور بهما واخذ الميثاق عليهما فان قلت لما يجوز ان يكون قولوا عطفا على الفعل المقدر اي تحسنون او احسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية معنى الخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثاني من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلهما وحينئذ فيكون وقولوا بمحتلا لقسمين كالذي قبله ذلك هذا وان كان جائزا في نفسه بناء على ان المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو احد قولين لكن الشارح لم يقل به لان الجمهور من النحاة على خلافه حيث كان العطف بحرف غير مرتب ( قوله لان قوله لاتعبدون اخبار في معنى الانشاء ) وذلك لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والمنهى فاذا وقع بعده خبر اول بالامر او بالنهى كما هنا اي لاتعبدوا غير الله تعالى وكل منهما انشاء ( قوله لابلده من فعل ) لان قوله وبالوالدين ممول لابلده من عامل يعمل في محله النصب والاصل فيه ان يكون فعلا ( قوله فلما ان يقدر خبرا في معنى الطلب ) اي بقرينة المعطوف عليه وهو قوله لاتعبدون ( قوله فتكون الجملتان الخ ) اي وهما قوله لاتعبدون والاله وقوله وتحسنون المقدر ( قوله وفائدة تقدير الخبر ) هو مبتدأ محذوف الخبر اي ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الى آخره ( قوله فاللامنة ) اي المناهية بينه وبين قوله لاتعبدون من جهة ان كلا خبر مراد منه الطلب ( قوله كانه سارع الخ ) ان قلت ما ذكره انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلت وكذلك بالحال افاده عبد الحكيم ( قوله فهو ) اي المتكلم يخبر عنه اي عن المأمور به المفهوم من الامثال ( قوله تريد الامر ) اي تريد بلفظ تذهب ( قوله وهو ) اي التعبير بالخبر مكان الامر ابلغ من الصريح اي ابلغ من صريح الامر ويقاس عليه ما يقال ان التعبير بالخبر مكان النهي كما هنا ابلغ من صريح انتهى وانما كان الخبر المذكور ابلغ لفادته المبالغة بالاعتبار المذكور ( قوله او يقدر ) عطفا على يقدر في قوله سابقا فلما ان يقدر خبرا

وقوله صريح الطلب اى من اول الامر والقرينة على ذلك التقدير قوله بعد وقولوا للناس حسنا والحاصل ان تقدير تحسنوا فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله مبالغة باعتبار الإشارة الى سرعة الامثال وتقدير احسنوا فيه مشاكلة لما بعده وفيه اضمحار تحسنون فانه مجاز في التعبير من احسنوا فلكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن ان التقدير الاول اولى وقوة كلام الشارح تدل عليه ايضا لان المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه اتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) اى لان الاصل في الطلب ان يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول بعارضها قرينة لاتعبدون (قوله فيكونان) اى لاتعبدون واحسنوا والصواب فتكونان لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة بحذف النون اللهم الا ان يجعل مستأنفا اى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف (قوله اذلفظ الاول اخبار) علة لحذف اى لالفاظ الاول الخ وفي نسخة مع ان لفظ الاول اى والحال ان لفظ الاول هو لاتعبدون اخبار وقوله ولفظ الثانية اى وهى قوله واحسنوا (قوله والجامع بينهما) اى والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما بحث يكون مقربا لهما (قوله اى بين الجملتين) اى سواء كان لهما محل من الاعراب او لا وقوله يجب ان يكون باعتبار اى يجب ان يكون محققا باعتبار المسند اليهما اى بالنسبة الى اللذين اسند اليهما في الجملتين اتحدا او تقيرا فضمير الثانية عائد على الالموصولة باعتبار المعنى (قوله والمسندين) اى وباعتبار اللذين اسند في الجملتين اتحدا وتقيرا (قوله جميعا) راجع للمسندين اليهما والمسندين فلا بد من المناسبة بين الامرين او الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط والمسند اليهما فقط او اتحاد بين المسندين او المسند اليهما فقط فلا يكتفى (قوله اى يستلزم الخ) اى لا باعتبار المسند اليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند في الاول والمسند اليه في الثانية ولا باعتبار العكس اى المسند اليه في الاول والمسند في الثانية ثم ان ظاهر قول المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند اليهما والمسندين في الجملتين وانه لا عبرة بالجامع باعتبار التعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فانظره (قوله بشر زيد) بفتح عينه وضمها (قوله للنسبة الخ) اى مع اتحاد المسند اليهما كما يأتى وهو متعلق بحذف اى فاعطف صحيح للنسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) اى اللذين هما مسندان والنسبة بينهما من جهة ان كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لان النظم تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر لان الكتابة اذا قبلت بالشعر فضاها تأليف الكلام النثر على هذا فين الكتابة والشعر تماثل لا يفرقهما في الحقيقة وان اختلفا بالعوارض كالنظمية والنثرية وحيث ان الجامع بينهما عقلى كما يأتى تأمل (قوله وتعارفهما الخ) هذا جامع آخر غير الاول وذلك لان التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى والحاصل ان الجامع

على ما هو الظاهر اى  
(واحسنوا) بالوالدين  
احسانا فتكونان انشائيتين  
معنى اذلفظ الاول اخبار  
ولفظ الثانية انشاء  
(والجامع بينهما) اى بين  
الجملتين (يجب ان يكون  
باعتبار المسند اليهما  
والمسندين جميعا) اى  
باعتبار المسند اليه في  
الجملة الاولى والمسند  
اليه في الثانية وكذا المسند  
في الاول والمسند في  
الثانية (نحو بشر زيد  
ويكتب) للنسبة  
للظاهرة بين الشعر  
والكتابة وتعارفهما في  
خيال اصحابهما (وبعطى)  
زيد (ويمنع) لتضاد  
الاعطاء والمنع هذا عند  
اتحاد المسند اليهما واما  
عند تقيارنهما فلا بد من  
تناسلهما

كما اشار اليه بقوله  
(وزيد شاعر وعمرو  
كاتب وزيد طويل وعمرو  
قصير لمناسبة بينهما) اى  
بين زيد وعمرو كالاخوة  
او الصداقة او العداوة  
او نحو ذلك وبالجملة  
يجب ان يكون احدهما  
سبب من الآخرو ملائمة  
ملائمة لها نوع اختصاص  
(بمثلا زيد كاتب وعمرو  
شاعر بدونها) اى بدون  
المناسبة بين زيد وعمرو  
لانه لا يصح وان اتحد  
المسندان ولهذا حكموا  
بامتناع نحو خنى ضيق  
وخاتمى ضيق (وبخلاف زيد  
شاعر وعمرو طويل مطلقا)  
اى بسواء كان بين زيد  
وعمرو مناسبة او لم يكن  
لعدم تناسب الشرط وطول  
القامة (السكاكى ذكر  
انه يجب ان يكون بين  
الجلتين ما يجمعهما عند  
القوة المفكرة جعلا من  
جهة العقل وهو الجامع  
العقلى او من جهة الوهم  
وهو الجامع الوهمى او  
من جهة الخيال وهو  
الجامع الخيالى

بين المسند اليهما فى الجملتين عقلى لا غير وهو الاتحاد واما بين المسندين فيهما فيصح  
ان يعتبرانه التماثل فيكون عقليا وبصح ان يعتبرانه التقارن في حبال اصحابهما فيكون  
خياليا فتأمل (قوله اصحابهما) وهم الادباء الذين يعاتون النظم والنثر (قوله  
لتضاد الخ) اى فالعطف صحيح لتضاد العطاء والمنع اى لتناسبهما بحكم التضاد وعلى  
هذا فالجامع بين المسندين وهمى لما يأتى من التضاد امر بسببه يحتمل الوهم فى  
اجتماع الامرين المتضادين عند المفكرة وفى قوله لتضاد الاعطاء والمنع نظر اذ ليس  
بينهما تقابل التضاد بل تقابل العدم والملكية اللهم الا ان يكون مراده التضاد الهوى  
اعنى مطلق التناقى قاله يس وكأنه مبنى على ان المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف  
النفس عن الاعطاء فهو امر شوقى وحيث لا تضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض  
(قوله هذا) اى ماسبق من المثالين (قوله عند اتحا المسند اليهما) اى والاتحاد مناسبة  
بل اتم مناسبة لانه جامع عقلى (قوله فلا بد من تناسبهما) اى ان يكون بينهما مناسبة  
وعلاقة خاصة ولا يكتفى كونهما انسانين او قائمين او قاعدين مثلا على ما يأتى والحاصل  
انه اذا اتحد المسند اليه فيهما كما فى المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك  
الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وان لم يتحدا فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا يكتفى  
بالمناسبة العامة (قوله لمناسبة بينهما الخ) متعلق بمحذوف اى فالعطف فيهما صحيح  
لمناسبة اى عند تحقق مناسبة خاصة بينهما معتبرة فى المقام ولم ينبه على المناسبة  
بين المسندين فى هذين المثالين للعلم بها بما تقدم (قوله او نحو ذلك) كاشتراكهما فى تجارة  
او انصافهما بعلم او شجاعة او اماراة (قوله وبالجملة) اى واقول قولنا ملائمة بالجملة  
اى بالاجمال اى واقول قولنا بجملا (بوجه ان يكون احدهما) اى احد الامرين المسند  
اليهما المتغايرين (قوله بسبب من الآخر) متعلق بمحذوف اى مرتبطا ومتعلقا بشئ  
ناشئ من الآخر فمن ابتدائية وفى بعض النسخ ان يكون احدهما مناسبا للآخر (قوله  
وملائمة) عطف تفسير (قوله لها نوع اختصاص) اى واما مطلق المناسبة فى شئ  
كالجزئية والحيوانية والانسانية فلا يكتفى (قوله فانه) اى هذا التركيب اى نحو هذا  
التركيب لاجل قوله واتحد الخ وقوله وان اتحد اى هذا اذا لم يتحد المسندان كما فى المثال  
بل وان اتحدا كما فى خاتمى ضيق وخنى ضيق (قوله ولهذا حكموا الخ) اى ولعدم  
المناسبة الخاصة المشترطة عند التغاير حكموا بامتناع الخ لانه لا مناسبة خاصة بين المسند  
اليهما وهما الخلف والخاتم ولا غير مناسبة كونهما معاملين بوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما  
تقارن فى الخيال لاجل ذلك او لغيره او يكون المقام مقام ذكر اشياء المتفقة فى الضيق  
من حيث هى اشياء ضيقة والاجاز العطف لان المعنى حيث هذا الامر ضيق وذلك  
الامر ضيق فقد عاد الامر الى اتحاد الركنين كذا فى ابن يعقوب وفى عبد الحكيم ان محل  
منع العطف فى خنى ضيق وخاتمى ضيق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم

اما اذا كان المقام مقام بيان احوال الامور التي تتعلق بالشخص فانه يصح العطف بان نقول كى واسع ودارى واسعة وحامى صيق وخفى ضيق وغلامى آبقى آء (قوله مطافا) اى فان العطف لا يصح فيه مطلقا وقوله اى سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة اى كصداقة او عداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) علة لعدم صحة العطف مطلقا وحاصله انه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمر وهى مفقودة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة فللمناسبة معدومة اما من جهة اومن جهتين (قوله السكاكى ذكر الخ) حاصله ان السكاكى قسم الجامع الى عقلى ووهمى وخيالى ونقل المصنف كلامه مغير العبارة قصدا لاختصاصها فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذى عبر به ماسيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله ان يكون بين الجملتين) اى من حيث اجزائهما لامن حيث ذاتهما كما هو ظاهره وقوله عند القوة المفكرة اى فيها فهى عندية بحارية وانما كان الجمع فى المفكرة لان الجمع من باب التركيب وهوشانها (قوله ما يجمعهما) اى جامع يجمعهما كالاتحاد والتمائل والتضليف (قوله جمعا من جهة العقل) اى جمعا ناشئا من جهته وذلك بان يخیل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكرة (قوله وهو) اى ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بوسيلة فى القوة المفكرة الجامع العقلى اى وليس المراد به ما يدركه العقل من المعانى الكلية (قوله اومن جهة الوهم) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمى عبارة عن امر يجمع بين الشينين فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم وذلك بان يخیل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتى وليس المراد بالجامع الوهمى ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات على ما يأتى (قوله اومن جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الخيالى عبارة عن امر يجمع بين الشينين فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال وذلك بان يخیل الخيال بسبب ذلك الامر كالاتزان فيه على الجمع بينهما فى القوة المفكرة وليس المراد بالجامع الخيالى ما يجمع فى الخيال من صور المحسوسات على ما يأتى (قوله وهو الجامع الخيالى) لم يجهز هنا على سنن ما قبله حيث نسب للجامع سابقا للقوة المدركة وهى الواهمة لان خزانة الخيال وهى الحافظة وهى مناسبة لخزانة القوة المدركة وذلك لان الخيال خزانة الحس المشترك كما يأتى ولعل ذلك لاستئصال النسبة الحس المشترك حيث يقال حسى اول لا يتوهم ان المراد الحس الظاهر كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله والمراد الخ) هذا شروع فى بيان القوى الباطنية المدركة كما زعم الحكماء وهى اربعة القوى الواهمة والقوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة وحاصل القول فيها ان القوة العاقلة على ما زعموا قوة قائمة بالنفس او بالقلب تدرك الكليات والجزئيات

المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور وعن الابعاد كالطول والعرض والعمق وذلك لانها مجردة ولايقوم بها الا المجردة وزعموا ان تلك القوة خزانة هي العقل الفيض المدبر لفلك القمر لما بينهما من الارتباط فاذا كنت ذا كرا المعنى الانسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة فاذا غفلت عنه كان محزونا في العقل الفيض ووجه تسميته بالفيض وارتباطه بالقوة العاقلة انهم يقولون ان ذلك العقل هو الفيض للكون والفساد على جميع ما فوق كرة الارض من الحيوانات والنباتات والمعادن وهو المبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويرى عموم ابضا ان العقل الفيض المدبر لفلك القمر ناشئ عن عقل الفلك الذي فوقه المدبر له وهكذا الى آخر الافلاك التسع وهي السموات السبع والكرسى والعرش وهي عندهم حبة دراية لها نفوس وعقول وهناك عقل بسمونه العقل الاول وهو العقل الناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذي اثر في عقل الفلك الاعظم وهو العرش فالقول عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقل \* واما الوهمية فهي القوة المدركة للعاني الجزئية الموجودة بشرط ان تكون تلك المدركات الجزئية لاتنادى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك صدافة زيد وعداوة بكر وادراك الشاة ايذاء الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهما تدرك به كما ان لها حسا ومحل تلك القوة اول التجويف الآخر من الدماغ من جهة القفا وذلك لانهم يقولون ان في الدماغ تجسدا وبف اي بطوناته ثمة احديها في مقدم الدماغ واخرى في مؤخره واخرى في وسطه فيكون ان الوهم قائم باول التجويف الآخر وتلك القوة الوهمية خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم فاذا ادركت بحجة زيد او عدوة عمر وكان ذلك الادراك بالقوة الوهمية فاذا غفلت عن ذلك كان محزونا في خزانتها وهي الحافظة فترجع تلك القوة اليه عند المراجعة \* واما الحس المشترك فهو القوة التي تنادى اى تصل اليها الصور الحسية الجزئية من الحواس المتشعبة فتدركها وهي قائمة بول التجويف الاول من الدماغ من جهة الجبهة ويعنون بالصور المدركة بهذه القوة ما يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة ولو كان ممموعا كصورة زيد المدركة بالبصر وكراشحة هذا الشيء المدركة بالشم وكحسن هذا الصوت او قبحه المدرك بالسمع وخلوة هذا العسل المدركة بالذوق وقسومة هذا الحرير المدركة باللمس ويعنون بالعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بالحواس المتشعبة كاللحبة والعداوة والايذاء وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويف الحس المشترك تنبئ فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك فاذا نظرت لزيد ادركت صورته بالبصر وتنادى تلك الصورة للحس المشترك فيدركها فاذا غفلت عنها كانت محزونة في الخيال ليرجع الحس اليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما اذا دقت عسلا مثلا او لمست شيئا او سمعت صوتا

فالحواس الظاهرة كالطرق الموصلة اليه \* واما المفكرة فهي قوة في الجيوب  
 المتوسط بين الحراطين تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وفي  
 المعاني الكلية العقلية وهي دائماً لاتسكن بقطة ولا مائماً واذا حكمت بين تلك الصور  
 وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان ذلك الحكم صواباً في الغالب  
 وذلك بان كان تصرفها في الامور الكلية وان كان حكمها بواسطة الوهم بان كان  
 تصرفها في معان جزئية اي بواسطة الخيال بان كان تصرفها في صور جزئية كان  
 ذلك الحكم كاذباً في الغالب فالاول كالحكم على زيد بالانسانية والثاني كالحكم  
 على ان زيدا عدوه والثالث كالحكم بان رأس الحمار ثابتة على جثة الانسان والعكس  
 وكالحكم على الجبل المزقش بانه ثيسان ولا ينظم تصرفها بل تصرف بها النفس  
 كيف اتفق وعلى اي نظام تريد لانها سلطان اتقوى فلها تصرف في مدر كانها  
 بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها  
 وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة اذا تصرفت بواسطة العقل بان كان تصرفها في  
 معان كلية او تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بان كان تصرفها في معان كلية  
 وجزئية واما ان تصرفت بواسطة الوهم وحده بان كان تصرفها في معان جزئية  
 او بواسطة الخيال وحده بان كان تصرفها في صور جزئية او بواسطة خصلت  
 باسم التخيلة او المنوهمة وهذه القوة اي المفكرة في الجيوب الوسط من الدماغ وليس  
 فيه غير هذا اذ لم يدكرها خزانة بل خزانها خزائن القوى الاخر فتأخذ صورة من  
 الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعاني التي في الحافظة او العكس وتأخذ صورة من  
 الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعاني التي في خزانة العقل وهكذا وقد تقرر بهذا  
 ان في الباطن سبعة امور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك  
 وخزائنه والمفكرة وبهذه السبعة ينظم امر الادراك وذلك لان المفهوم المدرك اما  
 كلى او جزئى والجزئى اما صورى وهي الموصولة بالحواس الخمس الظاهرة واما معان  
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل وحافظه  
 المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعاني  
 هو الوهم وحافظها هو الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة وتسمى مفكرة وتخيلة  
 وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه القوى بان الافة اذا اصاب محل  
 تلك القوى ذهب ادراكها بخصوص الا ترى لقلة الحفظ بالجماعة في القفالضعف عصب  
 محل القوة الوهمية ولفساد التصرف بفساد وسط الدماغ واما اهل السنة فلا يثبتون  
 هذه القوى تحقيقاً فيعوزون هذا التفصيل ما عدا العقل الفياض الذي جعلوه خزانة  
 القوة العاقلة ويمحزون عندهم ان يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار  
 تعلتها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام

الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس  
حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعاني الكلية متعلقة  
ومن حيث التصرف الكاذب تخيلة ومتوهمة (قوله المدركة للكليات) اي بالذات  
وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد وانما قلنا بالذات في التعاريف  
لان كلا من اقوى المذكورة يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي  
بواسطة يجرى به عن العوارض الجسمانية والواهمة فانها تدرك صور المحسوسات  
بواسطة الحس المشترك وبهذا يتدفع ما يقال اذا قيل زيد انسان فلما ان يكون  
الحاكم الحس المشترك فيرد عليه انه انما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول  
الكلي فكيف يصح الحكم منه والحاكم يجب ان يدرك الطرفين واما ان يكون الحاكم  
الواهمة فيرد عليه انها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف يحكم بها وحاصل الجواب اننا نختار  
العقل فيرد عليه انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم به وحاصل الجواب اننا نختار  
الاخير وهو ان الحاكم العقل وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان اريد انه  
لا يدركهما معا لا بالذات ولا بالواسطة فهو ممنوع اذ الموضوع الجزئي يدركه بواسطة  
يجري به عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها بواسطة الواهمة وان اريد انه  
لا يدركهما بالذات فليس لكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذ المدار على كون الحاكم مدركا  
لطرفين ولو بالواسطة ويندفع ايضا ما يقال ان الممانى الجزئية نسب منزعجة من الصور  
فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور  
وحاصل الدفع ان ادراكها للذات مثلا التي هي امر جزئي يتأدى بغير طرق الحواس بذاتها  
وادراكها للذات مثلا الذي هو صورة يتأدى بواسطة الحواس الظاهرة بواسطة الحس  
المشترك لان القوى الباطنية كالرأى المتقابلة ينعكس الى كل ما ارتسم في الاخرى هذا  
والموافق لما تقدم من ان الوهمية سلطان القوى وان لها التصرف في مدركاتها  
ان الحاكم انما هو تلك القوة هذا محصل ما في شرح شيخنا الشيخ المولى لالفة وهو مبنى على  
ان تلك القوى مدركة حقيقة والذي صرح به بعض المحققين كالسيد في حاشية شرح  
المطالع ان المدرك للكليات والجزئيات سواء كانت صور او معاني انما هو النفس الناطقة  
ليكن بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك لهذه القوى كنسبة القطع الى السكين  
في يد صاحبها فاذا قير لقوة من تلك القوى انها مدركة لكذا فلما ادراكها لا تدرك  
هذا فلا يرد شيء من الجهتين السابقين فاذا قلت زيد انسان فالحاكم النفس وهي تدرك  
الجميع بالآلات مختلفة قوله من غيرا ان تنادى (او تصل اليها من طرق الحواس وهذه  
زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما يقابل الصور والمتأدى بالحواس هو الصور  
فالمسروعات والشجومات والمذوقات والموسسات ذاخل في الصور لافي المعاني وليس المراد  
بالصور خصوص البصرات والمعاني ما عداها حتى يدخل فيها ما ذكر (قوله كادراك

قوله هذا والموافق  
الى قوله هذا محصل  
الح هو موجود في  
بعض النسخ وفيه  
ان الذي تقدم انه  
سلطان القوى انما  
هو المفكرة لا الوهمية  
فتأمل (مصححه)  
وبالوهم القوة المدركة  
للمعاني الجزئية  
الموجودة في  
المحسوسات من غير ان  
تتأدى اليها من طرق  
الحواس كادراك  
الساة معنى في الذئب  
والخيال القوة التي  
تجتمع فيها صور  
المحسوسات وتبقى  
فيها بعد غيبتها  
عن الحس المشترك  
وهو القوة التي تنادى  
اليها صور المحسوسات  
من طرق الحواس  
الظاهرة وبالمفكرة  
القوة التي من شأنها  
التفصيل والترتيب بين  
الصور المأخوذة من  
الحس المشترك والمعاني  
المدركة بالوهم بعضها  
مع بعض ونعني بالصور  
ما يمكن ادراكه باحدى  
الحواس الظاهرة  
والمعاني ما لا يمكن  
قد قال السكاكي

الشاة معنى) اى كقوة ادراك الشاة اى كالقوة التى تدرك بها الشاة معنى فى الذئب وهو الايذاء والعداوة فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة ولم يتأد اليها من حاسة ظاهرة ولا من السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من الذوق ولا من اللمس (قوله التى تجمع فيها الخ) اى فهى خزانة للحمس المشترك وليست مدركة (قوله وتبقى) اى تلك الصور المحسوسات وقوله فيها اى فى تلك القوة الخيالية فتى التفت اليها الحمس المشترك بعد غيبتها عنه وجدها حاصلًا فى الخيال الذى هو خزائنه فالحمس المشترك هو المدرك للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزائنه له (قوله وهو) اى الحمس المشترك القوة التى تأدى اى تصل اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فهو كحوض يصب فيه من انابيب خمسة هى الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله التى من شأنها التفصيل والتركيب الخ) اى ان شأن تلك القوة تركيب لصور المحسوسة التى تأخذها من الحمس المشترك وتركيب بعضها مع بعض كتركيب رأس الحمار على جثة انسان واثبات انسان له جناحان او رأسان وشأنها ايضا تركيب المعانى التى تأخذها من الوهم مع الصور التى تأخذها من الحمس المشترك بان تثبت تلك المعانى لتلك الصور ولو على وجه لا يصح كاثبات العداوة للحمار والعشق للحجر والضحك للانسان وشأنها ايضا تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل اجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلايد ولا رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعانى عن الصور بنفيها عنها فى الجمود عن الحجر ونفى المابعية عن الماء ومن اجل ذلك تختزع امور الاحقيقة لها حتى انها تصور المعنى بصورة الجسم والجسم بصورة المعنى فان اخترعت تلك الامور بواسطة تركيب صور مدركة بالحمس المشترك سعى ما اخترعته خيالها كاختراعها اعلاما باقوية مفشورة على رماح زبرجدية وان اخترعتها بماليس مدركا بالحمس سعى ما اخترعته وهما وذلك كما اذا سمع انسان قول القائل الفول شئ يهلك فيصوره بصورة مختزعة بخصوصها مركبة مع انياب مختزعة بخصوصها ايضا (قوله الماخوذة من الحمس) اى التى يأخذها منه (قوله والمعانى المدركة بالوهم) المناسب لما قبله ان يقول والمعانى التى يأخذها من الوهم (قوله واذمنى بالصور) اى المدركة بالحمس المشترك (قوله والمعانى) اى المدركة بالوهم وقوله مالا يمكن اى ادراكه اى مالا يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يقال يدخل فى هذه المعانى الكلية المدركة بالعقل لانا نقول ان ما واقعة على معانى جزئية لان المعانى المدركة بالوهم التى الكلام فيها لا تكون الاجزئية (قوله فقال) عطف على قوله سابقا ذكر وقوله هنا السكاكى اظهار فى محل اضمار لبعد العهد بكثرة الفصل (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من الخبر عنه اوبه اوقيد من قيود هما كاف للجمع بين المثلين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار له بقول الشارح



ولما كان الخ وسيجب عنه الشارح بعد بان كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لافي بان  
 القدر الكافي بين الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتى البحث عنه (قوله في المحبوسه)  
 اى ابتدا نحو زيد قائم وزيد قاعد وقوله اوفى الخبر نحو زيد كاتب وعمر كاتب كذلك  
 ولو عبر بالسند اليه والمستبدل الخبر عنه والخبر لكان اولى لاجل ان يشمل اجل الانشائية  
 وقوله اوفى قيد من قيودهما مثاله في قيد السند اليه زيد الراكب قائم. ع والراكب  
 ضارب ومثاله في قيد السند زيد اكل راكبا وعمر ضارب راكبا (قوله وهذا) اى قول  
 السكاكى مثل الاتحاد الخ ظاهر في ان المراد بالتصور الامر المتصور لان الخبر عنه والخبر  
 والقيد التى مثل بها للتصور امور متصورة لانصورات ولا بدع في اطلاق التصور على  
 التصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية  
 (قوله لا يكتفى الخ) اى بل لابد من جامع بين جميع الاجزاء الاربعة على الوجه السابق  
 (قوله مقرر) خبر كان مقدما وقوله انه لا يكتفى اسمها (قوله باعتراف السكاكى) اى  
 وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية كما يأتى بيانه (قوله غير المصنف عبارة السكاكى) جواب  
 لما اى غيرها للاصلاح لما فيها من ابهام خلاف المقصود فابدل الجملتين بالشيئين الشاملين  
 للركنتين يجعل ال فى الشيئين للعموم بمعنى ان كل شيئين من الجملتين يحجب الجامع بينهما  
 فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنتين وابدل تصور النكر بالتصور المعروف  
 مراد به الادراك لا التصور لان تصور النكر نكرة في سياق الاثبات فلا يصدق الاعلى  
 فرد فيقتضى كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل عنه للعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد  
 في جنس التصور فيصدق بنصور السنين والسند اليهما ولا يكتفى بنصور واحد  
 والحاصل ان المصنف انما عدل عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب في المفردات  
 ايضا فنه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين وعدل عن تصور الى التصور لان التبادر  
 منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل للعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس  
 التصور ولا يكتفى الاتحاد في متصور واحد (قوله الجامع بين الشيئين) اى بين كل  
 شيئين من الجملتين قال للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنتين  
 من اركانها (قوله وهو) اى الجامع العقلى امر اى كالانحداد في التصور والتماثل  
 وقوله اجتماعهما اى اجتماع الشيئين اى اجتماع معانيهما في المفكرة وهى الآخذة  
 من الوهم والحس المشترك لتسرف في ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه  
 والحل على وجه الصحة او البطلان ككلام وانت خبير بان الذى اوجب  
 الجمع عند المفكرة هو قوة الفعل المدركة بسبب الاتحاد او التماثل مثلا فلذا يسمى كل  
 منهما جامعا عقليا والحاصل ان القوة العاقلة هى التى تجمع بين الشيئين في المفكرة  
 بسبب هذا الامر فتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تنصرف به وعلى هذا قسمة  
 الاتحاد في التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا في جمع العقل بين الشيئين فلم من هذا

الجامع بين الجملتين اما  
 عقلى وهو ان يكون بين  
 الجملتين اتحاد في تصور  
 ما مثل الاتحاد في الخبر  
 عنه اوفى الخبر اوفى قيد  
 من قيودهما وهذا ظاهر  
 في ان المراد بالتصور  
 الامر المتصور ولما كان  
 مقرر ان لا يكتفى في  
 عطف الجملتين وجود  
 الجامع بين مفردتين  
 من مفردتهما باعتراف  
 السكاكى ايضا غير  
 المصنف عبارة السكاكى  
 وقال (الجامع بين الشيئين  
 اما عقلى) وهو امر  
 بسببه يقتضى العقل  
 اجتماعهما في المفكرة  
 وذلك (بان يكون بينهما  
 اتحاد في التصور

ان الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدركا بالعقل لكونه كائنا او مضافا  
لكلي او مدركا بالوهم بان كان حزبا لكونه مضافا لجزئي وليس المراد بالجامع العقلي  
ما كان مدركا بالعقل ( قوله وذلك ) اي الجامع العقلي وقوله بان يكون اي يتحقق بوجود  
الاتحاد او التماسك بينهما من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود  
الانسان ( قوله اتحاد في التصور ) اي عند تصور العقل لهما وذلك اذا كان الثاني  
هو الاول نحو زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع قائم في المسند اليه عقلي  
وفي المسندين خيالي وهو تقارن الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد في التصور  
يرفع التعدد المحجوج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب وبشر في قولنا بشعر مسند اليه  
به حصل التعدد اللفظي وان اتحد الدلول فالتعدد المحجوج للجامع موجود  
في الصناعة اللفظية والاتحاد في الدلول اقوى جامع بين اللفظيين المتبرين في المثلين  
فان قيل ما ذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين  
من المثلين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف واما عند الاتحاد في الركنين  
فقد صارت الجملة الثانية نفس الاول فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع  
قلت ان الكلام في مصحح العطف بالواو ولا بد فيه من الاختلاف بوجه ما ولا يأتى  
ان يوجد الاتحاد في الركنين عند العطف بها والا كانت الثانية تأكيداً فلا يصح  
العطف فان قلت كون المسند اليهما او المسندين متعين معنى بل وكونهما متساويين  
بأي جامع كان عقليا او وهميا او خياليا انما يقتضي اجتماع ذلك المتساويين عند  
الفكرة لانهما اللذان جمع بينهما الوهم او العقل او الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع  
مضمون المثلين الذي هو النسبة الحكمية والمبايوت اجتماع مضمون المثلين لا اجتماع  
المفردات الموجودة في المثلين لان المثلين هما اللذان وقع فيهما العطف فيطلب  
الجامع بينهما لا المفردات ادلا عطف فيهما حتى يطلب الجامع بينهما قلت اذا تحقق الجامع  
بين المفردات تحققت بين المنسبتين ضرورة ان تناسب المفردات يقتضي تناسب  
بين المنسبتين في المثلين وحتث فاذا اجتمعت المفردات عند الفكرة اجتمع فيها النسبتان  
تبعا للمفردات فصحح العطف ( قوله او تماثل ) اي او يكون بينهما تماثل وذلك بان يتفقا  
في الحقيقة ويختلفا في العوارض مثال ما اذا كان بينهما تماثل في المسند اليه كان يقال  
زيد كاتب وعمرو شاعر فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الانسانية فكأنه قيل الانسان  
كاتب والانسان شاعر ومثل التماسك في المسند نحو زيد اب ل بكر وعمرو اب لخالد  
فابو زيد وابو عمرو حقيقة واحدة وان اختلفا بالشخص فاذا جردتا عن الاضافة  
المشخصة صارتا شيئا واحدا ( قوله فان العقل بغيره الخ ) هذا بيان لوجه كون التماثل  
جامعا عتليا وهو في الحقيقة جواب عما يقال ان التماثلين قد يكونان جزئيين جسمين  
والعقل لا يدرك الجزئيات الجمالية لان العقل مجرد عن المادة اعني العناصر الاربع

او تماثل فان العقل بغيره  
اشليق عن الشخص في  
الخارج يرفع التعدد  
بينها فيصيران متحدتين  
ذلك لان العقل مجرد الجزئي  
الحقيقي عن عوارضه  
المشخصة الخارجية  
ويتفرع منه معنى الكلي  
فيذكره

ولو احققها والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب العقل المجرد والذي  
 يناسبه انما هو الكل والجزئ المجرد وحيث كان الجزئ الجسماني لا يدركه العقل فكيف  
 يجمع بينهما في المفكرة وحاصل ما اجاب به المصنف ان العقل يدركهما بعد تجريدهما  
 عن الشخصات وقوله بتجريده مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق برفع والباء مسببة  
 والمراد بتجريد العقل للمثلين عن الشخصات عدم ملاحظته لآلات الشخصات التي  
 فيها كما في الاطول وقوله عن الشخص اي عن السمة للشخصة اي الميزة لهما  
 في الخارج التي بها يبان احدهما الآخر من طول وعرض ولون ومن الماوان الخصوص  
 والمقدار الخصوص وقوله يرفع اي العقل وقوله التعدد اي الحاصل بين المثلين كزيد  
 وعمرو وهذه الجملة خبران (قوله فيصيران متحدين) اي فيصيران شيئا واحدا عند  
 المفكرة كالتحدين والاتحاد جامع لان حضور احدا لآخرين في الحقيقة في المفكرة  
 حضور للآخر فلمن هذا ان لاتحاد جامع سواء كان حقيقيا او حكما (قوله ودلائل  
 اي التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله لان العقل يجرد الجزئ الحقيقي) المراد به  
 الجزئ الجسماني وهو ما يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه واعتراض بان تجريد  
 العقل للجزئ المذكور لا يكون الا بعد ادراكه والعقل لا يدركه لانه انما يدرك الكل  
 او الجزئ المجرد وحينئذ فلا يمكن ان يجرد الجزئ الحقيقي اذ فيه تجريد الشيء قبل  
 ادراكه وحاصل الجواب ان الشيء عن العقل ادراكه للجزئ المذكور بالذات وهذا لا ينافي  
 استعاره له بالوسائط فالجزئيات الجسمانية تدرك اولاً بالحس فاذا ادركها الحس  
 استشعرها العقل ثم يجردها بعد ذلك عن الشخصات بواسطة المفكرة ثم يدركها  
 بالذات (قوله الخارجية) اي كالا لوان والا كوان الخصوصية والمقدار الخصوص  
 والمراد بالخارج ههنا ما يخرج الاعيان وخارج الاذهان فتدخل الجزئيات المدومة  
 (قوله ويتزعم منه المعنى الكلي) اي الماهية الكلية كماهية الانسان اعني الحيوان  
 الناطق (قوله على ماقرر في موضعه) متعلق بيجرد والمراد بموضعه كتب الحكمة  
 (قوله وانما قال في الخارج) اي ولم يطلق الشخص (قوله لانه لا يجرده) اي لان العقل  
 لا يجرد الجزئ الحقيقي (قوله عن الشخصات العقلية) اي وهي الفصول التي لا يتحقق  
 التمايز بين الكليات في العقل الا بها كالناطقية بالنسبة للانسان والناطقة بالذئبة  
 الحمار والصاهلية بالنسبة للفرس ويقال لها مشخصات ذهنية ايضا (قوله لان كل  
 ماهو موجود في العقل) اي كماهية الانسان وهذا علة لعدم تجريد العقل للمشخصات  
 العقلية (قوله فلا يبدله) اي للوجود في العقل وقوله من شخص اي من متخص وبعين  
 وقوله فيده اي في العقل (قوله به) اي بذلك الشخص (قوله عن سائر المنقولات) اي  
 كماهية الفرس والحاصل ان الامر بين الكليات كالانسان والفرس كل منهما حاصل عند  
 العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة ان العين الاولى الناطقة وللناسي الصاهلية

على ماقرر في موضعه  
 وانما قال في الخارج لانه  
 لا يجرده عن الشخصات  
 العقلية لان كل ماهو  
 موجود في العقل فلا يبدله  
 من شخص فيه به يمتاز  
 عن سائر المنقولات وههنا  
 بحث وهو ان الشخص هو  
 الاتحاد في النوع مثل اتحاد  
 زيد وعمرو متلافي الانسانية  
 واذا كان التمثل جامعاً  
 توقف صحة قولنا زيد كاتب  
 وعمرو شاعر على اخوة  
 زيد وعمرو او صداقتهما  
 او نحو ذلك لانهما متمثلان  
 لكونهما من افراد الانسان  
 والجواب ان المراد بالتماثل  
 ههنا اشتراكهما في وصف  
 له نوع اختصاص بهما على  
 ما يستوضح في باب التشبيه  
 (وتبايف) وهو كون  
 الشئين بحيث لا يمكن تعقل  
 كل منهما الا بالقياس الى  
 تعقل الآخر (كما بين العلة  
 والمعلول)

فلو جردهما العقل عن مميزهما لزم انهما معلوم واحد ولزم ان الاشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الاشياء كلها معلوما واحدا باطل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وهنا) اى فى هذا المحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو ان التماثل) اى عند الحكماء (قوله هو الاتحاد فى النوع) اى فى الحقيقة (قوله مثلا) تأكيد لقوله مثل (قوله لم يتوقف الخ) اى مع انه تقدم ان المسند اليهما اذا تغيرا فلا بد من تناسبهما نحو زيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمر قصير لمناسبة بينهما الخ (قوله او نحو ذلك) اى كاشتراكهما فى صفة (قوله ان المراد بالتماثل ههنا) اى فى كلام المصنف التماثل عند البيانين وهو اشتراك الشئيين فى وصف مع اشتراكهما فى الحقيقة لا مجرد اشتراكهما فى النوع والحاصل ان هذا البحث مغالطة منشأها توهم ان المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد فى الحقيقة وجوابها منع ان المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانين وهو الاشتراك فى وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشئيين بحيث يوجب اجتماعهما فى المفكرة مع اشتراكهما فى الحقيقة (قوله على ما يستوضح فى باب التشبيه) اى من اشتراك المشبه والمشبّه به فى وصف خاص زائد على الحقيقة فاذا قيل زيد كعمر ولم يكف ان يقال فى الانسابة بل لا بد من وصف يملأ على ذلك كالكرم والشجاعة فان قلت المذكور فى بلب التشبيه لئلا بد من المشاركة فى وصف خاص دون الحقيقة وللتبعض المشاركة فى الحقيقة والتوصف بجما فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة فى الحقيقة لازمة للمشاركة فى الوصف فاذا قيل زيد كعمر فى الكرم فكأنه قيل زيد كعمر فى الانسانية مع الكرم وحيثئذ فيتقوى بذلك ما اعتبر هنا لان باب الجامع تعلقا بسباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما امرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر فى احدهما معتبرا فى الآخر (قوله او تضاييف) كان يقال ابو زيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الاب والابن المسند اليهما عقلى وهو التضاييف وكذا يقال فى ابوك زيد وابنك عمرو وان اختلفا من جهة ان الجامع بين المسندين فى المثال الاول خيالى وفى المثال الثانى عقلى وهو التماثل (قوله ببحث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) اى بحيث يكون تصور احدهما لازما لتصور الآخر وحيثئذ فحصول كل واحد منهما فى المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به اتحادهما فيها (قوله كما بين العلة والمعلول) اى كالتضاييف الذى بين مفهوم العلة وهو كون الشئ سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشئ مسببا عن ذلك الشئ كان يقال العلة اصل او موجودة والمعلول فرع او موجود او بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الاصبع موجودة او حركة

الاصبع علة وحركة الخاتم معلولة او النار محرقة والخطب محرق وبقولنا باعتبار الخ  
 اندفع ما يقال انه لا تضاييف بين حركة الاصبع وحركة الخاتم لانه يمكن تعقل احدهما  
 بدون تعقل الآخر مع ان الاول علة والثاني معلول (قوله فان كل امر) الفاء واقعة  
 في جواب شرط مقدر اي اذا اردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لثان  
 كل الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله بالاستقلال) اشار به الى العلة التامة و اشار بقوله او  
 بواسطة انضمام الغير اليه الى العلة الناقصة فالاولى كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم  
 والثانية كالنجار بالنسبة للسيرير فانه يصدر عنه بواسطة الآلة وكالنار بالنسبة للاحراق  
 فانه يصدر عنها بواسطة اليوسفة وانتفاء البلل و اراد المصنف بالعلة ما يشتمل السبب والمحصل  
 فالاول كالزوال بالنسبة لصحة صلاة الظهر فاذا لاحظت الزوال والطهارة وسر العورة  
 وجب ما تنوقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان الجميع علة تامة وان لاحظت الزوال  
 وحده او غيره كذلك كان علة ناقصة والثاني كالمولي سبحانه وتعالى فانه علة في وجود  
 العالم بمعنى انه محصل له لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء قرره شيخنا  
 العدوي (قوله او الاقل والاكثر) اي وكالتضاييف الذي بين مفهومى الاقل والاكثر  
 كان يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك العدد الاكثر لصاحبه او بين ماصد قيهما  
 باعتبار مفهوميهما لانه يقال الاربعة اقل من الخمسة واكثر منها او هذه الاربعة  
 لزيد والخمسة لعمرو وانما كان الاقل والاكثر من التضاييف لان كلا منهما لا يفهم  
 الا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستزما لتصور الآخر فتى حصل احدهما في المفكرة  
 حصل الآخر فيها (قوله فان كل عدد بصير عند العد) اي عند السر دو احد او احدا واثنين  
 اثنين وقوله قبل عدد آخر اي قبل فناء عدد آخر وقوله فهو اي ذلك العدد الذي بصير  
 قانيا اقل وانما سمي جمع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقليا لان العقل يدرك الامور على  
 حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه تحقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب  
 للعقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي (قوله او وهمي) عطف على قوله عقلي (قوله  
 وهو امر) كشيء التماثل والتضاد وشبه التضاد وقوله بسببه يمتثال اي يتخيل الوهم  
 وقوله في اجتماعهما اي اجتماع الشيتين عند المفكرة وذلك بان يصور الوهم ذلك الامر  
 بصورة تصوير سببا لاجتماعهما وليس في الواقع سبب له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم  
 كشيء التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات او كان لا يدركه الوهم ككلياتها والحاصل  
 ان الجامع الوهمي ليس امر جامعا في الواقع بل باعتبار ان الوهم جعله جامعا (قوله  
 اذا خلى ونفسه) اي مع نفسه بان لم يتبع الوهم واما لوتبع الوهم لحكم ذلك الاجتماع  
 تبعاله (قوله لم يحكم بذلك) اي الاجتماع لهذا الامر وذلك لان العقل انما يدرك الامور  
 على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم فان شانه ادراك الامور لاعلى  
 حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله بان يكون الخ) اي وذلك الجامع الوهمي

فان كل امر يصدر عنه  
 امر آخر بالاستقلال او  
 بواسطة انضمام الغير اليه  
 فهو علة والآخر معلول  
 (او الاقل والاكثر) فان  
 كل عدد بصير عند العد  
 قانيا قبل عدد آخر فهو  
 اقل من الآخر والآخر  
 اكثر منه (او وهمي)  
 وهو امر بسببه يمتثال  
 الوهم في اجتماعهما  
 عند المفكرة بخلاف العقل  
 فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم  
 بذلك وذلك (بان يكون  
 بين تصوريهما شبه تماثل  
 كلوني بياض وصفرة  
 فان الوهم يبرزهما في  
 معرض التلين

يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه او ان الباء للتصويراى وذلك  
مصور بان يكون الخ وقوله بين تصور بهما اى الشئيين وسياقى الاعتراض على هذه  
العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد  
فى النوع وذلك بان يكون بين الشئيين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله  
كلونى بياض الخ) الاضافة بانية اى كلونين هما بياض وصفرة فصيح العطف فى  
نحو بياض الفضة يذهب النم وصفرة الذهب تذهب الهم (قوله كلونى بياض وصفرة)  
اى فهما لهما متمثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما ولا متضادين  
لانهما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف فان لم توجد غاية الخلاف  
كما فى البياض والصفرة باعتبارهما عند الوهم فلا يكونان ضدّين (قوله فان الوهم الخ)  
اى وانما كان بين البياض والصفرة شبه تماثل لان الوهم اى القوة الواهمة (قوله يبرزهما)  
اى يظهر اللونين المذكورين (قوله فى معرض) اى فى صفة او فى حال المثليين وقد سبق  
ان المثليين وهما الامران المشتركان فى الحقيقة النوعية المختلفان بالعوارض يرجعان  
الى التحدّين بتجريد العقل لهما عن العوارض المتخصّصة فى الخارج ومعرض بوزن مسجود  
وهو فى الاصل مكان عروض الشئ (قوله من جهة انه يسبق الى الوهم) اى لعدم غاية  
الخلاف بينهما وقوله زيد فى احدهما عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض  
الكدره وان جعل البياض فالعارض الاشراف والصفاء فذلك الاحد غير معين بل هو  
محمّل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم والمستفاد من غيره ان ذلك الاحد الزيد عليه  
معين وهو الصفرة والزائد عليه العارض الذى لا يخرج عن حقيقة الكدره وهو  
التبادر من كلام الشارح والحاصل ان الوهم يدعى ان اصل الصفرة بياض زيد فيه  
شئ يسير من الكدره لا يخرج عن حقيقة اوان البياض اصله صفرة زيد فيه شئ  
يسير من الاشراف لا يخرج عن حقيقة وسبب ادعاء الوهم ذلك ان الاضداد تغاوت  
رالبياض والصفرة ولو كانا ضدّين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض  
والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمرة فيسبق الى الوهم انهما فى الحقيقة شئ واحد  
فيختال على الجمع بينهما عند المفكرة كالمثليين واذا احكم العقل بهذا فهو بالتبع الوهم  
والا فهو عند الملاحظة الحقيقية يحكم بانهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس  
هو اللون فيحوز ان يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك الابيض احسن منه لوجود  
الجامع ان قلت فهل يتمتع العطف عند الملاحظة العقلية او يحوز تغليا للملاحظة  
الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند غفلة العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم  
الغفلة المذكورة كدخول اللام على العلم للمع الاصل ومنعها عند عدمه انظره انتهى  
بعقوبى (قوله اى ولان الوهم يبرزهما) اى ولاجل ان الوهم يبرز الشئيين اللذين  
بينهما شبه تماثل فى معرض المثليين (قوله حسن الجمع) اى بالعطف وقوله بين الثلاثة

من جهة انه يسبق الى  
الوهم انهما نوع واحد زيد  
فى احدهما عارض بخلاف  
العقل فانه يعرف انهما نوعان  
متباينان داخلان تحت  
جنس هو اللون (ولذلك)  
اى ولان الوهم يبرزهما  
فى معرض المثليين (حسن  
الجمع بين الثلاثة التى فى  
قوله ثلاثة تشرق الدنيا  
ببهجتها شمس الضحى  
وابو اسحاق والقمر)  
فان الوهم ينوهم ان الثلاثة  
من نوع واحد وانما اختلفت  
بالعوارض والعقل يعرف  
انها امور متباينة

اي التباينة تخيل الوهم فيها تماثلا كما تخيله في البياض والصفرة ( قوله في قوله ) اي  
التي وجدت في قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله بن هرون الرشيد  
وذكره بكنيته ابي اسحاق صونا لاسمه ان يجرى على الالسنه وكما حسن الجمع بين  
الثلاثة التي ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثة في قوله  
\* اذ لم يكن للره في الخلق مطمع \* فذو الحاج والسقاء والذر واحد \*  
قالهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقاء وصفار الخمل لاشتراكها في عدم التوقع  
منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين ( قوله ثلاثة الخ )  
يصح ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو قوله شمس الضمى وما عطف عليه ويصح  
ان يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر اي لنا او في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها  
وشمس الضمى بدل او عطف بيان او خبر مبتدأ محذوف والاحتمال الثاني البق واعلق  
بالقلب وقال بيهجتها ولم يقل بيهجتها تغليا للعقل على غيره مع انه اكثر من تغليب  
غير العقل نظرا لكون اشراق غير العقل حسيا فهو اولى بالاعتبار ( قوله فان الوهم  
اي وان لم يكن البيت مما نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفردات  
لكن قدم ان المفرد كالجمله في اشتراط الجامع ( قوله يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد )  
وهو الشرق او النور للدنيا وقوله وانما اختلفت بالعوارض وهي كون الشمس كوكبا  
نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون ابي اسحاق حيوانا ناطقا وتوهم الوهم لذلك  
انما نشأ من اشتراك الثلاثة في اشراق الدنيا وان كان الاشراق في اثنين حسيا واشراق  
الثالث عقليا بالخاصة انواع العدل والاحسان بتزليل ذلك العقول منزلة المحسوس  
لكمال ظهوره والحاصل ان هذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس  
كوكب نهاري مضي لذاته والقمر كوكب ليلي مطموس لذاته مستفاد نوره  
من نور غيره وهو الشمس واما ابو اسحاق فانسان عم عدله واحسانه جميع العالمين  
في زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله واحسانه شيئا بعموم نور الشمس في التوصل  
الى الاغراض الا انه يسبق الى الوهم تماثل هذه الثلاثة في الاشراق وانها نوع واحد  
وانما تمايزت بالعوارض اما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح واما فيما بينهما وبين  
ابي اسحاق فكثر تشبيه عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم ان له  
اشراقا يندى به في المحسوسات فبرزها الوهم في معرض التماثلات ( قوله وهو التقابل )  
اي التعاند ( قوله وجوديين ) خرج به تقابل الايجاب والسلب كتقابل الحركة لعدمها  
والسكون لعدمه وتقابل العدم والملكة وهو ثبوت شيء وعدمه عما من شأنه ذلك  
كتقابل الهمى للبصر وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد به  
هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية وحينئذ فيدخل  
في التعريف الامر ان التضايغان فلا بد من زيادة قيد لا يتوقف تعقل احدهما على

(او) يكون بين تصورهما  
(تضاد) وهو التقابل بين  
امرين وجوديين يتعاقبان  
على محل واحد كالسواد  
والبياض في المحسوسات  
(والايمان والكفر)  
في العقولات والحق ان  
بينهما تقابل العدم والملكة  
لان الايمان هو تصديق  
النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم في جميع ما علم بحجته به  
بالضرورة اعني قبول  
النفس لذلك والاذعان له  
على ما هو تفسير التصديق  
في المنطق عند المحققين

نفعل الآخر لاجل اخرجهما وما يدل على ان المراد بالوجودى هنا ما قلناه ماسبأنى للشارح فى الاول والثانى كذا قرر شيخنا العدوى وفى عبد الحكيم ان هذه الارادة خلاف التحقيق لان قسمة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الحواس الباطنية وعندهم الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها قال لائق اجراء الكلام على طريقتهم (قوله يتعاقبان على محل واحد) اى يوجدان على التعاقب فى محل واحد ولا يجتمعان وقوله يتعاقبان اى يمكن ذلك لانه بالفعل لان الضدين قد يرتفعان ثم ان المحل قد يراد به ما يقوم به الشيء فى الجملة فبشمل المادة وهى الهيولى باعتبار عروض الصور النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كاثريية والابريقية له فعلى هذا يدخل فى التعريف التضاد بين الجواهر اعنى الصور النوعية كالابريق والزرى ومن اراد ان يخرج من التعريف الانواع المتنافية من الجواهر لقصره التضاد على المعانى كالسواد والبياض او على المتصف بها باعتبارها كالاسود والابيض لا باعتبار ذات المتصف جعل مكان المحل الموضوع فقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لان الموضوع مخصوص بالجواهر ذى الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا بالاعراض فتخرج الانواع وتبقى المعانى ثم انه فى بعض النسخ قيد الامرين الوجوديين بكونهما بينهما غاية الخلاف فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمر والبياض والصفرة وعلى ما فى هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تعريفاً للتضاد الحقيقي وفى بعض النسخ اسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفاً للتضاد المشهورى الشامل للتعاند والحاصل انه على اعتبار القيد فى التعريف تكون انواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وتقابل العدم والملكة والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتباره فيه يكون التعريف شاملاً للتضاد الحقيقي والمشهورى وتكون انواع التقابل منحصرة فى اربعة التماثل والتناقض والتضاد وتقابل العدم والملكة (قوله كالسواد والبياض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض او السواد لون قبيح والبياض لون حسن وقوله فى المحسوسات اى حال كونهما من المحسوسات (قوله والايان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الايمان والايان حسن والكفر قبيح وقوله فى المعقولات حال اى حال كونهما من المعقولات (قوله والحق ان بينهما) اى بين الايمان والكفر تقابل العدم والملكة اى لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على ان الكفر وجودى فالايان تصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل ما علم بحجته بالضرورة كالأحادانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول هو الجحد لشيء من ذلك كما سبأنى والمجحد امر موجود كالتصديق فكان المناسب جعل ذلك من شبه التضاد (قوله اعنى) اى بالتصديق (قوله والاذعان له) اى الانقياد له وهو تفسير لما قبله والاذعان والانقياد يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله عند المحققين) كالتقطب الشيرازى وظاهر قول الشارح ان التصديق عند



مع الاقرار به باللسان والكفر بدم الایمان شانه الايمان وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكونان متضادين ( وما ينصف بها ) اي بالذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وامثال ذلك فانه بعد من المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين ( اوشبه تضاد كالسما والارض ) في المحسوسات فانهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليس متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام

المحققين من المناطقة هو الاذعان بوقوع النسبة اولا وقوعها وليس كذلك لانساق المناطقة على ان التصديق قسم من اقسام العلم والاذعان المذكور ليس علما كما علت وانما التصديق عند المحققين من المناطقة ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة على وجه الاذعان والقبول وعند غيرهم وهو المشهور ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة مطلقا اي ولو كان ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان واما التصديق عند المتكلمين فهو الاذعان لما علم بحجى النبي به وقبول النفس لذلك ومرجهه لكلام نمسى ( قوله مع الاقرار به باللسان ) اي ولو مرة في العمر ( قوله والكفر عدم الايمان الخ ) ذكر الشيخ بس عن بعضهم انه على هذا القول يقال الايمان مخلوق لله تعالى والكفر غير مخلوق لان الخلق انما يتعلق بالامور الموجودة كالارادة فيصح ان يقال الكفر ليس مراد الله ادلو كان مرادا للزم وجود المعدوم وانه باطل نعم على القول بان الكفر وجودي يقال فيه انه مخلوق ومرادله سبحانه وتعالى كالايمان فتأمل ( قوله عما من شانه الايمان ) خرج به الجمادات والحيوانات العجم فلا يقال انها كافرة لانه ليس من شأنها ان تنصف بالايمان وهكذا شان تقابل العدم والملكة لابد فيه من اعتبار قبول المحل ( قوله وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك ) اي بما علم بحجى النبي به بالضرورة واورد على هذا القول انه يقتضى ثبوت الواسطة بين الايمان والكفر فالشاك والجاهل الذي لم يدعن ولم يحجد ليس بمؤمن ولا كافر مع انه لا واسطة بينهما واجيب بان المراد بقولهم الكفر انكار شيء اي حقيقة ار حكما لانه اذا دعى واقبله المعجزة والدليل فترده انما هو لانكاره فكلا منا فمين دعى وهو لا يكون الامصدا او منكر او ليس كلا منا فمين لم يبلغه دعوة واعلم انه على التحقيق من ان التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والملكة هدم الواسطة بينهما لان الشاك والجاهل داخلان في الانكار لانتهاء التصديق منهما ( قوله فيكونان متضادين ) اي وحيثذ فيصح التمثيل الذي ذكره المصنف ( قوله وما ينصف بها ) عطف على السواد اي وكالذوات المتصفة بالذكورات ( قوله كالاسود الخ ) اي يقال الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضرو والكافر غاب ( قوله وامثال ذلك ) عطف على الاسود اي كسوداء وبيضاء ومؤمنة وكافرة او على ضمير بها كالاطاعة والعصيان يقال الطائع جاء والعاصي ذهب ( قوله فانه ) اي ما ينصف بالذكورات وهذا توجيه لجمل الذوات الموصوفة بالذكورات متضادة ( قوله باعتبار الاشتغال الخ ) اي على وجه الدخول في المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما فانه لاتضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود بقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لاتضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما ( قوله اوشبه تضاد ) بان لا يكون احدا الشئيين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى يتنافى ما يستلزمه

الآخر وهو قيمان ما يكون في المحسوسات كالسما والارض وما يكون في المحسوسات والمقولات كالاول والثاني فيقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والاول سابق والثاني لاحق فالجامع بين المسند اليهما وهمي لتحقيقه شبه التضاد بينهما ( قوله كاسماء والارض ) اى كشيء التضاد الذى بين السماء والارض ( قوله احدهما في غاية الارتفاع الخ ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع ما يقال ان السماء الاولى ليست في غاية الارتفاع لان ما فوقها ارفع منها والارض العليا ليست في غاية الانحطاط وما اجاب به بعضهم من ان المراد بالسماء مجموع السموات وبالارض مجموع الارضين فقيه نظر لان الذى في غاية الارتفاع العرش والذى في غاية الانحطاط الماء الذى تحت الارض السابعة ( قوله وهذا ) اى كون احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى الخ فشيء التضاد هو الكونية المذكورة ( قوله وليس الخ ) يعنى ان السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع اصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله يتعاقبان على محل واحد قال سم وكاش وجد ذلك ان بينهما بعد اكثيرا كما بين المتضادين ( قوله دون الاعراض ) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول ( قوله ولا من قبيل الخ ) اشارة الى سؤال نشأ مما سبق وجوابه اما السؤال فهو ان يقال جعل الابيض والاسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب انهما لم يجعلوا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين في الابيض والاسود جزآن من مفهوميهما لان الاسود شئ ثبت له السواد والابيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليس ادخلين في مفهوميهما فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ولكونها لازمين جعلنا شيهين بالتضادين وعلى تسليم اشعار السماء بالسمو وان لم يتناس فيها فالارض لاتشعر بالانحطاط الذى هو المقابل الآخر ( قوله والاول والثاني ) اى وكشيء التضاد الذى بين مفهوم لفظ الاول ومفهوم لفظ الثاني فيقال المولود الاول سابق والثاني مسبق ونحو الاب اول والابن ثان ( قوله المحسوسات ) كأمثل والمقولات كقولك علم الاب اول وعلم الابن ثان ( قوله فان الاول ) اى وانما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فان مفهوم لفظ الاول ( قوله هو الذى يكون سابقا على الغير ) اى سواء كان محسوسا او معقولا وقوله يكون سابقا على الغير اى على فرض ان لو وجد غير ( قوله والثاني ) اى ومفهوم لفظ الثاني ( قوله فقط ) هو معنى لا غير فهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدي احدهما وجودى والآخر عدمى كما ان مفهوم

دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين في مفهومى السماء والارض ( والاول والثاني ) فيما يعم المحسوسات والمقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذى يكون مسبوقا باحد فقط فاشبهها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلنا متضادين كالاسود والابيض لانه قد بشرط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع ان عدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا ( فانه ) اى انما جعل التضاد وشبه جامعا وهما لان الوهم ( ينزلهما منزلة التضائيف )

الاول كذلك ( قوله فليهما بالتضادين ) اى كالابيض والاسود ( قوله على وصفين  
لا يمكن اجتماعهما ) وهما عدم المسبوقية اصلا والمسبوقية بواحد ( قوله لانه قد يشترط  
الخ ) اى كما هو احد القولين وان كان الشارح اسقطه سابقا في تعريف الضدين كما في  
اكثر النسخ و اشار الشارح بقدر الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به الى ضعف القول  
( قوله ولا يخفى الخ ) علة لمحدوف اى وهذا للشرط غير موجود هنا لانه لا يخفى الخ  
( قوله مع ان العدم الخ ) رد ثان ( قوله فلا يكون وجودا ) الى حيث لا يكونان ضدين  
لانهما الامران الوجوديان وظاهر هذا ان التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب  
او العدم والملكة وعبرة المطول مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين  
وهى ظاهرة ايضا اما اعتبار العدم في مفهوم الاول فظاهر لانه قال فيه ولا يكون  
مسبوقا بشئ اصلا فلم يكن وجوديا لان الوجودى مالا يشتمل مفهومه على عدم واما  
اعتباره في مفهومه الثاني فلا اعتبار قيد فقط فيه التى هى بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره  
الشارح ان الاول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين ان يكون  
بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك اما عند من يشترط فظاهر لان مخالفة  
الثالث والرابع فافوقهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له واما عند من لم يشترط ان يكون  
بينهما غاية الخلاف فمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحثية بل  
من حثية اخرى وهو كون الاول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون  
ضدا لغيره لما علم ان الضدين هما الامران الوجوديين الخ ( قوله فانه ) اى الوهم ( قوله  
انما جعل التضاد ) اى او الاتصاف بالتضادين ( قوله ينزلهما منزلة التضاييف )  
بمعنى ان التضاد عند الوهم كالتضاييف عند العقل فكما لا ينفك احد التضاييف عن  
الآخر عند العقل بل متى خطر عنده احدهما خطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما  
عند المفكرة كذلك لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند الوهم وبذلك الارتباط  
جمعهما عند المفكرة وليس المراد ان الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضاييف حتى يردانه  
اذا كان احد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة  
الى تنزيله منزلة التضاييف على انه اذا كان التضاد داخلا في التضاييف فلا معنى للتنزيل  
( قوله في انه ) اى الوهم وهو متعلق بمنزلة ( قوله لا يحضره ) اى لا يحضر فيه وكذا يقال فيما  
بعده ( قوله ولذلك ) اى ولاجل ذلك ولاجل تنزيله التضاد بمنزلة التضاييف بالمعنى المذكور  
وهو انه متى خطر احد الضدين في الوهم خطر فيه الآخر تجدد الضد اقرب خطورا  
بالال اى في الوهم بدليل قول الشارح بعدوا الالف العقل الخ وقوله مع الضد اى مع خطور  
الضد وهو متعلق بالخطور ( قوله من المغايرات ) متعلق باقرب اى اقرب من سائر  
خطور المغايرات الغير المتضادة اى بعضها مع بعض فاذا خطر السواد في الوهم كان  
ذلك اقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والاكل والشرب فيه وذلك

في انه لا يحضره احد  
للتضادين او الشبيهين  
بهما الا ويحضره الآخر  
( ولذلك تجدد الضد  
اقرب خطورا بالبال مع  
الضد ) من المغايرات  
الغير المتضادة بمعنى ان  
ذلك مبنى على حكم  
الوهم والا فالعقل يعقل  
كل منهما اذا هلا عن الآخر  
( او خيالى ) وهو امر  
بسيه يقتضى الخيال  
اجتمعا في المفكرة

لان هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغيرها مما سوى الضد بخلاف  
الضدين فان الوهم يحكم باجتماعهما والسبب في ذلك ان المقابل للشيء فيه ما يشعر  
بمنافاة مقابله فيستشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحة وجود اخذهما بدون  
الآخر فلذا حكم بالاجتماع ( قوله يعني ان ذلك ) اى كون التضاد وشبهه جامعا مبنى  
على حكم الوهم اى تصويره وادراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما في الحضور  
عنده فقد جاز اذا الحقوق الضدين بالتضايين ( قوله على حكم الوهم ) اى لاعلى حكم  
العقل وقوله والاى والانتقل على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلا يصح لان العقل  
يتعقل كلا منهما ذا هلا عن الآخر بخلاف التضايين وحيث فلا يحكم بتلازمهما  
في الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا عقليا ( قوله او خيالى وهو امر الخ )  
انت خبير بان الذى اوجب الجمع بين الشئين عند المفكرة هو قوة العقل المدركة لآخزاتها  
وكذلك في الوهم كما تقدم وقد خالف هنا فلم يجعل القوة المدركة للصور الحسية التى  
هى الحس المشترك مقتضية للجمع في المفكرة بل جعل خزانها التى هى الخيال هى  
المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشئين عند المفكرة  
هى القوة المدركة في العقلى والوهمى ان يجعلها كذلك في الخيالى فيسميه حسبا لكن  
تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس المشترك اشارة الى ان هذه القوى يمكن  
ان ينسب حكم المدركة منها الى خزانها والعكس من جهة ان هذه القوى كاقبل بمنزلة  
المرائى المقابل بعضها لبعض فهم يرسم في كل منها ما ترسم في الآخر تأمل آه  
يعقوبى ومن هنا علم ان قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة اى يقتضى الحس  
المشترك الذى خزائنه الخيال كما مروي يمكن ان يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لان النسبة  
للخيال اخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل  
حسب مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة ( قوله وهو امر بسية  
يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ) اى وان كان العقل اذا خلى ونفسه لا يقتضى بذلك  
الاجتماع ثم انه لا يشترط ان يكون ذلك الامر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك  
بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كليا او وهما بسبب كونه جزئيا لا يدرك  
بالحواس فاندفع الاعتراض بان التقارن عقلى اذ لا يحس فحقه ان يكون عقليا  
او وهما ووجه الاندفاع ان المراد بالجامع في هذه القوى ما توصل كل قوة به الى الجمع عند  
المفكرة لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير انه يرد عليه ان يقال التوصل الى الجمع  
انما يكون بادراك المتوصل به وكيف توصل قوة من تلك القوى الى جمع التعاطفات  
بشيء لا يدرك بها والجواب ان هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره  
ايضا لكن بعد ان تأخذ من السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه اولا ولذلك يحكم  
العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات او الحسيات ويحكم الخيال على المعاني

بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشيء فرع عن تصوره  
 وادراكه فعلى هذا الجامع العقلي ما يقتضى بسببه العقل الجمع عند المفكرة واولسبى اليه الوهم  
 لكونه مدر كاله بالخصوص اولا فاخذ منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم  
 على الجمع عند المفكرة ولوسبق اليه الخيال لكونه مدر كاله بالخصوص اولا ووسبق اليه  
 العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم اخذه الوهم من احدهما والجامع الخيالى هو ما يتعلق  
 بالصور الخيالية ولو كان عقليا او وهما في اصله اه يعقوبى وسببى ذلك ايضا في الشرح  
 (قوله بان يكون بين تصوريهما) الضمير للشيئين وسببى الاعتراض على هذه العبارة في  
 الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله تقارن في الخيال) اى خيال المخاطب على ما في  
 الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب والمراد بتقارنهما في الخيال تقارنهما  
 فيه عند التذكر والاحضار وليس المراد بالتقارن في الخيال ان يكون الشئان ثابتين  
 فيه لان الصور المتقاربة والتباعدة كلهما ثابتة في الخيال لانه خزانة لها (قوله سابق  
 على العطف) اى سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف بكونه صحيحا  
 واما لو كان التقارن حاصلًا بالعطف فلا يكتفى كذا قرر بعضهم وفي الشج يس ان الظاهر  
 ان هذا القيد لبيان الوقع لالاحتراز فاعلمه (قوله لاسباب مؤدية الى ذلك) متعلق  
 بتقارن اى بان يكون بينهما تقارن في الخيال لاجل اسباب مؤدية الى ذلك التقارن  
 (قوله واسبابه مختلفة) اى لان تلك الاسباب وان كان مرجعها الى مخالطة ذاوت تلك  
 الصور الحسية المقرنة في الخيال بمعنى ان تلك المخالطة مآل تلك الاسباب ومنشأؤها  
 الا ان اسباب تلك المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا اذا كان  
 المخاطب صنعته الكتابة فانها تقتضى مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس  
 فتقرن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف بعضها على بعض فيقول القلم  
 عندي والدواة عندك واذا تعلقت همته بصناعة الصباغة اوجب ذلك له مخالطة آلاتها  
 وامورها من سبائك الذهب والفضة فتقرن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف  
 بعضها على بعض واذا كان من اهل العيش بالابل مثلا اوجب له ذلك مخالطتها  
 وامورها من رعيها في خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الايواء بها الى محل  
 الرعى والحفظ كالجبال ثم الى الانتقال بها الى ارض دون اخرى طلبا للكلاء فتقرن صور  
 المذكورات في خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون  
 غيره فظهر من هذا ان اسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة  
 الصور في الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكرة فاذا عكس ترتيبها لم يحسن  
 لما فيه من التخليط الغير المألوف كما في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت  
 والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت فلو وقع  
 العطف في غير القرآن بذكر الارض اولا ثم الجبال ثم السماء ثم الابل لم يحسن لان صور

وذلك ( بان يكون بين  
 تصوريهما تقارن في الخيال  
 سابق ) على العطف  
 لاسباب مؤدية الى ذلك  
 (واسبابه) اى واسباب  
 التقارن في الخيال (مختلفة)  
 ولذلك اختلفت الصور  
 الثابتة في الخيالات ترتبا  
 ووضوحا فكم من صور  
 لا انفكاك بينها في خيال  
 وهى في خيال آخر عمالا  
 تجتمع اصلا

المذكورات لم تفتن في خيال اصحابها على هذا الوجه فلم تنضح فيها كذلك والمعتبر خيال السامع لانه الذي يراعى حاله في غالب الخطاب لاختلاف المتكلم (قوله ولذلك) اى ولاجل اختلاف اسباب التفارن اختلفت الصور الثابتة في الخيال اى التى من شأنها ذلك و اشار بقوله ترتيبا ووضوحا الى ان المختلف بسبب اختلاف الاسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتيبا ووضوحا) تمييز محمول من فاعل اختلفت اى اختلف ترتيب الصور ووضوحها والمراد بترتيبها اجتماعها في الخيال بحيث لا تنفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبتها عن الخيال كما يؤخذ من كلام الشارح اى اختلف اجتماعا وعدم اجتماع ووضوحا وعدم وضوح (قوله فكم من صور الخ) اى لانه كم من صور وهذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشر المرتب فقول فكم من صور لا انفكاك الخ راجع لاختلاف الصور ترتيبا وقوله وكما من صور لا تغيب الخ راجع لاختلافها وضوحا وقوله فكم من صور لا انفكاك الخ كصورة القلم والدواة والقرطاس وقوله لا انفكاك بينها في خيال اى كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابة فاذا حضرت صورة احدها في خياله حضر صور الباقي وذلك لكثرة الف خياله لها وقوله وهى في آخر مما لا يجتمع اى كخيال النجار او البناء فان صور هذه المذكورات لا يجتمع في خياله وان استحضرت واحدا منها بان رآه لم يقارنه الباقي لقلة الف خياله به وهذا مناسب لما قدرناه بقولنا عدم اجتماع (قوله وكما من صورة لا تغيب الخ) اى كصورة محبوب زيد فانها لا تغيب عن خيال زيد ولا تقع في خيال عمرو الذى هو غير محبوب وقول الشارح وهى في خيال آخر مما لا يقع قط هذا مناسب لما قدرناه سابقا بقولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا ان المراد بالترتيب ارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال وفيه ان الترتيب والوضوح بهذا المعنى متلازمان وذلك لان الصور المقرنة في الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك في ذلك الخيال فوضوحها في خيال يقتضى عدم انفكاكها فيه وخيئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائدة لصحة ان يفسر كل منهما بما ذكر للاخر بل لا وجه لذكرهما معا لاغناء احدهما عن الآخر فلعل الاولى ان يفسر الترتيب بان يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون في آخر كذلك فالخيالات قد تشترك في وضوح تلك الصور فيها لكن ترتيبها في بعض الخيالات خلاف ترتيبها في غير ذلك البعض فقد اختلف الترتيب مع الوضوح بهذا الاعتبار (قوله ولصاحب علم المعاني فضل احتياج) اى زيادة احتياج اى حاجة اكيدة فهو من اضافة الصفة للوصف وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل وبهذا اندفع ما يقال ان صاحب هذا العلم يعرف ان الجامع العقلي امور ثلاثة والوهمى ثلاثة والخيالى واحد فلامعنى لخصه على معرفتها وانما الذى

وكما من صور لا تغيب عن  
خيال وهى في خيال آخر  
بما لا يقع قط (ولصاحب  
علم المعاني فضل احتياج  
الى معرفة الجامع) لان  
معظم ابوابه الفصل  
والوصل وهو مبنى  
على الجامع (لا سيما)  
الجامع الخيالى فان  
جمعه على مجرى الالف  
والعادة) بحسب انعقاد  
الاسباب في اثبات الصور  
في خزانة الخيال وتباين  
الاسباب

يبحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان الاولى للمصنف ان يقول ولطالب علم المعاني  
( قوله لان معظم ابوابه الخ ) هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد ان علم المعاني  
معياره باب الفصل والوصل بمعنى ان من ادركه كما ينبغي لم يصعب عليه شئ من سائر  
الابواب بخلاف العكس او المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم ( قوله وهو مبنى  
على الجامع ) اى وجودا وعدما اى واذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل ابواب  
علم المعاني لسهولة اتقانها عن اتقانه وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجة  
صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع ( قوله لاسما الجامع الخيالى ) اى لاملل الجامع  
الخيالى موجود فى التأكيد بمعنى انه اوكد انواع الجامع الثلاثة ( قوله فان جمعه ) اى  
فان الجمع بسببه وهذا علة لقوله لاسما الخ ( قوله على مجرى الالف ) اى مبنى على جريان  
المألوف اى على جريان الصورة المألوفة والمعنادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف  
من الصور والمعنادة منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس فذلك يحصل الاقتران  
الذى هو الجامع ( قوله بحسب انعقاد ) اى وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى ان الجمع به  
مبنى على وجود الصور المألوفة فى الخيال ووجودها فيه بحسب وجود الاسباب المتقتضية  
لأثبت تلك الصور واقترانها فى الخيال كصناعة الكتابة فانها سبب فى اقتران القلم  
والدواة ( قوله فى اثبات الصور ) متعلق بالاسباب وازافة خزانه للخيال بانية وقوله  
فى خزانه متعلق باثبات ( قوله وتباين الاسباب ) اى والاسباب المتباينة المتقتضية لاثبات  
صور المحسوسات فى الخيال وهو مبتدأ وقوله بما يفوته الحصر اى الضغط والعد خبره  
ولكون تلك الاسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالى اكثر الجوامع وقوعا والاحتياج اليه  
اشد واعلم ان تلك الاسباب المتقتضية لاثبات الصور فى الخيال تختلف باختلاف  
الاشخاص والاعراض والازمنة والامكنة لما سبق لك ان منشأ تلك الاسباب المخالطة  
واسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك  
الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور فى الخيالات لا ينحصر ايضا ولهذا  
تجدد الشئ الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة فى الخيال فيشبهه كل شخص  
بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر لكون تلك الصورة التى شبه بها كل واحد من الحاضرة  
فى خياله كإروى ان سلاحيا و صائغا وبقار او مؤدب اطفال طلع عليهم البدر بعد التشوق اليه  
فاراد كل واحد ان يشبه بافضل ما فى خزانه خياله فشبه الاول بالترس المذهب والثانى  
بالسيكة المدورة من الابرز والثالث بالجبن الابيض يخرج من قلبه والرابع برغيف احمر  
يصل اليه من بيت ذى ثروة فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورها  
فى الخيالات بمعنى انها وجدت فى خيال دون آخر لان كل شخص شبه بما هو ملائم لما هو  
مخالطه فان من خالط شيئا فلا بد ان يغترف من بحر ( قوله بما يفوته الحصر ) اى بما يتجاوز  
ولا يتسلط عليه الحصر ( قوله فظهر ) اى من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم

التشوق  
وتمت

مما يفوته الحصر فظهر ان ليس

المراد بالجامع العقلي ما يدرك  
بالعقل وبالوهمي ما يدرك  
بالوهم وبالخيالي ما يدرك  
بالخيال لان التضاد وشبهه  
ليس من المعاني التي يدركها  
الوهم وكذا التقارن في الخيال  
ليس من الصور التي يجمع  
في الخيال بل جميع ذلك  
معان معقولة وقد خفي هذا  
على كثير من الناس فاعتزوا  
بان السواد والبياض مثلا  
من المحسوسات دون  
الوهميات واجابوا بان  
الجامع كون كل منهما مضادا  
للاخر وهذا معنى جزئي  
لا يدركه الا الوهم  
وفيه نظر لانه ممنوع وان  
اردوا ان تضاد هذا السواد  
لهذا البياض معنى جزئي  
فتمثل هذا مع ذلك وتضايفه  
معه ايضا معنى جزئي فلا  
تفاوت بين التماثل  
والتضاياف وشبههما في  
انها ان اضيفت الى الكليات  
كانت كليات وان اضيفت  
الى الجزئيات كانت  
جزئيات فكيف يصح  
جعل بعضها على الاطلاق  
عقليا وبعضها وهميا

(قوله ما يدرك بالعقل) اي خصوص ما يدرك بالفعل وهكذا بل المراد بالعقل امر بسببه  
يقضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وبالوهمي امر بسببه  
يقضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وكذلك الخيال  
(قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره  
المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاياف وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا  
للوهم (قوله ليس من الصور) اي بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك) اي جميع  
الجوامع المتقدمة وهي سبعة (قوله معان معقولة) اي يدركها العقل لكونها معاني  
كلية ان لم تضاف الى شيء او اضيفت الى كل شيء فان اضيفت الى جزئي كانت من مدركات  
الوهم فالتماثل مثلا ان اعتبر غير مضاف او مضافا لكل شيء كان من مدركات العقل وان اعتبر  
مضافا لجزئي كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفي هذا) اي قولنا ليس المراد الخ على كثير  
من الناس فاعتقدوا ان الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمي هو ما يدرك  
بالوهم والجامع الخيالي هو ما يدرك بالخيال فاعتزوا الخ (قوله من المحسوسات الخ)  
اي وحينئذ فقتضاه ان يكون الجامع بينهما خياليا لان الخيال يدركهما بعد ادراك الحس  
المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهميا مع ان الوهم  
اتما يدرك المعاني الجزئية ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لان الجامع ليس  
هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض (قوله واجابوا) عطف على اعتراضوا  
(قوله وهذا) اي كون كل منهما مضادا للآخر (قوله وفيه نظر) اي في هذا الجواب  
نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئي (قوله لانه ممنوع) اي لا لانسلم ان تضاد البياض  
للسواد معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا لكل شيء (قوله ان تضاد هذا  
السواد) اي المخصوص وقوله لهذا البياض اي المخصوص (قوله فتمثل الخ) اي فسلم  
ولكنه معارض بالمثل لان تماثل هذا اي كزيد وقوله مع ذلك اي مع عمر ومثلا (قوله  
فتمثل) اي فنقول تماثل هذا الخ اي فالاخذ بهذا المراد يؤدي لفساد كلام المصنف  
او التحكم (قوله وشبههما) اي وغيرهما من بقية الجوامع وقوله في انها اي التماثل  
والتضاياف وغيرهما مثل التضاد وشبهه (قوله الى الكليات) كقولك تضاد البياض  
للسواد وقوله الى الجزئيات كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد فان هذا البياض  
الذي اضيف اليه التضاد معنى جزئي (قوله كانت كليات) فتكون من مدركات العقل  
(قوله كانت جزئيات) اي فتكون من مدركات الوهم (قوله فكيف يصح جعل بعضها)  
وهو الاتحاد والتماثل والتضاياف وقوله على الاطلاق اي سواء اضيف لكل شيء او جزئي  
(قوله وبعضها وهميا) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل وقوله فكيف الخ  
استهزام انكارى بمعنى النفي اي لا يصح ذلك لانه تحكم محض ثم ان ما اقتضاه هذا الجواب  
من ان تضاد المضاف للجزئي لا يصح ذلك لانه يمكن زيد كلي لانه يتعدد



باعتبار الازمنة والامكنة وهذا الامكان جزئى ضرورة ان الاشارة لا تكون الالحمسوس  
 المشاهد اللهم الان يقال ان هذا الجواب مبنى على تسليم ان التضاد المضاف للجزئى  
 جزئى جدلا وان المراد بالجزئى فى كلامه الجزئى الاضافى لا الحقيقى ولا شك ان الجزئى  
 الاضافى يصدق على الكل كما بين فى محله فتأمل ( قوله ثم ان الجامع الخيالى الخ )  
 هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل  
 والمراد بالجامع الخيالى ما يدرك بالخيال وتوضيحه ان ذلك البعض لما فسر الجوامع  
 المذكورة بما يدرك بهذه القوى واعتراض على التفسير المذكور بالجامع الوهمى  
 قاله الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمى فيه قصور اذ حيث كان المراد بالجوامع  
 المذكورة ما يدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير فى الجامع الخيالى ايضا قرر  
 ذلك شيخنا العدوى ( قوله بل هو ) اى التفاوت من المعانى اى المدركة بالعقل  
 او بالوهم على التفصيل المتقدم ( قوله فان قلت ) اى معترضا على السكاكى بوقوع  
 التنافى فى كلامه والفرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة  
 والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل فى كلامه ( قوله مشر الخ ) اى لانه  
 قال الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما الخ  
 ومن المعلوم ان الكلام فى الجامع المصحح للعطف اذا لا يصح العطف لا يتعلق الغرض  
 ببيانه وتصور بمعنى متصور وتوينه يدل على الافراد ( قوله وهو نفسه معترف بفساد  
 ذلك ) اى وحينئذ فى كلامه تنافى ( قوله حيث منع الخ ) اى لعدم الجامع بين السند  
 اليهما وان كان الجامع بين المسنين موجودا وهو الاتحاد فى التصور ( قوله محدثة )  
 خبر حذف من الاولين لدلالة الاخير عليه فهو من عطف الجمل ( قوله قلت ) اى جوابا  
 عن السكاكى وقوله كلامه هنا اى قوله الجامع بين الجملتين الخ وقوله ليس الا فى بيان  
 الجامع بين الجملتين اى فى بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا فى صحة العطف  
 او لا فهو شئ آخر ( قوله واما ان الخ ) اى واما بيان جواب ان اى قدر الخ وحاصل  
 هذا الجواب انا لانسلم ان كلام السكاكى هنا عنى قوله والجامع بين الجملتين الخ فى بيان  
 الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافى فى كلامه بل كلامه هنا فى بيان حقيقة الجامع واما ان  
 كونه كافيا او لا فشى آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والف  
 باذنبجانة ومرارة الارنب باذنبجانة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو جاتمى ضيق  
 وخفى ضيق مع اتحاد المسنين فى المسالين ان الكافى فى صحة العطف وجود الجامع  
 فى كلا الجزئين فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا ( قوله اى قدر  
 مبتدا ) ويجب خبره والجمله خبران واسمها ضمير الشأن ولا يصح نصب اى على انه اسم ان  
 لان ان لا تدخل على ماله صدر الكلام واى هنا استفهامية فهى واجبة التصدير  
 ( قوله ففوض الى موضع آخر ) اى فوكل بانه لموضع آخر وحينئذ فلانافى فى كلامه

ثم ان الجامع الخيالى هو  
 تقارن الصور فى الخيال  
 وظاهر انه ليس بصورة  
 رسم فى الخيال بل هو من  
 المعانى فان قلت كلام المفتاح  
 شعر بانه يكفى لصحة العطف  
 وجود الجامع بين الجملتين  
 باعتبار مفرد من مفرداتهما  
 وهو نفسه معترف بفساد  
 ذلك حيث منع صحة نحو  
 خفى ضيق وخاتمى ضيق  
 ونحو الشمس ومرارة  
 الارنب والف باذنبجانة  
 محدثة قلت كلامه ههنا  
 ليس الا فى بيان الجامع بين  
 الجملتين واما ان اى قدر من  
 الجامع يجب لصحة العطف  
 ففوض الى موضع آخر وقد  
 صرح فيه باشرط المناسبة  
 بين المسنين والسند اليهما  
 جميعا والمصنف لما اعتقد ان  
 كلامه فى بيان الجامع سهو  
 منه و اراد اصلاحه غيره  
 الى ما ترى قد ذكر مكان  
 الجملتين الشيتين

(قوله وقد صرح فيه) أي في الموضع الآخر وهو الذي منع فيه صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق الخ (قوله لما اعتقدان كلامه) أي كلام السكاكي أعني قوله والجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مالمخ (قوله في بيان الجامع) أي الكافي في صحة العطف (قوله سهومنه) أي من السكاكي بواسطة السؤال المذكور حيث قال في الابيضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه مع القطع بامتناعه ولعله سهو منه فانه صرح في مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر آتت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولم يصلحه بتقيده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا في الجواب السابق وقوله سهو خبر لان (قوله واراد) أي المصنف وضمير اصلاحه لكلام السكاكي والجملة حالية (قوله غيره) جواب لما قوله الى ما ترى أي الى ما رأيت قال العلامة عبد الحكيم في ضنى ان تبديل المصنف الجملتين بالشيتين تعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير التامة وتعريفه التصور للإشارة الى التصور المعهود الذي هو جزء من الشيتين فاللام فيه بمنزلة الصفة في قول السكاكي في تصورها مثل الاتحاد في الخبر عنه اوبه اوقيد من قيودهما الا ان القسم الاول من الجامع العقلي يكون مختصا بالجمال والمركبات والثاني والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير لدفع الشبهة المذكورة فان المصنف اشار بقوله ظاهر كلام السكاكي الى انه لو حل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره في الموضع الآخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لالجامع الصحيح للعطف لم ترد الشبهة واما ما قاله الشارح من ان تغيير المصنف لكلام السكاكي لاجل 'الاصلاح فقيه انه ان اراد بالشيتين ما بين الجملتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلا معنى للاتحاد في العلم فان اتحاد العلم وتعدد تابع لاتحاد العلوم وتعدد وكذا لا معنى لتمثلهما في العلم وتضايفهما فيه اذ التماثل والتضايف من اوصاف العلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود الشارح آه كلامه (قوله فوق الخلل في قوله) أي في قول المصنف وحاصل ابضاح المقام ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيتين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصورها مثل الاتحاد في الخبر عنه اوبه اوقيد من قيودهما ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه اتحاد المعنى التعارف وهو العلم فترمه الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس

ومكان قوله اتحاد في تصور  
ما اتحاد في التصور فوق  
الخلل في قوله الوهمي  
ان يكون بين تصوريهما  
شبه تماثل او تضاد او شبه  
تضاد وفي قوله الخيالي ان  
يكون بين تصوريهما تقارن  
في الخيال لان التضاد مثلا  
انما هو بين نفس السواد  
والبياض لا بين تصوريهما  
اعني العلم بهما وكذا التقارن  
في الخيال انما هو بين نفس  
الصورتين فلا بد من تأويل  
كلام المصنف

ماسبق آه فارى ( قوله انما هو بين نفس السواد والبياض ) اى الذين هما متصوران  
( قوله اعنى ) اى بتصوريهما العلم بهما ( قوله انما هو بين نفس الصور ) اى لا بين  
التصورات وهذا انما يظهر على القول بتغير العلم والمعلوم فالعلم حصول الصورة  
فى الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقيق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان  
بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها فى الذهن علم وباعتبار حصولها  
فى الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن لاحصول الصورة فى الذهن  
لان الادراك من قبيل الكيف لامن قبيل الفعل او الانفعال ( قوله فلا بد من تأويل كلام  
المصنف ) اى بان يقال اراد المصنف بتصوريهما مفهومييهما وهما الامران التصوران  
وتجمل الاضافه للضمير بيانية وقد يقال ان مثل هذا لا يقال فيه انه خلل اذ غاية ما فيه  
اطلاق المصدر على متعلقه وهو امر لا ينكر لانه مجاز والمجاز لا جرم فيه مع وجود  
العلاقة انصححة كيف والشارح نفسه حل التصور فى كلام السكاكى السابق على  
التصور حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر بالتصور ولا يقال انما  
حله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه فى كلام السكاكى لانا نقول تلك القرينة  
بعضها او ما يقاربها فى كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على انا لو فرضنا عدم القرينة بالكيفية  
لم يكن فى كلام المصنف خلل بناء على ما هو التحقيق من ان العلم والمعلوم شئ واحد بالذات  
وانما يختلفان بمجرد الاعتبار على انه لو كان مراد المصنف بالتصور الامر بالتصور لكان  
يكفيه عن ذكر التصور ان يقول الوهمى ان يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالى  
ان يكون بينهما تقارن مع انه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها وايضا  
ان اريد بالمفهومين المفهومان من حيث انهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح  
الحكم بالتضاد لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولاتضاد بين  
الصور وان اريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال لانه انما هو بين  
الصور وان اريد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث  
الوجود الذهني فهذا بعينه يجرى فيما اذا اريد بتصورهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة  
فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني ( قوله  
وحله ) اى حل كلام المصنف وهذا كلام مستأنف رد لما يقال جوابا عن المصنف  
انه اراد بالشئينى الجملتين وانما غير للاختصار والتفنن و اراد بالتصور مفردا من مفردات  
الجملة اطلاقا للتصور على التصور وحلال على الجنس لاعلى العهد فبرجع كلامه  
بهذا الاعتبار لما قاله السكاكى وحاصل الرد ان هذا الحمل غلط لان المصنف قد رد هذا  
الكلام فى الايضاح على السكاكى وحله على انه سهو منه وقصد بهذا التغير اصلاحه  
فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه على ان ظاهر عبارة المصنف يابى هذا الحمل  
اذ ليس فيها ما يدل عليه اذ التبادر من الشئينى اى شئين من اجزاء الجملتين لانفس

وحله على ما ذكره  
السكاكى بان يراد بالشئين  
الجملتان وبالتصور مفرد  
من مفردات الجملة غلط مع  
ان ظاهر عبارته يابى ذلك  
ولبحث الجامع زيادة  
تفصيل وتحقيق اوردها  
فى الشرح وانه من المباحث  
التي ما وجدنا احدا حام  
حول تحقيقها ( ومن  
محسنت الوصل ) بعد وجود  
المصحح ( تناسب الجملتين  
فى الاسمية والفعلية

الجلتين وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا اذا التبادر منه  
الادراك فتعير المصنف بالتصور معرفا بما يأتى هذا الحمل هذا محصل كلامه كما يفيد  
كلام المطول وحواشيه واعترض بان المصنف بعدما حل في الايضاح كلام السكاكى  
على السهو وفرغ منه ثم قال الجامع بين الشيتين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى  
فهو ان يكون بين الشيتين اتحاد فى التصور الخ ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا  
الكلام اصلاح كلام السكاكى بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد  
ان يريد بالشيتين الجلتين وبالتصور المعلوم التصورى وقصد بذلك معرفا للاشارة  
الى جنس العلوم التصورى المناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا  
من قبودهما بل حل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين والا لم يصح قوله ثم قال  
الجامع بين الشيتين الخ وذلك لان المصنف ناقل عن السكاكى فاذا كان مراده غير المعنى  
المراد للسكاكى لم يصح النقل اذ كيف ينسب له ما ليس قائلا به (قوله وانه) اى ما ذكر  
من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) اى المطف بين الجلتين و اشار  
بمن الى انه قد بقي من المحسنات امور اخر كالتوافق فى الاطلاق والتوافق فى التقييد  
كما اشار لذلك الشارح بقوله او يراد فى احدهما الاطلاق الخ (قوله بعد وجوده صحيح)  
اى للعطف ككونها انشا بئين لفظيا ومعنى او معنى فقط او خبرين كذلك لكن  
مع جامع عقلى او وهمى او خيالى (قوله تناسب الجلتين فى اسمية والفعلية) اى فى كونهما  
اسميتين او فعليتين قابلا فى اسمية وفعلية ليست للنسبة وانما هى بالمصدر اى المصنوعة  
مدخولها مصدرا ثم ان كلام المصنف يقتضى ان الوصل صحيح بدون التناسب المذكور  
فيصح عطف الاسمية على الفعلية والعكس وانما بعدل للتناسب المذكور لا فائدة  
الحسن فقط وليس كذلك اذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا فاذا قصد  
تجريد النسبة فى الجلتين عن الخصوصية بان اريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال  
زيد قائم وصديقه جالس او قام زيد وجلس صديقه بناء على ان الاسمية لا تقيد الدوام  
الا بالقرائن وان الفعلية لا تقيد التجرد الابها ولا دلالة لها على اكثر من الثبوت وكذا  
يتعين التناسب اذا اريد الدوام فيهما او التجدد فيهما بناء على افادة الاسمية للدوام والفعلية  
للتجدد وان قصد الدوام فى احدهما والتجدد فى الاخرى امتنع التناسب وتعين ان يقال  
عند قصد الدوام فى الاول والتجدد فى الثانى زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس  
قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر وحيث فلا يكون التناسب من المحسنات واجيب بان  
النسبة الواقعة فى الجلتين على ثلاثة اقسام الاول ان يقصد تجريدها عن الخصوصية بان يراد  
مطلق الحصول او يقصد بها الدوام فيهما او التجدد كذلك والثانى ان يقصد الدوام  
فى احدهما والتجدد فى الاخرى ولا استحسان فى هذين القسمين بل التناسب واجب  
فى الاول وممتنع فى الثانى كما مر الثالث ان يقصد النسبة فى ضمن اى خصوصية وهذا هو

(و) تناسب (الفلتين في المضي والمضارعة) فاذا ارت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احد بهما والثبوت الاخرى قلت قام زيد وقد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الالمانع) مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد او يراد في احد بهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر

يحل الاستحسان لانه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل لكن التناسب اولى فيكون من المحسنات فعل الاستحسان انما هو عند جواز الامرين هذا يحصل ما ذكره ارباب الحواشي ولكن العلامة عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال اذا كان المقصود منهما التجدد او الثبوت اولم يكن شيء منهما مقصودا فيهما اولم يكن مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف اما في الصورتين الاخيرتين فظاهر لان المقصود يحصل با لا اختلاف ايضا لكن التناسب اولى واما في الصورتين الاوليين فلان وجوب اتفاقهما يحصل المقصود اعني التجدد او الثبوت لا ينافي ان يكون ذلك الاتفاق محسنا بالنسبة للعطف لتحقيق مجوزاته في صورة اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبرا وانشاء ووجود الجامع آه كلامه (قوله في المضي) اي بان يكون فعل كل منهما مضيا (قوله والمضارعة) اي بان يكون فعل كل منهما مضارعا وقوله في المضي والمضارعة اي وفي غيرهما كالاطلاق والتقييد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجرد الاخبار وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار ولا شك ان كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد امر زائد لا ينافي دلالة على التجدد او الثبوت او غيرهما فاندفع ما يرد على الشارح من ان قام زيد وقد عمرو بان على التجدد والمضي وزيد قائم وعمرو قاعد لان على الثبوت المقابل للتجدد اعني الحدوث في زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحاصل ما ذكر من الجواب ان المراد بالتعرض المبني التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ فتدبر كون قصد التكلم افادة مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيأتي بالجملة اسمية كانت او فعلية فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة وان كانت الجملة دالة بحسب الاسل على التجدد او الثبوت ثم لا يخفى عليك ان اللائق يجعل قوله من غير تعرض الخ بيانا لمجرد الاخبار ان يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احديهما وفي الاخرى فالاحسن ان يقال انه تقييد لمجرد الاخبار بان المراد منه ان لا يكون المقصود اختلافا في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود من الجمليتين التجدد او الثبوت اولم يكن شيء منهما مقصودا فيهما اولم يكن مقصودا في احديهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه عن العلامة عبد الحكيم (قوله قلت) اي بناء على هذه الارادة اي يلزمك ان تقول ذلك لانك لو خالفت بينهما اوقعت في ذهن السامع خلاف مقصودك آه يس وانظر قوله اي يلزمك مع كون التناسب مستحسنا فعمل الاولى ان يقول اي يستحسن ان تقول فنامل (قوله الالمانع) استثناء من محذوف اي فلا يترك هذا التناسب اللفظي الالمانع يمنع منه فيترك (قوله فقال زيد قام وعمرو يقعد) اي اذا اراد الاخبار بتجدد

القيود تزيد في المستقبل والاخبار بتجدد القيام له في الماضي وكان الاولى في المثال ان يقول نحو قام زيد ويقعد عمر والا ان يقال انه نبه بهذا المثال على ان الجملة الاولى اذا كان مجزها فعليه فالتناسب رعاية ذلك في الثانية ولا يعدل عن التناسب في المجزئين الا لما منع كما ان الجملتين الفعليتين الصرفيتين اي اللتين ليستا خبرا عن شيء يطلب التناسب بينهما الا لما منع فامل (قوله او يراد في احديهما الاطلاق الخ) يؤخذ من هذا ان التوافق في الاطلاق والتقييد من محسنات الوصل الا لما منع وهو كذلك كما يرشد اليه كلام المصنف حيث عبر عن المفيدة ان من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق في الاطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالشرط) اي بفعل الشرط والشرط ليس بشرط (قوله وقالوا لولا انزل عليه ملك) اي هلا انزل عليه ملك فتؤمن به وتنجو وقضى الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو انزلنا ملكا فتقضى الامر عطف على جملة قالوا وجملة قضى الامر مقبدة بفعل الشرط فالخاصل ان الجملة الاولى مطلقة والثانية مقبدة بالاتزال لان الشرط مقيد للجواب وانما كانت عطفاً على قالوا لانه لا يستلزم من مقولهم بل من مقول المولى قال العلامة البقوي ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين لان الاولى تضمنت على ما يقولون ان نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب لنجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند الشك بما يصحح العطف عندهم حتى في الجملتين اللتين لفظ احديهما خبر ولفظ الاخرى انشاء فاحرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل لان العرض من سوفهما بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتركتا في هذا المعنى وان كان الصحيح ما افادته الثانية في نفس الامر آه (قوله ومنه) اي من التقييد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ما قبلها (قوله فاذا جاء اجلهم الخ) اي لا يستأخرون ساعة اذا جاء اجلهم ولا يستقدمون قوله ولا يستقدمون عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فعندى) الفاء للتعليل علة لقوله ومنه (قوله على الشرطية قبلها) يحتمل ان المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الاظهر ويحتمل ان المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذاً مع قبده على جعل الشرط قيد للجزاء بان تجعل الشرطية جملة مقبدة وهذا قريب من الاول في المعنى وان اختلفا اعتباراً (قوله لاعلى الجزاء) اي وحده من حيث انه جزء والالكان هو ايضا جواباً لا اذا المعطوف على الجواب جواب فريد عليه انه لا يتصور التقدم بعد مجيء الاجل لان الوقت الذي جاء الاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحيث فلا فائدة في نفيه لانه نفي لما هو معلوم الاستحالة فقوله اذلا معنى الخ اي صحيح في اللغة وان كان صادقا فان قلت من المقرر ان المعطوف عليه اذا كان مقيداً بقيد متقدم عليه كان المتبادر في الخطابات من العطف هو اشتراكهما

ومنه قوله تعالى فاذا جاء  
اجلهم لا يستأخرون ساعة  
ولا يستقدمون فعندى ان  
قوله ولا يستقدمون  
عطف على الشرطية قبلها  
لاعلى الجزاء اعنى قوله  
لا يستأخرون اذ لا  
معنى لقولنا اذا جاء اجلهم  
لا يستقدمون

في القيد قلت قد يخالف الظاهر التبادر لدليل اقوى منه كما في الآية الكريمة فان التقدم اذا جاء الاجل مستحيل استحاله ظاهرة فلا فائدة في نفيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون اسساف اخبار اي واخبرك انهم لا يستقدمون اي لا يموتون قبل مجيئ اجلهم اي الوقت الذي هو آخر عمرهم وفي بعض حواشي البيضاوي يصح ان يكون قوله ولا يستقدمون عطفا على قوله لا يستأخرون وقائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير وذلك لانه لما قرنه به ونظمه في سلكه اشعر انه بلغ في الاستحالة الى مرتبة التقدم فكما انه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضية الخبر الالهي وان امكن في نفسه وهذا هو السرف في ابراده بصيغة الاستقبال يعني انه بلغ من الاستحالة الى حيث ينفي طلبه كما ينفي طلب المستحيل اه كلامه

### تذنيب

قبل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلامهما يتعلق بالمباحث المقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل التأمل في المباحث المقدمة لفهم منها بخلاف التذنيب كما فاري ( قوله هو ) اي بحسب الاصل جعل الشيء ذنابة لانه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الاصل والذنابة بضم اندال وكسر ها مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ( قوله شبهه ) الضمير في به للجعل المذكور فيكون المصدر الذي هو الذكر المذكور مشتها بالمصدر الذي هو الجعل المذكور وحاصل كلامه ان المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التثمين والتكميل في كل او بجامع ايجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصا لا يقتضي غده من اجزائه وكونه من اذناها لقصد التكميل واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية الحقيقية ثم بعد ذلك اطلق التذنيب بمعنى الذكر واريد متعلقه وهو الالفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ضرورة ان التذنيب ترجمة وهي اسم للالفاظ المخصوصة والحاصل ان في الكلام مجازا مرسل مبيها على استعانة مصرخة وانما ارتكك ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكره في التراجع ولو اقتصرنا على الاستعارة كما قال الشرح لم يكن موافقا لما ذكره ( قوله وكونها الخ ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسير وقوله عقب ظرف لذكر ( قوله لمكان تناسب ) المكان مصدر مجازي بمعنى الحدث وهو الكون والوجود من كان التامة اي لوجود تناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل اي وانما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود انتاسر بين الجملة الحالية والفصل والوصل لان الجملة الحالية تارة تفتن بالواو وتارة لا تفتن بها والفصل ترك الافتزان بالواو والوصل الافتزان بها فانتران الجملة الحالية بالواو شيه بالوصل وعدم

### تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبدونها اخرى عقب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب ( اصل الحال المنقلة ) اي الكثير الراجع فيها كما يقال الاصل في الكلام هو الحقيقة ( ان تكون بغير واو ) واحترز بالمنقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة طهه يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل في المنقلة الخلو عن الواو ( لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ) بالنسبة الى البتة فان قولك جازيذ راكبا اثبات الركوب زيد كما في زيد راكب

اقتربا بالواو شيه بالفصل فان قلت الواو في الوصل عاطفة وفي الجملة الحالية غير عاطفة فلا تناسب قلت الاصل في واو الحال العطف بالنسبة موجودة بهذا الاعتبار وحاصل ما ذكره في هذا التذييب تقسيم الجملة الحالية الى اقسام خمسة ما تبين فيه الواو وما تبين فيه الضمير وما يجوز فيه الامر ان على السواء وما يرجح فيه الضمير وما يرجح فيه الواو ( قوله المنتقلة ) اي الغير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه ( قوله اي الكثير ) بمعنى الشائع وقوله اراجع فيها الى موافقته للقواعد ( قوله كما يقال الخ ) اي وهذا كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة اي الكثير اراجع فيه ان يكون حقيقة والمرجوح ان يكون مجازا و اشار الشارح بما ذكره الى ان مراد المصنف بالاصل الكثير اراجع ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك بما يراد به في غير هذا الموضع ولكن الاول ان يراد بالاصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليل بعد قوله لانها في المعنى حكم الخ اي ان مقتضى الدليل ان تكون الحال بغير واو وانما سمى مقتضى الدليل اصلا بابتناؤه على الاصل الذي هو الدليل ( قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة ) فيه ان الذي يقابل المنتقلة عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وجدت بعد جملة فعلية نحو خلق الله الزرافة اذ اها طول من رجلها او اسمية نحو هذا ابوك عطوفا لا بالمؤكدة لانها انما تقابل المؤكدة فالاولى للشارح ان يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونها مؤكدة ان تكون لازمة ففحمت المقابلة نظرا للازم لانا نقول نسلم ذلك الا ان اللازمة اعم من المؤكدة الا ترى انها في المثال الاول المذكور لازمة وهي غير مؤكدة فمقتضى ذلك ان تكون الحال اللازمة غير المؤكدة ليس محترزا عنها بالمنتقلة وليس كذلك ( قوله لمضمون الجملة ) اراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها وذلك كما في قولك هذا ابوك عطوفا فان الجملة الاولى تقتضي العطف فلذا كان قوله عطوفا تأكيد وليس المراد بالمضمون المصدر المتصيد من الجملة كما هو الظاهر لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهي غير العطف وكان الاولى للشارح ان يحذف قوله لمضمون الجملة لاجل ان يشمل كلامه المؤكدة لعاملها نحو وارسلناك للناس رسولا ثم ولتم مدبرين والمؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من في الارض كلهم جميعا ( قوله البتة ) اي قطعاً اي دائماً لان ذلك فيها كثير ( قوله لشدة ارتباطها بما قبلها ) اي وصيرورتهما كالشيء الواحد اي وحيثئذ فلا يبحث عنها في هذا الباب والحاصل ان الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها في هذا الباب فلذا احتراز المصنف عنها بالتمييز بالمنتقلة ( قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها ) اي امر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت جاء زيد راكبا افاد ذلك ان زيدا ثبت له الجمل حال وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك ان الركوب ثابت له وحيثئذ فاركوب محكوم به على زيد لثبوته له وانما قال في المعنى لان الحال في اللفظ غير محكوم بها لانها فضلة يتم الكلام بدونها ( قوله كالخبر



بالنسبة الى المبتدأ ) فانه محكوم به عليه في المعنى بل وكذلك في اللفظ فالتشبيه ناقص لان  
 الغرض منه افادة مماثلة الحال للخبر من جهة ان كلا محكوم به في المعنى على صاحبه  
 وان كان الخبر محكوما به عليه ايضا في اللفظ بخلاف الحال ( قوله فان قولك جاء زيد  
 راكبا اثبات الركوب الخ ) كاذن الظاهر ان يقول فان في قولك او يقول فان قولك جاء زيد  
 راكبا معناه اثبات الخ ليستقيم التركيب اللهم الا ان يقال في الكلام حذف مضاف قبل  
 قوله اثبات اي ذوات اثبات فتأمل وحاصل ما ذكره الشارح ان كلا من الحال والخبر يقتضي  
 الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض فهما متساويان في ذلك ومختلفان في ان المقصود  
 الاصلى من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للبتدأ بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه  
 مقصودا من التركيب بل المقصود ثبوت امر آخر له كالحجى في المثال وحجى بالحال قيدا  
 ليهون ذلك الامر وهو الحجى فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر  
 ( قوله الا انه ) اي اثبات الركوب في الحال وقوله على سبيل التبعية اي اثبت على سبيل  
 التبعية ولم يقصد ابتداء ( قوله وانما المقصود ) اي الاخبار ( قوله هذا المعنى ) مفعول تريد  
 والمراد بهذا المعنى اثبات الركوب ببقى شيء وهو ان هذا الكلام الذى ذكره لشارح مخالف  
 لما هو مقرر من ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي كان ذلك القيد هو  
 الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة القيود ويمكن ان يقال الحكم  
 عليه هنا بانه على سبيل التبعية وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلا يستقيم الكلام بدونه  
 والسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك  
 لاينا في ان المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد او يقال ان ما هو مقرر امر اغلبي  
 كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها ) اي لان الكلام  
 يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيداله وانما قيد بالمعنى لانها ليست وصفا  
 في اللفظ بل حال ( قوله كالنعت ) اي في الوصفية وان كان النعت وصفا للنموت في اللفظ  
 والمعنى ( قوله الا ان المقصود الخ ) حاصله ان الحال والنعت وان اشتركا في ان كلا وصف  
 في المعنى للموصوف الا انهما يفرقان من جهة ان القصد من الحال جعلها قيد الحكم  
 صاحبها لاقتزان الحال مع الحكم في صاحب الحال فاذا قلت جاء زيد راكبا فاذا ان زيدا  
 موصوف بالحجى وان اتصافه بالحجى انما هو في حال اتصافه بالركوب وان القصد  
 من النعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم فاذا قلت جاء زيد العالم فالمقصود  
 تقييد نفس ذات زيد بالعلم لا تقييد حكمه الذى هو الحجى ولهذا يصح بطريق الاصلة  
 ان يكون نحو الابيض والاسود والطويل والقصير من الاوصاف التى لا انتقال فيها  
 ولا يتقيد وجودها بوجود الاحكام نعتا بخلاف الحال فان الاصل فيها ان لا تكون  
 كذلك لانها قيد للحكم الذى اصله العروض والثبوت بعد الانتفاء فينبغى  
 ان تكون من الاوصاف التى تثبت بثبوت الاحكام وتنفي بانتفائها لان الثابت اللازم

الا انه في الحال على سبيل  
 التبعية وانما المقصود  
 اثبات الحجى وجئت بالحال  
 لتزيد في الاخبار عن الحجى  
 هذا المعنى ( ووصفه )  
 اي ولانها في المعنى وصف  
 لصاحبها ( كالنعت )  
 بالنسبة الى النموت الا ان  
 المقصود في الحال كون  
 صاحبها على هذا الوصف  
 حال مباشرة الفعل فهمي  
 قيد للفعل وبيان لكيفية  
 وقوعه بخلاف النعت فانه  
 لا يقصده ذلك بل مجرد  
 اتصاف النموت به واذا  
 كانت الحال مثل الخبر والنعت  
 فكما انهما يكونان بدون  
 الواو فكذلك الحال واما  
 ما اورده بعض النحويين  
 من ان الاخبار والنموت  
 المصدرة بالواو كالخبر في  
 باب كان والجملة الوصفية  
 المصدرة بالواو التى تسمى  
 واو توكيد لصوق الصفة  
 بالموصوف

لا يفيد التجدد العارض فقول الشارح الا ان المقصود في الحال اى منها وقوله على هذا الوصف اى الحال وقوله حال مباشرة الفعل اى الحدث سواء دل عليه بفعل او وصف وقوله وبيان اى مبين وقوله لكيفية وقوعه اى لصنعه التى وقع عليها وقوله فانه لا يقصد به ذلك اى كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله بل مجرد اتصاف المنعوت به اى من غير ملاحظة ان المنعوت مباشرة للفعل او غير مباشرة (قوله واذا كان الحال الخ) هذا اشارة الى مقدمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله فكما انهما يكونان بدون الواو اشارة الى مقدمة كبرى محذوفة من المصنف وقوله فكذلك الحال اشارة الى النتيجة المحذوفة (قوله واما ما اورد به بعض النحويين) اى على الكبرى القائلة والخبر والتعت يكونان بدون الواو (قوله كالمخبر في باب كان) اى كافى بيت الجماسة من قول سهيل ابن شيان \* فلما صرح السر \* فامسى وهو عربان \* وادخل بالكاف بالمخبر الواقع بعد الانحوما احد الاول نفس اماره (قوله والجملة الوصفية) اى الواقعة صفة للكرة كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكقوله تعالى او كالذى مر على قرية وهى حاربة على عروشها فان الجملة فى الآيتين عند صاحب الكشف صفة للكرة والواو زائدة دخولها وخروجها على حد سواء وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف اذا الاصل فى الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو اكدت التصوق (قوله فعلى سبيل التشبيه والاطاق بالحال) لانها قد تفرق بالواو فى بعض الاحيان وحينئذ فلا يرد ذلك نقضاً لان افتراضها على سبيل التشبيه والاطاق لا على سبيل الاصاله فلم يخرج عن الاصل والحاصل ان كون الحال اصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهاتهما للخبر والتعت فلما خواف هذا الاصل المكتسب فيها وافترزت بالواو حل الخبر والتعت عليهما لو رودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وذكربعضهم ان امسى فى البيت تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال لا خبر ومذهب صاحب المفتاح ان الجملة فى الآيتين حال من قرية لكونها مذكورة فى سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون مذكورة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه انه يقتضى تقييد الاهلاك بالحال وهو غير مقصود وان كان الاهلاك واقعا فى تلك الحالة فصاحب الكشف راحى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء البيان وهم يرجعون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجملة صفة لقرية فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون (قوله هذا الاصل) اعنى كون الحال بغير واو كافى الخبر والتعت (قوله اذا كانت الحال اى المنقولة وهى المنقلة) اى اسمية او فعلية (قوله فانها الخ) الغاء لتعليل اى انما خولف ذلك الاصل فى الحال التى هى جملة لانها الخ قوله من حيث هى جملة) الحينية لتقييد وقوله مستقلة بالافادة خبر ان اى لان الجملة الواقعة حالاً مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها محتاج الى رابط يربطها

فعلى سبيل التشبيه والاطاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل اذا كانت الحال (جملة فانها) اى الجملة الواقعة حالاً (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير ان تتوقف على التعليق بمقابلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييدها (فمحتاج) الجملة الواقعة حالاً (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالاً عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه عالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الانقصار عليه فى الحال (المفردة والخبر والتعت

بما قبلها وانما كانت الجملة المذكورة مستقلة باضافة من حيث كونها جملة لان الجملة وضعت لتفيد فائدة يحسن السكوت عليها بناء على القول بوضع المركبات او استعملت لتفيد ماذكر بناء على مقابله والحاصل ان الجملة الحالية وجد فيها جهتان جهة كونها جملة وهذه الجهة دأى الاصل في الجملة الحالية وجهة كونها حالا وهى عارضة والاولى توجب احتياجهما لما يربطها بما قبلها دون الثانية ( قوله من غير ان تتوقف الخ ) تفسير للاستقلال ( قوله على التعليل ) اى الارتباط فلا تحتاج الى ما يربطها من الحثية الثانية لامن الحثية الاولى ( قوله فتحتاج الخ ) اى فهمى من هذه الجهة اى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوجة للربط لانها الاصل وجهة كونها حالا عارضة كما علمت ( قوله وكل من الضمير ) اى ضمير صاحب الحال ( قوله صالح للربط ) اما الضمير فلكونه عبارة عن المراجع واما الو او فلكونها موضوعة لربط ما قبلها بما بعدها وهى فى اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذه الواو الحالية هى العاطفة واختلف في ابهام اقوى في الربط قبل الواو لانها موضوعة له وقبل الضمير لدلالته على المربوط به واليه اشار بقوله والاصل الخ ( قوله الذى لا يعدل عنه ) اى لا ينبغي العدول عنه لكثرة المراد بالاصل هنا الكثير الراجع في الاستعمال لا الاصل في الوضع والمراد لا يعدل عنه في نقل البقاء والافكثير اما يقررون في العربية جواز الامر من فظاهر كلا مهم جواز العدول من غير موجب كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله ( قوله ما لم تمسح حاء جة الخ ) اى فان مست الحاجة الى زيادة الربط اتي بالواو لان الربط بها اقوى لما مر من انه اموضوعة للربط ويحتمل ان المراد فان مست الحاجة زيادة الربط اتي بهما ( قوله بدليل الاتصاف عليه في الحال المفردة ) فيه ان الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة لا تحتاج لربط بل لضرورة الاشتقاق لان كل مشتق يتحمل الضمير فالدليل لم يتجج المطلوب وقوله والخبر والنعت اعم ان يكونا مفردين او جملتين فالاول نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم والثاني نحو رجل ابوه صالح مررت به اورجل كريم مررت به وفي عبد الحكيم ان المراد بالحال المفردة في كلام المصنف المسند الى متعلق ذى الحال نحو ضربت زيدا قائم ابوه وكذا يقال في الخبر والنعت وحيث فلا يردان الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لانه للربط ولذا يربط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير اه كلامه ولا يقال ان كون الواو يؤتى بها عندا حاجة الى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الاصل واكثر موقعا اذ مقتضى ذلك ان الارتباط به ازيد لانا نقول ان كثرة الموقع لا تدل على كثرة الربط وذلك لان الواو موضوعة للربط واما الضمير فهو موضوع للمود على مرجعه والربط حاصل لزوما والحاصل ان اصاله الضمير بحسب الاستعمال لامن حيث الوضع واما الواو فهمى اصل في الربط باعتبار الوضع فتأمل قرر شيخنا العدوى ( قوله فاجملة ان خلت الخ ) هذا في قوة قضية كلية قاطلة كل جملة اريد جعلها حالا وخلت

فاجملة ( التى تقع حالا ) ان خلعت عن ضمير صاحبها ( الذى تقع هى حالا عنه ) ( وجب فيها الواو ) ليحصل الابطاط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلعت عن الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ذلك فيها و اى جملة لا يجوز فقال ( وكل جملة خالية عن ضمير ما ) اى الاسم الذى يجوز ان ان ينصب عنه حال ) و ذلك بان يكون فاعلا او مفعولا

عن ضمير صاحبها وجبر بطها بالواو وهذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو والضمير  
ومحل اجتماعهما (قوله التي تقع حالا) أي التي يراد جعلها حالا (قوله ان خلت الخ) أي  
بان لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا وقوله وجب فيها الواو أي لفظا أو تقديرا كما في  
قول الشاعر يصف غائضا يطلب اللؤلؤا تنصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله  
\* نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب ما يدرى \*

فالواو مقدرة أي والماء غامرة لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو والضمير فثبت  
لاواو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير  
الضمير بل هو الأولى لأنه الأصل في الربط فيقال التقدير الماء غامرة فيه (قوله الذي تقع  
هي حاله) هذا بيان لصاحب الحال لا تنفيده (قوله ليحصل الارتباط) أي لكونه  
مرتبطة به غير منقطعة عنه (قوله فلا يجوز الخ) أي بدون الواو فإن قلت أي فرق  
بين الجملة الحالية وبين الخبرية والنعية حيث احتج في الحالية إلى الربط بالواو ولم يحز  
فيهما قلت الفرق أن الخبرية جزء الجملة وذلك كاف في الربط فلم تناسبها الواو التي أصلها  
للعطف الذي لا يكون للخبر والنعية تدل على معنى في المنعوت فصارت كأنها من تمامه  
فلم تناسبها الواو أيضا فاكنتي فيهما بالضمير بخلاف الحالية فإنها لكونها فضلة مستغنى  
عنها في الأصل تحتاج إلى رابط فإن لم يوجد الضمير تعينت الواو (قوله ارادان بين  
ان أي جملة الخ) أي اراد ان بين جواب هذا الاستفهام الذي هو أي جملة يجوز ان تقع  
حالا حال كونها مقترنة بالواو وأي جملة لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنة  
بالواو وحاصل جوابه ان كل جملة خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبسها  
بالواو الا المضارع المثبت الخالي عن الضمير فإنه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسها بالواو  
وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه  
لان الجملة التي ذكرنا أنها يصح وقوعها حالا بالواو هي التي ذكر اولها انه يجب  
قرنها بالواو وحاصل ما اعتذره ان المصنف بين اولا وجوب الواو في الحالية عن الضمير  
اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالا لقبب الواو فيها  
بل من الجمل الخالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا لقبب الواو فيها ومنها ما لا يصح  
وقوعها حالا فإشار المصنف لبيان ذلك تأييدا بقوله وكل جملة الخ قرره شيخنا العدوي (قوله  
ارادان بين الخ أي لما في قوله اولا وجب فيها الواو من الاجال وقوله ذلك أي الرابط بالواو  
مع الخلو من الضمير وقوله ان أي جملة الخ أي مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر ان  
واسمها ضمير الشأن وليست أي منصوبة اسم ان لأنها لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها  
(قوله وذلك) أي الجواز المذكور (قوله بان يكون) أي بسبب كون الاسم فاعلا كقولك  
جاء زيد فزيد اسم يصح ان يجيء منه الحال فاذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقوله  
عمرو يتكلم جاز ان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء زيد

قوله وهو قول سيديويه الخ هكذا في النسخ ولعله سقط منها كلمة غير ﴿ ٩٠ ﴾ وهو قول غير سيديويه الخ ليوافق

ما هو مشهور من أن تجوز  
بجى الحال من الثلاثة  
المذكورة هو مذهب سيديويه  
تأمل (مصححه)  
معرفا أو منكرا مخصوصا  
لأنكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا  
فانه لا يجوز أن ينتصب عنه  
حال على الأصح وإنما لم يقل  
عن ضمير صاحب الحال لأن  
قوله كل جملة مبتدأ أخبره قوله  
(بصح ان تقع) تلك الجملة  
(حالا عنه) أى عما يجوز أن  
ينتصب عنه حال (بالواو)  
وما لم يثبت له هذا الحكم  
اعنى وقوع الحال عنه لم  
يصح اطلاق اسم صاحب  
الحال عليه الإيجاز وإنما قال  
ينتصب عنه حال ولم يقل  
يجوز أن تقع تلك الجملة حالا  
عنه ليدخل فيه الجملة الخالية  
عن الضمير المصدرية بالمضارع  
المثبت لأن ذلك الاسم عمالا  
يجوز أن تقع تلك الجملة حالا  
عنه لكنه بما يجوز أن ينتصب  
عنه حال في الجملة وحينئذ  
يكون قوله كل جملة خالية عن  
ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه  
حال متناوila للمصدرية بالمضارع  
الخالية عن الضمير المذكور  
فيصح استثناءها بقوله (الا  
المصدرية بالمضارع التثبت نحو  
جانزید وبتكلم عمرو) فانه  
لا يجوز أن يجعل وبتكلم عمرو  
حالا عن زيد (لما أتى) من أن

حال كون عمرو بتكلم (قوله أو مفعولا) أى ولو بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد  
واراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا أو المفعول تقديره انحو  
ريد من قولك هذا زيد اذهو في تقدير اعنى زيدا بالإشارة أى اقصد به فزيد اسم  
يصح بجى الحال منه وان كان خبرا في اللفظ فيقال هذا زيد راكبا ومنه قوله تعالى حكاية  
عن زوجة ابراهيم هذا يعلى شيخا (قوله معرفا أو منكرا) راجع لكل من الفاعل  
والمفعول (قوله مخصوصا) أى بنعت أو باضافة أو نفي أو نهي أو استفهام (قوله لأنكرة)  
محترز قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله محضة) أى خالية من التخصيص بما ذكر  
(قوله على الأصح) راجع للثلاثة وهو قول سيديويه ومن وافقه ثم ان قوله لأنكرة  
محضة ينبغى ان يفيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذالحال اذا قدم  
عليها الحال نحو جاني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الخالية  
الخالية عن الضمير المحترزة بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل الواو  
الذى هو العطف لكن نص بعضهم على جوازها عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله  
الدمايني أه فنارى (قوله وانما لم يقل الخ) أى مع انه اخصروا حاصله انه لو قال  
عن ضمير صاحب الحال ازم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقة  
أولى لأصالتها ووجه المجاز ان الاخبار في هذا التركيب انما هو بالصحة التى لا تستلزم  
الوقوع ومادام وقوعها حالا لم يحصل لاسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب  
الحال الأعلى سبيل المجاز الأول ولو قال المصنف بدل هذه الجملة وورود الجملة حالا  
بالواو وحدها جائزا لا في كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله مبتدأ  
خبره الخ) أى وما بينهما قيود للبتدأ لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب  
الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا  
نقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة اعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن  
الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائدة خاصة ووجه الإعجبة انه صادق  
بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه  
خاص بالسانى (قوله بصح) عبر به دون يجب لان جعل الجملة الثانية عطفًا على  
الأولى جائز ان لم يقصد التقييد أه سيراى (قوله بالواو) أى اذا كانت ملتبسة بالواو  
أو الباء بمعنى مع (قوله وما لم يثبت) أى والاسم الذى لم يثبت له هذا الحكم وهذا  
من تمة العلة أى وهنا لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله اعنى الخ)  
لما كان المتبادر عودا للإشارة الى صحة وقوعها حالا مع انه ليس مرادا قال اعنى الخ (قوله  
الإيجازا) أى باعتبار ما يؤول اليه (قوله ولم يقل يجوز الخ) أى بدله قوله يجوز أن ينتصب  
عنه حال (قوله ليدخل فيه) أى في القول المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز  
أن ينتصب عنه حال (قوله الجملة الخالية الخ) أى ودخلها مطلوب لاجل اخر اجها

ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا ينبغى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة (بعد)

بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه انه بصدق عليها انها خالية  
عن ضمير الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه خال بخلاف ما لو قال يجوز ان تقع تلك الجملة  
حالا عنه فانها لا تدخل فيه اذ لا يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز ان تقع  
حالا لعدم جواز وقوعها حالا مع ان دخولها مطلوب لاجل ان تخرج بعد ذلك بالاستثناء  
( قوله فيصح استثناءها ) اي استثناء متصلا الذي هو الاصل فلا ينافي صحة الاستثناء  
على انه منقطع لو عبر بقوله يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه كذا قرر شيخنا العدوي  
( قوله فانه لا يجوز الخ ) اي ويجوز ان تجعل تلك الجملة عطفا على جملة جازية عند  
وجود الجامع ( قوله لما سباني ) اي في قوله لان الاصل الخ ( قوله من ان ربط مثلها )  
وهي المضارعة المثبتة وعبر بالثبوت لان ما ياتي نظير لما هنا لا فرد منه لان ما هنا في المضارع  
الغير المحتمل للضمير وما سباني في التحمل للضمير والتعليل الآتي يقتضي امتناع ربط  
المضارع المثبت مطلقا بالواو ( قوله بالضمير فقط ) اي وليس في يتكلم عمرو وضمير فلو قيل  
معه صح جعلها حالا ( قوله الصالحة للحالية ) اي وهي الخبرية وقوله في الجملة الاولى  
ان يقول ولو في الجملة اي في بعض الاحوال وانما زاد ذلك لتدخل الجملة المصدرة  
بالمضارع المثبت فانه يصح وقوعها حالا في بعض الاحوال وهو ما اذا احتوت على  
ضمير ذي الحال ان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل  
المصدرة بالمضارع المثبت مع ان صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انها اذا  
جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل ( قوله فانها لا تقع حالا البتة ) اي الا  
بتقدير قول يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه لم يصح ان يكون جملة  
هل ترى الخ حالا الابتذار مقولا فيه هل ترى الخ لان الحال كالنعت وهو لا تكون انشاء  
ان قلت هو كالخبر ايضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد  
والقيود ثابتة باقية مع ما قبلها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله  
وتوضيحه كما قال بعض وانما امتنع وقوع الانشائية حالا لان الغرض من الحال تخصيص  
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فيجب ان يكون مضمونها حاصل وهذا انما  
يظهر في الخبرية دون الانشائية لان الانشائية اما طلبية كاضرب او اوقعية نحو بعت  
واشترت بالاستقراء والقصد من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها او لا ومن  
الثانية الايقاع وايا ما كان فلا يصح ان يقيد مضمون لعامل الحاصل بالفعل بطلب شيء  
لم يقع او بايقاع شيء لم يقع اذ المعنى لتقييد ما وقع بما لم يقع اذ لا يد في القيد ان يكون واقعا  
كالقيد واعلم ان الجملة الشرطية كالانشائية في انها لا تقع حالا وذلك لانها لتصدرها بالحرف  
المقتضى للصدارة لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا اذا كان ما قبلها له مراد اقتضاء للارتباط بما بعده  
كالبتداء والمنعوت بخلاف صاحب الحال فانه ليس له مزيد اقتضاء لها لانها فضلا تنقطع عنه

بخلاف الانشائيات فانها  
لا تقع حالا البتة لامع الواو  
ولا بدونها ( والا ) عطف  
على قوله ان خلت اي وان  
لم تخل الجملة الحالية عن  
ضمير صاحبها ( فان كانت  
فعلية والفعل مضارع  
مثبت امتنع دخولها ) اي  
الواو ( نحو ولا تمن  
تستكثر ) اي ولا تعطط حال  
كونك نعم ما تعطيه كثيرا  
( لان الاصل ) في الحال  
هي الحال ( المفردة )  
لمرافقة المفرد في الاعراب  
وتطفل الجملة عليه  
بوقوعها موقعه ( وهي )  
اي المفردة ( تدل على  
حصول صفة ) اي معني  
فانها الغير لانها لبيان الهيئة  
التي عليها الفاعل او  
المفعول

والهيئة معنى قائم بالغير  
(غير ثابتة) لان الكلام في  
الحال المتقلة (مقارن)  
ذلك الحصول (لما جعلت)  
الحال (قيداله) بمعنى  
العامل لان الغرض من  
الحال تخصيص وقوع  
مضمون عاملها بوقت  
حصول مضمون الحال  
وهذا معنى المقارنة (وهو)  
اي المضارع الثابت  
(كذلك) اي دال على  
حصول صفة غير ثابتة  
مقارن لما جعلت قيداله  
كالمفردة فتتمتع الواو فيه  
كافي المفردة (اما الحصول)  
اي اما دلالة المضارع  
الثابت على حصول صفة  
غير ثابتة (فلكونه فعلا)  
فيدل على التجدد وعدم  
الثبوت (مثبتا) فيدل على  
الحصول (واما المقارنة  
فلكونه مضارعا) فيصلح  
للمحال كما يصلح للاستقبال  
وفيه نظر لان الحال التي  
يدل عليها المضارع هو  
زمان التكلم وحقيقته  
اجزاء متعاقبة من اواخر  
الماضي واولل المستقبل  
والحال التي نحن بصدددها  
يجب ان يكون بمقارنا  
لزمان مضمون الفعل المقيد  
بالحال ماضيا كان او حالا  
او استقبالا فلا دخل  
للمضارعة في المقارنة

فقولك اكرم العالم وان اساء ليس ان اساء فيه حالا بل كلام مستأنف وجواب الشرط  
محذوف وزعم بعضهم انه حال وان وصلية اي اكرمه في حال اساءته فاحرى في غيرها  
فالغرض من الكلام التعميم لالشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان اتى اي اضربه  
في كلتا الحالتين لامتناع ان يشترط في شيء من الاحكام شيء وضده (قوله اي وان لم تخل  
الخ) اي بان اشملت على ذلك فهي حينئذ اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان  
تكون فعلا مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب  
فيها الواو كالاسمية في بعض الاحوال وبعضها يجب الضمير كالمضارعية المثبتة وبعضها  
يستوى فيه الامر ان وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظا وبعضها يترجح فيه  
احدهما كالاسمية في بعض الاحوال وقد اشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان اسبابه  
بقوله فان كانت فعلية الخ (قوله والفعل مضارع) اي لفظا ومعنى (قوله امتنع دخولها)  
اي ووجب الاكتفاء بالضمير وقد يقال ان كانت هذه الصورة لاتمس الحاجة فيها الى زيادة  
الربط ابدافيجتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كان يحتاج فيها لذلك فينبغي جواز الواو  
فيها حينئذ ومسايتها للمفرد معارض بالاحتياج للزيادة (قوله تستكثر) اي بارفع على  
القراءة التواترة واما على قراءة الحسن البصري فيجزم تستكثر فلا يصح التثنية لانه  
بدل اشتمال من ثمن لاحال ولا يصح ان يجزم لكونه جوابا للنهي لان شرط الجزم في  
جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لاعلى الراجع وهذا الشرط مفقود هنا (قوله تعد  
الخ) اي قالسين والتاء للعد وجعلهما بعضهم للطلب فالمعنى حينئذ لاتعط قليلا تطلب  
كثيرا في نظيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لان الاصل الخ) علة لامتناع الواو والاكتفاء  
بالضمير في الجملة المذكورة (قوله لعراقة المفرد) اي اصائله في الاعراب وهذا علة  
لمحذوف كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب حيث قال واصالة المفرد لما يعنى نثرة ورودها  
دون الجملة واما معنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضى اعرائها بالنصب والاعراب  
يقتضى الافراد لعراقة الخ (قوله وهي تدل) اي بحسب اصل وضعها (قوله اي  
معنى قائم بالغير) اشار بهذا الى ان المراد الصفة اللغوية لا النحوية وقوله تدل على  
حصول صفة اي صراحة او بطريق الزوم كما في قولك جائز يد غير ماش فان عدم المشي  
يستلزم الركوب او يقال ان الكثير فيها ذلك اي الدلالة على حصول صفة فاندفع  
ما يقال ان قولك جاء يد غير ماش لا يدل على حصول صفة بل اعتماد على عدم الصفة  
(قوله التي عليها الفاعل) اي حال التلبس بالفعل وقوله او المفعول اي ولو بواسطة حرف  
الجر فدخل الجرور (قوله والهيئة معنى قائم بالغير) وذلك لان ما يقوم بالغير باعتبار  
حصوله فيه يقال له هيئة وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بان تنفك عن  
صاحبها (قوله ذلك الحصول) اشار به الى ان مقارن صفة الحصول (قوله لا) اي لعامل اي

لدلول عامل وهو العامل في صاحبها لانه العامل فيها ( قوله وهذا ) اى التخصيص المذكور معنى المقارنة اى معناها اللازمى اذ معناها المطابق تشارك وقوعى المضمونين في زمان واحد ( قوله فتمنع الواو فيه كما في المفردة ) اعترض بان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين واجيب باننا لانسلم ان هذا قياس في اللغة اذ التعليقات النحوية المذكورة في امثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والا فاصل الدليل الاستعمال ( قوله فيدل على التجدد ) اى لصفته التى هى معنى الفعل والمراد بتجدها حدوثها في الزمان ووجودها بعد عدم ( قوله وعدم الثبوت ) اى عدم الدوام واعترض بان المعبر في الفعل وضعا تاما هو التجدد بمعنى الطرؤ بعدم وهذا صادق مع الثبوت بعد دلالة الفعل عليه من جهة ان الشان في كل طارئ عدم بقاءه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق اللزوم العادى ( قوله فيدل على الحصول ) اى حصول معناه لما اثبت له ( قوله واما المقارنة ) اى واما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداله ( قوله فيصلح للحال ) هذا روح العلة اى وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل اذا وقع حالا لان الحال يحجب مقارنتها للعامل وانت خير بان قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال كان اولى واعلم ان صلاحية المضارع للحال والاستقبال قبل بطريق الاشتراك فيهما وقبل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقبل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وتمسك اصحاب القول الاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وتمسك اصحاب القول الثانى ببلن التبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة والتبادر للذهن من امارات الحقيقة وبان المناسب ان يكون للحال صيغة كما للماضى نحو ضربه وللمستقبل نحووا ضرب وتمسك اصحاب القول الثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للتقدم كما لا يخفى ( قوله وفيه نظر ) اى في هذا التعليل اعنى وقوله واما المقارنة فلكونه مضارعا نظرا لانه لا ينتج المدعى وحاصل ذلك النظر ان الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال النحوية التى نحن بضددها ينبغي ان يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان او حالا او مستقبلا فالمضارع انما يدل على مقارنة مضمونه لزمان التكلم وليس هذا مرادا هنا لان المراد مقارنة مضمون الحال لزمان مضمون عاملها فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع ( قوله وحقيقته ) اى حقيقة الحال الزمانية وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع ( قوله اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل ) اى مع الآن والحاضر فهى غير بسيطة وهذا هو الحال الزمانية



من ان اظفير جمع الاظفود  
لغة في ظفر واما اظفار فهو  
جمع ظفر كما قال ومثله  
في القاموس فليأت مل  
(صححه)

قالوا ان يعلل امتناع  
الواو في المضارع المثبت  
بانه على وزن اسم الفاعل  
لفظا وبتقديره معنى  
(واما ما جاء من غير قول  
بعض العرب فتواصك  
وجبه وقوله فلما خشيت  
اظافيرهم) اى اسلمتهم  
(نجوت وارهنهم مالكا  
فقيل) انما جاء الواو في  
المضارع المثبت الواقع  
حالا (على) اعتبار  
(حذف المبتدأ) لتكون  
الجملة اسمية (اى الواو اصلك  
وانا ارهنهم) كما في قوله  
تعالى لم تؤذوني وقد  
تعلمون اى رسول الله اليكم  
اى وانتم قد تعلمون (وقبل  
الاول) اى قت واصلك  
وجبه (شاذو الثاني) اى  
اى نجوت وارهنهم  
(ضرووة قال عبد القاهر  
هى) اى اللو (فيما يعطف)  
لالحال اذ ليس المعنى قت  
صاكا وجبه ونجوت  
راها ما لكابل المضارع  
بمعنى الماضى (والاصل)  
قت (وصككت) ونجوت  
(ورهنه عدل) عن لفظ

العربية واما الحال الزمانية الحقيقية فهي بسيطة لانها الجزء الاخير الفاصل بين  
الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال) اظهر في محل الاضمار اى المقيد بها وانما اظهر  
في محل الاضمار الابهام (قوله ماضيا كان او حالا او استقبالا) هذا تميم في زمان وقوع  
مضمون الفعل العامل في الحال واذ كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا وتارة  
يكون حاليا وتارة يكون استقباليا كان اعم من زمان التكلم الذى يدل عليه الفعل المضارع  
الواقع حالا وحيث فلا يكون للمضارعة دخول في افادة المقارنة المرادة هنا وهى مقارنة  
مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه اى زمان كان وان كانت تدل على المقارنة في بعض  
الاحوال وذلك اذا كان زمان العامل حاليا كذا قرر شيخنا العدوى (قوله فالاولى ان يعلل  
الخ) اى لسلامة هذا التعليل من الخدش المذكور مع كونه اخصر من التعليل الذى ذكره  
المصنف (قوله بانه على وزن اسم الفاعل) اى لتوافقهما في الحركات والسكنات  
(قوله وبتقديره معنى) اى لان المضارع اذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما  
في الحال والاستقبال فتوالت جاء زيد يتكلم فى معنى جاء متكلما اى ولما كان اسم الفاعل  
اذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ولا يقال ان ما ذكره الشارح من التعليل  
موجود في المضارع المتنى مع انه يجوز ارتباطه بالواو لانا نقول هذه حكمه تلتبس بعد  
الوقوع والنزول فلا يلزم امرادها (قوله واما ما جاء الخ) جواب عما يقال انه قد جاء  
المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم (قوله واصلك وجبه) الصك الضرب قال تعالى  
فصكت وجهها اى ضربته (قوله وقوله) اى قول عبد الله ابن همام السلولى (قوله فلما  
خشيت الخ) لما ظفر بمعنى حين على ما ذهب اليه ابن السراج وذهب سيبويه الى انها  
حرف بمعنى ان والخشية بمعنى الخوف وقوله اظافيرهم الاظفير جمع اظفار وهى جمع  
ظفر والمراد به هنا الشوكة والقوة والضمير للاعداء وفي الكلام حذف مضاف اى وحين  
خفت تشب اظافير الاعداء بى وهو كناية عن الظفر به من باب اطلاق المزموم واردة  
اللازم اى حين خفت ان يظفروا بى نجوت وهذا كله بناء على ان المراد بالاظفار حقيقتها  
واما على ان المراد بها الاسلحة كما ذهب اليه الشارح فلا يحتاج لهذا التكلف ومالك  
اسم رجل او فرس قال ثعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم بفتح النون ماضيا على ان ارهنه  
بمعنى رهنه الا الاصمعى فانه رواه وارهنهم بضم النون على انه مضارع وعلى هذه الرواية  
منى المصنف وبها يصح الاستشهاد وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربرت  
وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم (قوله لتكون الجملة اسمية) وهى  
يصح ارتباطها بالواو (قوله كما في قوله تعالى الخ) اى وهذا كما قيل في قوله تعالى الخ  
وفي التسهيل ان المضارع المثبت اذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحيث  
فلا يحتاج لجملة اسمية بتقدير المبتدأ فالكلام في غير المقرون بقدا لتظهير بالآية لا يميم (قوله  
وقيل) اى في الجواب عن ذلك (قوله شاذ) اى واقع على خلاف القياس النحوى

الماضى (الى) لفظ (المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضى (فلا)

فلان في الفصاحة ولا وقوعه في كلام الله تعالى في قوله ان الذين كفروا ويصدون عن  
 سبيل الله اى كفروا وحالة كونهم صادين عن سبيل الله قالوا نؤمن بما نزل علينا ويكفرون  
 بما وراءه اى قالوا ذلك والحال انهم كفرون بما وراءه كما مر في الفصاحة (قوله ضرورة)  
 اى دعت اليه الضرورة وهو ايضا شاذ (قوله وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث  
 (قوله اذ ليس المعنى الخ) اى لانه يلزم عليه اما الشذوذ والضرورة او حذف المبتدأ  
 وفيه انه ان كان هناك قرينة على ان المعنى ليس على الحالية فكلامه مسلم والا فلا يتم  
 اذ المتبادر من الكلام الحالية فلعل الشيخ اطالع على دليل آخر حتى جزم بالنفي كذا قرر  
 شيخنا العدوى (قوله عدل الخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله  
 حكاية للحال الخ) اى فهى مازمة من رعاية التناسب بين المعطوفين لما علمت من ان رعاية المعنى  
 اوجب من رعاية اللفظ (قوله ومضاها) اى معنى حكاية الحال ان يفرض الخ وانما  
 يرتكب هذا الفرض في الامر الماضى المستغربه كانه يحضره للمخاطب وبصوره  
 يستجيب منه كما يقول رأيت الاسد فآخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ  
 المضارع هذا بالنظر الى المثال الذى كلامه فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية  
 هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية الحال كما صرحوا  
 به في قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في  
 اعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال  
 الماضية ان اللفظ الذى في ذلك ازمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قولهم دعنا  
 من تمران بل المقصود حكاية المعنى بان يفرض الفعل الواقع في الزمان الماضى واقعا  
 الآن ثم يعبر عنه بالمضارع او باسم الفاعل هذا وذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال  
 الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود في الزمان الماضى او تقدر ذلك الزمان كانه  
 موجود الآن لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى  
 حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الامر الماضى واقع في حال التكلم كما في قوله  
 تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل واستحسنه الرضى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع)  
 اى الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على ان المعنى موجود حال التكلم آه ابن يعقوب  
 وهذا موافق لقول بان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال (قوله وان كان  
 منفيا) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه في معنى قولنا فان كان الفعل  
 مضارعا مثبتا وقوله منفيا اى يغير لن لان الجملة المنفية بها لا تقع حالا لان لن تنخلص الفعل  
 للاستقبال والجملة الحالية لا تصدر بعلم الاستقبال للثنائي بحسب الظاهر (قوله فالامر ان  
 جائز ان) اى على السواء وبعضهم رجع التزم (قوله بالتخفيف) اى والمعنى فاستقيا  
 غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) اى لا متناع عطف الخبر على الانشاء عند علماء المعاني  
 لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله فتكون الو او

واقعا في هذا الزمان فيعبر  
 عنه بلفظ المضارع (وان  
 كان) الفعل مضارعا  
 (منفيا فالامر ان) جائز ان  
 الواو وتركه (كقراءة  
 ابن ذكوان فاستقيا  
 ولا تتبعان بالتخفيف) اى  
 بتخفيف نون ولا تتبعان  
 فيكون لالنفي دون النهي  
 لثبوت النون التى هى  
 علامة الرفع فلا يصح  
 عطفه على الامر قبله  
 فتكون الواو للمسال  
 بخلاف قراءة العامة ولا  
 تتبعان بالتشديد فانه نهى  
 مؤكد معطوف على الامر  
 قبله (ونحو ومالنا) اى اى  
 شئ ثبت لنا (لانؤمن بالله)  
 اى حال كوننا غير مؤمنين  
 فالفعل المنفى حال بدون  
 الواو وانما جاز فيه  
 الامر ان (لدلالته على  
 المقارنة

للمحال ان قلت ان قراءة التخفيف كما تحتمل ان يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون  
 في موضع الحال كما قال الشارح يحتمل ان يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على انه  
 خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون الا الله ويحتمل ان لا تتبعان نهى مؤكدا بالنون  
 الثقيلة وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت  
 لحذفت متحركة فيحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تضيير او يحتمل انه  
 نهى مؤكدا بنون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس  
 فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يكون انشاء وبصح العطف على قوله فاستقبيا وحينئذ  
 فلا يصح الاستشهاد بالآية لطرق الاحتمال لها واجيب بان تطرق الاحتمالات  
 المذكورة لا يبضر في الاستشهاد لانه مبني على الظاهر والاحتمالات المذكورة خلاف  
 الظاهر كذا ذكره العلامة عبد الحكيم بقى شيء آخر وهو ان ولا تتبعان على تقدير  
 كونه حالا يكون مؤكدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون  
 وكلا منا في الحال المنتقلة لافي المؤكدة كذا في ابن يعقوب وانظره مع قول الشارح  
 سابقا واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانه يجب ان تكون بغير واو  
 البتة لشدة ارتباطها بما قبلها فتأمل (قوله العامة) اي عامة القراء اي اكثرهم (قوله  
 فانه نهى مؤكد) اي بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ولا يجوز  
 ان تكون على هذه القراءة نقبا ونون الرفع محذوفة لتوالي الامثال لان الفعل المنفي  
 بلا تأنيد شاذ (قوله معطوف على الامر قبله) اي وكل منهما انشاء (قوله ومالنا  
 لانؤمن بالله) اي اي شيء ثبت لنا فكان مانعانا من الايمان في حال كوننا غير مؤمنين  
 بالله اي لا مانع لنا من الايمان في هذه الحالة بل هذه الحالة ان وقعت فلا سبب ووقوعها  
 بلا سبب باطل وحينئذ فهذه الحالة غير حاصلة فلا استفهام انكار لحصول شيء في هذه  
 الحالة وهو مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شيء مالا يزم في هذه الحالة  
 واذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرا فتأمل (قوله قال فعل المنفي حال) والعامل  
 في الحال هو العامل في لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول بحال العامل  
 في الحال فهو على القاعدة من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله لدلالته  
 على المقارنة) اي والمقارنة يناسبها ترك الواو وقوله دون الحصول اي دون حصول  
 صفة اي وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو فلذا جاز الامر ان والحاصل  
 ان المضارع المنفي اشبه المفرد في شيء دون شيء فلذا جاز فيه الامر ان ولو اشبه في الشئين  
 لا منع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعا) فيه  
 ان المضارع انما يدل على مقارنة مضمونه للمحال التي يدل عليها وهي زمان التكلم  
 ولا يخفى ان هذه المقارنة ليست هي المرادة في هذا المقام بل المراد مقارنة مضمون الحال  
 لمضمون العامل في زمانه كان حالا او استقبالا او ماضيا بقى شيء آخر وهو انه جعل هنا

لكونه مضارعا دون  
 الحصول لكونه منفيا)  
 والمنفى انما يدل مطابقة  
 على عدم الحصول  
 (وكذا) يجوز الواو  
 وتركه (ان كان) الفعل  
 (ماضيا لفظيا او معني  
 كقوله تعالى) اخبار عن  
 ذكر يا (ان يكون لي  
 غلام وقد بلغني الكبر)  
 بالواو (وقوله او جاؤكم  
 حصرت صدورهم)  
 بدون الواو وهذا في  
 الماضي لفظيا واما  
 الماضي معنى فالمراد  
 به المضارع المنفي لم ولما  
 فانهما يقبلان معنى المضارع  
 الى الماضي فاورد للنفي لم  
 مثالين احدهما مع الواو  
 والاخر بدونه واقتصر  
 في المنفى لما على ما هو بالواو  
 فكأنه لم يطلع على مثال  
 ترك الواو الا انه مقتضى  
 القياس فقال (وقوله اني  
 يكون لي غلام ولم يمسنى  
 بشر

السبب في مقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي في الماضي المنفي جعل السبب فيها استمرار  
المنفي مع ان الفعل في الوضعين منفي على ان المقارن في الحقيقة لزم التكلم انما هو المنفي  
لامضمون الفعل في الوضعين فتأمل سم قال يس ويمكن ان يجاب عنه بان لم ولما لما كانا  
كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه ( قوله والمنفي انما يدل  
مطابقة على عدم الحصول ) اي وان دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية  
لانه متى نفى شيء ثبت نقيضه لان النقيض لا يرتفعان لكن الاصل المعبر دلالة المطابقة ( قوله  
وكذا ان كان ماضيا الخ ) كذا دليل الجواب اي وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى  
او معنى فكذا وهذه الجملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعا متفيا فالامر ان  
( قوله ماضيا لفظا ومعنى ) يشمل المثبت نحو ضرب والمنفي نحو ماضرب ويشمل نحو  
ليس اه بس ( قوله اني يكون لي غلام ) اي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك  
في المقدور بل سؤال فرح وتعجب كما قال ابن يعقوب لاستبعادى كما قال غيره ( قوله  
وقد بلغني الكبر ) جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو فان قلت الكلام في الحال المنتقلة  
والكبر بعد بلوغه غير منتقل فكيف اوردته هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ  
المذكور تارة محصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التمثيل  
على ان الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد  
كرلينجا ( قوله حصرت صدورهم ) اي حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع  
قومهم اي جاؤكم في هذه الحالة ( قوله وهذا ) اي ما ذكر من المسائل ( قوله في الماضي  
لفظا ) اي في الحال الماضية لفظا اي ومعنى ( قوله معنى ) اي فقط ( قوله فانها ) اي لم  
ولما والفاء للتعليل اي وانما كان المضارع المذكور ماضيا في المعنى لانها يقبلان معناه  
التضمني وهو الزمان الى المضي فقول الشارح معنى المضارع اظهار في محل الاضمار  
فان قلت لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما كما استبشعوا تصديرها  
بعلم الاستقبال قلت تصديرها بعلم الاستقبال مؤد لتنافي في بعض المواد وهو ما اذا كان  
عامل الحال مقترنا بزمن التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض  
لان مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضي  
ان يكون في زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما في بعض المواد استبشعوا تصديرها  
بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب ولم يستبشعوا تصديرها بعلامة الماضي لما يأتي من  
ان لما لا استغراق الازمنة وغيرها لا تنفاه متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل  
المقارنة للحال فلا منافاة بهذا الاعتبار ( قوله فكأنه لم يطلع على مثال ) اي بما يشهده  
فلا يقال المثال لا يشترط صحته وقد مثله في التسهيل بقول الشاعر  
\* فقالت له العيان سمعا وطاعة \* وحد رثا كما لدر لما يقب \*

اي وحذر تادعيا شيئا بالدر في حال كونه غير متقب ( قوله الا انه ) اي ترك الواو

(قوله فقال) عطف على فاورد (قوله ولم يمسن بشر) ان قلت عدم مساس البشر اياها لم ينتقل فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هي التي لا تكون في الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان يفك عنها قاله عبد الحكيم فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل فلامقارنة بين الحال وعاملها قلت اجابوا عن ذلك بان التقدير كيف يكون لى غلام والحال انى اعلم حينئذ انى لم يمسن بشر فيما مضى ومن هذا تعلم ان العامل في الحال اذا قيد بحال يعلم مضيتها وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة (قوله لم يمسنهم سوء) حال من الواو في قوله فانقلبوا (قوله ولما يأتكم الخ) حال من الفاعل في تدخلوا اى ام ظنتم دخول الجنة والحال انكم ما اليكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله اى اما جواز الامرين في الماضى المتي) اراد به الماضى لنظا ومعنى قال سم ولا يبعد ان يدخل فيه الماضى المستعمل في موضع المضارع لكنته كالمبالغة في نحو اتى امر الله وانظر لو استعمل المضارع في الماضى مجازا هل يدخل في ذلك تأمل (قوله فلدلانه على الحصول) اى فيناسبه ترك الواو لمشابهته للفرد من تلك الجملة (قوله يعنى حصول الخ) اشار الشارح بهذا الى ان ال حصول للعهد الذكري وقد تضمن هذا الكلام اعنى قوله لدلانه على حصول صفة غير ثابتة شيئين اعنى كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة اى غير دائمة وقوله لكونه فعلا مثبتا علة لافادته هذين الشيتين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضى الجهد المستلزم للعهد يفيد عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله دون المقارنة) اى فيناسبه الواو لعدم مشابته للفرد من تلك الجملة والحاصل ان الماضى المتي ائبه الفرد فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران الواو وعدمها فلو ائبه فيهما لا تمنع دخول الواو عليه كما تمتع فى الفرد (قوله فلا يقارن الحال) اى فلا يقارن الماضى بعنى مضمونه وقوله الحال اعنى زمان التكلم هذا مراده وفيه انه يدل على مقارنة مضمونه لزمان مضمون العامل وهذه المقارنة هي المرادة هنا (قوله اى ولعدم دلانه على المقارنة) اى ولعدم دلالة الماضى على مقارنة مضمونه للزمان الحالى اعنى زمان التكلم (قوله شرط ان يكون الخ) اى شرط فى الماضى المتي الثبوت الواقع حالا ان يكون مع قد الخ ظاهرة اى اذا لم يكن الماضى تابيا لالا ولا تملوا باو والا فلا يقترن بها فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربته قد ذهب او مكث بل يتعين حذفها نحو وماتائهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين وكما قوله \* كن للخليل نصيرا جارا وعدلا \* ولا تشع عليه جادا وبخلا \* كذا فى التسهيل (قوله او مقدرة) قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود قديم الفعل المشار اليه لا يزيده معنى على ما يفهم منه اذا لم توجد وحق المحذوف المقدر

وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسنهم سوء وقوله ام حسبت ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم (اما المتي) اى اما جواز الامرين فى الماضى المتي (فلدلانه على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) اى ولعدم دلانه على المقارنة (شرط ان يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر (او مقدرة) كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضى من الحال والاشكال المذكور وارده هنا وهو ان الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضى وتقرّب قدام الماضى منها

ثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قد تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى عبد الحكيم ( قوله لان قد تقرب الماضي من الحال ) هذا علة للعلل مع علته واعتراض هذا التعليل بان قد تنفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وحيث لا تكون كلمة قد المقربة للحال كافية في ذلك المقام واجيب بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان التقريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان التقريب من الحال فقول الشارح لان قد تقرب الماضي من الحال اى والمقاربة في حكم المقارنة فلا اشكال ( قوله والاشكال المذكور ) اى فيما مضى عند قوله اما المقارنة فلكونه مضارعا وقوله واراد ههنا اى على التعليل المذكور بقولهم لان قد تقرب الماضي من الحال وحاصل ما ذكره من الاشكال ان الحال التى انتفت عن الماضي وبذل عليها المضارع وتقرّب قدا إليها هى زمان التكلم وهى خلاف الحال التى نحن بصدها وربما بعدت قدها كما اذا قلت جاني زيد في السنة الماضية وقدركب فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد ( قوله وهو ان الحال التى نحن بصدها ) وهى الحال النحوية اعنى الصفة التى يقارن مضمونها مضمون العامل بان يكون زمانها واحدا ( قوله غير الحال تقابل الماضي ) اى تغايرها وانما كانت غيرها لان الحال التى يدل عليها المضارع وتقابل الماضي وتقرّب قد الماضي منها زمان التكلم وهو غير الصفة التى يقارن مضمونها مضمون عاملها بالضرورة ( قوله فيجوز المقارنة ) تبريع على مغايرة الحالىين اى واذا كانت الحال التى نحن بصدها وهى النحوية غير الزمانية فيجوز المقارنة المرادة هنا اعنى مقارنة مضمون الحال النحوية لمضمون عاملها في الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحيث يقتضاه امتناع الواو لمساواة تلك الحال الماضية للعالم المفردة في الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضي المثبت لا يفيد المقارنة ممنوع حيث كان يفيد المقارنة فلا وجه لاشتراط قدمه بل وجودها معه مضر لان لفظ قد الخ ( قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين ) اى فقولكم الماضي المثبت لا يفيد المقارنة غير مناسب ( قوله التى هى زمان التكلم ) اى وهذه ليست نحن بصدها ( قوله وربما تبعده ) اى وربما تبعده قد الماضي الواقع حالا عن مقارنة مضمون العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال كذلك فاذا قرنت الحال بقدر صارت قريبة من الحال فلا يحصل التقارن اى وحيث فوجودها مع الماضي مضر ولا يظهر لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضي من الحال ( قوله وقدركب فرسه ) اى فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد ( قوله والاعتذار عن ذلك ) اى اشتراطهم دخول قد على الماضي الواقع حالا مذكور في الشرح وهذا جواب عما يقال اذا كان دخول قد على

تجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد بما يقرب الماضي من الحال التى هى زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التى نحن بصدها كما في قولنا جاني زيد في السنة الماضية وقدركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح ( واما النفي ) اى اما جواز الامرين في الماضي النفي ( فدلالة على المقارنة دون الحصول اما الاول ) اى دلالة على المقارنة ( فلان لما للاستغراق ) اى لا امتداد للنفي من حين الانتهاء الى زمان التكلم ( وغيرها ) اى غير لماثل لموما

الماضي الواقع حالاً ربما ضرفاً ووجه اشتراط النجاة دخولها عليه اذا وقع حالاً وحاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار ان قد وان قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التي نحن بصددھا الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بان يكون زمانهما واحداً وهما متباينان لكنهما متشاركان في اطلاق اسم الحال عليهما وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وفتح من حيث اللفظ فذكرت قد تقرب الماضي من الحال في الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية فتصدير الماضي المثبت بقدر المجرد الاستحسان ونص عبارة الطول وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر لعامله ولفظة قد دائماً تقربه من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهما استبشعوا لفظ الماضي والحال لتنا في الماضي والحال في الجملة اى بالنظر للظاهر قاتوا بلفظة قد نظرا لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه فظهر ان تصدير الماضي لثبت بلفظ المجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله اى اما جواز الامرين) اعنى الاتيان بالواو وتركه وقوله في الماضي النفي اى الماضي لفظاً ومعنى او معنى فقط وهو المضارع النفي يلم ولما (قوله فلدلالتھ على المقارنة) فلذا جاز ترك الواو فيه لمساھبته تلك الدلالة الحال المفردة (قوله دون الحصول) اى فلذا جاز الاتيان بالواو فيه لعدم مساھبته للحال المفردة في ذلك والحاصل ان الماضي النفي من حيث شبهه بالمفردة في الدلالة على المقارنة يستدعى سقوط الواو كما في المفردة ومن حيث عدم شبهه بها في الحصول الذي وجد في للمفردة يستدعى الاتيان بها (قوله للاستفراق) اى نصاً بخلاف غيرها فانه وان كان للاستفراق لكنه ليس نصابل بمعونة ان الاصل استمرار الانتفاء (قوله اى لا امتداد للنفي من حيث الانتفاء) اى لا من حيث ذاته لان النفي من حيث ذاته لا امتداد فيه لانه فعل الفاعل اى انها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقاً الى زمان التكلم فاذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فعناه ان الندم انتفت منفعتھ فيما مضى واستمر الانتفاء الى زمان التكلم اى وحيث كانت لمسا دالة على امتداد الانتفاء الى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة مضمون الحال المنفية بها لزمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه ما مر من ان تلك المقارنة غير مرادة وانما المطلوب في الحال مقارنتھا لعاملها (قوله مثل لم وما) في كون ما الانتفاء متقدم نظر لما ذكره النجاة وصرح به في الطول من ان ما لنفي الحال كاليس كذا قرر بعضهم وقد يقال مراد الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيأمر المضارع النفي يلم ولما وليست مامع الماضي لنفي الحال بل مع المضارع فتأمل (قوله لا انتفاء متقدم) اى موضوع لا انتفاء حدث متقدم وقضيته عدم دلالتھ على الاستفراق مع ان الفعل كالنكرة والنكرة في سياق النفي للعموم وهذا موجود في جميع ادوات النفي غير ان لما تدل على اتصال النفي بالحال بخلاف لم (قوله

قوله من حيث الانتفاء  
هكذا في النسخ حيث  
بالمثلثة والذى في نسخ  
الشارح من حين  
بالنون وهو الانسب بقوله  
الى زمان التكلم وهو الذى  
كتب عليه في التجريد الخ  
(مصحح)

مع ان الاصل ( اى مع زيادة ان الاصل استمرار ذلك الانتفاء اى لوقت التكلم والمراد بالاصل هنا الامر الكثير اى مع زيادة ان الكثير فى ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره لان ما تحقق وثبت بقاءه يتوقف عدمه على وجود سبب ونفى السبب اكثر من وجوده ( قوله لما سيجئ ) اى فى التحقيق الآتى عن قريب ( قوله حتى تظهر الخ ) غاية لقول المصنف استمراره اى فاذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال الاصل بقاءه ( قوله كما فى قولنا ) اى كالقرينة التى فى قولنا الخ ( قوله لكنه ضرب اليوم ) اى فهذا قرينه على ان انتفاء الضرب لم يستمر من الاس الى وقت التكلم فهو مخصص للاصل لا مناقض له ( قوله اى باستمرار النفى الخ ) اشار بهدا وبما بعده الى ان ضميره يصح رجوعه لاسم ان ويصح رجوعه لخبرها والمراد بالنفى الانتفاء ولو عبر به كان اوضح لانه الذى تقدم ذكره صريحا ( قوله وترك التقييد ) عطف تفسير ( قوله على انقطاع ذلك الانتفاء ) اى قبل زمن التكلم ( قوله بخلاف مثبت ) اى الماضى المثبت فانه لا يفيد الاستمرار المقضى للمقارنة لا وضعا ولا استحبابا كما فى الماضى النفى ( قوله على افادة ) اى كائن على قصد افادة التجدد الذى هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء ( قوله من غير ان يكون الاصل الخ ) انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر ان نحو زيد منطلق لا يدل على اكثر من ثبوت الانطلاق واما افادته للدوام فن حيث ان الاصل فى كل ثابت دوامه وهذا وارد على التحقيق الآتى ايضا ( قوله واذا قلت ) اى ردنا لمن قال ضرب وقوله ما ضرب اى اولم يضرب ( قوله فاذا استغرق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى ) اى من حيث ان تلك الاجزاء ظرف للاحداث التى تعلق بها النفى والا فالتنفى انما هو كل فرد من الاحداث الواقعة فى اجزاء الزمان الماضى ولو قال الشارح افاد استغراق النفى لكل فرد من افراد الحدث الواقعة فى اجزاء الماضى لكان اوضح وانما كان قولنا ما ضرب مفيدا للاستغراق اما مراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل فى سياق النفى كالنكرة المنفية بلا فتم كذا قبل وفيه انه يمكن استغراق النفى لاجزاء الماضى ويحصل الثبوت فى الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه ان يقال فى بيان المقارنة ان الاصل فى النفى بعد تحققه استمراره انتهى سم ثم اعلم انهم صرحوا فى النكرة فى سياق النفى هل تقيد العموم بحسب الوضع بان يدل عليه بالمطابقة لما تقرر من ان الحكم على العام حكم على كل فرد مطابقة او تقيد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكي نظرا الى ان النفى اول للماهية ويلزمه نفي كل فرد فهل هذا الخلاف يجرى فى نفي الفعل كما هنا لانه نكرة معنى ام لا قلت لا بعد ذلك وقد صرح فى جمع الجوامع بتعميم لا اكلت وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين مراجعته اه بس ( قوله لكن لا قطعيا ) اى لكن افادة ما لا استغراق النفى ايس قطعيا اى ليس من اصل الوضع ( قوله بخلاف لما ) اى فانها تقيد ذلك قطعيا ( قوله هو ذلك ) اى وبيان ذلك اى كون الفعل المثبت لا يفيد

(لانتفاء متقدم) على زمان  
التكلم ( مع ان الاصل  
استمراره ) اى استمرار  
ذلك الانتفاء لما سيجئ  
حتى تظهر قرينة على  
الانقطاع كما فى قولنا  
لم يضرب زيدا من لكنه  
ضرب اليوم ( فيحصل  
به ) اى باستمرار النفى او  
بان الاصل فيه الاستمرار  
( الدلالة عليها ) اى  
على المقارنة ( عند  
الاملاق ) وترك التقييد بما  
يدل على انقطاع ذلك الانتفاء  
( بخلاف المثبت فان وضع  
الفعل على افادة التجدد )  
من غير ان يكون الاصل  
استمراره فاذا قلت ضرب  
مثلا كنى فى صدقه وقوع  
الضرب فى جزم من اجزاء  
الزمان الماضى واذا قلت  
ما ضرب افاد استغراق  
النفى لجميع اجزاء الزمان  
الماضى لكن لا قطعيا بخلاف  
لما وذلك لانهم قصدوا  
ان يكون الاثبات والنفى  
فى طرفى قبض ولا يخفى  
ان الاثبات فى اجملة انما  
بنافيه النفى دائما



الاستمرار بخلاف المتني فانه يفيد ( قوله في طرق نقيض ) الاضافة بانية وفي زائدة طرفين هما نقيض اى نقيضان بان يراد بالنقيض الجنس اى انهم قصدوا ان يكون الالبات والنفي متناقضين ( قوله ولا يخفى ان الالبات في الجملة ) اى في جزء من اجزاء الزمان الماضى مثلاً ( قوله انما ينافيه المتني دائماً ) اى في جميع اجزاء الزمان الماضى فالالبات في بعض الازمنة لا يكون كاذبا الا اذا صدق المتني في جميعها ولذا تراهم يقولون ان نقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النفي كالالبات مقيدا بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزئين فاكفوا في الالبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لسهولة استمرار الترتك وصعوبة استمرار الفعل اخذا بما يأتى فان قلت هذا الكلام يشعربان نحو لم يضرب زيد بل على استغراق النفي للزمان الماضى وضاعوا هذا بخالف ما تقدم من ان الاستغراق انما يستفاد من خارج هو ان الاصل استمرار المتني قلت لا بخالفه لان ما تقدم هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكرهنا انما يفهم منه اذا قوبل الالبات بالنفي بان قيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب قاله السيد ومحصله ان ما تقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينة ( قوله اى تحقيق هذا الكلام ) وهو ان الاصل في المتني بعد تحققة استمراره بخلاف الالبات والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق ( قوله ان استمرار العدم ) اى الذى من جملة افراد مفاد الماضى المتني ( قوله لا يفتقر الى سبب ) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود ولما كان لا يفتقر الى وجود سبب سهل فيه استحباب الاستمرار المؤدى للمقارنة ( قوله بخلاف استمرار الوجود ) اى فانه يفتقر الى وجود سبب مؤثر لاجل ان يحدد ذلك الوجود في ذلك السبب امداد الذات بالاعراض المتقضية استمرار وجودها ثم ان من جملة افراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضى المثبت فلذا لم يستحب فيه الاستمرار ( قوله وهو ) اى بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث ( قوله لانه ) اى استمرار وجود الحادث ( قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب ) اى لاجل ان يحدد ذلك الوجود ثم ان هذا الكلام يقتضى ان قدرة المولى تتعلق بكل موجود قمتدث فيه وجودات متعاقبة وهو مبنى على ان الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة على ان العرض لا يبقى زمانين اما على القول بان الوجود عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها ثم هى بعد لك في قبضة القدرة ان شاء المولى اعدامها وان شاء ابقاها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاول كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله الى وجود سبب ) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى الخ وهذا مراد من قال ان العدم لا يطل اى

( وتحقيقه ) اى تحقيق هذا الكلام ( ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود ) يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عليها ففي الجملة لما كان الاصل في المتني الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة ( واما الثانى ) اى عدم دلالة على الحصول ( فلكونه منفيا ) هذا اذا كانت الجملة فعلية

لا يفترق الى علة وسبب موجود فلا يتأني انه يفترق الى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم ان العدم اولى بالمكن من الوجود بمعنى ان العدم اصل فيه دون الوجود لان العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل في الحوادث) اي الموجودات الحادثة العدم لكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله في الجملة) اي واقول قولاً ملتبساً بالجملة اي بالاجال اي واقول قولاً بجملاً وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من اطلاقه) اي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت ما في هذا من الاعتراض السابق في كلام الشارح من ان المطلوب في الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها في الزمان لامقارنة مضمونها لزمان التكم واللازم من الاستمرار المذكور انما هو مقارنة مضمون الحال لزمان التكم فابن هذا من ذلك (قوله فلكونه منفيًا) اي والمنفي انما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها وكون الثبوت حاصلًا بالزوم غير معتبر فقرر بهذا ان الماضي المنفي يشبه الحال المفردة في افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها فجاز الامر ان فيه كما جازا في مثبت (قوله هذا) اي ما ذكر من التفصيل في الجملة الفعلية وذكر الشارح ذلك توطئة لقوله وان كانت اسمية فانه مقابل لقوله السابق فان كانت فعلية فهو مفروض مثله فيما اذا لم تخل الجملة من ضمير صاحبها فلا تغفل آيس (قوله وان كانت) اي الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلاً او ظرفاً او غير ذلك كما يدل لذلك امثلة المصنف (قوله فالمشهور) اي عند علماء العربية (قوله جواز تركها) اي سواء كان المبتدأ في تلك الجملة عين ذي الحال او غيره وقوله جواز تركها اي وجواز الاتيان بها خلافاً لما قال يتعين الاتيان بها وانما نص على جواز الترك دون جواز الاتيان بها لانه هو المختلف فيه اذا اتيان بها في الجملة المذكورة لم يقل احد بامتناعه الالعراض كما في قوله تعالى فجاءها بأسنا يباتا وهم قائلون والعارض هنا كراهة الجمع بين واو الحال التي اصلها العطف اذهى للربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو او (قوله لعكس الخ) اي انما جاز الترك لاجل انه تحقق فيها عكس مامر في الماضي مثبت والذي مر في الماضي مثبت هو دلالاته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالاتها على المقارنة من جهة افادتها الدوام والثبوت مقتضى للاستمرار حتى في زمن التكم وقد بينا على ان المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكم على ما فيه من البحث وعدم دلالاتها على حصول صفة غير ثابتة لان الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشبهت المفردة من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعي سقوط الواو ولم تشبهها من جهة عدم دلالاتها على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز

(وان كانت اسمية فالمشهور  
جواز تركها) اي الواو  
(لعكس مامر في الماضي  
المثبت) اي لدلالة الاسمية  
على المقارنة لكونها مستمرة  
لا على حصول صفة غير  
ثابتة لدلالاتها على الدوام  
والثبات (نحو كونه  
فوه الى في) بمعنى مشافها  
(و) ايضا المشهور (ان  
دخولها) اي الواو (اولى)  
مر تركها (لعدم دلالاتها)  
اي الجملة الاسمية على عدم  
الثبوت مع ظهور الاستئناف  
فيها

فيها الامر ان كامر في غيرها ( قوله لكونها مستمرة ) اى لكونها معدولة عن الفعلية  
 اذا لاصل في الحال المفرد ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا يرد ان الاسمية لاتدل على  
 اكثر من ثبوت المسند للمسند اليه افاده عبد الحكيم ( قوله لدلائلها على الدوام والثبات )  
 اى فهم تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض بان كون الجملة الاسمية للدوام والثبات  
 يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدد لان الكلام في الحال المنقلة واما غير هاقدم تقدم  
 امتناع الواو فيه مطلقا وقد يجاب بان ذلك التعليل منظور فيه لاصل الجملة الاسمية  
 وذلك كاف على وجه التوسع والا فكونها منقلة يمنع ذلك الاصل اه يعقوب  
 ( قوله كلفه فوه الى في ) اى ويجوز ان يقال وفوه الى في بالواو بلا اشكال ( قوله بمعنى  
 مشافها ) اشار بذلك الى ان الجملة حال من التاء اى كلفه في حال كوفى مشافها له ويصح  
 ان تكون حالا من الهاء اى حال كونه مشافها لى او من التاء والهاء معا اى حال كوننا  
 مشافهين ويروى ايضا كلفه فاه الى في وخرج بانه على تقدير جاعلا فاه الى في ( قوله  
 وان دخولها اولى ) اى لان الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله جواز  
 تركها و اشار الشارح بتقدير المشهور الى ان قول المصنف وان دخولها اولى عطف  
 على قوله جواز تركها لاعلى المشهور ( قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت ) اى  
 لدلائلها على الثبوت لان نفي النفي اثبات فهم تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض  
 على المصنف انه قد جعل اولا عدم الدلالة على عدم الثبوت علة لجواز ترك الواو  
 وهنا حجة علة لكون دخول الواو اولى فالاولى ترك قوله لعدم دلالتها الخ والاقتصار  
 على ما بعده لان مدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستثناف فيها فالاولى الاكتفاء به  
 واجيب بان علة اولوية دخول الواو مركبة من ذلك ومن ظهور الاستثناف فلما انضم  
 لاعتبار المجوزا عنى الدلالة على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستثناف ترجيح  
 دخول الواو لان الاستثناف فيها يفيدا نقطا عما عن العامل قبلها مع ان المقصود  
 ربطها به وجعلها قيداله فاقى بالواو ليندفع الاستثناف وترتبط بالعامل او يحسب  
 بانه لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول اهاد الدليل  
 المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستثناف ( قوله  
 مع ظهور الاستثناف فيها ) اى دون الفعلية فان الفعلية وان كانت منقلة لكن  
 حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فقد  
 يكون جزاها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة فكان الاستثناف فيها اظهر  
 منه في الفعلية والحاصل ان الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت  
 ومن ظهور الاستثناف فيها فلذا ترجح فيها الواو ( قوله تحسن زيادة رابط ) لظهور  
 انفصالها عن العامل في صاحب الحال والانفصال يحتاج الى مزيد ربط لاجل  
 قطعه بالمرّة بخلاف الاتصال ( قوله اى وانتم من اهل العلم الخ ) اشار الشارح بذلك

فحسن زيادة رابط نحو  
 فلا تجعلوا الله اندادا وانتم  
 تعلمون اى وانتم من اهل  
 العلم والمعرفة او وانتم  
 تعلمون ما ينهم من التفاوت  
 ( وقال عبد القاهر ان  
 كان المبتدأ )

الى ان تعلمون يحتمل ان يكون المراد به وانتم من اهل العلم والمعرفة اى ومن شان العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلة منزلة اللازم اذ لا يطلب به مفعول حينئذ ويحتمل ان يكون المراد وانتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التي تدعونها من التفاوت الكلى لانهم مخلوقون بحجة والله تعالى خالق قادر فكيف تجعلونهم انداد الله فيكون المفعول محذوفا ( قوله ما بينهما ) اى ما بين الله والانداد ( قوله وقال عبدالقاهر ) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك ان الذى نصح المصنف بمشهوريته جواز ترك الواو في الجملة الاسمية وجواز الاتيان بها مع اولوية ذلك من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا وبين ما فيه حرف ابتداء مقدم وما لا وبين ما عطف على مفرد وما لا وبين ما يظهر تأويلها بمفرد وما لا وكلام الشيخ عبدالقادر يخالف ذلك فانه حكم في غير المبدوء بالظرف وغير المبدوء بحرف الابتداء وغير المعطوفة على مفرد بوجوب الاتيان بالواو فيمنع تركها الا لظهور التأويل بالمفرد وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان بها والراجح تركها ( قوله ضمير ذى الحال ) لعل الاولى عين ذى الحال ليشمل ما اذا كان البدأ ضميرا او اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه ( قوله سواء كان خبره فعلا ) ظاهرا كان ماضيا او غيره لان الفعل مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وفاعله واعلم ان الحال في الحقيقة هو يسرع او مسرع لانه هو الواقع وصفا لصاحبها ( قوله وذلك ) اى بيان ذلك وجوب الربط بالواو في الحالين المذكورين وقوله لان الجملة اى الحالية وحاصل ذلك البيان ان امر الواو وجودا وعدما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة او في حكمها فتأمل ( قوله حتى تدخل في صلة العامل ) غايته في النفي اى الا اذا دخلت في صلة عامل الحال اى فيما يتصل بالعامل اى فيما يتعلق به بان يكون قيدا من قبوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو ( قوله وتنضم اليه في الاثبات ) اى وتنضم الى مضمون العامل كالجئ مثلا في قولك جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع والمراد بانضمامها لمضمون العامل ان يكون اثباتها في اثباته وتخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم في النفي ايضا كذلك نحو لم يجئ زيد وهو ينسب او وهو متبسم وعطف تنضم اليه في الاثبات على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد او عطف لازم على ملزوم كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله وتقدير المفرد ) اى ونزول منزلة المفرد في انه لا يستأنف لها اثبات زائد على اثبات العامل بل تضاف اليه كافي المفردة بمعنى انك اذا قلت جاء زيد يركب كان في تقدير جاء زيد راكبا فالتبث هو الجئ حال الركوب لا يجئ مقيد باثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى اصل الجملة الحالية آه يعقوبى ( قوله وهذا ) اى الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات والتزويل منزلة المفرد في عدم استئناف اثبات زائد على اثبات العامل مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع اى على تقدير ترك الواو اى حيث كان ماذكر

في الجملة الاسمية الحالية  
( ضمير ذى الحال وجبت )  
الواو سواء كان خبره فعلا  
( نحو جاء زيد وهو يسرع )  
او اسما نحو جاء زيد ( وهو )  
مسرع ( وذلك لان الجملة )  
لا يترك فيها الواو حتى  
تدخل في صلة العامل  
وتنضم اليه في الاثبات  
وتقدر تقدير المفرد في ان  
لا يستأنف لها الاثبات وهذا  
مما يمنع في نحو جاء  
زيد وهو يسرع او  
وهو مسرع لانك اذا  
اعدت ذكر زيد وجئت  
بضميره المفصل المرفوع  
كان بمنزلة اعادة اسمه  
صريحا في انك لا تجدد  
سيلا الى ان تدخل يسرع  
في صلة الجئ وقضيه  
اليه في الاثبات لان اعادة  
ذكره لا تكون حتى تقصد  
استئناف الخبر عنه بانه  
يسرع

متنعا فترك الواو متمنع والاثبات بها واجب بخلاف قولك جاء زيد يسرع فان ما ذكر  
غير متمنع فيها لان المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وحينئذ فالقصد  
من قولك جاء زيد يسرع الحكم باثبات الجحى حال السرعة لا الحكم باثبات الجحى  
مقيد باثبات مستأنف للسرعة فلذا سقطت الواو منها كما سقطت من المفردة (قوله  
وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله اعدت ذكر زيد اى بان جئت بضميره  
(قوله كان بمنزلة اعادة اسمه) اى الظاهر (قوله سبيلا) اى طريقا (قوله الى ان تدخل  
يسرع فى صلة الجحى) اى لا تجد طريقا فى ان تجعل يسرع قيد المعجى مضموما اليه  
فى الاثبات لان اعادة ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه اليه لان التبادر من اعادة اسمه  
الظاهر قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع فالمراد بالخبر فى كلام الشارح الاخبار  
(قوله والا لكنت الخ) اى والاثبات اعدته بدون قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع  
بل قصدت ضمه للعامل فى الاثبات لكنت الخ (قوله بمضيعة) بكسر الضاد وسكون  
الياء كمضيعة اسم لكان الضياء وهو المفازة المنقطعة ويجوز فيها سكون الضاد وقح  
الياء كسئلة (قوله وجعلته لغوا فى البين) اى وجعلته مانعا ومزيديا بين الحال وعاملها  
لان القصد حينئذ الى نفسى تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات  
زائد على اثبات عاملها وهذا اعنى قوله وجعلته الخ تفسير لقوله بمضيعة (قوله وجرى الخ)  
عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد  
تشبيهه بزيد يسرع آه عبد الحكيم (قوله وعمر و يسرع امامه) المناسب ان يقول عمرو  
يسرع الخ بدون واو (قوله ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول وقوله ولم يتبدى  
للسرعة اثباتا عطف تفسير اى وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء لان الاستئناف  
ظاهر فيه والحاصل انه لو لم يعتبر الاستئناف فى اعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار  
الاستئناف فى مثل جاني زيد وعمرو يسرع امامه لانه بمنزلة لكن عدم اعتبار الاستئناف  
فى ذلك باطل لثلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعة (قوله وعلى هذا) اى  
التوجيه المشار له بقوله لان الجملة الخ (قوله والقياس) عطف تفسير (قوله ان لا يجى  
الجملة الاسمية) اى حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسما  
آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله واصله) عطف تفسير (قوله بضرب  
من التأويل) اى بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه وذلك كما فى قولك كلفه فوه  
الى فى فترك الواو فى هذه الجملة لتأويلها بالمفرد وهو مشافها وكقوله تعالى وقتلنا هبطوا  
بعضكم لبعض عدو فان ترك الواو فيها لتأويلها بمتعدين وهذا التأويل لا يحسن فى نحو جاء  
زيد هو يسرع لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به  
السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتفريع على  
التعاضد من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك

والا لكنت تركت المبتدأ  
بمضيعة وجعلته لغوا فى  
البين وجرى مجرى ان  
تقول جاني زيد وعمر  
ويسرع امامه ثم تزعم انك  
لم تستأنف كلاما ولم يتبدى  
للسرعة اثباتا وعلى هذا  
فالاصل والقياس ان لا  
يجئ الجملة الاسمية الامع  
الواو وما جاء بدونه  
فسييله سيل الشئ  
الخارج عن قياسه واصله  
بضرب من التأويل ونوع  
من التشبيه هذا كلامه فى  
دلائل الاجهاز وهو مشعر  
بوجوب الواو فى نحو جاء  
زيد و زيد يسرع او مسرع  
وجاء زيد وعمرو يسرع  
او مسرع امامه بالطريق  
الاولى ثم قال الشيخ (وان  
جعل نحو على كنه سيف

ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير الذي هو كالتكرار فلا فائدة للآتين به ثم تأويله  
بالاسقاط بخلاف التأويل في الجملتين فانه انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالسباق قاله  
اليعقوبي (قوله ونوع من التشبيه) اي كافي قوله تعالى فجاءها امرنا بياتا او هم قائلون  
بجملة او هم قائلون حال وترك الواف فيها لتشبيهه او الحال بواو العطف ولو اتى  
بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو واو (قوله هذا كلامه) اي كلام الشيخ عبد  
القاهر في دلائل الإعجاز (قوله وهو مشعر) اي من جهة قوله لانك اذا اعدت ذكر زيد  
وجئت بضميره كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا الخ وجرى مجرى ان تقول الخ (قوله امامه)  
راجع لقوله جاء زيد وعمر وبسرع او مسرع وانما ذكره لاجل ان يكون في الجملة ضمير  
يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله بالطريق الاولى) اي  
من وجوبها في وهو يسرع او وهو مسرع ووجه الاولوية انه جعل وهو يسرع او  
وهو مسرع مشبها بالثالثين المذكورين في وجوب الواو ولا شك ان المشبه به اقوى من  
الشبه في وجه الشبه وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الاولى بان الاستئناف  
في الثالثين المذكورين اظهر لان الضمير اقرب للاسم من الظاهر ومن الاجنبى وقصد  
الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف وذلك لان ظاهر كلامه ان الجملة  
الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المبتدأ فيها ضمير  
ذى الحال وانه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر او اسم اجنبى غيره لا تجب الواو عنده بل تجوز  
وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل نحو على كتفه تصيف) اي من  
كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم  
ومذهب المصنف انه يكثر قرنها بالواو مطلقا وذكر صدر الافاضل ان ترك الواو  
قليل في الجملة الحالية التي خبرها غير جار ومجرور ومفهومه ان الخبر اذا كان جاريا ومجرورا  
يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله حالا) اي من معرفة قبله نحو جاء زيد على كتفه  
سيف فلو كان صاحب الحال نكرة لوجب الواو لثلاث تلتبس الحال بالنعته كقولك جاء  
رجل طويل وعلى كتفه سيف فيجب الواو هكذا والا كان نعته (قوله كثر فيها تركها) اي  
لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتى وهو جعل الاسم مرتقما بالظرف لاعتماده على  
ما قبله فتكون الحال مفردة لاجلة اسمية وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو (قوله اذا انكرتني

الحال (تركها) اي الواو  
(نحو) قول بشار \* اذا  
انكرتني بلدة وانكرتني \*  
(خرجت مع البازي على  
سواد) اي بقية من الليل  
يعنى اذا لم يعرف قدرى  
اهل بلدة اولم اعرفهم  
خرجت منهم بمصاحبا  
للبازي الذي هو ابكر  
الظهور مشغلا على شئ من  
ظلمة الليل غير منتظر  
لإسفار الصبح فقوله على  
سواد حال ترك فيها الواو  
ثم قال الشيخ الوجه ان  
يكون الاسم في مثل هذا  
فاعلا بالظرف لاعتماده على  
ذى الحال لا مبتدأ وينبغي  
ان يقدر ههنا خصوصا  
ان الظرف في تقدير اسم  
الفاعل دون الفعل اللهم  
الا ان يقدر فعل ماض  
هذا كلامه وفيه بحث

الخ) انكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا  
اذا كرهته ونكرت انكر بفتح العين في الماضي اذا لم اعرف قدره وقوله بلدة اي اهل  
بلدة كما اشار له الشارح (قوله خرجت) اي من تلك البلدة التي انكرتني اهلها  
(قوله مع البازي) ظرف لغو متعلق بخرجت وكفى بخروجه مع البازي عن الخروج  
في بقية من الليل وهذا البيت من جملة ابيات من الطويل قالها بشار بن برد خالد بن برمك  
لما وفد عليه وهو بفارس واولها

- \* اخالد لم ابط عليك بذمة \* سوى اننى عاف وانت جواد \*
- \* اخالد ان الاجر والحمد \* حاجنى فانيما يأتى فانت عماد \*
- \* فان تعطينى افرغ عليك مدائحى \* وان تأب لم يضرب على سداد \*
- \* ركابى على حرف وانت مشيع \* ومالى بارض الساخلين بلاد \*

اذا انكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) اى خرجت من بينهم بان يخرج من البلدة (قوله الذى هو ابكر الطيور) اى فى خروجه من وكره (قوله مشتلا) حال من فاعل خرجت (قوله لاسفار) اى لاضاءة الصبح (قوله حال) اى مؤكدة لانه قد علم من قوله خرجت مع البازى ان خروجه فى بقية من الليل فعناها مستفاد من غيرها وحينئذ فيعترض بان الجملة المؤكدة يجب فيها ترك الواو لانه يكثر فيها ذلك فقط كما هو اصل المدعى فلا يصح التمثيل بما ذكر ويمكن الجواب بان يقدر قوله على سواد مقدما على قوله مع البازى فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله ثم قال الشيخ الوجه الخ) حاصله ان قوله على سواد وكذا على كتفه سيف فى اعرابه احتملان احدهما ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف اماقدر باسم الفاعل او بالفعل ثانيهما ان يجعل الاسم مبتداً والمجرور قبله خبرا قال الشيخ عبد القاهر الوجه الارجح من هذين ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسلامته من تقديم ما اصله التأخير وقال ايضا ينبغي على جعل الاسم فاعلا بالظرف ان يقدر الظرف باسم الفاعل كستقر دون الفعل كاستقر ويستقر (قوله الوجه ان يكون الخ) اى وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة فلا يستكر ترك الواو (قوله لا مبتداً) اى وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية (قوله ههنا) اى فى مقام وقوع الظرف حالا وقوله خصوصا اى بالخصوص لافى مقام وقوع الظرف خبرا او نعمنا لانه يقدر بالفعل ايضا (قوله ان الظرف) نائب الفاعل ليقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) اى فهو فى تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله الا ان يقدر فعل ماضى) اى لان الترك اكثر فيه ايضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها فيه (قوله هذا كلامه) اى كلام الشيخ عبد القاهر (قوله وفيه بحث) اى فى كلامه المذكور بحث وحاصله انه ان اريد ان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص ان اصل الحال الافراد فيرد عليه ان نحو على كتفه سيف اذا كان خبرا او نعمنا كان يقال زيد على كتفه سيف ومررت برجل على كتفه سيف فالاصل فيهما الافراد فينبغى ان يقدر فيهما اسم الفاعل لهذه العلة ايضا وهى كون اصلهما الافراد فلم يتم قوله وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا لانه ينبغي ان يقدر فى غير ذلك ايضا وان كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص شيئا آخر فلم يبينه وكان ينبغي بيانه ورده عليه ايضا ان تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند اتفائه يقدر بالمضارع ولو كان تجوز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لان الواو متعنة

مع وجوده بالآخرى (قوله والظاهر الخ) اى والظاهر في توجيه كثرة ترك الواو وحاصله ان نحو على كتفه سيف يجوز فيه اربعة احوال جواز تقدير المضارع لما بين انه لا مانع من تقديره وجواز تقدير اسم الفاعل وهو ارجح رجوعه الى الاصل وجواز تقدير الماضى وجواز تقدير الجملة الاسمية فعلى التقديرين الاولين تمنع الواو لان اسم الفاعل مفرد والمضارع المثلث في المنع وعلى الاخيرين لا تنجب بل تجوز لجواز الواو في الجملة الاسمية وفي الماضى لاسيما مع قدم ما يمنع على تقديرين مع رجحان احدهما لكونه الاصل ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والاكثر تركه فقول الشارح فن اجل هذا اى من اجل ترك الواو على الاحتمالات الاربعة وان كان الترك واجبا على احتماليين وجائزا على احتماليين وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر ان يقال في تعليل كثرة سقوط الواو لا تقدير الحال بالافراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وان كان مناسباً ايضا لان هذا الذى ذكره الشارح مشتمل على ما قاله الشيخ وزيادة كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وقال الشيخ ايضا) هذا يخص ما يقدم عنه في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية لا يضرب من التأويل (قوله لدخول حرف) اى غير الواو على المبتدأ مثل كأن في البيت ومثل ان كافي قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ومثل لا تبرئ كما في قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه (قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير الى ان العلة في حسن ترك الواو هي ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فاعني عن الواو وعلاه بعضهم بكرة اجتماع حرفين زائدين على اصل الجملة وهذا التعليل احسن وذلك لان ما عله الشارح انما يظهر في بعض الحروف التي تعيد معنى الارتباط كتنسيه ما قبلها بما بعدها في كان او تعليل ما قبلها بما بعدها ولا يظهر في غيره مع حسن الترك مع غيره ايضا كلا التبرئة في قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه وكان في قوله تعالى الا انهم لياكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط) اى من انواع الارتباط بين تلك الجملة والتي قبلها (قوله كقوله) اى الفرزدق يخاطب امرأة عدلته على اعتناؤه بشأن بنيه فهو يقول لها \* لانلوميني في ذلك عسى ان تشاهديني والحال ان اولادى \* على يميني ويساري يصرون كالاسود الخوارد \* اى الغضاب وقيد بالغضاب لان اهيب ما يكون الاسد اذا غضب كذا في الفنارى والسيرامى وفي شرح الشواهد ان البيت للفرزدق من جملة ايات قالها مخاطبا لزوجته النوار وكان قد مكث زمانا لا يولد له فغيرته بذلك واول الايات

\* وقالت اراء واحد الاخاله \* يؤمله يوما ولا هو والد \*

وبعد قتل عسى البيت وبعده

\* فان نجما قبل ان يلد الحسا \* اقام زمانا وهو في الناس واحد \*

والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضى او المضارع فعلى تقديرين تمنع الواو وعلى تقديرين لا تنجب الواو فن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ ايضا (وبحسن الترك) اى ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله قتل عسى ان تبصريني كما نما \* بنى حوالى الاسود الخوارد) من حرد اذا غضب ق قوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو



وقوله حوالى اى فى  
اكنسافى وجوانبى حال  
من بنى لما فى حرف التشبيه  
من معنى الفعل (و) يحسن  
الترك نارة (اخرى لوقوع  
الجملة الاسمية) الواقعة حالا  
( يعقب مفرد ) حال  
( كقوله والله يبيك  
لناسلا \* برداك تجيل  
وتعظيم ) ققوله برداك  
تجيل حال ولولم يتقدمها  
قوله سالما لم يحسن فيها  
ترك الواو

قوله بنى ) اصله بنون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار بنوى اجتمعت  
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضممة كسرة فلان نسبة الياء ثم ادغمت  
الياء فى الياء كما قيل فى مسلى (قوله من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء  
وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد فيقال ليث حارد وليوث حوارد مثل صاهل وصواهل  
ونطالع ونحوه لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله جملة  
اسمية) فبنى مبتدا والاسود خبر (قوله من مفعول تبصرينى) اى وهو ياء التكلم (قوله لم  
يحسن الكلام الا بالواو) اى فدخل كائما اوجب استحسان ترك الواو لثلاث تنوارد  
على الجملة حرفا زائدا وقوله لم يحسن الكلام الا بالواو اى لما من ان القياس  
ان لا تجئ الجملة الاسمية حالا الا مع الواو (قوله وقوله حوالى اى فى اكنسافى) اشار به  
الى انه ليس المقصود من حوالى التثنية وان كان ملحقا بالتثنية فى الاعراب وفيما ذكره  
من التفسير اشارة الى ان حوالى ظرف مكان (قوله حال من بنى) جوز بعضهم ان يكون  
حالا من الاسود اى الاسود مستقرين فى جوانبى ويمكن ان يكون حالا من الضمير  
فى الحوارد وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد بخلاف ما سلكه الشارح  
(قوله لما فى حرف التشبيه) اى والعامل فيه كائما لما فى الخ وقولهم الحال لا يأتى  
من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليقهم ذلك بقولهم لان العامل  
فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين آه ولا يعترض بمخالفة عامل  
الحال لعامل صاحبها لجواز عند بعض المحققين او يقال يكفي طلب حرف التشبيه  
فى المعنى لصاحب الحال وان اهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اى لان المعنى اشبه بنى  
بالاسود حال كونهم حوالى فبنى مفعول به فى المعنى والعامل فى الحال وصاحبها مادل  
عليه معنى كائنا من الفعل فاندفع ما يقال انه يلزم على جعل حوالى حالا من بنى بجئ  
الحال من المبتدا والجمهور لا يجيزونه لان الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى معمولين  
فى الحال وصاحبها وان جعل كائما ملحا فى الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفة عامل  
الحال لعامل صاحبها (قوله يعقب) اى باثر مفرد انظر لو كان هناك فاصل وانظر  
هل يدخل فى المفراد الظرف والجار والمجرور ولما كان قول المصنف يعقب مفرد يشمل  
بظايره النعت فيما الشارح بالهال كما يقتضيه المقام (قوله كقوله) اى ابن اوى

وهو من السريع وقوله

❦ قل له الملك ولوانه ❦ قد جمعت فيه اقانيم ❦

(قوله برداك الخ) اى يبيك الله تعالى سالما مشملا عليك التجميل والتعظيم اشتغال البرد  
على صاحبها والمقصود طلب بقاءه على وصف السلامة وكونه مبعلا معظما وقوله  
برداك مبتدا مرفوع بالالف وتجميل وتعظيم خبره والبردان الثوبان استعارهما الشاعر  
لوصفين وثنى البرد باعتبار لفظي التجميل والتعظيم الخبر بهما عنه مبالغة وان كان  
معناها واحدا كذا فى حاشية شيخنا الحنفى (قوله حال) اى من الكاف فى يبيك سالما

فهى حال مترادفة او من الضمير فى سالما فتكون متداخلة لكن الاستشهاد باليت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس اليت نصا فى المقصود لوجود الاحتمال الثانى وايضا يحتمل ان يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه قد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ما قبلها اعنى الحال المفردة اذ لا يؤتى معها بالواو وقال الخليلى وجه حسن ترك الواو لثلاثى تهوم انها عاطفة لثلاث الجملة على المفرد المتقدم ونوزع بان عطف الجملة على المفرد اذا كانت فى تأويله غير مستقيم قال الشيخ بس تنبيه بقى من الاقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد وان سأل يعطى والواو فيها لازمة خلافا لابن جنى ووجه تمثيته على قاعدة المصنف السابقة انها ليس فيها حصول ولا مقارنة فلذلك لزم ترك الواو لفقد خاصتى الحال المفردة ولا فرق بين ان يكون الجواب فى الجملة المذكورة خبرا او انشاء اما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرا خبرا كانت خبرية واما الثانى فمشكل لان الجملة الشرطية حيثئذ تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا واجيب بان الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انسحبت الاداة فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حيثئذ انشائية كما صرح بذلك المدماينى

(الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة)

﴿ الايجاز والاطناب والمساواة ﴾

الايجاز لغة التقصير يقال اوجزت الكلام اى قصرته يستعمل لازما ومتعبدا والاطناب لغة المبالغة يقال اطنب فى الكلام اى بالغ فيه وقدم الايجاز فى الترجمة تنبيها على انه المبني فى الكلام وارادفه بالاطناب لكونه مقابله فلم يبق للمساواة الا التأخير وقدم فيما يأتى المساواة نظر الكونها الاصل القيس عليه لانها الكلام المتعارف فازاد عليه اطناب ومانقص عنه ايجاز فم الايجاز لما سبق (قوله قال السكاكى) اى اعتذارا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله اما الايجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذكران المساواة من الامور النسبية مع انها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة لئى الايجاز والاطناب فان كون الكلام مساواة انما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على المتعارف ولا نقصان عنه قلت ذكر السيد فى شرح المفتاح انه لم يتعرض للمساواة وان كانت نسبية ايضا لانه لافضيلة لكلام الاوساط فايصدر عن البليغ مساوياله لا يكون بليغا اذ ليس فيه نكتة يعتد بها آه وبحث فيه بان عدم الاعتداد انما يكون اذا قصد البليغ تجريده عن النكت وليس بمنع لجواز ان يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين واجاب العلامة عبد الحكيم بان المراد بكونه ليس بليغا من حيث انه مساو لكلام الاوساط وان كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التى يقتضيها المقام بليغا معتدا به لانه بهذا

الاعتبار ايجاز بالقياس الى المعارف والى مقتضى المقام ( قوله فلكونهما نسيين )  
 الفاء داخله على جواب اما وهو قوله لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسيين علة للجواب  
 مقدمة عليه لامادة الحصر او للاهتمام بها وفي الكلام حذف والاصل لكونهما نسيين  
 والمنسوب اليه مختلف القدر ولا بد من هذا الحذف حتى تلج العلة المدعى وهو عدم امكان  
 التعيين فالمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه  
 ( قوله اى من الامور النسبية ) اى المنسوبة الى غيرهما كالبوة والبنوة ( قوله التى يكون  
 تعقلها ) اى ادراكها ( قوله بالقياس ) اى بالنسبة الى تعقل شئ آخر فتعقل ايجاز  
 يتوقف على تعقل الاطناب و بالعكس وذلك لان ايجاز ما كان من الكلام اقل بالنسبة  
 لغيره والاطناب ما كان ازيد بالنسبة لغيره وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل  
 ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب اليه لاختذه في مفهومه ( قوله  
 فان الموجز الخ ) اى فان الكلام الموجز وهذا علة لكونهما نسيين ( قوله انما يكون موجزا )  
 اى انما يدرك من حيث وصفه بالايجاز ( قوله وكذا المطب ) اى وكذلك الكلام المطب  
 وقوله انما يكون مطب اى انما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وانما قيدنا بقولنا من حيث  
 كذا الخ فيهما لانه لو نظر في كل منهما من حيث انه جلة او جلتان اوله متعلقات او لا  
 لم يكن نسيان وهو ظاهر كذا في ابن يعقوب والاحسن ما قاله العلامة عبد الحكيم وحاصله  
 ان قوله انما يكون اى في الخارج والذهن موجز بالنسبة الى كلام آخر زائد عنه اما تحقيق  
 او مقدر وكلة من بعدا زيد وانقص ليست تفضلية بل هى صلة للفعل الذى تضمنته  
 صيغة التفضيل بمعنى اصل الفعل ( قوله لا يترك التحقيق ) استثناء من محذوف اى لا يتيسر  
 التكلم فيهما بحال من الاحوال الابحالة ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره  
 ثم ان المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من كلام السكاكى التعريف المبين لغيرهما  
 والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما لا بترك التعريف المبين لغيرهما ولذا اورد على  
 السكاكى النظر الآتى على ما سنوضح لك والشارح فهم ان المراد من التحقيق فى كلام  
 السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما اى لا يتيسر الكلام فيهما لا بترك التعريف  
 والتعيين لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى الايراد الآتى وقد حل الشارح كلام  
 السكاكى هنا بما فهمه حيث فسر التحقيق بالتعيين واجاب عن النظر الآتى فى كلام  
 المصنف بما حل به هنا وكان الاولى له ان يفسر التحقيق بالتعريف مجازة للمصنف ثم  
 يجب عن النظر بما فهمه والحاصل انه ان اريد بالتحقيق فى كلام السكاكى التعريف الذى  
 يضبط كل واحد منهما ولو فى الجملة كما فهم المصنف فهذا ممكن ولذا اعترضه المصنف  
 بما باتى وان اريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه  
 وهو ما فهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكاكى شئ ( قوله  
 والتعيين ) اى تعيين القدر المخصوص لكل منهما وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع

في كلام السكاكي غير مافهمه المصنف واورد عليه النظر الآتي ( قوله اي لا يمكن الخ )  
 هذا تفسير لعدم التيسر اشارة الى انه ليس المراد انه يمكن بعصر كما هو ظاهره وفي هذا  
 التفسير اشارة الى ان المراد بالتحقيق التنصيب وان النفي منصب على القيد اعني ترك  
 التحقيق وذلك لان عدم ترك التحقيق والتنصيب عبارة عن التنصيب المذكور ( قوله  
 على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز الخ ) ظاهره اطلاق لفظ ايجاز على نفس الالفاظ  
 وهو مخالف لما يأتي من قوله فلا ايجاز اداء المعنى باقل الخ فان كان يطلق عليهما كما في  
 لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الاعلى احدهما قط فباول  
 اجد الموضوعين ليرجع للآخر والامر في ذلك سهل آه يس ( قوله اذرب كلام الخ )  
 علة لقوله اي لا يمكن ورب هنا للتكثير والتحقيق وقوله اذرب كلام موجز الخ مثلا  
 زيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنبا بالنسبة لزيد منطلق فقول الشارح  
 اذرب كلام موجز مثل زيد المنطلق وقوله يكون مطنبا بالنسبة لكلام آخر وهو زيد  
 منطلق وقوله وبالعكس اي قد يكون الكلام مطنبا نحو زيد المنطلق موجزا بالنسبة  
 لكلام آخر نحو زيد هو المنطلق اي واذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبة  
 لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن ان يقال على طريق التحقيق والتحديد  
 ان هذا القدر ايجاز وهذا الطناب والحاصل ان تعيين مقدار من الكلام للايجاز  
 او لا طناب بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لان ذلك موقوف على كون  
 المضاف اليه متحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر الطناب وما نقص عنه ايجاز  
 والمنسوب اليه الايجاز والاطناب غير متحد في القدر بل يختلف فلذلك تجد الكلام الواحد  
 بالنسبة الى قدر ايجازا والى قدر آخر اطنابا ومن هذا تعلم ان مجرد كونها نسيين لا يكفي  
 في اشناع التعين والتحقيق بل لابد مع ذلك من اختلاف المنسوب اليه كما ذكرنا سابقا  
 ( قوله اي والا بالناء الخ ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف والبناء عطف  
 على ترك اي لا يمكن الكلام فيها الا بترك التحقيق والا بالناء على امر عرفي لان  
 البناء على الامر العرفي اقرب مما يمكن به ضبطهما المحتاج اليه لاجل تمايز الاقسام  
 وايضاح ذلك ان تعيين مقدار كل منهما وتحديد ما كان غير ممكن وكان الامر محتاجا  
 الى شيء يضبطهما في الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب اليه والمنسوب اليه غير  
 منضبط على وجه التعين كما عرفت طلب اقرب الامور الى الضبط وهو الكلام العرفي  
 لينبأ عليه وانما كان اقرب الى الضبط لان افراده وان تفاوتت لكنها متقاربة ومعروفة  
 مقداره لا تتعذر غالبا وحيث كان المنسوب اليه وهو الامر العرفي مضبوطا في الجملة  
 كان المنسوب ايضا الذي هو الايجاز والاطناب مضبوطا في الجملة ( قوله على امر  
 عرفي ) اي متعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزينة  
 فيعتبر كل من الايجاز والاطناب بالنسبة اليه فإزاد عليه اطناب وما نقص عنه ايجاز

والتعيين اي لا يمكن  
 التنصيب على ان هذا  
 المقدار من الكلام ايجاز  
 وذلك اطناب اذرب كلام  
 موجز يكون مطنبا بالنسبة  
 الى كلام آخر وبالعكس  
 ( والبناء على امر عرفي )  
 اي والا بالناء على امر  
 يعرفه اهل العرف ( هو  
 متعارف الاوساط ) الذين  
 ليسوا في مرتبة البلاغة  
 ولا في غاية الفهاهة

كما قال المصنف بعد ( قوله وهو ) اى الامر العرفى ( قوله متعارف الاوساط ) اى  
 التعامل به فى عرف الاوساط من الناس ( قوله ولا فى غاية الفهاة ) اى العجز  
 عن الكلام بل كلامهم يؤدى اصل المعنى المراد اعنى المطابق من غير اعتبار مطابقة  
 مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الاعراب والحاصل ان المراد بالاوساط  
 من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الاعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون  
 عن مرادهم بكلام صحيح الاعراب من غير ملاحظة النكات التى يقتضيتها الحال  
 فان قلت ان متعارف الاوسط قد يختلفان بتعارفو عبارتين عن معنى واحد احدهما  
 ازيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى وحينئذ فما العبر منهما وان اعتبرنا لم تتمايز  
 الاقسام قلت سيأتى رد هذا بان الاوساط ليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول  
 والقصر لانهم انما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فباعتبارهم محدودة بذلك واختلاف  
 العبارة بالطول والقصر انما يكون من البلاء بسبب تصرفهم فى لطائف الاعتبارات  
 ( قوله ان كلامهم فى مجرى عرفهم ) فى معنى عندوا المجرى مصدر بمعنى الجريان والعرف  
 بمعنى العادة اى كلامهم عند جريانهم على عادتهم او ان اضافة مجرى للعرف من اضافة  
 الصفة للموصوف اى كلامهم على حسب عادتهم الجارية فى تأدية الخ ( قوله عند  
 المعاملات ) متعلق بمحذوف اى التى تعرض لهم الحاجة الى تأديتها عند المعاملات  
 والمحاورات اى المحادثات اعم من ان تكون تلك المحادثة فى معاملة او لا ( قوله اى هذا  
 الكلام ) اى المتعارف بين الاوساط ( قوله من الاوساط ) قيد بذلك لانه قديم من  
 البلغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون المخاطب من الاوساط ( قوله فى باب  
 البلاغة ) اى بحيث بعد بلغا ( قوله لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ) اعنى اللطائف  
 والاعتبارات ( قوله ولا يذم ايضا منهم ) اى بحيث بعد محلا وقيد بقوله منهم للاحتراز  
 عن البلاء فان كلام الاوساط قديم بالنسبة لهم اذا لم تراعى فيه مقتضيات الاحوال  
 وبتقيد الشارح بالاوساط اندفع ما يقال ان كلام اهل العرف ان كان رتبة وسطى  
 بين الایجاز والاطناب فاما ان يكون هو المساواة او لا فان كان هو المساواة فهى محدودة  
 ان طابقت مقتضى الحال ومذمومة ان لم تطابقه لان كل ماخرج عن اصل البلاغة  
 التحق باصوات البهائم فكيف يقول المصنف ان كلام الاوساط لا يحمى ولا يذم وان  
 كان غير المساواة فهو ممنوع لانحصار الكلام فى الایجاز والاطناب والمساوات وحاصل  
 الجواب ان المراد لا يحمى ولا يذم من الاوساط لانهم لا يعتبرون المزايا والخواص وهذا  
 لاننا فى انه يحمى ويذم من البلغ باعتبار اختلاف المقامات على ماسلف وتقسيم  
 الكلام الى الاقسام الثلاثة خاص بالكلام البلغ واما كلام الاوساط فلا يوصف بواحد  
 من الثلاثة فنأمل ذلك ( قوله ومجرد تأليف ) اى وتأليف مجرد عن النكات وهو اما  
 بالرفع عطف على تأدية او بالجر عطف على دلالات ( قوله يخرجها عن حكم التعق )

( اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى  
 تأدية المعاني ) عند المعاملات  
 والمحاورات ( وهو )  
 اى هذا الكلام ( لا يحمى )  
 من الاوساط ( فى باب  
 البلاغة ) لعدم رعاية  
 مقتضيات الاحوال  
 ( ولا يذم ) ايضا منهم لان  
 غرضهم تأدية اصل المعنى  
 بدلالات وضعية والفاظ  
 كيف كانت ومجرد تأليف  
 يخرجها عن حكم التعق  
 ( فالایجاز اذما المقصود باقل  
 من عبارة المتعارف  
 والاطناب اداؤه باكثر  
 منها ثم قال ) اى السكاكى  
 ( الاختصار لكونه نسيا  
 يرجع فيه تارة الى ما سبق )  
 اى الى كون عبارة  
 المتعارف اكبر منه

اي بسبب كونه مطابقا للصرف واللفظة والنحو مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى واصل  
 النعيق تصويت الراعي في غنمه والمراد به هنا اصوات الحيوانات العجم والمراد بحكمه  
 عدم دلالة (قوله بالايجاز) اي اذ انبأنا على انه لا ينسر الكلام في الايجاز والاطناب  
 الا بالبناء على امر عرفي فيقال في تعريف الايجاز هو اداء المقصود اي ما يقصده  
 المتكلم من المعاني (قوله باقل) اي بعبارة اقل اي قليلة فاعل ليس على بابه وقوله من  
 عبارة المتعارف فيه ان العبارة هي الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام ايضا كما مر  
 من ان متعارف الاوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى وحيث فلا معنى  
 لاضافة العبارة للتعرف الا ان يقال انها بيانية والمعنى بعبارة اقل من العبارة التي  
 هي متعارف الاوساط وبمد ذلك فالمطابق للسياق ان يقول باقل من المتعارف اذ لا فائدة  
 في زيادة عبارة (قوله والاطناب اداؤه) اي ويقال في تعريف الاطناب هو اداء المقصود  
 بعبارة اكثر من العبارة التي هي متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح  
 السكاكي يم المساواة كما يأتي وهذا البلاغة اللهم الا ان يقال ان هذا التعريف مبني  
 على اصطلاح آخر آه فنرى وقوله والاطناب الخ اي ويقال في تعريف المساواة هي  
 اداء المقصود بقدر المتعارف (قوله نعم قال اي السكاكي) هذا اشارة الى كلام آخر  
 للسكاكي في الايجاز (قوله الاختصار) اي الذي هو الايجاز لانهما عند السكاكي  
 مترادفان وانما عبر اولا بالايجاز وثانيا بالاختصار تفننا وكان يفني السكاكي عن هذا  
 الكلام لو قال في الكلام السابق الا بالبناء على امر عرفي او على ما يقتضيه المقام  
 (قوله ليكون نسبيا) حلة مقدمة على المعلول اي الاختصار يرجع فيه تارة لما سبق الخ  
 لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) اي ينظر فيه اي ينظر في تعريفه (قوله تارة) اي  
 في بعض الاحيان (قوله الى ماسبق) اي الى التعريف الذي قد سبق وقوله اي الى كون  
 الخ هذا بيان للتعريف الذي سبق وفيه ان الذي سبق كونه اقل من عبارة المتعارف  
 لا كون المتعارف اكثر منه واجيب بانه يلزم من كونه اقل من المتعارف ان يكون  
 المتعارف اكثر منه فا ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام وانما لم يحمل الشارح كلام  
 المصنف على ظاهره بحيث يقول اي الى كونه اقل من المتعارف لان هذا هو صريح  
 معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه لانه رجوع الشيء الى نفسه  
 وهو باطل ولباسب قول المصنف بعد واخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون  
 المتعلق لغيره وهو المقام فعلى بيان ماسبق بما قال الشارح قرينة في كلام المصنف وهي  
 قوله بعد واخرى الى كون المقام خليقا باسب من حيث لم يقل خليقا باقل مما يليق بالمقام  
 هذا ويمكن ان يقال بقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع  
 في تعريفه تارة الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز اداء  
 المقصود باقل من عبارة المتعارف (قوله ويرجع تارة اخرى) اي ويرجع في تعريفه

(قوله الى كون) اى الى اعتبار كون المقام الذى اورد فيه الكلام الموجز (قوله خليفا)  
 اى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر (قوله باسط) اى بكلام ابسط (قوله اى من الكلام  
 الذى الخ) اى من الكلام الموجز الذى ذكره المتكلم سواء كان مذكرا المتكلم اقل  
 من عبارة المتعارف او اكثر منها او مساويا لها مثلارب شئت ويارب شئت ويارب  
 قد شئت هذه الثلاثة اقل مما يقتضيه المقام كما يأتى واولها اقل من المتعارف والثانى  
 مساو له والثالث اكثر منه و اشار الشارح بهذا التفسير الى انه ليس المراد بكونه  
 ذكرانه سيق له ذكر فيما تقدم (قوله وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلقالى وحاصل  
 كلامه ان المراد بما ذكر في قول المصنف باسط مما ذكر مذكرا مذكرا آتفا وهو متعارف  
 الاوساط وهذا غلط لانه عليه ينحل كلام المصنف لقولنا يرجع الياجاز ايضا الى اعتبار  
 كون المقام الذى اورد فيه الكلام الموجز ابسط من المتعارف ومحصل ذلك ان الموجز  
 ما كان اقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق  
 المتعارف ودون مقتضى المقام او مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام او اقل منهما  
 ولا يشمل ما اذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف او انقص فيه قصور ويلزم على  
 هذا القول ان ما كان اقل من المتعارف او مساويا له وقد اقتضاء المقام لا يكون الاقل منه  
 ايجازا ولا يعرف لهذا قائل اذ هو تحكم محض والتفسير الاول متعين ويلزم على هذا  
 القول ايضا التكرار والتداخل في كلام المصنف مع وجود مندوحة عنه وهو ما ذكره  
 الشارح في تفسير ما ذكر ووجه التكرار ان كلاما من قسمي الياجاز يرجع الى المتعارف وان  
 اختلف المعنيان فالعنى الاول فيه الرجوع اليه باعتبار ان المعنى المتعارف اكثر منه  
 كما قال الشارح والمعنى الثانى يرجع اليه باعتبار ان المقام خليف باسط من عبارة المتعارف  
 وايضا يرد على كلام الخلقالى هذا انه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون  
 المقام خليفا باسط من المتعارف وذلك لان كون المقام خليفا باسط من المتعارف لا يناسب  
 ان يكون علة للياجاز اذ لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليفا باسط  
 من المتعارف بل المناسب في التعليل ان يقال لكون المقام خليفا باسط منه اى من هذا  
 الكلام وايضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلقالى ان يكون قول المصنف بما ذكر  
 اظهارا في محل الاضمار اذ المناسب باسط منه قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله على  
 من له قلب) اى عقل وقوله او الذى السمع اى اصغى او امال السمع وهو شهيد اى حاضر  
 ولا يخفى ما في كلامه من الاقتباس من الآية الشريفة (قوله بحسب الظاهر) اى  
 بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ما ذكرناه  
 انما عدل عما يقتضيه الظاهر لفرض كالتنبية على قصور العبارة او لاجل التفرغ لطلب  
 المقصود فلذا كان ما هو اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحققا)  
 اى وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل اى لانه لو كان اقل مما يقتضيه

(و) يرجع نارة (اخرى الى  
 كون المقام خليفا باسطا  
 ذكر) اى من الكلام الذى  
 ذكره المتكلم وتوهم بعضهم  
 ان المراد بما ذكر متعارف  
 الاوساط وهو غلط لا يخفى  
 على من له قلب او الذى السمع  
 وهو شهيد يعنى كما ان  
 الكلام يوصف بالياجاز  
 لكونه اقل من المتعارف  
 كذلك يوصف به لكونه  
 اقل مما يقتضيه المقام بحسب  
 الظاهر لانه لو كان اقل مما  
 يقتضيه المقام ظاهرا  
 وتحققا

ظاهر المقام وباطنه ( قوله لم يكن في شيء من البلاغة ) اى لعدم مطابقته لمقتضى المقام  
 ظاهرا وباطنا واذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالايجاز الذى هو وصف  
 للكلام البليغ ( قوله مثاله ) اى مثال الموجز المفهوم من الايجاز اراجع لكون الكلام اقل  
 مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ( قوله قوله تعالى ) اى حكاية عن سيدنا زكريا عليه  
 السلام ( قوله والماء الشيب ) من عطف اللازم على المزموم والالام النزول ( قوله فينبغي )  
 اى لكون المقام مقام التشكى مما ذكر ( قوله ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ) بناء على  
 الظاهر كما نه يقال وهن عظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين ولانت حدة الاذن  
 الى غير ذلك ( قوله فللايجاز ) اى الذى هو الاختصار عند السكاكى ( قوله معنيان ) هما  
 كون الكلام اقل من المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ويلزم من كون  
 الايجاز له معنيان ان يكون الاطناب كذلك لكنه ترك ذلك لانسباق الذهن اليه مما ذكره  
 في الايجاز ( قوله عموم من وجه ) اى وخصوص كذلك وذلك لان كون الكلام اقل  
 من متعارف الاوساط اعم من ان يكون مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اولا وكون  
 الكلام اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اعم من ان يكون اقل من متعارف الاوساط  
 اولا فيقتضاه ان فيما اذا كان الكلام اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا  
 كما اذا قيل رب شئت بحذف حرف النداء وياه الاضافة فانه اقل من مقتضى الحال  
 لاقتضائه ابط منه لكونه مقام التشكى من الماء الشيب وانقراض الشباب واقل  
 من عبارة المتعارف ايضا وهى ياربى شئت بزيادة حرف النداء وياه الاضافة وينفرد  
 للمعنى الاول دون الثانى في قوله اذا قال الحميس اى الجيش نعم بحذف المبتدأ فانه اقل  
 من عبارة المتعارف وهى هذه نعم فاعتقوها وليس باقل من مقتضى المقام لان المقام  
 لضيقه يقتضى حذف المبتدأ وكافى نحو قولك للصياد غزال عند خوف فوات  
 الفرصة فانه اقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس باقل مما يقتضيه المقام لانه يقتضى  
 هذا الاختصار وينفرد للمعنى الثانى دون الاول في قوله تعالى رب انى وهن العظم منى  
 فان المقام يقتضى اكثر منه كآمر والمتعارف اقل منه كما لا يخفى فلا يخفى عليك اجراء هذه  
 النسبة اعنى نسبة العموم والخصوص من وجه بين الاطناب على التفسيرين له وكذا بين  
 الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب بالمعنى الاول ( قوله وفيه نظر ) اى فيما ذكره السكاكى  
 اولا وثانيا ( قوله لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ) اى لا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف  
 اى والتبادر من كلام السكاكى ان كون الشيء نسيبا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف  
 ( قوله وتعرف بتعريفات الخ ) عطفه على ما قبله عطف تفسير ( قوله كالاوبة ) اى فانهم  
 عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك وعرفوا  
 الاخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما ( قوله وغيرهما )  
 كالنوة فانهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه ( قوله والجواب انه )

لم يكن في شيء من البلاغة  
 مثاله قوله تعالى رب انى  
 وهن العظم منى الآية  
 فانه اطناب بالنسبة الى  
 المتعارف اعنى قولنا يارب  
 شئت وابعاز بالنسبة الى  
 مقتضى المقام ظاهرا لانه  
 مقام بيان انقراض الشباب  
 والماء الشيب فينبغي ان  
 يبسط فيه الكلام غاية  
 البسط فللايجاز معنيان  
 بينهما عموم من وجه  
 ( وفيه نظر لان كون الشيء  
 امرا نسيبا لا يقتضى تعسر  
 تحقيق معناه ) اذ كثيرا ما  
 تحقق معانى الامور النسيبة  
 وتعرف بتعريفات تليق بها  
 كالاوبة والاخوة وغيرهما  
 والجواب انه لم يرتفع  
 بيان معناه لان ما ذكره  
 بيان لمعناه بل اراد تعسر  
 التحقيق والتعيين فى ان  
 هذا القدر ايجاز وذلك اطناب



اى السكاكى وقوله لم يرد اى بتعسر التحقيق في قوله لكونهما نسيين لا يتيسر الكلام  
 الا بترك التحقيق (قوله تعسر بيان معناهما) اى بالتعريف الضابط لكل واحد  
 منهما كأنهم المصنف وضمير التنبيه راجع لا يجازو الاطناب (قوله لان مذكوره) اى  
 السكاكى في تعريف الاجاز والاطناب بيان لمعناهما اى فيبانه لمعناهما بما ذكره دليل  
 على عدم هذه الارادة (قوله بل اراد الخ) الاوضح ان يقول بل اراد بتعسر التحقيق  
 تعسر التعريف المحتوى على تعيين المقدار لكل بحث لايزاد عليه ولا ينقص عنه وانما  
 كان تبين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب والنسب اليه وهو هنا مختلف  
 والحاصل انه ليس مراد السكاكى بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما  
 كأنهم المصنف واعتراض بما ذكر بل اراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل  
 تعيين المقدار لكل وحيث فلا اعتراض والدليل على هذه الارادة تعريفه للايجاز  
 والاطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله  
 ثم البناء على المتعارف) اى على متعارف الاوساط اى على عبارتهم المتعارفة بينهم  
 وهذا اعتراض ثان على السكاكى وحاصله ان مذكوره السكاكى في تعريف الاجاز  
 والاطناب من بناءهما على متعارف الاوساط ومن بناءهما على البسط الموصوف بانه  
 ايسر مما ذكره المتكلم فيه بحث لان هذا في الحقيقة رد الى الجهالة والمطلوب من التعاريف  
 الاخراج من الجهالة لا ارد اليها (قوله والبسط) اى والبناء على البسط اى على الكلام  
 المبسوط اللائق بالمقام لاقتضائه اياه لان البناء انما هو على الكلام لا على البسط وايضا  
 الموصوف بكونه ازيد من الكلام المذكور انما هو الكلام (قوله الموصوف) اى بانه  
 ايسر مما ذكره المتكلم (قوله بان يقال) اى فى البناء على المتعارف (قوله هو الاداء) اى  
 اداء المعنى المقصود باقل من المتعارف اى والاطناب ادائه باكثر من المتعارف (قوله  
 او بما يلى الخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان لبناء على البسط وحاصله  
 ان يقال الاجاز اداء المقصود باقل مما يلى بالمقام والاطناب ادائه باكثر منه (قوله من كلام  
 الخ) بيان لما يلى بالمقام اى الذى هو كلام ايسر من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله رد  
 الى الجهالة) اى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا ارد اليها وقوله رد  
 الى الجهالة اى احالة على امر مجهول فالجهالة مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله  
 اذ لا تعرف الخ) علة لمحدوف اى وانما كان فى البناء على الاول وهو متعارف الاوساط  
 رد الى الجهالة لانه لا تعرف الخ وحاصله ان تصور التعريف متوقف على تصور اجزائه  
 الاضافية وغيرها والمتعارف المذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيزداد بذلك  
 جهله فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكيفية متعارف  
 الاوساط عدد كلمات عبارتهم هل هو اربع كلمات او خمس (قوله وكيفيتها)  
 اى ولا كيفية متعارف الاوساط وانث الضمير باعتبار ان متعارف الاوساط عبارة واراد

ثم البناء على المتعارف والبسط  
 الموصوف (بان يقال  
 الاجاز هو الاداء باقل من  
 المتعارف او مما يلى بالمقام  
 من كلام ايسر من الكلام  
 المذكور) رد الى الجهالة  
 اذ لا تعرف كمية متعارف  
 الاوساط وكيفيتها لاختلاف  
 طبقاتهم ولا يعرف ان كل  
 مقام اى مقدار يقتضى من  
 البسط حتى يقاس عليه  
 ويرجع اليه والجواب ان  
 الالفاظ قوالب المعاني

بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ثم ان معرفة الكيف لا يتعلق بها الغرض الذي يخصنا هنا الا ان الجهل به يزداد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ويصح ان يراد بكيفية متعارف الاوساط كون كلماته طويلة او قصيرة (قوله لا اختلاف طبقاتهم) اي لا اختلاف مراتب الاوساط فتم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة وهذا علة لقوله اذ لا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذ لا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد للجهالة وحاصله ان كون المقام يقتضي كذا او كذا لا اقل ولا اكثر مما لا يضبط فلا يكاد يعرف لثبوت المقامات كثيرا ومقتضياتها مع دقتها لقوله فلا يعرف ان كل مقام اي ولا يعرف جواب ان كل مقام والمراد بالمعرفة المفية هنا وفيما مر المعرفة التصورية وقوله اي مقدار مفعول مقدم ليقضي وقوله من البسط اي من ذي البسط واصل التركيب ولا يعرف جواب ان كل مقام يقتضي اي مقدار من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وهذا غاية للنفي وهو المعرفة من قوله ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدر الذي يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب ان الالفاظ الخ) هذا جواب عن الاول وحاصله انا لانسلم ان المتعارف غير معروف بل يعرفه كل احد من البلغاء وغيرهم وذلك لان الالفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها بحسب الوضع بمعنى ان كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فن عرف وضع الالفاظ ولو كان عاميا عرف اي معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ ضرورة ان المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فاذا اراد تأدية المعنى الذي قصد عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولا نقص فالتصرف في العبارة بما يوجب طولها وقصرها من لطائف والدقائق الزائدة على اصل الوضع شان البلغاء والمحققين ولا يتوقف متعارف الاوساط واستعماله على ذلك وحينئذ فتعارف الاوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموضوع للمعنى الذي اريد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ولا يكون في البناء عليه رد للجهالة لوضوحه بالنسبة للبلغاء وغيرهم (قوله الالفاظ قوالب المعاني) اي لانها من حيث فهمها منها او من حيث وضعها لها مساوية وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر اولاً ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجع بين القولين بان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد الخ (قوله على اختلاف العبارات) اي على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند افادة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب اي ولا يقدر على التصرف في العبارات بمراعاة النكات اللطيفة المعتبرة اي التي شأنها ان تعتبر (قوله لهم حد الخ) اي لكل معنى اريد افادته عندهم حداى عبارة محدودة اي معلومة

والاوساط الذين لا يقدر على تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على التعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف قائما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجمل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب الى الصواب) ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

اى وحينئذ فلا يكون فى البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لوضوحه للبلغاء  
 وغيرهم وظهر لك مما قلناه ان القدرة على تأدية المعنى الواحد بعبارة مختلفة فى الطول  
 والقصر انما هو شان البلغاء بخلاف الاوساط فان لهم فى افادة كل معنى حدا معلوما  
 من الكلام يجرى فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع والقدرة لهم على ازيد من ذلك  
 ولا تنقض (قوله واما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثانى وحاصله  
 ان البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم الى غيرهم ولا نسلم عدم معرفة  
 البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه وحينئذ فتكون التعريف بما فيه البسط  
 الموصوف ليس فيه رد للجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء (قوله الموصوف)  
 اى بكونه ابسط مما ذكره المتكلم (قوله فلا يجهل عندهم الخ) اى لانهم يعرفون اى مقام  
 يقتضى البسط ويعرفون ان ذلك المقام المقضى للبسط يقتضى اى مقدار منه وحينئذ  
 فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهالة (قوله والاقرى الخ) هذا يقتضى ان ما قاله  
 السكاكى قريب الى الصواب مع ان غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظريه  
 وام يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى ايضا ان هذا الكلام الذى اتى به ليس بصواب  
 بل اقرب اليه من غيره وليس هذا مرادا واجيب بان اقول ليس على بابه بل المراد  
 القريب للصواب والمراد بقربه للصواب تمكنه منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ  
 عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان العدل من التقوى داخل فيها  
 لانه قريب اليها فقط (قوله ان يقال) اى فى ضبط الايجاز والاطناب (قوله المقبول  
 من طرق التعبير الخ) خرج الاجلال والتطويل والحشو مفسدا او غير مفسد فان هذه  
 وان كان طرقا للتعبير عن المراد الا انها غير مقبولة وحاصل ما اشار له المصنف منطوقا  
 ومفهوما ان هنا خمسة طرق لان المراد اما ان يؤدى بلفظ مساو له او لا الثانى اما ان يكون  
 ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما واف او غير واف وزائدا ما لفائدة او لانهذه  
 خمسة المقبول منها ثلاثة وهى ما دى بلفظ مساو او بناقص مع الوفاء او بزيادة لفائدة  
 وما دى بناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير مقبول وما دى بزيادة لالفائدة غير مقبول وفيه  
 قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهى المساواة والايجاز  
 والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهى الاخلال والتطويل والحشو ثم ان المراد يكون تلك  
 الطرق مقبولة او غير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من  
 كونه بليغا او من الاوساط فلا يردانه ان اريد بقبول الطرق الثلاثة الاول القبول مطلقا  
 اى سواء كان من البليغ او من الاوساط فان زائد والناقص الوافى غير مقبولين من الاوساط  
 لانهما خروج عن طريقهم لفيرداغ وان اريد القبول من البليغ فليس المساوى  
 والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا بل اذا كان ذلك لداع ويمكن الجواب ايضا باختيار  
 الشق الثانى وان المصنف اتكل فى عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام فى اساليب

البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تأدية اصله) اي اصل المراد  
والاضافة بيانية اي تأدية الاصل الذي هو المراد آه يعقوبى وانما زاد لفظ الاصل  
اشارة الى ان المعتبر في المساواة والايجاز والاطناب المعنى الاول اعنى المعنى الذى قصد  
المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جاني  
انسان وجاني حيوان نالقي كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث  
الاجال والتفصيل والقول بان احدهما ايجاز والاخر اطناب وهم انتهى عبد الحكيم  
(قوله بلفظ مساولة) وذلك بان يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة وهذه التأدية اعنى تأدية  
المراد بلفظ مساواة هي المساواة وقد اعتمد المصنف في معرفته ان الاول مساواة وان الثانى  
ايجاز وان الثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى آه اطول (قوله او بلفظ  
نافص عنه) اي عن المعنى المراد بان يؤدى باقل مما وضع لاجزائه مطابقة فالتقصان  
باعتبار التصريح وقوله واف اي بذلك المعنى المراد اما باعتبار الزوم اذ لم يكن هناك  
حذف او باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من غير تكلف فخرج الاخلال  
فان التوصل الى المحذوف فيه بتكلف وهذه التأدية اعنى تأدية المراد بلفظ نافص واف  
هي الايجاز كذا قرر شيخنا المدوى وعسارة المولى عبد الحكيم او بلفظ نافص عنه  
اي عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ منه او التعبير عن كله بلفظ نافص عن ذلك  
المقدار فيشمل ايجاز القصر وايجاز الحذف فقولنا سقياله وشكر الله مساواة لاصل المراد  
غير نافص عنه لان تقدير الفعل انما هو رعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطلق لا بدله  
من ناصب والعرب الفصح تفهم اصل المراد من ذلك وهو جوده تعالى من غير تقدير وهو  
متعارف الاوساط ايضا فالقول بانه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكى  
لخالفته مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم آه كلامه (قوله او بلفظ زائد عليه)  
اي بان يكون اكثر مما وضع لاجزائه مطابقة لفائدة وهذه التأدية اعنى تأدية اصل المراد  
بلفظ زائد عليه لفائدة هي الاطناب (قوله فالمساواة ان يكون الخ) المتبادر من هذا  
التقرير ان قول المصنف لفائدة قيد في الاطناب وهو صريح الاحتراز الآتى في المتن  
ايضا وفيه نظر لانه يقتضى ان المساواة والايجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف  
يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة فالاولى تقييد هما بها ايضا ويراد بهما ما يعم  
كون المأني به هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما في المساواة حيث لا يوجد في المقام  
مناسبة سواها ولذا قال السبكي في عروس الافراح الذى يظهر لى من كلام المصنف  
وهو الصواب ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته عبارته  
من تعلقها بالزائد فقط فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية اصل المعنى بلفظ مساولة  
لفائدة والايجاز تأديته بلفظ نافص لفائدة والاطناب تأديته بلفظ زائد لفائدة (قوله  
واحترز) هو بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل ويكون فيه الالتفات لان المقام مقام

تأدية اصله بلفظ  
مساولة (اي لاصل  
المراد (او) بلفظ  
(نافص عنه واف  
او بلفظ زائد عليه  
لفائدة) فالمساواة  
ان يكون اللفظ بمقدار  
اصل المراد والايجاز  
ان يكون نافصا عنه  
وايجابه والاطناب ان  
يكون زائدا عليه  
لفائدة واحترز بواف  
عن الاخلال) وهو  
ان يكون اللفظ نافصا  
عن اصل المراد غير  
واف (كقوله  
والعيش خير

تكلم ويصح ان يقرأ بلفظ المضارع ووجه الاحتراز بما ذكره من الاخلال ان المراد بالوفاء ان تكون الدلالة على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحه في تراكيب البلغاء ظاهرة لاخفاء فيها والاخلال كما قال الشارح ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي به خلفاء الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف وتعسف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دلالة اصلا حتى تكون مقبولة او غير مقبولة قلت القرائن لابد منها لكن قد يكون الفهم منها واضحا وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفاها وبعد الاخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق في شاهد الاخلال الآتي قريبا (قوله كقوله) اي الحارث بن حزنه البشكري بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر ها والزاي المعجمة المفتوحة والبشكري نسبة لبني بشكر بطن من بكر بن وائل والبيت المذكور من قصيدة من مجزوء الكامل المضمير المرفل وقوله \* عيشن يحسد لا يضره كالبوك ما اوليت جدا \*

(قوله والعيش) اراد به العيشة اي ما يتعيش به من مأكل ومشرب وفي الكلام حذف الصفة اي الناعم والمراد بنعمته كونه لذيذا وقيل المراد بالعيشة الحياة والمراد بنعمتها كونها مع الراحة (قوله في ظلال النوك) حال من ضمير خيرا ومن المبتدأ على رأي سيبويه وازايدة الظلال للنوك من اضافة المشبه به للمشبّه بجامع الاشتغال والظلال جمع ظلة بالضم وهي ما يظلل به كالخيمة فشبّه النوك الذي هو الجهل بالظلال بجامع الاشتغال وازاد المشبه به للمشبّه (قوله اي الحق والجهالة) تفسير للنوك بضم النون والمراد بالحق والجهالة عدم العقل الذي يتأمل به في عواقب الامور (قوله بمن عاش) اي من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل وذلك لان الجاهل الاحق يتم على اي وجه ولا يضيّق على نفسه بشيء والعافل يتأمل في العواقب والآفات وخوف الفناء والممات فلا يجد للعيش لذة (قوله اي مكدودا متعوبا) التبادر من هذا التفسير انه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا اوله بمكدودا على ما هو احد الطرق في وقوع المصدر حالا ويحتمل ان يكون صفة مصدر محذوف اي عيشا كذا وقوله متعوبا تفسير لمكدودا (قوله اي الناعم الخ) هذا بيان لما اخل به الشاعر وتوضيحه ان البيت يفيد ان العيش في حال الجهل سواء كان ناعما او لا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا او لا مع ان هذا غير مراد الشاعر بل مراده ان العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحماسة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد لان اعتبار الناعم في الاول وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه فبهِ المصنف على ان في المصراع الاول حذف الصفة اي والعيش الناعم وفي المصراع الثاني حذف الحال اي بمن عاش كذا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه دلالة واضحة اذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده غير

في ظلال النوك) اي الحق والجهالة (بمن عاش كذا) اي مكدودا متعوبا (اي الناعم وفي ظلال العقل) يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير وافي بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (و) احتراز (بفائدة عن التطويل) وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لافساده ولا يكون اللفظ الزايدة متعبنا (نحو قوله) وقد دلت الايام لاهشبه (والتي) اي وجد (قولها) كذبا ومينا) والكذب والمين واحد

صحح لاقتضائه ان العيش ولو مع النكد في حالة الحمق خير من العيش النكد في ظلال العقل  
وهذا غير صحيح لاستوائيهما في النكد وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة  
واطفاء بعض نكدات العيش فاذا تأمل في ظاهر الكلام ووجد غير صحيح قدر ما ذكر  
من الامرين في البيت لاجل صحة الكلام ولا يقال ان المحذوف في هذا البيت دلت عليه  
القرينة التي هي عدم صحة ظاهر الكلام فهي التي عرفتنا ان المراد الناعم وان المراد في  
ظلال العقل وحيث كان هناك قرينة دالة على ذلك المحذوف فلا اخلال لانا نقول  
لانسلم ان القرينة هنا تدل على تعيين ما ذكر سلمنا انها تدل لكن دلالة ظنية لا يهتدى  
اليها الا بمزيد نظر وتأمل فهو لا يتخلو عن الخلل بهذا الاعتبار هذا وذكر العلامة  
جلال الدين السيوطي في شرح عقد الجمان انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البدعي  
المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل محل ما ثبت مقابله في الآخر فاذا كرر في كل  
محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر (قوله عن التطويل) اي وعن الاسهاب  
وهو اعم من الاطناب فانه التطويل مطلقا لفائدة او لغيرها كما ذكره التنوخي وغيره كذا  
في عروس الافراح (قوله نحو قوله) اي قول عدي بن زياد العبادي من قصيدة طويلة  
يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابساً له ويذكره فيها حوادث الدهر و ما وقع  
لجذيمة وللزباء من الخطوب ومظلمها

\* ما بدلت المنازل ام عينا \* تقادم عهدهن فقد جلينا \* الى ان قال

\* الا يا ايها الثرى المرحى \* الم تسمع بخطب الاولينا \*

(قوله وقد دت) من القد وهو القطع والتقدير مبالغة فيه والاديم الجلد (قوله راهشبه)  
اللام بمعنى الى التي لغاية اي قطعت الجلد الملاصق للعروق الى ان وصل القطع لراهشين  
(قوله ومينا) في رواية مينا وعليها فلا شاهد في البيت وهذه الرواية خلاف رواية  
الجمهور وان كانت موافقة لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الاء (قوله  
والكذب والمين واحد) اي فلا فائدة في الجمع بينهما ولا يقال فائدته التوكيد اذ عطف  
احد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى لانا نقول التأكيد انما يكون فائدة ان قصد  
لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون  
المقصود وهو ان جذيمة غدرت به الزباء و قطعت راهشبه وسال منه الدم حتى مات وانه  
وجدما وعدته به من تزوجه كذبا فان قلت ان الثاني وهو المين متعين للزيادة لان الاول واقع  
في مركزه والثاني معطوف عليه قلت مدار التعيين وعدم التعيين انه ان لم يغير المعنى باسقاط  
ايهما كان فالزائد غير متعين وان تغير المعنى باسقاط احدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر ولا  
يعبر في ذلك كون احدهما متقدما والآخر متأخرا كذا ذكر العلامة عبدالحكيم (قوله العراق  
في باطن الذراعين) يترف الدم منهما عند القطع (قوله لجذيمة) هو بفتح الجيم بصيغة المكبر

قوله قد دت اي قطعت  
والراهشان العراق في  
باطن الذراعين والضمير  
في راهشبه وفي التي لجذيمة  
الابرش وفي قولها للزباء  
والبيت في قصة قتل الزباء  
لجذيمة وهي معروفة

و بضمها بصيغة المضمر كان من العرب الاولى وكنيته ابو مالك وكان في ايام الطوائف  
وقال ابو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله تعالى وسلامه عليه ثلاثين سنة ونولى  
الملك بعداياه وهو اول من ملك الحيرة وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات  
الى ما والى ذلك الى السودان وكان يغير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في ايديهم  
وهو اول من اوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب ( قوله الارش ) في الاصل  
نقط تحالف شعر الفرس ثم نقل للابرص وقيل لذلك الرجل الارش لبرص كان به  
فهابت العرب ان تصفه بذلك فقالوا الارش والوضاح وقيل سمي بذلك لانه اصابه  
حرق نار فبقى اثر نقطته سودا وحرا ( قوله وفي قولها ) اي وفي لفظ قولها ( قوله للزباء  
هي امرأة توات الملك بعد ابيها ) ( قوله وهي معروفة ) وحاصلها ان جذيمة قتل ابا الزباء  
وغلب على ملكه والجا الزباء الى اطراف مملكته وكانت عاقلة اديبة فبعثت اليه بان ملك  
النساء لا يخلو من ضعف في السلطان فاردت رجلا اضيف اليه ملكي واتوجه فلم اجد  
كفؤا غيرك فاقدم على ذلك فطعم في زواجها لاجل ان يتصل ملكه بملكها وقيل انه  
بعث يخطبها فكتبت اليه اني راغبة في ذلك فاذا شئت فاشخص الى فساور وزراءه  
فاشار واعليه بزواجها الاقصير بن سعد فانه قال له يا ابيها الملك لا تفعل فان هذه خديعة  
ومكر فقصاه واجابها الى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير امر فصار ذلك  
مثلا ولم يكن قصيرا ولكن كان اسماله ثم انه قال له ابيها الملك حينما عصيتني وتوجهت  
اليها اذا رايت جندها قد اقلوا اليك فان ترجلوا وحبوك ثم ركبوا او تقدموا فقد كذب  
ظني وان رايتهم حبوك وطافوا بك فاني معرض لك العصا وهي فرس لجذيمة لا تترك  
فاركبها وقربها تنج وقد اعدت لآخذه فرسانا فلما حضر غير مستعد للحرب في ابواب  
حصنها حيوه وطافوا به فحرب قصير اليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فجما فنظر  
جذيمة الى قصير على العصا وقد حل دونه السواد فقال ماذل من جرت به العصا  
فصار مثلا فادخلته الزباء في بيتها وكانت قد ربت شعر عانتها حولا وكشفت له عن  
باطنها وقالت له هذه عانة عروس او عانة آخذ بالنار فقال بل آخذ بالنار فابس من الحياة  
فامرت بشد عضديه كما يفعل بالفصود واجلس على نطع ثم امرت برواهشه فقطعت  
وكان قد قبل لها احتفظى على دمه فانه ان ضاعت قطرة منه طلب بشاره فقطرت قطرة  
من دمه في الارض فقالت لا تضيعوا دم الملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فلم يزل  
الدم يسيل الى ان مات وانما اختارت هذا الوجه في موته لاجل اشتفاء غيظها منه  
بالوم وهو في سبيل الموت ثم ان قصيرا اتى الى عمرو بن سعد وهو ابن اخذ جذيمة وقد كان  
جذيمة استخلفه على مملكته حين سار للزباء فاخبره الخبر وحضه على الثار واحتال  
لذلك فقطع انفه واذنيه ولحق بالزباء وزعم ان عمرا فعل به ذلك وانه اتهمه على مما لاتها  
على حاله يحدعها حتى اطمانت له وصارت ترسله الى العراق بما لفيها حتى الى عمرو فياخذ منه

ضعفه وبشترى به ما يطلبه وبأقوى البهاية الى ان تمكن منها وسلته مفاتيح الخزائن  
وقالت له خذ ما احببت فاحتمل ما احب من مالها واتى عمرا فانتخب من عسكره فرسانا  
والبسهم السلاح واتخذ غرارا وجعل شرجها من داخل ثم جل على كل بعير جليلين  
معهما سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى اذا كان الليل اعترل عن الطريق فليزل  
كذلك حتى شارف المدينة فامرهم بلبس السلاح ودخلوا الغرار ليلا فلما أصبح دخل  
وسلم عليها وقال هذه العير تأتيك بمالم آتاك بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت  
تنظر العير وهي تدخل المدينة فانكرت مشيها وجعلت تقول

\* ما لجمال مشيها وبدا \* اجند لا يحملن ام حديدا \*

\* ام صرقاتنا بارد اشديدا \* ام الرجال جثما فعودا \*

فلما دخلت العير في المدينة خلوا شرجهم وخرجوا بالسلاح واتى قصير بعمر وقامه  
على سر داب كان لها كانت اذا خرجت تخرج منه فاقبلت لتخرج من السرداب فوجدت  
عمرا على بابه فجعلت تمص خلتها فيه سم وتقول يدي لا يد عمرو وفارقت الدنيا ( قوله  
في قوله ) اى قول ابى الطيب المننى من قصيدته التي رثى بها عمه الترمذى غلام سيف  
الدولة واولها فيه الحرم وهو حذف الحرف الاول من الوند المجموع ومطلعها

\* لا يحزن الله الامير فاني \* لا اخذ من جلته بنصيب \*

\* ومن سراهل الارض تمهكي اسي \* بكى بعيون سرها وقلوب \*

\* واتى وان كان الدفين حبيب \* حبيب الى قلبي حبيب حبيب \*

\* وقد فارقت الناس الاحبة قلنا \* واعبى دواء الموت كل طيب \*

\* سبقنا الى الدنيا فلوعاش اهلها \* منعنا بها من جيئة وذهوب \*

\* تملكها الا ترى تملك سالب \* وفارقتها الاضى فراق سلب \*

والافضل فيها البيت وهي قصيدة طويلة ( قوله والندى ) اى الاعطاء ( قوله شعوب )  
بفتح الشين مأخوذ من الشعبة وهي الفرقة ( قوله علم للنبي ) اى علم جنس فهو ممنوع  
من الصرف للعلمية والتأنيث وسميت النبي بذلك لانها تشعب وتفرق بين الاحبة اى  
لولا تيقن لقاء النبي لم يكن للامور المذكورة فضل ( قوله صرفها ) اى جرها بالكسر  
من غير تنوين وقوله للضرورة اى لضروره موافقة القوافي وجعله الجر بالكسر صرفا  
هو احد قولين والثاني انه التنوين وقوله صرفها للضرورة اى مع كونها ممنوعة  
من الصرف لاذكرنا وانظر هل يقال يجوز ان يكون علما على الموت وهو مذكور حيثئذ  
فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك في اسماء البلدان والاماكن فليحمر  
قاله يس والظاهر الجواز وانه لا فرق ( قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ )  
هذا بيان لمفهوم البيت وتقدير لما يرد على قوله والندى من كونه حثوا مفسدا للمعنى  
وللهجواب عنه وذلك لان منظومه نبوت الفضيلة للشجاعة وما معها على تقدير وجود

( و ) احترز ايضا بفائدة  
( عن الحشو ) وهو زيادة  
معينة للفائدة ( المفسد )  
للمعنى ( كالندى في قوله ولا  
فضل فيها ) اى في الدنيا  
( للشجاعة والندى وصبر  
الفنى لولا لقاء شعوب )  
هى علم للنبي صرفها  
للضرورة وعدم الفضيلة  
على تقدير عدم الموت انما  
يظهر في الشجاعة والصبر



الموت لان لولا حرف امتناع لوجود بمعنى انها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لافضل فيها هو الجواب في الحقيقة لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه انه دليل الجواب واصل التركيب لولاء لشعوب لافضل فيها للشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منفي في ذاته فاذا نفى بمقتضى لولا كان اثباتا لان نفى التني اثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للامور المذكورة على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيلة لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندي والحاصل ان هذا البيت يفيد بحسب النطوق ان وجود الموت مقتض لفضي الشجاعة والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم ان نفى الموت مقتض لنفي الفضل عما ذكر واستلزم وجود الموت لفضل الشجاعة واستلزام نفيه لنفي فضلها صحيح لان الانسان متى علم انه لا يموت لم يبال بالقدم على المعركة وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لاحد على احد بخلاف ما اذا علم انه يموت ومع ذلك يقتض المعركة فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بمالا طاقة لكل احد عليه وكذلك الصبر على شدة الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفى الموت لنفي فضله صحيح لانه لو اتني الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا انه لا موت بتلك الشدة صبروا حرصا على تلك الفضيلة اعني فضيلة نفى الجزع اذ ليست تلك الشدة مفضية الى الموت الذي هو اعظم مصيبة ومادونها جليل ومع ذلك لا بد ان تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان ان تلك الشدة ربما افضت الى الموت الذي هو اشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها فهذا لا ينصف به الا القليل من الناس فيثبت الفضل باختصاصه بمالا طاقة لكل احد عليه واما استلزام وجود الموت لفضيلة الكرم واستلزام نفى الموت لنفي فضيلة الكرم فغير صحيح لان التبادر ان فضل الكرم انما يكون عند نفى الموت لا عند وجوده لان الانسان اذا علم انه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدي الى فضيحة ومقاساة شدة دائمة فلا يكاد يوجد على هذه الحالة الا النادر فيثبت له الفضل لا اختصاصه بمالا طاقة لكل احد عليه واما اذا تبين وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم

ليقن الشجاع بعدم الهلاك  
وتيقن الصابر بزوال  
المكروه بخلاف البازل  
ماله اذا تبين بالخلود وعرف  
احتياجه الى المال دائما فان  
بذله حينئذ افضل مما اذا تبين  
بالموت وتخليف المال وغاية  
اعتذاره ما ذكره الامام  
ابن جني وهو ان في الخلود  
وتقل الاحوال فيه من عمر  
الى يسر ومن شدة الى رخاء  
ما يسكن النفوس وبسهل  
البؤس فلا يظهر لبذل المال  
كثير فضل

بقائه للورثة بعده وهذا مما يكثر تركه فلا فضل فيه (قوله ليقن الشجاع بعدم الهلاك)  
اي فلا يكون له فضل باقحامه الدخول في المعركة لاستواء الناس جميعا في ذلك (قوله  
وتيقن الصابر بزوال المكروه) اي بحسب العادة وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل  
فيه لان الناس كلهم اذا تبينوا ذلك صبروا حرصا على فضيلة عدم الجزع (قوله فان  
بذله حينئذ افضل) اي لان الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله مما اذا تبين  
بالموت وتخليف المال) اي لانه جدير بان يجود بماله (قوله وغاية اعتذاره) الضمير عائذ  
على الحشو والكلام من باب الحذف والايصال اي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو  
بحيث يخرج عن الفساد لحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وقوله ما ذكره ابن جني

اى فى شرح ديوان المتنبي وحاصل ذلك الاعتذار ان نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال  
 من عمر الى بسر ومن فقر الى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك  
 الانتقال فيه وذلك مما يحتمل على الكرم لكل احد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير  
 نفي الموت لان الانسان اذا اتقن الخلود اتفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم ان الله تعالى  
 يخلفه وينقله من حالة العمر الى حالة لبس بخلاف ما اذا اتقن بالموت فانه لا يوقن  
 بالخلف لا حتمال ان ياتيه الموت فجأة قبل تغير حاله وحينئذ فيثبت الفضل للبذل  
 على تقدير وجود الموت وقول الشارح وتنقل الاحوال فيه اى فى الخلود وقوله ما يسكن  
 الخ بتشديد الكاف اسم ان وقوله وبسهل البؤس اى الشدة ورد ذلك الاعتذار بامور  
 الاول ان الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الايلاء بالشدة والضيق حتى يكون  
 خوفه ذلك اعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاءه الخلف سهلا لا لكرام عند  
 انقضاء الموت فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى ان الشخص على تقدير الخلود يقوى  
 احتياجه للمال فيكون للبذل مع احتياجه له فضل الثالث ان الشخص على ذلك التقدير  
 يشند تعلق قلبه بمحوز المال ليكني شر المهمات بصرفه فيها واما رجاء عود المال اليه  
 بتنقل الاحوال فهو فى غاية الضعف لانه امر معتاد يمكن تخلفه بل قد تخلف بالفعل  
 فى بعض الافراد وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل واما مع اعتبار وجود  
 الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال ليقن انه يموت ويخلفه لوارثه ومن ثم كان ترك  
 الشاب للمال واعراضه عن امور الدنيا افضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشدة حرص  
 الشاب عليه لظنه طول الحياة المحتاج لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ  
 بالمال لرقبه الموت كل لحظة اللهم الا ان يقال ان تخرج الكلام ولو على وجه ضعيف  
 اولى من حمله على الفساد وبعضهم اجاب عن البيت بان المراد بالندى الكرم بالنفس  
 وفيه نظر لعوده الى الشجاعة حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع ان الاصل عدم  
 استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا  
 الاعتراض انما يرد اذا كان غرض المحبب تصحيح كلام ابى الطيب بالكلية واما  
 اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا يرد ذلك اذ غاية ما لزم  
 على ذلك الجواب كونه من التطويل واعتراض ابن السبكي فى عروس الافراح  
 على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بان الندى ليس زيادة لفظ لمعنى  
 مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو  
 من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من انه لا يفرق بينهما الا فى التعيين وعدمه  
 واجيب بان المراد بالزيادة بالنسبة الى الحشو ان يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك  
 الماتى به مدلولاً على معنى بغيره ام لا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله  
 بالندى فى البيت ( قوله كقوله ) اى قول زهير بن ابى سلمى وهذا البيت من آخر

كالعلوم اذ لا يحدد ما هو بمنزلة العدوم بالوجود مع ان البعض من حيث هو والمثمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل (قوله لانها غير وافية) علة لمحدوف اى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ (قوله او كغير الوافية) اى لكونها مجملة او خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما في الآية والبيت الآتين على ما يقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف اهل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والاحسن كما في ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التي اتبعت بتبدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالتبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالبين وان يراد بكغير الوافية الجملة التي اتبعت بتبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصدا وان اختلفا مفهوما والمصدق اكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله او في تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالقصود في الحالة الزاهنة ولا يقال حل قوله او كغير الوافية على التي اتبعت بتبدل الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لا يجري في الجمل التي لا محل لها لاننا نقول قوله او كغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل في الجمل وكأنه قال او كغير الوافية على ما شئ عليه غيرنا وانما كان حل كلام المصنف على هذا الذي قلناه احسن لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل الذي ذكره لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف او كغير الوافية لتنوع الاعتباري وحينئذ فتكون الجملة الاولى في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان في الاولى وفاء باعتبار كونها اعم واشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وان كانت الاولى وافية اجالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون او في فسه الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون في الوفاء قصورما) اى حيث يكون في وقاما الاولى بالمراد قصور لكونها مجملة كما في الآية وفي قوله او خفاء اى او يكون في الاولى خفاء في الدلالة على المراد كما في البيت وهذا راجع لقوله او كغير الوافية (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشائه) جملة بحالية اى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال ان المقام يقتضى اعتناء بشائه فحينئذ اتى بالبدل منه ثم بالبدل لان قصد الشيء مرتين او كدولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا العدوى والمراد بالمقام هنا حال المراد وفي ابن يعقوب قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به في مقام يقتضى الاعتناء بشائه فقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين

منها في كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد ان مقام المساواة هو مقام الاثبات بالاصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الایجاز هو مقام حذف احد المستدين او التعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في اصل المعنى كقصد البسط حيث الاصفاء مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد تقدم ان المساواة عبارة عن لفظ اتى به ليدل على معناه بتمامه من غير ان يكون ناقصا عن اجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه (قوله المقيس عليه) اي الذي قيس عليه اي نسب اليه الایجاز والاطناب وهذا تفسير لما قبله وفيه ان الاصل الذي قيس عليه الایجاز والاطناب اما هو اصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه انه انما قدم المساواة لقلة مباحثها ولك ان تقول انها الاصل والمقيس عليه عند السكاكي وهذا القدر كاف في تقديمها انتهى عبد الحكيم وفي ابن يعقوب انما كانت للمساواة اصلا بقاس عليها مع انها نسبة ايضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على تعقل شيء بمعنى ان ادراك ان هذا ذال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه يقاس عليها وانما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهي انها لفظ ليس فيه ايجاز اي نقصان عن الاصل ولا اطناب اي زيادة عليه ولا يصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله ولا يبحق) اي لا ينزل المكر السيء وهو في جانب الله ان يفعل بالبعد ما بهلكه وقوله الاباهله اي الاستحقاق بعصيانه وكفره وانما كان هذا الكلام مساواة لان المعنى قد ادعى بما يستحقه من التركيب الاصلى والمقام يقتضى ذلك لانه لا مقتضى للعدول عنه الى الایجاز والاطناب آه يعقوب وفي الفناري حاق به الشيء احاط به ووصف المكر بالسيء ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا مكرا لله لان مكرا الله جزء السيء وجزء السيء ليس سيئا اه وكذلك مكرا المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز وبهذا يدفع قول ابى السبكي في العروس اعتراضا على المصنف ان الآية من قبيل الاطناب لان السيء زيادة اذ كل مكر لا يكون الا سيئا (قوله وقوله) اي النابغة الذبياني في مدح ابى قابوس وهو نعمان ابن المنذر ملك الحيرة حين غضب عليه وقد كان من ندماه واهل انسه فذحه بان مطروده لا يفر منه ولو بعد في المسافة لان له اعوانا في كل محل قرب او بعد يأتون به اليه فتى ذهب لمكان ادركه كالليل (قوله وان خلت آه) اي ظنبت والنتأى بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة محل الانتشاء وهو البعد مأخوذ من انتأى عنه اي بعد فهو اسم مكان وعليه فلا يتعلق به الجار والمجرور لان اسم المكان لا يعمل فيه ولا في الظرف على الصحيح وحينئذ فنك متعلق بوسع تضمنه معنى البعد وظاهر كلام الشارح انه متعلق بالنتأى حيث قال اي موضع البعد عنك ذو سعة واجب بانه حل معنى او على رأى من جوز عمله في الظرف (قوله ذو سعة)

(نحو ولا يبحق المكر السيء الاباهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان النتأى عنك واسع اي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهو له بالليل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا للمساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يفتر اليه في تأدية اصل المراد

فيه نظر لان الموصوف بالسمة انما هو المسافة التي بين المخاطب وموضع البعد الذي هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان واجيب بان وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافة التي لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ( قوله شبهه ) اي شبه الشاعر الممدوح وقوله في حال سخطه اي عليه رهو له اي تخوفه له وهذا تنقيد للمشبه فهو بيان لحالته اي شبه السلطان حال كونه في تلك الحالة وليس هذا بيانا لوجه الشبه لان وجه الشبه عموم الاماكن ويلوغه كل موطن في اسرع لحظة و اشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال ان المقام مقام مدح والناسب له التشبيه بالامر اللطيف فهلا شبهه بالصبح وحاصل الجواب ان الشاعر انما قصد تشبيهه حال كونه في هذه الحالة وهذه انما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه في غير هذه الحالة لقال كما نك كالصبح لان المناسب للمدح التشبيه بالاشياء اللطيفة كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله حذف المستثنى منه ) اي لان المعنى لا يبحق المكر السيئ باحد الاباهله ( قوله حذف جواب الشرط ) اي لان التقدير وان خلت ان المتأى عنك واسع اي فانت مدرك لي فيه وجعل جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من ان الجواب لا ينقدم ( قوله وفيه ) اي في هذا القيل ( قوله لان اعتبار هذا الحذف ) اي في الآية والبيت ( قوله رعاية لامر لفظي ) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جر الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وسمى ذلك امرا لفظيا لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره ( قوله لا يفقر اليه الخ ) اي لان معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الاول ( قوله اظهابا ) اي ان كان لفائدة ( قوله بل تطويلا ) اي ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوي اي الزائد للفائدة وان كان متعينا فاندفع ما يقال ان الاولى ان يقول بل حشوا لان الزائد متعين والحاصل ان ما جرى العرف بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأثي به يكون تقديره مراعاة القواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا بقرينة خارجية يكون حذفه ايجازا للحاجة اليه في المعنى ( قوله وبالجملة ) اي واقول قولاً ملتبسا بالجملة اي بالاجال اي واقول قولاً بجملاً ( قوله والايجاز ) اي من حيث هو على ضربين وذلك لان اللفظ قد ينظر فيه الى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير ان يكون في نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار ايجاز القصر لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه من جهة ان التركيب فيه حذف ويسمى ايجاز الحذف والفرق بين ايجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما لان

حتى لو صرح به لكان اظهابا بل تطويلا وبالجملة لانسليم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد ( والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم في القصص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير ) وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان بارتفاع القتل حياة لهم ( ولا حذف فيه ) اي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا

مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل ولا مقتضى للعدول عنه ومقام الایجاز المذكور هو مقام حذف احد المسندين او المتعاقبات واما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو ان المساواة ماجرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والایجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل ان يكون الخطاب بمن لا يفهم بالایجاز او لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الایجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه الى بسط (قوله ايجاز القصر) اي ما يسمى بايجاز القصر بذكر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم وان كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس بحذف) اي وهو الكلام الذي ليس ملتبسا بحذف في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام او التضمن فالباء للابسته ويصح جعلها للسبية اي وهو ايجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولكم في القصاص) اي في نفسه ولا يقدر في مشروعيته والا كان فيه حذف وسيأتي انه لاحذف فيه وقوله لكم خبر اول وفي القصاص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه) اي ما عني وقصد ان يفيد ولو بالالتزام (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي كون لفظه بسيرا ومعناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل لان الانسان الخ اشارة الى ان ما ذكره مدلول قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فلفظه بسير ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان التبادر منه انه دليل على دعوى تضمن القصاص للحياة فيقتضى ان كل دعوى له ادليل ايجاز وهو ممنوع وقوله لان معناه اي الالتزامي وذلك لان المدلول المطابق لهذا الكلام الحكم بان القصاص فيه الحياة للناس فيستفاد منه ان الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) اي ابقاء حياتهم (قوله ولا حذف فيه) هذا من تمام العلة بيان لتطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله اصل المراد) اي وهو قوله سابقا لان الانسان الخ (قوله واعتبار الفعل) المراد به الفعل اللغوي على حذف مضاف اي واعتبار دال الفعل اي الحدث فيشمل الاسم ان قدر متعلقا وهذا جواب عما يقال ان في الآية حذفاً وحينئذ فلا يصح النفي في قول المتن ولا حذف فيه (قوله الظرف) يحتمل انه اراد به الجنس فيشمل الظرفين او انه اراد الاول والثاني تابع له في التعلق (قوله لا مر لفظي) اي لتاعدة نحوية موضوعة لاجل سبك تركيب الكلام وهي ان كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به لان اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه اصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين واجاب بعضهم بان مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوي وهو الزائد لا لفائدة وان كان متعينا فيشتمل الحشو وانما لم يعبر بالحشو رعاية للادب في اللفظ القرآني (قوله فضله) مبتدأ خبره قوله بقلة الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بفضله وقوله او جز خبر كان وقوله عندهم ظرف لا وجز وحاصل ما في المقام ان المعنى

(وفضله) اي رجحان قوله  
ولكم في القصاص حياة  
(على ما كان عندهم او جز  
كلام في هذا المعنى وهو)  
قولهم (القتل انفي للقتل  
بقلة حروف ما ينظره) اي  
اللفظ الذي ينظر قولهم  
القتل انفي للقتل (منه) اي من  
قوله ولكم في القصاص  
حياة وما ينظره منه هو  
قوله في القصاص حياة  
لان قوله ولكم زائد على  
معنى قولهم القتل انفي  
للقول لحروف في القصاص  
حياة مع التنوين احد عشر  
وحروف القتل انفي للقتل  
اربعة عشر اعني الحروف  
المفروضة اذ بالعبادة يتعلق  
الایجاز لا بالكتابة  
(والنص) اي وبالنص  
(على المطلوب) يعني الحياة  
(وما يفيد تنكير حياة من  
التعظيم لمنه) اي منع  
القصاص اياهم (عما كانوا  
عليه

المشار إليه في الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فثبت به الحياة وقد نطقت العرب بكلام  
 قصدا لا فاداه على وجه الإيجاز وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام  
 الذي جرى في السننهم وأن كان كل من إيجاز القصر فذكر أو جهاسبعة يتبين بها الفضل بين  
 الكلامين والفرق بين العبارتين ( قوله أي رجحان قوله ولكم الخ ) إنما لم يسقط قوله  
 ولكم مع أنها لا تدخل لها في قاعدة المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف في قوله ما يناظره منه  
 ( قوله على ما كان عندهم ) أي على الكلام الذي كان عندهم أي في اعتقادهم ولعل نكتة  
 التقييده أنه ليس كذلك في الواقع لأن أوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة  
 وقوله في هذا المعنى أي وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فثبت به الحياة ( قوله وهو )  
 أي الكلام الذي هو أوجز كلام عندهم في هذا المعنى ( قوله القتل ) أي قصاصا  
 وقوله أنني للقتل أي أكثر نفيا للقتل ظلما من غيره ويحتمل أن افضل ليس على يابه أي القتل  
 قصاصا ناف للقتل ظلما لما يترتب عليه من القصاص ( قوله أي اللفظ ) تفسير لما وقوله  
 قولهم بيان لمرجع ضميرناظره البارز وأما المستتر فهو عائد على ما ( قوله منه ) أي حال  
 كون المناظرة لقولهم منه ( قوله وما يناظره منه ) أي واللفظ الذي يناظر قولهم القتل  
 أنني للقتل من جملة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة هو قوله في القصاص حياة  
 ( قوله لأن قوله الخ ) علة لقوله وما يناظره منه هو قوله الخ ( قوله لحروف الخ ) أي  
 لأن حروف الخ وهذا بيان لفظة حروف ما يناظر قولهم ( قوله مع التنوين ) قيل الأولى  
 ترك عد التنوين لأنه تابع لحركة الآخر فان حرك وجد التنوين وان سكن للوقف سقط  
 وحيث فلا اعتبار للتنوين لثبوته في حال دون حال لحروفه الملقوطة الثابتة وصلا  
 ووقفا عشرة ( قوله أعني الخ ) جواب عما يقال أن حروف في القصاص حياة ثلاثة  
 عشر باعتبار التنوين لأن من جملة حروفه ياء في وهمزة ال وحيث فلا يتم قولكم أن  
 حروفه أحد عشر باعتبار التنوين ( قوله إذا الخ ) اذ تعليلية وقوله بالعبرة متعلق  
 بقوله يتعلق أي لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعبرة لا بالكتابة حتى يكون حروف قوله  
 في القصاص حياة ازيد مما ذكر ( قوله والنص على المطلوب ) أي التصريح به لاجل  
 أن يرغب العام والخاص فيه ويحافظوا عليه لأن النص على المطلوب اعون على القبول  
 بخلاف قولهم المذكور فإنه يدل على المطلوب وهو ثبوت الحياة بالزوم من جهة أنني  
 القتل يستلزم ثبوت الحياة وقد يقال أن هذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سلوك  
 طريق البرهان وهو فن من فنون البلاغة تأمل ويمكن دفعه بأن ذلك إذا لم يقتض المقام  
 التصريح والتنصيص لغرض في ذلك والمقام هنا يقتضي التصريح والتنصيص ليرغب  
 العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها ( قوله أي وبالنص ) أشار الشارح  
 بهذا إلى أن قول المصنف والنص عطف على قوله سابقا فلة حروفه وكذا ما بعده  
 من قوله وما يفيد وطراده الخ ( قوله وما بعده ) أي وبما يفيد تنكير حياة من التعظيم

من قتل جماعة براحداً ( من قتل جماعة براحداً )  
 فحصل لهم في هذا الجنس  
 من الحكم اعني القصاص  
 حياة عظيمة ( او ) من  
 ( النوعية اي ) ولكم  
 في القصاص نوع من الحياة  
 وهي الحياة ( الحاصلة  
 للقتول ) اي الذي يقصد  
 قتله ( والقاتل ) اي الذي  
 يقصد القتل ( بالارتداد )  
 عن القتل لمكان العلم  
 بالاقصاص ( واطراد )  
 اي وبكون قوله ولكم  
 في القصاص حياة مطردا  
 اذا اقتصاص مطلقا  
 سبب للحياة بخلاف القتل  
 فانه قد يكون انفي للقتل  
 كالذي على وجه القصاص  
 وقد يكون ادعى له كالقتل  
 ظلماً وخلوه عن التكرار )  
 بخلاف قولهم فانه يشتمل  
 على تكرار القتل ولا يخفى  
 ان الخالي عن التكرار افضل  
 من المشتمل عليه وان لم يكن  
 مخلاً بالفصاحة ( واستغناء  
 عن تقدير محذوف ) بخلاف  
 قولهم فان تقديره القتل

اذ معنى الآية ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة ( قوله من التعظيم  
 بيان لما ( قوله لمنه الخ ) علة لعظم الحياة الحاصلة بالقصاص اي وانما عظمت تلك الحياة  
 الحاصلة بالقصاص لمنه الخ ( قوله اي منع القصاص ايام الخ ) اشار بهذا الى ان  
 اضافة المصدر في منعه الى الفاعل والمفعول محذوف لانه من اضافة المصدر للمفعول  
 والفاعل محذوف ( قوله عما كانوا عليه ) اي في الجاهلية من قتل جماعة اي عصابة القاتل  
 فكنوا في الجاهلية اذا قتل واحد شخصاً قتلوا القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع  
 القصاص الذي هو قتل القاتل فقط كان في القصاص حياة لاولياء القاتل لان القاتل  
 اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لاصحابه بعدم قتلهم معه وكذلك بسبب اشتراك  
 الكفاة واما قبل مشروعيته واتباع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بالواحد  
 كانت فيه امانة عظيمة لانه اذا قتل واحد قتل فيه هو واصحابه فبها امانة لاصحابه ( قوله  
 بواحد ) اي بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد ( قوله فحصل لهم ) اي للجماعة  
 الذين كانوا يقتلون وهم اولياء القاتل وقوله في هذا الجنس في سببية وقوله من الحكم  
 اي المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله اعني اي بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى  
 فحصل لاولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص وبصح ان يراد بالجنس مطلق الحياة  
 وقوله من الحكم من فيه تعيلية وقوله اعني اي بالحكم وحينئذ فالعنى فحصل لهم حياة  
 عظيمة من مطلق الحياة من اجل القصاص وعليه ففي معنى من كذا قرر شيخنا العدوى  
 ( قوله او من النوعية ) اشار بتقدير من الى ان قول المصنف او النوعية عطف على  
 التعظيم لا يقال ان الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا يصح المقابلة في كلام  
 المصنف لاننا نقول جسيمة النوعية غير جسيمة التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعاً والحاصل  
 ان الحياة العظيمة وان كانت نوعاً الا ان نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة  
 بهذا الاعتبار ( قوله نوع من الحياة ) انما قال نوع لان هذا ليس حياة حقيقة بل المراد  
 بقاءها واستمرارها فهو نوع من الحياة لاحقيقة الحياة بمعنى ابتداءها بعد عدم ( قوله  
 الحاصلة ) هو في كلام المصنف بالجر صفة للنوعية والشارح غير اعراب المصنف كما ترى  
 الا ان يقال ان قول الشارح وهي الحياة حل معنى لاجل اعراب ( قوله اي الذي يقصد  
 قتله ) اشار الشارح بهذا الى ان مراد المصنف بالمقتول المقتول بالقوة لا بالفعل لانه  
 لم يحصل له حياة ( قوله اي الذي يقصد القتل ) اي فهو قاتل بالقوة لا بالفعل ( قوله لمكان  
 العلم بالاقصاص ) هذا علة للارتداد ومكان مصدر ميمي من كان التامة اي وانما  
 ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل اذا علم بالقصاص حين يهجم بالقتل كف عنه  
 فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سبباً في استمرار حياتهما ( قوله واطراد )  
 اي عموه لافراد ( قوله ولكم في القصاص ) الاولى حذف لكم اذا دخل لها في المناظرة  
 ( قوله مطردا ) اي صامدا لكل فرد من افراد ( قوله مطلقاً ) اي في كل وقت وفي كل فرد



من افراد المكافين ( قوله بخلاف القتل ) اى فى قولهم القتل اننى للقتل فانه لا اطراد فيه  
اذ ليس كل قتل اننى للقتل بل تارة يكون اننى له وتارة يكون ادعى له وجعل كلامهم هذا  
غير مطرد بالنظر لظاهره وان كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآية  
فى الاطراد والحاصل ان ترجيح الآية على كلامهم بالاطراد فى الآية وعدمه فى كلامهم  
بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف فى الترجيح ( قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ ) هذا  
يشعر بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة ان كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول

على جهة القصاص والثانى على جهة الظلم فهو تكرار فى الجملة ( قوله افضل من المشتمل  
عليه ) اى لان التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام ( قوله وان لم يكن محلا )  
اى وان لم يكن التكرار محلا بالفصاحة والواو للبالغة ويقال لها واو الكاية اى هذا  
اذا كان التكرار محلا بالفصاحة بل وان لم يكن محلا بها وذلك لان الكلام الذى فيه  
التكرار قد يكون فصيحاً هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فان قلت فى هذا  
التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت ان الترجيح من جهة لا ينافى  
المرجوحية من جهة اخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر  
فبالنظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر لجهة الرد حسن لحسنه ليس من جهة التكرار  
بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا  
يؤدى الى التكرار بان لا يكون كل من الاقطين بمعنى الآخر ولا يقال ان كلامهم قد تعادل  
فيه نكتة العيب والحسن فبقا قطان وصار حينئذ لا عيب فيه لانا نقول نكتة الرد  
ضعيفة فلا تعادل التكرار تأمل قرره شيخنا العدوى ( قوله فان تقديره القتل اننى  
للقتل من تركه ) جعل كلامهم محتاجا للتقدير اذا كان افضل فيه على بابه والظاهر انه  
ليس على بابه وحينئذ فيكون مستغنيا عن تقدير محذوف كآية على انه اذا كان على  
بابه فى جعله محتاجا للتقدير نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى اى مراعاة  
للقواعد النحوية الموضوعية لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار اليه  
فى تأدية اصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتباره فى الآية والبيت السابقين  
واجيب بان هذا التقدير يتوقف عليه اصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لاعلى غيره  
من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف فالتقدير المذكور  
يتوقف عليه اقادة المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآية والبيت لكن مقتضى

ذلك انه من ايجاز الحذف وظاهر كلام المصنف انه من ايجاز القصر فتأمل ( قوله  
من تركه ) لا يخفى ان الترك لا ينقضى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه والمراد اننى  
من كل زاجر آه اطول ( قوله متقابلين ) اى سواء كان التقابل على وجه التضاد او السلب  
والايجاب او غير ذلك كما سأتى شرح ذلك وتعبيره هنا بالمتقابلين اولى بما عبر به فى المطول  
حيث قال وهى الجمع بين المعنيين المتضادين كالتضاد بين القصاص والحياة لان القصاص ليس

اننى للقتل من تركه  
( والمطابقة ) اى وباشتماله  
على صنعة المطابقة وهى  
الجمع بين معنيين متقابلين  
فى الجملة كالتضاد  
والحياة ( و ايجاز الحذف )  
عطف على ايجاز القصر  
( والمحدوف اما جزء جملة )  
عمدة كان او فضلة  
( مضاف ) بدل من جزء  
جملة ( نحو واسئل القرية )  
اى اهل القرية ( او موصوف  
نحو انا ابن جلاب ) وطلاع  
الثنايا متى اضع العمامة  
نصفونى

ضد الحياة بل سبب للموت الذى هو ضد الحياة بناء على انه امر وجودى يقوم بالحياة  
 عند مفارقة روحه (قوله فى الجملة) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على المبالغة اى  
 ولو فى الجملة اى هذا اذا كان تقابلهما بحسب ذاتيهما بل ولو كان تقابلهما فى الجملة اى  
 بحسب ما استلزما وذلك كالتقصاص والحياة فان التقصاص انما كان مقابلا للحياة  
 ومضادها باعتبار ان فيه قتلًا والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياة فجعل ما يشتمل  
 على القتل مقابلا فى الجملة (وقوله وايجاز الحذف) اى والايجاز الحاصل بسبب حذف  
 شئ من الكلام فهو من اضافة السبب الى السبب (قوله اما جزه جملة) المراد بجزه  
 الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة ما كان مستقلا (قوله عدة كان او فضلا)  
 عدة خبر كان مقدما و اشار الشارح بذلك التعميم الى ان المصنف اراد بجزه الجملة هنا  
 ما بهم الجزء الذى يتوقف عليه اصل الافادة وغيره فدخل العدة كالبسطة والخبر  
 والفاعل والفضلة كالمفعول والدليل على ان المصنف اراد بجزه الجملة ما ذكر ما ذكره  
 بعد ذلك وبهذا اندفع ما عترض به على المصنف حيث ابدل المضاف من جزء الجملة  
 ومثله بالآية مع ان المضاف المحذوف فى الآية مفعول لاجزه جملة لان الجملة والكلام  
 متراد فان فلا يكون جزأها الا ما كان عدة من مسند او مسند اليه وما عداها من  
 المتعلقات فخارجة عن حقيقتها (قوله بدل) اى بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير  
 فيه الرابطة بالكل البديل منه وانما لم يجعله نعتا لانه وان كان مشتقا وكذا ما بعده لكن  
 عطف عليه مالا يصح جعله نعتا وذلك قوله صفة وشرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل  
 بدلا لاصح الاعراب فيها جميعا ولا يقال نجعل قوله مضاف او موصوف صفتين  
 لكونهما مشتقين وقوله اوصفة او شرط بديلين واذا اجتمع البديل والصفة قدمت  
 الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لان المعطوف على البديل بدل وعلى  
 النعت نعت وقولهم اذا اجتمعت التوابع يقدم منها النعت ثم كذا معناه اذا لم يكن هناك  
 عاطف (قوله نحو واسئل القرية) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول  
 والتمثيل لما ذكر بالآية بناء على ان القرية لم يرد بها اهلها مجازا مرسلا لعلاقة الحالية  
 او المحلية والافلا حذف وكذا على مقاله داود الطاهرى من ان اسم القرية مشترك بين  
 المكان واهله (قوله نحو انا ابن جلاخ) هذا البيت من كلام العربى بسكون الراء (قوله  
 وطلاع التابا) بالجر عطفًا على جلا ويجوز رفعه عطفًا على ابن (قوله متى اضع العمامة  
 تعرفونى) يحتمل ان المعنى متى اضع عمامة الحرب على رأسى وهى البيضة الحديد  
 التى يلبسها المحارب على رأسه تعرفونى اى تعرفوا شجاعى ولا تنكروا تقدمى  
 وغناى عنكم ويحتمل ان المعنى متى اضع العمامة التى فوق رأسى على الاض تعرفونى  
 شجاعا لاني عند وضعها اشر للحرب والبس البيضة وهى ما يستر الرأس من الحديد فيظهر  
 بذلك شجاعى وقوتى ويبين بذلك صدقى فى الانساب ويحتمل ان المعنى متى اضع

الثنية العقبة وفلان طلاع  
 الثنايا اى ركاب لصعاب  
 الامور وقوله جلا جلة  
 وقعت صفة لمحذوف  
 (اى) اثابن (رجل جلا)  
 اى انكشف امره او كشف  
 الامور وقيل جلاهنا علم  
 وحذف التنوين باعتبار  
 انه منقول عن الجملة اعنى  
 الفعل مع الضمير لاعن  
 الفعل وحده (او صفة  
 نحو وكان وراءهم ملك  
 يأخذ كل سفينة غصبا  
 اى) كل سفينة (صحيفة  
 او نحوها) كسليمة او غير  
 معية (بدليل ما قبله) وهو  
 قوله فاردت ان اعيبها لدلائه  
 على ان الملك كان لا يأخذ  
 المعية (او شرط كما مر)  
 فى آخر باب الانشاء (او  
 جواب شرط) وحذفه  
 يكون (اما لمجرد  
 الاختصار

العمامة التى سترت بها وجهى لاجل النكارة واخفاء الحال تعرفونى اى يزول الابهام  
 والخفاء والفرق بين هذا المعنى الاخير والذى قبله انه لم يتقدم للمخاطبين معرفة للتكلم  
 على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخير فانه يقتضى انه سبق لهم به معرفة ولكن خفى  
 دلهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها (قوله الثنية) اى التى هى واحدة  
 الثنايا وقوله العقبة اى المحل المرتفع (قوله وفلان طلاع الثنايا الخ) اشار بهذا الى  
 ان المراد بكونه طلاع الثنايا ركوبه لصعاب الامور لقوة رجولته ورفعة همنه وشدة  
 شكيمته فلا يميل الى الامور المنخفضة لان المعالي لا تنكسب الا من الصعاب وحينئذ فى  
 قوله وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الامور بالثنايا اى الاماكن المرتفعة كالجبال  
 واستعار اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله طلاع ترشيع  
 (قوله جلة وقعت صفة لمحذوف) اعترض بان الموصوف بالجملة والظرف لا يحذف  
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بن نحو منا ظن اى منا فريق ظن ونحو ما منهم تكلم  
 اى ما منهم احد تكلم او بعض اسم مجرور بن نحو ما فيهم نجا اى ما فيهم احد نجا وكا  
 فى قوله \* لوقلت ما فى قومها لم نثم \* يفضلها فى حسب وميسم \* اى ما فى قومها احد  
 يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك واجيب بان هذا الشرط ليس متفقا عليه بل هو  
 طريقة لبعضهم بل قضية كلام المطول عدم ارضاء هذا الشرط لحكاية له بقيل بعد  
 ان افر كلام التنى على ظاهره وفى شرح التوضيح فى باب النعت تقييد هذا الشرط  
 بما اذا كان النعوت مرفوعا ولا يثنى ان النعوت فى البيت مجرور ثم اذا بنينا على اشتراط  
 ذلك الشرط مطلقا فيقال ان جلا علم منقول من الجملة لانه صفة لمحذوف (قوله  
 اى انكشف امره) اى ظهر وانضح امره بحيث لا يجهل وعلى هذا المعنى فيكون جلا  
 فضلا لازما (قوله او كشف الامور) اى بينها وعلى هذا فيكون متعديا ومفعوله  
 محذوف واثار الشارح بذلك الى ان جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الاول ومتعديا  
 فيفسر بالمعنى الثانى (قوله ههنا) يعنى فى البيت وعلى هذا القول يكون لاشاهد  
 فى البيت لعدم الحذف فيه (قوله باعتبار انه منقول عن الجملة) اى والعلم المنقول عن الجملة  
 يحكى (قوله مع الضمير) اى المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) اى والالتون اذ ليس فيه وزن  
 الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل ان الفعل المنقول للعلية ان اعتبر  
 معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى وان لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد  
 فى الانصراف وعدمه فان كان على وزن ينحصر الفعل او فى لوله زيادة كزيادة الفعل فانه  
 يمنع من الصرف وان لم يكن كذلك فانه بصرف فيرفع بالضم ويصب بالفتح ويجر  
 بالكسرة حال كونه منونا (قوله وكان وراءهم) اى امامهم على بعض التأويل (قوله  
 بدليل الخ) اى وانما قلنا ان الوصف محذوف بدليل الخ (قوله لدلائه على ان الملك كان  
 لا يأخذ المعية) اى فيفهم منه انه انما كان يأخذ السليمة ولو كان يأخذ المعية والسليمة

قوله لا عابثها المناسب  
لعيها لان فعله ثلاثي  
بدليل اردت ان اعيها  
(مصححه)

نحو واذا قيل لهم اتقوا  
ما بين ايديكم وما خلفكم  
لعلكم ترحون) فهذا شرط  
حذف جوابه (اي امرضوا  
بدليل ما بعده) وهو قوله  
نعالي ومانا تبهم من آية من  
آيات ربهم الا كانوا عنها  
معرضين (اول دلالة على  
انه) اي جواب الشرط  
(شيء لا يحيط به الوصف  
اول تذهب نفس السامع  
كل مذهب ممكن مشالهما  
ولوترى اذ وقفوا على  
النار) فحذف جواب  
الشرط لدلالة على انه  
لا يحيط به الوصف  
اول تذهب نفس السامع  
كل مذهب ممكن

لم يكن لا عابثها فائدة (قوله او شرط) اي اوجزه بجملة شرط (قوله كما مر) اي في آخر  
باب الانشاء اي من تقدير الشرط في جواب الامور الاربعة وهي التثني والاستفهام  
والامر والنهي قال المصنف فيما تقدم وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك  
ليتلى مالا اتفق عليه اي ان ارزقه اتفق عليه وابن يترك اي ان تعرفيه اترك واكرمني  
اكرمك اي ان تكرمني اكرمك ولا تشتم يكن خيرا اي ان لا تشتم يكن خيرا (قوله او جواب  
شرط) اي جازم او غير جازم بدليل ما يأتي (قوله اما مجرد الاختصار) اي للاختصار  
المجرد عن النكتة المعنوية يعني ان حذف الجواب قد يكون لنكتة لفظية فقط وهي  
الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لما يأتي فانه لنكتتين وانما كان الاختصار نكتة موجبة  
للحذف فرارا من العبث لظهور المراد وانظر لم يذكر المصنف نكتة الحذف هنا دون  
غيره بمقابلته ولم اقتصر هنا على ما ذكر من النكات مع ان الظاهر انها قد تكون غير ما ذكر  
كاختيار تبهم السامع او مقدار تبهمه او تخيل العدول الى اقوى الدليلين وقد يقال خص  
هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه  
واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من النكتتين لكثرة قصد الحذف  
لها حتى كان الحذف لا يكون الا لهما ولهذا اوردهما بالعبارة المشمرة بالحصر آه فرمى  
(قوله اتقوا ما بين ايديكم) اي بما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم  
(قوله وما خلفكم) اي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة (قوله لعلكم  
ترحون) اي بانجائكم من العذابين واعترض ابن السبكي في العروس على المصنف  
في تمثله بالآية للحذف لجرد الاختصار بانه يمكن ان يكون الحذف فيها من القسم الثاني  
اي كالأية الآتية بان يكون حذف الجواب اشارة الى انهم اذا قبل لهم ذلك فعلوا شيئا  
لا يحيط به الوصف واما المقصد ان تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور  
مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء  
فربما خاف امره عنده الخ وقد يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بان هذه الآية قد ذكر  
ما يدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآتية وايضا الآية الآتية جدرة  
بان يقدر الجواب فيها امر افظعا لا يحيط به وصف بقرينة السياق ومعونة المقام  
بخلاف هذه الآية بدليل ما بعده (قوله فهذا) اي قوله واذا قبل لهم شرط الخ وفيه  
ان الشارح تقدم له في المساواة في قول الشاعر قالك كالليل الذي هو مدركي الخ انه قال  
ما محصله ان حذف الجواب في مثله رعاية لامر لفظي من غير ان يفتقر اليه في تأدية اصل  
المراد حتى لو صرح به كان انما يابل تطويلا يعني فلا يكون من ايجاز الحذف في شيء وهنا  
قد حکم هو والماتن على ان الآية المذكورة من ايجاز الحذف قد جعل حذف الجواب هنا  
من ايجاز الحذف وفيما مر من المساواة لامن ايجاز وهذا تناقض واجب بان جواب  
الشرط في البيت لا تقدم ما يدل عليه فاغنى عرقا عن اعادته لانه لما تقدم عليه

( او غير ذلك ) المذكور  
 كالمسند اليه والمسند  
 المفعول كما مر في الابواب  
 السابقة كالعطوف مع  
 حرف العطف ( نحو  
 لا يستوى منكم من اتفق  
 من قبل الفتح وقائل اي  
 ومن اتفق من بعده وقائل  
 بدليل ما بعده ) يعني قوله  
 اولئك اعظم درجة  
 من الذين اتفقوا من بعد  
 وقائلوا ( واما جلة ) عطف  
 على اما جزم جلة فان قلت  
 ما اذا اراد بالجملة هنا حيث  
 لم يعد الشرط والجزاء جلة  
 قلت اراد الكلام المستقل  
 الذي لا يكون جزءا من كلام  
 آخر ( مسيبة عن ) سبب  
 مذكور نحو ليعق الحق ويطل  
 الباطل ) فهذا سبب مذكور  
 حذف مسيبه ( اي ضل  
 ما فعل او سبب المذكور نحو )  
 قوله تعالى قتلنا اضرب  
 بعصاك الحجر ( فانفجرت  
 ان قدر فضربه بها ) فيكون  
 قوله فضربه بها جلة  
 محذوفة

قوله لحقية الحق  
 وطلان الباطل المناسب  
 ان يقول لاحقاق الحق  
 وابطال الباطل كما هو اول  
 لانها مصدر الفعلين  
 المذكورين في الآية  
 ( مضمرة )

فكانه ذكر وفي الآية المذكورة هنادل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالة  
 عليه فكانه لم يذكر وتأمله ( قوله لا يحيط به الوصف ) اي لا يحصره وصف واصف  
 بل هو فوق كل ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه امر امره  
 منه في مقام الوعيد او مرغوبا فيه في مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم  
 من كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فامن شيء يقدره  
 فيه الا ويحتمل ان يكون هناك اعظم من ذلك وهذان المعبران اعني كونه لا يحيط به  
 الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب يمكن مفهوما مختلف  
 ومصدوقهما متحد فديقصد هما البليغ معا وقد يخطر بباله احدهما فقط ولتباينهما  
 مفهوما عطف الثاني باو فقال اولتذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض  
 من كمال الرغبة او الترهيب ولا تغافهما مصدوقا مثل لهما ما مثال واحد ( قوله كل  
 مذهب يمكن ) اي في كل طريق ذهاب فكل منصوب على الظرفية او كل ذهاب فهو  
 منصوب على المصدرية والمراد ان تتعلق نفس السامع ان تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن  
 ان يكون جوابا لذلك الشرط فاذا سمع السامع ولو ترى اذ وقفوا على النار ذهبت نفسه  
 وتعلقت بكل طريق يمكن وجعلته جوابا كسقوط لجهنم او حرفهم او ضربهم الخ ( قوله  
 مثالهما ) اي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البدل او معا ( قوله فحذف جواب  
 الشرط ) اي بناء على ان لو للشرط فان كانت للتمني فلا جواب لها وعلى انها شرطية  
 فيقدر الجواب رايت امرافظعا مثلا فان قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء لان عظمة  
 الجواب وفضاعته موجودة واو مع التصريح به قلت ان الجواب شيء مخصوص حذف  
 لاظهار فضاعته وتهويل السامع واما ما ذكر فهو تقدير معنوي فان السيد اذا  
 قال لعبد والله ان قت اليك يا فجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب  
 في التقدير ومعلوم ان الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر  
 ( قوله او غير ذلك ) عطف على مضاف اي المحذوف اما ان يكون جزء جلة هو مضاف  
 او كذا وكذا او يكون جزء جلة غير ذلك وما في المطول من ان قوله او غير ذلك عطف  
 على قوله جواب شرط فبنى على ان المعطوفات اذا تكررت كان كل واحد عطفًا على  
 ما يليه والصحيح ان العطف على الاول ( قوله المذكور ) اي الذي هو المضاف والصفة  
 والموصوف والشرط وجوابه ( قوله والمفعول ) اي غير المضاف والافهوق سبق  
 ( قوله اي ومن اتفق من بعده وقائل ) فالمعطوف عليه المذكور هو من اتفق من قبل  
 الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من اتفق من بعده كما قدره المصنف  
 ( قوله بدليل ما بعده ) اي ما بعد هذا الكلام ( قوله اولئك اعظم درجة الخ ) اي فان هذا  
 دليل على ان الذي لا يساوي الاتفاق قبل الفتح هو الاتفاق بعده لبيان ان الاتفاق  
 الاول اعظم ( قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جلة ) بل عد كل واحد منهما من افراد

جزء الجملة مع ان كل واحد منهما جملة (قوله الكلام المستقل) اي بالافادة الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر ولو عرض له في الحالة الزائدة ترتيبه بالفاء او ترتب شيء عليه وليس مراده هنا بالجملة ما تركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر ولا يقال هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقاً من ان الكلام جملة الجزاء وان الشرط قيد فيه وانما يناسب قول من قال ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لا نقول كون المصنف اراد بالجملة هنا هذا المعنى لا ينافي ما مر فقول الشارح قلت اراد اي هنا ان كان الذي سبق له ان الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له والدليل على ان المصنف اراد بالجملة هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من اجزاء الجملة مع تركبهما من المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل فان هذا يدل على انه اراد بالجملة هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر (قوله مسببة) بدل من جملة ولا يصح ان يكون صفة لها لان الاصل فيها الاشتقاق ونم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم في قوله مضاف والمراد مسبب مضمونها وكذا يقال فيما يأتي (قوله نحو ليحق الخ) اي ومنه قول ابي الطيب \* اتى الزمان بنوه في شيبته \* فسرهم واتيناه على الهرم \*

اي فسادنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الاسلام واثباته واثباته والمراد بالباطل الكفر وباطاله محوه واعدامه اي لبثت الاسلام وبظهوره وبمحو الكفر وبعدمه (قوله حذف مسبية) اي وهذا السبب مقدر قبل هذا السبب كما في يعقوب وفي عروس الافراج ان هذا السبب يجب ان يقدر متأخراً عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآية (قوله اي فعل ماضل) الضمير في الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة اهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلتهم وحيثذ فغنى مجموع الكلام كسر الله تعالى قوة الكفار وجعل لاهل الاسلام الغلبة عليهم لاجل اثبات الاسلام واثباته ومحو الكفر واعدامه والدليل على ان جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسبية ان اللام فيها لتعليل وهو يقتضي شيئاً معللاً وليس مذكوراً وحيثذ فيقدر وما ذكره المصنف من ان هذه الجملة سبب لسبب محذوف احد احتمالين ثانيهما ان قوله ليحق الحق متعلق بقطع قبله من قوله يريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه هذا ويصح في الجملة المذكورة اعني قوله ليحق الحق الخ ان يقال ان المحذوف فيها جملة سبب لمذكور لان فعل الله تعالى الذي فعله سبب لحقية الحق وبطلان الباطل لان كل حلة غائبة يصح ان يقال فيها انها سبب وانها مسبب لانها حلة في الاذهان معلولة في الالهيان تأمل (قوله لمذكور) اي لسبب مذكور (قوله ان قدر الخ) هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل اعني كون الجملة المحذوفة فيها سبباً لمسبب مذكور ثم ان ظاهره ان الفاء مقدرة ايضاً وان الحذف للعاطف والمعطوف معا وقبله حذف ضرب وفاء فافجرت والفاء الباقية فاء فضربه ليكون على المحذوف دليل

هي سبب لقوله فانفجرت  
( و يجوز ان يقدر فان  
ضربت بها فقد انفجرت )  
فيكون المحذوف جزء جملة  
هو الشرط ومثل هذه  
الفاء تسمى فاء فصيحة قبل  
على التقدير الاول وقبل  
على الثاني وقبل على  
التقديرين ( او غيرهما )  
اي غير السبب والسبب  
( نحو فتم الماهدون  
على ما مر ) في بحث  
الاستثنا من انه على  
حذف المبتدأ او الخبر على  
قول من يجعل المخصوص  
خبر مبتدأ محذوف ( واما  
اكثر ) عطف على اما جملة  
اي اكثر ( من جملة )  
واحدة ( نحو انا انبئكم  
بناويله فارسلون يوسف  
اي ) فارسلون ( الى يوسف  
لاستعبه الرؤيا ففعلوا  
فاته قال له يابوسف

قال ابو حيان وفيه تكلف وضمير بها للمصا ( قوله جملة محذوفة ) اما حذف اشارة  
الى سرعة الامتثال حتى ان اثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ( قوله هي سبب )  
اي مضمونها سبب لمضمون قوله فانفجرت ( قوله ويجوز ان يقدر الخ ) هذا مقابل لقوله  
ان يقدر الخ ( قوله فقد انفجرت ) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذا لماضي  
الواقع جوابا لا يقتزن بالفاء الامع قد ( قوله فيكون المحذوف جزء جملة ) اي وحيث  
فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة ( قوله هو الشرط ) اراد به فعل الشرط  
واداته وظاهره ان المذكور على هذا الاحتمال وهو قوله فانفجرت جواب الشرط وان  
ان الشرط والفاء وقد حذف كل منها وبقي فانفجرت الذي هو الجواب ويرد عليه ان كون  
الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط اذ مقتضى كونه الجواب معلقا على الشرط  
ان يكون مستقبلا بالنسبة له وكونه ماضيا يقتضي وقوعه قبله لاسباب مع افتراءه بقدر  
ويجاب بان الماضي يؤول مضمونه بمعنى المضارع اي ان ضربت يحصل الانفجار او يؤول  
على تقدير الحكم اي ان ضربت حكمنا بانه قد انفجرت والحكم التخييري متأخر  
عن الضرب ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان  
قام زيد يقيم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعدد على باكر امك الآن فقد اكركم  
بالامس اي فاحكم الآن باكر امك امس اي ثابت اكركم لك معتداه ولهذا قالوا  
فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل انه على تأويل  
فهو يشابه اخاله من قبل اي فحكم بمشابهته لاخيه في السرقة الكائنة منه قبل ( قوله  
ومثل هذه الفاء ) اي وهذه الفاء واما مثلها من كل فاء اقتضت الترتيب ( قوله تسمى  
فاء فصيحة ) سميت بذلك لافصاحتها عن الجملة المقدرة قبلها ودلائها عليها وهذا  
يقتضي انها تسمى بذلك على كل من التقديرين اي تقدير كونها عاطفة وكونها رابطة  
لجواب اولائها لا تدل على المحذوف قبلها الا عند الفصحح اولائها لا تردا من الفصحح  
لعدم معرفة غيره بمواردها ( قوله قبل على التقدير الاول ) اي فهي المفصحة عن مقرر  
بشرط كونه سببا في مدخولها وهو ظاهر كلام المفتاح ( قوله وقيل على الثاني ) وعليه  
فيقال في تعريفها هي المفصحة عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام الكشاف ( قوله وقيل  
على التقديرين ) وعلى هذا فمعرفة بانها ما افصحت عن محذوف سواء كان سببا او غيره  
وهذا القول هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح  
راجعا اليه ( قوله او غيرهما ) عطف على سببية اي اما ان تكون الجملة المحذوفة مسببة  
او سببا او تكون غير السبب والسبب ( قوله فتم الماهدون ) اي فان هذا الكلام حذف  
فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير هم نحن ونظير هذه الآية في حذف الجملة التي  
ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجلال فابين  
ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا لانباء على ان المراد

بالحمل فحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الانسان ما كلف به ثم خان فيه وغدر فلم يؤده انه كان ظلو ما جهولا لان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة واما على ما قاله بعضهم من ان معنى وحلها الانسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف في الآية لان منع الامانة والغدر فيها بعدم ادائها يناسب الوصف بالظلم والجهالة (قوله في بحث الاستئناف) اى من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدا) اى وكذا على قول من يجعله مبتدا حذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما في المعنى من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسدودا وما على قول من يجعل الخصوص مبتدا والجملة قبله خبرا فالكلام بما حذف فيه جزء الجملة فالتقدير بقوله على قول الخ انما هو للاحتراز عن هذا القول فقط فتأمل (قوله عطف على اما جملة) الاولى جملة معطوفة على قوله اما جزء جملة لان المعاطيف اذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفة على الاول على التحقيق من اقوال ثلاثة (قوله انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف) اى فهذا الكلام حذف فيه جل خمسة مع ماله من التعلقات لا يستقيم المعنى الا بها اشار المصنف الى تقديرها بقوله اى الى يوسف الخ فالجملة الاولى لاستتبعه الرويا او لاطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فاتاه والرابعة فقال له والخامسة فانها ناثبة عن جملة ادعو واما قوله الى يوسف فهو متعلق بالجملة المذكورة اعني ارسلون وقوله يوسف الذى هو المنادى المذكور قال يعقوب ودليل تلك المحذوفات ظاهر لان نداء يوسف يقتضى انه وصل اليه وهو متوقف على فعل الارسال والايان اليه ثم النداء بحكى بالقول والارسال معلوم انه انما يطلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائدة في ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعنى لجزء الجملة او للجملة وقوله على وجوب اى باتى على وجوب اى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه تارة يكون مع قيام شئ مقامه واعتراض بعضهم على المصنف بان الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام او القيام فلا بد فيه من تقدير مضاف اى ذوان لا قيام وذوان قيام ساقط لان الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف الا لو قال والحذف وجهان فتأمل (قوله ان لا قيام شئ مقام المحذوف) اى بان لا يوجد شئ يدل عليه ويستلزمه في مكانه كعلمته المتقضية له (قوله بل بكتفى) اى في فهم المحذوف (قوله بالقرينة) اى اللفظية او الحالية الدالة عليه (قوله كاسر في الامثلة السابقة) اى لحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شئ يدل على المعطوف المحذوف الذى هو ومن اتقى من بعده وكذا انا ابن جلا اذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف (قوله وان قيام) اى شئ مقام المحذوف مما يدل عليه كالملة والسبب وليس المراد شيئا اجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه لان هذا لا قيام مقام المحذوف (قوله متقدم على

(والحذف على وجهين ان لا قيام شئ مقام المحذوف) بل بكتفى بالقرينة (كاسر) في الامثلة السابقة (وان قيام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه (اى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لا بدله من دليل (وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة)



تكذيبه) أى والجواب يجب ان يكون مضمونه مترتبا على مضمون الشرط (قوله بل هو)  
 أى تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أى وهو عدم الحزن والصبر  
 وانما كان سببها لان المكروه اذا عم هان فكأنه قبل فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل  
 من قبلك ولنت مساو لهم فى الرسالة فلك بهم اسوة (قوله اقيم مقامه) صفة لسبب أى  
 اقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا  
 قلنا محل هذا ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا فلا ضرر فى حذفه كفاى بس نقلا عن الثمى  
 (قوله ثم الحذف) أى الذى لم يقم فيه شئ مقام المحذوف فهو راجع للقيم الاول فان قلت  
 قد قسم النجاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصارا  
 بان يحذف للدليل فقد اثبتوا حذفه للدليل قلت اجاب ابن السبكي فى العروس بان  
 عبارة النجاة المذكورة عبارة مختلة واصطلاح لا مشاحة فيه والحق انه لا حذف فيه بل صار  
 الفعل قاصرا وانما يسمونه حذفاً اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا آه كلامه (قوله وادله  
 كثيرة) اعلم ان كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف واماديل الحذف فثى واحد  
 وهو العقل وحينئذ فيرد على المصنف ان الكلام فى دليل الحذف لافى دليل التعيين  
 فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة قرره شيخنا العدوى وقد يجاب بانه لما كان كل ما دل على  
 التعيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده فيدل على الحذف ولولم يوجد الدليل  
 الاخر المفترق اليه فى الدلالة على التعيين صح التعبير بالجملة والوصف بالكثرة (قوله مذوا  
 ان يدل العقل الخ) انما اتى بمن اشارة الى ان هناك ادلة اخرى لم يذكرها كاقتران اللفظية  
 وهى الاغلب وقوعا والاكثر وضوحا لهذا لم يتكلم عليها (قوله والمقصود الاظهر)  
 أى وان يدل المقصود الاظهر أى وان لم يدل كونه الشئ مقصودا بحسب العرف  
 فى الاستعمال ظاهرا عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر فالدال  
 فى الآية على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصودا بحسب العرف فى استعمال  
 هذا الكلام وكونه ظاهرا لتبادره للذهن والمدلول هو لفظ التناول فاختلف الدال  
 والمدلول ولولم يؤول الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر  
 لزم اتحاد الدال والمدلول لان المقصود الاظهر فى الآية نفس التناول قرره شيخنا  
 العدوى (قوله فالعقل دل الخ) ظاهره ان العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك  
 بل المراد بكون العقل دالا على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على  
 قرائن وحينئذ فالعقل مستدل لدليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان لان  
 الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه  
 (قوله على ان هنا حذفاً) أى شيئاً محذوفاً وهو محتمل لان يقدر حرم عليكم اكلها او الانتفاع  
 بها او تناولها او قربانها او التلبس بها (قوله انما تعلق بالافعال) أى افعال المكلفين وهو  
 الحق اذا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى

فالعقل دل على ان هنا حذفاً  
 اذا لاحكام الشرعية انما  
 تعلق بالافعال دون الاعيان  
 والمقصود الاظهر من هذه  
 الاشياء المذكورة فى الآية  
 تناولها الشمل للكل  
 وشرب الالبان فدل على  
 تعيين المحذوف وفى قوله  
 منها ان يدل ادنى تسامح  
 فكأنه على حذف مضاف  
 (ومنها ان يدل العقل عليهما)  
 أى على الحذف وتعيين  
 المحذوف (نحو جابر بك)  
 فالعقل يدل على امتناع مجئ  
 الرب تعالى وتقدس ويدل على  
 تعيين المراد ايضا (أى  
 امره وعذابه) فالامر المعين  
 الذى دل عليه العقل هو  
 احد الامرين لا احدهما  
 على التحسين

دون الذوات كما هو ظاهر الآية فان مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها وما ذكره من ان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب الحنفية فتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فان بنى على مذهبهم فلا حذف في الكلام (قوله والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية) وهي الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله تناولها) انما كان تناول هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء نظرا للمعرف والعادة في استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القائل حرم عليك كذا تحريم تناوله لانه اشمل وادل على المقصود بالتحريم (قوله فدل) اى كون تناول مقصودا اظهر على تعيين المحذوف اى وهو لفظ تناول (قوله ادنى تسامح) اى تسامح ادنى اى منطوق وقريب وسهل وذلك لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة بل صفة للدليل وانما عبر بادنى لامكان الجواب عنه بسهولة (قوله فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعبارة المصنف ثم ان هذا المضاف المحذوف يصح ان يقدر في آخر الكلام وحيثئذ فيكون الاصل منها ذوان يدل العقل اى منها صاحب دلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل ويصح ان يقدر في اوله وحيثئذ فيكون الاصل ودلالة ادلته كثرة منها اى من تلك الدلالات دلالة العقل لكن في هذا الثانى نظرا لان المقصود تقسيم الادلة لادلائها فتأمل وانما اتى الشارح بكأن ولم يحزم بان حذف المضاف هو المصحح لعبارة المصنف اشارة الى عدم تعيينه لاحتمال ان يكون قوله ان يدل مقصودا والاصل منها العقل او يجعل قوله ان يدل العقل من باب اضافة الصفة للموصوف بعد تأويل المصدر المنسبك من ان يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل اى العقل الدال بجره قطيفة واخلاق ثياب اى قطيفة جرد وثياب اخلاق ولا يخفى ما فى هذين الجوابين من التعسف (قوله ان يدل العقل عليهما) اى معا بمعنى انه يستقل بادرالك الامرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة اصلا وقد علمت ان الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع مجئ الرب) اى يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام والى العقل للكمال اذ المدرك لما ذكر انما هو العقل الكامل فخرجت الجسمة القائلون بان الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب عما يقال ان اوفى قوله او عذابه للابهام وحيثئذ فلا تعيين للمحمذون فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين وحاصل الجواب ان المراد انه يعين الاحد الدائر بين الامر والعذاب والاحد الدائر بين الامرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان مبهما بالنسبة لهما فهو تعيين نوعى لا شخصى وعلى هذا افراد المصنف بالتعيين ما يشمل التعيين النوعى بقى شئ آخر وهو ان الامر والعذاب يستحيل مجيئهما والجواب ان المراد بامرء وعذابه المأمور به والمعذب به من ميران ونار

وغيرهما لكن لما كان اسناد الجبى لله يوهى ان الله ذاته بحسمة احتجج للدليل  
العقل بخلاف اسناد الجبى للامر او العذاب فانه لا بشاعة فيه وان كان مجازا  
لم يحتجج للدليل العقل فتأمل قرره شيخنا العدوى قال العلامة البعقوبى وفي جعل  
العقل دالا على التمين هنا نظر من وجهين احدهما ان ادراك العقل لكون  
المقدر احد الامرين لا يستقل به دلالة بل يحتاج الى قرائن مثل كون هذا اليوم  
يوم القيامة الذى لا يناسبه الاما ذكر لكونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرحمة  
فتقدير العذاب او الامر الشامل للعذاب مناسب له لان العذاب هو الموجب لهويته  
والتخويف به المقصود من الآية وحيث كانت الدلالة على احد الامرين يحتاج فيها  
العقل الى قرائن كان الدال غير العقل وذلك لان المدرك للامور هو العقل لكن ان كانت  
دلالة مستقلة نسبت الدلالة اليه وان كانت دلالة غير مستقلة نسبت الدلالة لذلك  
الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل ها فانيهما اتنا ان جوزنا تقدير الاخص  
في مقابلة الاعم لان الامراعم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة ان يقدر  
وجاء نهي ربك او جاء جند ربك القائم بمعذيب العاصي او جاء عبيده القائمون بذلك  
كاللائكة وايضا تقدير الامر اولى واظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة فان  
تقدير تناول لشموله اظهر انتهى وانما كان الامر اشمل لانه واحد الامور فيشتمل  
النهي والعذاب وغير ذلك فتأمل ( قوله ان يدل العقل عليه ) اى على الحذف ( قوله  
والعادة ) اى وتدل العادة اى المقررة لالعادة في استعمال الكلام بخلاف ماسبق  
في المقصود الاظهر والحاصل ان المراد بالعادة والعرف الذى تين به المقصود الاظهر  
كون الشيء يفهم من الاستعمال كثيرا ويقصد لخصوصية فيه بخلاف العادة هنا  
فان المراد بها تقرير امر لاخر في نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه عرفا كتقرير  
كون الحب الفصالب لا يلام عليه ( قوله نحو فذلك الخ ) اى نحو قوله تعالى حكاية عن  
امرأة العزيز في خطابها للنساء اللاتي لنها في يوسف وذلك لان يوسف لما خرج  
عليهن وذهلن من جماله قطعن ايديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الاملك  
كريم فقالت لهن امرأة العزيز فذلك الذى لتنتى فيه اى عليه ففى بمعنى على كما يرشد  
الى ذلك قول الشارح اذ لا معنى للوم على ذات الشخص حيث عبر على دون في مع انه المطابق  
لقوله فيه ( قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص ) اى لان اللوم لا يتعلق عرفا بالذوات  
وانما يلام الانسان عرفا على افعاله الاختيارية فان قلت حيث كان عدم تعلق اللوم بالذوات  
وتعلقه بالافعال الاختيارية امر عرفيا رجع الامر الى ان الدال على الحذف هو العرف  
والعادة لا العقل كما باتى في ترك اللوم على الحب قلت المراد بالادراك العقلى ما يستقل فيه الدليل  
العقلى كنى الجبى عن الرب تعالى او يكون من الامور التى يعترف بها كل احد بدلائل وان كان  
مستنده عمل العرب كما في تعلق اللوم بالافعال الاختيارية وعدم تعلقه بالذوات فان كل احد

( ومنها ان يدل العقل عليه  
والعادة على التمين نحو  
فذلك الذى لتنتى فيه ) فان  
العقل دل على ان فيه حذفا  
اذ لا معنى للوم على ذات  
الشخص واما تعيين  
الحذف ( فانه يحتمل ) ان  
يقدر ( في حبه لقوله  
تعالى قد شفها حبا  
وفي مرادته لقوله تعالى  
تروادفها عن نفسه  
وفي شأنه حتى يشملها )  
اى الحب والراودة

والعادة دلت على الثاني)

اي مرادوته ( لان الحب  
المفرط لا يلام صاحبه  
عليه في العادة لقهره ) اي  
الحب المفرط ( اياه ) اي  
صاحبه فلا يجوز ان يقدر  
في حبه ولا في شأنه لكونه  
شاملا له . ويعين ان يقدر في  
مرادوته نظرا الى العادة  
( ومنها الشروع في الفعل )  
يعني من ادلة تعيين المحذوف  
لان ادلة الحذف لان  
دليل الحذف ههنا هو  
ان الجار والمجرور  
لا بد ان يتعلق بشئ  
والشروع في الفعل دل  
على انه ذلك الفعل  
الذي شرع فيه ( نحو  
بسم الله فيقدر ما جعلت  
التسمية مبدأ له ) ففي  
القراءة يقدر بسم الله اقرا  
وعلى هذا القياس ( ومنها )  
اي من ادلة تعيين المحذوف  
( الاقتران )

قوله لا تبعن صحة كل  
الخ هكذا في النسخ ولعله  
محرف والاصل الابتنى  
صحة الخ فليأتمل ( مصححه )

يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب وهذا بخلاف ترك اللوم على الحب  
الغالب قائما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين ( قوله واما تعيين المحذوف الخ )  
الحاصل ان العقل وان ادرك ان قبل الضمير فيه حذف لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف  
لان ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعين لاحدها هو العادة ( قوله فانه ) اي قوله  
فيه يحتمل ان يقدر اي المحذوف فيه ( قوله لقوله تعالى ) اي حكاية عن اللوائيم ( قوله حبا )  
تميز محمول عن الفاعل اي قد شغفها حبه اي اصاب حبه شغاف قلبها وشغاف  
القلب غلافه وغشاؤه اعنى الجلدة التي دونها كالحجاب واصابة الحب لشغاف قلبها  
كناية عن احاطة جهاته بقلبها حتى احاط بشغافه وقيل المعنى اصاب باطن قلبها وقيل  
وسطه وفي الاطول اي احرق شغاف قلبها ( قوله وفي مرادوته ) اي ويحتمل ان يقدر  
المحذوف فيه في مرادوته ( قوله لقوله تعالى ) اي حكاية عن اللوائيم ايضا ( قوله تراود  
فتاها عن نفسه ) اي تخادعه وتطالبه مرة بعد اخرى برفق وسهولة لتزال شهواتها  
منه ( قوله وفي شأنه ) اي ويحتمل ان يكون المطلق المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى  
يشملها اي لاجل ان يشملهما وانما كان المقدر في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات  
الثلاثة لان اللوم كما تقدم لا يتعلق الا بفعل الانسان والكلام الذي وقع به اللوم وهو  
قولهن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انالزها في ضلال مبين مشتمل  
على فعلين من افعال اللوم احدهما مرادونها والآخر حبا فيحتمل ان يكون المقدر  
في حبه ويحتمل ان يقدر في مرادوته ويحتمل ان يقدر في شأنه الشامل لكل من الحب  
والمرادة ( قوله والعادة ) اي المتقررة عند المحبين ( قوله المفرط ) اي الشديد الغالب  
( قوله لا يلام صاحبه عليه في العادة ) اي في عرف المحبين وفي عادتهم المتقررة عندهم  
وانما يلام عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بقص فان لام عليه اهل الحب فلاجل  
لوازمه وامامن كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه ( قوله لقهره اياه ) اي الامر  
المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمرادة  
( قوله فلا يجوز ان يقدر في حبه ) اي لعدم المطابقة اذ النسوة لم تلهيها في الحب لكونه  
قهرها وانما لامتها على المرادة ولا يقال ان المرادة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة له  
فلا يلام عليها للزومها لاننا نقول الملازمة ممنوعة اذ قد يوجد الحب من غير مرادة ثم  
ان ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب اذا ازيد به نفسه واما تقديره مرادا له لوازمه  
وآثاره التي يقتضيها فهذا غير ممنوع للوم على ذلك عادة ( قوله ولا في شأنه الخ ) قال  
العلامة البهقوي عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب واما عدم الجواز في تقدير الشأن  
فغير ظاهر لصحة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يشتمل عليه وهو المرادة فالحاصل  
ان شموله لا يمنع من صحة تقديره لانه يكفي في صحته احتماله للمقصود وقول الشارح  
ولا في شأنه اتى به اصلاحا لمتم فانه كان ينبغي ان يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه

كقولهم للعرس بالرفاء  
والبنين) فان مقارنة هذا  
الكلام لاعراس المخاطب دل  
على تعيين المحذوف (اي  
اعرست) او مقارنة المخاطب  
بالاعراس وتلبسه به دل على  
ذلك و الرقاء هو الالتئام  
والاتفاق والباء للعلافة  
( والا طناب اما بالايضاح  
بعد الابهام ليرى المعنى في  
صورتين مختلفتين احدهما  
مبهم والآخرى موضحة  
وعلمان خير من علم واحد  
( اولئكن في النفس فضل  
تمكن ) لما جبل الله  
النفوس عليه من ان  
الشيء اذا ذكر مبهما  
ثم بين كان اوقع عندها  
( اولئكمل لذة العلم به )  
اي بالمعنى لا لا يخفى من  
ان نيل الشيء بعد  
الشوق والطلب

لا يظهر تعيين تقدير المراودة الذي هو الاحتمال الثاني في كلامه الا بتعين صحة كل من  
تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال الثالث فتأمل ( قوله  
الشروع في الفعل ) لو ادخله في الافتزان الآتي لكان اولي لانه منه ( قوله بمعنى من ادله  
تعيين المحذوف ) اي بعد دلالة العقل على اصل الحذف وكذا يقال فيما بعده  
والحاصل ان العقل لا بد منه فهو الدال على اصل الحذف في الجميع واما تعيين المحذوف  
فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه ( قوله من ادله الحذف ) اي خلافا لا يقتضيه  
ظاهر كلام المصنف لان السياق في بيان ادله الحذف ولذا عبر الشارح بالعناية  
( قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ ) في الكلام حذف والاصل لان دليل  
الحذف هو العقل بسبب ادراكه ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشئ فادالم يكن ذلك  
انتعلق ظاهرا حكم تقديره وكون ادراك ان الجار والمجرور لا بد له من متعلق بالنصرف  
العقلي لا يتنافى كون التقدير لامر لفظي في نحو ولكم في القصاص حيلة لانه ليس  
المراد بكونه لامر لفظي ان العقل لا يقتضيه اصلا بل المراد ان التقدير مراعاة  
للقواعد النحوية الموضوعة لسبك الكلام وهذا لا يتنافى ان العقل مدرك لذلك  
المتعلق وان كان لا يحتاج للتصريح به في افادة المعنى لتبادره ( قوله على انه ) اي  
ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك الفعل اي اللفظ الدال على ذلك الفعل ( قوله فيقدر  
ما جعلت الخ ) اي فيقدر لفظ ما جعلت اي فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت  
التسمية مبدأ له وانما قدرنا في كلامه لفظ قبل ما جعلت الخ لان المقدر هو الفعل النحوي وما  
جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي وهو لا يقدر ولك ان لا تقدر الضاف في اول  
الكلام وتقدره في آخره والمعنى حيث يقدر ما الى الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ  
للعناء ( قوله وعلى هذا القياس ) مبتدأ وخبر او القياس مفعول محذوف اي واجر  
القياس على هذا فاذا اريد الاكل قدر آكل و اقيام قدر اقوم وهكذا ثم ان ظاهره  
انه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كابتدى في الكل ونسب هذا للبيانين فيتعين ان يقدر  
عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له لقرينة ابتدائه بخصوصه وجوز  
النحويون تقدير المتعلق عاما في الكل ( قوله اي من ادله تعيين المحذوف ) اي بعد  
دلالة العقل على اصل الحذف ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله  
في سابقه ( قوله الافتزان ) اي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى  
وقوعه في زمنه كما يؤخذ من قوله فان مقارنة الخ او افتزان المخاطب بفعله بمعنى تلبسه به  
كما يؤخذ من قوله او مقارنة المخاطب الخ ( قوله كقولهم ) اي قول الجاهلية حيث  
يحترزون عن البنات وقدورد النهي عنه ( قوله للعرس اي المتزوج من امرس اذا تزوج  
( قوله بالرفاء والبنين ) اي اعرست ملتبسا بالرفاء اي بالاتئام والاتفاق بينك وبين  
زوجتك وملتبسا بولادة البنين منها والجملة خبرية لفظا انشائية معنى لان المراد بها

انشاء الدماء اى جعلت الله ملثما مع زوجتك والد البنين منها ( قوله دل على تعيين المحذوف ) اى بعد دلالة العقل على اصل الحذف لان العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بانه لا يلبس من متعلق ( قوله او مقارنة الخ ) اشار لاحتمال ثان كما مر وقوله وتلبسه عطف على قوله مقارنة لمخاطب بالاعراس مفسره والخاضع ان فى معنى الاقتزان وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب او بين المخاطب وحاله على ما مر وفى بعض النسخ ان مقارنة الخ وهى لاتناسب ( قوله والاتفاق ) عطف تفسير ( قوله والاطباب اما به وبصاح الخ ) اى يحصل اما بالابضاح الخ وسيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ فذكر امورا تسعة يتحقق بها الاطباب آخرها قوله واما بغير ذلك فذكر ثمانية امور تصريحا والتاسع اجمالا فيما احاط عليه وتقدم ان من جملة امراره بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب وان حقيقته ان يزداد فى الكلام على اصل المراد لعمامة والمراد بالابضاح بيان شئ من الاشياء بعد ابهامه ( قوله ايرى المعنى ) اى ليرى السامع المعنى اى ليدركه فالمراد بارؤية هنا الادراك كذا فى ابن يعقوب وهو يقتضى ان يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنا للمفعول اى لاجل ان يرى التكلم المخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا امر مستحسن لانه كعرض الحشاء فى لباسين ( قوله والاخرى موضحة ) اى ظاهرة وجعل الابضاح بعد الابهام لهذه السكينة بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذة والارجمت تلك السكينة لتكنتين بعدها ( قوله وعلان الخ ) هذا مرتبط بمحذوف والاصل وادراك الشئ من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علان وعلان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب مثل سائر واصل هذا الكلام ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل لابنه يا بنى ابحت لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يا بنى علان خير من علم واحد اى اضافة علم الى علمك خير من استقلالك بعلمك ثم صار بضرب فى مدح المشاورة والبحث عن الامور ( قوله اوليتان ) عطف على قوله ليرى اى ان الابضاح بعد الابهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين اوليتان ذلك المعنى الموضح بعد ابهامه فى نفس السامع زيادة التمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي ان يلا به القلب لرغبة او رهبة او ان يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء او عمل به وقوله اوليتان الخ اى مع قطع النظر عن كمال اللذة وان كان حاصل ( قوله لما جيل الله الخ ) اى وانما كان فى الابضاح بعد الابهام زيادة التمكن لما جيل الله النفوس اى طبعها عليه وقوله من ان الشئ الخ بيان لما قال الشيخ يس وهل الشئ واقع على اللفظ او المعنى والظاهر صحة كل منهما آه والاولى وقوعه على المعنى لانه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله وقوله كان اوقع عندها اى من ان يبين اولا فالفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس وانما كان اوقع عندها لان الاشعار بالشئ اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ويتمكن

فضل تمكن نظام من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلا تعب ( قوله اول تكمل  
لذة العلم به ) يعنى للسامع بسبب ازالة الم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله  
وذلك لان الادراك لذة الحرمان منه مع الشعور بالجهول بوجه مالم فاذا حصل له العلم  
بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الالم اتم من اللذة التى لم يتقد بها الم  
اذ كانت لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ( قوله من ان نيل الشئ ) اى حصول  
الشئ للشخص وقوله بعد الشوق اى بعد التشوق الحاصل من الاشعار بالشئ اجالا  
وعطف الطلب عليه من عطف اللازم ( قوله الذ ) اى من نيله بدون ذلك لان فيه لذتين  
لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب ( قوله نحو رب اشرح لى صدرى ) هذا المثال  
صالح لكل من النكات الثلاث فالابضاح فيه بعد الابهام على ما بينه المصنف اما ليرى المعنى  
فى صورتين مختلفتين او ليتمكن المعنى فى قلب السامع او تكمل له لذة العلم به وفيه  
ان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يصح ان يقال ان موسى خاطبه  
بما يفيد علمين هما بالنسبة اليه خير من علم واحد ولا يصح ان يقال انه خاطبه بما فيه تمكن  
المعنى فى ذهن السامع ولانه خاطبه بما يفيد كمال لذة العلم للمخاطب واجاب الفارى  
بان جعل المثال المذكور صالحا للنكات الثلاث باعتبار الشأن يعنى ان هذا التركيب  
فى ذاته من شأنه ان يفيد الاغراض الثلاثة فهو بحيث لو خاطبه به غير الرب امكن فيه  
ما ذكر وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى الآية وتحققه ان القرآن نزل على  
اسلوب لغة العرب فلا بد ان يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خاطبه به ببلغ ما لا فاده مع قطع  
النظر عن خصوصية المخاطب آه كلامه ورده العلامة اليقوبى قائلا هذا الجواب  
لا يصح لان اصل الكلام ان يؤتى به لما اراده التكلم به والالم يؤتى بمفاد الكلام لا مكان  
تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد لازم ما تقدم لعدم امكان ظاهره وسوق  
الكلام لعلمين من لازمه الاهتمام به المستلزم للتأكد فى السؤال وكال الرغبة فى الاجابة  
وكذا سوقه للتمكن واللذة من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكال  
الرغبة والتأكد فى السؤال مناسبان فى المقام لان بالاجابة يتمكن السائل من الامتثال  
على اكل وجه كالا يتخفى ( قوله فان اشرح لى الخ ) هذا الكلام يشعر بان قوله لى ظرف  
مستقر وقع صفة لمحذوف اى اشرح شيئا كالتالى ثم فسر الشئ بالبدل منه بقوله صدرى  
وعلى هذا فجعل الآية من قبل الاجال والتفصيل واضح لانه طلب اول اشرح شئ  
على وجه الاجال ثم بينه بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لان الاول يستدعى تقديرا  
والاصل عدمه ان المجرور متعلق باشرح اى اشرح لاجلى صدرى وعلى هذا فيحتمل  
ان يجعل المقصود زيادة الربط اى ان اصل الكلام اشرح صدرى ثم زيدت اللام لزيادة  
ربط اشرح بنفسه والتأكد وعلى هذا الاحتمال فلا اجال ويحتمل ان يجعل من قبل  
الاجال والتفصيل وذلك لان قوله اشرح لاجلى يفيد طلب شئ بشرح لان الشرح

الذ ( نحو رب اشرح لى  
صدرى فان اشرح لى  
يفيد طلب شرح شئ  
ماله ) اى للطالب  
( وصدري يفيد تفسيره )  
اى تفسير ذلك الشئ  
( ومنه ) اى من الابضاح  
بعد الابهام ( باب نم على  
على احد القولين ) اى قول  
من يجعل المخصوص خبر  
مبتدا محذوف

يستدعي مشروحا لكنه مبهم ثم فسر ذلك المشروح بقوله صدرى ويرد على هذا  
 الاحتمال ان الاجال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زيادة لى لان  
 الشرح يستدعي مشروحا مبهما كما علمت والجواب ان قولك اشرح ليس فيه تعرض  
 لذكر المفعول اصلا ولا بد في الاجال والتفصيل من التعرض في العبارة للمبهم الذي يراد  
 تفسيره وتفصيله والا لم يكن من الاجال والتفصيل وان ذكر ما يستلزمه ولذا لم يكن في قام  
 زيد اجمال وتفصيل وان استلزم الفعل الفاعل وكذا ضربت زيدا وان كان الفعل المتعدي  
 يستلزم مفعولا به بخلاف قولك اشرح لى اى لاجلى اذ يفهم منه ان المشروح امر متعلق  
 به في الجملة فيقع صدرى تفسيره وسر ذلك انه اذا وقع في الكلام تعرض للمبهم تشوقت  
 النفس الى بيانه بخلاف ما اذا لم يقع له تعرض للعلم بانه سيجى فلا يحصل في النفس زيادة  
 طلبه آه بس (قوله اى للطالب) هو موسى عليه الصلاة والسلام (قوله اى من الابيضاح  
 بعد الابهام) لم يقل اى من الابطاب للابيضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق  
 اختصارا آه فنارى (قوله باب نم) اى افعال المدح والذم نحو نم الرجل زيد وبئت  
 المرأة حالة الخطب ولا يخفى ان عد باب نم منه على ما هو الاغلب والا فقد يقدم  
 المخصوص (قوله اى قول من يجعل الخ) اى والجملة مستأنفة للبيان وكذا على  
 قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وكلام المسنف صادق بهذا  
 القول كما انه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول  
 لضعفه عندهم بما هو معلوم في محله والحاصل ان الكلام يكون على كل من  
 القولين جلتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة واما على قول من يجعل المخصوص  
 مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الابيضاح بعد الابهام لان الكلام عليه جملة  
 واحدة والمخصوص فيهما مقدم في التقدير والى الفاعل حينئذ للعهد ثم اعلم  
 ان الابيضاح بعد الابهام على القول الذى ذكره الشارح انما يأتى اذا كان المقصود  
 مدح زيد ومدح الجنس من اجله اما اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا  
 يأتى ذلك (قوله اذلو اريد الاختصار) اى في قولهم مثلاً نم الرجل زيد وهذا علة  
 لكون باب نم من الابطاب الذى فيه ابضاح بعد الابهام (قوله اى ترك الابطاب)  
 هذا جواب عما يقال الاولى ان يقول اذلو اريد المساواة لان نم زيد مساواة لانه  
 اختصار وايجاز وحاصل الجواب ان مراد المصنف بالاختصار ترك الابطاب الصادق  
 بالمساواة المرادة هنا بشهادة قوله نم زيد اذ لا ايجاز فيه بل هو مساواة (قوله كفى نعم زيد)  
 اى كفى ان يقال ذلك بالنسبة الى متعارف الا ولا ساط وان كان هذا التركيب في نفسه  
 ممنعا لانه يجب في فاعل نم ان يكون بال او مضافا لما فيه ال او ضميرا مفسرا بتغيير  
 كذا قال الشيخ بس وفيه ان الابطاب انما يكون بعد افاضة المعنى بالنسبة للاوساط وتقدم  
 ان المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتركيب موافقة للعربية من غير ملاحظة النكات التى

(اذلو اريد الاختصار) اى  
 ترك الابطاب (كفى نعم زيد)  
 وفي هذا اشعار بان  
 الاختصار قد يطلق على ما  
 يشمل المساواة ايضا (ووجه  
 حسنه) اى حسن باب نعم  
 (سوى ما ذكر)  
 من الابيضاح بعد الابهام  
 (ابرار الكلام في معرض  
 الاعتدال) من جهة الابطاب  
 بالابيضاح بعد الابهام  
 والابحار بحذف المبتدأ  
 (وابهام الجمع بين المتنافين)  
 الايجاز والابطاب



تراعيها البلفاء وفي ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفى نعم زيد أى كفى ان يقال ذلك  
 في تأدية اصل المساواة لو اريدت وان كان هذا الكلام لا يجوز ان يقال في العربية وتأمله  
 واعلم ان الابضاح بعد الابهام الكائن في باب نعم يصح اعتبار الكائنات الثلاث المتقدمة فيه  
 فيصح ان يقصده اراءة المعنى في صورتين مختلفتين وان يقصده زيادة تمكين المدح  
 في القلب وذلك من زيادة مدحه وان يقصده كمال لذة العلم به حيث يراد اماله السامع  
 لهذا الكلام فتم محبته للمدح (قوله وفي هذا) أى قول المصنف اذ لو اريد الاختصار  
 (قوله بان الاختصار) أى بان لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) أى كما هنالان نعم زيد  
 لا يجاز فيه بل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة أى على ترك الاطباب الشامل  
 للمساواة أى وللإيجاز وقوله ايضا أى كما يطلق على الإيجاز المقابل للاطباب والمساواة  
 (قوله ووجه حسنه) أى حسن الاطباب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجهه أى حالة  
 كون ذلك الوجه غير مأمور من الابضاح بعد الابهام الذى له العلل الثلاث المتقدمة  
 (قوله من الابضاح الخ) بيان لما ذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر  
 فيكون باب نعم مشتملا على ثلاثة امور كلها موجبة لحسنه وقوله ابراز الكلام أى اظهار  
 الكلام الكائن من باب نعم (قوله في معرض الاعتدال) أى في صورة الكلام المعتدل أى  
 المتوسط بين الإيجاز المحض والاطباب المحض فالصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح ابقاء  
 المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف أى ذى الاعتدال أى الكلام صاحب  
 الاعتدال (قوله من جهة الاطباب) أى فليس فيه إيجاز محض وهو متعلق بمعرض  
 (قوله بالابضاح بعد الابهام) أى حيث قيل نعم رجلا زيد ولم يقل نعم زيد والباء في قوله  
 بالابضاح للتصوير (قوله بحذف البتة) أى الذى هو صدر الاستثاف وحينئذ  
 فليس فيه اطباب محض وحاصله ان نعم الرجل زيد ليس من الإيجاز المحض لوجود  
 الاطباب بالابضاح بعد الابهام ولا من الاطباب المحض لما فيه من الإيجاز بحذف جزء  
 الجملة وحينئذ فهو كلام متوسط بين الإيجاز المحض والاطباب المحض هذا ويصح ان يكون  
 مراد المصنف ان في باب نعم ابراز الكلام في صورة الكلام المعتدل أى المستقيم الذى  
 ليس فيه ميلان لمحض الابضاح ولا لمحض الابهام اما كونه ليس من الابضاح المحض  
 فلا فيه من الإيجاز بحذف البتة او الخبر واما كونه ليس من الابهام المحض فلا فيه  
 من الاطباب بذكر الخصوص الذى وقع به الابضاح (قوله وايهام الجمع الخ) هذان  
 الوجهان اعنى بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين متافين مفهومهما  
 مختلف متلازمان صدقا وكل منهما مما يستغرب وتستلذه النفس (قوله وقيل الاجال  
 الخ) أى وقيل ان المراد بالمتافين الاجال والتفصيل وحكاة بقيل لما يرد عليه ان  
 الاجال والتفصيل يرجع للابضاح بعد الابهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول  
 المصنف سوى ما ذكر اللهم الا ان يقال ان مراد المصنف اجال وتفصيل بغير الوجه

وقيل الاجال والتفصيل ولا  
 شك ان ابهام الجمع بين  
 المتافين من الامور المستغربة  
 التى تستلذها النفس وانما  
 قال ابهام الجمع لان حقيقة  
 جمع المتافين ان يصدق على  
 ذات واحدة وصفان يمنع  
 اجتماعهما على شئ واحد في  
 زمان واحد من جهة واحدة  
 وهو محال (ومنه) أى من  
 الابضاح بعد الابهام  
 (التوشيع وهو) في اللفظة  
 لف القطن المدفوف وفي  
 الاصطلاح (ان يؤتى في عجز  
 الكلام بمثنى مفسر باسمين  
 ثانيهما معطوف على الاول  
 نحو يشيب ابن آدم

السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد  
 اخرى غيره باعتبار ما فيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولت ان تقول هو على هذا القيل  
 ايضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجال والتفصيل غير نفس الاجال والتفصيل  
 كذا في سم (قوله المستغربة) اي المستظرفة لفرانها وذلك لان الجمع بين متنافيين  
 كايضاح الحال وهو مما يستغرب والامر الغريب تستلذه النفس فان قلت هل الجمع المذكور  
 من البدع او المعاني قلت يمكن الامر ان للناسبة المقام وعدمه فان كان الاتيان به  
 مناسبا للمقام بان اقتضى المقام مزيد التأكد في اماله قلب السامع كان من المعاني وان قصد  
 التسليم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البدع (قوله ان يصدق) اي ان  
 يتحقق (قوله من جهة واحدة) اي والجهة بها ليست كذلك وذلك لان الاجاز من جهة  
 حذف المبدأ والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة (قوله وهو  
 محال) اي والصدق المذكور محال اي لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع  
 الضدين المؤدى الى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهة (قوله لف القطن) اي وما في  
 معناه على التظاهر والمراد بلفه جمعه في لحاف او نحوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي  
 الآتي لهذا المعنى اللغوي ما بينهما من المشابهة وذلك لان الاتيان بالثنى او الجمع شبيه  
 بالندف في شيوعه وعدم الانتفاع به انما كاملا لان الثنية والجمع فيهما من الابهام  
 ما يمنع الدفع بالنهم او يقلله والتفسير بالاسمين شبيه باللف في عموم الشيوع والانتفاع فكما  
 ان القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه في لحاف او غيره فكذلك بيان الثنية والجمع يحصل به  
 كمال الانتفاع والحاصل ان اللف بمنزلة التفسير يجامع كمال الانتفاع والندف بمنزلة  
 الاتيان بالثنى يجامع عدم كمال الانتفاع فاندفع بهذا ما قيل ان المعنى الاصطلاحي على  
 عكس المعنى اللغوي لان الاتيان بالثنى بمنزلة لف القطن يجامع الضم والجمع وتفسيره  
 بالاسمين بمنزلة الندف يجامع التفریق والندف في المعنى اللغوي مقدم على اللف والاتيان  
 بالثنى الذي هو بمنزلة اللف في المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بمنزلة  
 الندف فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر للمعنى اللغوي وحاصل الجواب منع  
 اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم مانصه وجه المناسبة بين المعنى  
 اللغوي والاصطلاحي ان في الاصطلاحي لفا وندفا اي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه  
 اللف سابقا على الندف عكس اللغوي (قوله ان يوثق الخ) ظاهره ان التوشيع نفس  
 الاتيان وعليه فقولنا نحو بشيب الخ فيه حذف والاصل نحو الاتيان في قوله بشيب الخ قال  
 يس والاقرب ان التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على  
 المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر كما لا يخفى  
 (قوله في عجز الكلام) قال يعقوبى ينبغي ان يزداد او في اوله او في وسطه لان تخصيص  
 التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه لان الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكره او لا ووسطا

وآخر اوكا المصنف راعى ان اكثر ما يقع في تراكيب البلغاء الايتان بما ذكر في عجز الكلام ولا يخفى جريان الاسرار السابقة في هذا التوسيع من تقرر عليين فاكثر والتكئين في النفس وكال لذة العلم (قوله بمثنى) اى اوجع كقولك ان في فلان ثلاث خصال حيدة الكرم والشجاعة والحلم (قوله مفسر) اى ذلك المثنى باسمين او مفسر ذلك الجمع باسماء (قوله نحو يشيب الخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية للحديث بالمعنى ولفظ الحديث كما قال في جامع الاصول يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وعبرة السيوطى في عقد الجمان كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان الحرص وطول الامل وراه البخارى من حديث انس (قوله ويشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى يتمو يقال شب الغلام يشب بالكسر اذا نما فلو اريد الاختصار لفيل ويشب فيه الحرص وطول الامل ومن امثلة التوسيع ايضا قوله

- \* سقتنى في ليل شبيه بشرها \* شبيهة خديها بغير رقيب \*
- \* فازلت في ليلين شعر وظلة \* وشمسين من خرو وجه حبيب \*

وقوله

- \* امسى واصبح من تذكاركم وصبا \* يرتلى المشفقان الاهل والولد \*
- \* قد حدد الدمع خدى من تذكاركم \* واعتادنى المضنيان الوجد والكمد \*
- \* وغاب عن مقلتي نومي لغيبكم \* وخاننى السعدان الصبر والجلد \*
- \* لاغرو للدمع ان تجرى غوار به \* وتحت الطافيان القلب والكبد \*
- \* كأنما مهمجتى شلو بمسبعة \* بنتابها الضاريان الذئب والاسد \*
- \* لم يبق غير خفي الروح في جسدى \* فداكم الباقيان الروح والجسد \*

آه سيوطى (قوله والمراد) اى بذكر الخاص بعد العام في كلام المصنف وقول الذكر على سبيل العطف اى ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف او الابدال ولو قال المصنف واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وانما قيد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لاجل ان يغار ما تقدم في الابضاح بعد الابهام وعلى هذا فلا بد ان يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك وقيد بالاجابة لقيد ما تقدم لانه ليس في ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف ابضاح بعد ابهام اذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فان ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه ابضاح بعد ابهام كما في الامثلة السابقة فانها هو المحتاج للتقيد دون ما سبق ولهذا تعرض الشارح هنا للتقيد ولم يتعرض له فيما سبق والحاصل ان التقيد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لا على سبيل العطف فان هذا من قبيل الابضاح بعد الابهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فانه ليس من هذا القبيل

ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبية على فضله) اى مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) اى العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام ماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلاة العصر عند الاكثر

اذ لا يقصد به ذلك فتأمل ( قوله للتنبيه الخ ) قضيته ان التنبيه على الفضل انما يكون مع العطف ووجهه انه مع الوصف او الابدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس في ذكره بعد افراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزلة الجنس للآخر فلا يتأتى ان يعتبر في الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر ( قوله للتنبيه على فضله ) اي فضل الخاص وذلك لان ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله انما يكون لمزية فيه ( قوله تنزيلا الخ ) اي انما جعل كالتغاير للعام لتنزيل التغاير في الوصف اي الكائن في الخاص الذي حصلت به المزية له ( قوله يعني انه الخ ) تفسير لقوله تنزيلا لتغاير الخ ( قوله من الاوصاف الثريفة ) لعل التقيد بالثريفة نظرا للمثال او الغالب والاقصد تكون الاوصاف خبيثة نحو لعن الله الكافرين واما جهل ( قوله لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه ) اي ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير ( قوله اي الوسطى من الصلوات ) من معنى بين اي التوسطة بين الصلوات وهذا احد احتمالين في معنى الوسطى في الآية وقوله او الفضلى احتمال ثان ويدل لكون من بمعنى بين في الاحتمال الاول انه وقع التصريح بين في بعض نسخ المطول كذا قرره شيخنا العدوي ( قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر ) وذلك لتوسطها بين نهاريين وليليين وقبل المغرب لتوسطها بين صلاتين يقصران وقبل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران وقبل الصبح لتوسطها بين نهاريين وليليين او بين نهاريية وليلية يقصران وقبل الظهر وذكر بعضهم انها احدى الصلوات الخمس لا يعينها ابيهما الله نحر بضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر ساعة الجمعة ( قوله ليكون انسابا ) علة لمحوذوف اي انما قيد المصنف التكرار بالنكتة لاجل ان يكون انسابا لان التكرار اذا كان لغیر نكتة كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة قيد بها وهذا بخلاف الابضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا اصلا لانه لا بد فيهما من النكتة ولذا لم يقيدهما بها كذا قرر شيخنا العدوي ( قوله كتنكير الانذار ) اي والارتداد كما يدل له كلام الشارح والمراد بالانذار التخويف وهذا مثال للنكتة الحاصلة بالتكرار ( قوله فقوله كلا ردع ) اي انها هنا مفيدة للردع والزجر عن الانهماك في تحصيل الدنيا والتنبيه على الخطاء في الاشتغال بها عن الآخرة وبيان ذلك ان المخاطبين لما تكاثروا في الاموال والهائم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر اي ماتوا زجرهم المولى عن الانهماك في تحصيل الاموال ونههم على ان اشتغالهم بتحصيلها واعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطاء بقوله سوف تعلمون ( قوله وفي تكريره تأكيد الخ ) فيه ان بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هناك فراجع ان شئت وقول الشارح

( واما بالتكرير لنكتة )  
ليكون انسابا لا تطويلا  
وتلك النكتة ( كتنكير )  
الانذار في كلا سوف تعلمون  
ثم كلا سوف تعلمون  
فقوله كلا ردع عن  
الانهماك في الدنيا وتنبيه  
وسوف تعلمون انذار  
وتخويف اي سوف  
تعلمون الخطأ فيما انتم  
عليه اذا ما ينتم ما قدامكم  
من هول المحشر وفي تكريره  
تأكيد للردع والانذار  
( وفي ثم دالة على ان  
الانذار الثاني ابلغ من  
الاول تنزيلا بعد المرتبة  
منزلة بعد الزمان واستعمالا  
لفظ ثم في مجرد التدرج في درج  
الارتقاء ( واما بالابغال )  
من اوغل في البلاد اذا بعد  
فيها واختلف في تفسيره  
( فقيل هو ختم البيت )

تأكيده للردع والانتذار هذا بشير لما قلناه من ان قول المصنف كذا كيد الانتذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ويمكن ان يكون داخلا في كلامه بمقتضى الكاف في قوله كذا كيد الانتذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن ان يقال ان الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعتق المصنف بالنص عليه وان كان مرادا (قوله وفي ثم) اى وفي العطف بتم الخ وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع ان العطف يستدعى كون المراد بالثاني غير الاول فان قلت اذا كان الانتذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام النذر به لاعتبار انه زاد شيئا في الفهم (قوله دلالة على ان الانتذار الثاني ابلغ) اى دلالة للسامع على ان الانتذار الثاني الذى اعتبره المتكلم ابلغ من الاول اى اوكده واقوى منه (قوله تنزيلا الخ) علة لكون العطف بتم فيه دلالة على ما ذكر اى انما دل على ما ذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلت على ان ما بعدها اعلى وابلغ وقوله تنزيلا اى لاجل تنزيل بعد المرتبة الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنوى منزلة البعد الحسى الموضوع له وهو التراخي في الزمان وتوضيح ذلك ان اصل ثم افادة التراخي والبعد الزمانى وقد نستعار للتراخي والبعد المعنوى بمعنى ان المعطوف قد تكون مرتبته اعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت في الرتبة منزلة التفاضل في الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة في مجرد التدرج في درج الارتقاء واذا كان كذلك فدخلوها على الجملة المذكورة يؤذن بان محسوسها اعلى عند التكلم فلذلك دلت الآية على ابلغية الانتذار الذى هو مضمون الجملة الثانية لان ابلغية علو في الرتبة في قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله في مجرد التدرج) من اضافة الصفة للموصوف اى واستعمالا ثم في التدرج والانتقال في درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان اى المجرد عن اعتبار كون تاليها اى تالى ثم بعد متلوها في الزمان ولا يقال ان قوله واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج ينافي قوله تنزيلا بعد المرتبة اى المستعملة فيه ثم هنا لانا نقول المراد بعد المرتبة بعدها في المسافة والقدر لافي الزمان واعتبار التراخي والبعد النفي التراخي والبعد زمانا فتأمل آه سم (قوله اذا ابعد فيها) اى قطع كثيرها وعلى هذا قسمة المعنى الاصطلاحي ابغالا لان المتكلم قد تجاوز حد المعنى المراد وبلغ زيادة عنه ويحتمل انه مأخوذ من توغل في الارض سافر فيها وعلى هذا فيكون تسمية المعنى الاصطلاحي ابغالا لكون المتكلم او الشاعر توغل في الفكر حتى استخرج جمعة او قافية تقيده معنى زائدا على اصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) اى سواء كان ذلك المفيد للنكتة جملة او مفردا وقوله ختم البيت صريح في ان مسماء المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى في التنزيل وهو تعقيب الخ صريح في ان مسمى التنزيل المعنى

المصدرى ايضا لكن قوله هناك وهو ضربان انسب، يكون معناه الكلام المذيل به والظاهر انه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الاقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والمثيل باعتبار الكلام وفي قوله وهو ضربان استخدام قال في الاطول وقوله ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر اقسام الاطناب اذا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) اى يتم اصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ اشارة الى ان النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز ان يتوقف عليها كما يتوقف احبانا على بعض الفضلات قاله اليعقوبى وتأمله (قوله كزيادة المبالغة) اى فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشئ بما هو فى غاية الكمال فى وجه الشبه الذى اريد مدح الشبه بتحقيقه فيه (قوله كقوله الخنساء) اسمها تاضربت عمرو بن الحارث بن الشريد والخنساء لقب غلب عليها (قوله فى مريئة اخيها صخر) ومطلع تلك المريئة

\* قدى بعينك اوبالعين عوار \* او ذرفت اذ دخلت من اهلها الدار \*  
\* كان عيني لذكرا اذا خطرت \* فيض بسيل على الخدين مدرار \*  
\* تبكى خناس على صخر وحق لها \* اذ راها الدهر ان الدهر ضرار \*  
\* فان صخر اوالينا وسيدنا \* وان صخر ا اذا نعتو لنهار \*  
\* وان صخر ا لتأتم الهداة به \* البيت وبعده

\* لم تره جارة بمشي لساقتها \* ربة حين يخلى بينه الجار \*  
\* ولا تراء وما فى البيت يأكله \* لكه بارز بالصخر مهماز \*  
\* طلق اليدى بفعل الخير ذو فخر \* ضخم الدسعة بالخيرات امار \*

(قوله الهداة) اى الذين يهدون الناس الى المعالى واذا اقتدت به الهداة فالهتدون من باب اولى (قوله كانه) اى كأن صخر ا وقوله فى رأسه اى فى رأس ذلك العلم (قوله فقولها الخ) حاصله ان فى تشبيهها صخر ا بالجبل المرتفع الذى هو اظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغة فى ظهوره فى الاهتداء به ثم زادت فى المبالغة بوصفها العلم بكونه فى رأسه تار فان وصف العلم المهتدى به بوجود تار على رأسه ابلغ فى ظهوره فى الاهتداء به مما ليس كذلك فتجبر المبالغة الى المشبه الممدوح بالاhtداء به وظهر بما قلناه ان الاضافة فى قول المصنف كزيادة المبالغة حقيقة ويحتمل ان تكون بيانية اى كزيادة هى المبالغة فى التشبيه بناء على ان التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون الشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله اعنى) اى بالمقصود وقوله التشبيه اى لصخر (قوله بما يهتدى به) اى بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ولا شك ان فى تشبيه صخر بذلك مبالغة فى ظهوره والاهتداء به (قوله زيادة مبالغة) اى لانها لما ارادت ان تصف اخاها صخر ا بالاشتهار لم تقصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت فى رأس

بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) اى قول الخنساء فى مريئة اخيها صخر (وان صخر ا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به كانه علم) اى جبل مرتفع (فى رأسه تار) فقولها كانه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه بما يهتدى به الا ان فى قولها فى رأسه تار زيادة مبالغة (وتحقيقى) اى وتتحقيق (التشبيه)

العلم نارا للبالغة في ذلك البيان ( قوله وتحقيق التشبيه ) اى بيان التساوى بين الطرفين في وجه الشبه وذلك بان يذكر في الكلام ما يدل على ان المشبه مساو للمشبه في وجه الشبه حتى كأنه هو والحاصل ان المبالغة في التشبيه كاتقدم ترجع الى الاتيان بشئ يفيد ان المشبه غايه في كمال وجه الشبه الكائن منه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه واما تحقيق الشبه فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبّه حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك المزيد صار من ظهوره فيهما كأنه حقيقة فيهما ومساواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غايه في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه لينجر ذلك الى عظمتها في المشبه ( قوله في قوله ) اى قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

- \* خليلى مرابى على ام جندب • لتفضى حاجات الفؤاد العذب \*
- \* فانكما ان تنظرانى ساعة • من الدهر تفغنى لدى ام جندب \*
- \* الم ترابى كلما جئت طارقا • وجدت بها طيبا وان لم تطيب \*
- \* عقيلة اخدان لها لازمية • ولا ذات حلف ان تأملت جانب \*

( قوله كأن عيون الوحش ) اى المصادرة لنا والمراد به الظباء وبقر الوحش ( قوله خبائثا ) واحد الاخيه وهو ما كان من وبر او صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين او ثلاثة وما فوق ذلك يقال له بيت ( قوله وارحلتنا ) جمع رحل عطف على خبائثا عطف تفسير لان المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير ( قوله الجزع ) خبر كان وقوله لم يقب بضم الباء وقبح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحدة ( قوله بالفتح ) اى بفتح الجيم وحكى ايضا كسرهما وعلى كل حال قلزاي با كنة واما الجزع بفتح الجيم وازاي فهو ضد النصر ( قوله الحرز الباقى ) اى وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ( قوله شبهه عيون الوحش ) اى بعدموتها ( قوله تحقيقا للتشبيه ) اى البيان التساوى في وجه الشبه وتوضيح ذلك ان تشبيه عيون الوحش بعدموتها بالجزع في اللون والشكل ظاهر لكن الجزع اذا كان مثقبا يخالف العيون في الشكل مخالفة مالا ان العيون لا تقب فيها فزاد الشاعر قوله لم يقب ليحقق التشابه في الشكل بتمامه اى لبيان ان الطرفين متساويان في الشكل الذى هو وجه الشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه اى لبيان التساوى في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم اذ لم يقصد بذلك علو المشبه في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه المحقق به فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم ( قوله كان شبهه بالعيون ) لعل الاولى كانت العيون اشبه به لان الجزع اعتبره الشاعر مشبهاه واعتبر العيون مشبهة ( قوله الظبي ) اى الغزال وقوله والبقرة اى الوحشية ( قوله كلهما سواد ) اى بحسب الظاهر وان كانت لا تخلو في نفس الامر من بياض لا يظهر الا بعد الموت ( قوله بدا ) هو بالقصر بمعنى ظهر اى ظهر

قوله اى المصادرة لنا هكذا في النسخ ولعل صوابه المصيدة لئلا يكون من صاد لاصاد ( محمده )

في قوله كأن عيون الوحش حول خبائثا اى خيامنا ( وارحلتنا الجزع الذى لم يقب ) الجزع بالفتح الحرز الباقى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله لم يقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حين فعبو نهما كلهما سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدماموت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس

بياضها الذي كان غطى بالسواد زمن حياتها فاشبهت الجرع وفي كلامه اشارة الى  
 ان البياض في حال الحياة موجود فيها في الواقع الا انه خفي كالفنا ( قوله وانما شبهها )  
 اي العيون ( قوله وفيه سواد وبياض ) جملة حانية ( قوله بعدما موت ) اي مانت  
 وهذا ظرف لقوله شبهها اي ان تشبيهه العيون بالجرع والحال ان فيه السواد والبياض  
 لا يصح الا بعد الموت لاجل ان يتم وجه الشبه وقرر بعض الاشياخ انه يصح قراءة  
 موت بفتح الميم والواو على صيغة المبني للفاعل بمعنى صارت ميتة وبضم الميم وكسر  
 الواو على صيغة المبني للمفعول اي موتها الغير واما قول بعضهم انه على الوجه الاول  
 يكون معناه كثر موتها لان صيغة التفعيل تأتي للتكثير فقيه تأمل ( قوله بما كلفنا )  
 متعلق بقوله بعد ذلك كثر وحاصله انهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا ويأكلونها  
 ويطر حون اعينها حول اخيبتهم فصارت اعينها بتلك الصفة ( قوله كذا  
 في شرح ديوان امرئ القيس ) اي خلافا لمن زعم ان المراد من البيت ان الوحش الفهم  
 لطول سفرهم واستقرارهم في القباني فلا تقرر منهم فظهر اعينها بتلك الصفة  
 حول اخبتهم ورد هذا القول بان عيون الظباء حال حياتها سود فلان شبه الخرز  
 البياض الذي فيه سواد وبياض بقي شيء آخر لا بد من التنبية عليه وهو ان قوله  
 في رأسه نار وقوله الذي لم يقب كل منهما ذكر لافادة معناه على انه وصف لما قبله  
 كسائر العنوت التي تراد لمسايتها وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله فان كان  
 الايتان بالنعث عند الحاجة اليه مساواة فهذا من منه والازم كون النعت اطنابا ان كان  
 لفائدة او تطويلا ان لم يكن لفائدة ويلزم كون سائر الفضلات كذلك واجيب بان  
 النعت وشبهه من سائر الفضلات ان اتى به لافادة المعنى الذي وضع له فقط وكان  
 مدركا للاوساط من الناس كان مساواة وان اتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه  
 الا الخواص ولا يستشعره الا اهل الرعاية لقضيات الاحوال كالمبالغة في التشبيه المناسبة  
 في قوله في رأسه نار كان اطنابا ولا نسلم ان ما اتى به للاطناب يجب ان يكون مستفادا  
 مما قبله بل اذا اتى بالشيء لمعناه وفيه دقة في المقام مناسبة لا يأتي به لاجلها الاوساط  
 من الناس وانما يتفطن له البلغاء واهل الفطنة وقصد الايتان به لذلك كان اطنابا ولو  
 اوجبا في الاطناب ان يكون معناه مدلول لما قبله خرج كثير مما اورده في هذا الباب  
 عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما كان من هذا النمط بما ذكره المصنف بعد ( قوله  
 فعلى هذا التفسير ) اعني قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ( قوله  
 وقيل لا يختص بالشعر ) الباء داخلة على المقصور عليه اي ان الايغال ليس مقصورة  
 على الشعر بل يتعدا لغيره ( قوله بل هو ختم الكلام ) اي سواء كان شعرا او نثرا ( قوله بما يتم  
 المعنى بدونه ) اي بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل وليس المراد انه يتم المعنى بدونه  
 رأسا ( قوله لان الرسول مهتد لا بحالة ) اي وحيث ان يكون قوله وهم مهتدون تصريح

فعلى هذا التفسير يختص  
 الايغال بالشعر ( وقيل لا  
 يختص بالشعر ) بل هو  
 ختم الكلام بما يفيد نكتة  
 يتم المعنى بدونها ( ومثل )  
 لذلك في غير الشعر ( بقوله  
 تعالى قال يا قوم اتبعوا  
 المرسلين اتبعوا من لا يسألكم  
 اجرا وهم مهتدون )  
 فقوله وهم مهتدون  
 بما يتم المعنى بدونه لان  
 الرسول مهتد لا بحالة الا ان  
 فيه زيادة حث على الاتباع  
 وترغيب في الرسل ( واما  
 بالنذيل وهو تعقيب الجملة  
 بجملة اخرى تشتمل على  
 معناها ) اي معنى الجملة الاولى  
 ( للتأكيد ) فهو اعم من  
 من الايغال



بما علم التزاما وقد يقال كان الرسول مهتد غير طالب للاجر لاجالة ينبغي أن يجعل المثال  
 مجموع قوله اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون (قوله الا ان فيه) اى فى التصريح به  
 (قوله زيادة حث على الاتباع) اى فالتكثيرة فى الايغال الكائن فى هذه الآية زيادة  
 الحث على الاتباع واما اصل الحث والتزغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين دلالة  
 على اهتدائهم وطلب اتباعهم وانما كان قوله وهم مهتدون مفيدا لزيادة الحث على  
 الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذى هو الاهتداء فان التصريح بالوصف مقتضى  
 للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله وتزغيب فى الرسل) اى زيادة  
 ترغيب فى الرسل فهو عطف على حث ووجه افادته ذلك ان الرسل اذا كانوا مهتدين  
 واتبعهم الانسان فلا يخسر معهم شيئا لامن دينه ولا من دنياه بل ينضم له خير الدنيا  
 والاخرة (قوله بالتذيل) هولة جعل الشئ ذيل لاشئ (قوله تعقيب الجملة بجملة) اى  
 جعل الجملة عقب الاخرى وقوله بجملة اى لاجل لها من الاعراب كما صرح بذلك  
 الشارح فى مجتذ الاعراض الآتى قريبا (قوله تشتمل على معناها) صفة للجملة  
 المجمولة عقب الاخرى اى تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الاولى المعقبة ولومع الزيادة  
 فالمراد باشتمالها على معناها افادتها بفحواها لما هو المقصود من الاولى وليس المراد  
 افادتها لنفس معنى الاولى بالمطابقة والا كان ذلك تكرارا وحينئذ فلا يكون على هذا قوله  
 تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون تديلا ولذا قال العلامة العقبون لبيان يقع  
 اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون  
 فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه ان آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم  
 ان الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور  
 ان ذلك العقاب المخصوص لا يقع الا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وقولنا  
 ولا يجزى بذلك الجزاء الامن كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح ان يجعل الثانى علة  
 للاول فيقال جزيته بذلك السبب لان ذلك الجزاء لا يستحقه الامن اتصف بذلك السبب  
 ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد احدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله  
 للتأكيد) اى لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا  
 التوكيد بالمعنى اللغوى وهو التقوية (قوله فهو اعم من الايغال) اى عموما وجهيا  
 وحاصلا ان الايغال والتذيل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان  
 فيما يكون فى ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة كما يأتى فى قوله تعالى جزيناهم بما كفروا وهل  
 يجازى الا الكفور فهو ايغال من جهة انه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها وتذيل  
 من جهة انه تعقيب جملة باخرى تشتمل على معناها للتأكيد وينفرد الايغال فيما يكون بغير  
 جملة وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة او بغيره كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يقب  
 وينفرد التذيل فيما يكون فى غير ختم الكلام للتأكيد بجملة كقولك مدحت زيد التانيت

عليه بما فيه فاحسن الى ومدحت عمرا اثبت عليه بما ليس فيه فاساء الى (قوله من جهة  
انه يكون في ختم الكلام وغيره) اى بخلاف الابطال فانه لا يكون الا في ختم الكلام  
(قوله وغيره) اى غير ختم الكلام يعنى في الثناء وقد فهم بعضهم ان المراد بالكلام النثر  
وان قول الشارح وغيره بان يكون في الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتى  
في الشارح صريحا ان التذييل يكون في اثناء الكلام (قوله واخص من جهة ان الابطال  
الخ) الانسب ان يقولوا واخص من جهة انه لا يكون الا بالجملة ولنا كيد بخلاف الابطال  
فانه قد يكون بغير جملة كالمفرد وقد يكون لغبر التأكيذ وانما كان هذا انسب لان الكلام  
في التذييل اذ هو المحدث عنه لا في الابطال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى  
المقدم وهو المعنى المصدري بل بالمعنى الحاصل بالمصدر فقيه استخدام وهذا يفيد انه  
يطلق بالغنيين (قوله لم يخرج مخرج المثل) هو مبنى للفعول بدليل قوله بعد ذلك  
وضرب اخرج الخ (قوله بان لم يستقل الخ) اى واستقل بافاده المراد ولم يفش اى لم يكثر  
استعماله والا كان من الضرب الثانى كما نبه عليه الشارح بعد ذلك والشارح لم ينبه  
على دخول هذه الصورة في هذا الضرب فيعرض عليه بانه يلزم على كلامه خروج  
ما اذا استقل ولم يفش عن القسمين مع ان تعريف التذييل شامل لهذه الصورة وقد يجاب  
بان الباء في قوله بان لم يستقل بمعنى الكاف التثنية وحينئذ قد دخل تلك لصورة المذكورة  
في الضرب الاول (قوله بل يتوقف على ما قبله) انما كان المتوقف على ما قبله ليس  
خارجا مخرج المثل لان المثل وصفه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن اصل استعماله  
لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيقت  
البن فانه مستقل في افادة المرام وهو مثل يضرب لمن فرط في الشئ في اوائه وطلبه  
في غير اوائه (قوله على وجه) متعلق بمحذوف اى وانما يكون هذا المثال من هذا الضرب  
على وجه (قوله المخصوص) اى وهو المذكور فيما قبل وهو ارسال سبل العرم عليهم  
وتبديل جنتهم (قوله فيتعلق بما قبله) اى فاذا اريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى  
الا الكفور متعلقا بما قبله وهو قوله فارسلنا عليهم وحينئذ فلا يجزى مجرى المثل  
في الاستقلال (قوله وهو ان يراد وهل يعاقب) اى بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فان  
قبل يلزم على هذا ان تكون الجملة الثانية غير مشتملة على معنى الاولى تضمن الاولى عقابا  
مخصوصا وتضمن الثانية لمطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل قلت  
المقصود من الجملة الاولى انما هو مكافاتهم على كفرهم بالعقاب وذكر فرد من افراد  
ما يعاقب به لا ينظر اليه كذا اجاب بس او يقال ان مطلق العقاب الذى تضمنته  
الجملة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدق به يوجب تأكيده  
في الجملة (قوله بناء على ان المجازاة هي المكافاة) اى مطلق المكافاة الشاملة  
للتواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا الا الكفور وقوله بناء الخ

من جهة انه يكون في ختم  
الكلام وغيره واخص من  
جهة ان الابطال قد يكون  
بغير الجملة ولغير التوكيد  
(وهو) اى التذييل  
(ضربان ضرب لم يخرج  
مخرج المثل) بان لم يستقل  
بافادة المراد بل يتوقف على  
ما قبله (نحو ذلك جزئياهم  
بما كفروا وهل يجازى  
الا الكفور على وجه وهو  
ان يراد وهل يجازى ذلك  
الجزء المخصوص الا  
الكفور فيتعلق بما قبله  
واما على الوجه الآخر  
وهو ان يراد وهل يعاقب  
الا الكفور بناء على ان  
المجازاة هي المكافاة

ان خيرا فخير وان شرا  
 فشر فهو من الضرب  
 الثاني (و ضرب اخرج  
 مخرج المثل) بان يقصد  
 بالجملة الثانية حكم كلى  
 منفصل عما قبله جار مجرى  
 الامثال في الاستقلال وفشو  
 الاستعمال (نحو و قل جاء  
 الحق وزهق الباطل ان  
 الباطل كان زهوقا وهو  
 ايضا) اى التذييل ينقسم  
 فقرة اخرى واتى بلفظة  
 ايضا تنبيها على ان هذا  
 التقسيم للتذييل مطلقا لا  
 للضرب الثانى منه (اما)  
 ان يكون ( لتأكيد

اى واما على الوجه الاول فليس بناء على ذلك بناء بل على ان الجزاء بمعنى العقوبة  
 كما فى المطول والحاصل ان الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافاة  
 الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الاول مبنى على الاطلاق الاول  
 وجعلها من الضرب الثانى مبنى على الاطلاق الثانى هذا محصل كلام الشارح هنا  
 وفى المطول وهذا البناء لانظر له صحة لصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء يراد به  
 العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الاول او يكون المعنى وهل يعاقب  
 مطلق العقاب الا الكفور فيكون من الثانى ولصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء  
 يراد به المكافاة وهل يكافأ تلك المكافاة المخصوصة الا الكفور فيكون من الضرب  
 الاول ايضا او يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا الا الكفور فيكون من الضرب الثانى  
 والحاصل ان كلا من الاطلاقين يصح ان يكون التذييل فى الآية معه من الضرب الاول  
 وان يكون من الضرب الثانى فاقله المنصف مما لا وجه له ( قوله فهو من الضرب الثانى )  
 اى الذى اخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله فيصح ان يكون  
 مثلا واورد ان الجزاء وان فسر بالمكافاة الشاملة للثواب والعقاب الا ان المراد منه  
 خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب انما يفهم من قوله جزيتاهم الذى هو بمعنى  
 عاقبتاهم وحينئذ فيكون قوله وهل يجازى الا الكفور غير مستقل بافادة المراد فيكون  
 من الضرب الاول واجيب بان كون جزيتاهم قرينة على المراد لا ينافى الاستقلال  
 بالافادة على ان ذلك يفهم من الكفور ايضا ( قوله منفصل عما قبله ) اى بان يكون غير  
 متقيد بالجملة الاولى ( قوله وفشو الاستعمال ) اى شيوخ استعمال اللفظ الدال على كل  
 منهما قال ابن يعقوب الحق ان الشرط فى جريانه مجرى الامثال هو الاستقلال واما فاشوا  
 الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالاولى للشارح حذفه ( قوله جاء الحق )  
 اى الاسلام وقوله وزهق الباطل اى زال الكفر ( قوله ان الباطل كان زهوقا ) لا ينحى  
 ان هذه الجملة لا توقف معناها على معنى الجملة الاولى مع تضمنها معنى الاولى وهو زهوق  
 الباطل اى اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلفان لان الثانية اسمية مع زيادة  
 تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثانى وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا  
 لما فيه من مزيد الزجر عنه والايأس من احكامه الموجبة للاغتثار به وقد اجتمع  
 الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد اقامت فهم الخالدون كل  
 نفس ذائقة الموت فجعلنا كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثانى لاستقلالها وذلك  
 ظاهر وجملة اقامت فهم الخالدون من الاول لارتباطها بما قبلها لان الفاء للترتيب  
 على الاولى فكانه قبل اينتى ذلك الحكم الذى هو ان لا خلود لبشر بالنسبة اليهم  
 فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام للانكار اى لا ينفى ذلك الحكم  
 فلا يترتب انك ان مت فهم الخالدون ( قوله واتى بلفظة ايضا الخ ) قصد شارحنا العلامة

بهذا الكلام الرد على الشارح الختالي حيث قال قوله وهو ايضا اى والتذيل  
او الضرب الثانى فقوله او الضرب الثانى وهم لانه يردده لفظه ايضا وهذا الوهم  
نشأه من كون الامثلة التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو ما يستقل قال الفارنى  
فان قلت ما ذكره الشارح من ان لفظه ايضا منبهة على ان التقسيم لطلق التذيل  
تحكم لادليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثانى  
لكان المعنى والضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذيل ينقسم الى قسمين  
وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم  
للضرب الثانى والاوجب ان يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قلت  
اجاب عن ذلك العلامة القاسمى بمنع التحكم وذلك لان معنى ايضا الرجوع لما تقدم  
كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم المبلغ فى معنى الرجوع واظهر  
وان امكن انه تقسيم لثانى ومعنى ايضا كما انقسم التذيل المطلق وحينئذ فيتم ما قاله شارحنا  
من التنبيه (قوله لتأ كيد منطوق) اى لتأ كيد منطوق الجملة الاولى والمراد بالنطوق هنا  
المعنى الذى نطق بمادته والمراد بالفهوم المعنى الذى لم ينطق بمادته وليس المراد بهماها  
ما اصطلى عليه الاصوليون ولذا قال العلامة الباقوى المراد بتأ كيد المنطوق هنا ان تشترك  
الفاظ الجملتين فى مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بان تكون احدهما اسمية مؤكدة  
والاخرى فعلية لا ان يكون لفظ الجملة الاولى نفس لفظ الثانية كما فى كلا سوف تملون  
ثم كلا سوف تملون لان هذا ليس تذيلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق والمراد بتأ كيد  
الفهوم هنا ان لا تشترك اطراف الجملتين فى مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين  
فى الاسمية والفعلية اولا وذلك بان تعبد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة اخرى مخالفة  
للاولى فى الالفاظ والمفهوم (قوله كهذه الآية) اى كالتذيل فى هذه الآية وهى  
قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع فى الجملتين

واحد وهو الباطل والحمول فيهما من مادة واحدة وهى الزهوق (قوله فان زهوق  
الباطل) اى الذى دلت عليه الجملة الثانية وقوله منطوق اى معنى منطوق مظهر وفى قوله  
وزهق الباطل من ظرفية المدلول فى الدال وانما لم يقل فان زهوق الباطل المؤكد اشارة  
الى ان المنظور له فى التذيل مجرد المعنى لامع الخواص اللاحقة له كالتأ كيد ولان المنطوق  
للمجملة الاولى مجرد زهوق الباطل خلوها من التأ كيد فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى  
(قوله واما لتأ كيد مفهوم) اى مفهوم الجملة الاولى (قوله كقوله) اى النابعة  
الذبياتى من قصيدة من الطويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها

\* ارسما جديدا من سعاد يحجب \* عفت روضة الاحداد منها فتغضب \*

\* عفا آيه نسج الجنوب مع الصبا \* وامحم دان مز نه يتصوب \*

\* فلا تتركنى بالو عبد كائننى \* الى الناس مطلبى به القسار اجرب \*

كهذه الآية) فان زهوق  
الباطل منطوق فى قوله  
وزهق الباطل (واما  
لتأ كيد مفهوم كقوله  
ولست) على لفظ الخطاب  
(يستبق اخالاته) حال  
من اخلعوموه او من ضمير  
المخاطب فى لست (على  
شعث) اى تفرق وذميم  
خصال فهذا الكلام دل  
بمفهومه

قوله غير مضموم اليه لعل  
الاول على هذا الاحتمال  
غير ضام له تأمل (صححه)

\* الم تر ان الله اعطاك صورة \* يرى كل ملك دونها يتذبذب \*  
 \* كأنك شمس والنجوم كواكب \* اذا طلعت لم يد منها كوكب \*  
 ولست بمسبق الخ وبعده  
 \* فان الك مظلوما فعبد ظلمته \* وان تك ذاعتي فذلك يعتب \*  
 \* اناى ابيت اللعن انك لمننى \* وتلك التى اهتم بها وانصب \*  
 ( قوله على لفظ الخطاب ) على بمعنى الباء ( قوله بمسبق ) السين والتاء زائدتان  
 فهو اسم فاعل من الابقاء اى لست بمسبق بمقوك مودة اخ اولست بمبق انا لنفسك تدوم لك  
 مودته وتبقى لك مواصلته ( قوله لائله ) بفتح التاء وضم اللام من لم الشئ جمع بهضه  
 الى بعض اى لاتضم اليك لعدم رضاك بعبوبه وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق  
 ( قوله حال من اخا ) اى لاصفة له لانه ليس مقصود الشاعر اخا معينا بل مطلق اخ  
 والوصفة تعيد ان المعنى انك لاتقدر على بقاء مودة اخ موصوف بكونه غير  
 مضموم اليك مع اتصافه بالخصال الذميمة ( قوله لعمومه ) اى لوقوعه فى حير النفي  
 فعمومه سرغ بحق الحال منه وان كان نكرة والمعنى حيثند لست بمبق مودة اخ  
 فى حال كونه غير مضموم اليك مع شغته وخصاله الذميمة ( قوله فى لست ) اى وحيثند  
 فالى لست بمبق مودة اخ فى حال كونك غير مضموم اليه مع شغته قبل لوجه تخصيص الضمير  
 فى لست لجواز الخالية من ضمير المخاطب فى متبى اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد  
 الذاتى بين الضميرين ويقال ان وجه التخصيص ان الفعل اقوى فى العمل من الاسم  
 فامل ( قوله على شغته ) على بمعنى مع والشغته بفتح العين هو فى الاصل انتشار الشعر  
 وتغير ملقطة فهمه بالتمريج والمعهن فكثرا وساخته ثم استعمل فى لازمه وهو  
 الاوساخ الحسية فهو مجاز مرسل علاقته الزوم ثم استعير اللفظ المجازى  
 للاوساخ المعنوية وهى الخصال الذميمة بجامع القبح فهو استعارة مبنية  
 على مجاز ( قوله اى تفرق ) اى موجب تفرق اى افتراق وقوله وذم خصال  
 من اضافة الصفة للوصوف ودطفه على ما قبله اعنى موجب التفرق لتفسير  
 كذا ذكر بعضهم ويحتمل ان المراد بالتفرق تفرق حال الاخ وتلونه وعدم  
 انضباطه ( قوله فهذا الكلام دل الخ ) اى لان معنى البيت انك اذا لم تضم اخطائك  
 فى حال عيه وتعامى عن زلته لم يبق لك اخ فى الدنيا ولا يعاشر لك احد من الناس لانه ليس  
 فى الرجال احد مذهب متق الفعلا مرضى الخصال ولا شك ان النظر الاول يدل  
 بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك اى الرجال المذهب تأكيد  
 لذلك المفهوم لانه فى معنى قولك ليس فى الرجال مذهب ومن الجيد فى هذا المعنى قول

ان الحداد

\* واعمل احالك ولو اتاك بمنكر \* فخلوص شئ فلما يمكن \*

(ولكل)

❖ وكل حسن آفة موجودة ❖ ان السراج على مناء يدخن ❖

( قوله على نفي الكامل من الرجال ) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه انا ( قوله وقد اكده ) اي اكد ذلك المفهوم لالكلام الدال بمفهومه كقيل ( قوله واما بالتكميل ) اي تكميل المعنى بدفع الابهام عنه ( قوله ويسمى ) اي هذا النوع من الاطناب ( قوله الاحتراس ايضا ) اي زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان اما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع ايهام خلاف المقصود عنه واما وجه تسميته بالاحتراس فلان حرس الشئ حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود فقول الشارح لان فيه الخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس ( قوله لان فيه التوفى ) اي لان به يحصل التوفى اي الحفظ وقوله والاحتراس اي التهرز والتباعد فهو عطف لازم على ملزوم ( قوله وهو ان يؤتى الخ ) ظاهره ان التكميل عبارة عن المعنى المصدرى اعنى الاتيان المذكور وظاهر اطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر ايضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر ( قوله في كلام الخ ) في بمعنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وليست للظرفية والافلا يشمل ما كان في آخره ( قوله بما يدفعه ) اي يقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا او جملة كان للجملة محل من الازهار او لا فان قلت التذيل ايضا لدفع التوهم لانه للتاكيد فالفرق قلت التذيل مختص بالجملة وبالاخر ولدفع التوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها كذا في السبامى وظاهره اختصاص التذيل بالآخر وسبأني في الشارح انه يجماع الاعتراض فيكون في الاثنا ( قوله فديكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره ) اي وقد يكون ايضا في اوله وفي كل اما ان يكون جملة او مفردا وحينئذ فينبه وبين الافعال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون في الختم لدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الافعال فيمالبس فيه دفع ايهام خلاف المقصود كما في قولها وان صخر الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسق دبارك الخ وبينه وبين التذيل عموم وخصوص من وجه ان صح ان التوكيد الكائن بالتذيل قد يدفع ايهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذيل بما يكون لمجرد التاكيد الحال من دفع الابهام واما ان كان التوكيد الكائن بالتذيل لا يجماع دفع الابهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع ان الكلام مجازا ودفع غفلته عن السماع او دفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذيل التكميل بل هو اعم من التذيل مطلقا وبينه وبين التكرير والايضاح المبينة بكبائية الايضال والتذيل لهما ( قوله فالاول ) وهو ما اذا كان الدافع في وسط الكلام اي وهو مفرد ( قوله كقوله ) اي قول طرفه بن العبد من قصيدة يمدح بها فساد بن مسلمة الحنفى وكان قد اصاب قومه شدة قاتوه فبذل لهم وقبل البيت المذكور

على نفي الكامل من الرجال وقد اكده بقوله ( اي الرجال المذهب ) استفهام بمعنى الانكار اي لبس في الرجال منفع الفعّال مرضى الخصال ( واما بالتكميل و يسمى الاحتراس ايضا ) لان فيه التوفى والاحتراس عن توهم خلاف المقصود ( وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ) اي يدفع ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسق دبارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى وهو ( صوب الربيع ) اي نزول المطر ووقوعه في الربيع

- \* ابلغ فتادة غير سألته \* نيل الثواب وعاجل الشكر \*
- \* انى حدثك لاه شيرة اذ \* جاءت اليك مرمة العظم \*
- \* الفوا اليك بكل ارملة \* شعثاء تحمل منقع البرم \*
- \* ففتحت بابك للمكارم حية \* ن تواحت الابواب بالازم \*

فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم لسقى وهو بفتح الكاف كما علت فكسرهما خطأ وقوله صوب الربع فاعل (قوله اى نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربع فالصوب معناه النزول والربع معناه المطر كذا قرر بعضهم وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانه سعاد ان الصوب فى البيت بمعنى المطر وذكره نغلا عن ائمة اللغة اربعة معان ليس منها النزول وايضا لو كانت مراد الشارح ان الربع معناه المطر لم يكن لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربع معنى فالاحسن ان قول الشارح اى نزول المطر من اضافة الصفة للموصوف اى المطر النازل وهو تفسير للصوب وقوله ووقوعه عطف تفسير وقوله فى الربع اشارة الى ان المراد بالربع فى البيت الزمن وان اضافة صوب للربع فيه من اضافة المظروف الى الظرف فالاضافة على معنى فى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وديمة نهى) الديمة بكسر الدال المطر المسترسل واقفه ما بلغ ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغ اسبوعا وقبل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ونهى بفتح التاء من همى الماء والدمع اذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الربع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله فلما كان المطر قد ياول الى خراب الديار) اى قرب ما يقع فى الوهم ان ذلك دعاء بالخراب وقد يقال ان الذعا بالسقى وقرينة المدح تدل على ان المراد ما لا يضر وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موها خلاف المقصود على ان مجرد كون المطر قد ياول الى الخراب لا يكتفى فى ابهام خلاف المقصود بل لابد من سبق الذهن اليه ولا يسبق للذهن من السقى الا اصلاح لشبوعه فى ذلك واجيب عن الاول بان الكلام يستحسن فيه الاحتراز فى الجملة ولو بالنظر لاضله من غير تعويل على القرائن فيناسب الاتيان بما يدفع ما قد يتوهم لا سيما وذكر الديمة والديار يزيد ابهام لان السقى النافع هو ما يكون للزرع واجيب عن الثانى بان سبق الذهن الى الخراب حصل من قوله وديمة نهى فان الديمة المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ولا يقال ان تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لا بنا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمة نهى تقدرا او انه حصل من تقديم ديارك لانه يسبق الى الذهن منه الخراب للعادة بان السقى المصلح انما هو للزرع (قوله اى بقوله غير مفسدها) اى فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله

قوله حين تواحت وفى نسخة حتى تراحت ولعله حين تواصت بمعنى تواصلت ولينظر ذلك بمراجعة معاهد التنصيص او نحوه فانه لم يكن يبدى وقتئذ ما رجع اليه فى ذلك (صححه)

(وديمة نهى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها اتي بقوله غير مفسدها دفا لذلك (و) الثانى (نحو اذلة على المؤمنين) لانه لما كان مما يؤهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين

دفعنا لذلك) اى لابهام خلاف المقصود واهذا جيب على القائل

\* الا يا اسلمى يا دارمى على البلى \* ولا زال منهلا بحر عاتك القطر \*

حيث هم بآث بهذا القيد اعنى غير مفسدها قاله السبوطى في عقود الجمان واجاب عنه بعضهم بان الدعاء والمدح قرينة على ان المراد ما لا يضر فان قلت هذا القدر موجود ايضا في بيت الاحتراس وجبت فلا ايهام قلت انهم تارة يعولون على القرينة فلا يأتون بالاحتراس وتارة لا يعولون عليها فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحنفى في حاشيته واجاب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله ان ما زال في كلامهم تدل على دوام الصفة للوصوف على حسب قبوله لها لا على سبيل الاستغراق فاذا قلت ما زال زيد بصلى او ما زال بكرم الضيف فليس المراد استغراق اوقاته بل المراد اتصافه بذلك في الزمان القابل لذلك وعلى هذا فقوله لا زال منهلا يجزعائك القطر لم يرد به سائر الاوقات وانما المراد حيث قبلت ذلك ولا شك ان قبولها لذلك انما هو اذا كان غير مفسدها ( قوله والثانى ) اى وهو ما كان الدافع لابهام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام ( قوله اذلة على المؤمنين ) هذا صفة لقوم ابنى موسى الاشعرى المشار لهم بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اى اذلة لهم فالقصد مدحهم بما يدل على موالاته المؤمنين ومعاملتهم بمبارضيهم فاذلة من اتذلل والخضوع لامن الذلة والهوان ( قوله فانه ) اى وصفهم بالذل وقوله لما كان مما يوهم ان يكون ذلك اى الوصف لضعفهم والابهام نظرا الى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح او نظرا الى ان شان المتذلل ان يكون ضعيفا ( قوله اعزة على الكافرين ) اى انوياه واشدهاء عليهم وجبت فذل لهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رغبة فان قلت قوله اعزة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يستفد مما قبله فكيف كان اطنابا قلت هو اطناب حيث دفع توهم غيره وان كان له معنى مستقل في نفسه لما تقدم انه لا يشترط في الاطناب ان لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطناب اذا استقل لفظه بافاده المعنى وكان في افادته دقة مناسبة لا يراعيها الا البلاغ دون الاوساط من الناس ودفع ما ينوهم بزيادة وصف العزة على الكافرين من هذا لقبيل لا بما يدركه الاوساط حتى يكون مساواة على ان الوصف بالذلة حيث عدت بعلى بشبر الى ان لهم عزة ورفعة قالو وصف بالعزة افاده ما قبله نوع افادة تأمل ( قوله تنبيها ) معمول لقوله دفعه وقوله على ان ذلك اى ما ذكر من الذل وقوله منهم اى من القوم المدوحين ( قوله ولهذا ) اى لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم ( قوله بعلى ) اى مع انه يتعدى باللام يقال ذل له ( قوله تضمنه معنى العطف ) اى فكأنه قيل فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه غاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسع بتعيين الذل معنى العطف وعلى باقية على بابها ( قوله ويجوز ان يقصد الخ ) حاصله ان لا يراعى التضمن في الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرائن انها

تنبيها على ان ذلك  
تواضع منهم للمؤمنين  
ولهذا عدى الذل بعلى  
لتضمنه معنى العطف  
ويجوز ان يقصد بالتعدي  
بعلى الدلالة على انهم  
مع شرفهم وعلو طبقهم  
وفضلهم اعلى المؤمنين  
خافضون لهم اجتمعهم  
( واما بالتنبيه وهوان  
يؤتى في كلام لا يوهم  
خلاف المقصود بفضلة )  
مثل مفعول او حال او نحو  
ذلك مما ليس بحملة مستقلة  
ولا ركن كلام ومن زعم انه  
اراد بالفضلة ما يتم اصل  
المعنى بدون كذب كلام  
المصنف في الايضاح



عن رحة وانما التجوز في استعمال على موضع اللام للاشارة الى ان لهم رفعة واستعلاء  
على غيرهم من المؤمنين وان تذللهم تواضع منهم لا عجز والماصل ان كلام الامرين  
الذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمن في الفعل على الاول  
وانقائه على الثاني وانما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وايضا لفظ على  
صلة لغير مذكور على الاول وعلى الثاني صلة للمذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل بخصد  
وقوله انهم اي القوم الموصوفين بالحببة (قوله خافضون لهم اجتمعهم) اي ملبسون لهم  
جانبيهم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما  
شيء واحد لانه (قوله في كلام) اي مع كلام في انائه او في آخره (قوله لا يوهم الخ)  
هذا يخرج لتتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل  
بان النكتة في التتميم غير دفع توهم خلاف المقصود لانه لا يكون في كلام يوهم خلاف  
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل آه اطول (قوله بفضله) اي ولو كان  
معنى الكلام لا يتم الا بهما (قوله او نحو ذلك) اي كالجورور والتتميم (قوله مما ليس  
بجملة مستقلة) بان كان مفردا او جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولهما بمفرد  
وانما كان كلامه شاملا للمفرد والجملة الغير المستقلة لان السالبة تصدق عند نفى  
موضوعها ونحوها (قوله ومن زعم الخ) اي لاجل دخول الجملة الزائدة على اصل المراد  
(قوله فقد كذبه الخ) اي حيث مثل له فيه بما يحبون من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى  
تنفقوا مما يحبون ولا شك ان قوله مما يحبون ليس فضله بهذا الاعتبار فلا يكون تقيما  
والمصنف جملة من التتميم وصاحب البيت ادرى بالذي فيه وانما لم يكن فضله بهذا الاعتبار  
الذي ذكره الزاعم لان الاتفاق مما يحبون الذي هو المقصود بالخصر لا يتم اصل المراد بدونه  
اذ لا يصح ان يقال حيث ارى به هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما يحبون فتعين ان مراده  
بالفضلة بعض الفضلات المذكورة سواء توقف تمام المعنى عليه ام لا ولا شك ان مما يحبون  
بعضها لانه مجرور فان قلت اذا كان قوله مما يحبون لا يتم اصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا  
اصلا بل مساواة فيكون تمثيل المصنف به للاطناب فاسدا من اصله فلا يستشهد به  
قلت حيث جعل اطنابا يجب ان يدعى ان اصل المعنى حتى تنفقوا اي يقع منكم اتفاق  
وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتملا اليه لانه لا يكون من المساواة لانه من اجل  
نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها وراعيها البلاء وهي الاشارة الى ان فعل البر  
لا يكون الا بقبلة النفس وتحملها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى لا بطلاق اتفاق  
لانه وان كان فيه اجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم ان هذا هو مناط الاطناب ومن  
هذا تعلم ان كون الشيء مقصودا في الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للتكميل  
الايه لا ينافي كونه اطنابا فتأمل (قوله وانه لا يخصص الخ) عطف على كلام المصنف  
اي وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم لان جميع اقسام الاطناب ما تقدم وما يأتي يتم

المعنى بدونه فلا خصوصية للتميم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان بهذا المعنى يكون مستدركا وايضا الفضلة بهذا المعنى الذى قاله الزاعم تصدق بالجملة التى لا محل لها من الاعراب المشترطة فى الاعتراض فقتضاء ان يكون التميم اعم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما سياتى على تباينهما حيث قال فلا اعتراض ببيان التميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب ( قوله لنكتة ) هذا زيادة بيان لان النكتة شرط فى كل ما حصل به الاطباب والا كان تطويلا قاله العلامة البعقوبى وقد علم من حد التميم انه مبين للتكميل لانه شرط فى التميم كون الكلام معه غير موهم بخلاف المراد بخلاف التكميل وانه مبين للتذيل ان شرطنا فى الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب لان الفضلة لا بد ان يكون لها محل من الاعراب وان لم تشترط فى الجملة ان لا يكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذيل عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى الجملة التى لها محل من الاعراب وانفراد التميم بغير الجملة وانفراد التذيل بالنى لا محل لها من الاعراب وان بينه وبين الايغال عموم وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى فضلة لم تدفع ايها من خلاف المقصود وانفراد الايغال بالجملة التى لا محل لها وما فيه دفع ايها من خلاف المقصود وانفراد التميم بما يكون فى انشاء الكلام مما ليس بختم شر ولا بختتم كلام واعلم ان التميم ضربان تميم المعانى وهو ما ذكره المصنف وقيم اللفظ ويسمى حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول ابى الطيب المتنبي \* وحقوق قلبى لورأيت لهيبه \* باجتنى لوجدت فيه جهنما \* حصل بقوله باجتنى وزن القافية مع اشتماله على الطباق الحسن ولو قال يا منبنى لكان مستهجننا ( قوله كالمبالغة ) اى فى المدح الذى سبق لاجله الكلام ( قوله محو ويطعمون الخ ) اى نحو قوله تعالى فى مدح الارار بالكرم والطعام الطعام ( قوله فى وجه ) اى وانما تكون زيادة الفضلة التى هى المجرور هنام المبالغة فى وجه مذكور فى الآية ( قوله مع حبه ) اى مع حبههم واشتهائهم اياه وظاهره ان على بمعنى مع ( قوله والاحتياج اليه ) من صطف العلة على المعلول اى الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولا شك ان اطعام الطعام مع الاحتياج اليه ابلغ فى المدح من مجرد اطعام الطعام لانه يدل على النهاية فى التنزه عن البخل المذموم شرعا والحاصل ان القصد من الآية مجرد مدح الارار بالسخاء والكرم ولا شك ان هذا يكفى فيه مجرد الاخبار عنهم بانهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه اولا ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم وحيث قد قوله على حبه اطباب نكتته افادة المبالغة فى المدح على ما ينسا وما قيل فى هذه الآية يقال ايضا فى قوله تعالى وآتى المال على حبه ( قوله وان جعل الضمير لله ) اى وجعلت على التعليل ( قوله على حب الله ) اى لاجل حب الله تعالى لاربابه ولا سمعة وان كان حبههم للطعام حاصلا على ذلك الوجه لان الشأن حبه لكنه غير ملحوظ ( قوله

وانه لا تخصيص  
لذلك بالتميم ( لنكتة  
كالمبالغة نحو  
ويطعمون الطعام  
على حبه فى وجه )  
وهو ان يكون الضمير  
فى حبه للطعام  
( اى ) يطعمونه ( مع  
حبه ) والاحتياج  
اليه وان جعل  
الضمير لله تعالى اى  
يطعمونه على حب  
الله تعالى فهو  
( واما بالاعتراض )  
وهو ان يؤتى فى  
انشاء الكلام او بين  
كلامين متصلين معنى

بجملة او اكثر لا يحمل  
لها من الاعراب  
لكنه سوى دفع  
الايهام ( لم يرد  
بالكلام مجموع  
المسند اليه والمسند  
فقط بل مع جميع  
ما يتعلق بهما من  
الفضلات والتوابع  
والمراد باتصال  
الكلامين ان يكون  
الثاني بيانا للاول  
او تأكيدا او بدلا  
( كالتنزيه في قوله  
تعالى ويحملون لله  
البنات سبحانه ولهم  
ما يشتهون ) فقوله  
سبحانه جملة لانه  
مصدر بتقدير الفعل  
وقعت في انشاء  
الكلام لان قوله  
ولهم ما يشتهون  
عطف على قوله  
لله البنات

فهو ) اى الجار والمجرور لتأدية اصل المراد وهو مدحهم بالسبحاء والكرم لان  
الانسان لا يمدح شرعا الا على فعل لاجل الله تعالى واذا كان الجار والمجرور على هذا  
الوجه لتأدية اصل المراد كان مساواة لاطنا با فلا يكون تيمنا وقد يقال هذا يقتضى  
ان اطعام الطعام اذا لم يقصده وجه الله تعالى بان كان جملة وفعل من فصد الرباء وقصد  
وجه الله تعالى لا يكون ممدوحا شرعا مع انه ممدوح شرعا لانه يساب على ذلك لانية  
التقرب لا تشترط في حصول الثواب الا فى الترك لا فى الفعل وحينئذ فافاله الشارح لا يتم  
( قوله فى انشاء الكلام ) اخرج الافعال لانه ختم الكلام بما يفيد نكتة لا يتم المعنى  
بدونها كما مر ( قوله متصليين معنى ) اى اتصالا معنويا بان كان الثاني بيانا للاول  
او تأكيدا او بدلا منه او معطوفا عليه كادل على ذلك التمثيل الآتى ( قوله لا يحمل لها  
من الاعراب ) اخرج التقييم لوجود الاعراب فيه وهذا شرط فى الجملة الاعتراضية وكذا  
الجملة اذا تمددت لابد فيها ان يكون لا يحمل لها من الاعراب جزما ( قوله سوى دفع  
الايهام ) اخرج التكميل فالخارج ثلاثة امور وشمل التعريف بعض صور التذييل  
وهو ما اذا كانت الجملة الممتزعة مشتملة على معنى ما قبلها وكانت النكتة التأكيد لان سوى  
دفع الايهام شامل للتأكيد ولا يقال جمل الاعتراض للتأكيد مخالف لما ذكره الشارح  
قدس سره فى حواشى الكشاف عند قوله تعالى انذرهم امل تنذرهم حيث قال ان  
اشتراط كون الاعتراض للتأكيد ثم لا ننسعه لانا نقول لا مخالفة بين الكلامين لان كلام  
الشارح فى تفسير الآية يفيد ان الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا ينافى فى انه  
يكون له وغيره سوى دفع الايهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف وعن صرح  
بان من فوائد الاعتراض التأكيد العلامة ابن هشام فى متن المغنى ( قوله لم يرد بالكلام )  
اى المذكور فى التعريف قال للمعهد الذكري ( قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط )  
اى والالم يشمل المثال الآتى ( قوله من الفضلات والتوابع ) اى المفردة ولو تأويلها كما  
فى قوله تعالى لله البنات ولهم ما يشتهون فان كلامهما فى قوة المفردة وانما فيدنا  
ما ذكر بالمفرد ليغاير ما باتى فى بيان اتصال الكلامين من قوله ان يكون الثاني بيانا للاول  
او تأكيدا او بدلا اى او عطفافان المراد بذلك الجملة التى ليست فى قوة المفرد كما سيظهر  
من التمثيل كذا فى حاشية شيخنا الحنفى ( قوله بيانا للاول ) فضية ان عطف البيان  
يكون فى الجمل وبوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما اختلف  
فيه عطف البيان والبدل ان البيان لا يكون جملة بخلاف البدل ( قوله او بدلا ) اى  
اى ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثانى معطوفا على الاول كما فى قوله تعالى انى وضعتها  
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فان قوله والله اعلم  
بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وبين قوله وانى  
سميتها مريم وفى بعض النسخ ثبوت قوله ونحو ذلك ( قوله كالتنزيه الخ ) مثال لنكتة

التي هي غير دفع الابهام او لاعتراض في الآية المذكورة وقع في اثناء الكلام لايين  
 كلامين كما يأتي بيانه ( قوله ويجعلون ) اي الشركون ( قوله بتقدير الفعل ) اي بفعل  
 مقدر من معناه اي ازهد سبحانه اي تنزيها ( قوله عطف على قوله لله البنات ) اي  
 من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم  
 ان اثناء الكلام يشمل ما بين التعاطفين ثم ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف  
 عليه فالضمير المجرور باللام معمول لجعل على انه مفعول وقاعله الواو والضمير ان لشيء  
 واحد اي يجعلون لله البنات ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من المذكور فان قلت عمل  
 الفعل في ضميرين لشيء واحد فاعل والآخر مفعول بمنوع فلا يقال ضربتني وذلك  
 لان عمله فيهما على ان احدهما فاعل والآخر مفعول يوهم تغيرهما نظرا للغالب  
 من مغايرة الفاعل للمفعول الا في افعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الابهام السابق  
 لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه وظنه بامور غيره قلت اجيب باجوبة  
 ثلاثة الاول ان هذا انما يرد اذا جعل الطرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل  
 مستقرا والجعل بمعنى التصير اي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين  
 مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضمير ان معمولين لفعل واحد لا اذا كان احدهما  
 معمولين لعموله وكذلك اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي الثاني ان محل  
 الامتناع فيما اذا لم يكن احد الضميرين مجرورا فان كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله  
 تعالى وهزى البك لانه يتوسع في الجار والمجرور والطرف ما لا يتوسع في غيره الثالث  
 ان محل الامتناع في غير المعطوف فان كان احد الضميرين معطوفا جاز ذلك لانه يفترق  
 في التابع ما لا يفترق في المتبوع واحدا للضميرين هنا مجرور ومعطوف واعتراض الجوابان  
 الاخيران بان تعليل المنع السابق يقتضي المنع مطلقا حتى في هاتين الصورتين لوجود  
 هلة المنع فيهما واجيب بان وجود هلة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى  
 السابق فان قلت لم لم تجعل جملة ولهم ما يشتهون حالية بان يكون التقدير ويجعلون لله  
 البنات والحال ان لهم ما يشتهون من البنين وحينئذ فلا تكون الآية من قبيل الاعتراض  
 قلت جعلها حالية لا يفيد التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكد بالتنزيه وذلك  
 لان المعنى حينئذ انهم اعتقدوا النقص في حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه  
 الا انهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له ما هو غير كامل مع  
 انه جعلهم بحالة الكمال من الاولاد وليس في هذا من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير  
 كامل لسيدهم ونسبتهم ما هو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم نسبتهم  
 انفسهم لاستحقاق البنين ( قوله والدعاء ) اي المناسب للحال ( قوله في قوله ) اي قول  
 عوف بن محم الشيباني بشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد

دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع قائلاً بذلك فدنا منه وأنشده هذه القصيدة وأرسلها

✽ يا ابن الذي دان له المشرقان • طرا وفد دان له المغربان •

ان الثمانين البيت وبعده

✽ وبدلني بالشطاط الحسا • وكنت كالصعدة تحت السنان •

✽ وقاربت منى خطى لم تكن • مقاربات وتنت من عنان •

✽ وأنشأت بيني وبين الورى • مخابة ليست كنسج العنان •

✽ ولم تدع في المستنقع • الالسانى وبحسى لسان •

✽ ادعوه الله واثني به • على الامير المصمعي الهجان •

✽ وهمت بالواطان وجدابها • وبالغواني ابن منى الفوان •

✽ فقر بانى بأبى اثما • من وطنى قبل اصفرار البان •

✽ وقبل منعاه الى نوبة • مسكنها خران والرقان •

✽ سقى قصور السار ماء الحيا • من بعدهدى وقصور الميان •

✽ فكلم وكلم من دعوة لى بها • ان تخطاها صروف الزمان •

(والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجان) اى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدماء والواو في مثله تسمى واو الاعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه في قوله

(قوله ان الثمانين) اى السنة التى مضت من عمرى (قوله وبلغتها) بفتح التاء اى بلغك الله اياها (قوله قد احوجت سمعى) اى لما نقل بمضيتها (قوله ترجان) بفتح التاء والجيم يجمع على تراجم كزعفران وزعفران ويقال ايضا بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم (قوله اى مفسر) اى بصوت اجهر من الصوت الاول فقوله ومكرر عطف تفسير هذا والمراد بالترجان هنا وان كان فى الاصل هو من يفسر لغة بلغة اخرى (قوله لقصد الدماء) اى للمخاطب بطول عمره وابلاغه الثمانين سنة قال البيهقي ولا يقال فى هذا الدماء دماء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب ما سبق من اجله وهو ادخال السرور على المخاطب لانقول ان الغبطة فى طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احدهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهى حالية والا فهى اعتراضية ويحتملها قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر ان المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت لتقيد العامل فكانت واو الحال وان قدر وانتم قوم عادتمكم الظلم حتى يكون تأكيداً للظلم بامر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى آه يعقوبى (قوله والتنبيه) اى تنبيه المخاطب على امر يؤكد الاقبال على ما امر به زاد فى الايضاح انه قد يكون تفصيلاً لحد المذكورين بزيادة تأكيداً فى امر علق بهما نحو ووصينا الانسان بالديه جلته امه وهما على وهن

وصاله في عامين ان اشترى ولو الديك ولاستعطف والمطابقة كافي قول ابي الطيب  
\* وخفوق قلبي اورأيت لهيبه \* يا جنني رأيت فيه جهنما \*

ف قوله باجنني اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم ولاستعطف  
محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال  
( قوله واعلم الخ ) هذا البيت انشده او على الفارسي ولم يعزه لاحد ( قوله هذا اعتراض )  
اي قوله فعلم المريفعه اعتراض لاجل تنبيه المخاطب على امر يؤكده اقباله على ما امر به  
وذلك لان هذا الاعتراض افاد ان علم الانسان بالشئ ينفعه وهذا مما يزيد المخاطب  
اقبالا على طلب العلم والفاء في قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضية ومع ذلك لا تخلو هنا  
عن شائبة السية اذ كانه يقول وانما امرتك بالعلم بسبب ان علم المرء ينفعه وقد  
استفيد من قول الشارح هذا اعتراض ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو  
وبدونهما ( قوله وضمير الشأن محذوف ) اي هذا على مذهب الجمهور ويجوز  
ان يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما قدرا  
كما جوزه سيده وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ( قوله يعني  
ان المقدر الخ ) هذا تفسير لحاصل المعنى ( قوله وفي هذا تسليية الخ ) وذلك لان  
الانسان اذا علم ان ما قدره الله ياتيه ولا بد طال الزمان او قصر وان لم يطلبه وما  
لم يقدره لا ياتيه وان طلبه نلى وسهل عليه الامر يعني الصبر والتفويض وترك المنازعة  
الاقدار ( قوله فالاعتراض يبين الخ ) هذا تفرع على ما ذكره في التعريف يعني  
اذا علمت حقيقة الاعتراض فيما سبق من انه لا بد وان يكون في الاثناء وان يكون بحملة  
او اكثر لا محل لها وان تكون النكتة فيه سوى دفع الابهام تفرع على ذلك ما ذكره  
الشارح ( قوله والفضلة لا بد لها من اعراب ) اي والاعتراض انما يكون بحملة  
لا محل لها وهذا تبين في الوازم وهو يؤذن بالتبين في المترومات وقد يقال لاحاجة  
لقوله والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التبين لان ذلك يكفي فيه قوله لانه انما يكون  
بفضلة اي والفضلة مفرد ولو حكما والاعتراض انما يكون بحملة وتبين الوازم بشر  
بتبين المترومات ( قوله لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ) اي بخلاف الاعتراض  
فانه انما يكون لغبر ذلك الدفع فتبين لازماهما فزعم تبانيهما ( قوله لانه لا يكون الا في آخر  
الكلام ) اي والاعتراض انما يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ( قوله لكنه  
يشمل الخ ) الاولى ان يقول ويشمل بعض صور الخ اذ لا محل للاستدراك ولا يقال ان النكتة  
في الاعتراض لا بد ان تكون غير دفع الابهام والنكتة في التذليل لا بد ان تكون هي  
التأكيد والتأكيد دافع للابهام لاننا نقول ان التأكيذ اعم من دفع الابهام لحصوله مع  
غيره وحينئذ فلا يلزم من نفي دفع الابهام نفي التأكيذ مطلقا وكفى هذا في صحة اعمية  
الاعتراض ( قوله وهو ) اي ذلك البعض ( قوله وقعت بين جملتين متصلتين معنى

واعلم فعلم المرء ينفعه ) هذا  
اعتراض بين اعلم ومفعوله  
وهو ( ان سوف يأتي كل  
ما قدرا ) ان هي الخففة  
من الثقله وضمير الشأن  
محذوف يعني ان المقدرات  
البتة وان وقع فيه تأخير  
ما وفي هذا تسليية وتسهيل  
للامر فالاعتراض يبين  
التبني لانه انما يكون بفضلة  
والفضلة لا بد لها من اعراب  
وبيان التكميل لانه انما  
يقع لدفع ايهام خلاف  
المقصود وبيان الا يقال  
لانه لا يكون الا في آخر  
الكلام لكنه يشمل بعض  
صور التذليل وهو ما  
يكون بحملة لا محل لها  
من الاعراب وقعت بين  
جملتين متصلتين معنى لانه  
كما لم يشترط في التذليل  
ان يكون بين كلامين  
لم يشترط فيه ان لا يكون  
بين كلامين فتأمل حتى  
يظهر لك فساد ما قيل انه  
بيان التذليل

قوله لغير بيان الابضاح  
هكذا في النسخ ولعل  
صوابه لغير نكات الابضاح  
فتأمل وحرر (مصححه)

اي وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله لانه كما لم يشترط الخ) اي بل تارة يكون بين  
كلامين وتارة لا يكون بينهما وذلك لان الشرط في التذييل كونه بجملة عقب اخرى  
بقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجملة لها محل من الاعراب ام لا كانت بين كلامين  
متصلين معنى ام لا تشمل الصورة المذكورة فقول الشارح لانه كما لم يشترط الخ علة  
لكون الصورة المذكورة من صور التذييل وحيث كانت الصورة المذكورة من صور  
التذييل وشملها ضابط الاعتراض يعلم ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما  
في هذه الصورة وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض  
بما لا يكون للتأكيد (قوله فتأمل) اي ما قلناه ذلك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل  
المقيد ان بينهما عموما وخصوصا وجهها (قوله فساد ما قبل) اي لان عدم اشتراط  
الشيء ليس هو اشتراط لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط ان يكون بين كلام او كلامين  
ليس شرطا لكونه ليس بين كلام او كلامين وحاصله ان بعض الناس فهم ان التذييل  
لما لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين متصلين ولا في اثناء كلام اختص بانه لا يكون  
بين كلامين متصلين فبيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه  
فساد هذا القول انه لا يلزم من عدم اشترط الشيء عدم وجوده وانما تلزم البينة  
بينهما لو قيل انه يشترط في التذييل ان لا يكون بين كلامين وفرق ظاهر بين عدم  
اشترط الشيء واشترط عدم الشيء وذلك لان الاول يحامى وجوده وعدمه فهو اعم  
من الثاني ويمكن الجواب بان هذا القائل نظر الى تباينهما بحسب المفهوم بناء على  
ما ذكر وان كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق (قوله بناء على انه لم يشترط  
فيه ان يكون الخ) اي واشترط ذلك في الاعتراض وترك الشارح بيان النسبة بين  
الاعتراض والابضاح وبين الاعتراض والتكرير ولذا ذكر ذلك تنجيبا للفائدة فالنسبة  
بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهي وذلك لانه لا يشترط في نكته  
الاعتراض ان تكون غير نكتهما ولم يشترط فيها كونهما بغير الجملة التي لا محل لها  
من الاعراب ولا كونهما في غير الوسط المشترك ذلك في الاعتراض وحينئذ فيجتمع  
الاعتراض مع الابضاح في الجملة التي لا محل لها من الاعراب الواقعة في الاثناء وينفرد  
الابضاح فيما يكون بغير الجملة او بالتالي لا محل لها ولا محل لها ولكنها في الآخر وينفرد  
الاعتراض فيما يكون لغير بيان الابضاح ويجتمع الاعتراض مع التكرير في الجملة التي  
لا محل لها الواقعة في الاثناء للتقرير والتوكيد وينفرد الاعتراض في الجملة المذكورة اذا  
كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون في الاثناء (قوله اي ومن الاعتراض)  
اي لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعترض بدليل قوله وهو اكثر الخ (قوله وهو اكثر)  
اي والحال ان الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين اكثر الخ فيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين  
كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله اي كان الواقع الخ) اي كان الكلام الذي وقع

بناء على انه لم يشترط فيه  
ان يكون بين كلام او بين  
كلامين متصلين معنى  
(ومما جاء) اي و من  
الاعتراض الذي وقع  
(بين كلامين) متصلين  
وهو اكثر من جملة  
ايضا) اي كان الواقع هو  
بينه اكثر من جملة (قوله  
تعالى فاتوهم من حيث  
امركم الله ان الله يحب  
التوايين ويحب التطهرين)  
فهذا اعتراض اكثر من  
جملة لانه كلام يشتمل على  
جلتين وقع بين كلامين  
اولهما قوله فاتوهم من  
حيث امركم الله وثانيهما  
قوله (نساؤكم حرث  
لكم) والكلامان متصلان  
معنى (فان قوله نساؤكم  
حرث لكم بيان لقوله  
فاتوهم من حيث امركم الله

وهو مكان الحرث فان الغرض ﴿ ١٧٣ ﴾ الاصلى من الاتيان بطلب النسل لا قضاء الشهوة والنكته في هذا

الاعتراض بينه وفي اثنائه اكثر من جملة فابرز الشارح الضمير لجريان الضلة على غير من هـ لـ لان ال وافمة على الكلام وضميره هو للاعتراض وضمير بينه لآل الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا ومما جاء اى وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) اى قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جملتين) احدهما يجب التوابين والاخرى ويجب المتطهرين بناء على ان المراد بالجملة ما شتمل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا اذا قدر كما هو الظاهر ان الثانية معطوف على جملة يحب التوابين التى هى خبران واما اذا بنينا على ان المراد بالجملة ما يستقل بالافادة وهو الاقرب فانما يتبين كونه اكثر من جملة اذا قدر عطف ويجب المتطهرين على مجوع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على انه مبتدأ اى وهو يجب المتطهرين او بدون تقديره لانها ليست في محل المفرد حينئذ وان كانت محتوية على ضمير عائذ على ما فى الاولى واما اذا قدر على هذا البناء عطفها على يجب التوابين فلا يخفى انه ليس هنا جملتان وحينئذ فليس الفصل هنا باكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) اى لكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التى لا محل لها اول لكون الجملة الثانية مماثلة للاولى في افادة ما يقيد فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان اخ يحتمل ان يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل ان يكون مراده به ما ذكرنا (قوله نساؤكم حرث لكم) اى محرث لكم اى موضع حرثكم وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على ان الغرض من اتيانهن بطلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من المحرث الحسى فاذا فهمت ان الحكمة الاصلية من اتيانهن بطلب النسل الذى هو اهم الامور منهن لما فيه من بقاء النوع الانساني المترتب عليه تكثير تخوير الدنيا والاخرة فهمت ان الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذى امر الله باتيانهن منه مبهم فبين بانه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم واذا علمت ذلك تعلم ان قول المصنف بيان لقوله فأتوهن الخ الاولى ان يقول بيان لحيث امركم الله الان يقال ان في الكلام حذف اى بيان لحيث من قوله فأتوهن من حيث امركم الله ومثل هذا شائع في كلامهم (قوله وهو) اى حيث اى ان المكان الذى امرنا الله باتيانهن منه مكان الحرث (قوله فان الغرض الاصلى) اى الحكمة الاصلية والافعال الله لا تعمل باغراض وهذا تعليل لمحذوف اى وحينئذ فلانأتوهن الامن حيث ينأتى هذا الغرض من حيث امركم الله لان الغرض الخ اى وحينئذ فلانأتوهن الامن حيث ينأتى هذا الغرض (قوله بطلب النسل) اى لانه اهم الامور المترتبة على اتيانهن لما فيه من بقاء النوع الانساني

الاعتراض التزغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكته فيه) اى في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الابهام حتى انه قد يكون لدفع ابهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بان النكته فيه قد تكون دفع الابهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) اى الاعتراض (آخر جملة لانليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا يلى الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يلبسها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشف فالاقتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكته سواء كانت دفع الابهام او غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا

لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان يذكره المصنف



المرتب عليه كثرة الحبور الدنيوية والاخروية وحيث كان الغرض من اتيانهم ملب  
الفصل والذيل لا يحصل الا بالاتيان من القبل لامن الدبر فيكون ذلك الموضع هو المكان  
الذي طلب اتيانهم منه شرعا قتم ما ذكره المصنف من دعوى البيان ( قوله الترغيب  
فيما مرواه ) اى الذى من جلته الاتيان فى القبل وقوله والتفريع عما نهوا عنه اى الذى  
من جلته الاتيان فى الدبر ووجه كون الاعتراض هنا مرغبا ومنفرا عما ذكر ان الاخبار  
بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما امر به وللتطهر من ادران التلبس بالنهى عنه بسبب  
التوبة والرجوع للمأمور به بما يؤكد الرغبة فى الاوامر التى من جلتها الاتيان فى القبل  
والتفريع عن النواهي التى من جلتها اتيان الدبر ( قوله غير ما در ) الاوضح ان يقول  
قد تكون الكسنة فيه دفع الابهام ( قوله بما سوى دفع الابهام ) هذا بيان لما ذكر  
فكانه قال قد تكون الكسنة فيه سوى دفع الابهام وغير ذلك سوى دفع الابهام  
لان فى التفتي اثبات فالكسنة على هذا القول تكون نفس دفع الابهام وتكون غيره وقوله  
حتى انه اخ حتى تفريعية بمعنى الفاء وضمير انه للاعتراض فكانه قال فيكون الاعتراض  
لدفع لهام خلاف المقصود ( قوله آخر جملة ) اى فى آخر جملة اى بعدها ( قوله بان لا يلى  
الجملة ) اى التى اعترض بعدها ( قوله فيكون ) اى بحيث يكون الاعتراض فى آخر  
الكلام ( قوله او بينهما ) اى الجملة المعترضة بعدها ( قوله ان يبنى فى اساء الكلام ) هذا  
محل وفق وقوله او فى آخره محل خلاف وقوله او بين كلامين متصلين هذا محل  
موافقة وقوله او غير متصلين محل مخالفة وقوله بجملة متعلق ببنى وقوله لا محل لها  
من الاعراب هذا لم يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم المحلية باقيا بحاله ( قوله بسنة )  
زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لالاخراج لان الاطناب كله لكسنة ( قوله فيتمم الخ )  
لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف  
السابق اشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة ( قوله بهذا التفسير ) اى الصادق  
على ما لا محل له من الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت فى آخر الكلام  
او فى انشائه ( قوله مطلقا ) اى شموليا مطلقا فيجتمعان فيما اذا كانت الجملة المعترضة  
مشثلة على معنى ما قبلها وكانت الكسنة التأكيد وينفرد الاعتراض فيما اذا كانت  
الكسنة غير التأكيد ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا اى بجميع صورته لقول المصنف بعد  
وبعض صور التكميل ولا فرق فى التذيل بين ان يكون فى الآخر ام لا لان التذيل  
قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه ( قوله لا يجب ان يكون ) اى  
التذيل اى كما ان الاعتراض يجب فيه ذلك وهذا تعليل لشمول الاعتراض له على وجه  
الاطلاق ( قوله وان لم يذكره المصنف ) اى وان لم يذكر وجوب ان يكون بجملة لا محل لها  
من الاعراب اى فى تفسيره للتذيل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل لكون الجملة  
لها محل اول محل لها والمراد انه لم يذكر ذلك صراحة وان كان اشار الى اشتراط ذلك

بعض صور التكميل  
وهو يكون بحملة  
لاحمل لها من الاعراب  
فان التكميل قد يكون  
بجملة وقد يكون  
بغيرها والجملة  
التكميلية قد تكون  
ذات اعراب وقد  
لا تكون لكنها  
تباين التميم لان  
الفضلة لابد لها  
من اعراب وقيل لانه  
لا يشترط في التميم ان  
يكون جملة كما اشترط  
في الاعتراض وهو  
غلط كما يقال ان  
ان الانسان يباين  
الحبوان لانه لم يشترط  
في الحبوان النطق  
فاذهب (وبعضهم) اى  
وجوز بعض القائلين  
بان تكتفى الاعتراض  
قد تكون دفع الابهام  
(كونه) اى الاعتراض  
(غير جملة)  
فالاعتراض عندهم

بالامثلة بما لا يحمل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة باخرى لا يحمل لها من الاعراب  
تشتل على معناها لانا كبد كانت تلك الجملة في الآخر اوبين كلامين متصلين او غير  
متصلين ولا شك ان الاعتراض على هذا القول صادق عليه اذ لا يخرج عنه ما يكون  
في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض وبرد الاعتراض  
على هذا القول عن التذييل بما ليس لانا كبد كما مر فهو اعم منه عموما مطلقا ولا يقال  
لا حاجة لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول لانا نقول ذكركم له  
اشارة الى ان بعض صور الاعتراض وهي التي تكون لتكنة التاكيد نسمى باسمين والا  
فكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) اى البعض ما يكون بجملة لا يحمل  
لها من الاعراب اى لدفع الابهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر او بين كلامين  
متصلين او غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) اى بغير الجملة بان يكون بمفرد وهذا  
لا يكون اعتراضا (قوله قد تكون ذات اعراب) اى وهذه لا تدخل في الاعتراض  
وقوله وقد لا تكون اى وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقول المتن  
وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول  
العموم والخصوص الوجهى لا جماعهما في الصورة الشمولة للاعتراض وهو  
ما يكون بجملة لا يحمل لها من الاعراب لدفع الابهام اذ لا يشترط في الاعتراض على  
هذا القول ان تكون التكنة غير دفع الابهام وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل  
لغير دفع الابهام وينفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد تقدم ان بين  
التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنها) اى الاعتراض وان  
الضمير نظرا الى كونه جملة اى لكن الجملة المعترضة تباين الخ ولو ذكر الضمير لكان  
اوضح بل لو قال وهو اى الاعتراض مبان للتميم لكان اولى اذ لا يحمل للاستدراك وحاصل  
ما ذكره الشارح في توجيه المبانية ان التميم انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من  
اعراب والاعتراض انما يكون بجملة لا يحمل لها من الاعراب فقد تنافى لازمهما وتنافى  
اللازم يقتضى تنافى الملزومات فقول الشارح لان الفضلة اى المشترطة في التميم  
(قوله وقيل لانه الخ) اى وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتميم غير ما سبق وضمير  
لانه للحال والشان (قوله وهو غلط) اى هذا القيل المعلن بقوله لانه الخ غلط نشأ  
من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم والحاصل ان عدم اشتراط الجملة  
في التميم يجامع كون التميم جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط  
عدم الجملة في التميم منافى لاشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط اعم من اشتراط العدم  
(قوله كما اشترط) تشبيه في المنفى وهو يشترط وقوله كما يقال اى كاللفظ الذى يقال  
اى كقول ان الانسان الخ فاما مصدرية ووجه الشبه ان كلا غلط بقى شئ آخر وهو  
بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول وبين الايفال وبينه وبين الايضاح  
وبينه وبين التكرير اما النسبة بينه وبين الايفال فالعموم والخصوص الوجهى لانه

لا يشترط في الاعتراض كونه في الاثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الابدال كونه بغير جملة ولا كونه بماله محل وحينئذ فيجتمعان في جملة لا محل لها وقعت آخر الكلام او الشعر وينفرد الابدال بالفضلة وبالجملة التي لا محل لها وينفرد الاعتراض بالجملة التي ليست ختمًا بل الاثناء او بين كلامين متصلين ولا محل لها واما النسبة بينه وبين الايضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهي لاجتماعه معهما في الجملة التي لا محل لها وهي للايضاح والتأكيد وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التأكيد والايضاح من الجملة التي لا محل لها وينفردان عنه بما يكون مفردا او جملة لها محل للتأكيد والايضاح (قوله وبعضهم كونه غير جملة) اي من غير تحوير كونه آخرًا ولو قال المصنف غير الجملة بلام العهد اي غير الجملة التي لا محل لها من الاعراب لكان احسن ليشمل كونه جملة لها محل من الاعراب كما شمل كونه مفردا قاله في الاطول (قوله فلا اعتراض عندهم الخ) اي فهم لم يخالفوا الجمهور الا في التعميم في الكثرة وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها او غيرها بان يكون جملة لها محل او مفردا (قوله في اثناء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالاول بخلافه على الثاني (قوله متصلين معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما كالقول الاول بخلافه على الثاني (قوله او غيرها) بشمل ما هو اكثر من جملة ويشمل المفرد ايضا بخلافه على القولين الاولين فانه لا يكون بمفرد عليهما (قوله لكنه ما) اي سواء كانت دفع الابهام او غيرها واذا حققت النظر وجدت النسبة بين الاعتراض والمعنى الاول وهذا المعنى الاخير العموم والخصوص المطلق وبينه والمعنى الثاني والمعنى الاخير العموم والخصوص الوجهي (قوله فيشمل بعض صور التعميم) وهو ما كان بغير جملة في اثناء الكلام ولا يقال ان التعميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمه ان يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر اولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط ان لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط ايضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شانه ان يكون له محل من الاعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التعميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض وانفراده عن التعميم بما يكون غير فضلة وانفراد التعميم عنه بما يكون آخرًا وهو فضلة وقد علمت ان الاعتراض على القولين السابقين مبين للتعميم (قوله وبعض صور التكميل) اعترض بانه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف ان ينبه عليه واجيب بانه مفهوم من اصل تفسير الاعتراض والغرض بيان ما يخص هذا البعض فان قلت انه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولًا للاعتراض عند البعض الاول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور

ان يؤتى في اثناء الكلام  
او بين كلامين متصلين معنى  
بجملة او غيرها لكنه ما  
(فيشمل) الاعتراض بهذا  
التفسير (بعض صور  
التكميل) وهو ما يكون  
واقعا في اثناء الكلام او بين  
الكلامين المتصلين

المشمولة للاعتراض عند البعض الاول لان الشمولة له عند البعض الاول ما كان بمحملة  
لا محل لها من الاعراب والشمولة له عند هذا البعض ما ليس بمحملة فظاهر الاختصاص  
اذما ليس بمحملة لا يشمله قول ذلك البعض فلو سكنت المص عن قوله وبعض صور التكميل  
لنوه ان شمول الاعتراض له عند البعض الثاني كشمولة له عند البعض الاول مع انه  
ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذيل فانه مشمول على كل قول كذا قرر شيخنا  
العدوى (قوله وهو ما يكون) الضمير ارجع للبعض بقسميه التثنية والتكميل وقد علمت  
ان الاعتراض على القولين السابقين مبين للتثنية وقوله ما يكون واقعا في انشاء الكلام  
الخ اى سواء كان مفردا او جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عنده هذا البعض  
بعض صور التثنية والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور وبينهما عموم وخصوص  
من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الاتهام  
وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخره وهو جملة لدفع الاتهام بالنسبة للتكميل  
او فضلة بالنسبة للتثنية بقى شئ آخر وهو النسبة بين الاعتراض على هذا التفسير وبين  
التذيل والابضاح والتكرير والايغال وحاصلها انا نقول بين الاعتراض على هذا  
للتفسير والايغال التباين لانه اشترط في الاعتراض ان يكون في الاتناء او الين وشرط  
في الايغال ان يتختم به الكلام او الشعر وهما لا يجتمعان وبينه وبين التذيل العموم  
والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون في الاتناء او الين وهو جملة لا محل لها  
على تفسير التذيل بذلك او مطلقا ان لم يفسر بذلك كما هو الظاهر تفسير المصنف  
سابقا وينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد او يكون فضلة وينفرد التذيل بما لا يكون  
في انشاء الكلام او لا يين كلامين بل آخره وكذلك النسبة بينه وبين كل من الابضاح  
والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون في الين او في الاتناء لا لبضاح او يكون تكرارا  
للتأكيذ وينفرد عنهما بما يكون لغير الابضاح والتأكيذ وينفرد ان عنه فيما  
لا يكون في الين ولا في الاتناء بل في الآخر للابضاح او يكون تكرارا للتأكيذ وانما  
نعرضا لبيان النسبة بين هذه الامور السبعة وهى الابضاح والتكرير والايغال والتذيل  
والتكميل والتثنية والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة في فهمها وتشهيد القرينة  
في تقطعها ولم تعرض لبيان النسبة فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره  
من هذه الامور السبعة لظهور امره بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور مباينته لغير

التثنية والايغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثة في بعض الصور (قوله واما بكذا  
وكذا) لا حاجة اليه فالاولى حذفه (قوله الذين يحملون العرش) مبتدأ والجملة  
بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدأ والحول يشمل جهة العلو  
والاسفل كما يشمل جهة اليمين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا العدوى وقوله  
يسبحون بحمد ربهم خبر المبتدأ اى يسبحون ملتبسين بالحمد بان يقولوا سبحان الله

(واما بغير ذلك) عطف  
على قوله اما بالايضاح  
بعد الاتهام واما بكذا وكذا  
كقوله تعالى الذين يحملون  
العرش ومن حوله يسبحون  
بحمد ربهم ويؤمنون به  
فانه لو اختصر (اى ترك  
الا طناب فان الاختصار  
قد يطلق على ما يعم الاجاز  
والمساواة كما مر) لم يذكر  
ويؤمنون به لان ايمانهم  
لا ينكره (اى لا يحمله  
(من ينسبهم) فلا حاجة  
الى الاخبار به لكونه  
معلوما (وحسن ذكره)  
اى ذكر قوله ويؤمنون  
به (اظهار شرف الايمان  
ترغيبا فيه) وكون هذا  
الاطناب بغير ما ذكر من  
الوجوه السابقة ظاهر  
بالتأمل فيها (واعلم

وبحمده ( قوله ويؤمنون به ) اى برهم ( قوله فانه ) اى الحال والشان وقوله لو اختصر  
اى ارتكب الاختصار ( قوله على مايم الابتاز والمساواة ) اى والمراد هنا الثانى لانه  
لولم يذكر ويؤمنون به كان مساواة ( قوله لان ايمانهم الخ ) اى وانما قلنا ان زيادة  
ويؤمنون به اطناب لان ايمانهم الخ وايضا تسبيحهم وحدهم المستفاد من قوله تعالى  
يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى ( قوله اى لا يجمله ) - لما كان نفى الانكار  
لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفى الجمل قاله سم وقرر بعضهم ان هذا  
التفسير منظور فيه للشان والعادة من ان ما لا يجمل لا ينكر وان كان يمكن انكار الشئ  
معاندة ( قوله لا ينكره من يثبتهم ) اى وهو مخاطب بهذا الكلام بل ذلك امر معلوم عنده  
وقوله لكونه معلوما اى عند المخاطب ( قوله اظهار شرف الايمان ) اى المدلول لجملة  
ويؤمنون به لانها سبقت مساق المدح فأتى بها لاجل اظهار شرف مدلولها ( قوله ترغيبا  
فيه ) اى حيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله وهذا كما يوصف الانبياء  
بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا فى الصلاح ( قوله وكون ) هو بالرفع  
مبتدا خبره قوله ظاهر وقوله بالتأمل فيها اى فى الآية او فى الوجوه السابقة وهو ظاهر  
وذلك لان ما حصل به الاطناب فى الانواع السابقة اما ان لا يكون معه حرف عطف كغير  
الاعتراض وعطف الخاص على العام او معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض او قصده  
ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وهذا  
المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايرة  
المذكورة كذا قرر شيخنا العدوى ولك ان تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى  
يتبين لك انه لم يوجد فيها ما اعتبر فى كل منها اما كونها ليست من الابضاح ولان التكرار  
فواضح لان قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا ايضا كما لا بهام قبله واما كونها  
ليست من الايقال فلان قوله ويؤمنون به ليس ختما للشعر ولا للكلام كما هو الايقال اذ قوله  
ويستغفرون للذين آمنوا عطف على ما قبله فليس ختما واما كونها ليست من التذيل  
فلعدم اشتغال جلته وهى ويؤمنون به على معنى ما قبلها بل معانعا لازم لما قبلها  
واما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الابهام المعبر فى التكميل  
واما كونها ليست من التثيم فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلا وهو ظاهر واما كونها ليست  
من الاعتراض فهو مشكل اذا بينا على ما تقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين ان يكون  
الثانى معطوفا على الاول ولا شك ان جملة ويستغفرون للذين آمنوا معطوفة على جملة  
يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والتخلص من ذلك الاشكال يجعل الواو فى ويؤمنون به  
للعطف لا للاعتراض لاني لا اعمد الا اذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها  
اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فتخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض

( قوله واعلم الخ ) يحتمل ان هذا استئناف ويحتمل انه عطف على مقدر اى يتقن ما ذكرنا  
واعلم الخ وحاصله انه قدم ان وصف الكلام بالايجاز يكون باعتبار انه ادى به المعنى حال  
كونه اقل من عبارة التعارف مع كونه وافيا بالمراد وان وصفه بالاطناب يكون باعتبار  
ان المعنى ادى به مع زيادة عن التعارف لفائدة و اشارنا الى ان الكلام يوصف بهما  
باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام فى اصل المعنى  
فلاكثر حروفا منهما اطناب باعتبار ما هو دونه والاقل منهما حروفا ايجاز باعتبار  
ان هناك ما هو اكثر ( قوله قد يوصف الكلام ) اى فى اصطلاح القوم ( قوله بالايجاز  
والاطناب ) اى بالشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فقال للاكثر حروفا انه مطناب  
الخ ( قوله باعتبار الخ ) الباء للسببية بخلاف الباء الاولى فى قوله بالايجاز فانها للتعدية  
فاندفع ما يقال ان فيه تعلق جرفى جر متحدى المعنى بعامل واحد ( قوله بالنسبة اى كلام  
آخر الخ ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأدية المراد بلفظ ناقص عنه وافيه وباعتبار  
لفظ زائد عليه لفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للكثرة والقلة ( قوله فيقال للاكثر  
حروفا الخ ) اى وان كان كل على التفسير الاول مساواة او ايجازا او اطنابا ( قوله لافوله )  
اى قولك ابنى تمام من قصيدته التى رثى بها ابا الحسين محمد بن الهيثم واولها  
\* قفوا جدودا من عهدكم بالعاهد \* وان لم تكن تسمع لشذات ناشد \*  
\* لقد اطرق الربيع المحجل لفقدهم \* ويذهب اطراق نكلان فاقد \*  
\* وابقوا الضيف الشوق منى بعدهم \* قرى من جوى سار و طيف معاود \*  
الى ان قال يصد عن الدنيا البيت وبعده  
\* اذ المرء لم يزهد وقد صبغت له \* بعصرها الدنيا فليس بزاهد \*  
\* فوا كبدي الحرا ووا كبدي النوى \* لا يامه لو كن ضير بواند \*  
\* وهيهات ما ريب الزمان بمخلد \* غريبا ولا ريب الزمان بمخالد \*  
( قوله يصد ) بفتح اوله وكسر ثانيه لانه هو الذى يعنى بعرض وهو لازم واما بضم الصاد  
فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعدي كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله اى بعرض ) بضم الباء  
من اعرض اى بعرض هذا الممدوح عن الدنيا التى فيها الراحة والتعفة بالقضاء  
( قوله اذا عن سودد ) اى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والتعفة  
( قوله ولو برزت ) اى ظهرت تلك الدنيا ( قوله الهيئة ) اى الصفة ( قوله والنهود الخ )  
اى قالنا ههنا واقفة التدين ومعنى البيت ان هذا الممدوح بعرض عن الدنيا طلبا للسيادة  
ولو كانت الدنيا على احسن صفة تشتهى بها لان المرأة اقوى ما تشتهى اذا كانت  
جذرا ناهدا وفى هذا البيت اطناب بنصفه الثانى وفيه ايجاز بنصفه الاول ( قوله  
وقوله ) اى قول العذلى بن خيلان احد الشعراء المشهورين روى ذلك عنه الاخفش  
عن البرد ومحمد بن خلف المزيان عن الربيع ونسبه فى الدر الفريد لابن سعيد الخزومي

( انه قد يوصف الكلام  
بالايجاز والاطناب باعتبار  
كثرة حروفه وقلة بالنسبة  
الى كلام آخر مساو له ) اى لذلك  
الكلام ( فى اصل المعنى )  
فيقال للاكثر حروفا انه  
مطناب وللأقل انه موجز  
( كقوله يصد ) اى بعرض  
عن الدنيا اذا عن ) اى ظهر  
( سودد ) اى سيادة . ولو  
برزت فى زى عذرا ناهدا \*  
الزى الهيئة والعذراء البكر  
والنهود ارتقاء التدى  
( وقوله ولست ) بالضم على  
انه فعل المتكلم بدليل ما قبله  
وهو قوله واتى لصبار على  
ما يوبنى \* وحسبك ان الله  
اثنى على الصبر ( بنظر الى  
جانب الغنى اذا كانت العليا  
فى جانب الفقر ) يصفه  
باليل الى المعالى يعنى ان  
السيادة مع التعب احب  
اليه من الراحة مع الخمول  
فهذا البيت اطناب بالنسبة  
الى المصراع السابق

(قوله بنظار) في شرح الشواهد ان الرواية بميال خلافا لما في التخصيص ونظار مبالغة في ناظر وينبغي ان يكون النفي هنا واردا على المقيد لا على القيد حتى يكون اصل النظر موجودا او المراد بالصيغة هنا النسبة اى ذى نظرا وان المبالغة راجعة للنفي لا للنفي اى ان نظره الى جانب الفنى منتف انتفاء مبالغا فيه وكلا الوجهين قبل بهما في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله الى جانب الفنى) اى الى جهته واراد بالفنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الفنى ابلغ في التساعد من مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت العليا) اى العز والرفعة (قوله في جانب الفقر) اراد به عدم المال ولازمه من التعب والمشقة وقرر شيخنا العدوى ان اضافة جانب للفقر بآية وفي معنى مع اى مصاحبة للفقر اى لسيبه وهو التعب او ان الاضافة حقيقة والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت انى لا التفت الى المال والراحة والنعمة مع الخمول اذا رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة (قوله بصفه) اى يصف الشاعر نفسه وقوله ببنى اى لانه يعنى وانما اتى بالناية لانه حل الفنى على سيبه وهو الراحة والفقر على سيبه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر وقوله مع الخمول اى عدم السيادة (قوله فهذا البيت الخ) وذلك لان حاصل المصراع السابق انه لعلو همته يطلب الرفعة والسيادة ولوم مع مشقة عدم الدنيا وفقدانها فالسيادة ولو مع التعب احب اليه من الراحة والفنى مع الخمول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الاول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت الخائب بالنسبة اليه وان كان يمكن ان يدعى ان كلا منهما مساواة باعتبار ما جرى في التعارف وان مثل العبارتين معا يجرى في التعارف (قوله اى من هذا القبيل) اى وهو الايجاز والالطاف باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يستل عما يفعل) اى لا يستل عن فعله سؤال انكار بحيث يقال لم فعلت او المراد لا يستل عن فعله الباعثة له عليه لعدم وجودها وان كان قد يستل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بان يقال لم حكمت او ما لعله الباعثة عليه لان الحكم تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وتعلق القدرة بما ذكر فعل من افعاله تعالى لان افعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التجيزية (قوله وهم يستلون) اى من جانبه تعالى سؤال انكار اذ للسيد ان ينكر على عبده ماشاء او وهم يستلون عن العلة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحماسى) بكسر السين وتشديد الياء اى الشخص المنسوب الى الحماسة وهى الشجاعة لتعلق شعره بها والمراد به هنا

(ويقرب منه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يستل عما يفعل وهم يستلون) وقول الحماسى ونكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (يصفرياستهم ونفاذ حكمهم اى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يحسر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب

السمول بن عاديا اليهودى مات قبل البعثة ومطلع تلك القصيدة

- \* اذ المرء لم يدنس من اللوم عرضه \* فكل رداء يرتديه جليل \*
- \* وان هو لم يحمل على النفس ضيها \* فليس الى حسن الثناء سيل \*
- \* نعتنا انا قليل عهد يدنا \* فقلت لها ان الكرام قليل \*

- \* وما قل من كانت بقايا مثلناه • شباب تسامت للعلاو كهول \*
- \* وماضرتنا انا قليل وجارتنا • عزيز وجار الاكثرين ذليل \*
- \* وانا لقوم لازى القتل سبة • اذا مارأته عامر وسلول \*
- \* يقرب حب الموت آجالنا لنا • ونكرهه آجالهم فتطول \*
- \* وما مات مناسب في فراشه • ولا ظل مناحيت كان قبيل \*
- \* تسيل على حد الغبابة نفوسنا • وليس على غير الديوف تسيل \*
- \* ونحن كآء المزن مافي محابنا • جهام ولا فينا بعد بخيل \*

ونكران شئنا البيت وبعده

- \* اذا سيد مناخلا قام سيد • قوول لما قال الكرام فمحول \*
- \* وما اخدت نازلنا دون طارق • ولا ذمتنا في النازلين نزيل \*
- \* واباننا مشهودة في عدونا • لها غرر مشهورة وجحول \*
- \* واسبافيا في كل شرق ومغرب • بها من قراع الدارعين فلول \*
- \* معودة ان لانس نصالها • فغمد حتى يستباح قيل \*
- \* سلى ان جهلت الناس عنا عنهم • فليس سواء عالم وجحول \*

قوله لانا نقول هكذا في  
الذخ و الانسب قلنا  
او فالجواب مثلا (مصحح)

لان مافي الآية يشمل كل  
فعل والبيت مختص بالقول  
فالكل ما لا يتساويان  
في اصل المعنى بل كلام  
الله سبحانه وتعالى اجل  
واعلى وكيف لا والله  
اعلم تم الفن الاول بعون  
الله وتوفيقه واياه اسأل  
في اتمام الفنين الآخرين  
هداية طريقه

(قوله ونكران شئنا على الناس قولهم) اى ولولم يظهر من موجب لانكاره لفاذ حكمنا  
فيهم وتام راياننا عليهم (قوله ولا ينكرون القول حين نقول) اى ولولم يظهر في قولنا  
مالا يوافق اهواءهم وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية يانه سلك فيه مسلكا  
لا سبيل للاعتراض عليه فيه (قوله اى نحن نغير ما تريد الخ) اى نحن نتجاسر على غيرنا  
وزرد قوله بحيث لا ينفذ ولولم يظهر موجب لتغييرنا لتام راياننا وحكمنا عليهم وهذا  
المعنى الذى قصده الشاعر يشبه ان يكون معنى الآية السابقة ومع ذلك اختلف  
اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتنا بينا فلذا كانت الآية ايجازا بالنسبة الى البيت  
كما قال الشارح (قوله وانما قال يقرب) اى ولم يقل ومنه قوله تعالى او يقل كقوله  
تعالى (قوله لان الخ) علة المحذوف اى لعدم تساوى الآية والبيت في تمام اصل  
المعنى لان الخ وبدل على ذلك المحذوف تفريعه الآتى فان قلت لانسلم عدم  
تساويهما اذ يلزم من انكار الاقوال انكار الافعال قلت لانسلم ذلك لان الافعال اشد  
فقد يترخص في انكار الاقوال دونها سلنا ذلك لكن النص على الشئ البالغ (قوله  
لان مافي الآية الخ) اى لان الذى في الآية يشمل كل فعل لان مافي الآية مصدرية  
اى لا يستل عن فعله والمراد بالفعل ما يشمل القول لدليل قوله بعد ذلك والبيت  
مختص بالقول فاندفع ما يقال اذا كان البيت قاصرا على الاقوال والآية قاصرة  
على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ما وجه شمول الافعال في الآية لاقواله  
تعالى مع ان فعله عبارة عن تعلق قدرته بالمقدورات لانا نقول الاقوال المدركة من جانب



الحق عبارة عن تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وذلك فعل من افعاله كما افاد ذلك العلامة يعقوبى فتأمله ( قوله بل كلام الله تعالى سبحانه وتعالى اجل واعلى ) اضراب على مايتوهم من قربهما فى المعنى من اتفاهما فى العلو والبلاغة وانما كان كلام الله تعالى المذكور ابلغ لان الوجود فى الآية نفي السؤال وفى البيت نفي الانكار ونفي السؤال ابلغ لانه اذا كان لا ينكر او يلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفي الانكار فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك ما فى الآية صدق وحق وما فى البيت دعوى وخرق ( قوله وكيف لا والله اعلم ) اى وكيف لا يكون كلام الله تعالى اجل واعلى من غيره والحال ان الله تعالى اعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان بأتى بالشئ على ابلغ وجه وهذا براعة مقطع لانه يشير الى تمام الفن

### الفن الثانى علم البيان

الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف اول الكتاب ورتبه على مقدمة الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتجج لتقدير مضاف اى مدلول الفن الثانى علم البيان او الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة او الادراك احتجج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق ( قوله قدمه على البديع ) اى اتى به مقدما عليه لانه كان مؤخرا عنه ثم قدمه وتقدم فى اول الفن الاول وجه تقديمه على البيان وحاصله انه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة تقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ( قوله للاحتياج اليه فى نفس البلاغة ) الانسب بما بعده ان يقول لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه فى نفس البلاغة لانه يحتزبه عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة وشرط الشرط شرط والحاصل ان الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطة اخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء الابهذ العالم فاقاله بعضهم من ان علم البيان يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى علم البيان فى الدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشئ لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لالى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوى لا يمكن الا بعلم البيان ( قوله وتعلق البديع بالتوابع ) اى توابع البلاغة وذلك لان البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتى فلا جرم انه لا تعلق له بالبلاغة وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام البليغ وكلام الشارح المذكور يشير الى ان البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم خلافا لمن قال انه من تمة علم المعانى ولمن قال انه من تمة علم البيان ( قوله اى ملكة ) هى كيفية

الفن الثانى علم البيان  
قدمه على البديع للاحتياج  
اليه فى نفس البلاغة وتعلق  
البديع بالتوابع (وهو علم)  
اى ملكة يفند بها على  
ادراكات جزئية

راستحة في النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن ( قوله يقتدر بها الخ ) الاثبات بهذا  
 نظرا لسان الملكة في ذاتها وان كان متروكا في الملكة الواقعة في التعريف لئلا يلزم  
 التكرار مع قوله يعرف به الخ ( قوله لمواصول وقواعد معلومة ) عطف على ملكة  
 اشارة الى ان المراد بالعلم هنا الملكة او الاصول بمعنى القواعد المعلومة لان بها يعرف  
 اراد المعاني بطريق مختلفة في الوضوح والخفاء وانما قيد القواعد بالمعلومة لانه  
 لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا احد  
 الامرين المذكورين لان العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز ارادة كل منهما  
 ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة وذلك لا يجوز  
 لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا اراد احد معنييه او معانيه فقط  
 واما اذا صح ان يراد به كل معنى فانه يجوز كما هنا فانه يجوز ارادة كل من الملكة والاصول  
 كما اشار اليه الشارح لان علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة انه لا يدري المعنى المراد  
 من المشترك وهذا يناقض العرض من التعريف من البيان والكشف على ان محل منع  
 استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام واما اذا كان بينهما  
 ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف كل منهما يستلزم الآخر لان الملكة كيفية راسخة  
 في النفس يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد  
 لان القواعد شأنها ان تحصل مرتبة الجزئيات والقاعدة قضية كلية يعرف منها  
 احكام جزئيات موضوعها والفضا بالذكرة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد  
 ايلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي  
 يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لان انقصود  
 منه حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد ثم ان الشارح سوى بين ارادة المعنيين وان رجح  
 ارادة المعنى الاول في الفن الاول لكن الارجح المعنى الثاني لان الكتاب في بيان المسائل  
 والقواعد والعلم المذكور جزئي منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على  
 على الادراك فلم لم يذكره الشارح قلت لاحتياج الكلام معه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة  
 داعية الى تقدير ذلك ولكن الذي اختاره العلامة السيدان المراد بالعلم هنا الادراك والتزم  
 التقدير المذكور لان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه مصدر واستعمال العلم في المعاني  
 الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور قال العلامة عبد الحكيم العلم  
 حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة  
 اصطلاحية وعلى ما عتبع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك  
 ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملاحة الحاصلة  
 عن انتصديقات بالمسائل المدللة لتقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا  
 لاعلماء ولا يصح ان يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن بمجرد اعتقادها لا يعرف به

او اصول وقواعد معلومة  
 ( يعرف به اراد المعنى  
 الواحد ) اي المدلول عليه  
 بكلام مطابق لمقتضى الحال

احكام الجزئيات ما لم تحصل الملكية ( قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد ) اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد التكلم فاللام للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لانه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد التكلم بطرق مختلفة وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلاً في معناه اوضح من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان واعلم ان الغرض من معرفة هذا الايراد ان يحترز التكلم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضاء دلالة خفية او اوضح عند اقتضاء دلالة متوسطة في الوضوح والخفاء او متوسطة عند اقتضاء اوضح اخفى ( قوله اى المدلول عليه الخ ) قيد بهذا اشارة الى ان اعتبار علم البيان اتما هو بعد اعتبار علم المعاني وان هذا من ذلك بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان علم المعاني علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة مثلاً اذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضافاً فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة رد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او اوضح او خفية او اخفى نحو ان زيدا لمضيف او لكثير الرماذ او لمهزول الفصل او لجبان الكلب فافادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كأمثال الاول من وظيفة علم المعاني وافادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان ( قوله بطرق الخ ) يستفاد منه انه لا بد في البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن بصدد له سند وسند اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون له طرق مما لا حاجة له آه طول ( قوله وتراكيب ) عطف تفسير ( قوله مختلفة في وضوح الدلالة عليه ) اى سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية او المجاز او التشبيه مثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية ان يقال في وصف زيد مثلاً بالجلود زيد مهزول الفصل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماذ فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجلود من طريق الكناية لان هزال الفصل اتما يكون باعطاء لبن امه للضيفان وجبن الكلب لآله للواردين عليه من الاضياف بكثرة فلا يعادى احداً وكثرة الرماذ من كثرة احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة في الوضوح فكثرة الرماذ اوضحها فيخاطب به عند المناجاة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغيره ذلك ومثال ايراده بطرق

( بطرق ) وتراكيب ( مختلفة في وضوح الدلالة عليه ) اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق اوضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء

مختلفة الوضوح من الاستعارة ان يقال في وصفه مثلاً به رأيت بحراً في الدار في الاستعارة الحقيقية ولم زيد بانعامه جميع الانام في الاستعارة المكنية لان الظنوم وهو القمر بالماء من اوصاف البحر فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي وجة زيد تتلاطم بالامواج لان اللجة والتلاطم بالامواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه في النفس ايضاً ووضح هذه الطرق الاول واخفاها الوسط ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه زيد كالبحر في السحاب وزيد كالبحر وزيد بحر واظهرها ما صرح فيه بوجه الشبه كالاول واخفاها ما حذف فيه الوجه والاداة معاً كالآخر فيغاطب بكل من هذه الالوان الكائنة من هذه الابواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء بقي شيء آخر وهو ان قول المصنف مختلفة في وضوح الدلالة عليه فيه اشكال وهو ان الدلالة كإيائى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء واجيب عن ذلك باجوبة منها ان وصف ذلك الكون بهما من وصف الشيء بما لمتعلقه والمراد وضوح المدلول او خفاؤه بان يكون قريباً بحيث يفهم بسرعة او لا يفهم بسرعة وكأنه قيل بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها او الخفي مدلولها ومنها ان وصف الكون بذلك باعتبار ان ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة او بدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول او بطؤه (قوله بان يكون الخ) يحتمل ان تكون الباء للسببية ويحتمل انها للتصوير اي واختلاف تلك الطرق في وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق اوضح او مصور بكون بعض تلك الطرق اوضح (قوله فلا حاجة الخ) اي واذا علمت ان المراد باختلاف الطرق في وضوح الدلالة ما ذكرناه بقولنا بان يكون الخ) تعلم انه لا حاجة الى ما قاله الخلفاء حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف في وضوح الدلالة عليه فقال وخفائها وحاصل ما رده الشارح عليه انه لا حاجة لقوله وخفائها وذلك لان الاختلاف في الوضوح يقتضى ان بعضها اوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل ومن المعلوم ان الواضح بالنسبة الى الواضح خفي فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وحيث لا حاجة لذكر الخفاء على ان اسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الاشارة الى ان الخفاء الحقيقي اعني الخفاء في نفس الامر وهو الذي ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق لا بد من انتفاءه عن تلك الطرق والا كان فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموجود فيها انما هو بحسب اضافة بعضها الى بعض فكما واضحة والتفاوتات انما هو في شدة الوضوح وضعفه (قوله وتقييد) مبتدأ وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) اي ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزأ من سماء والا فالعلاقة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلاً لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد

وتقييد الاختلاف  
بالوضوح ليخرج معرفة  
ايراد المعنى الواحد بطرق  
مختلفة في اللفظ والعبارة  
واللام في المعنى الواحد  
للاستغراق المر في اي كل  
معنى واحد يدخل تحت  
قصد التكلم وارادته فلو  
عرف احد ايراد معنى  
قولنا زيد جواد بطرق  
مختلفة لم يكن بمجرد ذلك  
مالاً بالبيان ثم لا يمكن كل  
دلالة قابلاً للوضوح والخفاء  
اراد ان يشير الى تقسيم  
الدلالة وتعيين ماهو  
المقصود هنا قال (ودلالة  
اللفظ) يعني دلالة الوضعية

والارادة ( قوله اراد المعنى الواحد ) اى ككرم زيد وكالحوان المفترس وقوله بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة اى مع كونها متماثلة فى الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد والتعبير عن الحوان المفترس بالاسد والعضنر فعرفة اراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شئ وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل ما ذكره الشارح ان تقيد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة اراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة فى اللفظ متماثلة فى الوضوح وذلك بان يكون اختلافها بالفاظ مترادفة اذ التفاوت فى الوضوح لا يتصور فى الالفاظ المترادفة لان الدلالة فيها وضعية فان عرف المخاطب وضعها تماثلت والالم يعرف منها او من بعضها شيئا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافا فى الوضوح اذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفة ضرورة ان المخاطب لا يدرك شيئا حتى يذكر الوضع وبعد تذكره لا تفاوت ( قوله للاستغراق العرفى ) اى لا لحقيق لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تنهاى ولا يصح جعلها لاهد اذ لا عهد ولا للجنس لزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد فى تراكيب مختلفة فى الوضوح عالما بالبيان ولا يقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى ان كل من عرف علم البيان يتمكن من اراد اى معنى اراده بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه متمتع فيما ليس له لازم بين اوله لازم واحد لانا نقول هذا لا يرد الا اذا اريد باللازم ما يمنع انك كما هو مصطلح الماطقة وسيأتى ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لازم بالمعنى الاعم ممنوع ( قوله اى كل معنى الخ ) فان قلت المعنى التى يقصدها التكلم غير متناهية عرفا وكما ان الاحاطة بما لا ينهاى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا ينهاى عرفا فكيف يقدر بعلم البان على احاطتها قلت لاستحالة فى الاحاطة بما لا ينهاى اجالا كما فى سائر العلوم ( قوله فلو عرف الخ ) تفريع على كون اللام للاستغراق وقوله فلو عرف احداى ممن ليس له تلك الملكة ( قوله بمجرد ذلك ) اى بل لابد من معرفة اراد كل معنى دخل تحت قصده وارادته ( قوله قابلا ) فى نسخة قابلة للوضوح والخفاء اى بل منها ما لا يكون الا واضحا كالوضعية ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقلية وقد علمت ان وصف الدلالة بهما اما بحسب المدلول او بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه فعلى الاول يكون وصف الدلالة بهما مجازا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقة ( قوله اراد ان يشير الخ ) اراد بالاشارة الذكر اى اراد ان يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل الى بيان المقصود فقوله وتعين عطف على ان يشير او على تقسيم عطف مسبب على سبب ( قوله ما هو المقصود هنا ) اى فى هذا الفن وهو قوله الا تى والاراد المذكور الخ ( قوله ودلالة اللفظ ) احتراز باضافة الدلالة الى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه او وضعية

كدلالة اشارة على معنى نعم او طبيعية كدلالة الحجرة على النخل والصفرة على الوجل  
والنبات على المطر فانها لا تنقسم الى الاقسام الآتية ثم انه لما كان المتبادر من المصنف  
ان مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق في وضوح الدلالة وهي  
اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله يعنى دلالة اللفظية فخرج دلالة اللفظ العقلية  
كدلالة الكلام على حياة المتكلم واللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر  
فلا ينقسم شئ منهما الى الاقسام الآتية وظهورك من هذا ان في كلام المصنف شبه  
استخدام حيث ذكر الدلالة اولا بمعنى ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر واعترض على الشارح  
بان الدلالة اللفظية اللفظية اللفظية خاصة بالمطابقة في اصطلاح البيانين وحينئذ فيلزم على  
تقسيمها للاقسام الآتية تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لكون المقسم اخص  
من الاقسام واجيب بان المراد بالوضع ما للوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع  
كافيا فيها لكونه سبانا ما كما في المطابقة اولا بد معه من انتقال عقلي كما في التصنية  
والا لتزامية وهذا وجه جعل المناطق الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرر شيخنا  
العدوى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى بيان تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود  
منها هنا (قوله لان الدلالة) اى من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله كون الشئ)  
ليس المراد بالشئ خصوص الوجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الامر العام  
من ذلك كما انه ليس المراد بالعلم ما قابل الظن وهو الجرم بل مطلق الادراك والخصوص  
في الذهن العام من ذلك (قوله بحيث) اى بحالة والباء للابسة وازضافة حيث لما بعدها  
بيانية اى كون الشئ ملتبسا بحاله هي انها يلزم الخ والضمير في به للشئ على حذف  
مضاف اى يلزم من العلم بحاله مثلا اللفظ الموضوع دال على معناه ودلالته كونه ملتبسا  
بحاله وهي ان يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذا تغير العالم قاته دال  
على حدوثه ودلالته كونه ملتبسا بحاله وهي ان يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه  
وقوله يلزم الخ اى سواء كان الزوم بواسطة اولا (قوله والاول) اى الشئ الاول  
وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر واما الشئ الثاني فهو ما يلزم من العلم بشئ آخر العلم به  
(قوله كالدلالة لفظية) اى وهي ثلاثة اقسام لانها اما عقلية بان لا يمكن تغيرها كدلالة  
اللفظ على وجود لفظه واما طبيعية بان يكون الربط بين اللفظ والدلول يقتضيه الطبع  
كدلالة اح على الوجع فان طمع اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع واما وضعية  
بان يكون الربط بين اللفظ الدال والدلول بالوضع كدلالة الاسد على الحيوان المفترس  
(قوله والآفة لفظية) اى والا يمكن الدال لفظا كالدلالة غير لفظية وهي ثلاثة اقسام  
ايضا لانها اما عقلية لا يمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية بان يكون  
الربط بين الدال والدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحجرة على النخل والصفرة على الوجل  
اى الخوف واما وضعية بان يكون الربط بين الدال والدلول بالوضع كدلالة الاشارة

وذلك لان الدلالة هي  
كون الشئ بحيث يلزم  
من العلم به العلم بشئ آخر  
والاول الدال والثاني  
الدلول ثم الدال ان كان  
لفظا كالدلالة لفظية  
والآفة لفظية كدلالة  
الخطوط والعقد  
والاشارات والنصب  
ثم الدلالة اللفظية اما ان  
يكون للوضع مدخل فيها  
اولا فالاولى هي المقصودة  
بالنظر ههنا وهي كون  
اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى عند الاطلاق بالنسبة  
الى العالم بوضعه

الخصوصة مثلا على معنى نعم او على معنى لا (قوله كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب) امثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية وادخل بالكاف امثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم والمراد بالخطوط الكتابة او الخطوط الهندسية كالمثلث والمربع والنصب جمع نصبه كعرف جمع غرفة وهي العلامة النصوبة على الشيء كالعلامة النصوبة على محل الطهارة من النجاسة (قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها) وهي اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها اي دخول بان كان شيئا ما فيها كما في المطابقة او جزء سبب كما في التضمنية والالتزامية (قوله اولا) بان كانت باقتضاء العقل وهي اللفظية العقلية او باقتضاء الطبع وهي اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه ودلالة اح على الوجود (قوله المقصودة بالنظر هنا) اي من حيث تقسيمها الى مطابقة وتضمنية والتزامية كما يأتي وهذا لا ينافي ان المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يأتي في قول المصنف والابرار المذكور لا يتأتى بالوضعية لان السامع الخ ومن هذا تعلم ان المراد بالدلالة السابقة في التعريف الدلالة العقلية (قوله وهي) اي الدلالة اللفظية التي للوضع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس في التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية باقسامها الثلاثة وقوله بحيث اي ملتبسا بحالة هي ان يفهم منه المعنى اي المطابق او التضمني او الالتزامي وقوله عند الاطلاق اي اطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها وقوله بالنسبة الخ متعلق بفهم وخرج به اللفظية العقلية وكذا اللفظية الطبيعية فانهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره لعدم توقفهما على العلم بوضعه ولا يقال ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان منتقيا عنهما الا انهما لا يضافانه اذ كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وحينئذ فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد لانا نقول المتبادر من قول الشارح بالنسبة الى العالم بوضعه الحصر والقبود التي تذكر في التماريف يجب ان تحمل على المتبادر منها مهما امكن فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهذه الدلالة) اي اللفظية التي للوضع مدخل فيها اما على تمام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضي حصر الدلالة المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ الفصح على فصاحة التكلم خارجة عن الاقسام المذكورة لان فصاحة التكلم ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليست جزءا من الموضوع له وليست خارجا عنه بل هي فرد من افراد الفصاحة هي جزء الفصح الذي هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلة الوضع فيها قلت لامدخلة الوضع فيها لان المراد بمدخلة الوضع ان يوضع اللفظ لنفس المعنى كما في الدلالة الوضعية او لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والمزوم كما في دلالة التضمين والالتزام واللفظ المذكور

وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (او على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق (او على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ونسمى الاولى) اي الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) اي الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل

لم يوضع لفصاحة التكلم ولا لكلمه ولا للزومه بل وضع لمركب فصاحة التكلم فرد من جزء  
جزئه فخرجها من الاقسام لعدم وجود القسم فيها والظاهر انها من قبيل الدلالة  
العقلية لانه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة التكلم فتكون كدلالة اللفظ على  
حياة الالفاظ (قوله على تمام الخ) اى على مجموع ما وضع له والمراد بالمجموع ما قابل الجزء  
فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما قال الاولى حذف تمام لانه يخرج دلالة  
اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هولها فان قلت هلا حذف قوله تمام واكتفى بقوله  
اما على ما وضع له وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لاجل حسن  
مقابلته بالجزء وقد تين لك بمقابلته ان تمام لا يحترز له وما قيل من انه احترز به عن دلالة  
اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي فقيه نظر وذلك لانه على مذهب الشارح من ان دلالة  
اللفظ على نفسه وضعية وضاعو عيا ويكتفى بالغايرة بين الدال والمدلول بالاعتبار تكون  
تلك الدلالة مطابقة فلم يكن تمام احترازا عن شئ وعلى ان تلك الدلالة عقلية كما اختاره  
العلامة السيد كانت خارجة عن القسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت خارجة  
عن القسم فلا يكون تمام احترازا عنها لعدم دخولها (قوله ما) اى المعنى الذى وضع  
او معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجملة وضع صفة او صلة جرت على غير من هى له  
لان الموصوف بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك ابراز  
جريا على المذهب الكوفي الذى يرى عدم وجوب ابراز عندا من اللبس كما هنا (قوله الناطق)  
الاولى والناطق بالعطف (قوله او على جزئه) اى على جزء ما وضع له (قوله على الحيوان)  
اى فقط او لناطق فقط اذ كل منهما جرم من الموضوع له (قوله او على خارج عنه)  
اى عن تمام ما وضع له اللفظ (قوله كدلالة الانسان على الضاحك) اى وكدلالة السقف  
على الحائط (قوله اى الدلالة على تمام ما وضع له) اى الدلالة على تمام المعنى الذى وضع  
اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثان لتسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتتمام المعنى)  
اى لاجزئه ولا للزومه وحينئذ فالسبب فى حصولها عند سماع اللفظ او تذكره معرفة  
الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر بخلاف الاخيرتين فانه انضم فيهما للوضع امران  
عقليان توقف فهم اكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم للزوم عن اللازم (قوله وكل  
من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على امر عقلى زائد على الوضع (قوله انما هى من  
جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضى ان الوضع لا مدخل له فيهما وليس كذلك  
اذ هو جزء سبب لان كلاما من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين احدهما وضعية  
والاخرى عقلية وهما كلاهما فهم اللفظ فهم معناه وكلاهما فهم فهم جزؤه او لازمه  
ينتجانه كلاهما فهم اللفظ فهم جزء معناه او لازمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان  
فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل  
لان فهم الجزء او اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن اللازم



الى اللازم بواسطة حكم انه كلما وجد لكل وجد جزؤه وكلما وجد للزوم وجد لازمه  
فنظر الى المقدمة الاولى سمي التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمطابقة ومن نظر  
لثانية سماهما عقليتين كاليانين واجيب بان هذا حصر اضافي اى اتمامى من جهة  
حكم العقل لامن جهة الوضع وحده للجزء او اللازم فلا ينافى انه من جهة العقل  
والوضع معا وانما اقتصر على العقل في بيان التسمية لانه سبب قريب بخلاف الوضع  
فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند اهل الفن قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى  
وقوله من جهة حكم العقل اى من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بان الخسواء تحقق  
الحكم بالفعل اولا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله بان حصول الكل) اى وهو المعنى  
المطابق والمراد حصوله في الذهن اوفى الخارج (قوله يستلزم حصول الجزء) هذا  
راجع للكل وقوله او اللازم يرجع الى الملزوم (قوله والمنطقيون) اى اكثرهم والا  
فبعضهم كاثير الدين الابهرى يسمى الاخيرتين عقليتين كاليانين واختار الآمدى وابن  
الحاجب ان التضمنية وضعية كالمطابقة وان الالتزامية عقلية قال سم والظاهر ان كلا  
من الدالتين الاخيرتين سواء قلنا انها لفظية او عقلية لا يصدرق عليهما انها مجاز  
اذ ليس اللفظ مستملا في غير ما وضع له للعلاقة مع قرينة (قوله باعتبار ان للوضع مدخلا  
فيها) اى سواء كان دخوله قريبا كافي للمطابقة لانه سبب تام فيها اذ لا سبب لها سوى  
العلم به او كان بعيدا كما في الاخيرتين لانه جزء سبب فيهما وذلك لان كل واحدة منهما  
متوقفة على امرين فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من  
الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم وعلى انتقال العقل من الملزوم الى  
اللازم فقد اعترضوا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلة الوضع (قوله  
ويخصون العقلية) اى سواء كانت لفظية اولا وكذا يقال في الاثنين بعدها (قوله  
بما يقابل الوضعية والطبيعة) اى فتكون الدلالة عندهم ثلاثة اقسام عقلية كدلالة  
الدخان على النار ووضعية كالدلالات الثلاث لطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة  
على الوجع وقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية وقوله ويخصون الخى بخلاف البيانين  
فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ الوضعية قد تكون عقلية فتأمل (قوله وتفيد  
الاولى) اى تقييدا اضافيا لا وصفا فيقال دلالة مطابقة بالاضافة لادلالة مطابقة  
بالوصف وكذا يقال في التضمن والالتزام كذا نقل الحفيد عن الشارح في حواشى  
المطول وذكر العلامة يس ان المراد بالقييد ما يشمل تقييد الاضافة كأن يقال دلالة  
المطابقة وتقييد الصفة كما يقع في عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقة ولا ينافى  
ذلك قول المصنف بالمطابقة لان المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقة لابهذا اللفظ  
وفي بعض النسخ وتخص الاول وهى بمعنى النسخة الاولى لان تخص من الخصوص  
لامن الاختصاص وحيث قلنا معنى تخص الاول بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها

بان حصول الكل او  
الملزوم يستلزم حصول  
الجزء او اللازم والمنطقيون  
يسمون الثلاثة وضعية  
باعتبار ان للوضع مدخلا  
فيها ويخصون العقلية بما  
يقابل الوضعية والطبيعة  
كدلالة الدخان على النار  
(وتفيد الاولى) من الدلالات  
الثلاث (بالمطابقة)  
لتطابق اللفظ والمعنى  
(والثانية بالتضمن) لكون  
الجزء في ضمن المعنى  
الموضوع له

( قوله الاولى ) اى وهى الدلالة على تمام ما وضع له اللفظ ( وقوله لتطابق اللفظ والمعنى ) اى توافقهما بمعنى ان اللفظ انحصرت دالته على هذا المعنى ولم زد بالدلالة على غيره كما ان المعنى انحصرت مدلولته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولاً لغيره ( قوله والثانية ) اى وهى الدلالة على جزء ما وضع له اللفظ ( قوله لكون الجزء ) اى المفهوم من اللفظ وذلك كاحيان وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه وكلام الشارح هذا يشير الى ان دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضميًا فيكون اللفظ مستملاً فى الكل اعنى مجموع الجزئين مثلاً واما اذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازاً كان فهمه منه مطابقة لانه تمام ما عني به بالوضع الثانوى المجازى وقال بعضهم ان التضمن فهم الجزء من اللفظ منطلقاً سواء استعمل اللفظ فيه او فى الكل واختاره العلامة السيد ضرورة انك اذا استعملته فى الجزء فلعلاقة الجزئية فازالت الجزئية ملاحظة واعلم ان هذا الخلاف جار فى دلالة الالتزام ايضا فقبل انها فهم لازم فى ضمن المزموم وقبل فهم لازم مطلقاً وقد علمت ما يترتب على الخلاف فان قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمية والالتزامية وصف للفظ الدال فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء فى ضمن الكل او بفهم الجزء مطلقاً وتعرف الالتزامية بفهم لازم فى ضمن المزموم او بفهم لازم مطلقاً وهذا تعريف لشيء بما يفايريه قلت المراد بالفهم الاندفاع او هو مصدر مبنى للفعول فالمراد انتفاعهم الجزء او الالتزام فى ضمن الكل او المزموم او انتفاعهما مطلقاً او كون الجزء او الالتزام فهم فى ضمن الكل او المزموم او مطلقاً او يقال ان الدلالة وان كانت حالة للفظ لكن لما كان بسببها يفهم الجزء فى ضمن الكل او مطلقاً او ينتقل من المزموم لل لازم تسميها فى التعبير عنهما بما ذكر تنبيهها على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال فتأمل ( قوله فان قيل اخ ) الغرض من هذا الاعتراض افساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بانها غير مانعة وذلك لانه يستفاد منه ان المطابقة تعرف بانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له والتضمن دلالة على جزء ما وضع له والالتزام دلالة على خارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها انه فاسد الطرد لدخول فرد من افراد كل منها فى الآخر فتقول الشارح فان قيل اى بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم ( قوله كلفظ الشمس ) فيه انه لا يصدق عليه انه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم واجيب بانه اذا كان لازماً للجرم كان لازماً للمجموع قطعاً فانه اسم ومبنى هذا الاشكال على رجوع ضمير لازم الى المجموع وهو غير متعين اذ يصح رجوعه

( والثالثة بالالتزام ) لكون الخارج لازماً للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظاً مشتركاً بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلاً بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم تضميًا والشعاع التزاماً ما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له

للجزم، وعليه فلا إشكال آه (قوله المشترك) أي اشتراكا لفظيا (قوله بين الجزم) أي القرص وقوله والشعاع أي الضوء أي أن فرض أن لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع (قوله فإذا أطلق) جواب إذا وضمير أطلق راجع لفظ شمس (قوله والشعاع التزاما) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع اذ هو باعتبار جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجزم فقط فقوله واعتبر دلالة على الجزم تضمن أي باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشعاع التزاما أي باعتبار الوضع للجزم فقط فاستقامت عبارة الشارح وإن كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو إطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب إذا الثانية وقوله صدق أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أي وإن كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدة أي وإذا صدق على هذا التضمن والالتزام أنه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له صار تعريف المطابقة متقضا من لدخول فردين من أفراد التضمنية والالتزامية فيه وهاتان صورتان (قوله وإذا أطلق على الجزم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله فإذا أطلق على المجموع (قوله صدق عليها) أي على دلالة الشمس على الجزم مطابقة أو على الشعاع مطابقة (قوله أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) أي نظرا لوضع الشمس للمجموع (قوله ولازمه) بالنظر لوضع الشمس للجزم وحده أي وحيث صدق على دلالة الشمس على الجزم أو الشعاع مطابقة أنها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ولازمه فتكون المطابقة داخلة في تعريف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان أيضا فجعلنا ما ذكره الشارح من الصور أربعة وهي انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجزم وحده فقد صدق عليه أنها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا في تعريف التضمن وإذا أطلق الشمس على الشعاع تضمنًا بالنظر لوضع الشمس للمجموع فقد صدق عليها أنها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجزم وحده فيكون التضمن داخلا في تعريف الالتزام وبهذا تمت الصور الست (قوله وحيثئذ) أي وحين إذ صدق ما ذكر على ما ذكره ينتقض الخ وفيه أنه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفريع والذي يتفرع على ما ذكره إنما هو انتقاض المطابقة بكل من الأخيرتين وانتقاض كل من الأخيرتين بالأولى فقط إلا أن يقال أنه علم بما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة وتضمنا والتزاما فن أجل أنها تكون

أولاً لازمه وحيثئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخرين فالجواب أن قيد الحبيبة مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى إن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له

تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالاخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) اى الحاصل من التقسيم (قوله بالاخرين) اى بالدالتين لاخرين لايعرفهما كما قد يتبادر من العبارة اى واذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث منقوضا بما ذكر فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتقاض تعاريف الثلاثة بعدم جمعها مع انه يمكن ان يقال اذا اطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لاشتمله تعريف المطابقة لكونها دلالة اللفظ على جزءه معناه باعتبار الوضع للمجموع وكذا يقال فى الباقي ويجاب عن هذا ايضا باعتبار قيد الحبيبة فى التعريف فان اعتبرت الدلالة على الجرم من حيث الوضع له فهى المطابقة لاغير وان اعتبرت الدلالة عليه من حيث انه جزء المعنى الموضوع له فهى التضمنية لاغير وكذا يقال فى الباقي قرر ذلك شيئا العلامة العدوى (قوله بالاخرين) بضم الهمزة مفردة اخرى بضم الهمزة انشأ آخر بفتح الخاء افضل تفضيل اذا صله اخر بهزتين مفتوحة فساكنة املت الساكنة الفا ومعناه مغاير وافعل التفصيل اذا كان باال طابق موصوفه وهنا الاخرين موصوفه مقدر مؤنت وهو الدالتان فلذلك طابق فكان مضموم الهمزة مفردة اخرى مؤنت آخر بفتح الخاء. واما لو كان الموصوف مذكرا بان يقدر بالامرين الاخرين لكانت الهمزة مفتوحة لان مفردة آخر بفتح الهمزة ومثاء آخرين بفتحها ايضا ولا يصح ان يكون الاخرين هاشمى اخرى بالضم بمعنى آخرة بكسر الخاء لانه كذلك بمعنى مقابل الاول فيصير المعنى جئتذ وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالتأخرين منها وهو فاسد كما لا يخفى آه بس (قوله ان قيد الحبيبة) الاضافة بيانية (قوله مأخوذ) اى مغتبر وملاحظ (قوله الامور التى تختلف) اى تغاير وتباين باعتبار الاضافات اى النسب وذلك كالدلالات الثلاث فانها تختلف بالنسبة والاضافة لكل او الجزء او اللازم فدلالة الشمس على الشعاع يقال لها مطابقة وتضمنية والتزامية باعتبار اضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ اوجزؤه او لازمه واحترز بقوله التى تختلف باعتبار الاضافات عن الامور المختلفة التباينة لذواتها لامور لا تجتمع كالانسان مع القرس فانهما لا يتصادقان لاختصاص الاول بالناطقية المباشرة لذاتها للصاهلية المختصة بالتانى فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحبيبة فى تعاريفها لكفاية تلك البيانات عن رعاية الحبيبة فى تعاريفها (قوله حتى ان الخ) حتى تفراعية اى وحيث كان قيد الحبيبة مغتبرا فى تعريف الامور المتباينة بالاضافة كالدلالات فتعرف المطابقة بالا لاله على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له اى لامن حيث انه جزء الموضوع له او لازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها وتعرف التضمنية بانها الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له اى لامن حيث انه تمام المعنى الموضوع له او لازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحبيبة وتعرف الالتزامية بانها

الدلالة على لازم الموضوع له من حيث انه لازم لان حيث انه تمام الموضوع له او جزؤه  
 فلا تدخل المطابقة والتضمنية فيها بسبب اعتبار قيد الحيثية (قوله وانسباق الذهن  
 اليه) اي انقياده واهتدائه اليه وقوله وكثيرا ما يترك هذا القيد اي من التعريف  
 المذكور قصدا او من التقسيم المشعر بالتعريف فان قلت كلام الشارح في المطول يدل  
 على انه يجوز ترك بعض القبود من التقسيم المشعر بالتعريف استنادا على الوضوح  
 والشهرة ولا يجوز ذلك في التعريف بل لا بد فيه من المبالغة في رعاية القبود وكلامه هنا  
 في المختصر يخالف ذلك قلت لعل ما ذكره في المطول بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره  
 في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما كذا في عبد الحكيم  
 (قوله اي التزام) اشار بذلك الى ان تكبير الصير في شرطه لتكبير لفظ الالتزام وان كان  
 معناه مؤثرا اي الدلالة ولا يقال شأن الشرط ان لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم  
 والامر هنا ليس كذلك اذ متى تحقق لزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام لانا نقول  
 لانسلم ذلك اذ قد يوجد اللزوم الذهني في نفسه من غير لفظ يدل عليه فلم يلزم من وجوده  
 وجود دلالة الالتزام لانها لفظية كإمر (قوله اللزوم الذهني) اعلم ان اللزوم اما ذهني  
 وخارجي كلزوم الزوجية للاربعة او ذهني فقط كلزوم البصر للعمى او خارجي فقط  
 كلزوم السواد للغراب والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانين والمناطق اللزوم الذهني  
 صاحبه لزوم خارجي اولا ولذا قال المصنف وشرطه اللزوم الذهني اي واما الخارج  
 فليس بشرط لكن ليس المراد شرط انتفائه بل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد  
 اولا فوجوده غير مضر والمراد باللزوم الذهني عند البيانين ما يشمل اللزوم غير البين  
 وهو ما لا يكتفي في جزم العقل به تصور اللازم والمزوم بل يتوقف على وسائط كلزوم  
 كثرة الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بتسميته اعني البين بالمعنى الاخص وهو ما يكتفي  
 في جزم العقل به تصور المزوم وذلك كلزوم البصر للعمى والبين بالمعنى الاعم هو ما يحزم  
 العقل به عند تصور اللازم والمزوم سواء توقف جزم العقل به على تصور الامر بـ كلزوم  
 الزوجية للاربعة او كان تصور المزوم وحده كافيا واما المناطق فقد اختلفوا في المراد  
 باللزوم الذهني المعتبر في دلالة الالتزام فالحققون منهم على ان المراد به خصوص البين  
 بالمعنى الاخص وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى  
 الاعم (قوله الخارج) اي المنسوب الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئي الى الكل  
 لا الى الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى  
 وبقولنا من نسبة الجزئي الخ يدفع ما يقال ان المعنى اذا لم يكن مدلولاً للفظ ولا جزأ  
 لمدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجا نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب  
 والمنسوب اليه (قوله بحيث يلزم) اي ملتبسا بحاله هي ان يلزم من حصول الخ فزوم  
 الضحك للانسان عبارة عن كون الضحك ملتبسا بحاله هي ان يلزم من حصول معنى

والالتزام الدلالة على لازمه  
 من حيث انه لازم ما وضع  
 له وكثيرا ما يترك هذا  
 القيد اعتمادا على شهرة ذلك  
 وانسباق الذهن اليه  
 (وشرطه) اي الالتزام  
 (اللزوم الذهني) اي كون  
 المعنى الخارجى بحيث يلزم  
 من حصول المعنى الموضوع  
 في الذهن حصوله فيه اما  
 على الفور او بعد التأمل  
 في القرائن والاشارات  
 وليس المراد باللزوم عدم  
 انفكاك تعقل المدلول  
 الالتزام عن تعقل المعنى  
 في الذهن اصلا اعني

الإنسان الموضوع له وهو حيوان ناطق في الذهن حصوله فيه (قوله اما على الفور) اي فور حصول المزوم في الذهن وذلك في الزوم البين بقسميه (قوله او بعد التأمل في القرائن) اي الوسائط وذلك في الزوم الغير البين كزوم كثرة الرماد للكرم وزوم الحدوث للعالم لانك اذا تصورت العالم لا يحزم عقلك ولا يحصل فيه حدوثه الا بعد التأمل في القرائن كالتغير وعطف الامارات على القرائن عطف تفسير (قوله وليس المراد بالزوم) اي الذهني المعبر في دلالة الالتزام عند البيانين عدم انفكاك الخ اي ليس المراد ذلك فقط بل المراد ماهو اعم من ذلك (قوله عدم انفكاك الخ) اي سواء كني في جزم العقل بالزوم تصور المزوم او توقف على تصور اللازم ايضا (قوله اعني) اي هذا الزوم الذي ارادته وحده عند البيانين (قوله الزوم البين) اي سواء كان بينا بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم خلافا لمن قصره على الاول لان اللازم على جعله بينا بالمعنى الاخص وهو ما ذكره الشارح من الخروج لازم على جعله بينا بالمعنى الاعم وحينئذ فلا وجه لقصره على ما ذكر (قوله المعبر) اي في دلالة الالتزام وهذا نعمت لزوم البين وقوله عند المنطقيين اي عند بعضهم كما تقدم (قوله والاخرج) اي والابان كان المراد بالزوم المعبر في دلالة الالتزام عدم انفكاك الخ يعني الزوم البين بقسميه فقط لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن كونها مدلولات التزامية لكن القوم جعلوها مدلولات التزامية وحينئذ فاللازم باطل فكذلك المزوم وثبت المدعى والمراد بذلك الكثير من معاني المجاز ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص والمراد بالكثير من معاني الكناية ما كان مفتقرا الى مطلق التأمل في القرائن وهي التي لا يحكم بالربط بين طرفيها عقلا بعد تصورهما وبيان خروج ما ذكر ان الدال ان كان لفظ اللازم فانفكاك المعاني المجازية والكنائية عنه في غابة الظهور وان كان لفظ المزوم مع قرينة فلا انفكاك ولكن المجموع لم يوضع للمعنى المزوم الذي لزمه تلك المعاني بل الموضوع لذلك المعنى المزوم للفظ بدون القرينة فلا يكون من دلالة الالتزام لانه يجب فيها ان يكون الدال على اللازم موضوعا للمزوم ولم يوجد فان كان الدال لفظ المزوم بشرط القرينة فيمكن انفكاك المعاني المجازية والكنائية عن ذلك المزوم مع القرينة المانعة بقى شيء آخر وهو ان كلام الشارح يقتضي ان دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به هو في شرح التسمية من ان دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة وان المراد بالوضع في تعريف الدلالات اعم من التخصي والتوعى حتى يدخل المجاز والمركبات آه يس وقد يجاب بان المراد بقوله عن ان تكون مدلولات التزامية اي بحسب الوضع الاصلي فلا ينافي انها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقة وانما قال الشارح كثير لان الزوم البين المعبر عند المناطقة قد يكون في بعضها (قوله ولما تأنى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام) وذلك لانه اذا كان معنى الزوم عدم الانفكاك

الزوم البين المعبر عند المنطقيين والاخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن ان تكون مدلولات التزامية ولما تأنى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام ايضا

وتقييد الزوم بالذهني  
اشارة الى انه لا يشترط  
الزوم الخارجى كالمعنى  
قانه يدل على البصر  
التزاما لانه عدم البصر  
عمان شأنه ان يكون بصيرا  
مع التناقى بينهما فى الخارج  
ومن نازع فى اشتراط  
الزوم الذهني فكأنه اراد  
بالزوم الزوم البين بمعنى  
عدم انفكاك تفعله عن  
تعقل المسمى والمصنف  
اشار الى انه ليس المراد  
بالزوم الذهني الزوم  
البين المعبر عند المنطقين  
بقوله (ولو لا اعتقاد  
المخاطب بعرف) اى ولو  
كان ذلك الزوم مما يثبت  
اعتقاد المخاطب

كان كل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا  
للاخر فى الوضوح والحقا. لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى  
آه سم وقول ايضا اى كالمبدأ الاختلاف المذكور فى الدلالة المطابقة لكن عدم  
الاختلاف بالوضوح فى دلاله الالتزام باطل فبطل المزوم وهو كون المراد بالزوم المعبر  
هنا المزوم البين بقوله وكما تاتى عطف على قوله لخرج الخ واعترض على الشارح  
باننا نسلم الشرطية القائلة لو كان المراد بالزوم المعبر عدم الانفكاك لما تاتى الاختلاف  
فى دلاله الالتزام بالوضوح لان دلاله اللفظ على لازمه اوضح من دلالة على لازم لازمه  
لان الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ الى ملاحظة المزوم اولا ومن ملاحظة المزوم  
الى ملاحظة اللازم ثانيا ومن ملاحظة اللازم الى ملاحظة لازم اللازم ثانيا فبسبب هذه  
الملاحظة تاتى الاختلاف المذكور واجيب بان مراد الشارح بالاختلاف المذكور التفاوت  
بحسب الزمان بان يكون زمن الانتقال من المزوم الى اللازم فى بعض الصور اطول من زمن  
الانتقال فى بعض آخر بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بان يوجد  
انتقالان فاكثروا التفاوت فى دلاله اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازمه من قبل التانى  
لان فى دلاله اللفظ على لازم معناه انتقالين وفى دلالة على لازم لازمه ثلاثة كما عرفت وهذا  
التفاوت لا يعتد به عندهم وحينئذ فلا يراد واعترض هذا الجواب بالدلالة التضمنية  
المعبر فيها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان لانه ينتقل من اللفظ الى الكل اولا  
ومن الكل الى جزئه ثانيا ومن الجزء الى جزء جزئه ثالثا فى دلاله اللفظ على جزء المعنى  
انتقالان وعلى جزء جزئه ثلاثة وهذا التفاوت معتبر عند القوم والتفرقة بين دلالة  
الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق فتأمل (قوله اشارة الخ) اى ولو اطلق  
الزوم ولم يقيد بالذهني لانفت الاشارة المذكورة وصار صادقا باشتراط الخارجى وعدم  
اشتراطه لصيرورة الزوم حينئذ مطلقاتهم من الذهني والخارجى (قوله لا يشترط الزوم  
الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث متى حصل المسمى فى الخارج حصل هو  
فى الخارج والمراد لا يشترط الزوم الخارجى اى لا استقلاله ولا متضمنا للذهني (قوله  
كالمعنى) مثال للنفي (قوله لانه عدم البصر الخ) اى فهو عدم مقيد بالاضافة للبصر  
لان البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر تضمنية (قوله مع التناقى)  
اى التعاند والتضاد بينهما فى الخارج فلو قلنا باشتراط الزوم الخارجى لخروج هذا  
عن كونه مد لولا التزاميا مع ان القصد دخوله (قوله ومن نازع) هو العلامة  
ابن الحاجب حيث قال فى مختصره الاصول ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقة  
وعلى جزئه تضمنية وغير الوضعية التزام وقيل ان كان اللازم ذهنا فظاهره حيث  
قدم القول الاول انه لا يشترط فى دلاله الالتزام الزوم الذهني (قوله فكأنه اراد) اى  
فأعني انه اراد اذ من معاني كائن الظن وحاصله ان مراد ابن الحاجب بالزوم الذهني

المعنى اشتراطه في دلالة الالتزام على القول الاول في كلامه خصوص الذهني البين  
 بالمعنى الاخص وهذا لا ينافي اشتراط لزوم الذهني مطلقا ومحصلة ان القول الاول في كلام  
 ابن الحاجب يقول باعتبار اللزوم الذهني مطلقا ولا يشترط خصوص اللزوم الذهني  
 البين بالمعنى الاخص والقول الثاني يقول لا بد من اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص  
 فاللزوم الذهني لا بد منه بلا تراخ وانما الخلاف في النوع المعتبر منه وعلى هذا فالقول  
 الاول في كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فاللزوم الخارجى غير  
 معتبر كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ويمل عليه كلام حواشى المطوله (قوله اللزوم  
 البين) اى بالمعنى الاخص (قوله والمصنف اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم  
 البين) اى فقط بل المراد به ما يشمل البين وغير البين (قوله ولولا اعتقاد المخاطب) اى  
 هذا اذا كان اللزوم الذهني عقليا بان كان لا يمكن انفكاكه بل ولو كان ذلك اللزوم لاجل  
 اعتقاد المخاطب اياه بسبب عرف عام او غيره وذلك بان يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة  
 عرف عام او خاص ان بين معناه وبين معنى آخر لزوما بحيث صار استحضار احدهما  
 في الذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فهذا كاف في اللزوم الذهني فثالث اللزوم  
 باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام الاسد مثلا اهل العرف العام قاطبة يفهمون  
 من معناه لازما هو الجراءة والشجاعة وان كان لازوم عقلا بين تلك الجنة والجراءة فاذا  
 قيل هل زيد شجاع فاجبت بقولك هو اسد فهم المخاطب منه انه شجاع وكما في طينين الاذن  
 اذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام ان صاحب ذلك الطينين مذكور فيجوز ان يقال  
 لمن يعتقد ذلك ان فلان طينينا في اذنه ليفهم منه انه مذكور وكا خلاص العين اذا فهم منه  
 المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب فيجوز ان يقال لمن يعتقد ذلك اخليجت عين فلان  
 ليفهم منه انه لقي حبيبه وكما اذا اعتقد انسان بسبب العرف العام ان من لم يتزوج فهو عنين  
 فيجوز ان يقال له فلان غير متزوج ليفهم منه انه عنين بسبب اعتقاده اللزوم بينهما بواسطة  
 العرف العام وان كان اللزوم العقلي متقيا وظهر بمافرقنا ان اضافة اعتقاد للمخاطب  
 في كلام المصنف من اضافة المصدر لفاعله وان المفعول محذوف وان العنبر في تحقق  
 اللزوم ما عند المخاطب من الربط لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب امرا  
 لازما عند التكلم والار بما خلا الخطاب عن الفائدة ولذا قال المصنف ولولا اعتقاد المخاطب  
 ولم يقل ولولا اعتقاد المتكلم (قوله بما يثبت اعتقاد المخاطب) اعترض بان اعتقاد المخاطب  
 متعلق باللزوم لا مثبت له والمثبت له انما هو ذهن المخاطب وعقله فاو لا يثبت بعقل ثم بعد  
 ذلك يعتقد فكان الاولى ان يقول بما يثبت ذهن المخاطب واجيب بان الاعتقاد  
 في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل اى بما يثبت معتقد المخاطب وهو ذهنه  
 او يقال ان المراد بالاثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم واردة  
 اللزوم لان تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته في الذهن بالوجود الظنى اى يحمله



ثابتاً فيه على وجه الظن (قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنه لم يظهر المراد به لانه ان اريد به ما اتفق عليه جميع اهل العلم او جميع العوام كما هو المتبادر منه فقيه بعدلانه بعد اتفاق جميع اهل العلم او العوام على شئ واجب بان المراد به مالم يتعين واضعه والعرف الخاص ما تعين واضعه كاهل الشرع او النخاعة او المتكلمين وحينئذ فلا اراد (قوله اذهو المفهوم من اطلاق العرف) علة لمحذوف اى وانما قيدنا العرف بالعام ولم نجعله شاملاً للخاص لانه المفهوم الخ فالعرف العام كاللزوم الذى بين الاسد والجرأة كما مر والعرف الخاص كاللزوم الذى بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبول النجاسة فان هذا اللزوم عند اهل الشرع خاصة فاذا قيل هل نجس هذا الماء اذا وقع فيه نجاسة ولم تغيره فاجبت بقولك هذا الماء بلغ قلتين فهم المخاطب منه اذا كان من اهل الشرع عدم قبوله للنجاسة وكاللزوم الذى بين التسلسل والبطلان فان هذا اللزوم عند اهل الكلام لانهم يقولون ان التسلسل يستلزم البطلان فاذا قلت لانسان يلزم على كلامك الدور او التسلسل وكان ذلك المخاطب من اهل الكلام فهم منه انه باطل وكلزوم الرفع للفاعل فانه خاص بالنخاعة فاذا قال انسان جاء زيدا بالنصب قللتله زيد فاعل فهم منه اذا كان نحو بانه مرفوع (قوله واصطلاحات الخ) عطف على الشرع لان اصطلاح ارباب كل صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كلزوم القدوم للتجارفاته خاص بالتجارين فيجوز ان يقال هذا قدوم زيد ليفهم المخاطب ان زيد انجار وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطلان للتسلسل فان الاول خاص باصطلاح اهل صنعة النحو والثاني خاص باصطلاح اهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقرن الاحوال كما اذا كان المقام مقام ذم انسان بالجل فان من لوازم استحضار الجهل استحضار الكرم فاذا قلت انه كريم فهم المخاطب بخله وكالتعريض كقولك اما انا فلست بزان وتريد ان مخاطبك زان لقرينة (قوله اى بالدلالات المطابقة) عبر بالجمع لان الاختلاف فى الوضوح انما يأتى فيه وفسر الوضعية بالمطابقة لثلاثتهم ان المراد الوضعية بالمعنى الذى جعله مقسماً للدلالات الثلاث فيما تقدم اعنى ما للوضع فيها مدخل فتدخل العقلية الآتية وهو فاسد واعلم ان المطابقة يندرج فيها دلالة سائر المجازات مرسله كانت اولاً لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعى بناء على ان المراد بالوضع فى تعريف المطابقة اعم من الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح التسمية حيث قال لانسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن او التزام بل مطابقة اذ المراد بالوضع فى الدلالات الثلاث اعم من الجزئى الشخصى كما فى المفردات والكلية النوعى كفى المركبات والالبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع بازاء معناه بالوضع كما تقرر فى موضعه انتهى واذ قد علمت ان سائر المجازات دلالتها بالمطابقة وانها وضعية فكيف يأتى قول المصنف تبعاً لغيره من اهل هذا الفن ان الاراد المذكور

بسبب عرف عام اذهو المفهوم من اطلاق العرف (او غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك (والاراد المذكور) اى اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يأتى بالوضعية) اى بالدلالات المطابقة (لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض

لا يتأتى بالوضعية و يتأتى بالعقلية اللهم الا ان يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق  
الحقيقة فقط او يقال ان اهل هذا الفن يمنعون ان دلالة المجاز وضعية ويدل لهذا كلام  
السيرامي عند تعريف الدلالة وانصه الوضع المعبر سوا كان تخصيبا ونوعيا تعيين اللفظ  
نفسه بلا واسطة قرينة براء المعنى لاتعيينه مطلقا بازائه وصرح بذلك الشارح ايضا  
في التلويح فان في الوضع ايضا مطلقا في المجاز فدلالته تضمينية او التزامية نظرا الى تحقق  
الفهم ضمنا فتكون عقلية كدلالة المركبات على مدلولها والقياس على النتيجة اه بس  
(قوله لان السامع الخ) انما حصه بالذكر لانه الذي يعتبر نسبة الخفاء والوضوح اليه طالبا  
(قوله ان كان عالما بوضع الالفاظ) اي بوضع كل واحد منها (قوله لم يكن بعضها  
اوضح دلالة عليه من بعض) اي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها  
في العلم بالوضع المتقضى لفهم المعنى عند سماع الموضوع واذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف  
في دلالتها وضوحا وخفاء (قوله اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ) اي بوضع جميعها  
وهذا صادق بان لا يعلم شيئا منها اصلا او يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحد  
دالا عليه) اي وما انتفت دلالاته منها على ذلك المعنى لا بوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها  
(قوله لتوقف الفهم) اي ففهم المعنى على العلم بالوضع اورد عليه ان الموقوف على العلم  
بالوضع فهم المعنى بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الحبيبة ناشئة  
للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ولا تكون منتقبة على تقدير انتفاء العلم بالوضع وحينئذ  
فلا يلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة فبطل ما ذكره من التعايل  
واجيب بان المراد بالدلالة في قول المصنف والا لم يكن كل واحد دالا عليه فهم المعنى  
من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحينئذ فالمعنى والا لم يكن كل واحد  
من الالفاظ مفهوما ويدل لهذا قول الشارح الآتي والا لم يتحقق الفهم اي وان لم يكن  
عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات فقول الشارح هنا لتوقف الفهم  
اي المعبر عنه في كلام المصنف هنا بالدلالة وقوله هي العلم بالوضع اي فيلزم من نفي العلم  
بالوضع نفي الدلالة لان المتوقف على الشيء ينتفي بانتفاء المتوقف عليه (قوله ان كان عالما  
بوضع المفردات) بان علم ان الحد موضوع للوجنة والورد موضوع للنبت المعلوم  
وان يشبه معناه بمائل (قوله والهيئة التركيبية) اي وعالما بهيئة التركيبية وهي اسناد  
يشبه الى الحد اي وعالما بمدلولها وهو ثبوت شبه الحد للورد بناء على ان هيئة التركيبية  
موضوعية (قوله امتنع ان يكون) جواب ان وكلام اسم يكون وجهه يؤدي خبرها اي  
امتنع ان يوجد كلام مؤد با هذا المعنى بدلالة المطابقة وقوله دلالة منصوب على  
المصدرية وقوله اوضح واخفى صفة للدلالة اي اوضح من خده يشبه الورد او اخفى منه  
فقد حذف المفضل عليه (قوله لانه الخ) حلة لقوله امتنع الخ (قوله ما يرادفه) اي كان  
يقال وجنته تماثل الورد (قوله ان علم الوضع) اي وضع هذه المرادفات (قوله فلا تفاوت

والا) اي وان لم يكن  
عالما بوضع الالفاظ  
(لم يكن كل واحد)  
من الالفاظ (دالا عليه)  
لتوقف الفهم على  
العلم بالوضع مثلا اذا  
قلنا خده يشبه الورد  
فالسامع ان كان عالما  
بوضع المفردات  
والهيئة التركيبية  
امتنع ان يكون كلام  
آخر يؤدي هذا المعنى  
بطريق المطابقة  
دلالة اوضح واخفى  
لانه اذا اقيم مقام كل  
لفظ ما يرادفه فالسامع  
ان علم الوضع فلا  
تفاوت في الفهم والا  
لم يتحقق الفهم وانما  
قال لم يكن كل واحد  
لان قولنا هو عالم  
بوضع الالفاظ معناه  
انه عالم بوضع كل لفظ  
فتقيضه المشار اليه بقوله  
والايكون سلبا جزئيا  
اي ان لم يكن عالما بوضع  
كل لفظ فيكون اللازم  
عدم دلالة كل لفظ  
ويحتمل ان يكون  
البعض منها دالا  
لاحتمال ان يكون عالما  
بوضع البعض

ثل ان يقول لاولقا  
 نسلم عدم التفاوت  
 في الفهم على تقدير  
 العلم بالوضع بل يجوز  
 ان يحضر في العقل  
 معاني بعض الالفاظ  
 المخزونة في الخيال  
 بادي التفات لكثرة  
 الممارسة والموانسة  
 وقرب العهد بها  
 بخلاف البعض فانه  
 يحتاج الى التفات  
 اكثر ومراجعة اطول  
 مع كون الالفاظ  
 مترادفة والسامع  
 طالما بالوضع وهذا  
 مما نجهده من انفسنا  
 والجواب ان التوقف  
 انما هو من جهة  
 تذكر الوضع وبعد  
 تحقق العلم بالوضع  
 وحصوله بالفعل  
 فالفهم ضروري

في الفهم ) اى بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهجه من الكلام الاول والمراد  
 بالفهم الدلالة كما مر ( قوله والى بتحقيق الفهم ) اى وان لم يعلم ان هذه الالفاظ الجديدة  
 المرادفة للالفاظ الاولى موضوعه لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا فعلى كلا التقديرين  
 لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفا، ومثل ما ذكره الشارح من المنازاة قلنا فلان  
 يشبه البصر في السخا، وبدلنا كل لفظ برديده فان كان مساويا له في العلم بالوضع لم يختلف  
 الفهم وان كان غير مساو لم يحقق الفهم بخلاف ما اذا دللنا على معنى الكرم مثلا بمثلزومه  
 كفلان مهزول الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماة فانه يجوز ان يكون استلزام  
 بعض هذه المعاني لمعنى الكرم اوضح من بعض فختلف الدلالة وضوحا وخفا، كما يأتى  
 في الدلالة العقلية ( قوله وانما قال لم يكن كل واحد ) يعنى مما يدل على السلب الجزئى دون  
 ان يقول لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلى وانما كان الاول سلبا جزئيا لوقوع  
 كل في حيز النفي المفيد لسلب العموم وهو سلب جزئى وانما كان الثانى سلبا كليا لان واحد  
 ذكره واقعة في سياق النفي فتم عموما شموليا فيكون المراد عموم السلب وهو سلب كلى  
 ( قوله لان قولنا ) الاول ان يقول لان قوله بضمير الفية العائد على المصنف الا ان يقال انه  
 لما ذكر عبارة المصنف بالمعنى لم ينسبها له ( قوله معنا انه عالم بوضع كل لفظ ) اى فيكون  
 ايجابا كليا وقوله معناه خبران ( قوله فنقيضه ) مبتدأ وقوله يكون اى ذلك النقيض وقوله  
 سلبا جزئيا خبر يكون وجله يكون خبرا مبتدأ وانما كان نقيضه ما ذكر لما تقرر في المنطق  
 من ان الايجاب الكلى انما يناقضه السلب الجزئى لا الكلى ولذا لم يقل لم يكن احد منها دالا  
 الذى هو سلب كلى ثم ان من المعلوم ان السلب الجزئى اعم من السلب الكلى وذلك لتحقيق  
 السلب الجزئى عند انتفاء الحكم عن كل الافراد الذى هو السلب الكلى وعند انتفاءه  
 عن بعض الافراد ولذا قال الشارح في بيان معنى قول المصنف والى لم يكن كل واحد دالا  
 عليه اى وان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه وهذا اللازم  
 اعني عدم دلالة كل لفظ عليه صادق بان لا يكون للفظ منها دلالة اصلا وصادق  
 بان يكون لبعض منها دلالة فقول الشارح ويحتمل الخ الاول ان يقول فيحتمل عدم كون  
 كل واحد منها دالا ويحتمل الخ كما قلنا واعلم ان ما ذكره الشارح من توجيه تعبير المصنف  
 بقوله لم يكن كل واحد دون لم يكن واحد انما يتم على مذهب من يقول ان المستداليه  
 المسور بكل اذا اخر عن اداة السلب بفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبد  
 القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي وما فى معناها بفيد النفي عن الكل مع بقاء اصل  
 الفعل فلا يتم وهو ظاهر كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله لان الخ ) هذا وارد على قول  
 المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح دلالة من بعض  
 ( قوله بعض الالفاظ المخزونة ) مثل ايث واحد وسبع وعضنر وقوله بادي التفات متعلق  
 بيحضر ( قوله لكثرة الممارسة ) اى ممارسة استعماله في معناه وهو متعلق بيحضر ففهم

المعنى من اسد اوسبع اقرب من فهمه من ليث وغضنفر مع العلم بوضع هذه الالفاظ الاربعة وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخر بن (قوله وقرب العهد بها) اى بالالفاظ اى باستعمالها في معناها او بالعلم بوضعها وقوله والموانسة عطف لازم على ملزوم وكذا قوله وقرب العهد بها (قوله فانه يحتاج الخ) اى وحينئذ فقد وجد الموضوع والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقول المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لايسلم (قوله ومراجعة اطول) مرادف لما قبله (قوله ان التوقف) اى والمراجعة (قوله من جهة تذكر الوضع) اى المنسى اى وليس التوقف والمراجعة لخفاء الدلالة بعدم العلم بالوضع وحاصله ان المراد بالاختلاف في الموضوع والخفاء ان يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في الوازم القريبة وقد تكون خفية كما في الوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشتغاف والافات (قوله وبعد محقق الخ) الاوضح وبعد تذكر الوضع المنسى تعلم المعنى من غير توقف لان الفرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الان يقال انه اراد بالعلم بالوضع تذكره وقوله وحصوله تفسير لتحقيقه واورد على كلام المصنف ايضا ان التركيب الذي فيه التعقيد اللفظي بسبب تقديم بعض العمولات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع الفاظه فاذا ابدلت الفاظه بما اراد منها من غير اشتغال على ذلك التعقيد بان قدم في احد التركيبين ما اخر في الآخر وذكر في احدهما ما حذف في الآخر فقد تصور الموضوع والخفاء في دلالة الالفاظ الوضعية بعد العلم بوضعها من غير طلب تذكر الوضع واجيب بان الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لان لها دخلا في الفهم الوضعي على ان المراد انه لا يتأتى الاختلاف بالوضوح والخفاء في الدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام واورد عليه ايضا اختلاف الحد والمحدود في الدلالة فان كلا منهما يدل على الماهية مع العلم بالوضع في الكل وكون الدلالة في الكل مطابقة مع اختلافهما في الدلالة عليهما وضوحا وخفاء فان دلالة الحد اثنى لاحتياجهما الى استخراج الاجزاء وتمييز الفاظها الدالة عليهما تفصيلا واجيب بان الكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه حتى لا يبقى الانفس الدلالة والحد والمحدود معناه مختلف بالاجمال والتفصيل لان الحد معناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجملة وحينئذ فالوضعية باعتبار التفصيل فرجع الاختلاف في المدلول دون الدلالة واورد عليه ايضا ان الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيأتى الاختلاف في الوضعية باعتبار ذلك واجيب بان اراد المعنى الواحد بطرق

مختلفة باعتبار ظنون المخاطب مما لا ينعبط ولا يرتكب اصلا على ان تصور المعنى الموضوع له  
 اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء  
 وانما اختلف في كون مافهم هل هو كذلك في الوضع اولا والكلام في تصور المعنى لافي  
 تحقق كون مافهم منه هو الموضوع له اولا فتأمل (قوله ويتأني بالعقلية) المراد بها  
 ما تقدم وهي دلالة التضمن والالتزام قال عهدية (قوله مراتب لزوم) اراد بالزوم  
 ما يشمل لزوم الجزء لكل في التضمن ولزوم اللازم للزوم في الالتزام ولهذا لم يقل مراتب  
 اللازم لتلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام (قوله اي مراتب لزوم الاجزاء لكل)  
 كالجوان والجسم النامي والجسم المطلق والجواهر فهذه كلها اجزاء للانسان لكن  
 بعضها بواسطة فكثر وبعضها بلا واسطة فالربط بين انتقال منه الذي هو الكل  
 وبين الانتقال اليه الذي هو الجزء قد يكون خفيا لوجود الوسطة قضي دلالة  
 لفظ الانتقال منه على الجزء الانتقال اليه وقد يكون الربط المذكور واضحا لعدم الوسطة  
 فتظهر تلك الدلالة (قوله ومرتبات لزوم الوازم) اي التي هي المدلول الالتزامي  
 لما مر من ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم  
 كالوصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرما والوصف بجبن الكلب والوصف بهزال  
 التفصيل وبعض هذه الوازم واضح وبعضها خفي فاذا كان الربط بين اللزوم  
 الانتقال منه وبين ذلك اللازم انتقال اليه خفيا كانت دلالة لفظ الانتقال منه على ذلك  
 انتقال اليه خفية وان كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة والسبب  
 في الوضوح في دلالة الالتزام اما كون اللزوم ذهنيا بينا نستوى فيه العقول واما لفظ  
 الوسائط مع ضمنية الاستعمال العربي او مع ضمنية ظهور القرينة جدا حتى كأنها الشهود  
 وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضمنية كثرة الاستعمال والسبب في الخفاء  
 فيها كثرة الوسائط المحو فزيد التأمل وذلك لقلّة الاستعمال (قوله وهذا) اي اختلاف  
 مراتب اللزوم في الوضوح (قوله للشيء) اي الذي هو المزوم كالكرم (قوله لوازم  
 متعددة) ككثرة الضيفان وكثرة احراق الخطب وكثرة الرما (قوله بعضها) اي بعض  
 تلك الوازم ككثرة الضيفان (قوله اقرب اليه) اي الى ذلك الشيء (قوله منه) اي من  
 ذلك الشيء (قوله اليه) الى ذلك البعض (قوله لقلّة الوسائط) اراد بالقلة ما يشمل  
 عدم بالنظر للبعض (قوله فيمكن تأدية اللزوم) اي المعنى المزوم كالكرم بالالفاظ  
 الخ بان يقال زيه كثير الضيفان او كثير احراق الخطب او كثير الرما ولا شك ان انتقال  
 الذهن من كثرة الضيفان للكرم اسرع من انتقاله من كثرة احراق الخطب للكرم  
 لعدم الوسطة بينهما وانتقاله من كثرة احراق الخطب للكرم اسرع من انتقاله من كثرة  
 الرد ماد للكرم لان بين الكرم وكثرة احراق الخطب واسطة وبينه وبين كثرة الرما  
 واسطتان وقوله لقلّة الوسائط اي او كثرة الاستعمال كالكرم فانه لوازم ككثرة الرما  
 وهبالفصيل وجبن الكلب فتمكن تأدية الكرم بالالفاظ الموضوعه لهذه الوازم بان يقال

(ويتأني) الايراد المذكور  
 (بالعقلية) من الدلالات  
 لجواز ان تختلف مراتب  
 اللزوم في الوضوح) اي  
 مراتب لزوم الاجزاء  
 لكل في التضمن ومرتبات  
 لزوم الوازم للزوم في  
 الالتزام هذا في الالتزام  
 ظاهر فانه يجوز ان يكون  
 للشيء لوازم متعددة بعضها  
 اقرب اليه في بعض  
 واسرع انتقالا منه اليه  
 لقلّة الوسائط فيمكن تأدية  
 المزوم بالالفاظ الموضوعه  
 لهذه الوازم المختلفة  
 الدالة عليه وضوحا  
 وخفاء وكذا يجوز  
 ان يكون للزوم ملزومات

زيد كثير الرماد او هزيل الفصل او جبان الكلب ولا شك ان هذه اللوازم مختلفة الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء اذ ليس الانتقال من هذه اللوازم الى الكرم مستويا فان الانتقال من كثرة الرماد اليه اسرعها لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائله واعترض على الشارح بان الكلام في دلالة الالتزام وهي مؤدية للزام بلفظ الملزوم لا العكس فكيف يقول الشارح فيمكن تأدية الخ واجيب بانه اراد باللازم هنا التابع وبالملزوم استوع معتبر في كل منهما اللازمة فوافق كلام الشارح هنا مامر من ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم غذا وذكر بعضهم ان هذا الكلام من الشارح اشارة الى مذهب السكاسي في الكتابة فان اختلفت فيها عنده من اللازم الى الملزوم بعكس الجواز (قوله وكذا يجوز ان يكون للزام ملزومات الخ) هذا اذا استعمل لفظ الملزوم لينقل منه الى اللازم كما في الجواز وكافي الكتابة على مذهب المصنف وقوله ان يكون للزام ملزومات كالحرارة فان لها ملزومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن لزوم الحرارة لبعض هذه الملزومات كالنار اوضح من لزومها لبعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فيمكن الخ اي بان يقال زيدا حرقه النار او الشمس او في جزء نار او شمس او حركة قوية ومثل الحرارة فيما قلنا الكرم فانه يصح جعله لازما وملزوما كثر الضيفان وكثرة احراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرماد ولزوم الكرم لبعض هذه الملزومات وهو كثرة الضيفان اوضح من لزومه لبعض الآخر فيمكن تأدية ذلك اللازم وهو الكرم بالالفاظ الموضوعات لتلك الملزومات بان يقال زيد كثير الضيفان او كثير الرماد او كثير الطبخ او كثير احراق الحطب (قوله اوضح منه) اي من اللزوم (قوله المختلفة وضوحا وخفاء) لاحاجة الى ذكر الخفاء كما يعلم من كلام الشارح سابقا ويوجد في بعض النسخ اسقاطها (قوله واما في التضمن) اي اما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن وجواب اما محذوف اي فقير ظاهر ويحتاج للبيان فنقول له الخ فظهرت معادلة قوله واما في التضمن الخ لقوله سابقا وهذا في الالتزام ظاهر (قوله فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء) اي كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فانه جزء منه (قوله وجزء الجزء الخ) اي ويجوز ان يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزء الجزء من شيء آخر كالجسم فانه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الانسان (قوله فدلالة الشيء) هو على حذف مضاف اي فدلالة دال الشيء اعني لفظ حيوان وانما احتجنا لذلك لان الدال هو اللفظ لا المعنى (قوله ذلك المعنى) اي كالجسم وقوله جزء منه اي من ذلك الشيء كالحیوان وقوله على ذلك المعنى اي كالجسم (قوله اوضح من دلالة الشيء) اي كالانسان وقوله الذي ذلك المعنى وهو الجسم وقوله من جزئه اي كالحیوان وفي الكلام حذف والاصل اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم

لزومه بعضها اوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعات المختلفة وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء سابق على فهم الكل

اوضح ) وذلك لان دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لان الجسم جزء من  
 الحيوان لان حقيقة الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على  
 الجسم بواسطة الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم  
 بالنسبة الى الحيوان جزء والى الانسان جزء الجزء وحينئذ فالانسان يدل على الحيوان  
 ابتداء وعلى الجسم ثانيا بخلاف الحيوان فانه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالة  
 عليه اوضح من دلالة الانسان فكما ان مراتب لزوم اللوازم للزوم متفاوتة في الوضوح  
 كذلك مراتب لزوم الاجزاء للكل متفاوتة فيه (قوله ودلالة الجدار على الزاب اوضح)  
 وذلك لان الزاب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على الزاب  
 اوضح من دلالة البيت عليه لان دلالة الاول بلا واسطة ودلالة الثاني بواسطة ومثل  
 بتأنيب اشارة الى ان كون دلالة اللفظ على جزء المعنى اوضح من دلالة على جزء  
 جزءه لا فرق فيه بين ان يكون الجزء معقولا او محسوسا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد  
 على قوله فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه الخ وحاصله ان ما ذكره من ان دلالة  
 الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى  
 جزء من جزءه على ذلك المعنى ممنوع بل الامر بالعكس وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى  
 جزء من جزءه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم  
 فدلالة انسان على الجسم اوضح من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتم من ان دلالة حيوان  
 عليه اوضح (قوله فان فهم الجزء) اي من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل اي  
 وما كان اسبق في الفهم فهو اوضح وانما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل لان الشخص  
 اذا طلب فهم مدلول اللفظ الذي سمعه وكان كلا وجب فهم اجزائه اولا فاذا سمع لفظ  
 الكل كالانسان مثلا وتوجه عقله الى فهم المراد منه فهم اولا الاجزاء الاصلية ومنها  
 الجسمية ثم ينتقل الى ما يجمع الجسمية مع غيرها وهو ما تكون الجسمية جزأه كالحيوانية  
 ثم ينتقل الى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزأه وهو الانسانية  
 واعترض على البشارح بان هذا الدليل مخالف للبدعي من وجهين الاول انه انما يفيد  
 ان دلالة اللفظ الذي ذلك المعنى جزءه اوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة  
 الانسان على الحيوانية فانها اوضح من دلالة على الانسانية فاللفظ الدال ثانيا في هذا  
 الدليل هو عين الدال اولا وهذا خلاف العكس المدعى اوضحته فانه قد اعتبر فيه  
 ان اللفظ الدال ثانيا مغاير للدال اولا الامر الثاني ان المدعى اوضحته الدلالة على  
 جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل انما يفيد اوضحته الدلالة على الجزء من الدلالة  
 على الكل فلو قال الشارح لان فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء لسلم من هذا  
 الاخير واجيب عن الاول بان المراد بقوله بل الامر بالعكس اي بعكس ما يفهم لزوما  
 مما سبق وتوضيح ذلك انه يفهم مما سبق ان دلالة الشيء على جزءه اوضح من دلالة شيء

آخر على جزء جزءه لوجود الوساطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها اوضح من دلالة الانسان عليه لعدم الوساطة في الاول ووجودها في الثاني ويلزم هذا الذي قد فهم ان يكون دلالة الشيء على جزءه اوضح من دلالة ذلك الشيء على جزءه جزءه كدلالة الانسان على الحيوان فانها اوضح من دلالة الانسان على الجسم لان كلا منهما دلالة الشيء على جزءه والمساوي للاوضح اوضح فيقال هذا اللازم لما فهم مما سبق ان الامر بعكسه وهو ان دلالة الشيء على جزءه جزءه اوضح من دلالة ذلك الشيء على جزءه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل واجيب عن الثاني بان في الكلام حذف الاصل لان فهم الجزء سابق على فهم الكل اى وحينئذ فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء اوان مراد الشارح بالجزء جزء الجزء وبالكل الجزء من كل آخر كالجسم فانه بالنسبة للانسان جزء جزءه وبالنسبة للحيوان جزءه وكالحيوان فانه بالنسبة للانسان جزء وبان نسبة للجسم كل فنأمل (قوله نعم) اى الامر بالعكس من ان دلالة الشيء على جزءه جزءه اوضح من دلالة ذلك الشيء على جزءه كما ذكرتم لما تقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجود والا لبطلت الجزئية لكن الذى حملنا على ما قلناه سابقه ما صرح به القوم من ان التضمن تابع للطائفة في الوجود فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته على حدة بعد فهم الكل فالانسان اذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه واهما لجميع اجزاء الموضوع له اول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ اجالا ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة ان كان له جزء ثم ان كان لذلك الجزء جزء انتقل اليه على حدة وهم جرافير تكب التدلى فصيح ما ذكرناه من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة ذلك على جزء الجزء لتأخره عن فهم الجزء وما في السؤال من ان الامر بالعكس فهو منظور فيه لجهة اخرى وهى جهة قصد فهم ما يراد من اللفظ فيرتكب في تلك الجهة الترقى والحاصل انه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراعى جهة الترقى في التركيب بان يفهم اول اجزاء الجزء ثم الجزء ثم الكل وهذا ملحوظ السائل واما اذا كان المخاطب قاهما لجميع اجزاء الموضوع له فيراعى جهة التدلى والتحليل بان يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجالا ثم ينتقل لجزءه على حدة لافى ضمن الكل ثم ينتقل لجزء جزءه على حدة لافى ضمن الجزء وهذا ملحوظ ما ذكرناه سابقا من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة ذلك على جزء الجزء (قوله ولكن المراد هنا) اى لكن المراد بالتضمن هنا اى في مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن الى الجزء) اى المراد من اللفظ اى على حدة لافى ضمن الكل اى وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل قتم ما ذكره في البيان السابق وقوله وملاحظته عطف على انتقال مفسر له وقوله بعد فهم الكل اى على انه مقصود من الانظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم اولاً في ضمن الكل واى ثمرة لذلك

قلبت نعم ولكن المراد  
هنا انتقال الذهن الى  
الجزء وملاحظته بعد فهم  
الكل وكثيرا ما يفهم الكل  
من غير التفات الى الجزء  
كما ذكره الشيخ الرئيس  
في الشفاء



لاناقول بظهر هذا عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الاغراض فان فهم  
 الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله وكثيرا الخ) اى على ان كثيرا الخ  
 وهذا جواب بالنوع والاول بالتسليم وحاصله اننا لانسلم ان فهم الجزء لازم ان يكون سابقا  
 على فهم الكل اذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه اصلا وحينئذ فلا يكون  
 فهم الجزء سابقا على فهم الكل قتم ما ذكره سابقا من البيان كذا قرر شيخنا العدوى  
 وفي سم ان قوله وكثيرا الخ دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم الجزء  
 وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله ان يخطر  
 النوع بالبال) اى على سبيل الاجال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون  
 خطوط الجنس محال آه فنارى وقوله وكثيرا ما يفهم الكل اى ما يفهم الشيء الذى  
 يصدق عليه انه كل في نفسه من غير ملاحظة انه كل والازم تقدم معرفة اجزائه عليه  
 (قوله ان يخطر النوع) اى كالانسان وقوله بالبال اى بالذهن (قوله الى الجنس) اى  
 الذى هو جزء من النوع كالحبوان وفي تعبيره اولا بالبال وبالذهن ثانيا تفتت واعترض  
 على هذا الجواب بانه يلزم عليه ان دلالة التضمن لا تنزىم في الالفاظ الموضوعة للمركبات  
 ضرورة عدم لزوم الالتفات الى جزء من الاجزاء على حدة لمحطة الغفلة عن ذلك الجزء  
 وقد نصوا على ان التضمن في المركبات لازم للمطابقة وقد يجاب عن هذا بان المراد  
 بلزوم التضمن للمطابقة في المركبات صلاحية اللزوم بمعنى انه يمكن اللزوم بالاتفات  
 الى الاجزاء على حدة فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لان يدل على  
 جزء ذلك المعنى بالتضمن ولا بد وليس المراد باللزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يرد  
 الاشكال (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام آخر فان ما سبق كان  
 في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه (قوله المراد به لازم ماضع له)  
 اى لازم المعنى الذى وضع ذلك اللفظ له فواقعة على المعنى وضمير وضع المستتر فيه لفظ  
 وليس عائدا على ما وحينئذ فالجملة صفة او صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب  
 ابراز الضمير على مذهب البصريين والضمير المجرور باللام راجع لما وفي كلامه اشارة الى  
 انه لا بد في المجاز والكناية من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار كون القرينة  
 مانعة من ارادة المعنى الموضوع له في المجاز دون الكناية وفيه اشارة ايضا الى ان دلالة  
 التضمن في هذا الفن ودلالة الالتزام يتعين ان تكون كل منهما مقصودة من اللفظ اما  
 في المجاز فيتعين ان يراد باللفظ نفس الجزء او اللزوم فقط بان توجد القرينة الصارفة  
 عن ارادة المعنى المطابق واما في الكناية فيتعين ان يراد باللفظ نفس اللزوم او الجزء  
 لكن مع صحة ارادة المعنى المطابق لكون القرينة لاتمنع من ارادته واما اذا اطلق لفظ  
 الكل او اللزوم على معنى كل منهما واتفق انه فهم من الاول جزؤه ومن الثانى لازمه  
 فليس من المجاز ولا من الكناية المبين على التضمن والالتزام هنا ولا يكون ذلك

انه يجوز ان يخطر النوع  
 بالبال ولا يفتت الذهن  
 الى الجنس (ثم اللفظ المراد  
 به لازم ما وضع له)  
 سواء كان اللزوم داخلا  
 كافي التضمن او خارجا كما  
 في الالتزام (ان قام قرينة  
 على عدم ارادته) اى  
 ارادة ما وضع له (فمجاز

من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وانما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة البغوي (قوله المراد به لازم ما وضع له) اي ارادة جارية على قانون اللغة والا فكل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاقه لفظ الاب على الابن والعكس كذا فيس (قوله سواء كان الخ) اشار بذلك الى ان مراد المصنف باللازم هنا ما يلزم من وجود المعنى الموضوع له وجوده فبشمل الجزء لانه لازم للكل وغير الجزء وهو اللازم الخارج عن المعنى (قوله ان قامت قرينة) اي دلت (قوله على عدم ارادته) اي من ذلك اللفظ (قوله فبجواز) اي فيسمى ذلك اللفظ مجازا مرسلًا وغير مرسل وذلك كقولك رأيت اسدا بيده سيف او يتكلم فان قولك يتكلم او بيده سيف قرينة دالة على ان الاسد لم يرد به ما وضع له وانما اراد به لازمه المشهور وهو الشجاع واعترض على المصنف بان ظاهره ان المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما وذلك لانه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الى مجاز وكنائية ومعلوم ان القسم اخص من المقسم فيفيد ان المجاز بجميع انواعه من افراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له والامر ليس كذلك لان المجاز قد يكون اسما لجزء و يراد به الكل وقد يكون غير ذلك وبالجملة فكون الواجب في المجاز ان يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم لا يصلح الا في قليل من اقسامه وهو المجاز المرسل الذي علاقته الملزومية ولا يظهر في غيره من الاقسام وقد يجاب بان المصنف انما افاد ان اللفظ المراد منه لازم ما وضع له فديكون مجازا وقد يكون كناية وهذا ليس نصافي ان كل مجاز يكون المراد منه لازم منه لازم ما وضع له لجواز ان يكون اللفظ مجازا انتقل فيه من اللازم الى الملزوم مثلا ولا ضرر في كون قسم الشيء اعم منه عموما وجهيا كما اختاره العلامة الشارح او يقال ان المجاز لابد في جميع اقسامه من العلامة الصحيحة للانتقال ومرجع العلاقة الملزوم وان كان الملزوم قد يذكر في بعض الاوقات علاقة وانما كان مرجع العلاقة الملزوم لان مرجع المجازات لدلالة التضمن والالتزام وكل منهما انتقال من الملزوم الى اللازم الا ترى ان مجازي الاستعارة التحقيقية والكنية يرد ان الى اللازم وان كان يتكافئ الاسد اراد به الرجل الشجاع والمنية في قول القائل اثبت المنية اظفارها فلان اراد بها الاسد ادعاء وليس الرجل الشجاع لازما للاسد الحقيقي ولا الاسد الادعاء لازما لدلول المنية وانما يرد ان الى اللازم باعتبار مطلق الجراءة في الاول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني ولا شك ان هذا تكلف مخرج للكلام عما يحقق فيه وتقرر من ان كلام اللفظين له معنيان متعارف وغير متعارف كما يأتي فتأمل (قوله والا) اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له مع ارادة اللازم وذلك بان وجدت القرينة الدالة على ارادة اللازم الا انها لم تمنع من ارادة الملزوم وهو المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود القرينة اصلا وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان الكناية لابد فيها من قرينة (قوله فكناية) اي فذلك اللفظ المراد به

والا فكناية) فعند  
المصنف الانتقال  
في المجاز والكنائية  
كليهما من اللزوم  
الى اللازم اذ لا دلالة  
للازم من حيث انه  
لازم على الملزوم الا  
ان ارادة الموضوع له  
جائزة في الكناية  
دون المجاز

(وقدم) المجاز (عليها) اى  
على الكناية (لان معناه)  
اى المجاز (كجزء معناه)  
اى الكناية لان معنى المجاز  
هو اللزوم فقط ومعنى  
الكناية يجوز ان يكون  
هو اللزوم والمزوم جعلا  
والجزء مقدم على الكل  
طبعافيدم بحث المجاز على  
بحث الكناية وضعا وانما  
قال بجزء معناه لظهور انه  
ليس جزء معناه حقيقة فان  
معنى الكناية ليس هو  
مجموع اللزوم والمزوم بل  
هو اللزوم مع جواز ارادة  
المزوم (ثم منه) اى من  
المجاز (ما يتنى على  
التشبيه) وهو الاستعارة  
التي كان اصلها التشبيه  
(فحين التعرض له) اى  
للتشبيه ايضا قبل التعرض  
للمجاز الذى احدا قسمه  
الاستعارة البنية على  
التشبيه ولما كان فى التشبيه  
مباحث كثيرة وفوائده  
جدة لم يجعل مقدمة لبحث  
لاستعارة بل جعل  
مقصدا برأسه

اللازم مع صحة ارادة المزوم الذى وضع له اللفظ ببنى كناية مأخوذ من كنى عنه بكذا  
اذ لم يصرح باسمه لانه لم يصرح باسم اللازم مع ارادته وذات كقولك زيد طويل  
التجاد مراد به طول القامة فانه كناية اذ لا قرينة تمنع من ارادة طول التجاد مع  
طول القامة (قوله فعند المصنف الخ) اى واما عند السكاكى فالانتقال فى الكناية  
من اللازم الى المزوم والمصنف رأى ان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم  
فلا ينتقل منه الى المزوم اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص والجواب عن السكاكى ان اللازم  
انما ينتقل عنه لا من حيث انه لازم بل من حيث انه مزوم وانما ساء لازما من حيث  
انه تابع مستند للغرو والافه مزوم من جهة المعنى وبهذا تعلم ان الخلاف بينهما لفظى  
(قوله الانتقال فى المجاز والكناية الخ) اى والفرق بينهما عنده وجود القرينة  
الصارفة عن ارادة المزوم فى المجاز وعدم وجودها فى الكناية (قوله اذ لا دلالة  
الخ) علة لمحدوف اى لامن اللازم الى المزوم كما يقول السكاكى اذ لا دلالة الخ ووجه  
نفى دلالة اللازم على المزوم ما تقدم من ان اللازم يجوز ان يكون اعم من المزوم والعام  
لاشعار له باخص معين فكيف ينتقل منه اليه (قوله من حيث انه لازم) حيثية تقييد  
اى واما دلالة اللازم على المزوم فيما اذا كان مساويا فهو من حيث انه مزوم لامن حيث انه  
لازم لانه مع التساوى يكون لازما ومزوما (قوله الا ان ارادة الموضوع له جائزة فى الكناية)  
فان قلت اى فرق بين الكناية وبين اللفظ الذى اراد به معناه الاصلى مع لازمه تضمنوا التزاما  
فانه حقيقة قطعا والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازا مع ان كلا منهما على  
هذا قد اراد به اللازم والمزوم معا قلت ان المقصود الاصلى فى الحقيقة هو المزوم  
واللازم مقصود بالتبعية والمقصود الاصلى فى الكناية هو اللازم والمزوم مقصود تبعاً  
فقول الشارح الا ان ارادة الموضوع له الخ اى بالتبع لا بالذات وقرينة الكناية وان لم تناف  
المزوم لكنها ترجح اللازم عليه كذا اجاب العلامة القاسمى اذا علمت هذا فقول الشارح  
الا ان ارادة الموضوع له الخ اى بالتبع لا بالذات ومثال الحقيقة التى اراد منها اللازم  
والمزوم قولك فلان وجهه كالبدن مثلا فدلوه المطابقى تشبه وجه فلان بالبدن  
فى الاستدارة والاستدارة وهو مراد مع ارادة لازمه وهوانه نهاية فى الحسن وليس هذا  
من الكناية فى شئ ولصحة ان يراد فى التشبيه المعنى المطابق وهو اتصاف المشبه بوجه الشبه  
على وجه الكمال او لازمه فقط صح وجود الخفاء والوضوح فيه مع انه ليس من الكناية  
ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقا وهذا مما يندح فى حصر المصنف سابقا وجود  
الخفاء والوضوح فى دلالتى التضمن والالتزام اللتين هما العقليتان واصل للمجاز  
والكناية دون المطابقة فتأمل آه يعقوبى (قوله وقدم المجاز عليها) اى فى الوضع  
اعنى فى البحث والتبويب وهذا جواب عما يقال ان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة  
الوضوح الذى هو مرجع هذا الفن انما يتأتى بالدلالة العقلية وهى منحصرة هنا

في المجاز والكناية فيكون المقصود من الفن مخصصا فيهما وحيث أنهما متساويان  
 في المقصودية من الفن فلا شيء قدم المجاز عليهما في الوضع وهما عكس الامر (قوله  
 يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جيعا) اي وان كان القصد الاصلى منه الى اللازم  
 كامر (قوله مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء في الوجود، معنى انه لا يوجد  
 الكل الا مع وجود طبيعة الجزء، لتركبه من حقيقة الجزء، وطبيعته لالكون الجزء، علته  
 تامة للكل ان لو كان كذلك لكان كلما وجد الجزء وجد الكل وهو باطل لجواز ان يوجد  
 الجزء ولا يوجد الكل لصحة كونه اعم منه ولما توقف الكل على الجزء من الجهة  
 المذكورة حكم العقل بان الجزء من شأنه ان يتقدم في نفس الامر على الكل وذلك هو معنى  
 التقدم الطبيعي اي المنسوب للطبيعة والحقيقة لتركب الكل من طبيعة الجزء وحقيقته  
 (قوله فيقدم الخ) اي فالتناسب ان يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا لاجل  
 محاكاة وموافقة الوضع للطبيع (قوله وانما قال كجزء معناها) اي ولم يقل لان معناها جزء  
 معناها جزما (قوله فان معنى الكناية) اي معناها الذي لا بد من ارادته منها فلا منافاة  
 بينهما هنا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع اللازم والملزوم)  
 اي على وجه الجزم (قوله بل هو اللازم مع جواز الخ) اي فالجزم ومعه فيها انما هو ارادة  
 اللازم واما الملازم فيجوز ان يراد وان لا يراد قطعاً وانما لم يعتبر وقوع هذا الجاز  
 في بعض الاحيان حتى يكون معنى المجاز جزءاً حقيقة من معناها لان الكناية من حيث  
 هي كناية لا تقتضى ارادتهما فلا يعتبر ما يعرض من وقوع ذلك الجاز (قوله ثم منه ما ينبغي  
 على التشبيه) اي ومنه ما لا ينبغي عليه وهو المجاز المرسل (قوله وهو الاستعارة) وجه  
 بنائها على التشبيه ان استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة في التشبيه وادخال المشبه  
 في جنس المشبه به ادعاء فاذا قلنا رأيت اعدا في الحمام فالواشبهنا الرجل الشجاع  
 بالحيوان المفترس وبالفنا في التشبيه حتى ادعينا انه فرد من افراده ثم استعثرنا له اسمه  
 فالتشبيه سابق على الاستعارة فهو اصل لهما ثم انه في حالة استعارة اللفظ يتناسى  
 التشبيه ومراد الشارح بالاستعارة التي كان اصلها التشبيه التصر يحيد الحقيقة والمعنى  
 عنها على مذهب الجمهور بل وكذلك التخييلية على مذهب السكاكي لان كلا منهما  
 مبنى على التشبيه والتشبيه اصل له (قوله تتعين التعرض له) هذا يقتضى ان التعرض  
 للتشبيه لذاته بل لبنا، الاستعارة عليه فيبقى ما سبأني من جعله مقصدا لذاته لاشتماله  
 على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضى ان التعرض له لذاته وقد تمنع المناقاة ويجعل  
 التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر واثيره من حيث توقفه عليه (قوله ايضا)  
 اي مثل التعرض للمجاز والكناية وقد اشتمل كلامه على امرين بيان ذكر التشبيه  
 من اصله في الفن وبيان كونه مقدما في الذكر على المجاز وكل منهما مفهوم من قول  
 المتن ثم منه ما ينبغي على التشبيه فان المبني يستلزم مبنيا عليه وكونه متقدما كما هو ظاهر

( قوله اقسامه ) اى المجاز ( قوله ولما كان الخ ) هذا جواب عما يقال قضية كون التشبيه  
يفنى عليه احداقسام المجاز ان لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عديا من  
الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز ( قوله لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل الخ ) اى لجعله  
بابا تشبيها له بالمقصد من حيث كثرة الابحاث وان كان هو مقدمة فى المعنى ويمكن ان يقال  
انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف فى وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم  
فهو من هذا الفن قصدا وان توقف عليه بعض ابوابه لان توقف بعض الابواب على  
بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن ( قوله فانحصر المقصود الخ ) المراد  
بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالمجاز والكناية وما يشمل المقصود بالتبع كالتشبيه  
قال العلامة عبد الحكيم لما كان ضمير ينحصر راجعا لعلم البيان المحمول على الفن من  
الكتاب وكان مشتملا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه وضبط  
ابوابه الى غير ذلك قال وينحصر المقصود من علم البيان فى التشبيه والمجاز والكناية  
( قوله فى الثلاثة ) اورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فانها  
لا تدخل فى المراد بالتشبيه هنا وليست مجازا ولا كناية وقول بعضهم انها داخلة  
فى التشبيه وان افردوها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق يرده  
قول المصنف فيما يأتى والمراد بالتشبيه هنا الخ ( قوله والمجاز ) الالامه المذكور والمجاز  
المعمود فى الذكر هو المرسل والاستعارة التى تنبنى على التشبيه والله اعلم

### التشبيه

( قوله اى هذا باب التشبيه ) اشار الشارح الى ان الترجمة خبر لبس بدأ محذوف على حذف  
مضاف واشار الشارح بقوله الاصطلاحى الى ان ال فى التشبيه للعهد الذكى لانه تقدم  
له ذكر والمراد بالتشبيه الاصطلاحى الذى هو احداقسام المقصود الثلاثة ما كان خالبا  
عن الاستعارة والتجريد بان كان مشتملا على الطرفين والاداة لفظا او تقدير ( قوله المبني  
عليه الاستعارة ) الضمير المجرور عائد على ال اى الذى تنبنى عليه الاستعارة وذلك لان  
استعارة اللفظ انما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وادخال المشبه فى جنس المشبه به كما مر  
واعلم ان البحث عن التشبيه الاصطلاحى فى هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه  
والمشبه به ومن جهة ادائه وهى الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك  
بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الامر الحامل على ايجادهم ومن جهة  
اقسامه وسيأتى تحقيق ذلك فى محاله ان شاء الله تعالى ( قوله اى مطلق التشبيه ) اى  
وال فى التشبيه هنا الجنس اذ هو المناسب لقيام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه  
اللفوى وحيث قد فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه اولا بمعنى ثم ذكره ثانيا  
بمعنى آخر وانما تعرض لتعريف مطلق التشبيه الذى هو التشبيه اللفوى مع ان الذى  
من مقاصد علم البيان انما هو الاصطلاحى لينجر الكلام منه الى تحقيق المصطلح عليه

( فانحصر ) المقصود من  
علم البيان ( فى الثلاثة )  
التشبيه والمجاز والكناية

( التشبيه ) اى هذا  
باب التشبيه الاصطلاحى  
المبنى عليه الاستعارة  
( التشبيه ) اى مطلق  
التشبيه اعم من ان يكون  
على وجه الاستعارة  
او على وجه تنبنى عليه  
الاستعارة او غير ذلك  
فلم يأت بالضمير لئلا يعود  
الى التشبيه المذكور

فتم الفائدة بالعلم بالنقول عنه والمناسبة بينهما (قوله اعم من ان يكون على وجه الاستعارة)  
 اى بالفعل بان حذفته الاداة والمثبه كما في قولك رأيت اسدا في الحمام اورأيت اسدا  
 جرمي (قوله اوعلى وجه تنبئ عليه الاستعارة) اى بالقوة وهو التشبيه المذكور في  
 الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا اسدا وهذا هو المقصود ووجه ثابتهما عليه انه  
 اذا حذف المثبه واداة التشبيه واقبت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل فظهر لك  
 ان هذا مغاير لما قبله كما قاله السيرامي خلافا لما قاله من ان هذا تنوع في التعبير وان المعنى  
 واحد يعبر عنه بهاتين العبارتين (قوله او غير ذلك) بان كان التشبيه ضمنا كما في بعض  
 صور التجريد نحو لقيت من زيد اسدا فانت في الاصل شبهت زيدا بالاسد ثم بالغت  
 في زيد حتى انتزعت منه الاسد وانما كان هنا تشبيه ضمني لذكر الطرفين في هذا الكلام  
 فيمكن التحويل في الطرفين الى هيئة التشبيه الحقيقي (قوله للابعد الخ) ان كان المراد  
 للابعد الخ فهو ممنوع اذ الضمير قد يعود الى بعض افراد العام وقد يعود الى المطلق  
 في ضمن المقيد وفي باب الاستخدام يعود الى احد المعنيين وان اراد بقوله للابعد الخ  
 على وجه الظهور والتبادر فاعادة العرف كذلك فلا فرق بينهما ويمكن ان يقال  
 مراده للابعد الخ ما ذكر كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن  
 المقيد خلاف الاصل والحاصل انه لواني بالضمير لكان التبادر التشبيه البوب له  
 بخلاف الاظهار فانه في صحة ارادة خلاف المتقدم اقوى من الاضمار وان كان يصح  
 في الاضمار ارادة الخلاف ايضا بان يكون على طريق الاستخدام ويصح في الاظهار  
 ارادة نفس المتقدم لكن ارادة الخلاف في الاظهار اقوى من ارادته في الاضمار (قوله  
 الذي هو اخص) اى من مطلق التشبيه وهو الغوى ثم لا يخفى ان كونه التشبيه  
 الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح  
 الدلالة يقتضي ان يكون عبارة عن اشتراك شيئين في معنى الذي هو مدلول الكلام  
 او الكلام الدال على اشتراك شيئين في معنى والتشبيه الغوى كما يأتي عبارة عن فعل التكلم  
 فيبينهما مباينه فإين الاختصية وقد يجاب بان المصنف لما سافر التشبيه الاصطلاحي  
 ايضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه الغوى كان اخص منه وحينئذ فمعنى  
 كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه واداته  
 والفرض منه من مقاصده وانما سرفه بفعل التكلم لانه المعنى الحقيقي عندهم وان كان  
 التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة وانما كان فعل المتكلم معنى حقيقيا  
 لهذا اللفظ لا إطلاقه عليه إطلاقا شاملا ويستقون منه المشبه لفاعله والمثبه والمثبه به  
 للطرفين ووجه الشبه والعرض منه واداته ولا يصح شي من ذلك اذا اريد به الكلام الدال  
 (قوله وما يقال الخ) هذا جواب عن سؤال تقديره ان الظاهر كالضمير في العود الى  
 المذكور لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه

الذي هو اخص وما يقال  
 ان المعرفة اذا اعيدت  
 كانت عين الاول فليس  
 على اطلاقه معنى ان  
 معنى التشبيه في اللغة  
 (الدلالة) هو مصدر  
 قولك دلت فلانا على كذا اذا  
 هديته له (على مشاركة  
 امر لا مر في معنى) وهذا  
 شامل لمثل قاتل زيد هرا  
 وجاء في زيد وهرو

فقول الشارح وما يقال اى اعتراضا على ما تقدم ( قوله اذا اعيدت معرفة ) اى  
 بلفظها الاول قال بس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك ( قوله ليس على اطلاقه )  
 اى وكذا ما يقال ان التكرار اذا اعيدت فكرة كانت غير الاولى الا ترى قوله تعالى وهو  
 الذي فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا وقوله فليس على اطلاقه  
 اى بل اكثرى لا كلى وذلك لانه مقيد بما اذا لم تقم قرينه على المغايرة كما هنا فان القرينة  
 هنا على المغايرة قوله والمراد الخ ثم ان ظاهره ان عود الضمير الى ما قبله كلى وفيه بحث  
 لانه يمكن جل الضمير على الاستخدام نعم الغالب فى الضمير ارادة المعنى الاول فاستوى  
 مع اعادة الظاهر فتأمل آه بس ( قوله معنى التشبيه ) اى الذى هو مصدر شبه بدليل  
 تفسير الشارح الدلالة بما ذكر ( قوله مصدر الخ ) افاد الشارح ان الدلالة المرادة هنا  
 صفة للتكلم كما ان التشبيه كذلك اذا المعنى التشبيه هو ان يدل التكلم على مشاركة الخ  
 لصفة الدال اعنى ان فهم المعنى منه اذ لا يصح جعلها بهذا المعنى على التشبيه الذى  
 هو فعل المتكلم وسيأتى ان التشبيه قد يطلق وصفا للكلام ولو اراد المصنف ذلك لقال  
 هو مجموع الطرفين والاداة والمعنى وبما ذكره الشارح من ان الدلالة هنا مصدر دللت  
 الخ المقيد انها صفة للتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل للتكلم فهو وصف له والدلالة  
 وصف للدال وحينئذ فلا يصح جعلها عليه ( قوله على مشاركة ) اى انترازا لمفاعلة بمعنى  
 الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت وواعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالثانى  
 المشبه به ( قوله فى معنى ) اى فى وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين الجامع بينهما  
 واما الدال والمشبّه بالكسر فهو التكلم واحترز بقوله فى معنى عن المشاركة فى عين نحو  
 شارك زيد عمر اى الدار فلا يسمى تشبيها ( قوله وهذا ) اى تعريف التشبيه اللغوى اى  
 بما ذكر شامل لثلاثين زيد عمر اى قاته يدل على مشاركة زيد عمر وفى المقابلة وجاءنى زيد  
 وعمر وقاته يدل على مشاركتهما فى الجسمى ومثلهما زيد افضل من عمر وقاته يدل على اشتراكهما  
 فى الفضل اى مع ان هذا كله ليس تشبيها لغويا فكان الواجب ان يزيد بالكاف ونحوها لفظا  
 او تقديرا لخراج مثل هذا وادخال زيد اسد ونحوه فقد انضح لك ان مقصود الشارح  
 الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قاله بعضهم  
 من ان مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف وقد يجاب بأن ما عرف به  
 المصنف من باب التعريف بالاعم وهو شائع عند اهل اللغة او يقال مراد المصنف  
 الدلالة الصريحة فخرج ما ذكر فان الدلالة فيهما على المشاركة غير صريحة وذلك  
 لان مدلول الاول صراحة وجود المقابلة من زيد وتعلقها بعمر ويلزم ذلك مشاركتهما  
 فيها ومدلول الثانى صراحة ثبوت الجسمى لزيد ووجوده لعمر ويلزم ذلك ايضا  
 مشاركتهما فيه ومن البين انه قد يقصد وقوع المقابلة من زيد وتعلقها بعمر غافلا  
 عن مشاركتهما فيها وقد يقصد الجسمى من كل واحد منهما غافلا عن المشاركة فيه ايضا

ولو كانت الشاركة لازمة لكل من مدلولي التركيبين فباشترط كون الدلالة سرية  
لا يشملها التعريف وبالجمله فنشأ الاعتراض على التعريف المذكور عدم الفرق بين  
ثبوت حكم الشئيين وبين مشاركة احدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران  
متلازمان فليس دلالة اللفظ على احد هما عين دلالة على الآخر وان استلزمها  
وليس دلالة المتكلم على احدهما مستلزما لدلالة على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر  
مقصودا عنده اصلا (قوله المصطلح عليه) اي وهو الذي ترجم له هنا (قوله اي الدلالة  
على مشاركة امر لامر في معنى) هذا تفسير لما وقوله بحيث لا تكون تفسير القوله لم تكن وقد  
حل ما على انها موصولة وتقدير عبارته اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى التي  
بحيث لا تكون الخ الا انه اسقط التي ولو قال اي تشبيه لم تكن الخ كما قال في المطول كان  
اخصر واحسن (قوله بحيث لا تكون) اي الدلالة المفادة بالكلام على وجه الاستعارة  
التحقيقية اي فان كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بان طوى ذكر المشبه  
وذكر لفظ التشبيه مع قرينة دلت على ارادة المشبه فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في  
الاصطلاح وقوله نحو رأيت اسدا في الحمام ان كان مثالا للشيء وهو الاستعارة التحقيقية  
فالعنى نحو اسد في رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك  
رأيت اسدا في الحمام وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) سيأتي  
انها عند المصنف التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه وعند السكاكي  
نفس لفظ المشبه المستعمل في المشبه اداء وعند القوم لفظ المشبه المطوى من الكلام  
الرموز اليه بذكر لازمه وعلى الاول يكون التمثيل لها بقول القائل انشبت النية اظفارها  
بفلان تمثيلا لما تستفاد منه وعلى الثاني والثالث تمثيلا لما وجدت فيه فقول الشارح  
نحو انشبت الخ اي نحو التشبيه المضمر في النفس المستفاد من قولنا انشبت الخ (قوله ولا  
على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف ان يقول بعد ذلك بالكاف ونحوها ليخرج  
نحو قائل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو الا ان يقال اراد بالدلالة الواقعة في التعريف  
الدلالة الصريحة المقصودة فخرج ما ذكر من المثالين لان الدلالة على المشاركة فيهما  
ليست صريحة في ذلك (قوله الذي يذكر في علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه  
كما مثل الشارح واما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلا في الدلالة حتى يخرج  
وتوضيح ذلك ان التجريد قسمان الاول ان ينتزع من الشئ شئ آخر مساو له في صفاته للبالغة  
في ذلك الشئ حتى صار بحيث ينتزع منه شئ آخر مساو له في صفاته كقوله تعالى لهم فيها  
دار الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لاشبهه بها وهذا ليس فيه  
مشاركة امر لامر آخر حتى يحتاج لاجراجه والثاني ان ينتزع المشبه من المشبه للبالغة  
في التشبيه حتى صارت المشبه بحيث يكون اصلا ينتزع منه المشبه نحو لقبت زيد اسدا  
فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبهه زيد لاعينه فقيه تشبيه مضمر في النفس وهذا

(والمراد) بالتشبيه المصطلح  
عليه (هنا) اي علم البيان  
(ما لم تكن) اي الدلالة  
على مشاركة امر لامر  
في معنى بحيث لا تكون  
(على وجه الاستعارة  
التحقيقية) نحو رأيت  
اسدا في الحمام (و) لا على  
وجه (الاستعارة بالكناية)  
نحو انشبت النية اظفارها  
(و) لا على وجه (التجريد)  
الذي يذكر في علم البديع  
من نحو لقبت زيد اسدا  
اولقيني منه اسد



هو المحترز عنه واخراج التجريد المذكور انما هو بناء على انه لا يسمى تشبيها اصطلاحاً وهو الاقرب اذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه ينفي عن التشبيه وقيل انه تشبيه حقيقة لذكر الطرفين فيمكن التحويل فيهما الى هيئة التشبيه لولا قصد التجريد وعليه فلا يحتاج لاجراجه (قوله لقيت يزيد اسداً) اي لقيت من زيد اسداً اصله لقيت زيدا المماثل للاسد ثم بولغ في تشبيهه به حتى انه جرد من زيد ذات الاسد وجعلت منزعة منه وكذا يقال في المثال الذي بعده (قوله مع ان شيئاً منها الخ) اي مع انه لا يسمى شيئاً منها تشبيهاً اصطلاحاً فقدم معمول يسمى عليها ولو اخره ليكون في حيز النفي لكان اوضح وانما لم يسم شيئاً من هذه تشبيهاً اصطلاحياً لان التشبيه في الاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظاً او تقديرًا وعدم نسبة واحد من هذه تشبيهاً مذهب المصنف وخالفه السكاكي في التجريد فانه رجع بان نحو لقيت يزيد اسداً اولقيني منه اسد من قبيل التشبيه وقد يقال ان الخلاف لفظي راجع الى الاصطلاح قاله الخليلي (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) اي وان وجد فيها معنى التشبيه نعم هو تشبيه لغوي وهو اعم من الاصطلاح فكل اصطلاح لغوي ولا عكس فيجتمعان في زيد اسد وينفرد الغوي في الاستعارة والتجريد (قوله وانما قيد الخ) حاصله انه انما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكنى عنها واكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخيلية لانها حقيقة عند المصنف فلفظ الاظفار مثلاً عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي وليس مجازاً اصلاً وانما التجوز في اثباتها للنية على ما بدأ في وحيث فلا دلالة فيها على مشاركة امر لاخر فلا حاجة لاجراجها بقوله ما لم تكن الخ لانها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) اي فهي غير داخلية في المراد بما حتى يحتاج الى ان يقول ولا على وجه الاستعارة التخيلية ومقتضى الظاهر ان يقول ليست بالتأنيث الا انه ذكر نظراً الى معنى الاستعارة التخيلية الذي هو اثبات لازم المشبه به للشبه والظرفية من ظرفية المقيد في المطلق ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة كان اوضح (قوله على رأي المصنف) متعلق باثبات اي ان الاستعارة التخيلية عند المصنف موافقة لسلف اثبات لازم المشبه به للشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكنية وبمحتمل ان يكون الظرف متعلقاً بالنفي اي انتفاء الدلالة على المشاركة في التخيلية على رأي المصنف لا على رأي السكاكي فبها ذلك (قوله اذ المراد) اي عند المصنف وحيث انما هو في الاسناد فالتخيلية على رايه مجاز عقلي ولذا لم يخرجها واما عند السكاكي فالتجوز في نفس الاظفار فهي داخلية في الجنس وهو الدلالة المذكورة فلو حذف قوله بالتحقيقية وما بعدها واقتصر على قوله على وجه الاستعارة كان اخصر واشمل لدخول التخيلية عند السكاكي (قوله على ما سيجي) اي من الخلاف بين السكاكي وغيره قوله بالتشبيه الاصطلاح (الخ) اعاده لاجل ابضاح ربط قوله

فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكنية لان الاستعارة التخيلية كاثبات الاظفار للنية في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى على رأي المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجي فالتشبيه الاصطلاح هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكنية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد) بحذف الاداة التشبيهية (و) نحو (قوله تعالى صم بكم عى) بحذف الاداة والمشبّه جيباً اي هم صم فان المحققين

فدخل الخ بمقابلته وكان يكفيه ان يقول فالتشبيه الاصطلاحي مامر فدخل الخ  
( قوله في معنى ) سبأني قريبا انه لا بد في المعنى الذي هو وجه الشبه ان يكون له زيادة  
اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه فيؤخذ منه ان نحو جاء زيد وعمر ولا يسمى  
تشبيها ( قوله فدخل فيه ) اى في تعريف التشبيه الاصطلاحي نحو قولنا زيد اسداى  
كما دخل فيه ما يسمى تشبيها من غير خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد  
وكالاسد بحذف زيد لقيام قرينة كما لو قيل ما حال زيد فقبل كالاسد والمراد دخل نحو  
قولنا زيد اسداى بما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل  
المشبه خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول  
نحو قولنا زيد اسداى والثاني نحو قوله تعالى صم بكم وجعل المشبه به في حكم الخبر  
عن المشبه من حيث افادة الاتحاد وتناسى التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في باب  
علت والصفة والمضاف وكونه مبيثا له وذلك نحو كر زيد اسداى كالاسد وعلت  
زيدا اسداى كالاسد ومررت برجل اسداى كالاسد وماه الجبين اى ما هو الجبين  
ونحو قوله تعالى حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من التفجير ( قوله فان المحققين  
الخ ) علة لدخول ما ذكر من المثال والآية في التعريف وخالف غيرهم قادعى ان ما حذف  
فيه الاداة كقولك زيد اسداى من باب الاستعارة بناء على ان جل الاسدية على زيد لا يصح  
الابادخاله في جنس الاسد المعلوم كما في الاستعارة وعلى هذا فلا يدخل في تعريف التشبيه  
وجوز الشارح ان يكون زيد اسداى من باب الاستعارة ولكن ادعى ان المشبه ليس زيدا  
بل كلبه وهو الرجل الشجاع ( قوله على انه ) اى ما ذكر من المثال والآية ( قوله  
المستعار له ) وهو المشبه كالرجل الشجاع في رأيت اسداى في الحمام وطى المستعار له انما  
هو بالنسبة للاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية  
فانه انما يطوى فيها ذكر المشبه به واما المشبه به فيذكر فيها وانما اقتصرنا على ذلك  
لان كلا من المثال والآية على فرض انهما استعارة انما يكونان نصريحية لا مكنية  
( قوله بالكنية ) اى من اللفظ والتقدير ( قوله ويجعل الكلام خلوا ) اى خالبا عنه عطف  
على قوله يطوى الخ عطف تفسير اى والمشبه في المثال الاول ملفوظ وفي الآية مقدر  
وملفوظ لانه خبر لا بد له من مبتدأ تقديرهم صم والمقدر بمنزلة الملفوظ فلم يطو ذكره  
بالكنية فيهما ( قوله صالحا لان يراد به ) اى بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه به  
المستعار منه كالاسد وقوله والمنقول اليه اى والمعنى المنقول اليه وهو المشبه المستعار له  
كريد ( قوله لولا دلالة الحال ) اى وهي القرينة الحالية فاذا قلت رأيت اسداى الآن  
في موضع لا يرى فيه الاسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لان  
يراد بالاسد فيه الحقيقي وهو الحيوان المفترس المشبه به وان يراد به المشبه وهو الرجل  
الشجاع وقوله او نحوى الكلام المراد به القرينة المقابلة فاذا قلت رأيت اسداى في يده

على انه تشبيه بليغ  
لاستعارة لان الاستعارة  
انما تطلق حيث يطوى  
ذكر المستعار له بالكنية  
ويجعل الكلام خلوا  
عنه صالحا لان يراد به  
المنقول عنه والمنقول  
اليه لولا دلالة الحال  
او نحوى الكلام ( والنظر  
هنا في اركان )  
اى البحث في هذا المقصد  
عن اركان التشبيه المصطلح  
عليه ( وهى ) اربعة  
( طرق ) المشبه والمشبه  
به ( ووجهه وادائه

سيف كان هذا الكلام لولا في يده سيف صالح لان يراد بالاسد فيه الحيوان المفترس  
او ارجل الشجاع وتسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون  
الفحوى من انها مفهوم الموافقة اى المفهوم الموافق حكمه لحكم النطوق وانما  
سميت القرينة المقالية فحوى لان فحوى الكلام فى الاصل معناه ومذهبه كافى القاموس  
والقرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع من ارادة الموضوع له ثمان قوله  
لولا دلالة الحال او فحوى الكلام راجع للاول اعنى ارادة المنقول عنه فهو شرط  
فيه لان القرينة سواء كانت حالية او مقالية مانعة من ارادة المنقول عنه اعنى المعنى  
الحقيقى فلو قدم الشارح ذكر المنقول اليه عن المنقول عنه لاتصل الشرط  
بشرطه ثمان عبارة الشارح مشكلة لانها تفيد ان الكلام الممثل على لفظ المستعار  
منه صالح لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه عند عدم القرينة وليس كذلك بل هو عند  
عدم القرينة يتعين حله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقى فهو غير صالح لارادة المنقول  
اليه لانه لا يراد به المنقول اليه الا بواسطة القرينة والقرينة واجب بان عدم القرينة  
المانعة انما يوجب عدم ارادة المنقول اليه لاعداد احتمال ارادته وصلاحيها اذ قد تقرر  
ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناسئى عن دليل وهذا لا ينافى  
افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كافى الاطول اه فنارى وفى عبد الحكيم ما حاصله انه  
اذا انتفت القرينة حالية او مقالية انتفى اثرها وهو تعيين ارادة المنقول اليه واذا انتفى  
تعيين ارادة المنقول اليه جاز ارادة كل منهما لانتهاء المانع اعنى وجود القرينة المعبنة  
ووجود المقضى وهو حل اللفظ على حقيقته عند الاطلاق وان كان بالنظر لوجود  
المقتضى يكون المنقول عنه متعبنا ارادته ( قوله اى البحث ) اشار الشارح بهذا الى  
ان مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من اطلاق اسم اللازم و ارادة  
المزوم وذلك لان البحث اثبات المحمولات للموضوعات او تفكيها عنها وهذا يستلزم  
النظر وهو توجيه العقل لاحوال المنظور فيه اما ان اريد بالبحث عن الشيء التأمل فى احواله  
كان متحدا هو والنظر حينئذ ( قوله المقصد ) اى فى هذا الباب اعنى باب التشبيه  
( قوله طرقات ) هما اثنان من تلك الاربعة والمراد بالمشبه والمشببه معناهما لا اللفظ  
الدال عليهما ( قوله ووجهه ) هو الركن الثالث والاداة رابعهما والمراد بوجهه  
المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه والمراد باداته اما معنى  
الكاف ونحوه ليلان ما قبله واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول ( قوله  
وفى الفرض مند ) اى فى الامر الباعث على ايجاده وهذا عطف على قوله فى اركانه  
( قوله وفى اقسامه ) اى اقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين وباعتبار الفرض  
وباعتبار الوجه وباعتبار الاداة ككونه تشبيه مفرد بمفرد او مركب بمركب او مركب  
بمركب وككونه ملفوفا او مجموعا او مفروقا الى غير ذلك مما يأتى ( قوله واطلاق الاركان

وفى الفرض منه وفى  
اقسامه) واطلاق الاركان  
على الاربعة المذكورة  
اما باعتبار انها مأخوذة  
فى تعريفه اعنى الدلالة  
على مشاركة امر لامر  
فى معنى بالكاف ونحوه  
واما باعتبار ان التشبيه  
فى الاصطلاح كثير اما  
يطلق على الكلام الدال  
على المشاركة المذكورة  
كقولنا زيد كالاسد فى  
الشجاعة ولما كان  
الطرفان هما الاصل  
والعمدة فى التشبيه  
لكون الوجه معنى قائما  
بهما والاداة آلة فى ذلك  
قدم بمحتملها فقال ( طرقات )  
اى المشبه والمشببه ( اما  
حسيان كالخد والورد )

على (الاربعة) اى مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذى هو الدلالة وهذا جواب عما يقال ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الامور الاربعة ليس جزأه وحيد فلا وجه لجعلها اركاناً لان ركن الشئ ما كان جزء الحقيقة وحاصل هذا الجواب ان المراد بالركن ما يتوقف عليه الشئ وان لم يكن داخلاً فى حقيقته وجزأ منها وهذه الاربعة لما اخذت فى تعريفه على انها قيود صار متوقفاً عليها (قوله) اما باعتبار انها مأخوذة فى تعريفه (لا يقال اذا كانت مأخوذة فى تعريفه فهى جزء منه لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لاننا نقول مراد الشارح انها مأخوذة فى التعريف على انها قيود خارجية لاهل انها اجزاء محمولة على المرف اذا المحمول شئ آخر غيرها وهو الدلالة لكن باعتبار تعلفهما بها ونظير ذكرها فى التعريف ذكر البصر فى تعريف العمى حيث يقال هو عدم البصر عما من شاته الابصار فالبصر ذكر لاجل التقييد لاهل انه جزء للعمى اذ ليس هو عدم وبصر على ان التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله اعنى) اى تعريفه (قوله ونحوه) كمثل وكان بهمة ونون مشددة (قوله) واما باعتبار الخ) حاصله ان الامور الاربعة اركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى يطلق اصطلاحاً على المعنى الاول بكثرة ولانك ان الامور الاربعة اجزاء للكلام وقد يقال ان من جعلها وجه الشبه وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءاً من الكلام الا ان يقال جعله جزءاً من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه وعلى هذا الجواب الثانى فيكون الضمير فى قول المصنف واركانه للتشبيه بمعنى الكلام وحيد فيكون فى كلامه استخدام حيث ذكر التشبيه بمعنى الدلالة واعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الكلام الدال (قوله ان التشبيه) اى لفظ التشبيه (قوله كثيراً ما يطلق) كثيراً مفعول مقدم ليطلق وما زائدة لتوكيد الكثرة اى يطلق كثيراً مجازاً كما فى بس (قوله والعمدة فى التشبيه) اى والمعتمد عنهما فيه وهو تفسير لما قبله (قوله لكون الخ) هذا علة لاصالتهما بالنظر للوجه (قوله قائماً بهما) اى فيكون الوجه عارضا لهما والمعرض اقوى واصل بالنسبة للمعارض لانه موصوف والوصف تابع له (قوله آه فى ذلك) اى فى ذلك القيام اى آله لبيانه ويحتمل ان الاشارة للتشبيه اى وكثيراً ما يستغنى عنها فى التركيب وهذا علة لاصالة الطرفين بالنظر للاداة ثم ان قوله والاداة بالجر عطف على الوجه باعتبار لفظه او بالرفع عطف عليه باعتبار محله لان محله رفع على انه اسم الكون وآله عطف على معنى فهى منصوبة لعطفها على خبر الكون قيد العطف على مفعولى حامل واحد هو جائز ويحتمل رفع الاداة على الابتداء وآله بالرفع خبره والجملة مستأنفة او حال (قوله اما حسيان) اى مدركان باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع والشم

في المبصرات (والصوت الضعيف والمهمس) أي الصوت الذي اخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضل الفم في السموات (والنكهة) وهي ربح الفم (والعبر) في الشمومات (والربق والخمر) في الذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملبوسات وفي أكثر ذلك تسامح لأن المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخلد والورد وبالنم رائحة العبر وبالذوق طعم الربق والخمر وباللس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العبر ودقت الخمر ولمست الحرير (او عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضا قاله بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لانفس الادراك

والذوق واللس وقوله طرقات الخ اي واما نفس التشبيه فلا يمكن ان يكون حسبا لانه تصديق وليس شيء من التصديق حسبا (قوله كالخلد والورد) اي حيث يشبه الاول بالثاني نحو خد زيد كهذا الورد في الحمرة وقوله كالخلد والورد اي الجزئين اذا لكليان غير حسيين بل عقليان لان كل كلى عقلى وكذا يقال في غير الخلد والورد مما ياتي وان جعل من تشبيه الكلى بالكلى وجعلهما محسوسين من حيث انزاعهما من الجزئيات المحسوسة كان في جميع ما ذكر تسامح لا في اكثره فقط (قوله في المبصرات) من طرفية الجزئي في الكلى او ان في معنى من وعلى كل حال فهو حال من الخلد والورد وكذا يقال فيما بعد (قوله والصوت الضعيف والمهمس) اي حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال هذا الصوت الضعيف كالهمس في الخفاء والمراد بالضعيف ضعيف مخصوص وهو الذي لم يبلغ الى حد الهمس لاطلاق الضعيف الصادق بالهمس والالكان من تشبيه الاعمال بالاحص بمنزلة ان يقال الحيوان كالانسان وهو لا يصح ولا يتبين ان يوثق بلفظ الضعيف في عبارة التشبيه كالفنابل يجوز ان يقال صوت زيد كالهمس والحال ان صوته في الواقع ضعيف (قوله اي الصوت الذي اخفى) تفسير الهمس وقوله عن فضاء الفم عن معنى من اي كأنه لا يخرج من فضاء الفم اي من وسطه (قوله والنكهة والعبر) اي حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال نكهة زيد كالعبر في ميل النفس لكل (قوله والربق والخمر) اي حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال ربق زيد كالخمر بجامع الاسكار او اللذة او الحلاوة في كل (قوله والجلد الناعم والحرير) اي حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال جلد زيد كالحرير في النعومة (قوله وفي أكثر ذلك) اي في التمثيل للمحسوسات باكثر ذلك تسامح والمراد بالاكثر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والنكهة فان هذه الثلاثة لا تسامح فيها لان الصوت الضعيف والهمس مسموعان حقيقة والنكهة مشمومة حقيقة (قوله ولينهما) عطف على ملامسة عطف مغاير لان الملامسة الصقالة وهي غير البين (قوله لانفس هذه الخ) عطف على قوله انما هو اللون الخ وهذا التسامح مبني على مذهب الحكماء انقذين المدرك بالحواس انما هو الاعراض وخواص الاجرام لاذواتها ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير المضاف في كلام المصنف بان يقال كلون الخلد ولون الورد والنكهة ورائحة العبر وطعم الربق والخمر وملامسة الجلد الناعم والحرير واما على مذهب المتكلمين من ادراك الحواس للاجرام وخواصها فلا تسامح فالجرم المدرك بالذوق طعمه مثلا ادركت جرميته وخاصيتها بالذوق وكذا يقال في الباقي (قوله لكن اشتهر الخ) اي والمصنف ارتكب ذلك التسامح نظرا للعرف فليس قصد الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكابه هذا التسامح بان العرف حري به وقرر بعض الحواشي ان المراد بقوله لكن اشتهر الخ دفع التسامح حيث قال اي والمصنف بني كلامه على ما جرى به العرف فجعل هذه الامور حسية وحينئذ فلا تسامح

ولاحاجة لتقدير المضاف (قوله وشملت) بالكسر ومضارعه بالفتح ويقال شملت بالفتح اسم بالضم والاول اوضح (قوله او عقليان) مقابل لقوله اما حسيان اى ان الطرفين اما حسيان كما تقدم واما عقليان بان لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل (قوله كالعلم والحياة) حيث يشبه الاول منهما بالثاني بان يقال العلم كالحياة في ان كلا جهة للدراك (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيان هنادون ما تقدم لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله جهتي ادراك) اى طريق ادراك ان كان العلم بمعنى الملكة سياله والحياة شرطه كافي المطلق (قوله فالمراد الخ) هذا تفرع على ما ذكره من وجه الشبه (قوله الملكة) هى حاله بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك احكام جزئيات ذلك الفن واحضار احكامها عند ورودها كالملكة الفقهية فانها قوة يمكن لعارف اصوله ودلالته ان يعرف حكم اى جزء من جزئياته عند ارادة ذلك الحكم من كونه حراما او مكروها او مباحا او مندوبا او واجبا وانما قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة حاصلة من عدة امور لا تتصور الا باعتبارها ولانسية يتوقف تعقلها على تعقل غيرها (قوله على الادراكات الجزئية) اى على ادراك المدركات الجزئية لان المتصف بالجزئية والكلية المدركات لا الادراكات الا ان يقال لامانع من وصف الادراكات بذلك باعتبار متعلقها (قوله لانفس الادراك) عطف على الملكة وانما لم يكن المراد بالعلم في قولنا العلم كالحياة الادراك الذى هو الصورة الحاصلة لانه لا يصح ان يقال فيه انه جهة ادراك اى طريق له لتلازم ان يكون الشيء طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه لزوم ان المراد به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك غير مندرج تحته حتى يكون سياله (قوله انها) اى الملكة (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله بينهما) اى بين العلم والحياة (قوله الادراك) اى نفس الادراك لا كونها جهتي ادراك (قوله نوع من الادراك) لان الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين وعلى هذا فالمراد بالعلم الادراك لا الملكة (قوله مقتضية للحس) اى مستلزمة للاحساس الذى هو الادراك بالحاسة ولا شك ان الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله وفساده) اى فساد ذلك القيل (قوله واضح) اى لامرئين بينهما الشارح بقوله لان الخ (قوله لان كون الخ) هذا تنبيه لادليل لان الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة (قوله لا يوجب اشتراكهما) اى اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال القائم بالعلم وهو كونه ادراكا لم يقم بالحياة وانما وجد معها فاكان يجب اشتراكهما في الادراك الاول كانت الحياة نفسها نوعا من الادراك كالعلم (قوله على ما هو شرط الخ) متعلق بمحذوف غايته في النبي اى لا يوجب اشتراكهما في الادراك حتى يكون الاشتراك المذكور جاريا على ما هو شرط في وجه الشبه من كونه مشتركين الطرفين قائما بهما الا انه في المشبه اقوى واشهر منه في المشبه (قوله ان العلم ادراك الخ) هذا خبر

ولا يخفى انها جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالخس في كونها ادراكا (او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالنية والسبع) فان النية اى الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى او بالعكس (و) ذلك مثل (الطر) الذى هو محسوس مشعوم (وخلق كريم)

ليس اى ان كون العلم ادراكا كما ان الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا العلم كالحياة بل المقصود من ذلك القول ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك لان الغرض من هذا التشبيه اظهار شرف العلم وهو حاصل على هذا الوجه دون الاول (قوله بل ليس الخ) هذا الاضراب انتقل الى اى بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة اى فائدة كبيرة وذلك لانه يقتضى ان وجه الشبه بين العلم والحياة الملازمة لطلق الادراك وملابسة مطلق الادراك لاشرف فيه لوجوده في البهائم فلا يثبت شرف العلم مع كونه هو المقصود من التشبيه (قوله كافي قولنا) تشبيه في النفي اى كما ان الفائدة التى في قولنا العلم كالحس اى كالا حساس وهو الادراك بالحاسة ليست كبيرة (قوله في كونهما ادراكا) اى في كون كل ادراكا فالجامع مطلق الادراك (قوله كالنبي والسبع) اى حيث يشبه الاول بالثاني بان يقال النبي كالسبع في اعتبار النفوس اى والسبع حسي والسبع يفتح الباب وضمها وسكونها المنزلة من الحيوان باعتبار ادراك افرادة بالحاسة والا فالسبع امر كلى فيكون معقولا او جمل ذلك الامر الكلى محسوسا باعتبار انتزاعه من الجزئيات المحسوسة (قوله لانه عدم الحياة) اى ولا شك ان هذا العدم امر عقلي لا يدرك بالحواس وجعله الموت عدما هو مذهب بعضهم والحق انه صفة وجودية تقوم بالحيوان عند خروج روحه لعله تعالى الذى خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعى اليه (قوله عما من شأنه) ضمن العدم معنى النفي فعدها بمن وما واقعة على الشيء اى نفي الحياة عن الشيء الذى من شأنه اى من امره وصفته الحياة بالفعل ففيها عن الحيوان قبل وجودها كما في قوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم مجاز شائع كوصف الارض بالموت عند ذهاب حضرتها كذا في شرح المقاصد للشارح وذكر بعضهم ان الموت نفي الحياة عما من شأنه ان يتصف بها سواء اتصف بها بالفعل ام لا وهو الموافق لقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم فان الاصل في الاطلاق الحقيقة وكون الموت متعارفا في زوال الحياة لا يقتضى ان يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب الكلى في فرد من افرادة (قوله او بالعكس) بان يكون المشبه به عقليا والمشبّه حسيا (قوله وذلك مثل العطر وخلق كريم) اى خلق رجل كريم فهو مركب اضافي فيشبه الاول بالثاني بان يقال العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم في الواقع او كخلق شخص كريم بجامع ان كلا منشأ لشيء حسن او استطابة النفس لكل واعلم ان العطر ما يعطر به من كل طيب الرائحة كالسك والعود الهندي ثم ان المشبه ان كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر وان كان المشبه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا مراد الشارح بقوله مشعوم اى لانه مشعوم فهو بشر الى ان المشبه رائحة العطر لا ذاتة (قوله وهو) اى الخلق عقلي (قوله كيفية نفسانية) اى راضية في النفس فنسبته للنفس من حيث قيامه بها ورسوخه فيها وكان الاولى ان يمر بقوله ملكة يصدر عنها لاجل افادة اشتراط الرسوخ

في النفس لان صفات النفس لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة. (قوله بصدر عنها) اي بسببها والاف صدور الافعال انما هو عن النفس اي يصدر بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية المدوح بها كالاغصاء والصفح عن الزلة ومقابلة الاساءة بالاحسان (قوله بسهولة) اي برفق من غير تكلف في ايجاد تلك الافعال واما لو كان اذا اراد فعل شيء ممدوح تنازع فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقا والحاصل ان الصفة النفسانية لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة وكان ينشأ بسببها الافعال الاختيارية الممدوحة وكان صدورها بسهولة (قوله والوجه) اي والطريق الخ وهذا جواب عما يقال ما اقتضاه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع لان المحسوس اقوى من المعقول لان المحسوس اقرب للادراك واحق لظهور الوجه فيه والاقوى لا يشبه بالاضعف (قوله ان يقدر المعقول محسوسا الخ) اي فيجعل الخلق كأنه اصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرعه واضعف منه اي وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن المشبه محسوس حقيق والمشبّه به محسوس تقديري وان كان معقولا حقيقة (قوله على طريق المبالغة) اي ويكون من عكس التشبيه وهو موجود في باب التشبيه كثيرا نحو

❖ وبدا الصباح كأن غرته ❖ وجه الخليفة حين يمتدح ❖

فان وجه الخليفة اضعف في نفس الامر في الضياء من الصباح ولكنه جعل اقوى ادعاء مبالغة في مدحه فجعل مشبهاه (قوله والا) اي والا يكن الطريق ما ذكر فلا يصح التشبيه لان المحسوس الخ (قوله لان العلوم العقلية) اي المعلومات العقلية اي التي تدرك بالعقل كحدوث العالم وكطلق بياض فالاول يدركه العقل من تغير العالم المدرك بالحس والثاني يدركه العقل من رؤية بياض خاص فاذا ابصرت بياضا جزيا ادرك عقلك مطلق بياض وان لم يكن لك بصر ما ادركت مطلق بياض ولذلك قيل من قد حسا قد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فعلت من هذا ان الحواس اصل لمتعلقها وهو المحسوس وهو اصل للمقولات فتقول الشارح مستفادة من الحواس اي بواسطة المحسوس الذي تعلقت به تلك الحواس (قوله ومنتهية اليها) اي لان العقليات النظرية ترجع بالبرهان الى الامور الضرورية المستفادة من الحواس لثلاث لزم التسلسل (قوله تشبيهه) اي المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول اي كخلق الرجل الكريم وقوله جملا لفرع اي في الوضوح وهو المعقول (قوله والاصل) اي في الوضوح وهو المحسوس (قوله وذلك لا يجوز) اي بدون الطريق السابق ان قلت ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المقولات اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه به محسوس آخر ليس اصلا له ولا واضحا مثل وضوحه ولا حاجة لادعاء ولا تنزيل قلت ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه

وهو عقل لانه كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس اصل للمعقول لان العاوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جملا لفرع اصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبّه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل الخيالات والوهيمات



فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الابطريق الادعاء والتزليل كما ذكر الشاح اذ لو قطع النظر عن ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جملا ما هو فرع في الموضوع اصلا فيه ولما هو اصل في الموضوع فرعا فيه وهو غير جائز (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة الخ) فيه ميل للمذهب الحكماء والا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين (قوله مثل الخيالات الخ) مثل زائدة لان الذي لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس الظاهري هو هذه الثلاثة واعلم ان الخيالات جمع خيالي والمراد به هنا المركب المعدم الذي تخيل تركبه من اجزاء موجودة في الخارج وليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال بعد ادراكها بالحس المشترك التأدية اليه من الحواس الظاهرة لان هذه داخله في الحسبات وليست من الخيالات بالمعنى المراد هنا الا ترى ان الاعلام الباقوتية المنتشرة على رماح زبرجدية التي سماها اهل هذا الفن خيالات لا وجود لها خارجا حتى تقرر في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري وان الوهميات جمع وهمي والمراد به هنا صورة لا يمكن ادراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها لكنها بحيث لو وجدت لم تدرك الا بها وليس المراد بالوهمي هنا ما كان مرتسما في الحافظة بعد انطباعه في الواهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد المخصوصة وعداوة عمر وكذلك كما مر في بحث الفصل لان اثبات الاغوال ورؤس الشياطين التي سماها اهل هذا الفن وهميات ليست من المعاني الجزئية وانما هي صور معدومة لكن لو وجدت في الخارج لامكن رؤيتها قال ليس وفي جعل الخيالات بما لا يدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الامر الخيالي يدرك بها ومادته مدركة بالحواس على ما يأتى (قوله والوجدانيات) جمع وجداني وهو الامر الذي يدرك بالوجدان اى القوى الباطنية كالشبع والجوع والفرح والغضب والذة والام لان هذه الاشياء اذا قام بالانسان منها شئ ادركه بواسطة القوة الباطنية المسماة بالوجدان (قوله بحيث) اى ملتبسا بحالة وتعريف (قوله يشملانها) اى الاقسام الثلاثة (قوله للضبط) اى ضبط الطرفين في الحسى والعقلي (قوله بتقليل الاقسام) اى بسبب تقليل اقسام طرفي التشبيه فان قلت تسهيل الضبط حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور اعنى المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلى بماعدها فيدخل فيه الخيالى مع ان هذا اولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلى فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما قلت الحامل له على ما ذكر ان ادخال الخيالى في الحسى انسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس كذا قيل وقد يقال ادخاله في الحسى نظرا للمحبة المذكورة ليس باولى من ادخاله في العقلى من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالى فلعل الاولى في الجواب ان يقال الحامل للصنف على جعل الخيالات من قبيل المحسوسات اشراك الحواس والخيال في ادراك الصور

والوجدانيات اراد ان يجعل الحسى والعقلي بحيث يشملانها تسهلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسى المدرك هو ومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) اعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) اى في الحسى بسبب زيادة قولنا او مادته (الخيالى) وهو الصدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها بما يدرك بالحس

وان كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك ( قوله والمراد بالحس ) اى في باب التشبيه واتى المصنف بهذا المراد دفعا لما قال كان الاولى له ان يقول وطرقاه اما حسيان او عقليان او خياليان او وهميان او وجدانيان او حسي وعقلي انخ فتصير اقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمه التي ذكرها غير حاصرة فاجاب عن هذا بقوله والمراد انخ ( قوله المدرك هو ) اى بنفسه وحالته المخصوصة كالخذ والورد وبرز الضمير لاجل العطف على الضمير المستر لا لاجل كون الوصف جاريا على غير من هو له اذ هو جار على من هو له ( قوله او مادته ) اى او لم يدرك هو بنفسه ولكن ادركت مادته اى جميع اجزائه التي تركيب منها وتحقق بها حقيقته التركيبية فان كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهما ( قوله باحدى ) متعلق بالمدرک ( قوله اعنى ) اى بالحواس الظاهرة ولا محل لهذه العناية ( قوله بسبب زيادة قولنا انخ ) فيه ان قوله او مادته من مقول المصنف لامن مقول الشارح فكان حقه ان يقول بسبب زيادة قوله الان يقال انه مقول للشارح من حيث حكايته لذلك ( قوله وهو ) اى في هذا المقام بخلاف الخيالى المتقدم في الجامع الخيالى فان المراد به الصورة المنطبقة في الخيال بعد انطباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري لان هذا من قبيل الحسابات هنا ( قوله المعدوم ) اى المركب المعدوم وقوله الذى فرض اى تخيل وقدر وقوله كل واحد منها بما يدرك بالحس اى لوجوده في الخارج فلو كان المدرك بالحس بعضها فقط لم يكن خياليا بل هو وهمى كانياب الاغوال فان الثاب يدرك بالحس دون القول وحاصله ان المراد به المركب المعدوم الذى اجزائه موجودة في الخارج وانما سمي ذلك المركب خياليا لكون صور اجزائه مرتبسة في الخيال او لكون المركب له القوة الخيلة وهى المفكرة وكلام الشارح الآتى وهو قوله وليس المراد بالخيالى هنا ما كان مخزونا في الخيال الذى هو خزنة الحس المشترك لا ينافى واحدا من الاحتمالين ( قوله كافي قوله ) اى كالمشبه به في قوله اى الصنوبرى الشاعر كاذك ذلك بعضهم ونظير ما قاله قول ابى الفنائم الحمصى

\* خود كاڻ ٻانها \* في خضرة النقش المزرد \*

\* سمك من البلور في \* شبك تكون من زبرجد \*

( قوله وكان محجر الشقيق ) اى مع اصله بدليل ما بعده وهذا البيت من الكامل المرفل المجزوء ( قوله من باب جرد قطيفة ) يحتمل ان المراد بكونه من باب جرد قطيفة ان اضافة محجر الى الشقيق من باب اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى كاڻ الشقيق المحمر على حد قولهم جرد قطيفة اى قطيفة جرداء اى ذهب خلعها اى وبرها من طول البلى او صنعت كذلك من اصلها ووصفه بالاحرار مع كونه لا يكون الاحمر للبالغة في احمراره او انه قد يكون غير محمر ويحتمل ان المراد بكونه من باب جرد قطيفة انه من اضافة الاعم الى الاخص لان المحمر اعم من الشقيق كما ان الجرد اعم من القطيفة واطضافة الاعم

( كافي قوله وكاڻ محجر الشقيق ) هو من باب جرد قطيفة والشقيق وردا حرق في وسطه سواد يثبت بالجبار ( اذا تصوب ) مال الى اسفل ( او تصعد ) اى مال الى علو ( اعلام ) باقوت تشرق على رماح من زبرجد ( فان كلام من العلم والباقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بوجوده والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة ( و ) المراد ( بالعقلي ماعدا ذلك ) اى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة ( فدخل فيه الهمى ) اى الذى لا يكون للحس مدخل فيه

الى الاخص هي التي يسميها بعضهم بالاضافة البانية ( قوله ورد اجر ) ويقال له شقائق النعمان قال في الصباح شقائق النعمان نبت معروف واجده وجعه سواه آه وحينئذ فردّه الى المفرد في البيت لضرورة الشعر وفي كلام الشارح مجازا لما وقع في البيت و اضافته الى النعمان لانه كثير امانبث في الارض التي يحميها النعمان وهو مثل من ملك الحيرة واشهرهم النعمان ابن المنذر وقيل وجه اضافته للنعمان ان النعمان اسم للدم والشقيق يشابهه في اللون فالاضافة تشبيهية اى من اضافة المشبه للمشبه به عكس لجين الماء ( قوله اذا تصوب ) ظرف زمان عامله اشبه المأخوذ من كان اى اشبه بحر الشقيق وقت ميله الى السفلى وميله الى العلو بتحريك الريح باعلام ياقوت واو في قوله او تصعد بمعنى الواو وانما قيد المشبه بهذا القيد لان اوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو ( قوله اى مال الى السفلى ) لان تصوب مأخوذ من صاب المطر اذا نزل ( قوله اعلام ياقوت ) خبر كان والاعلام جمع علم وهي الزاوية و اضافته الاعلام للياقوت على معنى من و اراد بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط ان يكون احمر وهو اعز الياقوت كانه اراد بالزبرجد حجر اخضر من المعادن النفيسة ( قوله نشرن ) الجملة صفة للاعلام الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لرماح اى مأخوذة من زبرجد ( قوله من العلم ) اى الذى هو مفرد الاعلام وقوله الذى هذه الامور اى المحسوسة وقوله ليس بمحسوس خبر المركب بل الهيئة الحاصلة من تلك الامور خيالية فالشبه ها مفرد حسى والشبهه مركب خيالى قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبهه عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كياقوت في الحرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة ( قوله الا ماهو مو - ود في المادة ) اى الا المركب الموجود مع مادته ( قوله عند المدرك ) اى وهو الحس ( قوله على هيئة مخصوصة ) اى من كونه قريبا من المدرك لاجدا والجار والمجرور متعلق بمحاضر ( قوله مالا يكون هو ولا مادته ) اى ولا جميع مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صادق بما اذا كان بعض اجزائه مدركا باحدى الحواس المذكورة كما في انساب الاغوال فان الناب مدرك باحدى الحواس دون القول وصادق بما ليس كذلك ( قوله فدخل فيه ) اى في العقل ( قوله الذى لا يكون للحس مدخل فيه ) اى بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس منزعا اى مركبا من امور موجودة محسوسة كالخيالى وانما هو شئ من مخترعات التخيلة مرسم فيها من غير وجوده ولا لاجزائه في الخارج واحترز بقوله الذى الخ عن الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالقوة الواهمة من المعاني الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كصدافه زيد وعداوته فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى

( قوله اى هو غير مدرك بها ) اى معنى جزئى غير مدرك بها لكونه غير موجود  
( قوله ولكنه بحيث الخ ) اى ولكنه ملتبس بحالة وهى انه لو ادرك اى لو وجد  
فى الخارج وادرك لكان مدركا بها لكونه من قبل الصور لا المعانى وقد ظهر لك ان  
المراد من الادراك الواقع شرطا الادراك حال كونه موجودا فاندفع ما يقال الادراك  
المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسئلة لان المحسوس كاتياب  
الاغوال قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد  
الشرط والجزاء وحاصل الجواب ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا او الادراك  
بنفسه لا بصورته آه فنارى ( قوله وبهذا القيد ) اى وهو قوله بحيث الخ وقوله يتميز عن  
العقلى اى عن العقلى الصرف كالعلم والحياة فلا ينافى ان الوهمى من افراد العقلى لكن  
غير الصرف ( قوله كما فى قوله ) اى كالمشبهه فى قول امرئ القيس ( قوله ايقظنى ) اى  
ذلك الرجل الذى توعظنى فى حب سلى وهو زوجها والاستفهام للاستبعاد ( قوله  
والشرقى مضاجعى ) اى والسيف المشرقى فهو وصفة لمخدوف ٢ وهو بضم اراء وقوله  
مضاجعى اى ملازمى حال الاضطجاع والمراد ملازمى مطلقا لانه اذا لازمته فى حالة  
الاضطجاع اى النوم فالولى فى غيرها ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته فهو يشير الى انه  
لا يحاول قتله ولا يطمع فيه الا فى حال اضطجاعه وفى تلك الحالة معه المشرقى فلا  
يصل اليه والجملة حالية ( قوله ومنونة ) عطف على المشرقى اى وسهام اورماح  
منونة اى حادة النصال وقوله كاتياب اغوال اى فى الحدة ( قوله والحال ان مضاجعى  
الخ ) جعل الشارح مضاجعى مبتدا والمشرقى خبرا مع امتناع تقديم الخبر اذا كان  
معرفة كالمتبدا لان محل المنع عند خوف اللبس وذلك اذا كانا معلومين ولم يكن ما بين  
المبتدا من الخبر واما اذا امن اللبس بان كان احدهما معلوما والآخر مجهولا كما هنا فيجوز  
التقديم لانه يخبر بالمجهول عن المعلوم والمصاحبة معلومة لانه متباعد للقتل ويعلم من  
استبعاده للقتل انه ملازما بمنع القتل ولو كان المصاحبه مشرفا بمجهولا فاللائق ان يعين  
المصاحبه بالشرقى لاتعين المشرقى بالمصاحبه ( قوله منسوب الى مشارف ) ٣ هى بلاد  
بالجن العرب قريبة لهرى سميت بذلك لاشرافها عليه واذا علمت ان المشرقى نسبة لمشارف  
تعلم ان الشاعر نسب لفردا لجمع كما هو القياس ( قوله محدودة النصال ) تفسير لقوله منونة  
وقوله صافية اخذه من قوله زرق وقوله مجلوتاى النصال هو بمعنى ما قبله ( قوله  
لعدم تحققها ) اى لعدم وجودها فى الخارج فالضمير للكاتياب وذلك لان القول امر  
وهى فكذا انبأه فكذا حدثها ( قوله مع انها لو ادركت ) اى لو وجدت وادركت  
( قوله لم تدرك الابحس البصر ) اى لا بالعقل فلا ينافى انها تدرك بالبعى ايضا فالخصر  
اضافى ( قوله وما يجب الخ ) هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكره مع انه مفهوم  
مما تقدم لما فيه من زيادة التحقيق ( قوله فى هذا المقام ) اى مقام الخيالى والوهمى

( اى ما هو غير مدرك بها )  
اى باحدى الحواس  
المذكورة ( و ) لكنه  
بحيث ( لو ادرك لكان  
مدركا بها ) وبهذا القيد يتميز  
عن العقلى ( كما فى قوله )  
ايقظنى والمشرقى مضاجعى  
( ومنونة زرق كاتياب  
اغوال ) اى ايقظنى ذلك  
الرجل الذى توعظنى  
والحال ان مضاجعى  
سيف منسوب الى  
مشارف وسهام محدودة  
النصال صافية مجلوة  
وانبأ الاغوال مما لا يدركه  
الحس لعدم تحققها مع  
انها لو ادركت لم تدرك  
الابحس البصر وما يجب  
ان يعلم فى هذا المقام ان من  
قوى الادراك ما يسمى متخيلة  
ومفكرة

٢ قوله وهو بضم  
اراء لعله تحريف والا  
فالذى فى المقاموس  
ومعاهد التنصيص انه  
يقع الا ( ومفكرة )

( قوله ما يسمى الخ ) أى قوة تسمى بهذا الاسمين باعتبارين قسمي متخيلة باعتبار استعمال الوهم لها وذلك بان تأخذ مافى الخيال من الصور وما فى الحافظة من المعاني الجزئية وتركبهما وتأخذ المعانى الجزئية من الحافظة وتركبها او الصور من الخيال وتركبها وتسمى مفكرة باعتبار استعمال العقل لها ولوضع الوهم بان يحكم على المعنى الكلى الذى ادركه العقل بهذا الجزئى او بانه كذا من المعانى الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام ترد بواسطة القوة الواهمة او العقل واعلم ان تصرفاتها بواسطة العقل فتكون صوابا وقد تكون خطأ واما تصرفاتها بواسطة الوهم فمى خطأ وافهم قول الشارح ان من قوى الادراك الخ ان هناك قوى اخر وهو كذلك وقد تقدم تفصيلها فى مجتث الفصل والوصل ويقال لها الحواس الباطنة وفيه تغليب اذ بعضها لا احساس له ولا ادراك كالمفكرة والخيال والحافظة على مامر او يقال قوله من قوى الادراك أى من القوى التى يتم بها امر الادراك ( قوله ومن شأنها تركيب الصور ) أى التى فى الخيال أى تركيب بعضها مع بعض مثل تركيب انسان له جناحان او رأسان ( قوله والمعانى ) أى المرتبطة فى الحافظة أى تركيب بعضها مع بعض بان تركيب عداوة مع محبة او حلاوة مع مرارة او تركيب بعض الصور مع بعض المعانى بان تصور ان هذا الحجر نجب او بفض فلانا ( قوله وتفصيلها ) أى تحليلها بان تصور انسانا لا رأس له ( قوله والتصرف فيها ) أى بالتركيب والتحليل وهذا عطف عام على خاص وقوله واختراع اشياء للاحقيقة لها عطف خاص وذلك كما مثلنا من تصور انسان برأسين او جناحين او بلا رأس او ان الجبل ثعبان ( قوله الذى ركبته المتخيلة من الامور التى ادركت الخ ) أى بواسطة الوهم كالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ( قوله ما اخترعته المتخيلة ) أى بواسطة الوهم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس الظاهر وقوله من عند نفسها أى ولم تأخذ اجزاء من الخيال كانياب الاغوال والحاصل ان الوهم لا وجود لهيته ولا لجمع مادته والخيالى جيع مادته موجودة دون هيته ( قوله فى تصويرها ) من اضافة المصدر لمفعوله والضمير للمفعول اذ هو مؤنث كما مر فى قول الشاعر غالت ودهاغول ويصح ان يكون من اضافة المصدر لمفاعله والضمير للمفعول محذوف أى تصويرها الفول ( قوله واختراع الخ ) عطف لازم على ملزوم ( قوله وما يدرك بالوجدان ) عطف على الوهمى أى ودخل فى العقل الامور التى تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التى يدرك بها الشيع والتى يدرك بها الجوع والقوة الغضبية التى يدرك بها الغضب والقوة التى يدرك بها ألم والقوة التى يدرك بها الخوف والقوة التى يدرك بها الحزن فهذه الاشياء كلها وجدانيات لان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى الامور

٣. قوله هى بلاد باليمن مخالف لما فى القاموس ومعاهد التنصيص ونص القاموس ومشارف الشام قرى من ارض العرب تدنوا من الريف منها السبوف المشرقة بفتح الراء ( مصححه )

ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء للاحقيقة لها والمراد بالخيالى المدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى لم تدرك بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اناسم ان القول شئ تهلك به النفوس كالسبع فأخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كالسبع ( وما يدرك بالوجدان ) أى دخل ايضا فى العقل ما يدرك بالقوى الباطنية ويسمى وجدانيا ( كاللذة وهى ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير

المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها كالشبع وماعه وجد انبات نسبة للوجدان من حيث انه سبب لادراك النفس لها فقول الشارح ويسمى اى المدرك بتلك القوى الباطنية وجدانيا (قوله كاللذة) هذا وما بعده مثال للمدركة النفس بسبب الوجدان (قوله ادراك ونيل) اى للمدرك بالفتح والمراد بنيله حصوله والتكيف بصفته واتماجم بين الامرين ولم يقتصر على احدهما لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذبة بل لابد من حصوله للسبيل بالكنس وهو القوة الذاتية او قوة اللمس او غيرهما اما ما يحصل عند تصور المرأة الحسناء او الشئ الخلو فذاك تخيل للذة لانه عين اللذة ولم يتكيف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التنازل والواو فيه قوله ونيل بمعنى مع اى ادراك للنفس مصاحب لنيل اى لحصول وتكيف لما هو الخ اى لامر لائق بالمدرك بالكسر كتكيف القوة الذاتية بالحلاوة (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان العتبر كالتبعية وخيرته بالقياس الى المدرك لا بالنسبة لنفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شئ فيلذبه وان لم يكونا فيه وقد لا يعتقد هما فيما تحققنا فيه فلا يلذبه كادراك الدواء النافع مهلكا فهذا الم للذة وقوله ادراك جنس يشمل سائر الادراكات الحسية والعقلية وقوله مصاحب لنيل فصل يميز اللذة عن الادراك الذى لا يجمع نيل المدرك اعنى مجرد تصور المدرك فانه لا يكون من باب اللذة لما علمت ان تصور المدرك لا يكون لذة الا اذا كان معه نيل للمدرك اى اتصال به وتكيف بصفته تكيفا حسيا كتيل القوة الذاتية فاذا وضع الشئ الخلو على اللسان تكيفت القوة الذاتية بصفته وهى الحلاوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال له لذة حسية وتلك اللذة التى هى الادراك المذكور تحصل فى النفس بسبب القوى الباطنية المسماة بالوجدان او كان التكيف عقليا كبيل النفس لشرف العلم بالقوة العاقلة تدرك شرف العلم وتكيف به وتدرك ذلك التكيف وادراكها لذلك التكيف يقال له لذة عقلية ولا يتوقف ادراكها لذلك التكيف على وجدان بل تدركه بنفسها وقوله عند المدرك متعلق بكمال وخير اى لما تكون كالبنة وخيرته عند المدرك وهو النفس (قوله من حيث هو كذلك) اى كمال وخير واتما قال ذلك لان الشئ قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه فاللذة لذبة انما يكون من ذلك الوجه (قوله وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشئ) لا يخفى عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان كلامنا تعريف اللذة والالم اللذتين يشتمل على كل منهما وحسبه فضلهما ما يكون المدرك فيه بالكسر مجرد العقل والمدرك بالفتح من المعاني الكلية وذلك كاللذة التى هى اداك الانسان شرف العلم والالم الذى هو ادراك الانسان نقصان الجهل وقبحه فشرف العلم كمال عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتستلذبه ونقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة ولا شك انها تدركه وتأل به وحسبه ما كادراك النفس نيل القوة الذاتية لنوقها الخلو او المر اى تكيفها به ونيل القوة الباصرة لمبصرها الجميل

من حيث هو كذلك (والالم) هو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشئ من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليس ايضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنية كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شا كل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) اى وجه التشبيه (ما يشتركان فيه) اى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحبوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه التشبه

وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا وتخييلا والمراد بالتخييل) (٢٢٨) ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او كليهما

الاعلى سبيل التخييل  
والاويل (فهو مافى  
قوله وكان النجوم  
بين دجاء) جمع دجبة  
وهى الظلمة والضمير  
للليل وروى دجاءها  
والضمير للنجوم (سنن  
لاح يذهبون ابتداء  
فان وجه الشبه فيه)  
اى فى هذا التشبيه  
(هو الهيئة الحاصلة  
من حصول اشياء  
مشترقة ببعض فى  
جوانب شىء مظلم  
اسودفهى) اى تلك  
الهيئة (غير موجودة  
فى المشبه به) اهنى السنن  
بين الابتداء (الاعلى  
طريق التخييل  
وذلك) اى وجودها  
فى المشبه به على طريق  
التخييل (انه) الضمير  
للشان (لما كانت  
البدعة وكل ما هو  
جهل يجعل صاحبها  
كن يمشى فى الظلمة  
فلا يهتدى للطريق  
ولا يامن من ان ينال  
مكرها شبت البدعة  
بها) اى بالظلمة (ولزم  
بطريق العكس)  
اذا اريد التشبيه

او الخيول ونيل القوة اللامسة للموسها اللين او الخشن ونيل القوة السامعة لسموعها  
المطرب او المنكر ونيل القوة الشامة لشموعها الطيب او المنفر فهدى الذات والالام  
كلها مستندة للحس من حيث انه سبب فيها فالذوق مثلا ان يدرك حلاوة الحلو وليست  
الحلاوة هى نفس الالذ بل هى ادراك النفس لتكيف الذوق بمذوقه الحلو (قوله ولا يخفى  
ان ادراك هذين المعنيين) اى الالذ والالام وقوله ليس بشىء من الحواس الظاهرة اى لان  
هذين المعنيين ادراكات والادراك معنى من المعانى والحواس الظاهرة لاتدرك المعانى  
(قوله وليسا) اى هذان المعنيان من العقليات الصرفة اى حتى انهما يدركان بالعقل  
وقوله الصرفة اى التى لا يتعلق بها احساس اصلا كالعلم والخيال (قوله لكونها  
من الجزئيات الخ) اى والعقليات الصرفة التى تدرك بالعقل انما هى المعانى الكلية وقوله  
المستندة للحواس يعنى الباطنية كما قدم بيانه (قوله كالشبع الخ) اى كان الشبع وما بعده  
من الوجدانيات مدركة بسبب القوى الباطنية (قوله الحسيان) اى لانها الاذان  
تدركهما النفس بالوجدان ومحصل الفرق بين الالذ والالام الحسيين والعقليين  
ان الحسيين ما يكون المدرك فيهما بالكسر النفس بواسطة الحواس والمدرك مما يتعلق  
بالحواس واما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة اصلا لكون المدرك فيهما  
العقل والمدرك من العقليات اعنى المعانى الكلية (قوله والا فالالذ الخ) اى والانتقل  
المراد هنا بالالذ والالام الحسيان بل قلنا المراد هنا الالذ والالام مطلقا حسيين او عقليين  
فلا يصحح لان الالذ والالام العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل  
من العقليات الصرفة اى وليسا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة لان الحواس  
الباطنة انما تدرك الجزئيات والعقليات الصرفة التى ليست بواسطة شىء ليست جزئيات  
(قوله ووجهه) اعلم ان وجه الشبه لا بد وان يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه  
ولذا لا يكون من الذاتيات ولان الاعراض العامة لان الكلام المفيد للتشبيه باهتبار  
ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها فرض بان يقصد المتكلم ان هذا الامر مما ينبغي ان يشبه به  
فيكون فيه حينئذ مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك الفرض فيكون الكلام  
بذلك مفيدا وظاهر قول المصنف الاطلاق ولذا قيد الشارح كلامه بقوله اى المعنى  
الذى قصد الخ (قوله اى المعنى) اراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان تمام ما هيتهما  
او جزأ من ماهيتهما او خارجا (قوله الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) اى لا ما يقع فيه  
الاشتراك وان لم يقصد كما هو ظاهر قول المصنف (قوله وذلك) اى ويبين ذلك التقيد  
بقولنا الذى قصد الخ (قوله وغير ذلك) اى كالحديث (قوله مع ان شأنا منها ليس وجه  
الشبه) اى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة اما ان قصد اشتراك الطرفين  
فى واحد منها كان ذلك الواحد هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح  
ان يكون واحد منها وجه شبه اصلا قصد جعله وجه شبه او قصد جعل غيره (قوله

يكون تحقيقا او تخييليا ) اشار الشارح الى ان تحقيقا او تخييليا منصوبان على الخبرية  
 لكان المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان واو ويصح ان يكونا مصدرين مؤكداين  
 اى اشتراك التحقيق او تخييل او حالين اى حالة كون الاشتراك تحقيقا الخ اى محققا  
 او تخيلا لكن هذا ضعيف لان مجي' الحال مصدرا مقصور على السماع فلا يقاس عليه  
 على الصحيح ( قوله الاعلى سبيل الخيال ) اى فرض الخيلة وجعلها مالمس بمحقق محققا  
 وذلك بان يثبت الوهم ويقرره بتأويل غير المحقق محققا ( قوله والتأويل ) مرادف لما قبله  
 ( قوله محوما في قوله ) اى مثل وجه الشبه الكائن في قول الناضى الترخي تخفيف  
 النون المضمومة وقبل البيت

❖ رب ليل قطعته بصدد ❖ وفراق ما كان فيه وداع ❖

❖ موحش كالنقيل تقضى به العين ❖ وتأبى حد يشه السماع ❖

( قوله جمع دجية وهى الظلمة ) اى وزنا ومعنى وجعهما مضافة ليل باعتبار قطعها  
 الموجودة في النواحي المتقاربة والمتباعدة والافهى واحدة لعدم تمايز افرادها ( قوله  
 والضمير ليل ) اى في قوله رب ليل ( قوله والضمير للنجوم ) والمعنى وكان النجوم بين ظلمها  
 والاضافة لادنى ملازمة لان النجوم واقعة في الظلمة ويصح ان يكون الضمير على هذه  
 الرواية ليل الى المدلول عليها بقوله رب ليل فان رب فيه دالة على التكثير والتعدد وبقرينة  
 الحال لان العاشق لا يشتكى المليلة واحدة ( قوله لاح ) اى ظهر بينهما ابتداء اى  
 بدعة وهى الامر الذى ادعى انه مأمور به شرعا وهو ليس كذلك كما ان المراد بالسنة  
 ما تقرر كونه مأمورا به شرعا مما يدل عليه قول الشارع او فعله او ما يجرى مجرى ذلك  
 من تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم فالشبه النجوم بقيد كونها ظهرت بين اجزاء ظلمة  
 الليل والمشببه السنن المقيدة بكونها الاحت بين الابتداء فهو تشبيه مفرد ثم لا يخفى  
 ان هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول وحينئذ فيقدر ان السنن محسوسة ويجعل كأنها  
 اصل على طريق المبالغة او يجعل من عكس التشبيه والاصل وكان السنن بين الابتداء  
 نجوم بين دجاء ( قوله اى في هذا التشبيه ) اى الواقع في البيت ( قوله مشرفة ) اى مضبنة  
 ( قوله في جوانب شئ ) اى جهات شئ مظلم والمناسب لقوله بين دجاء ان يقول بين  
 الظلمة كذا في الخفية وفي الاماثل في جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة  
 مظلمة انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضى بذاته آه وكذا يقال في اسود ( قوله غير  
 موجودة ) اى لانا السنن ليست اجراما حتى تكون مشرفة وكذلك البدعة ليست اجراما  
 حتى تكون مظلمة ( قوله اعنى السنن بين الابتداء ) اى بالفتنة اشارة الى ان في البيت  
 قلبا وبصرح به ( قوله الاعلى طريق الخيال ) الاضافة للبيان اى تخيل الوهم كون  
 الشئ حاصلا وهو ليس كذلك في نفس الامر لان البياض والاشراق كالظلمة  
 من اوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لانهما من المعاني ( قوله



(فعل) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه (فساد جملة) اي وجه الشبه (في قول القائل نحو في الكلام كالمخ في الطعام كون القليل مصححا والكثير مفسدا) لان المشبه اعني النحول لا يشترك في هذا المعنى (لان النحول لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به هنا رعاية قواعده واستعمال احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينفع به (بخلاف المخ) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه اواقل او اكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باعمالهما (وهو) اي وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقتهم) اي حقيقة الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما اوجزا منهما (كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما) او فصلهما

وذلك) اي وبيان ذلك اي وجود الهيئة الواقعة وجه شبه في المشبه على طريق التخييل (قوله وكل ماهو جهل) اي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف غايها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها وبهذا ظهر ان العطف من قبيل عطف العام على الخاص (قوله يجعل صاحبها) اي النصف بها (قوله ولا يامن من ان ينال مكروها) اي من الوقوع في مهلكة (قوله شبهت البدعة جواب لما واقتصر المصنف على البدعة مع ان المناسب لما تقدم له ان يقول شبهت البدعة وكل ماهو جهل لان البدعة هي المقصودة بالذات لان الكلام فيها (قوله ولزم) اي من ذلك اعني تشبيه البدعة بالظلمة (قوله بطريق العكس) اي المقابلة والاضافة للبيان اي بالطريق التي هي مراعاة المقابلة والمخالفة الضدية لان ما يترتب على الشيء من جهة انه ضدا لا يترتب على مقابله والا لانفت الضدية (قوله ان تشبه السنة) اي المقابلة للبدعة وقوله وكل ماهو علم اي المقابل لكل ماهو جهل وقوله بالنور اي لانها تجعل صاحبها كمن يمشي في النور فيتهدى للطريق ويأمن من المكروه ولم يقل المصنف ذلك اكتفاء بالمقابلة قلله بس (قوله وشاع ذلك) اي التشبيه المذكور على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل الى آخره وقوله اي كون السنة آه بيان للتشبيه المذكور المشار اليه وكان المناسب ان يقول اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور الا ان يقال ارتكب ما صنعه اهتماما بشرف العلم والسنة بالنسبة للبدعة والنور بالنسبة للظلمة (قوله حتى تخيل ان الثاني) اي في كلام المصنف وقدمه على تخيل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا (قوله مماله بياض واشراق) اي من الاجرام التي لها بياض واشراق فهو من افراد المشبه ادعاء لكن يبالغ في ذلك الفرد الذي تخيل انه مماله بياض حتى يجعل اشد في البياض من غيره ليصح جعله مشبهاه لان المشبه لابد ان يكون اقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله نحو اتيتكم آه) هذا تنظير فيما يخيل ان الشيء له بياض فالشرعية الخفيفة هي دين الاسلام وهو الاحكام الشرعية وقد وصفها عليه الصلاة والسلام بالبياض تخيل انها من الاجرام التي لها بياض والخفيفة صفة لمخدوف اي باللة او الشرعية الخفيفة نسبة للخفيف وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعنى به ابراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله والاول) اي وحتى يخيل ان الاول في كلام المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك اي الثاني (قوله واظلام) كان التبادر ان يقول وظلمة فكأنه راعى قول المصنف واشراق (قوله كقولك آه) هذا تنظير فيما يخيل ان الشيء مماله سواد (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتشفان الجبهة ووصف الجبين بشهود سواد الكفر منه مع ان المراد شهوده من الرجل لان الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده

والشاهد في قوله شاهدت سواد الكفر فان الكفر جده ما علم بجي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانكار بالسواد لتخيله انه من الاجرام التي لها سواد (قوله كتشبيها آه) اي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما ان تشبيها صحيح بواسطة وجه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى بلباض الشيب الملح (قوله اي النجوم) اي بين الدجى (قوله بلباض الشيب) اي بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب وقوله في سودا الشباب اي الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب البا في على سواده ضرورة ان النجوم في الدجى لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالشعر الابيض الكائن في الاسود فيقال النجوم في الدجى كالشعر الابيض في الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ولذلك قال الشارح اي ابيضه في اسوده (قوله اي الازهار) اشار به الى ان الانوار جمع نور يفتح النون (قوله لامعة) لم يقل بضاء لانه لا يلزم من لونها كونها بضاء فقد يحصل اللعان في الاخضر مثلا (قوله بين النبات) اعني اصول الازهار وقد اشترك تشبيه النجوم بين الدجى بلباض الشيب وتشبيها بالانوار آه في كون وجه الشبه محققا في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب آه الهيئة الحاصلة من حصول اشياء من شئ اسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول اشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه لان الانوار لا تنقيد بوصف البياض (قوله حتى يضرب) اي يميل الى السواد فيترا اي انه اسود (قوله فهذا التأويل آه) هذا نتيجة ما تقدم وقوله بين الدجى حال من النجوم وكذا قوله بين الابتداع حال من السنن (قوله ولا يخفى آه) اي لعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيها آه وانما كان من باب القلب لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به بين الدجى فتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان والنكتة في ذلك القلب الاشارة الى كثرة السنن وان البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كأن البدعة هي التي يلح وتظهر من بينها ولاجل هذه النكتة افرد البدعة وان كان مقتضى مقابلتها للدجى ان يجمعها (قوله ولا يخفى ان قوله لاح يبين ابتداع آه) الاولى ان يقول ولا يخفى ان قوله سنن لاح يبين ابتداع من باب القلب بزيادة سنن كما هو ظاهر (قوله فعلم آه) هذا تفرع على قوله سابقا ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا او تخيلا اي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقا او تخيلا فاذا لم يوجد في الطرفين تحقيقا ولا تخيلا كان جملة وجه شبه فاسدا فعلم بذلك فساد آه (قوله كون القليل مصححا) اي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله والكثير مفسدا) اي لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله لا يشترك في هذا المعنى) اي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى بل هذا المعنى اعني الكونية المنوارة خاصة بالملة وجولاود لها في النصوص هذا كلامه وفيه ان الملح

الملح ليست مصلحة للطعام دائماً بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه المذكور حتى في الطرف الآخر اللهم الا ان يراد بالقليل القدر المحتاج اليه وبالكثير ما زاد على ذلك (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) اى لا يتحمل شيئاً منهما اى بالنسبة الى كلام واحد بخلاف الملح فانه يتحملهما بالنسبة الى طعام واحد (قوله ان المراد به) اى بالنحو وقوله رعاية قواعد المرعية (قوله واستعمال احكامه) اى واحكامه المستعملة وهو عطف تفسير اى ان المراد بالنحو ما ذكر لالجزئيات المسماة بكونها نحو الحملات للقلة والكثرة لانه لا غرض لنا في كثرة جزئياته واما الغرض منه ما يرعى في الكلام وهو الذى اعتبر في التشبيه وهذا لا يحتمل القلة والكثرة (قوله وهذه) اى المذكورات من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله وان لم توجد) اى كلاماً او بعضاً (قوله ولم ينتفع به) اى في فهم المراد منه فان قلت قد يفهم المعنى من الكلام المخون قلت التنبى الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من المخون ان وجد فبواسطة القرائن كذا قرر شيخنا العدوى وفي عبد الحكيم ان المراد لم ينتفع به على وجه الكمال للتخبر (قوله بان يجعل في الطعام) اى الواحد وقوله القدر الصالح منه اقل راجع لقوله يحتمل القلة وقوله او اكثر راجع لقوله والكثرة ان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم عليه بكونه مصلحاً مع وجود الفطد قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد كذا قرر شيخنا العدوى رحمه الله تعالى (قوله بل وجه الشبه آه) اضراب على ما قاله بعضهم من ان وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً في كل (قوله باعمالهما) اى باعمال النحو والملح على الوجه اللائق والفساد باعمالهما وحيثئذ فمضى قولهم النحو في الكلام كالمح في الطعام بناء على هذا الوجه ان الكلام لا تحصل منافع من الدلالة على المقاصد الا بمرعاة القواعد النحوية كما ان الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية على وجه الكمال مالم يصلح بالملح (قوله وهو إما غير خارج آه) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيما مر الى اربعة اقسام قسمه الى ستة اقسام وذلك لان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام ماهيتهما او جزءاً منهما مشتركاً بينهما وبين ماهية اخرى او جزءاً منها ميمراً لها عن غيرها من الماهيات والاول النوع والثانى الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما اما ان يكون صفة حقيقية واما اضافية والحقيقية اما حسية او عقلية وقدم الكلام على غير الخارج لانه الاصل في وجه الشبه ولم يقل وهو اما داخل او خارج ليشمل النوع لانه كما انه غير خارج غير داخل لكونه تمام الماهية والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها (قوله بان يكون تمام ماهيتهما) اى ماهيتهما التسامة وهو النوع وقوله او جزءاً منها اى وهو الجنس او الفصل (قوله كما في تشبيه ثوب باخر

في نوعهما وجنسهما او فصلهما) ومائة خلوق مجوز الجمع اى او في جنسهما او فصلهما معا  
 وانت خير باننا اذا قلنا زيد كالفرس في الحيوانية او كعمرو في الانسانية او في الناطقية فالانسانية  
 والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل اذ النوع الانسان لا الانسانية  
 اعنى الكون انسانا والجنس هو الحيوان لا الحيوانية اعنى الكون حيوانا والفصل الناطق  
 لا الناطقية اعنى الكون ناطقا وكذا يقال في تشبيه ثوب بآخر وغير ذلك واجاب بعض  
 الفضلاء بان المراد بقوله في نوعهما آه اى فيما يؤخذ من نوعهما او جنسهما او فصلهما  
 (قوله كما يقال هذا الثوب آه) اعلم ان الثوب اسم لكل ما يلبس لكن ان كان يسلك  
 في العنق قيل له قميص وان كان يلف على الرأس قيل له عمامة وان كان يسلك فيها  
 قيل له طافية وان كان يستر به العورة قيل له سروال وان كان يوضع على الكتف قيل له  
 رداء فالثوب جنس تحت انواع عمامة وقميص ورداء وسروال وطافية اذا علمت هذا فالاولى  
 للشارح ان يقول كما يقال هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما قميصا او هذا الملبوس مثل  
 هذا الملبوس في كونهما ثوبا او هذا الثوب مثل هذا الثوب في كونهما من كتان او قطن  
 فالاول مثال للنوع والثاني للجنس والثالث والرابع مثال للفصل وذلك لان هذا الثوب مركب  
 من الجنس وهو الثوبية ومن الفصل وهو القطن او الكتان او الحريرا او الصوف مثلا  
 واماماه للشارح فقيه ترك لثال النوع كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ولك ان تقول  
 ان القطن والكتان في كلام الشارح مثال لفصل وقوله او ثوبا مثال للجنس ان اريد  
 مطلق ثوبية ويكون تاركا لثال النوع ويحتمل انه مثال للنوع ان اريد به الثوبية  
 المقيدة بالكتان او القطن ويكون تاركا لثال الجنس واعلم ان التشبيه في الجنس ومابعه  
 من النوع والفصل يفيد عند التعريض مثلا بمن استنكف عن لبس احدهما وعند  
 التفريع بمن يتر لهما منزلة المتباينين كالفرس والحمار واذا علمت هذا تعلم ان التشبيه  
 بالنوع والجنس والفصل لا ينافى ما تقرر من كون وجه الشبه لا بد له من نوع خصوصية  
 والام يفد لما تقدم ان معنى الخصوصية كونه في قصد المتكلم مما ينبغي ان يشبه به لا فادته  
 ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من تعريض او تفريع وعلم بما ذكرناه من الامثلة انه  
 ليس المراد بالجنس والنوع والفصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة بل ما يقصد  
 منها في العرف (قوله ضرورة اشتراكهما فيه) اى لاشتراك الطرفين فيه بالضرورة  
 وهذا علمه لقوله قائم بهما (قوله متفرقة فيهما) اى ثابتة فيهما بحيث لا يكون حصولها  
 في الذات بالقياس الى غيرها واحتراز بذلك عن الاضافات فانها لا توصف بالتمكن  
 ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله وهي اماحسية) دخل تحتها قسمان  
 من المقولات العشرة وهي الكيف والكم وقوله فيما يأتى واما اضافية دخل تحتها  
 سبعة اقسام من المقولات وهي الابن والبنى والوضع والمالك والفعل والانفعال والاضافة  
 وبنى الجوهر وهو العاشر وهو لا يصح ان يكون وجه شبه لانه لا بد ان يكون معنى

كما يقال هذا القميص  
 مثل ذلك في كونهما  
 كتانا او ثوبا او من  
 القطن (او خارج)  
 عن حقيقة الطرفين  
 (صفحة) اى معنى  
 قائم بهما ضرورة  
 اشتراكهما فيه وتلك  
 الصفة (اماحسية)  
 اى هيئة متمكنة في الذات  
 متفرقة فيها (وهي  
 اماحسية) اى مدركة  
 باحدى الحواس  
 (كالكميات الحسية)  
 اى المختصة بالجمع  
 (مما يدرك بالبصر)  
 وهي قوة مرتبة في  
 العصبين المجوفين  
 اللتين يتلاقيان في فترقان  
 الى العينين

لاذاتنا كامر ( قوله باحدى الحواس ) اى الخمس الظاهرة والخمس هنا بالمعنى المشهور لان الحواس عشرة فلتعتبر الباطنية هنا ( قوله كالكيفيات الجسمية ) اى والبكم وما يأتى من جملة من الكيفيات فقيه تسامح كما قال الشارح ( قوله اى المختصة بالجسم ) اى من حيث قيامها به و اراد بالجسم ما قابل المعنى فيشمل السطح لما يأتى من ان الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح تأمل ( قوله بما يدرك بالبصر ) اى من الامور التى تدرك بالبصر وبالسَّمع وبالدُّوق وباللس وبالشَّم وهذا بيان للكيفيات الجسمية ( قوله مرتبة ) اى مثبتة من ترتب اذا ثبت كذا فى عبد الحكيم ( قوله فى العصبين ) اى العرقين ومحلها مقدم الدماغ وهو الجهة ( قوله المجوفتين ) اى اللتين لهما جوف كالوَصَة وحاصله ان الطرف الاول من الدماغ قامت من جهته اليسرى عَصَبَة مجوفة كالوَصَة الصغيرة ومن جهته اليمنى عَصَبَة كذلك فذهب العَصَبَة اليسارية الى العين اليمنى وتذهب العَصَبَة اليمينية الى العين اليسرى فتتلاقى العَصَبَتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب ثم ان البصر الذى هو القوة مودع فى العصبين بتمامهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين اى الحدقتين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى جميعها وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على ان فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحمل اختصاصه بمحل مخصوص من العَصَبَة ولكن جرت العادة الالهية بان العَصَبَة اذا اصابته آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها قاله العلامة البعقوبى وذكر ان تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء واما المتكلمون فيقولون انه معنى قائم بالحدقة تدرك به الالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق آه وذكر بعضهم ان معنى قول الشارح فى العصبين المجوفتين اى اللتين على صورة دالين ظهر احدهما ملاصق لظهر الاخرى فقوله بعد يتلاقيان اى يتلاصقان باظهرهما وقوله فيفترقان الى العينين اى بامرافهما مع تلاصقهما باظهرهما والحاصل ان العصبين اللتين اودعت فيهما قوة البصر قبل انهما كدالين ملاصق ظهر احدهما بظهر الاخرى وقبل انهما متقاطعتان تقاطعا صليبيا وقد علمت صحة حل كلام الشارح على حكاية القولين ( قوله من الالوان والاشكال ) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلا عند التشبيه فى اللون خد كالأورد فى الحمرة وشعره كالغراب فى السواد ويقال عند التشبيه فى الشكل رأسه كالبطيخة الشامية فى الشكل وانما ذكر المصنف الالوان وامعها ولم يذكر الاضواء مع انها من البصريات بالذات ايضا فكأنه جعلها من الالوان كما زعمه بعضهم قاله عبد الحكيم ( قوله والشكل هيئة آه ) اعلم ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر بالمقدار والمقدار ما ينقسم اما فى جهة الطول ويسمى خطا او فى جهتي الطول والعرض ويسمى سطحيا او فى جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسما ونهاية الخط النقطة لانه

(من الالوان والاشكال)  
والشكل هيئة احاطة

ما تركب من نقطتين ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيما او مستديرا لانه ما تركب  
من اربع نقط اثنتين بجانب اثنتين ونهاية الجسم السطح كان مستقيما او مستديرا لانه  
ما تركب من سطحين فاكثر بعضها فوق بعض والسطح والجسم يعرض لهما الشكل  
دون الخط لما علت ان نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به وحيث قد قولنا في تعريف  
الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر بالمقدار يراد بالمقدار  
خصوص السطح والجسم دون الخط اذا علمت هذا فقول الشارح والشكل هيئة  
احاطة آه الاضافة على معنى من اى الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة او اكثر  
وقوله بالجسم اى الطبيعى وكان عليه ان يقول بالجسم او السطح لما علمت ان كلامنا  
الجسم والسطح يعرض له الشكل او يبدل الجسم بالمقدار ويراد بالمقدار خصوص  
الجسم والسطح دون الخط لما علمت ان الشكل لا يعرض له لانه نهاية التى هى النقطة  
لا يتأتى احاطتها به وقوله كالدائرة اى كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة  
وظاهره انه مثال للنهاية الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظر اذا لدائرة سطح  
مستوي محيطه خط مستدير في داخله نقطة تسمى بالمركز جميع الخطوط الخارجة منها  
اليه متساوية وحيث قد علمت ان الدائرة وهو الخط المستدير محيط بالسطح لا بالجسم  
فلو قال كنهاية الكرة بدل قوله كنهاية الدائرة كان اولي وذلك لان الكرة جسم  
يحيطه سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية  
وذلك السطح محيطها وتلك النقطة مركزها فنهاية الكرة وهو السطح المستدير  
محيط بالجسم واجاب العلامة عبد الحكيم بان في العبارة احتياكا كقوله تعالى جعل  
لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصر اى جعل لكم الليل مظلا لتسكنوا فيه  
والنهار مبصر لتنبهوا من فضله فيقدر هذا بالسطح بقريضة قوله كالدائرة ويقدر  
كالكرة بقريضة قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة او اكثر بالسطح  
او بالجسم كالدائرة والكرة انتهى ويمكن ان يقال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطة بالسطح  
اولا وبالذات محيطة بالجسم ثانيا وبالعرض فيصح ان تكون الدائرة مثلا في كلام الشارح  
ولا اعتراض ولا شئ بل كلامه من الحسن يمكن لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق  
(قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المستطحات كالدائرة ونصفها  
والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله ونصف الدائرة) اى وكشكل نصف  
الدائرة وهو ما بعده راجع لقوله او اكثر لان نصف الدائرة سطح احاط به نهايتان اى  
خطان احدهما مستدير والاخر مستقيم (قوله والمثلث) اى وكشكل المثلث فالثالث  
سطح احاط به ثلاث نهايات اى خطوط وقوله والمربع اى فهو سطح احاط به اربع  
نهايات اى خطوط (قوله وغير ذلك) اى كالخمس والستة الخ (قوله وهو كم) اى  
عرض يقبل التجزى لذاته فخرج بقولنا يقبل التجزى النقطة فانها كانت عرضا لا تقبل

نهاية واحدة او اكثر  
بالجسم كالدائرة ونصف  
الدائرة و المثلث والمربع  
وغير ذلك (والمقادير)  
جمع مقدار وهو كم متصل  
قار الذات كالخط والسطح  
(والحركات) او الحركة هى  
الخروج من القوة الى الفعل  
على سبيل التدرج وفي  
جعل المقادير والحركات  
من الكيفيات تسامح

التجزى فلا يقال لها كم وخرج بقولنا لذاته الألوان كالبياض والحمرة فانها لا تقبل التجزى لذاتها بل تبعا لمحلها فليست من قبيل الكم (قوله متصل) اى لاجزائه حد مشترك تلاقى تلك الاجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لاجد الاجزاء وبداية للآخر مثلا الخط اذا قسم الى ثلاثة اجزاء كان خطين نهاية احدهما مبدأ للآخر والحد المشترك هى النقطة الوسطى لانها نهاية احد الخطين وبداية للآخر واحترز بقوله متصل عن العدد فانه وان كان عرضا الا انه غير متصل لانه اذا قسم نصفين لم يكن نهاية احدهما مبدأ للآخر والمراد بالعدد الكم الذى هو عرض قائم بالعدود وليس المراد بالعدد المحترز عنه الشئ العدود ولا لفظ العدد (قوله فار الذات) اى ثابت الذات بان تكون اجزاؤه المفروضة ثابتة في الخارج واحترز بقوله فار الذات عن الزمان فانه وان كان كما متصلا لانه يمكن ان يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للماضى وهو بعينه بداية للمستقبل الا انه غير فار الذات لانه عرض سيال لا يثبت لاجزائه لانه حركة الفلك (قوله كالحده السطح) ادخل بالكاف الجسم التعليمي و اشار بهذا الى ان المقدار ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه ان قبل القسمة في الطول فقط فخط وان قبل القسمة في العرض فقط فسطح وان قبلها في الطول والعرض والعمق فجم تعليمي فقد علمت ان المقادير اعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمته وهذا مذهب الحكماء واما عند المتكلمين فالمقادير جواهر هى نفس الجسم او اجزاؤه لان المؤلف من اجزاء لا يتجزى اذا انقسم في الجهات الثلاث فالجسم وفي جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض وفي جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة آه بس (قوله الخروج من القوة الى الفعل) كخروج الانسان من شباه الى الهرم فانه انتقال من الهرم بالقوة الى الهرم بالفعل وكخروج الزرع الاخضر من الخضره الى اليوسه فانه انتقال من اليوسه بالقوة الى اليوسه بالفعل فالزرع الاخضر يابس بالقوة فاذا يابس بالفعل قبل ذلك الانتقال حركة وقوله على سبيل التدرج اى وقتا فوقنا واحترز بذلك عن الخروج دفعة كما تقلاب العناصر بعضها الى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فانه دفعي فلا يقال لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكوينا ويسمى ايضا كونا وفسادا وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء وعرفها المتكلمون بانها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اثنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وتعريف الحكماء اعم باعتبار الصدق واما باعتبار المفهوم فانها عند الحكماء من قبيل الانفعال وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لانها الاين المسبوق باين والمعنى الذى ذكره المتكلمون هو المناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى فاذا اردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى قلت كائن فلانا في ذهابه السهم السريع وان اردت التشبيه بالمعنى الذى قاله الحكماء قلت بائن الانسان في حركته

من شيا به الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى اليوسة (قوله تساع)  
 اى لان المقدار من مقولة الكم اعنى العرض الذى يقتضى القسم لذاته والحركة  
 من الامراض النسبية والكفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند بعضهم  
 من مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض ان المقادير والحركات  
 من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) اى وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر  
 (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) اى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وحاصله انه  
 اذا قارن الشكل اللون اى اذا اجتماعا حصلت كيفة يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح  
 ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة واعلم ان كلا من الشكل واللون قد يكون  
 حسنا وقد يكون قبيحا وحينئذ فتارة يكونان حسنين وتارة قبيحين فالاول كالشخص  
 الابيض المستقيم الاعضاء والثاني كافي شخص اسود غير مستقيم الاعضاء وتارة يكون  
 الاول حسنا والثاني قبيحا وبالعكس فالحسن او القبح الحاصل لكل واحد منها غير الحسن  
 والقبح العارض للمجموع قال في شرح الجريد واعلم ان كلامهم متردد في ان الخلقة  
 مجموع الشكل واللون او الشكل المنضم للون او كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا  
 اقرب الى جعلها نوعا على حدة (قوله الحاصلين باعتبار الشكل) اى شكل الفم بالنسبة  
 للضحك وشكل العين بالنسبة للبكاء وقوله والحركة اى حركة الفم في الضحك والعين  
 في البكاء (قوله رتبت) اى رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها في العصب المفروش بجلد  
 الطبل على سطح باطن الصماخين اى ثقبى الاذنين (قوله يدرك بها الاصوات) يخرج  
 بهذا القيد القوة المرتبة في ذلك العصب التى لا يدرك بها الاصوات بل الحرارة والبرودة  
 والرطوبة واليوسة فلا تسمى تلك القوة سمما بل لسا وهذا القيد معتبر في جميع القوى  
 وان تركه الشارح في بعضها ثم ان التعريف لا يشمل القوة المودعة في العصب المفروش  
 على سطح باطن صماخ واحد فيقتضى ان تلك القوى لا تسمى سمما وليس كذلك الا ان تجعل  
 ال في الصماخين الجنس (قوله من الاصوات القوية والضعيفة) بيان لما يدرك بالسمع  
 والمراد بالاصوات القوية العالية التى تسمع من بعد والمراد بالضعيفة المنخفضة التى لا تسمع  
 الا من قرب وقوله والى بين بين اى بين القوية والضعيفة وكما يدرك بالسمع الاصوات القوية  
 والضعيفة يدرك به ايضا الاصوات الحادة والثقيلة والى بين الحادة والثقيلة والفرق بين  
 الصوت القوى والثقيل ان مرجع الاول الى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد و مرجع  
 الثانى الى التمل وعدم النفوذ في السمع سريعا كما في صوت الحمار واماماته من الاصوات  
 الغليظة والحادة فيه راجعة الى النفوذ في السمع بسرعة كصوت الزامير والوتار والجرس  
 ونحو ذلك من الاصوات الرقيقة قاله يعقوبى (قوله والصوت يحصل آه) اى والصوت  
 كيفية تحصل من التلوج اى من تلوج الهواء وتحركه بسبب انضغائه وانجباسه فاذا ضرب  
 شخص بكفه على كفه الاخرى تحرك الهواء بسبب انضغائه فيحصل الصوت الذى

(وما يتصل بها) اى المذ.  
 كورات كالحسن والقبح  
 المتصف بهما الشخص باعتبار  
 الخلقة التى هى مجموع  
 الشكل واللون وكالضحك  
 والبكاء الحاصلين باعتبار  
 الشكل والحركة (او بالسمع)  
 عطف على قوله بالبصر  
 والسمع قوة رتبت في العصب  
 المفروش على سطح باطن  
 الصماخين يدرك بها الاصوات  
 (من الاصوات القوية  
 والضعيفة والى بين  
 بين) والصوت يحصل  
 من التلوج المعلوم للقرع  
 الذى هو اساس عفيف  
 والقلع الذى هو تقريق  
 عفيف بشرط مقاومة  
 المقروع للقارع

قوله انضغائه هكذا  
 في النسخ بالثلاثة ولعله  
 محرف والاصل انضغاطه  
 بالطاء المهملة تأمل (مصحف)



هو كيفية قائمة بالهواء ووصلها الهواء المتكيف بها للسمع اما بخرقه ما جاوره  
من الاهوية او بمخلق مثلها فيما جاوره ( قوله الملول ) اي الناشئ وهو بالجر صفة  
للتوج وقوله للقرع اي الخبط جسم على آخر وقوله الذي هو اي القرع ( قوله اساس  
عنيف ) اي اساس جسم لا آخر اساسا عنيفا اي شديدا وانما شرط في القرع كونه  
عنيفا اي شديدا لانك لو وضعت حجرا على آخر بهل لم يحصل توج ولا صوت ( قوله  
والقالع ) عطف على القرع ( قوله الذي هو تفريق ) اي بين متصلين وقوله عنيف اي  
شديد والتفريق المذكور على وجهين تفريق بين متصلين بالاصالة كتقطيع الخيط  
وتفريق قطعة خشب عن اخرى وتفريق متصلين اتصالا عارضا كجذب رجل غائص  
في الطين وجذب مسمار مفروز في خشبة وجذب خشبة مفروزة في الارض فاذا وقع  
التفريق في الوجهين بعنف توج الهواء وحصل الصوت وانما اشترط فيه العنف اي  
كونه بشدة لانه لو وقع بهل بان قطع الخيط شيئا فشيئا او جذب الرجل بتدرج لم يحصل  
توج ولا صوت ( قوله بشرط مقاومة المقروع للقالع ) اي مساواته له اي في القوة  
والصلابة وانما شرط في القرع ايضا المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقالع  
اي الملاقي بالفتح والملاقي بالكسر لانه لو كان احدهما ضعيفا غير صلب كمنصوف المندوف  
المتراكم يقع عليه حجر او خشب او يقع هو على حجر او خشب لم يحصل صوت كذا  
قرر شيخنا العدوي وقرر بعض الاشياخ ان المراد بالمقاومة المدافعة كعجز على حجر  
بمخلاف نحو القطن على الحجر لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر في المقروع والقالع  
فلعل المعنى الاول احسن ( قوله والمقلوع للقالع ) اي وبشرط مقاومة المقروع منه  
للقالع اي للمقلوع اي مساواته له في الصلابة واحتراز بذلك عن زرع ريشة من طائر  
فانه لم يحصل توج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقروع والمقلوع في الصلابة  
( قوله وبمختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها ) فاذا وضع حجر  
كبير على مثله بعنف كان الصوت قويا وان وضع حجر صغير على مثله بعنف كان الصوت  
ضعيفا وان وضع حجر متوسط على مثله بعنف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف  
وكذلك قلع رجل الصغير الغائص في الطين ليس كقطع رجل الكبير بل الصوت  
الحاصل من قلع رجل الكبير اقوى وان احمق القلع عنفا وبمختلف الصوت حدة  
وتحلا باعتبار صلابة المقروع وملاسته كالآوتار وبحسب قصر المنفذ وعدم قصره  
وضيقه وعدم ضيقه فاذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلًا وان كان املس كان  
حادا وان كان منفذ الصوت قصيرا او ضيقا كان حادا وان كان مستطيلا او واسعا كان  
ثقيلًا ( قوله وهو قوة منبثة ) اي سارية وهب هنا بقوله منبثة دون قوله ربت  
او مرتبة اشارة الى انه ليس له محل مخصوص منه بل هو منبث في العصب وسار فيه  
بمخلاف غيره كذا كتب شيخنا الحنفى وهو مخالف لما تقدم عن اليمقوني في البصر

والمقلوع للقالع  
وبمختلف الصوت  
قوة وضعفا بحسب  
قوة المقاومة وضعفها  
( او بالذوق ) وهو  
قوة منبثة في العصب  
المفروش على جرم  
السان ( من الطعوم )  
كالخراطة والمرارة  
والملوحة والمجوضة  
وغير ذلك

تأمل ( قوله في العصب المفروش الخ ) لم يقل في جرم اللسان لان الواقع في التشريح ان محل تلك القوة العصب الذي على جرم اللسان ولم يقل هنا كسابقه على سطح جرم اللسان تفننا واعتراض على هذا التعريف بانه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكور الغير المدركة للطعوم كالللمسة واجيب بان هنا قيدها حذفه لظهوره وشهرته وهو تدرك بها النفس طعم المطعومات ( قوله من الطعوم ) بيان لما يدرك بالذوق والطعوم هي الكيفيات القائمة بالطعومات فاذا اريد التشبيه باعتبارها قبل هذا كالعسل في الحلاوة وهذا كالصبر في المرارة ( قوله كالحرافة ) وهي طعم منافر للقوة الذائقة فيه لذع ما كظم الفلفل والقرنفل والزنجبيل دون المرارة في المنافرة ( قوله والمرارة ) هي طعم منافر للذوق شدة المنافرة كظم الصبر ( قوله والمملوحة ) هي طعم منافر للذوق بين المرارة والحرافة ولذلك تارة تكون مائلة للحرافة وتارة تكون مائلة للمرارة ( قوله والجووضة ) هي طعم منافر للذوق ايضا يميل الى الملوحة والحلاوة ( قوله وغير ذلك ) اي كالدمومة والحلاوة والعفوصة والقبض والتفاهة فهذه مع ما في الشرح تسعة قال في المطول وهذه التسعة اصول الطعوم = فالحلاوة طعم ملائم لقوة الذائقة اشد ملائمة واشبهاء لديها \* والدمومة طعم فيه حلاوة لطيفة مع دهنية فهو ملائم للذوق دون الحلاوة في الملائمة كظم اللحم والشحم والابن الحليب والادهان \* والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كظم العفص المعلوم \* والقبض طعم منافر ايضا فوق الجووضة وتحت العفوصة ولذا قيل في الفرق بينهما ان العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهره فقط \* والتفاهة لها معنيان كون الشيء لا طعم له كما اذا وضعت اصبعك في فك وكون الشيء لا يحس بطعمه لشدة كثافته اجزائه فلا يتحمل منها ما يتحاطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احسن منه بطعم وذلك كما في الحديد فانه اذا وضع على اللسان لم يجد له الانسان طعما فلو تحلل منه نحو القراضة وجد له طعما آخر والمعدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني لا الاول وانما كانت هذه التسعة اصول الطعوم لان ما سواها من الطعوم وهي انواع لاتناهي مركبة منها كالترازة المركبة من الحلاوة والجووضة وكما خلط مطعوم بمطعوم حدث طعم آخر واستدل الحكماء على كون اصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بان الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ولا بد له من قابل وهو اللطيف او الكثيف او المتوسط بينهما واذا ضربت اقسام الفاعل في اقسام القابل حصلت اقسام تسعة فالحرارة اذا فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت الملوحة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الجووضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة اذا فعلت في اللطيف حدثت الدمومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل

(او بالشم وهي قوة  
زبت في زانتي  
مقدم الدماغ المشتهين  
بمخني الثدي (من  
الروائح او باللس) و  
هي قوة سارية في  
البدن يدرك بها  
الموسسات (من الحرارة  
والبرودة والرطوبة  
واليبوسة) هذه  
الاربعة هي اوائل  
الموسسات والاوليان  
منها فعليتان والاخرتان  
انفعاليتان (والخشونة)  
وهي كيفية حاصلة  
من كون بعض الاجزاء  
اخفض وبعضها  
ارفع (والملاسة)  
وهي كيفية حاصلة  
عن استواء وضع  
الاجزاء (واللين)  
وهي كيفية تقتضي  
قبول الغمز الى الباطن  
ويكون الشيء بها  
قوام غير سبال

بينهما حدثت التفاهة هذا ما ذكرنا والحق انها مجرد دواوى لا دليل عليها كيف  
والافيون مربراد والعسل حلو وخار والزيت دسم حار (قوله زبت) اي رتبها الله بمعنى  
انه خلقها وجعلها في زانتي مقدم الدماغ وهما حلتان زانتيان هناك شيهتان  
بمخني الثديين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ مع خر يطنه كالحلتين بالنسبة الى الثديين  
كل واحدة منهما تقابل ثقب من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف وانما  
هو واسطة لان القوة الشمية قائمة بينك الزانتيين بدليل انه اذا سد الانف من داخل  
اقطع ادراك الشموم ولو سلم نفس الانف من الآفات (قوله من الروائح) بيان لما يدرك  
بالشم ولا حصر لانواع الروائح ولا اسمائها الامن جهة الملاسة للقوة الشامة وعدم  
الملاسة لها فما كان ملائما يقال له رائحة طيبة وما كان غير ملائم يقال له رائحة منتنة  
او من جهة الاضافة لمحلها كرائحة مسك او زبل او لقار انها كرائحة حلاوة او مرارة  
فان الرائحة مقارنة للحلاوة لا فائدة بها والا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله سارية) لم يقل  
منبثة كما هو به في الذوق تفننا وقوله في البدن اي في ظاهر البدن كله وهو الجلد كما هو  
مصرح به في كتب الحكمة وبهذا اندفع ما يقال ان هذه القوة لم تخلق في الكبد  
والرئة والطحال والكلى فكيف يقول الشارح سارية في البدن مع ان هذه من جلته  
(قوله ووائل الموسسات) اي لانها تدرك بمجرد اللس اي باوله من غير احتياج لشيء آخر  
وما عداها من اللطافة والكثافة والهشاشة والزوجية والبلة والجفاف والخشونة  
والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقيل يدرك باللس بتوسط هذه الاربعة فهي ثوان  
في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت اوائل لحصولها في الاجسام العنصرية  
البسيطة التي هي اوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية الماء والنار  
والهواء والتراب والماء فيه برودة ورطوبة وفي النار حرارة ويبوسة وفي التراب برودة  
ويبوسة وفي الهواء حرارة ورطوبة وبذلك الكيفيات الاربعة تؤثر في الاجسام العنصرية  
بعضها في بعض ويتأثر بعضها من بعض فيتولد منها المركبات كالعادن والنباتات  
والحيوانات (قوله فعليتان) اي مؤثرتان في موصوفيهما لانها باقتضيان الجمع والتفريق  
وكلاهما فعل فالحرارة كيفية تقتضي تفريق المختلفات بالاطافة والكثافة وجمع  
المتشاكلات اما تفريقها للمختلفات فلان فيها قوة مصحدة فاذا اثرت في جسم  
مركب من اجزاء مختلفة بالاطافة والكثافة ولم يمكن الالتئام بين بسائطها انفع  
اللطيف منها فيتبادر للصعود اللطيف فاللطيف دون الكثيف فيلزم منه تفريق  
المختلفات مثلا النار اذا اوقدت على معدن انزل خبشه من صافيه واذا تعلقت بعود  
سالت الرطوبة المتحدة بالبرودة وخرج منه دخان وهو هواء مشوب بنار ويرتفع لاطافته  
وتبقى الاجزاء الكثيفة فقد فرقت بين الاجزاء اللطيفة والكثيفة واما انها تجمع  
المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة لاهم والحرارة

معدة لذلك الاجتماع فينسب اليها كما تنسب الالفعل الى معداتها والبرودة كيفية تقتضى  
 تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات فتفريقها المتشاكلات كما فى الطين الابن اذا ليس  
 فانه ينشق لشدة البرودة وجمعها للمختلفات كالجمع بين الرطب واليابس (قوله والاخرين  
 انهم اليان) اى لانهما في تضيان تأرموصوفهما وذلك لان الرطوبة كيفية تقتضى  
 سهولة التشكل والتفرق والاتصال كما فى العجين واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك  
 كما فى الحجر والخشب (قوله قبول الغمز) اى النفوذ والدخول الى باطن الموصوف بها  
 كالعجين اذا غمزته باصبعك مثلا وقوله ويكون للشيء اى الموصوف وقوله بها اى معها  
 او بسببها وقوله قوام اى قوة وتماسك بحيث لا يرجع بعض اجزائه موضع بعض منها  
 اذا اخذوا واحترز بهذا من الماء فهو ليس منصفا بالابن بل باصلابة وقوله غير سيال  
 تفسير لما قبله واعلم ان قبول الشيء الابن لا غمز بسبب ما فيه من الرطوبة وتماسكه بسبب  
 ما فيه من اليبوسة فكل لين فيه رطوبة ويبوسة والكيفية المركبة من مجموع هاتين  
 الكيفيتين هى الابن (قوله تقابل الابن) اى تقابل التضاد فهو كيفية تقتضى عدم  
 قبول الغمز الى الباطن او تقتضى الغمز لكن لا يكون الموصوف معها اقوام وتماسك وذلك  
 كما فى الحجر والماء (قوله الى صوب المحيط) اى الى جهة العلو وقوله لم يعقه عائق كالمسك  
 باليد او تعلق ثقيل به وذلك كما فى الريش الخفيف فانه لولا العائق لارتفع الى العلو (قوله  
 الى صوب المركز) اى الى جهة السفلى وقوله لم يعقه عائق اى كالجمل والرصاص مثلا  
 المحمول لولا حمله لنزل للسفل وشبهوا العلو بمحيط الدائرة والسفل بمركزها لارتفاع  
 المحيط عن المركز فى الجملة ولذلك قالوا فى تعريف الخفة لصوب المحيط اى الى جهة العلو  
 وفى النقل لصوب المركز اى الى السفلى وايضا السماء للارض كالدائرة وهى من جهة العلو  
 والارض كالمركز وهى بالنسبة لما يظهر من السماء منخفضة فاذا فرض الثقل والخفيف بينهما  
 اندفع الاول الى الارض التى هى كالمركز واندفع الثانى الى السماء التى هى كالدائرة لولا  
 العائق فى كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز فانه يعقوبى وما ذكره المصنف من ان  
 كلامه الخفة والثقل كيفية محسوسة بحاسة اللمس فيه نظر اذ كل منهما فى الحقيقة كيفية  
 مبدأ ومنشأ وسبب فى مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالموصوف  
 بالمحسوسة انما هو المدافعة المتسببة عنهما لا نفسيهما كما يجد الانسان من الحجر اذا  
 امسكه فى الجوف فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد فى الزق الذى  
 نفخ فيه اذا جسده بيده تحت الماء فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه  
 فالذى اوجب المدافعة الصاعدة فى الزق الخفة والذى اوجب المدافعة الهابطة  
 فى الحجر الثقل فهما بيان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللمس (قوله وما يتصل  
 بها) اى وما يلحق بها فى كونه مدركا باللمس (قوله كالبلة والجفاف) البلة هى الرطوبة  
 الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها فانه السيد وفيه نظرا فذكر ح

(والصلابة) وهى  
 تقابل الابن (والخفة)  
 وهى كيفية بها  
 يقتضى الجسم ان  
 يصر لك الى صوب  
 المحيط لو لم يعقه  
 عائق (والثقل)  
 وهى كيفية بها يقتضى  
 الجسم ان يصر لك الى  
 صوب المركز لو لم  
 يعقه عائق وما يتصل  
 بها) اى بالذكورات  
 كالبلة والجفاف  
 والزوجة والهشاشة  
 واللاطفة والكنافة  
 وغير ذلك (او عقلية  
 عطف على حسية  
 كالكيفيات النفسانية)  
 اى المختصة بذوات  
 النفس (من الذكاء)  
 وهى شدة قوة للنفس  
 معدة لاكتساب الآراء

في حواشي البحر يد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل جوهر  
 فلا يصح عدها من الكيفيات والاحسن ان يقال البلة هي الكيفية المقنضية لسهولة  
 الالتصاق ويقابلها الجفاف فهو كيفية تقضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق (قوله  
 والازوجة) هي كيفية تقضي سهولة التشكل وعسر التفرق بل يمتد عند محاولة التفرق  
 كافي اللبان والعلك والمصطكا والهشاشة تغايلها نهى كيفية تقضي سهولة التفرق  
 وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبر المجنون بالسفن العنيد والكائن من الذرة (قوله  
 والاطافة) هي رقة القوام اي الاجزاء المتصلة كافي الماء وقيل هي كون الشيء شفافا  
 بحيث لا يحجب ما وراءه والكثافة ضدها فهي غلظ القوام او حجب الجسم ما وراءه  
 ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب الادراك بحاسة اللمس وحينئذ فلا راد منها هنا المعنى  
 الاول فيها فانه اليعقوبي وقد يقال ان الاطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والكثافة عين  
 البيوسة فتأمل فنارى (قوله وغير ذلك) اي كاللذع الذي هو كيفية سارية في الاجزاء  
 يحس بها ان مس اللذع فانه اليعقوبي (قوله او عقلية آه) اعلم ان تقسيم الخارج من وجه  
 الشبه الى حسي وعقلي لمزيد الاهتمام به والافقير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا  
 وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما كانت افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه  
 فيه كثيرا لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى  
 حسية الطرفين وعقليتهما فاستغنى عن تقسيمه بتقسيمهما بخلاف تقسيم الخارج فانه  
 لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله او عقلية) اي مدركة بالعقل (قوله اي المختصة  
 بذوات الانفس) اي المختصة بالاجسام بذوات الانفس الناطقة ومعنى اختصاصها  
 بذوات الانفس انها لا توجد الا فيها لا في الجمادات ولا في الحيوانات العجم فلا ينافي وجود  
 بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجرى عند منبتهما كذا قال  
 بعضهم وفيه انه لا داعي لجعل الاختصاص اضافيا لان علم الواجب تعالى وقدرته وارادته  
 وكذلك هم المجرى عند منبتهما ليس من الكيفيات (قوله من الذكاء) بيان للكيفيات  
 النفسانية وهو في الاصل مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها واماني العرف فقد اشار له  
 الشارح بقوله شدة قوة آه اي قوة شديدة لانفس فهو من اضافة الصفة للموصوف  
 وقوله ممددة لاكتساب الآراء بكسر الهمزة اسم فاعل اي تمدد النفس وتهينها وابقعها  
 اسم مفعول اي اعددها الله تعالى لاكتساب النفس الآراء اي العلوم والمعارف واذا اريد  
 التشبيه باعتبار ذلك قيل فلان كافي حنيئة في الذكاء او في العلم (قوله المفسر) اي عند  
 المنطقة (قوله بمصطلح صورة الشيء) فضيئة ان العلم من مقولة الاضافة والاولى  
 ان يقال الصورة الحاصلة من الشيء آه لان المذهب المتصور عندهم ان العلم من مقولة  
 الكيف وان الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم  
 وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما تؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر

(والعلم) وهو الادراك  
 المفسر بمصطلح  
 صورة الشيء عند  
 العقل وقد يقال  
 على معان اخر  
 (والغضب) وهو  
 حركة لانفس مبدأها  
 ارادة الانتقام  
 (والعلم) وهو ان  
 تكون النفس مطمئنة  
 بحيث لا يجر كها  
 الغضب بسهولة  
 ولا تضطرب عند  
 اصابة المكروه (و  
 سائر الغرائز) جمع  
 غريزة وهي الطبيعة  
 اعني ملكة تصدر  
 عنها صفات ذاتية

من عبارة الشارح كون الصورة مطابقة للشيء في الواقع مع ان هذا ليس بمشترط عندهم  
 بخلاف قولنا الصورة الحاصلة من الشيء فانه يشمل ما لورأى شيئاً ظنه انساناً وهو  
 في الواقع فرس والحاصل ان قولنا الصورة الحاصلة من الشيء صادق بصورة المفرد  
 وصورة وقوع النسبة وبالمطابقة وبخلافها فالتعريف شامل للتصور والتصديق  
 والجهل المركب (قوله عند العقل) اي فيه او في الآلة وهي الحواس الظاهرة التي يدرك  
 بها الجزئيات فتعبر الشارح بقوله عند العقل اولى من قول بعضهم في العقل لشمول عبارة  
 الشارح لادراك الجزئيات بناء على القول بارتسامها في الآلات (قوله وقد يقال على معان  
 آخر) المتبادر منه ان المراد بتلك المعاني ما ذكره في المطول من الاعتقاد الجازم المطابق  
 الثابت وادراك الكلّي وادراك المركب والملكة المسماة بالصناعة وهي التي يقتدر بها  
 على استعمال الآلات سواء كانت خارجية كالآلة الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال  
 في غرض من الاغراض صادراً ذلك الاستعمال عن البصيرة بقدر الامكان وانت خير  
 بان كلا من هذه المعاني يجوز ارادته هنا لان العلم كيفية على كل منها وحينئذ فقوله  
 وقد يقال اشارة الى ان اطلاقه على غير المعنى الذي ذكره قليل ويحتمل ان تلك المعاني  
 التي ارادها بقوله وقد يقال على معان اخر غير المعاني المذكورة في المطول وهي معان  
 ليست من الكيفيات النفسانية كالاصول والقواعد فانها احد معاني العلم وليست كيفية  
 نفسانية (قوله حركة للنفس مبدأها) اي سببها وعلتها ارادة الانتقام اعترض بان  
 هذا التعريف لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحر كها الغضب حيث جعل الغضب محرراً  
 للنفس لانه نفس حر كبتها واجيب بان قوله لا يحر كها الغضب على حذف مضاف اي  
 لا يحر كها اسباب الغضب وبعد هذا كله فيرد عليه ان تفسير الغضب بسا في كونه  
 من الكيفيات فان الشارح نفسه تقدم له الاعتراض على المصنف في جعله الحركات  
 من الكيفيات فالاحسن ان يقال الغضب كيفية توجب حركة النفس مبدأ تلك الكيفية  
 ارادة الانتقام (قوله ان تكون النفس اه) فيه ان هذا يقتضي ان الحلم كون النفس مطمئنة  
 فيفيد انه ليس من الكيفيات مع انه كما ذكره المصنف فالاول ان يقول وهو كيفية  
 توجب اطمئنان النفس بحيث لا يحر كها الغضب وهذا يرجع لقول بعضهم ان الحلم كيفية  
 نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة على الانتقام (قوله بسهولة) متعلق  
 بغضب والباء للابسة اي لا يحر كها الغضب الملتبس بسهولة وانما يحر كها الحلم  
 الغضب القوي ولذلك يقال انتقام الحلم اشد على قدر الغضب واذا اريد التشبيه  
 باعتبار الحلم والغضب قيل هو كمنزلة في غضبه وهو كما وبن في حله (قوله ولا تضطرب)  
 اي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) اعني النجبة التي عليها الانسان  
 سميت فرزة لانها ملازمتهما للشخص صارت كأنها مفروزة فيه فهي فضيلة بمعنى  
 مفعولة (قوله اعني) اي بالفرزة التي هي الطبيعة (قوله تصدر عنها صفات ذاتية)

اي منسوبة للذات والمراد هنا بالصفات الذاتية الافعال الاختيارية لا المعنى  
المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات القائمة بالذات الموجبة لها حكما كذا  
قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم ان المراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون  
للكسب فيها مدخل فلكل كلمة الكتابة لا تسمى غريزة لان ما يصدر عنها من الكتابة للكسب  
فيها مدخل والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره  
بالاعتقاد والممارسة فلا يسمى غريزة بل خلقا بالضم وان كان صدوره بالذات يسمى  
غريزة وعلى هذا فالفرق بين الغريزة والخلق ان الافعال الصادرة عن الملكة لا مدخل  
للاعتقاد فيها في الغريزة وله مدخل فيها بالنسبة للخلق (قوله مثل الكرم) اي فانه كيفية  
يصدر عنها بذل المال والجاه وهذا مثال للملكة التي يصدر عنها الافعال (قوله والقدرة)  
اي فانها كيفية يصدر عنها الافعال الاختيارية من العقوبة وغيرها (قوله والشجاعة)  
اي فانها كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة واقحام الشدائد (قوله وغير ذلك)  
اي كاضدادها وهي البخل وهو كيفية يصدر عنها المنع لما يطلب وهو فعل والعجز  
وهو كيفية يصدر عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لصاحب العجز والجن  
وهو كيفية يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة ويقال عند التشبيه باعتبار  
ما ذكر مثلا هو كحاتم في الكرم وهو كغزاة في الشجاعة وهو كالمعصم في القدرة  
ثم ان ظاهر السارح يقتضي اختصاص الغرائز بالكيفيات التي يصدر عنها الافعال  
او ما يجري مجرى الافعال فلو فرضت كيفية لا يصدر عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة  
فتأمل (قوله ما لا تكون هيئة) اي ما لا تكون صفة متغيرة في الذات اي متغيرة في ذات  
الطرفين المشبه والمشبّه (قوله متعلقا بشيئين) اي بحيث يتوقف تعقله على تعقلهما  
وذلك كالابوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متغيرا في ذات قطع النظر عن الغير بل القياس  
الى الغير وكازالة الحجاب فانها تاتى بتصور متعلق بشيئين هما الحجاب والشمس او الحجاب  
والهجرة (قوله فانها) اي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) الاولى حذفه لان الكلام  
في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما وانما هو متعلق  
بالازالة ولا التغيرات لكون الازالة قائمة ومتغيرة فيها والا والحاصل المذكور ان هذه  
الهجرة كالشمس كان وجه الشبه بينهما ازالة الحجاب عما من شانه ان يخفى الان الشمس  
مزيلة عن الحسوسات والهجرة مزيلة عن المدارك المعقولة واذا زال الحجاب ظهر المزال  
عنه والوجه المذكور ليس صفة متغيرة في الهجرة ولا في الشمس بل امر نسبي يتوقف  
تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل (قوله وقد يقال آه) هذا مقابل  
لما ذكره المصنف من مقابلة الحقيق بالاضافي وتوضيح ما في المقام ان الصفة  
اما ان تكون متغيرة في ذات الموصوف لكونها موجودة في الخارج كالكيفيات الجسمانية  
المدركة بالحواس الخمس الظاهرة وكالكيفيات النفسانية المدركة بالعقل كالعلم ونسبي

مثل الكرم والقدرة  
والشجاعة وغير  
ذلك (واما اضافية)  
عطف على قوله  
اما حقيقية ونعني  
بالاضافية ما لا تكون  
هيئة متغيرة في الذات  
بل تكون معنى  
متعلقا بشيئين  
(كازالة الحجاب  
في تشبيه الهجرة  
بالشمس) فانها  
ليست هيئة متغيرة  
في ذات الهجرة  
والشمس ولا في ذات  
الحجاب وقد يقال  
الحقيق على ما يقابل  
الاختباري الذي  
لا تحقق له الا بحسب  
اعتبار العقل

وفي المفتاح اشارة  
الى انه مراد ههنا  
حيث قال الوصف  
العقلي فخصر بين  
حقيق كالكيفيات  
النفسانية وبين  
اعتباري ونسبي  
كانصاف الشيء بكونه  
مطلوب الوجود  
او العدم عند النفس او  
كانصافه بشئ تصوري  
وهي محض (وايضا)  
لوجه الشبه تقسيم  
آخر وهو انه ( اما  
واحد واما بمزلة  
الواحد لكونه  
مركبا من متعدد )  
تركيبا حقيقيا بان  
يكون حقيقة ملتزمة  
من امور مختلفة او  
اعتباريا بان يكون  
هيئة انتزعاها العقل  
مرادة امور (وكل  
منهما ) اي من  
الواحد وما هو  
بمزلته ( حسي  
او عقلي

هذه الصفة حقيقة والاشارة نكرو غير موجودة في الخارج وهي اما ثابتة في خارج الذهن  
اعتبرها المعتبر ام لا تكون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية واما غير ثابتة  
في خارج الذهن بل ثبوتها في ذهن المعتبر فقط فان اعتبرها كانت ثابتة فيه وان لم اعتبرها  
لم يكن لها ثبوت فيه كالصور الوهمية مثل صورة الغول والصورة المشبهة بالخالب  
او الاطفار للنية وكرم البخل وبخل الكريم وتسمى هذه اعتبارية وهمية فالاعتبارية  
اعم من الاضافية لان الاعتبارية اما نسبية وهي الاضافية واما وهمية وهي غيرها  
اذ علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقة بالاضافية فتكون الاعتبارية الوهمية غير داخله  
في كلامه اما عدم دخولها في الاضافية فظاهر واما عدم دخولها في الحقيقة فلانه  
قسم الحقيقة الى حسية وعقلية فدل على انه اراد بالحقيقة ما كانت متحققة في ذات  
الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس او بالعقل وحيث كانت  
الاعتبارية الوهمية غير داخله في كل من الحقيقة والاضافية فيكون في خصم المصنف  
الصفة في الحقيقة والاضافية قصور نعم لو اراد بالحقيقة ما قابل الاضافية كانت  
الاعتبارية الوهمية داخله في الحقيقة الا انه يمنع من ذلك تقسيم الحقيقة الى حسية  
وعقلية فقط وقول الشارح وقد يقال اي يطلق الحقيق على ما يقابل الاعتباري  
الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل اي وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق  
يكون الحقيق شاملا للاضافيات فيراد به الامر الذي له ثبوت في نفسه سواء كان  
متصفا بالوجود الخارجي او لا فالحقيق على هذا الاطلاق اعم منه على كلام المصنف  
حيث اراد بالحقيق منه ماله وجود خارجي كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي  
والعقلي فالاضافي من قبيل الحقيق على الاطلاق الثاني وغير حقيق على اطلاق  
المصنف ( قوله اشارة الى انه ) اي الاطلاق الثاني وهو ان الحقيق ما قابل الاعتباري  
الوهمي وقوله مراد ههنا اي في مقام تقسيم الصفة الى حقيقة وغيرها فيراد بالغير  
الاعتبارية الوهمية ويراد بالحقيقة ما يشمل الاعتبارية الاضافية ( قوله حيث قال )  
اي لانه قال الوصف العقلي اي الذي هو وجه الشبه وقوله فخصر اي متردد على وجه  
الخصر ( قوله كالكيفيات النفسانية ) اي مثل العلم والذكا ( قوله وبين اعتباري ) اي  
وهي وقوله ونسبي اي وبين اعتباري نسبي واعلم ان المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم  
الوصف العقلي الى ثلاثة اقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقضية ذلك ان الحقيق  
ما ليس باعتباري ولا نسبي فلا يشمل النسبي وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال  
الحقيق الخ اذ قضيته تناوله لانه نسبي واجيب بان استدلاله بكلام المفتاح مبني على رأي  
المحكمين من ان الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج وانها اعتبارية اي بما وجوده  
بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون  
قوله على ما يقابل الاعتباري الذي الخ شاملا للاضافي والوهمي وانما قال وفي المفتاح



اشارة الخ لان قوله ونسبي يحتمل ان يكون موطوفا على اعتبارى اى وبين اعتبارى  
غير نسبي ونسبي اعتبارى ايضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل ان يكون  
قوله ونسبي موطوفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه انتهى (قوله  
كاوصاف الشئ يكونه مطلوب الوجود) اى اذا كان امرا مرغوبا فيه محبوبا للطالب  
وهذا المعنى اعنى كون الشئ مطلوباً امر نسبى يتوقف تعقله على تعقل الطالب  
والمطلوب (قوله او العدم) اى كون الشئ مطلوب العدم اى اذا كان مكروها مرغوبا  
عنه (قوله او كاتصافه آه) هذا تمثيل للاعتبارى الوهمى وذلك مثل انصاف السنة  
وكل ماهو علم بما تخيل فيها من البياض والاشراق وانصاف البدعة وكل ماهو  
جهل بما تخيل فيها من السواد والاطلام (قوله محض) اى خالص من الثبوت خارج  
الاذهان (قوله اما واحد) اى اما ان يكون واحدا والمراد بالواحد ما يحد فى العرف  
واحدا لا الذى لاجزه له اصلا وذلك كقولك حده كالورد فى الحجرة فهذا واحد وان  
اشتملت الحجرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر آه يعقوبى (قوله بان يكون) اى  
ذلك المركب (قوله ملئنة) اى مركبة من امور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد  
وذلك كالحقيقة الانسانية الواقعة وجه شبهه فى قولك زيد كمرور فى الانسانية فهى  
حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من امرين مختلفين وانما كان التركيب حقيقيا لان الجزئين  
صارا به شيئا واحدا فى الخارج فتأثير هذا التركيب فى تخريب المركب من الواحد احق  
واقوى والقرض من التركيب افادة هذا المعنى فكان باسم التركيب احق واوى  
(قوله انتزعها العقل) اى استحضرها العقل وقوله من عدة امور اى من ملاحظة  
عدة امور اى وتلك الامور لم يصير مجموعها حقيقة واحدة بخلاف امور التركيب الحقيقى  
وحاصله ان المركب تركيبا اعتباريا لا حقيقة له فى حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها  
من اجتماع امور بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الاجزاء كالهئية  
المتزعة فى قول الشاعر \* كان منار النعم فوق رؤسنا \* واسيا فالبيل تهاوى كواكبها \*  
فان وجه الشبه على ما بانى هو الهيئة الحاصلة من هوى اجرام مشرقة على وجه  
مخصوص من جهة شئ مظلم فان من المعلوم انه لا يلزم من المجموع حقيقة واحدة  
ولكن تلك الهيئة وان اعتبر فيها متعدد لكنها كالثى الواحد فى عدم استقلال كل  
جزء منها فى التشبيه ثم ان ما ذكره الشارح من التعميم فى المركب من متعدد هو ظاهر قول  
المص ويشعر به كلام المفتاح الذى هو اصل لهذا المتن قال فى المطول وما يشعر به كلام  
المفتاح من التعميم فيه نظر ستعرفه وحاصله ان المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقة الملأمة  
من عدة امور من قبيل الواحد لامن قبيل ماهو منزل منزلة الواحد فالاولى قصر  
المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا (قوله موطوفا على قوله اما واحد) واما  
بمنزلة الواحد (ظاهره انه موطوفا على مجموع الامرين وذلك لانهما بمنزلة شئ

واما متعدد) عطف  
على قوله اما واحد  
واما بمنزلة الواحد  
والمراد بالمتعدد ان ينظر  
الى هذه امور ويقتصد  
اشتراك الطرفين فى كل  
منها ليكون كل منها  
وجه شبه بخلاف المركب  
المنزل بمنزلة الواحد  
فانه لم يقتصد اشتراك  
الطرفين فى كل من  
تلك الامور بل فى الهيئة  
المتزعة او فى الحقيقة  
الملئنة منها (كذلك)  
اى المتعدد ايضا حسى  
او عقلى (او مختلف)  
بعضه حسى وبعضه  
عقلى (والحسى) من  
وجه الشبه سواء كان  
بتمامه حسيا او ببعضه  
(طرافه حسيا لا غير)  
اى لا يجوز ان يكون  
كلها واحدا  
عقليا (لا متناع ان يدرك  
بالحس من غير الحسى  
شئ) فان وجه الشبه  
امرا مأخوذا من الطرفين  
موجود فيهما والموجود  
فى العقلى انما يدرك  
بالعقل دون الحس  
اذ المدرك بالحس لا يكون  
الاجسما او قائما بالجسم

واحد فكأنه قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد وغير المتعدد صادق بالامر  
 اعني الواحد والمزول منزله فلما كانا بمنزلة الشيء الواحد صح العطف على مجموعهما كذا  
 قرر شيخنا العدوي والذي في المطول ان قوله واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة  
 الواحد وحينئذ تؤول تلك المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى منفصلتين ذاتي جزئين  
 لان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين فكأنه قال وجه الشبه اما واحد  
 او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد او متعدد (قوله ان ينظر) اي ذوان ينظر (قوله  
 الى عدة امور) اي اثنين فاكتر (قوله ليكون كل منهما وجه شبه) اي وهذا انما يكون  
 اذا كان التشبيه في امور كثيرة لا يتعبد بعضها ببعض بل كل واحد منها منفرد بنفسه  
 اي بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يمتثل التشبيه كقولنا هذه الفاكهة  
 مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها وطعمها ووربها ووزن يد كمر وفي علم  
 وحلها وادبه وايمانه وشجاعته (قوله بل في الهيئة المنزلة) اي اذا كان مركبا تركبا  
 اعتباريا وقوله او في الحقيقة الملتزمة اي فيما اذا كان مركبا تركبا حقيقيا يجوز بد  
 كمر وفي الانسانية فالذي قصد اشتراك الطرفين فيه الانسانية وهي حقيقة مركبة  
 من الحيوانية والناطقة (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف كما قال اليعقوبي اي وهو  
 كذلك اي مثل المذکور من الواحد وما هو بمنزلة في التقسيم الى حسي وعقلي  
 وهذا هو الانسب بما قبله وجعله في الاطول صفة لمتعدد (قوله او مختلف) عطف  
 على ما تضمنه قوله كذلك والتقدير المتعدد اما حسي كله او عقلي كله او مختلف اي بعضه  
 حسي وبعضه عقلي فهو مرتبط بالمتعدد وهذا يقتضي ان الاختلاف لا يكون في القسمين  
 السابقين مع انه يتأتى في الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الاجزاء التي  
 انتزعت منها الهيئة الا ان يقال لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب  
 وهو اما حسي فقط او عقلي فقط لم يلتفت الى تقسيمه كذا في العروس (قوله والحسي)  
 اي ووجه الشبه الحسي (قوله سواء كان بتمامه حسيا) اي كان واحدا او مركبا  
 او متعدد (قوله او ببعضه) اي او كان بعضه حسيا وذلك بان كان متعددا مختلفا  
 واحد منه حسي والاخر عقلي وفي كلامه تنبيه على ان الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعم  
 من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يغاير المختلف بخلافه هنا فانه يشمل المختلف (قوله  
 اي لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا) اما اذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا  
 فظاهر لان الحسي لا يقوم الا بالحسي واما اذا كان وجه الشبه متعددا مختلفا فلا نه  
 لابد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين و يمتنع انتزاع الذي هو  
 حسي من العقلي بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان  
 بعض اجزائه حسيا فيجوز ان يكون طرفاه او احدهما عقليا مركبا من الحسي  
 والعقلي فتدبر قاله عبد الحكيم (قوله بالحس) اي الظاهرى كالسمع والبصر الخ

(والعقلي) من وجه الشبه (اعم) من الحسي (لجواز ان يدرك) ٢٤٨ ﴿ بالعقل من الحسي شي ) اي لجواز

(قوله من غير الحسي) اي من الطرف غير الحسي وهو العقلي وقوله شي هو وجه الشبه  
(قوله من غير الحسي) من اللابناء متعلقة بدرك على تضمنه معنى يوجد فلذا صداه  
عن اي لامتناع ان يوجد شي من غير الحسيات وهي العقليات مدركا بالحواس  
وليست من بسانا شي وقد اشار لذلك الشارح (قوله والموجود) اي والوصف  
الموجود من وجه الشبه في الطرف العقلي (قوله لا يكون الاجسام) هذا بناء على  
قول اهل السنة وقوله اوقائما بالجسم بناء على قول الحكماء ان الحواس لا تدرك الاجسام  
بل الاعراض القائمة بها فاو في كلامه لتنوع الخلاف ثم ان الجسم عبارة عن الجوهر  
المركب فيفيد ان الجوهر الفردي لا يدرك بالحس (قوله والعقلي من وجه الشبه) اي سواء  
كان عقليا صرفا او بعض اجزائه عقليا وبعضها حسيا (قوله اعم) اي من حيث  
الطرفين او في العبارة مضاف محذوف والتقدير وطرف العقلي من وجه الشبه اعم  
من طرفه الحسي واتما جعلنا العموم والخصوص فيهما باعتبار محليهما اي طرفيهما  
لا باعتبار ذاتيهما التباينهما اذ لا تصور تصادق بين حسي وعقلي لان الوجه الحسي  
هو الذي لا يدرك اولا الاباحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك اولا الابالعقل وليس  
المراد بالعقلي مطلق المدرك بالعقل اذ لو اريد ذلك لم تصح مقاباته بالحسي في التقسيم  
ضرورة ان كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا يعكس فيكون العقلي على هذا اعم  
فلا يقابله الحسي (قوله او عقليين) اي صرفين او مركبين من الحسوس والمقول  
(قوله لجواز الخ) علة لقوله اعم اي لجواز ان يدرك بالعقل شي من الامر الحسي كما يجوز  
ان يدرك بالعقل شي من الامر العقلي (قوله اذلا امتناع في قيام المقول بالحسوس)  
اي اتصاف الحسوس بالمقول كاتصاف الانسان بالايمان والعلم والجهل والشجاعة  
والكرم وغير ذلك فالقيام على جهة الاتصاف (قوله وادراك العقل) عطف على قيام  
واضافة الادراك لما بعده من اضافة المصدر لفاعله وشيئا بعده مفعوله (قوله ولذلك  
يقال) اي لاجل ما قلناه من ان وجه الشبه اذا كان عقليا يكون اعم من وجه الشبه  
الحسي باعتبار الطرفين لجواز كون طرفي العقلي عقليين دون الحسي قال علماء البيان  
التشبيه حال كونه كائنا بالوجه العقلي اعم من التشبيه حال كونه كائنا بالوجه الحسي  
(قوله بمعنى الخ) اشار بهذا الى ان العموم باعتبار التحقق اي ان كل طرفين يتحقق  
فيهما التشبيه بوجه عقلي وليس كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه عقلي يتحقق  
فيهما بوجه حسي (قوله ان كل ما يصح) اي كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي  
بان يكون الطرفان حسيين (قوله من غير عكس) اي بالمعنى اللغوي واما عكس ذلك عكسا  
منطقيا فهو صحيح (قوله فان قيل) هذا وارد على قوله وكل منهما حسي او عقلي  
وحاصل ما ذكره المصنف قياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من  
الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل

ان يكون طرفاه حسيين  
او عقليين او احد هما  
حسبيا والاخر عقليا  
اذلا امتناع في قيام المقول  
بالحسوس وادراك العقل  
من الحسوس شيئا  
(ولذلك يقال التشبيه  
بالوجه العقلي اعم)  
من التشبيه بالوجه الحسي  
بمعنى ان كل ما يصح فيه  
التشبيه بالوجه الحسي  
يصح بالوجه العقلي من  
غير عكس (فان قيل هو)  
اي وجه الشبه (مشترك  
فيه) ضرورة اشتراك  
الطرفين فيه (فهو  
كلى) ضرورة ان  
الجزئي يمتنع وقوع  
الشركة فيه (والحسي  
ليس بكلى) قطعاً  
ضرورة ان كل حسي  
فهو موجود في المادة  
حاضر عند المدرك  
ومثل هذا لا يكون الا  
جزئياً ضرورة فوجه  
الشبه لا يكون حسبياً  
قط (قلنا المراد)  
بكون وجه الشبه  
حسبياً (ان افراده) اي  
جبرئياته (مدركة  
بالحس) كالجمرة التي  
تدرك بالبصر جزئياتها  
الحاصلة في السواد  
فالخاص ان وجه الشبه

اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي (الثاني)

الثاني مؤلف من موجبة كلية صغرى هى نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى  
تنتج سالبة كلية هى المطلوب وهى انه لا شئ من وجه الشبه بحسى وهى مناقضة  
للتقدم من ان وجه الشبه يكون حسيا وتقرير السؤال ان تقول كل وجه شبه فهو  
مشارك فيه وكل مشترك فيه فهو كل ينتج كل وجه شبه فهو كل ثم تضم اليها كبرى القياس  
الثاني وتقول ولا شئ من الحسى بكل ينتج لا شئ من وجه الشبه بحسى وهو المطلوب  
(قوله مشترك فيه) اى محكوم عليه بالاشتراك فيه وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه اى  
في الواقع فلم يلزم تقليل الشئ نفسه لاختلاف العلة والمعامل وقوله ضرورة الخ والاول  
دليل للصغرى والثاني دليل للكبرى في القياس الاول وقوله ضرورة ان كل حسى آه  
هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائل ولا شئ من الحسى بكل وتقرير دليلها الذى  
ذكره كل حسى فهو وجوده في المادة خاص عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة  
وخاص عند المدرك فهو جزئى ينتج كل حسى فهو جزئى (قوله فهو موجود في المادة)  
اى في الجزئيات المادية اى ان كل ما يدرك باحدى الحواس موجود في مادة معينة اى  
في جسم معين كالجمرة القائمة بالحد والقائمة بالورد (قوله قلنا آه) حاصله جواب  
بال تسليم اى سننا ما قلت وهو ان وجه الشبه لا يكون حسيا ولكن اطلاقا عليه حسيا  
تسامح نظرا لكون جزئياته حسية لانه في ذاته حسى بل هو عقلى لكونه كليا (قوله  
الحاصلة في المواد) اى في الاجسام المادية المعينة كجمرة هذا الحد وهذا الورد فانها  
مدركة بالحس واما الجمرة الكلية من حيث هى جمرة فقير مدركة بالبصر ولا بغيره  
من الحواس لان الماهية من حيث هى امر كل معقول لا مدخل للحس فيه وانما يدرك  
بالعقل (قوله او مركب) وهو العبر عنه فيما تقدم بالنزل الواحد (قوله وكل  
من الاولين) اى الواحد والمركب وقوله اما حسى او عقلى اى فصيراربعة (قوله والآخر)  
اى التعدد من وجه الشبه اما حسى تمام جزئياته او عقلى بجميع جزئياته او مختلف بعض  
جزئياته حسى وبعضها عقلى (قوله تصير سبعة) اى حاصلة من مجموع الاربعة الاول  
والثلاثة الاخيرة (قوله والثلاثة العقلية) وهى الواحد العقلى والمركب العقلى والتعدد  
العقلى واحترز بالعقلية عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف ايضا  
لانه يقتضى حسية الطرف بالتمام وقوله طرفاها اما حسيان الخ اى فاذا ضربت الثلاثة  
العقلية في احوال الطرفين الاربعة صارت اثني عشر ويضاف الى ذلك الاربعة الباقية  
من السبعة وهى وجه الشبه الواحد الحسى والمركب الحسى والتعدد الحسى والتعدد  
المختلف بعضه حسى وبعضه عقلى وهذه الاربعة لا يكون طرفاها الاحسيين كما تقدم  
فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح (قوله الواحد الحسى) اى وجه الشبه  
الواحد الحسى وهذا شروع في تمثيل الاقسام المذكورة وقبعلت ان الواحد الحسى  
لا يكون طرفاها الا فردين حسيين وحيث مقتضاه ان يقتصر في التمثيل له على مثال

الاخير اما حسى او عقلى  
او مختلف تصير سبعة  
والثلاثة العقلية طرفاها اما  
حسيان او عقليان او المشبه  
حسى والمشبه به عقلى  
او بالعكس صارت ستة عشر  
قسما (الواحد الحسى  
كالجمرة) من البصرات  
(والخفاء) يعنى خفاء  
الصوت من السموات  
(وطيب الرائحة) من  
المتحومات (ولذة الطعم  
من المذوقات) (ولبن المس)  
من الملوّسات (فيما مر)  
اى في تشبيه الحد بالورد  
والصوت الضعيف  
بالحس والتكسبة بالغير  
والربق بالخر والجلد  
الناعم بالحرير وفى كون  
الخفاء من السموات  
والطيب من المتحومات  
واللذة من المذوقات  
تسامح (و) الواحد  
(العقلى) كالعراء عن الفائدة  
والجراءة) على وزن الجرعة  
اى الشجاعة وقديقال  
جرؤ جراءة بالمد (والهداية)  
اى الدلالة على طريق  
يوصل الى المطلوب  
(واستطابة النفس في تشبيه  
وجود الشئ العديم النفع  
بعدمه) فيما طرّاه  
عقليان اذ الوجود  
والعدم من الامور العقلية

واحد لكن المصنف مثل له بامثلة خمسة نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسة (قوله من البصرات) حال من الحمرة اى حالة كونها من البصرات وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله فيما مر) اى في تشبيهات مرت بينها الشارح بقوله اى في تشبيه الخد الخ فيقال خده كالورد في الحمرة وصوت زيد كالهمس في الخفاء ونكته كالعبر في طيب الرائحة وربقه كالخمر في لذة الطعم وجلده كالحرير في لين اللس (قوله تسامح) وجهه ان الخفاء والطيب واللذة امور عقلية غير مدركة بالحواس وانما الدرك بالسمع الصوت الخفى لا الخفاء وبالشئ رائحة الطيب لا الطيب وبالذوق طعم الخمر لا لذته فقد اثبت ما لو صوف للصفة او عبر باسم اللازم عن الملزوم فاطلق الخفاء واراد الصوت الخفى وطيب الرائحة واراد الرائحة الطيبة وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ (قوله والواحد العقلى) اى ووجه الشبه الواحد العقلى وتحت اربعة لان طرفه اما حسيان او عقليان او المشبه به حسي والمشبه عقلى او عكسه فلذا مثل له المصنف بامثلة اربعة (قوله كالعراء) بالمدى الخلو (قوله على وزن الجرعة) بضم الجيم كحسوة وزنا ومعنى وهو ملائم من الماء والجرأة مصدر جرؤ كظرف ويقال في مصدره ايضا جرأة بالمد وقح الجيم كما قال الشارح ككراهية ويقال فيه ايضا جرأة ككراهية ويقال فيه ايضا جرأة ككرة واما جرأة بضم الجيم والمد فهو لحن (قوله اى الشجاعة) تفسير الجرأة بالشجاعة مبنى على اصطلاح اللغويين من ترادفهما وان اتمام المهالك سواء كان صادرا عن روية او لا يقال له جرأة وشجاعة وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من ان الجرأة اعم من الشجاعة لان الاقحام المذكور ان كان عن روية فهو شجاعة واما الجرأة فهي اتمام المهالك مطلقا واعلم ان الشجاعة كما تطلق على الملكة كما تقدم تطلق على آثارها من اتمام المهالك وحينئذ فلا اعتراض واما عبر المصنف بالجرأة دون الشجاعة مع اشتهاار جعلها وجه شبه في تشبيه الانسان بالاسد لاجل صحة المثال على كل من اصطلاح الحكماء واللغويين ولو عبر بالشجاعة لورد عليه ان المثال انما يصح على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعة بالعقلاء تأمل (قوله اى الدلالة) قال عبد الحكيم فسر الهداية على مذهب الاعتزال متبعة للسكاكى ولانه الانسب في تشبيه الهدى بالنور في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله واستطابة) مصدر مضاف للفاعل يقال استطاب الشئ اى وجده طيبا (قوله في تشبيه) متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى (قوله العديم النفع) اى الذى يمتنع له معنى ولا ضرر كرجل هرم ولا عقل له فيقال وجوه هذا كعدمه في العراء عن الفائدة قال الشيخ بس العديم ان كان بمعنى فاعل فهو من عدم ككرم معنى انعدم والانعدام لحن لم يثبت في اللغة والتكلمون يستعملونه وان كان بمعنى مفعول فهو من عدمه كعله اى قدده آه (قوله بدمه) متعلق بتشبيه (قوله فيما طراه) اى في تشبيه طراه الخ وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله اذ الوجود والعدم من الامور انشائية) اى سواء كان

العدم بما رايه عن الفائدة املا ( قوله وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد ) اى يقال زيد مثلا كالأسد في الخراءة ( قوله وتشبيه العلم بالنور ) اى يقال العلم كالنور في الهداية به ( قوله فبالعلم يوصل الى المطلوب ) اى وهو السلامة في الدنيا والآخرة وذلك لانه يدل على الحق ويفرق بينه وبين الباطل فاذا اتبع الحق وصل الى المطلوب الذى هو السلامة المذكورة فقد صدق على العلم انه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق ويميز بين طريق السلامة والهلاك فاذا سلك الطريق الاول حصل المطلوب الذى هو السلامة فقد ظهر ان كلا من العلم والنور يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هي الهداية كما مر ( قوله ويفرق ) اى لانه يفرق الخ وقوله ويفصل اى يميز ( قوله وتشبيه العطر الخ ) اى يقال العطر كخلقى شخص كريم في استطابة النفس لكل اى ميلها لكل او عدها لكل منها طبيا بالتشديد ( قوله كالمرء عن الفائدة ) اى واستطابة النفس وذلك لما فيها من شأبة التركيب لتقييد الاول بالطرق والثاني بالمضلف اليه وفي دعوى الشارح التسامح نظر لان المراد بالواحد ما ليس هيئة منزعة من عدة امور ولا امور كل واحد منها وجه شبه لا ما ليس فيه تركيب اصلا وحينئذ فالتقييد بامر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المتبعد عن كونه شيئا واحدا كذا في السيرامى ( قوله والركب الحسى من وجه الشبه ) قد علمت بما سبق ان وجه الشبه متى كان حسيا سواء كان واحدا او مركبا او متعددا لا يكون طرفاء الاحسين فلذا قسم الشارح الطرفين هنا الى المفرد والمركب ولم يقسمهما الى الحسى والعقلى اذ لا يكونان الاحسين كما تقدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم في وجه الشبه الواحد الحسى لكون الطرفين المركبين لا يتأنيان فيه وكذلك المفرد والمركب وذلك لان تركيب الطرفين هو ان يقصد الى متعددين فينزع منهما هيتين ثم يقصد اشتراك الهيتين في هيئة نعمهما وانما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه مركبا ليتمكن انتزاع الهيئة التى نعمهما منه ببقى شئ آخر وهو ان تقسيم وجه الشبه الى واحد ومركب يتوقف على تقسيم الطرفين الى مفردين ومركبين ومختلفين وسيأتى ذلك في كلام المصنف قهلا قدمه على الكلام على وجه الشبه وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين الى حسيين وعقليين ومختلفين خصوصا وفي ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين تأمل ( قوله هنا ) اى في الطرف اذا كان وجه الشبه مركبا ( قوله ان تقصد الخ ) اى فالمراد به هنا احد معنى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى والحاصل ان المراد بالركب هنا اى في تقسيم الطرفين انخص منه فيما سبق اى التركيب في وجه الشبه لانه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتزمة وما كان هيئة والمراد هنا الثانى ( قوله فتنتزعا منها هيئة ) اى وهى لوجود لها خارجا وحينئذ فمضى كون الطرفين اللذين هما الهيتان مجسودين ان تكون الهيئة منزعة من امور محسوسة ( قوله ولهذا ) اى لاجل ان المراد بالتركيب ما ذكر ( قوله ان تمهد الى عدة

فما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى ما فى الكلام من الف والفشرو ما فى وحدة بعض الامثلة من التسامح كالمرء عن الفائدة مثلا (و) المركب الحسى ( من وجه الشبه طرفاء ما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب هنا ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها شبيها والمشبه بها ولهذا صرح صاحب الفتح في تشبيه المركب بالركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تمهد الى عدة اوصاف لشيء فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة بدليل انهم يعملون المشبه والمشبه به في قولنا زيد كالأسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى طرفاء مفرد ان كفى قوله

أوصاف الخ) بيان المراد بتركيب وجه الشبه (قوله وليس المراد بالركب ههنا) اى  
 فى الطرفين ووجه الشبه (قوله مالا يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة) اى حقيقة  
 زيد الحسية وهى ذاته فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهى اعضاؤه والعلقية وهى  
 ماهيته فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقة (قوله مفردين لامركبين)  
 مع ان زيدا فيه حيوانية وناطقة وتخص والاسد فيه الحيوانية والانتراض فاو اريد  
 بالركب ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ماساغ جعل هذين مفردين (قوله لا منزلا  
 منزله الواحد) اى وان كانت الانسانية مركبة من امور مختلفة وبما ذكره الشارح هنا  
 من ان المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الالهية منزعة لاحقيقة مركبة  
 من اجزاء تعلم ان جعل الشارح سابقا عند قول المصنف او منزلا منزلة الواحد الحقيقة  
 المنشئة من امور مختلفة من قبل المركب المنزل منزلة الواحد فيه نظر كما نبهنا عليه  
 سابقا (قوله كما فى قوله) اى كوجه المشبه الذى فى قول احمدة بن الجلاح بضم الهمزة  
 وبجائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بضم الجيم وتشديد اللام  
 وقبل ان البيت لابي فيس بن الاسلت (قوله وقد لاح) اى ظهر وقوله الثريا اسم لجملة  
 النجم مجتمعة (قوله كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما  
 فى تشبيه مفرد مفرد ولا فعل يتعلق به الجار هنا كما نص عليه الرضى والمعنى الثريا الشبيهة  
 بعنقود الملاحة لاحت فى الصبح كما ترى اى لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها  
 عليها بقطع النظر عن صغرها او كبرها ويصح جعل قوله كما ترى حالا من الثريا  
 اوصفت لها والكاف بمعنى على اى قد ظهر فى الصبح الثريا حالة كونها كائنة على الحالة  
 التى تراها عليها كعنقود الخ فهو يشير الى ان التشبيه بحسب الرؤية لا بحسب الحقيقة  
 لانها فى نفس الامر كواكب كبار ويصح جعل قوله كما ترى صفة لمصدر محذوف اى  
 قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه من الرنى المحسوس حالة كونها بمثابة لعنقود الملاحة  
 (قوله كعنقود ملاحة) الاضافة بانية (قوله فى حبه طول) ليس المراد بحبه بزره  
 بل المراد بحبه وحدته كما يدل له قول القاسموس الملاحة عنب ابيض طويل (قوله  
 وتخفيف اللام اكثر) اى وان كانت الرواية فى البيت التشديد قال ابن قتيبة لا اعلم هل  
 التشديد فيه ضرورة لولفة فيه (قوله حين نورا) اى حالة كون العنقود حين نور  
 وفى هذا تنبيه على ان المقصود تشبيه الثريا بالغيب فى حال صغره لانه فى حال تفتح نوره  
 يكون صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه انه حين تفتح نوره يكون اخضر لا ابيض فيلزم  
 الغاء البياض فى التشبيه وقد اعتبره الشاعر وايضا يكون صغيرا جدا كالكبزبرة او  
 الحص وهو اصفر فى الراى بالنسبة للنجم ولذا قرر شيخنا العدوى ان المراد بقوله حين  
 نور حين قارب الانتفاع به لاحقيقته كما ينسادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد بنور  
 اى تفتح نوره لان انتفاع النور يحصل معه ويلا ببه الانتفاع فى الجملة والنور الزهر

وقد لاح فى الصبح الثريا  
 كما ترى كعنقود ملاحة  
 بضم الميم وتشديد اللام  
 عنب ابيض فى حبه طول  
 وتخفيف اللام اكثر (حين  
 نورا) اى تفتح نوره (من  
 الهبة) بيان لما فى كافي  
 قوله (الحاصلة من تقارن  
 الصور البيض المستديرة  
 الصغار المقادير فى الراى)  
 وان كانت كبارا فى الواقع  
 حال كونها (على الكيفية  
 المخصوصة) اى لا بمجموعة  
 اجتماع التضام والتلاصق  
 ولا شديدة الافتراق منضمة  
 (الى المقدار المخصوص)  
 من الطول والعرض

ونور العنب ابيض مستدير خلافاً لهم وقال انه لانورله (قوله بياناً) اى الواقعة على وجه الشبه فالهيئة المذكورة هى وجه الشبه المركب الحسى لانتزاع تلك الهيئة من محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتى (قوله الحاصلة) اى المتحققة قال البيهقي وفسرنا الحاصلة بالمتحققة اشارة الى ان حقيقة الهيئة متممة خارجاً بالتقارن كتحقق الاعم بالاخص وانها نفس ذات التقارن ويحتمل ان يحمل الكلام على ظاهره من كون التقارن سبباً لحصول هيئة اخرى وهى كون تلك الاجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الحال لموجبها (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية اى الحاصلة حصولاً ناشئاً من الصور المتقارنة فهو من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود وقوله البياض اراد القائل بما يطلق البياض اى الصفاء الذى لا يشوبه حرة ولا سواد وان كان بياض النجوم فى المرأى اشد تأمل (قوله المستديرة) فيه ان هذا يخالف ما مر من ان العنب الملاحى فيه طول واجيب بان الطول يحدث فيه بعد طيه واما فى حال صفره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صفره اى حين مقاربة الانخفاض به لافى حال كبره بدليل قوله حين نوز (قوله الصفار المقادير) اى التى مقاديرها صغيرة (قوله فى المرأى) قيد فى التقارن والبياض والمستديرة والصفار لانه لا تقارن فى الحقيقة ولانه لالون للفلكيات اولانعلم لونها ولانعلم استدارتها وهى فى الواقع كبر فاشعر به قول الشارح وان كانت الخ من انه قيد فى قوله الصفار فقط فهو قصور قاله العصام فى الاطول (قوله حال كونها) اى الصور كاشنة على الكيفية المخصوصة و اشار الشارح بهذا الى ان قوله على الكيفية المخصوصة حال من الصور (قوله اى لا تجتمعة الخ) تفسير للكيفية المخصوصة وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير وقوله ولا شديدة الافراق اى بل تلك الصور متقارنة مجتمعة اجتماعاً متوسطاً بين التلاصق وشدة الافراق (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) اى حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ولا يقال لاحاجة لهذا مع قوله اولاً الصفار المقادير لان دالك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع و اشار الشارح بقوله منضمة الى تقدير متعلق الجار والمجرور ولك ان تجعل الى بمعنى مع اى حال كون تلك الكيفية مصاحبة للمقدار المخصوص ولا يحتاج حينئذ لتقدير منضمة لقيم الانضمام من المصاحبة وهذا اعنى قوله الى المقدار المخصوص نصريح بما علم التزاماً لان الكيفية من لوازمها مصاحبتها للمقدار تأمل ولا يلزم على جعل قوله الى المقدار حالاً من الكيفية بجى الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فصح بجى الحال منها قاله العصام وما اقتضاه كلامه من لن الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مصرح به فى متن الكافية وكذلك التمييز



قد نظر الى عدة اشياء  
وقصد الى هيئة حاصلة  
منها والطرفان مفردان  
لان المشبه هو الثريا والمشبه  
به هو العقود مقيد بكونه  
عقود الملاحة في حال  
اخراج النور والتقيد  
لاينافي الافراد كما صيحي  
ان شاء الله تعالى (وفيما) اى  
والركب الحسى في التشبيه  
الذى (طرفاه مركبان في  
قول بشار كأن مشار النقع)  
من اثار الغبار هيجه (فوق  
رؤسنا واسيافا ليل تهاوى  
كواكب) اى يتساقط بعضها  
اثر بعض والاصل تهاوى  
حذفت احدى التائين

٣ قوله ليحس التشبيه هكذا في  
النسخ ولعله محرف والاصل  
ليحسن او ليكمل كما يرشد  
اليه قوله قبل ذلك وهذه  
الرواية احسن تأمل  
(مصححه)

والفعل المطلق (قوله فقد نظر) اى في وجه هذا التشبيه (قوله الى عدة اشياء) اى  
وهى الصفات القائمة بالثريا والعقود من القارن والاستدارة والصغر ان كان ذلك  
بحسب المرأى والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص (قوله وانظران) اى المشبه  
والمشبه به وقوله مفردان اى حسيان (قوله مقيدا) اى كان المشبه مقيد بكونه في الصبح  
فقوله بعد والتقيد اى في كل من المشبه والمشبه به (قوله لاينافي الافراد) اى لان المراد  
بالفرد هنا ماليس هيئة منزعة من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد خلافا  
لما يفهم من الشارح واتى بقوله والتقيد لاينافي الخ دفعا لما يتوهم من ان المشبه به هو عقود  
الملاحة حين كان كذا فهو مركب لامفرد (قوله اى والركب الحسى) اى ووجه التشبه  
الركب الحسى في التشبيه الذى طرفاه مركبان (قوله كما في قول بشار) اى كوجه الشبه الذى  
في قول بشار بن برد (قوله كأن مشار النقع) مشار بضم الميم اسم مفعول من اثار الغبار هيجه  
وحركه والنقع الغبار والاضافة من اضافة الصفة للموصوف اى كان الغبار المثار اى المهيج  
والمحرك من اسفل لاعلى بحواف الخيل وقوله فوق رؤسنا اى المنعقد فوق رؤسنا وانشد ابن  
جنى في مجموعه فوق رؤسهم واسيافا وكذلك انشده الخفاجى في شبه الصناعة وابن  
رشيق في العمدة وهذه الرواية احسن من جهة المعنى لان السيوف ساقطة على رؤسهم  
فلا بد ان يكون النقع على رؤسهم ليحصل التشبيه كذا في عروس الافراح وفي الاطول  
مثار النقع اسم مفعول واضافته لما بعده بانية ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف  
من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون  
كقولهم اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كأن آه (قوله  
واسيافا) الواو بمعنى مع فاسيافا مفعول معه والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل  
وحروفه ولم يجعله منصوبا بكان عطفا على اسمها وهو مثار لثلاث يتوهم انهما تشبيهان  
مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وان المعنى كأن النقع المثار ليل وكان اسيافا  
كواكب وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرح حوايه من انه متى امكن حمل التشبيه على المركب  
فلا يعدل عنه الى الحمل على المفرد لانه تقوت معه الدقة التركيبية الرغبة في وجه الشبه  
ولان قوله تهاوى كواكب تابع لليل لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على  
سبيل التبع غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم  
كونه مشابه تبعا لغيره ايضا (قوله تهاوى كواكب) اى طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد  
واحدا قاله في الاطول (قوله حذفت احدى التائين) وهل المحذوف الاولى او الثانية خلاف  
وانما لم يجعله فعلا ماضيا مذكرا لاسناده للاسم الظاهر المجازى التأنيث لما يلزم عليه  
من الاخلال بكثير من اللطائف والاحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل  
اخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك ان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددى  
والتجدد الاستمرارى يدل على كثرة الحركات والتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل

واليمين واليسار والتداخل والتلاقي فيكون مشعرا بالاطنان المشار لها بقول الشارح وهي  
تعلو وترسب بخلاف الماضي فانه يدل على وقوع التساقط مرة في الزمان الماضي ولا يشمر  
بكونه في جهات كثيرة فيكون مختلفا تلك الاطائف وان كان صحيحا ايضا لان التهاوى  
يشعر بتعددتها وسقوط بعضها اثر بعض فيؤخذ منها هيئة هذا محصل ما في المطول  
من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا وفي الاطول توجيه آخر وحاصله ان قوله ليل تنهاوى  
كواكبها يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيهه بشار النقع والسيوف بالليل  
الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تنهاوى كواكبها فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط  
بالندرج وهذا هو المطابق لوجود الليل والمناسب للتشبيه (قوله من الهيئة) بان لما في  
قوله كافي قول بشار الواقعة على وجه الشبه (قوله بفتح الهاء) اى وكسر الواو وتشديد  
الباء اى سقوط واما الهوى بضم الهاء فعناء الصعود كما في الاساس وفي القاموس  
كل من الفتح وبالضم للسقوط او بالضم للسقوط وبالفتح للصعود فعلى كلامه المناسب  
ان يقول بضم الهاء (قوله اجرام مشرقة) وهى السيوف والنجوم فان كلاهما  
مشرق بالبياض قال العصام وقد تعورف اطلاق الجرم على الجسم العلوى كما تعورف  
اطلاقه على السفلى (قوله مستطيلة) الاستطالة ظاهرة في السيوف وكذلك الكواكب  
فانها تستطيل اشكالها عند تنهاوى وان كانت قبل تنهاوى تكون على الاستدارة  
في المرأى (قوله متناسبة المقدار) اى بالنظر للشبه وحده والمشبه به وحده فالسوف  
متناسبة المقدار فيما بينها وكذلك النجوم فيما بينها واما تناسب طول النجوم مع طول  
السيوف او العرض مع العرض فبنى على التساهل لان الطول في النجوم اكثر منه  
في السيوف فيما يظهر ويبنى في التشبيه المناسب في الجملة (قوله في جوانب شئ مظلم)  
اما السيوف ففي ظلة الغبار واما الكواكب ففي ظلة الليل (قوله كما ترى) اى كما رأيت  
وعلمت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه  
في البيت مركبا وليمين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح لبيان ذلك  
(قوله لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة  
ان يقال لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب وذلك لانه على تقدير  
ان يكون التشبيه في البيت من تشبيه الفرد بالفرد يكون النقع مشبها والليل مشبها به  
وكذلك تكون السيوف مشبهاها والكواكب مشبهاها ويمكن الجواب عن الشارح  
بجعل الباء في قوله بالنقع وفي قوله بالسيوف بمعنى مع (قوله بل عمد) بابه ضرب وقوله  
الى تشبيه هيئة السيوف الاولى الى تشبيه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الخ  
لان المشبه الهيئة المنزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف والمشبه به  
الهيئة المنزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لان التشبيه بين هيئة السيوف  
وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح البيت خلافه ويمكن الجواب بان المراد

من الهيئة الحاصلة من  
هوى (بفتح الهاء) ما سقط  
(اجرام مشرقة مستطيلة  
متناسبة المقدار متفرقة  
في جوانب شئ مظلم)  
فوجه الشبه مركب كما  
ترى وكذا الطرفان لانه  
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع  
والكواكب بالسيوف بل  
عمد الى تشبيه هيئة السيوف  
وقد سلت من اغداها  
وهى تعلو وترسب وتجي  
رذهب وتضطرب اضطرابا  
شديدا وتحرك بسرعة  
الى جهات مختلفة وعلى  
احوال تقسم بين الاعوجاج  
والاستقامة والارتفاع  
والانخفاض مع التلاقي  
والتداخل والتصادم  
والتلاحق

عدالى تشييه الهيئة المثقلة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب الخ اى التى اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وقدسنت) اى اخرجت وقوله من اغمادها جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الفين المعجمة (قوله وهى تملو) اى ترتفع وقوله وترسب اى تنزل وتسفل من رسب لشيء فى الماء اى سفلى وجعله من رسب السيف اى مضى فى الضرب لا يلام قوله تملو كما فى القنارى وانما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ منه والافليس فى نهاى النجوم استعلاء قاله بس (قوله ونجى) اى من العلو وقوله وتذهب اى الى العلو راجع لما قبله وقوله وتضطرب اى فى العلوم والنزول (قوله وعلى احوال تنقسم) اى وتنقسم تلك الحركة على احوال دائرة بين الخ اى انها لا تخرج عن تلك الاحوال الثمانية التى بينها بقوله بين الاعوجاج والمراد بالاوجاج الذهاب وبصرة وحلقا والمراد بالاستقامة الذهاب امام (قوله مع التلاقى) اى لما يقابلها من الجهة الاخرى (قوله والتداخل) اى عندنا كس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى (قوله والتصادم) هو التلاقى وكذلك التلاحق بمعنى التابع كتابع سيفين فى ذهابهما لمضروب واحد فقد ظهر لك ما فى عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وكذا فى التداخل والتلاقى والتصادم والتلاحق والغرض المبالغة فى الجامع (قوله وكذا فى جانب المشبه به) اى ومثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فان للكواكب فى نهاوبها فى الليل توقعا اى تدافعا وتداخلا واستطالة لانكلا لها عند السقوط فانزع من الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها وانما قلنا فى الجملة لانه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى فى جانب المشبه به (قوله والركب الحسى) اى ووجه الشبه المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مختلفان (قوله كما مر) اى كوجه الشبه الذى مرو قوله فى تشبيه اى فى ضمن تشبيه الخ وانما قدرنا ضمن لان الوجه لم يذكر فى المتن سابقا فى هذا التشبيه (قوله الشقيق) اى المحمر (قوله من الهيئة الحاصلة) بيان لوجه الشبه الذى مر فى ضمن التشبيه المذكور وقوله مبسطة اى فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر قوله مبسطة مع قوله نشر اجرام آه بس (قوله فالمشبه مفرد) وهو محمر الشقيق لانه اسم لمسمى واحدا وجزاؤه التى اعتبر اجتماعها كاليد من زيد (قوله والمشبه به مركب) اى لان القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح البرجدية وليس للاعلام قصد ذاتى حتى يكون مفردا بدليل ان المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للاعلام فقط بل اعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاصل وفروعه وسبأى الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا (قوله وعكسه) اى المشبه مركب والمشبه به مفرد (قوله شابه) اى خالطه زهر الربا فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار الشمس الذى خالطه زهر الربا فهو مركب والمشبه به هو الليل

وكذا فى جانب المشبه به  
فان للكواكب فى نهاوبها  
توقعا وتداخلا واستطالة  
لاشكالها (و) المركب الحسى  
(فما طرفاه مختلفان) احدهما  
مفرد والاخر مركب  
(كما مر فى تشبيه الشقيق)  
باعلام باقوت نشرن على  
رماح من زبرجد من  
الهيئة الحاصلة من نشر  
اجرام حمر مبسطة على  
رؤس اجرام خضر  
مستطيلة فالمشبه مفرد  
وهو الشقيق والمشبه به  
مركب وهو ظاهر وعكسه  
تشبيه نهار مشمس شابه  
زهر الربا بليل مقمر على  
ماسمى (ومن بدبع  
المركب الحسى اما) اى  
وجه الشبه الذى (يجى)  
فى الهبات التى تقع عليها  
الحركة (اى يكون وجه  
الشبه الهيئة التى تقع عليها  
الحركة من الاستدارة  
والاستقامة وغيرهما

المقمر فهو مفرد مقيد ( قوله ومن بديع الخ ) البديع هو البالغ الغاية في الشرف  
 والبلاغة ٣ في القاموس البديع هو الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما وشجاعا او شريفا  
 وحاصل المعنى المراد ومن وجه الشبه المركب الحسى مابلغ الغاية في الشرف والبلاغة  
 وهو مايجئ الخ ( قوله مايجئ في الهيئات ) ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه  
 يجئ في الهيئة لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح في قوله اى يكون وجه  
 الشبه الهيئة وحينئذ فلا بد ان يقال انه من قبيل اعتبار مجئ العام في الخاص بمعنى  
 تحقيقه فيه كما يقال الحيوان يجئ في الانسان اى انه يتحقق فيه وحينئذ فمعنى كلام  
 المصنف ومن المركب الحسى البديع الوجه الذى يتحقق في الهيئات اى يكون هيئة  
 ( قوله التى تقع عليها الحركة ) ظاهره ان الحركة تقع على الهيئة ولا معنى لذلك فلا بد  
 من جعل تقع بمعنى توجد وعلى بمعنى مع اى هيئة الجسم التى توجد معها مركبة من وجود  
 الجزء مع الكل لان الحركة جزء من الهيئة اما في الوجه الاول من الوجهين  
 الآتين فظاهر لان الهيئة منزعة من حركات وغيرها من اوصاف الجسم واما في  
 الوجه الثانى فلان الهيئة منزعة من حركات فقط فيراد بالهيئة مطلقا الحركات  
 وبالحركة التى هى جزء منها الحركة المخصوصة وبصح جعل على بمعنى من اى التى  
 توجد منها الحركة ويكون في الكلام قلب والاصل التى توجد من الحركة اى من  
 جنس الحركة بمعنى فقط او منها مع غيرها من اوصاف الجسم ومحصل كلام المصنف  
 ان من بديع المركب الحسى وجه الشبه الذى هو هيئة منزعة من حركات فقط او من  
 حركات وغيرها من اوصاف الجسم فالاول حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شيء من  
 اوصافه والثانى وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل  
 واللون كما في المرأة في كف الاشل ( قوله اى يكون وجه الشبه الهيئة الخ ) اشار بهذا  
 الى ان وجه الشبه هو نفس الهيئة وان ظرفه فيها في كلام المصنف من ظرفية العام  
 في الخاص بمعنى تحقيقه فيه وقوله التى تقع عليها الحركة اى توجد معها الحركة ( قوله  
 من الاستدارة ) اى من استدارة الحركة واستقامتها كما في حركة الدولاب والسهم  
 وهذا بيان للهيئة التى توجد معها الحركة وقوله وغيرها كالسرعة والبطء والحاصل  
 ان الهيئة التى توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها  
 ( قوله ويعتبر فيها ) اى في الهيئة التى تقع عليها الحركة التركيب اى بان تكون منزعة  
 من الحركة واصاف الجسم كما في الوجه الاول او من حركات مختلفة كافي الوجه الثانى  
 كما يعلم ذلك مما يأتى في تقرير الشارح لكلام المصنف ( قوله ويكون مايجئ ) اى وجه الشبه  
 الذى يجئ في الهيئات التى توجد معها الحركة على وجهين وحاصل الاول مهما  
 ان وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها وحاصل الثانى انه هيئة مركبة من حركات  
 فقط ( قوله ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم ) اى هيئة ان يقرن اى هيئة

٣ قوله في القاموس الخ  
 الذى فسره في القاموس  
 بذلك هو البدع بالكسر  
 لا البديع ( مصححه )

ويعتبر فيها التركيب  
 ( ويكون ) مايجئ في تلك  
 الهيئات ( على وجهين  
 احدهما ان يقرن بالحركة  
 غيرها من اوصاف  
 الجسم كالشكل واللون )  
 والاضح عبارة اسرار  
 البلاغة اعلم ان مما يزا به  
 التشبيه دقة وصحرا ان  
 يجئ في الهيئات التى تقع  
 عليها الحركات والهيئة  
 المقصودة في التشبيه على  
 وجهين احدهما ان تقترن  
 بغيرها من الاوصاف  
 والثانى ان تجرد هيئة  
 الحركة حتى لا يزا عليها  
 غيرها فالاول ( كما في قوله  
 والشمس كالمرأة في كف  
 الاشل )

اقتران الحركة بغيرها اى الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة لغيرها وانما قدرنا هيئة لاجل  
 صحة الاخبار عن الاحد لان الاحد هيئة لا الاقتران المذكور او المعنى احدهما المقرون  
 فيه الحركة بغيرها من اوصاف الجسم وهذا التأويل انما يحتاج له اذا جعلنا قوله  
 على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة اما ان كان بمعنى انه  
 مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيئات (قوله  
 ان يقترن بالحركة) اى ان يوصل بها مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء وصلته به والمراد  
 ان يقترن في اعتبار العقل غير الحركة بها او ينتزع منها هيئة (قوله كالشكل) اى  
 الذى هو الهيئة الحاصلة من احاطة حد او حدود به (قوله والاوضح) وجهه الا وضحية  
 ان المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى  
 هيئة الحركة المجردة وعبرة اسرار البلاغة اظهر في ذلك من عبارة المصنف لايها  
 ان الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة مع ان الهيئة هى هيئة تقارن  
 الحركة مع غيرها او هيئة اختلاف الحركة وانما قال اوضح لا مكان ان يجاب عن  
 المصنف بانه من مجئ العام فى الخاص كما مر (قوله اعلم ان مما يزداد الخ) لفظ ما فى قوله  
 مما يزداد ليس عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما يؤم فى عبارة المصنف بل عبارة  
 عن الاحوال اى من الاحوال التى يزداد بها التشبيه دقة وسحرا هذه الحالة وهى مجئ  
 التشبيه فى الهيئات التى توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات اطرافا تشبيه  
 او كانت وجه شبه فانت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك  
 الحالة اعنى كون طرفه او وجهه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه  
 الشبه وايضا كلام الشيخ يفيد ان الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة  
 لا تقترن وكلام المصنف يفيد ان الهيئة اما مركبة من الحركات او منها ومن غيرها  
 فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة الا من الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله  
 دقة) اى لطافة وقوله وسحراى تميلا للعقول (قوله اى يحمى) اى التشبيه وقوله  
 التى يقع عليها الحركة سواء كانت طرفا للتشبيه او وجهاله (قوله ان تقترن) اى الحركات  
 بغيرها من اوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة باوصاف الجسم والظاهر انه اراد  
 ان تقترن هيئة الحركة بغيرها بدليل قوله والثانى ان تجرد هيئة الحركة فيكون حاصل  
 كلامه ان هيئة الحركة تارة تقترن فى الاعتبار باوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه  
 شبه او طرفا وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه او طرفا والمصنف قد جعل  
 المقترن بالاوصاف هو الحركة وجعل الهيئة مأخوذة من مجموع الامرين كما هو التبادر  
 منه ظن الشيخ بسفان اراد المصنف بقوله ان يقترن بالحركة غيرها اى ان يقترن بهيئة  
 الحركة غيرها وافق كلام الشيخ لكن يكون الاخبار بذلك عن الاحد مشكلا فتأمل  
 (قوله ان تجرد هيئة الحركة) من وضع الظاهر موضع المضمر اعتناء بشأته وقوله هيئة

الحركة اى الهيئة المأخوذة من الحركات فالمراد بالحركة الجنس المحقق فى متعدد والمراد ان تجرد عن اوصاف الجسم وقوله لايزاد عليها غيرها اى من اوصاف الجسم (قوله كما فى قوله) اى كوجه الشبه الذى فى قول القائل وهو ابن المعز او ابو النجم وتامه \* لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله والشمس) اى عند طلوعها (قوله الاشل) الشلل هو يبس اليد او ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عديم اليد او يابسها لا يكون فى كفه مرآة ولان المرأة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش (قوله من الاستدارة مع الاشراق) اى من استدارة الجسم الصاحبة لاشراقه اى شعاعه وكان الظاهر ان يضم اليه تموجد فيقول من الاستدارة والحركة السريعة المتصلة مع الاشراق التموج لكنه اخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها (قوله والحركة) اى ومع الحركة وقوله المتصلة اى المتابعة (قوله مع توج الاشراق) اى الشعاع اى تدافع بعضه بعضا كتدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) اى المبر عنه او لا بالاشراق فقد تفنن فى التعبير والمراد بالشعاع ما تراه من الشمس كالجلال مقبلا عليك او ما تراه متندا كالرماح بعيد الطلوع (قوله كأنه بهم) بفتح الباء وضم الهاء وباء رد يقال هم بكذا اذا قصد فعله واراده واسنادهم الى الشعاع تجوز اى كأن ذلك الشعاع يريد الانبساط لو فور توجّه (قوله حتى يفيض) غاية الانبساط من افاض اذا خرج قال تعالى فاذا افضم من عرفات اى خرجتم منها ومن فاض الوادى اذا سال اى حتى يخرج من جوانب الدائرة او يسيل من محله ويخرج من جوانب الدائرة (قوله ثم يبدو له) اى للشعاع وفاعل يبدو ضمير عائذ على مصدر الفعل اى البداء او على رأى المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله يفيض او على قوله بهم اى كأنه بهم بالانبساط ثم يبدو له فيرجع عنه الى الانقباض (قوله يقال بداله الخ) هذا تفسير للفظ بحسب اصل اللفظ وقوله والمعنى ظهر له اى للشعاع رأى الخ بيان للمعنى المراد من اللفظ (قوله فيرجع من الانبساط الذى بداله) الاول فيرجع عن الانبساط الذى هم به الى الانقباض الذى بداله وهو عطف على يبدو اى فيسبب عن البدو الرجوع (قوله الى الوسط) اى وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلها فى الطرفين وشار بقوله اذا احد الخ الى ان الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد احداث النظر اليها بخلاف المرأة فانها تظهر فيها فى بادى رأى فلذا جعلت الشمس مشيها والمرأة مشيها بها قاله فى الاطول (قوله ليتبين) اى ليعلم (قوله وجدها مؤدية لهذه الهيئة) اى لان جرم الشمس مستدير وفيه حركة سرية خيالية وفي شعاعها ايضا حركة خيالية وانما قلنا خيالية لانا نقطع بان حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هى من الجنوب الى الشمال على سبيل التمهّل حتى انها لولا ذلك التحيل لرويت كالثابتة والشعاع المبر عنه بالاشراق اجرام لطيفة منبسطة على ما يقابل الشمس هذا هو المحقق فى نفس الامر فالاضطراب والتموج خيالى لكن التشبيه بالوجه الثابت

(من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه بهم بان يتبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له) يقال بداله اذا قدم المعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة وكذلك المرأة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى ان تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك ايضا) يعنى كأنه لا بد فى الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم) الى جهات مختلفة له

كان يهرك بعضه  
الى اليمن وبعضه الى  
الشمال وبعضه الى  
العلو وبعضه الى السفلى  
ليتحقق التركيب  
والالكان وجه الشبه  
مفردا وهو الحركة  
فحركة الرحي والسهم  
لا تركيب فيها )  
لاتحادها ( بخلاف  
حركة المصحف في  
قوله وكان البرق  
مصحف فار ) يحذف  
الهمزة اى قارى  
( فانطبعا فامرة  
وانفتحا اى فينطبق  
انطبعا فامرة وينفتح  
انفتحا اخرى فان  
فيهما تركيبا لان  
المصحف يهرك  
في حالتي الانطباق  
والانفتاح الى جهتين  
في كل حال الى جهة  
( وقد يقع التركيب  
في هيئة السكون

بالبحيل صحيح آه يعقوبى ( قوله وكذلك المرأة في كف الاثني ) اى مؤدية لهذه الهيئة  
فانها مستديرة وفيها حركة دائمة متصلة سريعة حقيقة واشراق متصل بهامن شعاع  
الشمس الا ان ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب الى الجوانب والرجوع  
للاوسط بل المتحقق فيه الثبوت والاتصال مع اضطرابه وتوجهه بدوام الحركة وحينئذ  
فتحقق وجه الشبه في المرأة على الوجه المذكور في الشمس مبنى على التساهل فلذا  
جعلت مشبها آه يعقوبى ( قوله ان مجرد الحركة عن غير هامن الاوصاف ) اى وتتنزع  
الهيئة من الحركات فقط ( قوله فهناك ) اى في القسم الثاني وعبر باشارة البعيد لان  
المعنى معدوم خارجا فهو بعيد ( قوله ايضا ) الايضى على ما قال السارح في مطلق  
التركيب لافى خصوص التركيب من الحركات مع الصفات لان الثاني انما فيه تركيب  
من الحركات المختلفة فقط بخلاف الاول فان التركيب فيه من الحركة والصفات  
وفي الاطول ان معنى قوله ايضا اى كانه لابد في هذا الثاني من حركات لابد من كونها  
الى جهات مختلفة قال وهذا اظهر مما فسره السارح وتأمله ( قوله يعنى كانه لابد  
في الاول من ان يفتن بالحركة غيرها ) لم يعتبر في الحركة هنا تعدد فضلا عن الجمع  
فضلا عن الكثرة فله يس ( قوله لابد من اختلاط ) اى اجتماع ( قوله كثيرة ) اخذ  
الكثرة من تنوين حركات واعتبار الكثرة انما هو لازدياد الدقة والافتجرد التعدد كاف  
في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة ( قوله كان يهرك بعضه الخ ) اى ويهرك  
تارة لليمن وتارة لليساى كما في الاطول ( قوله ليتحقق الخ ) علة لقوله لابد من اختلاط  
حركات الخ ( قوله والالكان الخ ) اى والانكن الحركات المختلطة الى جهات  
مختلفة بان كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة ( قوله لاتحادها ) اى لان  
حركة كل منهما لجهة واحدة وجعل كل من الحركتين مفردة لا تركيب فيها  
اذا لم يلاحظ معها وصف الجسم من الاستقامة والاستدارة وانتزاع الهيئة  
من المجموع والا كان وجه الشبه مركبا كما مر ( قوله في قوله ) اى قول القائل وهو ابن

المعتر وهذا البيت من قصيدة من المديد اولها

- \* عرف الدار فحيوا تما \* بعدما كان صحا واسترلاحا \*
  - \* ظل يلهم العذول وبأبى \* في عنان العذل الاجا ح \*
  - \* علموني كيف اسلوا والا \* فخذوا من مقلتي للملا ح \*
  - \* من رأى برقا يضئ التماحا \* نغب الليل سنا ه فلاحا \*
- وكان البرق في البيت وبعده

- \* لم يزل تلح بالليل حتى \* خلت به نبيه فيسه صباحا \*
- \* وكان الرعد فحل لقاح \* كلما يعجبه البرق صباحا \*

( قوله يحذف الهمزة ) اى بعد قلبها يا ، فالاصل قارى فابدلت الهمزة يا ، ثم اعل

اعلال قاض كذا في الفنارى ( قوله فانطباق الخ ) الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كائن  
او اعتراضية لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف وحاصل ما يفيد ان وجه الشبه  
هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها  
وهذه الهيئة حسية في المصحف وتخييلية في البرق ثم ان الانطباق والانفتاح للحجاب  
الذى يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلتئم آخره اما البرق  
فلا انفتاح فيه ولا انطباق الا ان يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب  
منشرا ضوءه وانطباقه بانضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية وبهذا  
ظهر لك وجه كون وجه الشبه في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء  
بالانعدام فاذا وجد تخيل ان اشراقه لانفتاح اظهر باطنه واذا انعدم تخيل ان ثم  
باطنا خفي الانطباق كما في المصحف تأمل ( قوله فان فيها تركيبا الخ ) علة لقوله بخلاف  
حركة المصحف ( قوله لان المصحف يتحرك ) اى يتحرك طرفاه في حالتي الخ ( قوله الى  
جهتين ) اى جهة العلو وجهة السفلى ( قوله في كل حالة الى جهة ) ففي حالة الانطباق  
يتحرك الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يتحرك الى جهة السفلى ولم ينظر لجهة اليمين  
والشمال والالقال في كل حالة الى ثلاث جهات وتوضيح ذلك ان المصحف في كل من  
حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بمضه الى اليمين وبمضه الى الشمال ومجموعه متحرك  
الى العلو وفي حال الانطباق والى السفلى في حال الانفتاح وحينئذ يكون تحركه في حال  
الانطباق الى ثلاث جهات جهة اليمين وجهة اليسار باعتبار ابعاضه وجهة العلو  
باعتبار مجموعته ويتحرك في حال الانفتاح الى ثلاث جهات ايضا جهة اليمين وجهة  
اليسار باعتبار ابعاضه وجهة السفلى باعتبار مجموعته فقول الشارح في كل حالة الى جهة  
اراد جهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح فقد التفت لحركة مجموعته  
ولم يلتفت لحركة ابعاضه لجهة اليمين وجهة اليسار في الانطباق والانفتاح الا ان يقال  
انه اراد بقوله لجهة جنس الجهة اوانه لاحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلومع جهة  
اليمين والشمال وان اختلفا بالاعتبار تأمل فرره شيخنا العدى ( قوله وقد يقع التركيب )  
اى البدع فال للمهد الذكرى والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون تحقيقه فيها  
من تحقق الكل في جزئه اى وقد يتحقق التركيب البدع في هيئة السكون كما يتحقق  
في هيئة الحركة وأل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وسواء كانت تلك  
الهيئة طرفا لتشبيهه او وجه شبه و اشار المصنف بقوله الى قلة ذلك بالنسبة الى وقوع  
التركيب في هيئة الحركات واعلم ان هيئة السكون على وجهين ايضا احدهما ان تكون  
الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده مجردا عن غيره من اوصاف الجسم  
ولا بد ايضا من تعدد افراد السكون والثاني ان يعتبر في تلك الهيئة مع السكون  
غيره ولا يشترط في هذا تعدد افراد السكون وقد مثل المصنف للوجه



الاول ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبا

\* كأنه عاشق قد مد صفحته \* يوم الوداع الى توديع مرتحل \*

فقد اعتبر سكون عنقه و صفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه و صفحته لوداع العشوق (قوله كما في قوله) قال في المطول اى كوجه الشبه في قول ابى الطيب المنبى و نازعه العصام في الاطول بان ما واقعة على التركيب بشهادة سوق الكلام و بيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب الشبه لا وجه الشبه اذ الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في افعائه هى التشبيه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطفى و موقع كل عضو منه في جلوس المشبه به آء و الحق ان كلام المصنف عام كما مروا البيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخص عموم الكلام (قوله يقى الخ) هذا اول البيت وهو مقول القول وتماه \* باربع مجدولة لم تجدل \* اى على اربع قوائم وهى يداه ورجلاه وقوله مجدولة اى بحكمة الخلق من جدل الله اى تقديره وقوله لم تجدل اى لم يجدها ولم يقتلها الانسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما علمت ان الجدل مثبت جدل الله اى احكامه اى افعاله و الجدل المنى جدل الانسان بمعنى قتله كذا في المطول وقال في الاطول يحتمل ان يراد بنى الجدل نفي جمعها كما يكون للكلب في غير صورة افعائه و حينئذ فالمعنى و اربع مجموعة لا غير مجموعة والغرض من تشبيه الكلب في حال افعائه بحالة البدوى المصطفى مدح الكلب بشدة الحراسة لان جلوسه على هذه الحالة في الغالب انما هو وقت الحراسة (قوله اى يجلس) اى ذلك الكلب (قوله جلوس) منصوب يقى لموافقته له في المعنى كقعدت جلوسا اى يجلس بجلوس و يحتمل ان يقال ان التقدير يجلس جلوسا بجلوس لحذف المشبه و اداة التشبيه للدلالة عليهما وبقى المشبه به وخص البدوى بالذكر لفظة الاصطلاء بالنار منه (قوله من اصطلى بالنار) اى استدأبها (قوله من موقع كل عضو) اى في وقوعه وسكونه في موضعه في حال افعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله في افعائه) اى في حال افعائه وقوله موقع اى وقوع وسكون خاص (قوله وللجموع) اى لجموع الاعضاء وقوله صورة اى هيئة وقوله مؤلفة من تلك المواقع اى الوقوعات والسكونات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركيبت من سكونات (قوله وكذلك صورة جلوس البدوى) اى فانها مركبة من سكونات لان لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا و لجموع اعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات (قوله والمركب العقلى) هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو المركب المنزل منزلة الواحد وقد تقدم انه اما حسى وقد تقدم الكلام عليه واما عقلى وهو ما ذكره هنا (قوله كرامان الانتفاع الخ) الحاصل انه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين جلولوا التوراة اى

كما في قوله في صفة كلب يقى) اى يجلس على اليته (جلوس البدوى المصطفى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) اى من الكلب (في افعائه) فانه يكون لكل عضو منه في افعائه موقع خاص وللجموع صورة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كرامان الانتفاع بالبلغ نافع

حالتهم وهي الهيئة المنزعة من جملهم التوراة وكون محمولهم وعاء العلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول بمثل الجمار الذي يحمل الكذب الكبار اى بحالته وهي الهيئة المنزعة من جملهم للكتب وكون محموله وعاء العلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه وظاهر قول المصنف ان وجه الشبه وهو الجامع المذكور مركب عقلي وفيه ان كونه عقليا مسلم وكونه مركبا غير مسلم لما تقدم ان المراد بالركب في وجه الشبه او الطرفين الهيئة المنزعة من عدة امور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجاب بان قول المصنف حرمان الانتفاع على حذف مضاف اى كهيئة حرمان الانتفاع الخ اى كالهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب والطرفان مركبان عقليان وكذا وجه الشبه قرر ذلك شيخنا العدوي وقد يقال لاداعي لذلك بل الحرمان المذكور هيئة منزعة من متعدد كما يأتي بيانه ثم ان الحرمان مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منه الشيء وهو مضاف لمفعوله الثاني وقوله بابلغ صلة للانتفاع وقوله مع متعلق بالحرمان وقوله في استصحابه صفة للتعب اى الكائن في استصحابه والضهير لابلغ نافع (قوله في قوله تعالى الخ) هو صفة للحرمان وفي الكلام حذف مضاف اى حرمان الانتفاع الواقع في التشبيه الكائن في قوله تعالى (قوله مثل الذين) اى صفة اليهود الذين حملوا التوراة اى تحملوها وكلفوا العمل بما فيها من اظهار نعمته عليه الصلاة والسلام والايمان به اذ اجاء وغير ذلك ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بجميع ما فيها حيث اخفوا نعمته عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الجمار اى كحال الجمار وصفته وجلة يحمل اسفار احاط من الجمار والعامل في محلها النصب من معنى المثل او صفة للجمار اذ ليس المراد منه جارا معينا وعبر عن عدم العمل بعدم الحمل ميثاكلة اولانهم لما لم يعملوا بما فيها كانوا لم يعملوها فجعل جملهم كلا حل لعدم عملهم (قوله بكسر السين) اى وسكون الفاء لاجمع سفر بفتح السين والفاء اذ ليس المعنى كمثل الجمار يتحمل مشاق السفر وقوله وهو الكتاب اى الكبير كما في القاموس (قوله فانه) اى الحرمان المذكور (قوله لانه روى من الجمار) اى في الجمار اى في صفته وهو الشبه به (قوله جاهل بما فيها) اراد بجهل الجمار عدم انتفاعه لان الجهل اى عدم العلم يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وارا داللازم فاندفع ما يقال ان الجمار لا يوصف بالجهل لانه عدم العلم عما من شأنه ان يعلم اى عما من شأنه ان يعلم ونوع الجمار شأنه لا يعلم (قوله وكذا في جانب الشبه) اى صفة اليهود فقد روى فيها فعل مخصوص وهو الحمل المعنوي وكون المحمول اوعية العلم وكونهم جاهلين اى غير متفهمين بما فيها والحاصل انه قد روى في كل من الطرفين ثلاثة امور وقد تقرر ان الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر في الطرفين فاخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين من الجهل المتبر فيهما واخذ ككون ما جرم

قوله اى حرمان الانتفاع  
الواقع الخ لم يظهر المضاف  
الذي قاله المحشى آه (مصحح)

(مع تحمل التعب في استصحابه)  
في قوله تعالى مثل الذين  
حملوا التوراة ثم لم يحملوها  
كمثل الجمار يحمل اسفارا)  
جمع سفر بكسر السين  
وهو الكتاب فانه امر  
عقلى منزوع من عدة امور  
لانه روى من الجمار فعل  
مخصوص هو الحمل  
وان يكون المحمول اوعية  
المعلوم وان الجمار جاهل بما  
فيها وكذا في جانب  
الشبه (واعلم انه قد  
نزع) وجه الشبه  
(من متعدد فيقع الخطأ  
لوجوب انتزاعه من  
اكثر) من ذلك التعدد  
(كما اذا انتزع) وجه  
الشبه (من الشطر الاول  
من قوله كما ابرقت قوما  
عطاشا) في الاساس  
ابرقت فلانة اذا تحسنت  
لك وتعرضت فالكلام  
ههنا على حذف الجار  
وابصال الفعل

اي ابرقت لقوم عطاش  
 جمع عطشان ( غمامة فلا  
 رأوها اقمشت وتجلت )  
 اي تفرقت وانكشفت  
 فانترع وجه الشبه من مجرد  
 قوله كما ابرقت قوما عطاشا  
 غمامة خطأ ( لوجوب  
 انتزاعه من الجميع ) اعني  
 جميع البيت ( فان لم اراد التشبيه  
 اي تشبيه الحالة المذكورة  
 في الايات السابقة بحاله  
 ظهور غمامة لقوم العطاش  
 ثم تفرقها وانكشافها  
 وبقاؤهم متحيرين ) ( بانصال )  
 اي باعتبار اتصال قالبا  
 ههنا مثلها في قولهم  
 التشبيه بالوجه العقلي اعم  
 اذا الامر المشترك فيه ههنا  
 هو اتصال ( ابتداء مطمع  
 بانتهاء مؤبس ) وهذا  
 بخلاف التشبيهات المجتمعة  
 كما في قولنا زيد كالاسد  
 والسيف والبحر فان القصد  
 فيها الى التشبيه بكل واحد  
 من الامور على حدة حتى  
 يوحذف ذكر البعض لم  
 يتغير حال الباقي في افادة  
 معناه بخلاف المركب فان  
 المقصود منه يختل باسقاط  
 بعض الامور ( والتعدد  
 الحسي كاللون والطعم

الانتفاع به ابلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيهما اوعية العلم التي هي اولى ما ينتفع به  
 واخذ تحمل التعب في الاستصحاب من اعتبار حملهم الامر الغير الخفيف فيهما ويجب  
 ان يراد بالتعب مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالحسوسة كما في مشقة الحمار  
 وبالمقولة كما في مشقة اليهود فقد ظهر لك ان حرمان الانتفاع بابلغ نافع المصاحب  
 لتحمل التعب في استصحابه مركب عقلي منتزع من عدة امور وحينئذ فلا داعي لتقدير  
 هيئة قبل حرمان في كلام المصنف تأمل ( قوله انه ) اي وجه الشبه ( قوله قد ينزع )  
 اي يلاحظ وقوله لوجوب انتزاعه اي ملاحظته واستحضاره ( قوله فبقع الخطأ ) اي  
 من المتكلم حيث لم يأت بما يجب او من السامع حيث لم يتحقق ما قصد المتكلم مما يجب  
 ( قوله من اكثر من ذلك التعدد ) اي فالاعتصار على ذلك التعدد في الاخذ بطل به المعنى  
 المراد ( قوله كما اذا انتزع من الشطر الاول ) اي مما شمل عليه الشطر الاول ( قوله كما  
 ابرقت ) الكاف للتشبيه واما مصدرية و ابرقت بمعنى ظهرت وتعرضت اي حال هؤلاء  
 القوم المذكورين في الايات السابقة كحال ابراق اي ظهور غمامة لقوم عطاش  
 ( قوله عطاشا ) في المختار عطش ضد روى وبابه طرب فهو عطشان وعطشى بوزن  
 سكرى وعطاشى بوزن حبالى وعطاش بالكسر ( قوله في الاساس ) كتاب في اللغة  
 للزمخشري ( قوله اذا تحسنت لك ) اي تقول ذلك اذا تزينت لك ( قوله وتعرضت ) اي  
 ظهرت وهذا محل الشاهد ( قوله فالكلام ههنا الخ ) هذا تقرير على كلام الاساس  
 اي اذا علمت ذلك فالكلام ههنا الخ ( قوله وانصال الفعل ) اي للفعل وهو قوما بلا واسطة  
 حرف فان ابرق لا يتعدى الا باللام كما علم من كلام الاساس وقد حذفها الشاعر للضرورة  
 وعدى الفعل للفعل ( قوله اي ابرقت ) اي الغمامة لقوم اي ظهرت وتعرضت لهم ( قوله  
 فلأرأوها ) اي وقصدوها بالشرب منها كما يدل عليه قوى الكلام ( قوله اقمشت )  
 اي اضمحلت وذهبت وهو معنى تجلت فهو مرادف لما قبله يقال اقمشت الريح الصحاب  
 فاقشع اي صار ذاقشع اي ذهاب آه وفي بس ان تفرقت تفسير لاقشعت وقوله  
 وانكشفت تفسير لتجلت فيفيد ان العطف مغاير ( قوله فانترع وجه الشبه الخ ) الحاصل  
 ان الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت وهي حال من ظهر له شيء وهو  
 في غاية الحاجة الى ما فيه بنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا اوجب الالاس  
 مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامة وهم في غاية الاحتياج الى ما فيها من الماء  
 لشدة عطشهم وبمجرد ما تهبأوا للشرب منها تفرقت وذهبت فاذا سمع السامع  
 قول الشاعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وتوهم ان ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه كان  
 ذلك خطأ لان المأخوذ منه ان قوما ظهرت لهم غمامة وان تلك الغمامة رجوانها ما يشرب  
 وانهم في غاية الحاجة لذلك الماء لعطشهم فاذا انتزع ذلك المعنى من هذا الشطر كان  
 حاصل التشبيه ان الحالة الاولى كالحالة الثانية التي هي ابراق الغمامة لقوم الخ في كون

كل منهما حالة فيها ظهور شيء لمن هو في غاية الحاجة الى ما فيه وهذا خلاف المقصود للشاعر وكذا لو فرض ان التكلم اقتصر على هذا الشرط كان خطأ منه لان المعنى المتبادر منه خلاف ما يناسب ان يراد في التشبيه لان كل جزء من طرف له نظير من الطرف الآخر فاذا اسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله اى باعتبار) اى بواسطة اتصال ابتداء مطمع بانه مؤسس اى ولا شك ان انتهاء الشيء المؤسس انما يؤخذ من الشرط الثانى واثار الشارح بقوله اى باعتبار الخ الى ان الباء في قوله باتصال للآلة مثلها في قولك نجرت بالقدر اى بواسطة وحينئذ فهى داخله في كلام المصنف على وجه الشبه لانه صلة للتشبيه كما في قولك شبهت زيدا بالاسد والا لا يقتضى ان اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤسس شبه به مع ان المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش (قوله في قولهم) اى اهل هذا الفن (قوله بالوجه العقلى) اى باعتباره وبواسطته وقوله انم اى من التشبيه بالوجه الحسى اى باعتباره وبواسطته وذلك لما مر من انه متى كان الوجه حسيا فلا يكون الطرفان الاحسين واما اذا كان الوجه عقليا فتارة يكونان حسيين وتارة عقليين وتارة مختلطين (قوله ابتداء مطمع) اى ابتداء شيء مطمع وهذا مأخوذ من الشرط الاول وذلك كظهور السحابة للقوم العطاش في التشبيه وظهور الامر المحتاج لما فيه في المشبه وقواه بانتهاء مؤسس اى شيء مؤسس وهذا مأخوذ من الشرط الثانى وذلك كغرق السحابة وانجلائها في المشبه به وزوال الامر المرغوب لما فيه في المشبه فصدوق الشيء المؤسس بغرق السحابة والمراد بانتهائه تمام ذلك التفرق واذا علمت ان التشبيه بواسطة الوجه المذكور اعنى اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤسس وجب انتزاعه عن مجموع البيت وكان الانتزاع من الشرط الاول خطأ لانه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء اشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله وهذا) اى التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات المجتمعة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما ان الاول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبروا الاختل المعنى ولا تقديم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثانى (قوله زيد كالاسد والسيف والبحر) اى في الشجاعة والاضاعة والجلود والمراد بالتشبيهات المجتمع التى يكون الفرض منها مجرد الاجتماع في افادة معناه اعنى التشبيه المستقل وفوات اجتماع الصفات في الخبر عنه ليس تعييرا في افادة التشبيه بل ذلك من عدم ذكر العطف كما قاله عبد الحكيم (قوله حتى لو حذف) تبريع على ما قبله والمراد بالحذف لازمه وهو الترك وليس المراد انه ذكر ثم حذف (قوله والمتعدد) اى ووجه الشبه المتعدد الحسى وقدم ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف (قوله في تشبيه فاكهة باخرى) اى كنشيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون

والطام والرائحة وكنشيه انشق بالتفاح فيما ذكر من الامور الثلاثة ولاشك انها  
انما تدرك بالحواس فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم (قوله كعدة النظر)  
اي الموجبة لادراك الخفيات لانها قوته او سرعته او وجوده وعلى كل حال فهي امر  
عقلي (قوله وكال الحذر) اي الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة والحذر بوزن نظر وهو  
الاحتباس من العدو (قوله اي تزو الذكر على الانثى) اي وثوبه عليها والنزو بفتح  
النون وسكون الزاي مصدر نزا كعدا ويصح ان يكون مصدر نزا على وزن الفعول  
فهو كعدا بالغين المجمة (قوله في تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر ولم يقل في تشبيه  
انسان بالغراب لان الانسان اخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قدير  
في تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط وفي المثل اخفى سفادا من الغراب حتى  
قيل انه لا سفاد له معناد وانما له ادخل منقره في منقر الانثى (قوله كحسن الطلعة) المراد  
بالطلعة الوجه (قوله الذي هو حسي) اي لان الحسن مجموع الشكل واللون وهو  
حسي لانهما مدركان بالبصر فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما (قوله ونباهة الشأن)  
مصدر نبه مثلنا كما رواه ابن طريف قاله بس (قوله اي شرفه) اي الشأن وهذا تفسير  
النباهة وقوله واشتهاره عطف تفسيري بين به المراد من الشرف هنا وقال سم في حواشي  
المطول الظاهر ان مجموع قوله شرفه واشتهاره مبر لنباهة الشأن فليس مجرد احدهما  
هو التفسير ولا ان الاشتهار تفسير للشرف خلافا لما تقدم من تقرير شيخنا القناني اذ ليس  
مجردا لاشتهار بدون الشرف نباهة الا ان يراد الاشتهار بالشرف ومحصل ذلك ان  
المجموع تفسير ولاشك ان الشرف والاشتهار لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس  
وانما يدركان بالعقل وان كان سبب كل منهما قديكون حسيا (قوله انه) اي الحال  
والشأن (قوله اي التماثل) اشار به الى ان الشبه بفتح الشين والباء اسم مصدر بمعنى  
التشابه والتماثل (قوله اي تشابه) اي تماثل (قوله والمراد به ههنا الخ) اشار به الى  
انه ليس المراد بالشبه ههنا المعنى المصدري وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من اطلاق المصدر  
على المفعول اذ هو الذي يتعلق به الانتزاع (قوله من نفس التضاد الخ) حاصله انا اذا  
قلنا ما شبه الجبان بالاسد في الشجاعة او زيد الجبان كالاسد في الشجاعة كان وجه الشبه  
منزعا من التضاد اي من ذي التضاد اي من المتضادين وذلك لاننا نزل تضاد الجبن  
والشجاعة منزله تناسبه مالا لجل التلميح او انهم فصار الجبن مناسبا للشجاعة بمنزلة لان  
التناسب التنزيلى مشترك بين الجبن والشجاعة لكون كل منهما مناسبا للآخر وصار  
الجبان مناسبا للشجاع فاذا شبهناه به صار كأنه قام به شجاعة فاذا اخذ وجه الشبه منهما  
كان هو الشجاعة وان كان في المشبه به حقيقة وفي المشبه ادعاء واخذ وجه الشبه من  
المتناسين تنزيلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين في الواقع لان تناسب تنزيلى  
اذا علمت اهد قول المصنف قديتنزع وجه الشبه من نفس التضاد اي من ذي التضاد من غير

في تشبيه فاكهة باخرى  
(و) التعدد (العقلي)  
كعدة النظر وكال الحذر  
واخفاء سفاد (اي تزو  
الذكر على الانثى) (في تشبيه  
طائر بالغراب و) التعدد  
(المختلف) الذي بعضه  
حسي وبعضه عقلي (كحسن  
الطلعة) الذي هو حسي  
(ونباهة الشأن) اي شرفه  
واشتهاره الذي هو  
عقلي في تشبيه انسان  
بالشمس) (في التعدد تقصد  
اشتراك الطرفين في كل  
من الامور المذكورة  
ولا يبعد الى انتزاع هيئة  
منها مشترك هي فيها (واعلم  
انه قديتنزع الشبه) اي  
التماثل يقال بينهما شبه  
بالتحريك اي تشابه والمراد  
به ههنا ما به التشابه  
اخفى وجه التشبيه  
(من نفس التضاد  
لاشتراك الضدين فيه)  
اي في التضاد لكون كل  
منهما مضافا للآخر

ملاحظة امر سوى التضاد بمعنى ان التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه لانه  
يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من اشياء فيما تقدم لان هذا لا يصح هنا  
والمراد بالتضاد التناقض سواء كان تضادا او تناقضا او شبه تضاد وانما يصح جعل التضاد  
وسيلة لما ذكر لاشتراك الضدين الذين هما الطرفان هنا فيه فلما اشتركا فيه صح ان يتخيل  
ان التضاد كالناسب فيزول منزله بواسطة ان كلا منهما مشترك فيه فترفع الضدية  
الكائنة بين الطرفين فان قلت اذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في اخذ الوجه المقتضى  
لنفي الضدية بواسطة تنزيل ذلك التضاد منزله المناسب صح ان يقال السماء كالارض  
في الانخفاض والارض كالسما في الارتفاع والسود كالبياض في تفرق البصر  
والبياض كالسود في عدمه ونحو هذا مما لم يصح وروده عن البلغاء وانما قلنا بجمته  
ضرورة وان كل ذلك وجد فيه الاشتراك في التضاد المتصح لتنزيله منزله المناسب على  
ما مر قلت اعتبار الاشتراك لتصحح اخذ الوجه بواسطة التنزيل المقتضى للناسبة انما هو  
زيادة توجيه الحكمة دفعا لاستغراب اخذ المناسبة من التضاد والافلاكي في مجرد الاشتراك  
والالزم ما ذكر بل لابد في صحة الاخذ من زيادة وجود تمليج اوتهم كما اشار لذلك  
المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذه الامور ليس فيه تمليج ولا نهكم (قوله ثم  
ينزل الخ) التبادر انه عطف على قوله ينزع الشبه من نفس التضاد وفيه نظر فان  
التنزيل سابق على انتزاع اوجه من المتضادين لان التضاد ينزل منزله المناسب ثم ينزع  
الوجه من الضدين لان التنزيل مفرع على الانتزاع كما توهمه عبارة المصنف واجيب  
بان ثم للترتيب الاخبارى فكأنه قال قد ينزع الشبه من نفس التضاد ثم اخبرك انه ينزل  
الخ وان كان التنزيل متقدما على الانتزاع او يقال المراد بالانتزاع قصده اى قد يقصد  
انتزاع الشبه من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وان افادته جهة الترتيب لكن  
لم تقع ثم في موقعها اذ الحل لفاء لانه لا تراخي بين القصد المذكور والتنزيل لاننا نقول  
كانكون ثم لتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخي آخره والتنزيل منزلة  
الناسب انما يتم بالتهكم والتمليح كما اشار له بقوله بواسطة تمليج اوتهم فهو من تحت  
فترأى التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع او يجب بان قوله ثم ينزل بالنصب بان مضرة  
عطفا على قوله لاشتراك من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل فكأنه  
قال للاشتراك والتنزيل وعبرتم لتساعد ما بينهما فان الاشتراك حقيق والتنزيل ادعائى  
مضى (قوله اى اتيان بما فيه ملاحظة وظرافة) اى من حيث ازالة السامة والكدر  
عن السامع وجلب الانشراح له (قوله ملح الشاعر) بتشديد اللام ومصدره التمليج  
كفرج بالتشديد تفريحا (قوله وقال الامام المرزوقي الخ) القصد من نقل كلامه شيان \*  
الاول الاشارة الى ان اوافي قول المصنف بواسطة تمليج اوتهم لمنع الخلو فيجوز الجمع

(ثم ينزل) التضاد (منزلة  
الناسب بواسطة تمليج)  
اى اتيان بما فيه ملاحظة  
وظرافة يقال ملح الشاعر  
اذا اتى بشيء ملج وقال  
الامام المرزوقي في قول  
الحامسي اتاني من ابى انس  
وعيد وفيل بغبطة الضحاك  
جسمى ان قائل هذه الايات  
قد قصد بها الهزؤ والتلج  
واما الاشارة الى قصة  
او مثل او شعر فانا هو  
التمليح بتقديم اللام على  
الميم وسجى ذكره في الخاتمة  
والسوية بينهما انما وقعت  
من جهة العلامة الشيرازي  
رحمه الله تعالى وهو سهو  
(اوتهم) اى مخربة  
او استهزاء (فيقال للجبان  
ما شبهه بالاسد والبعير هو  
حاتم) كل من السالين  
صالح لتلج والتهم

وانما يفرق بينهما بحسب  
المقام فان كان القصد الى  
ملاحظة وخرافة دون  
استهزاء وسخرية باحد  
فتعليج والافتهم وقد  
سبق الى بعض الاوهام  
نظرا الى ظاهر اللفظ ان  
وجه التشبيه في قولنا  
للبجبان هو اسد وللجبل هو  
حاتم هو التضاد المشترك  
بين الطرفين باعتبار  
الوصفين المتضادين وفيه  
نظر لانا اذا قلنا الجبان  
كالاسد في التضاد اى في  
كون كل منهما مضادا  
للاخر لا يكون هذا  
من التعليل والتهم في شئ  
كما اذا قلنا السواد كالبياض  
في اللونية او في التقابل  
ومعلوم اننا اذا اردنا  
التصريح بوجه الشبه في  
قولنا الجبان هو اسد فتعليل  
او تهمكالم يأت لنا الان نقول  
في الشجاعة لكن الحاصل  
في الجبان انما هو ضد الشجاعة  
فقرنا تضادهما منزلة  
التناسب وجعلنا الجبن  
بمنزلة الشجاعة على سبيل  
التعليل والهزؤ (وادائه)  
اى اداة التشبيه (الكاف)  
وكان وقد تستعمل عند  
الغنى بثبوت الخبر من غير  
قصد الى التشبيه سواء كان  
الخبر جامدا او مشتقا نحو  
كان زيدا اخوك وكانه  
قائم (هـ) مثله ما في معناه

وجه الاشارة من كلام المرزوقي الى ذلك انه عبر بالواو دون او . الثاني افاد ان المقابل  
للهزؤ والتهكم هو التعليل بتقديم الميم اعنى الاتيان بكلام فيه ملاحظة وخرافة لا لتعليل  
الذى هو الاشارة الى قصة اوشعرا ومثل ووجه الاشارة من كلامه الى ذلك انه جعل  
البيت من قبل التعليل ومعلوم انه ليس فيه اشارة الى قصة اوشعرا ومثل فيعلم ان التعليل  
خلاف التعليل المعسر بما ذكره وحيث فتكون تسوية الشارح العلامة الشيرازي بينهما  
قاسدة والامام المرزوقي قدوة فيما يفهم من كلام العرب لممارسته فلا يصح ان يرد عليه  
جعل البيت من قبل التعليل (قوله اتاني الخ) البيت لشقيق بن سليلك الاسدي والوعيد  
التعويف وسل على صيغة المبني للمجهول وجسمي نائب الفاعل اى داب او ابلى بالسل  
وهو مرض حاص والغبط الغضب الكامن وفي نسخة فصل تغير الضحك جسمي وعلى  
هذه النسخة فصل بالبناء للفاعل بمعنى اذاب وتغير الضحك فاعل وجسمي مفعوله والضحك  
اسم ابى انس وعبر بالظاهر موضع المضمر بيانا لعين المستهزاء به بذكر الاسم العلم تحقيرا  
لشانه وقبل ان الضحك اسم ملك من الملوك الماضية قتله الملك افريدون الملقب على ابى  
انس زيادة في التهمك تضمنته تشبيهه به على وجه الهزؤ والسخرية او التعليل فكأنه  
قال فصل جسمي من غبط هذا الذى هو كالملاك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الاستهزاء  
والتعليل (قوله قصد بها الهزؤ والتعليل) اى الاستهزاء بابى انس واضحاك  
السامعين وازالة الملل عنهم (قوله في الخاتمة) اى خاتمة البدع (قوله بينهما)  
اى بين مقدم الميم ومؤخرها هنا حيث فسر التعليل هنا بتقديم الميم بالاشارة الى قصة  
اوشعرا ومثل وجعل ما شبهه بالاسد اذا قبل الجبان مثالا لتهمك لا لتعليل وجعل هو حاتم  
مثالا لتعليل فقط (قوله وهو سهو) اى من وجهين . الاول ان الاشارة الى قصة  
اوشعرا ومثل انما هو التعليل بتقديم اللام واما التعليل بتقديم الميم فهو الاتيان بما فيه  
ملاحظة وخرافة . الامر الثانى ان قولنا الجواد هو حاتم ليس فيه اشارة لشئ من قصة حاتم  
فلا وجه لتعين جعله للتعليل على ما قال (قوله صالح للتعليل والتهمك) او صالح لكل منهما  
(قوله والافتهمك) ظاهره والابتن كذلك وهو صادق بان لا يقصد الملاحظة والخرافة  
وان كانا حاصلين وقصد ما بعدهما من الهزؤ والسخرية وبما اذا لم يقصد شيئا وبما  
اذا قصد كلا من الملاحظة والخرافة والاستهزاء والسخرية مع انه لا يكون تهمك  
الا فى الاولى واما فى الاخيرة فهو تهمك وتعليل ثم ان قصد الشارح بيان مفهوم كل واحد  
على انفراد فلا ينافى اجتماعهما كما قلنا (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) اى لفظ المصنف  
وهو قوله لاشتراك الضدين فيه ونظر منصوب على التمييز او على الحال من بعض المضاف  
او من المضاف اليه لا مفعولا لاجله لعدم الاتحاد في الفاعل لان فاعل سبق ان وجه الشبه  
وفاعل النظر ذلك المتوهم (قوله هو التضاد) الجملة خبران (قوله الوصفين المتضادين)  
وهما الجبن والشجاعة والكرم والبخل باعتبار حقيقى الموصوفين (قوله لا يكون

هذا من التمليح والتهمك في شيء) اى وحينئذ لاجابة لقول المصنف ثم ينزل منزلة  
الناسب بل لا معنى له اصلا لانه خلاف الواقع وكذلك لاجابة لقوله بواسطة تمليح  
او تهكم بل لا معنى له بل لا معنى لقوله قد ينزع الشبه من نفس التضاد لاتحاد المتزنع  
والمتزنع منه ولا معنى له (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير بما قبله (قوله ومعلوم الخ) هذا رد آخر  
لما سبق لبعض الالهام وحاصله ان وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح  
التصريح به في قولك تملحنا او تهكمنا للجبان هو كالاسد اذ لو قلت في التضاد خرجت  
عن مقام التمليح والتهمك وانما تقول في مقابلهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ  
دفع لما يرد من ان وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك  
فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع اننا نزلنا تضادهما هما منزلة  
تناسبهما وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا لجاء الاشتراك (قوله  
تملحنا الخ) اى على وجه التمليح او التهكم (قوله وادانه) اى آله لان الاداة لغة الآله  
سمى بها ما يتوصل به الى التشبيه اسمكان او فعلا او حرفا (قوله الكاف) قدمها لانها  
الاصل لباطنها اتفاقا وتلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما يقال عمرو  
قائم كما ان زيدا قائم ولا يقال قائم زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة قائم التى هى من اخذوات  
ان (قوله وكائن) قيل هى بسيطة وقبل مركبة من الكاف ومن ان المشددة والاقرب  
الاول لجود الحروف مع وقوعها فيما لا يصح فيه التأويل بالمصدر المناسب لان المفتوحة  
وان كان الثانى اشبه بحسب ما يظهر من صورة قائم (قوله وقد تستعمل) اى كان  
عند الظن اى ظن المتكلم ثبوت الخبر وقدهنا لتقليل النسبي لان استعمالها للظن قليل  
بالنسبة لاستعمالها للتشبيه وان كان كثيرا فى نفسه (قوله سواء كان الخ) تعميم فى استعمالها  
لظن لان استعمالها للتشبيه مقيد بما اذا كان خبرها جامدا على هذا القول وحينئذ فهمى  
فى المتالين المذكورين للظن لا للتشبيه والا كان من تشبيه الشيء بنفسه وما ذكره الشارح  
من استعمالها للتشبيه وللظن مطلقا سواء كان الخبر جامدا او مشتقا ذكر فى المطول  
انه الحق وان استعمالها للظن مطلقا كثير فى كلام المولدين ومقابله قول الزجاج  
انها للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو قائم زيدا اسد ولشك ان كان الخبر مشتقا نحو قائم  
زيدا قائم وذلك لان خبرها المشبه فى المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقول  
بعضهم انها للتشبه مطلقا ولا تكون لغيره وجعل مثل هذا اعنى قائم زيدا قائم على  
حذف الموصوف اى كان زيدا شخص قائم فلا حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب  
التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لالى الموصوف المقدر (قوله وما  
فى معناه) اى وما معناه فيه فى الكلام قلب (قوله بما يشق من المماثلة) هذا بيان لما فى معنى  
مثل وذلك كتمثيل زيد وعمر ومثل زيد وعمر او زيد ومشابه عمرو (قوله والمماثلة) اى كتمثابه  
زيد وعمر وشابه زيد وعمر او زيد ومشابه عمرو (قوله وما يؤدى هذا المعنى)

(والاصل فى نحو الكاف)  
اى فى الكاف ونحوها  
كلفظ نحو ومثل وشبه  
بخلاف كائن وتمثل وتشابه  
(ان يلبه المشبه به)  
لفظا نحو زيد كالاسد  
او تقديرنا نحو قوله تعالى  
او كصيب من السماء على  
تقدير او كمثل ذوى  
صيب (وقد يلبه) اى  
نحو الكاف (غيره)  
اى غير المشبه به (نحو  
واضرب لهم مثل الحياة  
الدنيا كما انزلناه) الآية  
اذ ليس المراد تشبيه حال  
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر  
بفعل تقديره بل المراد  
تشبيه حالها فى نضارتها  
وبهجتها وما يعقبها من  
الهلاك والفناء بحال  
النبات الحاصل من الماء  
يكون اخضر ناضرا  
شديد الخضرة ثم يبلى  
فتطيره الريح كائن لم يكن  
ولا حاجة الى تقدير  
كمثل ماء



عطف على المماثلة اى وما يشق مما يؤدى هذا المعنى اى التشبيه وذلك كالمشتق  
من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة فان المشتقات من هذه المصادر  
تفيد هذا المعنى الذى هو التشبيه نحو زيد يضاهاى او يحاكى او يقارب او يعادل عمرا  
قال العلامة يعقوبى والتبادر ان هذه المشتقات كلها سواء كانت من المماثلة او مما بعدها  
انما تفيد الاخبار بمعناها فقولك زيد يشبه عمرا اخبار بالمشابهة كقولك زيد يقوم فانه  
اخبار بالقيام وليس هناك اداة داخلية على المشبهه ومثل هذا يلزم فى لفظ مثل فعدها  
من ادوات التشبيه لا يخلو عن مساححة ( قوله والاصل ) اى الكثير الغالب ( قوله اى  
فى الكاف ونحوها ) يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك  
لا يخل لان فى الكلام تقديرا وذلك لان الحكم اذا ثبت للمماثل الذى ولما هو على اخص  
او صافه كان ثابتا له فاذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذى هو الاصل فيه  
حكمه كذا بطريق الاولى ( قوله كلفظ نحو ) اى من كل ما يدخل على الفرد كمشابه  
ومماثل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كان او يكون جملة بنفسه كيشابه ويمماثل  
ويضاهاى فان هذه لا يلبس المشبه به بل المشبه فاذا قيل زيد يمثل عمرا كان الضمير المستتر  
الوالى للفعل هو المشبه والمشبه به عمرا التاخر ( قوله لفظا ) حال من المشبهه اى حالة  
كونه ملفوظا به او مقدرا ( قوله على تقديرا وكثل ذوى صيب ) اى قاله المشبه به وهو مثل  
ذوى الصيب قدولى الكاف والحال انه مقدر وانما قدر ذوى الصيب لان الضمائر  
فى قوله يحملون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق لا بد لها من مرجع وليس موجودا  
فى اللفظ وانما قدر مثل ليناسب المعطوف عليه اى كمثل الذى استوقد نارا والصيب المطر  
فيعمل من صاب نزل ويطلق الصيب ايضا على السحاب فان اريد به فى الآية السحاب  
ففيه ظننان محتمة وتطبيقه منتظمة بما ظلة الليل وكون الرعد والبرق فى السحاب  
واضح وان اريد به المطر ففيه ظلة تكافئه وانجذاب السحاب بتتابع القطر مع ظلة اقبل  
واما الرعد والبرق فحيث كانا فى اعلاء ومصبه ملتبيين به فى الجملة فهما فيه ايضا قاله  
عبد الحكيم ( قوله اى غير المشبه به ) اى مما له دخل فى المشبهه وذلك اذا كان المشبه به هيئة  
منزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولاخفاء فى كثرته فالتقليل المستفاد  
من قد بالنسبة لا يلاء المشبه به ولا بد من تفيد الكلام بما اذا كان المشبه به مركبا  
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا  
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكن يعبر عنه بمفرد  
بلى الكاف وهو المثل اعنى الحالة والصفة الجسمية الشان فالخاصل ان المشبه به اذا كان  
مركبا فان يعبر عنه بلفظ مفرد كلفظ المثل فقد ولى المشبه به الكاف وان لم يعبر عنه بمفرد  
ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما فى ضمن مجموع اللفظ فلا يكون المشبه به واليا  
لكاف ( قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا ) اى بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا فقل

لان العتبر هو الكيفية  
الحاصلة من مضمون  
الكلام المذكور بعد الكاف  
واعتبارها مستغن عن هذا  
التقدير ومن زعم ان التقدير  
كثل ماء وان هذا مما يلي  
الكاف غير التشبيه ببناء  
على انه محذوف فقدسها  
سواء ينسب لان التشبيه  
الذي يلي الكاف قد يكون  
ملفوقا عليه وقد يكون  
محذوفا على ما صرح به  
في الايضاح ( وقد  
يدكر فعل ينبي عنه ) اى  
عن التشبيه ( كما في علمت  
زيدا اسدا ان قرب ) التشبيه  
وادعى كمال المشابهة لما في  
علمت من معنى التحقيق  
( وحسبت ) زيدا اسدا  
( ان بعد ) التشبيه لما  
في الحسبان من الاشعار  
بعدم التحقق والتيقن وفي  
كون مثل هذه الافعال منبثا  
عن التشبيه نوع خفاء  
والاظهر ان الفعل ينبي  
عن حال التشبيه في القرب  
والبعد

مفعول اضرب وقوله كما خرمبتدا محذوف اى هي كما وهو استئناف باني كما قيل  
بما ينه فقبل هي كما وقيل ان اضرب بمعنى اجعل وصير وحيث قلده مفعولان ثانيهما  
قوله كما اى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء انزاله الخ ( قوله بالماء ) اى حتى يكون  
مماولى الكاف المشبه به لفظا ( قوله ولا بمفرد آخر يتمثل ) اى يتكلف تقديره بحيث يقال  
ان الاصل نبات ماء ويكون مماولى الكاف المشبه به تقدير الم ( قوله بل المراد تشبيه حالها  
الخ ) اى ووجه التشبيه وجود الهلاك والتلف باثر الإعجاب والاستحسان والانتفاع  
في كل ( قوله في نصارتها ) من غريبة الكلبي في الجزئي اوفى بمعنى من بيان لحالها وقوله  
وبمعناها تفسير لما قبله ( قوله بحال النبات ) اى صفته ولا شك انه غير وال للكاف لفظا  
ولا تقديرا وقوله اخضر حال من النبات وقوله شديد الخضرة تفسير لقوله ناضر وقوله  
ثم يبيس تفسير لهشما في الآية وقوله فتطيره تفسير لتذروه فيها ايضا ( قوله  
ولا حاجة الخ ) اى حتى يكون التشبيه والبالكاف تقديرا وعبارته توهم ان هذا  
التقدير جائز وان كان لا حاجة اليه للاستغناء عنه بما ذكره من ان العتبر الخ  
وفيه نظر لان التشبيه حيث صفة الماء الموصوف بثلاث الصفات فيخالف قوله  
سابقا بل المراد تشبيه حالها اى الدنيا بحال النباتات فانه نص في ان التشبيه حال  
النبات لاحال الماء والجواب ان حالة الماء الموصوف بما ذكر في الآية تؤل الى صفة  
النبات التي ذكرها الشارح وحيث فلا اشكال ( قوله الكيفية ) اى الصفة والحالة  
وقوله الحاصلة من مضمون الكلام اى من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات  
الناشي من الماء واحضراره ثم يهوسه ثم تطير الى راح له ( قوله مستغن عن هذا التقدير )  
اى لفهمها من ذلك المضمون فوجود التقدير وعدمه بيان ( قوله ان التقدير ) اى في  
الآية كثل ماء اى وان التشبيه مثل الماء ( قوله وان هذا مما يلي الكاف غير التشبيه )  
اى لان التشبيه هو مثل الماء والوالى للكاف نفس الماء فقوله بناء على انه اى التشبيه  
في الآية محذوف وهو مثل راجع لقوله وان هذا مما يلي الكاف غير التشبيه والحاصل  
ان هذا الزاعم فهم ان المراد بقول المصنف والاصل في الكاف ونحوه ان يليه التشبيه  
اى في اللفظ وقوله وقديله غيره اى في اللفظ وان كان والباله في التقدير وجعل الآية  
من هذا القبيل قد قدر فيها مثل وجعله التشبيه به وحيث فهو وال للكاف في التقدير  
لا في اللفظ وقد ظهر لك من قوله وان هذا الخ مغايرة قوله ومن زعم الخ لقوله ولا حاجة الخ  
( قوله قدسها ) اى من وجهين الاول اننا نسلم ان التشبيه مثل الماء وصفته بل مثل  
النبات الناشي من الماء والثاني اننا اذا سلمنا ان التشبيه مثل الماء كما قال هذا الزاعم  
فلا نسلم ان الكاف في هذه الآية قد وليها غير التشبيه بل والوالى لها على كلامه هو  
التشبيه لان المقدر عندهم كالمفوض وحيث فالشبه الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا  
وقد يكون مقديرا والشارح انقصر في بيان السهو على الوجه الثاني فان قلت هذا

(و الغرض منه ) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى التشبه وهو ) اى الغرض العائد الى التشبه ( بيان امكانه ) اى التشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه ( كما فى قوله فان تفق الا نام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال ) فانه لما ادعى ان المدح قد فاق الناس حتى صار اصلا برأيه وجنبا غسه وكان هذا فى الظاهر كالمتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا بعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى ومكنى عنه

الثانى لا يرد على الزاعم الا اذا كان يوافق على التعریم من قول المصنف ان يلبه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه باللفوظ وهو قد خصه باللفوظ فلا يرد عليه قلت تخصيصه لا يصح مع تصريح المصنف فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن بان موالاته المشبه به للكاف اعم من ان تكون لفظا او تقديرا ( قوله وقد يذكر فعل يبنى عنه ) اى يدل عليه من غير ذكر اداة فيكون الفعل قائما مقامها والمراد فعل غير الافعال الموضوعة من اصلها للدلالة على التشبيه كلافعال المشتقة من المماثلة والمشابهة والمضاهاة الى آخرها وكان الاولى للمصنف ان يقول وقد يذكر ما يبنى عن التشبيه ليتناول انما عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا اسدا اذا كانت كلمة كأن للظن آه اطول ( قوله ان قرب التشبيه ) شرط فى مقدار اى وانما يستعمل علمت لافادة التشبيه ان قرب التشبيه اى ان اريد افادة قرب التشبه للتشبه به ( قوله وادعى كمال المشابهة ) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد ادعى على وجه التيقن ( قوله لما فى علمت من معنى التحقيق ) الاضافة بيانية والمراد بالتحقيق التيقن اى لما فى علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحقيقه فيفيد المبالغة فى التشبيه لتيقن الاتحاد وهذا يناسب الامور الظاهرة البعيدة عن الخفاء ( قوله ان بعد التشبيه ) اى اريد افادة بعده وضعفه بان تكون مشابهة التشبه للتشبه به ضعيفة لكون وجه التشبه خفيا عن الادراك ( قوله لما فى الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق والتيقن ) اى وعدم التيقن لانه انما يدل على الظن والرجحان فهو يشتر بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ومن شأن البعيد عن الادراك ان يكون ادراكه كذلك ( قوله وفى كون الخ ) هذا اعتراض وارد على المصنف وقد يذكر فعل يبنى عنه وحاصله انما لانسلم ان الفعل المذكور يبنى عن التشبيه لقطع به لادلالة العلم والحسبان على ذلك بل المنى عنه عدم صحة الحمل لاننا نجزم ان الاسد لا يصح حمله على زيد وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما فى قولنا زيدا اسدا ( قوله والاظهر الخ ) اى وحينئذ فيجاب عن المصنف بان فى كلامه حذف مضاف اى يبنى عن حال التشبيه هذا هو المراد كما هو المتأثر من قولنا انبا فلان عن فلان فان المتبادر منه انه اظهر حالا من احواله لانه تصويره كذا قيل وفيه نظر لان الكلام هنا بصدد ما يبنى عن التشبيه لا ما يبنى عن حاله فلو كان مراد المصنف ذلك لآخره الى الكلام فى بحث احوال التشبيه تأمل ( قوله فى الاغلب ) اى اغلب الاستعمال يعود الى التشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى التشبه الذى هو كالقياس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وقوله فى الاغلب مقابله ما يأتى فى قوله وقد يعود الى التشبه به فان قلت ما يأتى يفيد انه قليل وتعبيره هنا بالاغلب يفيد ان الآتى غالب قلت القلة بالاضافة لاتنا فى الغلبة ( قوله بيان امكانه ) اى بيان ان التشبه امر ممكن الوجود

(قوله وذلك) اى والسبب في ذلك اى في بيان امكانه وقوله اذا كان اى امكانه (قوله ويدعى امتناعه) اى امتناعه الوقوعى من اجل غرابته فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على اثباته (قوله كما في قوله) اى كبيان امكان المشبه الذى في قول ابي الطيب المنفي من قصيدته التى رثى بها والده سيف الدولة ابن جردان ومطلعها

نعد المشرفية والعوالى • وتقتلنا النون بلا قتال \*

\* وترتبط السوابق مقربات • وما ينجين من خيب الليالى \*

وهى طويلة وقبل البيت قوله يخاطب سيف الدولة

\* نظرت الى الذين ارى ملوكا • كأنك مستقيم فى محال \*

فان تنق الانام الخ وقد احسن بعضهم فى تضمين هذا البيت حيث قال

\* وقالوا بالمدار نسل عنه • وما انا عن غزال الحسن سالى \*

\* وان ابدت لنا خداه مسكا • فان المسك بعض دم الغزال \*

(قوله فان تنق) اى تمل بالشرف والانام قيل هم الانس والجن وقيل جميع ما على وجه الارض واراد الشاعر الانام الموجودين فى زمانه ومن تعميم الانام ٢ يستفاد انه يكون فاقا لهم جنس آخر بواسطة ان الداخل فى الجنس لابد ان يساويه فرد منه غالبا (قوله وانت منهم) جملة حالية اى والحال انك منهم اى بحسب الاصل لانك آدمى بالاصالة فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأيه (قوله فان المسك الخ) ليس جوابا للشرط الذى هو قوله فان تنق الانام لعدم الارتباط المعنوى وانما هو علة للجواب اقيم مقامه والاصل فلا بعد فى ذلك لان المسك الخ اى ان خرجت عن جنسك بكمال او صافك فلا بعد فى ذلك ولا استغراب لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقه بكمال او صافه فخالك كحال المسك فالشاعر لما ادعى ان الممدوح فاق الناس فوقانا صار به كأنه جنس آخر واصل مستقل برأيه وكان فوقانه لهم على الوجود المذكور مما يمكن ان يدعى استحالته احتج لدماء بان حالته مماثلة لحالة مسلمة الامكان لوقوعها فشبّه حالته بتلك الحالة قبيح ان حالته ممكنة (قوله فانه) اى الشاعر وهذا علة لصحة التمثيل بالبيت لكون الغرض من التشبيه بيان امكان المشبه (قوله حتى صار اصلا) اى كأنه اصل (قوله وجنسا بنفسه) اى وجنسا مستقلا بنفسه وهذا مرادف لما قبله (قوله وكان هذا) اى ما ذكر من فوقان الممدوح جميع الانام فوقانا صار به كأنه جنس مستقل بنفسه (قوله فى الظاهر) اى فى بادية الراى قبل التأمل فى الدلالة بل والاتفات للنظائر (قوله احتج لهذه الدعوى) اى اقام الحجة اى الدليل على اثبات هذه الدعوى وهى فوقانه لهم على الوجه المذكور لدفع انكارها لغرابتها (قوله شبه هذه الحال) اى الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه اصل برأيه وقوله بحال المسك اى بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التى فى الغزال

٢ قوله يستفاد انه يكون الخ هكذا فى التسخ ولعل العبارة فى الاصل يستفاد ان يكون الفائق لهم جنسا آخر وبذلك يتضح المعنى فامل

مصححه

فهو من تشبيه المركب بالركب والجامع فوقان الاصل في كل ( قوله ضمنى ) اى مدلول عليه باللازم لانه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه اعنى فوقان الاصل واراد المزوم وهو التشبيه بقوله ومكنى عند تفسيره لما قبله والحاصل ان التشبيه لم يذكر صراحة بل كناية بذكر لازمه وذكر بعضهم في قول المطول وليس هذا التشبيه ضميا ومكنيا عنه انه انما يسمى ضميا لانه يفهم من الكلام ضمنا وسمى مكنيا عنه لانه مكنى اى خفى ومستتر وتأمله ( قوله حال الشبه ) اى صنه ( قوله بانه على اى وصف من الاوصاف ) اى هل هو متصف بالياض او السواد او الحمرة مثلا وهو متعلق ببيان اى بيان حاله بجواب انه على اى وصف الخ ( قوله كما في تشبيه الخ ) اى كيان الحال الذى في تشبيه ثوب الخ ( قوله في السواد ) اى اوفى غير من الالوان ( قوله اذا علم الخ ) شرط في مقدار اى وانما يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه اذا علم الخ واما لو كان حال المشبه معلوما قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه لانها مبنية ومعلومة وتبين المبنى عبث ( قوله او مقدارها ) اى اذا علم السامع مقدار حال المشبه دون المشبه وانما ترك الشارح هذا القيد لظهوره بما ذكره او لا ( قوله اى بيان مقدار الخ ) اى كنهها وقوله كما في تشبيهه اى كيان المقدار في تشبيهه ( قوله اى تشبيه الثوب الاسود ) اى العلوم اصل سواده والا كان التشبيه لبيان اصل الحال لا لبيان مقدارها وفي قول الشارح اى تشبيه الثوب الاسود اشارة الى ان الضمير في قول المصنف تشبيهه راجع للثوب الاسود المفهوم من قوله في السواد ( قوله مرفوع ) اى لاجرور عطفًا على مدخول البيان وهو الامكان لان التقرير اخص من مطلق البيان اذ هو بيان على وجه التمكن فلو جرح لكان المعنى او بيان البيان الخاص ولا يخفى ما في ذلك من الجبرفة ( قوله اى تقرير حال المشبه ) اى وصفه الذى هو وجه الشبه القائم به ( قوله وتقوية شانه ) اى المشبه والمراد بشانه حاله وهذا عطف على تقرير حاله مفسرله واعلم ان تقرير حال المشبه في نفس السامع انما يفيد ان تشبيهه اذا كان المشبه حسيا كان المشبه كذلك او عقليا كما يستفاد من كلام الشارح الآتى ( قوله كما في تشبيه الخ ) اى كالتقرير الكائن في تشبيهه من لا يحصل الخ وذلك كائن يقال فلان في سعيه كالراقم على الماء يجامع عدم حصول الفائدة في كل فهذا الشبه قرر وثبت حال فلان وهو عدم الفائدة في ذهن السامع ( قوله من سعيه ) اى عمله او كسبه ( قوله على طائل ) الطائل هو الفضل او الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه اى لا فائدة فيه ولا فضل مأخوذ من الطول بالفتح وهو الفضل يقال فلان على فلان طول بالفتح اى فضل وامتنان وعلى يحتمل ان تكون زائدة في فاعل يحصل كما في قوله \* ان الكريم وابك يعمل \* ان لم يجد يوما على من ينكل \* وتحتمل انها غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائذ على للوصول كما هو الظاهر وصح حصل معنى بطلع كذا في الفناوى روى عبد الحكيم من لا يحصل

( او حاله ) عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف ( كما في تشبيه ثوب بآخري السواد ) اذا علم السامع لون المشبه دون الشبه ( او مقدارها ) اى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان ( كما في تشبيهه ) اى تشبيه الثوب الاسود ( بالغراب في شدته ) اى شدة السواد ( او تقريرها ) مرفوع عطفًا على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه ( كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء ) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه مالا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالمعليات لتقدم الحسيات وقرط الف النفس بها

من سمية على طائل بمعنى من لا يبق لاجل سمية على طائل فولى صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حقي كذا اى بقى عليه منه كذا آه (قوله بمن برقم) بابه نصر اى يخطط على الماء كان ذلك الخطيط كتباً او تزويقا (قوله فانك تجد) اى تعلم وقوله فيه اى فى هذا التشبيه المخصوص وقوله من تقرير عدم الفائدة اى من تقرير المتكلم عدم الفائدة الذى هو حال المشبه وقوله وتقوية شانه اى شان عدم الفائدة الذى هو الحال (قوله مالا تجده) مفعول تجد اى شيئاً لا تجده فى غيره اى من التشبيه بالمعقول (قوله لان الفكر) هو فى الاصل التأمل والمراد به هنا الجزم اى لان الجزم بالامور الحسية اتم من الجزم بالامور العقلية والشيء وان كان معلوماً يقيناً كحال المشبه الا ان تمثيله بالمحسوس يفيد زيادة قوة لان الالف بالمحسوسات اتم منه بالعقليات (قوله لتقدم الحسابات) علة للاتمية اى لتقدم الحسابات فى الحصول عند النفس على العقليات لان النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات ونهيتها لما بينها من المشاركات والمباينات اجالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات (قوله وفرط) اى شدة الف النفس بها وما يؤيد ما ذكره الشارح انك لو اردت وصف يوم بطول فقلت هذا يوم كأنه لا آخر له لم يكن فى تأثيره فى النفس طول ذلك مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس

\* و يوم كظلم الرمح قصر طوله • دم الزرق عنا واصطفاق الزاهر \*

وكذلك اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كلعج البصر او كأنه ساعة لم يكن تأثيره فى النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك يوم كلباهم القطة حيث شبهه بمحسوس (قوله الاربعة) اى بيان الامكان والحال والمقدار والتقرير (قوله تقتضى) اى تستلزم ونوجب (قوله اتم) اى اقوى واعلم ان الاتمية والاشهرية ولو باعتبار ما عند المخاطب بالتشبيه لان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات فقلما يوجد وصف لامر يعم اشتهاره عند كل الناس قاله الفنارى (قوله اتم) اى منه فى المشبه وقوله وهو به اشتهر اى عند السامع وان لم يكن اشتهر فى الواقع قوله به يحتمل انه حال من الضمير فى اشتهر اى اشتهر هو فى حال كونه متنسباً به او حال كونه فيه على ان الباء بمعنى فى (قوله اى وان يكون الخ) اشار بهذا الى ان قوله وهو به عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه واشهر عطف على خبرها والضمير المرفوع راجع للمشبه به ولذا ابرزه وليست الجملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذ المقصود ان هذه الاغراض تقتضى الامرين لانها تقتضى الاتمية فى حال كونه اشتهر ثم ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف الاشد معرفة اى ان كان المشبه معروفاً بوجه الشبه يكون المشبه به اشد معرفة به منه (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) ويمكن الجواب بان مراد المصنف ان مجموع الاغراض الاربعة يقتضى الامرين ويرتكب التوزيع فتزجج الاشهرية لما يقتضيهما وهو الجميع وتزجج الاتمية لما يقتضيهما

وهو التقرير وليس المراد ان كل واحد من الاغراض الاربعة تقتضى الاتمية والاشهرية  
 معا كما هو مبنى الاعتراض (قوله ان كلام الاربعة) اى ان كل واحد من هذه الاغراض  
 الاربعة (قوله لا يقتضيان) اى لا يستلزمان (قوله الا الاشهرية) اى شدة المعرفة للاتمية  
 (قوله ليصح القياس) اى الاخلاق فيهما (قوله ويتم الاحتجاج فى الاول) اى وهو  
 بيان الامكان وقوله ويعلم الحال فى الثانى اى وهو بيان الحال لا متناع تعريف المجهول  
 بالمجهول ان كان المشبه به اخى معرفة بوجه الشبه من المشبه بما يساويه وان ساواه فى المعرفة  
 وتوضيح ما ذكره من ان بيان الامكان والحال انما يقتضيان الاشهرية دون الاتمية  
 ان المطلوب فى بيان الامكان انما هو مجرد وقوع وجه الشبه فى الخارج فى ضمن المشبه به  
 ليفيد عدم الاستحالة وغاية ما يقتضى ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجى ليسلم الامكان  
 ولا يتوقف الامكان على الاتمية لان مطلق وقوع الحقيقة فى فرد ما يكفى فى امكانها فاذا  
 قلت انك فى خروجك عن اهل جنسك كالمسك كفى فى المراد العلم بخروج المسك عن جنسه  
 ولا يطلب كونه اتم منك فى الخروج بل ربما يوجب ذلك تقصيرا فى المدح فيصح  
 التشبيه ولو كنت اتم منه فى الخروج واما بيان الحال فالغرض كان تقدم ان المخاطب جاهل به  
 طالب لمجرد تصويره وذلك يكفى فيه كونه معروفا فى المشبه به ليفيد معرفته فى المشبه  
 فاذا قيل مالون ثوبك المشتري قلت كهذا فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون هذا  
 سواد لان ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كونه هذا اتم فى السواد لانه زائد على مطلق  
 التصور والزائد على مطلق التصور غير مطلوب (قوله بيان المقدار) اى مقدار حال  
 المشبه (قوله بل يقتضى ان يكون المشبه به) اى مع كونه اعرف واشهر بوجه الشبه  
 (قوله على حد) اى نهاية مقدار المشبه اى ان يكون مساويا للمشبه فى وجه الشبه  
 لازيد منه ولا انقص ولو قال الشارح على حد الخ وان يكون اشهر لكان احسن لينضم  
 به قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتصاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع  
 ما بعده (قوله ليتعين) اى عند المخاطب وقوله مقدار المشبه اى فى وجه الشبه وقوله  
 على ما هو عليه اى فى نفس الامر وتوضيح ذلك ان التشبيه الذى قصده بيان مقدار  
 حال المشبه المخاطب به يعرف الحال فى المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بد  
 ان يكون الوجه الذى هو الحال المطلوب مقداره فى المشبه به على قدره فى المشبه من غير  
 زيادة ولا نقصان والازم الكذب والخلل فى الكلام فاذا قيل كيف يياض الثوب الذى  
 اشترته والحال انه فى مرتبة التوسط او النسل فى البياض وقلت هو كالتلج ليكون  
 وجه الشبه فى المشبه به اتم كان الكلام كذبا (قوله واما تقرير الحال) اى حال المشبه  
 (قوله الامر بن) اى الاتمية والاشهرية معا (قوله لان النفس الى الاتم) اى الى  
 المشبه به الاتم اميل (قوله فالتشبيه به) اى بالاتم الاشهر وهو مبتدأ خبره اجدر وقوله

( وهذه ) الاغراض  
 ( الاربعة تقتضى ان يكون  
 وجه الشبه فى المشبه به  
 اتم وهو به اشهر ) اى  
 وان يكون المشبه به بوجه  
 الشبه اشهر واعرف  
 ظاهر هذه العبارة ان كلا  
 من الاربعة تقتضى الاتمية  
 والاشهرية لكن التحقيق  
 ان بيان الامكان وبيان  
 الحال لا يقتضيان الا  
 الاشهرية ليصح القياس  
 ويتم الاحتجاج فى الاول  
 ويعلم الحال فى الثانى وكذا  
 بيان المقدار لا يقتضى  
 الاتمية بل يقتضى ان يكون  
 المشبه به على حد مقدار  
 المشبه لازيد ولا انقص  
 ليتعين مقدار المشبه على  
 ما هو عليه

بزادة متعلق باجدر والباء فيه للسمية والمعنى فالتشبيه به اولى من التشبيه بالخالى من الاتمية  
والاشهرية بسبب اتادته زبادة التقرير اى التقرير الزائد في نفسه والتقوية وحيث قد تقرير  
الحال مقتضى الامرين وتوضيح ذلك ان المراد من تقرير حال المشبه تمكن حال ذلك  
الحال في نفس السامع بحيث تطمن اليه ولا يمكن لها مدافعة فيه بالوهم لغرض من  
من الاغراض كالتنغير عن السعى بلافاضة فان صاحبه ربما يدافع بوجه عدم حصول  
الفائدة بنوهم الحصول فاذا الحق له بالرقم على الماء الذى لا يمكن مدافعة عدم الحصول  
فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس فى الاول كما تحقق فى الثانى فتقع نفرتين  
ذلك السعى وقد تقرر ان تحقق الشئ بالاقوى والاظهر مع قصد ذلك التحقق واجب  
لان الاضعف سبيل للتساهل فيه والتغافل عن مقتضاه ودفاعه من النفس باثبات ضده  
وهما (قوله او تزينه) اى جملة دازينة بان بصوره للسامع بما يزينه ويحسنه فيتخيل  
السامع حينئذ حسن المشبه فاذا تخيله كذلك كان ذلك داعيا لرغبته فيه (قوله عطفاً  
على بيان امكانه) اى لا بالجر عطفاً على امكانه (قوله فى عين السامع) اى لاجل ترغيبه  
فيه لكونه بصوره له بصورة حسنة تدرك بالعين قال العصام وكان الاول ان يقول  
اى تزين المشبه عند السامع لاجل ان يشمل تشبيه صوت حسن بصوت داود وتشبيه  
جلدنا عم بالحرير وتشبيه نكهة شخص بريح المسك وتشبيه طعم البطيخ بالعسل وعلى  
هذا فالمراد بتزينه تصويره للسامع بصورة حسنة سواء كانت تدرك بالعين او بغيرها  
(قوله بمقلة الظبي) اى التى سوادها مستحسن طبعاً وهى الشحمة التى تجمع السواد  
والبياض فالسواد الكائن فى مقلة الظبي اوجب لها حسناً لان السواد فى العين حسن  
بالجلبة وذلك لما يلازمه من الصفاء الجيب والاستدارة مع احاطة لون مخالف له غالباً  
من نفس العين او خارجها فلما شبه الوجه الاسود بالمقلة المذكورة صار مصوراً للسامع  
بصورة حسنة قال فى الاطول والتشبيه مبنى على ما قال الاصمعى من ان عين الظبي وبقر  
الوحش فى حال الحياة كاهما سواد وانما يظهر فيها البياض مع السواد بعد الموت (قوله  
اى تقبجه) اى لاجل ان يفر المخاطب عنه (قوله كافى تشبيه) اى كالتشويه الذى فى تشبيه  
(قوله مجدور) اى عليه آثار الجدرى (قوله بسلمة) بخاء مهملة اى عذرة جامدة اى يابسة  
(قوله نفرتها) اى نفبتها بالمتنار فى حال رطوبتها وقوله الديكة بكسر الدال وفتح الباء  
جميع ديك والديكة تطلق على الدجاج وفى لفظ قد اشعار بان اثر التقريب فى السلمة لانه  
يزول بطول الزمان وانما اشعر ببقائه لانه للتقريب ووصف السلمة بالجدوليم المشبه  
بزوم تلك الحفر وتقرر ها كما فى الوجه المجدور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة  
من شكل الخفروما احاطها ووجه تقبج المشبه فى هذا التشبيه ان المشبه به وهو السلمة  
المذكورة صورتها فى غاية القباحة فلما الحق بها الوجه المجدور تخيل قبجه ولو كان فيه  
حسن باستقامة رسومه واعضائه وصار مظهراً فى اقبج صورة لاجل التنغير عنه (قوله

واما تقرر الحال فيقضى  
الامر بن جيب الان النفس  
الى الاتم والاشهر اميل  
فالتشبيه به زبادة التقرير  
والتقوية اجدر  
(او تزينه) مرفوع عطفاً  
على بيان امكانه اى تزيين  
المشبه فى عين السامع  
(كافى تشبيه وجه اسود  
بمقلة الظبي او تشويهه)  
اى تقبجه (كافى تشبيه  
وجه مجدور بسلمة جامدة  
قد نقرتها الديكة) جمع ديك  
(او استطرافه) اى عد  
المشبه طريقاً حديثاً بديها  
(كما فى تشبيه غم فيه جمر  
موقد



استطرافه ) بالطاء المهملة من استطرفت الشيء اتخذته طريقا اى جديدا والمال  
الطريف هو المقابل للقديم وحينئذ فالمراد باستطراف المشبه جملة جديدا بدعيا لاجل  
الاستلذاذ به لان لكل جديد لذة ووجه جملة جديدا انه اظهر ملتبسا بوصف امر غريب  
مستحدث لم يعهد على ما يأتى ويحتمل ان يكون بالظاء المشالة وحينئذ فالمراد باستطرافه  
جملة طريفا اى جيلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير الى الاول فقوله اى  
عد المشبه طريقا المراد بعده طريقا جملة كذلك وقوله حديثا بمعنى جديدا تفسير لما  
لما قبله وكذا قوله بدعيا ( قوله كافى تشبيه ) اى كالاستطراف الذى فى تشبيه ( قوله فحم )  
هو كثر ونمر وكامير الجير الطفى ( قوله فيه جبر موقد ) فى القاموس الجمر النار المتقدة  
وحيث فلا حاجة الى قوله والمراد تشبيه فحم سرت النار فيه سريانا يتوهم منه الاضطراب  
كاضطراب الوجع ( قوله بجر من المسك ) اى الذائب وقوله موجه الذهب اى الذائب  
وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان البحر لا يتصور بصورة الجامد ووجه  
الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل الى الحمرة فى وسط شئ اسود  
( قوله لابراره ) متعلق بمفهوم ما قبله عبارة عن استطراف او تشبيه والشارح جملة  
متعلقا بمحذوف حيث قال اى انما استطراف الخ وهو غير متعين قاله فى الاطول ( قوله  
لابراز المشبه ) اى مع كونه مبتذلا ( قوله فى صورة المنع ) اى وهو البحر من المسك  
الذى موجه الذهب والمراد بابراره فى صورته ابراره بصفته حيث الحق به لانه لما الحق  
به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك ان ابراز الشئ البتذلل فى صورة المنوع يتخيل  
انه كهو وهذا موجب لغاية الاستطراف لان الفهم يتخيل فيه صورة المسك الذائب  
وان كان غير ذائب والجمر وان لم يكن ذائبا يتخيل فيه صورة الذهب الذائب المتوج  
وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان ذلك هو المشبه به كما علمت وما زاده  
استطراف المشبه به هنا كونه شيئا نافها محتقرا اظهر فى وصف شئ رفيع لاتصل اليه  
الايمان ( قوله وان كان ممكنا عقلا ) بان يذوب المسك مع كثرة جدا حتى بعد بحرا  
وبذاب الذهب ويحتمل فيه ويكون موجه ( قوله ولا يخفى ان المنع عادة ) اى  
ان صيرورة الواقع البتذلل ممنعا عادة مستطرف وقوله غريب تفسير لمقله ( قوله  
وللاستطراف ) اى المطلق لا الاستطراف فى خصوص المثال المذكور ولذا لم يأت  
بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف فى المثال المذكور والحاصل ان الاستطراف  
من حيث هو له وجهان الاول ابراز المشبه فى صورة المنع فى الخارج والثانى ابرازه  
فى صورة النادر الحضور فى الذهن وهما مفهومان مختلفان والثانى اعم فليزم من كون  
الشئ متمتع بالحصول فى الخارج ندرة حضوره فى الذهن دون العكس فكلمتا ابرز  
المشبه للسامع بصورة احدهما حصل الاستطراف ( قوله نادر الحضور فى الذهن )  
اى لان ندرة الحضور موجه لقراءة ذلك النادر ولكل غريب لذة واذا شبه غير النادر

بجر من المسك موجه  
الذهب لابراره ) اى انما  
استطرف المشبه فى هذا  
التشبيه لابرار المشبه  
( فى صورة المنع عادة )  
وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى  
ان المنع عادة مستطرف  
غريب ( والاستطراف  
وجه آخر ) غير ابراز فى  
صورة المنع عادة ( وهو  
ان يكون المشبه نادرا  
الحضور فى الذهن اما  
مطلقا كما مر ) فى تشبيه  
فحم فيه جبر موقد ( واما  
عند حضور المشبه كفى  
قوله ولا زوردية ) يعنى  
البنفسج ( ترهو ) قال  
الجوهري فى الصحاح  
زهى الرجل فهو مزهو  
اذا تكبر

بأنادر المستطرف انتقل وصف النذرة لذلك المشبه وصار مبرزاً في صورته أي بصفته  
 فينجر الاستطراف اليه ( قوله أما مطلقاً ) أي ندورا مطلقاً من غير تقييد بحالة حضور  
 المشبه في الذهن أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه ( قوله كما مر في تشبيه الخ )  
 من هذا تعلم أن الاستطراف في تشبيه الفهم الذي فيه جرم وقد بالبحر من المسك الذي موجه  
 الذهب له جهتان إبراز المشبه في صورة المتع وإبرازه في صورة النادر الحضور ولا منافاة  
 بين الجهتين وتقدم لك وجه ثالث للاستطراف في التشبيه المذكور ( قوله وأما عند  
 حضور المشبه ) أي وأما أن تكون تلك النذرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه  
 لا مطلقاً لكون المشبه به مشاهداً معناداً لكن مواظمه غير مواظن المشبه لكون كل  
 منهما من واد غير وادي الآخر فبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر  
 ( قوله كما في قوله ) أي كندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه في قول أبي الغناية  
 يصف البنفسج كذا في المطول وفي شرح الشواهد أن هذين البيتين لابن الرومي وقبلهما  
 \* بنفسج جعت أوراقه فحكي \* كلاً تثرّب دمعاً يوم نشيت \*

( قوله ولا زوردية ) الواو وأورب ولا من بنية الكلمة لانافية وهو بكسر الزاي المعجمة  
 الخالصة بحرف لا زوردية بازاي الغليظة وهي الشربة شينا لأنها لا تستعمل في لغة  
 العرب ويفتح الواو وسكون اراء الملهمة واللازوردية صفة لمحذوف أي رب ازهار  
 من البنفسج لازوردية نسبها الشاعر للعجبر المعروف باللازورد لكونها على لونه فهي  
 نسبة تشبيهية ( قوله يعني البنفسج ) هو بوزن سفر جل كما ضبطه شيخنا العدوي  
 ( قوله ترهو ) أي تكبر ونسبة التكبر للبنفسج نجموز والمراد أن لها علواً وارتفاعاً  
 في نفسها ( قوله قال الجوهري الخ ) أشار بهذا إلى أن زهى من الأفعال الملازمة  
 للبناء للمفعول وإن كان المعنى للبناء للفاعل فيقال زهى الرجل كما يقال جن الرجل  
 ومعنى بالامر ونجحت الناقة ( قوله وفيه لغة أخرى الخ ) حاصلها أنه يجوز استعمال  
 زها مبني للفاعل لفظاً وأما في البيت وارد على هذه اللغة اذ لو كان وارداً على اللغة  
 الأولى لقبيل ترهى بضم اوله وقبح ثالثه اذهو مضارع زهى المبني للمجهول  
 ( قوله بزرقها ) الباء البسيطة إن كانت الزرقفة راجعة على الحمرة عند القائل أو بمعنى  
 مع أن كانت مرجوحة عنده والمعنى حينئذ على التعجب من تكبرها ( قوله بين الرياض )  
 حال من ضمير ترهو والرياض جمع روض وهو البستان قال العصام ولا يبعد أن يكون  
 قصده معنى علانية أي أنها ترهو علانية لأعلى وجه الخفاء ( قوله على جر البواقيت ) أي  
 صلة الترهو وهو من إضافة الصفة للوصوف ( قوله يعني الأزهار والثقائق ) أي  
 شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والجر  
 نعت للأزهار والثقائق وأشار بهذا إلى أنه استعار البواقيت الجر للأزهار كالحمر كالتورد  
 والثقائق والمعنى أنها ترهو وتكبر على الأزهار الحمر الشبيهة بالبواقيت الحمر وهذا

وفيه لغة أخرى حكها  
 ابن دريد زها بزهورها  
 ( بزرقها \* بين الرياض  
 على جر البواقيت ) يعني  
 الأزهار والثقائق الحمر  
 ( كأنها فوق قنات  
 ضعفت بها أوائل النار  
 في أطراف كبريت ) فإن  
 صورة اتصال النار  
 بأطراف الكبريت لا يندر  
 حضورها في الذهن  
 نذرة حضور بحر من  
 المسك موجه الذهب  
 لكن يندر حضورها  
 عند حضور صورة  
 البنفسج فيستطرف  
 بمشاهدة عناق بين  
 صورتين متباعتين  
 ( وقد يعود ) أي الغرض  
 من التشبيه ( إلى المشبه  
 به وهو ضربان أحدهما  
 إبهام أنه أتم من المشبه  
 في وجه المشبه ( وذلك  
 في التشبيه المقلوب )  
 الذي يجعل فيه الناقص  
 مشبهه

غير متعين اذ يجوز ان يكون اراد اليواقيت الجر نفسها اى انها تزهو على اليواقيت  
 الجر الحقيقية الا ان المناسب للنفسيج المعنى الاول ولذا اقتصر الشارح عليه (قوله كما هما)  
 اى الازوردية بمعنى البنفسجة وعنى بها رأسها من الاوراق وما احاطت به لامع  
 الساق بدليل قوله فوق قامات (قوله فوق قامات) اى ساقات وهو حال من اسم كان  
 وجمعها مع ان البنفسجة فوق ساق واحد باعتبار الافراد (قوله ضعفن بها) اى  
 ضعفن عن تحملها لان ساقها في غاية الضعف واللين او ضعفن بسببها لتقلها وطول  
 مكثها فوقه وانما قال ضعفن لان الساق الذى عليه البنفسج اذا طال انحنى (قوله  
 اوائل النار) خبر كأنها اى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقه لالاشعلة  
 المرتفعة وانما قيد باوائل لان النار متى طال مقامها في الكبريت وتمكنت منه واشتعلت  
 احترت وصفت وزال ما فيها من الزرقه ولهذا قيد ايضا بقوله في اطراف ولم يقل  
 في كبريت لان اوائل النار الواقعة في اواسط الكبريت لا في اطرافه لازرقه فيها قاله بس  
 (قوله لا يندر حضورها في الذهن) اى لان الناس يستعملون في الغالب الكبريت في انار  
 عند ايقادها (قوله لكن يندر حضورها الخ) لان الانسان اذا خطر البنفسج بباله  
 لا يخطر بباله النار لاسما في اطراف الكبريت لما بينهما من غاية البعد لان البنفسج  
 جرم ندى ونور رياضى والنار جرم حار يابس ديارى فاذا خطر البنفسج في الذهن  
 فاما ينتقل منه عند ارادة التشبيه لما يضا فيه من جنس الازهار لانه هو الذى يخطر  
 بالبال عند خطور البنفسج (قوله فيستطرف) اى المشبه وهو صورة البنفسج بسبب  
 مشاهدته اى بسبب ندرة مشاهدة المعانقة والاتصال والجمع بين صورتين متباعتين  
 وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار باوائل الكبريت والحاصل ان بين صورة  
 البنفسج وصورة اتصال النار باوائل الكبريت غاية البعد فند حضور احدهما  
 في الذهن بعد حضور الآخر فاحضار احدهما مع الآخر في غاية الدور وحينئذ  
 فلا استطراف في التشبيه المذكور من حيث انه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما  
 غاية المباعدة لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بيم الطرفين لانا نقول  
 لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للشبه كان المعتد به هنا استطرافه (قوله  
 عناق) بكسر العين المهملة بمعنى المعانقة والضم قال في الخلاصة لفاعل الفاعل  
 والمفاعلة (قوله وهو ضربان) الضمير للغرض العائد على المشبه به (قوله احدهما)  
 اى وهو الكثير الشائع (قوله ايها الخ) اى ايقاع المتكلم في وهم السامع اى ذهنه  
 ان المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه اى مع انه ليس كذلك في الواقع (قوله وذلك) اى  
 الابهام الذى هو الغرض (قوله الذى يجعل الخ) تفسير التشبيه المقلوب (قوله الناقص)  
 اى في نفس الامر مشبه به اى ويجعل فيه الكامل في نفس الامر مشبها فاذا جعل  
 كذلك وقع في وهم السامع ان المشبه الناقص اتم من المشبه في وجه الشبه لان مقتضى

اصل تركيب التشبيه كالمشبه به عن المشبه في وجه الشبه (قوله قصدا) علة لعمل  
الناقص مشبهها به وقولها كمثل اي من المشبه الذي هو اكل في نفس الامر وليس من التشبيه  
المقلوب قوله تعالى مثل نوره كشكاة وان كان نوره اتم من المشكاة لان المقصود  
تشبيهه ما لم يعلمه البشر بما علموه ليكون المشكاة في الذهن اوضح والقوة في المشبه به  
قد تكون باعتبار الوضوح (قوله كقوله) اي قول محمد بن وهيب في مدح المأمون

بن هارون الرشيد العباسي واول القصيدة

✽ العذران انصفت منضج ✽ وشهود حبك ادمع سفع ✽  
✽ فضحت ضميري عن ودائه ✽ ان الجفون نواطي فصيح ✽  
✽ واذا تكلمت العيون على ✽ اعجامها فالسر مقتضج ✽  
✽ مهما ايت معاني فر ✽ الحسن فيه محاييل تضج ✽  
✽ نشر الجمال على محاسنه ✽ بدعا واذهب همه الفرح ✽  
✽ يختال في حلل الشباب به ✽ مرح و داؤك انه مرح ✽  
✽ ما زال ياتني مر اشقه ✽ ويعلى الازريق والقدرح ✽  
✽ حتى استرد الليل خلعتنه ✽ وفشا خلال سواده وضج ✽

وبعد البيت

✽ نشرت بك الدنيا محاسنها ✽ وتزينت بصفاك المدح ✽  
✽ واذا سلمت فكل حا دنة ✽ جلال فلا يؤس ولا ترح ✽

(قوله وبد الصباح) اي ظهر الصباح بمعنى الصبح قال العلامة البيهقي يحتمل  
ان يراد به الضياء التام الحاصل عند الاسفار ويحتمل ان يراد به الضياء المخلوط  
بطلمة آخر الليل وذلك قبل الاسفار فعلى الاول تكون الاضافة في قوله كان غره  
اضافة للبيان اي كان الغرة التي هي الصباح وذلك لان الغرة في الاصل بياض في جبهة  
الفرس فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الاسفار فيكون المراد  
بالغرة نفس الصباح وعلى الثاني تكون الاضافة على اصلها لاجابة الظلمة في ذلك  
الوقت باشراف هو كالغرة المحاطة بالمشبه بذلك الاظلام آه وربما كان كلام الشارح يعيل  
للاول وذلك لان الشاعر قد جعل المشبه الغرة لانفس الصباح وقد قال الشارح بعد ذلك  
فانه قصدا يهيم ان وجه الخليفة اتم من الصباح ولم يقل من غرة الصباح مع انها هي التي  
جعلها الشاعر مشبهة فهذا يشير الى انها ما شئ واحد وان كان يمكن ان يقال ان في كلامه  
حذف مضاف وظهوراك من هذا ان الصباح لبس اول النهار وفي الاطول ان الصباح  
اول النهار اعني الوقت الذي يختلط فيه ضوء الشمس بظلمة آخر الليل وان مراد الشاعر  
بفرته الضياء التام الحاصل عند الاسفار وحينئذ فالاضافة حقيقية وعلى هذا  
فيقدر مضاف في قول الشارح اتم من الصباح اي من غرته (قوله لبياسي الصبح)

قصدا الى ادعاء انه  
اكل كقوله وبد  
الصباح كان غرته  
هي بياض في جبهة  
الفرس فوق الدرهم  
استعار لبياسي الصبح  
(وجه الخليفة حين  
يمدح) فانه قصد  
ايهام ان وجه الخليفة  
اتم من الصباح في  
الوضوح والضياء  
وفي قوله حين يمدح  
دلالة على اتصاف  
المدوح بعمرة حق  
المادح وتعظيم شأنه  
عند الحاضرين  
بالاصفا والبه والارتياح  
له وعلى كماله في الكرم  
حيث يتصف بالبشر  
والطلاقة عند استماع  
المدح

اي للضياء التام الحاصل عند الاسفار وقت الصباح (قوله فانه قصد ايهام الخ) اي بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهاً به لان جملة مشبهاته يوجهها اقدم من غرة الصباح على قاعدة ما يفيد التشبيه بالامالة من كون المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله والضياء) عطفت تفسير (قوله اتصاف الممدوح) وهو الخليفة وقوله بمعرفة حق المادح اي بمعرفة ما يستحقه من التعظيم وغيره اي والشان ان من عرف شيئاً علمه فقوله وتعظيم شأنه عند الحاضرين تفسير لحق المادح وقوله بالاصفاء اليه متعلق بتعظيم اي بالاصفاء من ذلك للمدح والارتياع له اي الاطمئنان لذلك المادح (قوله وعلى كماله في الكرم) عطفت على اتصاف الضمير للممدوح (قوله حيث) اي لانه يتضاف بالشر اي طلاقة الوجه وعدم عبوسه والمراد بالمدح المدح وحاصل ما ذكره الشارح ان قييد الشاعر اشراق وجه الممدوح على وجهه فغنى اكليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه وذلك لان اشراق الوجه حال الامتداح يدل على معرفته لحق المادح وعلى كرمه وذلك وجهه وهذامتلزم معرفة حق صاحبه بمقابله بالسرور التام والثاني كون الممدوح طبعه الكرم لان الكريم هو الذي يهزه الانبساط حال المدح حتى يظهر اثره على وجهه ولو كان لثما لعبس وجهه (قوله بيان الاهتمام به) اي اظهار المتكلم للاسماع انه مهتم به ولا يد في هذا من قرينة تدل على القصد كالدول عما يناسبه الى غيره مع قرينة الحال (قوله كتشبيه الجائع) من اضافة المصدر لفاعله ووجهه مفعوله اي كان يشبه الجائع وجهه وقوله كالبدر صفة لوجهه اي وجهها كائنا كالبدر وقوله في الاشراق اي الضياء وقوله بالارغيف متعلق بتشبيه اي كان يشبه الجائع الوجه المذكور بالارغيف في الاستدارة واستلذاذ النفس بكل فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذي هو المناسب الى تشبيهه بالارغيف يدل على اهتمامه بالارغيف ورغبته فيه لجوده وان لم يزل عن حاطره (قوله على هذا النوع) اي بيان اهتمامه وقوله من الغرض اي الذي هو من افراد الغرض فهو بيان لهذا النوع (قوله اظهار المطلوب) اي ذا اظهار المطلوب او انها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك انه لما عدل عن تشبيه الوجه بالبدر الى الرغيف علم انه انما شبه الوجه به لكون الرغيف في خياله وطلبه والعادة ان لا يطلب الا الجائع فالسكاكي ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في حصول المطلوب كما يحكى ان فاضى سحبتان دحل على صاحب ابن عبا فوجده مفتتاً اي عالماً بفنون العلوم فاخذ بمدحه حتى قال وعالم يمرق بالسجزي اراد بالسجزي نسبة على غير قياس فانار الى ندما ان يعموه على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال انه منى الى النفس من الخبر فامر الضاحب ان يخدمه مائة (قوله كافي الغرض الصائد الى المشبه) اي كافي التشبيه الذي يعود الغرض

(و) الضرب الثاني  
من الغرض الصائد الى المشبه به (بيان  
الاهتمام به) اي  
بالمشبه به (كتشبيه  
الجائع وجهه كالبدر  
في الاشراق والاستدارة  
بالرغيف ويسمى  
هذا) اي التشبيه المشتل  
على هذا النوع من  
الغرض (اظهار  
المطلوب هذا) الذي  
ذكر من جعل احد  
الشئين مشبهاً و  
الآخر مشبهاً به انما  
يكون (اذا اريد الحاق  
الناقص في وجه  
الشبه (حقيقة) كافي  
الغرض الصائد الى  
المشبه (او ادعاء)  
كافي الغرض الصائد  
الى المشبه به (بالزائد)  
في وجه الشبه (فان  
اريد الجمع بين شئين  
في امر) من الامور  
من غير قصد الى كون  
احدهما ناقصاً  
والآخر زائداً سواء  
وحدت الزيادة  
والنقصان ام لم يوجد  
(فالا حسن ترك  
التشبيه) ذاهبا الى  
الحكم بالتشابه

منه الى المشبه وكذا يقال فيما بعده وقد تقدم ان الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه  
او حاله او مقدارها او تقريرها او زينة او تشويهها واستطرافه والعائد الى المشبه به  
ايهام انه اتم او بيان الاهتمام به ( قوله بالزائد ) متعلق بالخاق ومراده بالزائد حقيقة  
او ادعاء كاعلم من وصفه الناقص بذلك وكلام المصنف محل نظر كما قال في المطول  
وحاصله انه يقتضى ان التشبيه المفيد للاغراض المتقدمة كلها يقصد فيها الخاق  
الناقص بالزائد في وجه الشبه وليس كذلك اذ لا يقصد الخاق الناقص بالكامل في وجه  
الشبه الا اذا كان الغرض من التشبيه تقرير حال المشبه فقط كما تقدم للشارح واجيب  
بان المراد بالنقصان والزيادة في وجه الشبه ما يشمل ما كان بحسب الكم كافي صورة التقرير  
او بحسب الكيف كافي غيرها فانه في غيرها لا بد ان يكون المشبه به اعرف واشهر بوجه  
الشبه كذا قرر شيخنا العلامة العدوي نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى  
المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمالات حقيقة وهو ظاهر ( قوله  
فان اريد الجمع ) اي فان لم يرد الخاق الناقص بالكامل واريد الجمع الخ ( قوله في امر  
من الامور ) اي سواء كان مفرداً او مركباً حسباً او عقلياً واحداً او متعدداً ( قوله  
من غير قصد الخ ) اي بل قصد استواءهما في ذلك الامر من غير التفات الى التقدير  
الذي زاد به احدهما على الآخر ان كان في احدهما زيادة في الواقع اما لاقتضاء المقام  
المبالغة في ادعاء التساوي واما لان الغرض افادة اصل الاشتراك فيلحق الزائد ان كان  
( قوله سواء وجدت الزيادة ) اي في احدهما والنقصان في الآخر كافي قولك تشابه  
وجه الخليفة والصحيح وقوله لم يوجد اي المذكور من الزيادة والنقصان وكان الاوضح  
اي لم يوجد او ذلك كما في قوله تشابه دمي ومدامني ( قوله فلا حسن ترك التشبيه ) اي  
ترك المتكلم التشبيه حال كونه ذاهباً الى الحكم على الشئيين الذين قصد تساويهما  
في الامر بالتشابه فالصدر مضاف للفعول وقوله الى الحكم متعلق بمحذوف حال  
من الفاعل وقوله ترك التشبيه اي المعروف وقوله الى الحكم بالتشابه اي الذي هو تشبيه  
غير معروف فلا بد في ما تقدم من ان تشابه من ادوات التشبيه والتشبيه المعروف هو  
ما قصد فيه التفاوت في وجه الشبه وغير المعروف الذي هو التشابه هو ما قصد فيه  
التساوي بين الطرفين في امر من الامور وكان الاولى للمصنف ان يقول الى افادة التشابه  
لاجل ان يشمل قولك تشابه دمي ومدامني بالاستفهام فان هذا الاحكام فيه كذا قال  
المصنف قال السبكي في العروس ويبنى ان يلحق بلافظ التشابه ما وازنه من التماثل  
والتشاكل والتساوي والتضارع وكذا كلاهما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول مثل  
شابه وسأوى وضارع فان فيه الخاق الناقص بالزائد انتهى ( قوله ليكون ) اي في المعنى  
وهذا على الحكم بالتشابه ( قوله احترازاً ) على ترك التشبيه اي ترك التشبيه لاجل الاحتراز  
والتباعد عن ترجيح احدهما على الآخر في وجه الشبه يعني من غير

ليكون كل من الشئيين  
مشبهاً ومشبه به  
( احترازاً من ترجيح  
احدهما على الآخر )  
وجه الشبه ( كقوله  
تشابه دمي اذ جرى  
ومدامني فن مثلما  
في الكأس عيني تسكب  
فوالله ما ادري ابا  
الخير اسبلت جفوني  
يقال اسبل الدمع  
والمطر اذا هطل  
واسبلت السماء غلباء  
في قوله ابا الخير لتعدية  
وليست بزائدة على ما  
نوههم بعضهم

قوله شربه للخمر في  
الجرة هكذا في النسخ  
التي بيدي ولعل في  
الكلام سقطا والاصل  
شربه للخمر تشابه  
الخير في الجرة تأمل  
وقوله او كان يشرب  
من غيره لعل الانسب  
من دمه ( مصححه )

مرجح وذلك لان السابق الى الذهن في التشبيه ترجيح المشبه في وجه الشبه على المشبه ولا ترجيح هنا لان الفرض ان الطرفين متساويان في وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبه به وقوله من ترجيح اى من ايهام ترجيح احد المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيختل قوله فلاحسن ويطل تجوير التشبيه (قوله احد المتساويين) اى بحسب القصد لا بحسب ما في نفس الامر (قوله كقوله) اى قول ابى اسحاق ابراهيم الصابي اليهودى كان يحفظ القرآن حفظا جيدا ولم يشرح الله صدره للاسلام كما هدها لحسن الكلام (قوله اذكرى) اى وقت جريانه وفي الاطول اى في كل وقت جرى فعدة الظرف التعميم وبؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (قوله ومدامنى) اى خرنى وسيت مدامة لانه ليس شراب يستطاع ادامة شربه الاهى آه عصام وتشابها في الخثرة (قوله بمن مثل ما في الكأس عني تسكب) الفاء لتعليل عللة لقوله تشابه دمعى ومدامنى ومن زائدة اى تشابها من اجل كون عني تسكب دمعاً مثل ما في الكأس من الخمر او انها ابتدائية وليست زائدة اى من اجل كون عني تسكب دمعاً تشابهاً من مثل الخمر الذى في الكأس ولم يقل مما في الكأس ويحذف مثل اشارة الى ان مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الاخر مسكوب منه وبه من البالغة ما لا يخفى وقوله عني مفرد مضاف يم وليس مثني والالوجب ان يقول عني لان المثني المرفوع المضاف لباء التكلم لا تغلب الفه ياء باتفاق كما قال الاشعري في قول ابن مائث والفا سلمى في المثني والمحقق به باتفاق وفي المقصور على المشهور وعن هذيل انقلابها ياء حسن وعيني مبتدأ وجملة تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كما قررنا (قوله فوالله ما ادرى بالخر الخ) اى ما ادرى جواب هذا الاستفهام والجرور متعلق باسبلت اى ما ادرى اسبلت جفونى بالخر الحقيقي وفي العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلاً لقوله ام من عبرنى كنت اشرب كما ان قوله ام من عبرنى الخ فيه حذف والاصل ام اسبلت جفونى بالدمع فكنت اشرب منه ليكون مقابلاً لقوله اولاً اسبلت جفونى بالخر وحيث في البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر وحاصله انه لما رأى ان دموعه النازلة منه حال شربه للتمر في الحرة اظهر انه اختلط عليه الحال وانه لا يدرى هل كان يشرب من الخمر فاسبلت عيناه بالخر او كان يشرب من غيره فعينه تسكب دمعاً وهذا من تجاهل العارف اذ هو يعلم قطعا انه يشرب جراً وان الذى تسكب عيناه دمع اخر (قوله يقال الخ) الفرض من هذا بيان ان اسبل فعل لازم لا يصل للفعول بنفسه وحيث قال بما في خبره للتعدية لازمة اذ لا تكون كذلك الا لو كان متعدياً بنفسه (قوله اذا هطل) اى سال كثيراً وباه ضرب (قوله واسبلت السماء) اى بالطر واسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى بتعدى الباء (قوله قالبا في قوله بالخر للتعدية) اى لزوم الفعل (قوله على ما فهم بعضهم) فيه انه ورد استعماله متعدياً بنفسه واستعماله لازماً في القاموس اسبل

الدمع بمعنى ارسله وفي الصحاح اسبل الدمع بمعنى هطل فعلى الاول الباء الواقعة في حيزه زائدة وعلى الثاني التعدية فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه واجاب سم بان غاية الامر انه استعمل لازما ومتعديا ولم تتعين زيادة الباء سيما والاصل عدم الزيادة وحيث قد فالجزم بالزيادة وهم على ان زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ سماعى ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال التعدية فتأمل (قوله ام من عبرتي) ام هنا متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية والجملة بعدها مأولة بمصدر عطف على الجملة السابقة المأولة مع همزة الاستفهام بالمصدر والعبرة بالفتح الدموع واما بالكسر فمصدر بمعنى الاعتبار (قوله لما اعتقد التساوى بين الدمع والجر) اى في الحمرة ولم يقصد ان احدهما زائد فيها والآخر ناقص يلحق به ترك التشبيه الى التعبير بالتشابه ونظير ما تقدم من البيتين قول صاحب بن عباد

\* رقى الزجاج ورقن الخمر \* وتشابها قدشاكل الامر \*

\* فكأنه خمر ولا قدح \* وكأنها قدح ولا خمر \*

(ام من عبرتي كنت اشرب)  
لما اعتقد التساوى بين  
الدمع والجر ترك التشبيه  
الى التشابه (ويجوز) عند  
ارادة الجمع بين شيئين في  
امر (التشبيه ايضا) لانها  
وان تساويا في وجه الشبه  
محسب قصدا لتكلم الا انه  
يجوز له ان يجعل احدهما  
مشبها والآخر مشبها به  
لفرض من الاغراض  
وسبب من الاسباب مثل  
زيادة الاهتمام وكون  
الكلام فيه (كتشبيه غرة  
الفرس بالصبح وعكسه)  
اى تشبيه الصبح بغرة  
الفرس (متى اريد ظهور  
منير في مظلم اكثر منه)  
اى من ذلك المنير من غير  
قصدا الى المبالغة في وصف  
غرة الفرس بالضياء  
والانبساط

(قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله فالاحسن الخ وقد استفيد ذلك من قوله فالاحسن  
وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي  
هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل الخ  
وبالجملة فلا داعي لذكر هذا الكلام لعله مما تقدم (قوله بين شيئين) هما الشبه والمشب به  
وقوله في امر هو وجه الشبه (قوله ايضا) اى كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الاحسن  
كما تقدم (قوله لانها وان تساويا في وجه الشبه الخ) اى بان لم رد المتكلم ان احدهما  
زائد فيه ان كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان  
في احدهما زيادة في الواقع ولان اداة التشبيه قد تستعمل لجرد قصد التشريك كافي الاطول  
(قوله لفرض من الاغراض) اى غير داخل في وجه الشبه الذي قصد تساوى الطرفين  
فيه ان قلت مقتضى كون التشبيه لفرض ان يكون واجبا وهو ينافى الجواز ويناقض  
احسنية العدول الى التشابه قلت المراد بالجواز هنا نفي الامتناع الصادق بالوجوب  
ولا ينافى الاحسنية لانها ايضا للوجوب لان الاحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا  
فاتقدم من دلالة الاحسن على الجواز في مقابله لا يخلو عن تسامح قاله يعقوبى (قوله  
زيادة الاهتمام) اى لجه كما اذا شغف بحب فرسه فقال غرة فرسى كلؤلؤة في كف عبد  
قاصدا اعادة ظهور منير في اسوداكثر منه فليس غرضه من التشبيه تزيين الفرسة ولا تقرير  
كمالها لانها عنده اعظم من ان تزين او تقر بل الغرض من تقديم الفرسة وجعلها مشبها  
الاهتمام بها (قوله وكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في احد الطرفين او لا فيجبر  
الكلام الى وصفه فيناسب تقديمه وجعله مشبها لان اصل تركيب الكلام ان يكون  
كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجراء الشيء على المناسب الاصل من التقديم مما يقتضى



الاهتمام وذلك كما اذا كان بصف ليل يسرى فيه او فرس اسرى عليه فانتهى به الحديث الى وصفه ما تعلق بكل منهما فيجعل غرة الثاني كالصبح وصبح الاول كالغرة في مجرد اظهار اشراق في سواد من غير قصد قوة ولا ضعف ( قوله كنشيه غرة الفرس بالصبح ) اي فيما اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجر اليها اول الاهتمام بها ( قوله وعكسه ) يعني تشبيه الصبح بالغرة لمثل ما ذكر من كون الكلام انجر اليه اول الاهتمام به ( قوله متى اريد ) راجع لقوله كنشيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي متى قصد افادة ظهور الخ وقوله منير اي كالغرة وبياض الصبح وقوله في مظلم اكثر منه اي كالليل والفرس والحاصل انه متى قصد ان وجد افادة الشبه ما ذكره جاز ان تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة لحصول القصد بكل من التشبيهين ( قوله من غير قصد ) متعلق باريده وقوله قصداي من التكلم المشبه اي من غير ان يقصد التكلم ما ذكر بل انما قصد مجرد افادة ظهور مبر في مظلم اكثر منه مع ملاحظته التساوي ( قوله والانبساط ) اي الانساع وقوله وفرط التلاؤ في شدة الهمان ( قوله ونحو ذلك ) اي نحو البالغة في وصف الفرس بما ذكر ( قوله اذلو قصد ذلك الخ ) يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح لاجل البالغة في الضياء والتلاؤ لالاجل افادة ظهور منير في مظلم فانه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيتمين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها لانه ازيد في ذلك ولا يصح العكس فيه الا لغيره يعود الى الشبه به من ابهام كونه اتم من المشبه على ما عرفت فقول الشارح لوجب الخ اي اذا اريد التشبيه على سبيل التحقيق ولو اريد على سبيل الادعاء فعين العكس كما افاده عبد الحكيم ( قوله وهو الخ ) لما فرغ من الكلام على اركان التشبيه والفرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه وهو اما باعتبار الطرفين او باعتبار الوجه او باعتبار الاداة او باعتبار الغرض وقد اتى به المصنف على هذا الترتيب ( قوله باعتبار الطرفين ) اي افراد او تركيا وتقدم تقسيمه باعتبارهم حسبة وعقلية ( قوله اربعة اقسام ) هي في الحقيقة تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لان الطرفين اما مفردان او مقيدان او مركبان او المشبه مفرد والمشب به مقيد او بالعكس او المشبه مفرد والمشب به مركب او بالعكس او المشبه مقيد والمشب به مركب او بالعكس ثم ان هذه التسعة صيرها المصنف اربعة بان جعل التقيد من حيث الافراد فجعل اقسام المقيد والمفرد في مقابلة ما فيه التركيب وجعل ما فيه التركيب ثلاثة اقسام ما انفرد فيه التركيب وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا ام لا وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد قسمين ما تقدم فيه المركب وما تأخر فيه ( قوله لانه اما تشبيه الخ ) في تقدير الشارح لانه تنبير اعراب المتن لان قوله اما تشبيه الخ خبر هو فجعله خبرا ان المحذوفة مع اسمها لكن نوع الاعراب واحد وهو الرفع والاصح في مثله الجواز وقيل بالرفع كالمختلف الاعراب وفيه عمل ان المحذوفة مع اسمها ولم ينصوا على جوازه فيما رأيت وعند الشارح

وفرط التلاؤ ونحو ذلك اذلو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به ( وهو ) اي التشبيه ( باعتبار الطرفين ) المشبه والمشب به اربعة اقسام لانه ( اما تشبيه مفرد بمفرد وهما ) اي المفردان ( غير مقيدين كنشيه الخ بالورد او مقيدان كقولهم ) لمن لا يحصل من سبعة على طائل ( هو كارتهم على الماء ) فالشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سبعة على شيء والشبه به هو الرافق المقيد بكون رفق على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعلمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين

في ذلك الإشارة بتقدير خبر لقوله هو لان مجرد قوله امانشيه مفرد بمفرد لا يصح ان يكون خبرا  
فبين ان الخبر في الحقيقة انما هو مجموع قوله امانشيه مفرد بمفرد وما عطف عليه من بقية  
الاقسام وانما ظهر الاعراب في كل واحد لان اعراب المجموع من حيث هو بمجموع  
متعذر واعراب واحد دون آخر تحكم آهيس (قوله وهما غير مقيدين) اي والحال انهما  
غير مقيدين بمجرور او اضافة او مفعول او وصف او حال او غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه  
الشبه فلما ذكر من القيود لاحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون فيه الظرف  
مقيدا (قوله كنشيه الخدايورد) بان يقال الخد كالورد في الحجرة فالمراد تشبيه الخد  
الغير المضاف لاحد وجعل في الطول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقيد قوله تعالى هن لباس  
لكم اي كاللباس لكم وانتم لباس لهن اي كاللباس لهن ووجه الشبه بين اللباس والرجل  
والمرأة حسي وهو الملاصقة والاشتمال لان كلا من الزوجين بلاصق صاحبه ويشتمل  
عليه عند المعانفة والمضاجعة كما بلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه كذا قل صاحب  
الكشاف وقيل ان وجه الشبه عقلى وهو الستر عما يكره لان كلا من الزوجين يستر  
صاحبه عما يستره من الفواحش كما يستر الثوب العورة ولا يقال ان لهن ولكم وصف  
لباس فيكون التشبيه في الشبهين مقيدا لا ناقول انه وان كان وصفا لكن  
لادخله في وجه الشبه لانه اعتبر في الوجه الاشتمال او الستر عما يكره ولا شك ان اللباس  
في حد ذاته يوصف بكونه يشتمل به ويستتر به من غير توقف على كونه للرجال ولا على  
كونه للنساء وحينئذ فما افاده المجرور من كون اللباس للنساء او للرجال لا يتوقف  
عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا بعد من التقيد فلذا قيل انه من تشبيه المفرد  
بالمفرد بلا تقيد (قوله لان وجه الشبه) علة لكون كل من الطرفين مقيدا وقوله  
هو التسوية الخ الاولى هو استواء الفعل وعدمه لان التسوية المذكورة وصف  
للفاعل لا للطرفين تأمل (قوله وهو) اي وجه الشبه المذكور (قوله موقوف على اعتبار  
هذين التقيدين) اي لان مطلق ساع ومطلق راقم قد لا يتصف واحد منهما بالوجه  
المذكور لانه يجوز ان الساعي يحصل من سعيه على طائل والراقم يجوز ان يرقم على  
حمبر ويؤخذ من قوله وهو موقوف الخ انه ليس المراد بالقييد ما ذكر معه قيد مطلقا  
بل ما لقيده مدخل في وجه الشبه وهو كذلك كما تقدم (قوله والشمس كالمرأة  
في كف الاشل) تمامه لما رأيتها بدت فوق الجبل (قوله مفيدة بكونها في كف  
الاشل) اي لان الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة ونموذج الاشراف على الوجه  
السابق التي هي الوجه لا تنحى الا بقيد كونها في كف الاشل وما يتوقف عليه الوجه  
فيدو التوقف هنا ضروري اذ المرأة في كف الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور  
(قوله اعني الشمس) اي فانه لا تقيد فيها فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل  
حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها ابا كانت

(او مغلغان) اى ائدھما  
مقيد والآخر غير مقيد  
(كقوله والشمس كالمرآة)  
فى كف الاشل فالشبه به  
اعنى المرآة مقيدة بكونها  
فى كف الاشل بخلاف  
المشبه اعنى الشمس  
(وعكسه) اى تشبيه  
المرآة فى كف الاشل بالشمس  
فالشبه مقيد دون المشبه به  
(واما تشبيه مركب  
بمركب) بان يكون كل  
من الطرفين كيفية حاصلة  
من مجموع اشياء متضامات  
وتلاصقت حتى عادت  
شيئا واحدا (كما فى بيت  
بشار) كأن مثار النقع فوق  
رؤسناه واسبا فنا على ما  
سبق تقريره (واما  
تشبيه مفرد بمركب كما مر  
من تشبيه الشقيق) وهو  
مفرد باعلام ياقوت ثمرن  
على رماح من زبرجد  
وهو مركب من عدة امور  
والفرق بين المركب والمفرد  
المقيد احوج شئ الى  
النأمل فكثيرا ما يقع  
الالتباس (واما تشبيه  
مركب بمفرد كقوله

كانها جزأ من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله وعكسه) عطف على قوله (قوله  
اى تشبيه المرآة الخ) اى تشبيهها مقلوبا (قوله وتلاصقت) تفسير لما قبله وقوله حتى  
عادت اى صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اخل التشبيه فى قصد  
التكلم ويجب فى تشبيه المركب ان يكون وجه الشبه مركبا اى هيئة كانه فى تشبيه  
المفرد بالمركب لابد ان يكون الوجه كذلك واما فى تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون  
الوجه مركبا وتارة يكون مفردا (قوله كما فى بيت بشار) الاضافة للعهد اشير بها  
لمستقدم (قوله كأن مثار النقع الخ) بدل من بيت بشار فقد شبهت الهيئة المنتزعة  
من السيوف المسلوكة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم  
ونسا قطها فى الليل الى جهات متعددة (قوله والفرق الخ) اعلم ان الفرق بينهما  
من حيث المفهوم واضح لاختفاء فيه لان المركب هيئة منتزعة من امور متعددة اثنان فاكثر  
كالاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية والمفرد انقيد ما كان مقيدا  
بقيد كالراقم المقيد بكون رقه على الماء والمرآة بقيد كونها فى كف الاشل فى المركب يكون  
المقصود بالذات الهيئة والاجزاء المنتزعة منها تبع للتوصل بها اليها بخلاف المقيد فان  
احد الاجزاء مقصود بالذات والباقي بالبع وحينئذ فلا احتياج للتأمل انما هو بالنظر  
للتراكيب والمواد المحتوية على التشبيه الواردة على الانسان وان تميز كون هذا المشبه  
الذى فيها والمشبه به من قبيل المفرد المقيد او من قبيل المركب محتاج لتأمل لان القيود  
معتبرة فى كل من الامرين ولا حاكم فى تمييز احدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكا  
الطبع وصفاء القرينة والحاصل ان التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظى  
لاشوائه فيهما غالبا وانما تكون باعتبار قصد التكلم الهيئة بالذات والاجزاء تبع  
او باعتبار قصد جزء من الاجزاء والربط بغيره تبع والحامل على احد القصدين وجود  
الحسن فيه دون الآخر قادراك وجود الحسن مقتضى لاحد الامرين انما المحكم فيه  
الذوق السليم وصفاء القرينة وهذه التفرقة بينهما باعتبار التكلم واما السامع فيفرق  
بينهما باعتبار القرائن الدالة على ان التكلم قصد الهيئة او قصد جزأ مرتبطا بغيره  
او باعتبار انه لو استعمل ذلك التشبيه لم تطابق ذوقه وطبعه الا ذلك الوجه المقتضى  
للتقيد او عدمه المقتضى للتركيب ومن المعلوم ان الاذواق لا تجري على نسق واحد  
لعدم انضباطها فلذا قبل ان التفرقة بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل اى  
احتياجها للتأمل اشد من احتياج غيرها اليه لدقتها واحتياجها للتأمل بالنسبة للتكلم  
والسامع اما التكلم فن حيث التعبير عنها واما السامع فن حيث ادراكها من كلام البلغاء وانما  
كان التعبير عنها صعبا لانها من الذوقيات والتعبير عن الذوقيات صعب وادراكها من التعبير  
كذلك فتأمل (قوله كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة من الكامل يمدح بها المعتصم اولها  
رفقت حواشى الزهر ففى تمر مر \* رغدا الثرى فى حلبة يتكر \*

قوله وغابته لعل الانسب

بما قبله وغابتهما وقوله

في مريض النظر عبارة

المعاهد اوضح وهي

ومعنى تقصيا نظريكما

ا بلغا ا قصي

نظريكما وغاية ما يلغاه

واجتهدا في النظر

انتهت آه (مصححه)

يا صاحبي تقصيا نظري

يكما في الاساس

تقصيته بلغت اقصاه

اي اجتهدا في النظر

وابلغا اقصى نظريكما

(تريا وجوه الارض

كيف تصور) اي

تصور حذف التاء

يقال صورة الله صورة

حسنة فتصور (تريا

نهارا مشمس) ذا شمس

لم يستر غيم (قدشابه)

اي خالطه (زهر الربا)

خصها لانها انضمر

واشد خضرة ولانها

المقصود بالنظر

(فكناها) اي ذلك

النهار المشمس

الموصوف (مقبر) اي

ليل ذو قمر لان الازهار

باخضارها قد نقصت

من ضوء الشمس حتى

صار يضرب الى السواد

فالمشبه مركب والمشبه

به مفرد وهو القمر

\* نزلت مقدمة المصيف جيدة \* وبدا الشتاء جديدة لانكفر

\* لولا الذي فرس الشتاء بكفه \* كان المصيف هشاها لا تثر

\* كم ليلة آسى البلاد بنفسه \* فيها ويوم وبه مشعر

\* مطر يذوب الصخر منه وبعده \* صحو يكاد من الفضارة يطر

\* غيثان فالانواء غيث ظاهر \* لك وجهه والصحو غيث مضر

(قوله تقصيا) امر من التقصي وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبنى على حذف

النون والالف فاعل ونظير يكما مفعوله اي ابلغا اقصى نظريكما وغابته بالمبالغة

في مريض النظر (قوله في الاساس تقصيته) اشار بهذا الى انه يتعدى بنفسه

وفي القاموس تقصيت في المسئلة بلغت الغاية فيها فهو يفيد جواز تعديده بنى (قوله

اي اجتهدا في النظر) اشارة الى ان التقصي يدل على التكلف (قوله تريا وجوه

الارض) اي الاماكن البادية منها كالوجه وفي الكلام حذف اي فاذا تقصيتها

في نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما الى ما قابلكما من الارض تريا الخ (قوله كيف

تصور) مقول لقول محذوف اي قائلين على وجه التعجب كيف تصوراى تبدو صورتها

او كيف تصير صورتها حسنة بازهار الربيع فهو من الصورة او كيف تصور وتتشكل

فهو من التصور او انه يدل اشتغال من وجوه الارض اي كيفية صورتها بنبوت

الاشراق لها كما يدل عليه ما بعده (قوله اي تصور) اي تمثل وتشكل و اشار الشارح

الى ان تصور يفتح التاء مضارع تصور المطاوع لقوله وحذف التاء اي تاء

المطاوعة او ما بعدها على الخلاف في ذلك (قوله قصور) اي قبل التصور وبدت

صورته في الوجود (قوله تريا نهارا) بدل من تريا وجوه الارض بدل مفصل من يجمل

او عطف بيان وكأنه يقول تريا كيفية تلك الوجوه وهو كونهما ذات اشراق مخلوط

باسوداد وقوله نهارا مشمس اي ضوء نهار لان النهار لا يرى من حيث انه زمان

(قوله لم يستر غيم) بيان لغادة وصف النهار بكونه مشمس (قوله اي خالطه) اي

خالط ذلك النهار الشمس اي خالط ضوءه (قوله زهر الربا) الزهر بفتح الراء والهاء

وقد تسكن هاؤه والربا جمع ربوة بضم اوله وقعه المكان المرتفع وفي الكلام حذف

مضاف اي لون زهر الربا واراد بالزهر النبات مطلقا واطلق عليه زهرا مجازا لانه

احسن ما فيه والدليل على ان المراد بالزهر النبات مطلقا قول الشارح لان الازهار

بالحضرة اها الخ (قوله خصها) اي الربا بالذكر دون سائر البقاع وقوله لانها

اي الربوة انضمر اي من غيرها وقوله واشد خضرة عطف تفسير واراد انها انضمر

باعتبار ما فيها من الزرع ويحتمل ان الضمير في خصها زهر الربا وان الضمير لاكتساب

الزهر التأنيث من المضاف اليه وقوله لانها اي زهر الربا انضمر واشد خضرة اي من زهر

غيرها قال في الاطول يمكن ان يقال خصه لانه خالطه الشمس في اول طلوعها

و تشبيه اول النهار بالليل القمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف ( قوله ولأنها المقصود بالنظر ) اى لان الشخص بحسب الشان بدا بالنظر للعالي ثم مادونه وذكر بعضهم ان قولهم ولأنها المقصود بالنظر اى فى قول للشاعر تقصبا نظريكماتر يا وجوه الأرض الخ ( قوله ان ذلك النهار ) اى ضوء ذلك النهار الشمس وقوله الموصوف اى بانه قد خالطه اون زهر الربا ( قوله لان الازهار الخ ) علة لقوله فكأنما هو مقيم ( قوله قد نقصت ) بنشد يد القاف وتخفيفها ومفعوله محذوف اى شيئا من ضوء الشمس ( قوله حتى صار ) اى الضوء يضرب الى السواد اى يميل اليه فصار ذلك النهار الشمس كالليل القمر لاختلاط ضوءه بالسواد ( قوله قاله مركب ) وهو النهار الشمس الذى شابه زهر الربا اى الهيئة المنزعجة من ذلك ( قوله وهو القمر ) اى الليل القمر قال فى المطول ولا يخلو التمثيل بهذا المثل لتشبيه المركب بالفرد عن تسامح لان قوله مقيم تقدير ليل مقيم حيثذ فى المشبه به تعدد وشأبة تركب والجواب ان الوصف والاضافة لاتتمتع الافراد لما سبق ان المراد بالمركب الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد بقيد وحيثذ فلا تسمح على ان صاحب القاموس ذكر ان القمر والقمر ليلة فيها قر فليس فى الكلام تقدير الموصوف حتى يرد الاعتراض ( قوله وايضا ) اى ونعود ايضا الى تقسيم آخر لطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين اى باعتبار وجود التعدد فيهما اوفى احدهما واعلم ان هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيمات لتشبيه واحد وهذا تقسيم لتشبيهات متعددة ادلا بتعدد طرقا تشبيه واحد ولم يعد تشبيه التعدد بالتعدد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له وايضا هذه الامور النقسم اليها التشبيه اعنى الف والفرق والجمع والتسوية الاقرب فيها انها من البديع لانها من افراد الف والشر الذى هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض لها وسياقها فى التشبيه تكميل اقسامه مع ان بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان لا لباس فيها ولا يخفى ان المفروق والملفوف لا يخص بالطرف بل يجرى فى الوجه ايضا فأمل ( قوله ان تعدد طرقاه ) اى كل منهما بحيث صار تشبيهات لاتشبهها واحدا ( قوله قاما ملفوف ) اىسمى بذلك لف المشبهات فيه اى ضم بعضها الى بعض وكذلك المشبهات بها ( قوله بالمشبهات ) اراد بالجمع ما فوق الواحد ( قوله على طريق العطف ) اى الفارق بين الاشياء كما فى البيت الآتى وقوله او غيره كأنه اراد به مثل قولنا كاهرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر باقمر آه اطول ( قوله ثم بالمشبه به ) اراد الجنس اى المشبهين او المشبهات وقوله كذلك اى على طريق العطف او غيره

قوله زيد وعمر والاولى حذف العاطف او يقول الزيد ان كاهرين آه من هاشم قوله اى المشبهين اى بهما وقوله المشبهات اى بهما ولعل ذلك سقط من قلم الناصح تأمل ( مصححه )

( وايضا ) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ( ان تعدد طرقاه قاما ملفوف ) وهو ان يؤتى اولا بالمشبهات على طريق العطف او غيره ثم بالمشبه به كذلك ( كقوله ) فى صفة العقاب بكثرة اصطيد الطيور ( كان قلوب الطير طبيا ) بعضها ( ويايسا ) بعضها ( لدى وكرها )

(قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو امرؤ القيس (قوله فى صفة) اى فى وصف والعقاب مؤنثة ولذا يجمع فى القلة على اعقب لان افلا يختص به جمع الاناث نحو عناق واعنق وذراع واذرع ووجه كون البيت وصفا للعبة بكثرة اصطيد الطير انه يلزم من كون قلوب الطير عند وكرها بعضها رطبا وبعضها يابسا كثرة اصطيداده وهذا البيت من قصيدته التى اولها

\* الاعم صياحا بها الطلل البالى \* وهل يمين من كان فى العصر الخالى \*

(قوله قلوب) القلوب هو المشبه ولما قسمه الى قسمين كان متعددا فلذا عد من الشبه المتعدد لامن الواحد وقوله العناب والحشف البالى مشبه به وهو متعدد ايضا والطير اسم جمع لطائر وال فيه للجنس الصادق بالكثير بدليل جمع القلوب (قوله رطبا ويابسا) حالان من القلوب والعامل فيهما كان تضمنها معنى الشبه اى شبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ويرد عليهما ان الحال يجب مطابقتها لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة ويابسة و اشار الشارح لدفع ذلك بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها وحاصل ذلك الدفع ان الضمير فى رطبا ويابسا راجع للقلوب باعتبار بعضها لان بعض القلوب قلوب فلذا ذكر رطبا ويابسا وليس الضمير فيهما راجعا للقلوب باعتبار كلهما حتى يرد الاشكال ولا ضرر فى عود الضمير على الامر العام باعتبار بعضه اذ عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن بعد قوله والمطلقات يتربصن الخ الشامل للرجعيات وغيرهن وعلى هذا فقول الشارح بعضها بعد رطبا ويابسا بدل من الضمير المستتر فيهما او تفسيره على حذف اى لانه فاعل رطبا ويابسا لان حذف الفاعل وابقاء رافعه لا يحمزه البصريون ولا بعض الكوفيين والحاصل ان الرطوبة واليبوسة لما كانتا لا يجتمعان فى محل واحد علم ان كل واحد منهما وصف لغير مائتله الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير فى كل منهما يعود الى موصوءه وهو البعض المشمول للقلوب فلذا فر الشارح الضميرين بان قال رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يردان لفظ البعض فيهما هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو غير موجود فى فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) اى العقاب والوكر عرش الطائر وان لم يكن فيه ثم ان الظرف يحتمل ان يكون حالا من قلوب ولا يصح ان يكون حالا من رطبا ويابسا لان الحال لا يمتحن من احوال نعم يمكن ان يكون حالا من الضمير المستتر فيهما ويحتمل ان يكون حالا من العناب والحشف مقدنا عليهما ويحتمل ان يكون صفة لـ رطبا ويابسا وعلا بقاء عدة ان الظرف بعد التكررة صفة لها قاله فى الاطول (قوله العناب) بزنة رمان وهو حبا حمر مائل للكدره فلبس قلوب الطير ثم الصدر البستانى وهذا هو الاول من المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب لانه يشاكله فى اللون والقدر والشكل (قوله والحشف) بزنة فرس

العناب والحشف ( هو  
ارداً التمر ( البالى ) شبه  
الرطب الطرى من قلوب  
الطير بالعناب واليابس  
الضيق منها بالحشف البالى  
اذ ليس لاجتماعهما هيئة  
مخصوصة يعتد بها  
ويقصد تشبهها الا انه  
ذكر اولا المشبهين ثم  
المشبه بهما على الترتيب  
( او مفروق ) وهو ان  
يؤتى بمشبه ومشبه به ثم  
آخر و آخر ( كقوله النثر )  
اى الطيب والرائحة  
( مسك والوجوه دنانير )

قوله تلك النساء المناسب  
هؤلاء النساء كما لا يخفى  
( محمده )

وهذا هو الثاني من المشبه بهما وهو المقابل للقلب اليابس لانه يشاكله في اللون والشكل والقدرة والتكامل بش ووصفه بالنبالي تأكيده لانه وصف كاشف ( قوله اذلبس الخ ) علة لمحذوف اي وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكرناه انما جعل من تشبيه المفرد المتعدد ولم يجعل من تشبيه المركب بالمركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها هيئة بقصد ذكرها ولا لاجتماع الغراب مع الحشف البالي هيئة حتى يكون من تشبيه المركب ولذا لوفرق التشبيه وقيل كان الرطب من القلوب غراب وكان اليابس منها حشف لم يكن احد التشبيهين موقوفا في الفائدة على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط محذوف اداة التشبيه من احد التشبيهين ( قوله يعتد بها ) اي من حيث استحسان الذوق لها واستظراف السامع لها ( قوله الا انه الخ ) هذا قد فهم من قوله سابقا وهو ان يؤتى لكن ذكره هنا بمنزلة ان يقال بعد تقرير الكلام والحاصل انه الخ وقرربه ضمه ان الاقرب انه راجع لقوله شبه الرطب الخ ( قوله وهو ان يؤتى الخ ) سمي مفر وقالانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات ( قوله كقولاه ) اي كقول المرقش الاكبر في وصف نسوة والمرقش من الترفش وهو التزين والتحسين يقال انقلب بالمرقش لهذا البيت واسمه عمرو وعوف بن سعد من بني سدوس واحترز بالاكبر عن المرقش الاصغر وهو من بني سعد قاله الفناري وفي شرح الشواهد ان الاصغر ابن اخي الاكبر واسمه ربيعة او عمرو وهو عم طرفة بن العبد وذكر فيه ايضا ان هذا البيت من مرتبة عمله اولها

- \* هل بالديار ان تجيب صمم \* لوان حيا طقا كلم \*
- \* الدار وحش والرسوم كما \* رفش في ظهر الاديم قلم \*
- \* ديار اسماء التي سلبت \* قلبي فعيني ماؤها بسجم \*
- \* اضحت خلا وبنتها نند \* نور فيها زهره قاهر \*
- \* بل هل شجنتك الظمن باكرة \* كأنهن النخل من ملهم \*

وبعد البيت ومنها

- \* لسنا كاقوام خلائهم \* نث الحديث ونهكة المحرم \*
  - \* ان يخصبوا بعبوا بحصمهم \* او يمجد بوافهم به الام \*
- وهي قصيدة طويلة ليست بصحيحة الوزن ولا حسنة الروي ولا مخيرة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال ابن قتيبة ولا اعلم فيها شيئا يسحق الا قوله النثر مسك البيت وبجهد منها قوله ايضا

- \* ليس على طول الحياة ندم \* ومن وراء المرء ما يعلم \*

قوله النثر مسك اي النثر من هؤلاء النسوة نشر مسك اي رائحتهن الذاتية كرائحة المسك في الاستطابة فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه به رائحة المسك

على حذف مضاف كما علمت (قوله الطيب والرائحة) في القاموس النثر اريج الطبية  
او اعم اوريدج في فم المرأة والكل مناسب للمقام واما تفسير الشارح له بالطيب فان اراد به  
ان الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان اراد طيب تلك النساء غير  
المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كبير مدح فالصواب حذف لفظ الطيب والاقتصار  
على الرائحة قاله عبد الحكيم (قوله والوجوه) اي منهن قوله دنانير اي كالدنانير  
في الاستدارة والاستنارة مع تحالطة الصفرة لان الصفرة بما يستحسن في الوان النساء  
والدنانير في البيت مصروفة للضرورة (قوله اطراف الاكف) اي منهن و اراد  
باطراف الاكف الاصابع (قوله اطراف البنان) على هذه الرواية الاضافة بانية  
(قوله غنم) اي كنعم يقرأ بالسكون لما علمت من ان روى القصيدة ساكن والحاصل  
ان في هذا البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه  
شيء واحد لانه شبه نثرهن برائحة المسك في الاستطابة ووجوههن بالدنانير في الاستدارة  
والاستنارة واطراف الاكف وهي الاصابع بالغنم انذى هو شجرلين الاغصان احر  
يشبه اصابع الجوارى المخضبة (قوله وان تعدد طرفه الاول) اي يعطف او يغيره  
(قوله قشيه التسوية) سمي بذلك لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر بواحد في التشبيه  
(قوله كقوله) قال في شرح الشواهد هذا البيت من المجتث ولا علم قاله (قوله صدغ  
الحبيب) بضم الصاد وهو ما بين الاذن والعين ويطلق على الشعر التدل من رأسه  
على هذا الموضع وهو المراد هنا (قوله كلاهما كالبالي) اي كل منهما كالبالي في السواد  
الا ان السواد في حاله تحيلى فقد تعدد المشبه وهو شعر صدغه وحاله واتحد المشبه به وهو  
البالي وانما كان المشبه به متحدا لان المراد بالتعدد هنا وجود معينين مختلفي المفهوم  
والصدوق لا وجود اجزاء الشيء مع تساويها كالبالي وفي بعض الحواشي انه اراد  
بالحال الجنس المتحقق في متعدد اي واحوالى وحينئذ فيصح جعلها هي والصدغ كالبالي  
فكل من صدغه كبيل وكل حال كبيل وبعد البيت المذكور \* وثفره في صفا \* وادمعى  
كاللاكي \* اي وثفره وادمعى كاللاكي في الصفاء فقيه شاهد ايضا حيث شبه ثفره اي  
مقدم اسنانه ودموعه باللاكي اي الدرر في الصفاء والاشراق قال في الاطول ووصف  
دمعه بالصفاء بنى من كثرة بكاؤه لانه اذا كثرت ماء المنع يصفو عن الكدر لانه بنفسه  
المنع ويدفع عنها الكدورات التي تمتازج بالماء بخلاف ما اذا جرى احياا فانه يكون  
مكدرا بمكدورات المنع (قوله قشيه الجمع) سمي بذلك لان المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه  
شبه اولانه جمع له امورا مشبهاتها (قوله كقوله) اي البصري من قصيدة من السريع  
يعدح بها ابانوح عيسى بن ابراهيم اولها بات ندبالي حتى الصباح وبعد البيت  
\* تحسبه نشوان امارنا \* لفتر من اجفائه وهو صاح \*

واطراف الاكف) وروى  
اطراف البنان (غنم) هو  
شجر احرلين (وان تعدد  
طرفه الاول) يعني المشبه  
دون الثاني (قشيه التسوية  
كقوله \* صدغ الحبيب  
وحالى \* كلاهما كالبالي \*  
وان تعدد طرفه الثاني)  
يعنى المشبه به دون الاول  
(قشيه الجمع كقوله \* بات  
ندبالي حتى الصباح \* اغيد  
مجدول مكان الوشاح \*  
كاشمايسم) ذلك الاغيد  
اي الناعم البدن (عن لؤلؤ  
منضد) منضم (او برد)



- \* بت افديه ولا ارعوى \* لنهى ناء عنه اولى لاح \*
- \* امزج كاسى بجنى ريقه \* وانما امزج راحا براح \*
- \* يسافط الورد علينا وقد \* تبلج الصبح نسيم الرياح \*
- \* اغضبت عن بعض الذى يتنى \* من حرج في حبه او جناح \*
- سهر العيون النجل مستهلا \* لى وتور يد الخدود الملاح \*

( قوله نديما ) خبر بات والتديم هو المتدام حالة شرب الراح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى غايته بمعنى الى واغيد اسم بات وقوله مجدول فكلان الوشاح باضافة مجدول لما بعده والمجدول فى الاصل المطوى المدمج اى المدخل بعضه فى بعض غير المسترخى والمراد هنا لازمه اى ضامر الخاصر تين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد عريض برصع بالجواهر وما يشبهها يشد فى الوسط او يجعل على المنكب الايسر معقود تحت الابط الايمن للترزين ( قوله كائما يسم ) بكسر السين من باب ضرب وحقى بعضهم ضمها اى كان ذلك الاغيد متبسم ولما اتصلت ما الكافة بكان صلحت للدخول على الفعل والتبسم اقل الضحك واحسنه وضمن يسم معنى يكشف فعداه بفن ( قوله اى الناعم البدن ) فى الصحاح يقال امرأة غيداء وغادة ايضا ناعمة ورجل اغيد وسان مائل الرأس من النعاس وهو مخالف لتفسير الشارح وانسب بقوله بات نديما الى حتى الصباح تأمل ( قوله او برد ) الظاهر ان اول التنويع والبرد يقع الراء ولم يصفه بالمتضاد لانساق الذهن اليه من وصف الاول فاه فى الاطول ( قوله حب الغمام ) اى الحب النازل من الغمام اى السحاب مع المطر كالمخ ( قوله او افاح ) بفتح الهمزة وكسرهما لحن وهو البابونج كفى الاطول وهو نور يتفتح كالورد واوراقه فى شكلها اشبه شئ بالاسنان فى اعتدالها ومنه الابيض الاوراق وهو المراد هنا ومنه الاصفر وتلك الاوراق البض المتشكلة بشكل الاسنان المعتدلة هى المعتبرة فى التشبيه ولاهبة بما حاطت به من الصفرة لان المراد تشبيه الاسنان لاجموع الثفر حتى يقال بما يستقيم كون منبت الاسنان اصفر الذى هو هيئة الافخوان لان الاوراق فيه نابتة فى صفرة فلا يحسن التشبيه به فاذهم آه يعقوبى ( قوله افخوان ) بضم الهمزة وقوله وهو وردله نور لعل الاولى وهو نور يتفتح كالورد كما عبر به ابن يعقوب والافطاهره ان نوره غيره ( قوله شبه ثفره ثلاثة اشياء ) قال يس الثفر هو مقدم الاسنان وفى كلام غيره ان الثفر هو الفم غمامه وحينئذ فى كلام الشارح حذف مضاف اى شبه من ثفره او انه مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء وفى جعل هذا البيت من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثفر غير مذكور لالفاظا ولا خدير او حينئذ فهو من باب الاستعارة لامن باب التشبيه الذى كلامنا فيه وقد يجاب بانه تشبيه ضمنى لا صريح وذلك لان اصل اللفظ كائما يسم تبسما كتب المذكورات مجاز او تشبيه التسم بالتسم يستلزم تشبيه الثفر بالمذكورات

هو حب الغمام  
( او افاح ) جمع  
افخوان وهو وردله  
نور شبه ثفره ثلاثة  
اشياء ( وباعتبار  
وجهه ) عطف  
على قوله باعتبار  
الطرفين ( اما تمثيل  
وهوما ) اى التشبيه  
الذى ( وجهه )  
وصف ( منزع من  
متعدد ) اى امرين  
او امور ( كما مر )  
من تشبيه الثراء وتشبيه  
منار النعم مع الاسياف  
وتشبيه الشمس بالمرأة  
فى كف الاشمل وغير  
ذلك ( وقبده اى  
المنزع من متعدد  
( السكاكى بكونه غير  
حقيقى ) حيث قال التشبيه  
متى كان وجهه وصفا  
غير حقيقى وكان منترعا  
من هدة امور خص  
باسم التمثيل

وبدل على ان المقصود التشبيه وجود كان لان المجاز يجب ان لا يشتم فيه رائحة التشبيه  
لفظا ولا تغديرا ولا لفظا كان لا يمكن ان يكون مجازا ببقى شئ آخر وهو ان الظاهر من  
تعبيره باوانه شبه النور بواحد دائر بين الثلاثة الا ان يقال ان او في البيت بمعنى الواو او انه  
لما لم يعين واحدا بخصوصه بل هو دائر بين الثلاثة كان كأنه شبهه بالثلاثة كذا كتب  
شيخنا الحنفى وفي الاطول شبه نوره بثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيهها على ان كلا  
مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لاللا بهما حتى يرد انه ينبغى الواو فيوجه بان او بمعنى  
الواو وكيف يجعل او بمعنى الواو مع انها احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايها جعل  
المجموع مشبه به (قوله وباعتبار وجهه الخ) يعنى انه باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات  
اوليات الاول تقسيمه الى التمثيل وغير التمثيل والثانى تقسيمه الى مجمل ومفصل  
والثالث تقسيمه لقريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) اعترضه العاصم بان  
تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان التمثيل يرادف التشبيه  
كما يشهد لذلك كلام الكشف حيث يستعمله استعمال التشبيه واجيب بان التمثيل  
مشارك بين مطلق التشبيه وبين ما هو اخص منه فها هو مقسم للمعنى الاعم والقسم  
هو المعنى الاخص وجبئذ فلا اشكال (قوله وصف منترع) اى هيئة مأخوذة متعددة  
سواء كان الطرفان مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا وسواء كان  
ذلك الوصف المنترع حسيبا بان كان منترعا من حسي او عقليا او اعتباريا وهما هذا  
مذهب الجمهور وتسميتهم التشبيه الذى وجهه ما ذكر تمثيلا تسمية اصطلاحية (قوله  
امرئ او امور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد دون امور (قوله كما مر من  
تشبيه الثريا) اى بعنقود الملاحية المنور فالطرفان مفردان (قوله وتشبيه مشار النقع  
مع الاسياق) اى بالابل الذى تنهاوى كواكبه من سائر الجهات فالطرفان فى هذا  
مركبان (قوله وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل) فالتشبيه مفرد والمشيبه به مركب  
(قوله وغير ذلك) اى كتشبيه المرأة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مركب والمشيبه به  
مفرد ووجه الشبه فى الجميع هيئة منترعة من عدة امور والمراد بالتعدد دماله تعدد فى الجملة  
سواء كان ذلك التعدد متعلقا باجزاء الشئ الواحد او لا فدخل فيه على هذا اربعة  
الاقسام المذكورة اعنى ما كان طرفاه مفردين او مركبين او الاول مفردا والثانى مركبا  
او بالعكس وقد علمت امثلتها فى الشارح على هذا الترتيب (قوله بكونه) اى الوصف  
المنترع من متعدد (قوله غير حقيقى) اى غير متحقق حسا ولا عقلا بل كان اعتباريا  
وهما فيحصر التمثيل عنده فى التشبيه الذى وجهه مركب اعتبارى وهما  
كحرمان الانفعال ببلغ نافع مع الكد فالتمثيل عند السكاكى اخص منه بتفسير الجمهور  
وذهب صاحب الكشف الى ترادف التشبيه والتمثيل فكل تشبيه عنده تمثيل حتى  
لو كان وجه الشبه مفردا وذهب الشيخ عبدالقاهر الى انه يشترط فى التمثيل ان لا يكون

الوجه المركب حسيا بان كان عقليا واعتباريا وهما واعم هذه المذاهب الاربعة مذهب صاحب الكشف او يليه في العموم مذهب الجمهور و يليه مذهب الشيخ واعلم ان الهيئة من حيث انها هيئة اعتبارية فجعلها حسية او عقلية او وهمية انما هو باعتبار الامور المنزعة عنها (قوله كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الجمار) اي في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية (قوله من متعدد) لانه مأخوذ من الجمار واليهود والجل وكون المحمول اوعية العلوم وكون الحامل جاهلا اي غير متعق بما فيها (قوله عائد الى التوهم) اي الاعتبار فالسم وفي قوله عائد الى التوهم دلالة على انه اراد بكونه ليس بحقيقي الاعتباري لا غير الموجود في الخارج (قوله ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد) اي بل كان مفردا (قوله وهذا السكاكي الخ) قال في الاطول ظاهر ان قول المصنف وهو بخلافه بيان لغير التمثيل على المذهبين وليس بمتعين بل يمكن ان يقال انه بيان له على مذهب الجمهور ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما كان وجه الشبه فيه ليس منتزعا من متعدد او كان منتزعا ولكنه وصف حقيقي اي حسي او عقلي (قوله ما لا يكون منتزعا من متعدد) اي بان كان مفردا وقوله او لا يكون الخ اي او كان منتزعا من متعدد لكنه ليس وهما ولا اعتباريا بل كان وصفا حقيقيا بان كان حسيا وعقليا وتقدم ان كونه حسيا وعقليا باعتبار مادته المنزعة منها والافالهيئة الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له (قوله واعتباريا) عطف تفسير (قوله تمثيل عند الجمهور) اي لان وجه الشبه منتزعا من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقي (قوله دون السكاكي) اي لان وجه الشبه وان كان منتزعا من متعدد الا انه حسي فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تمثيلا عند السكاكي فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله اما مجمل) سيأتي مقابله وهو الفصل بعد ذكر اقسام المجمل وكان المناسب ان يقدم الفصل لان مفهومه وجودي ولاجل ان يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقديمه (قوله وهو ما لم يذكر وجهه) اي ولما يتبعه ولا بد من هذا لما سيأتي ان الفصل من جملة اقسامه ما لا يذكر وجهه استعنا عنه بذكر ما يستتبعه فلو لم يقيد هنا بما قلنا لكان تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض افراد الفصل وفي تعريف المجمل بما ذكر اشارة الى انه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل عند اصوليين وهو ما لم يتضح دلالة وما في كلام المصنف واقعة على تشبيه وقوله ما هو ظاهر اي تشبيه ظاهر هو اي التشبيه اي وجهه في العبارة حذف مضاف او ان وجهه بدل من الضمير في ظاهر لان المصنف بالظهور وجه الشبه لانفس التشبيه وليس مراد الشارح ان وجهه فاعل بظاهر لان هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل وحاصل ما في المقام ان الضمير في منه ان كان راجعا للمعمل في اسناد الظهور اليه تسامح اذا المصنف بالظهور وجهه لكن يؤيد هذا الاحتمال ان سياق الكلام في تقسيم المجمل وان كان ضمير منه راجعا للوجه فلا تسامح في اسناد الظهور اليه

في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) اي بخلاف التمثيل يعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا من متعدد ولا يكون وهما واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه التزييل المنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكي (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهوانه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه منه) اي فن المجمل ما هو (ظاهر) وجهه او فن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل احد) بمن له مدخل في ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يذكره الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للجباج

لكنه خروج عن سوق الكلام ولكون كل من الاحتمالين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوى الشارح بينهما (قوله يفهم كل احد) اى يفهم ذلك الوجه كل احد وهذا تفسير لقوله ظاهر وقوله بمن له مدخل في ذلك اى في استتمال التشبيه لامطلق احد كما هو ظاهر المصنف (قوله نحو زيد كالاسد) اى فانه يظهر لكل احد ان وجه الشبه الشجاعة في كل (قوله لا يدركه) اى لا يدرك وجهه (قوله الانخاصة) اى فانهم يدركونه بالبديهة او بالنسأل والمراد بهم من اعطوا ذهنا يدركون به الدقائق والاسرار (قوله ذكر الشيخ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) اى قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معديان الاشعري كما قاله المبرد في الكامل فانه ذكر انه لما ورد على الحجاج فراه كيف تركت جماعة الناس فقال له كعب تركتهم بخير ادر كوا ما املوا وآمنوا بما خافوا فقال له فكيف بنوا المهلب فيهم فقال جاء السرح نها راو اذا اليولوا قفرسان البيات ومعنى اليولوا دخلوا في الليل كما صبحوا دخلوا في الصباح ثم قال له فابهم كان انجد فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طر فاها (قوله لما سأل عنهم) اى حين سأل الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله ابهم انجد اى شجع (قوله وذكر جار الله) اى جار بيت الله والمراد به العلامة محمود الزمخشري ولقب بجار الله لانه كان مجاورا في بيت الله الحرام ولاتفاق بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق اخذ التأخر عن التقدم او ان ذلك من توافق الآراء (قوله الانمارية) نسبة لانمار قبيلة (قوله فاطمة) بدل او عطف بيان من الانمارية والخرشب بضم الخاء والشين وبينهما راء ساكنة وفاطمة هذه كانت من جملة الانصار (قوله وذلك) اى وسبب ذلك القول (قوله عن نبيا) اى الاربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسي بكسر الزاى وتخفيف الباء وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الخفنى في نسخة بالقلم وسمعت من شيخنا العدوى بضمها والحفاظ بضم الحاء وتشديد الفاء كما سمعت من شيخنا العدوى وسمعت من شيخنا الشيخ عطية الاجهورى بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة لا) لا ذكرت اولا عمارة معتقدة انه افضلهم ثم ظهر لها انه ليس افضل اضريت عنه وهكذا يقال فيما بعد ولما لم يعلم عين الذى اتت به ثانيا وثالثا قال الشارح فلان وكان المناسب لكون الاولاد اربعة ان يزيد الشارح لابل فلان ثالثا كما عبر به العلامة العقوى (قوله ثم قالت) اى في الجواب (قوله نكتنهم) بفتح المثناة وكسر الكاف اى قدنهم بالموت (قوله ان كنت اعلم ابهم افضل) بمحتمل ان ايا استفهامية مربة مبتدأ وافضل خبر والمعنى ان كنت اعلم جواب هذا الاستفهام وهى مطلقة لاعلم عن العمل في الجزئين وجملة ابهم افضل في محل نصب سادة مسد المفعولين ومحتمل ان تكون موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول اول وافضل

لما سأل حرم وذكر  
جار الله ان الانمارية  
فانه بنت الخرشب وذلك  
انها سئلت عن نبيا ابهم  
افضل فقالت عمارة لابل  
فلان لابل فلان ثم قالت  
نكتنهم ان كنت اعلم  
ابهم افضل هم كالحلقة  
المفرغة لا يدري ابن طر فاها  
اى هم متناسون في  
الشرف) بمدة تعيين  
بعضهم فاضلا وبعضهم  
افضل منه (كما انها)  
اى الحلقة المفرغة (متناسبة  
الاجزاء في الصورة)  
يتمتع تعيين بعضها طر فا  
وبعضها وسطا لكونها  
مفرقة مصححة الجوانب  
كالدائرة

( و ايضا منه ) اى من  
 الجمل وقوله منه دون  
 ان يقول وايضا اما كذا  
 واما كذا اشعار بان هذا  
 من تقسيمات الجمل لان  
 تقسيمات مطلق التشبيه  
 اى ومن الجمل ( ما لم  
 يذكر فيه وصف احد  
 الطرفين ) يعنى الوصف  
 الذى يكون فيه ايماء الى  
 وجه التشبيه نحو زيد اسد  
 ( ومنه ما ذكر فيه وصف  
 المشبه به وحده ) اى  
 الوصف المشعر بوجه  
 الشبه كقولها هم كالحلقة  
 المفرغة لا يدري ابن  
 طرفاها ( ومنه ما ذكر  
 فيه وصفهما ) اى المشبه  
 والمشبه به كليهما كقوله  
 صدقت عنه ( اى احرضت  
 عنه ) ولم تصدق  
 مواهبه عنى وعاوده  
 عنى فلم يجبه

خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لاي والمفعول الثانى محذوف اى ان كنت اعلم الذى  
 هو افضل كائنا منهم ولكن المناسب الاول لاجل التطابق بين السؤال والجواب  
 لان السؤال لها بلفظ ايهم الاستفهامية فيناسب ان تكون الواقعة في جوابها كذلك  
 ( قوله المفرغة ) هى التى اذيب اصلها من ذهب اوفضة او نحاس او نحو ذلك  
 وافرغت في القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب اى لا انفراج  
 فيها ثم انه لا يلزم من نفي الانفراج نفي التزبيج والتثليث مثلا ولكن المراد ما كان  
 كالدائرة ليتحقق تناسب في الشكل والوضع فتصير بذلك ذات احاطة نهاية واحدة  
 كالدائرة وبهذا تعلم انه ليس المراد بكونها مصمتة كونها لاجوف لها وانما قيد الحلقة  
 بكونها مفرغة لان المنضوب يعلم طرفاها بالابتداء والانتهاء ولانها تنفوت فلا تناسب  
 اجزاؤها ( قوله لا يدري ابن طرفاها ) فيه ان هذا يقتضى ان الدائرة المفرغة لها  
 طرفان لكن لا يعلمان في اى محل مع انه لا طرف لها اصلا واجيب باننا لنسلم ان نفي دراية  
 طرفيها يستلزم وجود الطرفين لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع ( قوله اى هم  
 مناسبون في الشرف ) هذا اشارة الى وصف النظم لوجه الشبه الكائن في الطرفين  
 وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين المناسب الكلى الحالى عن التفات  
 وان كان ذلك التناسب في المشبه تناسبا في الشرف وفي المشبه به تناسبا في صورة الاجزاء  
 وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف يختص بالمشبه به ولكنه ينضم وصف كل  
 منهما بالتناسب الحالى عن التفات بواسطة الانتقال من تناسبه في الشرف الى تناسب  
 اجزاء الحلقة ولا يخفى ان هذا الوجه الذى بين الطرفين في غاية الدقة لا يدركه الا بالحواس  
 ( قوله مصمتة الجوانب ) لا انفراج فيها بل متصلة من كل جانب ( قوله كالدائرة )  
 فيه ان الحلقة من افراد الدائرة فكيف تشبه بها واجيب بان المراد كالدائرة التى ليست  
 حلقة بل المتداولة في الاشكال عند الحركات ( قوله وايضا منه ما لم يذكر الخ ) هذا عطف  
 على قوله منه ظاهر ومنه خفي وايضا معمول لمحذوف والجملة معترضة بين العاطف  
 والمعطوف اى ومنه اى الجمل ثبوت ونرجع تقسيمه ايضا فائدة ذكر ايضا فائدة انه  
 استئناف تقسيم للجمل وليس تقسيما للخيال اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انساب  
 بالخيال وبهذا التقرير تعلم ان الجملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف قاله في الاطول  
 ( قوله دون ان يقول وايضا اما كذا ) اى ويحذف منه ( قوله اشعار الخ ) اى ويقوى هذا  
 الاشعار تأخير مقابل اما بجمل عن قوله وايضا منه الخ فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لآخره  
 عن قوله الاكثى واما مفصل الذى هو مقابل لقوله اما بجمل ( قوله من تقسيمات الجمل )  
 اى تقسيمه اولا الى ظاهر وخفي وهذا تقسيم ثان له والحاصل انه لو حذف ايضا لتوهم  
 ان هذا تقسيم للخيال ولو حذف منه لتوهم انه تقسيم لمطلق التشبيه فجمع بينهما للاشعار  
 بان هذا تقسيم للجمل لا للخيال ولا لمطلق التشبيه ( قوله ما لم يذكر فيه وصف احد

الطرفين) اى لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبهه ( قوله نحو زيد اسد ) هذا تمثيل لما لم يذكر الخ اى ونحو زيد الفاضل اسد فان الظاهر ان وجه الشبه فيهما الشجاعة ولم يذكر في كل من التشبيهين وصف احد من الطرفين المسمى الى وجه الشبه المذكور لان الفاضل في التشبيه الثانى لا اشار له بالشجاعة اى لا دلالة له عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص وانما اتى الشارح بالعبارة اشارة الى انه ليس المراد مطلق الوصف كما هو ظاهره وقد فهم بعض الشراح كلام المصنف على ظاهره ( قوله ومنه ) اى من الجمل ما ذكر الخ اعترض بان ذكر الوصف يشمل الجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالجمل واجيب بان له وجهها اذ لا يذكر الوصف المذكور اى الشعر في التشبيه المنفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف الشعرية كان تكرارا وهو مستقيم في نظر البلغاء ( قوله كقولها ) اى فاطمة الانبارية هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان مضمون قولها لا يدري اين طرفاها وصف للمشبهه وهونى دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالى عن التفاوت الذى هو وجه الشبه كما تقدم واما وصف الحلقة بالا فراغ فلتحقق المشبهه لانه الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة وحيث فلا دخل له في الايمان لوجه الشبه ( قوله ومنه ما ذكر فيه وصفهما ) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف الشبه فقط ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم ومثاله فلان كثرت اياديه لدى ووصلت مواهبه الى طلبت منه اولم اطلب كالفيت وكافى قولك ان الشمس التى اذا طلعت لم بد كوكب مثلك ( قوله كقولها ) اى قول ابى تمام يمدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح الشواهد الحسن بن رجا بن الضحك والبيتان من قصيدة من البسيط مطلعها  
\* ابدت اسى ان رأيتنى مجلس الغضب \* وآل ما كان من عجب الى عجب \*  
الى ان قال \* ستصبح العيسى والبل عندنى \* كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب \*  
صدفت عنه الخ وقوله والبل اى وسرايل ومعنى البيت ستدخلنى الابل والسير في الليل صباحا عندنى يعفو عند الغضب ( قوله اعرضت عنه ) اى تجريا لشانه او خطا منى وقلة وفاء بحقه ( قوله ولم تصدق مواهبه ) اى ولم تعرض بمعنى تقطع عطاياه وتصدف بالناء الفوقية المفتوحة ومواهبه فاعل اوبالاء التحية ومواهبه مفعول لان صدق بأتى لازما ومتعديا وبابه ضرب ( قوله وعاوده ظنى ) اى بعدما صدفت عنه عاوده ظنى اى رجائى وحقيقة هذا الكلام عاودت لمواصلته طلبا لا غداقه ظنا منى اتى اجد فيه المراد وحيث قد نسبة المعاودة الى الظن نجوز ( قوله فلم يخيب ) اى ظنى فيه بل وجدته عند معاودته لطلب الاحسان كما ظن وكيف يخيب الظن فيه وهو يهب عند الاعراض فيه عند الاقبال من باب اولى فهو فى افاضته فى الاقبال والادبار كالغيب ان نجته اى قصده لشرب ونحوه حال اقباله عليك وانا لك ريقه اى جاءك ولا فاك احسنه وان ترحلت عنه وفررت منه لج وبالغ فى طلبك وادراكك مع فرارك منه ( قوله كالغيب ) هو المطر

الواسع المقبل الذي يرتجبه اهل الارض (قوله ان جثته الخ) هذا في مقابلة قوله وعاوده  
 ثني وقوله وان ترحلت الخ في مقابلة قوله صدفت عنه الخ فقيه لف ونشر مشوش (قوله  
 ريقه) اصله ريق من الروق وقوله يقال اي لغة (قوله اي اوله) تفسير الامر من قبله  
 وهو روق الشباب وريقه (قوله وريق كل شيء افضله) اشارة الى انه ينسج في الريق  
 ويستعمل بمعنى الافضل لعلاقة الزوم كاهنا فروق الشباب وريقه افضله واحسنه لانه  
 يلزم من كون الشيء اولاً ان يكون افضل واحسن في الغالب قال العلامة البيهقي  
 وجعل اول المطر احسنه للامن معه من الفساد وانما يخشى الفساد بدوامه (قوله  
 وان ترحلت عنه) اي ارتحلت وفررت وتباعدت عن الغيث (قوله الخ) بالجيم  
 من الججاج وهو الخسومة او بالحاء المهملة من الاخاح وهو في الاصل كثرة الكلام  
 اريد به هنا مجرد الكثرة والمعنى على كل حال بالغ (قوله اعرض) هو معنى صدفت عنه  
 وقوله اولم يعرض هو معنى قوله وعاوده ثني (قوله اعني الغيث) من ذلك يعلم ان الضمير  
 في قوله في البيت ان جثته راجع للغيث (قوله بصييك) هو معنى قوله واثاك (قوله والوصفان)  
 اي الخاصان وهما كون عطايا الممدوح فائضة اعرضت عنه اولاً ويكون الغيث بصييك  
 جثته او ترحلت عنه (قوله بوجه الشبه) اي الذي هو معنى يشترك فيه (قوله اعني)  
 اي بوجه الشبه (قوله الاقضية في حالي الطلب وعدمه) هذا بالنسبة للغيث الشبهه وقوله  
 وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه هذا بالنسبة للممدوح الشبهه وبهذا ظهر  
 ان ما ذكره ليس وجه شبه فكان الصواب ان يقول اعني مطلق الاقضية في الحالين  
 لكن المراد بالحالين في الشبهه به الطلب وعدمه وفي الشبهه الاقبال عليه والاعراض عنه  
 الا ان يقال ان قوله وحالي الاقبال عليه والاعراض عنه تفسير لما قبله من الاقضية حالي  
 الطلب وعدمه وان قوله اعني اي بالوصفين لا بوجه الشبهه كذا قرر شيخنا العدوي  
 (قوله عطف) اي معطوف على مجمل والماعطف له هو اما وقبل الماعطف له الواو واما  
 لجرد التفصيل (قوله وهو ما ذكر وجهه) اهم من ان يكون المذكور وجه الشبهه حقيقة  
 وذلك كما في البيت الذي ذكره او يكون المذكور ملزوم وجه الشبهه فيطلق على ذلك  
 الملزوم انه وجه الشبهه تسامحاً وان كان وجه الشبهه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر  
 كما اشار لذلك بقوله وقد ينساح الخ وهذا غير ما تقدم انه يذكر وصف الطرفين  
 او احدهما الشعر بوجه الشبهه لان ما هنا فيما اذا ذكر الوصف في مكان وجه الشبهه  
 وعلى طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله وثفره) اي واسنان ثفره اي فته وهو مبتدأ  
 وادعى عطف عليه وقوله كاللاكي خبر وقوله في صفاء هو وجه الشبهه وقد مثل بهذا  
 فيما تقدم لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرف الاول وهو المشبهه ومثله لتشبيه  
 الفصل باعتبار التصريح بوجه الشبهه فناسب المحلين بالاعتبارين ووصف الدروع  
 بالصفا ما شعاره بكثرتها لاقتضاء الكثرة ضل للنسج وتقبته من الاوساخ التي تخرج

كالغيث ان جثته واثاك  
 اي اناك (ريقه) يقال  
 فعله في روق شبابه وريقه  
 اي اوله واصابه ريق  
 المطر وريق كل شيء  
 افضله (وان ترحلت  
 عنه الخ في الطلب) وصف  
 المشبهه اعني الممدوح  
 بان عطايه فائضة عليه  
 اعرض اولم يعرض  
 وكذا وصف المشبهه  
 اعني الغيث بانه يصييك  
 جثته او ترحلت عنه  
 والوصفان مشعران  
 بوجه الشبهه اعني الاقضية  
 في حالي الطلب وعدمه  
 وحالي الاقبال عليه  
 والاعراض عنه (واما  
 مفصل) عطف على اما  
 مجمل (وهو ما ذكر وجهه  
 كقوله وثفره في صفاء  
 وادعى كاللاكي وقد  
 يتسامح بذكر ما يستتبعه  
 مكانه) اي بان يذكر مكان  
 وجه الشبهه ما يستلزمه

اي يكون وجه الشبه تابعا  
له لازما في الجملة (كقولهم  
الكلام الفصيح هو كالعسل  
في الحلاوة فان الجامع فيه  
لازمها) اي وجه الشبه  
في هذا التشبيه لازم  
الحلاوة (وهو ميل الطبع)  
لانه المشترك بين العسل  
والكلام لا الحلاوة التي  
هي من خواص الطعومات  
(وايضا) تقسيم ثالث  
للتشبيه باعتبار وجهه  
وهو انه (ما قرىب مبتدل  
وهو ما ينقل فيه من الشبه  
الى المشبه من غير تدقيق  
نظر لظهور وجهه  
في بادي الرأي) اي في  
ظاهره اذا جعلته من بدا  
الامر يبدو اي ظهر  
وان جعلته مضمورا  
من بدا فضاء في اول الرأي  
وظهور وجهه في بادي  
الرأي يكون لامرين اما  
(لكونه امرا جليا)  
لاتفصيل فيه (فان الجملة  
اسبق الى النفس) من التفصيل

بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون بكدارت المتبع فسقط قول بعضهم ان الدمع  
الصافي لا يدل على الحزن والتمدح به الدمع المشوب بالدم (قوله وقد يتسامح) اي يتساهل  
في ذكر وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذكر مزوم يستتبعه اي يستزمه (قوله بان يذكر  
مكان الخ) اشار بهذا الى ان مكانه ظرف لغو متعلق بذكر لانه ظرف مستقر حال  
من ما وان الاستبصار معناه الاستزام و اشار بقوله اي يكون الخ الى ان الضمير المستتر  
في يستتبع عائدا الى ما والبارز عائدا على وجه الشبه اي قد يتسامح ويذكر في مكان وجه الشبه  
امر يستلزم ذلك الامر وجه الشبه ومعنى ذكره في مكانه ان يؤتى به على طريقته  
من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه لاحد الطرفين او لكليهما  
كما تقدم فانه لا يذكر على طريقة وجه الشبه بان يقال كذا مثل كذا في كذا بخلاف  
المستتبع هنا فانه يذكر على هذا الطريق (قوله في الجملة) اي ولو في الجملة  
بان يكون التلازم عاديا ولا يشترط ان يكون عقليا وحاصل ما اشار اليه الشارح  
ان المراد بالاستزام هنا مجرد الحصول مع الحصول سواء كان عاديا او عقليا ولا يشترط  
خصوص التلازم العقلي الذي لا يتخلف اصلا لجواز التخلف هنا الا ترى للحلاوة  
في المثال الآتي فانها لا تستلزم ميل الطبع للشيء الحلو اذ قد تكون موجبة لفترة الطبع  
من الشيء الحلو كما في بعض الطبائع المنجرفة لمرض ونحوه (قوله للكلام) اي في شان  
الكلام وقوله الفصيح اي او البليغ وهو الانسب لانه الاحق بالتشبيه بالعسل (قوله فان  
الجامع فيه) اي فان وجه الشبه في ذلك التشبيه (قوله لازم الحلاوة) اي فالتدكور  
في العبارة كالحلاوة لازم له كما هو ظاهر (قوله وهو) اي لازمها ميل الطبع اي محبة  
واستحسانه (قوله لانه) اي ميل الطبع (قوله لا الحلاوة) عطف على لازم الحلاوة (قوله  
التي هي من خواص الطعومات) اي وحيث فلا يكون موجودة في الكلام لانه ليس  
من الطعومات ولا بد في الجامع ان يكون متحققا في الطرفين هذا وما ذكره في هذا  
المثال من ان المذكور مزوم لوجه الشبه لانه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر ويحتمل  
ان يكون المذكور في هذا المثال وهو الحلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون وجودها  
في الكلام على وجه التخييل كما في تشبيه النية بالجم والبذعة بالظلمة وهذا هو الاقرب  
فان الوجه الاول يرد عليه ان يقال ان كان ذكر الحلاوة مثلا من التعبير عن اللازم  
بالمزوم كما هو ظاهر كلامه كان من المجاز ولا تسامح فيه لانه قد ذكر الوجه غاية الامر  
انه عبر عنه بلفظ مزوم وان كان ذكر الحلاوة لغير ذلك فهو خطأ اذ لا واسطة بين  
الحقيقة والمجاز الا الخطاء ولا ينبغي حل الكلام الفصيح دلي الخطأ فانهم آء يعقوب  
(قوله وهو انه) اي التشبيه (قوله اما قريب) اي مستعمل للعامة ولغيرهم وقوله مبتدل  
اي متداول بين الناس تفسير لقوله قريب والابتدال في الاصل الامتناع الخلق  
واريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اخلاق اسم اللازم واردة للمزوم لان الشيء



التداول بين الناس يكون ممتننا (قوله وهو ما) أي التشبيه الذي ينتقل الخ لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بأن كان كون أحدهما مشبها والآخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا نحوز به كالنعم فان النعم أعرف شيء بالسواد وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيدا (قوله ينتقل فيه من المشبه) أي ينتقل مراد التشبيه من المشبه إلى المشبه لاجل بيان حال المشبه (قوله من غير تدقيق نظر) أي من غير نظر وفكر تدقيق (قوله لظهور الخ) علة للانتقال من غير تدقيق نظر (قوله أي في ظاهره) وعلى هذا فالعنى لظهور وجه الشبه حاله كونه من جملة المراتب البادية أي الظاهرة وذكر بعضهم أن قوله في بادي الرأي على حذف مضافين أي في وقت حدوث بادي الرأي أو أنه ظرف تنزيلي (قوله مضموزا) أي في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهزئة قلبت يا لانكسار ما قبلها (قوله في أول الرأي) وعلى هذا فالعنى لظهور وجه الشبه حاله كونه من جملة المراتب أولا (قوله وظهور وجهه) أي الشبه في بادي الرأي الخ أشار بهذا إلى أن قوله أما لكونه علة لظهور وجه الشبه فهو علة لليلة (قوله أمرا جليا) بكون الميم نسبة إلى الجملة أي لكونه أمرا مجليا والجمل يطلق على ما لم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارح بقوله لا تفصيل فيه إلى أنه ليس المراد بالجمل هنا ما لم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذي لا تفصيل فيه سواء كان أمرا واحدا التركيب فيه كقولك زيد كعمر وفي الناطقية أوزيد كالنعم في السواد أو مركبا لم ينظر فيه إلى أجزائه نحوز به كعمر وفي الإنسانية (قوله فان الجملة) علة لليلة أي وإنما كان الأمر الجلي أظهر من التفصيلي لأن الجملة أي لأن الأمر الجمل أسبق للنفس من التفصيل أي من ذي التفصيل أو من الفصل وقوله أسبق إلى النفس أي من حيث الحصول فيها أو أن في الكلام حذف مضاف أي إلى إدراك النفس وإنما كان الجمل أسبق إلى النفس من الفصل لأن الجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة بخلاف الفصل فإنه يحتاج إلى ملاحظات متعددة فكلما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات في الشيء زادته خصوصا وكلما كثرت التخصيص في الشيء قلت أفراده فتقل ملابسة وجوده فيكون غريبا بعده عن الجملة التي تسبق إلى النفس لعمومها وكثرة أفرادها ولذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه عليه في التعريفات الكاملة وهي المركبة من الجنس والفصل وكان التعريف بالخاص تعريفا بالآخر (قوله من حيث أنه شيء) هو أعم من جسم وجسم أعم من حيوان فهذه الثلاثة كلها جملة لكنها متفاوتة الرتب في الأجل (قوله أسهل وأقدم) أما كونه أسهل فإنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أي

الآثرى أن إدراك الإنسان من حيث أنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث أنه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كنشيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة

اسبق فلان التفصيل لتحليل امر مجمل فالجمله اسبق منه (قوله حساس) اى مدرك بالحواس  
واحتزبه عن الجماد (قوله ناطق) اى مدرك للكليات واذا علمت ان الجملة اسبق الى  
النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان امرا جليا كان امرا ظاهرا سهل التناول  
فيلزم ان يكون التشبيه مبتدلا على ما تقدم فاذا فرض ان انسانا شبه زيدا بعمره في  
الانسانية وآخر شبهه في الانسانية الموصوفة بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن  
العشرة ودقة النظر في الامور فان نظر الثاني اخفى من نظر الاول وبهذا تعلم ان التشبيه  
الواحد يكون مبتدلا بما اعتبر فيه من جملة الوجه وغير مبتدل بما اعتبر فيه من تفصيله  
(قوله اولكون وجه الشبه قليل التفصيل) هذا معطوف على قوله اما لكونه امرا جليا  
وهو العلة الثانية لظهور الوجه يعنى ان ظهور الوجه اما لكونه امرا جليا واما لكونه ليس  
جليلا بل فيه تفصيل ولكنه قليل (قوله مع غلبة الخ) اى حالة كون قلة التفصيل مصاحبة لغلبة  
الخ وهذا مصب العلة (قوله عند حضور المشبه) ظرف لغلبة حضور المشبه به (قوله  
لقرب المناسبة) علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه (قوله اذ لا يخفى الخ) علة  
للعلة اى انما كان قرب المناسبة موجبا لغلبة حضور المشبه عند حضور المشبه لانه  
لا يخفى الخ وقوله ان الشئ اى المشبه به وقوله مع ما يناسبه اى مع المشبه الذى يناسبه  
بان كانا من واد واحد كالواوى والازهار وقوله اسهل حضورا منه اى من نفسه مع  
المشبه الذى لا يناسبه لانهما اذا كانا متناسبين اقترنا في الخيال فيسهل الانتقال في  
التشبيه لظهور الوجه غالبا مما يحضر كثيرا مع غيره وهذا التفاوت الذى اوجبه كثرة  
الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيالى كما تقدم (قوله كتشبيه الجرة) اى ان التشبيه  
المبتدل لظهور وجه الشبه لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به  
في الذهن عند حضور المشبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وكذلك  
تشبيه الاجاصة بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الاحيان وتشبيه العنبه  
الكبيرة بالبرقوق في الشكل واللون والطعم فان وجه الشبه في هذه الاشياء فيه تفصيل  
اى باعتبار اشياء لكن تلك الاشياء ظاهرة تكرر موصوفاتها على الحس عند احضار  
ما يراد تشبيهه بها فيلزم ظهور او صافها ثم ان مراد المصنف بالجرة المشبه بالكوز  
الجرة الصغيرة التى في حلقها اتساع ولها اذنان اذهى المشابهة للكوز في الشكل  
والمقدار وليس مراد المصنف بالجرة الكبيرة التى ليس في حلقها اتساع فاندفع ما قيل  
انه لا مناسبة بين الجرة والكوز في الشكل ولا حاجة للعباب بان المراد مطلق الشكل  
مع مطلق التجويف والانتساح لجهة مخصوصة (قوله والشكل) اى فان شكل  
كل منهما كروى مع استطالة (قوله الا ان الكوز غالب الحضور) اى في الذهن  
عند حضور الجرة هذا عند من يشرب بالكوز من الجرة كما هو عادة بعض الناس فترغون  
من الجرة في الكوز ويشربون فاذا حضرت الجرة في الذهن حضر الكوز فيه واعترض

قوله ثم ان مراد المصنف  
الخ العبارة لعل نسخة  
الحشى ليس فيها وصف  
الجرة بالصغيرة والا فلا  
حاجة الى قوله لصغيرة  
والكبيرة في قوله ثم ان مراد  
الخ وفي قوله وليس مراد  
الخ تأمل (مصححه)

قوله عند حضور المشبه  
ثم غلبة حضور المشبه  
في الذهن مطلقا تكون  
(لتكرره) أي المشبه (على  
الحس) فان التكرار على  
الحس كصورة القمر غير  
منخفض اسهل حضورا  
مما لا يتكرر على الحس  
كصورة القمر منخفضا  
(كالشمس) أي كشمس  
الشمس (بالرأى المجلوة  
في الاستدارة والاستدارة)  
فان في وجه الشبه تفصيلا  
مالكن المشبه أعنى المرأة  
غالب الحضور في الذهن  
مطلقا (لعارضه كل من  
القرب والتكرار التفصيل)  
أي وانما كانت قلة التفصيل  
في وجه الشبه مع غلبة  
حضور المشبه بسبب  
قرب المناسبة أو التكرار  
على الحس سببا لظهوره  
المؤدى إلى الابتذال مع  
ان التفصيل من اسباب  
الغربة لان قرب المناسبة  
في الصورة الاولى والتكرار  
على الحس في الثانية يعارض  
كل منهما التفصيل بواسطة  
اقتضائهما سرعة الانتقال  
من الشبه إلى المشبه  
فيصير وجه الشبه كأمه أمر  
جلى التفصيل فيه فيصير سببا  
للابتذال (واما بعيد غريب)  
عطف على قوله اما قريب

بان الكوز متكرر على الحس وحيثذ فهو غالب الحضور في الذهن حضرة الجرة  
فيه او لا وحيثذ فلا يصح التمثيل بهذا المثال لوجه الشبه القليل التفصيل المصاحب  
لغلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه واجب بان في الكوز غلبة  
الحضور مع الحرمة وغلبة الحضور على الاطلاق فثقل به هنا بالاعتبار الاول  
والخامس بان الكوز والمرأة المجلوة في المثال الآتي كل منهما مما يغلب حضوره عند  
حضور المشبه كالجرة في المثال الاول والشمس في المثال الثاني ومطلقا لتكرر كل على الحس  
فيصح التمثيل بينهما لغلبة حضور المشبه عند حضور المشبه وكذلك يصح التمثيل  
بينهما لغلبة حضور المشبه مطلقا فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق  
(قوله طف على قوله عند حضور المشبه) أي والمعنى حيثذ اولكون وجه الشبه  
قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه في الذهن غلبة مطلقة أي غير مقيدة  
بحضور المشبه واعتراض على المصنف بان هذه المقابلة لا تحسن لان غلبة حضور  
المشبه عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه مطلقا واجيب بان اولمنع الخلو  
للمنع الجمع كما افاد ذلك العصام (قوله لتكرره على الحس) علة لغلبة حضور المشبه  
مطلقا كما اشار لذلك الشارح بقوله ثم غلبة الخ وقوله على الحس أي على أي حس  
من الخواس الخمس والمراد بالحس القوة الحاسة وقوله لتكرره على الحس أي لكونه  
لازمًا لتكرره على الحس (قوله كصورة القمر غير منخفض) أي فانها تكرر على الحس  
لان الانسان كثيرا ما يراه غير منخفض واما صورته منخفضة فانه لا يراها الانسان  
الابعد كل حين وحيثذ عند سماع لفظ القمر كما في قولك وجه زيد كالقمر تحضر  
في الذهن صورته غير منخفضة لانخفاضه مع ان لفظ قمر اسم لذلك الجرم في حالته  
وكذلك صورة المرأة عند سماع لفظها تحضر في الذهن مجلوة لا غير وذلك لان التكرار  
على الحس يغلب حضوره مطلقا واذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة الانتقال  
اليه عند سماع لفظه وظهور وجه الشبه وزم ابتذال التشبيه (قوله في الاستدارة)  
يرجع الى الشكل والاستدارة ترجع الى الكيف (قوله تفصيلا) أي لاعتبار شيئين فيه  
وهما الشكل والاستدارة (قوله غالب الحضور في الذهن مطلقا) أي لكثرة شهود المرأة  
وتكررها على الحس (قوله لعارضه كل من القرب الخ) أي لعارضه مقتضى كل من قرب  
المناسبة الذي هو سبب لغلبة القيدة بحضور المشبه والتكرار على الحس الذي هو سبب  
لغلبة مطلقا لمقتضى التفصيل وذلك لان مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الحس  
ظهور وجه الشبه وابتذاله لسهولة الانتقال معهما من المشبه إلى المشبه ومقتضى  
التفصيل عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل قول المصنف من القرب  
أي من مقتضى قرب المناسبة كما في الجرة والكوز وقوله والتكرار أي تكرر المشبه على  
الحس كما في الشمس والمرأة المجلوة وقوله التفصيل معمول لعارضه وفيه حذف مضاف

اي مقتضى التفصيل (قوله اي وانما كان الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف  
لعارضة الخ علة لمحدوف وهو جواب عما يقال كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور  
وجه الشبه مع ان التفصيل في ذاته يقتضى عدم الظهور وحاصل الجواب ان مقتضى  
التفصيل قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار  
على الحس في الصورة الثانية فكان التفصيل غير موجود فعلم من هذا ان قرب  
المناسبة والتكرار اذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بان وجد معه في محل واحد  
فانه يسقط مقتضاه وان التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له  
يكون من اسباب الغرابة (قوله بسبب) متعلق بغلبة وقوله قرب المناسبة اي في التشبيه  
الاول وقوله او التكرار اي في التشبيه الثاني (قوله سببا) خبر كان وقوله لظهوره اي  
وجه الشبه (قوله مع ان التفصيل) اي مطلقا ولو كان قليلا (قوله في الصورة الاولى  
اي وهي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) اي  
وهي غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا حضر المشبه ام لا (قوله بعارض)   
خبران (قوله واما بعد) مقابل لقوله سابقا اما قريب وقوله غريب تفسير لسابقه لا  
للاخراج وهو في مقابلة قوله سابقا مبتذل (قوله عطف الخ) اي والعاطف الواو  
على الصحيح لاما كما هو مبين في النحو (قوله وهو بخلافه) اي بخلاف القريب اي  
مكتسب بمخالفته في المفهوم فالباء للابانة متعلقة بمحدوف كما علت او ان المعنى وهو يعرف  
بخلاف ما تقدم فقوله بخلافه متعلق بعرف المفهوم من المقام (قوله لعدم الظهور)  
اي في وجه الشبه وهذا علة لمخالفته للقريب (قوله اعني عدم الظهور اما الخ) اي  
ان عدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل اي في اجزاء وجه الشبه وظاهره  
ولومع الغلبة وامللندور حضور المشبه في الذهن والاول وهو كثرة التفصيل محتمز  
عدم التفصيل وقلة التفصيل المعارضة بالمناسبة والتكرار على الحس المثل بهما  
ظهور وجه الشبه في المبذل و اشار الشارح بقوله وذلك الى ان قوله اما لكثرة الخ  
علة للعلة (قوله من التفصيل) بيان لما سبق مقدم عليه وفيه خبر مقدم وما قد سبق  
مبتدأ مؤخر والذي سبق هو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الاشراق فكانت  
بهم الخ فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذلك) اي لاجل كثرة التفصيل  
في وجه تشبيه الشمس بالمرآة (قوله لا يقع) اي لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المعبر  
فيها التفصيل المذكور فيما سبق (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بذلك لان وجه  
الشبه المذكور سابقا لا يتأتى الا مع دوام الحركة وقوله لا بعد ان يستأنف اي يحدث  
ولو قال لا بعد ان يتأمل لا بمجرد نظره اليها كان اوضح (قوله اي اولندور الخ) اشار  
بذلك الى ان قوله اولندور عطف على كثرة اي اولقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به  
وهذا محتمز الغلبة فيما تقدم (قوله اما عند حضور المشبه) اي فقط وقوله بعد

وتدقيق نظر (لعدم الظهور)  
اي خلفه وجهه في بادي  
الرأى وذلك اعني عدم  
الظهور (اما لكثرة التفصيل  
كقوله والشمس كالمرآة في  
كف الاشل) فان وجه الشبه  
فيه من التفصيل ما قد سبق  
ولذلك لا يقع في نفس  
الرأى للمرآة الدائمة  
الا صطراب الا بعد  
ان يستأنف تأملا  
ويكون في نظره متملا  
(اولندور) اي اولندور  
(حضور المشبه اما عند  
حضور المشبه لبعده المناسبة  
كأمر) في تشبيه البنفسج  
بنار الكبريت (واما مطلقا)  
وندور حضور المشبه  
مطلقا يكون (لكونه وهما)  
كأنياب الاغوال (او مركبا  
خياليا) كاعلام ياقوت  
نشرن على رماح من زبرجد  
(او) مركبا (عقليا) كمثل  
الحمار يحمل اسفارا وقوله  
(كأمر) اشارة الى الامثلة  
التي ذكرناها آنفا (اولقلة  
تكرره) اي المشبه به (على  
الحسن كقوله والشمس  
كالمرآة) في كف الاشل  
فان الرجل ربما يقتضى  
عمره ولا يتفق له ان يرى  
مرآة في يد الاشل (فالغربة  
فيه) اي في تشبيه الشمس  
بالمرآة في كف الاشل (من

النسبة اى بين المشبه والمشبه به وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا علة للعلة  
اى وانما ندر حضور المشبه عند حضور المشبه بعد النسبة بينهما ( قوله فى تشبيه  
البنفسج بنار الكبريت ) اى فان نار الكبريت فى ذاتها غير نادرة الحضور فى الدهن  
لكنها تندر عند حضور البنفسج فان قلت يمكن ان الشاهر احضر عنده حال التشبيه  
فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة اليه قلت المراد  
بعد الانتقال الموجب للغرابة ان يكون الشأن فى ذلك الشيء ولو اتفق الانتقال  
بسرعة لعارض فيدح التشبيه لذلك لانه لا يتضح الانتقال فيه ممن يعرض له  
ذلك العارض الابروية وبصيرة ( قوله واما مطلقا ) اى واما ان يكون تدوره  
مطلقا اى سواء كان المشبه حاضرا فى الدهن او غير حاضره فيه ( قوله لكونه )  
اى المشبه امر او هيا اى يدركه الانسان بوجهه لا باحدى الحواس الظاهرة  
لكونه هو ومادته غير موجودين فى الخارج واذا كان المشبه امر او هيا فلا يدركه  
ليشبه به الا المتع فى المدارك فبتحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراكه تعلق  
وجه المشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى ( قوله خياليا ) وهو  
المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس ( قوله كاتلب الاغوال )  
اى فى تشبيه السهام المسنونة الزرق بها ( قوله كمثل الجمار الخ ) اى فان المراد بالمثل  
الصفة كما تقدم والصفة اعتبر فيها كما تقدم كون الجمار حاملا لشيء وكون المحمول  
ابلغ ما ينفع به وكونه مع ذلك محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه  
الاعتبارات المدلولة للصفة عقلية وان كان متعلقها حيا وانما ندر حضور المركب  
مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الانحواص فلا  
تحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون التشبيه غريبا ( قوله آقا ) اى قريبا والآف  
هو الوقت القريب من وقتك ( قوله اولقطة تكرر ) اى لكونه حسيا ولكن كان قليل  
التكرار على الحس فهو عطف على قوله لكونه امر او هيا اى من اسباب تدور حضور  
المشبه به فى الدهن قلته تكرر على الحس اى على القوة الحاسة واولى عدم تعلق  
الحس به كالمرش والكرسى ودار الثواب والعقاب ويمكن ادخاله فى قليل التكرار بان يراد  
عدم كثرته الصادق به ثم الاحساس به قاله فى الاول ( قوله كقولهم ) اى كندرة  
حضور المشبه به فى التشبيه الواقع فى قوله والشمس الخ ( وقوله ان يرى مرآة الخ ) اى  
وعلى تقدير رؤيتها فى كفه فلا يتكرر وعلى تقدير التكرار فلا يكثر قاله حتى هو قلته التكرار  
( قوله فان قلت الخ ) حاصله ان وجه الشبه بغير المشبه به قد دور احدهما لا يقتضى تدور  
الآخر وكذا ظهور احدهما لا يقتضى ظهور الآخر ( قوله سببا لعدم ظهور وجه المشبه )  
اى مع انهما متغايران فلا يلزم من ندرة احدهما ندرة الآخر ( قوله قلت الخ ) حاصله  
ان وجه الشبه من حيث انه وجد بين الطرفين فراع عنهما فلا تعقل الا بعد تعقلهما

( ومنهما )

فان قلت كيف تكون ندرة  
حضور المشبه به سببا لعدم  
ظهور وجه الشبه قلت  
لانه فرع الطرفين والجامع  
المشترك الذى بينهما انما  
يطلب بعد حضور الطرفين  
فاذا ندر حضورهما ندر  
الثبات للذهن الى ما يجمعهما  
ويصلح سببا للتشبيه بينهما  
( والمراد بالتفصيل ان ينظر  
فى اكثر من وصف واحد  
لشيء واحد او اكثر بمعنى  
ان يعتبر فى الاوصاف  
وجودها او عدمها او  
وجود البعض وعدم  
البعض كل من ذلك فى امر  
واحد او امرين او ثلاثة  
او اكثر فلذا قال ( ويقع )  
اى التفصيل ( على وجوه )  
كثيرة ( اعرفها ان تأخذ  
بعضا ) من الاوصاف  
( وتدع بعضا ) اى يعتبر  
وجود بعضها وعدم بعضها

قوله ولذا قال المصنف  
فيما يأتى الخ هذه العبارة  
ليست لفظ المصنف كما لا يخفى  
فعله حكاه بالمعنى والمطلب  
سهل ( رحمه الله )

ومنها ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان ينحصر الطرفان اولاً ثم يطلب ما يشتركان فيه واذا كان احد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً وكونه فرعاً عن الطرفين من حيث انه وجد بينهما لا ينافي انه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سبباً لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث ان وجه الشبه جامع بين هذين الطرفين فان قلت لم يعلوا عدم ظهور وجه الشبه بتدور حضور المشبه كاعلوه بتدور حضور المشبه به مع ان مقتضى ما تقدم من الجواب ان ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضي عدم ظهور وجه الشبه قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه فتأمل (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين) أي فتعقله بعد تعقلهما (قوله فاذا ندر - حضورهما) أي او حضور المشبه به بل هو المدعى واما تدور حضور الطرفين فامر زائد على المدعى وقد يقال المراد اذا ندر حضورهما أي حضور مجموعهما (قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه الذي هو سبب في غرابة التشبيه قال للعهد الذكري (قوله ان ينظر) أي ان يعتبر اكثر من وصف واحد اما من جهة وجود الكل او من جهة عدم الكل او من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الاوصاف ثابتة لموصوف واحد او اثنين او ثلاثة او اكثر فالصور اثنا عشرة صورة ولذا قال المصنف فيما يأتي ويقع التفصيل على وجوه كثيرة أي اثني عشر امر فيها أي اشدها قبولاً عند اولي العرفان ان يعتبر وجود البعض وعدم البعض او يعتبر وجود الجميع فيها تان صورتان كل منهما مضروب في احوال الموصوف الاربع تكون صور الاعرف ثمانية وحيد فغير الاعرف اربعة وهي أي ان تعتبر جميع الاوصاف من حيث عدمها كان الموصوف بتلك الامور واحداً او اثنين او ثلاثة او اكثر (قوله في اكثر من وصف واحد) فيه ان الواحد ليس فيه كثرة كما يقتضيه افضل التفصيل (قوله لشيء واحد) أي ان الاكثر من وصف واحد اما ان يكون ثابتاً لشيء واحد أي لموصوف واحد كما في تشبيه الفرد بالفرد او ثابتاً لاكثر كما في غير تشبيه الفرد بالفرد ودخل تحت الاكثر ثلاث صور ما اذا كان الاكثر من وصف ثابتاً لموصوفين او ثلاثة او لاكثر (قوله بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها) أي وجودها كلها كتشبيه الزيا بعقود الملاحة المنورقاته قد اعتبر في وجه الشبه وجود اوصاف وهي التضام وتشكل الاجزاء والون ومقدار المجموع (قوله او عدمها) أي او يعتبر عدم الاوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع (قوله او وجود البعض وعدم البعض) أي بان يعتبر في وجه الشبه التركيب من وجود بعض اوصاف وعدم بعض اوصاف كتشبيه سنان الرمح بسنان لهاب كما يأتي (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاحوال الثلاثة السابقة (قوله في امر واحد) أي موصوف واحد كما في تشبيه فرد بفرد مقيدين

او غير مقيد بن كشييه الثريا بعقود الملاحية المنور ( قوله او امرين او ثلاثة ) اى كافى تشبيه  
 مركب بمركب كافى تشبيه مشار النقع مع الاسياف بالليل الذى قهاوى كواكب وكالتشبيه  
 الواقع فى قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء اخرج ومركب بمركب ( قوله او اكثر )  
 اى بالجملة اثنا عشرة صورة وهى المراد بالوجوه الانية فى كلامه ( قوله فلذا قل ) اى  
 ولجل الاعتبار المذكور ( قوله اعرفها ) اى اعرف الوجوه التى يقع التفصيل عليها  
 بمعنى اشد ها قبولاً عند اهل المعرفة لحسنه ( قوله وعدم بعضها ) اى وتعتبر عدم بعضها  
 وهذا تفسير لقول المصنف وتدع بعضها اشارة الى ان المراد بترك بعضها اعتبار عدم  
 البعض لاعدم اعتباره وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان عدم اعتبار الاوصاف  
 لا يعتبر فى تشبيه من التشبيهات ( قوله الى ردينة ) هى امرأة كانت بخط هجر تقوم الراح اى  
 تعدلها وتحسن صنعها وهى امرأة السمر بفتح السين وسكون الميم وبعدها هاء  
 مفتوحة فراء مهملة كان ايضا يحسن صنع الراح ( قوله كأن ) سنانة اى حديدته التى  
 فى طرفه ( قوله سنان لهب ) اى ضوء لهب اى لهب مضى ومشرق فهو من اضافة  
 الصفة للموصوف كايوب خذ من كلام الشارح واللهب النار والمعنى كأن سنانة نار مضينة  
 ومشرقة وقوله لم يتصل اى ذلك اللهب بدخان واذا كان كذلك كان شديد اللعان  
 ( قوله فاعتبر فى اللهب ) اى وهو موصوف واحد وشار بذلك الى ان التشبيه به هو  
 اللهب كما ان التشبيه سنان الرمح وحيث قد قوله سنان لهب بمعنى لهب ذو سنان قاضفة سنا  
 للهب من اضافة الصفة للموصوف كما قلنا والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون  
 وعدم الاتصال بالسواد ولو كان المقصود تشبيه سنان الرمح بسنان اللهب فاعتبار  
 هذه الاوصاف الا ان تكون تبعا ومع ذلك يحتاج الى تقدير المضاف اى كأن اشراق  
 سنانة سنان لهب ( قوله الشكل ) اى اعرو طى الذى طرفه دقيق ( قوله واللون ) اى الزرقة  
 الصافية ( قوله ونقاء ) عطف على تركه ولما كان الترك صادقا بالترك قصدا بالترك  
 بدون قصدين ان المراد الترك قصدا بقوله ونقاء فهو عطف مسير اى اعتبر عدمه  
 لان اعتباره يقدح فى التشبيه المقصود ولا يتم التشبيه بدون اعتبار عدمه ثم ان ظاهر  
 كلام المصنف انه متى اعتبر فى الوجه عدم بعض الاوصاف كان اعرف حتى اذا قيل مثلا  
 زيد كهمر وفى مجموع الجبن وعدم الكرم كان من جملة الاعرف وليس كذلك بل انما  
 يكون اعرف ان كان فيما قصده الشاعر دقة تحتاج الى مزيد تنبيه كما مر فى البيت  
 وحيث قد يكون معنى الكلام ان التفصيل المتبريز زاد احسنا واعتبارا عند تدقيق النظر  
 فى اسقاط بعض الاوصاف لان الاقرب مناسبة اجتماع وجودات لا اجتماع وجود  
 وعدم فليتأمل آه يعقوبى ( قوله وان تعتبر الجميع ) اى وجود جميع الاوصاف وهو عطف  
 على قوله ان تأخذ بعضا الخ فهذا من جملة الاعرف ان قلت ان جميع اوصاف الشيء  
 ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها فى التشبيه قلت ليس المراد

قوله كانت بخط هجر هو  
 بالفتح وبكسر مر فاء السفن  
 اى مرساها بالبحرين واليه  
 تنسب الراح لانها تتبع به  
 لانه منبتها كذا فى القاموس  
 ( مصححه )

( كافى قوله • حلت  
 ردينة ) يعنى ربحا منسوبا  
 الى ردينة ( كأن سنانة  
 سنان لهب لم يتصل بدخان )  
 فاعتبر فى اللهب الشكل  
 واللون واللعان ونقاء  
 الاتصال بالدخان ونقاء  
 ( وان تعتبر الجميع كما مر  
 من تشبيه الثريا ) بعقود  
 الملاحية المنورة باعتبار  
 اللون والشكل وغير ذلك  
 ( وكلما كان التركيب )  
 خياليا كان او عقليا ( من  
 امور اكثر كان التشبيه  
 ابعد ) لكون تما صله  
 اكثر

باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في الشبهه بحيث لا يشذ منها  
 شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف المحفوظة في وجه الشبهه من حيث الوجود  
 والاثبات (قوله وغير ذلك) اي كاجتماعها على منسافة مخصوصة من القرب وكالوضي  
 لاجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كما تقدم (قوله وكما كان التركيب)  
 مامصدرية ظرفية اي كل وقت من اوقات كون التركيب في وجه الشبهه وقوله خياليا  
 كان الخ خياليا خبر لكان مقدم عليها وذلك بان كان هيئة معدومة مفروضا اجتماعها  
 من امور كل واحد منها يدرك بالحس كقوله وكان يحمر الشقيق الخ وقوله او عقليا هو  
 المركب المعدوم هو ومادته كما في قوله ومسونة زرق كانياب اغوال ولم يقل او حسابا لان  
 المقسم التركيب لا المركب والظاهر انه لا يكون حيا قاله بس قال العلامة عبدالحكيم  
 انما قابل الخيالي بالعقلي مع ان المقابل للعقلي انما هو الحسي لان التركيب لا يكون حيا  
 (قوله من امور) خبر كان (قوله لاعد) اي عن الابتدال (قوله لكون تفاصيله اكثر)  
 فيعد تناوله لمطلق الناس وانما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك كما في قوله تعالى انما مثل  
 الحيوه الدنيا كما الآية فانها عشر جل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه الشبهه  
 من مجموعها وبيان ذلك بظهر تلاوة الآية قال الله تعالى انما مثل الحيوه الدنيا كما  
 انزلنا من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض  
 زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها انماها امرنا ليل او نهارا فجعلناها  
 حصيدا كأن لم تغن بالامس فالشبهه مركب من عشر جل بعد وذن اهلها جلة وانهم  
 قارون عليها جلة اخرى تداخلت تلك الجمل حتى صارت كأنها جلة واحدة ومعنى  
 فاختلط به نبات الارض فاشتبك به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزرع واليقول  
 وقوله حتى اذا اخذت الارض زخرفها اي حتى اذا تزينت بزخرفها واخذت الارض في الاصل  
 الذهب وقوله وازينت اي وتزيت تفسير لما قبله وقوله وظن اهلها اي اهل النبات وانث  
 ضميره لاكتسابه التانيت من المضاف اليه وقوله قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها  
 وقوله فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصده وقوله كأن لم تغن بالامس اي كأنها  
 لم تنبت ولم تكن قبل ذلك من زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به فقدشه في الآية  
 مثل الحيوه الدنيا اي حالتها البهيمة الشان وهي تفضيها بسرعة وانقراض نعمها بقسوة الكليه  
 بعد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضره النبات فجاء ذهابه  
 حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طرا يقد التف بعضه بعض وزين الارض بانوار  
 وطراوته وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلامته من الجوائح ووجه الشبهه  
 هيهه منترعة من تلك الامور وهي حصول شيء يترتب عليه المنافع فيحصل السروره  
 وتسمى عاقبة امره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان



المتبادر من الضمير عوده الى خصوص ما كان التركيب فيه من امور كثيرة فلذا اظهر  
والحاصل ان بلاغة التشبيه منظور فيها الى كونه بعيدا غريبا سواء كان وجه الشبه  
فيه تركب من امور كثيرة او لا وسواء ذكرت الاداة او حذت وحينئذ فاطلاق البليغ  
على التشبيه الذي حذت اداته اطلاقا شائعا طريقة لبعضهم والا فهو يسمى مؤكدا  
كما يأتي وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس المراد انه من افراد هذا الضرب  
بل المراد انه نفس هذا الضرب كما علمت وحينئذ فلا وضح ان يقول والتشبيه البليغ  
هو هذا الضرب ثم ان المراد بالبليغ هنا الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى  
الوصول او اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجاز الامن البلاغة  
المصطلح عليها لانه انما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه ولا يقال يصح اراءة  
المصطلح عليها باعتبار الكلام الذي فيه التشبيه لانا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقة  
لمقتضى الحال ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ اذ ربما كان القريب المبذل  
مطابقا لمقتضى الحال كما اذا كان المطاب مع شخص يقتضى حاله تشبيها مبذلا  
لبلادته وسؤ فهمه فلا يكون الغريب بليغا بل القريب المبذل كذا قرر شيخنا العدوي  
( قوله لفرائه ) على التسمية هذا الضرب بليغا فالفرابة موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبا  
كان بليغا اذ لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبذلة ( قوله ولان  
نيل الشيء ) اي حصوله بعد طلبه الذي والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب  
وهذا عطف على قوله لفرائه ( قوله الذ ) اي من حصوله بالطلب ثم ان هذا لا يتاني ما  
تقدم في باب حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المتروكة الذ لكونه رزقا من حيث  
لا يحسب لان الطلب لا يتاني للحصول الغير المتروك لانه يمكن حصول المطلوب قبل  
وقت ترفقه او من غير موضع يطلب منه ويتروك فيه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترفق  
فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ( قوله و موقعه في النفس ) اي ووقعه عند النفس  
( قوله وانما يكون الخ ) جواب عما يقال ان الفرابة تقتضى عدم الظهور وخفا المراد  
لاقتضائها فله الوجود المتضمنة لعدم ادراك كل احد فيحتاج الى مزيد التأمل والنظر  
ولاشك ان عدم الظهور وخفا المراد يوجب التعقيد وقد تقدم اول الكتاب انه محل  
بالفصاحة والاخلال بالفصاحة محل بالبلاغة وحينئذ فلانكون الفرابة موجبة لبلاغة  
التشبيه فبطل قول المصنف والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب وحاصل الجواب  
ان الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المعنى ودقته وهذا محقق لبلاغة  
وهو المراد هنا وتارة ينشأ عن سوء تركيب الالفاظ وعن اخلال الانتقال من  
المعنى الاول الى المعنى الثاني وهذا هو المحقق للتعقيد المحل بالفصاحة ( قوله  
اذا كان سيبه لطف المعنى ) اي لا اذا كان سيبه سوء ترتيب الالفاظ كما في قوله

• ومماثلة في الناس الامم لكا • ابو امه حتى ابو به نقاره •

(و) التشبيه (البليغ)  
ما كان من هذا الضرب  
اي من البعيد الغريب  
دون القريب المبذل  
( لفرائه ) اي ليكون  
هذا الضرب غريبا غير  
مبذل ولان نيل الشيء  
بعد طلبه الذوموقعه  
في النفس اللطف وانما  
يكون البعيد الغريب  
بليغا حسنا اذا كان سيبه  
لطف المعنى ودقته  
او ترتيب بعض المعاني  
على بعض وبناء ثان  
على اول وردت الى  
سابق فيحتاج الى  
نظر وتأمل

او كان سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود كما في قوله

﴿ يا طلب بعد الدار عنكم اتقربوا ﴾ وتسكب عيناي الدموع ليعمدا \*  
 على ما تقدم تقريره وقوله ودقته عطف تفسير والغريب الذي سبب غرابته لطف المعنى  
 ودقته كما في تشبيه البسج باوائ النار في اطراف كبريت وقوله او ترتيب بعض المعاني  
 على بعض اى كالترتيب في واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كما الية فان خضرة  
 النبات مرتبة على الماء واليابس مرتب على الخضرة وقوله وبناء الخ عطف على  
 ترتيب بعض المعاني على بعض عطف تفسير ولازم على ملزوم وكذا قوله وردتال  
 الى سابق وقوله وتأمل تفسير لنظر ( قوله بما يجعله ) اى بتصريف يجعله غريبا وذلك  
 بان يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا او انتفاء وصف موجود  
 ولو بحسب الادعاء ( قوله ويخرجه عن الابتدال ) اى الى الغرابة وهذا عطف لازم  
 على ملزوم ( قوله كقوله ) اى قول القائل وهو ابو الطيب المتنبى من قصيدة من الكامل  
 مدح بها هارون بن عبد العزيز الادراجي واولها

﴿ امن اردبارك في الدجى الرقباء ﴾ اذ حيث كنت من الظلام ضياء \*

( قوله لم تلق هذا الوجه الخ ) هذا الوجه مفعول وشمس نهارنا فاعل والمراد بهذا  
 الوجه وجه المدوح اى لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الاحوال الامتضية  
 بوجه لاحيا فيه فقوله الابوجه استثناء مفرغ من الحال يعنى ان الشمس دائما وابدا  
 في حيا وتنجل من المدوح لما ان نور وجهه اتم من النور والاشراق الذى فيها فلا  
 يمكن ان تلاقى وجهه الا اذا اتقى عنها الحياء اما عند وجوده كما هو حق الادب منها  
 فلا يمكن ان تلقاه ويصح رفع الوجه على الفاعلية ونصب شمس نهارنا على المفعولية  
 والمعنى ان الشمس لا يمكن ان يلقاها وجه المدوح الا اذا كانت مجردة عن الحياء الذى  
 ينفى لها ان لا ترتكبه اذ لو كان فيها حياء لامتضت من ان يلقاها وجه المدوح لكونه  
 اعظم منها ( قوله فتشبيه الوجه ) اى وجه المدوح بالشمس مبتذل اى كثيرا المروض  
 للسمع لجريان العادة به فان قلت ان المقاد من البيت ان الوجه اعظم منها في الاشراق  
 والضياء فلا قاتمه وظهورها عند وجوده انما هو من قلة حياؤها ومن قلة ادبها  
 وحينئذ فلا تشبيه في البيت لا مصرح به ولا مقدر قلت ان التشبيه في البيت ضمنى كما اشار له  
 الشارح في الوجه الاول في لم تلق وذلك لان وجه المدوح اذا كان اعظم من الشمس  
 في الاشراق والضياء يستلزم اشتراكهما في اصل الاشراق فيثبت التشبيه ضمنا  
 فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في اصل الحسن فقط ثم ان جعل الشارح الوجه  
 مشبها بالنظر لمقصود الشاعر وان كان المقاد من البيت به جعل التشبيه ضمنا ان المشبه  
 الشمس بسبب ذكر عدم الحياء لان الوجه اتم في وجه الشبه فيكون هو المشبه به والحاصل  
 ان المقاد من البيت قلب التشبيه ولكن المقصود للشاعر تشبيه الوجه بالشمس كما قال

( وقد بتصريف )

التشبيه ( القريب )

المبتذل ( بما يجعله )

غريبا ) ويخرجه

عن الابتدال ( كقوله )

لم تلق هذا الوجه

شمس نهارنا الابوجه

لبس فيه حياء فتشبيه

الوجه بالشمس مبتذل

الان حديث الحياء

وما فيه من الدقة

والخفاء اخرجه الى

الغرابية وقوله لم تلق

ان كان من لقيه

معنى ابصرته فالتشبيه

مكتنى غير مصرح به

قوله ان لا ترتكبه

هكذا في النسخ ولعل

الاصوب حذف لا

او هو محرف والاصل

ان لا تزايله مثلا اى

لا تفارقه تأمل الهم

الان يقال ان الضمير

في ترتكبه طائد على

التجرد المفهوم من

قوله فجردة فتدبر

مصححه

الشارح فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله الآن حديث الحياء) اى ذكر فى الحياء  
عن وجه الشمس فى لقبها وجه المحبوب (قوله وما فيه من الدقة) اى من حيث افادة  
المبالغة فى الممدوح وان وجهه اعظم اشراقا وضياء من الشمس (قوله والخفاء) عطف  
تفسير (قوله اخرجته الى الغرابة) خبر ان اى اخرج التشبيه المذكور من الابتدال  
الى الغرابة والحسن لان ادراك وجه المحبوب فى غاية الاشراق والضياء عن وجه  
الشمس فيه غرابة (قوله بمعنى ابصرته) اى والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس فهارنا  
والاسناد حينئذ مجازى لان الشمس لا تبصر حقيقة (قوله مكنى) اى لان قوله ليس فيه  
خفاء يدل على ان وجه الممدوح اعظم منها اشراقا وضياء وهذا يستلزم اشتراكهما  
فى اصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمنا لاصريحا فقول الشارح غير مصرح به  
تفسير لكنى وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لان المذكور فى البيت ملزوم التشبيه  
وهو فى الحياء المنزوم لكون الوجه اعظم اشراقا كذا فى بس وتأمل (قوله وعارضته)  
اى مائله وهو مرادف لقبائه (قوله فهو فعل ينى عن التشبيه) اى يدل على التشبيه  
الواقع بعد اداة الاستثناء لان المعنى لم تقابله الابوجه ليس فيه حياء فتقابله وبمثاله  
قال التشبيه حينئذ مأخوذ من الفعل الذى المصرح به فيكون مصرحا به على هذا بخلاف  
الاول فانه ليس فيه لفظ ينى عن التشبيه (قوله اى لم تقابله) اى لم تماثله فى الحسن  
والبهاء الابوجه لاجبائه فيه (قوله وقوله) اى قول رشيد الدين الوطواط بفتح الواوين  
(قوله عزماته) اى ارادته المتعلقة بمعالى الامور فهو جوع عزمة وهى المرة من العزم  
وهى ارادة الفاعل مع القطع (قوله ثوابا) حال من النجوم لان مثل النجوم فى معنى مائلة  
لنجوم فصيح مجئ الحال من المضاف اليه والثواب النوازل فى الظلمات باشرافها  
مأخوذة من الثقب وهو النفوذ سمي لمعان النجوم تقوبا لظهورها من وراء الظلمة  
فكانها ثقبها ولذلك فسر الشارح الثواب بالوامع (قوله اى لوامع) بالصرف  
محاكاة لثواب المفسر الواقع فى البيت مصروفا للضرورة (قوله لولم يكن الخ) جواب  
لو محذوف اى لم التشبيه لكن لها افول فلم يتم التشبيه لكون الشبه به انقص (قوله  
افول) اى غروب وغيبة (قوله فتشبه العزم) اى الارادة بالنجم اى فى الثقب وهو  
النفوذ الذى هو فى كليهما تخيل لانه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات  
باشرافها امر مشهور معلوم لظهور وجه الشبه وعدم توفقه على نظر وفكر دقيق  
ولكن ادعى ان مع ثقب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول اى عدم الغيبة فصار  
غريبا فكانه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا ان الشبه اختص بشئ آخر من  
الشبه به (قوله مبتدل) اى لظهور وجه الشبه وعدم توفقه على نظر وتأمل (قوله  
مثل هذا التشبيه) اى المتصرف فيه بما يصيره غريبا (قوله الشروط) اى المقيد  
اذ ليس المراد خصوص الشرط الفعوى بل ما هو اعم (قوله لتقييد الشبه الخ) مثال

وان كان من لقيته بمعنى  
قابله وعا ضته فهو فعل  
ينى عن التشبيه اى لم تقابله  
فى الحسن والبهاء الابوجه  
ليس فيه حياء (قوله عزماته  
مثل النجوم ثوابا) اى  
لوامع (لولا لم يكن للثوابات  
افول) فتشبه العزم بالنجم  
ببديل الان اشراط عدم  
لا قول اخرجته الى الغرابة  
(او يسمى) مثل هذا  
التشبيه (التشبيه الشروط)  
تبيد الشبه او المشبه به  
او كليهما بشرط وجودى  
او عدمى يدل عليه بصرح  
اللفظ او بسباق الكلام  
(وباعتبار) اى والتشبيه  
باشار (اداته اما مؤكدا  
وهو ما حذفت اداته مثل  
وهى تمر مر السحاب) اى  
مثل مر السحاب (ومنه)  
اى ومن المؤكد ما اضيف  
الشبه به الى الشبه بعد  
حذف الاداة

تقييد المشبهه ماتقدم من قوله عزماته مثل النجوم الخ فانه قيد المشبهه بعدم الافول فلم يتم التشبيه بدونه ومثال تقييد المشبهه مالمعكس المثال بان قيل النجوم كعزماته لولائه لافول لها ومثال تقييدهما معا مالموقيل زيد في علمه بالامور اذا كان غافلا كهم وفي علمه اذا كان يقظان ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ ماذكر ومثال المدلول عليه بسباق الكلام مالموقيل هذه القبة كالفلك في الارض لان المعنى كالفلك لو كان في الارض وكقوله هي بدر يسكن الارض اي هي كالبدر لو كان البدر يسكن الارض (قوله بشرط وجودي) كقولك هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الارض فان هذا الشرط امر وجودي ومثال العددي ماسبق في البيتين فان قوله ليس فيه حياء وقوله لو لم يكن للثاقبات افول كل منهما عددي (قوله يدل عليه) اي على الشرط (قوله اما مؤكدا) اي لانه اكد باداء ان المشبه عين المشبهه (قوله ما حذفت آداته) اي تركت بالكلية وصارت نسبيا منسيا بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاشعار بان المشبه عين المشبهه بخلاف مالمو كانت الاداة مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه مؤكدا ففي قوله تعالى (وهي تمر مر السحاب) ان قدرت الاداة كان للتشبيه مرسلا وان لم تقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح بقوله اي مثل مر السحاب بيان لحاصل المعنى كما افاد ذلك العصام وعبد الحكيم (قوله وهي تمر) اي الجبال يوم القامة تمر مر السحاب اي انها بعد النعمة الاولى تسير في الهواء كسبر السحاب الذي تسوقه الرياح ثم تقع على الارض كالقطن المنسدوف ثم نصيرها (قوله بعد حذف الاداة) اي وتقديم المشبهه على المشبه فان قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع ان توجيهه بانه بشر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبهه لا يأتى هنا في اي اذا اضيف المشبهه الى المشبه قلت نجعل الاضافة فيه بانية وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم (قوله نحو قوله) اي القائل قال في شرح الشواهد ولا يعرف قائله (قوله ثبت) اي تلعب اي تحرك الاغصان تحريكا كعمل اللاعب العابث والافال يخ لا تعقل (قوله اي تميلها) اي تميل رفيقا لا ضيفا فقيه اشارة الى اعتدال الريح في ذلك الوقت (قوله والجوانب) عطف تفسير (قوله وقد جرى) اي ظهر والجملة حالية (قوله ذهب الاصيل) اي صفته التي كالذهب والاضافة على معنى في اي وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على لجين الماء (قوله هو الوقت بعد العصر) تفسير للاصيل بفتح الهمزة على وزن امير (قوله بعد من الاوقات الطيبة) لاعتداله بين الحرارة والبرودة ولكون ذلك الوقت من اطيب الاوقات خص وقت الاصيل بكونه صبح الرياح للفصوص فيه لان قوله وقد جرى حال من الضمير في ثبت (قوله ويوصف) اي ذلك الوقت بالصفرة فيقال اصيل اصفر لان الشمس تضعف في ذلك الوقت فيصفر شعاعها ويمتد على الارض فتصير صفراء فوصف الوقت

(نحو قوله والريح تهب)  
بالفصوص) اي تميلها الى  
الاطراف والجوانب (وقد  
جرى ذهب الاصيل) هو  
الوقت بعد العصر الى  
الغروب بعد من الاوقات  
الطيبة كالسحر ويوصف  
بالصفرة كقوله ورب نهار  
للفراق اصيلا وجهى كلا  
لونيها متناسب فذهب  
الاصيل صفته  
وشعاع الشمس فيه (على  
لجين الماء) اي على ماء  
كالجبن اي الفضة في الصفاء  
والبياض وهذا تشبيه مؤكد  
ومن الناس من لم يميز بين  
لجين الكلام ولجينه ولم  
يعرف هجاءه من هجائه  
حتى ذهب بعضهم الى ان  
الجبن اتما هو بفتح اللام  
وكسر الجيم يعني الورق  
الذي يسقط من الشجر

بالصفرة لاصفرار الارض فيه (قوله كقوله) استشهد لوصفه بالصفرة (قوله اصيله)  
 مبتداً اول ووجهى عطف عليه وقوله كلامبتداً ثان وهو مضاف ولونيهما مضاف  
 اليه وقوله متناسب خبر المبتداً الثاني وهو كلا والجملة من المبتداً الثاني وخبره خبر المبتداً  
 الاول واما عطف عليه والابطال الضمير في لونيهما وقوله متناسب اى فى الصفرة (قوله  
 فذهب الاصيل صفته) اشار بهذا الى ان ذهب الاصيل فى البيت مستعار لصفته  
 استعارة مصرحة (قوله وشعاع الشمس فيه) جملة حالية اى والحال ان شعاع الشمس  
 واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره وعبارة المطول وذهب  
 الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت آه (قوله كالجبين) بضم اللام مصغراً وقوله  
 فى الصفاء الخ بيان لوجه الشبه (قوله وهذا تشبيه مؤكد) اى مقوى بجعل  
 التشبيه عين التشبيه بواسطة جعل الاضافة بيانية (قوله من لم يميز بين الجبين الكلام)  
 بضم اللام وقبح الجيم اى حسنه واما الثاني فبفتح اللام وكسر الجيم اى فيجبه وخيئه  
 وقوله ولم يعرف هجانه اى عالىه وشريفه من هجينه رديئه ووضع اى ان بعض  
 الناس لم يميزين ما ذكر فحمل البيت على جبين الكلام بفتح اللام وكسر الجيم وهجينه فى  
 كلامه اشارة الى ان الحمل الاول الذى ذكره من جبين الكلام بضم اللام وهجانه وذلك  
 لاشتمال البيت على ذلك الحمل على مراعاة النظر اعنى الجمع بين الذهب والفضة بخلافه  
 على الحملين الآخرين فانه من لجينه بفتح اللام وهجينه كما سأتى بيانه (قوله حتى ذهب  
 بعضهم) هو العلامة الخلقالى ومخالفته فى الجبين (قوله وقد شبهه وجه الماء) اى قالعنى  
 على هذا وقد جرى ذهب الاصيل وصفته على وجه الماء الشبه بالورق الساقط من الشجر  
 (قوله وبعضهم) هو الزوزنى ومخالفته فى الاصيل وذهبه وحاصل المعنى على كلامه  
 وقد جرى ورق الشجر الذى له اصل وعرق المصفر ذلك الورق يرد الخريف على ماء  
 كالفضة فى الصفاء والبياض (قوله غنى عن البيان) اما الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه  
 الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر واما الثاني فلانه لا اختصاص للورق المصفر يرد  
 الخريف بالشجر الذى له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب للاصيل على ان اطلاق  
 الاصيل على الشجر غير معروف لغة وعرفاً (قوله عطف على امامؤكد) الاول عطف  
 على مؤكداً (قوله اى ما ذكر اداته) اى لفظاً او تقدير (قوله مرسل  
 من التاكيد) اى خالياً عنه (قوله اما مقبول الخ) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه  
 الشبه فقط مجرد اصطلاح والافتقار لما قد شرطاً من شروط التشبيه باعتبار الوجه  
 او الاطراف فردود والافهو مقبول قاله فى الاطول (قوله اعرف شئى بوجه الشبه)  
 الاول اعرف الطرفين بوجه الشبه لان الشرط الاعرفية بالنسبة للشبه فقط كما قاله  
 فى الاطول والمراد اعرف عند السامع ولا يشترط ان يكون اعرف عند كل احد  
 (قوله فى بيان الحال) اى فى التشبيه الذى يكون الفرض منه بيان حال التشبه بانه

وقد شبهه وجه الماء بعضهم  
 الى ان الاصيل هو الشجر  
 الذى له اصل وعرق وذهبه  
 ورقه الذى اصفر يرد  
 الخريف ومقط منه على  
 وجه الماء وفساد هذين  
 الوهمين غنى عن البيان  
 (او مرسل) عطف على  
 على امامؤكد (وهو بخلافه)  
 اى ما ذكر اداته فصار مرسل  
 من التاكيد المستفاد من  
 حذف الاداة الشعر  
 بحسب الظاهر بان  
 التشبيه عين التشبه (كما مر)  
 من الامثلة المذكورة فيها  
 اداة التشبيه (و) التشبيه  
 باعتبار الفرض اما مقبول  
 وهو الواقى بافادته اى  
 افاداً للفرض (كان يكون  
 لشبهه اعرف شئى بوجه  
 التشبه فى بيان الحاصل

على اى وصف من الاوصاف فاذا جهل السامع حال ثوب من سواد او غيره وعرف  
حال آخر قلت لبيان حال المجهول ذلك الثوب كهذا في سواده مثلا وكذا بيان المقدار  
فقول الجاهل مقدار قامة زيد هو كممرو في قامة حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو وكذا  
في التزيين والتشويه اذا بنينا على ما تقدم من ان الوجه هو الحالة المخصوصة فنقول  
في الاول وجه زيد كقطة الطي لان مقلة الطي اعرف بالحالة المخصوصة من الوجه  
لا بطلق السواد ونقول في الثاني وجهه كالسحابة الجامدة المنقورة للديكة لان المشبه  
به ايضا اعرف بالهيئة المخصوصة الموجبة لقيح من المشبه لا بطلق الهيئة ولو قيل في  
بيان الحال ثوبه كثوب فلان المجهول للسامع او في بيان المقدار هو كفلان المجهول  
في قامة وفي التزيين وجهه كالقدر في سواده وفي التشويه وجهه كوجه البدر في قصه  
وفي الاستطراف هذا القسم الذي فيه الجمر كقطع الحديد الذي اخذت النار في اطرافها  
بطل الفرض وعاد التشبيه فاما كالمشبه الشيء بالشيء من غير جامع اصلا فيكون  
غير مقبول آه يعقوبى ( قوله اتم شيء ) اى اتم واقوى من كل شيء يقدره السامع  
في ذهنه وفي الاطول او اتم شيء الاول او اتم الطرفين ( قوله في الحاق الناقص بالكامل )  
اى في التشبيه الذى يراد به بيان الفرض الذى يحصل عند الحاق الناقص بالكامل وهو  
التقرير في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك الحال لينزجر مثلا عما هو  
بصدده كتمولك فيمن لم يحصل من سعيه على طائل انت كالراقم على الماء فان تقرير  
المشبه به اتم في التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة الذى هو الوجه فلو قيل في تقرير  
الحال انت في عدم حصولك على طائل كزيد والمحاط لم يقرر عنده عدم حصول  
زيد في سعيه على طائل كالراقم على الماء لم يعرف التشبيه بالفرض فيكون مردودا ( قوله  
مسلم الحكم فيه ) اى ان يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى ان وجود وجه الشبه  
في المشبه به مسلم ( قوله معروفه ) اى يكون الشبه به معروفا بذلك الحكم الذى هو  
ثبوت وجه الشبه عند المحاط لا عند كل احد فلا يشترط وهذا تفسير لما قبله ( قوله في بيان  
الامكان ) اى في التشبيه الذى اراد به بيان امكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه كقوله  
\* فان تقى الانام وانت منهم \* فان المسك كمض دم الفزال \*

فان حاصله ان المشبه في فوقاته اصله من الناس وخروجه عن جنسهم هو في ذلك  
كالمسك في كونه من الدم وهو جنس آخر لا مناسبة بينه وبين الدم فان ثبوت الوجه  
في المسك وهو كون الشيء من اصل لا مناسبة بينه وبين ذلك الاصل مسلم في المسك  
فتنتفى الاستحالة في المشبه لان وجوده على تلك الحالة اتما يتوهم استحالة من توهم استحالة  
الوجه فيه وهو كون الشيء من اصل مع كونه جنسا آخر خارجا عنه فلو قيل في بيان  
الامكان مثلا انت في كونك من الانام مع خروجك عن جنسهم كزيد في كونه كذلك بطل  
اقتدة الفرض لعدم تسليم الحكم الذى هو وجود الوجه في زيد فيكون مردودا ( قوله

او ) كان يكون المشبه به اتم  
شيء فيه ) اى في وجه التشبيه  
( في الحاق الناقص اى  
في تشبيه يكون الفرض فيه  
الحاق المشبه الناقص بالكامل  
او ) كان يكون المشبه به  
( مسلم الحكم فيه ) اى في  
وجه التشبيه معروفه عند  
المخاطب في بيان الامكان  
( او مردود ) عطف على  
مقبول ( و هو بخلافه )  
اى ما يكون قاصرا عن  
اقتدة الفرض بان لا يكون  
على شرط المقبول كما سبق  
ذكره ( خاتمة ) في تقسيم  
التشبيه بنحسب القوة  
والضعف في المبالغة باعتبار  
ذكر الاركان وتوثرها وقد  
سبق ان الاركان اربعة  
والمشبه به مذکور قطعا

عطف على مقبول ) فيه مسامحة والاولى على اما مقبول ( قوله وهو بخلافه ) اي بخلاف المقبول ( قوله اي ما يكون قاصرا الخ ) اي كان تشبه حال الذي لا يحصل من سعيه على طائل بحال من يرقم على الزاب مثلا وتشبه عمرا في كونه من الانام واقفهم حتى صار كأنه جنس آخر يزيد في كونه كذلك او تشبه ثوبا بثوب دونه في السواد والحال ان الغرض بيان مقدار حال المشبه وكأن ينزع وجه الشبه من اقل ما حقق ان ينزع منه كما تقدم في قوله  
 \* كما ابرقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رأوها انشعنت وتجلت \*

( قوله كما سبق ذكره ) قال سم يحتمل ان يريد ما قدمه عند قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة من انه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود ( قوله في تقسيم التشبيه ) الاولى ان يقول في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المصنف صريحا قال في الاطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة منفردا ببحث من سائر التقسيمات لانه ليس بمحض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبتة للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى عدم الفصل بينه وبين الاستعارة ( قوله بحسب ) اي بقدر القوة وهو متعلق بتقسيم وباؤه للتعدية ( قوله في المبالغة ) تنازعه كل من القوة والضعف وكان عليه ان يزيد التوسط لان المصنف ذكره وان كان يمكن ان مراده بالقوى ما قابل الضعيف فيشمل ما فوقه فوقيه نسيه وهو التوسط ( قوله باعتبار ) متعلق بتقسيم والباء فيه للسبية فليس فيه تعلق حرفي جر مقصدي المعنى بعامل واحدا وانه متعلق بمحذوف اي الحاصلتين باعتبار الخ ( قوله باعتبار ) ذكر الاركان ) اي كلها وقوله وتركها اي ترك بعضها والمراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ومحذوفها تركها لفظا وتقدير فان مدار المبالغة في زيد اسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه انشبه والادعاء لا يجمع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد الا بانه لفظا ومحذوف تركه لفظا ثم لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا بمبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة آه اطول ( قوله مذكور قطعاً ) ان قبل حذف المشبه به جازر كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً اذ مضاه يشبه الاسد زيد قد جاز حذف المشبه به فلم يخصر المراتب في الثمانية بل هي ستة عشر قلت ليس هذا تشبيها اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا لسائل ولو سلم فالكلام في تشبيه اللفظ ولم يرد مثله فيها قاله عبد الحكيم واما وجب ذكر المشبه به لان المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به اولاً ثم يطلب من ينسب اليه ويشبه هو به فهو كثبت الاحكام القياسية لا يمكنه ذلك الا بذكر الاصل المقيس عليه

( قوله )

والشبهه امامذكور او محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه امامذكور او محذوف وعلى التقادير الاربعة فالاداء امامذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ( وعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة ) اذا كان اختلاف المراتب وتعددتها ( باعتبار ذكر اركانها ) اي اركان التشبيه ( كلها او ) باعتبار ذكر ( بعضها ) اي بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب

قوله فالكلام في تشبيه اللفظ ولم يرد مثله فيها هكذا في النسخ ولعل الاولى في تشبيهات اللفظ او يقول ولم يرد مثله فيه ليطابق الضمير ومرجعه تأمل

قوله لانه بدل آه فيه ان  
البدل على نية تكرار العامل  
فلا يكون متعلقا بكون  
المذكورة فالاولى ان يقول  
او انه بدل الخ كما صنع  
في التبريد (اه مصححه)

قد يكون باختلاف المشبه  
به نحو زيد كالاسد وزيد  
كالذئب في الشجاعة وقد  
يكون باختلاف الاداة نحو  
زيد كالاسد وكان زيدا  
الاسد وقد يكون باعتبار  
ذكر الاركان كلها وبعضها  
بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى  
المراتب وان حذف الوجه  
والاداة فاعلاها والا  
فتوسط وقد توهم بعضهم  
ان قوله باعتبار متعلق  
بقوة المبالغة فاعترض بانه  
لاقوة مبالغة عند ذكر جميع  
الاركان فالاعلى (حذف  
وجهه واداته فقط) اى  
يكون حذف المشبه نحو  
زيد اسد (او مع حذف  
المشبه) نحو اسد في مقام  
الاختلاف عن زيد ثم الاعلى  
بعد هذه المرتبة (حذف  
احدهما) اى وجهه  
لو اداته

(قوله وعلى التقديرين) اى حذف المشبه وذكره (قوله وعلى التقديرين) اى الاربعة  
الحاصلة من ضرب اثنين اعنى ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه المشبه وحذفه  
(قوله تصير ثمانية) حاصلة من ضرب الاربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الاداة  
وحذفها وضمير تصير ان قرئ بالياء التثنية للمحصل وان قرئ بالفوقية كان ثابتا  
على الاقسام (قوله واعلى مراتب التشبيه) اى اقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجهه  
الخ وقوله في قوة المبالغة متعلق باعلى (قوله وتعددها) عطف تفسير (قوله فقوله الخ)  
هذا تفريع على ما تقدم من قوله اذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال ان  
التباعد من المصنف انه متعلق بقوله في قوة المبالغة وحينئذ فيفقد انه اذا ذكرت  
اركانه كلها يكون هناك قوة مع انه لا مبالغة فيه فضلا عن قوتها (قوله متعلق  
بالاختلاف) ارادته متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله اعلى المراتب والظرف بكيفية  
رائحة للفعل لانها مقدرة في النظم فهو ظرف لغو قاله عبد الحكيم وكأنه لم يجعلها  
مقدرة لما يلزم عليه من عمل المصدر محذوفا لكن بعضهم اجاز اعمال المصدر في  
الجار والمجرور ولو محذوفا وقد يقال لا داعي لما ذكره الشارح من تعلق الظرف  
بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حالا  
من المراتب اى على المراتب كائنة باعتبار ذكر اركانها حذف الخ والشرط في مجيء  
الحال من المضاف اليه موجود وهو بعضية المضاف الا ان يقال دعاءا ذكره قصد  
الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ  
(قوله الدال عليه سوق الكلام) اى كلام المصنف والا فالشارح مصرح به (قوله  
لان اعلى المراتب الخ) حلة لقوله الدال عليه سوق الكلام اى لان اعلى يشعربان  
هناك مراتب مختلفة فيها اعلى وادنى (قوله واتما قيد بذلك) اى بقوله باعتبار  
ذكر اركانها او بعضها (قوله لان اختلاف المراتب) اى اختلاف مراتب التشبيه  
بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به وقد يكون باختلاف الاداة اى وهذا  
الاختلاف غير مقصود بالخاصة لاستواء العامة والخاصة فيها والقصود بها اتما هو  
اختلافها باعتبار ذكر الاركان كلا او بعضا فلذا قيد بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف  
المشبه به) اى قوة وضعفا فاذا كان المشبه به قويا في وجه المشبه كان التشبيه مرتبة اقوى  
من مرتبة ما كان المشبه به ضعيفا في وجه المشبه فقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ابلغ  
من قولنا زيد كالذئب في الشجاعة لقوة المشبه به في وجه المشبه في الاول وضعفه في الثاني  
(قوله وقد يكون) اى اختلاف المراتب بسبب اختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان  
زيدا اسد فالثاني ابلغ من الاول لان كان للظن وهو قريب من العلم اى اظن ان زيدا  
اسد لشدة المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) اى اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان  
اى وهنا هو المقصود بالخاصة لان هذا هو الذى ينظره البلغاء فهو متعلق بضمنا (قوله



بأنه اذا ذكر الجميع ( اي بسبب انه اذا ذكر الجميع فالجاء والمجرور متعلق بكون لانه بدل من قوله باعتبار والضمير لشان وقوله اذا ذكر الجميع اي لفظا او تقديرًا فيشمل ما اذا حذف المشبه لفظا فالاول نحو زيد كالاسد في الشجاعة والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد في الشجاعة ( قوله فهو ) اي ذكر الجميع لفظا او تقديرًا ادنى المراتب اي مرتبته ادنى المراتب ولا قوة في هذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه وعدم ادعاء ان المشبه عين المشبه به بمبالغة ( قوله وان حذف الوجه والاداة ) اي سوا ذكر المشبه او حذف فهما صورتان كالمتقدم فالاول نحو زيد اسد والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل اسد ( قوله فاعلاها ) اي فاعلى مراتب التشبيه اي اقواها لاجتماع موجب القوتين فيها اعنى عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به ( قوله والاقتوسط ) اي والا يحذف الوجه والاداة معالى بان حذف احدهما فالنفي راجع لحذف الوجه والاداة معاقط لاجتماع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة وهذا صادق باربعة صور حذف الاداة ذكر المشبه او حذف وحذف الوجه ذكر المشبه او حذف فالاولان نحو زيد اسد في الشجاعة وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل اسد في الشجاعة والاخيران نحو زيد كالاسد وكما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد ( قوله فاقوسط ) اي فمرتبه متوسطة بين الاعلى والادنى لاشتمالها على احد موجبي القوة ففي صورتين الاوليين ادعاء كون المشبه عين المشبه به وفي صورتين الاخيرتين عموم وجه الشبه ( قوله وقد توهم بعضهم ) اي وقع في وهمهم ذهنه والمراد بذلك البعض الشارح الخلل ( قوله متعلق بقوة المبالغة ) اي وان معنى الكلام ان اعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الاركان وحذف بعضها ( قوله فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان ) اي فكأن الواجب على هذا ان يقال اعلى مراتب التشبيه في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف منه الوجه والاداة مع ( قوله فاعلى ) اي فالقسم الاعلى مرتبة حذف الخء اما قدر الشارح قوله فاعلى للإشارة الى ان قول المصنف حذف الخ خبر عن قوله واعلى مراتب الخ ( قوله حذف وجهه واداته ) اي تركهما بالكلية لانهما مقدران بخلاف قوله مع حذف المشبه اي لفظا لانه ملحوظ تقديره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لخرج من التشبيه الى الاستعارة وقوله حذف وجهه واداته قطع اومع حذف المشبه هاتان الصورتان متساويتان كافي المطول ( قوله في مقام الاخبار عن زيد ) اي كما اذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلاً كأن قلت لمخاطبك ما حال زيد فيقول لك اسد اي زيد اسد واحترزه من خلافه فانه يكون استعارة ( قوله ثم الاعلى ) اي ثم القسم الاعلى اي المنتصف بالعلو لا بالاعلوية فاعلى ليس على باب وذلك لانه لا علو في قوة المبالغة فيما بعد هذه المراتب الاربع وقوله بعد هذه المرتبة اي وهي حذف الوجه والاداة مع ذكر الطرفين او حذف احدهما وهو المشبه وفي قول الشارح بعد هذه

المرتبة اشارة الى ان ثم في كلام المصنف لتراخي في المرتبة لافي الزمان ولا انها لجرد  
 المطف ( قوله اي فقط او مع حذف المشبه ) هذا القسم يشتمل على اربع مراتب اشار  
 اليها بقوله نحو زيد كالاسد وهذا حذف فيه وجه الشبه فقط وقوله ونحو كالاسد عند  
 الاخبار حذف فيه الوجه والمشبه معا وقوله ونحو زيد اسد في الشجاعة حذف فيه الاداة  
 فقط مع ذكر الطرفين ووجه الشبه وقوله ونحو اسد في الشجاعة حذف فيه الاداة  
 والمشبه معا وذكر فيه الوجه وحاصله ان قسم النصف بكونه اعلى تحته مرتبتان  
 متساويتان في قوة البالغة والقسم الثاني النصف بالعلو لا بالعلوية تحته اربع مراتب  
 والقسم الضعيف تحته مرتبتان متساويتان في الضعف ثم ان ظاهر قول المصنف  
 والشارح ان مراتب العالي الاربع متساوية في القوة وقيل ان ما حذف فيهما الاداة  
 قوى وذلك لظهور جريان احد الطرفين فيهما على الآخر المتقضي للتماثل بخلاف  
 ما حذف فيهما الوجه مع بقاء الاداة فان عموم التماثل مع وجود ما يقتضي التباين  
 ضعيف لان المحذوف يحتمل الخصوص ثم لا يخفى ان ما تقدم من ان حذف في الاداة  
 يسمى مؤكدا وما ذكرت فيه يسمى مرسل يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه  
 ففي الكلام بعض تدخل نظرا للمعنى وانما افرد ما تقدم عن هذا نظر البيان الاصطلاح  
 والتسمية ( قوله لغيرها ) اي لغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لغير ما ذكر  
 ( قوله الباقيان ) اي تكلمة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريبا ( قوله اعني )  
 اي بالاثنتين الباقيين ( قوله زيد كالاسد في الشجاعة ) مثال لما ذكر فيه الجميع من الطرفين  
 ووجه الشبه والاداة ( قوله ونحو كالاسد في الشجاعة ) مثال لما حذف فيه المشبه وذكر  
 ما عدا من المشبه به ووجه الشبه والاداة ( قوله خبرا من زيد ) اي كأن يقال ما حال زيد  
 فيقال كالاسد في الشجاعة ( قوله وبيان ذلك ) اي بيان ان الاعلى حذف الوجه  
 والاداة ثم حذف احدهما وانه لا قوة لغيرهما ( قوله اما بعموم وجه الشبه ) اي وذلك يحصل  
 بحذف وجه الشبه لانه اذا حذف الوجه افاد بحسب الظاهر ان جهة الالحاق كل  
 وصف اذ لا ترجح لبعض الاوصاف على بعض في الالحاق عند الحذف وذلك بقوى  
 الاتحاد بخلاف ما اذا ذكر الوجه فانه يتعين وجه الالحاق ويبقى حيثن وجه الاختلاف  
 على اصلها فيبعد الاتحاد فاذا قيل زيد اسد في الشجاعة ظهر ان الشجاعة هي الجامعة  
 ويبقى ما سواها من الاوصاف على اصل الاختلاف ( قوله ظاهرا ) اي في ظاهر الحال  
 واما في نفس الامر فهو الصفة الخاصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها كالشجاعة  
 او غيرها فاذا قلت زيد كالاسد افاد بحسب الظاهر ان جهة الالحاق ~~مكمل~~ وصف  
 كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجري وفي نفس الامر هو صفة خاصة ( قوله او بحمل  
 المشبه على المشبه ) اي وذلك يحصل بحذف الاداة وذلك لان ذكر الاداة يدل على  
 البينة بين الحق والحق به وحذفها بشر بحسب الظاهر يجرى ان احدهما على الآخر

قوله وفي نسخة الخ وفي  
 نسخة اخرى كتب عليها  
 الصبان لغيرهما بضمير  
 التثنية اي غير حذف  
 الوجه والاداة معا  
 بصورتيه وحذف  
 احدهما فقط بصورة  
 الاربع ( محمده )

( كذلك ) اي فقط او مع  
 حذف المشبه نحو زيد  
 كالاسد ونحو كالاسد عند  
 الاخبار من زيد ونحو زيد  
 اسد في الشجاعة ونحو  
 اسد في الشجاعة عند  
 الاخبار عن زيد  
 ( ولا قوة لغيرهما )  
 وهما الاثنان الباقيان  
 اعني ذكر الاداة  
 والوجه جعلا اما مع  
 ذكر المشبه او بدونه نحو  
 زيد كالاسد في الشجاعة  
 ونحو كالاسد في الشجاعة  
 خبرا من زيد وبيان ذلك  
 ان القوة اما بعموم وجه  
 الشبه ظاهرا او بحمل  
 المشبه على المشبهاته هو  
 هوفا اشتمل على الوجهين  
 جعلا فهو في غاية القوة  
 وما خلا عنهما فلا قوة له  
 وما اشتمل على احدهما  
 فقط فهو متوسط واقعا

وصدقه عليه فيقوى الاتحاد بينهما فقول الشارح او يحتمل المشبهه على المشبه اى  
ظاهرا وامافي الحقيقة فلاجل فحذفه من الثاني لدلالة الاول ( قوله لما استعمل على  
الوجهين ) اى حذف الوجه والاداة وتحت صورتان ما اذا ذكر الطرفان معا وحذف  
المشبه ( قوله وما خلاصتهما ) اى عن الوجهين المذكورين وذلك بان ذكر كل من الوجه  
والاداة وتحت هذا صورتان ما اذا ذكر الطرفان او حذف المشبه فقط ( قوله وما استعمل على  
احدهما ) وهو المشار له بقول المتن ثم حذف احدهما كذلك وفيه اربع صور قد بينها الشارح

### الحقيقة والمجاز

لما فرغ من التشبيه الذى هو اصل لمجاز الاستعارة التى هى نوع من مطلق المجاز شرع  
في الكلام على مطلق المجاز و اضاف اليه ذكر الحقيقة لكمال تعريفه بها لا توقعه  
عليها ( قوله هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان ) اى والمقصد الاول  
التشبيه والمقصد الثالث الكناية وذلك لان فن البيان مشتمل على ثلاثة مقاصد باب  
التشبيه وباب المجاز وباب الكناية ولما فرغ من المقصد الاول وهو باب التشبيه شرع  
الآن في المقصد الثاني وهو المجاز وقد تقدم وجهه عد التشبيه مقصدا مستقلا ووجه  
تقديمه على المجاز ( قوله اى هذا الخ ) اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف فيه المبدأ  
والمضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه ( قوله والمقصود الاصل ) اى من هذا  
المبحث ( قوله اختلاف الطرق ) اى التى يؤدى بها المعنى المراد والمراد اختلافها  
في الوضوح والخفاء ( قوله دون الحقيقة ) اى فلا يأتى فيها اختلاف الطرق التى يؤدى  
بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانها وضعت لشيء  
بعينه لتستعمل فيه فقط فان كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت والافلا يفهم شيئا  
اصلا وفي قوله دون الحقيقة اشارة الى ان حصرت اثنى اختلاف الطرق في المجاز نسبي  
فلا ينافى ان للكناية يأتى بها اختلاف الطرق ايضا ( قوله الا انها الخ ) جواب  
 عما يقال حيث كان المقصود الاصل من هذا المبحث بالنظر لعم البيان انما هو المجاز فاوجه  
ذكر الحقيقة معه وتقديمها عليه ( قوله كالاصل للمجاز ) اى بالكاف اشارة الى  
انها ليست اصلا حقيقة للمجاز والا لكان لكل مجاز حقيقة وليس كذلك اذا تحقق  
ان المجاز لا يتوقف على الحقيقة الا ترى ان رحن استعمل مجازا في المنع على العموم  
ولم يستعمل في المعنى الاصلى الحقيقى ابنى رفيق القلب فلفظ رحن مجاز لم يترفع عن  
حقيقة لكن قول الشارح بعد ذلك فرع الاستعمال الخ يقتضى ان المجاز فرع عن  
الحقيقة وانها اصل له ينافى ما تقدم الا ان يقال ان في قوله فرع استعمال الخ حذف  
مضاف اى فرع قبول الاستعمال وليس المراد فرع الاستعمال بالفعل او يقال قوله  
فرع الاستعمال اى ~~سكان~~ الفرع عن الاستعمال فهو علم حذف الكاف او المراد انه

### ( الحقيقة والمجاز )

هذا هو المقصد الثاني من  
مقاصد علم البيان  
اى هذا بحث الحقيقة  
والمجاز والمقصود الاصل  
بالنظر الى علم البيان هو  
المجاز اذ نه تأتى اختلاف  
الطرق دون الحقيقة الا  
انها لما كانت  
كالاصل للمجاز اذ  
لا استعمال في غير ما  
وضع له فرع الاستعمال  
فيما وضع له جرت العادة  
بالبحث عن الحقيقة اولا  
( وقد قيدان بالغويين )  
لتميزا عن الحقيقة والمجاز  
العقليين الذين هما  
في الاسناد والاكثر ترك  
هذا التقيد لئلا يتوهم انه  
مقابل للشرعي والعرفي

فرع بالنظر لأغالب إذا غالب ان كل مجاز يتفرع عن حقيقة قرره شيخنا العدوى  
( قوله اولاً ) ظرفاً للبحث اى فلذا قدمها عليه ( قوله وقد يصدقان ) اى الحقيقة والمجاز  
لا بمعنى الترجمة فى عبارته استخردام ( قوله الاذين هما فى الاسناد ) ظرفية العقليين فى الاسناد  
من ظرفية الجزئى فى الكللى او الخاص فى العام ( قوله والاكثر الى آخره ) اشار به الى  
ان قد فى كلام المصنف للتقليل ( قوله لئلا يتوهم انه ) اى المقيد بما ذكر مقابل للشرعى  
والعرفى اى فيخرجان بالتقدم مع ان القصد ادخالهما وانما قال يتوهم لانه فى التحفيظ  
لا يقابلهما لان المراد بالافوى مألوفة فيه مدخل والعرفى والشرعى بصدق عليهما  
انهما كذلك وعورض بان الاطلاق يقتضى دخول العقليين مع انهما خارجان  
واجب بانهما لا يدخلان عند الاطلاق اذ لا يطلق عليهما حقيقة ومجلى الا عند التقييد  
بالعقلى بخلاف العرفى والشرعى فانهما يدخلان عند الاطلاق لانهما اذا دخل  
عند التقييد فدخولهما عند الاطلاق اولى ( قوله فى الاصل فاعل بمعنى فاعل او بمعنى  
مفعول ) اى ان حقيقة فى اللغة وصف بزنة فعل اما بمعنى اسم المفاعل او بمعنى اسم المفعول  
فعلى انها وصف بمعنى اسم المفاعل يكون مأخوذاً من حق التى معنى ثبت وعلى انها  
وصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت التى بالتحفيظ بمعنى اثبت بالانشيد  
فمعنى الحقيقة على الاول الثابت وعلى الثانى الثبت ( قوله من حق ) بابه ضرب لانصر  
( قوله فنقل الى الكلمة الخ ) اى نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى كونه اسماً  
للكلمة الثابتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الاول وهوانها فى الاصل بمعنى فاعل  
او الثابتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار الثانى وهوانها بمعنى المفعول فقول الشارح  
الثابتة او الثابتة لف ونشر مرتب والمراد بمكانها الاصلى معناها الذى وضعت له اولا  
وجعل المعنى الاصلى مكاناً للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح ان نقل هذا  
اللفظ من الوصفية الى كونه اسماً للكلمة المذكورة بلا واسطة والذى فى بعض كتب  
الاصول ان هذا اللفظ اعنى لفظ حقيقة نقل اولا من الوصفية الى الاعتقاد المطابق  
لشئوته فى الواقع ثم نقل للقول الدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر انه منقول  
الى كل واحد منهما بلا واسطة لتحقق العلاقة بينه وبين المعنى الوضعى فتأمل ( قوله  
والنأى فيها لاقل ) اى للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وبيان ذلك  
ان التأى فى اصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيث فاذا روى نقل الموصف عن اصله  
الى ماكثر استعماله فيه وهو الاسمية اعتبرت التأى فيه واتى بها اشعار بفرعية الاسمية فيه  
كما كانت فيه حال الوصفية اشعاراً بالتأنيث فالتأى الموجودة فيه بعد النقل غيرا لوجوده  
قبلة ( قوله للنقل ) اى وليست للتأنيث باعتبار ان الحقيقة اسم للكلمة بدليل انه  
يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونها للتأنيث حذف كذا كتب شيخنا الحنفى ( قوله  
الكلمة المستعملة الخ ) اعترض بان هذا التعريف غير جامع لافراد العرف لانه لا يشمل

( الحقيقة ) فى الاصل  
فعل بمعنى فاعل من حق  
الشيء ثبت او بمعنى مفعول  
من حققته اثبت نقل الى  
الكلمة الثابتة او الثابتة  
فى مكانها الاصلى والتأى  
فيها للنقل من الوصفية  
الى الاسمية وهى فى  
الاصطلاح ( الكلمة  
المستعملة فيما ) اى فى  
معنى ( وضعت ) تلك  
الكلمة ( له فى اصطلاح به  
التخاطب ) اى وضعت  
له فى اصطلاح به يقع  
التخاطب بالكلام المشتمل  
على تلك الكلمة فالظرف  
اعنى فى اصطلاح متعلق  
بمؤله وضعت وتعلقه  
بالمستعملة على ما توهمه  
البعض مما لا معنى له

الحقيقة المركبة كقام زيد فكان الواجب ان يبدل السامعة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل  
 للتح واللفظ بيم المفرد والمركب واجيب بان المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة  
 التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة ولو سلم اطلاق الحقيقة على المركب  
 فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر  
 على تعريف الغالب منها وذكر اقسامه وهي المفردة دون المركبة (قوله تلك الكلمة)  
 الاولى ان يقول اي تلك الكلمة باي التفسيرية ليتبر الى ان نائب الفاعل ضمير مستتر  
 ماؤه على الكلمة لا محذوف فان قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة  
 لا على ما الواقعة على معنى كانت الصفة او الصلة جارية على غير من هي له فكان  
 الواجب الابرار كما هو مذهب البصريين قلت لم يبرز لان الصفة فعل وهو يجوز فيه  
 الاستنار باتفاق البصريين والكوفيين والخلاف بينهما اذا كانت الصفة وصفا  
 كذا قال بعضهم وقال بعضهم الخلاف بين الفريقين في الفعل والوصف وعلى هذا  
 فيقال انه لم يبرز جريا على المذهب الكوفي من عدم الوجوب عندنا من اللبس كما هنا تأمل  
 (قوله في اصطلاح به الخطاب) المراد بالخطاب التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة  
 (قوله اي وضعته في اصطلاح به) اي بديه يقع الخطاب اي التكلم بالكلام المشتمل  
 الخ وأشار الشارح بذلك الى ان اضافة اصطلاح للخطاب من اضافة السبب للسبب  
 وحيد فلاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح اذا كان سببا في وقوع  
 الخطاب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح ان يظهر  
 ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كبيرا  
 حتى صار حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين للفظ لذلك المعنى او كان الواضع له غيرهم  
 (قوله بما لا معنى له) اي بما لا معنى له صحيح لان جهة اللفظ ولا من جهة المعنى اما من جهة  
 اللفظ - فلانه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد واما من جهة  
 المعنى فلان استعمال الشيء في الشيء عبارة عن ان يطلق الشيء الاول ويراد ذلك  
 الثاني وظاهر انه لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد بها اصطلاح به الخطاب بحيث  
 يكون ذلك الاصطلاح مدلولاً لكونه مستعملاً فيه على انه يلزم عليه التخالف  
 لان قوله اولاً فيما وضعته يفيد ان المدلول هو المعنى الموضوع له وقوله في اصطلاح  
 يفيد ان المدلول هو الاصطلاح والحاصل ان مادة الاستعمال تتعدى بني المعنى  
 المراد من اللفظ فمدخول في هو مدلول الكلمة فلو علق قوله في الاصطلاح بالمستعملة  
 لفسد المعنى ولزم التخالف ولزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد  
 واجيب عن الاعتراض الوارد من جهة اللفظ بان الجار الاول تعلق بالعامل في حال  
 كونه مطلقاً والثاني تعلق به حال كونه مقيداً بالاول فلم يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ  
 والمعنى بعامل واحد بل بعاملين لان المطلق غير المقيد وتوقف في كفاية هذا الجواب

بعض من كتب على الاشئني واجيب عن الاعتراض انوارد من جهة المعنى ومن جهة  
اللفظ بان هذا الاعتراض انما يتوجه اذا اجريت على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت  
في بمعنى على اى استعمالا جاريا على اصطلاح به الخطاب او جعلت للشيء اى بسبب  
اصطلاح به الخطاب او قدر ان المعنى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب  
وبالنظر اليه يجعل الظرفية مجازية فلا يلزم ذلك المحدور الا انه صرف للكلام عن المتبادر  
منه فالجمل عليه تكلف يعلى ان وضعت فعل فهو اولى في العمل من الوصف الذى  
هو مستعملة خصوصا وهو اقرب منه للمعمول تأمل ( قوله عن الكلمة قبل الاستعمال )

فا حترز بالمتعملة عن  
الكلمة قبل الاستعمال  
فانها لا تسمى حقيقة ولا  
مجازا وبقوله فيما وضعت  
له عن اللفظ نحوخذ هذا  
الفرس مشيرا الى كتاب  
وعن المجاز المستعمل فيما  
لم يوضع له في اصطلاح  
به الخطاب ولا في غيره  
كالاسد في الرجل الشجاع  
لان الاستعارة وان كانت  
موضوعة بالتأويل

اى وبعد الوضع ( قوله عن اللفظ ) اى فان اللفظ فيه مستعمل في غير ماوضع له الا ترى  
ان لفظ فرس في المثال المذكور لم يوضع للكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ماوضع له  
غلطا بحقيقة كما انه ليس بمجاز لعدم العلاقة فان قلت الوضع كما باتى معناه تعيين اللفظ  
للدلالة على معنى نفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج قلت انه قصد شرط في الوضع فهو  
تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصدا واللفظ ليس بمقصود واعلم ان المراد باللفظ الخارج  
بالنفس المذكور الخطأ المتعلق باللسان اما المتعلق بالقلب فهو حقيقة ان كان الاستعمال  
فيما وضع له بحسب زعم المنكلم ولو غلط في قصده كن قال للكتاب الذى راى من بعد  
هذا اسد لاعتقاده انه حيوان مفترس وان كان الاستعمال في غير ماوضع له بحسب  
زعم المنكلم فهو مجاز ان كان هناك ملاحظة علاقة كن قال للكتاب الذى راى من بعد  
فاعتقد انه رجل شجاع هذا اسد فان لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما  
انه ليس بحقيقة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى ( قوله وعن المجاز المستعمل الخ )  
عطف على قوله عن اللفظ وحاصله انه احترز بقوله فيما وضعت له عن شيئين الاول  
ما استعمل في غير ماوضع له غلطا فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى  
لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات اعنى اصطلاح اللغويين واسرعين  
واهل العرف وذلك كالاسد في الرجل الشجاع فان استعماله فيه لم يكن استعمالا فيما  
وضع له باعتبار اصطلاح به الخطاب ولا باعتبار غيره لان الخطابين ان كانا لغويين  
لم يكن استعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالا فيما يوضع له باعتبار اصطلاحهم ولا  
باعتبار اصطلاح غيرهم اعنى الشرعيين واهل العرف وان كان الخطابان من اهل  
العرف فكذلك لم يكن استعمال الاسد فيه استعمالا فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم  
ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهو اللغويون واهل الشرع وكذا يقال فيما اذا كان  
الخطابان من اهل الشرع واما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج  
من التعريف بالقيد الا فى بى شئ وهو ان قوله فيما وضعت له كما اخرج الشيشين  
المذكورين اخرج ايضا الكذب كما اذا قال للحجر هذا ماء مثلا متعمدا لذلك القول  
وليس ملاحظا لعلاقة وليس ثم قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقى كان كذبا وصدق

عليه انه مستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد ايضا لكن الشارح سكت  
عن اخراجه لانه لا ينبغي ان يكون من مقاصد العقلاء كذا قرر بعضهم هذا وذكر  
بعضهم ان الكناية يجب ان تخرج عن حدا الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم  
يعرض الشارح لذلك فكأنه اراد بالمجاز ما يتناول الكناية وبالقرينة الواقعة في تعريف  
الوضع القرينة المهيئة آه وما ذكره مبنى على ان الكناية من المجاز وقيل انها حقيقة  
وحينئذ فيجب ادخالها في حدها وقيل انها لاحقيقة ولا مجاز وهذا هو الحقير  
وحينئذ فيجب اخراجها عن حديهما (قوله في الرجل) اي المستعمل في الرجل الشجاع  
(قوله لان الاستعارة الخ) جواب عما يقال ان هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد  
الوضع منه ما هو استعماله وسبب ان موضوعه بالتأويل واذا كانت موضوعه  
بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع وخبر ان محذوف دل عليه قوله الا ان مفهومه وجلة  
وان كانت موضوعه بالتأويل جلة حالبة اي لان الاستعارة حال كونها موضوعه بالتأويل  
غيره موضوعه وضعه معتد به في الحقيقة فلذا خرجت بقيد الوضع (قوله بالتأويل) اي  
وهو كما يأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وتوهم فردا من افراده بعد اعتبار معنى  
التشبيه كما تقول في اللحم اسد فيجعل افراد جنس الاسد فحين متعارفا وهو الذي له غاية  
البراءة ونهاية قوة البطش في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك  
البراءة والقوة لافي ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) اي من الوضع عنه  
اطلاقه وعدم تقيده بتأويل او تحقيق (قوله انما هو الوضع بالتحقيق) اي الذي لا تأويل  
فيه وهذا القدر غير موجود في الاستعارة اي والمصنف قد اطلق الوضع فيكون مراده  
الوضع بالتحقيق فصح اخراجها بهذا القيد (قوله عن المجاز المستعمل الخ) الاولى ان  
يقول عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح غير الاصطلاح الذي به الخطاب  
فانها ليست بحقيقة لكنه عبر بما ذكره لتنبيه من اول الامر على ان تلك الكلمة الموصوفة  
بما ذكر مجاز (قوله ان استعمالها الخطاب) بكسر الطاء المتكلم بعرف الشبرع والمراد  
بالتكلم بعرف الشرع المراعي لاوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ (قوله في الدعاء)  
متعلق باستعمالها وذلك بان قال ذلك المستعمل لشخص صل اي ادع (قوله فانها) اي الصلاة  
بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) اي الخطاب ذلك اللفظ وقوله في غير ما اي في غير معنى وقوله  
وضع اي اللفظ وصميره حاد على ما وقوله اعني اي بما وضع له في الشرع وكما ان هذا  
اللفظ مجاز اذا استعمله الخطاب بعرف الشرع في الدعاء هو مجاز ايضا اذا استعمله  
الخطاب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح  
به الخطاب وان كانت مستعملة فيما وضعت له في غير الاصطلاح الذي وقع به الخطاب  
والحاصل ان الصور اربع استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء واستعمال الشرعي لها

(في الاركان)

لان المفهوم من اطلاق  
الوضع انما هو الوضع  
بالتحقيق واحتراز قوله في  
اصطلاح به الخطاب عن  
المجاز المستعمل فيما وضع  
له في اصطلاح آخر غير  
اصطلاح الذي به  
الخطاب كالمصلاة اذا  
استعملها الخطاب بعرف  
الشرع في الدعاء فانها  
تكون مجازا لاستعماله في  
غير ما وضع له في الشرع  
اعني الاركان المخصوصة  
وان كانت مستعملة فيما  
وضع له في اللغة  
(والوضع) اي وضع  
اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة  
على معنى بنفسه)

قوله في اصطلاح به الخطاب  
هكذا وجد في بعض  
نسخ المصنف وهي التي  
كتب عليها الاطول وبني  
الحشي عليها كلامه هنا  
(ومحمده)

في الاركان وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله في اصطلاح به الخطاب  
واستعمال اللفظ لها في الازكان واستعمال الشرعي لها في الدماء وهما مجازان خرجا  
بقوله في اصطلاح به الخطاب بقي شيء آخر وهو ان اللفظ قد يكون في الاصطلاح مشتركاً  
بين معنيين ويستعمل في احدهما من حيث انه ملابس للآخر لا من حيث انه موضوع له  
وهذا داخل في التعريف مع انه مجاز كما لو استعمل الشرعي الصلاة المشتركة بين الافعال  
المخصوصة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك في سجدة التلاوة من حيث انها بعض من المعنى  
الاول وقد يجاب بان هذه الصورة خارجة بقيد الحثية المحوطة في التعريف اذ المراد  
الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له واستعمال لفظ الصلاة في سجدة  
التلاوة من حيث انها بعض الافعال المخصوصة ليس من حيث انها وضعت لها تأمل  
قرر ذلك شيخنا العدوي (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة  
والجواز على معرفته لاخذ المشتق منه في تعريفهما ومعرفة المشتق تتوقف على معرفة  
المشتق منه (قوله اي وضع اللفظ) اي لا مطلق الوضع الشامل لوضع الكناية  
والاشارة والنصب والعقد والازم التعريف بالاخص فيكون غير جامع لان الوضع  
المطلق تعيين الشيء للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك الشيء لفظا او غيره فبا لقيد  
الذي ذكره الشارح حصلت مساواة الحد للمحدود في كلام المصنف والمراد وضع  
اللفظ الفردي لان الكلام في وضع الحقائق الشخصية اعني الكلمات لا ما يشمل المركب لان  
وضعه نوعي على القول بانه موضوع فهو خروج عن الموضوع ويحتمل ان يكون  
المراد باللفظ اعم من ان يكون مفردا او مركبا يقطع النظر عن الموضوع له (قوله تعيين  
اللفظ) اي لولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة والمراد بتعيين اللفظ ان يخصص من بين  
سائر الانتاظ بانه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه ان الاولى ان يقال  
للدلالة على شيء لان المعنى انما بصير معنى بهذا التعيين فطرعا الوضع اللفظ والشي  
لا اللفظ والمعنى وقد يقال سلم ان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء وانهما طرعا لكن  
الاضافة انما بتضع غايبة الانتضاح بتعين طرفيها ان قلت لك ان تستغنى عن ذكر هذا  
القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكبا لما هو الاولى من اشتغال  
التعريف على العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين فبدل عليه بالالتزام واللفظ  
والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ والمعنى بمنزلة العلة الصورية والدلالة  
على المعنى بنفسه هو العلة الغائية تأمل (قوله على معنى) اي ولو كان لفظا كدلول  
كلمة (قوله اي ليدل بنفسه) اشار الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه  
قول المصنف في الجواز لان دلالاته بقرينة وليس متعلقا بالتعيين والالتزام على قوله  
للدلالة دفعا للاباس (قوله لابقرنة تنضم اليه) اي بحيث تكون تلك القرينة محصلة  
للدلالة على المعنى وهذا اي قوله لابقرنة تنضم اليه محصلة للدلالة صادق بان يكون

اي ليدل بنفسه لابقرنة  
تنضم اليه ومعنى الدلالة  
بنفسه ان يكون العلم  
بالتعيين كافيا في فهم المعنى  
عند اطلاق اللفظ وهذا  
شابل للحرف ايضا  
لانا نألو معاني الحروف  
عند اطلاقها بعد علم  
باوضاعها الا ان معانيها  
ليست تامة في انفسها بل  
تحتاج الى الغير بخلاف  
الاسم والفعل نعم لا يكون  
هذا شاملا لوضع  
الحروف عند من يجعل  
معنى قولهم الحرف مادل  
على معنى في غيره انه  
مشروط في دلالاته على  
معناه الا فرادى ذكر  
متعلقة



هناك قرينه أصلا أو كان هناك قرينة غير محضلة للدلالة على المعنى بل معبئة للمعنى المراد عند مزاحمة المعاني كما في المشترك ( قوله ومعنى الدلالة بنفسه ) أى ومعنى دلالة اللفظ المفيدة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أى أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ ذلك المعنى وقوله كافيا في فهم المعنى أى من ذلك اللفظ وقوله عند إطلاق اللفظ أى عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكورة والظرف متعلق بقوله كافيا ( قوله وهذا ) أى تعريف وضع اللفظ الذى ذكره المصنف ( قوله شامل للحرف ) أى شامل لوضع الحرف كما يشمل وضع الاسم والفعل ( قوله لأننا نفهم معاني الحروف ) أى الأفرادية كالابتداء والاستفهام والتعريف وقوله عند إطلاقها أى عند ذكرها مطلقة وقوله بعد علمنا بأوضاعها أى بأوضاع الحروف لتلك المعاني مثلا إذا علمنا أن من موضوعات الابتداء فهمنا منها عند سماعها ( قوله إلا أن معانيها ) أى التى تستعمل فيها وقوله ليست تامة في انفسها أى ليست مستقلة بالمفهومية بل هى معان جزئية ( قوله بل تحتاج ) أى تلك المعاني المستعملة فيها إلى الغير أى إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لفهم تلك المعاني الجزئية والحاصل أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لفهوم كلى ولا يستعمل إلا في جزئ من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم وذكر المتعلق لفهم الجزئ الذى يستعمل فيه وهذا مبنى على ما قاله العلامة الرضى في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أن في ظرفية أى كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت في غيرها فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو في الرجل أى متعلق به وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة قام زيد ومن في قولنا سرت من البصرة يدل على الابتداء الذى هو في البصرة وهكذا ( قوله بخلاف الاسم والفعل ) أى فإن معنى كل منهما الذى يستعمل فيه تام في نفسه فلا يحتاج في فهمه منه إلى انضمام الغير له ( قوله لا يكون هذا ) أى تعريف الوضع ( قوله عند من يجعل الح ) أى وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل في السببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أى بسبب غيرها وهو المتعلق فمنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه وجيتد فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا في فهم معناه منه بل لابد من ذكر المتعلق فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذى ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه مذهبان أحدهما أنه يدل بنفسه والثانى أنه لا يدل إلا بصيغة غيره فعلى الأول يكون تعريف المصنف لوضع شاملا لوضع الحرف لآعلى الثانى ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة الحرف مادل على معنى في غيره فقال الرضى أن في الظرفية وأن المعنى مادل نفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على المعنى بنفسه أجمالا ولكن ذلك المعنى الذى دل عليه الحرف لا يتم ولا تعين إلا بذكر المتعلق لقيامه به وقال ابن الحاجب أن في سمة

(فخرج الجواز) من ان  
يكون موضوعا بالنسبة  
الى معناه المجازى (لان  
دلالة) على ذلك المعنى  
انما تكون (بقريضة)  
لانفسه (دون المشترك)  
فانه لم يخرج لانه قد عين  
للدلالة على كل من المعنيين  
بنفسه وعدم فهم احد  
المعنيين بالتعيين لعارض  
الاشتراك لا ينافى ذلك  
فالقرم مثلا عين مرة للدلالة  
على الطهر بنفسه ومرة  
اخرى للدلالة على الحيض  
بنفسه فيكون موضوعا  
وفي كثير من النسخ بدل  
قوله دون المشترك دون  
الكتابة وهو سهو لانه  
ان اريد ان الكتابة بالنسبة  
الى معناه الاصلى  
موضوعة فكذا الجواز  
ضرورة ان الاسد في  
قولنا رأيت اسدا يرمى  
موضوع للحيوان المفترس  
وان لم يستعمل فيه وان  
اريد انها موضوعة بالنسبة  
الى معنى الكتابة اعنى  
لازم المعنى الاصلى فساد  
ظاهر لانه لا يدل عليه  
بنفسه بل بواسطة القرينة  
لا يقال معنى قوله بنفسه اى  
من غير قرينة مانعة عن  
ارادة الموضوع له او من  
غير قرينة لفظية

وان المعنى مادل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى يذكر المتعلق  
فن مثلا يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه الا بذكر السيرو البصرة مثلا على الاول  
وعلى الثانى الدال على الابتداء من بشرط ذكر السيرو البصرة مثلا (قوله على معناه  
الافرادى) اى كدلالة من على الابتداء ولم على التنى وهل على الاستفهام وقيد  
بالافرادى لانه اشتراط الغيرى للدلالة على المعنى التركيبى مشتركين الحرف والاسم  
الا ترى ان دلالة زيد في قولك جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني ودلالة الضمير  
على المفعولية بواسطة ذكر الفعل ولفاعل والحاصل ان اشتراط الغيرى في الدلالة على  
المعنى الافرادى مختص بالحرف واما اشتراطه في الدلالة على المعنى التركيبى فهو  
مشترك بين الاسم والحرف فلذا قيد الشارح المعنى بكونه افراديا آه فارى والمعنى  
التركيبى هو مادل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج الجواز) هذا مفرع على  
التقيد بقوله بنفسه اى فباستمرار هذا التقيد خرج اللفظ المجازى عن كونه موضوعا  
بالنسبة لمعناه المجازى اى وان كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقى وفي كلام المصنف  
مسألة اذ الخارج بالقيد المذكور في الحقيقة انما هو تعيين الجواز عن كونه وضعاً فقول  
المصنف فخرج الجواز على حذف مضاف اى خرج تعيين الجواز وقول الشارح عن  
ان يكون موضوعا بحجاءة لظاهر المصنف من ان الخارج نفس الجواز فأمل وكما  
خرج تعيين الجواز عن كونه وضعاً خرج ايضا تعيين الكناية بناء على انها غير حقيقة  
لان كلا من الجواز والكناية انما يدل على المعنى بواسطة القرينة وان كانت القرينة  
في الجواز مانعة وفي الكناية غير مانعة (قوله انما تكون بقريضة) اى بواسطة قرينة  
فاندال اللفظ بواسطة القرينة (قوله دون المشترك) حال من الجواز اى حالة كون الجواز  
مفاهرا للمشارك (قوله فانه لم يخرج) اى فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه بناء على  
جوازه وقال بعضهم انه يكون مجازا في هذه الحالة فان كان المصنف يقول بذلك حين  
قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في احدهما والمراد بالمشارك ما وضع لمعنيين  
او اكثر وضعاً متعدداً اتحد واضعه او تعدد (قوله لانه قد عين للدلالة على كل من  
المعنيين بنفسه) اى لفهمهما منه بدون القرينة وحينئذ قرينته انما هى لتعيين المراد  
وفهمه بخصوصه بخلاف الجواز فان القرينة فيه محتاج اليها في نفس الدلالة على  
المعنى المجازى (قوله احد المعنيين) اى على انه مراد (قوله بالتعيين) اى حالة كون ذلك  
الاحد ملتبساً بالتعيين (قوله لعارض الاشتراك) اضافته بانية اى لعارض هو اشتراك  
المعاني في ذلك اللفظ الذى عين للدلالة عليها وهو علة لعدم الفهم (قوله لا ينافى ذلك)  
اى تعيينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه والجملة خبر عن قوله وعدم فهم الخ (قوله  
فيكون موضوعاً) اى فيكون المشترك موضوعاً لكل منهما بوضعين على وجه  
الاستقلال فاذا استعمل في احدهما واحتجج الى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك

فعلی هذا يخرج من الوضع  
المجاز دون الكناية لانا  
نقول اخذ الموضوع في  
تعريف الوضع فاسد  
للزوم الدور وكذا حصر  
القرينة في اللفظ لان  
المجاز قد تكون قرينته  
معنوية لا يقال معنى الكلام  
انه خرج عن تعريف  
الحقيقة المجاز دون  
الكناية فانه ايضا حقيقة  
على ما صرح به صاحب  
المفتاح لانا نقول هذا فاسد  
على رأى المصنف لان  
الكناية لم تستعمل فيما  
وضع له بل اتما استعملت  
في لازم الموضوع له مع  
جواز ارادة الملزوم  
وسيجئ لهذا زيادة بتحقيق  
(والقول)

قوله وسيجئ الخ مقتضى  
صنيعه ان نلخصه وسيجئ  
تحقيق ذلك والذي في  
نسخ الشارح وسيجئ  
لها زيادة تحقيق والامر  
سهل اه (مصححه)

في كونه حقيقة لان الحاجة الى القرينة فيه تعيين المراد لالاجل وجود اصل الدلالة  
على المراد (قوله وهو سهو) اى من الناسخ او من المصنف (قوله ان اريد ان الكناية)  
اى اللفظ الكنائى (قوله فكذا المجاز) اى وحينئذ فلا وجه لخروج المجاز عن كونه  
موضوعا دون الكناية (قوله وان اريد انها) اى الكناية بمعنى اللفظ الكنائى (قوله  
لانه لا يدل عليه بنفسه) اى لانه لو كانت الكناية موضوعا للزوم المذكور لكانت  
الكناية خارجة عن فن البيان لان دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل  
بواسطة القرينة) اى فالقرينة في الكناية من جملة الدال كالمجاز وحينئذ فلا وجه  
لاخراج احدهما دون الآخر (قوله لا يقال) اى في الجواب عن المصنف على هذه  
النسخة او لا يقال في دفع السهو عليها وحاصله جوابان تقرير الاول ان يقال بمختار  
الاحتمال الثانى ولانسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه اى  
من غير قرينة مائة عن ارادة الموضوع له وليس معناه من غير قرينة مطلقا كما تقدم  
وحيث كان معناه ما ذكر فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة  
على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له واما الكناية فتبها تعيين  
اللفظ ليدل بنفسه بواسطة القرينة المانعة لان القرينة فيها ليست مائة عن ارادة  
الموضوع له فيجوز فيها ان يراد من اللفظ معناه الاصلى ولازم ذلك المعنى فتقول المعارض  
لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ممنوع وتقرير الثانى ان يقال نختار الثانى  
ولانسلم ما ذكره من الفساد ومعنى قوله في تعريف الوضع بنفسه اى من غير قرينة لفظية  
وحينئذ فيخرج المجاز دون الكناية لان المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية  
فتقول المعارض لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة مسلم لكن المرد القرينة المعنوية  
لا اللفظية المعنوية في المجاز فتأمل (قوله فعلى هذا) اى ما ذكر من الجوابين (قوله لانا نقول  
الخ) هذا رد للجواب الاول وقوله وكذا حصر الخ رد للجواب الثانى (قوله اخذ  
الموضوع) اى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له (قوله للزوم  
الدور) وذلك لتوقف معرفة الوضع على معرفة الموضوع لاخذه جزأ في تعريفه وتوقف  
معرفة الموضوع على معرفة الوضع لان الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق  
متوقفة على معرفة المشتق منه ثم لو قيل ان معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن  
ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الاطول قال  
العلامة القاسمى التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق المخالفة سوى نفي الوضع عن  
تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بالضمائم شئ آخر الى النفس وهذا المقدار لك  
ان تعبر عنه بعبارة شتى منها ان تقول معنى قوله بنفسه اى من غير انضمام شئ آخر اليه  
او من غير انضمام قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى او من غير قرينة مانعة مما عين له  
اولا ونحو ذلك مما لم يعتبر فيه بالموضوع له الذى عبر به الشارح اللازم عليه الدور على

ان لك ان تقول ان الدور مدفوع ولو صرح بالموضوع في التعريف لان المراد به ذات الموضوع لامع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع ادراكه لكن ادراكه ممكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بانه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) اي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج الجواز دون الكناية فانه يقتضي ان قرينة الجواز دائما لفظية وهو فاسد لان قرينة الجواز قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخلا في التعريف فكيف يخرج منه اي والكناية قد تكون قرينتها لفظية وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل ان الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة الجواز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة الجواز معنوية فيكون داخلا في التعريف فلا يصح اخراجه حينئذ منه وقد تكون قرينة الكناية لفظية فتكون خارجة من التعريف فلا يصح ادخالها حينئذ فيه (قوله لا يقال) اي في الجواب عن المصنف على نسخة فخرج الجواز دون الكناية ان معنى كلامه انه خرج الخ وحاصله ان معنى قوله فخرج الجواز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في الجواز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساد ما على هذا التوجيه فعناء فخرج الجواز عن تعريف الحقيقة دون الكناية فانه لم يخرج من تعريفها لانها من افراد الحقيقة لاستعمالها في الموضوع له عدد السكاكي وهذا الجواب مبنى على ان قوله فخرج مفرع على تعريف الحقيقة لاعلى تعريف الوضع بخلاف الجواب الاول (قوله على رأى المصنف) اي وان كان صحيحا على رأى السكاكي (قوله لم يستعمل فيما وضعه) اي عند المصنف خلافا للسكاكي لانه يقول الكناية لفظ استعمل في معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى فهمى عنده حقيقة لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه لازم ذلك المعنى واما عند المصنف فهمى واسطة بين الحقيقة والجواز (قوله مع جواز ارادة الملزوم) اي الموضوع له ومن المعلوم ان مجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه (قوله وسيمى) اي في باب الكناية تحقيق ذلك اي تحقيق ان ارادة الملزوم وهو المعنى الحقيقي في الكناية جائز لا لازم والمفتاح يفيد ذلك في مواضع وفي موضع آخر يفيد الملزوم (قوله والقول الخ) قال في الاطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنافى ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ يقول الشارح في المطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك وحاصل ما في المقام ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بدلها من مخصص لتساوى نسبتها الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص لو وضعه

بدلالة اللفظ لذاته ظاهره  
 فاسد) يعني ذهب بعضهم  
 الى ان دلالة الالفاظ على  
 معانيها لا تحتاج الى الوضع  
 بل بين اللفظ والمعنى مناسبة  
 طبيعية تقتضى دلالة كل  
 لفظ على معناه لذاته مذهب  
 المصنف وجميع المحققين الى  
 الى ان هذا القول فاسد  
 مادام محمولا على ما يفهم منه  
 ظاهر الان دلالة اللفظ على  
 المعنى لو كانت لذاته كذلكه  
 على الالفاظ لوجب ان لا  
 تختلف اللغات باختلاف  
 الالم وان يفهم كل احد  
 معنى كل لفظ لعدم انفكاك  
 المدلول عن الدليل ولا يمنع  
 ان يجعل اللفظ بواسطة  
 القرينة بحيث يدل على المعنى  
 المجازى دون الحقيقى لان  
 ما بالذات لا يزول بالتفسير  
 ولا يمنع نقله من معنى الى  
 الى معنى آخر بحيث لا يفهم  
 منه عند الاطلاق الا المعنى  
 الثانى (وقد تأوله) اى  
 القول بدلالة اللفظ  
 لذاته (السكاكى)  
 اى صرفه عن ظاهره

لهذا المعنى دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب  
 اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليميا  
 بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع فى ذلك الجسم واحدا او جماعة  
 من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب عباد بن سليمان الصيرى  
 ومن تبعه الى ان التخصص لدلالة هذا اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعانى  
 ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا  
 المعنى فكل من سمع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج فى دلالة  
 على معناه للوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما قال المصنف وهذا القول  
 ظاهره فاسد وسيأتى تأويله (قوله بدلالة اللفظ) اى على معناه وقوله لذاته اى  
 لا لوضعه اذ لا وضع (قوله ذهب بعضهم) اى وهو عباد بن سليمان الصيرى  
 من المعتزلة (قوله لا يحتاج للوضع) اى التعيين (قوله طبيعية) اى ذاتية (قوله على  
 ما يفهم منه) اى وهو عدم الاحتياج للوضع لان دلالة اللفظ لذاته (قوله كذلكه  
 على الالفاظ) اى على وجوده وحياته فان هذه الدلالة لذات اللفظ لانها عقلية لا تنفك  
 اصلا (قوله لوجب ان لا تختلف اللغات) اى فى معنى اللفظ الواحد لان ما بالذات  
 لا يختلف لكن اللازم باطل فبطل المزوم وبيان بطلان اللازم ان لفظ سوء معناه بالتركية  
 ماء وبالفارسية جانب وبالعربية فيبح فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعانى  
 مناسبة ذاتية نفى عن وضعه لما اختلفت اللغات فى معناه بل كانت تتفق على المعنى  
 الموجود فيه المناسبة (قوله وان يفهم كل احد) عطف على قوله ان لا يختلف اى  
 ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ اى بحيث انه متى سمع انسان اى لفظ كان  
 فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسوءال الترك مثلا عن معنى كلامهم لكن اللازم  
 باطل فبطل المزوم وقوله لعدم الخ بيان للضرورة التى احتوت عليها الشرطية (قوله  
 لعدم انفكاك المدلول عن الدليل) اى لان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الذى  
 هو المدلول (قوله ولا يمنع ان يجعل اللفظ الخ) يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يمنع فهم  
 المعنى الحقيقى منه فان اسداع برى لا يفهم منه المعنى الحقيقى اصلا فلو كان اللفظ دالا  
 بذاته فلا يكون اسد دالا الا على المعنى الحقيقى (قوله ولا يمنع نقله الخ) اى لانه يدل على  
 معناه بذاته وطبعته وما بالذات لا يزول (قوله بحيث لا يفهم الخ) كما فى الاعلام المنقولة  
 وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية كزبد والصلاة والدابة فلو كانت دلالة اللفظ  
 على المعنى لذاته لا تمنع نقل لفظ زيد من المصدرية العلمية ونقل لفظ صلاة من الداعية الى  
 الاضال والاقوال المتخصصة ونقل لفظ دابة من كل مادب على وجه الارض لذوات القوائم  
 الاربع لكن اللازم باطل فكذلك المزوم والاصل ان دلالة اللفظ على معناه لو كانت لذاته  
 لازم عليه امور اربعة كلها باطلة واعلم ان اللازم الاول نظريه لغة والثانى نظريه

للاشخاص وان كان لازما للاحقة والثالث نظر فيه للقران والرابع نظره للتحقائى  
 المقولة واذا علمت ان الوازم اربعة تعلم انه كان الاول للشارح اعادة اللزم في قوله وان يفهم  
 كل احد الخ كما فعل في بقية الموطوات لان ترك اعادته بشمر بان قوله وان يفهم الخ من تمة  
 ما قبله تفسيره كما قبل آه سم (قوله اى صرفه عن ظاهره) اى حمله على خلاف الظاهر منه  
 وذلك لانه قال معنى قوله يدل لذاته ان فيه وصفا ذليا تناسب ان يوضع بسببه معنى  
 دون آخر لا ان المناسبة بسببها يدل لفظ على المعنى بدون الوضع كما هو ظاهره واعلم  
 ان هذا التأويل خلاف الصحيح نقله عن عباد والصحيح في النقل عنه هو الظاهر  
 من كلامه قال في جمع الجوامع وشرحه للعلامة المحلى مانصه ولا يشترط مناسبة  
 اللفظ للمعنى خلافا لعماد الصميرى حيث انبها بين كل لفظ ومعناه قال والافهم  
 اخذنى به فقبل بمعنى انها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل  
 بمعنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله  
 تعالى به كما في القرافة ويعرفه غيره منه قال القرا فى حكي ان بعضهم يدعى انه يعرف  
 السميات من الاسماء فقبل له ماسمى آدناغ وهو من لغة البربر قال اجد فيه يباشديدا  
 وارا اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد آه بلفظهما  
 فانت تراه كيف نقل القولين وصحح الثاني منهما عن عباد وهو يخالف تأويل السكاكى  
 (قوله وقال انه) اى القول المذكور (قوله تنبيه) اى ذو تنبيه او المصد بمعنى اسم الفاعل  
 (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على ان كلامهما علم على حدته وهو الحق  
 لامتياز مورع كل منهما عن موضوع الآخر بالحينية المتباعدة في موضوعات العلوم  
 فسلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث اصالة حروفها وزاداتها  
 ومحتبها واعتلالها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث  
 اتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا ذكره السيد فى شرح المفتاح قال  
 الفناى وفيه ان هذا منقوص بالكلمات البعيدة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال فى قال  
 اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن اتساب احدهما الى الآخر  
 بالاصالة والفرعية واجيب بان مراده الاصلة والفرعية المخصوصان اى الذى ان يحسب  
 اللفظ والمعنى ولا يوجدان فى قال وقول وامليت وامليت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل  
 والمصدر تأمل (قوله من ان الحروف الخ) هذا بيان لما عليه ائمة الاشتقاق (قوله  
 فى انفسها) اى باعتبار ذاتها (قوله خواص) اى صفات وقوله بها اى بسببها (قوله  
 كالجهر) هو خروج الحرف بصوت قوى ويعلم ذلك بالوقف على الحرف بعد همزة  
 كاتب واخو الهمس هو خروج الحرف بصوت غير قوى والحروف المهموسة يجمعها  
 قولك فتنه شخص سكت وما عداها مجهور (قوله والشد والرخاوة) الشدة انحصار  
 صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى فى غيره والرخاوة عدم

وقال انه تنبيه على ما عليه  
 ائمة على الاشتقاق  
 والتصريف من ان  
 الحروف فى انفسها  
 خواص بها تختلف كالجهر  
 والهمس والشد  
 والرخاوة والتوسط بينهما  
 وغير ذلك وتلك الخواص  
 تقتضى ان يكون  
 العالم بها اذا اخذ  
 فى تعيين شئ مركب  
 منها المعنى لا يهمل التاسب  
 بينهما قضاء لحق الحكمة  
 كالقضم بالفاء الذى هو  
 حرف زخول كسر الشئ  
 من غير ان يبين

انحصار صوت الحرف في مخرجه عند اسكانه فيجري الصوت في غير مخرجه جريما  
والتوسط ان لا يتم الانحصار والجري والحروف الشديدة بجمعها قولك اجد قط  
بكت والتوسط بين الشديدة والرخوة بجمعها قولك لن عمر وما عاها حروف رخوة  
(قوله وغير ذلك) اى كاستعلاء الاستغفال والتجسيم والاعلال (قوله وتلك الخواص  
اى الاوصاف) (قوله اذا اخذ في تعيين شيء) اى اذا اخذ في وضع لفظ وقوله مركب  
منها اى من هذه الحرف (قوله لمعنى) متعلق بتعيين (قوله بينهما) اى بين الحروف  
والمعنى فيضع مثلا اللفظ البدو بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة كالقصم  
بالفاء الذى هو حرف رخو فانه قد وضع لكسر الشئ بلاينونة وانفصال لانه اهل  
بما فيه بينونة وبضع اللفظ البدو بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة كالقصم بالقاف الذى هو  
حرف شديد فانه قد وضع لكسر الشئ مع بينونة لان الكسر مع بينونة اشد من الكسر  
بلاينونة وبضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو وضده لضده وعلى هذا القياس (قوله  
قضاء لحق الحكمة) الاضافة بيانية اى اداء الحكمة اتصف الحروف تلك الخواص  
ولست هذه الخواص علة مقتضية لذاتها هذه المعاني فانه خرق للاجتماع قال العلامة  
الفارسي ولا يخفى ان اعتبار التناسب بين انفظو المعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات  
اعما يظهر في بعض الكلمات كاذكر واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فتعذر  
فاظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قال الشيخ بس وعبرة الجويني في المسئلة هل  
للحروف في الكلمات خواص تحمل على وضعها لمعانيها او وضعت لمعانيها اتفقا  
فوضع الباب لمعنى والتاب بالنون لمعنى آخر ولوعكس لم يمنع وبني المسئلة على مسئلة  
حكيمية وهى ان الفاعل المختار هل بشرط في اختياره وجود مرجح اولا والاظهر  
لا كاختيار الجائع لدفع جوعه احد الرغيفين (قوله لكسر الشئ) اى الذى وضع  
لكسر الشئ وقوله من غير ان بين اى يفصل ذلك الشئ (قوله حتى بين) اى ولا شك  
ان كسر الشئ مع بينونة اشد واقوى من الكسر الذى لا بينونة فيه (قوله وان لهيات  
الخ) عطف على قوله ان للحروف في انفسها خواص فقوله ايضا اى كما ان للحروف  
في انفسها خواص وهذا بيان لما عليه ائمة التصريف (قوله بالتحريك) اى تحريك  
العين (قوله لما فيه حركة) اى فانهما وضعا لما فيه حركة (قوله كالزنوان) اى فانه  
ممثل على هيئة حركات متوالية فيناسب ما فيه حركة ولذلك وضع لضراب الذكر  
وتزوه على الاثنى وهو من جنس الحركة (قوله والجيدى) اى فانه ممثل على هيئة  
حركات متوالية فلذا وضع للعمار الذى له نشاط في حركاته وخفة حتى انه اذا رأى  
ظله عنه جار احاد منه اى فرمته ليسبقه لنشاطه وفي الفارسي الجيدى صفة مشتقة  
من حاد اذا مال يقال جار جيدى اى مائل عن ظله لنشاطه (قوله وكذا باب فعل) عطف  
على قوله كالفعلان (قوله للافعال الطبيعية) اى الذى وضع للافعال الطبيعية وذلك

والقصم بالقاف الذى هو  
حرف شديد لكسر الشئ  
حتى يبين وان لهيات  
تركيب الحروف ايضا  
خواص كالفعلان  
والفعل بالتحريك لما فيه  
حركة كالزنوان والجيدى  
وكذا باب فصل بالضم  
مثل شرف وكسر  
للافعال الطبيعية  
اللازمة (والمجاز)  
في الاصل مفعول من  
جاز المكان يحموزه اذا  
تعداه نقل الى الكلمة  
الجايزة اى التعدية  
مكانها الاصلى او المجوز بها  
على معنى انهم جازوا بها  
وعدها مكانها الاصلى كذا  
في اسرار البلاغة وذكر  
المصنف ان الظاهر انه من  
قولهم جعلت كذا مجازا  
الى حاجتي اى طريقا لها  
على ان معنى جاز المكان  
سلكه

لان الضم يناسب عدم الانبساط فجعل دالا على افعال الطبيعة اللازمه لذواتها قاله  
ابن يعقوب وفي شرح السبد للفلاح وقيل الضم يحتاج الى افضاء الشفتين فناسب  
ان يكون مدلوله مضموما مع الشخص اى لازماله (قوله في الاصل مفعل) اى انه  
باعتبار اصله مصدر ميمى على وزن مفعل فاصله مجوز نقلت حركة الواو للساكن  
قبلها ثم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازا لان  
المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصحة والاعلال وهم قد اعلوا فعله الماضى وهو  
جاز فلذلك اعلوا المجاز (قوله من جاز المكان) اى مشتق من جاز المكان وهذا ظاهر على  
ان الاشتقاق من الافعال كما يقول الكوفيون واما على مذهب البصريين من ان الاشتقاق  
من المصدر فيقدر مضاف اى مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لان المصدر المزيد  
يشق من المجرد ويصح ان يقدر مأخوذ من جاز المكان ودائرة الاخذ اوسع من دائرة  
الاشتقاق (قوله نقل) اى لفظ مجاز فى الاصطلاح الى الكلمة الخ وحاصله ان لفظ مجاز  
فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم انه نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى  
الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له باعتبار انها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى فيكون  
اسم فاعل او باعتبار انها مجوز بها ومتعدى بها مكانها الاصلى فيكون اسم مفعول  
اذا علمت هذا فقول الشارح الجائزة بيان للنسبة بين المنقول اليه لانه من تحت المنقول  
اليه لان المنقول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له افراد الشارح انه نقل الى الكلمة  
باعتبار كونها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الآتى او المجوز بها  
اى او نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها (قوله على معنى الخ) اى حالة كون  
الكلمة المجوز بها ملتبسة بمعنى انهم الخ واتى الشارح بهذا اشارة الى ان الباء  
فى قوله المجوز بها للتعدية لالسببية (قوله وذكر المصنف الخ) حاصله ان لفظ مجاز  
فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز والسلوك وهو نفس الطريق مأخوذ من  
قولهم جعلت كذا مجازا لحاجتى اى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى  
الكلمة المستعملة فى غير ما وضعته باعتبار كونها طريقا الى تصور المعنى المراد منها  
لاتصافها بمعناها الاصلى لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الى تصور المعنى  
المراد منها الحاصل ان لفظ مجاز مصدر ميمى يصلح للزمان والمكان والحدث فاتفق  
المصنف والشيخ عبدالقاهر على انه لا يصح ان يكون المجاز المستعمل فى الزمان متقولا هنا  
لعدم النسبة بينه وبين المنقول اليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعته ثم اختلفا  
فقال المصنف المنقول هنا المستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبدالقاهر المنقول هنا هو  
المستعمل فى الحدث واما استظهر المصنف ما ذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى اسم  
الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله انه) اى لفظ مجاز مشتق او  
مأخوذ من قولهم على ما مر (قوله على ان معنى) اى بناء على ان معنى جاز المكان بملكه ووقع



جوازه فيه لا بمعنى انه جاوزه وتعداه وحينئذ فالجواز معناه محل الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فان المجاز الخ) علة لمحذوف اي ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا اشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه والحاصل انه على هذا القول لم يعتبر في الكلمة المنقول اليها كونها جائزة او مجوزا بهابل كونها محلا للجواز بخلاف القول الاول لا يقال الحقيقة كذلك طريق الى تصور معناها فلتسم مجازا بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكره وحده للتسمية وترجيح لهذا الاسم في هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضي اطراد التسمية في كل ما وجد فيه ذلك الوجه المعبر لانه انما اعتبر لانشاء التسمية على وجه الخصوص بالمسمى كما لا يلزم انتفاؤها عند انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء فانه يقتضي اطراد الوصف في كل من وجد فيه ذلك المعنى وينبغي وصفه به عند انتفاء ذلك المعنى لان ذلك المعنى اعتبر لصحة اطلاق الوصف والحقيقة وان وجد فيها المعنى المذكور وهو كونها طريقا الى تصور معناها لاسمى مجازا اذ لا يطلق المجاز على معناه ليشعر بالمعنى الذي اشتق منه فتيبته ثوبا ونفيا كما في الاوصاف بل اعتبر المعنى فيه لترجيح الاسم للتسمية من غير قصد وضعه للمعنى الوضعي وملخصه ان اعتبار المعنى في تسمية شيء بشيء بغير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كنسبة شيء له حرة باحر ووصفه باحر فاعتبار المعنى في التسمية انما هو لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولي بذلك المعنى من غيره وفي الوصف لصحة اطلاق الوصف على الشيء الموصوف ولهذا شرط بقاء المعنى في الموصوف عند اطلاق الوصف عليه ولم يشترط بقاء المعنى في المسمى عند اطلاق الاسم عليه فعند زوال الحرة لا يصح وصفه باحر حقيقة وبصح نسخته بذلك اى استمرار اطلاق ذلك الاسم عليه (قوله وهما) اي المجاز المفرد والمجاز المركب مختلفان اي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر (قوله ففرقوا كلا على حدة) اي لان الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل لكل منها بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصه واما على سبيل الاجال فيمكن كأن يعبر هنا بدل الكلمة باللفظ او القول وكأن يقال في تعريف الانسان والفرس الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة (قوله الكلمة) اي سواء كانت اسما او فعلا او حرفا وخرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لانها جنس والجنس لا يخرج به كذا قيل ولك ان نقول لافرق بين خرج به وعنه انما الذي لا يناسب اخراج به بالهمزة فتأمل (قوله احتز بها) اي بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال اي وبصد الوضع كما احتز بها عن الكلمة المهمة التي لم توضع اصلا حتى انها تستعمل (قوله قاتها) اي الكلمة التي وضعت ولم تستعمل لامن الواضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له) اي في معنى مفاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له فضمير وضعت ايس راجعا

فان المجاز طريق الى تصور معناه فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان ففرقوا كلا على حدة (اما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتز بها عن الكلمة قبل الاستعمال قاتها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احتز به عن حقيقة مرتجلا كان او منشولا

لما فكان الواجب ابراز الضمير لجريان الصلة على غير من هي له ثم انه ان اريد الوضع  
الشخصي خرج عن التعريف التجوز فيما هو موضوع لعناء الاصلى بالنوع كالمشتقات  
وان اريد الوضع النوعي خرج عن التعريف التجوز فيما كان الوضع فيه لعناء الاصلى  
شخصيا كالاسد مثلا وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي لم يشمل شيئا من افراد  
المجاز الا ان يحاب بان المراد الوضعان ويرتكب التوزيع اى في غير ما وضعت له وضعا  
شخصيا في الموضوعة بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت له وضعا نوعيا في الموضوعة  
بالوضع النوعي فتأمل ويرد على التعريف اللفظ المشترك اذا استعمل في احد معانيه فانه  
يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له كالعين مثلا اذا استعملت في الباصرة  
كان معناها مغاير معناها اذا استعملت في عين الشمس مثلا اللهم الان يحمل ما في التعريف  
على العموم والمعنى حينئذ المستعملة في مغاير كل ما وضعت له وحينئذ فلا يرد المشترك  
فتأمل (قوله مرتجلا كان الخ) نعيم في الحقيقة فضمير كان المستر يعود على الحقيقة  
وذكر الضمير باعتبار ان الحقيقة لفظ والضمير المستر اسم كان ومرتبلا خبر مقدم  
ومتقولا عطف عليه والمرتجل هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شئ  
كسعاد وادد واسد والمتقول هو اللفظ الموضوع لمعنى بعد وضعه لاخر للناسبة مع هجران  
المعنى الاول كالعادة والصلاة فان دابة اسم لكل مادب على الارض ثم نقل لذات  
القوائم والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت للاركان المخصوصة والمناسبة موجودة فيهما  
وقد هجر المعنى الاول (قوله او غيرهما) اى ما ليس منقولا ولا مرتجلا كالمشتقات فانها  
ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة لعدم وضعها بنفسها قبل  
ما اشتقت له اى وكالمشترك فانه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين  
مثلا ولا يشترط فيه هجران المعنى الاول فهو مغاير للمرتجل والنقول كالمشتق (قوله في  
اصطلاح به الخطاب) اى في الاصطلاح الذى يقع بسبب الخطاب والتكلم (قوله  
متعلق بقوله وضعت) يعنى ان المعنى الذى وضع له اللفظ في اصطلاح به الخطاب بذلك  
اللفظ اذا استعمل الخطاب ذلك اللفظ في غيره كان مجازا قال الفارابى ليس المراد من تعلقه  
بوضعت ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام ان لا يكون لفظ الاسد الذى  
وضع في اللغة للخيوان المفترس وافر ذلك الوضع في الاصطلاح والعرف عندما استعمله  
التصوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة بحقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا  
له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك اولا هذا وما ذكره من تعلق الظرف  
بقوله وضعت غير متعين بل يصح تعلقه بالغير لاشتغاله على معنى المغايرة وبالتستعمل بعد  
تقييده بقوله في غير ما وضعت له والمعنى حينئذ ان الكلمة المقيدة بكونها استعملت في غير  
ما وضعت له اذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح به الخطاب بمعنى ان يصح استعمالها

او غيرهما وقوله (في  
اصلاح به الخطاب)  
متعلق بقوله وضعت قيد  
بذلك ليدخل المجاز  
المتعمل فيما وضع له  
في اصطلاح آخر كلفظ  
الصلاة اذا استعمله  
الخطاب بعرف الشرع  
في الدعاء مجازا فانه  
وان كان مستعملا  
فيما وضع له في الجملة  
فليس يستعمل فيما  
وضع له في الاصطلاح  
الذى وقع به الخطاب  
اعنى الشرع وليجر  
من الحقيقة ما يكون له  
معنى آخر باصطلاح به  
آخر كلفظ الصلاة المستعملة  
بحسب الشرع في الاركان  
المخصوصة فانه يصدق  
عليه انه كلمة مستعملة في  
غير ما وضعت له لكن  
بحسب اصطلاح آخر  
وهو اللفظ لا بحسب  
اصطلاح به الخطاب  
وهو الشرع (على وجه  
يصح)

في ذلك الغير والسبب في كونه غيرا هو اصطلاح به المخاطب تكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تحمل كما تقدم في تعريف الحقيقة ( قوله ليدخل ) اي في التعريف على كل من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها في متعلق الظرف وقوله المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر اي غير اصطلاح المستعمل اي والحال انه مستعمل في غير ما وضع له في اصطلاحه ( قوله المخاطب ) بكسر الطاء اي المتكلم بهذه الكلمة ( قوله مجازا ) اي لان الدعاء غير الهيئة المخصوصة الموضوع لها لفظ الصلاة في عرف الشرع لاشتغالها عليه وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة فانه يكون مجازا والحاصل انه يصدق على كل منهما انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح به المخاطب كما اشار لذلك الشارح بقوله فليس بمستعمل الخ ( قوله وان كان مستعملا الخ ) جملة حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والفاء فيه زائدة ( قوله فيما ) اي في معنى ( قوله في الجملة ) اي في بعض الاصطلاحات وهو اللغة ( قوله فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به المخاطب اعني الشرع ) اي وان كان مستعملا فيما وضع له في اصطلاح اللغة فهو مجاز شرعي بمقتضى اصطلاح الشرع وان كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح اهل اللغة فان قلت اذا وقع ذلك الاستعمال من لغوى جريا على اصطلاح الشرع هل يكون مجازا لغويا قلت اجاب العلامة ابن قاسم في شرح الورقات بانه انما لانتم انه مجاز لغوي بل هو شرعي ولو حكما آه ( قوله وليخرج ) عطف على قوله ليدخل اي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هو من افراد الحقيقة فصلة يخرج محذوف وقوله من الحقيقة بيان لا بعدها وهو قوله ما يكون الخ والحاصل ان المصنف زاد قوله في اصطلاح به المخاطب لاجل ان يدخل في التعريف بعض افراد المجاز ولجل ان يخرج من التعريف بعض افراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح به المخاطب وانما هو غير باصطلاح آخر ( قوله لا بحسب اصطلاح به المخاطب ) يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الاركان المخصوصة بحسب الشرع من المجاز اذ تعريفه ليس صادقا عليها ( قوله على وجه يصح ) يؤخذ منه انه لا بد في المجاز من ملاحظة العلاقة لان صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تنوقف على ملاحظتها ولذا صح تفرع قوله بعد فلا بد الخ عليه ( قوله مع قرينة عدم ارادته ) اي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم ارادة المتكلم للمعنى الموضوع له وضعا حقيقيا فقرينة المجاز مانعة من ارادة الاصل واشتراط القرينة المذكورة في المجاز واخراج الكناية بها فيما يأتي انما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبائين اما من جوزه كالاصوليين فلا يشترط في القرينة ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك العلامة المحلى فعند هؤلاء يجب اسقاط القيد المذكور من التعريف لاجل سلامته

متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته ) اي ارادة الموضوع له ( فلا بد ) للمجاز ( من العلاقة ) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بقوله على وجه يصح واشتراط العلاقة ( ليخرج الفلظ ) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح ( و ) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته لتخرج ( الكناية ) لانها مستعملة في غير ما وضع له

وصدقه على المرف واذ سقط القيد المذكور لاجل ادخال المرف دخلت الكتابة  
ايضا ( قوله من العلاقة ) المراد بها هنا الامر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي  
والمعنى المجازى وبه الانتقال من الاول لثاني كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالسببية  
والسببية في المجاز المرسل وقوله فلا بد من العلاقة اى من ملاحظتها فلا يكتفى في المجاز  
وجودها من غير ان يعتبرها المستعمل وبلاحظتها فالصحيح لاستعمال اللفظ في غير  
ما وضع له ملاحظتها لا بمجرد وجودها والمعتبر من العلاقة نوعها ولذا صح انشاء  
المجاز في كلام المولدين فاذا عرفنا ان العرب استعملوا لفظا في سبب معناه او في السبب  
من معناه او في المشابهة لمعناه جازنا ان نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك  
العلاقة لان العرب قد اعتبروها رابطا ولا تقتصر على خصوص اللفظ الذى استعملوه  
ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازى على النقل  
عن العرب في تلك الصورة مع انه ليس كذلك والعلاقة بفتح العين سواء كانت في المعانى  
كملاقة الجمار والحب القائم بالقلب او المحسوسات كملاقة السيف والسوط وقيل انها  
بالفتح في المعانى وبالكسر في الحسيات وانما اشترط في المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى  
المجازى والمعنى الاصلى ولم يصح ان يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة  
على المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى ونقله على ان يكون الاول اصلا  
والثاني فرعا تشريك بين المعنيين في اللفظ وتفرع لاحد الاطلاقين على الآخر وذلك  
يستدعى وجها لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى وذلك  
الوجه هو المناسبة والافلا حكمة في التخصيص فيكون تحكما بنا في حسن التصرف  
في اتأصيل والتفريع ( قوله واشترط العلاقة الخ ) يؤخذ من هذا ان المراد باللفظ  
الخارج من التعريف ما استعمل في غير ما وضع له للعلاقة من غير تعمد لذلك الاستعمال  
وهو اللفظ السابق كما اذا اشار الى كتاب واراد ان يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسأله  
وقال خذ هذا الفرس واما اللفظ في الاعتقاد فان استعمل اللفظ في معناه بحسب اعتقاده  
كان يقول انظر الى هذا الاسد معتقدا انه الحيوان المفترس للعلوم فاذا هو فرس فهو  
حقيقة لاستعماله في معناه الاصلى في اعتقاده وان لم يصب وان استعمل في غير معناه بحسب  
اعتقاده كان يقول انظر الى هذا الاسد مشيرا للفرس معتقدا انها رجل شجاع  
صدق عليه حد المجاز لانه في اعتقاده الذى هو المعتبر استعماله في غير معناه لعلاقة  
وان لم يصب في بروت العلاقة في المشار اليه كذا في ابن يعقوب وبه يتبين ردما في الشيخ  
يسقلا من بعضهم ان اللفظ الخارج من التعريف لا يقصر على الساتى او غيره  
( قوله واشترط العلاقة ) تفسير لقوله قيد الخ بينه ان معنى قولهم على وجه يصح  
انه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع البحث وهو ان قيد على وجه يصح كما يخرج اللفظ  
يخرج مجازا لم يلاحظ فيه علاقة لان استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب

مع جواز ارادة ما وضعت  
 له (وكل منهما) اى من الحقيقة  
 والجواز (لغوى وشرعى  
 وعرفى خاص) يتعين ناقله  
 كالتصوى والصرف وغير  
 ذلك (او) عرفى (عام)  
 لا يتعين ناقله وهذه النسبة  
 فى الحقيقة بالقياس  
 الى الواضع فان كان  
 واصعها واصع اللفظ  
 فلفظية وان كان الشارع  
 فشرعية وعلى هذا القياس  
 وفى الجواز باعتبار  
 الاصطلاح الذى وقع  
 الاستعمال فى غير  
 ما وضعت له فى ذلك  
 الاصطلاح فان كان هو  
 اصطلاح اللغة فالجواز  
 لغوى وان كان اصطلاح  
 الشرع فشرعى والا  
 فمر فى عام او خاص  
 (كاسد السبع) المخصوص  
 (والرجل الشجاع)  
 فانه حقيقة لغوية فى السبع  
 مجاز لغوى فى الشجاع  
 (وصلاة للعبادة)  
 المخصوصة (والدياء)  
 فانه حقيقة شرعية  
 فى العبادة مجاز شرعى  
 فى الدياء (وفعل لفظ)  
 المخصوص اعنى ما دل  
 على معنى فى نفسه مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة  
 (والحدث) فانه حقيقة  
 عرفية خاصة اى نحوية  
 فى اللفظ مجاز نحوى  
 فى الحدث (ودابة لدى

ان عرفهم بخصص قولهم على وجه يصح فى تعريفه الجواز بما تحققت معه العلاقة  
 فتأمل (قوله ليس على وجه يصح) اى لعدم ملاحظة العلاقة من الفرس والكتاب  
 (قوله والكنية) اخراجها بناء على انها واسطة لاحقيقة ولا مجاز اما انها ليست  
 حقيقة فلانها كاسبق اللفظ المستعمل فيما وضع له والكنية ليست كذلك واما انها  
 ليست مجازا فلانه اشترط فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكنية ليست كذلك  
 ولهذا اخراجها من تعريف الجواز (قوله مع جواز الخ) اى حالة كون استعمالها  
 المذكور مقارنا لجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مانعة من ارادة المعنى  
 الاصلى والمراد بجواز ارادة المعنى الاصلى فى الكنية ان لا ينصب المستعمل قرينة على  
 انتفاء فعله هذا اذا اتى المعنى الاصلى عن الكنية ولم ينصب المستعمل علم المخاطب  
 بانتفاء قرينة على عدم ارادته لم ينتف عنها اسم الكنية وليس المراد ان يوجد المعنى  
 الاصلى معها دائما فانك اذا قلت فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة صح على  
 ان اللفظ كناية ولو لم يكن له نجاد حيث لم يقصد جعل علم المخاطب بانه لانجاد له قرينة على  
 عدم الارادة المعنى الاصلى والا كان مجازا لا كناية (قوله والجواز) اى المفرد (قوله  
 يتعين ناقله) اى يكون ناقله عن المعنى اللغوى طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط  
 العلم بشخص الناقل والا قرب ان اختصاص اهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلد ان لا يسمى  
 عرفا خاصا وانما يسمى ان كانوا طائفة منسوين لحرفة كاهل الكلام واهل التصولان  
 الدخول فى جملة اهل البلد لا يتوقف على امر يضبط اهلها ثم ان ظاهر الشارح  
 ان النقل لا بد منه فى العرفى وان كثرة الاستعمال دليل عليه لانه نفسها وقيل ان  
 التمثل هو كثرة الاستعمال للفظ فى بعض افراد معناه لغة او فى معنى مناسب للمعنى  
 الاصلى وذلك لان كثرة الاستعمال حتى يصير الاصل مبهورا هو المحقق فى معنى  
 المنقول ولادليل على وجود نقل مقصود او لا (قوله ونير ذلك) اى ما عدا الشرعى  
 كالتركيبين بقرينة المقابلة وانما لم يجعل الشرعى من العرفى الخاص تشريفا له حيث جعل  
 قسما مستقلا (قوله لا يتعين ناقله) اى عن اللغة اى ان ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة  
 مخصوصة وان كان معينا فى نفس الامر فاندفع ما يقال اصل الناقل يتعين كواحد  
 او الف غير انا جهلنا عينه وحيث تعين فهو خاص فان العام وحاصل الجواب ان المراد  
 بالخاص ما كان ناقله طائفة بمخصوصهم كالصرفى والنحوى والعام ما كان ناقله ليس  
 طائفة بمخصوصهم بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد اشار الحفيد لهذا الجواب  
 بعد ايراد الاشكال بقوله وكأنهم ارادوا بذلك ان لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة  
 كالتصوى والصرفى واهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) اى  
 فى لغوى وشرعى وعرفى وقوله فى الحقيقة اى الكائنة فى الحقيقة بان يقال حقيقة لغوية  
 حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة او عامة (قوله بالقياس) اى بالنسبة والنظر الى

الواضع ( قوله فان كان واضعها ) اى واضع الحقيقة ( قوله فلفوية ) اى فهمى حقيقة لغوية ( قوله وان كان الشارع ) اى وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهمى حقيقة شرعية ( قوله وعلى هذا القياس ) اى وان كان واضع تلك الحقيقة اهل العرف فهمى حقيقة عرفية خاصة او عامة ( قوله وفى المجاز ) عطف على قوله فى الحقيقة اى وهذه النسبة البكائية فى المجاز فى قولهم مجاز لغوى او شرعى او عرفى خاص او عام وقوله باعتبار الاصطلاح اى باعتبار اهل الاصطلاح ( قوله فى ذلك الاصطلاح ) من وضع الظاهر موضع المضمر والاصل فيه ( قوله والدعاء ) اى بخير ( قوله فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء ) هذا اذا كان الذى استعمله فى الامرين من اهل الشرع واما اذا كان الذى استعمل لفظ الصلاة فى الامرين لغويا كان مجازا لغويا فى الاول وحقيقة لغوية فى الثانى ( قوله وفعل للفظ والحدث ) يعنى ان لفظ فعل اذا استعمله الخطاب بمرف النحو فى اللفظ المخصوص وهو مادل على معنى فى نفسه واقرن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعمله فى الحدث كان مجازا نحويا ( قوله فى الحدث ) اى الذى هو جزئى من جزئيات مدلوله لغة لان لفظ فعل مدلوله لغة الامر والشان والحاصل ان الفعل بالكسر فى اللغة اسم بمعنى الامر والشان نقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه اعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس الفعل حقيقة لغوية فى الحدث كما ينوهم ( قوله لذى الاربع ) اى لذى القوائم الاربع المعهود وهو الحمار والبقر والفرس وقوله والانسان اى المهان كما فى الاطول ( قوله فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول ) اى ان الخطاب بالعرف العام اذا استعمل لفظ دابة فى ذى القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة اذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات اربع واما لو استعمله فى ذات الاربع باعتبار عموم كونها تدب على الارض مثلا كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها ( قوله مجاز عرفى عام فى الثانى ) قال ابن يعقوب والعلاقة بين السبع والشجاع فى الاول المشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء فى الثانى اشتمالها عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث فى الثالث دلالة عليه مع الزمان وبين الانسان المهان وذوات الاربع فى الرابع مشابهة لها فى قلة التمييز ( قوله مرسل ان كانت الخ ) سمي مرسلا لان الارسل فى اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقبل انما سمي مرسلا لارساله عن التقيد بعلاقة مخصوصة بل رددين علاقات بخلاف المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة ( قوله ان كانت علاقته ) اى المقصودة اخذا بما يأتى ( قوله الصحيحة ) اى لاستعمال اللفظ فى غير ما وضع له ( قوله غير المشابهة ) اى كما اذا كانت مسببة او سببية على ما يأتى وذلك

فانها حقيقة عرفية عامه  
فى الاول مجاز عرفى عام  
فى الثانى ( والمجاز مرسل  
ان كانت العلاقة ) الصحيحة  
( غير المشابهة ) بين المعنى  
المجازى والمعنى الحقيقى  
( والافتقار ) فعلى  
هذا الاستعارة هـ اللفظ  
الاستعمل فيما شبه بمعناه  
الاصلى لعلاقة المشابهة  
كاسد فى قولنا رأيت  
اسدا يرمى ( وكثيرا ما  
تدلىق الاستعارة ) على  
فعل التكلم اعنى ( على  
استعمال اسم المشبه به  
فى المشبه ) فعلى هذا  
تكون بمعنى المصدر  
و يصح منه الاشتقاق  
( فهما ) اى المشبه به والمشبه  
( مستعار منه ومستعار  
له واللفظ ) اى لفظ  
المشبه به ( مستعار )  
لانه بمنزلة لباس  
الذى استعير من احد  
قالبس غيره

بان يكون معنى اللفظ الاصلى سيبا لشيء او سيبا عن شيء فبقيل اسمه لذلك الشيء (قوله)  
والاستعارة (اي والابان لم تكن العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقي غير المشابهة  
بل كانت نفس المشابهة) (قوله هي اللفظ الخ) اي لان المقسم المجاز وهو لفظ وقوله فيما  
اي في معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك اللفظ الاصلى واعلم ان ما ذكره المصنف  
من ان الاستعارة قسم من المجاز وقسمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيهقي واما الاصوليون  
فيطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل من تحالف الاصطلاحين كيلا تقع في العنت  
اذا رأيت مجازا مرسل اطلق عليه الاستعارة قاله الفخاري (قوله رأيت اسدا يرعى)  
كأنه قال رأيت رجلا يشبه الاسد يرعى بالنشاب فقد استعمل لفظ اسد في الرجل الشجاع  
والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة والقرينة هي قوله يرعى واطلاق لفظ الاستعارة على اللفظ  
المستعار من المعنى الاصلى للمعنى المجازى من اطلاق المصدر على المفعول كالنسخ بمعنى  
النسج واصل الاطلاق التجوز ثم صار حقيقة عرفية (قوله وكثيرا ما يطلق الاستعارة)  
اي وكثيرا ما يطلق في العرف لفظ الاستعارة والمراد ان هذا كثير في نفسه لا بالقياس الى  
المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اقل (قوله على فعل التكلم) اعني المعنى المصدري  
لا على اللفظ المستعار كما ذكره قبل (قوله اسم انشبه به) اي لفظه ليشمل استعارة الفعل  
والحرف فغاده بالاسم ما قبل المسمى لا ما قبل الفعل والحرف (قوله ويصح منه الاشتقاق)  
اي ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على اطلاقها بالمعنى المصدري كما هو شان كل مصدر  
فيقال التكلم مستعير والمشيبه مستعار منه والمشيبه مستعار له ولفظ المشبه به مستعار  
بخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح منه الاشتقاق لان اسم المفعول  
لا يشتق منه (قوله اي المشبه به) وهو معنى الاسد مثلا والمشبه وهو معنى الرجل مثلا  
وقوله اي لفظ المشبه به كلفظ الاسد مثلا وقوله مستعار اي لمعنى المشبه (قوله لانه) اي  
لفظ المشبه به وقوله من احد هو المعنى المشبه به وقوله قاليس غيره هو المعنى المشبه به  
فالتشبيه بين المعاني والاستعارة للالفاظ والحاصل انك اذا قلت رأيت اسدا يرعى فقد  
شبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه فالمعنى المشبه وهو ذات  
الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذي اتى باللفظ الذي لغيره واطلق عليه فصار كالانسان  
الذي استعير له القوب من صاحبه والبسه ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المفترس  
مستعار منه اذ هو كالانسان الذي استعير منه ثوبه والبسه غيره من حيث انه اتى بلفظه واطلق  
على غيره ويقال لفظ اسد مستعار لانه اتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه  
للابسه ويقال للانسان المستعمل لفظه في غير معناه الاصلى مستعير لانه هو الآتي باللفظ من  
صاحبه كالآتي باللباس من صاحبه (قوله كالبدي في التهمة) اي كلفظ البدي اذا استعمل في التهمة  
مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدى ورأيت اياديه عمت الوجود فاطلاق البدي على

(و المرسل) هو هو ما كانت  
العلاقة غير المشابهة  
(كالبدي) الموضوع  
للمجارحة المخصوصة اذا  
استعملت (في التهمة)  
لكونها بمنزلة العلة  
الفاعلية للتممة لان التهمة  
منها تصدر وتصل الى  
المقصود بها (و) كالبدي في  
(القدرة) لان اكثر ما  
يظهر سلطان القدرة يكون  
في اليد وبها تكون الافعال  
الدالة على القدرة من  
البطش والضرب والقطع  
والاخذ وغير ذلك  
(والراوية) التي هي في  
الاصل اسم الجبر الذي  
يحمل الزادة اذا استعملت  
(في الزادة) اي الزود  
الذي يحمل فيه الزاد اي  
الطعام المتخذ لسفر  
والعلاقة كون الجبر  
حاملها وبمنزلة العلة  
المادية

التممة فيما ذكر مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه لان اليد سبب في صدور  
 التهمة ووصولها الى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) اي اليد بمعنى الجارحة  
 لا بمعنى اللفظ فقيه استخام (قوله بمنزلة العلة الفاعلية) اي لكون الاعطاء صدر منها  
 وانما لم تكن علة فاعلية حقيقة لان العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليد  
 آلة للاعطاء كذا قرر بعض الاشباخ وفي ابن يعقوب ان العلاقة في اطلاق اليد على  
 التهمة كون اليد كالعلة الفاعلية للتممة من جهة ان العلة الفاعلية يترتب عليها  
 وجود المفعول كما يترتب وصول التهمة الى المقصود بها على حركة اليد ويترتب  
 وجودها بوصف كونها نعمة على حركة اليد والوصول للغير بالفعل ولاشك في تحقق  
 الملازمة بين العلة الفاعلية ومفعولها المقضية للانتقال وكذا ما هو مثلها في الترتيب  
 فان المرتب على الشيء ينتقل الذهن منه اليه وانما قلنا هو كالعلة الفاعلية ولم نقل  
 نفس العلة لان المرتب عليه وصف آخر غير اليد وهو حركتها لانفسها والمرتب  
 ايضا وصول التهمة واتصافها بكونها نعمة لانفس وجودها فالعلاقة هنا ترجع  
 الى السببية الفاعلية (قوله وكاليد في القدرة) اي وكاليد اذا استعملت في القدرة كما في  
 قولك للاميريد اي قدرة فان استعمالها فيها مجاز مرسل وذلك لان آثار القدرة  
 تظهر باليد غالبا مثل الضرب والبطش والقطع والاخذ والدفع والمنع فينتقل من اليد  
 الى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار الى القدرة التي هي اصلها فهي مجاز عن الآثار  
 من اطلاق اسم السبب على السبب والآثار يصح اطلاقها مجازا على القدرة من  
 اطلاق اسم السبب على السبب ولا مانع من بناء مجاز على مجاز آخر تقديره فالعلاقة  
 في اطلاق اليد على القدرة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها اذ لا تظهر القدرة  
 وآثارها الا باليد كما لا يظهر المصور الا بصورته فرجعت العلاقة هنا الى معنى السببية  
 (قوله لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة) ماصدرية اي لان اكثر ظهور سلطان  
 القدرة اي سلاطنتها وتأثيرها وقوله في اليد اي باليد (قوله وبها) اي باليد تكون الافعال  
 الدالة على القدرة اي غالبا بدليل قوله السابق اكثر وهذا عطف تفسير لما قبله وحاصله  
 ان الافعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدرة وآثارها كل منها  
 لا يظهر الا باليد وان كان ظهور احدهما مباشرة والاخر بواسطة وحيث كان كل  
 منهما لا يظهر الا باليد صارت اليد كالعلة الصورية لهما وهذا كله بناء على ان المراد  
 بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقيها به واما اذا اريد بها اثرها كما قال الكمال  
 بن ابي شريف فالعلاقة حينئذ المسببية في الجملة اذ قد اطلق اسم السبب وهو اليد واريد  
 المسبب وهو الآثار الصادرة عنها (قوله وغير ذلك) كال دفع والمنع (قوله اسم للبعير  
 الذي يحمل الزادة) الذي في الصحاح الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه



ولما اشار بالنال الى بعض  
انواع العلاقة اخذ في  
التصريح ببعض الآخر  
من انواع العلاقات فقال  
(ومنه) اى من المرسل  
(تسمية الشئ باسم جزئه)  
في هذه العبارة نوع من  
التسامح والمعنى ان في هذه  
التسمية مجازا مرسل وهو  
اللفظ الموصوع لجزء الشئ  
عند اطلاقه على نفس ذلك  
الشئ (كالعين) وهى  
الجارية المخصوصة (في  
الربثه) وهى الشخص  
الرقب والعين جزء منه  
ويجب ان يكون الجزء  
الذى يطلق على الكل  
ما يكون له من بين الاجزاء  
مزيد اختصاص بالمعنى  
الذى قصد بالكل مثلا  
لا يجوز اطلاق البد او  
الا صبع على الربثه  
(وعكسه) اى ومنه  
عكس المذكور يعنى  
تسمية الشئ باسم ككله  
(كالاصابع) المستعملة  
(في الانامل) التى هى  
اجزاء من الاصابع في  
قوله تعالى يجعلون  
اصابعهم في آذانهم

والعامه تسمى الزادة راوية وذلك جائز على الاستعارة آه فقول الشارح اسم البعير  
لامفهوم له (قوله الزادة) بفتح الميم والجمع مزاید والمراد بها كما في شرح السبد على الفتاح  
طرف الماء الذى يستقى به على الدابة التى تسمى راوية وقال ابو عبيد الزادة سقاء من  
ثلاثة جلود تجميع اطرافها طلبا لتحملها كثرة الماء فهى سقاء الماء خاصة واما المزود  
بكسر الميم فهو الظرف الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام التخذ للسفر وجمعه مزاوذ  
والراوية الذى هو اسم للدابة الحاملة للماء انما يستعمل عرفا في الزادة لافى المزود كما في  
سم وابن يعقوب فاذا علمت تغير الزادة للمزود تعلم ان تفسير الشارح الزادة بالمزود غير  
صحيح (قوله حاملها) اى مجاورا لها عند الحمل فسميت الزادة راوية للمجاورة  
والتجاور ان ينتقل من احدهما للآخر (قوله وبمنزلة العلة المادية) عطف على قوله  
حاملها اى والعلاقة كون البعير حاملها وكونه بمنزلة العلة المادية لها وهذا اشارة  
الى علاقة اخرى وهى مطلق السببية كما قبلها بان يجعل البعير بمنزلة العلة المادية للزادة  
لانه لا وجود لها بوصف كونها مزادة في العادة الا بحمل البعير لها فصلا توقعها  
بهذا الوصف على البعير كتوقف الصورة على المادة في ان لا وجود لاحدهما الا مع  
صاحبه والتوقف في الجملة يصح الانتقال والفهم وانما قال بمنزلة العلة الخ لان العلة المادية  
ما يكون الشئ معه بالقوة كالخشب للسرير فان الصورة السريرية موجودة مع الخشب  
بالقوة والبعير وان كان محصلا للزادة من حيث وصفها فهى من حيث هذا الوصف  
معه بالقوة لكن الزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزأها (قوله بالنال) ال جنسية (قوله  
الى بعض انواع العلاقة) قيل انها تعتبر وصف المنقول عنه كما في الاشلة وهو التحقيق  
وقيل تعتبر وصف المنقول اليه وقيل انها تعتبر وصفها معا (قوله اخذ في التصريح  
بالبعض الآخر) اى وان صرح في ذلك الآتى بما يشمل بعض ما ذكر اولا فان حاصل  
العلاقة في البد اذا استعملت في التهمة والقدرة السببية في الجملة وهذا داخل في قوله  
الآتى او باسم سبيه الا ان يقال ان السببية الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سببية  
تنزيلية بخلاف الآتية فانها حقيقية (قوله في هذه العبارة نوع من التسامح) اى لان  
ظاهرها ان المجاز نفس تسمية الشئ باسم جزئه مع ان المجاز هو اللفظ الذى كان للجزء  
واطلق على الكل للابسة لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازا تسمية الكل به  
مع كونه اسما لجزئه تجوز في جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى) اى المراد من هذه  
العبارة (قوله ان في هذه التسمية مجازا) في بمعنى مع اى ان مع هذه التسمية مجازا  
اى ان هذه التسمية بصاحبها المجاز المرسل فالجواز المرسل مصاحب لتلك التسمية لانه واقع  
فيها كما هو ظاهر قول الشارح ولانه نفس التسمية كما هو ظاهر قول المصنف ويمكن ان  
يوجه كلام المصنف ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرق تسميته  
الخ (قوله وهو اللفظ الخ) اى والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع

جزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء واعلم انه لا يصح اطلاق اسم كل جزء على الكل وانما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالكل بحيث يتوقف تحقق الكل بوصفه الخاص عليه كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الرقبة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب ومن المعلوم ان الرقبة انما تحقق كونه شخصا رقبيا بالعين اذ لو لاها لا تنفك عنه الرقبة والى هذا اشار الشارح بقوله ويجب الخ (قوله وهي الجارحة المخصوصة) اي بحسب اصل وضعها (قوله في الرقبة) اي فانها تستعمل مجازا مرسل في الرقبة مأخوذ من رقباً اذا اشرف (قوله وهي الشخص الرقيب) اي المسمى بالجاسوس الذي يطلع على عورات العدو (قوله والعين جزء منه) اي فقد اطلق اسم جزئه عايه لعلاقة الجزئية (قوله بما يكون) اي من الاجزاء التي يكون لها مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل كالاطلاع في هذا المثال حالة كونه متجاوزا غيره من الاجزاء (قوله الذي يطلق على الكل الخ) واما اطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط ان يكون الجزء به بهذه المثابة (قوله يجعلون اصابعهم) اي انا ملهم والقرينة استحالة دخول الاصابع يتامها في الاذان عادة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذان لئلا يستمع شيئا من الصواعق ويجوز ان يكون التجوز في الاسناد وان يكون على حذف مضاف اي اتملة اصابعهم وذكر بعضهم ان هذا من باب نسبة الفعل الذي في نفس الامر للجزء الى الكل ولا يسمى هذا مجازا كقولك ضربت زيدا وصحمت بالمندبل فلا يكون مجازا ولو لم تضرب كله ولا صحمت بكنه وفيه نصف لان نسبة مطلق الجمل للاصابع كثير اما يراد به الكل فلو لا الاذان لجرى على الاصل واما نحو الضرب فلا يخلو من تصويره على الكل فجعل من باب الحقيقة والام يخل كلام من مجاز غالبا وهو مذهب مردود <sup>في تنبيهه</sup> تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء وسكت عن اسم الكل اذا استعمل في الجزئي هل يكون مجازا ام ايضا لا فذهب الكمال بن الهمام ومن واقفه الى انه حقيقة مطلقا وعمله بان اللام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام التعليل ولا شك ان اسم الكل انما وضع لاجل استعماله في الجزئي وعمله غيره بان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اولا والجزئي ليس غير الكل كما انه ليس عينه وذهب بعضهم الى التوصل وحاصله ان استعمال اسم الكل في الجزئي ان كان من حيث اشتماله على الكل فهو حقيقة وان كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا (قوله اي ومنه تسمية الشيء الخ) جعله هنا وفيما يأتي التسمية المذكورة مجازا تاسمحا كما تقدم (قوله الذي سببه الغيث) وجعله الغيث سببا في النبات بالنظر للجملة والا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقا وان لم يكن مطرا (قوله واورد)

(وتسميته) أي ومنه تسمية  
الشيء (باسم مسبه نحو رعبنا  
الغيث) أي النبات الذي  
مسبه الغيث (أو) تسمية  
الشيء باسم (مسبه نحو  
امطرت السماء نباتا) أي  
غيا لكون النبات  
حسبا عنه واورد في  
الايضاح في امثلة تسمية  
السبب باسم السبب قولهم  
فلان اكل الدم أي لدية  
المسبة عن الدم وهو  
سهو بل هو من تسمية  
السبب باسم السبب (أو ما  
كان عليه) أي تسمية الشيء  
باسم الشيء الذي كان هو  
عليه في الزمان الماضي  
لكنه ليس عليه الآن  
(نحو وآتوا البناي أموالهم)  
أي الذين كانوا ينامي قبل  
ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ  
(أو) تسمية الشيء باسم  
(ما يأول) ذلك الشيء  
(اليه) في الزمان المستقبل  
نحو اتي اراي اعصر  
خرا) أي عصيرا يأول  
الى الخمر

من الورود وهو الذكر (قوله بل هو من تسمية السبب) أي وهو الدية وقوله باسم السبب  
أي الذي هو الدم فالديه مسبة عن الدم والدم سبب لها وقد اطلقنا السبب الذي  
هو الدم على مسبه وهو الدية فصار المراد من الدم في قولهم فلان اكل الدم أي اكل  
مسبه وهو الدية وبما يؤيد سهو المصنف في الايضاح تفسيره بقوله أي الدية المسبة  
عن الدم فانه قد بين ان الدية المطلق عليها الدم مسبة والكلام في اطلاق اسم السبب  
على السبب ويمكن ان يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل حتى لو لم يكن  
رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل فهي سبب في الاقدام على الدم فأطلق  
الدم الذي هو السبب عليها ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون  
علة من وجه فالدم وان كان مسببا عن الدية باعتبار التعقل الا انها في الخارج مترتبة  
عليه لان العلة الفاعلة متأخر وجودها عن مسبهها فكلامه أولا منظور فيه للتعقل  
وتفسيره منظور فيه للترتب الخارج ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف لانه اعتبار  
عقل وهو خلاف مدلول اللفظ واجاب بعضهم بجواب آخر واصله ان مراد المصنف  
ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب في الاكل فهو من تسمية السبب باسم السبب واما قوله  
أي الدية المسبه عن الدم فقد اشار الى مجاز آخر في الدم باعتبار آخر ولا يخفى بعد  
هذا الجواب عند صاحب الذوق السليم (قوله أي تسمية الشيء) أي كالاولاد البالغين  
في المثال الآتي وقوله الذي كان هو عليه أي على صفته او على معنى من وقوله لكنه أي  
أي الشيء الاول ليس عليه أي على الشيء الثاني أي ليس على صفته اوليس منه وقوله الآن  
أي عند الاطلاق واعلم ان ما ذكره من ان تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو  
مذهب الجمهور خلا فالتن قال ان الاطلاق المذكور حقيقى استحبابا بالاطلاق حال  
وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كاف في الاطلاق الحقيقى عنده وقيل بالوقف فيه  
ثلاثة اقوال محكمة في كتب الاصول لكن في المشتق كالمثال المذكور ثم ان قول المصنف  
او ما كان عليه او ما يأول اليه ظاهره ان العلاقة هنا هي الكينونة وفيما بعده الابلولة  
والمناسب ان يقال انها هنا اعتبار ما كان وفيما يأتي اعتبار ما يؤل اليه (قوله قبل ذلك)  
أي قبل دفع المال اليهم لان اتياء المال اليهم انما هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون  
يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ وحينئذ فاطلاق التامى على البالغين انما هو باعتبار الوصف  
الذي كانوا عليه قبل البلوغ (قوله اذ لا يتم بعد البلوغ) علة لتحذوف كاعلمت مما قررناه  
(قوله باسم ما يأول ذلك الشيء اليه) أي تحقيقا كافي أنك ميت او ظنا كما في ابلولة العصور  
للخمر لا احتمالا كما يبلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر لان الحرية يأول اليها  
العبد في المستقبل احتمالا والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه  
فلا يرد انه قد يظن عتق العبد في المستقبل فهو وعدوان العصور قد يحصل اليأس  
من تخمره لمعارض فينتفى ظن تخمره (قوله أي عصيرا يأول الى الخمر) هذا تفسير لقوله خرا

والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي لان العصور حالة العصر لا يخامر العقل وانما يخامره  
بعدمدة فاشار بهذا التفسير الى ان المراد بالخمر العصور وان العصور يسمى خمر باعتبار  
ما يؤول اليه لكن كان الاولى للشارح ان يقول اى عبا يؤول عصوره الى الخمر لان  
العصور لا بعصر الا ان يقال اراد ان اعصر بمعنى استخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق  
الذى يسبق الى الذهن من ان نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف انما تكون  
بعد اتصالها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل لها فيلزم  
وقوع العصر على العصور المصنوع واما ان قلنا ان الفعل يتارن تعلقه وصف المفعول  
به وان المعنى هنائي اعصر عصورا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة تاويل اعصر  
باستخرج ( قوله باسم محله ) اى باسم المكان الذى يحل فيه ذلك الشيء ( قوله فليدع  
ناديه ) قال الفسارى يحتمل ان تكون الاية من قبل الجملز بالنقصان على حذف  
المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية ( قوله  
والنادى المجلس ) اى ان النادى اسم لكان الاجتماع ولجلس القوم وقد اطلق على اهله  
الذين يحلون فيه والمعنى فليدع اهل ناديه اى اهل مجلسه فينصروه مع انهم لا ينصرونه  
في ذلك اليوم ( قوله الحال فيه ) ينصب اللام وتشدها صفة لاهل اى الحال  
ذلك الاهل في ذلك النادى ويصح قراءة الحال بالجر صفة للنادى جرت على غير  
من همى له لكن كان عليه ابراز الضمير ( قوله او تسمية الشيء باسم حاله ) هذا عكس ما قبله  
لان ما تقدم يسمى الحال باسم المحل وما هنا يسمى المكان باسم ما يحل فيه ( قوله التى تحل  
فيها الرحة ) اى الامور النعم بها لانها هى التى تحل فى الجنة والطلاق الرحة على  
الامور النعم بها مجاز وتوضيحه كافى ابن يعقوب ان الرحة فى الاصل الرقة والحنان  
واراد بها فى جانب الله لازمها الذى هو الانعام واستعمل فى الجنة لخلوله فيها على اهلها  
ثم ان الانعام اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم به واعطائه للنعم عليه وليس حالا  
فى الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة بهذا مجاز مرسل مبنى على مجاز ضمني وهو  
ارادة النعم به بالانعام الذى هو الرحة ( قوله آله ) فرق بعضهم بين الآلة والسبب  
بان الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة لذكر  
لاسبب له فآله سم واعترض بان هذا الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الآلة بها وجود الشيء  
ولذا ادخل بعضهم الآلة فى السبب ففعلها من جملة افرادها ( قوله ذكر احسانا ) اى  
ففيهم اخذ الحسن من اضافة اللسان للصدق هذا ويحتمل ان يكون المراد واجعل لى  
كلاما صادقا باقيا فى الآخرين اى اجعل لسانى متكلميا بكلمات صادقة باقية  
فى الآخرين لاتنى ولا تنقطع ولا تحرف ( قوله واللسان اسم لآلة الذكر ) اى  
فاطلق اللسان على الذكر لكونه آله فاعلاقة الآلة وانراد بالآخرين المتأخرون  
عنه من الانبياء والامم والاستجابة المولى دعاء صارت كل امة بعده تنسب اليه وتقول

( او ) تسمية الشيء باسم  
( محله نحو فليدع ناديه )  
اى اهل ناديه الحال فيه  
والنادى المجلس ( او )  
تسمية الشيء باسم حاله  
اى باسم ما يحل فى ذلك  
الشيء ( نحو واما الذين  
ايضت وجوههم فى  
رحمة الله اى فى الجنة )  
التي تحل فيها الرحة  
( او ) تسمية الشيء باسم  
( آله نحو واجعل لى  
لسان صدق فى الآخرين  
اى ذكر احسانا ) واللسان  
اسم لآلة الذكر ولما  
كان فى الآخرين نوع  
خفاء صرح به فى الكتاب  
فان قيل قد ذكر فى  
مقدمة هذا الفن

ان مبنى الجاز على  
الانتقال من الزوم الى  
اللازم و بعض انواع  
العلاقة بل اكثرها  
لا يفيد الزوم قلنا ليس  
معنى الزوم هنا امتناع  
الانتكاف في الذهن او  
الخارج بل تلاصق  
واتصال ينتقل بسببه من  
احدهما الى الآخر في  
الجملة وفي بعض الاحيان  
وهذا متحقق في كل امرين  
بينهما علاقة وارتباط  
( والاستعارة ) وهي  
مجاز تكون علاقته المشابهة  
اي قصد ان الاطلاق  
بسبب المشابهة فاذا اطلق  
المشفر على شفة الانسان  
فان قصد تشبيهها بمشفر  
الابل في الغلط والتدلي  
فهو استعارة وان اريد  
انه من اطلاق المقيد على  
المطلق كما طلاق المرسن  
على الالف من غير قصد  
الى التشبيه فمجاز مرسل  
فاللفظ الواحد بالنسبة  
الى المعنى الواحد قد  
يكون استعارة وقد يكون  
مجازا مرسلا

ابونا ابراهيم سواء كانوا يهودا او نصارى او غيرهم ( قوله ولما كان الخ ) جواب عما يقال  
لاى شئ ذكر المصنف المعنى المجازى في المثاليين الاخبرين دون ما عدا ههنا من الامثلة  
هلا صرح به في الجميع او حذفه من الجميع ( قوله في الآخرين ) اي في مجازية الآخرين  
( قوله نوع خفاء ) اي لان المعنى المجازى لا يظهر فيها ظهوره في الامثلة السابقة  
لان استعمال الرجة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام ولذا حل  
الكشاف الرجة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني ان المعنى  
اجعل لى لسانا ينطق بالصدق في الآخرة ( قوله صرح به ) اي بالخفاء اي بزيه  
وهو ما بعد اي ( قوله في الكتاب ) اي في المتن حيث قال اي في الجنة واي ذكر احسنا  
( قوله فان قيل الخ ) حاصله ان اعتبار العلاقة انما هو اينتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى  
المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد الزوم بالمعنى الذى مر  
في المقدمة وهو ان يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن  
حصول المعنى المجازى اما على الفور او بعد التأمل في التقرن واذا كان اكثر هذه العلاقات  
لا يفيد الزوم فلا وجه لجمعها علاقات هذا حاصله وقد يقال انه لا حاجة الى السؤال  
والجواب بعدما مر في المقدمة من ان المعنى للزوم الذهني ولولا اعتقاد المخاطب بعرف  
او غيره ولعله اعاد تذكرا لما سبق ( قوله ان مبنى المجاز الخ ) اي بخلاف الكناية فانها مبنية  
على الانتقال من اللازم الى المزوم فهمي بعكس المجاز وقوله مبنى المجاز على الانتقال من المزوم  
الى اللازم اي وذلك الانتقال بسبب العلاقة ( قوله بل اكثرها ) اي كالياسمى فان معناه  
الحقيقي لا يستلزم معناه المجازى وهو البالفون وكم ذلك العصب لا يستلزم الخمر  
وكذا النادى لا يستلزم اهله لصحة خلوه عنهم وكذا الرجة لا تستلزم الجنة لصحة  
وقوعها في غيرها كافي الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لصحة السكوت ( قوله لا يفيد  
الزوم ) اي واذا كان لا يفيد الزوم فلا وجه لجمعها علاقات لان العلاقة امرين يحصل  
بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي للمعنى المجازى لاستزامه له ( قوله قلنا الخ ) حاصله انه ليس  
المراد بالزوم هنا الزوم الحقيقي اعنى امتناع الانتكاف في الذهن او الخارج بل المراد به  
الاتصال ولو في الجملة فينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع  
العلاقة ( قوله تلاصق ) اي تعلق وقوله واتصال اي ارتباط وعطف الاتصال تفسير  
وقوله في الجملة متعلق بمنتقل وكان الاولى ان يقول ولو في الجملة وقوله وفي بعض الاحيان  
تفسير للانتقال في الجملة ( قوله وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط )  
اي ثبت ان انواع العلاقة كلما تفيد الزوم وبطل ما قاله السائل ( قوله والاستعارة )  
مبتدا وقوله قد تفيد خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد واجاد الشارح  
فيما ياتي المبتدا لطول الفصل وكتب شيخنا الحنفى ان الظاهر حذف الواو من قوله  
وهي مجاز ليكون مدخولا خبرا لاستعارة لان الشارح قد يخبرها في المتن وهو

قد تفيد خبر المبدأ محذوف آثم ثم ان المراد بالاستعارة في كلام المصنف الاستعارة  
النصر بجهة وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه واما المكنية وهي التي لا يذكر  
فيها المشبه فسياً في يفردا المصنف في فصل وبأني حكمة ذلك (قوله اي قصد الخ)  
اشار بهذا الى ان وجود المشابهة في نفس الامر بدون قصدها لا يكتفي في كون اللفظ  
استعارة بل لابد من قصد ان اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب التشبيه بمعناه  
الحقيقي لا بسبب علاقة اخرى غيرها مع تحققها (قوله فاذا اطلق المشفر) بكسر الميم  
شفة البعير (قوله وان اراد انه من اطلاق المقيد) اي اسم المقيد وهو مشفر فانه اسم للمقيد  
وهو شفة البعير وتوضيح المقام ان المشفر اذا اطلق اي جرد عن قيده وهو اضافته  
للبعير واستعمل في شفة الانسان من حيث انها فرد من افراد مطلق شفة كان مجازاً  
مرسلاً بمرتبة وهي التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المقول عنه اما  
على القول باعتبار العلاقة وصف المقول اليه فهي الاطلاق وان اطلق المشفر عن قيده  
ثم قيد بالانسان كان مجازاً مرسلاً بمرتبتين التقييد ثم الاطلاق لاستعمال المقيد اولاً  
في المطلق ثم استعمل ثانياً المطلق في مقيد آخر فقول الشارح وان اراد انه من اطلاق  
اسم المقيد اي شفة البعير وقوله على المطلق هو شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها  
من مطلق شفة فشفر اطلق على شفة الانسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة  
لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد (قوله  
كاطلاق الرسن على الانف) المرسن بفتح الميم وكسر السين وفتحها ايضاً واما ضبط  
الجوهري له بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير والادابة مطلقاً ومكان  
الرسن هو الانف لان الرسن عبارة عن حبل يجعل في انف البعير فالرسن في الاصل  
انف البعير فاذا اطلق عن قيده واستعمل في انف الانسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق  
انف كان مجازاً مرسلاً واذا استعمل في انف الانسان للمشابهة كأن يكون فيه اتساع  
وتسطيح كأنف الدابة كان استعارة والمرسن كالمشفر يجوز فيه الامران بالاعتبارين خلافاً  
لما يوهمه كلام الشارح من اطلاق الرسن على الانف يتعين ان يكون من المجاز المرسل (قوله  
فاللفظ الواحد) اي كشفه قد يكون استعارة الخ بحث فيه بانه مجاز مرسل بالنسبة الى المفهوم  
الكلي وهو مطلق شفة واستعارة بالنسبة الى خصوص شفة الانسان ولا شك في تغاير  
العينين وتعدد هما وحيث قلتم قول الشارح بالنسبة للمعنى الواحد وقد يقال مراد  
الشارح ان اللفظ الواحد اطلاقه على المعنى الواحد قد يكون سبيله الاستعارة وقد يكون  
سبيله المجاز المرسل فشفة الانسان لها اعتباران خصوص كونها شفة الانسان وكونها  
تحقق فيها المفهوم الكلي وهو مطلق شفة فاستعمال مشفر في شفة الانسان بالاعتبار  
الاول سبيله الاستعارة واستعماله فيها بالاعتبار الثاني سبيله المجاز المرسل فظهر ان اللفظ  
الواحد يصح فيه الارسال والاستعارة في ما صدق واحد باعتبارين والمفهوم مختلف

كما علمت (قوله قد تنقيد) قد لتحقيق كقوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه وليست للتقليل لان تنقيدها بالتحقيقية كثير في نفسه و يحتمل ان تكون للتقليل لان اطلاق الاستمارة عن التنقيد المذكور هو الأكثر و عند اطلاقها تكون شاملة للتحقيقية والخيالية والمكنى عنها (قوله تتميز عن الخيالية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج الخيالية لانها عند المصنف كالساف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى واما السكاكى فهمي وأن كانت لفظا عنده الا انها غير محققة المعنى لان معناها عنده امر وهمي وتخرج المكتبة ايضا عند المصنف لانها عنده التشبيه المضمر في النفس وهو ليس بلفظ فلا تكون محققة المعنى واما عند السلف فهي داخله في التحقيقية لانها اللفظ المستعار المضمر في النفس و هو محقق المعنى فكذلك هي داخله فيها على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه ومعناه محقق وهو المشبه به كالاسد (قوله اي ما عني بها) وهو المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي كما قد يبادر من المتن (قوله واستعملت هي فيه) صفة جرت على غير من هو له فلذا ابرز الضمير بخلاف ما قبله (قوله حسا او عقلا) منصوبان على تزع الخافض او على الظرفية المجازية والعامل فيهما تحقق والمراد بتحقيق معناها في الحس ان يكون معناها بما يدرك باحدى الحواس الخمس فيصح ان يشار اليه اشارة حسية بان يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسي وبالتحقق العقلي ان لا يدرك معناه بالحواس بل بالعقل بان كان له تحقق وثبوت في نفسه بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم بطلانه فيصح الاشارة اليه اشارة عقلية بان يقال هذا الشيء الدرك الثابت عقلا هو الذي نقل له اللفظ وهذا بخلاف الامور الوهمية فانها لا تثبت لها في نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتة وبحكم بطلانها دون الوهم (قوله بان يكون) اي بسبب ان يكون (قوله الى امر معلوم) اي وهو المعنى المجازي (قوله ومشار اليه اشارة حسية) اي لكونه مدركا باحدى الحواس الخمس وكلام الشارح يوجب للقول بان اسم الاشارة موضوع للمحسوس مطلقا وتقدم انه خلاف التحقيق والحق انه موضوع للمحسوس بحاسة البصر فقط وان استعماله في المحسوس بغير تلك الحاسة مجاز وقوله وبشار اليه الخ عطف تفسير لما قبله (قوله او عقلية) اي لكونه له ثبوت في نفسه وان كان غير مدرك باحدى الحواس الخمس الغائبة بل بالعقل (قوله كقوله) اي كالاسد في قول زهير بن ابي سلى بضم السين و سكون اللام وقح الميم وتنام البيت له لبد اغفاره لم تقلم و بعده

• سئمت تكاليف الحياة ومن بعش • ثمانين عاما لا ابالك يسأم •  
 • ومهما يكن عند امرى من خليفة • وان خالها تخفى على الناس تعلم •

(قوله لدى اسد) اي انا عند اسد اي رجل شجاع فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس وادعى انه فرد من افراده واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية لان المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا لا دراكا بحاسة البصر (قوله

والاستمارة (قد تنقيد بالتحقيقية) تتميز عن الخيالية والمكنى عنها (تحقق معناها) اي ما عني بها واستعملت هي فيه (حسا او عقلا) بان يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه و يشار اليه اشارة حسية او عقلية فالخس (كنوله لدى اسد شاكي السلاح) اي نام السلاح

اي تام السلاح ( تفسير لشاكي السلاح فشاكي صفة مشبهة اي تام سلاحه فاضا فته  
لفظية لا تقيد نمر يفا فلذا وقع صفة لنكرة وهو مأخوذ من الشوكة يقال رجل  
ذو شوكة اي رجل ذو اضرار فاصله شاوك قلبا مكنا فصار شاكو فقلت  
الواو ياء لوقوعها من طرفه بعد كسرة وفشرت شوكة السلاح بتمامه لان تمام السلاح  
عبارة عن كونه اهلا للاضرار فيكون معنى تمامه شدة حدته وجودة اضله ونفوذه عند  
الاستعمال ويحتمل ان يكون تفسيرها بالتمام لان تمامه اي اجتماع آلائه يدل على قوة  
مستعمله فيفهم منه انه ذو شوكة اي اضرار ونسب الى السلاح لاستلزامه هذا المعنى  
في صاحبه والخطب في ذلك سهل انتهى يعقوبي ( قوله مقذف ) هو اسم مفعول من  
قذفه رمى به وهو يحتمل معنيين احدهما انه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيرا  
حتى صار عارقا بها فلا تهوله وثانيهما انه باقذف اللحم ورمى به اي زيد في لحمه حتى صار له  
جسامة اي سمن ونباله اي غلظ فعلى المعنى الاول يكون قوله مقذف تجريد الملائمة  
المستعار له وعلى المعنى الثاني لا يكون مقذف تجريد او لا ترشحا للملائمة لكل من المستعار  
منه والمستعار له ويحتمل ان يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى ان هذا الاسد  
من الرجال قذف بلحم اعدائه ورمى به عند تقطيع اجسامهم فصار من جملة المعدودين  
من اهل القوة الاسدية التي بها توصل وتمكن من تقطيع لحم الحيوانات ورميه به وعلى  
هذا فيكون قوله مقذف ترشحا للملائمة المستعار منه بمحمل تأمل ( قوله اي قذف ) بكسر  
الذال مخففة في الخليلين لامشدة كما قيل والاصار قوله كثر ضائعا ( قوله ورمى به ) تفسير  
لما قبله اي زاد الله تعالى اجزاء لحمه حتى صار لحمه كثيرا قاله للتعبية ( قوله جسامة ) اي  
سمن ونباله اي غلظ وهو عطف لازم ( قوله اهدنا الصراط المستقيم ) اي قال الصراط  
المستقيم في الاصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه استعمل الدين الحق بعد تشبيهه به  
استعارة نصر بجهة حقيقية ووجد الشبه التوصل الى المطلوب في كل وانما كانت  
تحقيقية لان المستعار له وهو الدين الحق محقق بعقلا وذلك لان الدين الحق المراد به ملة  
الاسلام بمعنى الاحكام الشرعية وهي لها تحققي وثبوت في نفسها ( قوله قال المصنف )  
اي في الايضاح والنصد من نقله لكلام المصنف افادة ان المصنف يجعل زياد اسد  
تشبيها بليغا لاستعارة لان خد الاستعارة لا يصدق عليه والاعتراض عليه بما سيأتي  
بقوله وفيه بحث ( قوله بالاستعارة ) اي مطلقا من غير تقييد بكونها تحقيقية بدليل انه  
لم يذكر في هذا التمر يف تحقق المعنى حسا او عقلا ( قوله ما تضمن تشبيه معناه بما وضعه )  
اي لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه حين اطلاقه وهو المعنى المجازي بمعناه الحقيقي الذي  
وضع هو له فالضمير في وضع راجع لما الاولى لا الثانية فالصلة جارية على غير من هو له  
والمراد بتضمن اللفظ للتشبيه معناه بشي افادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة من حيث  
انه لا يصلح ان يستعمل فيه الابدالة المشابهة لعدم صحة الحمل حينئذ قال في الاطول

( مقذف اي رجل شجاع )  
اي قذف به كثيرا الى الوقائع  
وقيل قذف بالحم ورمى به  
فصار له جسامة ونباله  
قالا سدهنا استعار للرجل  
الشجاع وهو امر متحقق  
حسا ( و قوله ) اي  
والعقل كقوله تعالى  
( اهدنا الصراط المستقيم  
اي الدين الحق ) وهو ملة  
الاسلام وهذا امر متحقق  
عقلا قال المصنف رحمه  
الله تعالى قال استعارة ما  
تضمن تشبيه معناه بما  
وضع له والمراد بمعناه ما  
عنى باللفظ واستعمل اللفظ  
فيه فعلى هذا



وقد افاد هذا التعريف الذي ذكره المصنف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه لمعنى مجازي آخر لان المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ آه اى واماتشيه المعنى المجازي بشئ آخر واثبات لازم له فهذا لا ضرر فيه كما في قوله تعالى فاذا قمنا الله لباس الجوع والخوف فانه شبه ما غشى اهل تلك القرية التي كبرت بنم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتفاع اللون والنحو باللباس بجامع الاشتغال في كل واحد واستعمال اللباس لذلك استعارة نصر بحجة تحقيقية ثم شبه ايضا ما غشاهم عند جوعهم وخوفهم بمطعمهم مربشع تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاذاقة تخييل في الآية ثلاثة استعارات تحقيقية ومكتنية وتخييلية (قوله والمراد بمعناه ماعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعنى الآن حال اطلاقه اى وليس المراد بمعناه المعنى الذى وضع له اللفظ وضعا مقيدا بكونه اصليا ولا يضر بيان هذه الارادة في التعريف وان كان المراد بالمعنى عند الاطلاق ما ذكر لان التبيين عليه لازمة البيان (قوله فعلى هذا) اى فاذا فرغنا على هذا الحد المذكور وهو ان الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضع له يخرج من تفسيرها اسد ونحوه كحمار وبدر من قولك زيد اسد او حمار او بدر فلا يكون استعارة بل هو تشبيه بليغ بحذف الاداة قولنا الشارح نحو زيد اسد فيه حذف كما علمت اى نحو اسد من قولك زيد اسد (قوله مما يكون اللفظ) بيان للنحو وكان الاولى ان يقول من كل لفظ استعمل فيما وضع له (قوله وان تضمن) اى ذلك اللفظ المستعمل فيما وضع له وقوله به اى بمعناه الموضوع له ولا شك ان لفظ الاسد في الامثلة السابقة مستعمل في المعنى الذى وضع له وهو الحيوان المفترس وان تضمن تشبيه شئ وهو زيد به لكن ذلك الشئ ليس معنيا بذلك اللفظ وحينئذ فلا يكون ذلك اللفظ مجازا فلا يكون استعارة (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى خروج لفظ الاسد في الامثلة المذكورة عن حد الاستعارة (قوله لانه) اى الحال والشان وقوله اذا كان معناه اى معنى لفظ الاسد المستعمل فيه في الامثلة المذكورة (قوله عين الموضوع له) اى لا المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع (قوله لم يصح تشبيه معناه) اى المستعمل فيه وهو عين الموضوع له اى لا يصح ان يقال فيه شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له لما فيه من تشبيه الشئ بنفسه وتشبيه الشئ بنفسه محال والحاصل ان قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له يقتضى ان ههنا معنى استعمل فيه اللفظ وآخر وضع له شبه احدهما بالآخر فاذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذى وضع له اتحد المشبه والمشبه به وهذا فاسد وحينئذ فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق ان نحو الاسد في الامثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف المغايرة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لا من الاستعارة (قوله لاستحالة الخ) اورد عليه ان كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبها بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشئ بنفسه الا ترى ان المشترك اذا شبه بعض معانيه

ينخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيدا اسدا مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفي بحث لاننا نسلم انه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع

بعض واستعمل في المشد صدق عليه انه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضعه ضرورة انه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه واجيب باننا لانسلم ان المشترك اذا استعمل تلك الحبيبة يصدق عليه انه لفظ استعمل في معناه الذي وضعه متضمنا تشبيهه بالمعنى الذي وضع له لان المشترك موضوع واما وضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ماعدا غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر وحينئذ فالمشترك المذكور داخل في الاستعارة لصدق حدها عليه حيث استعمل المشترك تلك الحبيبة (قوله على ان ما الخ) هذه العلاوة من تمة كلام المصنف مقوية لما ذهب اليه من اخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن الاستعارة وحاصلها انه لا يحتاج في اخراج لاسد في تلك الامثلة عن الاستعارة الى اقتضاء التشبيه المغايرة بين المعنى وما وضع له والازم تشبيه الشيء بنفسه لاننا شيئا بفتينا عن هذا التطويل المذكور وهو ان نقول ان لفظ الاسد في الامثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ما تضمن لان ما واقعة على الجواز واسد في الامثلة ليس بمجاز وليست واقعة على لفظ حتى يحتاج للاخراج بما ذكر وان صح الاخراج به ايضا وانما كانت ما واقعة على الجواز لانا اذا قسمنا المجاز الى الال استعارة وغيرها ثم اردنا تفسير الاستعارة من القسمين بعد التقسيم فالان نسب ان يؤخذ في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما هو اعمد لخروجه عن تعريف مطلق المجاز وانما كان الانسب ان يوجد المجاز جنسا لانه هو الاقرب للنوع الذي اريد تمييزه عن مقابله وحينئذ تكون ما عبارة عنه (قوله لكونه مستعملا فيما وضع له) هذا آخر كلام المصنف في الايضاح (قوله وفيه بحث) اي في كلام المصنف بحث من حيث الخراج لاسد في الامثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله لاننا لانسلم انه) اي الاسد في الامثلة المذكورة (قوله مستعمل فيما وضع له) اي الحيوان المفترس (قوله بل في معنى الشجاع) اي وحينئذ يكون لفظ اسد له معنيان شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي زيد فرد من افراد المعنى الموضوع له وهو الحيوان المفترس واستعير اسمه له فيكون اسد حينئذ مجازا بالاستعارة لصدق تعريفها الذي ذكره المصنف عليه وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت ان زيدا ليس هو المشبه بالاسد الحقيقي بل المشبه كلي زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل في معنى الشجاع اي بل يختار ويرجح انه مستعمل في معنى الشجاع فالشارح لا يمنع جواز ان يكون مستعملا في ما وضعت له وان يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بان يكون سوق الكلام لاثبات تشبيه زيد بالاسد كذا قيل وهذا بعيد من عبارة المصنف المذكورة فتأمل واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع ان التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المجردة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك

الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازى آه فنارى. (قوله فيكون مجازا) اى  
لانه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة اى لانه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد  
بالمعنى الذى وضع له (قوله بقرينة حله) متعلق بمستعمل المقدر في قوله بل في معنى  
الشجاع اى بل مستعمل في معنى الشجاع بقرينة حله ويصح ان يكون متعلقا بقوله  
فيكون مجازا وحينئذ يكون جوابا عما يقال المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة  
من ارادة الحقيقة ولاقرينة هنا وحاصل الجواب اننا لانعلم عدم القرينة هناك بل هنا  
قرينة وهى حله على زيد ولا يقال انه لا دلالة للعمل على كون الاسد مستعملا  
في معنى الشجاع لجواز ان يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الارادة لانا نقول يكفي  
في القرينة ما هو الظاهر ومسح الكلام بالتقدير مما يلتفت اليه (قوله ولا دليل لهم) اى  
للقوم التابع لهم المصنف اى لا دليل لهم صحيح متبع لدعواهم من ان اسدا في الامثلة  
المذكورة مستعمل في حقيقته وعلى هذا فلا منافاة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بعد  
واستدلناهم الخ تأمل (قوله هلى ان هذا) اى نحو زيدا (قوله على حذف اداة الخ)  
اى محمول على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد حتى يكون اسد مستعملا  
فما وضع له (قوله واستدلناهم) مبتدأ خبره فاسد الاقوى وقوله على ذلك اى على ما ذكر  
من ان اسدا ونحوه في الامثلة المذكورة مستعمل في حقيقته وانه محمول على حذف اداة  
التشبيه (قوله بانه قد اوقع الايد على زيد) اى حل عليه واخبر به عنه (قوله)  
ان الانسان لا يكون اسدا) اى يقتضاه ان يكون حله عليه غير صحيح لوجوب كون  
المحمول عن الموضوع في المعنى (قوله فوجب المصير) اى الرجوع (قوله بحذف اداته)  
الباء للابسة اى الملابس لحذف اداته (قوله قصدا الى المبالغة) حلة للحذف اى وانما  
حذفت الاداة لاجل قصد المبالغة في زيد بابهام انه عين الاسد (قوله لان المصير الى  
ذلك) اى التشبيه بحذف الاداة (قوله فحمله على زيد صحيح) لان المعنى زيد رجل شجاع  
والحاصل ان قولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واداة التشبيه  
وتسمى التشبيه واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة لان المشبه وهو  
الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكر لفظه وقد ذكر المشبه به مكانه مخبر به عن زيد واما  
زيد فليس مشبه به الا من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة وتلك الحبيبة  
اخبر عنه واما من حيث انه شخص عين بهذا العلم فليس مشبه بها هذا وقد ضعف  
بعضهم ما قاله الشارح من البحث بانه لا بد من المبالغة في الاستعارة ولا مبالغة في قولنا  
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع والتشبيه بالاسد يفيد  
تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه وردبانه اذا استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل  
الشجاع كان التشبيه به مفروغا منه مسلوا المقصود الحكم بالاتحاد كما في رأيت اسدا يرعى  
فان تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ منه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فحصلت

فيكون مجازا واستعاره كما  
في رأيت اسدا يرعى  
بقرينة حله على زيد  
ولا دليل لهم على ان هذا  
على حذف اداة التشبيه  
وان التهدير زيد كاسد  
واستدلناهم على ذلك بانه  
قد اوقع الاسد على زيد  
ومعلوم ان الانسان  
لا يكون اسدا فوجب  
المصير الى التشبيه بحذف  
اداته قصدا الى المبالغة  
فاسد لان المصير الى ذلك  
انما يجب اذا كان اسد  
مستملا في معناه الحقيقي  
واما اذا كان مجازا عن  
الرجل الشجاع فحمله على  
زيد صحيح ويدل على  
ما ذكرنا ان المشبه به في مثل  
هذا المقام كثيرا ما يتعلق  
به الجار والمجرور

البالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيه فأنمل  
(قوله على ما ذكرنا) أي من أن اسد مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المفترس  
الذي وضع له (قوله في مثل هذا المقام) أي في هذا المقام وما ماله من كل تركيب ذكر  
فيه المشبه به والمشبّه بحسب الصورة ولم تذكر الاداة (قوله كثيرا ما يتعلق به الجار  
والجور) أي وتعلق الجار والجور به دليل على أنه مؤل بمشتق كشيء مجتزئ  
ونحوهما فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجتزئ من الجرأة ولو كان المشبه به مستعملا  
في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والجور لكونه جامدا حينئذ والجامد لا يتعلق به الجار  
والجور (قوله كقوله اسد على) أي كقوله عمران بن قحطان مفتي الخوارج وزاهدهم  
خطابا للشجاع توخياله أي أنت اسد على وأنت نعمة في الحروب فعلى متعلق باسد لكونه  
بمعنى مجتزئ صائل وفي الحروب متعلق بنعمة لكونه بمعنى جبان لان النعمة من اجبن  
الحيوانات وتمازى البيت \* قحاه تنفر من صغير الصافر \* والقحاه بالحاء المهملة والمد المسترخية  
الجناسين عند النزول والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرد  
الصدى وبعد البيت المذكور

\* هلا برزت الى غزالة في الوغى \* بل كان قلبك في جناحي طائر \*

الخطاب في برزت للشجاع وغزالة هي امرأة شبيب الخارجي وكان بضرب المثل  
بشجاعته نقل انها عجمت الكوفة ليل في ثلاثين فارسا وكان الشجاع في الكوفة  
وصحبه ثلاثون الف مقاتل فخرج هاربا بهم فصلت صلاة الصبح فيها وقرأت في تلك  
الصلاة سورة البقرة (قوله أي مجتزئ) تفسير للمعنى المجازي المشبه بالاسد وذلك لان اسدا  
لا يصح تعلق الجار والجور به الا اذا كان فيه معنى الفعل ولا يكون فيه معنى الفعل  
الا اذا قصد منه الاجتزاء لا يكون مقصودا منه الا اذا استعمل فيه مجازا واما  
عند استعماله في المعنى الحقيقي فلا يقصد منه الاجتزاء وان كان اجتزاء حاصل وافر بين  
حصول الشيء قصدا وحصوله من غير قصد نم يمكن ان يقال من طرف المصنف ان الجار  
والجور متعلق بالاداة لما فيها من معنى الفعل وهو اشبه كما قيل في قوله تعالى ما انت  
بنعمة ربك بمجنون فان مجنون متعلق بما فيها من معنى الفعل أي انت في ذلك بنعمة ربك  
وكذا يقال هنا المعنى انت تشبه الاسد بالنسبة الى وحذف ما يتعلق به الجار والجور  
شائع (قوله والطير اغربة عليه الخ) هذا بعض بيت لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي  
بها الشريف الطاهر الموسوي مطلقا

\* اودى فليت الحادثات كفاف \* حال المسيف وغير المستاف \*

وتمازى البيت المذكور في الشرح بأسرها قبح السراة وساكنات لضاف اودى أي هلك  
وقاعله حال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام أي لبت الحادثات تكف الاذى  
واستاف الرجل اذا ذهب ماله وانفق بالضم جمع قحاه من القحح هو الذين يقال عقاب

كقوله اسد على وفي  
الحروب نعمة أي مجتزئ  
صائل على وكقوله والطير  
اغربة عليه أي باكية  
وقد استوفينا ذلك في  
الشرح واعلم انهم قد  
اختلفوا في ان الاستعارة  
بجاز لقوى او على فالجمهور  
على انها بجاز لقوى بمعنى  
انها لفظ استعمل في غير  
ما وضع له لعلاقة المشابهة  
(ودليل انها)  
قوله وغير المستاف هكذا  
في النسخ التي يدي ولم  
يعرض المحشي لتفسيره  
ولم يظهر له معنى ولعله  
محرف عن غير قال في  
القاموس وعبث الشيء  
عينه وشخصه آه ويصرر  
بالمراجعة (مصححة)

اي الاستعارة (مجاز لغوي  
كونها موضوعة للشبه  
به لا للشبه ولا للاعم منهما)  
اي من الشبه والمشبّه به  
فاسد في قولنا رأيت اسدا  
يرمى موضوع للسبع  
المخصوص لا للرجل  
الشجاع ولا لعني اعم من  
السبع والرجل كالحيوان  
المجتزئ مثلا ليكون اطلاقه  
عليهما حقيقة كاطلاق  
الحيوان على الاسد والرجل  
وهذا معلوم بالنقل عن  
أئمة اللغة قطع فاطلاقه  
على الرجل الشجاع اطلاق  
على غير ما وضع له مع  
قرينة مانعة عن ارادة ما  
وضع له فيكون مجازا لغويا  
وفي هذا الكلام دلالة على  
ان لفظ العام اذا اطلق على  
الخاص لا باعتبار خصوصه  
بل باعتبار عمومه فهو  
ليس من المجاز في شيء كما  
اذالقت زيدا فقلت لقيت  
رجلا او انسانا او حيوانا  
بل هو حقيقة اذ لم يستعمل  
اللفظ الا في معناه الموضوع له  
(وقيل انها) اي الاستعارة  
(مجاز عقلي بمعنى ان  
التصرف في امر عقلي

فحاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللبن والسماء بفتح السين  
المهملة جبال بالين يكون فيها هذا وغيره وبضم الشين المجمة جبال بالشام ولصاف  
جبل طيئ والشاهد في قوله والطير اغربة عليه فانه ليس المراد بالاغربة الطير المعروف  
اذلا معنى له هنا بل المراد الطير باكية عليه فعليه متعلق باغربة وهي في الاصل اسم للطير  
المعروف وهو جامد ولا يصلح تعلق الجار به فاستعمله الشاعر في الباكية فصيح تعلق  
الجار به وانما نقل لفظ الاغربة الى معنى الباكية لازما للغراب يشبهه الباكى الحزين  
اذ يزعمون ان الغراب يعلم بالموت ومن لازم ذلك الحزن وعلى ما قال المصنف فاعني  
ان كل الطيور في الحزن على ذلك المرنى مثل الاغربة الباكية عليه (قوله واعلم الخ) اشار  
الشارح بهذا الى ان كلام المصنف مرتب على محذوف (قوله او عقلي) اي لا بمعنى الاسناد  
الى غير من هو له بل بالمعنى الآتي (قوله فالجمهور على انها مجاز لغوي) اي وعليه مثنى  
المصنف سابقا حيث قال فيما مر وقد يقيد ان اي الحقيقة والمجاز بالغويين ثم قسم  
المجاز اللغوي الى استعارة ومجاز مرسل فتكون الاستعارة حينئذ مجازا لغويا (قوله  
بمعنى الخ) اتي بهذه العناية دفعا لتوهم ان المراد باللغوي ما قابل الشرعي والمعرفي  
والعقلي فاقادبها ان المراد باللغوي ما قابل العقلي فقط (قوله ودليل الخ) حاصل ما ذكره  
من الدليل ان قول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة وكل ما هو  
كذلك فهو مجاز لغوي فالاستعارة مجاز لغوي ودليل كل من الصغرى والكبرى النقل  
عن أئمة اللغة واثار المصنف بقوله ككونها موضوعة للشبه به لا للشبه الى الصغرى لان  
هذا في قوة قولنا الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لانها موضوعة للشبه به  
لا للشبه المستعمل فيه اللفظ (قوله اي الاستعارة) يعني المصراحة لان الكلام فيها  
(قوله للشبه به) اي كالاسد بالنسبة الى السبع المخصوص وقوله لا للشبه اي كالرجل  
الشجاع (قوله ولا للاعم منهما) اي وهو الشجاع مطلقا لرجلا كان او اسدا اذ لو كان  
اللفظ موضوعا للاعم منهما لكان متواطئا او مشككا فيكون حقيقة بالنسبة لكل منهما  
واذا كان اللفظ لم يوضع للشبه ولا لقدر المشترك بين المشبهين المستلزم لكون اطلاقه  
على كل منهما حقيقة كان استعماله في المشبه مجازا لغويا اذ يصدق عليه حينئذ انه  
لفظ استعمل في غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز اللغوي (قوله موضوع للسبع المخصوص)  
اي والقرينة المانعة من ارادة المعنى الموضوع له كيرمى في المثال لا تمنع من الوضع له  
وانما تمنع من ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له (قوله كالحيوان المجتزئ) مثال للمعنى الاعم  
والمجتزئ مأخوذ من الجراءة (قوله ليكون الخ) علة للمعنى اعني الوضع للمعنى الاعم وقوله  
عليهما اي على السبع والرجل الشجاع (قوله كاطلاق الحيوان الخ) اي حيوان موضوع  
للمعنى الاعم من الاسد والرجل وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وحينئذ  
فاستعماله في كل من الاسد والرجل حقيقة (قوله وهذا) اي كون الاسد موضوعا للسبع

المخصوص وليس موصوعا لرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله فاطلاقه) اى  
الاسد فى قولنا رأيت اسدا برعى (قوله فيكون مجازا لغويا) اى لاعقليا (قوله وفى هذا  
الكلام) اعنى قول المصنف ولللام منهما (قوله بل باعتبار عمومه) اى تحقق العام  
فيه وانه فرد من افراده وهل هذا شرط حين الاطلاق او الشرط انما هو اطلاقه  
عليه من غير ملاحظة المخصوص كما نظر بس والظاهر من اضراب الشارح الاول  
(قوله فهو ليس من المجاز فى شئ) اى واما لو اطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا  
وعبارة ابن يعقوب وقد تقرر بهذا ان اللفظ الموضوع للمعنى الاعم اذا استعمل فيما يوجد  
فيه ذلك الاعم من حيث انه متحقق فيه فهو حقيقة فاذا قلت رأيت انسانا واردت  
بالانسان زيدا ولكن من حيث انه انسان لا من حيث انه زيد اى شخصسمى بهذا  
الاسم فانه يكون حقيقة وكذلك قولك رأيت رجلا تريد زيدا من حيث وجود  
الرجولية فيه فانه يكون حقيقة ولو استعمل العام فى الخاص من حيث خصوصه اى  
للاشعار بمخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعل  
اطلاق اللفظ من حيث استعمال لفظ العام فى الخاص بسبب ملازمة العام للخاص  
فى الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام الذى اراد به المخصوص مجازا عند الاصوليين  
قطعا ومثل العام المتواطىء اذا استعمل فى احد افراده من غير قصد اشعار بالاعم فيه  
ولا يضر فى التجوز عدم اشعار بالاعم بالاختصاص وعدم استلزامه اياه من حيث خصوصه  
لما تقدم ان الملازمة فى الجملة تكفى فى التجوز آه وما ذكره من ان استعمال العام فى الخاص  
باعتبار عمومه حقيقة واما استعماله فيه من حيث خصوصه فمجاز مثله فى بحث المرف  
باللام فى الطول حيث قال ما حاصله ان اسم الجنس وعلم الجنس اذا اطلقا على الفرد  
باعتبار المخصوص كان مجازا واذا اطلقا على الحقيقة فى ضمن الفرد كان حقيقة ونقل  
شيخنا الحنفى فى حاشيته على رسالة الوضع عن الكمال بن الهمام ان استعمال العام  
فى الخاص حقيقة مطلقا بناء على ان اللام فى قولهم فى تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة  
فيما وضعت له لام الاجل اى فيما وضعت لاجله واسم الكلى انما وضع ليستعمل  
فى الجزئ وتأمله (وقوله بمعنى ان التصرف الخ) الاولى بمعنى انها تصرف عقلى اى  
ذات تصرف عقلى و اشار المصنف بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالمجاز العقلى  
هنا اسناد الشئ لغير من هوله لانه انما يكون فى الكلام المركب المحنوى  
على اسناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا بالمجاز العقلى التصرف فى امر عقلى  
اى يدرك بالعقل وهو المعانى العقلية والتصرف فيها ابداء ان بعضها وهو  
المشبه داخل فى البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير  
ولو لم يكن كذلك فى نفس الامر وحسن ذلك الادخال وجود المشابهة بينهما فى نفس  
الامر ثم انه يلزم من كون التصرف فى امر عقلى كون التصرف نفسه عقليا لان جعل

ماليس بواقع واقعا في التدبير والاعتقاد بناء على مناسبة المشابهة امر عقلي وعلم  
 بما ذكرنا ان المجاز المعلى يطلق على امرين احدهما اسناد الشيء لغير من هو له والثاني  
 التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع (قوله ان التصرف) اي وهو الادعاء  
 المذكور وقوله في امر عقلي اي وهو جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد حقيقة  
 (قوله لانقوى) اي لاني امر لغوي وهو اللفظ بمعنى ان التكلم لم يقل اللفظ الى غير معناه  
 وانما استعماله في معناه بعد ان تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها وبعد  
 نصير المعنى معنى آخر جى باللفظ واطلق على معناه بالجمل وان لم يكن معناه في الاصل  
 (قوله لانها اح) هذا دليل لكونها ليست مجازا لغويا وحاصله ان الاستعارة مستعملة  
 فيما وضعت له بعد الادعاء وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا ينتج ان الاستعارة ليست  
 مجازا لغويا بل عقليا لان الكلام في المجاز لاني الحقيقة وسند الصغرى قوله لانها  
 لما لم تطلق الخ (قوله لانها) اي الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ اسد وقوله على المشبه  
 اي كالرجل الشجاع (قوله بان جعل الخ) الباء للسببية (قوله استعمالا) الظاهر انه  
 حل معنى ولا حاجة له في حل الاعراب اذ يصح تعلق قوله فيما وضعت له بقوله استعمالها  
 على ان كان تامة وعلى انها ناقصة فالخبر الجار والمجرور (قوله استعمالا فيما وضعت له)  
 اي لان العقل صير المشبه من افراد المشبه الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها فتصير  
 الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لافعال موضع له وقد تقدم ان المجاز لغوي هو ما  
 استعمل في غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هي على هذا التقدير  
 حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه فالتجوز  
 في الحقيقة انما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم اطلق اللفظ قسمته مجازا  
 عقليا ظاهر نظر السبب اطلاقه واما تسميتها استعارة ف باعتبار اعطاء حكم المعنى للفظ  
 لان المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه يجعل حقيقته لما ليس حقيقته وهو  
 المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ سمي استعارة آه يعقوبي (قوله وانما قلنا) اي على لسان  
 المصنف والا فلما نسب انما قل (قوله لو لم تكن كذلك) اي مطلقة على المشبه بعد الادعاء  
 بل اطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذي اشار له بقوله لانها الخ من  
 قبيل دليل الخلف وهو المنبئ للدعي بابطال نقيضه واللوازم التي ذكرها الشارح  
 ثلاثة فهو له لما كانت استعارة لازم اول اي لكن التالي باطل فكذا المقدم ثبت نقيضه  
 وهو المدعي وكذا يقال في بقية اللوازم الآتية (قوله لما كانت استعارة) اي لان حقيقة  
 الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار لان نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى (قوله لان مجرد نقل  
 الاسم) اي لان نقل الاسم عن معناه لمعنى آخر مجردا عن البالغة والادعاء (قوله لكنت  
 الاعلام المنقولة) اي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لجرد وجود النقل  
 فيه ولا قائل به ويرد بان نفي الادعاء لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه بمجرد الاطلاق حتى

لانقوى لانها لما لم تطلق  
 على المشبه الا بعد ادعاء  
 دخوله اي دخول المشبه  
 (في جنس المشبه) بان  
 جعل الرجل الشجاع  
 فردا من افراد الاسد (كان  
 استعمالها) اي الاستعارة  
 في المشبه استعمالا (فما  
 وضعت له) وانما قلنا  
 انها لم تطلق على المشبه  
 الا بعد ادعاء دخوله في  
 جنس المشبه لانها لو  
 لم تكن كذلك لما كانت  
 استعارة لان مجرد نقل  
 الاسم لو كان استعارة  
 لكنت الاعلام المنقولة  
 استعارة ولما كانت  
 الاستعارة ابلغ من الحقيقة  
 اذ لمبالغة في اطلاق الاسم  
 المجرد مازيا عن معناه

يصح كون الاعلام المنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لاعلاقة فيها اصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه كون الاعلام المنقولة يصح ان تكون استعارة لعدم وجود اصل التشبيه فيها (قوله ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة) اي انه يلزم لو لم تراعى المبالغة المقتضية لادخال المشبه في جنس المشبه الذي بنى عليه كون الاستعارة مجازا عقليا ان لا تكون الاستعارة ابلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لها مع انهم جازمون بان الاستعارة ابلغ من الحقيقة (قوله ادلا بمبالغة في اطلاق الاسم المجرد) اي عن الادعاء وقوله عاريا عن معناه اي الحقيقي ولو بحسب الادعاء والمعنى ان الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الاصل في ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة في جعله كصاحب ذلك الاسم كما في الحقيقة المشتركة والمنقولة فانه لما لم يصحبه معناها الاصل انتفت المبالغة في الحاق المعنى المنقول اليه بالغير ورد ما ذكره من ان نفي الادعاء المذكور يلزم منه مساواة الاستعارة للحقيقة في نفي المبالغة بانه ان اريد بنى المبالغة نفي المبالغة في التشبيه فيصير كاصل التشبيه او كما لانتشيه فيه اصلا ففاسد من وجهين احدهما انه مصادرة حيث علل الشيء نفسه لان في المبالغة في التشبيه يعود الى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه والاخر ان نفي تلك المبالغة لا يستلزم نفي كون الاستعارة ابلغ من الحقيقة لان الابلية الموجودة في الاستعارة دون الحقيقة هي الابلية الموجودة في سائر انواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشيء بالدليل على ما ياتي وتلك لم توجد في الحقيقة سواء كانت تشبيها وغيره وان اريد بنى المبالغة شيء آخر فلم يتصور حتى يحكم عليه (قوله ولما صح ان يقال الخ) يعني انه يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه في الاستعارة ان من قال رأيت اسدا يرمى واراد بالاسد زيدا لا يقال فيه انه جملة اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا انه جملة اسدا لاسواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول ما اطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع ان من قال رأيت اسدا يرمى واراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه جعل زيدا اسدا قطعاً وما ذاك الا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه فثبت المدعى وهو ان الاستعارة لم تطلق الا بعد ادخال المشبه في جنس المشبه فكانت مجازا عقليا فان قلت يندش هذا الوجه الثالث في كلام الشارح ان قولهم جملة اسدا يرمى في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسدا وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جملة فردا من افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في العرف يعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قاله ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة كان مرادهم انه جعل شيئا



بالاسد فهو على حذف مضاف ولا يجرى هذا في الاستعارة آه فنارى (قوله واراد الخ)  
 اى بالاسد زيدا (قوله انه جعله اسدا) اى صيره اسدا وانما كان لا يقال لمن قال ذلك  
 انه جعل زيدا اسدا لان جعل اذا كان بمعنى صير كما هنا تمدى الى المفعولين ويضيد  
 اثبات صفة الشيء فيكون مدلول قولك فلان جعل زيدا اسدا انه اثبت الاسدية له  
 ولا شك ان مجرد نقل لفظ الاسد زيد واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس

فيه اثبات اسديته (قوله انه جعله اسدا) اى صيره (قوله اذ لا يقال جعله امير الاوقد  
 اثبت فيه صفة الامارة) اى ومن سمي ولده اسدا لم يثبت فيه الاسدية بمجرد اطلاق  
 لفظ الاسد عليه (قوله واذا كان) هذا مرتبط بما انجمه الدليل السابق وحاصله انه  
 رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثا فلو ازم وكل منها باطل فيكون ملزوما  
 وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة باطلا فثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور  
 في الاستعارة واذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم الشبهة انما نقل للشبه  
 تبعا لنقل معناه اليه واذا كان الخ (قوله بمعنى انه الخ) اى لانك لما جعلت الرجل الشجاع  
 فردا من افراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلى وهو الحيوان المفترس متحققا فيه  
 فحينئذ يكون نقل لفظ الاسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه فيكون استعمال اسم الاسد  
 في الرجل الشجاع استعمال لا فيما وضع له وظهر لك من هذا ان الاستعارة في الحقيقة على  
 هذا هو معنى المشبهة بجعل حقيقة ما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك اطلاق اللفظ  
 سمي استعارة تبعا لاستعارة المعنى (قوله ولهذا) اى ولان اطلاق اسم المشبهة  
 اى ولاجل ان اطلاق اسم المشبهة السمي بالاستعارة (قوله انما يكون بعد ادعاء  
 دخوله في جنس المشبهة) اى المترتب عليه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له  
 وانما مجاز عقلي فهذا مدخل في صحة العجب عند هذا القائل وسأبني الجواب عنه  
 وانه لا مدخل له في الصحة (قوله في قوله) اى قول ابن العميد في غلام جيل قام  
 على رأسه بظلمه من حر الشمس وهو ابو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان الانشاء  
 والرسائل للملك نوح بن نصر مدحه صاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها

- \* قالوا ربيعك قد قدم • فلك البشارة بالنم
- \* قلت الربيع اخوالنا • ما م الربيع اخوالكرم
- \* قالوا الذي بنوالة • بغنى المقل من العدم
- \* قلت الرئيس ابن العمي • د اذن فقالوا لي نعم

(قوله اى توقع الظل على) فسر بذلك لان التظليل على مافى الساج ابقاع الظل  
 (قوله من الشمس) اى من حرها وضمن التظليل معنى النع فلذا عداه بمن اى تمنعني  
 من حر الشمس (قوله نفس) فاعل قامت ولذلك اتصلت به تاء التأنيث وان كان القائم  
 غلاما (قوله اعز على) صفة النفس وجلة تظللني في محل نصب على الحال والتقدير

(قامت)

ولما صح ان يقال لمن قال  
 رأيت اسدا واراد به زيدا  
 انه جعله اسدا كما لا يقال  
 لمن سمي ولده اسدا انه  
 جعله اسدا لا يقال جعله  
 امير الاوقد اثبت فيه صفة  
 الامارة واذا كان نقل اسم  
 المشبهة الى المشبه تبعا  
 لنقل معناه اليه بمعنى انه  
 اثبت له معنى الاسد الحقيقي  
 ادعاهم اطلق عليه اسم  
 الاسد كان الاسد مستعملا  
 فيما وضع له فلا يكون مجازا  
 لغويا بل عقليا بمعنى ان  
 العقل جعل الرجل الشجاع  
 جنس الاسد وجعل ما ليس  
 في الواقع واقعا مجازا عقلي  
 (ولهذا) اى ولان اطلاق  
 اسم المشبهة على المشبه  
 انما يكون بعد ادعاء  
 دخوله في جنس المشبهة

قامت نفس هي اعز على من نفسى مظلة لي من الشمس ( قوله قامت ) فاعله ضمير يعود على النفس والجملة مؤكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ مؤخر والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظلة لي وشمس مظلة من الشمس من العجب ( قوله اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء ) اي فقد شبه الغلام بالشمس وادعى انه فرد من افرادها وان حقيقتها متحققة فيه ثم استعاره لاسمها ( قوله وجعله شمسا على الحقيقة ) اي من حيث انه جعله فردا من افرادها وان حقيقتها موجودة فيه ( قوله اذلا تعجب في ان يظلل انسان الخ ) اي لعدم الغرابة بخلاف تظليل الشمس الحقيقة انسانا من الشمس فانه مستغرب وذلك لان الشمس لا يرسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا حال بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها واما اذا كان الحائل بينهما شيئا له نور فلا يرسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقة استغرب ايقاعه الظل على من ظله لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طي الظل واذهابه توجب ظلا على تقدير حلولتها بين الشمس وبين الانسان المظلل ( قوله لما كان لهذا التعجب معنى ) قال العصام فيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس او من اتقياده وخدمته ( قوله في قوله ) اي في قول الشريف ابى الحسن محمد بن احمد بن محمد احمد بن ابراهيم لمباطبا ابن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن بن علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه وهو شاعر مطلق وعالم محقق مولده باصبهان وبهامات والبيت من المنصرح وقوله

يا من حكي الماء فرط رفته • وقلبه في قساوة الحجر \*

يا ليت حظي كحظ ثوبك من • جسمك يا واحدا من البشر • لا تعجبوا الخ

( قوله لا تعجبوا من بلى غلاته ) البلى بكسر الباء مقصورا من بلى الثوب بلى اذا فسد اي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته ففي الكلام حذف مضاف ( قوله هي ) اي الغلالة شعار اي ثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس ايضا تحت الدرع سمي شعارا لانه بلى الشعر ( قوله قدزر ) اي لانه قدزر اي شذو هو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير ازراره المنسوب على المفعولية راجع للمحسوب ايضا او للغلالة وذكره باعتبار انها قميص او شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالهمر واستعار اسم المسببه للشيء استعارة نصريجية والبلى ترشيح ويحتمل ان زر بالبناء للمفعول وازراره نائب فاعل والضمير للغلالة وعلى هذا فالشبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير في غلاته ( قوله تقول الخ ) افاد بهذا ان تعدي زر الى الازرار فيه ضرب من التسامح لانه انما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الازرار ولا يتعدى الى الازرار والشاعر قد عدها اليها ( قوله فلو لانه جملة الخ ) حاصله انه لما خشي ان يتوهم ان صاحب الغلالة انسان

( صح التعجب في قوله قامت تظلني ) اي توقع الظل على ( من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظلني ومن عجب شمس ) اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء ( تظلني من الشمس ) فلو لانه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذلا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر ( والهمي عنه ) اي ولهذا الهمي عن التعجب ( في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته ) هي شعار بلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا ) قدزر ازراره على القمر ( تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلو لا انه جعله قما حقيقيا لما كان للهمي من التعجب معنى لان الكنان انما يسرع اليه البلى بسبب ملاسته القمر الحقيقي

لا يلبسة انسان كالقمر  
في الحسن لا يقال القمر  
في البيت ليس باستعارة لان  
المشبه مذكور وهو الضمير  
في غلته وازراه لانا  
نقول لانسلم ان الذكر على  
هذا الوجه ينافي الاستعارة  
المذكورة كما يقال سيف  
زيد في يد اسد فان تعريف  
الاستعارة صادق على ذلك  
(ورد) هذا الدليل  
(بان الادعاء) اي ادعاء  
دخول المشبه في جنس  
المشبه (لا يقتضى كونها)  
اي الاستعارة (مستعملة)  
فيما وضعت له (للعلم  
الضروري بان اسد افي  
قولنا رأيت اسدا يرمي  
مستعمل في الرجل الشجاع  
والموضوع له هو السبع  
المخصوص وتحقق ذلك  
ان ادعاء دخول المشبه  
في جنس المشبه مبنى  
على انه جعل افراد  
الاسد بطريق التأويل  
فحين احدهما المتعارف  
وهو الذي له فاية  
الجرأة ونهاية القوة

بسارع البلى لغلته فيجب من ذلك لان العادة ان غلته الانسان لا يتسارع البلى اليها  
قبل الامد المعتاد لبلاها نهى الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب النهى وهو انه لم يبق  
في الانسانية بل دخل في جنس القهرية وانهم لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشر ضوؤه  
لان هذا من خواصه ومتى ظهر السبب بطل التعجب ولكون ما ذكر من خواص القهر قبل  
ان من جملة عيوب القهر انه يهدم القهر ويحل الدين ويوجب اجرة المنزل وبسحق الماء  
ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح العاشق الطارق (قوله  
لان الكتان) اي الذي كانت منه الغلظة (قوله لانسلم ان الذكر على هذا الوجه  
ينافي الاستعارة) اي لانه لا يبنى عن التشبيه والمنا في لها انما هو الجمع بين الطرفين على  
وجه ينبي عن التشبيه بحيث يكون المشبه به واقعا خيرا عن المشبه كما في زيد اسد او حالا  
منه او صفه له نحو مررت بزيد اسد او جاني رجل اسد فذلك الجمع ينبي عن التشبيه  
ضرورة انه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فتقدر اداة التشبيه نفي لما يلزم من فساد  
الصدق كما تقدم على ما فيه واما اذا ذكر المشبه لاعلى وجه ينبي عن التشبيه كما في البيت  
لعدم جريان المشبه عليه حتى يسهل تقدير الاداء نظر للمعنى فهو استعارة وقد سبق  
كل من هذا البحث وجوابه في بحث المجاز العقلي وانت خبير بان هذا الجواب يقتضى  
ان نحو على لجن الماء استعارة وهم صرحوا بكونه تشبيها لان يقال تصريحهم بكونه  
تشبيها لانافي صحة كونه استعارة فتأمل (قوله كما يقال) اي كقولنا اي كدم المنافة  
في قولنا سيف زيد في يد اسدا المراد في يده قد شبه بالاسد وادعى انه فرد من افراد  
واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية فقد جمع بين المشبه به  
وزيد والمشبه به وهو الاسد على وجه لا يبنى عن التشبيه لان هذا التركيب ونحوه لا يبنى  
فيه تقدير الاداء الا بزيادة في التركيب او نقص منه بحيث يتحول الكلام عن اصله  
كان يقال رأيت في يد رجل كالا اسديفا (قوله وردهذا الدليل) حاصله منع الصغرى  
القائلة الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء اي لانسلم ذلك وهذا الادعاء  
لا يخرج اللفظ عن كون مستعملا في غير ما وضع له هذا وقد علم من مضمون الكلام اولا  
وآخرا ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه مسلم عند القائل بان الاستعارة مجاز  
لفوى ومعلوم ان كون اللفظ اطلق على غير معناه الاصل في نفس الامر مسلم عند القائل  
بانها مجاز عقلي وبقى النزاع في ان الاستعارة هل تسمى مجازا لغويا نظرا لما في نفس الامر  
او عقليا نظرا للبالغة والادعاء فالتخلاف على هذا عائد الى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله  
مستعمل في الرجل الشجاع) اي وان ادعى ان الرجل الشجاع فرد من افراد الاسد  
بعد تشبيهه به اذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضى كونه اياه حقيقة (قوله ونحقق ذلك)  
اي نحقق ان الادعاء المذكور لا يقتضى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له وحاصل  
ما ذكره من التحقيق ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضى كونها مستعملة

ولايت كابل

في مثل تلك الجثة  
الخصوصية والثاني غير  
التعارف وهو الذي له  
تلك الجراءة لكن لافي تلك  
الجثة الخصوصية والهيكل  
الخصوص وللفظ الاسد  
انما هو موضوع للتعارف  
فاستعماله في غير التعارف  
استعمال في غير ما وضع له  
والقرينة مانعة عن ارادة  
المعنى التعارف ليتبين المعنى  
الغير التعارف وبهذا  
ندفع ما يقال ان الاصرار  
على دعوى الاسدية  
لرجل الشجاع ينافي نصب  
القرينة المانعة عن ارادة  
السبع المخصوص (واما  
التعجب والنهي عنه) كما  
اليتين المذكورين (فلبناء  
على تناسي التشبيه قضاء  
لحق البالغة) ودلالة على  
ان المشبه بحيث لا يميز من  
المشبه به اصلا حتى ان  
كل ما يترتب على المشبه من  
التعجب والنهي عن التعجب  
يترتب على المشبه ايضا

فما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى  
كون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له والتموز في امر عقلي وهو جعل غير  
المشبه به مشها بل معناه جعل المشبه ما ولا يوصف مشترك بين المشبه والمشبه به  
وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان افراد قسمان متعارف وغير  
متعارف ولا خفاء في ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له  
لان الموضوع له هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد لغير المتعارف (قوله بطريق  
التأويل قسمين) متعلق بجعل ان قلت ان الذي بطريق التأويل انما هو احد القسمين  
وهو غير المتعارف واما الآخر فبطريق التحقيق فكيف يقول الشارح على انه  
جعل افراد الاسد قسمين بطريق التأويل قلت جعل الافراد قسمين مبني على كون  
الاسد موضوعا للتقدير المشترك بينهما الصادق على كل منهما وهو مجتزئ وكونه  
موضوعا لذلك ليس الا بطريق التأويل واما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم  
واحد وهو التعارف اهريس (قوله في مثل) اي المودعين في مثل الخ (قوله والهيكل  
الخصوص) عطف تفسير (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) اي لاعتبار ارادة الجنس  
بقسمه (قوله وبهذا يدفع الخ) اي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى التعارف  
ليتبين غير المتعارف فيندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ينافي  
القرينة المانعة من ارادة الاسدية ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية  
بالمعنى الغير التعارف ونصب القرينة انما يمنع من ارادة الاسدية بالمعنى التعارف وحينئذ  
فلا منافاة (قوله السبع المخصوص) الانسب ان يقول عن ارادة الاسد ويحذف قوله  
المخصوص لان ذكره في السؤال يشير الى الجواب تأمل (قوله واما التعجب الخ) هذا  
اشارة الى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم وهو اذا كان الادعاء لا يقتضي  
استعمال الاستعارة فيما وضعت له فلا يصح التعجب والنهي عنه في اليتين السابقتين  
لانهما لا يثبتان الا يجعل المشبه من افراد المشبه به حقيقة وحاصل الجواب الذي اشار له  
المصنف ان التعجب والنهي عنه تناسي التشبيه وجعل المفرد الغير المتعارف مساويا  
للتعارف في حقيقته حتى ان كل ما يترتب على التعارف يترتب عليه وبما تقرر من جعل  
كلام المصنف اشارة لجواب سؤال مقدر اندفع ما ذكره العصام من ان التعجب والنهي  
لا يجعل دليلا على كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بل استدلل بها على  
الادعاء فلما سلم الجيب الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت  
له فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء اذ بناهما عليها  
لا ينافي كونها مجازا لفويا فالاول اسقاط قوله واما التعجب والنهي عنه (قوله  
واما التعجب) اي من المشبه وقوله والنهي عنه اي عن التعجب (قوله فلبناء) اي فلبناء  
الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه اي اظهار التناسي والمراد بالتناسي النسيان

الكذب بالبناء على التأويل ( في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مرولا تأويل في الكذب ( ونصب ) اى وينصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت انه لا بد للجهاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قاله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل الجهور في ترويج ظاهره (ولانكون) الاستعارة (علما) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لمساقة الجنسية) لانه يقتضى الشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتساؤل الافراد (الا اذا تضمن العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاه بوصف من الاوصاف (كحاتم) تتضمن الانصاف بالوجود ومادر بالجل وسحبان بالنصاحة وياقل بالنهاية

اى على اظهار نسيان التشبيه (قوله قضاء الخ) اى وانما توسى فيه التشبيه توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد (قوله ودلالة الخ) عطف تفسير على قوله قضاء لحق المبالغة (قوله والاستعارة تقارق الكذب) اى والكلام الذى فيه الاستعارة يقارق الكلام الكاذب اى لا يشبهه به بسبب ما ذكر من الامرين فقولا جاءنى اسد يشبه بالكلام الكاذب لولا الوجهان فاندفع ما يقال ان الاستعارة تكون في المفرد لانها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والكذب يكون في الحكم فالتنصيف بالكذب الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله بالبناء على التأويل) اى بسبب بناءها على التأويل وعدم بناء الكذب عليه (قوله في دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل اى التحقق في دعوى الخ من تحقق العام في الخاص او ان في معنى من البسيانية (قوله بل يبذل الجهور الخ) يقال بذل كنصر ينصر والمراد بالجهور الجهد والوسع والطاقة والمراد بترويج ظاهره اظهار صحته عند السامع ومحل كون الكذب يبذل التكلم وسعه وطاقته في ترويج ظاهره اذا عرف عدم مطابقته وقصد اظهار صحته لان لم يقصد ذلك واعتقد الصحة (قوله ولانكون علما) اى شخصيا لانه التبادر من اطلاق العلم ولان علم الجنس تجري فيه الاستعارة كاسم الجنس بخلاف علم الشخص فلا يصح ان يشبه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة مثلا وبطلق عليه اسمه وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكور في الامتناع يفهم منه ان الامتناع في العلية مخصوص بها واما الجواز المرسل فيجوز في العلية اذ لا مانع من كون الجواز المرسل علما لصحة ان يكون للعلم لازم ولو غير مشتهر يستعمل فيه لفظ العلم كما اذا اطلق قبار علم فرس على زيد مراد منه لازمه وهو شدة العدوى الجرى ثم ان جملة ولانكون علما عطف على قوله والاستعارة تقارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك ان تجعله عطفًا على قوله تقارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (قوله ولا يمكن ذلك في العلم) اى الشخصى وقوله لمساقة الجنسية اى التى تقتضيها الاستعارة وقوله لانه اى العلم وقوله يقتضى الشخص اى تشخص معناه وتعيينه خارجا وهذا ظاهر في علم الشخص لافي علم الجنس لامكان العموم في معناه لكونه ذهنيا والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الافراد له (قوله وتناول الافراد) عطف تفسير وما ذكره العلامة الشارح من ان الاستعارة تقتضى ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف وذلك غير ممكن في العلم الشخصى هو طريقة صاحب الفتح حيث قال فيه والذي فرع سمك من ان مبنى الاستعارة على ادخال المتعارف في جنس المتعارف منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه للفتح لان الاستعارة تعتمد على الادخال المذكور لان المقصود من الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوى المشبه فيه وذلك يحصل

لجئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم ﴿ ٣٦٣ ﴾ في الجود وبتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان

ذلك الرجل المهود  
او غيره كما مر في الاسد  
فهذا التأويل يتناول حاتم  
الفرد المتعارف المهود  
والفرد الغير المتعارف  
ويكون اطلاقه على  
المهود اعني حاتما الطائي  
حقيقة وعلى غيره بمن  
ينصف بالجواد استعارة  
نحو رأيت اليوم حاتما  
( وقرينها ) يعني ان  
الاستعارة لكونها مجازا  
لا بد لها من قرينة مانعة عن  
ارادة المعنى الموضوع له  
وقرنتها ( اما امر واحد  
كما في قولك رأيت اسد  
يرمي او اكثر ) اي امران  
او امور يكون كل واحد  
منها قرينة ( كقوله فان  
تصافوا ) اي تكرر هوا  
( العدل والايامان فان في  
ايماننا نيرانا اي سبوقا تلح  
كشعل النيران فتعلق قوله  
تصافوا بكل من العدل  
وايمان قرينة على ان المراد  
بالنيران السيوف لدلالته  
على ان جوب هذا الشرط  
تصارفون وتجاون الى  
الطاعة بالسيوف ( او معان  
ملتزمة ) مربوط بعضها

بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جملة عينه ادعاء ان كان علم شخص  
فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما انه رأى عين ذلك الشخص لانه رأى فردا  
من افراد الجواد آه قال العلامة عبد الحكيم وفيما قاله السبد بحث اما اول فلان القول  
بالادخال في اسم الجنس مما لا ادعى اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد واما  
ثانيا فلان جعله عينه فيما اذا كان علما شخصيا ان كان لاعتقاده فهو غلط وان كان قصدا  
فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو  
دعوى باطلة وكذب محض وجئذ فلا بد من التأويل وهو انما يكون بادخاله فيه والحاصل  
ان استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلو لم يعتبر  
الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه ( قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية ) استثناء  
من عموم الاحوال وقوله تضمن اي استلزم نوع وصفية وليس المراد انه دل دلالة  
تضمنية على نوع من الاوصاف كالكرم ( قوله نوع وصفية ) الاولى نوع وصف لان  
الوصف مصدر لا يحتاج في افادة المعنى المصدري الى الخلق الباء كذا في الاطول ( قوله  
بواسطة ) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره اي العلم اي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم  
التضمن نوع وصفي هو ان يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى اطلق ذلك العلم  
فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كانه موضوع للذات  
المتضمنة لذات الوصف فيكون كليا تأويلا فاذا اطلق ذلك العلم على غير مدلوله الاصل  
صح جعله استعارة بسبب ادعاء انه من افراد ذلك الكلى مثلا حاتم موضوع للذات  
المعينة ثم انه بواسطة اشتهارها بالكرم بحيث متى اطلق حاتم يفهم منه الجواد صار  
حاتم كانه موضوع للجواد وهو يعني كلى فيصح ان يطلق لفظ حاتم على زيد الكريم بان  
تقول عند رؤيتك زيد رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيه زيد بحاتم في الجود وملاحظة  
ان حاتما كانه موضوع للجواد وان زيدا فرد من افراده وكذا يقال في غيره ( قوله كحاتم  
التضمن الانصاف بالجود ) اي المستلزم للانصاف به فيجعل ذلك الوصف لازماله وهو  
وجه الشبه في الاستعارة وحاتم في الاصل اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن  
عبد الله بن الحنجر الطائي ( قوله وما در بالخل ) اي وما در المتضمن الانصاف بالخل  
وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة قيل انما سمي مادرا لانه سقى ابلاله من حوض  
فما فرغت ابل من الشرب بقي في اسفل الحوض ماء ليل فسلح فيه ومد الحوض به اي  
خوك ماء به بخلا خوفا من ان يستقي من حوضه احد ( قوله وصحبان ) عوفي الاصل  
صياد يصيب ما مر به ثم جعل علما للبلغ المشهور والمناسبة غائرة آه اطول ( قوله وباقل  
بالفاهة ) اي وباقل المتضمن الانصاف بالفاهة اي العجز عن الافصاح عما في الضمير وهو  
اسم رجل من العرب كان شديد المعنى في النطق وقد اتفق انه كان اشترى ثوبا باحد عشر

بعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد قوله الإضافة ههنا في النسخ وصوابه العيافة بكسر العين كما في المصباح ( مصححه )

درهما و قيل له بكم اشتريته ففتح كفيه و فرق اصابعه و اخرج لسانه ليشير بذلك الى احد عشر فانفلت منه الظبي فضرب به التل في العي (قوله فحينئذ) اي فحين اذ تضمن العلم كحاتم نوع و صفة يحوز الخ (قوله و يتأول في حاتم الخ) اي فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه وهذا اندفع ما يقال انه اذا كان فردا من افراده فكيف يصح التشبيه حينئذ (قوله و قرينتها) اي و القرينة الثانية لها و انما ثبتت لها لكونها مجازا كما اشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم و اشار الشارح بهذا الدليل العام الجاري في كل مجاز سواء كان مرسلا او استعارة الى ان تخصيص قرينة الاستعارة بالبيان انما هو للاعتناء بشأنها و الا فالقرينة لازمة في كل مجاز آه و في الاطول ان ما ذكره المصنف من التقسيم غير مختص بقرينتها بل يجري في قرينة المجاز المرسل و المكنية و لاداعي الى جعل قرينة المكنية و احدا و انما عليه ترشيحا آه (قوله اما امر واحد) اي من ملائمت المشبه في المصراحة كبرى و من ملائمت المشبه في المكنية كالانظار (قوله يرمى) اي بالسهم و ليس المراد مطلق يرمى لانه يكون حتى في الاسد الحقيقي تأمل (قوله يكون كل واحد منها قرينة) اي و ليس واحد منها ترشيحا و لا تجريدا لعدم ملائمته للطرفين ملائمة شديدة و ما ذكره المصنف مبنى على جواز تعدد القرينة و هو الحق و قال بعضهم لا يجوز تعدد قرينة الاستعارة لانه ان كان الصرف عن ارادة المعنى الحقيقي يجمع تلك الامور فلان لم تعدد القرينة و ان كان بكل واحد فلا حاجة لماعدا الاول و حينئذ فيجعل ترشيحا او تجريدا (قوله كقوله فان تعافوا الخ) قال في معاهد التنصيص هذا البيت لبعض العرب و لم يبينه و قوله فان تعافوا مأخوذ من عاف يعاف بمعنى كره و اصل عاف يعاف عوف يعوف كعلم يعلم يقال عاف الرجل طعماه و شرابه اي كرهه اي ان تكرر هو العدل و الانصاف و تملوا للجور و تكرر هو التصديق بالنبي فان في ايدنا سيوفا تلح كالنيران نحار بكم و نلجئكم الى الطاعة بها و العدل هو وضع الشيء في محله فهو مقابل للظلم و الايمان الاول في البيت بكسر الهزة تصديق النبي عليه الصلاة السلام فيما جاء به عن الله و الايمان الثاني بفتح الهزة جمع يمين يطلق على القسم و على الجارحة المعلومة و هو المراد و يصح ان يقرأ الايمان في الموضعين بفتح الهزة جمع يمين و المراد منه القسم في الاول و الجارحة في الثاني (قوله اي سيوفا تلح الخ) اي فقد شبه السيوف بالنيران بما مع اللعان في كل و استعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصراحة (قوله فعلق) اي ارتباط قوله تعافوا بكل الخ ظاهر ان القرينة على ان المراد بالنيران السيوف تعلق الاعافة بكل من العدل و الايمان و فيه ان الكلام في القرينة المتعددة و هي لا تكون اللفظية و التعلق و الارتباط ليس كذلك فالاولى ان يقول فكل واحد من العدل و الايمان باعتبار تعلق الاعافة به قرينة على ان المراد بالنيران السيوف و انما جعل كل واحد قرينة و لم يجعل احدهم قرينة و الآخر تجريدا لان مجموع

وبهذا ظهر فساد قول من زعم ﴿ ٣٦٥ ﴾ ان قوله او اكثر شامل لقوله معان فلا يصح جملة مقابلا له وقسما (كقوله

الامر ين بجزله الشرط فهما بمنزلة شيء واحد لكن لو انفرد كل واحد منهما لصح قرينة (قوله لدلالته) اي تعلق تعافوا بكل من العدل والايمان (قوله تحاربون) اي محذوف تقديره تحاربون واما قوله فان في ايماننا نيرانا فهو حلة لذلك الجواب المحذوف اقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجأون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف قال في الخلاصة \* وبعد ماضى رفعك الجزاء حسن \* ورفعه بعد مضارع وهن \* ان قلت ان المحاربة تكون ايضا بالنار الحقيقية فهلا جلت النيران على حقيقتها فيكون القصد تحويفهم بالاحراق قلت ان القائل يرى الاخذ بالشرعية وليس فيها احراق كاره العدل والايمان بل تعذيبه بالسيف (قوله مربوط) تفسير المشمة وقوله يكون الجميع اي المجموع وقوله لاكل واحد اي فظهرت مقابلته لقوله او اكثر (قوله فلا يصح جملة مقابلا له) اي لانه من افراده (قوله وقسما) عطف مرادف (قوله كقوله) اي البعزى من قصيدة من الطويل وبعد البيت \* يكاد الندى منها يفيض على العدا \* لدى الحرب تننى في قنا وقواضب \* التنى مصدر ثبت الشيء اي ضاعفته والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع (قوله وصاعقة) يروى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من فصله وخبره قوله تنكفى بها والصاعقة فى الاصل نار سماوية تهلك ما تصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق (قوله من فصله) بيان لصاعقة اي صاعقة هى فصله فجعله صاعقة او المراد صاعقة ناشئة من فصله فكان لفصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح (قوله اي من فصل سيف الممدوح) اشار به الى ان ضمير فصله للممدوح وفى الكلام حذف مضاف ويحوز ان يرجع الضمير للممدوح ولا حذف والاضاء لادنى ملازمة قال فى الاطول والتصل هو حد السيف كما فى الصحاح او نفس السيف اخلال عن القبض كما فى القاموس فقد اخنى القبض فى يده انتهى وكلام الشارح ظاهر على الاول لاعلى الثانى الا ان تجعل اضافة فصل للسيف للبيان وعليه فيحتاج لتقدير حد فتأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حد سيفه فيه اشارة الى ان الفصل هو حد السيف وقوله يقلبها اي تلك النار وهى نفس السيف ولذا لم يقل يقلب اصلها الذى هو السيف وقوله يقلبها توضيح لكون الباء للتعدي (قوله على ارؤس الاقران) الارؤس جمع رأس والاقران جمع قرن وهو المكافى والمماثل وكلاهما جمع قلة وآثره على جمع الكثرة لما فيه من الاشارة الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة امثاله فيها والى الاستخفاف بارهم وتقليلهم فى مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف او المراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح اذ كل من الجميع يستعار للآخر كذا قيل وهذا مبنى على ان جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة اما على انه موضوع لما فوق الاثنين

وصاعقة من فصله) اي من فصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من انكفاى اي انقلب والباء للتعدي والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على ارؤس الاقران خمس سحائب) اي انا مله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب اي يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانا مل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من فصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل (وهى) اي الاستمارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قيمان لان اجتماعهما) اي اجتماع الطرفين (فى شيء) اما يمكن نحو احيائه فى او من كان ميتا فاحيائه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشيء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب



وان الجمع انما يفرقان في الغاية لافي المبدأ فلا يستعار جمع الكثرة لقلة نعم يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا ( قوله خمس محائب ) فاعل تنكفي بها وهو من اضافة الصفة للوصوف كما اشار له الشارح بقوله اي انا مله الخمس والمراد العليا فقط والاقلانامل كثيرة وعبر الشارح بالاانامل دون الاصابع مع ان الذي يقبض على السيف ويقبض به على الاعداء الاصابع لا الانامل للبالغة في شجاعة الممدوح اي انه لشجاعته وقوته لا كلفة عليه ولا مشقة في قلب السيف على الاقران بالاانامل وهذا اذا اريد بالاانامل حقيقتها ويحتمل انه اراد بالاانامل الخمس الاصابع مجازا وعلى هذا فلا مبالغة ( قوله التي هي في الجود الخ ) اشار بهذا الى ان البيت فيه من المحسنات البدعية الاستعارة حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالشجاعة مدحه بالسخاوة ( قوله وعموم العطايا ) اخذ العموم من السخاوة ( قوله فذكر العدد ) تخفيف الكاف اي ولا شك ان ذكر العدد قرينة على ان المراد بالسحاب الانامل اذ السحاب الحقيقية ليست خسا فقط ( قوله فظهر من جميع ذلك ) اي من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حد سيفه ومن انقلابها على اروس الاقران ومن كون المقلب بها خسا وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على ان المراد بالسحاب انامل الممدوح نظر اذ لو اسقط بعضها كلفظ الخمس واروس الاقران بان يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على ان اضافة الصاعقة لتصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها بغض يكون الجميع قرينة اللهم الا ان يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح والحاصل ان الدلالة الواضحة على المراد متوقفة على الجميع وهذا لا ينافي كفاية بعضها في اصل الدلالة على المراد وحيث قول الشارح سابقا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ ناظر للدلالة الواضحة البالغة في الوضوح لاصل الدلالة فلا مناقاة ( قوله استعار الاحياء ) اي استعار هذا اللفظ وقوله للهداية متعلق باستعار اي استعاره لها بعد تشبيه الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل بالاحياء بمعنى جعل الشيء حيا وادعائه فرد من افرادها ووجه الشبه بين الاحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما كما ان وجه الشبه بين الامانة والاضلال ترتب نفي الانتفاع على كل منهما وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل اعني احياء لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر اعني الاحياء ( قوله مما يمكن اجتماعهما ) اي من الشئيين الذين يمكن اجتماعهما في شئ اي قد اجتمعا في الله سبحانه وتعالى فانه محيي وهاد ( قوله وهذا ) اي قولنا والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما ( قوله اولي من قول المصنف ) اي في الايضاح ( قوله لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة ) ان قلت مقتضى هذا التعليل ان يكون ما قاله المصنف خطأ وان ما قاله الشارح هو الصواب قلت انما قال الشارح وهذا اولي لامكان ان يقال

( مراد )

والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ واحد وهذا اولي من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو احياء لان الطرفين في استعارة الميت للضلال يمكن اجتماعهما في شئ اذ الميت لا يوصف بالضلال ( ولتسم ) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ ( وفاقية ) لما بين الطرفين من الاتفاق ( وامامتج ) عطف على امامتج ( كاستعارة اسم العدوم للوجود لعدم غناه ) هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممنوع وكذلك استعارة اسم الوجود لمن عدم وعقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي نحوي ذكره وتديم في الناس اسمه ( ولتسم ) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ ( عنادية ) لتعاقد الطرفين وانتاع اجتماعهما ( ومنها ) اي من العنادية الاستعارة ( التهمكية والتعليكية وهما ما استعمل في ضده ) اي الاستعارة التي استعملت

مراد المصنف بالحياة الاحياء لكونها اثراله ( قوله وانما قال نحو احيائه ) اى ولم يقل  
نحو او من كان ميتا فاحيائه حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل ايضا ( قوله مما لا يمكن  
اجتماعهما ) اى قد اجتمع في الآية الاستعارتان الواقعية والعنادية ( قوله اذ انبت  
لا يوصف بالضلال ) اى لان الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم  
لحياة لا ينصف بالكفر بالاعتبار ما كان لاحقيقة لان الكفر جده الحق والمجد لا يقع  
من الميت لا تنفاه عمرطه وهو الحياة ( قوله ولتسم واقية ) انما سموها واقية لا تنفاه  
لان واقية انصب بعنادية واللام في قوله ولتسم لام الامر اى ادع الى تسميتها واقية  
وانما لم يقل وتسمى اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف لاقديمة ( قوله لمساين  
الطرفين من الاتفاق ) اى الاجتماع وعدم البينة وكان الاولى ان يقول لمساين  
الطرفين من الواقع لان المفاعلة على بابها اذ كل من الطرفين وافق صاحبه في الاجتماع  
معه في موصوف واحد ( قوله كاستعارة اسم المعلوم ) اى وكاستعارة الميت للضال  
اذ لا يجتمع الموت والضلال في شئ ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانية واما اضافة اسم  
للمعلوم فيصح جعلها بيانية ايضا ويصح جعلها حقيقية بان يراد بالمعوم الامر  
الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بان تقول في زيد  
الذى لا تنفعه رأيت اليوم معدوما في المسجد او تقول جاء المعدوم ونحو ذلك فشبّه الموجود  
الذى لا تنفع فيه بالعدم واستعير العدم للوجود واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود  
لا تنفع فيه فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان المعلوم ان الوجود والعدم  
لا يجتمعان في شئ قال في الاطول ولا توقف استعارة اسم المعدوم للوجود على عدم  
نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير نافع في امر آخر باعتبار عدم نفعه  
( قوله هو بالفتح ) اى والمد واما بكسر القين مع المد فهو الزم بالصوت وبكسر القين  
مع القصر فاسم لليسار والاستغناء واما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل ( قوله ولا شك  
ان اجتماع الوجود ) وهو الاستعارة اصالة وقوله والعدم اى وهو المستعار منه اصالة  
( قوله وكذا استعارة اسم الموجود الخ ) هذا عكس مثال المصنف في شبيه عدم الشئ مع  
بقاء آثاره الجملة بوجوده ويستعار الوجود للعدم ويشق من الوجود موجود بمعنى  
معدوم بقيت آثاره الجملة فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية لان اجتماع الوجود  
والعدم في شئ ممنوع ( قوله لتعاند الطرفين ) اى تنافيهما ( قوله وامتناع اجتماعهما )  
عطف تفسير ان قلت ان الواقع بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأنيان في الاستعارة  
يتأنيان في التشبيه فلم لم يذكر هناك اجيب بان المقصود بالمبالغة ولا يخفى ان جعل  
أحد المتعاندین من جنس الآخر متعاديه اشد مبالغة وغرابة من تشبيه احدهما  
بالآخر آه بس ( قوله والتهكمية ) اى ما كان الغرض منها التهكم والهزؤ  
والهزئية ( قوله والتلميحية ) اى ما كان الغرض منها ايراد التلميح بصورة شئ ملج

للاستغراف (قوله اى الاستعارة التى استعملت الخ) اشار بهذا الضابط الى كل من التهمكية والتعليجية وحاصله ان يطلق اللفظ الدال على وصفه شريف على ضده كاطلاق الكرم على البخل والاسد على الجبان ولا يصح فيهما اطلاق البخل على الكرم ولا اطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا ان التهمكية والتعليجية بمعنى الا ان الفارق بينهما من جهة انه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالمقول فيه كانت تهمكية وان كان الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وازالة السامة عنهم بواسطة الاتيان بشئ ملج مستظرف كانت تملجية فاذا اطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناوب تهما او تملجا وشبه الجبان بالاسد بجماع الشجاعة الموجودة في المشه وهو الجبان تنزيلا والموجودة المشبه به وهو الاسد حقيقة واستعير اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضد معناها الحقيقي او نقيضه) الضدان هما الامر ان الوجود يان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان والنقيضان الامر ان اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان واحدهما وجودى والآخر عدمى (قوله اى لتنزيل الخ) تفسير لما مر (قوله بواسطة تملج) اى الاتيان بشئ ملج مستظرف وقوله اوتنهكم اى استهزاء وسخرية (قوله فبشرهم بعذاب اليم) نزل التضاد منزلة التناوب فشبه الانذار بالبشارة بجماع ادخال السرور في كل وان كان تنزيلا بالنسبة للمشبه واستعير اسم البشارة للانذار بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى انذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعة التهمكية او التملجية العنادية فقول الشارح استعيرت البشارة للندارة اى بعد تشبيه الندارة بالبشارة ثم انه ان اريد بالبشارة لفظها لم يصح وصفها بقوله التى هى الخ وان اريد معناها لم يصح الحكم باستعارتها اذ الاستعار انما هو اللفظ وقد يجاب بان المراد الثانى لكن في الكلام حذف مضاف والاصل استعير اسم البشارة الذى هو لفظ البشارة (قوله بما يظهر) اى بخبر يظهر سرورا وقوله في الخبره اى في وجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله للانذار) متعلق باستعيرت وقوله الذى هو ضده اى فهو الاخبار بما يظهر عبوسا في وجه الشخص المخبر به (قوله الذى هو ضده) اى ضد البشارة وتذكير الضمير نظر الكونها اخبارا او ضد الاخبار (قوله بادخال الانذار) متعلق باستعيرت اى بسبب ادخال الانذار في جنس البشارة لتنزيل التضاد منزلة التناوب بواسطة التهمك او التملج (قوله على سبيل التهمك والاستهزاء) العطف للتفسير وكان عليه ان يزيد والتملج وكذا قوله بعد على سبيل التملج والظرافة العطف فيه للتفسير وكان عليه ان يزيد والاستهزاء لان كلاما من مثل المتن ومثال الشارح يصلح لتهمك واملج كما علمت (قوله ولا يخفى الخ) هذا بيان لكون الاستعارة في بشرهم عنادية (قوله من جهة واحدة) اى بحيث يكون البشر به هو المنذر منه والبشر هو المنذر

في ضد معناها الحقيقي (او نقيضه لما مر) اى لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناوب بواسطة تملج او تهمك على ما سبق تحققه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهمك والاستهزاء او كقولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التملج والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة واللين (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه (فيمان)

واما من جهتين فيتأني بان يجربك مخبران فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله وكذا الشجاعة والجن) اي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة واما من جهتين فهو ممكن الا ترى قول الشاعر اسد على وفي الحروب زعامة (قوله وباعتبار الجامع قسمان) قد يقال ينبغي ان يكون الاستعارة باعتبار الجامع اربعة اقسام لانه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنهما او داخل في مفهوم احدهما وخارج عن مفهوم الآخر ويمكن ان يقال ان المصنف آثر الاختصار فجعلهما قسمين يندرج فيهما الاقسام الاربعة الاول ان يكون داخلا في مفهوم الطرفين والثاني ان لا يكون داخلا في مفهومهما وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا في مفهوم احدهما خارجا عن مفهوم الآخر ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما (قوله اي ما قصد اشتراك الخ) وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وسموه هنا جامع لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجمعه مع افراد المشبه تحت مفهومه واعلم ان الجامع في الاستعارة هو متعلق العلاقة وذلك لان العلاقة في قولك رأيت اسدا لانسان هو المشابهة في الشجاعة فالجامع هو الشجاعة لان بسببها ادخل المشبه في جنس المشبه ادعاء وجمع مع افراد تحت مفهومه (قوله اما داخل في مفهوم الطرفين) اي بان يكون جزءا من مفهومهما لكونه جنسا او فصلا لذلك المفهوم (قوله بعنان) هو بكسر العين اللجام (قوله طار البها) اي عدا اليها فبها العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الارض بالطيران الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء واستعار اسم المشبه للمشبه واشتق من الطيران طار بمعنى عدا والجامع قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم كل من المستعار له وهو العدو والمستعار منه وهو الطيران لانه جنس لكل منهما وفصل العدو المميز له عن الطيران كونه في الارض كما ان الفصل المميز للطيران كونه في الهواء واسناد الطيران في الحديث للرجل مجاز عقلي والاصل طار فرسه بسبعه البها (قوله اورجل الخ) اول تقسيم فخير الناس مقسم لهذين القسمين وليست للتزديد (قوله في شعبة بفتح الشين المجمة) وتحريك العين المملة وبعدها فاء (قوله في غنية) في بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر في الظرف او انها باقية على حالها بدل من شعبة بدل اشتمال والرابط محذوف والتقدير له (قوله قال جار الله) اي جار بيت الله الحرام والمراد به العلامة محمود الخنصري (قوله الصيحة) هي الصوت المفزع اي الموجب للفزع والخوف فقوله التي يفزع منها اي يخاف من اجلها (قوله اذا جبن) اي قالمهجة في الاصل معناها الجبن واستعمالها في الصيحة محاز مرسل من استعمال اسم السبب في السبب وذلك لان الصيحة لما اوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه وهو الهبة (قوله واستعد للجهاد) اي بحيث اذا سمع اصوات المسلمين المجاهدين عند محاربة والمقاتلة قدم لهم بسرعة واخذ قوله واستعد للجهاد من قوله ممسك بعنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد

لانه) اي السامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير اناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيمة طار اليها) اورجل في شعبة في غنية له بعد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جار الله الهبة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيج اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير اناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله اورجل اعزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه وبعد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (ان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) اي في العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو

للهجاء لاستزاه اياه ( قوله اخذ بعنان فرسه ) يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل  
وبرشحه قوله في الحديث ممسك ويصح قراءته فعلا ماضيا وبرشحه قوله بعد واستعد  
للهجاء ( قوله في بعض رؤس الجبال ) اخذ البعض من المعنى لان قوله في الحديث في شعبة  
المراد منه في اى شعبة وليس المراد منه في كل شعبة لاستحالة ذلك ( قوله قليل ) اخذ القلة  
من التصغير ( قوله للعدو ) اى عدو الفرس وهو دهايبا للحرب بسرعة ( قوله فان الجامع  
بين العدو ) اى الذى هو المستعار له وقوله والطيران اى الذى هو المستعار منه ( قوله وهو )  
اى قطع المسافة بسرعة داخل فيهما اى لانه جنس من مفهوم كل منهما لان الطيران  
قطع المسافة بسرعة في الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة في الارض ( قوله الا انه )  
اى ذلك الجامع الذى هو قطع المسافة بسرعة في الطيران اقوى منه في العدو فلذا جعل  
الطيران مشبهابه والعدو مشبهها لوجوب كون المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه  
الذى هو الجامع ( قوله والاظهر الخ ) قصد الشارح المناقشة في قول المصنف فان  
الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين  
( قوله والسرعة لازمة له ) اى للطيران وقوله في الاكثر اى بالنظر للغالب ومن غير الغالب  
يكون الطيران قطع المسافة بالجنح من غير سرعة ( قوله لاداخله في مفهومه ) اى وليست  
السرعة داخلة في مفهوم الطيران بحيث انه لا يوجد بدونها بخلاف العدو فان السرعة  
لازمة له فهو عبارة عن قطع المسافة بسرعة بقوامه وحيث كانت السرعة لازمة  
للتيران وداخلة في مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين لانه في  
احدهما لازم لاجنس وحيث فلا يتم ما قاله المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعد وانما عبر  
الشارح بالاظهر لامكان الجواب بان المنفت له في الجامع قطع المسافة في كل لانفس  
السرعة ولا شك ان قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين اوللاشارة الى ان كون  
الطيران ما ذكر ليس نطعيا ( قوله فالاولى الخ ) عبر بالاولى لما مر من ان مبنى الاعتراض  
ليس قطعيا ولا مكان الجواب عنه بما مر ولان المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحصلين  
لانهما تذكر لا يوضح القاعدة على تقدير صحتها لكن الاولى ان تكون صحيحة ( قوله  
ان يمثل ) اى للاستعارة التى فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين ( قوله باستعارة  
التقطيع ) اى باستعارة هذا اللفظ وقوله الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترقة  
بعضها بعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ ان يقول الموضوع لازالة  
الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا ببعضها بعض لاجل ان يظهر كون الجامع  
المذكور داخلا في مفهوم التقطيع وان كان ازالة الاتصال هو في المعنى ازالة الاجتماع  
تأمل من تقرير شيخنا العدوى ( قوله لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض ) اى  
الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزقة ببعضها بعض والعطف  
في قول الشارح وابعاد بعضها عن بعض للتفسير ( قوله الداخلة في مفهومهما ) اى

والاظهر ان الطيران هو  
قطع المسافة بالجنح  
والسرعة لازمة له  
الاكثر لاداخله في مفهومه  
فالاولى ان يمثل باستعارة  
التقطيع الموضوع  
لازالة الاتصال بين  
الاجسام المترقة بعضها  
بعض لتفريق الجماعة  
وابعاد بعضها عن بعض  
في قوله تعالى وقطعناهم  
في الارض امسا والجامع  
ازالة الاجتماع الداخلة  
في مفهومهما وهى في انقطع  
اشد والفرق بين هذا  
وبين اطلاق الرسن على  
الانف مع ان في كل من  
الرسن والتقطيع خصوص  
وصف ليس في الانف  
وتفريق الجماعة هو ان  
خصوص الوصف الكائن  
في التقطيع مرعى في  
استعارته لتفريق الجماعة  
بخلاف خصوص الوصف  
في الرسن والحاصل

في مفهوم التقطيع والتفريق وذلك لما علمت ان مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون  
الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها ببعض وان مفهوم تفريق الجماعة وابعاد بعضها  
عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء المجتمعة غير ملتزقة فقد اخذ الجامع وهو  
ازالة الاجتماع في حد كل منهما على انه جنس له وقد كون الاشياء المجتمعة ملتزقا بعضها  
بعض فصلا في الاول بميزاله عن الثاني وقد كونها غير ملتزقة فصلا في الثاني بميزاله  
عن الاول ( قوله وهي ) اي ازالة الاجتماع في القطع اشد اى اقوى لتأثيرها في الاتصال  
الاشد وتقرير الاستعارة في الآية المذكورة ان يقال اعتبر تشبيه التفريق بالتقطيع  
بجامع ازالة الاجتماع في كل واستعير التقطيع للتفريق واشتق من التقطيع قطعنا بمعنى  
فرقنا فهي استعارة نصرحة متعينة ( قوله والفرق الخ ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا  
اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذي هو اسم  
لحل الرسن اعني انف الدابة على انف الانسان مجازا مرسلا مع انه قد اعتبر في كل  
من المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه  
اللفظ مجازا وذلك لان المرسن اعتبر في المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه  
انفاجمة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر في المعنى الذي وضع له الالتزاق في الاشياء التي  
زال اجتماعها وحيث اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص به لم يوجد  
في معناه المجازي فلم جعل اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة واطلاق المرسن  
على انف الانسان مجازا مرسلا وجعل كل منهما مجازا مرسلا او استعارة وما الفرق  
بينهما ( قوله والفرق بين هذا ) اي اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل  
استعارة ( قوله وبين اطلاق المرسن على الانف ) اي على انف الانسان حيث جعل مجازا  
مرسلا ( قوله خصوص وصف ) اي وصفا خاصا وقوله ليس في الانف اي ليس في انف  
الانسان وهذا راجع لقوله في المرسن وقوله وتفریق الجماعة راجع لقوله والتقطيع واصل  
العبارة مع ان في المرسن وصفا خاصا ليس في انف الانسان وكذلك في التقطيع وصف خاص  
ليس في تفريق الجماعة وقد علمت ان الوصف الخاص في المرسن كونه انفاجمة يجعل فيه  
الرسن ولا شك ان هذا غير موجود في انف الانسان والوصف الخاص في التقطيع التزاق  
الاجسام التي زال اجتماعها ولا شك ان هذا غير موجود في تفريق الجماعة لما علمت ان التفريق  
ازالة الاجتماع بين الاجسام غير الملتزقة ( قوله هو ان خصوص الوصف الخ ) هذا خبر  
عن قوله والفرق وتوضيح ذلك ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه الذي بني عليه الاستعارة  
يقنص قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه فالوصف الخاص الكائن في التقطيع  
لما روعي ولو حظ صار التقطيع بمزاياه اقوى من التفريق في ازالة الاجتماع فصح  
ان يشبه التفريق الذي هو اضعف بالتقطيع الذي هو اقوى ويدعى انه من افراد  
استعارة اسمه واما الوصف الخاص الذي في المرسن لما لم يلاحظ واما لولحظ الاطلاق

ان التشبيه ههنا منظور  
 بخلافه ثم قلنا قد تقرر  
 في غير هذا الفن ان جزء  
 الماهية لا يختلف بالشدة  
 والضعف فكيف يكون  
 جامعا والجامع يجب ان  
 يكون في المستعار منه  
 اقوى قلت امتناع  
 الاختلاف انما هو في الماهية  
 الحقيقية والفهم لا يجب  
 ان يكون ماهية حقيقية بل  
 قد يكون امرا مركبا من  
 امور بعضها قابل للشدة  
 والضعف فيصح كون  
 الجامع داخلا في مفهوم  
 الطرفين مع كونه في احد  
 المفهومين اشد واقوى  
 الا ترى ان السواد جزء  
 من مفهوم الاسود اعني  
 المركب من السواد والمحل  
 مع اختلافه بالشدة  
 والضعف (واما غير  
 داخل) عطف على اما  
 داخل (كما مر) من استعارة  
 الاسد للزجل الشجاع  
 والشمس للوجه المتهلل  
 ونحو ذلك لظهور  
 ان الشجاعة

والتقييد لم يكن استعارة بل مجازا مرسل لعدم التشبيه فلو لاحظ ذلك الوصف الخاص  
 بحيث يحمل الرسن مشباهه لاجل ذلك الوصف لكان ايضا استعارة كما ان الوصف  
 في التقطيع اذالم يلاحظ كان مجازا مرسلا ايضا ور عما اوهم كلام الشارح ان كون  
 الرسن مجازا مرسلا وان كون التقطيع استعارة امر لازم وليس كذلك (قوله والحاصل)  
 اى وحاصل الفرق بين التقطيع والرسن (قوله ان التشبيه) اى المشابهة التي هي  
 علاقة الاستعارة فاندفع ما يقال ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه (قوله ههنا)  
 اى في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) اى ملحوظ ضمنا فكان استعارة  
 (قوله بخلافه ثم) اى بخلاف استعمال الرسن في الانف فان التشبيه غير ملاحظ فيه  
 وانما لوحظ فيه الاطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا  
 مرسلا (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف لان الجامع اما داخل  
 في مفهوم الطرفين وحاصله ان الحكم بدخول الجامع في الطرفين مخالف لما تقرر  
 في فن الحكمة من ان اجزاء الماهية لا تختلف بالشدة والضعف ومعلوم ان الجامع  
 في الاستعارة يجب ان يكون في المستعار منه اقوى منه في المستعار له فالدخول في مفهوم  
 الطرفين يقتضى عدم التفاوت وكونه حامعا يقتضى التفاوت وهل هذا الاجمع  
 بين متناقضين والجمع بينهما باطل فاذا دى الى ذلك وهو كون الجامع داخلا في مفهوم  
 الطرفين باطل (قوله في غير هذا الفن) المراد بذلك الغير فن الحكمة وقوله ان جزء  
 الماهية اى كالحوانية والناطقة بالنسبة للانسان وقوله لا يختلف الخ اى لامتناع  
 التشكك في الذاتيات فالحوانية التي في زيد ليست اقوى منها حالة كونها في عمرو  
 وكذلك الناطقة بل التي في زيد مساوية لتي في عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة  
 حالة وقوله اقوى اى من نفسه حالة كونه في المستعار له وانما وجب ذلك لتكون  
 الاستعارة مفيدة وفيد بالمستعار منه ليخرج التشبيه فانه لا يجب فيه كون الجامع اقوى  
 في احد الطرفين لان التشبيه قد يقصده بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين  
 في الجامع (قوله قلت امتناع الاختلاف الخ) حاصل هذا الجواب ان امتناع الاختلاف  
 بالشدة والضعف في اجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهى المركبة  
 من الذاتيات لا الاعتبارية اى التي اعتبروها مفهوما مركبا من امور غير ذاتيات لها  
 والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب ان تكون ماهية حقيقية بل تارة تكون حقيقية  
 فلا تختلف اجزاؤها بالشدة والضعف فلا يصح ان يكون الجامع داخلا في مفهوم  
 الطرفين مع كونه في احدهما اشد وتارة تكون اعتبارية مركبة من امور بعضها  
 قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه  
 في احدهما اشد (قوله في الماهية الحقيقية) اى وهى المركبة من الاجناس والفصول  
 التي ظفروا بها خارجا للمحقق النوعية الراجعة الى حقائق الجواهر فقط او الاعراض

فقط التي اجزاؤها في الذهن مختلفة وفي الوجود الخارجي متحدة كحقيقة الانسان والفرس  
وحقيقة البياض والسواد (قوله والفهوم) اي والماهية المفهومة من اللفظ (قوله بل  
قد يكون) اي مفهوم اللفظ وقوله امرا مركبا اي امرا اعتباريا اي امرا اعتبره مركبا  
من امور الخ كفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله اعني المركب) اي اعني  
بفهوم الاسود المركب من السواد والمحل اي الذات فهو اي مفهوم الاسود مركب من  
امرين الجوهر الذي هو الذات والعرض الذي هو وصف السواد وقوله مع اختلافه  
اي السواد بالشدة والضعف (قوله واما غير داخل) اي في مفهوم الطرفين وهذا صادق  
باقسام ثلاثة بان يكون خارجا عن مفهومهما معا كما في مثالي الشارح او يكون خارجا عن مفهوم  
المشبه فقط كقطع المسافة بسرعة في استعارة الطيران بناء على دخوله في معنى العدو  
ولزومه لمسمى الطيران او يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط كالو استعير العدو للطيران  
في الهواء بسرعة بناء على ان السرعة داخلية في مفهوم العدو وغير داخلية في مفهوم الطيران  
(قوله التهلل) اي التلالي النور في المختار تلالا السحاب يرفقه تلالا لؤاوتهلل وجه  
الرجل من فرحه تلالا وتور (قوله عارض للاسد) اي كانه عارض للرجل الشجاع لان  
المشبه ذات الرجل المقيد بالشجاعة والمشبه الحيوان المقيد بها ايضا والقيد خارج عن المقيد  
(قوله وكذا التهلل للشمس) اي والوجه فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين (قوله اما  
عامية) اي يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها فعامية نسبة العامة وهم ما قبل الخاصة  
(قوله وهي البذلة) من البذلة وهي المهنة فكان الاستعارة لما بلغت الى حد تستعمله  
العامة صارت بمنتهى مبتذلة (قوله محور ايت اسديرمي) اي فان الاسد مستعار للرجل  
الشجاع والجامع بينهما وهو الجرأة امر واضح يدركه كل احد لاشتهار الاسد بها  
(قوله او خاصية) اي لا يعرفها الا الخواص من الناس وهم الذين اوتوا ذهنا به  
ارتفعوا عن طبقة العامة (قوله وهي الغريبة) اي البعيدة عن العامة اما الخاصة  
فانهم يدركونها بسرعة سيرهم (قوله التي لا يطلع الخ) بيان للغريبة فهو خبر  
لحذوف لانه وصف محصص اي هي التي لا يطلع عليها اي على جامعها اي لا يهتدى  
الى الجامع الكائن فيها الا الخواص (قوله والغريبة قد تكون الخ) اشار بهذا  
الى ان الغريبة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه الا  
المتدبر في الحقائق والدقائق المحيط علما بما لا يمكن لكل احد تكون ايضا  
بالغريبة في نفس الشبه اي ايقاع المشابهة بين الطرفين فقوله في نفس الشبه اي  
في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه كما يدل عليه قول الشارح بان يكون تشبيها فيه  
نوع غريبة (قوله بان يكون الخ) اي وذلك بان يكون اصل الاستعارة تشبيها فيه نوع  
غريبة كأن يكون تشبيه هذا الامر بهذا الامر غريبا ونادرا وان كان كل واحد

عارض للاسد لا داخل  
في مفهومه وكذا التهلل  
للشمس (وايضا) للاستعارة  
تقسيم آخر باعتبار الجامع  
وهو انها (اما عامية وهي  
المبتذلة لظهور الجامع فيها  
نحو رأيت اسدا يرمي  
او خاصية وهي الغريبة)  
التي لا يطلع عليها الا  
الخاصة الذين اوتوا ذهنا به  
ارتفعوا عن طبقة العامة  
(والغريبة قد تكون  
في نفس الشبه) بان يكون  
تشبيها فيه نوع غريبة  
(كما في قوله) في وصف  
الفرس بانه ودب وانه اذا  
تزل عنه والقي عنانه في  
قربوس سرجه وقف مكانه  
الى ان يعود اليه (واذا  
احتبى قربوسه) اي مقدم  
سرجه (بعبانه) علك الشكيم  
الى انصراف الزائر الشكيم  
والشكيمة هي الحديدة  
المعرضة في فم الفرس واراد  
بالزائر نفسه شبه هيئة  
وقوع العنان في موضعه



من المشبهين كثيرا في ذاته كما في المثال الآتى فان ايقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقه بالثوب واقع بكثرة والنادر انما هو تشبيه احدهما بالآخر (قوله كما في قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك (قوله قربوسه) القربوس بفتح الراء ولا يخفف بالسكون الا في الشعر لان فعلولا نادر لم يأت عليه غير صغفوق وهو اسم مجي غير منصرف للعلماء والجمعة واما اخرنوب بفتح الحاء وهونبت يندأوى به فضعيف والفصبح الضم وكذا محلول وهو اول الريح آه فنارى ثم انه يحتمل ان يكون قربوسه فاعل احتجبى بنزول القربوس منزلة الرجل المحتجبى فكأن القربوس ضم فى الفرس اليه بالعنان كما يصم الرجل ركبيه الى ظهره بتوب مثلا ويحتمل ان يكون قربوسه مفعول احتجبى مضنما معنى جمع والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس فكأنه يقول واذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه اليه كما يضم المحتجبى ركبيه اليه فعلى الاول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتجبى وغم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى بالعكس اى ينزل القربوس في الهيئة منزلة الركبتين وغم الفرس منزلة الظهر والوجه الاول وان كان فيه مناسبة ما من جهة ان الركبتين فيهما شيان كفى فى الفرس مع التفاوت فى المقدار والقربوس منحذب كوسط الانعان وخلفه كظهر لكن فيه بعد من جهة ان القربوس فى الهيئة اعلى وكذا الركبتان والفرس اسفل وكذا الظهر وحينئذ فالوجه الثانى لهذا الاعتبار اولى لانه ادل عليه فهو اسد فى تحقق التشابه (قوله اى مقدم سرجه) كتب شيخنا الحنفى ان هذا تفسير مراد والا فالقربوس كما فى الصحاح هو السرج وعليه فقوله فى البيت قربوسه من اطلاق الكل وارادة البعض على طريق المجاز المرسل آه لكن الذى ذكره العلامة عبد الحكيم ان الذى فى النسخ الصحيحة من الصحاح ان القربوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بعنانه) اى بلجانه وقوله الى انصراف الزائر اى من عند مزوره (قوله المعترضة فى غم الفرس) اى الدخلة فى غم الفرس مجعولا فى ثقبها الحلاة الجامعة لذن الفرس الى تلك الحديدية (قوله واراد بالزائر نفسه) اى نفس القائل لاشخص آخر والاصل الى انصرافى فعبه عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب ويدل على ذلك البيت الذى قبله وهو

عودته فيما ازور حباتي \* اهماله وكذا كل مخاطر \*

اى عودت ذلك الفرس الهمام والترى عند زيارة الإحبة وعند فعل كل امر خطير مهم (قوله شبه هيئة وقوع الخ) اى شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان فى موضعه من قربوس السرج بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب فى موضعه من ركبتى المحتجبى ووجه التشبه هو هيئة احاطة شئ لثنتين ضاماً احدهما الى الآخر على ان احدهما اعلى والاخر اسفل واستعير الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقه بثوب وشبه لالتقاء العنان ووقوعه

في قربوس السرج لاجل ضم رأس الفرس الى جهته واشتق من الاحتماء احتبي بمعنى  
 وقع على طريق الاستعارة التصريحية التبعية هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة  
 بس ما حاصله لا ينبغي ان الكلام في الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقدمان كلام  
 طرفي التشبيه اذا كان هيئة كانا مركبين وحيث يجب ان يكون المستعار ايضا مركبا  
 فتكون الاستعارة تمثيلية لانما فيه الكلام مع ان المثال ايضا ليس كذلك اذ لم يقل الشارح  
 واستعار هيئة الاحتماء لهيئة وقوع العنان في قربوس السرج بل جعل كلامه  
 المستعار والمستعار له مفردا فالاولى للشارح ان يقول شبه ايقاع العنان بالقربوس بجمع الرجل  
 ظهره وساقه ثوب ونحوه واستعير الاحتماء لوقوع العنان بالقربوس واشتق من الاحتماء  
 احتبي بمعنى وقع وحاصل الجواب ان المشابهة بين الفعلين لما لم تكن باعتبار ذاتهما بل  
 باعتبار الهيئتين قال الشارح شبه هيئة الخ اشارة الى ان التشبيه ملحوظ من حيث الهيئة  
 لكونها جامعا ولم يرد الاستعارة المركبة وبهذا تعلم ان قوله واستعار الاحتماء لوقوع الخ  
 هو المطابق للقيام وان قول الناصر اللقاني في حواشي المطول الاولى واستعار هيئة  
 الاحتماء لهيئة وقوع العنان في القربوس لطابق ما قبله لا يوافق المرام انتهى والحاصل  
 ان المشبه في الحقيقة هو الاحتماء وهو ضم الرجل ظهره وساقه ثوب وشبهه كالجل  
 والمشي الذي نقله لفظ الاحتماء هو القاء العنان على القربوس لاجل ضم رأس الفرس  
 الى جهته وقد اشتمل كل منهما على هيئة تركيبة لاقتضائه محيطا مربعا ومضموما اليه  
 مع كون احدهما المضمومين ارفع من الآخر وهذه الهيئة نشأت في التعقل من ايقاع العنان  
 او الثوب مثلا في موقعه الذي هو القربوس وضم الفرس في الاول والظهر والساقين  
 في الثاني فثبت قلنا شبه القاء العنان على القربوس لاجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين  
 للظهر فذلك التشبيه انما هو باعتبار الهيئة المذكورة التي تضمنها كل منهما لان بها  
 يظهر التشبيه واما ذات الفعلين من غير اعتبارها فلا يتضح فيه التشبيه فالتشبيه هنا  
 واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لانه واقع بين هيئتين  
 كما توهم السائل ومعلوم ان تضمن كل من الطرفين المفردين هيئة لا يخرج عن كونه  
 مفردا كما تقدم في تشبيه العقود بالثريا بخلاف ما اذا كان كل منهما هيئة فانه يكون مركبا  
 فظهر كون المثال من قبيل الاستعارة الافرادية لا التمثيلية وان قول الشارح شبه هيئة  
 الخ على حذف مضاف اى شبه لازم هيئة الخ فتأمل (قوله من قربوس السرج) يجوز  
 ان تكون من بيان لموقعه لان القربوس موقع العنان وان تكون تبعيضية لان الموقع بالفعل  
 بعض القربوس والاول اظهر (قوله لغرابية الشبه) وجه الغرابية في هذا الشبه ان الانتقال  
 الى الاحتماء الذي هو المشبه به عند استحضار القاء العنان على القربوس للفرس في غاية  
 الدور لان احدهما من وادى القعود والآخر من وادى الركوب مع ما في الوجه من دقة  
 التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابية ادراك وجه الشبه وبعده عن الازهان  
 (قوله وقد تحصل الخ) عطف على قوله سابقا قد تكون اى ان الغرابية قد تكون في نفس

من قربوس السرج ممتدا  
 الى جانبي فم الفرس بهيئة  
 وقوع الثوب في موقعه من  
 ركبتى المحتبي ممتدا الى جانبي  
 ظهره ثم استعار الاحتماء  
 وهو جمع الرجل ظهره  
 وساقه ثوب وغيره لوقوع  
 العنان في قربوس السرج  
 فجاءت الاستعارة غريبة  
 لغرابية الشبه (وقد يحصل)  
 الغرابية (بتصرف في)  
 الاستعارة (العامة كما في  
 قوله) اخذنا باطراف  
 الاحاديث بيننا (وسالت  
 باعناق المطى الا بطمح) جمع  
 البطمح وهو مسيل الماء فيه

التشبيه وقد تحصل الخ ( قوله تصرف الخ ) أى وذلك التصرف هو ان يضم الى تلك  
الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاء الحال وصحته المناسبة ( قوله كما في قوله ) أى قول  
الشاعر وهو كثير عزة وهذا البيت من قصيدة من الطويل وقبلة

\* ولما قضينا من منى كل حاجة \* ومسح بالاركان من هو ماسح \*

\* وشدت على دهم المهارى رحالنا \* ولم ينظر الغادى الذى هورائح \*

اخذنا البيت وقوله كل حاجة أى من رمى الجمار وغيره والدم جمع دهماء وهى السوداء  
والمهارى بفتح الراء وكسرها جمع مهريه وهى النسافة المنسوبة الى مهرة بن جيدان  
بكسر الحاء وفتحها بطن من قضاة هذا معناه فى الاصل ثم صارت المهريه تطلق على  
كل نجية من الابل وينظر بمعنى ينظر والغادى هو السار من الصباح للظهر والرائح  
هو السار من الظهر للغروب وقوله اخذنا باطراف الخ أى شرعنا فى اطراف الخ واطراف  
الاحاديث فنونها وانواعها فهو جمع طرف بالتحريك بمعنى الناحية والباطح جمع ابطح  
وهو محل سيل الماء الذى فيه الخصاص الدقيق ضد الغليظ وحينئذ قالعنى لما فرغنا من اداء  
المناك فى الحج ومسحنا اركان البيت لطواف الوداع وغيره وشددنا الرحال وهى  
ما يحمل من الاخية وغيرها على المطايا وارتحلنا ارتحال الاستجمال بحيث لا ينظر  
السائرون فى الغداة السائرين فى الرواح للاشتياق الى البلاد اخذنا نتحدث بفنون  
الاحاديث وانواعها وفى حال اخذنا باطراف الاحاديث اخذت المطايا فى سرعة السير  
السلس المتتابع التشبيه بسيل الماء فى تنابعه وسرعته ( قوله دقاق الحصا ) الدقاق يضم  
الدال بمعنى الدقيق فهو اسم مفرد ولا يجوز ان يكون بكسرها على انه جمع دقيق ككريم  
وكرام كما قيل لان جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل كما فى عبد الحكيم ( قوله حثنا ) أى  
مسرعا يقال ولى حثنا أى مسرعا حريضا قاله الفارنى ( قوله وسلاسة ) أى سهولة  
( قوله والتشبه ) أى وجه التشبه وهو قطع المسافة بسرعة ( قوله عامى ) أى يعرفه  
الخاصة والعامية ( قوله اذا اسند الفعل ) يعنى المجازى وهو سالت المستعار لسارت وهذا  
علة لحذوف أى وانما كانت الاستعارة العامة هنا متصرفا فيها بما صارت به غريبة لانه  
اسند الفعل ( قوله دون المطى ) أى الذى حقه ان يسند اليه ( قوله واعناقها ) أى ودون  
اعناقها ( قوله حتى افاد ) أى ذلك الاسناد وقوله انه ان الحال والشان أى حتى افاد  
ذلك الاسناد ان الابطاح امثلاث من الابل وذلك لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال  
الى المحل تشعربشيعه فى المحل واحاطته بكنه وتوضيح ذلك ان السيلان المستعار للسير  
حقه ان يسند للمطى لانها هى التى تسير فاسنده الشاعر للابطاح التى هى محل السير فهو  
من اسناد الفعل لمحله اشارة الى كثرة الابل وانها ملأت الابطاح لان نسبة الفعل الذى  
هو صفة الحال الى المحل تشعربشيعه فى الحال واحاطته بكنه فلا يسند الجريان  
لنهر الا اذا امتلأ النهر من الماء وكذا لا يقال سارت الابطاح الا اذا امتلأت بالسار فيها

دقاق الحصا استعار سيلان  
السيل الواقعة فى الابطاح  
لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية  
السرعة المشتملة على ابن  
وسلاسة والتشبه فيها ظاهر  
عامى لكن قد تصرف فيه بما  
اقاد اللطف والغرابة ( اذ  
اسند الفعل ) اعنى سالت  
( الى الابطاح دون المطى )  
واعناقها حتى افاد انه  
امثلاث الابطاح من الابل كما  
فى قوله تعالى واشتعل  
الرأس شيبا ( وادخل  
الاعناق فى السير ) لان  
السرعة والبطء فى سير الابل  
يظهران غالبا فى الاعناق

لانه قد جعل كل محل منها سائرا لاشتماله على ماهو سائر فيه فهو كان في الابلح محل خال  
من الابل لصدق عليه انه غير سائر لعدم اشتماله على مايسير فيه ( قوله واشتعل الرأس شيئا )  
اي انتشر شيب الرأس وظهر ظهورا تاما فاستدل الاشتغال الذي هو وصف للشعر الحال  
في الرأس الى محله وهو الرأس اشعارا بان ذلك الحال وهو الشعر ملاءم للمحل من اجل ان  
وصف الحال انقل للمحل وصار وصفه فكل جزء من الرأس انما وصف بالاشتغال  
لاشتغال ما فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لصدق عليه انه غير مشغل لعدم اشتماله  
على المشتغل ( قوله وادخل الاعناق في السير ) اراد بادخالها في السير جرّها بآلة الملازمة  
القضية للملازمة الفعل لها وانها سائرة لان مرجع الملازمة الى الاسناد وحينئذ فيكون  
السير مسند للاعناق تقديره وذلك الاسناد مجاز عقلي وحينئذ في الكلام مجازان عقليان  
لفظي وهو اسناد السيل الى الابلح وتقديره هو اسناده الى الاعناق فليت مشغل  
على ثلاثة مجازات احدها مجاز بالاستعارة والاخران مجازان عقليان فلما ان اضاف الى  
الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة ( قوله لان السرعة والبطء الخ ) علة  
لحذف اي وانما ادخل الاعناق في السير واسنده لها تقديره لان سرعة السير وبطأ  
يظهران غالبا فيها فهي سبب في فهم سرعة السير وبطأه فلما كانت سببا في فهم ذلك  
وادراكه صارت كانه سبب في وجود السير وحينئذ فاستدل السير تقديره للاعناق من باب  
اسناد الشيء الى ماهو كالسبب فيه والحاصل ان الشاعر استعار سيل الماء لسير الابل  
في المحل الذي فيه دقيق الحصى استعارة مبتدلة لكثرة استعمالها ثم اضاف اليها ما اوجب  
غرابتها وهو تجوز آخر وذلك بان اسند السيلان الذي هو وصف للابل في الاصل الى محله  
من باب اسناد الحال الى المحل اشعارا بكثرتها وادخل الاعناق في السير حيث قال وسالت  
باعناق المطى الابلح اي وسالت الابلح ملتبس ببعناق المطى فقد تضمن ذلك الكلام  
كون الاعناق سائلة لان الاعناق تظهر فيها سرعة السير وبطؤه وبقيّة الاعضاء  
تابعة لها واسناد السير الى الاعناق الذي تضمنه كلامه مجاز آخر من اسناد الشيء الى  
ماهو كالسبب فيه فلما ان اضاف الى استعارة السيلان هذين التجوزين وهما اسناده الى  
مكانه لفظا واسناده الى سببه ضمنا صارت الاستعارة غريبة ( قوله ويتبين امرهما )  
اي امر السرعة والبطء ( قوله في الهوادي ) جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي  
الحيل اذا بدت اعناقها وسميت الاعناق هو ادى لان البهيمة تهتدي بعنقها الى الجهة  
التي تميل اليها وقبل ان الهادية مقدم العنق وهو ما في الصحاح وعلى الاول وهو  
ان الهوادي هي الاعناق يكون قول الشارح ويتبين امرهما في الهوادي من قبيل  
الاعطار في محل الاضمار اشارة الى ان الاعناق تسمى بالهوادي ( قوله في الثقل والخفة )  
اي ثقل السير وخفته ( قوله لما سبق في التشبيه ) اي من ان وجه الشبه المسمى هنا بالجامع  
لا بد ان يقوم بالطرفين معا فاذا كانا واحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا

ويتبين امرهما في الهوادي  
وسائر الاجزاء تستند اليها  
في الحركة وتنبهها في الثقل  
والخفة ( و ) الاستعارة  
( باعتبار الثلاثة ) المستعار  
منه والمستعار له والجامع  
( ستة اقسام ) لان المستعار  
منه والمستعار له اما احسبان  
او عقليان او المستعار منه  
حسي والمستعار له عقلي  
او بالعكس نصير اربعة  
والجامع في الثلاثة الاخيرة  
عقلي لا غير لما سبق  
في التشبيه لكنه في القسم  
الاول اما حسي او عقلي  
او مختلف نصير ستة والى  
هذا اشار بقوله ( لان  
الطرفين ان كانا حسيين  
فالجامع اما حسي نحو  
فاخرج لهم بجلا جسداله  
خوار فان المستعار منه  
ولد البقرة والمستعار له  
الحيوان الذي خلقه الله  
تعالى من حلي القبط ) التي  
سبكتها نار السامري

وامتنع كونه حسبا لاستحالة قيام الحسى بذلك العقلى منهما او من احدهما ( قوله لكنه )  
 اى الجامع وقوله او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى ( قوله نصير منه ) اى لان القسم  
 الاول باعتبار الجامع ثلاثة اقسام والاقسام بعده ثلاثة فالجموع ستة وحاصلها  
 ان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى او عقلى او بعضه حسى وبعضه عقلى  
 فهذه ثلاثة وان كانا غير حسيين فاما ان يكونا عقليين او المستعار منه حسبا والمستعاره  
 عقليا او بالعكس فهذه ثلاثة ايضا ولا يكون الجامع فيها الاعقليا ( قوله والى هذا ) اى  
 الى وجود تلك الاقسام الستة والى امثلتها اشار بقوله الخ ( قوله فالجامع اما حسى )  
 اى لان الحسى يقوم بالحسين ( قوله فاخرج لهم ) اى فاخرج موسى السامرى لبني  
 اسرائيل ( قوله جسدا ) اى بدنا بلحم ودم وقوله خواراى له صوت البقر وهذا يدل  
 من مجاز ( قوله فان المستعار منه ولد البقرة ) اى فان الذى استعير منه لفظ الجمل ولد البقرة  
 لانه موضوع له ( قوله والمستعار له ) وهو الذى اطلق عليه لفظ العجل فى الآية ( قوله  
 الذى خلقه الله تعالى ) اى على شكل العجل ( قوله من حلى القبط ) بضم الحاء وكسر اللام  
 والباء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى والقبط بكسر القاف  
 وسكون الباء قبيلة فرعون من اهل مصر واليه تنسب الثياب القبطية بالضم على غير  
 قياس كافى الاطول ( قوله التى سيكونها ) صفة للحلى لانه اسم جنس والسامرى كان رجلا  
 حدادا فى زمن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام واسم ذلك الرجل ايضا موسى  
 منسوب لسامرة قبيلة من بني اسرائيل ( قوله التربة ) هى افة فى التراب ( قوله من موطن  
 فرس جبريل ) اى من محل وطئ فرس جبريل الارض بجوافرها واسم تلك الفرس  
 حيروم كافى شرح الايضاح وكانت اذا وطئت الارض بجوافرها ينحضر محل وطئها  
 بالبات فى الحال فكشف السامرى عن جبريل وهورا كب تلك الفرس ورأى اخضرار  
 محل وطئها فى الحال فسولت له نفسه ان التراب الذى وطئه تلك الفرس يكون روحا  
 لما اتى فيه فاخذ منه شيئا وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس عندهم  
 فقال لهم اثبوني بالحلى اجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى يعنى حين قالوا له اجعل لنا  
 الها كما لهم آلهة فأتوه بذلك الحلى وصنع منه صورة العجل والى فيه ذلك التراب فصار  
 حيوانا بلحم ودم وله خواراى صوت كصوت العجل فقال هو واتباعه لبني اسرائيل هذا  
 الهكم واليه موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب بطلبه وكان ذلك وقت  
 ذهب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طلبا لرضوان الله ف وقعت هذه الفتنة  
 بآثره قبل ان سبب اختصاص السامرى بمعرفة ذلك ان امه كانت ائتمته عام ولد فى كهف  
 لنيجمن ذبح فرعون اذ كانت ولادته فى سنة تدبج اباء بني اسرائيل فبعث الله له فى ذلك  
 الكهف جبريل ليريه فرغ اترفرسه وذلك لما قضى الله من الفتنة ( قوله والجامع  
 الشكل ) اى الصورة الحاصلة فى الحيوان وولد البقرة اذ شكلها اى صورتهما

هند القاءه فى تلك الحلى  
 السربة التى اخذها  
 من موطن فرس جبريل  
 عليه الصلاة والسلام  
 ( والجامع الشكل ) فان  
 ذلك الحيوان كان على  
 شكل ولد البقرة ( والجميع )  
 من المستعار منه والمستعار  
 له والجامع ( حسى ) اى  
 مدرك بالبصر ( واما عقلى  
 نحو وآية لهم الليل نسلخ  
 منه النهار فان المستعار منه )  
 معنى السليخ وهو ( كشط  
 الجلد ) عن نحو الشاة  
 ( والمستعار له كشف  
 الضوء عن مكان الليل )  
 وهو موضع القاء ظله  
 ( وهما حسيان )

المشاهدة واحدة ان قلت ان كون الآية من قبيل الاستعارة فيه بحث اذ قوله جسدا له خوار صريح في انه لم يكن مجلا اذلا يقال للبقراته جسده صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر انه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرجوه من الاستعارة الى التشبيه قلت ان البديل انما اخرجوه عن كون المراد به العجل الحقيقي وعين المراد منه العجل الادعائي اعني الحيوان المخلوق من الخلق فالبديل قرينة على الاستعارة كبرى في رأيت اسدا رمي بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض عن ان يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه عن ان يكون المراد به الخيط الادعائي اعني الفجر اذ لا يبين الشيء نفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله نحو آية لهم) اي وعلامة لهم على قدرة الله وقوله تسليح منه النهار اي نكشف وتزيل عنه اي عن مكان ظلمته اي عن المكان الذي فيه ظلمته فمن بمعنى عن التي للمجازاة على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وفي الكلام حذف مضافين وقوله النهار اي ضوء النهار ففيه حذف مضاف وتقدير الكلام هكذا وآية لهم الليل نكشف وتزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذا هم مظلون فشب زالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد واستعير السليح لازالة واستنق من السليح تسليح بمعنى تزيل والجامع ترتب امر على آخر كترتب ظهور الجسم على السليح وترتب حصول الظلمة على ازالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل (قوله معنى السليح) اي معنى لفظ السليح فالاضافة حقيقية وبصح جملة بآية ولا تقدير (قوله عن نحو الشاة) اي عن الشاة ونحوها (قوله والمستعار له كشف الضر) اي ازالته وانتزاعه وقوله عن مكان الليل المراد بمكان الليل الهواء الذي بين السماء والارض وقيل سطح الارض وعلى كل حال فالمراد بكون ما ذكر مكانا ليل انه مكان لظلمته اي لظلمته اي انه مكان يظهر فيه ظلمته والا فالليل والنهار عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكون احدهما مكان في الزمان الذي تكون فيه الشمس فوق الافق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وتزال الظلمة عنه فيحصل الابصار وفي الزمان الذي تكون فيه الشمس تحت الافق تقوم الظلمة الحاصلة في ذلك الزمان بالمكان المتقدم ويزال الضوء عنه فيحصل الاظلام وعدم الابصار (قوله وهو موضع لقاء ظله) اي ظل الليل والمراد بالقاء الظل ظهوره والمراد بظله ظلمته و اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف عن مكان الليل على حذف مضاف اي عن مكان ظله اي ظلمته اي عن المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته وقد علمت ان ذلك المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته اما الهواء او سطح الارض على ما فيه من الخلاف واما قال الشارح لقاء ظله ولم يقل لقاء ظلمته تبعا للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة

والجامع ما يعقل من ترتب  
امر على آخر (اي حصوله  
عقيب حصوله دائما او  
غالبا كترتب ظهور اللحم  
على الكشط وترتبا  
ظهور الظلة على كشف  
الضوء عن مكان الليل  
والترتب امر عقلي و بيان  
ذلك ان الظلة هي الاصل  
والنور طارئ عليها  
يسترها بضوئه فاذا غربت  
الشمس فقد سلخ النهار  
من الابل اي كشطوازيل  
كما يكشط عن الشيء الشيء  
الطارئ عليه الساتر له  
فجعل ظهور الظلة بعد  
ذهاب ضوء النهار بمنزلة  
ظهور المسلوخ بعد سلخ  
اياه عنه وحيث صرح  
قوله تعالى فاذا هم مظلون  
لان الواقع عقيب اذهاب  
الضوء عن مكان الليل  
هو الاظلام واما على  
ما ذكر في المفتاح من ان  
المستعار له ظهور النهار  
من ظلمة الليل

امرو جودى كما ذهب اليه بعض المتكلمين و يؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور  
وحيث قد فصّح القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله وهما حسيان) اي مدركان  
بحاسة البصر ان قلت ان كلا من كشط الجلد وازالة الضوء امر عقلي لا وجود له  
في الخارج لا نهما مصدران والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج وحيث  
فلا يكونان محسوسين قلت جعله الكشط والازالة محسوسين باعتبار الهيئة المحسوسة  
الحاصلة عندهما او باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف في حسيتهما  
ولا يقال ان الترتب اذا نظر لمتعلقه ايضا كان محسوسا فهلا نظر لمتعلقه وجعلت  
الاستعارة في الآية المذكورة طرفاها وجامعها حسيات لانا نقول ترتب امر على آخر هذا  
كلى صادق بترتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة  
على العلم بالمقدمات فتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وان كان في خصوص ما نحن فيه  
محسوسا فلذا لم ينظر لمتعلقه بخلاف السلخ وازالة الضوء ثم ما قلناه من ان الضوء حسي  
هو مبني على القول بانه اجرام لطيفة تتصل بمحسوس توجب ابصاره عادة وان الظلة  
اجرام لطيفة تتصل بالاجرام الحسية توجب عدم الابصار لما اتصلت به عادة واما  
ان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى لانصال الاجرام اللطيفة الاشراقية بها  
والظلة كون الاجرام بحيث لا ترى لانصال الاجرام اللطيفة غير الاشراقية بها كان كل  
من الضوء والظلة عقليا (قوله والجامع ما يعقل) اي والجامع بين الطرفين الامر الذى  
يعقل اي يدرك بالعقل وهو مطلق ترتب امر على آخر ولا شك ان في الاول ترتب ظهور  
اللحم على كشط الجلد وفي الثاني ترتب ظهور ظلمة الليل على كشف ضوء النهار (قوله  
دائما او غالبا) اي سواء كان حصوله عقب حصول الامر الآخر دائما او غالبا وقوله  
كترتب ظهور اللحم على الكشط راجع لقوله غالبا لان ترتب ظهور اللحم على الكشط  
ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازما  
من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم وقوله وترتب ظهور الظلمة الخ  
راجع لقوله دائما فهو لفظ ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا التردد لبيان معنى  
الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام وحيث قد قلناه دائما اشارة لمذهب الحكماء  
من ان النتيجة لازمة للقدمتين لزو ما عقليا فيكون حصولها عقيب حصولها دائما وقوله  
او غالبا اشارة الى المذهب المختار من ان لزوما لهما عادى بطريق الفيض وجرى العادة من الله  
تعالى والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة عقيب حصول القدمتين  
غالبا بهذا الاعتبار لادائما (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله و بيان ذلك)  
اي و بيان ترتب ظهور الظلة على كشف الضوء عن مكان الليل وفي اسم اي و بيان  
التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل (قوله هي الاصل) اي في كل  
حادث اذ مرجعها لعدم الظهور وعدم ظهوره اصله وانما يظهر اذا طرأ الضوء

عليه ويدل لهذا قوله عليه الصلوة والسلام خلق الله تعالى الخلق من ظلمة ثم رش عليهم من نوره (قوله والنور) أي والضوء طارئ عليها وقوله بضوئه الأولى حذفه وجعل الضوء مستترا للظلمة مبنى على أن الظلمة وجودية وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجسد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها (قوله فقد سلخ النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدر بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها أو المراد فقد سلخ ضوء النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل فمن بمعنى من وفي الكلام حذف مضافين (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الأولى أن يقول فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لأن السلخ في الآية بمعنى الاظهار لكن لما كان تشبيه الاظهار بالاظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به (قوله اها به) أي جلده (قوله وحينئذ) أي وحين اذ جعل السلخ بمعنى كشف الضوء أي زعه وازالته لا بمعنى ظهوره (قوله صح قوله تعالى فاذا هم مظلون) أي داخلون في الظلام ولعله تعرض للصحة دون الحسن لاتفائه على ما يأتي للشارح في آخر العبارة عن العلامة في قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله لأن الواقع الخ) علة لقوله صح وقوله عن مكان الليل أي عن مكان ظلمته (قوله واما على ما ذكر في لفناح الخ) مقابل لحذوف أي اما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف ضوء النهار وازالته عن مكان ظلمة الليل فلا اشكال في قوله فاذا هم مظلون لأن الواقع عقب ازالة الضوء عن مكان ظلمة الليل هو الاظلام واما على الخ (قوله من أن المستعار له ظهور النهار) الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر فهو يقول شبه اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر بكشط الجلد عن نحو الشاة واستعير اسم التشبيه وهو السلخ للمشيبه واشتق منه تسلخ بمعنى نظهر منه النهار (قوله فقيه) أي في قوله فاذا هم مظلون اشكال (قوله لأن الواقع بعده) أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله انما هو الابصار) أي فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون أي داخلون في الظلام (قوله وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين) أي كلام المصنف القائل أن المستعار له كشف الضوء وازالته عن مكان ظلمة الليل وكلام السكاكي القائل أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل وحاصل ما ذكره ذلك البعض اوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق وذكر العلامة الحفیدی حواشي المطول وجها رابعا وحاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار بمجموع المدة التي هي من طلوع الشمس الى غروبها لا ظهوره بطلوع الفجر ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول في الظلام ومعنى الآية على هذا وآية لهم الليل نظهر أي نخرج منه جميع النهار فيعقب هذا الاظهار الدخول في الظلام (قوله على القلب) قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقا وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف فاندفع ما يقال

ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أي ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان المراد من الظهور التمييز أو بان الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحناسي \* وذلك طاريا بنسبة ظاهر \*



ان القلب اذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالفلظ ولم ينظر هنا اعتبار لطيف وحيث  
 فلا يصح حل كلام السكاكي عليه قبحه ( قوله اى ظهور ظلة الليل من النهار ) هذا  
 قلب لقول السكاكي ظهور النهار من ظلة الليل ثم ان قوله من النهار يحتمل التضمن  
 اى ظهور ظلة الليل منفصلة من النهار اى بفرغه او ان من للابتداء اى ظهور  
 ظلة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار اى من مكان ضوئه هذا وما ذكره  
 من الجواب بالقلب يشك على المفاجأة: ان ظهور الظلة يكون معه الاظلام لا عقبه  
 حتى تنأى المفاجأة الا ان يراد بظهور الظلة ابتداؤها وبالاظلام التوغل في الظلام  
 والاستمرار فيه واعلم ان جعل المستعار له ظهور ظلة الليل من النهار بناء على ارتكاب  
 القلب في كلام السكاكي يؤدي لارتكاب القلب في الآية ايضا لان المعنى حيثئذ آية لهم  
 الليل نسلمه من النهار اى نظهر ظلته بانفصاله من النهار فاذا هم مظلون تأمل ( قوله  
 او بان المراد من الظهور التمييز ) اى ومن في كلام المفتاح بمعنى عن والمعنى ان  
 المستعار له تمييز النهار عن ظلة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلة الليل هو  
 الاظلام ويرد على هذا الوجه الثاني انه ان اريد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل  
 باعدامه في مرأى العين فهذا بعينه الوجه الذى ذكره بعد بقوله او بان الظهور بمعنى  
 الزوال الخ وان اريد تمييزه عنه مع بقاء وجوده • كان الليل فهو فاسد اذ الضوء  
 والظلة لا يجتمعان في محل لتضادهما وان اريد تمييزه عنه حال كونه موجودا في مكان  
 آخر وهو تحت الارض فهو فاسد لانه من قبيل نقل الاعراض من محل الى محل آخر  
 فلم يبق لهذا الوجه الثاني في كلام البعض معنى مستقل صحيح فتأمل آه يعقوبى ( قوله  
 او بان الظهور ) اى في كلام المفتاح ( قوله بمعنى الزوال ) اى وحيثئذ فالمعنى ان  
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلة الليل ولا شك ان الواقع بعد زوال ضوء النهار  
 عن ظلة الليل هو الاظلام فقد عاد كلام المفتاح لكلام المصنف ( قوله كافي قول الحماسي )  
 اى كالظهور الذى في قول الشاعر الحماسي فانه بمعنى الزوال ( قوله وذلك عار الخ ) هذا  
 مجزئيت من ابيات الحماسة صدره • اعيرتنا البانها ولحومها • وذلك عاريا بن ربيعة ظاهر •  
 وقوله • اتسنى دقاعى عنك اذ انت مسلم • وقد سال من ذل عليك فراق •  
 • ونسوتكم في الروح باد وجوهها • يخلن اماء والاماء حرار •  
 الاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول اى محلى من اسلمته خليت بينه وبين  
 من يريد التكاية به وقرافر اسم واد اى اشتد الذل عليك في ذلك الوادى حتى  
 صار مثل السيل الذى يسيل به عليك والروح الخوف ويخلن اى بظن تلك  
 النسوة اماء لكونهن مكشوقات الوجوه والحال انهن حرار في نفس الامر والاستفهام  
 في اعيرتنا ايضا للانكار اى لم تعيرتنا بالبان الايل ولحومها مع ان اقتناء الايل مباح  
 والاتفاق بلحومها والبانها جائز في الدين وفي العقل وتفرقها في المحتاجين اليها

وفي قول ابى ذؤيب \*  
وتلك شكاة ظاهر عنك  
مارها \* اى زائل وذكر  
العلامة فى شرح المفتاح  
ان السخ قد يكون بمعنى  
الزرع مثل سلخت الاهداب  
عن الشاة وقد يكون بمعنى  
الاخراج نحو سلخت الشاة  
عن الاهداب فذهب  
صاحب المفتاح الى الثانى  
وصح قوله فاداهم مظلون  
بالفاء لان التراخي وعدمه  
مما يختلف باختلاف الامور  
والعادات وزمان النهار  
وان توسط بين اخراج النهار  
من الليل وبين دخول  
الظلام لكن لعظم شأن  
دخول الظلام بعد اضاءة  
النهار وكونه مما ينبغي ان  
لا يحصل الا فى اضعاف  
ذلك الزمان عد الزمان  
قريبا وجعل الليل كأنه  
يضا جههم عقب اخراج  
النهار من الليل بلا مهلة  
وعلى هذا حسن اذا المجاءة  
كما يقال اخرج النهار  
من الليل فاجاء دخول  
الليل ولو جعلنا السخ بمعنى  
الزرع قلنا نزع ضوء  
الشمس عن الهواء فاجاء  
الظلام لم يستقم اوله بحسن

احسان فذلك عار ظاهر اى زائل لا يعتبر ( قوله وتلك شكاة ) بفتح الشين مصدر بمعنى  
الشكاية وصدر البيت \* وعبرها الوشون اى احبها \* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها  
كأنه يقول وتلك شكاية زائل عنك عارها فتأذيك بما ذكر مجرد اذى لا عار عليك فيه  
( قوله عنك عارها ) هو بكسر الكاف ( قوله وذكر العلامة الخ ) هذا اشارة الى وجه  
رابع لتصحيح كلام المفتاح ودفع الاشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى قلب  
فى كلامه ولانا وبيل الظهور فى كلامه بالتجيمير او الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا  
صريحا ( قوله مثل سلخت الاهداب عن الشاة ) اى نزعته عنها ( قوله سلخت الشاة  
عن الاهداب ) اى اخرجتها منه ( قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى ) اى وعليه  
نفى الآية وآية لهم الليل نخرج منه النار فالسرخ مستعار لاجراج النهار من ظلة الليل  
قوله صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلة الليل مراده بالظهور الاخراج  
وفيه انه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاداهم مظلون لان اخراج النهار من ظلة الليل  
بطولوع الفجر والاعلام عند الغروب وحينئذ فلا يصح الاتيان باذا المفجأة واجاب  
الشارح عنه بقوله وصح قوله الخ ( قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى ) اى  
وذهب المصنف الى الاول لانه قال فان المستعار منه كشف الجلودى نزعته عن نحو الشاة  
ومعلوم ان الذى يناسب ان يقل اليه اسمه وهو السرخ ازالة الضوء واذ قال والمستعار له  
كشف الضوء اى نزعته تأمل ( قوله وصح قوله الخ ) حاصله ان الليل لما كان عمومه  
لجميع الاقطار امرا مستعظما كان الشأن انه لا يحصل الابدع مضى مقدار النهار  
باضعاف ولما جاء عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما  
ينبدر نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شي وعبر بالفاء الموضوعة لما بعد  
فى العادة مترابعا غير مترخ ( قوله مما يختلف باختلاف الامور والعادات ) اى قد يطول  
الزمان بين امرين ولا يعد ذلك الزمان مترخا لكون العادة تقتضى اطول منه فيستغفره  
التكلم ويلحقه بالعدم ويجعل الامر الثانى غير مترخ فيستعمل الفاء كما فى قولك تزوج  
زيد فولد له مع ان بين الزوج والولادة مدة الحمل الا ان العادة تعدد معايقا للزوج  
وكافى قوله تعالى الم تر ان الله اتزل من السماء ماء فصبح الارض مخضرة وقد يقصر  
الزمان بين امرين والعادة فى مثله تقتضى اعتبار المهلة فيؤتى بشم كافي قولك جاء الشيخ  
ثم الطلبة فتأخر هم عنه ولودرجة تعدد العادة مهلة لان الشأن مقارنة بحسبهم لمجئته  
وكافى قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر بعد قوله فكسونا العظام لحما ( قوله وزمان النهار )  
اى الذى مبدؤه طلوع الفجر وازدادة زمان للنهار بانية ( قوله وان توسط بين اخراج  
النهار من الليل ) اى بين اخراجه من الليل السابق بطولوع الفجر ( قوله وبين دخول  
الظلام ) اى دخول الظلام اللاحق بالغروب ( قوله لكن لعظم الخ ) اى لكن  
لما كان دخول الظلام بعد اضاءة النهار شأنه عظيم حتى ان من حقده انه لا يحصل الابدع

نهارات متعددة صار حصوله بعد نهار واحد امر اقربا فلذا اتى بالفاء ( قوله وكونه مما ينبغي ) من عطف السبب على السبب ( قوله ذلك الزمان ) اى وهو النهار ( قوله عد الزمان قريبا ) اى فلذا اتى بالفاء ( قوله وجعل الليل كأنه يفاجئهم الخ ) اى فلذا اتى باذا الفجائية وقوله كأنه يفاجئهم عقب الخ اى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ ( قوله وعلى هذا ) اى ما ذكر من قوله لكن لعظم الخ ( قوله حسن اذا المفاجأة ) اى لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار ( قوله ففاجأ ) اى الخروج المفهوم من اخرج ( قوله ولو جعلنا السليخ معنى الزرع ) اى كاذهـب اليه المصنف ( قوله عن الهواء ) اى الذى هو مكان اقل اى المكان الذى يلقى ظله فيه ( قوله لم يستقم ) اى لان الدخول فى الظلام مصاحب لزرع الضوء وحينئذ فلا يعقل الترتيب الذى تفيدـه المفاجأة فان قلت انه مستقيم نظرا لكون زرع الضوء علة فى دخول الظلام ودخول الظلام معلول له والعلة والمعلول مترتبان فى التعقل من حيث اختلافهما فى الرتبة فالعلة تلاحظ اولا والمعلول تلاحظ ثانيا فلنا الاستقامة وان حصلت بذلك لكن الحمل على ذلك لا يحسن لان المنبـادر من قولنا زرع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأ الظلام ان الترتيب بينهما باعتبار الزمان والمعنى عليه غير مستقيم كما علت والحاصل ان قولنا زرع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأ الظلام اما غير مستقيم ان اعتبر ان الترتيب الذى تفيدـه المفاجأة زمانى واما غير مستحسن ان اعتبر ان ذلك الترتيب رتبى ( قوله ففاجأ الانكسار ) اى فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما كما هو قضية المفاجأة فهو غير مستقيم فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكى وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لعل ما قاله المصنف ( قوله كفولت الخ ) قد نبه بجمل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه فى الفتاح آه اطول ( قوله فى حسن الطلعة ) اى الوجه وسمى الوجه طلعة لانه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة وقد تقدم ان الحسن يرجع للشكل واللون وهما ن حسيان فيكون حسن الطلعة المعبر فى التشبيه حسيا ( قوله ونباهة الشأن ) اى شهرته ورفعته عند النفوس وعلو الحال فى القلوب للاشمال على اوصاف جيدة توجب شهرة الذكر كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر ( قوله وهى عقلية ) اى لانها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا امر غير محسوس ومن اعتبر ان نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد كالسكاكى جعل هذا القسم من هذه الاقسام استعارتين احديهما محامع حسى والآخر بجامع عقلى فاسقط عد هذا القسم من هذه الاقسام لعوده الى الجامع الحسى او العقلى ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما كالمصنف عد منها وهو الحق كما عد فى التشبيه ( قوله عطف على قوله الخ ) ظاهره ان المعطوف على قوله ان كانا

كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأ الانكسار ( واما مختلف ) بعضه حسى وبعضه عقلى ( كفولت رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة ) وهو حسى ( ونباهة الشأن ) وهى عقلية ( والا ) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين ( فهما ) اى الطرفان ( اما عقليان نحو من بعضنا من مرقدنا فان المستعار منه الزقاد ) اى النوم على ان يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة اصلية او على انه بمعنى المكان الا انه اعتبر التشبيه فى المصدر لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الا هم اولى وستمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية ( والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل

حسين الشرط فقط وليس كذلك بل المعطوف بمجموع الشرط وجوابه وهو قوله فهما  
 اما عقليان الخ عطف الجمل (قوله اما عقليان) اي ويلزم ان يكون الجامع بينهما  
 عقليا لما مر من عدم صحة قيام المحسوس بالعقول (قوله نحو من بعثنا) اي نحو قوله  
 تعالى حكاية عن قول الكفار يوم القيامة (قوله فان المستعار منه الرقاد) اعلم ان المرقد  
 في الآية يحتمل ان يكون مصدرا ميميا بمعنى الرقاد ويحتمل ان يكون اسم مكان اي مكان  
 الرقاد فان اريد الاول فلا شك ان المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة اصلية وتقريرها  
 ان يقال شبه الموت بالرقاد مجامع عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد  
 للموت استعارة نصريجية اصلية وان اريد الثاني فيكون المستعار منه محل الرقاد  
 والمستعار له القبر الذي يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يتم قول المصنف فان المستعار منه  
 الرقاد والمستعار له الموت واجاب الشارح بقوله الا انه الخ وحاصله ان المنظور له في  
 هذا التشبيه هو الموت والرقاد لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات  
 انما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت هنا لانفس المكان والذات والتشبيه  
 في المقصود الاهم اولى وحينئذ فعلى هذا الاحتمال الثاني بشبه الموت بالرقاد ويقدر  
 استعارة اسم الرقاد للموت ويشق من الرقاد مرقد بمعنى محل الموت اي المحل الذي  
 يقرر فيه دوام معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة النصريجية التبعية قمحصل  
 بما ذكر ان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين الا انه على الاول  
 المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت اصالة وكذا على الثاني باعتبار الاصل واما باعتبار  
 التبعية فالمستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذي هو المكان الذي يقرر فيه دوام  
 معنى الموت (قوله الا انه اعتبر التشبيه في المصدر) اي اولا وفي المشتق تبعا (قوله انما  
 هو المعنى القائم بالذات) اي هو المصدر (قوله وسنسمع لهذا) اي لما ذكر من ان المقصود  
 بالنظر في اسم المكان والمشتقات انما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) اي  
 بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل اي مع كل منهما فكل من النائم والميت  
 لا يظهر منه فعل وقد يشكل بان النائم يصدر منه افعال الا ان يقال ليس المراد بالظهور  
 الوجود بل الكثرة والوضوح او المراد الافعال الاختيارية المعتد بها (قوله والجميع  
 عقلي) اراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل اما الموت وعدم ظهور الفعل  
 فكون كل منهما عقليا واضمح واما النوم فالمراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في  
 البقطة لا آثار ذلك من الخبط ولا شك ان انتفاء الاحساس المذكور عقلي (قوله وقيل  
 الخ) هذا اشارة لاعتراض واراد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل  
 وحاصله ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور  
 الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ  
 فلا يصح جامعا فالخ (قوله اقوى) اي لان في الموت تزال الروح والادراك

والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الاضال في المستعار له اعنى الموت اقوى ومن شرط الجامع ان يكون المستعار منه اقوى فالحق ان الجامع مع هو البعث الذى هو في النوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق الرسولون (واما مختلفان) اى احد الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

بالحواس بخلاف النوم فانه وان ازيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للموت بحيث لا يظهر فعل معه اصلا لزوال الروح بخلاف النوم فان الفعل معه موجود في الجملة وانما تسلط العدم فيه على الاضال التي يعتد بها وهي الاختيارية التي تقصد لاغراضها ولم يعتد بغيرها لعدم الفائدة مع قلتها (قوله فالحق الخ) هو من جملة القيل وقوله ان الجامع اى بين الرقاد والموت (قوله هو البعث) اى بناء على انه موضوع للقدر المشترك بين الابقاظ والنشر بعد الموت وذلك القدر هورد الاحساس السابق اما اذا قيل انه مشترك بين الابقاظ والاحياء او انه حقيقة شرعية في الاحياء بعد الموت فلا يصح كونه جامعا لعدم وجود معناه في الطرفين معا (قوله اظهر) اى من حيث الادراك (قوله واقوى) اى في الشهرة فهو مرادف لما قبله وليس المراد انه في النوم اقوى بالنظر لمعناه لان معناه في الموت اقوى لان فيه رد الحياة واحساسها وفي النوم رد الاحساس فقط (قوله لكونه مما لا شبهة فيه لاحد) اى بخلافه في الموت فقد انكره قوم وهذا علة لكونه اشهر في النوم (قوله وقرينة الاستعارة) اى في هذه الآية اى القرينة الماتعة من ارادة الرقاد بمعنى النوم الذى هو المعنى الحقيقي وان المراد الموت وقوله هو كون هذا الكلام كلام الموتى اى بعد بعثهم ولا شك ان الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصل لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق الرسولون) اى لان ما وعده الرحمن وصدق فيه الرسولون وانكره القائلون اولا هو البعث من الموت لا الرقاد الحقيقي و اشار الشارح بقوله والقرينة لذا مع الخ الى ان تلك الاستعارة قرينتين اولاهما معنوية والثانية لفظية ثم ان ظاهر كلام الشارح ان قرينة الاستعارة المذكورة في هذه الآية ما ذكره من كون هذا الكلام كلام الموتى بعد البعث سواء قلنا ان الجامع عدم ظهور الفعل او قلنا ان الجامع مطلق البعث وهو كذلك اما على الثاني فلان البعث جامع والجامع لا يكون قرينة لاشتراكه بين الطرفين واما على الاول فقد ذكر بعضهم ان ذكر البعث هو القرينة واعترضه الشارح في الطول بان البعث لا اختصاص له بالموت لانه قال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشروهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له وحيث فنحن ان قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله اى احد الطرفين حسي والاخر عقلي) اى ويلزم ان يكون الجامع عقليا كما مر (قوله والحسي هو المستعار منه) اى والمستعار له عقلي (قوله فاصدع بما تؤمر) اى بلغ الامة الاحكام التي امرت بتليغها لهم تليغا واضحا فثبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم الشبهه للشبه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير في كل اما في التبليغ فلان المبلغ اثر في الامور المبلغه ببيانها بحيث لا تعود لحالتها الاولى من الخفاء واما في الكسر فلان فيه تأثير الابعود المكسور معه الى الالتئام وهو في كسر الشيء الصلب اقوى واين ولذلك

قال الشارح في تفسير اصعد ابن الامر ابانة لا تسمى اي لا تعود الى الخفاء كما ان كسر الزجاجة لا يعود معه التمام (قوله كسر الزجاجة الخ) في القاموس الصاعد كسر الشيء الصلب وحينئذ فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل فالمراد كسر الزجاجة ونحوها بما لا يلبث بعد الكسر وجعل الكسر حسبا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لان الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج لانه مقارنة القدرة الحادثة للفعل واما متعلق الكسر وهو تفريق الاجزاء فهو امر وجودي يدرك بالحاسة (قوله والمستعار له التبليغ) اي تبليغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما امره ابلاغه الى البعوث اليهم اي بيانه لهم وفي القاموس التبليغ الاصال وهو امر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال ان التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء آه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) اي والمستعار له الذي والتبليغ والجامع الذي هو التأثير عقليان (قوله والمعنى ابن الامر) اي اظهره ووضحه واثار الشارح بهذا الى ان الباء في بما تؤمر للتعدية واما مصدرية اي بامرك وان المصدر المبني للفعل قال في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهره واطهره فقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا ويجوز ان تكون ما وصله والعائد محذوف اي بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقوله امرتك الخير كذا في عبد الحكيم وفي المعنى نقلا عن ابن الشجري ان في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضامه فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدى كرب امرتك الخير فقل ما امرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وبهذا يعلم ان العائد اما حذف منصوبا لاجرورا فلا يرد ان شرط حذف العائد الجبرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا ويحتاج الجواب بان اصدع بمعنى اوامر (قوله اما لما طغى الماء) اي لما كثر جلناكم اي جلنا آباءكم وانتم في ظهورهم او المراد جلناكم وانتم في ظهور آباءكم في السفينة الجارية على وجه الماء فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان واستعير اسم الشبه به وهو الطغيان لكثرة الماء واشتق من للطغيان طغى بمعنى كثر (قوله كثرة الماء وهو حسي) اي لان كثرة الماء مرجعها الى وجود اجزاء كثيرة للثاء ولا شك ان الوجود للاجرام حسي باعتبار ذاتها قاله اليعقوبي فاندفع قول بعض ارباب الخواشي في كون كثرة الماء حسيا بحث لان الكثرة عقلية لكونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكبر) اي والذي استعير منه لفظ الطغيان هو التكبر وهو عند التكبر نفسه كبيرة ذات رفعة امامع الاتيان بما يدل عليها او باعتقادها ولولم تكن ولا شك ان التكبر بهذا المعنى عقلي (قوله والجامع) اي بين التكبر وكثرة الماء الاستعلاء المفرط اي الزائد على الحد لعظمه (قوله وهما عقليان) اما عقلية التكبر

قوله وهو تفريق الاجزاء الخ لعله من اضافة الصفة الى الموصوف والا فالتفريق ايضا مصدر والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج كما قال تأمل (صححه)

فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تسمى كما لا يلبث بعد كسر الزجاجة (واما عكس ذلك) اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (بحوا اما لما طغى الماء جلناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) والاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قمان)

فظاهرة من تفسيره المتقدم وأما عقلية الاستعلاء فقليل لأن المراد به طلب العلو وهو عقل  
وأما لو اراد به العلو بمعنى الارتفاع والذهاب في الجو فهو حسي وموجود في الماء دون  
التكبر فلا يشتركان فيه وفيه نظر لأن الطلب الحقيقي في الماء فاسد فالأولى أن يقال  
أن عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به العلو المفرط في الجملة أي كونه الشيء بحيث يعظم  
في النفوس أما بسبب كثرة كافي الماء وأما بسبب وجود الرضة أدياء أو حقيقة كما في التكبر  
ولاشك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين أي يعقوبى (قوله والاستعارة  
باعتبار اللفظ المستعار قسمان الخ) فيه أن الاستعارة هي اللفظ المستعار وحيث فقسمها  
باعتبار اللفظ الذى هو نفسها لا يصح لأنه يلزم عليه أن يكون المعنى والاستعارة باعتبار  
الاستعارة قسمان ولا يحصل لذلك واجيب بأن الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير  
ما وضع له لعلاقة المشابهة وتطلق على اللفظ المستعار أى المتعمل في غير ما وضع له لعلاقة  
المشابهة فيجوز أن يراد بالاستعارة التقسيم للقسمين الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال  
فيكون الاستعمال أصلياً وتبانياً باعتبار اللفظ المستعار ويجوز أن يراد بالاستعارة اللفظ المستعار  
ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار  
نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ما صدقته  
وجزئياته وحيث فنحل المعنى أن جنس اللفظ المستعار يتقسم باعتبار ما صدقته إلى  
أصلى وتبعية أى إلى ما يسمى بذلك فتأمل ثم أن هذا التقسيم للمصرحة كما يأتى قال  
القنارى ولأمانع من جريته في المكنية ويمثل للأصلية منها باظفار المنية نشبت بفلان  
ويمثل للتبعية منها بقولنا أراق الضارب دم فلان فشبّه الضرب بالقتل واستعير القتل  
في النفس للضرب واشتق من الضرب الذى استعيره القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى  
ذكر المشبه به وهو القتل ورمز إليه بذكر شيء من لوازمه وهو الأرافة ولعلمهم لم  
يتمضوا الجريان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم إياها في كلام البلغاء (قوله أن كان اسم  
جنس) المراد باسم الجنس هنا كما في المطول ما دل على ذات صالحة لأن تصدق على  
كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة آه وأراد بالذات الصالحة لأن  
تصدق على كثيرين الماهية الكلية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والأسد  
وخرج بقوله الصالحة الخ الأعلام والمضمرات وأسماء الأشارات قائماً كليهما جزئيات  
لا تجري الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج به المشتقات مثل ضارب  
وقاتل لأنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فإنه دال على الماهية  
من غير اعتبار وصف من أوصافه لأنه وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار  
كونه شجاعاً وذاجراً حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الأسد واحتزرت  
بقول هنا عن اسم الجنس بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتقات  
والجوامد لأنه يلزم على إرادته أن يخرج من الأصلية نحو رأيت أسامة يرمى أو فى الحمام

لأنه (أى اللفظ المستعار) (أن  
كان اسم جنس) حقيقة  
أوتاً وبلا كما فى الأعلام  
المشتهرة بنوع وصفية  
(فأصلية) أى فالاستعارة  
أصلية (كأسد) إذا استعير  
لرجل الشجاع

مع ان ذلك منها وان مدخل فيها الاستعارة في المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والآلة مع ان الاستعارة فيها تبعية (قوله كما في الاعلام المشتهرة) اى المشتهر مدلولها بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك رأيت اليوم حاتما فان حاتما علم لكنه اول باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم والجود بحيث يكون الجود غير معتبر في مفهومه وانما قلنا ذلك لانه لو اول بجواد لدخل في دلالة وصف الجود فيكون مثل كريم المشتق من الكرم والاستعارة فيه تبعية لاصلية والحاصل ان اسم الجنس بالتفسير المتقدم لا يتناول العلم الشخصى اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والالكان كليا ولو تضمن نوع وصفية لان الوصف الذى اشتهرت به ذات الشخص خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجية عن المدولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانى المصدرية المعتبرة فيها داخلية في مفهوماتها الاصلية فلذا كانت الاعلام المشتهرة بوصف ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاقها باسماء الاجناس يجعل الوصف التضمن وسيلة لتأويلها بكلى ويجعل ذلك الوصف وجه شبه على انه لازم لادخل في مفهوم اللفظ كالمشتق ويجعل ملزومه الكلى فردين احدهما الفرد المتعارف والاخر غير المتعارف فتأمل ذلك (قوله فاصلية) اى فثلك الاستعارة اصلية نسبة للاصل بمعنى الكثير الغالب ان قلت الاكثر هو التبعية لوجودها في الصفات والافعال والحروف بخلاف هذه فانها انما تكون في اسما الاجناس قلت المراد بالكثرة كثرة الافراد لا كثرة الانواع ولا شك ان الاصلية وان كانت لا تجرى الا في نوع واحد الا ان الوجود من افرادها في الكلام اكثر من الوجود من افراد التبعية ويدل على ذلك ان كل استعارة تبعية معها اصلية ولا عكس ويحتمل ان اصلية نسبة للاصل بمعنى ما كان مستقلا وليس مبنيا على غيره ولا شك ان هذه الاستعارة تعتبر اولامن غير توقف على تقدم اخرى تبنى عليها بخلاف التبعية او بمعنى ما تبنى عليه غيره ولا شك انها اصل لتبعية لبنائها عليها (قوله اذا استعير لرجل الشجاع) اى في نحو قولك رأيت اسدا في الحمام اى رجلا شجاعا فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل واحدنا ان الرجل المذكور فرد من افراد الحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان اللفظ المستعار وهو لفظ اسد اسم جنس (قوله اذا استعير للضرب الشديد) اى في نحو قولك هذا قتل اى ضرب عظيم فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الابداء في كل واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية لان القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب لذهاب الحياة (قوله الاول اسم عين الخ) هذا اشارة لتكتة تعداد المصنف المثال للاستعارة الاصلية (قوله اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) اى بعد تحقق كونه صالحا

(وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى (والاقتبعية) اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما يشق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه ا تشبه او بكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة



للاستعارة فلا يتقصر عما يكون معناه جزئيا كالاعلام والضمائر واسماء الاشارة والموصولات  
 ( قوله كالفعل ) خبر لمحذوف اي وذلك كالفعل اي وذلك المفظ المنعار الذي هو ليس  
 اسم جنس كالفعل الخ وظاهره ولو انترن بحرف مصدرى وفيه خلاف فقول  
 انها تبعية نظر اللفظ وقيل اصلية نظر التأويل والحق الاول لان الاستعارة ينظر  
 فيها للفظ لا للتأويل كذا قيل وانظره مع ما مر في الاعلام المشتهرة بنوع وصفية  
 فانه قد نظر فيها للتأويل لالذات اللفظ المستعار اذ لو نظر له فقط ما جرت الاستعارات  
 فيه فتأمل ( قوله وما يشتق منه ) اي من الفعل بناء على ان الاشتقاق منه كما هو  
 المذهب الكوفي او ان في الكلام حذف مضاف اي وما يشتق من مصدره بناء على  
 مذهب البصريين ( قوله وغير ذلك ) اي كالفعل التفضيل واسم الزمان واسم المكان  
 واسم الآلة نحو حال زيد انطق من عبارته ونحو مقتل زيد لزمان ضربه او مكانه ونحو  
 مقتل زيد لآلة ضربه ( قوله وانما كانت تبعية ) اي وانما كانت الاستعارة في الحرف  
 والفعل وسائر المشتقات تبعية ( قوله تعتمد التشبيه ) اي تعتمد عليه وتبنى عليه انهي  
 اعطا اسم التشبيه للتشبيه بعد ادخال الثاني في جنس الاول ( قوله يقتضى كون التشبيه  
 مرصوفا بوجه الشبه ) اي بحيث يصح الحكم به عليه وكما ان التشبيه يقتضى كون  
 التشبيه موصوفا بوجه الشبه يقتضى ايضا ان يكون التشبيه موصوفا به بحيث يصح الحكم به  
 عليه اما اقتضاؤه ذلك في التشبيه فلانك اذا قلت زيد كعمرو وفي الشجاعة فدلولة ان زيدا  
 موصوف بالشجاعة وانها وجدت فيه كما وجدت في عمرو واما في التشبيه به فلانه  
 لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد في المثال بانه ملحق بعمرو وفي الشجاعة  
 وانه مشارك له فيها واذا كان التشبيه مقتضيا للوجود وجه الشبه في الطرفين صح  
 ان يحكم به على كل منهما ( قوله او بكونه الخ ) انما ذكر لفظة او اشارة الى انه لا فرق  
 بين التعبيرين في الدلالة على المقصود فهي للتشبيح في التعبير فانت محير في التعبير بكل  
 من العبارتين لانهما متلازمان اذ يلزم من كون التشبيه موصوفا بوجه الشبه ان يكون  
 مشاركا للتشبيه به في وجه الشبه وبالعكس ( قوله وانما يصلح للموصوفية ) اي لكون  
 موصوفا بوجه الشبه او بعينه ( قوله اي الامور المتقررة الخ ) هذا التفسير ذكر بالعلامة  
 في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض  
 والطول لا غير الثابتة كما ان الافعال فانها مبددة غير متقررة لدخول الزمان  
 في مفهومها وكالصغات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه  
 الشارح هنا توطئة للرد عليه بقوله وفيه بحث ( قوله اي الامور المتقررة ) اي التي اجتمع  
 اجزاؤها في الوجود وقوله الثابتة اي في نفسها لاستقلالها بالماهية فتقوله الثابتة  
 متاير لقوله المتقررة ( قوله كقولك جسم ابيض وبياض صاف ) اشار بالثاني الى انه  
 لا فرق بين اسم العين واسم المعنى وان المدار على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم

والبياض مدلوله متقرر اى ليس سبباً متجدداً شيئاً فشيئاً وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية فلذا صح وصف الاول بالبياض والثاني بالصفاء والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين ( قوله دون معاني الافعال والصفات الخ ) هذا بيان لمحتز الاول اعني قوله المتقررة وحاصله ان الفعل كقام لدلالته على الزمان السبيل لدخوله في مفهومه لا تفرله فلا يصلح مدلوله للوصفية فلا يصح التشبيه فيه فلا تصح الاستعارة الاصلية فيه المبنية على التشبيه والوصف كقام فانه وان لم يدل على الزمان بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيراً فيجعله من التقرر فلا يصلح مدلوله للوصفية الصحيحة للتشبيه الصحيح للاستعارة الاصلية ( قوله غير متقررة ) تفسير لمجددة ( قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال ) اى لانه جزء مفهومها فدلالته عليه دلالة تضمنية بخلاف الصفات فان دلالته عليه دلالة التزامية ( قوله وعروضه للصفات ) اى لدلالته على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه ( قوله ودون الحروف ) اى ودون معاني الحروف وهذا محتز القيد الثاني وهو قوله الثابتة ( قوله وهو ) اى عدم صلاحية معاني الحروف للوصفية ظاهر اى لان معانيها روابط وآلات للملاحظة غيرها فهي غير مستقلة بالمفهومية ولا مقصودة لذاتها بل ليتوصل بها لغيرها وكون غيرها هو المقصود بالافادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها فمعاني الحروف بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فانك مادمت قاصدا للصورة في المرآة لا تستطيع الحكم على تلك المرآة ولو ادركتها لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحروف واذا كان الفعل لا شغاله على ما لا تفرله ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الوصفية مع استقلاله بالمفهومية فاحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحيث فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت تابعة لماله ثبات واستقلال للفرق الظاهرين التشبيه والاستعارة المقصودين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمما بطريق السراية ( قوله كذا ذكره ) اى كذا ذكره القوم في وجه كون الاستعارة في الافعال والمشتقات والحروف تبعية لاصلية ( قوله وفيه بحث ) اى وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله انا لان لم اولا استقامته لان قوله انما يصلح للوصفية الخ ممنوع اذ هو منقوض بقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تفرله مع صحة وصف كل منهما ولا قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان في مفهوم الفعل انما يقتضى تجديد مجموع مفهومه لا تجديد الحدث الذي هو المقصود منه بتجديد الزمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي ان يمنع جريانه في المصادر لعروض الزمان لمفهومها ايضا لان المصدر يدل

لكونها متجددة غير متقررة  
بواسطة دخول الزمان في  
مفهوم الافعال وعروضه  
للصفات ودون الحروف  
وهو ظاهر كذا ذكره  
وفيه بحث لان هذا  
الدليل بعد استقامته  
لا يناول اسم الزمان  
والمكان والآلة لانها  
تصلح للوصفية وهم  
ايضا صرحوا بان المراد  
بالمشتقات هو الصفات  
دون اسم المكان والزمان  
والآلة فيجب ان تكون  
الاستعارة في اسم الزمان  
ونحوه اصلية بان يقدر  
التشبيه فيه نفسه لا في  
مصدره وليس كذلك  
للقطع باننا اذا قلنا هذا  
مقتل فلان للوضع الذي  
ضرب فيه ضربا شديدا  
ورفد فلان

على الحدث والحدث لا بدله من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات مع ان الاستعارة في المصدر اصلية سلمنا استقامة ذلك الدليل فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب او معتدل وحيثذ فقضية ذلك الدليل ان الاستعارة فيها اصلية مع انها تبعية باتفاق (قوله وهم ايضا صرحوا الخ) اي انهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا بان المراد بالمشتقات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترق في الاعتراض على القوم فحاصله ان هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم ايضا كما لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام ان القوم ادعوا دعوة وهي ان الاستعارة في الحروف والافعال وما يشتق منها تبعية وقالوا المراد بما يشتق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعتراض الشارح عليهم بان دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الامور التي تكون الاستعارة فيها تبعية لانه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة كما ان مدعاهم ايضا قاصر لا يتناولها فالاعتراض الاول منظور فيه لقصور الدليل والترقي منظور فيه لقصور الدعوى وقد يقال للشارح ان تصريحهم بان المراد بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والا له يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله لثلاثة لدلالته حيثذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم فكان الاولى قصر الاعتراض على الدعوى المصرحة باخراج الامور الثلاثة دون الدليل كذا قرر شيخنا العلامة العدوي رحمة الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا تقريع على عدم تناول الدليل لما ذكره اعلى ما صرحوا به (قوله ونحوه) المراد به اسم المكان والآلة (قوله وليس كذلك) اي وليس الواجب كذلك اي كونها اصلية بل الواجب كونها تبعية (قوله للوضع الذي ضرب فيه) اي اول الزمان الذي ضرب فيه ضربا شديدا (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل) اي والاستعارة القتل للضرب واشتق من القتل مقتل بمعنى مكان الضرب اوزنه فهي تبعية لجريتها في المصدر اولا قبل جريتها في اسمي المكان والزمان فجريتها فيهما بطريق التبعية لجريتها في المصدر وليس المعنى على تشبيه الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا بالقتل اي بمحل القتل واستعارة القتل اي محل القتل للضرب اي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة اصلية (قوله والموت بارقاد) اي واستعارة الرقاد لاوت مم اشتق من الرقاد مرقد بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله وان الاستعارة في المصدر) اي اولالا في نفس المكان فلا ينافي جريتها في اسم المكان بعد ذلك بطريق التبعية للمصدر (قوله بل التحقيق الخ) هذا اضراب انتقالي وقوله وجب المشتقات يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافي

لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بارقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الالهم الجدير بان يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالتقاط الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه في الاولين) اي الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر)

هذا ما تقدم للشارح من ان المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة  
لان ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة والحاصل ان القوم قصرُوا المشتقات التي  
تجرى فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وان كانت في الحقيقة  
من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فاضرب الشارح عن ذلك لقصوره الى  
ان التحقق خلافه وهو ان الاستعارة في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة تبعية  
وذلك لان المقصود الالهي في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات  
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فبما هو المقصود الالهي  
اولا وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية فقول الشارح بل التحقيق اى في  
الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى  
بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فاقى بالدليل شاملا لاسم الزمان  
والمكان والآلة واتى بالدعوى كذلك ( قوله هو المقصود الالهي ) اى لان الشئ  
اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد ( قوله والا لذكرت الخ ) اى والا يكن  
المقصود الالهي من المشتقات المعاني القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات  
لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بان يذكر زيد  
او عمر وبذل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات كضارب وقتل ومضروب  
ومقتول وان يذكر مكان فيه الرقاد اوفيه الضرب بدل مرقدا ومضروب وعمر وهكذا  
فالدول عن مكان فيه الرقاد الى مرقدا مثلا دليل على ان المقصود الالهي من المشتقات  
المعاني القائمة بذات الفاعل او المفعول او بذات المكان او الآلة لانفس الذات ( قوله  
لمعنى المصدر ) اى منصرف لمعنى المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه في  
نطقت الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطق وانما تعرض للشيء فقط ولم يقل لمعنى  
المصدر بمثله لان المشبه هو المقصود في التشبيه والاضافة في قوله لمعنى المصدر بانية  
ان اريد بالمصدر الحدث او من اضافة المدلول للدال ان اريد به اللفظ وعلى هذا الثاني  
فيهم في المصدر اى المحقق او القدر كما في الافعال التي لامصادر لها بل ذكر بعضهم  
ان الاستعارة في اسماء الافعال تبعية لتبعتها لاستعارة المصدر المقدر من المعنى لامن اللفظ  
ولكن الظاهر من اطلاقهم ان الاستعارة فيها اصلية فان قلت هل تجرى الاستعارة  
في نسب الافعال تبعا على قياس الحروف قلت ذكر العلامة السيد انها لا تجرى لان  
النسبة المطلقة هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يحمل جامعا  
بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفة والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون  
اخص او صاف المشبه واشهرها آه كلامه وبحث فيه العلامة الثنارى بان المعنى  
المطلبي الذي يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها  
خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض للدلالة على قوة

نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من يسبب اليه على جهة القيام  
وقلت ضرب فلان لم يعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها  
بان يشبه ما ترجع نسبتها اليه بنوع استلزام كطلق الانصاف والقيام مثلاً بما ترجع اليه  
نسبة اخرى كذلك كطلق الآلية مثلاً فقال قلني السيف او السوط وعلى هذا فالنسبة  
في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر (قوله وفي الثالث  
الخ) فيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جازر (قوله لتعلق) اي منصرف لتعلق  
معناه (قوله اي لا تعلق به معنى الحرف) اي للمعنى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف  
كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة من تعلق الجزئى بالكلى (قوله ما يعبر بها)  
اي معان كلية يعبر بها عن معاني الحروف التى هي معان جزئية وقوله عند تفسير  
معانيها اي معاني الحروف واعلم ان ما ذكره الشارح ليس نسي كلام الفتح بل كلامه  
واعنى بتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد ان تلك  
التعلقات معبر عنها لا يعبر بها معانها خلاف الواقع فكان الشارح اشار بالحاقام لفظ  
بها الى توجيه عبارة الفتح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل  
انه اراد بيان حاصل المعنى لان في العبادة تقديراً نظراً الى ان الانصاف المذكورة  
عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك التعلقات فهم بهذا الاعتبار  
معبر عنها (قوله مثل قولنا) اي على سبيل التساهل وقوله وابتداء الغاية اراد بها  
الغيا وهو المسافة لان الغاية هي النهاية ولا ابتداء لها (قوله الغرض) اي العلة  
الباعثة (قوله في هذه) اي الابتداء والظرفية والغرض المطلقات ليست معاني الحروف  
اي ليست معانيها بالاستقلال بحيث تعتبر معان لها حالة في ذاتها (قوله والا لما كانت  
حروفاً بل اسما) اي ولو كان الابتداء والظرفية والغرض المطلقات معاني مستقلة  
لمن وفي وكى كانت من وفي وكى اسما لا حروفاً (قوله انما هي باعتبار المعنى) اي  
فاذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالفهمية ملحوظاً لذاته ولم يكن رابطة بين امرين فان  
اقترن باحد الازمنة الثلاثة فذلك الكلمة فعل وان لم يقترن باحد منها فذلك الكلمة  
اسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض وان كان المعنى غير مستقل بالفهمية  
ملحوظاً تبعاً لكونه رابطة بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفاً وذلك  
كابتداء السير من البصرة وخرافية الماء في الكوز (قوله وانما هي) اي تلك المعاني  
الكلمية التى تفسر بها معاني الحروف على وجه التساهل (قوله اي اذا افادت هذه  
الحروف المعاني) وهي الابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص  
وهكذا (قوله الى هذه) اي الى هذه التعلقات اعنى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة  
والغرض المطلق ونحو ذلك (قوله بنوع استلزام) اي باستلزام نوعي وهو استلزام الخاص  
للعام لا العكس والحاصل ان من مثلاً موضوعة للابتداء الخاص والابتداء الخاص

وفي الثالث (اي الحرف  
(لتعلق معناه) اي لا تعلق  
به معنى الحرف قال صاحب  
الفتح المراد بتعلقات  
معاني الحروف ما يعبر بها  
عنها عند تفسير معانيها  
مثل قولنا من معناها  
ابتداء الغاية وفي معناها  
الظرفية وكى معناها  
الغرض فهذه ليست معاني  
الحروف والا لما كانت  
حروفاً بل اسما لان  
الاسمية والظرفية انما هي  
باعتبار المعنى وانما هي  
تعلقات لمعانيها اي اذا  
افادت هذه الحروف  
معاني ردت تلك المعاني  
الى هذه بنوع استلزام  
قول المصنف في تمثيل  
متعلق معنى الحرف  
(كالمجرور في زيد في فمه)  
(ليس صحيح)

لما كان يرد الى مطلق ابتداء اى يستلزمه كان مطلق الابداء متعلبا للابتداء الخاص  
وهكذا (قوله كالجور) اى كفى الجور لان تقدير التشبيه في معناه (قوله ليس بصحيح)  
اى لان الجور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلى الذى استلزمه معنى الحرف  
كاسبقى فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة قد التبس  
على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع فان الجور متعلق معنى  
الحرف عندهم واما البيانون فقد علت اصطلاحهم في معنى الحرف قال بعض الحواشي  
وقد بوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف اى كطلق متعلق الجور في قولك  
زيد في نعمة وذلك ان هذا الجور له متعلق خاص وهو ملابة وصف النعمة زيد  
فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملابة شئ لشيء وهذه الملابة هي المشبهة بالظرفية  
التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شئ بشئ واشتماله عليه في الجملة  
فيعود الكلام الى ما تقدم من ان التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق اولاً ثم تبع  
ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بعد نقله عن المعنى الذى وضع له اصالته وتوضيح  
ذلك ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفاً لزيد مع انها ليست كذلك فانزع  
حل اللفظ على حقيقته لحمل على الاستعارة بان يشبه مطلق ملابة شئ لشيء بالظرفية  
المطلقة فسر التشبيه للجزئات فاستعمل لفظه في الموضوع للظرفية الخاصة للملابة  
النعمة زيد فلا بية زيد للنعمة مستعاره والظرفية الخاصة مستعار منها ولفظ في مستعار  
فلا خلل في كلام المصنف على هذا آه و انت خبير بان حل كلام المصنف على ما ذكر  
مع ما فيه من التكلف يتأيد سياق كلام المصنف الآتى فانه اعتبر التشبيه في العداوة  
والحزن الذى هو نفس الجور فالاولى جعل كلامه باقياً على ظاهره (وقوله واذا كان  
التشبيه لمعنى المصدر) اى واذا كان التشبيه في الاولين منصرفاً لمعنى المصدر وفي الثالث  
منصرفاً لمعنى الحرف فيقدر الخ وأشار الشارح بهذا الى ان الفاء في قول المصنف فيقدر  
واقعة في جواب شرط مقدر (قوله في نطق) اى في قولك نطقت الحال وفي قولك  
الحال ناطقة بكذا (قوله لدلالة بالنطق) اى واصفا بين الدلالة والنطق (قوله اى يحمل  
دلالة الحال) اى يجعل دلالة حال انسان على امر من الامور مشبهاً (قوله ابضاح  
المعنى وايصاله الى الذهن) الاولى للشارح ان يجعل وجه الشبه ابصاراً للمعنى الى الذهن  
ويحذف ابضاح المعنى لانه نفس المشبه الذى هو الدلالة الهم الان يجعل وجه الشبه  
داخلاً في مفهوم المشبه وخارجاً عن مفهوم المشبه به بتكلف بان يجعل المشبه ابضاح  
المعنى بالحال ووجه الشبه جنسه وهو مطلق ابضاح المعنى والنطق الذى هو المشبه به  
ملزوم للابضاح فوجه الشبه حينئذ داخل في مفهوم المشبه ولازم للمشبه به (قوله ثم  
يستعار لدلالة لفظاً للنطق) اى ثم يقدر استعارة لفظاً للنطق للدلالة فالاستعارة المذكورة  
امر تقديرى لا تحقيقى اذ لا دليل على انه لا بد ان يستعار لفظاً للمصدر اولاً والمحقق انما هو

وان كان التشبيه لمعنى  
المصدر ولتعلق معنى  
الحرف (فيقدر) التشبيه  
(في نطق الحال والحال  
ناطقاً بكذا بالدلالة  
بالنطق) اى يجعل دلالة  
الحال مشبهاً ونطق  
الناطق مشبهاً به ووجه  
الشبه ابضاح المعنى  
وايصاله الى الذهن  
ثم يستعمل للدلالة لفظاً  
النطق ثم يشتق من النطق  
المستعار الفعل والصفة  
فكون الاستعارة في  
المصدر اصلية وفي الفعل  
والصفة تعية وان اطلق  
النطق على الدلالة لا  
باعتبار التشبيه بل باعتبار  
ان الدلالة لازمة له يكون  
مجازاً مرسلًا وقد عرفت  
انه لا امتناع في ان يكون  
اللفظ الواحد بالنسبة الى  
المعنى الواحد استعارة  
ومجازاً مرسلًا باعتبار  
العلاقين (و) يقدر التشبيه  
(في لام التعليل نحو  
فانقطعه) اى موسى (آل  
فرعون) يكون لهم عداوة  
حزناً لعداوة

تقدير الاستعارة لجواز ان يسمع اطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل ( قوله  
 اصلية ) اي لاوليتها ( قوله تبعية ) اي لتأخرها وفرعيتها ( قوله وان اطلق الخ ) هذا  
 مقابل لحذوف اي هذا اذا جعلت العلاقة انشائية فان جعلت العلاقة لزوم بار اطلق  
 النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة له كان مجازا مرسلا  
 علاقته اللزوم الخاص اعني لزوم المسبب للسبب لا مطلق اللزوم فلا يقال ان اللزوم لازم  
 لكل مجاز سواء كان استعارة او مرسلا فاعتبار ذكر اللزوم واردة اللازم لا يكفي في بيان  
 العلاقة بل لابد من بيان انها من اي نوع من انواعها وتحصل ماذكره الشارح ان النطق  
 اذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من اللزوم الى اللازم بواسطة  
 التشبيه وجعل وجه الشبه وسيلة اللزوم بين المنقول عنه واليه كان استعارة ويلزم  
 ان تكون تبعية في الفعل وما يشق منه وان استعمل فيها رعاية علاقة اللزوم بالتشبيه  
 ولا جعل وجه الشبه وسيلة كان مجازا مرسلا ويلزم ان يكون تبعية في الفعل وما يشق منه  
 ( قوله وقد عرفت ) اي ماذكره سابقا في المشعر ( قوله اللفظ الواحد ) اي كالنطق وقوله  
 بالنسبة الى المعنى الواحد اي كالدلالة وقوله العلاقتين اي المشابهة واللزوم العباري  
 عن التشبيه ( قوله وفي لام التعليل ) اي في استعارة لام التعليل للعاقبة والغاية فقوله  
 في لام التعليل ليس متعلقا بالتشبيه لانه ليس منصرفا للام بل متعلقا كما تقدم ( قوله  
 للعداوة والحزن ) اي منصرفا للعداوة والحزن اي بقدر التشبيه في استعارة لام التعليل  
 في الآية واقفا بين العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط وهو متعلق بمعنى الحرف على  
 كلامه وبين علة الالتقاط وهي المحبة والتبني وحاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية  
 على مذهب المصنف بناء على ماذكره الشارح ان يقال قدر تشبيه العداوة والحزن  
 الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبني محامع الترتب في كل على الالتقاط  
 واستعير اسم المشبه به ليشبه ثم استعيرت اللام الموضوع لرتب العلة الغائية على معلولها  
 كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية كترتب العداوة والحزن عليه  
 فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذي هو متعلق الحرف عنده ( قوله  
 بعلته الغائية ) علة الشيء الغائية هي التي تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله وذلك  
 كمحبة موسى لآل فرعون وتبنيهم له اي اتخاذهم له ابنا فانه انما حملهم على ضمهم له  
 وكفالتهم له بعد الالتقاط ما رجوه في موسى من انه يحبهم ويكون ابنا لهم يفرحون به  
 فلما كان الحاصل بعد فعلهم ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالعلة الغائية  
 محامع ترتب كل على الالتقاط وان كان الترتب في العلة الغائية رجائيا وفي العداوة والحزن  
 فعليا أهبطوني ومن كلامه يعلم ان قول الشارح كالمحبة اي محبة المنقط بالفتح وهو  
 موسى عليه الصلوة والسلام لا محبة المنقط بالكسر وهو آل فرعون لانها مقدمة على  
 الالتقاط وليست حاصلة بعدهم والذي في عبد الحكيم ان المراد بالمحبة محبة المنقط بالكسر

اي بقدر تشبيه العداوة  
 ( والحزن ) الحاصلين  
 ( بعد الالتقاط بعلته )  
 اي علة الالتقاط الغائية  
 كالمحبة والتبني في الترتب  
 على الالتقاط والحصول  
 بعدهم استعمل في العداوة  
 والحزن ما كان حقه ان  
 يستعمل في العلة الغائية  
 فتكون الاستعارة فيها  
 تبعا للاستعارة في المجرور  
 وهذا الطريق مأخوذ من  
 كلام صاحب الكشاف  
 ومبنى على ان متعلق معنى  
 اللام هو المجرور على  
 ما سبق لكنه غير مستقيم  
 على مذهب المصنف في  
 الاستعارة المصروفة لان  
 المتروك يجب ان يكون هو  
 الشبه سواء كانت  
 الاستعارة اصلية او تبعية  
 وعلى هذا الطريق المشبه  
 اعني العداوة والحزن  
 مذكور لامتروك

وتنبه لانهما متقدمان في الذهن ومتربان على الالتقاط في الخارج وما قيل انه اراد  
 بالحببة محبة موسى او آثارها بالحببة الملتقط وهو آل فرعون لانها حلة مقدمة عليه ليس  
 بشئ (قوله والحصول بعمده) عطف تفسير اشارة الى انه ليس المراد بالترتب الارتباط  
 والزم ادلاؤه هنا (قوله ثم استعمل في العداوة) اي في ترتيب العداوة وقوله ما كان حقه  
 اي اللام وقوله في العلة اي في ترتيب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان وانت الضمير نظرا  
 الى ان اللام بمعنى الكلمة (قوله تبعا للاستعارة في الجبرور) اي للذي هو مختلق معنى  
 الحرف على ما قال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبعا الحزن من المسامحة اذ استعارة اللام تابعة  
 للتشبيه على ما قال الا ان يقال ان في كلامه حذقا دل عليه ما هنا والاصل قدر تشبيه  
 العداوة والحزن بعلة الغاية كالحبة والتبني واستعير اسم التشبيه وهو المحبة والتبني للتشبيه  
 وهو العداوة والحزن ثم استعمل في العداوة والحزن اللام التي كان حقه ان تستعمل  
 في العلة الغاية كالحبة والتبني فكون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجبرور اي تبعا  
 للاستعارة له لانه مستعار لكن المأخوذ من كلام الابيضاح وشراحه ان الاستعارة  
 في الحرف على مذهب المصنف تابعة للتشبيه وانه ليس هناك لفظ يستعار او لا يتبعه لاستعارة  
 الحرف وحينئذ فقول الشارح تبعا للاستعارة في الجبرور الاولى ان يقول ببله تبعا للتشبيه  
 الواقع بين الجبرور والعلة الغاية (قوله وهذا الطريق الخ) اي الذي سلكه المصنف  
 وهو جعل العداوة والحزن مشبهين بالعلة الغاية فيما ذكر من الآية (قوله مأخوذ  
 من كلام صاحب الكشاف) اي حيث قال في هذه الآية معنى التعليل في اللام وهو كون  
 الالتقاط لاجل العداوة والحزن وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط  
 ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك اي العداوة والحزن لما كان نتيجة  
 التقاطهم وعمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله (قوله لكنه) اي ذلك  
 الطريق غير مستقيم على مذهب المصنف اي ولا على مذهب الجمهور ايضا وانما  
 اقتصر على المصنف لكون الكلام معه وحاصل اعتراض الشارح ان سباق كلام  
 المصنف يفيد ان في مدخول اللام هنا استعارة اصلية وانه يرد عليه ان المذكور  
 هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة الاصلية لانه يجب فيها ترك لفظ المشبه  
 (قوله المشبه اعني العداوة والحزن مذكور لامرؤك) اي وحينئذ لاستعارة في اللام  
 تبعا ولا في الجبرور اصالة قال العلامة عبد الحكيم اقول مفاد كلام المصنف هنا  
 وفي الابيضاح ان الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغاية وليس في كلامه  
 ان الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في الجبرور وانما هذه زيادة من الشارح وقول  
 على المصنف وحاصل كلام المصنف انه يقدر التشبيه او لا للعداوة والحزن بالعلة الغاية  
 ثم يسرى ذلك الى التشبيه ترتيبها على الالتقاط بترتيب العلة الغاية عليه فتستعار  
 اللام الموضوعة لترتيب العلة الغاية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في الجبرور



وهذا التشبيه كتشبيه الربع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المقادير من الكشف  
حيث قال بعد ما مر نقله من كلامه قاللام هنا حكمها حكم الاسد حيث استعير لما يشبه  
التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان محتاجا لذكر  
المرور كان اللام ان تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعاً لتشبيه المرور لا تبعاً لتشبيه  
معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذكره السكاكي وتبعه الشارح اه  
ومثل ما قبل في الاستعارة في الآية المذكورة على مذهب المصنف يقال في قوله تعالى  
لا صليبتكم في جذوع النخل فيقدر تشبيه الجذوع المستعلي عليها بالظروف فيسمى  
ذلك التشبيه الى تشبيه تلبس المستعلي بالجذوع بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت  
في الموضوع تلبس الظرف بالظروف لتلبس المستعلي بالجذوع المستعلي عليها وكذا  
يقال في نحو زيد في نعمة شبت النعمة بالظرف المحسوس فيسمى التشبيه لتلبس زيد  
بالنعمه بتلبس الظرف بالظروف فاستعيرت في الموضوع تلبس الظرف بالظروف لتلبس  
زيد بالنعمه وهكذا يقال في امثال ما ذكر (قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا) اى  
في هذه الآية والمراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم (قوله  
شبه ترتب العداوة) اى ترتب مطلق عداوة وحزن سواء تعلقا بموسى او غيره فالمراد  
العداوة والحزن الكليان وقوله على الالتقاط اى على مطلق التقاط (قوله بترتب علته  
الغاية عليه) اى علته المطلقة عليه بجامع مطلق الترتب في كل وفي الكلام حذف  
والاصل ثم استعير ترتب العلة الغاية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه فيسمى  
التشبيه للجزئيات ثم استعمل الخ وانما احتجنا لذلك لاجل قوله بعد فجمرت الاستعارة اولا  
في العلية والفرضية اى في ترتبها وتبعيتها الخ فادفع ما يقال ان الاستعارة في الحرف  
على كلامه غير تابعة لاستعارة اصلا وهذا يخالف قوله بعد فجمرت الاستعارة اولا في العلية  
الخ (قوله ثم استعمل في المشبه) اى في جزئى المشبه وذلك الجزئى ترتب العداوة والحزن  
الخاصين اى التعلقين بموسى وقوله الموضوع للمشبه اى الجزئى المشبه به وقوله اعني  
ترتب علة الالتقاط اى الخاصة وهى محبة اللتقط لموسى وتنبه اياه وهذا بيان للجزئى  
المحدوف وهذا الذى قررناه به كلام الشارح هو ما قرره به شيخنا العدوى (قوله فجمرت  
الاستعارة اولا في العلية والفرضية) اى في ترتبها وقوله وتبعيتها اى تبعية الاستعارة  
الاولى الجارية في ترتب العلية والفرضية الاستعارة في اللام وفي نسخة وتبعيتها  
في اللام اى وجمرت في اللام بسبب تبعيتها اى تبعية الاستعارة في ترتب العلية والفرضية  
وقوله كما مر في نطق الحال اى فكما ان الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر  
كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والفرضية لعداوة والحزن وهذا الكلام  
يقضى ان التبعية في الحروف تابعة لاستعارة لفظ قبلها وان تشبه معنى كلياً يتعلق معنى  
الحروف الذى هو معنى كلى ثم نستعير اسم المشبه به للشبه فيسمى التشبيه للجزئيات

بل تحقيق الاستعارة  
التبعية ههنا انه شبه ترتب  
العداوة والحزن على  
الالتقاط بترتب علته  
الغاية عليه ثم استعمل في  
النسبة اللام الموضوع  
لشبه به اعني ترتب علة  
الالتقاط الغاية عليه  
فجمرت الاستعارة اولا  
في العلية والفرضية  
وتبعيتها في اللام كما مر في  
نطق الحال

فنتعير الحرف الموضوع لجزئ من جزئيات المشبه به لجزئ من جزئيات المشبه وهو طريقة لبعضهم وقال بعض ان الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فالولا تشبه المعنى الكلى بمتعلق معنى الحرف الذى هو معنى كلى فيسرى التشبيه للجزئيات فنتعير الحرف الموضوع لجزئ من جزئيات المشبه به لجزئ من جزئيات المشبه والحاصل ان الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه هي ان يقدر نقل المصدر او ينقل بالفعل لغير معناه الاصلى ثم يشتق منه الفعل وشبهه فهي تابعة للاستعارة في المصدر بلا خلاف واما الاستعارة التبعية في الحرف فعلى مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما علمت واما على مذهب الجمهور فقيل انها تابعة لاستعارة اصلية وهو ظاهر كلام الشارح وقيل انها تابعة للتشبيه اذ لا حاجة لاستعارة اسم المشبه الكلى للمشبه ولاتوقف استعارة الحرف على ذلك وقد ارتضى العلامة العصام هذه الطريقة ( قوله حكم الاسد ) اى حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس ( قوله حيث استعيرت ) اى بعد سر بيان التشبيه للجزئيات ( قوله هو العلية والغرضية ) اى المطلقة ( قوله ومدار قرنتها الخ ) اى ودوران قرنتها على الفاعل والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة الى كونها نفس الفاعل لكون الاسناد الحقيقي غير صحيح كما في المثال المذكور ( قوله في الاولين ) اتماما في الاولين لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ( قوله نحو نطق الخ ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وقد تقدم ان استحالة قيام المسند بالمسند اليه من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يضر من ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صليت للمجاز العقلي ( قوله لا يسند الى الحال ) اى لاستحالة وقوع النطق منه فدل استحالة وقوع النطق من الحال على ان المراد بالنطق ما يصح اسناده للحال ومعلوم انه الدلالة الشبيهة بالنطق في افهام المراد ( قوله او المفعول ) التبادر ان المراد المفعول به اى بان يكون تسلط الفعل او ما يشتق منه على المفعول غير صحيح فيدل ذلك على ان المراد بمعناها ما يناسب ذلك المفعول ( قوله جمع الحق الخ ) هذا البيت لعبد الله بن المعتز بن التوكل بن المعتصم بن الرشيد بوبع له بالخلافة بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى وكان واحدا عصره في الكرم والفضل وقدا در كنه حرفة الادب فاضطرب امره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من بهار وهذا البيت من قصيدة له مدح بها اياه حين خلع المعتز من الخلافة لفساده وقولى هو اى المعتز فقام بالخلافة كما ينبغي وبهذا البيت

• ان عفا ما فات لله حقا • اوسطا لم نخش منه جناحا •

• الف الهيماء طفلا وكهلا • نحسب السيف عليه وشاحا •

( قوله السماحا ) هو باقعه والكسر الجود والكرم كما في القاموس ( قوله لا تعلقان بالفضل والجود ) اى لانهما من المعاني لا روح لهما والقتل والاحياء اتماما لعلقان بالجسم

فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق بمعنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا وفي هذا المقام زيادة تحقيق اوردها في الشرح ( ومدار قرنتها ) اى قرينة الاستعارة التبعية ( في الاولين ) اى في الفعل وما يشتق منه ( على الفاعل نحو نطق الحال ) بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال ( او المفعول نحو ) جمع الحق لنا في امام ( قتل البخل واحبي السماحا ) فان لا تعلقان بالفضل والجود ( ونحو قريهم )

ذى الروح فعدم صحة تسلط القتل على البخل والاحياء على الجود دليل على ان المراد بالقتل معنى يناسب البخل وان المراد بالاحياء معنى يناسب الجود والناسب للاول الازالة اى ازال البخل فشبه ازالة البخل بالامانة يجمع اقتضاء كل منهما اعداما لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك التعلق في كل واستعير اسم الشبهه للشبه واشتق من القتل قتل بمعنى ازال والناسب للثاني الاكثر اى واكثر السامحا فشبه الاكثر بالاحياء بجامع ظهور التعلق في كل واستعير اسم الشبهه للشبه واشتق من الاحياء احيى بمعنى اكثر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية ( قوله ونحو تقريهم الخ ) هذا البيت لقطا حى بالضم من قصيدة اولها

- \* ما اعتاد حب سليمى غير معتاد \* ولا نقضى بوافي دينها الطادى \*
- \* بيضاء مخطوطة التنين بهكنة \* ربا الروادف لم تمفل باولاد \*
- \* ما للكوكب ودعن الحياة كما \* ودعنى واتخذن الشيب ميعادى \*
- \* ابصارهن الى الشبان مائلة \* وقد اراهن عنى خير صداد \*

\* بانوا وكانت حياتى فى اجتماعهم \* وفى تقريهم قتلى واقصادى \* الى ان قال  
\* لم تلق قوما هم شر لاختوتهم \* منعشة بحرى بالدم الوادى \* تقريهم الخ  
والظرف اعنى قوله منا متعلق بشر والعشبة ما من المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهى منصوبة على الظرفية ومضافة للجملة بعدها والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد يجرى بالدم الوادى بالدم فى العشبة ظهور الشر وكثرة الفتى وضمير تقريهم للاخوة بمعنى الاعداء وجملة تقريهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم نجد قوما اقوى منا فى اقبال الشر لاختوتنا اى اعدائنا فى عشبة جرى الدم فى الوادى لاننا تقريهم لهذميات اى نجعل قراهم ذلك والقرى الطعام الذى يقدم للضيف عند نزوله وتعدى قوله تقريهم الى الهذميات التى هى بمنزلة الطعام يدل على انه يصح ان يقال تقريهم الطعام ولا تخلو من وجود تأكيد مضمون الفعل اوارتكاب التجريد لان القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علت وفى القاء وس قراء اضافته وهو يدل على عدم تعديه للفعل الثانى بنفسه وكأنه على اسقاط الجار اى تقريهم بلهذميات ( قوله تقريهم ) يفتح النون من قرئت الضيف قرى وقراء اذا كسرت القاف قصرت واذا قمتها مددت ( قوله لهذميات ) يفتح الذال وكسرها وكذا يقال فى مفردة وهو لهذمى وضمن خاط معنى قدر فداء بعلى اوان على التعليل والمعنى تقد ونقطع بها الزرديات التى خاطها ونجها لاجلهم كل زرادى ناسج ( قوله اللهزم ) اى المنسوب اليه لمذى مفرد لهذميات وفى القاموس لهزم كجفرو وفى الصحاح لهزم كز رج ( قوله فاراد بلهذميات طعنات ) اى فاعلى نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهزم اى بالاستعارة القاطعة ( قوله منسوبة الى الاستعارة ) اى من نسبة الشئ لا كنه والاستعارة جمع سنان وهو

قوله بانوا الخ ترك الحشى قبله يبتين بهما ينظم هذا البيت حيث فيها مرجع ضمائرهما كما يعلم بمراجعة معاهد النصيب ( معجمه )

لهذميات نقدبها) ما كان خاط عليهم كل زراد \* اللهزم من الاستعارة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاستعارة القاطعة او اراد نفس الاستعارة والنسبة للبالغة كاجرى والقدالقطع وزردالدرع وسردها نجها فالفعول الثانى اعنى لهذميات قرينة على ان تقريهم استعارة ( او الجورور نحو فبشر بظناب اليم ) فان ذكر العناب قرينة على ان بشر استعارة تبعية تهكمية واتما قال ومثلر قرينتها على كنه لائق القرينة لا تنصير فيما ذكر بل قد تكون حالية كقوله قلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا

نصل الرخ ( قوله او اراد ) اى بالهذ ميات نفس الاسنة اى فالمعنى انا نجعل تقديم  
الاسنة اليهم قراهم ( قوله والنسبة ) اى على الثاني للبالغة وهذا جواب عما يقال  
اذا كان المراد بالهذ ميات الاسنة كان فيه نسبة الشئ الى نفسه وهى ممنوعة وحاصل  
الجواب ان النسبة هنا للبالغة فى المنسوب وكأنه لم يوجد ما هو اعلى منه حتى ينسب  
اليه فنسب الى نفسه كما يقال للرجل شديد الحمزة احرى فريدت الياء فيه لافادة البالغة  
فى وصف الحمزة فهو لهم ان نسبة الشئ الى نفسه ممنوعة اى ما لم يكن المقصود بتلك  
النسبة المبالغة والا فلا منع ( قوله وزرد الدرع وسردها ) هو بصيغة الفعل او المصدر  
وكذا قوله نسجها ( قوله قرينة على ان تقريرهم استعارة ) وذلك لان الالهذ ميات  
لا يصح تعلق القرى الحقيقى بها اذ هو تقديم الطعام للضيف فعلم ان المراد به هنا  
ما يناسب الهذ ميات وهو تقديم الطعنات عند اللقاء او الاسنة فشيء تقديم الطعنات  
او الاسنة عند اللقاء بالقرى وهو تقديم الاطعمة الشهية للضيف بجامع ان كلا تقديم  
ما يصل من خارج لذا خل واستعير اسم القرى لتقديم الطعنات او الاسنة واشتق  
من القرى تقريرهم بمعنى تقدم لهم الطعنات او الاسنة على طريق الاستعارة انبعية ( قوله  
او المجرور ) اى او على المجرور بان يكون تعلق الفعل او ما يشق منه بالمجرور غير مناسب فيدين  
ذلك على ان المراد بمناهما ما يناسب ذلك المجرور ( قوله نحو فبشرهم بعذاب ) اى فان  
التبشير اخبار بما يسر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فعلم ان المراد به ضده وهو الانذار اعنى  
الاخبار بما يحزن فثبزل التضاد منزلة تناسب تهكما فشد الانذار بالتشروع وجه الشبه  
منترج من التضاد بواسطة التهكم كما مر فى التشبيه واستعير التبشير للانذار واشتق من التبشير  
بشر بمعنى انذر على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية فصار ذكر العذاب  
الذى هو المجرور قرينة على انه اراد بالتبشير ضده ( قوله تبعية تهكمية ) فيه ان ذكر العذاب  
اتمايدل على ان بشر استعارة واما كونها تبعية وتهكمية فانما هو معلوم من خارج  
فكونها تبعية انما علم من كون بشر فعلا وكونها تهكمية من تنزيل التضاد منزلة تناسب  
ووضع البشارة موضع الانذار ( قوله وانما قال ومدار قرينتها على كذا ) اى ولم يقل  
وقرينتها الفاعل والمفعول والمجرور ( قوله لان القرينة لا تحصر ) اى ولو قال قرينتها الفاعل  
والمفعول والمجرور لا يقتضى ان قرينة التبعية منحصرة فيما ذكر لان الجملة المعرفة الطرفين  
تفيد الحصر بخلاف قوله ومدار قرينتها على كذا فانه لا يفيد الانحصار فيما ذكر لان  
دوران الشئ على الشئ لا يقتضى ملازمته ابدا عرقا لصحة انفكاك الدوران كما يقال  
مدار عيش بنى فلان البر ويصح ان يعيشوا بغيره فقوله ومدار قرينتها على كذا بمنزلة  
قوله والاكثر فى قرينتها والاصل فى قرينتها ان تكون كذا ( قوله غيرا اعتبار الطرفين  
والجامع واللفظ ) بل باعتبار وجود الملائم لاحد الطرفين وعدم وجوده ( قوله لانها  
اما ان لا تقرن بشئ يلائم الخ ) اى بعد تمام القرينة اذهى مما يلائم المستعار له فلو اعتبرت

لم توجد مطلقة كذا قبل وفيه انه لا حاجة لذلك لان القرينة من جملة الاستعارة  
فبدونها لا يقال لها استعارة (قوله يلائم المستعار له او المستعار منه) اي يناسبه بحسب  
اللفظ او المعنى كما قال سم (قوله الاول مطلقة) اي الاستعارة التي تسمى مطلقة لاطلاقها  
عن وجود الملائمات ثم ان تقدير الاول والثاني والثالث يشترط بان قوله مطلقة ومجردة  
ومرشحة اخبار لقدرات ثلاثة وهو يبدو ويمكن ان يجل معنى والقريب الابدال او ان الثلاثة  
خير مبتدأ محذوف اي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار  
ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة (قوله وهي ما لم تقترن) اي وهي الاستعارة التي  
لم تقترن بصفة اي بصفة تلائم اي تناسب احد الطرفين ولا تفريع كلام يناسب ويلائم احد  
الطرفين ولا عبرة بوجود صفة او تفريع في الكلام لا يلائم احدهما بقوله يلائم الخ بيان لكل  
من الصفة والتفريع والمراد لم تقترن بصفة ولا تفريع حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا  
اشتملت الاستعارة على تجريد وترشيح والفرق بين الصفة والتفريع ان الملائم ان كان  
من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جى به بعد ذلك  
الكلام الذي فيه استعارة مبذبا عليه كما في قوله تعالى فاربحت تجارتهم بعد قوله اولئك  
الذين اشترى الضلالة بالهدى فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع او لا قال الشارح  
في شرح المفاتيح في قولنا رأيت بحرا ما اكثر علومه ان جعل صفة فتقدير القول وان  
جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلا وكذا نحو رأيت اسدا يرى ان جعل جملة يرى  
مستأنفة كما به قبل ما شأنه فقبل يرى كان تفريعا وان جعلت نعتا لاسد كان صفة (قوله  
نحو عندى اسد) هذا مثال للاستعارة التي لم تقترن بشئ وعندى قرينة (قوله  
والمراد بالصفة) اي والمراد هنا بالصفة التي قلنا ان الاستعارة فلا تقترن بها ولا بالتفريع  
فنكون مطلقة (قوله معنى قائم بالغير) اي سواء كان مدلولاً لنت نحوى او لا وقوله  
لانعت النحوى اي فقط واعلم ان بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ  
والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى وكذا بين المعنوية ومدلول  
النحوى عموم من وجه لتصادقهما في اعجبني هذا القائم وتعارفهما في العلم حسن فالحسن  
صفة معنوية لانعت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لصفة  
معنوية (قوله والثاني) اي من اقسام هذه الاستعارة المنظور اليها باعتبار وجود  
الملائم وعدمه (قوله مجردة) اي تسمى مجردة لتجردها عما يقو بها من اطلاق او ترشيح  
لان المشبه الذي هو المستعار له صار يذكر ملائمه بعيدا من دعوى الانجاء التي في الاستعارة  
ومنها تنشأ المبالغة (قوله وهي ما قرن) اي وهي الاستعارة التي قرنت بما يلائم المستعار له  
فذكر الفعل نظر اللفظ ما وانظروا الى ان الاستعارة انظر والمراد انها قرنت بذلك الملائم  
زيادة على القرينة اذ بدونها لا تسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تفرعا نحو رأيت  
اسدا يرى فلجأت الى ظل ربحه او كان صفة نحوية نحو رأيت اسدا راميا مهلكا اقرانه

(و) الاستعارة (باعتبار  
آخر) غير اعتبار الطرفين  
والجامع واللفظ (ثلاثة  
اقسام) لانها اما ان لا  
تقترن بشئ يلائم المستعار له  
او المستعار منه او تقترن  
بما يلائم المستعار منه  
الاول (مطلقة) وهي ما لم  
تقترن بصفة ولا تفريع  
اي تفريع كلام بما يلائم  
المستعار له والمستعار منه  
نحو عندى اسد (والمراد  
بالصفة (المعنوية) التي  
هي معنى قائم بالغير (لانعت)  
النحوى الذي هو احد  
التواضع (و) الثاني (مجردة)  
وهي ما قرن بما يلائم  
المستعار له كقوله

او كان صفة معنوية كما في مثال المصنف ( قوله كقوله ) اي كقول كثير عزة بن عبد الرحمن  
 الخزامي الشاعر المشهور ا جود عشاق العرب وانما صفوه لشدة قصره قال الوقاص  
 رأيت كثيرا بطوف باييت فن حدثك انه يزيد على ثلاثة اشبار فلا تصدقه وكان اذا دخل  
 على عبد الملك بن مروان او على اخيه عبد العزيز يقول له طأطأ رأسك لا يصيبه  
 السقف ( قوله غمر الرداء ) بفتح الغين خبر لبيدا محذوف تقديره هو اي الممدوح  
 في الابيات السابقة غمر الرداء ( قوله اي كثير العطاء ) اراد بالعطاء الاعطاء الذي  
 هو بذل المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر وليس المراد بالعطاء الاخذ لئلا ( قوله لانه  
 يصون الخ ) بيان للجامع وحاصله ان وجه الشبه مطلق الصون عما يكره اذ هو مشترك  
 بينهما لان الرداء يصون ما يلقي عليه من كل ما يكره حسا والاعطاء يصون عرض  
 صاحبه ( قوله ثم وصفه ) اي الرداء وصفنا معنويا ( قوله الذي يناسب العطاء ) اي  
 اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثروا اما اذا كان من قولهم ثوب غامراى واسع فهو  
 ترشح قاله عبد الحكيم ( قوله دون الرداء ) اي لان الذي يلائم الرداء سايف دون كثير  
 لان الرداء شانه الاتحاد وعدم التعدد بخلاف الاعطاء فان شانه التعدد والكثرة ( قوله  
 والقرينة ) اي على ان الرداء استعار للاعطاء لانه مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب  
 ( قوله سياق الكلام ) اي الكلام المسوق والمذكور بعد ( قوله اعني قوله ) اي اعني  
 بسياق الكلام قوله اذا تبسم اي انه اذا تبسم ضاحكا اخذ الفقراء ماله فهذا يدل على  
 ان المراد بالرداء الاعطاء لاحقيقته التي هي الثوب الذي يجعل على الكتفين وقال  
 العلامة عبد الحكيم ويؤخذ منه انه اذا كان في الكلام ملائمتا للاستعار له كل منها  
 بعين المعنى المجازي يجوز ان يكون كل واحد منها قرينة وتجريد الا ان اعتبار الاول  
 قرينة اولى لتقدمه والقرينة ثمة للاستعارة فعلى هذا كون التبريد وسياق الكلام  
 قرينة محل نظر ( قوله اي شارعا في الضحك ) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح  
 ولم يكن الضحك مجامعاه فسر شارعا في الضحك فجعلها حالا مقارنة لان الشروع  
 فيه عبارة عن الاخذ في مباديه وهو مقارن للتبسم في الوقوع وقوله آخذا تفسير  
 لقوله شارعا وبصح جن الضحك على حقيقته فتكون الحال منتظرة وفي قوله تبسم  
 ضاحكا مدح بانه وقور لا يهقه وانه باش بام بالسائلين ( قوله غلقت بضحكته رقاب  
 المال ) غلق بفتح الغين العجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرة  
 من الضحك ( قوله اي اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين ) اي تمكنت من  
 ايديهم ولا يقدر على تزعمها منهم وحاصل المعنى على ما قاله الفساري ان السائلين  
 يأخذون اموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها الى حضرته فيتبسم ولا يأخذها  
 منهم فضحكته موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينك من ايديهم فكانه يباح لهم بضحكته  
 قال العلامة عبد الحكيم وفي قوله غلقت اشارة الى ان الممدوح يعلم ان السائلين حقا

غمر الرداء اي كثير العطاء  
 استعار الرداء للعطاء لانه  
 يصون عرض صاحبه كما  
 يصون الرداء ما يلقي عليه  
 ثم وصفه بالتمر الذي  
 يناسب العطاء دون الرداء  
 تجريد الاستعارة والقرينة  
 سياق الكلام اعني قوله  
 ( اذا تبسم ضاحكا ) اي شارعا  
 في الضحك آخذا فيه  
 وتمامه غلقت بضحكته  
 رقاب المال اي اذا تبسم  
 غلقت رقاب امواله في  
 ايدي السائلين يقال غلق  
 الرهن في يد المرتين اذا لم  
 يقدر على انفكاكه ( و )  
 الثالث ( مرشحة وهي  
 ما قرن بما يلائم الاستعارة منه  
 نحو اولئك الذين اشتروا  
 الضلالة بالهدى فاربحت  
 تجارتهم ) استعير الاشتراء  
 للاستبدال والا خيال

عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن اداء ذلك الحق فذلك  
لم يقدر على انفكاك الاموال منهم ( قوله اذا لم يقدر على انفكاك ) اي اذا لم يقدر الزامن  
على انفكاك لمضى اجل الدين وحاصله ان عادة الجاهلية اذا حل اجل الدين الذي له  
رهن ولم يوف فان المرتهن يملك الرهن ويتمكن منه ولا ساع قالة في الاطول ( قوله  
مرشحة ) من الترشيح وهو التقوية سميت الاستعارة التي ذكرتها ما يلائم المستعار منه  
مرشحة لانها مبنية على تناسي التشبيه حتى كأن الوجود في قوة الامر هو المشبه به دون  
المشبه فاذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى فتقوى  
الاستعارة بتقوى مبنائها لوقوعها على الوجه الاكمل اخذنا من قولك رشحت الصبي  
اذا رنسه بالبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ( قوله وهي ما قرن ) اي وهي  
استعارة قرنت بما يلائم المستعار منه اي زيادة على القرينة فلان قرينة المكينة ترشحا  
وسواء كان ما يلائم المستعار منه الذي قرنت به الاستعارة صفة كقولك رأيت  
اسدا بالديري وجاورت اليوم بحرا راخر استلطم الامواج او كان تقريرا كما في الآية  
التي مثل بها المصنف ( قوله استعير الاستعارة للاستبدال ) اي انه مشبه استبدال الحق  
بالباطل واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بآخر محامع ترك مرغوب فيه  
عند التارك والتوصل لبطل مرغوب عنه عنده واستعير اسم المشبه به للتشبه والقرينة  
على ان الاستعارة ليس مستعملا في حقيقة استحالة ثبوت الاستعارة الحقيقي للضلالة بالهدى  
( قوله ثم فرع عليهما ) اي على الاستعارة المذكورة ( قوله من الرمح والنجارة ) الاولى  
من نفي الرمح في التجارة اي ولا شك ان نفيه ملائم للمشبه به وذلك بما يزيد في قوة تناسي  
التشبيه حتى كأن المشبه به هو الوجود فكان ترشحا اي تقوية للاستعارة فتكون  
الاستعارة مرشحة ثم ينبغي ان يعلم ان الرمح الذي عنهم مستعار للانتفاع الاخرى  
وان التجارة مستعارة لارتكابهم الضلالة واتخاذهم اياها بدلا عن الهدى فكونها  
ترشحا انما هو باعتبار اصل اخلاقها لا باعتبار المعنى المراد من التركيب وبهذا تعلم  
ان الترشيح وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد من الخبر كما في قوله غمر الرداء  
بالنسة للتجريد وقد يكونان باعتبار الاصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيح ( قوله وقد  
يختصان ) اي في استعارة واحدة بان يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به  
فقط واما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قبل والا قرب ان  
هذا القسم اي قسم اجتماعهما لا يسمى باحدهما ولا بهما وانه في مرتبة الاطلاق  
لتساقيتهما بتعارضهما ( قوله كقوله ) اي قول الشاعر وهو زهير بن ابي سلمى ( قوله  
شاكى التجريد ) اي انه ( هذا تجريد ) اي لان اضافة لدى الى الاسد قرينة وقوله  
لدى اسد خبر محذوف تقديره ان الله لدى اسدا وخبر لكان المحذوف مع اسمها اي انا  
كنت لدى اسد ( قوله مقذف ) يحتمل ان المراد قذف به ورعى في الوقائع والحروب

ثم فرع عليهما ما يلائم الاستعارة  
من الرمح والنجارة ( وقد  
يختصان ) اي التجريد  
والترشيح ( كقوله لدى اسد  
شاكى السلاح ) هذا تجريد  
لانه وصف يلائم المستعار له  
اعني الرجل الشجاع ( مقذف  
له ليد اغفاره لم تقلم ) هذا  
ترشيح لان هذا الوصف مما  
يلئم المستعار منه اعني  
الاسد الحقيقي والبدج جمع  
لبدة وهي ما تلبد من شعر  
الاسد على منكبيه والتقليم  
مبالغة القلم وهو القطع  
( والترشيح المبلغ ) من  
الاطلاق والتجريد ومن  
جمع التجريد والترشيح  
( لاستعماله على محقق المبالغة )  
في التشبيه

كثيرا ولا شك ان المقذف بهذا المعنى الخصوص بالمستعار له فيكون تجريدا مثل الوصف  
 الذي قبله وهو شاكى السلاح ويحتمل ان يراد به قذف بالحم ورمى به فيكون ملائعا لهما  
 فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا بل هو في معنى الاطلاق وقوله له لبد جمع لبدة وهي ما تلبد  
 وتضام من شعر الاسد المطروح على منكسه ولا شك ان هذا من ملائعات المستعار منه  
 وهو الاسد الحقيقي فيكون ترشيحا وقوله اظفاره لم تقل يحتمل ان المراد ليس ذلك الاسد  
 من الجنس الذي تقلم اظفاره فيكون ترشيحا ايضا لان الاسد الحقيقي هو الذي ليس من شانه  
 تقليم الاظفار ويحتمل ان المراد مجرد نفي تقليم اظفاره وحينئذ فيحتمل ان يكون النفي  
 منصبا على المبالغة لان التقليم مبالغة القلم اى ان اظفاره انتفت المبالغة في تقليمها ولا شك  
 ان هذا ملائم للاسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا او يحتمل ان يكون هذا  
 من قبيل المبالغة في النفي لان نفي المبالغة يرد كثيرا في كلام العرب مرادا منه المبالغة في النفي  
 وحينئذ فالمعنى اظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغا فيه ولا شك ان هذا مما يلائم المستعار  
 منه وهو الاسد الحقيقي نظير ما قيل في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ان هذا من المبالغة  
 في النفي اى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه لا من نفي لمبالغة والا لاقتضى ثبوت  
 اصل الظلم له وهو محال فيكون هذا ترشيحا اذا علمت هذا فقول الشارح هذا ترشيح  
 المشار اليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره اما جعل له لبد ترشيحا فظاهر واما جعل  
 قوله اظفاره لم تقلم ترشيحا فالنظر لاحتمال الاول او الاحتمال الاخير واما قوله مقذف  
 فقد علمت انه لا يصلح ان يكون ترشيحا بل هو اما تجريدا او مشترك فلا يجعل تجريدا  
 ولا ترشيحا (قوله والترشيح) اى الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله ابلغ) اى اقوى  
 في البلاغة وانسب بمقتضى الحال وليس المراد انه اقوى في المبالغة في التشبيه لانه معلوم  
 من ذكر حقيقة فلا يحتاج للنص عليه وانما كان اقوى في البلاغة لان مقام الاستعارة  
 هو حال ايراد المبالغة في التشبيه والترشيح يقوى تلك المبالغة فيكون انسب بمقتضى حال  
 الاستعارة واحق بذلك المقتضى من الاطلاق ومن التجريد لعدم تأكيد مناسبتها لحال  
 الاستعارة آه يعقوب وحاصله ان الترشيح اقوى في بلاغة الكلام بمعنى انه موجب  
 لزيادة نلاغته لانه انسب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح  
 ابلغ كلامه اى انه موجب لزيادة بلاغة الكلام المشتمل عليه فكلامه بالجر باضافته  
 لا بلفظ لا بالرفع بدل من الضمير في ابلغ كما قيل فامل وذكر بعضهم ان المراد بكون الترشيح  
 ابلغ انه اعظم بلوغا ووصولا للقصد الذى هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله  
 لاشتماله على تحقيق المبالغة) اى تقويتها فاصل المبالغة جاء من الاستعارة يجعل المشبه  
 فردا من افراد المشبه وتقويتها حصلت بالترشيح (قوله لذلك) اى لما ذكر من المبالغة  
 وقوله وتقوية تفسير لتحقيق (قوله ومناه) اى والامر الذى بنى عليه الترشيح تناسى  
 التشبيه اى اظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وان كان موجودا في نفس الامر

لان في الاستعارة مبالغة  
 في التشبيه فترشيحا بما  
 يلائم المستعار منه تحقيق  
 لذلك وتقوية (ومناه) اى  
 مبنى الترشيح (على تناسى  
 التشبيه) وادعاء ان  
 المستعار له نفس المستعار  
 منه لاشئ شبيه به



وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التناسي لا يقتضي انه لا يبنى على التناسي غيره بل يبنى عليه ايضا غيره كالاستعارة فانها مبذبة عليه ايضا وانما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة التناسي ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسي التشبيه اى كمال اظهار نسيانه كان واضحا (قوله وادعاء) عطف بنفسه بالتناسي او انه عطف بسبب على مسبب اى ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء الخ ولا شك ان هذا الادعاء يقتضي تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له واثباتها له (قوله نفس المستعار منه) الاولى جزئى من جزئيات المستعار منه او من افراد المستعار منه لكنه نظر لتحقيق الماهية في الفرد فلذا جعله نفس المستعار منه تأمل (قوله حتى انه الخ) حتى تفرعية وضمرانه للحال والشان وقوله يبنى اى يجرى وصفة المضارع لحكاية الحال الماضية اى فان الحال والشان لاجل ذلك التناسي بنى واجرى على علو القدر الذى يستعار له لفظ علو المكان ما يبنى على علو المكان الذى يستعار منه والحاصل انه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صححت الاتيان بالترشيح كما صح ان يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه وصح التعجب والنهي عنه في اليتين الاتيين لمولا وجود التناسي ما صح شئ من ذلك (قوله كقوله) اى كقول ابن تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر فيها مدح ابيه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علو قدره (قوله ويصعد) اى ويرتقى ذلك الممدوح في مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصلى الذى هو الارتقاء في المدارج الحسية ادلا معنى له هنا وانما المراد به العلوى في مدارج الكمال والارتقاء في الاوصاف الشريفة فهو استعارة من الارتقاء الحسى الى الارتقاء المعنوى والجامع مطلق الارتقاء المستعظم في النفوس بحيث بعد اتصاله اليه والى هذا اشار الشارح بقوله استعار الخ (قوله حتى يظن) اى الى ان سلغ الى حيث يظن الجهول وهو الذى لا ذكاء عنه انه له حاجة في السماء لبعده عن الارض وقربه من السماء (قوله في مدارج) اى مراتب (قوله ثم بنى عليه) اى ثم رتب عليه اى على علو القدر المستعار له وقوله ما يبنى على ان كان اى وهو الارتقاء الحسى الذى هو المستعار منه وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسى وادعاء انه ليس ثم الارتقاء الحسى الذى وجه التشبيه اظهر (قوله من ظن الجهول الخ) سان لما ولا شك ان القرب من السماء وظن ان له حاجة فيها بما يختص بالصعود الحسى ويترب عليه لاعلى علو القدر ثم ان ظن الجهول ان له حاجة في السماء لم ينقل من معناه الاصلى الملائم للمستعار منه لمعنى ملائم للمستعار له وانما هو ذكر لازم من لوازم التشبيه لاظهار انه الموجود في التركيب لا شئ تشبيه به وبهذا يعلم ان الترشيح قد يستعمل في معناه الاصلى الملائم للمستعار منه وليس ذلك من الكذب لان الغرض اعادة المبالغة وتقوية الاستعارة بذكر اللازم وذلك كاف في نفي الكذب كما انه قد ينقل من معناه الاصلى لمعنى ملائم للمستعار له (قوله الى ان هذا) اى كونه له حاجة في السماء (قوله انما

(حتى انه يبنى على علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الاشارة الى ان هذا انما يظنه الجهول واما العاقل فيعرف انه لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما نفى على بعضهم

بظنه الجهول) اى لانه الذى لا كمال لمقله ( قوله لاتصافه بسائر الكمالات ) اى فلم يكن  
 هناك كمال لم يتصف به حتى انه يحتاج له فيظلمه من جهة السماء وحيث كان العاقل يعرف  
 انه لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات كان عالما بان افراطه في العلو لمجرد  
 التعالى على الاقران وفي قوله لاتصافه الخ اشارة الى ان المراد بالحاجة المتقية هنا  
 المعتادة للطلب في الارض فلا يردان نفي حاجة السماء سواء ادب لافيه من نفي الحاجة الى  
 الرحة السماوية والتوجه لها بالدياء لا بالصعود ( قوله وهذا المعنى ) اى التفصيل بين  
 العاقل والجاهل ( قوله فتوهم ان في البيت الخ ) منشأ ذلك التوهم ان القصد من البيت  
 الاشارة بمزيد صعوده المشار له بموله حتى يظن الخ الى علوق قدره واذا كان مزيد الصعود  
 انما هو في غن كامل الجهل لا العارف بالاشياء فلا يكون له ثبوت فلا يحصل كبير مدح  
 بذلك وحاصل الردان مزيد الصعود مجزوم به وسلم من كل احد وانما النزاع في انه هل  
 له حاجة في السماء ام لا فذكر ان كثير الجهل هو الذى توهم ان ذلك الارتقاء المفرط لحاجة  
 واما العاقل ذو النظر الصحيح فيعلم ان ذلك الافراط في العلو لمجرد التعالى على الاقران  
 لا الحاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات واستغناءه عن جميع الحاجات ( قوله قامت  
 نظلتى ومن عجب الخ ) انما كان هذا العجب محو ما ذكر من الناء لان ايجاد هذا العجب  
 لولا تناسي التشبيه لم وجد له مساع كما ان ايجاد ذلك الناء لولا التناسي لم يكن له معنى  
 وتحقيقه في العجب ما تقدم من انه لا عجب من تظليل انسان جبل كالشمس من الشمس  
 الحقيقية وانما يتحقق العجب من تظليل الشمس الحقيقية من الشمس المعلومة لان الاشراق  
 مانع من الظل فكيف يكون صاحبه موجبا للظل ومعلوم انه اولا التناسي ما جعل  
 ذلك الانسان الجبل نفس الشمس ليتعجب من تظليله بل شيد بها ( قوله لانهجوا الخ )  
 من المعلوم ان القمر الحقيقي هو المعتاد ليلى الغلالة فلا يتعجب من بلاها معه لا الانسان  
 المشبه بالقمر وكونه جعل السمار له قرا حقيقيا انما هو تناسي التشبيه حتى كأن  
 الموجود في الخارج والظاهر في القلب هو القمر الحقيقي والا فالتشبيه مادام متذكرا  
 ينفي النهى عن التعجب واعلم ان مذهب التعجب هنا عكس مذهب النهى عنه لان التعجب  
 هنا سببه اثبات ما لا يناسب المستعار منه والنهى عنه سببه اثبات ما هو مناسب للمستعار  
 منه الا ترى انه في الاول قد اثبت التظليل للشمس وهو ممتنع فلذا تعجب من تظليلها وفي الثاني  
 قد اثبت بلى الغلالة للقمر وهو من خواصه فلا يصح حينئذ ان تعجب منه فلذا نهاهم  
 عن التعجب من ذلك ( قوله وانكاره ) عطف لازم وقوله اى وجهه وقوله على  
 ماسبق اى من انه لا معنى لتعجب من كون ذات جبلة تظلل شخصا من الشمس ولا معنى  
 لنهى عن التعجب من كون ذات جبلة تبلى غلالة ( قوله ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا  
 الكلام ) اى قوله ومبناه على تناسي التشبيه حتى انه ينبغي على علو القدر ما ينبغي على علو  
 المكان وقوله لهذا الكلام فنه حذف اى لا تضمنه هذا الكلام وهو صحة الناء على تناسي

توهم ان في البيت تقصيرا  
 في وصف علوه حيث  
 اثبت هذا الظن للكامل  
 الجهل بمعرفة الاشياء  
 ( ونحو ) اى مثل البناء  
 على علو القدر ما ينبغي على  
 علو المكان لتناسي التشبيه  
 ( ما مر من التعجب ) في قوله  
 قامت نظلتى ومن عجب  
 شمس نظلتى من الشمس  
 ( والنهى عنه ) اى من  
 التعجب في قوله لانهجوا  
 من بلى غلالته قد زراراه  
 على القمر اذ لو لم يقصد  
 تناسي التشبيه وانكاره  
 لما كان لتعجب والنهى  
 عنه جهة على ماسبق ثم  
 اشار الى زيادة تقرير لهذا  
 الكلام فقال ( واذا جاز  
 البناء على القمر ) اى المشبه  
 به ( مع الاعتراف بالاصل )  
 اى المشبه وذلك لان  
 الاصل في التشبيه

التشبيه (قوله وإذا جاز الخ) حاصل ذلك أنه إذا جاز البناء على الفرع اعني التشبيه في التشبيه في الاستعارة أولى واقرب لان وجود التشبيه الذي هو الاصل كأنه ينافي ذلك البناء فإذا جاز البناء مع وجود مناسفه فالبناء مع عدمه أولى واقرب (قوله وإذا جاز البناء على الفرع الخ) المراد بالبناء عليه ذكر ما يلائمه والمراد بالاعتراف بالاصل ذكره وحيث قلنا وإذا جاز ذكر ما يلائم التشبيه في التشبيه الخالي عن الاستعارة وهو الذي ذكر طرفاه (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي كون التشبيه به فرعاً والتشبيه اصلاً وهذا جواب عما يقال كيف سمي المصنف التشبيه به فرعاً والتشبيه اصلاً مع ان المعروف عندهم عكس هذه التسمية لان التشبيه هو الاصل المقيس عليه ولانه أقوى من التشبيه غالباً في وجه التشبيه واعرف به وحاصل ما اجاب به الشارح ان المصنف انما سمي التشبيه اصلاً نظراً لكونه هو المقصود في التركيب من جهة ان الغرض من التشبيه يعود اليه كبيان حاله او مقداره او مكانه او ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والاثبات فان النفي والاثبات في الكلام يعود اليه أي الى شبهه فالتشبيه اذا قلت زيد كالاسد فقد اثبت التشبيه به بالاسد وهو المقصود بالذات واذا قلت ليس زيد كالاسد فقد نفيت تشبيهه به ايضاً بالقصد الاول وان كان ثبوت التشبيه او نفيه للتشبيه به حاصل ايضاً لكن تبعا وتحصل من هذا ان التشبيه اصل باعتبار رجوع الغرض اليه وكونه المقصود بالنفي والاثبات والتشبيه به اصل باعتبار كونه أقوى واعرف بوجه التشبيه فكل من التشبيه والتشبيه به اصل باعتبار وفرع باعتبار وحيث فلا معارضة بين ما ذكره المصنف من التسمية وبين ما هو معروف عندهم (قوله وان كان الخ) جملة حالية وقوله الا ان الخ هذه الجملة دالة على خبر ان الاصل لان الاصل في التشبيه هو التشبيه من جهة ان الغرض الخ وان كان التشبيه به اصلاً من جهة انه أقوى الخ (قوله كافي قوله) أي قول الشاعر وهو العباس بن الاحنف (قوله هي الشمس) مبتدأ وخبر أي هذه الحبة هي الشمس وقوله مسكنها في السماء خبر او صفة للشمس لان تعريفها للمعد الذهني (قوله امر من عزاء الخ) أي وحيث قلنا فاحل فؤادك على الصبر (قوله عزاء جيلاً) أي لا تلقى معه ولا تطلب وذلك بالنسبة لعدم امكان الوصول لان طلب ما لا يمكن ليس من العقل في شيء (قوله فلن تستطيع الخ) أي لاني لا استطيع الوصول الى تلك الشمس اذهي في السما الممتنع الوصول اليها عادة (قوله المصدر بعدهما) أي وهو الصعود والنزول (قوله ان يجوز تقديم الظرف على المصدر) أي على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق له في شرح الخطبة عند قوله اكثرها للوصول جمعاً (قوله والانهذوف) أي وان لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في البها وفي اليك محذوفاً والتقدير فلن تستطيع ان تستعد اليها الصعود ولن تستطيع الشمس

وان كان هو التشبيه به من جهة انه أقوى واعرف الا ان التشبيه هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالنفي والاثبات (كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء فنز) امر من عزاء حله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جيلاً فلن تستطيع) انت ر اليها) أي الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) الشمس (اليك النزول) والعامل في اليها واليك هو المصدر بعدهما ان يجوز تقديم الظرف على المصدر والانهذوف يضره الظاهر بقوله هي الشمس تشبيه لاستعارة وفي التشبيه اعتراف بالتشبيه

ان تنزل اليك النزول ويكون المصدر المذكور مفسرا لذلك العامل المحذوف ( قوله تشبيه ) اي بليغ بمحذوف الاداة والاصل هي كالشمس فحذفت الاداة للبالغة في التشبيه يجعل المشبه عين المشبهة ( قوله لاستعارة ) اي لانه يشترط فيها ان لا يذكر الطرفان على وجه ينبي عن التشبيه وهما هنا مذكوران كذلك المشبه بضمير هو والمشبه به بلفظه الظاهر ( قوله اعتراف بالمشبه ) اي ذكره ( قوله ومع ذلك ) اي ومع الاعتراف بالمشبه ( قوله فقد بنى الكلام على المشبه به ) اي ذكر ما يناسبه وهو قوله مسكنها في السماء وقوله اعني اي بالمشبه به قال الفارسي ان قلت الاستشهاد على ما ذكره من جواز ذكر ما يناسب المشبه به مع ذكر المشبه بهذا البيت ممنوع لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة لاعلى المحبوبة قلت قول \* فعزا الفؤاد عزاء جيلا يدل على ان الضمير راجع للحبيبة لانها المأمور بالعزاء عنها وايضا شرط ضمير القصة ان يكون مابعد من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل احد ويحجب ايضا بان الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال ( قوله فعجده اولى ) مع ظرف لمحذوف اي فالباء على الفرع مع جحد الاصل وانكاره وعدم ذكره اولى بالجواز ووجه الاولولة انه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافي البناء لان ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المقضي للبناء على الفرع ومع جحد الاصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذي هو المشبه به لطي ذكر المشبه فيناسب التناسي المقضي انه لاخطور للمشبه في العقل ولاجودله في الخارج وذلك مناسب لذكر ما يلائم ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود ما ينافي فجوازه مع عدم المنافي اخرى واولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع اي ذكر ما هو له موقوفا على تناسي التشبيه كما تقدم والتناسي ينفيه الاعتراف بالاصل كما قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل بمنع فكيف يدعى جوازه قلت تناسي التشبيه عند جحد الاصل ظاهر واما عند ذكره فنقول المنافي للبناء على الفرع هو ذكر المشبه مع الاشعار بانه باق على اصله وهو انه لم يقو قوة المشبه به وبجرد ذكر الطرفين لا اشعار فيه بما ذكر فيتنافى معه تناسي التشبيه بان يجعل الطرفان ولو ذكرا متحدين ويدعى انهما شيء واحد في الحقيقة وانما اختلفا بالعوارض التي لا يتنافى بناؤها هذا التناسي لاصل التشبيه وهذا ظاهر في التشبيه الخالي عن الاداة واما عند ذكرها فبعدم الاداة نشعر بضعف المشبه عن المشبه به وقد يقال يمكن دعوى الاتحاد فيه ايضا اذ لا مانع من تشبيه احد المتحدين في الحقيقة بالآخر بآلة التشبيه وتحصل مما تقدم ان الاعتراف بالاصل المنافي للبناء على الفرع بحسب الظاهر فقط واما عند جحد الاصل فليس هناك مناف للبناء على الفرع لا بحسب الظاهر ولا في الواقع فتأمل ( قوله وجعل الكلام خلوا عنه ) اي لانه سوسى التشبيه وادعى

ومع ذلك قد بنى الكلام على المشبه به اعني الشمس وهو واضح فقوله واذا جاز البناء شرط جوابه قوله ( فعجده ) اي جحد الاصل كما في الاستعارة البناء على الفرع ( اولى ) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

دخول الشبه في جنس المشبه به وانه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) هذا مغاير لما سبق في المتن لان ماسبق فيه البناء على الفرع وهو المشبه به مع الاعتراف بالاصل من غير ذكر لاداة التشبيه وما هنا فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل والتصريح باداة التشبيه وهذا بما يقرر الكلام المذكور (قوله لا تعجبوا من قصر ذواته) اي شعره وقوله كالربيع اي في البهجة والبضارة (قوله والليل في الربيع مائل الى القصر) من العلوم ان المائل الى القصر في الربيع الليل الحقيقي والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع فلما توسى التشبيه عن التعجب من قصر الذوات التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع فقد بني على الفرع ما يناسبه مع الاعتراف بالاصل والتصريح بالاداة فتأمل (قوله وهذا المعنى الخ) اسم الاشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر اي وهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض العجيم ملتبس بحالة كائنة من الغرابة والملاحة لا تخفى (قوله واما المركب) عطف على قوله اما المفرد من قوله سابقا والمجاز اما مفرد او مركب اما المفرد فهو الكلمة الخ ثم قال واما المركب فهو اللفظ الخ (قوله فهو اللفظ) اي المركب كافي الابضاح وترك المصنف التقييد هنا اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيد فخرج عن الجنس وهو اللفظ المجاز العقلي (قوله المستعمل) خرج به قبل الاستعمال وقوله فيما اي في معنى شبه ذلك المعنى بمعنى اللفظ الاصل اي من حيث انه شبه بمعناه الاصل فخرج المجاز المرسل الذي ليس بمعناه مشبها بمعناه الاصل قبل الاستعمال لعدم وجود الشبه بين المعنيين وكذا المرسل الذي استعمل فيما شبه بمعناه قبل ذلك لوجود الشبه لكن انما استعمل لعلاقة غير الشبه لانه لم يستعمل من حيث الشبه (قوله اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة) اي بالوضع وهذا بيان المراد بمعنى اللفظ الاصل وما ذكره الشارح مثله في الاطول ثم قال يبقى ان كون الصورة المترعة معنى مطابقا لفظ المستعار غير ظاهرا (قوله بالمطابقة) هذا يقتضي ان دلالة اللفظ على المعنى المجاز ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح التسمية وغيره واجيب بان مراد الشارح بالمطابقة المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله تشبيه التمثيل) معمول لقوله شبه واتى المصنف بذلك للتنبيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا ولم يكن بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منزع من متعدد وكان الطرفان مفردين كافي تشبيه الثريا بفقود الملاحة وبين الاستعارة التمثيلية فاحترز عن اخذ اللفظ المشترك في التعريف (قوله واحترز بهذا) اي بقوله تشبيه التمثيلية (قوله عن الاستعارة في المفرد) اي لان وجه الشبه لا يكون فيها منتزعا من متعدد واعتراض بانه قد مر في مجتأ تشبيه ان تشبيه الثريا بفقود الملاحة من قبل تشبيه المفرد بالمفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد وحيث فيجوز ان يطوى المشبه

(ويذكر)

وقد وقع في بعض اشعار  
العجم النهي عن التعجب مع  
التصريح باداة التشبيه  
وحاصله لا تعجبوا من قصر  
ذواته فانها كالليل ووجهه  
كالربيع والليل في الربيع  
مائل الى القصر وهذا  
المعنى من الغرابة والملاحة  
بحيث لا يخفى (واما)  
المجاز (المركب فهو اللفظ  
المستعمل فيما شبه بمعناه  
الاصلي) اي بالمعنى الذي  
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة  
(تشبيه التمثيل) وهو  
ما يكون وجهه منتزعا من  
متعدد واحترز بهذا عن  
الاستعارة في المفرد

ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه الشبه منتزع من متعدد  
فيكون التعريف صادقا تلك الاستعارة وحيث فلا يصح اخراجها من التعريف  
واجب العلامة عبد الحكيم بما حاصله انما انسلم بجواز جريان الاستعارة في مفرد ووجه  
الشبه فيها منتزع من متعدد لان الاستعارة لا بد فيها من جمل الكلام خلوا عن  
الاستعارة والجامع فاذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد  
في الواقع كما لو قيل رأيت عنقود ملاحية في السماء لا يدري هل وجه الشبه منتزع  
من متعدد او لا فيصير الكلام لغوا وهذا بخلاف التشبيه فانه اذا ذكر فيه كل من المشبه  
والمشبه به وكانا مفردين فانه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع اوصاف لهما  
اذا لم يكن وجه الشبه مذكورا او بالجملة فليس كل تشبيه تجري فيه الاستعارة لما علمت ان تشبيه  
المفرد بالمفرد مع كون وجه الشبه منتزع من متعدد صحيح ولا تجري فيه الاستعارة والا كان  
الكلام لغوا فمما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل ان قول المصنف تشبيه التمثيل خرج  
به مجاز الافراد لان تشبيه التمثيل ما كان وجهه منتزعا من متعدد ومجاز الافراد لا يكون وجهه  
منتزعا من متعدد والا كان الكلام لغوا هذا محصل كلام الشارح فان قلت ان تشبيه التمثيل  
بالتركيب فيجوز ان المراد بقول المصنف فهو اللفظ اي المركب وان في الكلام حذف  
الصفة فتكون تلك الصفة المحذوفة للدليل مخرجة للمجاز المفرد استعارة او غير استعارة  
وشارحنا قد اخرج الاستعارة في المفرد بقوله تشبيه التمثيل قلت الشارح لم يلتفت  
لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف وانما يجتزأ بالفصول المصريح بها ولو التفت  
لتلك الصفة لجعل المجاز المفرد خارجا عنها وكان قوله تشبيه التمثيل يانا للماهية لا للاحتراز  
عن شيء كما هو الاصل في القبول المذكورة في التعاريف وعلم بما ذكر ان تشبيه التمثيل  
عبارة عن التشبيه الذي وجهه منتزع من امور متعددة سواء كان الطرفان مركبين  
او مفردين واما اللفظ المستعمل فيما شبه بمعنى الاصلي تشبيه التمثيل المسمى بالمجاز  
المركب وبلاستعارة التمثيلية لا بد فيه من كونه مركبا كما ان وجه الشبه لا بد فيه من كونه  
مركبا ثم المراد بالتركيب المعبر في المجاز المركب اي تركيب كان ولا يشترط خصوص  
الاسناد ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام اللفظ المركب او يكفي الاقتصار على  
بعضه بخلاف بين الشارح والعلامة السيد قال السيد يقول لا بد في المجاز المركب  
من التصريح بتمام المركب الدال على الصورة المشبه بها والشارح يقول يكفي التصريح  
بعضه (قوله للباقية في التشبيه) حلة لقوله المستعمل فيما شبه الخ اي وانما استعمل اللفظ  
المركب فيما شبه بمعنى لاجل المباعدة في التشبيه و اشار المصنف بهذا الى اتحاد الغاية  
في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصل المجاز المركب ان يشبه احدي الصورتين  
المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه  
بها فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها

(الباقية في التشبيه) كما  
يقال للتردد في امر اني  
اراك تقدم رجلا وتؤخر  
اخرى (شبه صورة  
تردد في ذلك الامر بصورة  
تردد من قام ليذهب فتارة  
يريد الذهاب فيقدم رجلا  
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى  
فاستعمل في الصورة الاولى  
الكلام الدال بالمطابقة  
على الصورة الثانية ووجه  
الشبه وهو الاقدام تارة  
والاحجام اخرى منتزع  
من عدة امور كما ترى

(قوله كما يقال) اى كالقول الذى يقال وقوله للتردد فى امر اى فى فعل امر وعدم فعله بان توجه اليه بالعزم تارة ويتوجه للاجسام عنه بالعزم تارة اخرى وقوله انى اراك الخ بيان لما وليس مقول القول تأمل (قوله انى اراك تقدم رجلا) اى تارة وقوله وتؤخر مفعوله محذوف اى وتؤخرها يعنى تلك الرجل المقدمة وقوله اخرى نعت لمرّة والتقدير انى اراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها مرة اخرى وانما لم يجعل اخرى فعنار رجل اى وتؤخر رجلا اخرى لتلايقيد الكلام ان الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس هذا صورة التردد فى الذهاب وعدمه لان الانسان اذا راد الذهاب رعى رجلاه اماما واذا احجم عنه رد تلك الرجل الى موضعها ويسمى ردها لموضعها تأخيرا باعتبار ما انتهت اليه اولا (قوله شبه صورة الخ) اى وانما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل لانه شبه صورة تردده فى ذلك للامر اى الهيئة الحاصلة من تردده فى ذلك الامر فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه (قوله بصورة تردد الخ) اى بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب الخ ولا شك ان الصورة الاولى عقلية والثانية حسية وبهذا التقرير تعلم ان التشبيه ليس هو التردد فى الامر والتشبيه به ليس هو التردد فى الذهاب بل كل من التشبه والتشبيه هيئة يلزمها التردد وحينئذ فالاضافة فى قوله صورة تردده لامية وليست بانية والالورد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا لفظ المذكور بل لازم لعناه المطابق الذى هو الصورة المنزعّة من التردد وقد صرح الشارح سابقا بان التشبيه انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة الخ) اى وهو الهيئة المركبة من الاقدام والاحجام وحاصله ان وجه الشبه والجامع بين الصورة المشبه والصورة المشبه بها ما يعقل من الصورة التركيبية التى هى كون كل واحد منهما له اقدام بالانبعاث لامرّه تارة والاحجام عن ذلك الامر بذلك الانبعاث تارة اخرى وهذا امر عقلى قائم بالصورتين مركب باعتبار تعلقه بمتعدّد لانه هيئة اعتبر فيها اقدام تتقدم واحجام مستعقب يبق شئ آخر وهو ان قوله انى اراك هل له دخل فى التجوز والنقل او هو حقيقة والتجوز فيما بعده قلت ذكر العلامة يعقوبى ان الظاهر انه لا دخل له لانا لو قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر اخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل ان له دخلا فى خصوص المثال لان اصله الرؤية الحسية ولم يوجد فى النقول اليه فتأمل (قوله لكون وجهه منزعّا الخ) قضيته ان التمثيل لا بد فيه من انزعاج وجهه من متعدد وهو كذلك ووجه ذلك ان التمثيل فى الاصل هو التشبيه يقال مثله تمثيلا اذا جعل له مثلا اى شيها ثم خص بالتشبيه المنزع وجهه من متعدّد دلالة اجدر ان يكون صاحبه مثيلا وشيها لكثرة ما اعتبر فيه اذ كثرة ما اعتبر فى التشبيه مما يوجب غرابته وكل ما كثر ما اعتبر فيه ازدادت غرابته فهو احق بالمماثلة لان المماثلة الحقيقية لا تكون الا بعد وجود اشياء ووجود اشياء اصعب من وجود الجملة (قوله لانه قد ذكر فيه المشبه به) اى لفظه

( قوله وقد يسمى ) اى الجواز المركب ( قوله ويمتاز الخ ) حاصله ان الجواز المركب يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ويسمى ايضا تمثيلا مطلقا والتسمية الاولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنزع وجهه من متعدد كقولك للتردد في امر انت كن يقدم رجلا ويؤخر اخرى وتشبيه الثريا بعقود الملاحة وتشبيه الشمس بالمرآة في كفاف الاشئل للتقيد فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك في التسمية الثانية لا تلتبس بتشبيه التمثيل لانه لا يطلق عليه اسم القتل مطلقا بل مقيدا بقول الشارح ويمتاز اى التمثيل عند الاطلاق وقوله عن التشبيه اى التمثيل وقوله بان يقال له اى التشبيه تشبيه تمثيل الخ اى فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقا بل مقيدا وبعارة قوله ويمتاز الخ جواب عما يقال ان تسمية الجواز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لالتبس فيها واما تسميته تمثيلا من غير تقيد فقد يقال انها تلتبس بالتشبيه السمي بالتمثيل وحاصل الجواب ان الاصطلاح جار على ان التمثيل اذا اطلق انصرف للاستعارة واذا اريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل او تشبيه تمثيلى ( قوله وفي تخصيص الخ ) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام وحاصله ان قول المصنف تبعاً للقوم في تعريف الجواز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى يقتضى ان الجواز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه لامتناع صدق المعرف على غير التعريف وكون الجواز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه يقتضى انه مخصص بالاستعارة ومخصص فيها وجعله مخصصا فيها عدول عن الصواب ووجهه ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وسمع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع وقد اتفقوا على ان المفرد اذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل والا فاستعارة فكذلك المركب اذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك الاستعمال لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة تمثيلية وان كانت غير المشابهة كاللزم كان مجازا تركيبيا وهذا مما اهملوا تسميته والتعرض له مع ان الوجه الذى صح به التمثيل يصح به غيره من الجواز المذكور فلم يظهر لاهماله وجهه ( قوله بحسب الشخص ) اى الشخص والتعين بان يعين الواضع اللفظ المفرد للدلالة على معناه وان كان كليا ( قوله بحسب النوع ) اى من غير نظر لخصوص لفظ بل يلتفت الواضع لقانون كلى كما يقول وضعت هيئة التركيب في نحو قام زيد من كل فعل اسند الفاعل للدلالة على ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل ووضعت هيئة التركيب في نحو زيد قائم لثبوت الخبر به للمخبر عنه فالهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة لثبوت القيام زيد وكذا غيرها من الهيئات التركيبية المخصوصة تبعاً لوضع نوعها ( قوله فلا بد ان يكون ذلك ) اى الاستعمال وقوله لعلاقة اى بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه والا كان الاستعمال فاسداً ( قوله فان كانت هي المشابهة ) نحو انى اراك تقدم رجلا

( وهذا ) الجواز المركب  
( يسمى التمثيل ) لكون  
وجهه منتزعا من متعدد  
( على سبيل الاستعارة )  
لانه قد ذكر فيه التشبيه  
واريد التشبيه كما  
هو شأن الاستعارة  
( وقد يسمى التمثيل مطلقا )  
من غير تقيد بقولنا على  
سبيل الاستعارة ويمتاز  
عن التشبيه بان يقال له  
تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى  
وفي تخصيص الجواز  
المركب بالاستعارة نظر لانه  
كان المفردات موضوعة  
بحسب الشخص فالمركبات  
موضوعة بحسب النوع  
فاذا استعمل المركب في غير  
ما وضع له فلا بد ان يكون  
ذلك لعلاقة فان كانت  
هي المشابهة فاستعارة والا



وتؤخر أخرى فانه نقل لما يشبه الحالة التي وضع لها نوعه واعني بنوعه هيئة ان  
واستهما مع كون خبرها فعلا متعديا ( قوله والا ) اي وان لم تكن العلاقة المشابهة  
بل كانت غيرها كالزوم ( قوله فقير استعارة ) اي فهو مجاز مركب غير استعارة  
( قوله وهو كثير ) اي استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة كثير  
( قوله كالجمل الخيرية التي لم تستعمل في الاخبار ) اي وذلك نحو قوله  
هو اي مع الركب الجانين مصعد \* جنب وجسماني بمكة موثق \*

فان هذا المركب موضوع للاخبار بكون هواه اي مهويه ومحجوبه مصعدا اي مبعدا  
مع الركب الجانين وجسمه موثق ومقيد بمكة لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى  
بل الغرض منه اظهار التحسر والتعزن على مفارقة المحبوب اللازم ذلك للاخبار بها  
لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يلزمه اظهار التحسر والتعزن فالعلاقة اللازمة فقد  
صدق على ذلك المركب انه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة  
ولا استعارة تمثيلية فعين ان يكون مجازا مرسلات تركيبيا وهذا مما اهمل القوم التعرض له  
ولم يظهر لاهما لهم وجه قال العلامة الفارسي وقد يعتذر عنهم بانهم لم يتعرضوا لهذا  
القسم الاخير من المجاز المركب اعني ما ليس استعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه آه واجاب  
بعضهم بان المركب المنقول لاجل الزوم كالييت المذكور من قبيل الكناية فهو مستعمل  
فيما وضع له لينقل الى لازمه وحينئذ فهو حقيقة فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض  
اللفظ المركب ان استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان استعمل  
لعلاقة غيرها فهو مجاز غير استعارة ممنوع لان اللفظ المركب متى استعمل في غير ما وضع  
له لا يكون الا لعلاقة المشابهة وما اورد من المركبات المنقولة لاجل الزوم فلا تسلم  
انها مجازات لم لا يجوز ان تكون كناية مستعملة فيما وضعت له لينقل الى لوازمها  
وقد يقال على ذلك الجواب ان اللفظ الذي يراد به اللازم مع صحة ارادة المزوم كناية  
يجوز ان يعرض له قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل فيكون مجازا متفرعا عن الكناية  
وحينئذ فلا يتم ما ذكر حجة في ترك التعرض بقي هنا شيء وهو الاستعارة التمثيلية  
هل تكون تبعية ام لا ظاهر كلام القوم ان التبعية انما تكون في المجاز المفرد وفي الكشف  
ما يقتضي جواز كون التمثيلية تبعية فانه قال ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى اولئك  
على هدى من ربهم انه مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به فشبهت  
حالتهم بحالة من اعلى الشيء وركبه قال الشارح في حواشيه يعني ان هذه استعارة تمثيلية  
تبعية اما التبعية فلغير بانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل  
فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منزوعة من عدة امور آه ورده السيد بان معاني  
الحروف مفردة اذ المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى مركبا في نفسه  
بدليل ان تشبيه زيد بالاسد تشبيه مفرد بمفرد وان كان كل منهما ذا اجزاء ولما صرح

فقير استعارة وهو كثير في  
الكلام كالجمل الخيرية التي  
لم تستعمل في الاخبار ومتى  
فشا استعماله اي المجاز  
المركب ( كذلك ) اي على  
سبيل الاستعارة

بان كل واحد من طرفي التشبيه ههنا حالة منزهة من عدة امور لزمه ان يكون كل واحد منهما مركبا وحيث لا يكون معنى الاستعلاء مشبها به اصطالة ولا معنى على مشبها به بما في هذا التشبيه المركب الطرفين لانهما معنيان مفردان واذا لم يكن شئ منهما مشبها به سواء جعل جزءا من الشبه به او خارجا عنه لم يكن شئ منهما مستعارا منه فكيف سري التشبيه من احدهما الى الآخر فتأمل (قوله كذلك) حال من الضمير المضاف اليه اي فشا استعمال الجواز المركب حال كونه على حسب الاستعارة اي مماثلها واعتراض بما حاصله ان الاولى حذف قوله كذلك لانه ان احتزبه عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه او في معناه الاصلى ورد عليه ان شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه او في المعنى الاصلى غير داخل في فشا الجواز المركب حتى يحتز عنه بقوله كذلك ويلزم عليه تشبيه الشئ بنفسه لان الجواز المركب لا يكون الاستعارة وان احتزبه عن مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا لم يذكروا ولم يعتبروه كما تقدم نعم لو وجد واعتبر امكن تصحيح الكلام يجعل الضمير في فشا عائد اعلى مطلق الجواز المركب من باب الاستخدام لكنه لم يعتبر فعلى كل حال قوله كذلك لم يظهر لذكروا وجه مستقيم اذا جعل المشار اليه الاستعارة كما فعل الشارح والوجه ان المراد بقوله كذلك عدم التغيير اي متى فشا استعماله حاته كونه كذلك اي بانبا على هيئته في حال المورد بحيث انه لم يغير في حالة مضربه عن هيئته في حالة المورد تأنيبا ولاتذكيرا ولا افرادا ولا ثنية ولا جمعا والمراد بفشا استعماله كذلك ان يستعمل كثيرا في مثل ما استعماله فيه الناقل الاول مع عدم التغيير مثلا الصيف ضيعت البن اصل مورده ان دسوس بنت لقبط بن زرارة تزوجت شيخا كبيرا وهو عمرو بن عويس وكان ذامال فكرهته وطلبت منه الطلاق في زمن الصيف فطلقها وتزوجت شابا فقيرا وهو عمرو بن معبد بن زرارة ثم اصابها جرب وخط في زمان الشتاء فارسلت لشيخ الذي طلقها تطلب منه شيئا من البن فقال لرسول قل لها الصيف ضيعت البن اي لا تطلب الطلاق في زمن الصيف اوجب لها ذلك ان لا تعطى لبنا فقال لها الرسول ذلك فوضعت يدها على زوجها الشاب وقالت منذ هذا خير من لبن ذاك اي لبن هذا القليل المخلوط بالماء على جاله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ثم نقله الناقل الاول لمضرب وهو قضية قضيت طلب الشئ بعد تضييعه والتفريط فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشئ بعد التسبب في ضياعه في وقت آخر من غير تغييره في حالة المضرب عن هيئته في حالة المورد (قوله سمي) اي التمثيل (قوله لا تغير الامثال) اي لا تغير بتذكير ولا بتأنيث ولا بافرادا او ثنية اوجع في حال مضربها عن حال موردها (قوله لا الاستعارة) علة للمعلل مع علته اي وصح هذا الحكم وهو عدم تغيير الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ (قوله فلو غير المثل) اي بان قيل في المثل المتقدم مثلا ضيعت البن بالصيف على لفظ التكلم او الضابط (قوله لا كان) اي المثل لفظ

قوله الصيف الخ هكذا ذكره  
في الصحاح نصب الصيف  
على الظرفية ويروي ايضا في  
الصيف وبالصيف كما في  
الفتاوى والباء بمعنى في فيه  
ثلاث روايات كلها صحيحة  
مقبولة كما يؤخذ من التبريد  
(محممه)

المشبه به (قوله فلا يكون مثلاً) أي لان الاستعارة لعم من المثل فان المثل فرد منها الا انه مخصوص بالفشو فاذ لم يكن استعارة لم يكن مثلاً لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص والحاصل ان تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها اخص منه اذ كل استعارة لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها ويلزم من رفعها رفع ما هو اخص منها وهو المثل وذلك ظاهر (قوله ولهذا) أي لاجل كون الامثال لا تغير (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له وذلك كحالة من طلب شيئاً بعد ما نسب في ضياعه وان المورد فهو المستعار منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التي طلبت الابن بعد تضياعه والحاصل ان المثل كلام استعمل في مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه ما استعمل فيه الكلام الآن ومورده ما استعمل فيه الكلام اولا (قوله لانه في الاصل لامرأة) أي خطاب لامرأة وهي دسوس بنت لقيط بن زرارة

### فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

أي على مذهب المصنف واعلم انه قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اطغار النية نسبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل الاختلاف في المكينة يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء وهو ان الكنية اسم المشبه به المستعار في النفس للمشبه وان اثبات لازمه للمشبه استعارة تخيلية والثاني ما ذهب اليه السكاكي من ان المكينة لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبهت به اثبت للمشبه والثالث ما اورده المصنف من ان المكينة التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه باثبات لازم المشبه به للمشبه وهو الاستعارة التخييلية ومحصل الخلاف في التخييلية يرجع الى قولين احدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف انها اثبات لازم المشبه به للمشبه والثاني للسكاكي وهو انها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي اثبت للمشبه ثم ان صاحب الكشف كما يوافق القوم في التخييلية من انها اثبات لازم المشبه به للمشبه يزيد عليهم ان قرينة المكينة كما تكون تخيلية تكون ايضا استعارة تحقيقية فعلم من هذا كله ان في المكينة ثلاثة مذاهب وفي التخييلية مذهبان وفي قرينة المكينة ثلاثة مذاهب (قوله امرين معنويين) يعني فعلين من افعال التكلم القائمة بنفسه (قوله غير داحلين في تعريف المجاز) أي وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادته ووجه عدم دخولهما فيه ان المجاز من عوارض الالفاظ وهما عند المصنف ليسا بلفظين بل فعلان

(من افعال)

(سمى مثلاً ولهذا) أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا اختلفت في الامثال الى مضاربها تدكيرا وثانياً وثالثاً وافراداً وتثنية وجمعاً بل انما ينظر الى موارد استخدامها كما يقال للرجل الصيف ضيعت الابن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامرأة (فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ولما كانا عند المصنف  
امر من معنو بين غير  
داخلين في تعريف  
المجاز اوردهما موصلا  
على حدة ليستوفي  
المعاني التي يطلق  
عليها لفظ الاستعارة  
فقال ( قد يضر  
التشبيه في النفس  
فلا يصرح بشئ من  
اركانه سوى المشبه )  
واما وجوب ذكر  
المشبه قائما هو في  
التشبيه المصطلح  
عليه وقد عرفت  
انه غير الاستعارة  
بالكنائية ( ويدل  
عليه ) اي على ذلك  
التشبيه المضمر في  
النفس ( بان يثبت  
للمشبه امر مختص  
بالمشبه ) من غير  
ان يكون هناك امر  
محقق حسا او عقلا  
يطلق عليه اسم  
ذلك الامر ( فيسمى  
التشبيه المضمر في النفس  
( استعارة بالكنائية  
او مكنيا عنها )  
اما الكناية فلانه  
لم يصرح به بل انما دل  
عليه بذكر خواصه

ولوازمه

من افعال النفس احدهما التشبيه المضمر والاخر اثبات لوازم المشبه به للمشبه ( قوله  
ليستوفي المعاني الخ ) اي وهي ثلاثة معنى الاستعارة المصروفة ومعنى الاستعارة المكنية  
ومعنى الاستعارة التخيلية فلفظ استعارة يطلق على هذه المعاني الثلاثة بطريق الاشتراك  
اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف المجاز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف  
واعترض بان هذه العلة لا تنتج ابراء المكنية والتخيلية في فصل نعم تنتج ابراءهما لا بقيد  
ان يكونا في فصل متعلق فلو قال الشارح اوردهما فصلا على حدة لمخالفتهم حاله عنده  
كان اظهر الان بقاء ان هذا تهليل لايراد لا بقيد كونهما في فصل نأمل ( قوله قد يضر  
التشبيه في النفس ) اي في نفس المتكلم اي قد يضر المتكلم في نفسه تشبيه شئ بشئ  
على وجه المباعدة وادعائه في نفسه ان المشبه داخل في جنس المشبه به ( قوله من اركانه )  
اي من اركان التشبيه المستحضر في النفس ( قوله سوى المشبه ) اي الا بالمشبه وانما  
اقتصر على التصريح به لان الكلام يجري على اصله والمشبه هو الاصل ولو صرح  
معه بالمشبه او بالاداة لم يكن التشبيه مضرا كما لا يخفى ( قوله واما وجوب الخ )  
جواب عما يقال قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه واجب في التشبيه البتة وهذا  
يمكر على قوله المصنف فلا يصرح الخ قوله واما وجوب ذكر المشبه به ) اي  
باقيا على معناه الحقيقي ( قوله قائما هو في التشبيه المصطلح عليه ) اي وهو ما لا يكون  
على وجه الاستعارة بحيث يدل عليه بالاداة ظاهرة او مقدره واما التشبيه الذي على  
وجه الاستعارة فلا يذكر فيه المشبه باقيا على معناه الحقيقي الا ترى للمصنف انه  
ذكر فيها لفظ المشبه لكن ليس باقيا على معناه الحقيقي ( قوله وقد عرفت ) اي  
من تعريف التشبيه حيث قال فيه والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية  
والاستعارة بالكنائية والتجريد فقول الشارح وقد عرفت انه اي التشبيه المصطلح  
عليه غير الاستعارة بالكنائية اي وغير التصريحية التحقيقية وغير التجريدي ايضا  
( قوله ويدل ) الواو بمعنى مع اي مع الدلالة عليه من المتكلم بامر هو ان يثبت للمشبه  
الذي لم يذكر من الاطراف غيره ( قوله امر مختص بالمشبه ) اي بان يكون من  
لوازمه المساوية له ومن البين ان اثبات خاصية الشئ لغيره يدل على انه الحق به  
ونزل منزله ( قوله من غير ان يكون هناك ) اي للمشبه امر محقق حسا او عقلا  
يطلق عليه اسم ذلك الامر الخاص بالمشبه به كافي اظفار المنيه ثبت بفلان فانه  
ليس للمشبه اظفار محققة حسا او عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار وانما وجد مجرد  
اثبات لازم للمشبه به للمشبه لاجل الدلالة على التشبيه المضمر ( قوله فيسمى الخ ) الحاصل  
انه قد وجد على ما ذكره المصنف فلان اضممار التشبيه في النفس على الوجه  
المذكور والاخر اثبات لازم للمشبه به للمشبه وكلاهما يحتاج لان يسمى باسم مختلِف  
لاسم الآخر فذكر المصنف ان الامر الاول وهو التشبيه المضمر في النفس يسمى باسمين

احدهما استعارة بالكناية والاخر استعارة مكنى عنها وذكر ان الامر الثاني وهو اثبات الامر المختص بالمشبه بالمشبه يسمى استعارة تخيلية (قوله اما الكناية) اي اما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالكناية اي اما تفيد اسمه بلفظ الكناية او بلفظ المكنى عنها وانما قلنا ذلك لان التسمية بمجموع الاستعارة بالكناية او الاستعارة المكنى عنها (قوله فلانه لم يصرح به) اي فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل انما دل عليه اي على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواصه اي خواص المشبه فالتصاير ليست على ونيرة واحدة وقوله ولو ازمه عطف تفسير (قوله واما الاستعارة) اي واما تسمية ذلك التشبيه المضمر بالاستعارة (قوله فمجرد تسمية) اي قسمية مجردة اي خالية عن المناسبة لان الاستعارة هي الكلمة المستعملة الخ والتشبيه المضمر ليس كذلك قال الفارسي وقد يقال انما سمي ذلك التشبيه استعارة لانه اشبهها في حقه وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وحاصل ذلك انما ذكرنا الاوازم واثبت للمشبه دل ذلك على ان المشبه ادعى دخوله في جنس المشبه حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شان الاستعارة فسمى ذلك التشبيه استعارة لاجل ذلك (قوله لانه قد استعير) اي قد نقل وثبت للمشبه الخ وحاصل ما ذكره الشارح ان تسمية اثبات ذلك الامر استعارة لاجل ان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه قد استعير اي نقل عما يناسبه وبلائه واستعمل مع ما شبه بما يناسبه واما تسمية تخيلية فلان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه لما نقل عن ملائمه واثبت للمشبه صار يخيل للسامع ان المشبه من جنس المشبه (قوله وبه يكون كمال المشبه) او كافي البيت الاول وقوله او قوامه اي كافي البيت الثاني فالوللتنوع والقوام مثلث القاف بمعنى الحصول والوجود و اشار الشارح بذلك الى ان الامر الذي يثبت للمشبه من خواص المشبه يجب ان يكون به كمال وجه الشبه في المشبه او به قوام وجه الشبه ووجوده من اصله في المشبه (قوله وفي وجه الشبه) تنازعه كمال وقوام وفي العبرة قلب اي وبه يكون كمال وجه الشبه في المشبه او قوام وجد الشبه في المشبه وقوله ليخيل غلة لقوله لانه قد استعير (قوله كما في قول الهذلي) اي كاضمار التشبيه واثبات ما يخص المشبه بالمشبه في قول ابى ذؤيب الهذلي من قصيدة من الكامل قالها وقد هلك الخسة بنين في عام واحد وكانوا فين هاجر الى مصر فرثاهم بهذه القصيدة ومطلعها

\* امن المنون و ربيها تنوجع \* والدهر ليس بمعتب من يحزع \*

\* قالت امية ما لحسك شاحبا \* وبه ابتذلت وليس ذلك ينفع \*

\* ام ما لجنبك لا يلائم مضجعا \* الا اقض عليك ذلك المضجع \*

\* فاجبتها ارثي لجسمي انه \* اودى بنى من البلاد فردعوا \*

\* اودى بنى فاعتبوني حسرة \* عند الرقاد وعبرة لا تنفع \*

\* فالعين بعدهم كأن حداقها \* كعلت بشوك فهي عوراء تدمع \*

واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه (بالمشبه استعارة تخيلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه وبه يكون كمال المشبه او قوامه في وجه الشبه ليخيل ان المشبه من جنس المشبه (كما في قول الهذلي

- فبقيت بعدهم بعيش ناصب • وإخال أنى لاحق منبغ •
- سقوا هوى ذاعقوا الواهم • قهرموا لكل جنب مصرع •
- ولقد حرصت بان ادافع عنهم • واذا النية اقبلت لا تدفع •
- واذا النية انشبت اظفارها • الليث وبعدة •
- وتجلدى للشائتين اربهم • انى لرب الدهر لا انضضع •
- حتى كائن للمعوذت مروءة • بصفا المشرف كل يوم تفرع •
- والدهر لا يبق على حد ثانه • جون السحاب له حد انداربع •

روى ان عبد الله بن عباس او الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما استأذن على معاوية في مرض موته لبعوده فادهن معاوية واكنحل وامر ان يقعد ويسند وقال ائذ نواله الدخول وايسلم قائما وينصرف فيما دخل عليه وسلم انشد معاوية قوله في هذه القصيدة وتجلدى للشائتين اربهم الليث فاجابه ابن عباس او الحسين على الفور • واذا النية نشبت اظفارها • الليث ثم ماخرج من داره حتى سمع الناعية عليه • وابوذوب اسمه خويلد بن خالد بن محمثر ينتمى نبيه لزار وهو احد المخضرمين الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يثبت له اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم وحدث ابو ذؤيب قال بلغنا في البادية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلى فبت باطول ليلة حزنا حتى قرب البحر فافرت حتى ايتت المدينة فوجدت بها سحجا بالباكا كصبيح الحج برقات قفلت به فقالوا رسول الله قد مات فجئت الى المسجد فوجدته خاليا قائمت يث رسول الله فاصبت بينه مرتجعا وقيل هو مسجى وقد خلا به اهله قفلت ابن الناس قبل في سيفة بنى ساعدة صاروا الى الانصار فبغت السيفة فحضرت مباينة عمر لابي بكر ومباينة الناس له ايضا ثم رجع ابو بكر ورجعت معه فشهدت الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت مدفنه وعن الزبير بن بكار قال حدثني عمى قال كان ابو ذؤيب الهذلى خرج في جند عبد الله بن سعد ابى سرح احد بنى عامر بن لؤى الى افريقية غازيا في سنة ست وعشرين في زمن خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه فلما فتح عبد الله بن سعد افريقية وما والاها بعث عبد الله بن الزبير في جند بشيرا لعثمان وكان من جملة الجند ابو ذؤيب فما قدموا مصرمات ابو ذؤيب فيها كا ولاده ( قوله النية ) من منى الشئ اذا قدر سمي الموت بها لانه مقدر آه فارى ( قوله اى علفت اظفارها ) اى مكنتها من هالك ( قوله الفيت ) اى وجدت كل نعمة لا تنفع يعنى عند ذلك انشب ( قوله الحرزة ) بفتح الحاء والراء المهملة وبعدها زاي مضمومة متوحة ( قوله معاذة ) المعاذة والتعويذ والعودة كلهما بمعنى وهى الشئ الذى يعلق على عنق الصبيان صوناهم عن العين او الجن على زعمهم ( قوله اى تعويذا ) اى تحصينا ( قوله فى اغتيال ) اى اهلاك ( قوله بالقهر والغلبة ) الباء للابسة اى اغتبالا مانبا بالقهر والغلبة بحيث

قوله ابن محمثر هكذا  
فى المنسخ وهو مخالف  
لما فى معاهد التنصيص  
فليراجع وليحذر ( محممه )

واذا النية انشبت ) اى  
علقت ( اظفارها ) الفيت  
كل نعمة لا تنفع • التسمية  
الحرزة التى تجعل معاذة  
اى تعويذا اى اذا علق  
الموت مخله فى شئ ليزهب  
به بطات عنده الحيل ( شبه )  
الهذلى فى نفسه ( النية )  
بالسبع فى اغتيال النفوس  
بالقهر والغلبة من غير تفرقة  
بين نفاع وضرار ) ولا رفة  
لرحوم ولا بقيا على ذى  
فضيلة ( قائمت لها ) اى  
للتية ( الاظفار التى لا يكمل  
ذلك ) اى الاغتيال ( فيه )  
اى فى السبع ( بدونها )  
تحقيقا للبالغة فى التشبيه  
فتشبه النية بالسبع استعارة  
بالكناية واثبات الاظفار  
لها استعارة تخيلية

لا يأتى عند نزوله مقاومته ومدافعته وقوله والغلبة عطف تفسير (قوله من غير تفرقة) اى فى الناس وقوله بين نفاع اى كثير النفع منهم وقوله وضار اى كثير الضرر منهم اى انها لا تنال باحد ولا ترجع بل تأخذ من زلت به ايا كان بلا رقة منها على من يستحق الرحمة ولا تبقى على ذى فضيلة يستحق ان يرأى وذلك شان السبع عند غضبه (قوله لمرحوم) اى لمن يستحق ان يرحم (قوله ولا يقيا) هى اسم من اقيت على فلان اذا راحته اى ولا رجة على ذى فضيلة كعالم وصالح (قوله التى لا يكمل الخ) فيه اشارة الى ان اغتيال النفوس واهلاكها يتقوم ويحصل من السبع بدون الاظفار كالانياب لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها (قوله تحقبا الخ) علة لقوله فائت لها الاظفار الخ اى لاجل تحقيق المبالغة الحاصلة من دعوى ان الشبه فرد من افراد المشبه به (قوله وكفى قول الآخر) قال صاحب الشواهد لا علم فائت ذلك البيت وقوله كفى الاطول

✽ لانحسين بشا شتى لك عن رضى • فوحق جودك اننى اتملق ✽

(قوله ولئن نطق الخ) جواب الشرط محذوف اى فلا يكون لسان مقالى اقوى من لسان حالى فمحذوف الجواب واقام لازمه وهو قوله فلسان حالى الخ مقامه (قوله بشكر برك) متعلق بمفعلا اى ولن نطق بلسان المقال مفعلا بنكر برك وقوله بالشكابة متعلق بانطق اى فلسان حالى انطق بالشكابة منك لان ضرك اكثر من برك ويحتمل ان المراد فلسان حالى ناطق بالشكابة من لسان مقالى حيث يعجز عن اداء حق شكرك فهو كلام موجه كذا قيل لكن البيت الاول يعبد هذا الاحتمال الثانى تأمل (قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير ان يكون لسان حالى ليس من قبل اضافة المشبه به للشبه كلبين الماء (قوله الذى به قوامها) اى الذى حصل به قوام تلك الدلالة واصل قوام الشئ ما يقوم به ويوجد منه كجزاء الشئ ولذلك يقال للخبوط التى بضفر منها الحبل انها قوامه والمراد به هنا وجوده وتحققه وذلك ان الدلالة فى الانسان المتكلم الذى هو المشبه به لا تقرر لها من حيث انه متكلم حقيقة الا باللسان واما وجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا يرد لان المشبه به على ما ذكره المصنف هو الانسان من حيث انه متكلم لان من حيث انه مشير ولا انسان مطلقا (قوله فيه) اى منه ففى بمعنى من (قوله فعلى هذا) اى ما ذكره المصنف فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) لانه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة وليس فى الكلام اعنى قوله واذا النبى انثبت اظفارها لفظ مستعمل فى غير ما وضع له على كلام المصنف واما المجاز الذى فى ذلك الكلام هو اثبات شئ لثى ليس هو له وهذا مجاز عقلى كاثبات الانبات للربيع على ماسبق (قوله والاستعارة بالكناية الخ) عطف على قوله كل من لفظى الخ (قوله فعلى الخ) الاول التشبيه المضمر والثانى اثبات لازم المشبه به

(وكفى قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفعلا فلسان حالى بالشكابة انطق شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فائت لها) اى للمحال (اللسان الذى به قوامها) اى قوام الدلالة (فيه) اى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخيلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والنبى حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى

والاستعارة بالكناية  
والاستعارة التخيلية  
فعلان من افعال التكلم  
متلازمان اذ التخيلية  
يجب ان تكون قرينة  
للمكنية البتة والمكنية  
تجب ان تكون قرينتها  
تخيلية البتة فقل قولنا  
اظفار النية الشبيهة  
بالسبع اهلكت فلانا يكون  
ترشيعا للتشبيه كما ان  
اطولكن في قوله عليه الصلاة  
السلام امر عكن لحوم قاني  
اطولكن يد اي فممة ترشيع  
للمجاز هذا ولكن تفسير  
الاستعارة بالكناية بما ذكره  
المصنف شئ لا مستند له  
في كلام السلف ولا هو  
مبنى على مناسبة لغوية  
ومعناها المأخوذ من كلام  
السلف هو ان لا يصرح  
بذكر المستعار بل يذكر  
رديفه ولازمه الدال عليه

للمشبه وقوله فعلان اي لفظان والمجاز لغوي من عوارض الالفاظ وهذا وان فهم  
بما سبق لكنه اعاده توطئة لقوله متلازمان واعلم ان المصنف انما خالف القوم في المكنية  
واما التخيلية فهو موافق لهم فيها بخلاف السكاكي فانه خالفهم في كل من المكنية  
والتخيلية كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي (قوله متلازمان) اي كل منهما لازمة للآخرى  
فلا توجد احدهما بدون الاخرى (قوله يجب ان تكون قرينة للمكنية) فلا توجد  
التخيلية بدون المكنية اي لانها لو صححت مع التصريحية اومع مجاز آخر كانت ترشيعا  
اذ الفرق بين الترشيح والتخييل وان كان كل منهما لازما للتشبيه به مخصوصا به ان الترشيح  
يكون في غير المكنى عنها والتخييل يكون في المكنى عنها فان قلت فهل يتصور بينهما  
فرق آخر سوى كون الترشيح للتصريحية او المجاز المرسل وكون التخييل قرينة  
للمكنى عنها قلت قد قيل ان التخييل لا بد ان يكون به كمال وجه التشبه او قوامه كما مر  
والترشيح يكون بمطلق لازم مختص (قوله والمكنية يجب ان تكون قرينتها تخيلية)  
اي عند المصنف كالقوم خلافا لصاحب الكشف كما يأتي (قوله فقل قولنا الخ) الاولى  
فقل الاظفار في قولنا الخ وهذا جوب عما يقال كيف تقول ان المكنية والتخيلية  
متلازمان مع ان التخيلية قد وجدت بدون المكنية في المثال المذكور لانه صرح فيه  
بالتشبيه وهو كما يجمع في المصراحة ينع في المكنية وحاصل الجواب بالنع لان الاظفار في  
المثال المذكور ترشيع للتشبيه لا تخيل اذ كما ترشيع الاستعارة يرشيع التشبيه وكذلك المجاز  
المرسل كما في الحديث والحاصل ان الترشيح لا يخص بالاستعارة التصريحية بل يكون  
للتشبيه ويكون للمجاز المرسل والمجاز العقلي ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها  
التي هي التخيلية ويصح جعله في هذه الحالة ترشيعا للتخيلية الواقعة قرينة للمكنية  
لانها اما مصرية كما يقول السكاكي او مجاز عقلي كما يقوله غير ذلك منها يجوز  
ترشيعه فضايط الترشيح ان يذكر ما يلائم التشبه به او التجوز عنه او الاصل الذي  
حق الاسناد ان يكون له في الاستعارة والمجاز المرسل يعتبر بعد قرينتهما وفي التشبيه  
والمجاز العقلي يعتبر مطلقا امامثاله في التشبيه فكما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
اهلكت فلانا واما مثاله في المكنى عنها فكان يقال انثبت النية اظفارها بفلان  
ولها لبد وزئير واما مثاله في التصريحية فكما مر في قوله

لدى اسد شاكي السلاح مقذف \* له لبد اظفاره لم تقلم \*

واما مثاله في المجاز العقلي فكما في قوله

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا \* وسالت باعناق المطى الا باطمح \*

فانه بعد ما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه اسنده الى الا باطمح جمع ابطمح وهو المكان  
التسع الذي فيه دقاق الحصا اسنادا مجازيا واعناق المطى مناسب لمن ثبت له السير  
حقيقة وهو القوم فهو ترشيع للمجاز العقلي واما مثاله في المجاز المرسل فكما في قوله



صلى الله تعالى عليه وسلم لازواجه الطاهرات \* امر عكن لحوالي الطولكن بدا  
 فان البد مجاز مرسل عن النعمة لصدورها عن البد وقوله الطولكن ترشح لذهات المجاز  
 لانه مأخوذ من الطول بالفتح وهو الانعام والاعطاء وذلك ملائم لبداصلية لان الانعام  
 انما يكون بها وقد يقال ان الانعام والاعطاء كإيلاء اليد الاصلية لانه يكون بها بلائم  
 النعمة ايضا لانها متعلقة فيكون مشتركا بين الاصل والفرع فلا يكون ترشحا ومعنى  
 الطولكن اكثر من طول اى انعاما واعطاء وجعل الطولكن مأخوذ من الطول بالضم  
 وهو ضد القصر ليناسب البداصلية فيكون ترشحا يؤدى الى خلو الكلام عن الاخبار  
 بكثرة الجود المقصود اللهم الا ان يقال انه استعير الطول بالضم للانواع في العطاء  
 وكثرته فيكون ترشحا باعتبار اصله لما تقرر من ان الترشح يجوز ابقاؤه على حقيقته  
 لم يقصد منه الاتقوية ويجوز استعارته للملائم المعنى المجازى المراد من اللفظ قوله رشح  
 للمجاز اى المرسل كما علمت (قوله هذا) اى افهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) اى  
 من انها التشبيه المضمير فى النفس (قوله لاستندله فى كلام السلف) اى لانه لم ينقل عن  
 احد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله ولا هو مبنى على مناسبه لغوية اى لان  
 اضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ الى غير معناه حتى يكون مناسباً لان يسمى بالاستعارة  
 كما يناسب نقل اللفظ الذى هو المجاز اللغوى (قوله هو ان لا يصرح الخ) اى ذوان لا يصرح  
 اى اسم التشبيه المستعار فى النفس الموصوف بعدم التصريح به فالاستعارة بالكناية  
 عند السلف اللفظ المذكور لاعداد التصريح به كما هو ظاهر الشارح (قوله يريد لر)  
 اى بل يصرح بذكر رديفه وقوله ولازمه تفسير الرديف (قوله نصح بذكر المستعار)  
 اى بذكر كور هو المستعار وقوله اعنى السبع اى اعنى لفظ السبع (قوله على ذلك لازم)  
 اى لازم مدلوله لان الاظفار انما هى لازمة لدلول لفظ السبع اعنى الحيوان المفترس اى قوه  
 لينقل منه اى من ذلك اللازم الى المقصود اى الى المقصود استعارته وهو السبع (قوله ما هو  
 شأن الكناية) اى فانه ينقل منهما من اللازم المساوى الى المزوم والحاصل ان قوانا اظفار  
 النية نثبت بفلان يقصد بالاظفار فيه ان يكون كناية عن السبع المقصود استعارته  
 للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا القصد فقد صح انما نصح  
 بالمستعار الذى هو السبع بل كينا عنه ونهنا عليه بمرادفه لينقل منه الى المقصود  
 استعارته (قوله هو لفظ السبع الغير المصرح به) اى بل كنى عنه برديفه (قوله قال  
 صاحب الكشاف) هذا سند لما نقله عن السلف وحيث قال راد بهم صاحب الكشاف  
 ومن قبله ومن معه (قوله ان من اسرار البلاغة الخ) اى اذا كان المقام مقتضيا للاستعارة  
 دون الحقيقة بان كان المقام مقام تأكيد او مبالغة فى مدح او ذم او كان المقام مقام  
 خطاب الذكى دون الغبي فان من لطائف تلك البلاغة التى هى الاتيان بالاستعارة  
 المناسبة لذلك المقام ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار الى آخره وانما كان ذلك من

اسرار البلاغة لان التوصل الى المجاز بالكتابة اعذب واغنى من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى (قوله عن ذكر الشيء) اي اتلفظ (قوله ثم رمزوا الخ) اي بشير واوبله ضرب ونصر (قوله من رواده) اي لوازمه اي لوازم معناه (قوله على مكانه) الضمير للمستعار والمكان هنا مصدر لكان التامة اي على كينونه ووجوده اي ملاحظته في الذهن (قوله نحو شجاع يفترس اقرانه) اي قد شبه الشجاع بالاسد تشبيها مضمرا في النفس وادعى انه فرد من افراده واستعير له اسمه على طريق الاستعارة بالكتابة واثبات الافتراض تخيل وهو عند صاحب الكشف مستعار لافلاك الاقراص فهو استعارة تحقيقية قريبة للمكنية (قوله معه بنيه) اي في هذا الكلام تنبيه على ان الشجاع اثبت له الاسدية وانه فرد من افراده وفرد من ذلك بشي من رواده وهو الافتراض ان قلت المكني عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد لالفاظه فلم يكن عنه حتى يسمى استعارة بالكتابة قلت الكتابة بالاطفار مثلا عن ثبوت معنى الاسدية للنية مثلا سببية عن نعية اطلاق لفظ السبع على النية فهذا الاعتبار كانت الاطفار كتابة عن اللفظ ايضا لاسماها به (قوله وهو صريح في ان المستعار هو لسم الشبيه المتروك) اي فصريح كلامه موافق لما حوذا من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكتابة الا انه يخالفهم في قرينة ذلك لانها عند السلف يجب ان تكون تخيلية واما عند صاحب الكشف فلا يجب ان تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية فضايط قرينتها عنده ان يقال ان لم يكن المشبه لازم بشبه رادف المشبه كانت القرينة تخيلية كما في اطفار النية اي محالها فثبت بفلان وان كان المشبه لازم بشبه رادف المشبه كانت تلك القرينة استعارة تحقيقية كافية بوضوح هدهد الله وشجاع يفترس اقرانه وعالم يفتري منه الناس فالقرينة لاستعارة الحبل للعهد في الاول واستعارة الاسد للشجاع في الثاني واستعارة البحر للعالم في الثالث عند السلف تخيلية وهي اثبات انقضى الذي هو من روادف الحبل للعهد واثبات الافتراض الذي هو من رادف الاسد للشجاع واثبات الاغتراف الذي هو من روادف البحر للعالم واما صاحب الكشف فيقول قد شبه العهد بالحبل في النفس يحامع الربط في كل فان العهد يربط بين المتعاهدين كما يربط الشبان بالحبل وادعى ان العهد فرد من افراد الحبل واستعير له اسمه في النفس على طريق المكنية وشبه ابطال العهد بنقض طاقات الحبل واستعير النقص للابطال واشتق من النقص بتقضون بمعنى يطلون على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية التبعية وفي المثال الثاني يقول انه شبه الشجاع بالاسد وادعى انه فرد من افراده واستعير في النفس اسمه على طريق الاستعارة بالكتابة وشبه بطش الشجاع وقتله لاقترانه بافتراض الاسد واستعير اسم المشبه للمشبه واشتق من الافتراض يفترس بمعنى يبطش ويقتل على طريق التصريحية الحقيقية التبعية وفي المثال الثالث شبه العالم بالبحر يحامع الانتفاع

فالقصود بقولنا اطفار النية استعارة السبع للنية استعارة الاسد للرجل الشجاع الا ان لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقصرنا على ذكر كسر لازمه وهو الاطفار لينقل منه الى القصود كما هو شأن الكتابة فالمستعار هو لفظ السبع الصبر المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو النية قال صاحب الكشف ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يكتوا عن ذكر الشيء المستعار بمزموال به بذكر شيء من رواده فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه فتنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم انشبه به المتروك صريحا الرموز اليه بذكر لوازمه

بكل وادعى انه فرد من افراده واستعير في انفس اسمه له على طريق الاستعارة بالكناية  
 وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاغترف من البحر واستعير الاغترف للانتفاع واشتق  
 من الاغترف يغترف بمعنى ينتفع على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية التبعية  
 وكذا يقاس على ما ذكر ما يماثله قال العلامة السيد فان قلت اذا كان النقص ونظائره  
 من الانزاس والاغترف على مذهب صاحب الكشف استعارات مصرحا بها  
 قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنيات عن الاستعارات المكنى  
 عنها مع استعمالها في معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها  
 متفرعة عن الاستعارات الاخر المكنى عنها صارت كنيات عنها فان النقص انما  
 شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد حبلا فلما نزلوا العهد منزلة  
 الحبل وسموه به نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم  
 يصح استعارة النقص للابطال وقيس على ذلك استعارة الانزاس والاغترف فانها تابعة  
 لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم اوانه لما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك  
 الاستعارات المكنى عنها ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك  
 الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وهذا لا ينافي كونها في انفسها استعارة على  
 قياس ما عرف من ان الكناية لاتنا في ارادة الحقيقة فالانزاس مع كونه استعارة مصرحا  
 بها كناية عن استعارة الاسد للرجل الشجاع . نبي شيء آخر وهو ان ما افاده كلام  
 صاحب الكشف من ان المستعار هو اسم المشبه به المزكوك بشكل وذلك ان اللفظ  
 المستعار من افراد الجواز اللغوي المعرف بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والاسد  
 المزكوك امر مضمحل في النفس لم يقع فيه استعمال في غير ما وضع له اللهم الا ان يقال مرادهم  
 بقولهم في تعريف الجواز الكلمة المستعملة تحقيا او تقديرا فتأمل ( قوله وسيجئ ليخ )  
 جواب عما يقال ان الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا الى المذهب السلف  
 ولم يتعرض هنا لمذهب السكاكي فيها فاجاب الشارح بان مذهبه فيها سياتي الكلام عليه  
 فلا حاجة للكلام عليه هنا ( قوله وكذا قول زهير ) هذا اشارة الى مثال آخر فيه  
 الاستعارة بالكناية والتخييلية فيها مما يكون به قوام الوجه الذي هو احد القسمين  
 السابقين وانما اتى به مع تقدم مثال آخر له للاشارة الى ان من امثلة المكنى عنها  
 ما يصح ان يكون من التصريحية الحقيقية على ما يقرره بتأويل سيذكره فيه والمراد  
 بزهير المذكور زهير بن ابي سلمى بضم السين وسكون اللام والدكعب صاحب بانت  
 سعاد القصيدة المشهورة ( قوله اي سلا ) هذا بيان للمعنى المراد من اللفظ وقوله مجازا  
 نصبت على الحال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير اي افسره بسلا  
 حالة كونه مجازا وقوله من الصحو خبر لبثا محذوف اي وهو اي صحا مشتق  
 من الصحو خلاف السكر وهذا بيان للمعنى الاصل من اللفظ وحاصل ما اراده الشارح

وسيجئ الكلام على ما ذكره  
 السكاكي ( وكذا قول زهير  
 صحا ) اي سلا مجازا  
 من الصحو خلاف السكر

ان صحا مشتق من الصحو الذي هو في اللغة زوال السكر والافاقة منه اطلقه الشاعر  
واراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه فشيبه السلو الذي  
هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر والافاقة منه يجامع انتفاء ما يقب عن  
الرشد والمصالح واستعار اسم المشبهه للمشبه ثم اشتق من الصحو صحا بمعنى سلا فصحا بمعنى  
سلا كما قال الشارح استعارة تصريحية تبعية هذا والاولى للشارح ان يقول من الصحو  
بمعنى خلاف السكر لان الصحو في اللغة كما يطلق على خلاف السكر يطلق على ذهاب النعيم  
خلافا لظاهر قول الشارح من قصره على الاول فتأمل (قوله عن سلى) اى عن حب سلى  
اى رجع القلب عن حبا بحيث زال حبا منه وال في القلب عوض عن المضاف اليه  
اى قلبى وفي الاطول عن سلى اى معرضا عنها (قوله واقصر باطله) اعلم ان المذكور  
في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذاقدرة واختيار  
والتعدية بمن قال في الصحاح اقصرت عن الشئ اى كفت عنه مع القدرة عليه فان مجزرت  
عنه قلت قصرت عن الشئ بلال ف وباطل القلب ميله الى الهوى فهو ليس ذاقدرة  
واختيار وحينئذ فكيف يصح اسناد اقصر اليه في كلام الشاعر واجاب بعضهم بان  
في قول الشاعر واقصر باطله قلبا والاصل واقصرت عن باطله فحق اقصر ان يسند  
لدى القدرة ويتعدى لغيره كالباطل بعن قلب الكلام وجعل الباطل فاعلا بعد ان كان  
مجرورا والضمير مضافا اليه واجاب بحجوب آخر وحاصله انه لا حاجة لذلك القلب لجواز  
ان يراد بالاقصر معناه المجازى وهو مطلق الامتناع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه  
الحقيقى فقول الشارح يقال اقصر اى فلان عن الشئ وقوله اى تركه وامتنع عنه  
اى مع القدرة عليه وهذا اشارة لبيان المعنى اللغوى للاقصر وقوله اى امتنع باطله  
عنه اى اتنى باطل القلب عنه تفسير لقول الشاعر واقصر باطله تفسير مراد اشارة الى ان  
المراد من الاقصر معناه المجازى وهو مطلق الامتناع وقوله وتركه اى وترك الباطل ذلك  
القلب ملتبسا بحاله الاصلى وهو الخلو من المشتق تفسير لقوله اى امتنع باطله عنه (قوله  
وعرى افراس الصبا) يحتمل ان يكون نائب الفاعل ضمير القلب و افراس بالنصب مفعوله  
الثانى اى عرى القلب افراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جمع راحلة وهو البعير  
القوى في الاسفار ومعنى تعرية القلب عن افراس الصبا وعن رواحله ان يحال يسهه  
وبين تلك الافراس والرواحل بحيث تزال عنه ويحتمل ان يكون نائب فاعل عرى هو  
الافراس فيكون المعنى ان افراس الصبا ورواحله عريت من سروجهما وعن راحلها  
التي هي آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله اراد زهير الخ)  
قد علمت ان البيت المذكور يحتمل ان تكون الاستعارة المعبرة فيه بالكناية وان تكون  
تحقيقية فاشار المصنف الى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت والى بيان المراد به  
على تقدير وجودها فيه بقوله اراد الخ و اشار الى تحقيق معنى الاستعارة التحقيقية فيه

(القلب عن سلى واقصر  
باطله) يقال اقصر عن  
الشئ اذا قلع عنه اى  
تركه وامتنع عنه اى  
امتنع باطله عنه وتركه  
بحاله (وعرى افراس  
الصبا ورواحله \* اراد)  
زهير (ان بين انه ترك ما كان  
يرتكبه زمن المحبة من  
الجهل والغى واعرض  
عن معاودته فبطلت  
آلاته) ضمير فى معاودته  
وآلاته لما كان يرتكبه

والى بيان المراد به على تقدير وجودها فيه بقوله بعد ويحتمل الخ واعلم انه عند حل الاستعارة في البيت على الحقيقة تنفي الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم لانهم يقولون ان المكينة والتخيلية متلازمان لا توجد احدهما بدون الاخرى واما على مذهب صاحب الكشف من جواز كون قرينة المكينة تحقيقية فلا تنفي المكينة عند الحل على الحقيقة (قوله ان يمين) اى بهذا الكلام (قوله يرتكبه) اى يفعله (قوله زمن المحبة) اى في زمن المحبة فهو منصوب على الظرفية واعترضه العصام بانه لادلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلى الا ان يراد بسلى جنس المحبوب كما قد يراد بحاتم الخنى او يجعل ال في المحبة للمعهد اى محبة سلى تأمل (قوله من الجهل والغنى) بيان لما مراد بالجهل والغنى الفعال التى بعد مرتكبتها جاهلا بما ينبغي له في دنياه او في آخرته وبعد بسببها من اهل الغنى اى عدم الرشد لارتكابه ما يعود عليه بالضرر من العصبية وما ينكره العقلاء (قوله واعرض عن معاودته) عطف على ترك اى انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغنى وانه اعرض عن معاودته بالعزم على ترك الرجوع اليه وهذا مستفاد من قوله واقصر باطله لان معناه كما مر امتنع باطله عنه وتركه بحاله ولو كان القلب قاصدا للمعاودة لما تركه امكن مهلا لآلاته بالكلية فلم يكن باطله تاركاله على حاله الاصلى (قوله فطلت آتاه) اى فلا اعرض عما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغنى بطلت آتاه التى توصل اليه من حيث انها توصل اليه من الحيل والمال والاخوان والاعوان والمراد بطلانها تعطيلها فهو من بطل الاجير بطالة اى تعطيل لامن بطل الشيء بطلانا بمعنى ذهب لان المرتب على الاعراض عن الشيء انما هو تعطيل آتاه لاذهابها وليس قوله فطلت آتاه تفسيرا لقوله وعرى افراس الصبا ورواحله كافهم بعضهم والازم كون الافراس والرواحل او تعريضها لاستعارة تحقيقية كما يأتى في الوجه الثانى باحتماليه مقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة الكنى عنها فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء وهجرانه مستلزما لبطلان ما وصل اليه من حيث انه يوصل اليه رتب قوله فطلت آتاه على ذلك الترك واما الافراس والرواحل وتعريضها او تعريض عنها فعلى حقيقتها لانها تخيل والتخييل عند المصنف على حقيقته كما تقدم (قوله فشب زهير الصبا الخ) اى انه لما اراد ان يمين ما تقدم لزم ان يكون الصبا بالكسر مع القصر وهو الميل الى الجهل الذى اهمله واعرض عنه فطلت آتاه بمنزلة جهة من الجهات اعرض عنها بعد قضاء الوطر فشبه في نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التى يسار اليها لاجل تحصيل حاجة كجهة الحج وجهة الغزو وجهة التجارة الخ فقول المصنف كالحج الخ على حذف مضاف كما علمت وهذا بناء على ان المراد بالجهة ما توجه اليه المسافر لاجل تحصيل فرض

(فشب) زهير في نفسه  
(الصبا بجهة من جهات  
المسير كالحج والتجارة  
قضى منها) اى من تلك  
الجهة (الوطر فاهملت  
آلتها) ووجه الوجه  
الاشتغال التام وركوب  
السالك الصعبة فيه غير  
مبال بمهلكة ولا محترز  
عن معركة وهذا التشبيه  
الضرر في النفس استعارة  
بالكناية (فأثبتله) اى  
لصبا بعض ما يخص تلك  
الجهة اعنى (الافراس  
والرواحل) التى بها قوام  
جهة السير والسفر ثابتات  
الافراس والرواحل  
استعارة تخيلية (فالصبا)  
على هذا التقدير (من  
الصوبة بمعنى الميل الى  
الجهل والقوة) يقال صبا  
يصبو صبوة وصبوا اى  
مال الى الجهل والقوة  
كذا في الصحاح

وقال سم المراد بوجه السير الغرض الذي يسير السائر لاجله كالخروج وطلب العلم والتجارة الخ وحينئذ فلا حاجة الى تقدير ( قوله الوطر ) اى الحاجة الحاملة على ارتكاب الاسفار لتلك الجهة ( قوله فاهملت ) اى فلما قضى منها الوطر اهملت آلتها الموصلة اليها مثل الافراس والرواحل والاعوان والاقوات السفريه والقرب وغير ذلك ( قوله ووجه الشبه الخ ) اى فهو مركب من عدة امور وفيه اشارة الى ان وجه الشبه في الممكنية قد يكون مركبا قاله في الامول ( قوله الاشتغال التام ) اى لاجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة ( قوله وركوب المسالك الصعبة فيه ) اى في كل من السير والصبا ( قوله غير مبال بمهلكة ) اى من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تنال فيه وقوله غير مبال حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المسالك الصعبة غير مبال ( قوله التي بها قوام جهة السير ) اى قوام السير الى الجهة قاله سم او المراد التي بها قوام الجهة التي يسار اليها من حيث السير اليها ان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى وحينئذ فالناسب ان بها كماله لا قوامه قلت الكلام في السير المعنده وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة وهو لا يكون عادة بدون الافراس والرواحل ولو باعتبار حل زاد المسافر ومائه او ان قوله التي بها قوام جهة السير بناء على الغالب لان الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها الى المشاق وهى المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام الآت فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه ( قوله على هذا التقدير ) وهو ان يكون هو المشبه وجهة السير مشبهاتها ( قوله من الصبوة ) اى مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لا من الصبا اى لانه مأخوذ من الصبا بحيث يفسر بمعناه وهو لعب مع الصبيان ثم انه لما كان اخذه من الصبوة يصدق بان يراد به الكون صبيا كما فعل السكاكى اى المصنف بقوله بمعنى الميل الى الجهل الخ ردا عليه كذا قرر شيخنا العلامة عطية الاجهورى ( قوله بمعنى الميل الى الجهل ) اى الافعال التي بعد مرتكبتها جاءهلا بما يتبع له في دنياه وآخرته ( قوله والفتوة ) اى والميل الى الفتوة وهى المروءة والكرم وتشمعل في استيفاء الذات وهو المراد هنا آه سيرامى ( قوله يقال صبا ) بفتح الصاد والباء ( قوله وصبوا ) بضم الصاد والباء وتشديد الواو ( قوله كذا في الصحاح ) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه انه فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح كتحريف وظراف وبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبة بعض الرؤساء

• مولاي ان وافيت بابك طالبا • منك الصحاح فليس ذاك بمنكر •

• البحران و هل بلام فتى سعى • للبحرى يلقي صحاح الجوهر •

( قوله بالفتح ) اى بفتح الصاد مع المد ( قوله يقال صبي ) هو بكسر الموحدة كجمع

لا من الصبا بالفتح يقال  
صبي صباء مثل سمع سمعا  
اى لعب مع الصبيان  
( ويحتمل انه ) اى زهيرا  
( اراد بالافراس والرواحل  
دواعى النفوس  
وشهواتها والقوى  
الحاصلة لها في استيفاء  
الذات او ) اراد بها  
( الاسباب التي قلما تأخذ  
في اتباع الغنى الا اوان  
الصبا ) وعنفوان الشباب  
مثل المال والمال والاعوان  
( فتكون الاستعارة ) اى  
استعارة الافراس  
والرواحل ( تحقيقية )  
تحقق معناها عقلا اذا اريد  
بهما الدواعى وحسا اذا  
اريد بهما اسباب اتباع  
الغنى من المال والمال مثل  
المصنف ثلاثة امثلة الاول  
ما تكون الضيلية اثبات  
ما به كمال المشبه به والثاني  
ما تكون اثبات ما به قوام  
المشبه به والثالث ما تحتمل  
الضيلية والتحقيقية

كما قال الشارح وانما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم وهو كونه مشبهًا مأخوذًا  
 من الصبوة لامن الصبا لان المناسبات تشبيه المقصر بالمقصر لاتشبيه حال الصبي  
 بالمقصر ولان قوله صحا القلب عن سلمى الخ يدل على ان حاله المحبة والعشق لا اللعب  
 مع الصبيان اذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله صحا القلب الخ ولا يناسبه الافراس  
 والرواحل ولا استعارتها الا ان يراد باللعب مع الصبيان فعل اهل الهوى والشبان  
 فيعود لمعنى التفسير الاول فتأمل (قوله ويحتمل انه اراد بالافراس والرواحل دواعي  
 النفوس وشهواتها) اي فشيء دواعي النفوس وشهواتها بالافراس مجامع ان كلا  
 منهما آلة تحصيل ما لا يخلو الانسان عن المشقة في تحصيله واستعار اسم المشبه به للمشبه  
 على طريق الاستعارة النصرية بحمة الحقيقة وعطف الشهوات على دواعي النفوس  
 في كلام المصنف من قبيل عطف المرادف لان الدواعي هنا هي الشهوات (قوله  
 والقوى الحاصلة لها) اي للنفوس في استيفاء الذات ان اريد بالقوى الحاصلة لها  
 في استيفاء الذات ما يحملها على الاستيفاء فهي الشهوات والدواعي المذكورة  
 وحينئذ فيكون العطف مرادفا وان اريد بهما استيعاب النفوس من الصحة والفراغ  
 والتدبير والجهد الروحاني والبدني كان من عطف المقارن (قوله او اراد بها) اي بالافراس  
 والرواحل الاسباب الظاهرة في اتباع الغنى مثل المال والاعوان فشيء تلك الاسباب  
 بالافراس والرواحل مجامع ان كلا يعين على تحصيل المقصود واستعار اسم المشبه به  
 للمشبه على طريق الاستعارة النصرية بحمة الحقيقة (قوله وتأخذ) ضبط بتشديد الخاء  
 وبخفيقها مع مد الهزة اي يجمع وتنفق مأخوذ من قولك تأخذت هذه الامور  
 اذا اخذ بعضها بعضا بعض (قوله في اتباع الغنى) اي عند اتباع افعال الغنى اي  
 ان هذه الاسباب قل ان يعين بعضها على ارتكاب المقاسد الا في او ان الصبا فانها  
 تدعو الشخص لذلك (قوله وعنفوان الشباب) اي اوله واقواه وهذا تفسير للصبا فهو  
 يشير الى ان المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال نهايته وهو اوان ابتداء الشباب فانه  
 او ان اتباع الغنى لا الميل الى الجهل كافي الاحتمال الاول والحاصل ان الصبا في البيت  
 على الاحتمال الاول بمعنى الميل الى الجهل فهو مأخوذ من الصبوة واما على الاحتمال  
 الثاني فهو مأخوذ من الصبا اي اللعب مع الصبيان وحينئذ في البيت حذف مضاف  
 اي نهاية الصبا اي اللعب مع الصبيان وهو اوان ابتداء الشباب ووجه ارادة ابتداء  
 الشباب من الصبا على الاحتمال الثاني ان الصبا صار على حقيقته والافراس والرواحل  
 بمعنى الشهوات او الاسباب المذكورة وهي مناسبة لابتداء الشباب لا للميل للجهل  
 لانه عين الشهوات فلا يصح ان يراد بالافراس والرواحل الشهوات وتضاف للصبا  
 بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الاول فانه شبه الصبا بحمة من جهات المسير فالناسب  
 ان يراد بالصبا ما كان يرتكبه والافراس والرواحل على حقيقتهما (قوله مثل المال الخ)

تمثيل للأسباب وفوله والنال بضم الميم اى ما يطلب وينال وعطفه على ما قبله  
من عطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون التخييلية)  
اى كلام تكون التخييلية فيه الخ فأنكرة موصوفة والعائد محذوف على حد وانقوا  
يوما لا تجزى نفس عن نفس ولا يصح ان يكون موصولة لان العائد مجرور بحرف  
ليس الموصول مجرور به (قوله والثاني ما تكون اثبات الخ) اى والثاني كلام تكون  
التخييلية فيه اثبات الخ (قوله والثالث ما تحتمل الخ) اى والثالث كلام  
يتمثل الاستعارة فيه التخييلية والتحقيقية ففاعل تحتمل ضمير مائد على الاستعارة  
والتخييلية بالنصب مفعوله

فصل في عرف السكاكى الخ

(قوله من الحقيقة الخ) من بمعنى في وفي الكلام حذف مضاف اى في احكام الحقيقة  
وظرفية الفصل في الباحث من ظرفية الكل في اجزائه لان الفصل اسم للالفاظ  
الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية والمراد بالباحث القضايا لان الباحث جمع  
مبحث بمعنى محل البحث وهو اثبات المحمولات للموضوعات ومحل ذلك هو القضايا  
وظرفية الباحث في احكام الحقيقة واماها من ظرفية الدال في الدلول او ان من باقية  
على حالها وهى للتبعيض اى من جملة باحث الحقيقة الخ (قوله وقعت في الفناح)  
صفة لمباحث (قوله والكلام عليها) عطف على مباحث اى وفي الكلام عليها  
من الاعتراضات (قوله اى غير العقلية) اشار بهذا الى ان المراد بالقوية ما قابل العقلية  
التي هى اسناد الفعل او معناه لما هو له وحيث قد تشمل العرفية والشرعية ولبس المراد  
بالقوية ما قابلها (قوله بالكلمة) هى جنس خرج عند اللفظ المهل وغير اللفظ مطلقا  
وقوله المستعملة فصل خرج به الكلمة الموضوعية قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة  
ولا مجازا وقوله فيما اى في المعنى الذى وضعت هى اى تلك الكلمة له فصل ثان خرج به  
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح فانه مجاز قطعاً او غلط وقوله من غير  
تأويل في الوضع اى الذى استعملت تلك الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة  
لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فانها كلمة  
مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع والى هذا اشار بقوله واحترز اى السكاكى  
بالقيد الاخير الخ (قوله على اصح القولين) متعلق باحترز اى وهذا الاحتراز بناء على اصح  
القولين ويصح ان يكون حالا من الاستعارة وحاصل ما في المقام ان الاستعارة موضوعية  
قطعاً على كل قول وانما الخلاف في انها مجاز لغوى بمعنى ان التصرف في امر لغوى  
وهو اللفظ لانه استعمل في غير ما وضع له ابتداء او عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي  
وهو جعل غير الاسد اسدا واما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه فعلى  
انها مجاز عقلي فهى حقيقة لغوية لا يصح اخراجها وانما يخرج به المجاز المرسل وعلى

(فصل)

في مباحث من الحقيقة  
والمجاز والا استعارة  
بالكناية والاستعارة  
التخييلية وقعت في الفناح  
مخالفة لما ذكره المصنف  
والكلام عليها (عرف السكا  
كى الحقيقة القوية) اى غير  
العقلية (بالكلمة المستعملة  
فيما وضعت هى له من غير  
تأويل في الوضع واحترز  
بالقيد الاخير) وهو قوله  
من غير تأويل في الوضع  
(عن الاستعارة على  
اصح القولين) وهو  
القول بان الاستعارة مجاز  
لغوى لكونها مستعملة  
في غير الموضوع له الحقيقي  
فيجب الاحتراز عنها واما  
على القول بانها مجاز عقلي  
واللفظ مستعمل في معناه  
الغوى



انها مجاز لغوي وهو الاصح يحتاج لاخراجها بقيد زائد على قوله فيما وضعت له اذ لا يخرج  
 بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها للشبه بتأويل اي ادعاء انه من جنس  
 المشبه الذي وضع له لفظ اصالة فلما بنى السكاكي تعريفه على هذا القول الاصح  
 وهو انها مجاز لغوي احتاج لزيادة قيد لاخراجها وذلك القيد هو ان وضع الحقيقة  
 لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء وهو معنى قوله من غير تأويل  
 في الوضع (قوله واما على القول بانها مجاز عقلي) اي مجاز سيده التصرف في امور  
 عقلية اي غير الفاظ كجمل الفرد الغير المتعارف من افراد معنى التعارف لفظ مثل  
 جعل الشجاع فردا من افراد الحيوان المفترس الذي هو المعنى متعارف للاسد فليس  
 المراد بكون الاستعارة مجاز عقليا على هذا القول انها من افراد المجاز العقلي  
 المصطلح عليه فيما تقدم وهو اسناد الفعل او ما في معناه لغير من هو (قوله مستعمل  
 في معناه اللغوي) اي هذا الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا معنى لغوي للاسد  
 بسبب الادعاء وجعل الاسد شاملة (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) اي لوجوب  
 دخولها في التعريف لانها من جملة المحدود على هذا القول واما ضعف ذلك القول  
 لان الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه  
 لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء واما استعملت في غير ما وضعت له  
 بالاصالة فتأمل (قوله بتأويل) اي بواسطة تأويل في الوضع او ان الباء للابسة  
 متعلقة بوضعت اي فيما وضعت له وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان  
 الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التحقيق (قوله وعرف المجاز اللغوي) اراد به  
 ما قابل الحقيقة اللغوية التي عرفها اولا وحيث قد اراد به غير العقلي فيشمل الشرعي  
 والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه) اي المستعملة في معنى مغاير للمعنى  
 الذي وضعت الكلمة له (قوله بالتحقيق) الباء للابسة متعلقة بالموضوعه اي المستعملة  
 في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملابسا لتحقيق اي تحقيقه اي تثبيته  
 وتقريره في اصله بان يبقى ذلك الوضع على حاله الاصل الذي هو تعيين اللفظ للدلالة  
 على المعنى نفسه فمخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا  
 حقيقيا وادخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل لانه انما اخرج  
 المستعملة في المعنى الموضوع له وضعا تحقيقيا لاناؤليا بان تكون الكلمة مستعملة  
 فيما هي موضوعه له وضعا مصاحبا للتأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيما  
 ادخل بالادعاء في جنس الموضوع له بالتحقيق (قوله استعمالا في الغير) مفعول مطلق  
 لقوله المستعملة وانما صرح به مع فهمه من قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه له  
 توطئة لذكر الغير بعده ليعلم به قوله بالنسبة الخ ولو حذفه وعلق قوله بالنسبة بغير  
 من قوله في غير ما هي موضوعه له ماضر لكنه صرح به لطول الفصل (قوله بالنسبة

فلا يصح الاحتراز عنها  
 (قائما) اي انما وقع  
 الاحتراز بهذا القيد عن  
 الاستعارة لانها مستعملة  
 فيما وضعت له بتأويل  
 وهو ادعاء دخول المشبه  
 في جنس المشبه به يحمل  
 افراده قسامين متعارفا وغير  
 متعارف (وعرف)  
 السكاكي (المجاز اللغوي  
 بالكلمة المستعملة) في غير  
 ما هي موضوعه له  
 بالتحقيق استعمالا في الغير  
 بالنسبة الى نوع حقيقتها

الى نوع حقيقتها ( متعلق بالغير كما قال الشارح ) وحيث ان المعنى المجاز الغوى هو الكلمة المستعملة في معنى مقياس للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضما حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى نوع حقيقتها اي الكلمة عند المستعمل واورد عليه ان الحقيقة هي اللفظ ويجب ان يكون نوعها لفظا آخر وحيث فيحمل كلامه الى قولنا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة الى نوع اي لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي فاسد مثلا اذا استعمل في ارجل الشجاع كان مستعملا في غير ما وضع له بالنسبة الى كلمة اخرى حقيقة لتلك الكلمة اعني لفظ اسد فيكون لفظ اسد له كلمة اخرى حقيقة في ذلك اللفظ هذا ظاهره ولا معنى لذلك بل اللفظ واحد لكن ان استعمل في معنى كالحبوان الفرس كان فيه حقيقة وان استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا واجيب بان اضافة نوع الى حقيقتها اضافة بيانية اي الى نوع هو حقيقة عند المتكلم بها ومحصله ان المجاز الغوى هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضما حقيقيا وتلك المغايرة بين المعنيين بالنسبة الى كونها حقيقة اي بالنسبة الى معناها الموضوع له عند المتكلم فلفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مقياس لما هي موضوعة له ومغايرته لذلك بالنسبة الى معناها الحقيقي عند الشرعي لان الدعاء مقياس للاقوال والافعال وكذا يقال في الاسد اذا استعمله الغوى في ارجل الشجاع فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة ليعناها الحقيقي عنده وانما اتى بقوله بالنسبة الخ لان التعريف بدونه غير مانع وغير جامع اما كونه غير مانع فلدخول بعض افراد الحقيقة فيه كالصلوة يستعملها الغوى في الدعاء فانه يصدق عليها انها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الاركان ايضا فهي في الدعاء مستعملة في غير الموضوع له في الجملة وهي ذات الاركان وكذا يقال في الصلوة اذا استعملها الشرعي في الاركان اي انه يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق للدعاء ايضا فهي في الاركان مستعملة في غير الموضوع له في الجملة ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكر مع انه من افراد الحقيقة احتج الى اخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها وذلك لان الغوى اذا استعمل الصلاة في الدعاء وان صدق عليه ان الصلاة كلمة مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة وهو الاركان الا ان تلك المغايرة ليست بالنسبة للمعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع واما بالنسبة لذلك المستعمل فالصلاة مستعملة فيما وضعت له لافي غيره وكذا يقال في الشرعي اذا استعمل الصلاة في الاركان واما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلانه لو لا هذا القيد لخرج مثل لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء لانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة اي في اللغة ولما زاد هذا القيد دخل ذلك في التعريف لانه يصدق على الصلاة حثث انها مستعملة

في غير ما هي موضوعة له بالنسبة لنوع حقيقتها عند الاستعمال واما كونها مستعملة في ما هي موضوعة له فذلك ليس بالنسبة الى نوع حقيقتها عند الاستعمال بل عند غيره فظهر لك ان هذا القيد مذكور في التعريف للدخال والاخراج (قوله مع قرينة الخ) خرجت الكناية وقوله في ذلك النوع اي النوع الحقيقي عند الاستعمال لغويا كان او شرعا او من اهل العرف (قوله متعلق بالغير) يحمل وجهين احدهما ان يكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا في معنى مغاير للاصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة التي عند المستعمل ثانيهما ان يكون التعلق معنويا بان يكون الجبرور نعتا للغير فيكون التقدير استعمالا في غير كائنه مغايرته وحاصلة بالنسبة الى ذلك النوع و الى ما ذكر اشار العلامة سم بقوله قوله متعلق بالغير اي تعلقا معنويا او نحويا لانه بمعنى المغاير (قوله للعهد) اي والغير اليهود هو غير ما وضعت له ثم ان الغير اليهود هو ما غير افراد الحقيقة اعني اللغوية والشرعية والعرفية ولا نعين واحدا من تلك الافراد ولهذا اتى بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها فاذا كانت الكلمة موضوعة في عرف الشرع لمعنى ثم استعملت في شيء آخر كانت مجازا شرعا وان كانت موضوعة في اللغة لمعنى ثم استعملها اللغوي في معنى آخر كانت مجازا لغويا وكذا اذا كانت موضوعة في العرف لمعنى واستعملها اهل العرف في غيره كان العرف عاما او خاصا كانت مجازا عرفيا (قوله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة) اي بالنسبة الى نوع كون تلك الكلمة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) اي كما اذا استعمل اللغوي الصلاة في الاركان فان حقيقتها عنده الدعاء فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لغويا (قوله ولما كان هذا القيد) اي قوله استعمالا في الغير بالنسبة الخ وان كان محط القيدية قوله بالنسبة الخ واما قوله استعمالا في الغير فهو توطئة لذكر القيد معلوم من قوله المستعملة في غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال ان السكاكي لم يقل في اصطلاح به الخطاب لما نقلته عنه تقول عليه وحاصل ما اجاب به الشارح ان المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى فورد عليه انه لم لم يقل عنه اللفظ الصادر منه فاجاب الشارح بان ما عدل اليه المصنف اوضح وادل على المقصود (قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح الخ) انما كان بمنزلة لان معناه ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به الخطاب والاستعمال بمعنى ان المغايرة انما هي بالنسبة الى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل فان كانت حقيقتها شرعية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل الذي هو الخطاب بعرف الشرع كان مجازا شرعا وان كانت حقيقتها لغوية وكان المعنى الذي استعملت فيه غيرا بالنسبة اليه عند المستعمل اللغوي كانت مجازا لغويا وهكذا يقال في المجاز العرفي العام والخاص ولا شك ان هذا المعنى هو ما فاده قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها لما علمت ان اصعبه نوع

(لحقيقتها)

مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه اخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته) اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (واتى السكاكي بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (للدخل) في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من انها مستعملة مما وصفت له بالتأويل لا بالتحقيق

فلولم يقيد الوضع بالتحقيق  
لم تدخل هي في التعريف  
لانه ليست مستعملة في غير  
ما وضعت له بالتأويل  
وظاهر عبارة الفتح  
هنا فاسد لانه قل وقولي  
بالتحقيق احتراز عن ان  
لا تخرج الاستعارة وظاهر  
ان الاحتراز انما هو عن  
خروج الاستعارة لانه  
عدم خروجها فيجب ان  
تكون لازمة او يكون  
المعنى احتراز التلا تخرج  
الاستعارة (ورد) ما ذكره  
السكاكي (بان الوضع) وما  
يشق منه كالوضوعة  
مثلا (اذا اطلق لا يتناول  
الوضع بتأويل) لان  
السكاكي نفسه قد فسر  
الوضع بتعيين اللفظ بازاء  
المعنى بنفسه وقال وقولي  
بنفسه احتراز عن الجواز  
المعين بازاء معناه بقرينة ولا  
شك ان دلالة الاسد على  
الرجل التجماع انما هو  
بالقرينة فثبت لا حاجة الى  
تقييد الوضع في تعريف  
الحقيقة بعدم التأويل

لحقيقتها اضافة بآية وان المعنى بالنسبة الى حقيقتها من كونها شرعية او لغوية او عرفية وهذا  
يرجع لقولنا بالنسبة لما عند المستعمل من كونه لغويا او شرعيا او عرفيا قائل ( قوله وادل  
على المقصود ) عطف علة على معلول او سبب على مسبب وانما كان ادل لان قوله بالنسبة  
الى نوع حقيقتها ربما ينوهم منه ان المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص اى كونها حقيقة  
لغوية او شرعية او عرفية مع ان المراد ما هو اعم من ذلك بخلاف قوله في اصطلاح به  
التخاطب فانه لا توهم فيه لان المعنى بشرط ان تكون تلك المقابلة في الاصطلاح الذى  
يقع به التخاطب والاستعمال اعم من ان يكون المستعمل لغويا او شرعيا او عرفيا ( قوله  
في اصطلاح الخ ) يجوز تعلقه بغير وتعلقه بوضع ( قوله واتى السكاكى ) اى في تعريف  
المجاز ( قوله لتدخل الاستعارة ) اى لان قوله في غير ما وضعت له بالتحقيق صادق  
باستعمالها في غير الموضوع له اصلا كما في المجاز المرسل وباستعمالها في الموضوع له  
بالتأويل كما في الاستعارة فلولم زد قيد التحقيق كان المنى الاستعمال في مطلق الوضع  
الصادق بالوضع بالتأويل فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لانها لا يصدق عليها  
انها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها انها كلمة مستعملة فيما وضعت له  
في الجملة فظهر مما قاله السكاكى ان قيد التحقيق لا دخاله ( قوله لانها ليست مستعملة في غير  
ما وضعت له بالتأويل ) اى بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما  
وضعت له في الجملة فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يدخلها ( قوله احتراز عن ان  
لا تخرج الخ ) اى فظاهره ان المحترز عنه والتباعد عنه عدم خروجها واذا احتزنا  
بالقيد عن عدم خروجها كان خروجها من التعريف ثابتا لان المحترز عنه منى من التعريف  
واذا كان المنى من التعريف عدم خروجها كان الثابت له خروجها عنه اذلا واسطة  
بين التقيضين ومن المعلوم ان المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها  
منه فقد ظهر فساد ظاهر عبارته ( قوله وظاهر ) اى من كلامهم ( قوله انما هو عن خروج  
الاستعارة ) اى لانه اذا تحرز وتباعد عن خروجها من التعريف ثبت دخولها فيه ( قوله  
لا عن عدم خروجها ) اى لانه اذا تحرز عن عدم خروجها من التعريف كان الثابت  
للتعريف خروجها عنه كما علمت وهذا خلاف المطلوب ( قوله فيجب ان تكون لازمة )  
اى على حد قوله تعالى لتلا يعلم اهل الكتاب اذا تصود يعلم اهل الكتاب ان لا يقدر  
على شئ من فضل الله ( قوله او يكون المعنى احتراز التلا تخرج الخ ) اى فمن في كلامه  
للتعطيل وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة لاجل  
تحقق عدم خروجها الذى هو دخولها ( قوله ورد ما ذكره السكاكى ) اى رد مقتضى  
ما ذكره السكاكى من الاحتياج الى زيادة قيد التحقيق ومن غير تأويل في الوضع

وحاصله ان السكاكى ادعى انه انما زاد في تعريف المجاز الاغوى قيد التحقيق لاجل دخول الاستعارة فيه وزاد في تعريف الحقيقة الاغوية قيد من غير تأويل في الوضع لاجل ان تخرج الاستعارة عنه ومقتضى هذا ان قيد التحقيق محتاج اليه في تعريف المجاز وانه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عنه الاستعارة مع انها مجاز لغوى وان قيد من غير تأويل في الوضع محتاج اليه في تعريف الحقيقة وانه لو لم يرد ذلك القيد في تعريفها لدخلت فيه الاستعارة وحاصل الرد على السكاكى ان ما اقتضاه كلامه من الحاجة الى زيادة القيدين المذكورين في التعريفين مردود بانه لا يحتاج الى زيادتهما اصلا وذكروهما محض حشو ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يتوقف على شيء منهما وذلك لان ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق ولا تأويل كاف في اخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وفي ادخالها في تعريف المجاز لان الوضع اذا اطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي وحينئذ فلا يحتاج الى زيادة التحقيق لكون التقييد عن التعريف هو الوضع الحقيقي فيبين التأويل وهو الذى للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لان الاستعارة وان كانت موضوعة لكن بالتأويل (قوله كالوضوعة) اى التى عبر بها السكاكى في تعريف المجاز وقوله مثلا اى كالفعل في قول السكاكى في تعريف الحقيقة وضعت له (قوله اذا اطلق) اى عن التقييد بالتحقيق او بالتأويل (قوله لا يتناول الخ) اى لا يراد به المعنى الاعم التناول لكل من التحقيق والتأويل بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه وهو التحقيق وقوله الوضع بالتأويل اى بواسطته والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما مر (قوله قد فسر الوضع) اى المطلق (قوله بازا المعنى) اى في مقابلته (قوله بنفسه) اى ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) اى حاله كون ذلك التعيين ملتصبا بقرينة (قوله ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعنى على وجه الاستعارة وقوله انما هو بالقرينة اى والتأويل اى وحينئذ فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا اطلق (قوله حينئذ) اى حين اذ كان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) اى لاخراج الاستعارة وذلك لانه لا يقال ان الكلمة مستعملة فيما وضعت له الا اذا لم يكن هناك تأويل بان استعملت فيما وضعت له تحقيقا فلا استعارة خارجة بتقييد الوضع وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج له في اخراجها (قوله وفي تعريف المجاز) اى ولا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق يعنى لا ادخال الاستعارة فيه وذلك لانه حيث قيل كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي فيكون

وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الابطاح لا تميم الحد ويمكن الجواب بان السكاكى لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض لفظ الوضع اشتراكين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر

الوضع الحقيقي منفيان في التأويل وهو الذي للاستشارة وجبئذ بالاستشارة داخله  
 في التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لقيد التحقيق بعده لادخاله فيه (قوله اللهم الخ) جواب  
 اول من طرف السكاكي بالتسليم وحاصله اناسلم ان الوضع اذا اطلق لا يتناول  
 الوضع بالتأويل بل لا يدل الاعلى الوضع بالتحقيق وان السكاكي لاحظ ما ذكر لكنه  
 زاد لفظ التحقيق وزاد قوله من غير تأويل في الوضع ليوضح المراد من الوضع كل الانضاح  
 بمنزلة ان يقال جاء الانسان الناطق بالتصريح بفصله حتى لا يتطرق اليه امكان حله  
 على غير معناه الحقيقي بادعاء قرينة تجوز مثلا وعلى هذا يقول السكاكي وقول بالتحقيق  
 للاحتراز الخ معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع لانه لاصل الاحتراز والا كان  
 ذلك القيد تقيما للمحد لان زيادة الايضاح (قوله ويمكن الجواب) هذا جواب ثان  
 من طرف السكاكي بالنوع وكان اللائق تقديمه على الجواب الاول لانه بالتسليم وحاصل  
 هذا الجواب اناسلم ما قاله المصنف من ان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع  
 بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي فاقى السكاكي  
 بالقيد ليكون قرينة على ان المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع  
 الصادق بالتحقيق والتأويل وعبر الشارح بالامكان لعدم اطلاعه على مقصود  
 السكاكي قال العلامة عبد الجكيم وفي هذا الجواب نظرا لاناسلم عروض الاشتراك  
 لفظ الوضع لان التبادر من الوضع عند الاطلاق الوضع الحقيقي وانما اطلق على  
 التأويل وضع تجوزا (قوله لم يقصد ان مطلق الوضع) اي لم يقصد ان الوضع (المطلق  
 الذي لم يقيد بقيد وقوله بالمعنى اي المفسر بالمعنى الذي ذكره وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى  
 بنفسه (قوله يتناول الوضع بالتأويل) اي بحيث يكون الوضع المطلق ليفسر بما ذكره  
 من قبيل المتواطى حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم تناول (قوله اشتراك) اي لفظي بين  
 الامرين المذكورين بحيث انه وضع لكل منهما بوضع على حدة (قوله فقيده بالتحقيق)  
 اي في تعريف المجاز وقيد بعدم التأويل في تعريف الحقيقة (قوله ليكون قرينة الخ)  
 اي ليكون قرينة على ان المراد بالوضع اي الواقع في التعريف احده معنييه وهو الوضع  
 الحقيقي لان المشترك اللفظي اذا وقع في التعريف لا بد له من قرينة تعين المراد منه فقوله  
 على ان المراد بالوضع اي الواقع في التعريف قوله معناه المذكور اي الذي ذكره السكاكي  
 وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه الذي هو الوضع الحقيقي (قوله لا المعنى الذي يستعمل  
 فيه احيانا) اي بطريق عروض الاشتراك اللفظي وقد يقال الواجب عند عدم التقييد  
 ارادة جميع معاني الوضع الشاملة للمعنى المذكور والمعنى الذي يستعمل فيه احيانا لا الثاني  
 فقط وجبئذ فالاول للشارح ان يقول لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا ايضا (قوله  
 وبهذا) اي الجواب الثاني الذي هو بالنوع (قوله يخرج) اي يحصل الجواب عن سؤال  
 آخر وارد على السكاكي من حيث تعبيره بالتحقيق في تعريف المجاز ومعنى خروج جواب

السؤال الآخر من هذا الجواب ان يجعل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر وحاصل ذلك السؤال الآخر ان يقال لانسلم تناول الوضع بالتأويل حتى يحتاج لتقيده بالتحقيق لاجل دخول الاستعارة ولو سلم تأويله فلانسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز اذ لم يقيد الوضع بالتحقيق لان قوله في تعريفه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له لو اقتصر عليه ولم يرد قوله بالتحقيق لم ينعين ان يراد بالوضع المنى الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظ ان يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه وينبذ دخول الاستعارة في المجاز ثم يخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه للتخصيص وحينئذ فلا حاجة للتقيد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال ان يقال ان السكاكي لم يرد ان مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر بل اراد ان الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد منه (قوله لو سلم تناول الوضع) اي المنى المذكور في التعريف وقوله للوضع بالتأويل اي بحيث يجعل الوضع من قبل المتواطىء (قوله فلا تخرج الاستعارة) اي من تعريف المجاز اي على تقدير عدم زيادة القيد الاخير وقوله ايضا اي كما لا تخرج عند زيادة القيد الاخير وحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع التأويلي وعلى تقدير تساوله فكان حاجة لتقيد الوضع بالتحقيق لاجل دخولها في تعريف المجاز لدخولها فيه بدون ذلك القيد (قوله في الجملة) اي بالنظر لبعض الاوضاع وهو الوضع الحقيقي لا باعتبار جميع الاوضاع لانها مستعملة فيها وضعت له باعتبار الوضع التأويلي (قوله اذ غاية ما في الباب) اي ما في هذا المقام وهذا علة للعلل مع علته (قوله لكن لاجهة) اي لوجه ولا سبب وقوله لتخصيصه اي الوضع المنى الواقع في تعريف المجاز (قوله حتى تخرج الاستعارة) اي من تعريف المجاز وهذا تبرع على تخصيصه بالوضع التأويلي اي لكن لا وجه لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع التأويلي فخرج الاستعارة من التعريف البنية فصاح لتقيد بالتحقيق لادخالها فيه بل للوجه تخصيصه بالتحقيق وحينئذ قد دخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لادخالها لا يقال لتخصيص الوضع بالتحقيق لوجه له ايضا بل هو تحكم كتخصيصه بالتأويلي لا نقول المرجح لمل الوضع على الحقيقي وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع اذا اطلق يكون حقيقة في التحقيق (قوله ورد ايضا ما ذكره) اي ورد مقتضى ما ذكره السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقيد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به الخطاب وعدم تقيد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فان صنيعه هذا يقتضي الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج له في تعريف الحقيقة وحاصل الرد عليه ان ما اقتضاه هذا الصنيع مردود بل ذلك القيد محتاج اليه

وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليه انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البنية (و) رد ايضا ما ذكره (بان التقيد باصطلاح به الخطاب)

في التعريفين معا وذلك لان وجه الحاجة اليه في تعريف المجاز هو انه لو لم يذكر فيه  
 لكان غير جامع لانه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء فانه يصدق  
 عليه انه كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة اى باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم  
 مع انها مجاز وعند ذكر ذلك القيد تدخل في حد المجاز اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة  
 في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبان كانت مستعملة فيما وضعت له باعتبار  
 اصطلاح آخر مغاير لاصطلاح به الخطاب ووجه الحاجة اليه في تعريف الحقيقة هو انه  
 لو لم يذكر فيه لكان غير مانع لانه لو لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ  
 الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى وضعت  
 له في الجملة مع انه مجاز وعند ذكر ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لانها وان كانت  
 مستعملة فيما وضعت له في الجملة اى باعتبار وضع اللغة الا انها لم تكن مستعملة في المعنى  
 الذى وضع له اللفظ في اصطلاح به الخطاب وهو اصطلاح اهل الشرع فظهر ان قيد  
 في اصطلاح به الخطاب يحتاج الى التقييد به في التعريفين وحينئذ لما اقتضاء صنيع  
 السكاكى من احتياج تعريف المجاز له دون تعريف الحقيقة مردود (قوله او ما يؤدى معناه)  
 اى كالذى عبر به السكاكى (قوله يخرج عنه نحو هذا اللفظ) اى لفظ الصلاة اذا استعمله  
 الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) اى باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح  
 اللغويين (قوله وان لم يكن) اى والحال انه لم يكن مستعملا في المعنى الذى وضع له  
 في هذا الاصطلاح اى الشرعي وحينئذ فهو مجاز فلولاً زيادة ذلك القيد لكان تعريف  
 الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصلة  
 ان السكاكى استغنى عن ذكر قيد اصطلاح به الخطاب في تعريف الحقيقة لان الحقيقة  
 قيد ما يفيد ذلك القيد والحقيقة مرعية عرفاً ولولم تذكر في تعريف الامور الاعتبارية  
 وهى التى يكون مدلولها واحداً وانما اختلف فيه بالاعتبار ولا شك ان الحقيقة والمجاز  
 والكناية من ذلك القبيل فان مدلول الثلاثة الكلمة المستعملة وانما اختلف بالاعتبار فاذا قيل  
 المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحقيقة وهى  
 كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تخالف نفسها باعتبار آخر  
 واذا قيل الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد ان الحقيقة هى الكلمة من تلك  
 الحقيقة وهى كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهى بذلك الاعتبار تكون غير المجاز  
 والكناية وان كان الجميع شيئاً واحداً في نفسه واذا قيل الكناية هى الكلمة المستعملة  
 في غير ما وضعت له مع جواز ارادة المعنى الموضوع له كان المراد ان الكناية هى الكلمة  
 من تلك الحقيقة اى كونها مستعملة في الغير مع صحة ارادة الموضوع له وهى بهذا الاعتبار  
 تخالف نفسها حالة كونها موصوفة بغير معنى الكناية واذا علمت ان قيد الحقيقة مرعى

او ما يؤدى معناه كما لا بد  
 منه في تعريف المجاز  
 ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة  
 اذا استعمله الشارع في  
 الدعاء مجازاً كذلك (لا بد  
 منه في تعريف الحقيقة)  
 ايضا يخرج عنه نحو هذا  
 اللفظ لانه مستعمل فيما  
 وضع له في الجملة وان لم  
 يكن ما وضع له في هذا  
 الاصطلاح ويمكن  
 الجواب



عرفا في تعريف الامور الاعتبارية وان الحقيقة والمجاز من ذلك القيسل لعل ان قول السكاكي في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح به الخطاب اذ مفاده حيث انما هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز ايضا قلنا الاصل ذكر القيد وايضا اذا اعتبرته الحقيقة في تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير موضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة ( قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف الخ ) احتراز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول وهي الامور المتباينة التي لا تجتمع في شيء واحد كالانسان والفرس فليس قيد الحقيقة معتبرا في تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان الصاهل لم يتخرج الى ان يراعى في الانسان من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي هو فرس من حيث انه صاهل ولا ان يراعى في الفرس من حيث انه صاهل اذ لا التباس بين الصاهل والناطق في الماصدق ( قوله والاضافات ) عطف مرادف ( قوله كذلك ) اي مختلفان بالاضافة والاعتبار ( قوله لان الكلمة الواحدة ) اي كلفظ صلاة وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد اي كالدعاء وقوله قد تكون حقيقة اي باعتبار وضع اللغة وقوله وقد تكون مجازا اي باعتبار وضع الشرع وكذلك لفظ صلاة بالنسبة للافعال المخصوصة فانه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة ( قوله فالمراد الخ ) هذا تبريع على ما مر من ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور الاعتبارية وان الحقيقة والمجاز منها اي واذا علمت ذلك فمراة السكاكي ان الحقيقة الخ ( قوله لاسما ان تعليق الحكم بالوصف ) المراد بالحكم الاستعمال المأخوذ من مستعملة والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله وضعت وقوله لهذا المعنى اي المراد المشار له بقوله فالمراد الخ وهذا تأييد لما ذكره من ان مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحقيقة فكأنه قال ويؤيد ما ذكر من ان مراد السكاكي ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له انه علق الاستعمال بما يشعر بكونه علة له وهو الوضع لان الوضع يناسب الاستعمال ضرورة ان اللفظ انما يوضع لمعنى ليستعمل فيه وتعلق الحكم على وصف مناسب يشعر بعليته ( قوله لا ينجيب سألته ) هو بالرفع فاعل ينجيب مخفيا اي ان سألته لا يرد خائبا من غير عطية او انه بالنصب مفعول ينجيب مشددا اي لا يرد سألته خائبا قد خلق الحكم وهو عدم الرد خائبا على الوصف وهو جواد فيشعر بان العلة في ذلك الحكم كونه جوادا لا كونه انسانا ولا فهو من هذه الحقيقة قد ينجيب سألته لعروض البخل بعد مفارقة الوصف فتسليم انقضيه انما هو باعتبار الوصف ( قوله وحينئذ ) اي وحين اذ كان قيد الحقيقة مراد السكاكي في تعريف الحقيقة ( قوله يخرج عن التعريف ) اي عن تعريف

بان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا ينجب ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه من حيث انها موضوعه لاسما ان تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا ينجب سألته

الحقيقة (قوله بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له) اى وهى الهيئة المجتمعة من الاقوال والافعال اى واذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة له بل من حيث ان الدعاء جزء من المعنى الذى وضعت له فتكون مجازا بقى شئ آخر وهو ان رعاية الحنية في التعريف احالة على امر خفى فانه بعد تسليم انه امر عرفى براعى ولو لم يذكر يكون خفيا لا عنى خواص اهل العرف والمطلوب فى التعريف البيان البليغ فيجب ذكر الحنية في الحدو الا كان معنيا بالاحالة المذكورة وقد يجاب بان الامر وان كان كذلك لكن الكلام مع منزله دخل في العرف وايضا هذا بهاية ما يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جز ما قاله يعقوبى (قوله وقد يجاب) اى بجواب ثان وحاصله ان هذا القيد هو فى اصطلاح به الخطاب وان كان متروكا فى تعريف الحقيقة الا انه مراد للسكاكى فهو محذوف من تعريفها لدلالة القيد المذكور فى تعريف المجاز عليه (قوله لكنه) جواب عما يقال حيث اكتفى بذكر للمقيد فى احد التعريفين لدلالته على اعتباره فى الآخر فهلا عكس وذكره فى تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف المجاز لدلالة ذكره فى تعريف الحقيقة على اعتباره فى تعريف المجاز (قوله وبان اللام الخ) عطف على قوله بان قيد فى اصطلاح به الخطاب مراد الخ فهو جواب ثالث وحاصله ان اللام فى قوله فى تعريف الحقيقة من غير تأويل فى الوضع لام العهد والعهد هو الوضع الذى وقع بسببه الخطاب والوضع الذى وقع بسببه الخطاب هو الوضع المصطلح عليه عند الخطاب وحيث فلا حاجة لزيادة قيد فى اصطلاح به الخطاب فى تعريف الحقيقة (قوله وفى كليهما نظر) اى فى كل من هذين الجوابين الاخيرين وهما التعاطفان نظر اما النظر فى الاول فهو ان التعريفات يجب ان يكون كل واحد منها مستقلا منقطعاً عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف منه لكمال العناية فيها ببيان المساهية فلا يجوز ان يترك قيد من تعريف ويتكل فى فهمه على ما فى تعريف آخر واما النظر فى الثانى فحاصله ان العهد هو الوضع المدلول لقوله فيما وضعت له ولا شك انه يدل على مطلق الوضع لان الاستعمال انما يقتصر لمطلق الوضع الذى هو اعم من الوضع الذى روى فى اصطلاح به الخطاب ومن غيره فاذا كان ذلك هو العهد وهو اعم فلا اشعار له بالاخص الذى هو الوضع المرعى فى اصطلاح به الخطاب فلا يخرج به ما ذكر اذ معنى الكلام حيث ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فى مطلق ما وضعت له من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق ولا شك ان الصلاة اذا استعملت فى عرف الشرع فى الدعاء صدق عليها انها كلمة استعملت فى مطلق ما وضعت له وهو اللغة من غير تأويل فى ذلك الوضع المطلق الصادق بالقوى فى الحالة الراهنة فالعهدية التى وجدت فى التعريف ليس فيها عهدية الوضع المعبر فى الخطاب فلا بد من التصريح بها والا فالكلام على اصله فيبقى البحث آه يعقوبى (قوله واعتراض ايضا الخ) المعارض

اى من حيث انه جواد  
وحيث يخرج عن التعريف  
مثل لفظ الصلاة المستعملة  
فى عرف الشرع فى الدعاء  
لان استعماله فى الدعاء  
ليس من حيث انه موضوع  
للدعاء بل من حيث ان الدعاء  
جزء من الموضوع له  
وقد يجاب بان قيد اصطلاح  
به الخطاب مراد فى تعريف  
الحقيقة لكنه اكتفى بذكره  
فى تعريف المجاز لكون  
البحث عن الحقيقة غير  
مقصود بالذات فى هذا  
الفن وبان اللام فى  
الوضع للعهد اى الوضع  
الذى وقع به الخطاب فلا  
حاجة الى هذا القيد وفى  
كليهما نظر واعتراض ايضا  
على تعريف المجاز بانه  
يتناول الغلط لان الفرس  
فى هذا الفرس مشرا  
الى كتاب بين يديه مستعمل  
فى غير ما وضع له والاشارة  
الى الكتاب قرينة على انه لم  
يرد بالفرس معناه الحقيقى

هو المصنف في الابضاح قد اعترض فيه على تعريف السكاكي للجاز بانه غير مانع لانه يتناول الغلط فكان على السكاكي ان يزيد بعد قوله مع قرينة مانعة عن ارادته على وجه يصح بان تكون القرينة ملاحظة لاجل اخراج ذلك واجيب عنه بان قوله مع قرينة على حذف مضاف اى مع نصب قرينة ولاشك ان نصب التكلم قرينة يستدعى اختياره في المنصوب والشعور به لان النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة وذلك مفقود في الغلط لان الغلط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس مثلاً ان كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعاً في تعريف الجاز واعلم ان الاعتراض يتناول تعريف الجاز للفظ انما يريد ان كان المراد بالغلط سبق الانسان لان الغلط حينئذ قد استعمل لفظ الفرس في الكتاب وان كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا يرد بناء على ان اللفظ موضوع للمعنى الذهني لان الغلط انما اطلق الفرس على معناه قاله سم (قوله وقسم الجاز الى آخر قوله وعد التمثيل منها) القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد وعد التمثيل منها لانه محط الاعتراض عليه وما قبله كله تمهيد له واحترز بقوله اللغوى من العقلى وبقوله راجع الى معنى الكلمة من راجع الى حكمها كما في قوله تعالى وجاء ربك فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلى في الكلام لقوله ربك هو اجر واما الرفع فيجاز ومدار الجاز راجع لحكم الكلمة على اكتساب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استثناء واضحاً كالکاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء (قوله النظم للفسادة) بالنصب نعت للجاز اللغوى بان استعملت الكلمة في معنى غير ما وضعت له فذلك الكلمة التي هي مجاز فهم منها قائمة وهي للمعنى المستعملة فيه واحترز بذلك عن اللفظ للدال على المقيد اذا استعمل في المطلق كالمرس فانه انف لم يعبر يستعمل في انفس الانسان من حيث انه مطلق انف لامن حيث تشبه به في الانبساط فانه مجاز لم يتضمن قائمة لان المعنى الاصلى للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن قال العلامة البيهقي وفيه نظر لانه ان عنى قائمة مخصوصة كالبالغة في التشبيه عند اقتضاء المقام اياه كما في الاستعارة وكاطلاق اسم الجزء على الكل حيث اريد اقامته في مقامه للاشعار بان لذلك الجزء خصوصية الكل وانه لا يتم الابن كالعين يطلق مجازاً مرسل على الرينة فهو مسلم ولا يفيد نفى مطلق القائمة حتى يكون قسماً لكل ما يفيد هاتين القائمتين او غيرهما وان اريد انه لا قائمة فيه اصلاً لم يسلم فان الجاز مطلقاً لا يخلو عن قائمة ولو كانت تلك القائمة هي ان دلالة على معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للثبوت في الذهن حيث تضمن ملاحظة الاصل اذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه الى لازمه آه (قوله الى الاستعارة) اى الى مطلق الاستعارة اعم من التصريحية والمكنية (قوله بانه) اى بسبب انه اى الجاز اللغوى النظم لقائمة ان تضمن البالغة في التشبيه كالاسد يستعمل في الرجل الشجاع

(وقسم) السكاكي (الجاز اللغوى) راجع الى معنى الكلمة النظم للقائمة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن البالغة في التشبيه فاستعارة والافير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به) اى بالطرف المذكور (الآخر) اى الطرف المتروك (مدعى دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعى انه من جنس الاسد

فهو استعارة وان لم ينضمنا ولكن فيه فائدة اخرى كما تقدم في اطلاق العين على الرابطة  
فانه يشر ان العين الذي هو العضو المعلوم جزؤه وان الكل الذي هو الرابطة لا يتم الا به  
فهو غير استعارة بل هو مجاز مرسل فالجواز المرسل عنده ما تضمن فائدة غير المبالغة في التشبيه  
واما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن الجواز المرسل عنده بسميه  
المجاز الخالي عن الفائدة (قوله وعرف الاستعارة) اي التي هي احد قسمي المجاز الغوي  
التضمن للفائدة (قوله بان تذكر احد طرفي التشبيه) لا يخفى ان احد طرفي التشبيه  
في الحقيقة هو المعنى وان الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وحيث ان يجعل  
في الكلام حذف مضاف اي بان تذكر اسم احد طرفي التشبيه ولا يقال ان المراد ان تذكر  
احد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لان هذا يقتضي ان المراد به معناه وليس كذلك بل المراد به  
الطرف الآخر وقوله اي بالطرف المذكور اي باسم الطرف المذكور وقوله اي الطرف  
المذكور اي المذكور اسمه وحاصله ان تذكر اسم احد طرفي التشبيه وتريد باسم ذلك  
الطرف المذكور الطرف الآخر الذي ترك اسمه وكذا يقال في قوله الآتي وعني بالمرح  
بها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه به اي الطرف المذكور اسمه هو المشبه به ومقتضى  
قوله بان تذكر الخ ان مسمى الاستعارة نفس الذكر وهو يوافق ما مر من ان الاستعارة  
تطلق على استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن  
ارادة معناها الاصلى لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من اقسام المجاز فتكون  
لفظا لان المجاز لفظ (قوله مدعيا) حال من فاعل تذكر اي ان تذكر اسم احد الطرفين  
وتريد به الطرف الآخر حالة كونك مدعيا دخول المشبه في جنس ذلك المشبه به اي  
في حقيقته وتلك الدعوى صحت اطلاق اسم المشبه به على المشبه في المصراحة وصحت  
اطلاق اسم المشبه على المشبه به في المكنية لاشترائهما في الجنس بالدعوى (قوله كما  
تقول الخ) لما كان قوله ان تذكر اسم احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر يشمل ما اذا ذكر  
اسم المشبه به واريد منه المشبه كما في المصراحة ويشمل ما اذا ذكر اسم المشبه واريد به  
المشبه به كما في المكنية عنده مثل الشارح بمثالين الاول للاول والثاني للثاني (قوله  
فتثبت له ما يخص المشبه به) اي فلما ادعيت دخول المشبه وهو الرجل الشجاع  
في جنس المشبه به وهو الاسد اثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه اي اسم حقيقته  
الذي هو لفظ الاسد فانه اسم جنسه وحقيقته الذي هو الحيوان المفترس (قوله وكما تقول  
انثبت المنيعة الخ) فانت لم ترد بالنية التي هي اسم المشبه معناها الحقيقي الذي هو الموت  
المجرد عن السبعية الادعائية بل اردت بها معنى السبع الذي هو المشبه به لكن لم ترد بها  
السبع الحقيقي بل السبع الادعائي وهو الموت الذي ادعيت سبعية ولما اطلق لفظ المنيعة  
على السبع الادعائي وهو الموت المدعى له السبعية اثبت لها ما يخص السبع المشبه به  
وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وانت خير بان هذا لا يلائم قول المصنف وتريد به

فتثبت له ما يخص المشبه به  
وهو اسم جنسه وكما تقول  
انثبت المنيعة اظفارها  
وانت تريد بالنية السبع  
بادعاء السبعية لها فتثبت  
لها ما يخص السبع  
المشبه به وهو الاظفار  
ويسمى المشبه به سواء كان  
هو المذكور او المذكور  
مستعاراً منه ويسمى اسم  
المشبه به مستعاراً ويسمى  
المشبه مستعاراً له (وقسمها)  
اي الاستعارة (الى  
المصرح بها والمكنى عنها  
وعني بالمصرح بها ان  
يكون) الطرف (المذكور)  
من طرفي التشبيه (هو  
المشبه به وجعل منها) اي  
من الاستعارة المصرح بها  
(تحقيقية وتخييلية)

الآخر لانه لم يرد بالنية هنا الطرف الآخر الذي هو السبع الحقيقي الا ان يقال ان قول السكاكى ان تذكر احد الطرفين وتريد الآخر معناه وتريد الآخر حقيقة او ادعاء وحاصل تقرير الاستعارة بالكناية في انشبت النية اظفارها بجلان على مذهب السكاكى ان تقول شبهت النية وهى الموت بالسبع وادعينا انها فرد من افراده وان له فردين الفرد المعلوم وهو السبع الحقيقي اعنى الحيوان المفترس والفرد الادعاى وهو الموت المدعى سبعينه ثم اطلقنا لفظ النية على السبع الادعاى ولما اطلقناه عليه اثبتنا له ما يخص السبع وهو الاظفار (قوله ويسمى) بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على السكاكى وكذا يقال فيما بعد (قوله سواء كان هو المذكور) اى كما فى المثال الاول وقوله او المتروك اى كما فى المثال الثانى والمراد سواء كان مذكورا اسمه او متروكا اسمه كما علمت (قوله ويسمى اسم الشبهه مستعاراً) اى سواء كان اسم الشبهه هو المذكور كما فى المثال الاول او المتروك كما فى المثال الثانى ومعنى كونه مستعاراً مع انه متروك انه يستحق الاستعارة اللفظية لكنها تركت مكنتها عنها بل وازم الشبهه هذا كلام السكاكى وهو دال على ان المستعار فى قولنا اظفار النية ثبتت بفلان هو لفظ السبع والمستعار له النية وسيأتى له ما يخالف ذلك وهو ان المستعار فى الاستعارة بالكناية هو لفظ النية المعبر به عن الاسد الادعاى وهو مقتضى قوله اولا ان تذكر اسم احد الطرفين وتريد به الآخر وذلك لانه فسر الاستعارة بالذكر ومتعلق الذكر هو المستعار فعلت مما ذكر ان فى كلام السكاكى بالنسبة للاستعارة بالكناية تناقضا لان كلامه فى بعض المواضع يفيد ان الاستعارة بالكناية لفظ الشبهه المتروك وفى بعض المواضع يفيد انها لفظ لشبهه المذكور (قوله وقسمها الى المصرح بها والمكنى عنها) يستفاد منه انهما لا يجتمعان وكذلك من حيث المفهوم واما من حيث الصدق فى مادة فقد يجتمعان كما فى قوله تعالى فاذا قمنا الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع الاستعارتان فى لباس فانه شبه ما غشى الانسان عند الجوع من اثر الضرر كالتحول والاصفرار من حيث الاشتمال باللباس واستعيره اسمه ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشيع فتكون استعارة مصرحة نظرا للاول ومكنية نظرا للثانى وتكون الاذاقة تخيلا (قوله ان يكون الطرف المذكور) اى المذكور اسمه هو الشبهه اى وعنى بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور اسمه هو الشبهه ولا يخفى ما فى كلامه من التسامح لان كون الطرف المذكور اسمه مشبها او مشبهها به ليس هو المصرح بها او المكنى عنها لان المصرح بها والمكنى عنها هو اللفظ لا الكون المذكور (قوله وجعل منها) اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية اى ولم يجعل مثل ذلك فى المكنية ولعل ذلك ان الشبهه فى الحقيقة لا يكون الاثباتا فى الحس والعقل والشبهه فى التخييلية لم يكن ثابتا الا فى الوهم والمكنية عند السكاكى لا يكون الشبهه فيها الا تخييليا كالسبع الادعاى فى انشبت النية اظفارها بفلان فان الشبهه عنده النية والشبهه السبع الادعاى وهو

الموت المدعى سفيته فلما كان الشبه به فيها لا يكون الانحيلبا امتنع قسمها  
للتحقيقية والخييلية واما على رأى المصنف في المكنية فامتناع قسمها اليهما ظاهر  
( قوله وانما لم يقل ) اى المصنف وقسمها اليهما المشعر بانحصارها في القسمين بل عدل  
الى قوله جعل منها كذا وكذا المشعر بقاشئ آخر وراه الحقيقية والخييلية لان التبادر  
الخ ( قوله لان التبادر الى الفهم من الحقيقية الخ ) اى من اطلاق لفظ الحقيقية واطلاق  
لفظ الخييلية وقوله ما يكون على الجزم اى ما يكون استعارة تحقيقية جزما وما يكون  
استعارة تخيلية جزما على سبيل الاحتمال وانما كان التبادر الى الفهم ماذكر لان الاصل  
اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه معناه فتكون نسبتبه جزما واطلاقه على ما يحتمل ان  
يوجد فيه معناه فتكون النسبة به احتمالا خلاف التبادر ( قوله وهو قد ذكر ) اى  
السكاكى اى والحال انه قد ذكر للمصرحة قسما آخر ( قوله كما ذكر في بيت زهير ) اى  
وهو قوله سابقا

صحا القلب عن سلمى واقصر باطله • وعرى افراس الصبا ور واحله \*

قد وجه فيه وجهين كما تقدم احدهما ان يكون شبه الصبا بالجهة المقضى منها الوطر  
واضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وعليه تكون الافراس والرواحل تخيلا قرينة  
للمكنية والآخر ان يكون شبه اسباب استيفاء اللذة او ان الصبا بالافراس والرواحل  
فتكون الافراس والرواحل تحقيقية وذكر الصبا على هذا تجريد والحاصل انه لو قال  
المصنف وقسمها الى الحقيقية والخييلية لاقتضى ان السكاكى حصرها في القسمين  
وهو لا يصح لانه ذكر للمصرحة قسما آخر وهى المحتملة للحقيقية والخييلية فلماذا  
عدل عن قوله وقسمها الى قوله وجعل منها الخ المقضى ان ثمة قسما آخر وهو قسم  
الاحتمال ولا يقال قسم الاحتمال داخل في الحقيقية والخييلية لانا اذا قلنا المصرحة  
تقسم الحقيقية والخييلية فمعناه الحقيقية جزما واحتمالا والخييلية جزما واحتمالا  
لانا نقول التبادر من اطلاق لفظ التحقيق والخييل ما يكون كذلك جزما لاحتمالا  
كما تقدم وقد يقال ان هذا التقسيم اعنى قولنا هذه الاستعارة مجزوم بتحقيقتها وهذه  
الاستعارة مجزوم بتخييليتها وهذه محتملة للحقيقية والخييلية تقسيم في الامثلة وليس  
كلانا في تقسيم الامثلة الى ما يجزم بان الاستعارة فيه تحقيقية او تخيلية او محتملة وانما  
كلانا في تقسيم مفهوم الاستعارة المصرحة ولا شك انه منحصر في نوعي الحقيقية  
والخييلية والثاني المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل ( قوله اى بما يكون الخ ) لا يخفى  
ما في هذا الكلام من المسا محذوران الاستعارة الحقيقية ليست كون المشبه المتروك متحققا حسا  
او عقلا ولم تقدم له هذا اصلا فكان الاولى ان يقول اى لفظ المشبه به المنقول للمشبه المتروك  
لفظه التحقيق حسا او عقلا والاول كلفظ اسد المنقول لرجل الشجاع في قولك رأيت  
اسدا في الحمام والثاني كلفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الاحكام

وانما لم يقل وقسمها  
اليهما لان التبادر الى  
الفهم من الحقيقية والخييلية  
ما يكون على الجزم وهو  
قد ذكر قسما آخر سماه  
المحتملة للتحقيق والخييل  
كما ذكر في بيت زهير  
( وفسر الحقيقية بما مر )  
اى بما يكون المشبه المتروك  
متحققا حسا او عقلا ( وعد  
التمثيل ) على سبيل  
الاستعارة كما مر في قولك  
اراه تقدم رجلا وتؤخر  
اخرى ( منها ) اى من  
الحقيقية مع القطع ومن  
الامثلة استعارة وصفه  
احدى صورتين متعارضتين  
من امور لو وصف صورة  
اخرى

الشرعية في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله وعد التمثيل) اي الاستعارة التمثيلية  
وتقدم انها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة ونتمى تمثيلا مطلقا وحينئذ فلاحاجة  
لتقدير الشارح قوله على سبيل الاستعارة قاله في الاطول وقد يقال قصد الشارح زيادته  
على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاخر (قوله اي من الحقيقية) اي التي هي  
قسم من اقسام المجاز المفرد ولذا جاء الاعتراض الآتي (قوله مع القطع) اي لا الحقيقية  
مع الاحتمال (قوله ومن الأمثلة) اي ومن امثلة الحقيقية على القطع وهذا مقول القول  
(قوله الحقيقية مع القطع) صفة للاستعارة (قوله استعارة وصف احدى صورتين  
منزعتين من امور لو وصف صورة اخرى) فيه بحث لان المستعار ابداهو اللفظ الدال  
على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة فان تأول ذلك بان المراد  
بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكنسبه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله  
لو وصف صورة اخرى لان المستعار له نفس المشبه لالفظه اللهم الا ان يقدر مضاف وهو  
بيان فكأنه قال ومن الأمثلة استعارة لفظ احدى صورتين منزعتين من امور لبيان  
الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لو وصف صورة اخرى للفرض لاصلة لاستعارة  
آه فنارى او يقال المراد بالوصف الهيئة وتكون اضافته لما بعده بيانية ويجعل في الكلام  
مضاف محذوف والمعنى استعارة دال هيئة هي احدى هيتين منزعتين من عدة امور  
بهية هي الهيئة الاخرى فتأمل هذا وكان الاولى للسكاكى ان يقول لو وصف الصورة  
الاخرى بالتعريف لان التكثير يوهم ان المستعار له غير احدى الصورتين المنزعتين  
والفرض ان لفظ احدهما استعير للاخرى لاغيرها كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على  
حالة الذي يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يريد الرجوع فيؤخرها وذلك اللفظ هو اراك  
تقدم رجلا وتؤخرى اخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى يانها الدلالة  
عليها وقد تقدم ان تلك الحالة في الطرفين انزعجت من متعدد وذلك ظاهر (قوله ورد  
ذلك) اي عدا التمثيل من الاستعارة الحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد (قوله  
مستلزم للتركيب) اي لان التمثيل كما تقدم ان يقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع  
لها الى حالة اخرى (قوله المتنافي للأفراد) اي الذي هو لازم للاستعارة الحقيقية وذلك  
لان الاستعارة من اقسام المجاز المفرد فهي مستلزمة للأفراد اذ هو وصف غير مفارق لها  
كان التركيب وصف لازم للتمثيل لا يفارقه (قوله فلا يصح الخ) اي واذا كان التركيب  
الذي هو لازم للتمثيل متنافيا للأفراد اللازم للاستعارة فلا يصح الخ (قوله لان تنافي اللوازم)  
اي كالأفراد والتركيب وقوله يدل على تنافي اللزومات اي كالتمثيل والاستعارة الحقيقية  
فلا يجتمعان في شيء واحد بان يكون استعارة حقيقية وتمثيلا فوجب ان التمثيل لا يكون  
استعارة حقيقية (قوله واللازم الخ) اي والابدل تنافي اللوازم على تنافي اللزومات  
بان كان يمكن اجتماع اللزومات مع تنافي اللوازم لزوم اجتماع اللازمين المتنافين كالأفراد

قوله وهذا مقول القول  
هكذا في النسخ وينظر  
ابن القول الذي هذا مقوله  
وقوله ايضا قوله الحقيقية  
مع القطع صفة للاستعارة  
فيه انه ليس في كلام  
الشارح كلمة استعارة  
يكون هذا صفة لها اللهم  
الا ان يكون المراد صفة  
لكلمة استعارة محذوفة  
في قول الشارح اي من  
الحقيقية والتقدير اي  
من الاستعارة الحقيقية  
فليتأمل (مصححه)

والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه واجتماع اللازمين المتنافيين  
كالافراد التركيب محال بالبداهة لادائه لاجتماع النقيضين وهو افراد ولا افراد وتركيب  
ولا تركيب (قوله والجواب الخ) هذا شروع في اجوبة خمسة اتى بها الشارح انتصارا  
للسكاكى وحاصل الاول ان السكاكى عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية  
التحقيقية الشاملة للافرادية والتركيبية ولا شك ان مطلق الاستعارة الحقيقية يكون  
تمثيلا مستلزما للتركيب ولم يعد التمثيلية من الاستعارة الحقيقية الافرادية حتى يرد البحث  
(قوله وقسمة المجاز المفرد الخ) جواب عما يقال السكاكى قد قسم المجاز المتضمن للفائدة  
كما مر الى استعارة وغيرها بعد ان سماء لغويا وحرف اللغوى كما تقدم بانه الكلمة المستعملة  
في غير ما وضعت له فلم ان يكون المتضمن للفائدة قسما من المفرد واذا كانت الاستعارة  
قسما من المتضمن لزم ان تكون مفردة لان قسم الشيء اخص منه ولازم الاعم لازم  
للاخص واذا كانت الاستعارة يلزم ان تكون مفردة فيلزم على عد التمثيل منها كون  
الركب مفردا وهو باطل فلا يصح دفع البحث بما ذكر من الجواب (قوله لا توجب الخ)  
اي بل يصح تقسيم الشيء الى ماهو في نفسه ليس اخص من المقسم بل بينه وبين المقسم  
عموم وخصوص من وجه كما في تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها فان المجاز  
والاستعارة مجتمعان في نحو الاسد يطلق على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة  
في التشبيه وينفرد المجاز المفرد في نحو العين تطلق على الرينة مجازا مرسلا وينفرد  
الاستعارة عن المفرد في نحو اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما في تقسيم الابيض  
الى حيوان وغيره فان الحيوان الذي قسمت اليه الابيض بينه وبين الابيض عموم  
وخصوص من وجه مجتمعان في الحيوان الابيض وينفرد الابيض في الجص وينفرد  
الحيوان في الزنجى واذا صح كون الاستعارة ليست اخص من المفرد بل بينها وبينه  
عموم وخصوص من وجه صح تقسيمها للتمثيل وغيره فيلزم التركيب في التمثيل ويلزم  
الافراد في غيره فيكون صدق المجاز المفرد عليها انما هو في الفرد الذي تجتمع معه فيه  
لا فيما تنفرد عنه وانما قلنا بل يصح تقسيم الشيء الى ماهو في نفسه اي من حيث ذاته  
ليس اخص من المقسم اشارة الى انه من حيث انه قسم لا بد ان يكون اخص لان  
الحيوان من حيث انه قسم انما يصدق على الحيوان الابيض لكن الذي يجز به عنه يجوز  
ان لا يكون مفهومه اخص كما في المثال وبهذا اندفع ما يقال محصل هذا الجواب الذي  
اشاره الشارح بقوله وقسمته الخ ان قسم الشيء قد يكون اعم منه وهذا خال عن التحقيق  
اذا انعكس مطبقون على ان قسم الشيء لا بد ان يكون اخص منه والحاصل انه ليس  
غرضه بقوله كقولنا الخ الاستدلال بان قسم الشيء قد يكون اعم منه بل غرضه ان تقسيم  
المجاز المفرد للاستعارة وغيرها لا يقتضى حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما ان تقسيم  
الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضى انحصار الحيوان في الابيض فتأمل (قوله على

(ورد) ذلك (بانه) اى  
التمثيل (مستلزم للتركيب  
النافي للافراد) فلا يصح  
عده من الاستعارة التى هى  
من اقسام المجاز المفرد لان  
تنافى اللوازم يدل على  
تنافى الملزومات والالزم  
اجتماع المتنافيين ضرورة  
وجود اللازم عند وجود  
الملزوم والجواب انه عد  
التمثيل قسما من مطلق  
الاستعارة التصريحية  
التحقيقية لانه الاستعارة التى  
هى مجاز مفرد وقسمة المجاز  
المفرد الى الاستعارة وغيرها  
لا توجب كون كل استعارة  
مجازا مفردا كقولنا  
الابيض اما حيوان لو غيره  
والحيوان قد يكون ابيض  
وقد لا يكون



ان الخ) هذا جواب ثان يمنع كون المقسم الذى قسمه السكاكى للاستعارة وغيرها  
 المجاز المفرد وحاصله لانقسم ان المقسم فى كلامه المجاز المفرد حتى يقال كيف يجعل التمثيل  
 الذى هو مركب من اقسام المفرد بل المقسم فى كلامه مطلق المجاز قسمه الى الاستعارة  
 وغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها وحيث ان المقسم صادق بالمركب الذى  
 هو بعض الاستعارة فلا يلزم اجتماع الافراد من حيث ان المقسم مفرد والتكوين من حيث  
 كون المقسم مركبا والدليل على ان المقسم فى كلامه مطلق المجاز لا المجاز المفرد انه  
 قال بعد تعريف المجاز الخ واما الجواب الاول فهو بتسليم ان المقسم فى كلامه المجاز  
 المفرد ومنع كون المقسم اخص من المقسم مطلقا فحاصله ان انقسم ان المقسم هو المجاز المفرد  
 لكن لا مانع من كون قسم الشئ كالاستعارة اعم منه وحيث كان الجواب الاول بالتسليم  
 والثاني بالمنع فكان الواجب تقديم الجواب الثاني على الاول لان الجواب بالمنع يجب تقديمه  
 صناعة فى مقام المناظرة على الجواب بالتسليم (قوله ليس هو المجاز المفرد) اى بل مطلق  
 المجاز (قوله لانه قال بعد تعريف المجاز) اى بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور  
 (قوله ان المجاز عند السلف) يعنى مطلق المجاز لا المرف بما ذكره اولا الذى هو المفرد  
 (قوله راجع الى معنى الكلمة) وهو ان تنقل الكلمة عن معناها الاصل الى غيره (قوله  
 وراجع الى حكم الكلمة) اى وهو ان تنقل الكلمة عن اعرابها الاصل الى اعراب آخر  
 بسبب نقصان كلمة او زيادتها مع بقاء اللفظ على معناه كاسمى فى الفصل الا ترى (قوله  
 خال عن الفائدة) وهو اسم المطلق المستعمل فى القيد وعكسه فهو عند السكاكى ليس  
 بمجاز مرسل كما هو عند القوم (قوله وغير استعارة) اى وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر  
 الخ) هذا من تمة الدليل الذى استدله على ان المقسم فى كلام السكاكى مطلق المجاز  
 لا خصوص المجاز المفرد المشار بقوله لانه قال الخ وحاصله كلامه ان السكاكى قد جعل  
 من جملة اقسام المجاز المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة وبالضرورة ان كلامهما خارج  
 عن المجاز المرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اما كون العقلى خارجا عنه فلانه  
 هو اسناد الفعل او ما فى معناه الى غير من هو له فليس داخلا فى جنس الكلمة واما كون  
 الراجع الى حكم الكلمة ليس داخلا فى ذلك المرف بما ذكر فلان الاعراب الذى هو محل  
 التجوز سواء قلنا انه معنوى او لفظى غير داخل فى جنس الكلمة قطعا اما على القول  
 بانه معنوى فظاهر واما على القول بانه لفظى فلان المراد باللفظ فى تعريف الكلمة وهو  
 لفظ وضع لعنى مفرد اللفظ المستقل لا ما لا يتحقق له الا يتحقق لفظ آخر كهذا واذا كان  
 هذان القسمان اعنى المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة ليسا داخلين فى المجاز المرف  
 بالكلمة الخ وقد ادخلهما السكاكى فى اقسام المجاز وجب ان يريد بالمجاز المقسم اعم  
 من الكلمة بان يراد به مطلق المجاز اعم من ان يكون لفظا او غيره كلمة او غيرها لاجل صحة  
 حصر المجاز فى القسمين العقلى والمعنوى وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز

على ان لفظ المفتاح صريح  
 فى ان المجاز الذى جعله  
 منقسما الى اقسام ليس هو  
 المجاز المفرد المفسر بالكلمة  
 المستعملة فى غير ما وضعت  
 له لانه قال بعد تعريف المجاز  
 ان المجاز عند السلف قسمان  
 لغوى وعقلى واللفوى  
 قسمان راجع الى معنى  
 الكلمة وراجع الى حكم  
 الكلمة والراجع الى المعنى  
 قسمان خال عن الفائدة  
 ومتضمن له والمتضمن  
 للفائدة قسمان استعارة  
 وغير استعارة وظاهر  
 ان المجاز العقلى والراجع  
 الى حكم الكلمة خارجان  
 عن المجاز بالمعنى المذكور

وجب ان يراد بالراجع لمعنى الكلمة اعم من المفرد والركب لا المفرد فقط والا كان المحصر  
 فى القسمين المذكورين باطلا لان الغوى حيثئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان  
 مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو الغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب آه  
 تقرير شيخنا العدوى وهو مأخوذ من سم وقال عبد الحكيم وتفصيل هذا ان السكاكى  
 قال الجواز عند السلف قسمان فالمراد من الجواز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الاصلى  
 سواء كان معنى او اعرابا او نسبة ليدخل فيه الجواز العقلى والجواز الراجع الى حكم الكلمة  
 ويكون المراد بالغوى ما ليس بعقلى اى انه الجواز الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم  
 الوضع سواء كان فى معنى اللفظ او فى حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى  
 بحكم العقل كما فى المفتاح والغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة اى الى معنى  
 اللفظ مفردا كان او مركبا ليصح المحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى  
 معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة  
 فكل من الاستعارة وغير الاستعارة قسم من الجواز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة  
 مفردا كان او مركبا فلا يكون الجواز المركب قسما من الجواز المفرد انتهى كلامه ونحصل  
 من كلام الشارح ان الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكى باحد الامرين اما ان  
 يلزم ان المراد بالجواز المتضمن للفائدة الراجع الى معنى الكلمة هو الجواز المفرد فيجعل  
 الاستعارة التى جعلت قسما من الجواز المفرد مرادا بها مطلق الاستعارة الشاملة  
 للافرادية والتركيبية بناء على انه قد يعبر عن قسم الشئ بما يكون بينه وبين القسم عموم  
 من وجه وهو الجواب الاول ونجعل المراد به مطلق الجواز كما هو صريح عبارة المفتاح  
 فيجعل التقسيم على اصله من الاستيفاء للاقسام فيلزم ان يراد بالجواز المتضمن للفائدة ما يعم  
 المركب فيكون تقسيم الاستعارة الى التمثيل المركب وغيرها لا ينافيه (قوله فيجب  
 ان يريد الخ) ترجيع على ما زم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون القسم اعم اى وظاهر  
 ان الجواز العقلى والراجع لحكم الكلمة خارجان عن الجواز بالمعنى المذكور فيجب كون  
 المقسم اعم من الجواز بالمعنى المذكور واذا وجب كون المراد بالمقسم اعم من الكلمة بان  
 يراد به مطلق الجواز اعم من ان يكون لفظا او غيره كلمة او غيرها وجب ان يراد بالراجع لمعنى  
 الكلمة اعم من المفرد والركب ليصح حصر الجواز بالمعنى اعم فى القسمين العقلى والغوى  
 اذ لو اراد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصر الجواز فى القسمين المذكورين باطلا  
 لان الغوى حيثئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج  
 عن القسمين وهو الغوى الراجع لمعنى الكلمة المركب (قوله واجب) اى من هذا البحث  
 الذى اورده المصنف على السكاكى (قوله ان المراد بالكلمة) اى الواقعة فى تعريف  
 الجواز وقوله اللفظ اى وحيث اريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية فى التقسيم  
 وحيث سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) اى من قوله تعالى وكلمة الله هى العليا فان المراد

فيجب ان يريد بالراجع الى  
 معنى الكلمة اعم من المفرد  
 والركب ليصح المحصر  
 فى القسمين واجب بوجوه  
 اخر الاول ان المراد  
 بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد  
 والركب نحو كلمة الله  
 الثانى انا لانسلم ان التمثيل  
 يستلزم التركيب

قوله وغيرها هكذا فى النسخ  
 ولعل الاولى وغيره اى  
 التمثيل الا ان يقال ان  
 التأييد على تأويل التمثيل  
 بالاستعارة التمثيلية تأمل  
 دمج

بكله تعالى كلامه لان قوله هي العليا اي في البلاغة والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام قاله بس ورد هذا الجواب بان اطلاق الكلمة على اللفظ من اطلاق الاخص على الاعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة هنا تدل عليه والتعريف يجب صونها عن المجازات الخالية عن القرينة المعينة على ان التنظير بكلمة الله تعالى لا يناسب لان المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للفرد والمركب والتنظير بها يقتضي تخصيصها في التعريف بالمركب وقد يقال ان التنظير بها من حيث ان الكلمة لم يرد بها في كل من الآية والتعريف معناها الحقيقي وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى تأمل (قوله ان التمثيل) اي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لان الصورة المنزعة من متعدد لا تستدعي الامتدادا ينزع منه ولا تعين الدلالة عليها بلفظ مركب فيعوز ان يعبر عن الصورة المنزعة بلفظ مفرد مثل المثل (قوله مبنية على التشبيه التمثيلي) اي وهو ما كان وجهه منزعا من متعدد فحيثما صح ذلك التشبيه صححت الاستعارة التمثيلية لا بتأثيرها عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة (قوله وهو) اي التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين اي فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله كافي قوله تعالى) اي كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فالتشبيه بمعنى الصفة لفظ مفرد وقد شبه حالة الكفار بحالة من استوقد النار اي وكتشبيه الثريا بنقود الملاحية في قول الشاعر

\* وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى \* كمنقود ملاحية حين نوار \*

بل هو استعار مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية

واذا صححت الاستعارة التمثيلية فيما يصح فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز ان يكون طرفاه مفردين فيعوز ان ينقل لفظ المشبه به المفرد الى المشبه بعد حذف لفظه فيكون لفظ المشبه به استعارة تمثيلية فصحح عد الاستعارة التمثيلية من اقسام المجاز المفرد واندفع الاعتراض على السكاكي ورد هذا الجواب بامور منها انه وان كان مبطلا لكلام المعترض وهو المصنف القائل باستلزام التركيب للتمثيل لكنه لا ينفع السكاكي الجواب عنه لانه مثل التمثيل بمركب وهو ان ارادك تقدم رجلا الخ لكونه يرى اشتراط التركيب في التمثيل ومنها ان هذا الجواب مبني على ان مجاز التمثيل تابع لتشبيه التمثيل دائما وان ذلك التشبيه يجري في المفردين والذي نسب للمحققين ان كلاما من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجريان في المفردين اصلا وعليه فما تقدم من ان تشبيه الثريا بنقود من تشبيه التمثيل فهو خلاف التحقيق ولا ترد الآية المذكورة لاحتمال ان المراد بالمثل الهيئة واعلم ان الخلاف في كون التمثيل يستلزم التركيب او لا يستلزمه حاصل بين الشارح والعلامة السيد ايضا فذهب الشارح في حاشية الكشف الى عدم الاستلزام وانه اي التمثيل قد يكون تبعية كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم قال صاحب الكشف تمثيل لحالهم من تلبسهم بالهداية فقال الشارح في حاشيته يريد انه استعارة تمثيلية ورده السيد بان التبعية لا تكون الا في المفردات ضرورة انها لا تكون الا في معنى الفعل وتنطلق معنى الحرف والتمثيلية لا تكون الا في المركب فينهما تناف وانجاب

الشارح بابا لانسلم ان الاستعارة التمثيلية لانكون الامركبة بل مدارها على كون وجه  
 الشبه منتزعا من متعدد ورده السيدان وجه الشبه منتزع من الطرفين واذا كان  
 كذلك فلا بد فيهما من التعدد واجاب الشارح بانه بعد انتزاع وجه منهما لامانع  
 من اعتبار التضام والتلاصق حتى نصير جميع الاشياء كالشيء الواحد ورده السيدان  
 هذا بعيد من تقرير القوم في الاستعارة التبعية من ان معنى الحرف لا بد ان يكون جزئيا  
 ويعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها في المطلقات والشيء الجزئي لا ينتزع من متعدد  
 والازم التنافي لان الجزئي مفرد يوجد دفعة والمنتزع يوجد شيئا بعد شيئا قال العلامة  
 عبدالحكيم والحق ان هذا تحامل من السيد على الشارح والزام بما لا يلزم اذ معنى الحرف  
 نسبة جزئية وهى لا تعقل الا بين متعدد اعنى النسوب والنسوب اليه فهما داخلان  
 في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على انا لو سلنا ذلك  
 فبوخذ منه ان تعدد بطريق اللزوم وان كان مفردا في حد ذاته فتأمل وذكر العلامة  
 البيهقي ان قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم يحتمل ثلاثة اوجه من التجوز فان قدر  
 تشبيه الهدى بمركوب يوصل المقصود تشبيها مضمر في النفس واتى معه بلوازمه الدالة  
 عليه وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكناية وان قدر تشبيه تمسكهم  
 بالهدى واخذهم به بعلو راكب مركوبه والتصاف به فتم استعملت فيه على التي هي من  
 حروف الجر تبعاً لذلك التشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وان قدر ان فيه  
 تشبيه بمجموع هيئة المتهدى والهدى وتمسكه بهيته راكب ومركوب فنقل لفظ احدى  
 الهيئتين للآخرى كان من التمثيل وكان الاصل ان ينقل مجموع الفاظ الهيئة المشبه بها  
 كأن يقال في غير القرآن اولئك على مركوبهم الموصل للمقصود او نحو ذلك لكن  
 استغنى عن تلك الالفاظ بعلی لانها تفي عن راكب ومركوب وتقدير تلك الالفاظ لا  
 في نظم الكلام بل في المعنى انتهى (قوله الثالث ان اضافة الخ) المراد بالاضافة الغوية  
 قوله واقتراها عطف تفسير وحاصله اننا لانسلم ان التمثيل فيه استعارة مركب وانما فيه  
 استعارة مفرد وكلمة واحدة وحيث ان فلانا في بين الاستعارة التي هي قسم من المجاز  
 المسمى بالكلمة وبين التمثيل لان التمثيل كلمة على هذا ايضا فقولهم اراك تقدم رجلا  
 وتؤخر اخرى المستعار هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كلمة واحدة واما  
 اضافته من جهة المعنى الى الرجل واقترا ان تلك الرجل يكونها تقدم مرة وتؤخر مرة اخرى  
 فلا يخرج عن تسميته كلمة فان اللفظ المقيد لا يخرج بتقييده عن تسميته الاصلية واصل  
 هذا الكلام التردد كتقديم الرجل مع تأخيرها فتم استعيرت هذه الكلمة المقيدة للتردد  
 واخذ منها الفعل تبعاً وهذا الجواب مردود لقطع بان مجموع اللفظ المركب هو المنقول  
 عن الحالة التركيبية الى حالة اخرى مثلها من غير ان يكون لبعض المفردات اعتبار  
 في الاستعارة دون بعض وحيث تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل

الثالث ان اضافة الكلمة  
 الى شيء او تقييدها  
 اقترانها بالشيء لا يخرجها  
 عن ان تكون كلمة بالاستعارة  
 في مثل اراك تقدم رجلا  
 وتؤخر اخرى هو التقديم  
 المضاف الى الرجل المقترن  
 تأخير اخرى والمستعار له  
 هو التردد فهو كلمة مستعملة في  
 غير ما وضعت له وفي الكل  
 نظرا ووردناه في الشرح  
 (و فسر) اي السكاكي  
 الاستعارة (التمثيلية) بما  
 لا تحقق لخصه حسا ولا عقلا  
 بل هو (اي معناه) صورة  
 وهمية محضة لا يشوبها شيء  
 من التحقق العقلي او الحسي  
 (كلفظ الاغفار في قول  
 المهدلي) واذا النية  
 انشبت اغفارها \* النية  
 كل نية لا تنفع (قانه لما شبه  
 النية بالسبع في الاغتسال  
 اخذ الوهم في تصويرها)  
 اي النية (بصورته) اي  
 السبع (واختراع لوازمه  
 لها) اي لوازم السبع  
 للنية وعلى الخصوص ما  
 يكون قوام اغتسال السبع  
 لنفسه به

في معناه الاصلى والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلى اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر تلك الرجل مرة اخرى وهذا ظاهر عند من له معرفة علم البيان في شئ آخر وهو ان هذا الجواب الثالث بتسليم ان الكلمة الواقعة في التعريف باقية على حقيقتها والجواب الاول من هذه الثلاثة الاخيرة يمنع ذلك فكان الاولى تقديم هذا الثالث على الاول كما هو عادة النظر (قوله وفي الكل) اي وفي كل من الاجوبة الثلاثة الاخيرة (قوله بما لا يتحقق لعناه) اي بلفظ لا يتحقق لما عني منه عند التجوز لافي الحس لعدم ادراكه باحدى الحواس الخمس الظاهرة ولا في العقل لعدم ثبوته في نفس الامر ولما كان لا يتحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما لا يتحقق له في الوهم ايضا اضرب عن ذلك بقوله بل هو الخ (قوله صورة وهمية) اي اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها لان للانسان قوة لها تركيب المنفردات وتقريب المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سمي استعارة تخيلية كذا في الاطول (قوله محضة) اي خالصة من التحقق الحسي والعقلي فقوله لا يشوبها الخ تفسير لقوله محضة ونص كلامه في المنحاح المراد بالتخيلية ان يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لا يتحقق له الا في مجرد الوهم وهذا بخلاف اعتبار السلف فان اظفر النية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمي محض لا يتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) اي الهذلي (قوله في الاغتيال) اي اخذ النفوس واهلاكها بالقهر والغلبة (قوله اخذ الوهم) اي شرع الوهم الذي من شأنه فرض التخيلات وتقدير الاباطيل باعمال المتخيلة في تصويرها بصورته لان ذلك مقتضى المشابهة والارتباط ولولم يكن صحيحا في نفس الامر والمراد بالوهم القوة الوهمية (قوله واختراع) عطف على تصوير اي وفي اختراع لوازم لها مثل لوازمه كالاظفار (قوله وعلى الخصوص) على بمعنى الباء وهو متعلق بكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف تفسير وقوله به مؤخره من تقديم اي اخذ الوهم في اختراع لوازمه اي في اختراع ما يكون به قوام اي حصول اشغال السبع للنفوس بالخصوص واثار بهذا الى انه ليس المراد مطلية اللوازم لان السبع لوازم كثره كعدم النطق لكن ليست مرادة بل المراد لوازم خاصة يكون بها قوام وجه الشبه فان قلت يجعله قوام الاغتيال بالاظفار بنا في ماسبق للشارح من ان الاظفار بها كمال الاغتيال لا قوامه لان الاغتيال قد يكون بالناب بخلاف اللسان فانه قوام الدلالة في التكلم قلت في الكلام حذف مضاف والاصل وما يكون به كمال قوام اغتيال السبع للنفوس على الخصوص فلان اذ وفي الاطول

ان ما هنا منقول عن السكاكي فهي عبارته ولم ينبه الشارح على فسادها اعتمادا على  
 ماسبق فلا يقال ان ما هنا مناقض لما تقدم (قوله فاخترع الخ) اى فلما صور الوهم  
 النية بصورة السبع بالتصوير الوهمى واثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه  
 الشبه اخترع الوهم لتلك النية صورة وهمية مثل صورة الاظفار المختصة بالسبع  
 في الشكل والقدر (قوله ثم اطلق عليه لفظ الاظفار) اى الموضوع للصورة الحسية  
 بعد رعاية التشبيه (قوله فيكون استعارة نصريحية) اى وتخييلية قسمى بالاستعارة  
 النصريحية التخييلية اما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل من معناه الاصلى لعنى متخيل  
 اى متوهم لا يثبت له في نفس الامر واما كونها نصريحية فلانه قد اطلق اسم الشبه به  
 وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو الصورة الوهمية (قوله وهو) اى المشبه به الاظفار  
 المحققة (قوله والقرينة) اى على ان الاظفار نقلت عن معناها واطلقت على معنى آخر  
 (قوله اضافتها) اى الاظفار الى النية فان معنى الاظفار الحقيقى ليس موجودا في النية  
 فوجب ان يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الا وهما لعدم امكانه حسا او عقلا  
 (قوله والتخييلية عنده) قد تكون بدون الاستعارة بالكناية) اى واما عند المصنف والقوم  
 فهما متلازمان لان توجد احدهما بدون الاخرى فالاظفار في المثال المذكور عندهم زريع  
 للتشبيه واما الممكنة فانها لا تكون بدون التخييلية كما يأتى عند السكاكي وكذا عند القوم  
 خلافا لصاحب الكشف فانه جوز وجود الممكنة بدون التخييلية (قوله ولهذا) اى  
 لكون التخييلية توجد بدون الممكنة (قوله مثل لها) اى للتخييلية المنفكة عن الممكنة  
 (قوله فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في النية)  
 اى لانه عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها ممكنة لبناء الاستعارة  
 على تسمى التشبيه فالتخييلية عنده اعم محلا من الممكنة (قوله انه) اى وجود التخييلية  
 بدون الممكنة (قوله لا يوجد له مثال في الكلام) اى البليغ والاقتد وجدله مثال  
 في الكلام غير البليغ كالمثال المذكور وكقولك لسان الحال الشبيه بالتكلم وزمام  
 الحكم الشبيه بالنافق فان قلت بل قد وجد له مثال في كلام البلقاء كقول ابى تمام  
 \* لاتسقى ماء اللام فانتى \* صب قد استعذبت ماء بكافى \*

فانه لما اضاف الماء للام اخذ الوهم في تصور شئ للام يناسب الماء فاستعار لفظ الماء  
 الموضوع للمحقق للصورة المتوهمه الشبيهة بالماء الحسى استعارة نصريحية تخيلية  
 وهى غير تابعة للممكنة قلت قال في الايضاح لادليل في هذا البيت على انفراد التخييلية  
 عن الممكنة لجواز ان يكون ابوتام شبه الملام بظرف شراب مكروه لاشتماله على ما يكرهه  
 الشارب لمرارته او بشاعته فتكون التخييلية مباينة للمكنى عنها وانه شبه الملام بالماء  
 المكروه نفسه لان الوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء المكروه يسكن قليل الاوام  
 ثم اضاف التشبيه للمشبك كافي لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شئ ومعنى البيت

(فاخترع لها) اى للنية  
 صورة (مثل صورة  
 الاظفار) المحققة (ثم اطلق  
 عليه) اى على ذلك المثل  
 اعنى الصورة التى هى مثل  
 صورة الاظفار (لفظ  
 الاظفار) فيكون استعارة  
 نصريحية لانه قد اطلق  
 اسم المشبه به وهو الاظفار  
 المحققة على المشبه وهو  
 صورة وهمية شبيهة  
 بصورة الاظفار المحققة  
 والقرينة اضافتها الى  
 النية والتخييلية عنده قد  
 تكون بدون الاستعارة  
 بالكناية ولهذا مثل لها  
 بنحو اظفار النية الشبيهة  
 بالسبع فصرح بالتشبيه  
 لتكون الاستعارة في الاظفار  
 فقط من غير استعارة بالكناية  
 في النية وقال المصنف انه  
 بعيد جدا لا يوجد له مثال  
 في الكلام

( وفيه ) اى فى تفسير  
 التخييلية بما ذكر ( تصنف )  
 اى اخذ على غير الطريق  
 لما فيه من كثرة الاعتبارات  
 التى لا يدل عليها دليل  
 ولا تمس اليها حاجة وقد  
 يقال ان التصنف فيه هو  
 انه لو كان الامر كما زعم  
 لوجب ان تسمى هذه  
 الاستعارة توهيمية لا تخيلية  
 وهذا فى غاية السقوط  
 لانه يكفى فى التسمية ادنى  
 مناسبة على انهم يسمون  
 حكم الوهم تخيلا ذكر  
 فى الشفاء ان القوة المسماة  
 بالوهم هى الرئيسة الحاكمة  
 فى الحيوان حكما غير عقلى  
 ولكن حكما تخيليا  
 ( ويخالف ) تفسيره  
 للتخييلية بما ذكر ( تصنف  
 غيره لها ) اى غير السكاكى  
 للتخييلية ( يجعل الشيء  
 لشيء ) يجعل البدل لشيء  
 والاظهار للنية قال الشيخ  
 هيد القاهر انه لا خلاف  
 فى ان البدل استعارة

لانسقنى ماء الملامة فان ماء بكافى قد استعذبته وحصل لى به الرى وانقطع به العطش  
 ( قوله اى اخذ على غير الطريق ) اى جرى على غير الطريق الجادة السهلة للدراك  
 ( قوله لما فيه ) اى لما فيها ذكره من كثرة الاعتبارات وهى تقدير الصور الخالية ثم تشبيهها  
 بالحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع لصور الحققة لها وفيه مع المكنى عنها اعتبار مشبهين  
 ووجهين ولفظين وقد لا يتفق امكان صحة ذلك فى كل مادة او قد لا يحسن بخلاف ما ذكره  
 المصنف فى تفسير التخييلية فانه خال عن تلك الامور لانه فرها باثبات الامر الخاص  
 بالشبه به للشبه ( قوله ولا تمس اليها حاجة ) اى ولا تدعو الحاجة اليها ( وقوله وقد  
 يقال ) اى فى وجه التصنف ( قوله ان التصنف فيه ) اى فيما ذكره السكاكى فى تفسير  
 التخييلية وقوله انه لو كان اى من جهة انه لو كان الخ وقوله لوجب ان تسمى توهيمية  
 اى لانها تفررت بالوهم لما تقدم من ان المصور للنية بصورة السبع والمخترع لها صورة  
 اظفار شبيهة بالاظفار المحققة انما هو الوهم اى القوة الواهمة ( قوله وهذا ) اى توجه  
 التصنف المشار اليه بقوله وقد يقال الخ ( قوله لانه يكفى فى التسمية ) اى فى تسمية شيء  
 باسم ( قوله ادنى مناسبة ) اى بين الاسم وذلك السمى والمناسبة هنا موجودة وذلك  
 لان الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها ان تقرر مالا يتوحد له فى نفس الامر فهما  
 مشتركان فى التعلق وحيث فيجوز ان ينسب لاحدى القوتين ما ينسب للآخرى للنسبة  
 بينهما والحاصل ان تصوير الشبه بصورة الشبه به واختراع لوازم الشبه بمائلة للوازم  
 المشبه به وان كان بالوهم لكنه نسب للخيال للنسبة بينهما كما علمت كذا فى سم والاحسن  
 ما تقدم عن الاطول وهذا انما يحتاج اليه ان لم يقرر فى الاصطلاح تسمية حكم الوهم  
 تخيلا لكنه قد تقرر ذلك وحيث فلا يحتاج الى الاعتذار عن السكاكى بانه يكفى فى  
 ارتكاب هذه التسمية ادنى مناسبة والى هذا اشار الشارح بقوله على انهم يسمون الخ  
 قوله ذكر فى الشفاء ) اى ذكر الام ابو على الحسين بن عبدالله بن سينا فى الشفاء وهذا  
 دليل لما ذكره من العلوة وكأنه قال وما يدل على ان ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكى  
 قول ابى على فى الشفاء ان القوة الخ ( قوله هى الرئيسة ) اى الغالبة على الحيوان كما قبل  
 ما قد ادنى مثل الوهم ( قوله غير عقلى ) اى غير صحيح كأن تحكم على ان رأس زيد رأس  
 حمار ( قوله ولكن حكما تخيليا ) اى قد سمي صاحب الشفاء حكم الوهم تخيلا  
 ( قوله ويخالف تفسيره الخ ) عطف على قوله وفيه تصنف او انه عطف على تصنف بان  
 يراد من الفعل مجرد الحث فيكون اسما اى وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله انه  
 يعاب على السكاكى فيما ذهب اليه من تفسير التخييلية بانها لفظ لازم المشبه به المنقول لصورته  
 وهى تخيل ثبوتها للشبه من وجه آخر وهو ان تفسيره التخييلية بما ذكر مخالف لتفسير غيره  
 لها يجعل الشيء الذى تقرر ثبوته لشيء آخر غير صاحب ذلك الشيء يجعل البدل لشيء  
 الشين وهى الرمح التى تهب من الجهة المعلومه قايده انما هى للحيوان التصرف وقد جعلت

لشيء آخر مفار لصاحب البد وهو الشمال ( قوله بجعل الشيء ) متعلق بنفسه اي بجعل  
الشيء الذي هو لازم للشبهه لشيء الذي هو المشبه ( قوله بجعل البد للشمال ) اي في قوله  
\* وغداة ربح قد كشفت وقرة \* اذا أصبحت يد الشمال زمامها \*  
اي رب غداة ربح قد ازلت برودته بالطعام الطعام للفقراء وكسوتهم وايقاد النيران لهم  
وقوله وقرة بكسر القاف اي برد شديد عطف على ربح واذ ظرف لكشفت وزمامها فاعل  
أصبحت ( قوله والاظفار لمنية ) اي وجعل الاظفار لمنية في قول الهذلي  
\* واذا المنية انشبت اظفارها \* الفيت كل نعمة لاتنفع \*

ثم انك لا تستطيع ان تزعم  
ان لفظ البد قد نقل عن شيء  
الى شيء اذ ليس المعنى على  
انه شبه شيئاً بالبدل المعنى  
على انه اراد ان يثبت للشمال  
بداو لبعضهم في هذا المقام  
كلمات واهية بينا فسادها  
في الشرح نعم يتجه ان يقال  
ان صاحب الفتح في هذا  
الفن خصوصاً في مثل هذا  
الاعتبارات ليس بصدد  
التقليد لغيره حتى يعترض  
عليه بان ما ذكره مخالف  
لما ذكره غيره ( ويقضي )  
ما ذكره السكاكي في  
التخييلة ( ان يكون  
الترشيح ) استعارة ( تخيلية )

فلي تفسر السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة بالبدو يكون اطلاق  
البد عليها استعارة نصر محبة تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره  
الاستعارة اثبات البد للشمال ولفظ البد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وكذا  
يقال في اظفار المنية على المذهبين ( قوله قال الشيخ عبد القاهر ) هذا استدلال على ما  
ادعاه المصنف من ان التخييلة عند غير السكاكي جعل الشيء لشيء ( قوله لاختلاف في ان البد  
استعارة الخ ) اي لاختلاف في ان البد من حيث اضافتها للشمال او ان في الكلام حذف مضاف  
اي لاختلاف في ان اثبات البد استعارة ليوافق التفسير بالجمل وقوله الآتي اذ ليس الخ فاندفع  
ما يقال ان قول الشيخ حجة على المصنف لانه لان كون اللفظ استعارة يناقض ما ادعاه من كون  
اللفظ حقيقة لغوية والتجوز انما هو في اثبات الشيء لشيء فان قلت قول الشيخ لاختلاف آه  
لا يصح اذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي قلت الشيخ عبد القاهر متقدم  
على السكاكي فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي فتنفي الخلاف منه صحيح  
( قوله ثم انك لا تستطيع الخ ) اي لا تقدر على ذلك وهذا كناية عن عدم قبول ذلك لانه  
مستحيل والا فقد ارتكبه السكاكي وهذا الذي قاله الشيخ تقرير لمذهب القوم  
وابطال لمذهب السكاكي وان كان الشيخ لم يقصد الرد عليه لان السكاكي متأخر  
عن الشيخ ولا يتأتى ان التقدم يقصد الرد على التأخر ( قوله قد نقل عن شيء ) كالجارحة  
الى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة بالبد ( قوله اذ ليس المعنى الخ ) اي كما يقوله السكاكي  
( قوله بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال بدا ) اي لبدل ذلك على انه شبه الشمال  
بالمات المتصرف بالبد في قوة تأثيرها لما تعرض له فالاستعارة في اثبات البد للشمال  
لا لفظ البد ( قوله وبعضهم ) اي وهو الشارح الخلل ( قوله كلمات واهية ) زيف بها  
كلام المصنف واعتراضه على السكاكي وحاصلها ان تفسير السكاكي واعتباره الصورة  
الوهمية وتشبيهها بلازم التشبه واستعارة لفظها ومخالفتة لغيره في تفسير الاستعارة  
التخييلة لاجل ان يتحقق معنى الاستعارة في التخييلة اذ لا يتحقق معناها الا على مذهبه  
لا على مذهب المصنف وذلك لان الاستعارة كلمة استعملت فيما شبه بمعناها ولا يتحقق  
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء لشيء من غير توهم وتشبه بمعناها الحقيقي ولا يمكن ان يخصص



تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية لان التخصيص المذكور يخالف لما جعم عليه  
السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز الفعوى وحيث فلا يمكن  
ذلك التخصيص وحاصله ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ تفسير لنوع  
من المجاز الفعوى الذى هو الاستعارة فيشكل ككل استعارة تكون من المجاز الفعوى  
والتخييل استعارة ومجاز فعوى باتفاق فلو خصص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية  
لزم انها ليست قسما من المجاز الفعوى وقد اجمع السلف على انها منه ( قوله بينا فسادها  
في الشرح ) وحاصله اننا نختار تخصيص تفسير الاستعارة المذكور بغير التخييلية وقولنا  
اتفق على ان التخييل مجاز فعوى باطل اذ لم يتفق على ان التخييلية مجاز فعوى بمعنى انها  
كلمة استعملت فيما شبه بمعناها والا لمتأتى الخلاف وانما اتفق على انه مجاز كالمجاز العقلى  
اذ فيه اثبات الشئ لغير من هو له وانه استعارة بالعنى السابق وهو ان اللفظ المسمى بالتخييل  
منقول لغير من هو له واثبت له فبرز فيه بروز المستعبر في العاربية ولما كان هذا محل الوراق  
ثأتى الاختلاف في انه هل هناك امر وهمى مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل  
فيكون التخييل اطلق عليه مجازا لغويا او لا تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا الاختلاف  
معنوى قطعا اذ ما يترتب على كونه حقيقة خلاف ما يترتب على كونه مجازا فقتدين  
ان تزييف كلام المصنف بما ذكره الخللالى فاسد ( قوله نعم الخ ) هذا استدراك على  
الاعتراض على السكاكى بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره وحاصله ان اعتراض  
المصنف على السكاكى بان تفسيره يخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه لانه ليس مقلدا لغيره  
واذا صح خروجه عن مرتبة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره اذا صح ما يقول  
لا سيما في الامر الذى يرجع الى اختلاف في اعتبار ولا يهدم قاعدة لغوية كاهنا  
وقد يجاب بان مخالفة الاصطلاح القديم من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها لا يعتد به  
ثم انه بشكل على قول السكاكى ما اذا جعم بين المشبه والمشبّه في الاستعارة بالكناية  
كما تقول اظفار النية والسبع نشت بفلان فان اظفار النية عنده مجاز واظفار السبع  
حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والبيانون لا يقولون بجوازه واما على قول المصنف  
وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما الجعوز في اثباتها للنية و اضافتها  
اليها قال الفناى ويمكن الجواب عن السكاكى بانه يقدر في مثل هذا التركيب اظفار اخر  
بان يقول التقدير اظفار النية و اظفار السبع كما تقرر في نظاره ( قوله ويقتضى ما ذكره  
السكاكى في التخييلية ) وهو انه يؤتى بلفظ لازم المشبهه ويستعمل مع المشبه في صورة  
وهية شبيهة بلازم المشبهه ( قوله ان يكون الترشيع ) اى ترشيع الاستعارة المصروفة  
كايدل عليه بان الشارح وانما قال ذلك لان في وجود الترشيع للاستعارة المكتنية  
خلافا والتفق عليه انما هو ترشيع المصروفة ( قوله لزوم مثل ما ذكره فيه ) اى قاما  
ان يلتزمه فيلزمه من يد النصف ومخالفة الغير واما ان لا يلتزمه فيلزمه التحكم وقد يقال

لزوم مثل ما ذكره )  
السكاكى في التخييلية من  
اثبات صورة وهية ( فيه )  
اى في الترشيع لان في كل  
من التخييلية والترشيع  
اثبات بعض ما يخص المشبه  
به للمشبه فكما اثبت للنية  
التي هي المشبه ما يخص  
السبع الذى هو المشبه به  
من الاثفار كذلك اثبت  
لاختيار الضلالة على  
الهدى الذى هو المشبه  
ما يخص المشبه به الذى  
هو الاثفار الحقيقى من  
الريح والتجارة فكما  
اعتبر هناك صورة  
وهية شبيهة بالاظفار  
فليعتبر هنا ايضا امر  
وهى شبيهة بالتجارة وآخر  
شبه بالريح ليكون استعمال  
الريح والتجارة بالنسبة  
اليهما استعارتين تخيليتين  
اذ لا فرق بينهما الا بان  
التعبير عن المشبه الذى  
اثبت له ما يخص المشبه  
كالنية مثلا في التخييلية  
بلفظ الموضوع له كلفظ  
النية وفي الترشيع بغير  
لفظه كلفظ الاثفار  
المعبر به عن الاختيار

والاستبدال الذي هو المشبه  
مع ان لفظ الاشتراء ليس  
بموضوع له وهذا الفرق  
لا يوجب اعتبار المعنى  
التوهم في التخييل وعدم  
اعتباره في الترشيع  
فاعتباراه في احدهما دون  
الآخر تحكم والجواب ان  
الامر الذي هو من  
خواص الشبه به لما قرن  
في التخييل بالشبه كالتبعية  
مثلا جعلناه مجازا عن امر  
متوهم يمكن اثباته للمشبه  
وفي الترشيع لما قرن بلفظ  
الشبه به لم نتج الى ذلك  
لان المشبه به جعل كأنه هو  
هذا المعنى مقارنا للوازم  
وخواصه حتى ان المشبه  
به في قولنا رأيت اسدا  
يفترس اقرانه هو الاسد  
الموصوف بالافتراس  
الحقيقي من غير احتياج الى  
توهم صورة واعتبار مجاز  
في الافتراس بخلاف ما اذا  
قلنا رأيت شجاعا يفترس  
اقرانه فانا نحتاج الى ذلك  
ليصح اثباته للشجاع  
فليتأمل

ان هذا الاعتراض لازم للقول ايضا فكما قالوا ان اثبات الاظفار تخيل يلزمهم  
ان يقولوا ان اثبات اليد في قولك رأيت اسداه لبد تخيل ايضا لان كلاهما فيه  
اثبات بعض ما يخص المشبه به مع انهم جعلوه ترشيعا وحاصل اعتراض المصنف  
مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيع والتخييل (قوله كذلك اثبت الخ) اي قد شبه  
اختيار الضلالة بالاشتراء واستعبرله اسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بمعنى اختاروا  
واثبات الربح والتجارة في قوله فاربحت تجارتهم ترشيع (قوله من الربح الخ) بيان  
لما يخص المشبه به (قوله هنا) اي في الترشيع وقوله امر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه  
بالربح اي ويعتبر تشبيه ذلك الامر الوهمي بالربح والتجارة المحققين واستعارة اسمهما  
للامرين التوهميين والحاصل ان الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمنع ان يفرض  
صورة وهمية بطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيعا كما ان لفظ لازم المشبه به في التخييل  
نقل لصورة وهمية والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيع  
والتخييل وهو المبالغة في التشبيه وليربط بين المشبهين ربطا يصح معه ان يكسو الوهم  
احدهما بما يكسوه الآخر (قوله اذ لا فرق بينهما) اي لانه لا فرق بينهما يقتضي عدم  
صحته قياس احدهما على الآخر (قوله الا بان الخ) استثناء منقطع لكن هنا طارق غير مانع  
من اخلاق احدهما بالآخر وهو ان الترشيع عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما تقدم  
في قوله \* لدى اسد ساكي السلاح مقذف له لبد اظفاره لم نقل \*  
فقد اتى بلازم المشبه به وهو البدمع المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد واما  
التخييل فقد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم في قوله واذا التية انتبت اظفارها  
فان الاظفار اتى بها وهي اسم للازم المشبه به مع المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه  
باسمه (قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) انما كان هذا الفارق غير مانع من الخلق  
احدهما بالآخر لان هذا تقريبي بمجرد الحكم لا عبرة به اذ المعنى الذي صحح اعتبار  
الصورة الوهمية موجود فيهما معا كما علمت فكما لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية  
التعير عن المشبه بنفس لفظه فكذا لا يمنع من اعتبارها التعبير عنه بلفظ مصاحبه  
لان التعبير ليس ضد الصورة الوهمية التي اقتضاها وجود المبالغة في التشبيه المقتضية  
لاختراع الوازم وحينئذ فاذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيع والتخييل  
فاما ان يقدر في كل منهما اويسقط اعتبارها في كل منهما واعتبارها في احدهما دون  
الآخر فتحكم (قوله والجواب) اي عن هذا الاعتراض الوارد على السكاكي المشار له  
بقول المصنف ويقتضى الخ وحاصله ان المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه  
وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه ومنافرا للفظه جعلنا لفظ  
اللازم المقرون عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ماينا في حقيقة  
ظاهرا وباطنا عند التبادر مما يجب اجتنابه وفي صورة الترشيع لما عبر عن المشبه بلفظ

المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به لم يتحجج الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم  
 المتافرة مع امكان اعتبار نقل لفظ المشبه به لامع لازمه للمشبه (قوله وفي الترشيع للقرن) اى  
 الامر الذى هو من خواص المشبه به (قوله لم يتحجج الى ذلك) اى الى جعله مجازا عن  
 امر متوهم يمكن اثباته للمشبه (قوله كأنه هو هذا المعنى) اى الحقيقى والكافية منصبه  
 على القيد اعنى قوله مقارنا والا فالمشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعاً وعطف الخواص  
 على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى ان المشبه به الخ) حتى لتفريع بمنزلة الفاء اى فالمشبه به  
 فى قولنا رأيت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى فاستعبر اسمه مقارنا  
 للازمه للمشبه وهو الرجل الشجاع فلا حاجة الى اعتبار امر وهمى يستعمل فيه الافتراس  
 الذى هو الترشيع مجازاً (قوله بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعاً يفترس اقرانه) هذا  
 التركيب فيه استعارة مكنية ويفترس تخيل وقوله فانا نحتاج الى ذلك اى لتوهم صورة  
 واعتبار مجاز فى الافتراس لانه لم يذكر فى المكنية المشبه به حتى يقال استعبر اسمه مقارنا  
 للازمه وانما ذكر فيها المشبه وهو لا ارتباط له يلزم المشبه به بل هما متنافران فاحتجج  
 الى اعتبار امر وهمى يكون لازم المشبه به مستعملاً فيه هذا حاصله وفى هذا الجواب  
 بحث وهوانه مبنى على انه لا ترشيح الا فى المصلحة ولا ترشيح فى المكنية والحق جوازه  
 فيها وحيث فشكل الامر لان الترشيع فيها يقترن بلفظ المشبه نحو محالب النية ثبت  
 فلان فافتسته تقتضى ما ذكره من الجواب انه لا بد من اعتبار امر وهمى يستعمل فيه  
 الترشيع كالتخيل الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اعتبار  
 صورة وهمية كذا اجاب الفناى وحاصله انه لما ذكر للمشبه به لازم مع المشبه واعتبر  
 فى احدهما وهو التخيل استعماله فى صورة وهمية خفا امر الترشيع فلم يجر فيه ما جرى  
 فى الامر الآخر الذى هو التخيل فان قلت اذا كان المشبه به فى قولنا رأيت اسدا يفترس  
 اقرانه الاسد الموصوف بالافتراس والمستعار اسمه المقارن للازمه يلزم ان يكون الترشيع  
 غير خارج عن الاستعارة وغير زائد عليها مع انهم صرحوا بانه خارج عنها وزائد  
 عليها قلت فرق بين القيد والمجموع فالمشبه به فى المصلحة هو الموصوف القيد بالصفة  
 والصفة التى جعلت قيدا وهى الترشيع خارجة عنه لان المشبه به هو المجموع المركب  
 منهما كما فى التخييلية كذا اجاب الشارح فى المطول وردة العلامة السيد بان المشبه اذا كان  
 هو الموصوف القيد بالصفة يكون الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة  
 المستفادة من التشبيه ولا مبني على تناسبه كما هو شأن الترشيع ويمكن ان يقال مراده  
 ان المشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف  
 من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلوله الاستفاد منه  
 كاف فى كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة من التشبيه ودالا على تناسبه ولا يضر توقف

تمام التشبيه على ملاحظة الاترى ان التشبه به في قولك رأيت بحرا تتلاطم أمواجه البحر  
الموصوف بالتلاطم الحقيقي وتعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتحلقها بالبحر القيد  
بتلاطم الأمواج في افادة المبالغة المطلوبة. (قوله في الكلام دقة ما) اى في هذا الكلام  
المجاب به عن الاعتراض الذى اوردته المصنف على السكاكى دقة مامن جهة ان كون  
حكم اقتران ما هو من لوازم التشبه به بالتشبه غير حكم اقترانه بالتشبه به يحتاج الى تأمل  
(قوله ان يكون الطرف المذكور) اى الطرف المذكور اسمه هو التشبه والمصنف  
لا يخالف في هذا وقوله ويراد به التشبه به المصنف بخالف فيه فهو محل النزاع ثم لا يخفى  
ان المكنى عنها هي نفس اللفظ وسمية الكون المذكور استعارة مكنا عنها انما هو باعتبار  
المصدر المتعلق باللفظ والخطب في مثل ذلك سهل للزوم العلم باحدهما من العلم بالآخر  
(قوله على ان المراد) اى وصح ذلك بناء على ان المراد بالنية هو السبع اى واما عند المصنف  
فالمراد به الموت حقيقة (قوله بادعاء الخ) لما كان ارادة السبع الحقيقي من النية في نحو  
المثال لانصح اشارة الى ما نصح به ارادة الطرف الآخر الذى هو السبع من النية بقوله  
وانما صح ارادة السبع من النية مع ان المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت  
السبعة لها وانكار ان تكون النية شيئا آخر غير السبع (قوله بقرينة) اى وادعاء ثبوت  
السبعة لها كائن ومحقق بقرينة هي اضافة الاظفار التى هي من خواص السبع اليها  
وتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكى ان يقال شبهت النية  
التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعة بالسبع الحقيقي وادعينا انها فرد من افرادها وانها  
غير مغايرة له وان للسبع فردين فرد متعارف وفرد غير متعارف وهو الموت الذى  
ادعيت له السبعة واستعير اسم التشبه وهو النية لذلك الفرد الغير المتعارف اعنى الموت  
الذى ادعيت له السبعة فصح بذلك انه قد اطلق اسم التشبه وهو النية الذى هو  
احد الطرفين واريد به التشبه به الذى هو السبع في الجملة وهو الطرف الآخر  
(قوله بالاستعارة بالكناية الخ) هذا تفريع على قول المصنف بقرينة الخ وذلك لان  
قوله بقرينة اضافة الاظفار اليها يفيد انه لاقرينة للكنية الا ماسما تخيلا وانما افاد  
ذلك وهو غير صيغة قصر لانه معلوم من مذهبه انه لاقرينة لها الا التخييل حيث قال  
لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية (قوله بمعنى انه) اى الحال والشان لا توجد الخ اى  
لا بمعنى ان كلامهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم ان التخييلية عند السكاكى قد تكون  
بدون المكنية (قوله لان في اضافة الخ) اى لان في خواص التشبه به المضافة للتشبه استعارة  
تخييلية وانما اولنا العبارة بما ذكر لانه المناسب لمذهب السكاكى (قوله بان لفظ التشبه  
فيها اى في الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بان لفظ التشبه نفس الاستعارة  
بالكناية على مذهب السكاكى وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بان  
لفظ التشبه الذى ادعى انه استعارة كان احسن وقد يجاب بان جملة لفظ التشبه مقروفا

ففي الكلام دقة ما (وهي  
بالمكنى عنها) اى اراد  
السكاكى بالاستعارة المكنى  
عنها (ان يكون) الطرف  
(المذكور) من طرفي  
التشبيه (هو التشبه) ويراد  
به التشبه به (على ان المراد  
بالنية) في مثل انتبعت  
النية اظفارها هو (السبع  
بادعاء السبعة لها) وانكار  
ان يكون شيئا غير السبع  
(بقرينة اضافة الاظفار)  
التي هي من خواص السبع  
(اليها) اى الى انية  
قد ذكر التشبه وهو  
النية واراد به التشبه به  
وهو السبع بالاستعارة  
بالكناية لا تنفك عن  
التخييلية بمعنى انه لا توجد  
استعارة بالكناية بدون  
الاستعارة التخييلية لان  
في اضافة خواص التشبه به  
الى التشبه استعارة تخيلية  
(ورد) ما ذكره من  
تفسير الاستعارة المكنى  
عنها (بان لفظ التشبه به  
فيها) اى في الاستعارة  
بالكناية كلفظ النية

مثلا ( مستعمل فيما وضع له تحقيقا ) لقطع بان المراد بالنية هو الموت لاخير ( والاستعارة ليست كذلك ) لانه قد فسرهما بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ولما كان ههنا مظنة سؤال وهوانه لو اريد بالنية مضاهها الحقيقي فامعنى اضافة الاظفار اليها اشار الى جوابه بقوله ( واطافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ) المضمرة في النفس يعنى تشبيه النية بالسبع وكان هذا الاعتراض من اقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ النية الا ان المراد به السبع ادعاء كما اشار اليه في المناسخ من انا نجعل ههنا اسم النية اسما لسبع مرادفا له بان ندخل النية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف

في الاستعارة باعتبار انه اعم منها وان كان مصدوقهما متحدا بحسب المراد وكون الاخص ظرفا للاعم صحيح على وجه التوسع كما يقال الحيوان في الانسان بمعنى انه متحقق فيه وحاصل ما ذكره المصنف من الرد اشارة الى قياس من الشكل الثاني تقريره ان يقال لفظ التشبيه الذى ادعى انه استعارة مستعمل فيما وضع له ولاشئ من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له يتبع التشبيه ليس استعارة ( قوله والاستعارة ليست كذلك ) اشارة لكبرى القياس الذى ذكرناه اى ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكى لانه جعلها من المجاز القوي وفسرها بما ذكره الشارح وهوان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر لا يقال قوله وتريد الطرف الآخر اى حقيقة او ادعاء وحينئذ فلا يرد هذا البحث على السكاكى لانا نقول عبارته صريحة في ارادة الطرف الآخر حقيقة وايضا لو حل كلامه على ما ذكره لزم اطلاق الآخر في كلامه على حقيقة وبجازه وهو ممنوع لاسيما في مقام التعاريف وعلى تقديره جوازه فلا بد من قرينة التعميم وهى متبقة ( قوله بان تذكر احد الخ ) اى يذكر احد اى بذى ذكر او بمذكور هو اسم احد طرفي التشبيه ويراد به الآخر وانما احتجنا لذلك لانه جعلها من المجاز القوي الذى فسرهم بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ( قوله مظنة سؤال ) اى من طرف السكاكى واراد على قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحاصله انه اذا كان المراد بالنية نفس الموت لا السبع فما وجه اضافة الاظفار اليها مع انها معلومة الانتفاء عنها فلو لانه اريد بالنية معنى السبع لم يكن معنى لذكر الاظفار معها واضافتها لها لان ضم الشئ لغير من هو له حذر لنحو يتحاشى عنه اللفظ البالغ ( قوله واطافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ) اى لانه لا مناقاة بين ارادة نفس الموت بلفظ النية واطافة الاظفار لها لان اضافة نحو الاظفار في الاستعارة المكنية انما كانت لانها قرينة على التشبيه النفسى لانها تدل على ان الموت الحق في النفس بالسبع فاستحق ان يضاف لها ما يضاف اليه من لوازمه فاطافة الاظفار حينئذ مناسبة لتدل على التشبيه المضمرة ( قوله المضمرة في النفس ) اى على مذهب المصنف ( قوله وكان هذا الاعتراض من اقوى اعتراضات المصنف على السكاكى ) لعل الشارح اخذ قوته عند المصنف من حيث اعتناؤه ببيان زده وكان في كلام الشارح محتملة لتحقيق والظن ( قوله وقد يجاب عنه ) اى عن رد المصنف على السكاكى وقوله بانه اى الحال والشان ( قوله الا ان المراد به السبع ادعاء ) اى وهو الموت المدعى سبعيته وحينئذ فليس لفظ النية مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى كونه استعارة ثبتت الصغرى ( قوله من انا ) بيان لما في قوله كما واطافة اسم النية بانية ( قوله مرادفا له ) اى حالة كون اسم النية مرادفا لاسم السبع ( قوله بان ندخل الخ ) هذا وما عطف عليه بيان المراد فلو اشار به الى ان جعل اسم النية مرادفا لاسم السبع انما هو بالتأويل وليس باحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظى فنخرج عن الاستعارة ثم ان حصل ما افاده

ان السبع تحتته فردان والنية اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضى الترادف لان المترادفين اللفظان المتحدان مفهوماً وصادقاً وهنا الأسد اعم من النية لان المراد منها فرد من فردى الأسد الا ان يقال مرأه بالترادف الصدق فكأنه قال من انا يجعل اسم النية اسماً للسبع الادعائى وصادقاً عليه كذا قال بس وهو غير وارد لان هذا ترادف تخيلى كما اشار له بقوله ثم نخيل الخ لتحقيق (قوله ثم نخيل) ينبغي ان يضبط بصيغة المتكلم المعلوم عطفاً على تدخل اى ثم بعد ادخال الشبه في جنس الشبه به تذهب على سبيل التخييل اى على سبيل الابقاع في الخيال اى لاعلى سبيل التحقيق اذ لا ترادف على سبيل الحقيقة لانه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد (قوله لحقيقة واحدة) اى وهى الموت المدعى سبعيته وقوله كيف يصح استعمال انكارى بمعنى النفي اى لا يصح ومضبه قوله ولا يكونان مترادفين (قوله ولا يكونان مترادفين) اى والحال انهما لا يكونان مترادفين اى بل لا يوضع الواضع اسمين لحقيقة واحدة الا وهما مترادفان فحينئذ نخيل ترادف النية والأسد (قوله فيتأتى لنا بهذا الطريق) اى وهى ادعاء دخول النية في جنس السبع وتخييل ان لفظيهما مترادفان (قوله دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ النية) اى انه يتأتى لنا بالطريق المذكور امران احدهما ادعاء ثبوت السبعة للنية لان ذلك لازم لادخالها في جنسه فصح بذلك ان لفظ النية اذا اطلق عليها انما اطلق على السبع الادعائى فصار مستملاً في غير ما وضع له لان النية انما وضعت للموت الخالى من دعوى السبعة له فيكون استعارة ثانيهما صحة اطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعائى لان ذلك لازم للترادف بين اللفظين فلا يردانه لا يناسب لان ادخالها في جنس السبع انما يناسب اطلاق لفظ السبع عليها والحاصل انه بادعاء السبعة لها اطلقنا احد الطرفين وحينئذ الآخر في الجملة وبالترادف التخييل صح لنا اطلاق النية على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تناف ولا منافرة بين دعوى السبعة للنية وبين التصريح بالنية لان التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصارت النية اسماً للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من ان النية من افراد السبع وبين التصريح بالنية لان التصريح بالنية كالتصريح بالسبع وحينئذ ثالثة مستعملة في غير ما وضعت له ولا يخفى ان حاصل ما ذكر ان النية اطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكى آتفاً (قوله وفيه نظر) اى وفي هذا الجواب نظر وحاصله ان ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة فكما اننا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقة بل هو مجاز فكذلك اذا جعلنا اسم النية مراداً فالاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت المدعى سبعيته مجازاً حتى يكون استعارة بل هو حقيقة وادعاء السبعة للموت الذى اطلقت النية عليه لا يخرجها عن الاطلاقاً على معناها حقيقة في نفس الامر اذا ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقايقها وهذا حاصل

ثم نخيل ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى النية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ النية وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يمدخل في تعريف الاستعارة لقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مراداً لفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحيلولة مراد في تعريف الحقيقة اى هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعه له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق ولا نسلم ان استعمال لفظ النية

في الموت في مثل اظفار النية استعمال فيما وضع له ﴿ ٤٦٠ ﴾ بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله

في قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقق كونه مجازا ومراد به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى) عنها يحمل قرينتها (اي قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) اي قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) اي قول السكاكي (في النية واظفارها) حيث جعل النية استعارة بالكناية وازافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحلال بكنا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحلال والحلال حقيقة وهو يحمل الحلال استعارة بالكناية عن التكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم تفر بهم

ما ذكره المصنف من الرد اولا (قوله لان ما ذكر) اي من ادعاء السبعة للنية اي الموت لا يقتضي الخ (قوله حتى تدخل الخ) تفرع على كون المراد الخ يعني ان كون المراد بالنية غير ما وضعت له التفرع عليه دخولها في تعريف الاستعارة لا يقتضيه ما ذكر من ان المراد بالنية النية المدعى سبعيتها (قوله لقطع بان المراد بها الموت) اي وادعاء السبعة لذلك الموت لا يخرجها عن اطلاقها على معناها الحقيقي في نفس الامر اذا ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها (قوله وهذا اللفظ) اي لفظ منية (قوله لا يقتضي الخ) اي لان تخيل الترادف وادعاء لا يقتضي الترادف حقيقة كما علمت (قوله ويمكن الجواب) اي من اصل الاعتراض الذي اوردته المصنف على السكاكي (قوله مثله) اي مثل استعمال لفظ النية في قولنا دنت منية فلان فانه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق والحاصل ان اذا قلت دنت منية فلان فقد استعملت النية في الموت من حيث ان اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق واذا قلت انشبت للنية اظفارها بفلان فاما استعملتها في الموت من حيث شبيه الموت بالسبع وجعله فردا من افراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث انه وضع له وانت خبير بان هذا الجواب انما يقتضي خروج لفظ لنية في التركيب المذكور عن كونه حقيقة لانغاة قيد الحنية ولا يقتضي ان يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مراد به الطرف الآخر كما هو المطلوب لانه لم يستعمل في غير ما وضع له كما هو المتعبر في المجاز عندهم واما استعمل فيما وضع له وان كان لان حيث انه موضوع بل من حيث انه فرد من افراد المشبه ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة ان يكون مجازا الا ترى ان اللفظ المثل واللفظ ليسا بحقيقة ولا بمجاز وحيث فلا يتم هذا الجواب ولذا قال الشارح وهذا الجواب الخ (قوله ومراد به الطرف الآخر) انما ذكر ذلك لان قضية كونه استعارة ان يكون مجازا وان يكون مراد به الطرف الآخر حقيقة كما يدل عليه تعريف الاستعارة ولا يكتفى الادعاء (قوله غير ظاهر بعد) اي الى الآن لجواز ان لا يكون حقيقة ولا مجازا بل واسطة بينهما لا يقال انه يدخل في المجاز باعتبار قيد الحنية في تعريفه بان يقال الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اي من حيث انه غير ما وضعت له لعلاقة لا نقول النية في التركيب المذكور لم تستعمل في غير الموضوع له من حيث انه غير بل في الموضوع له وان كان لان حيث انه موضوع له بل من حيث انه فرد من افراد المشبه نعم لو عرف الجار بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكنه لم يعرفه بذلك فأمل (قوله واختار رد التبعية الى المكنى عنها) لا بد من التقدير في اول الكلام او في آخره اي واختار رد التبعية الى المكنية او واختار رد التبعية الى قرينة المكنى عنها او ان الحذف في اول الكلام وفي آخره والاصل واختار رد التبعية وقرينتها الى المكنى عنها وقرينتها وهذا كلام يحمل بينه

لهذه ميات يجعل هذه ميات استعارة بالكناية عن الطعومات الشبهة على سيل التهكم (بقوله)

بقوله يجعل الخ والموج لارتكاب ما ذكرناه لم يرد التبعة نفسها المكنى عنها ولم يجعلها  
أيها كما هو ظاهر عبارة المصنف ونص كلام السكاكي في آخر بحث الاستعارة التبعة  
هذا ما يمكن من تقييد كلام الأصحاب وأوانهم جعلوا قسم الاستعارة التبعة من قسم  
المكنية بأن حملوا في نطق الحال بكذا الحال التي ذكروا أنها قرينة الاستعارة المصروفة  
استعارة بالكناية عن التكلم بواسطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة  
النطق إليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله وإذا التبة انشبت اظفارها يحملون التبة  
استعارة بالكناية عن السبع ويحملون إضافة الاظفار إليها قرينة الاستعارة لكان  
أقرب إلى الضبط انتهى كلامه ( قوله وما يشق منها ) أي من مصادرها كاسم  
الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة ( قوله يجعل ) متعلق برد أي  
وهذا الرد بواسطة جعل أو بسبب جعل قرينتها الخ وانت خير إن جعل قرينة التبعة  
مكنيا منها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظية أما إذا كانت قرينتها حالية فلا يمكن  
إذ ليس هنا لفظ يجعل استعارة بالكناية وهذا مما يضعف مذهب السكاكي وذلك  
كما في قوله تعالى لعلهم يتقون فإن لعل استعارة تبعة لأرادته تعالى والقرينة استعارة  
الترجي لكونه علام الغيوب ( قوله على نحو قوله ) أي حاله كونه ذلك الجعل آتيا على  
نحو أي طريقة قوله الخ ( قوله وإضافة الاظفار إليها قرينتها ) المناسب لمذهب  
السكاكي إن يقال والاظفار المضافة إليها قرينتها لأنها عنده استعملت في صورة وهمة  
كأمر وكذا يقال فيما يأتي من قوله ونسبة النطق الخ من قوله ونسبة القرى إلى آخره  
أي فالناسب أن يقال فيهما والنطق المنسوب إليها قرينة الاستعارة بدل قوله ونسبة  
النطق وإن يقال والقرى المنسوب إليها بدل ونسبة القرى ( قوله استعارة عن دللت )  
أي استعارة تبعة لدلت وقوله بقرينة الحال أي بقرينة اسناد النطق للحال وقوله  
والحال أي وجعلوا الحال حقيقة ( قوله استعارة بالكناية عن التكلم ) أي للتكلم  
الادعائي في شبه الحال بالتكلم ويدعى أنه عنه وإن للتكلم فردين متعارف وغير متعارف  
وإن لفظ الحال مرادف لفظ التكلم فاستعمل لفظ الحال للتكلم الادعائي ( قوله القرى )  
بالقاف المكسورة والقصر الضيافة ( قوله وعلى هذا القياس ) أي ففي قوله تعالى  
فبشرهم بذاب اليم القوم جعلوا بشر استعارة تبعة للأنذار بواسطة تشبيه التهكمي  
والعذاب قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكناية عن الأنعام بواسطة التشبيه  
التهكمي ويجعل بشر قرينتها وفي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا القوم يحملون اللام  
استعارة تبعة للعداوة والحزن الجزئين بواسطة تشبيه متعلقهما وهو مطلق عداوة وحزن  
بالعلة الغائبة للاتقاط كطلق محبة وتبين وقرينتها العداوة والحزن والسكاكي يجعل العداوة  
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائبة للاتقاط بأن شبه العداوة والحزن بالحببة والتبني  
تشبيها مضمرا في النفس وأدعينا أن العداوة والحزن عين المحبة والتبني ثم استعمل العداوة

ونسبة القرى إليها قرينة  
الاستعارة وعلى هذا القياس  
وإنما اختار ذلك إشارة  
لضبط وتقليل الأقسام  
(ورد) ما اختار ما السكاكي  
(بأنه أن قدر التبعة)  
كنطقت في نطق الحال  
بكذا (تحفة) بأن يراد بها  
معناها الحقيقي (لم تكن)  
التبعة استعارة (تخييلية  
لأنها) أي التخييلية (بمجاز  
عنده) أي عند  
السكاكي لأنه جعلها  
من أقسام الاستعارة  
المصرح بها القسرة بذكر  
التبني وإرادة التشبه  
أن التشبه فيها يجب أن يكون  
بما لا يتحقق لعناء حسولا  
عقلا بل وهما فكون  
مستعملة في غير ما وضعت  
له بالتحقيق فكون مجازا  
وإذا لم يكن لتبعة تخيلية  
(فلم تكن) الاستعارة  
(المكنية عنها مستلزمة  
لتخييلية) بمعنى أنها  
لا توجد بدون التخييلية  
وذلك لأن المكنى هنا قد  
وجدت بدون التخييلية



والحزن للمعبة والتبني الادعائين ولام التعليل التي يكون مدخلوها باعنا قرينة وكذا قوله تعالى ولاصليكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف الادعائية واستعمال في قرينة على ذلك والقوم يعملون اللام استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله وانما اختار ذلك) اي رد التبعة وقرينتها للمكنية وقرينتها (قوله ايثارا للضبط) اي لاجل ان يكون اقرب للضبط لما فيه من تقليل الاقسام وقوله وتقليل الخ غطف علة على معلول وانما قلت اقسام الاستعارة على ما اختاره لانه لا يقال عليه استعارة اصلية وتبعة بل اصلية فقط (قوله وردما اختاره السكاكي) اي من رد التبعة للمكني عنها وجعلها داخلية فيها (قوله بانه) اي السكاكي وقوله ان قدر التبعة حقيقة بالبناء للفاعل اي ان جعل ويحتمل ان ضميراته للخال وللان وقدر البناء للمفعول اي ان فرض ان التبعة القائل بها القوم باقية على معناها الحقيقي بان جعل نطقت التي هي التبعة عند القوم في نطقت الحال بكذا مثلا مراد به معناه الحقيقي وهو النطق وجعل الحال استعارة المكنية للتكلم الادعائي ثم لا يخفى قبح هذا التزديد لانه لما قال وجعل التبعة قرينتها على نحو قوله في التبعة واظهارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والام يمكن على نحو قوله في التبعة واظهارها فكان عليه ان يقول على نحو التبعة واظهارها ليحسن هذا التزديد (قوله لانها اي التخييلة مجاز عنده) لاعد المصنف والسلف اي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا فضلا عن كونها استعارة فضلا عن كونها تخييلة (قوله لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصريح بها) اي التي هي من المجاز الغوي (قوله مذكر الشبه به) اي يذكر اسم الشبه به (قوله الا ان الشبه فيها) اي في التخييلة يجب اي عند السكاكي (قوله بل وهما) اي بل عماله تحقق بحسب الوهم لكونه صورة وهمية محضة كما مر (قوله فلم تكن الاستعارة المكني عنها) اي على هذا التقدير مستلزمة للتخييلة واذا لم يستلزم المكني عنها التخييلة صح وجود المكني عنها بدون التخييلة كما في نطقت الحال بكذا حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن التكلم الادعائي وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي لكن عدم استلزام المكني عنها للتخييلة باطل باتفاق فبطل هذا التقدير اي جعله التبعة مستعملة في معناه الحقيقي (قوله بمعنى انها لا توجد) تفسير للنفي لالتفي فلا يقال الصواب حذف لا و اشار الشارح بهذا الى انه ليس المراد هنا بالاستلزام امتناع الانفكاك عقلا بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود لانه ليس المراد ان كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم ان التخييلة عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله وذلك) اي وبيان ذلك اي بيان عدم استلزام المكني عنها للتخييلة (قوله على هذا التقدير) اي تقدير كون التبعة حقيقة (قوله بالاتفاق) اي لاتفاق اهل الفن على ان التخييلة لازمة للمكنية (قوله هل تستلزم المكني عنها) اي لو لا تستلزمها (قوله ففند السكاكي لاستلزم) اي

في مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) اي عدم استلزام المكني عنها للتخييلة (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في ان التخييلة هل تستلزم المكني عنها ففند السكاكي لاستلزم كما في قولنا اظفار النية التبعة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لاتنك المكني عنها عن التخييلة ان التخييلة مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف ثم يمكن ان ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها التخييلة لان كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في الفتح ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكني عنها قد تكون امرا وهما كاظفار النية وقد تكون امرا محققا كالانبات في اثبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند

وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية كما ان المكنية تستلزم التخييلية فاللزام عند غير  
 السكاكي من الجانبين واما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال  
 المصنف (قوله كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع) اى فقد ذكر السكاكي ان الاظفار  
 اطلقت على امور وهمة تخيلا وليس في الكلام مكنى عنها لوجود التصريح بالشبه  
 والاستعارة عند التصريح بنشيه الطرف الذى يستعار له واما القوم فيقولون هذا  
 التركيب ان صح يجعل من ترشح التشبيه وليس في الكلام لامكنية ولا تخييلية (قوله وبهذا)  
 اى وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
 اهلك فلانا (قوله ظهر فساد ما قبل) اى مقاله صدر الشريعة جوابا عن السكاكي  
 ورد الاعتراض المصنف وحاصل ذلك الجواب اننا لم ان لفظ نطفت مثلا اذا استعمل  
 في حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية واما قولك لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية  
 اى عدم وجودها معها باطل اتفاقا فمنوع لان معنى قول السكاكي في الفتح لا تنفك  
 المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنية ففى وجدت التخييلية وجدت  
 المكنية لا العكس وحاصل الرد على ذلك الجيب ان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف  
 الاستعارة بالكتابة ذكر شئ من لوازم المشبهه والزعم في تلك المواضع ان تكون استعارة  
 تخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكتابة لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على  
 ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح فى ان المكنية تستلزم التخييلية وقد صرح  
 فيما قبل ذلك بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار النية الشبيهة بالسبع  
 اهلك فلانا فلم من مجموع كلامه ان المكنية تستلزم التخييلية دون العكس وان معنى  
 قوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان المكنى عنها مستلزم للتخييلية لا العكس كما  
 فهمه ذلك الجيب (قوله ان التخييلية الخ) خبر ان (قوله لاعلى العكس) عطف على  
 قوله ان التخييلية الخ بتقدير اى لان كلامه محمول على العكس وهو ان المكنية مستلزمة  
 للتخييلية كذا قرر بعضهم وقرر آخر ان قوله لاعلى العكس عطف على قوله مستلزمة  
 للمكنية اى لا كائنه على العكس ولو حذف على كما في بعض النسخ كان اوضح اى لان مراده  
 العكس (قوله كما فهمه المصنف) الضمير راجع للعكس اى كما فهمه المصنف هنا بناء على  
 ان مراده بالاتفاق اتفاق السكاكي وغيره من ائمة الفن (قوله نعم الخ) هذا استدراك  
 على قوله ظهر فساد ما قبل وذلك ان هذا القول القاسم اعتراض على المصنف واذا كان  
 قاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولما كان بنوهم اية لا يعترض عليه من جهة  
 اخرى استدرك على ذلك بقوله نعم الخ وحاصله ان كلام المصنف بحث فيه من جهة  
 حكاية الاتفاق على ان المكنى عنها لا توجد بدون التخييلية وكيف يصح ذلك مع  
 ان صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى يتقضون عهد الله وان النقص  
 استعارة نصريحية لا بطلان العهد وهى قرينة للمكنى عنها التى هى العهد اذهو كناية

الا ان هذا لا يدفع  
 الاعتراض عن السكاكى  
 لانه قد صرح في المجاز  
 العقلى بان نطقت في نطقت  
 الحال بكذا امر وهمى  
 جعل قرينة للمكنى عنها  
 وايضا فلما جور وجود  
 المكنى عنها بدون التخييلية  
 كما في اثبت الربع البقل  
 ووجود التخييلية بدونها  
 كما في اظفار النية الشبيهة  
 بالسبع فلا جهة لقوله ان  
 المكنى عنها لا تنفك عن  
 التخييلية (والا) اى وان لم  
 يقدر التبعية التى جعلها  
 السكاكى قرينة للمكنى عنها  
 حقيقة بل قدرها مجازا  
 (فكون) التبعية كنطقت  
 الحال مثلا (استعارة)  
 ضرورة انه مجاز علاقته  
 المشابهة والاستعارة في  
 الفعل لا تكون الاتبعية (فلم  
 يكن ما ذهب اليه)  
 السكاكى من رد التبعية الى  
 المكنى عنها (مفيا عما ذكره  
 غيره) من تقسيم الاستعارة  
 الى التبعية وغيرها لانه  
 اضطر آخر الامر الى  
 القول بالاستعارة

عن الجبل قد وجدت المكنى عنها عند بدون التخييلية لان النقص الذى هو القرينة  
 ليس تخيلا اذا تخيل اما اثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور واما اثبات صورة  
 وهمية كما عند السكاكى على ما تقدم بيانه والنقص ليس كذلك بل استعارة نصريحية  
 تحقيقية (قوله لان كلام الكشف) سيذكره بعد (قوله مشعر) اى مصرح (قوله)  
 وقد صرح في الفتح الخ) جواب عما يقال نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق  
 الحصين السكاكى والمصنف لاعلى اتفاق القوم الشامل لصاحب الكشف وحيث قد  
 فلا يتوجه ذلك الاعتراض الوارد على المصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل  
 الجواب ان هذا ايضا لا يصح لان السكاكى صرح ايضا بما يقتضى عدم الاستلزام حيث  
 قال في بحث المجاز العقلى قرينة المكنى عنها الخ (قوله قد تكون امرا وهما) اى فكون  
 تخيلية وقد تكون امرا محققا اى فلا تكون تخيلية ادلا تخيل في الامر المحقق عنده  
 قد اثبت المكنى عنها بلا تخيل (قوله كالاثبات في اثبت الربع البقل) فقد شبه فيه الربع  
 بالفاعل الحقيقي تشبيها مضرا في النفس وقرينتها الاثبات (قوله والهزم في هزم الامير الجند)  
 اى فشبه الامير بالجيش استعارة بالكتابة واثبات الهزم الذى هو من نوابغ الجيش له قرينتها  
 (قوله الان هذا) اى ما صرح به في الفتح في بحث المجاز العقلى لا يدفع الاعتراض  
 عن السكاكى اى لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا لانه وان دفع الاعتراض عليه بان عدم  
 الاستلزام باطل باتفاق لا يدفع الاعتراض الا ترى عليه وهو لزوم القول بالتبعية (قوله  
 امر وهمى) اى فكون نطقت مستعملا في غير ما وضع له لان ذلك الامر الوهمى غير  
 الموصوع له فيكون مجازا ولا شك ان علاقته المشابهة لنطق فيكون استعارة ولا شك انه  
 فعل والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية قد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية  
 (قوله وايضا الخ) هذا اعتراض على السكاكى لازم له من كلامه اهمله المصنف  
 وحاصله ان السكاكى صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية وصرح  
 فيه ايضا بعدم استلزام التخييلية للمكنى عنها كما في اظفار النية الشبيهة بالسبع وصرح  
 في المجاز العقلى بمحواز وجود المكنى بدون التخييلية كما في اثبت الربع البقل فلما جوز وجود  
 كل منهما بدون الاخرى فلا وجه لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية لانها  
 قد انفكت عنده في اثبت الربع البقل وهزم الامير الجند (قوله من رد التبعية) اى من رد  
 قرينتها (قوله لانه اضطر الخ) اى انما لم يكن ما ذكره مفيا عما ذكره غيره لانه اضطر  
 آخر الامر الى القول بالتبعية قد فر من شيء وعاد اليه لانه حاول اسقاط الاستعارة  
 التبعية ثم آل الامر على هذا الاحتمال الى اثباتها كما اثبتا غيره (قوله وقد يجاب) اى  
 عن لزوم القول بالاستعارة التبعية وحاصله ان اختيار الشق الثانى وهو ان التبعية التى  
 جعلها قرينة للمكنى ليست حقيقة بل مجازا وقولكم فتكون استعارة في الفعل والاستعارة  
 فيه لا تكون الاتبعية ممنوع لان ذلك لا يلزم الا لو كان السكاكى يقول ان كل مجاز

يكون قرينة للكناية عنها يجب ان يكون استعارة يلزم من كونها استعارة في الفعل ان تكون تبعية ولم لا يجوز ان يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة للكناية عنها مجازا آخر غير الاستعارة بان يكون مجازا مرسلا وحينئذ فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية فليس كما ان يقول هب ان نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا مجاز عن دلالة الحال اى افهامه المقصود لكن لا يلزم ان يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لان المعنى الواحد يجوز ان ينقل اللفظ اليه بعلاقة الزوم مثلا كافي دلالة الحال فانه يجوز ان يعتبر استلزام النطق لها فينقل لفظه لها ويجوز ان يعتبر تشبيه النطق بها فيوجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما الى فهم المقصود فيكون نطقت على الاول مجازا مرسلا وعلى الثانى استعارة ( قوله بان كل مجاز تكون علاقته المشابهة الخ ) اعترض بان المجاز الذى تكون علاقته المشابهة منحصرا في الاستعارة فكيف يقول لا يجب ان يكون استعارة والحواب ان مراده كل مجاز يصح ان تكون علاقته المشابهة بان كان محتملا لها ولغيرها بدليل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل والام بصح قوله لا يجب الخ تأمل ( قوله علاقة اخرى ) اى كاللزومية ( قوله فانها لازمة للنطق ) اى فطقت اذا قلنا انه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازه وهو الدلالة نقول ان استعماله فيها على جهة المجاز المرسل لعلاقة اللزومية لا على جهة الاستعارة وحينئذ فقول المصنف فيكون استعارة ممنوع فلم يلزم السكاكى القول بالتبعية ( قوله وفيه نظر ) اى في الجواب المذكور نظر وحاصله ان هذا لا يصلح ان يكون جوابا عن السكاكى لانه صرح بان نطقت اطلق ههنا على امر وهمى كالتفانر النية فانها استعارة لامر وهمى شبه بالتفانر الحقيقية ومن العلوم ان مقتضى هذا الكلام كون نطقت استعارة من النطق الحقيقي للامر الوهمى لانه مجاز مرسل ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة كما هو مقتضى ذلك الجواب لكان مطلقا على امر محقق عقلى لا على امر وهمى كما صرح به وبالجملة فالزام السكاكى ان القرينة المكينة اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح لنا فاذ ذلك لما صرح به ( قوله على ان هذا ) اى كون قرينة للكناية اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لايجرى في جميع الامثلة لان بعضها لا يوجد فيه علاقة اخرى غير المشابهة ( قوله ولو سلم ) اى جريانه في جميع الامثلة بعد الدخ وحاصله انه لو سلم ان قرينة المكينة اذالم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الامثلة والنفي النظر عما اقتضاه قوله ان نطقت نقل للصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ ان المكينة حلت عن التخييلية لان التخييلية عنده ليست الانشبيه الصورة الوهمية بالحسية فاذا كان ماذكر من القرينة مجازا مرسلا فلا تخيل اذلا صورة وهمية شبهت بالمعنى الاصلى واذا اتنى التخييل بقيت المكناية عنها بدون التخييلية والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باتفاق واعلم ان الشارح قد جارى المصنف في ذلك وان كان قد ناقشه في ذلك سابقا

التبعية وقد يحاب بان كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون استعارة لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد البالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهمى كالتفانر النية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالتفانر ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لايجرى في جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكناية عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد

بدونها فيما شاع من كلام  
الفصحاء اذ لا نزاع في عدم  
شروع مثل اظفار النية  
الشبيهة بالسبع وانما  
الكلام في الصحة واما  
وجود الاستعارة بالكناية  
بدون التخييلة فشائع على  
ما قرره صاحب الكشاف  
في قوله تعالى الذين  
يقضون عهد الله وصاحب  
المفتاح في مثل انبت الربيع  
البلق فصار الحاصل من  
مذهبه ان قرينة الاستعارة  
بالكناية قد تكون استعارة  
تخييلة مثل اظفار النية  
ونظمت الحال وقد تكون  
استعارة تحقيقية على  
ما ذكر في قوله تعالى  
يا ارض ابلعي ماء ان البلع  
استعارة عن غور الماء  
في الارض والماء استعارة  
بالكناية عن الغذاء وقد  
تكون حقيقة كما في انبت  
الربيع

(قوله ويمكن الجواب) اى من قوله ولو سلم يعود الاعتراض الاول لاعتراض  
لانه قد صرح بان نطقت مستعمل في امر وهمى فقد اضطر آخر الامر الى القول  
باستعارة التبعية وحاصله انما لا نسلم ان وجود المكنية بدون التخييلة ممنوع عند السكاكى  
بل هو قائل بذلك وعبر يمكن اشارة الى ان هذا الجواب من عنده (قوله بان المراد)  
اى مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلة وهذا توطئة للجواب  
ومحط الجواب قوله واما وجود الخ (قوله ان التخييلة لا توجد بدونها) اى فتكون  
التخييلة هى التى حكم عليها بانها لا توجد بدون المكنى عنها وانت خير بان هذا  
الحمل يعكر على ما تقدم للشارح من ان قول القائل ان قول السكاكى الذى كور معناه  
استلزام التخييلة للمكنية ممتين فساد قد جعل ذلك الحمل فاسدا فيما تقدم ومشى  
عليه هنا (قوله فيما شاع) اشارة لجواب عما يقال كيف تقول ان التخييلة لا توجد  
بدون المكنية مع انها وجدت في قولك اظفار النية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا  
وحاصل الجواب ان المنفى الوجود الشائع الفصح لا مطلق الوجود (قوله اذ لا نزاع)  
اى وانما قدنا بقولنا فيما شاع لانه لا نزاع ولا خلاف في عدم شروع الخ (قوله وانما  
الكلام في الصحة) اى وانما الخلاف في صحة ذلك المثال فعند السكاكى هو صحيح وعند  
القوم لا يصح الا اذا جعل اظفار ترشحا للتشبيه لاعلى انه تخييلة (قوله فشائع) اى  
وحينئذ فلا يصح الاعتراض بوجود المكنية بدون التخييلة (قوله يقضون عهد الله)  
اى فقد ذكر ان العهد مشبه بالحبل على طريق المكنية ويقضون مستعار ليطلون  
استعارة تحقيقية قرينة للمكنية فقد وجدت المكنية بدون التخييلة (قوله انبت الربيع  
البلق) فقد ذكر ان الربيع شبه بالفاعل الحقيقى على طريق المكنية وان الانبات قرينة  
لها وهو حقيقة فقد وجدت المكنية بدون التخييلة (قوله فصار الحاصل من مذهبه)  
اى مذهب السكاكى في قرينة المكنية باعتبار ما ذكره في اما كن متعددة (قوله  
ابلعي ماء ك) اى غورى ماء ك (قوله عن غور الماء) اى لغور الماء وهو منقول  
عن ادخال الطعام للبعوف من الخلق (قوله استعارة بالكناية عن الغذاء) اى الذى يأكله  
الحبوان لان البلع انما يناسب بحسب اصله الطعام ووجه الشبه في الاستعارتين ظاهر  
اما في البلع فهو ادخال ما يكون به الحياة الى مقر خفى اى من ظاهر الى باطن من مكان  
معتاد للدخال من اعلى الى اسفل وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجه  
الشبه فيها واما في الماء فهو كقول كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به  
فالارض يتقوى نباتها واشجارها بالماء والحبوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما  
بالندرج غالبا والحاصل انه شبه الماء بالغذاء بجامع ان كلا منهما تقوم به الحياة  
ويتقوى به على طريق الاستعارة بالكناية والبلعي مستعار لغورى بجامع ان كلا ادخال  
ما يكون به الحياة الى مقر خفى استعارة تحقيقية وهى قرينة للمكنية

## فصل في شرائط حسن الاستعارة

(قوله في شرائط الخ) اطلق الجمع على ما فوق الواحد اذ المشتراط في حتمها شرطان رعاية جهات التشبيه وعدم شهما رائحته لفظا وقوله في شرائط حسن الاستعارة اى في بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنهما او يدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اهمل لخرج عن الحسن الى القبح قاله في الاطول (قوله التحقيقية) قد تقدم انها هي التي تحقق معناها حما او عتلا وهي صد التمثيلية (قوله والتمثيل على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لاحل الابضاح للاحتراز عن مجرد التشبيه التمثيلي لما عرف من ان التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الاطلاق وقد تقدم ان الاستعارة التمثيلية هي اللفظ المقول من معنى مركب الى ما شبه بمعناه فان خصصت التحقيقية بالافرازية كان عطف التمثيلية على التحقيقية من عطف المبين وان كان التمثيلية من التحقيقية وان لم تخص التحقيقية بالافرازية كان عطف التمثيلية عليها من عطف الخاص على العام (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) خبر عن حسن اى حسن الاستعارة حاصل بملاحظة جهات اى اسباب حسن التشبيه اى بملاحظة الاسباب المحصلة لحسن التشبيه لان بناءهما عليه فيتبعانه في الحسن والقبح فاذا روعيت تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والافات حسنهما بفوات حسن اصلها (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه برعايتها والمراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين ان يكون متحققا فيهما وذلك كالشجاعة مثلا في زيد والاسد فاذا وجد وجه الشبه في احدهما دون الآخر فالتعارة كاستعارة اسم الاسد للجبان من غير قصد التهمك بعد تقرير تشبيهه به وقد يقال ان هذا الوجه من شروط الصحة لان شروط الحسن ادلا تشبيه مع انتفاء الجامع فالاولى اسقاط هذا اعني قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض ارباب الحواشي عن ذلك بان المراد الشمول الحسى اذ هو الشرط في الحسن واما الذى يكون شرطا في الصحة فمطلق الشمول الصادق بالادعائى لا وجه له لان الشمول الادعائى ان كان مقبولا كما في التهمك فانما قيل لكونه في حكم الحسى فيكون شرط الصحة والافه فاسد لانتفائه عن حكم الحسى فكيف يجعل الحسى من شروط الحسن مع ان الصحة انما هي باعتبار كذا في ابن يعقوب وقرر شيخنا العلامة العدوى ان المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين ان يكون متحققا فيهما على انه جزء من مفهوم كل منهما او لازم لهما فان وجد في احدهما بان كان جزأ من مفهومه دون الآخر بان كان لازماله فالتعارة الحسن وذلك كما في استعارة الطيران للعدو في قوله عليه الصلاة والسلام كلما سمع هجمة طار اليها والجامع قطع المسافة بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم احدهما ولازم للآخر على ما مر للشارح وعلى هذا يدفع

## (فصل)

في شرائط حسن الاستعارة  
(حسن كل من) الاستعارة  
(التحقيقية والتمثيل) على  
سبيل الاستعارة (برعاية  
جهات حسن التشبيه)  
كأن يكون وجه الشبه  
شاملا للطرفين والتشبيه  
وافيا باقادة ماعلق به من  
الفرض ونحو ذلك (وان  
لا يشم رائحته لفظا) اى  
وبان لا يشم شيء من  
التحقيقية والتمثيل رائحة  
التشبيه من جهة اللفظ

الاعتراض فتأمل ( قوله والتشبيه وافيًا ) أي وان يكون التشبيه موافيا للغرض  
الذي علق به أي قصد افادته به كبيان امكان المشبه او تشويبه او تزيينه وكغير ذلك  
مما مر في بيان الغرض من التشبيه فاذا كان الغرض تزيين وجهه اسود فيشبه بمقلة الظبي  
ثم يستعار له لفظ المقلة فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا الغرض بالفراب واستعير  
لفظ الغراب له فأت الحسن واذا كان الغرض افادة تشويه وجهه منقب بالجدري فيشبه  
بالسلحفاة التي تفرتها الديكة ثم يستعار له لفظها فهذا واف بالغرض ولو شبه لافادة هذا  
الغرض بشئ آخر منقب واستعير له لفظه فأت الحسن ( قوله ومحو ذلك ) أي مثل كون  
وجه الشبه غير مبتذل بان يكون غريبا لطيفا لكثرة ما فيه من التفصيل او نادر الحضور  
في الذهن كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الامثل وتشبيه البنفسج باوائل الناز في اطراف  
كبريت ثم يستعار كل واحد منهما لما شبه به بخلاف تشبيه الوجه بالجليل بالشمس ثم يستعار له  
وتشبيه الشجاع بالاسد ثم يستعار له فان ذلك مما فات فيه الحسن لقوات حسن التشبيه  
فيه لعدم الغرابة لوجود الابتذال ( قوله وان لا يشم رائحته الخ ) يشم بضم اوله مينا  
للمفعول من اشم ورائحته نائب الفاعل واما قول السارح أي وبان لا يشم الخ فهو  
بفتح اوله وضم ثانيه مينا للفاعل ( قوله أي وبان لا يشم الخ ) اشار بهذا الى ان قول المصنف  
وان لا يشم عطف على رعاية أي حسن الاستعارة حاصل برعاية الجهات المحصلة  
لحسن التشبيه وحاصل بعد شمه رائحة التشبيه و اشار بقوله من جهة اللفظ الى ان لفظا  
في كلام المصنف نصب على التمييز وهو محمول عن المضاف اليه أي وان لا يشم شئ  
منهما رائحة لفظ التشبيه ويحتمل نصبه على ترع الخافض أي ان لا يشم رائحة التشبيه  
بلفظ يدل عليه واما قال لفظا لان شم التشبيه معنى موجود في كل استعارة بواسطة  
القرينة لان الاستعارة لفظ اطلق على المشبه بمعونة القرينة بعد نقله عن المشبه به  
بواسطة المبالغة في التشبيه فلا يمكن نفي اشتمام الرائحة مطلقا أي من جهة اللفظ والمعنى  
لان المعنى على التشبيه قطعاً واعلم ان شم رائحة لفظ التشبيه اما ان يكون ببيان المشبه  
كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فان قوله من  
الفجر هو المشبه بالخط الابيض والكلام وان لم يكن على صورة التشبيه لكن لما فر الخط  
الابيض بالفجر كان التشبيه مقدرا فهو في تقدير حتى يتبين لكم الفجر الذي هو شيه  
بالخط الابيض واما ان يكون بذكر وجه الشبه نحو رأيت لصلا في الشجاعة لان ذكر  
الوجه ينبي عن التشبيه ويهدي اليه في التركيب واما ان يكون بذكر الاداة نحو زيد  
كالاسد واما ان يكون بذكر المشبه على وجه لا ينبي عن التشبيه كما في قوله قد زار زاراه على  
القمرة فانه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه ينبي عن التشبيه كما تقدم  
بيانه فاشتمام رائحة لفظ التشبيه في الثلاثة الاول مبطل للاستعارة واما اشتمام رائحته  
على الوجه الرابع فلا يبطلها الا انها تكون قبيحة اذا علمت هذا تعلم ان شرط الحسن

لان ذلك يبطل الغرض  
من الاستعارة اعني ادعاء  
دخول المشبه في جنس  
المشبه به لما في التشبيه من  
الدلالة على ان المشبه به  
اقوى في وجه الشبه  
(ولذلك) اي ولان شرط  
حسنه ان لا يشم رائحة  
التشبيه لفظا ( يوصي ان  
يكون المشبه )

هو انتفاء الاشتمام الذي لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كما في القسم الرابع واما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط في الصحة فراد المصنف الاول لا الثاني ( قوله اى وبان لا يشتم شئ ) المناسب لقول المتن حسن كل ان يقول اى وبان لا يشتم كل من التحقيقية الخ فيبدل شئ بكل ( قوله لان ذلك الخ ) اى شئ رائحة التشبيه لفظا اى وانما اشترط في حسن الاستعارة عدم شتمها رائحة التشبيه لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة وفيه ان هذا يقتضى انه من شرائط صحتها لامن شرائط حسناتها لانه اذا بطل الغرض من الاستعارة انتفى وعاد الكلام تشبيها الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف اى لان ذلك يبطل كمال الغرض من الاستعارة ومعلوم ان كمال الغرض من إيجاد الشئ حسنه ونقصانه فبحه ( قوله اعنى ) اى بالغرض من الاستعارة ( قوله لما في التشبيه الخ ) علة للعلل اعنى قوله لان ذلك يبطل الخ اى وانما كان شئ رائحة التشبيه مبطلا لكمال الغرض من الاستعارة لما في التشبيه الخ وحاصل ما ذكره ان الشئ رائحة التشبيه انما يبطل كمال الغرض من الاستعارة لان الغرض منها اظهار المباهلة في التشبيه وبمحصل ذلك الاظهار بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وادعاء انهما مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وان اللفظ موضوع لتلك الحقيقة الا ان احد الطرفين متعارف والآخر غير متعارف ومقتضى هذا الغرض استواءهما في ذلك الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل ولا شك ان اشتمام رائحة التشبيه فيه اشعارا باصل التشبيه والاشعار باصله يتضمن الايماء الى ما علم من الاصل في التشبيه والكثير فيه وهو كون المشبه به اقوى من المشبه في الجامع وكونه اقوى منه ينافى الاستواء فيه الذى هو مقتضى الغرض فقوله لما في التشبيه اى الذى اشم رائحته من الدلالة على ان المشبه به اقوى من المشبه في وجه الشبه اى والغرض من الاستعارة يقتضى مساواتهما فيه وبقولنا لان استواء الافراد في الحقيقة هو الاصل يدفع قولهم لان لم ان الغرض المذكور يقتضى مساواة المشبه به في الجامع الذى جعل كالحقيقة الجامعة بدليل المشكك فان بعض افراده اقوى من البعض مع شمول الجنس لجمعها وحيث فلا مناساة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس فأمل ( قوله اى ولان شرط حسنه ) اى ولاجل ما قلنا من ان شروط الحسن في كل من الاستعارتين ان لا يشتم رائحة التشبيه لفظا فضمير حسنه راجع لكل من الاستعارتين ( قوله يوصى ) بالبناء للمفعول اى يوصى بالبناء بعضهم بعضا عند تحقق حسن الاستعارة لوجود هذا الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا ( قوله اى ما به المشابهة ) اى وهو وجه الشبه فكأنه قال ولذلك يوصى بالبناء بعضهم بعضا على جلاء وجه الشبه وانما رتب التوصى المذكور على ذلك الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا لاشتراط رعاية جهات حسن التشبيه لان التوصى انما يحتاج اليه لانه هو الذى له دخل في الخفاء وصيرورة الاستعارة لفراد بخلاف رعاية جهات

قوله لا باشتراط الخ هكذا في النسخ ولعل البناء بمعنى على اى وانما رتب التوصى على ذلك الشرط لاعلى اشتراط رعاية الخ تأمل وقوله لان التوصى انما يحتاج اليه لانه الخ هكذا في النسخ ولعل فيه سقطا والاصل لان التوصى انما يحتاج اليه عليه اى على ذلك الشرط وهو عدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا لانه هو الذى له دخل الخ وبهذا يظهر المراد وتحسن المقابلة في قوله بخلاف رعاية جهات حسن التشبيه الخ والحاصل ان حسن كل من الاستعارتين مشروط بشرطين رعاية جهات حسن التشبيه وعدم اشتمام رائحة التشبيه لفظا والتوصى المذكور مرتب على عدم الاشتمام لدخله في الخفاء لا على الرعاية لعدم مدخلتها في ذلك تأمل ( ومعه )



حسن التشبيه فانه لا يدخل له في ذلك كما يعلم بما يأتي (قوله جليبا بنفسه) اى لكونه يرى مثلا  
كافى تشبيه البر يا يعقود الملاحية (قوله او بواسطة عرف) اى عام كافى تشبيه زيد مثلا  
بانسان عريض القفا في البلادة فان العرف حاكم بان عرض القفاهمة البلادة وكافى تشبيه

الرجل بالاسد في الجرأة فان وصف الجرأة ظاهر في الاسد عرفا (قوله او اصطلاح خاص)  
اى او بواسطة اصطلاح خاص كافى تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع  
فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح التهمة فيشبهه عندما يحتاج العلم للتشبيه مثلا  
(قوله لثلاث نصير الخ) اى وانما يوصى بكون وجه الشبه جليبا في الاستعارة التى فيها عدم  
اشتمال رائحة التشبيه لثلاث نصير تلك الاستعارة الغاز اى سبب الغاز او مغزاة فالغاز بكسر  
الهمزة مصدر الغز فى كلامه اذا عصى مراده واخفاء اطلق بمعنى اسم المفعول او على حذف  
مضاف كما علت وذلك لانه اذا لم يكن وجه الشبه ظاهرا بل كان خفيا وانضم ذلك لخفاء  
التشبيه بواسطة عدم شمه رائحته لاجتماع خفاء على خفاء فتكون الاستعارة لغزا كما قال  
(قوله ان روى الخ) شرط فى قوله لثلاث نصير الاستعارة الغازا (قوله ولم تشم رائحة التشبيه  
من عطف البيان ان اريد بشرائط الحسن شرائط حسن التشبيه لان عدم اشتمال رائحة  
التشبيه ليس من شرائط حسن الشبه كما لا يخفى لكن المقصود بالذات ذلك المعطوف  
وغيره لا مدخل له فى التعمية وان كان من شرائط حسن الاستعارة ومن عطف الخاص  
على العام ان اريد بشرائط الحسن شرائط حسن الاستعارة اتى به بعد العام اهتماما به  
اشارة الى ان المراد من ذلك العام ذلك الخاص لان مناط التعمية والافراز  
عليه عند خفاء الوجه (قوله وان لم يراع الخ) مقابل لقوله ان روى الخ اى وان لم  
يراع عدم الاشتمال بان حصل اشتمال رائحة التشبيه لفظا فان الحسن ولم تكن  
الاستعارة لغزا فقلوه وان لم يراع بالياء التهمة والضمير لعدم الاشتمال او بالنسبة فوق  
والضمير لشرائط الحسن والحاصل انه اذا خفى وجه الشبه انما تكون الاستعارة الغازا  
عند عدم اشتمال رائحة التشبيه لان عدم الاشتمال يعد عن الاصل وخفاء الوجه يزيد ذلك  
بعدا واذا اتى عدم اشتمال الرائحة بوجود اشتمالها فذلك مما يقرب الى الاصل لكن يفوت  
الحسن (قوله ومنه الغز) بضم اللام وقح العين وهو المعنى الملتصق به او اللفظ المستعمل

فى المعنى المذكور وقوله ومنه اى ومن هذا الفعل وهو الغز فى كلامه اى من مصدره (قوله  
وجمه) اى جمع الغز وقوله الغاز اى بفتح الهمزة (قوله مثل رطب وارطاب) اى مثله  
فى وزن المفرد والجمع (قوله كالوقيل فى الحقيقة) اى التى خفى فيها وجه الشبه (قوله  
واريد انسان البحر) اى من رائحة الفم (قوله فوجه الشبه) اى وهو البحر بين  
الطرفين اى الاسد والرجل المنتن الفم خفى اى وحيتن فلا ينتقل من الاسد مع القرينة  
المانعة من ارادة الاصل الى الانسان الموصوف بما ذكر اذ لا ينتقل من الاسد مع القرينة  
المذكورة الا الى الانسان الموصوف بل لازم الاسد الشهور وهو الشجاعة

(والانتقال)

اى ما به المشابهة (بين  
الطرفين جليبا) بنفسه او  
بواسطة عرف او اصطلاح  
خاص (لثلاث نصير)  
الاستعارة (الغازا) وتعمية  
ان روى شرائط الحسن  
ولم تشم رائحة التشبيه  
وان لم يراع فان الحسن  
يقال الغز فى كلامه اذا  
عصى مراده ومنه الغز  
وجمه الغاز مثل رطب  
وارطاب (كالوقيل)  
فى الحقيقة (رايت  
اسدا واريد انسان البحر)  
فوجه الشبه بين الطرفين  
خفى (و) فى التمثيل (رايت  
ابلاما لانه لا نجد فيها راحة  
واريد الناس)

قوله بين المراد هكذا فى  
النسخ ولعل فيه سقطا  
والاصل لتبين المراد  
اولكان بين المراد وانحو  
ذلك تأمل (مصححه)

والانتقال الى الرجل بدون الوصف لا يبيد في الجوز ( قوله مائة لا تجدد فيها الخ )  
 يحتمل ان تكون جملة استئنافية اى مائة منها لا تجدد فيها راحلة ففى جواب عن سؤال  
 مقدر كانه قيل على اى حال رأيتهم فقل مائة منها لا تجدد فيها راحلة ويحتمل ان يكون  
 مائة نقفا للابل وما بعده وصف للمائة اى ابل معدودة بهذا القدر الكثير الموصوف  
 بانك لا تجدد فيها راحلة ( قوله واريد ) اى بالابل الموصوفة بالاوصاف المذكورة حال  
 الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة افراد جنسه ولا شك ان وجه الشبه المذكور  
 خفي اذ لا ينتقل الى الناس من الابل من هذه الخيبة وانما كانت هذه استعارة تمثيلية لان  
 الوجه منتزح من متعدد لانه اعتبر وجود كثرة من جنس وكون تلك الكثرة يعز فيها  
 وجود ما هو من جنس الكامل واعترض على المصنف في التمثيل بما ذكر بان الكلام  
 اذا كان هكذا كان الخفاء فيه من عدم ذكر القرينة المانعة عن ارادة الاصل لامن جهة  
 خفاء وجه الشبه اذ لو قيل رأيت يوم الجمعة في المسجد ابل مائة لا تجدد فيها راحلة بين  
 المراد فالاولى في التمثيل ان يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام يخطب ابل مائة  
 لا تجدد فيها راحلة فان هذه صورة الجوز مع الخفاء اذ المفهوم ان الناس المربين  
 في المسجد كالابل والتبادر انهم كالابل في كثرة الاكل وقلت الفهم وكبر الاعضاء وطولها  
 مثلا اذهنا هو المنادى او انهم كالابل في غاية الصبر لان الابل مشهورة بالصبر على  
 ما تستعمل واماعة الكمال مع كثرة افراد الجنس فلا تفهم وانما كان الاولى ذلك الذي  
 قلناه من المثال لان كلامنا فيما تحقق فيه الجوز مع الخفاء ولا يتحقق الجوز الا بالقرينة  
 ولو ذكرت القرينة في المثال مع الايمان للوجه انتفى الخفاء آه يعقوبى ( قوله من قوله )  
 اى وهذا المثال مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام لان قصد المصنف التمثيل  
 بالحديث ( قوله يرتحله الرجل ) اى يعده للارتحال عليه كذا قال بعضهم وفي الاطول اى  
 يعده لوضع رحله وحل الانتقال عليه ( قوله المنتخب من الناس ) اى المختار منهم لحسن  
 خلقه وزهده وقوله في عزة وجوده اى في قلة وجوده مع كثرة افراد جنسه وهذا  
 وجه الشبه ( قوله المنتخبة ) اى المختارة لحل الانتقال لقوتها وهى مرادفة للراحلة و اشار  
 بقوله التى لا توجد في كثير من الابل الى ان المراد من العدد الكثرة ( قوله وبهذا ) اى  
 بما ذكر وهو ان ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة لثلا نصير الفاذا و تعمية  
 ظهر ان التشبيه اعم اى من الاستعارة اى عموما مطلقا لان العموم اذا اطلق انما ينصرف له  
 ونبه بقوله محلا على ان العموم من حيث التحقق لامن حيث الصدق اذ لا يصدق  
 التشبيه على الاستعارة كما ان الاستعارة لا تصدق على التشبيه ثم انه لم يعلم بما مر الا  
 ان التشبيه يفرد عن الاستعارة فخصم له ما هو معلوم من اجتماع التشبيه والاستعارة  
 فذلك ثبت ان التشبيه اعم مطلقا واعلم ان ما ذكرهنا من العموم المطابق باعتبار المحل  
 منطور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقا سواء كان حسنا او لا وبين الاستعارة الحسنة

من قوله عليه الصلاة والسلام  
 الناس كابل مائة لا تجدد فيها  
 راحلة وفي الفائق الراحلة  
 البعير الذى يرتحله الرجل  
 جلا كان او ناقة يعنى ان  
 المرضى المنتخب من الناس  
 في عزة وجوده كالجمية  
 المنتخبة التى لا توجد في كثير  
 من الابل ( وبهذا ظهران  
 التشبيه اعم محلا ) اذ كل  
 ما يتأتى في فيه استعارة يتأتى  
 فيه التشبيه من غير  
 عكس لجواز ان يكون  
 وجه الشبه غير حلى قصير  
 الاستعارة الفاذا كافى  
 المثالين المذكورين فان قيل  
 قد سبق ان حسن الاستعارة  
 برعاية جهات حسن  
 التشبيه ومن جلتها ان  
 يكون وجه التشبيه بعدا  
 غير مبتذل فاشترط جلاله  
 في الاستعارة بنا في ذلك  
 قلنا الجلاء والخفاء بما يقبل  
 الشدة والضعف فيجب ان  
 يكون من الجلاء بحيث  
 لا يصير الفاذا ومن القرابة  
 بحيث لا يصير مبتذلا  
 ( ويتصل به )

وماسأى عند قوله ويتصل به الخ بما يفيد ان بينهما العموم والخصوص الوجهى فذلك منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء فينصادقان حيث لاخفاء ولا اتحاد وتفرد الاستعارة حيث الاتحاد كما في مسألة العلم والنور الآتية وتفرد التشبيه حيث الاخفاء. وحينئذ فلا منافاة بين ما هنا وما يأتى (قوله اذ كل ما يأتى) اى اذ كل محل تنأتى فيه الاستعارة اى الحسناء تنأتى فيه التشبيه وذلك حيث لاخفاء في وجه الشبه ولم يبق الشبه بين الطرفين بحيث يصير ان كانا فهما متجانين (قوله كما في المسالين المذكورين) اى فى المتن وهما رأيت اسدا مرديا به انسانا انجر ورأيت ابلا الخ فتمنع فيها الاستعارة الحسناء ويجب ان يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالابل كما في الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في البحر ويفرق بان التشبيه يتصور فيه اجمال لما يتعلق الفرض به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وان كانا مستويين في الاتساع عند الاخفاء اذا لم يذكر الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه واذا صح التشبيه فيما ذكر من المثالب دون الاستعارة كان اعم محلا (قوله بنا فى ذلك) اى لان من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل ان يكون غير جلي فكانهم اشرطوا في حسن كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي وهذا تناسف (قوله فيجب ان يكون) اى وجه الشبه ملتبسا بحالة من الجلاهي ان لا يصير الفاذا وان يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هي ان لا يصير مبتذلا فالملطوب فيه ان يكون متوسطا بين المبتذل والحقي (قوله ويتصل به) اى وينبغي ان يذكر متصلا بما ذكرنا وعقبه انه اذا قوى الخ وذلك للنسبة بينهما من حيث التقابل لان كلا منهما يوجب عكس ما يوجهه الآخر وذلك لان ما ذكرنا سابقا من خفاء الوجه بوجب حسن التشبيه وما ذكر هنا يوجب حسن الاستعارة دون التشبيه كذا في العقبوى وذكر بعضهم ان قوله ويتصل به معناه ويناسب ذلك من حيث قياسه عليه قياس عكس (قوله اى بما ذكرنا من انه الخ) فيه انه لم يصرح فيما مر بذلك لكنه يفهم من قوله ولذلك الخ ان الاستعارة لا تحسن اذا كان وجه الشبه خفيا واذا لم تحسن تعين التشبيه فالمراد ما ذكرنا ضمنا لا صريحا (قوله اذا خفى التشبيه) اى وجه الشبه (قوله وتعين التشبيه) اى عند البلغاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لانه لا تصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله انه) اى الحال والشان (قوله اذا قوى التشبيه) اى وجه الشبه وقوته تكون بكثرة الاستعمال لتشبيه بذلك الوجه (قوله حتى اتحادا) اى صارا كالتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من احدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد لهما اتحاد حقيقة والكلام محمول على المبالغة (قوله كالعلم والنور والشبهة والظلمة) اى فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والشبهة بالظلمة في التصير حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما فصارا كالتحدين في ذلك المعنى فيفضل اتحادهما

اى بما ذكرنا من انه اذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (انه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحادا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) للابصار كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكثى عنها كالتحقيقية) في ان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه

وفي الحقيقة لا يحسن تشبيه احدهما بالآخر لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه (قوله وتعينت الاستعارة) اي ينقل لفظ المشبه للمشبه ثم ان هذا يناقض قوله سابقا ان التشبيه اعم محلا لانه هنا قد تعينت الاستعارة قولم يصح التشبيه والجواب ان المراد تعينت الاستعارة عند ارادة الاتيان بالحسن لان التشبيه ممنوع وتجب الاستعارة بل التشبيه في تلك الحالة جائز الا انه غير حسن كما يدل لذلك قوله لم يحسن التشبيه فحصل ان الاستعارة والتشبيه الحسنين بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما حيث لا اتحاد ولا خفاء وانفراد الاستعارة حيث وجد الاتحاد كما في مسألة العلم والنور وانفراد التشبيه حيث وجد الخفاء كما في الابل والناس واما مطلق الاستعارة ومطلق التشبيه فهما متحدان محلا واما التشبيه مطلقا والاستعارة الحسنة فينبغي ان يكون المطلق وان التشبيه اعم محلا وهو محمل قول المصنف سابقا وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا فتأمل كذا قرر شيخنا العدوي (قوله حصل في قلبي نور) اي مستعبرا للعلم الحاصل في قلبك لفظ النور (قوله ولا نقول علم كالنور) اي ولا نقول حصل في قلبي علم كالنور مشبها للعلم بالنور بجماع الاهتداء في كل اذهو كتشبيه الشيء بنفسه لقوة الوجه في العلم وهو الاهتداء به كما في النور (قوله واذا وقعت في شبهة) اي واذا وقع في قلبك شبهة (قوله وقعت في ظلة) اي وقع في قلبي ظلة مستعبرا لفظ الظلة للشبه (قوله ولا نقول في شبهة كالظلة) اي مشبها للشبه بالظلة لقوة وجه الشبه في الشبه وهو عدم الاهتداء والتعبر كما في الظلة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشيء بنفسه (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لم يقل وبان لانتم راثمة التشبيه لفظا لعدم ثابته لان من لوازم الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص المشبه وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه الشبه هناك واما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقا فهي وان ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه الشبه يكسر سورتها لا يقال يلزم ان يكون في ترشيح الحقيقة اشتمام لراثمة التشبيه لانه من لوازم المشبه فلا يكون المبلغ لا نأقول الفرق ان المذكور في المكنية لفظ الشبه فذكر خاصية الشبه به يدل على التشبيه والمذكور في الحقيقة لفظ المشبه به فذكر ماهو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن كونه يدل عليه وبما علمت من ان حسن المكنية انما هو برعاية جهات حسن التشبيه فقط بخلاف الحقيقة والتشبيه فان حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وعدم شمر راثمة التشبيه لفظا كما مر ظهر لك حكمة تكلم المصنف على حسن الاستعارة الحقيقية والتشبيهية اولا ثم تشبيه المكنية بالحقيقية ثانيا ولم يذكر المكنية معهما اولا اذ لو كان ثابتا للحقيقة من اشتراط الامر من المذكورين في حينها ثابتا للمكنية لم يكن لصنيع المصنف وجه وكان الاولى ان يذكرها اولا مع الحقيقة والتشبيهية (قوله لانها تشبيه مضر) هذا على مذهب المصنف كما مر لاعلى مذهب القوم من انها لفظ المشبه المضر في النفس الرموز اليه

لانها تشبيه مضر (و)  
الاستعارة (التشبيهية حنفا)  
بحسب حسن المكني عنها  
لانها لا تكون الانابة  
للمكني عنها وليس لها  
في نفسها تشبيه بل هي  
حقيقة لحسنها تابع لحسن  
منبوعها

بذكر لوازمه ( قوله حسنهما بحسب حسن المكنى عنها ) اى حسنهما فى حساب حسن المكنى عنها بمعنى انه بعد بعد عد حسن المكنى عنها تابعا له واذا حصل عد حسنهما بعد عد حسن المكنى عنها كان حسنهما تابعا لحسنهما لان ما يقال فيه انه معدود فى عد الشيء الفلانى او بعد الشيء الفلانى انما ذلك اذا كان ذكر ذلك الامر عند قصده بغنى عنه الشيء الفلانى ومن لازم هذا المعنى عرفا التبعية وهى المرادة هنا بهذه العبارة فالحسب على هذا بمعنى الاحساب والعد ويحتمل ان يكون اسما من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى والتخييلية يستغنى عن ذكر حسنهما بكفاية حسن المكنى عنها ولا شك ان كفاية الثانية عن الاولى تفيد التبعية فالمعنى ان التخييلية تابعة فى الحسن والقبح للمكنى عنها آه يعقوبى ( قوله بل هى حقيقة ) اى عند المصنف لانها مستعملة فى الموضوع له واما عند صاحب الفتح القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكنى عنها فيقول ان كانت تابعة لها كما فى اظهار النية ثبت بفلان حسنت بحسبها وقبحت بقبحها وان كانت غير تابعة لها قلنا تحسن وهو محتمل لان يكون المعنى فلا تحسن قلنا فى كلامه للنفي ويحتمل انه اشار بذلك للقلة على الاصل ليفيد انه لا يتمتع ان تحسن اذا ناسب القام افهام الصورة الوهمية لتذكرة الاصل كأن يكون فى احضار صورته التأكيد لما سبق له من التشبيه مثلا والقائل ان يقول اذا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مقصودة فى نفسها مبنية على تشبيه الصور الوهمية بالحققة فينبغى ان يكون حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه وكونها فى بعض الصورة تابعة للمكنى عنها لا يقتضى ان يكون حسنهما تابعا لحسنهما نعم يقتضى ان يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنهما الذى هو فى نفسها قائل

### فصل

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك او التشابه ( وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها ) اى حكمها الذى هو الاعراب على ان الاضافة لبيان اى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر ( محذوف لفظ او زيادة لفظ )

### فصل وقد يطلق المجاز الخ

( قوله فى بيان معنى آخر ) اى وهو الكلمة التى تغير اعرابها الاصل ( قوله على سبيل الاشتراك ) اى اللفظى بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين احدهما للكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثانى للكلمة التى تغير حكم اعرابها الاصلى فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال ( قوله او التشابه ) اى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى وذلك بان شبهت الكلمة المنقلة عن اعرابها الاصلى بالكلمة المنقلة من معناها الاصلى بجامع الانتقال من الاصل فى كل واستعير اسم المشبه به وهو لفظ مجاز للتشبه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة التى تغير اعرابها الاصلى مجاز بالاستعارة ( قوله وقد يطلق المجاز ) اى قد يطلق هذا اللفظ بمعنى على سبيل الاشتراك او التشابه كما علمت و اشار بقلة ذلك الاطلاق لان الاطلاق الشائع هو ما مر ( قوله على ان الاضافة لبيان هذا )

( غير )

غير متعين لجواز ان تكون الاضافة حقيقة ويراد بحكم الاعراب ما يترب عليه من فاعلية ومفعولية ونحو ذلك ( قوله اي تغير اعرابها من نوع ) اي من انواع الاعراب الى نوع آخر من انواعه وذلك بان زال النوع الاصل الذي تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر ( قوله بحذف لفظ الخ ) الباء سببية متعلقة بتغير اي ان ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت به نوعا من الاعراب فلما حذف حدث نوع آخر او بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحققت قبله نوعا من الاعراب فحدث بزيادته نوع آخر من الاعراب وخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير اعراب غير في جاني القوم غير زيد فان غير كان مرفوعا صفة تغير الى النصب على الاستثناء لا يحذف ولا زيادة بل ينقل غير من الوصفية الى كونها اداة استثناء وخرج ايضا ما اذا لم يتغير حكم الاعراب بالزيادة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله واما اذا لم يتغير بالنقص كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كدوى صيب فلا تسمى الكلمة مجازا وقد دخل في تعريفه المذكور ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما للكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد من النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان ودخل فيه ايضا نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع ان هذه ليست بمجاز كما صرح به في المفتاح فهو تعريف بالاعم بناء على جوازه ( قوله فالاول ) اي وهو التغير الذي يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا ( قوله والثاني ) اي وهو التغير الذي يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا ( قوله لاستحالة الخ ) علة لمحذوف اي وانما لم يحمل على ظاهره للقطع باستحالة الجمي على الله تعالى وذلك لان الجمي عبارة عن الانتقال من حيز الى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل ومطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية الخصوصية فاذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجب حله على وجه يصح تقدير المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك المقدار امتناع العقلي فان قلت كما يستحيل الجمي على الرب يستحيل ايضا جمي امره لان المراد بامرهم حكمه المحكي عنه وهو معنى من المعاني وقد علمت ان الجمي مخصوص بالجسم الحي قلت الامر وان كان الجمي محالا عليه ايضا الا انه يصح اسناد الجمي اليه مجازا ليكون كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة جاء امر السلطان البنا اي بلغنا وان كان الجاني في الحقيقة حاملا وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد الجمي اليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا لاستحالة بلوغه البنا فوجب ان يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو باليجوز في المقدار ايضا كما قال بعضهم واورد عليه ان امتناع وجهه من الجوز وهو كون الاسناد اليه تعالى كناية عن البلوغ لا يقتضي امتناع تجوز آخر فلا يتعين الاضمار اذ يمكن ان يقال اسند الجمي اليه تعالى لكونه آمر بالامر وبإلاخه فهو كالاسناد

فالاول ( كقوله تعالى وجاء ربك وقوله تعالى واسأل القرية و ) الثاني مثل ( قوله تعالى ليس كذلك شيء ) اي جاء ( امر ربك ) لاستحالة الجمي على الله تعالى ( و ) اسأل ( اهل القرية ) للقطع بان المقصود ههنا سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا القبيل ( وليس مثله شيء ) لان المقصود نفي ان يكون شيء مثل الله تعالى لانني ان يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصل لربك والقرية هو الجر وقد تفسر في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصل كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب

الى السبب الآخر فيكون من الجواز العقلي وعليه فيخرج الكلام عما نحن بصده آه يعقوبى  
( قوله للقطع الخ ) اى وانما جل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من الآية سؤال  
اهل القرية لاسؤالها انفسها لان القرية عبارة عن الابنية المبنية وسؤالها واحابنها خرقا  
للعادة وان كان ممكنا لكن ليس مرادا في الآية بل المراد فيها سؤال اهلها للاستشهاد  
بهم فيجبوا بما يصدق او يكذب لاسؤالها لان الشاهد لا يكون جادا ( قوله لم يكن  
من هذا القبيل ) اى بل من قبيل الجواز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة  
مع قرينة لانها حينئذ مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال ( قوله لان المقصود الخ )  
حالة المحذوف اى وانما جل على زيادة الكاف لان المقصود الخ ( قوله لاننى ان يكون شئ  
مثل مثله ) اى لانه لا مثله تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من يكون مثله ( قوله لانه  
خبر ليس ) اى وشئ اسمها وانما صح الاخبار بمثل عن النكرة مع انها مضافة للضمير  
لان مثل لتوغلها في الابهام لا تعرف وحينئذ فالأخبار حاصل بنكرة عن مثلها  
فانفع ما يقال انه يلزم على هذا الاعراب الذى ذكره الشارح الاخبار بالمعرفة عن النكرة  
لان اسم ليس بنكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع ( قوله وقد تغير الى الجر  
بسبب زيادة الكاف ) اى لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما  
يقضى الجر ( قوله كذلك وصف به الخ ) هذا صريح فى انسمى بالجواز هو كلمة ربك  
ولفظ القرية ولفظ المثل وليس المسمى بالجواز هو الاعراب المتغير وهو ما قاله المصنف  
( قوله هو نفس الاعراب ) اى المستعمل في غير محله الاصلى فالنصب فى القرية بوصف  
عنده بانه مجاز لانه تجوز فيه بقله لغير محله لان القرية بسبب التقدير محل للجر وقد وقع  
فيها النصب وقوله وظاهر عبارة الفتاح اى لانه قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكيم  
الاصلى فى الكلام ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب فى القرية  
فى قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كثره مجاز وانما قال ظاهر عبارة الفتاح لامكان  
تاويل الرفع بالرفع وهكذا ( قوله وما ذكره المصنف ) اى من ان الموصوف بكونه  
مجازا فى هذا النوع هو الكلمة التى تغير اعرابها اقرب مما ذكره السكاكى من ان الموصوف  
بكونه مجازا فى هذا النوع الاعراب المستعمل فى غير محله وذلك لوجهين احدهما ان لفظ  
المجاز مدلوله فى الموضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى تخالف  
مدلوليه فى الموضعين هنا وما تقدم لان مدلوله فى احد الموضعين الكلمة ومدلوله فى الموضع  
الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب والثانى ان اطلاق الجواز على الاعراب لكونه قد وقع  
فى غير محله الاصلى انما يظهر فى الحذف لان المقدركالذ كور فى الاعراب فانقل اعراب  
المقدر للذكور واما الزيادة فلا يظهر فيها كون الاعراب واقعا فى غير محله لانه ليس  
هناك لفظ مقدركالذ كور وله مقتضى اوقع اعرابا آخر فى محل مقتضاه وانما هناك زيادة  
شئ له مقتضى موجود ومقتضاه واقعا فى محله فتقدير المقتضى للنصب هو ليس لالاسقاط

قوله تقدير المقتضى هكذا  
فى بعض النسخ وفى بعضها  
فتقدير وكلاهما لم يصل  
اليه فهمى فلمصل اصل  
العبارة ويقدر المقتضى  
الخ فتمرفت فليتأمل  
( معجمه )

وما ذكره المصنف اقرب  
والقول بزيادة الكاف  
فى نحو قوله تعالى ليس كثره  
شئ اخذ بالظاهر ويحتمل  
ان لا تكون زائدة بل  
يكون تقيلا للمثل بطريق  
الكناية التى هى ابلغ  
لان الله تعالى موجود  
فاذا نفي مثل مثله لم نفي  
مثله ضرورة انه لو كان له  
مثل لكان هو اعنى الله  
تعالى مثل مثله فلم يصح نفي  
مثل مثله كما تقول ليس  
لاخى زيد اخ اى ليس  
زيد اخ تقيلا للزوم  
بنفي لازمه والله اعلم

وليس لا يعتبر لها مقتضى يكون غيره مجازا مع وجود سبب ذلك الغير (قوله ويحتمل ان لا تكون) اى الكاف في قوله تعالى ليس كئله شئ زائدة وقوله بل يكون اى الكلام نفي اى مسوقا لنفي المثل (قوله التى هى ابلغ) اى من الحقيقة التى مقتضى زيادتها ووجه الابلية انه شبه دعوى الشئ بالينة فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل وتوضيح ما ذكره الشارح من الكناية ان قول لن الشئ اذا كان موجودا متحققا فنى وجدله مثل لزم ان يكون ذلك الشئ الموجود المتحقق مثلا لذلك المثل لان التلبية امر نسبي بينهما فاذا نفي هذا اللازم وقبل لا مثل لمثل ذلك المتحقق لزم نفي المزوم وهو مثل ذلك المتحقق لانه يلزم من نفي اللازم نفي المزوم والا كان المزوم موجودا بلا لازم وهو باطل فالله تبارك وتعالى متحقق بوجود فلو كان له مثل كان الله مثلا لذلك المثل المفروض فاذا نفي مثل ذلك المثل الذى هو لازم كان مقتضيا لنفي المزوم وهو وجود المثل فصحح النفي لمثل المثل والحاصل انه لو لم ينف المثل عند نفي مثل المثل لم يصحح نفي مثل المثل لان الله موجود فلو كان له مثل كان الله تعالى مثلا لذلك المثل فيكون مثل المثل موجودا فلا يصح نفيه حينئذ لكن النفي صحيح لوقوعه في كلام المولى فتعين ان يكون المراد من نفي مثل المثل نفي المثل ليصحح النفي فقد ظهر ان نفي مثل المثل توصل به الى نفي المثل وهو معنى الكناية لانه اطلق نفي اللازم واريد نفي المزوم (قوله لان الله تعالى موجود) اى ولا يمكن نفي الموجود (قوله فاذا نفي مثل مثله) اى الذى هو اللازم (قوله لزم نفي مثله) اى الذى هو مزوم (قوله فلم يصحح نفي مثل مثله) اى على تقدير وجود المثل لكن النفي لمثل المثل صحيح لوقوعه في كلام الصادق فليكن المثل منفي وهو المطلوب (قوله كما نقول) اى في شان زيد الذى لا اخ له قصدا لاطاعة نفي اخ له وتوضيح ما ذكره من الكناية انه اذا فرض ان زيد الموجود اخا لزم ان يكون زيد اخا لذلك الاخ المفروض وجوده فلما استلزم وجود الاخ وجود الاخ لذلك الاخ وهو زيد لم يصحح نفي الاخ عن ذلك الاخ المفروض والازم وجود المزوم وهو الاخ المفروض بدون لازمه وهو ثبوت اخ له فظهر ان قولنا ليس لاني زيد اخ نفي للمزوم وهو اخو زيد بنى لازمه وهو اخواخيه لان نفي المزوم لازم لنفي لازمه فقد اريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية واعلم ان في تقرير الكناية في الآية الشريفة طريقتين احدهما ما ذكره الشارح وحاصله انه اطلق نفي مثل المثل واريد منه نفي المثل ضرورة ان الله تعالى موجود فلو كان له مثل لزم ان يكون تعالى مثلا لذلك المثل فاذا انتفى ان يكون لثله مثل لزم انتفاء المثل والام يصحح النفي وثانيتهما انه من باب نفي الشئ عن هو مثلك او على اخص اوصافك فيلزم عرفا نفيه عنك والازم التحكم في ثبوت الشئ لاحد التلين دون الآخر فالثل المفروض نفي عنه المماثل له فيلزم ان ينتفى المماثل عن الله تعالى كما نفي المماثل عن مفروضي المماثلة له تعالى وكلا الوجهين مذكور في المطول



## الكنابة

(قوله او كنوت) اى بكذا عن كذا حذفه من هنا لدلالة الاول عليه واوفى كلامه للشك فعلى الاحتمال الاول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثانى تكون واوا والمضارع على الاول يكنى فهو كرمى يرمى وعلى الثانى يكنو فهو كدما يدعو ويرد على الاحتمال الثانى قولهم فى المصدر كنابة ولم يسمع كناية بالواو ولا قال ان الواو قلبت ياء فى المصدر لكسر فائه لا ناقول الكسرة فى نحو ذلك لا توجب قلبا كما فى علاوة فالزام الباء فى المصدر يدل على ان اللام ياء وان الواو فى كنوت قلبت عن الباء سماها فتأمل (قوله اذا تركت التصريح به) اى بمدخول عن وهو راجع لكنت وكنوت فهى لغة ترك التصريح بالشيء (قوله وفى الاصطلاح لفظ الخ) اطلاقها على اللفظ فى الاصطلاح كثير وقد تطلق فيه ايضا على المعنى المصدرى اعنى الاتيان بلفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه وهى بهذا المعنى اخص من معناها لغة (قوله لفظ) خرج عنه مادل مما ليس بلفظ كالاشارة والكنابة (قوله اريد به لازم معناه) اى لاستعماله فيه والحاصل ان الكناية لفظ له معنى حقيقى اطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقى بل اريد به لازم معناه الحقيقى وخرج بقوله اريد به لفظ السامى والسكران والتائم وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذى يراد به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة وقد تقدم ان المراد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولوبعرف لا لزوم العقلى (قوله مع جواز ارادته معه) اى مع جواز ارادة معناه الحقيقى مع لازمه فن قبودها انها بعده اراد الا لازم بلفظها لا بد ان لا تصحبا قرينة تمنع من ارادة المعنى الحقيقى وحيث قبوز ارادته من اللفظ مع لازمه وهذا القيد اعنى قوله مع جواز الخ مخرج للمجاز اذ لا يجوز ارادة المعنى الحقيقى فيه مع المعنى المجازى عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف لاشتراطه فى قرينته ان تكون مائعة من ارادة المعنى الحقيقى وقد علم مما ذكره المصنف ان الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست حقيقة لان اللفظ لم يرد به معناه بل لازمه ولا مجازا لان المجاز لا بد له من قرينة مائعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقيل انها لفظ مستعمل فى المعنى الحقيقى لينقل منه الى المجازى وعلى هذا تكون داخلية فى الحقيقة لان ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة اعم من ان تكون وحدها كما فى الصريح او مع ارادة المعنى كما فى الكناية وقوله مع جواز ارادته معه اى من اللفظ بحيث يصير اللفظ مستعملا فيهما معا ولا يرد ان المصنف لا يجوز استعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه لان محل عدم الجوز اذا اشتمل فيهما على ان كلام مقصود لذاته وما هنا احدهما مقصود بتجاوهو المعنى الحقيقى والى هذا يشير قوله مع فقاذه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى بتعبية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع الامير ولا يقال جاء الامير مع زيد لان مع تدخل على المتبوع لا على التابع (قوله كلفظ طويل النجاد) الحاصل ان النجاد

(الكنابة) فى اللغة مصدر كنت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى) الحقيقى (مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى لزوم القرينة المائعة عن ارادة المعنى الحقيقى

قوله مع ارادة المعنى اى المجازى او اللازم او غير الموضوع له كما يدل عليه سياق الكلام ولعل ذلك سقط من قلم الناصح تأمل (محمّد)



يستلزم الاعتناء بالضيفان لاخذ اللبن من امه وسقيه لهم وكثرة الضيفان تستلزم الكرم  
 (قوله وان لم يكن له نجاد الخ) اى واذا صحت الكناية نحو هذه الالفاظ ووقعت بها  
 مع انتفاء اصل معناها لم يصدق انه اراد بها المعنى الحقيقى وانما يصدق انه يجوز  
 ان يراد بها المعنى الحقيقى فلو لم يرد الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ عند انتفاء  
 معانيها عن التعريف فان قلت عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز ايضا  
 لان معنى صحة الارادة للشيء صحة صدق الكلام فى ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء  
 قلت لانسلم عدم صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية يصح  
 ان توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة فى حقه واذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها  
 واذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعانى مستحيلة  
 ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) اى القول المتقدم فى عدم ارادة المعنى الحقيقى لعدم  
 وجوده (قوله وههنا بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل  
 الكناية التى تمنع فيها ارادة المعنى الحقيقى وقوله وههنا بحث اى فائدة ينبغى التنبيه  
 عليها وحاصلها اعتبار الحيثية فى التعريف فقولهم فى تعريف الكناية لفظ ارادته  
 لازم معناه مع جواز ارادته معه اى من حيث ان اللفظ كناية وامان حيث خصوص  
 المادة فقد يمنع ارادة المعنى الحقيقى لاستحالة والحاصل ان المراد بجواز ارادة المعنى  
 الحقيقى فى الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية اى لفظ ارادته لازم معناه بلا  
 قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى لاتا فى جواز ارادة المعنى الحقيقى نعم فدمتنع تلك  
 الارادة فى الكناية من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى لجواز الارادة من حيث  
 انها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه  
 الصورة ايضا (قوله انها كناية) اى لامن حيث خصوص المادة وقوله لاننا فى  
 ذلك اى ارادة المعنى الحقيقى وقوله كما ان الجواز ينافيه نظير فى المنفى (قوله لكن قد  
 يمنع ذلك) اى ارادة المعنى الحقيقى وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية السابقة فكان  
 الانسب ان يقول وامان حيث خصوص المادة فقد يمنع فى الكناية ذلك اذ لا وجه  
 للاستدراك (قوله من باب الكناية) اى من حيث ان سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم  
 سلبها عن مثله والائزم الحكم فى نفي الشيئية عن احد الطرفين دون الآخر (قوله كما فى  
 قولهم مثلك لا يبخل) هذا نظير للآية من حيث ان كلا كناية لامن حيث امتناع ارادة  
 المعنى الحقيقى مع لازمه ويحتمل ان يكون نظيرها فى ذلك ايضا لان القصد من قولهم  
 مثلك لا يبخل نفي البخل عن المخاطب ولا يصح ان يراد نفي البخل عن مثله ايضا لان اثبات  
 مثل للمخاطب نقص فى المدح كذا قرر شيخنا المدوى (قوله لانهم اذا نفوه) اى البخل  
 وقوله عن يماثله اى عن يماثل المخاطب (قوله وعن يكون على اخص اوصافه) اى  
 على اوصافه الخاصة اى ملتبساً بها كالعالم والكرم العامة كالحيوانية والناطقية وهذا

كما ذكره صاحب الكشف  
 فى قوله تعالى ليس كمثلته شيء  
 انه من باب الكناية كما فى  
 قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا  
 نفوه عن يماثله وعن يكون  
 على اخص اوصافه فقد  
 نفوه عنه كما يقولون بلغف  
 اترابه يريدون بلوغه فقولنا  
 ليس كمثلته شيء وقولنا ليس  
 كمثلته شيء عبارتان متما  
 قبتان على معنى واحد  
 وهو نفي المماثلة عن ذاته  
 مع انه لا فرق بينهما الا  
 بما تعطيه الكناية من  
 المبالغة

العطف تفسيري لان المماثل هو من كان مشاركا في الاوصاف الخاصة كلها ( قوله  
 قد سموه ) اي البخل منه اي عن المخاطب والازم التحكم في نفي الشيء من احد المثلين  
 دون الآخر ( قوله بلغت اترابه ) جمع ترب بكسر التاء اي اقرانه في السن بان يكون ابتداء  
 ولادة الجميع في زمن واحد وقوله بلغت اترابه اي بالسن ( قوله يريدون بلوغه ) اي يريدون  
 بلوغه بالسن فانه يلزم من بلوغ اقرانه بالسن بلوغه بالسن والازم التحكم آهسم ( قوله  
 متعاقبان على معنى واحد ) اي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية  
 ففي المائة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعبارة الاولى على وجه الصراحة وتارة يؤدي  
 بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لان مؤداها بالمطابقة نفي ان يكون شيء مماثلا  
 لثله ويلزم من نفي كون الشيء مماثلا لثله نفي كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى  
 كان الله مماثلا لثله ضرورة ان ماثبت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والافتزت لوازم  
 المثلين فثبت ان مفاد العبارتين واحد ( قوله الامتعطيه الكناية ) اي وهى العبارة  
 الثانية وقوله من المبالغة اي لا فادتها المعنى بطريق الزوم الذى هو كما دعاء الشيء بنية  
 ولما كانت الكناية مبالغ من الحقيقة كان قوله ليس كمثل شيء اوكد في نفي المثل من ليس  
 كالله شيء ( قوله ولا يخفى ههنا ) اي في الآية وهذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب  
 الكشف استدلالا على قوله لكن قد يمنع الخ وانما امتنع في الآية ارادة الحقيقة لاستحالة  
 ثبوت مماثلته آهسم فان قلت حيث كان يمنع في الآية ارادة المعنى الحقيقي لاستحالته  
 فما المانع من جعل الآية من قبيل المجاز المرسل وقربته حالية وهى استحالة ارادة  
 المعنى الحقيقي ولا تكون من قبيل الكناية قلت لعلهم جعلوا الآية من قبيل الكناية  
 لا من قبيل المجاز المرسل نظرا الى ان الاستحالة انما تكون قريبة للمجاز اذا كانت  
 ضرورية لا نظرية كما هنا فتأمل ( قوله وفرق ) بالبناء للفعول وهو الاقرب كما قال  
 البيهقي لعدم تقدم الفاعل فيما مروا ان كان الفرق الذى يذكره السكاكى وغيره ويحتمل  
 ان يكون مبنيا للفاعل والفاعل ضمير عائذ على السكاكى للعلم به من ان الكلام في المباحنة  
 غالبا معه والحاصل ان المصنف لما قدم الفرق المراضى عنده بين المجاز والكناية وهو  
 ان الكناية فيها جواز ارادة المعنى الحقيقي لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز  
 فيه ذلك اشار الى فرق آخر بينهما للسكاكى وغيره لاجل الاعتراض الذى اورد عليه  
 ( قوله كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة ) فطول القامة ملزوم لطول النجاد  
 وطول النجاد لازم لطول القامة لا يقال طول القامة لا يستلزم طول النجاد لصحة ان  
 لا يكون لطويل القامة نجاد اصلا فكيف تكون ملزوما لانا نقول الزوم عرفي اعلمي  
 وذلك كاف مع وجود القرينة فان قلت مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند  
 قول المصنف لفظ اريد به لازم معناه ان طول القامة لازم لطول النجاد وطول النجاد  
 ملزوم له وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا قلت كل من طول النجاد وطول القامة

ولا يخفى ههنا امتناع  
 ارادة الحقيقة وهو نفي  
 المماثلة عن هو مماثل له  
 وعلى اخص اوصافه  
 ( وفرق ) بين الكناية  
 والمجاز ( بان الانتقال فيها )  
 اي في الكناية ( من اللازم )  
 الى الملزوم كالانتقال من  
 طول النجاد الى طول القامة  
 ( وفيه ) اي في المجاز  
 الانتقال ( من الملزوم )  
 الى اللازم

لازم للآخر وملتزم له لان كلا منهما مساو للآخر وحينئذ فالمثل بهذا المثال هنا  
 لا ينافي التمثيل به فيما تقدم ( قوله اي في الجواز ) سواء كان مرسلًا او كان بالاستعارة  
 ولذا عدد الشارح الامثلة ( قوله كالانتقال من الغيث الى الثبت ) اي فانه لازم للمطر  
 بحسب العادة والمطر ملتزم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد والاسد ملتزم لها لكن  
 لما ناسبت الشجاعة الرجل ايضا انتقل من الاسد بواسطة القرينة الى الرجل المقيد  
 بالشجاعة فصار الاسد ملتزوما والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة ( قوله ما لم يكن  
 ملتزوما ) مامصدرية ظرفية اي مدة كونه غير ملتزم بان بقي على لازميته ولم يكن  
 ملتزوما للزومه لكونه اعم من ملتزومه ( قوله من حيث انه لازم ) اي من حيث انه يلزم  
 من وجود غيره وجوده ( قوله يجوز ان يكون اعم ) اي من ملتزومه ضرورة ان مقتضى  
 لازميته ان وجود غيره لا يخلو عنه فقيره اما مساو او اخص واما كون وجوده  
 لا يخلو عن وجود غيره حتى يكون مساويا او اخص فلا دليل عليه فجاز ان يكون اعم  
 كالحيوان بالنسبة للانسان فلا يخلو الانسان من الحيوان وقد يخلو الحيوان من الانسان  
 واذا صح ان يكون اللازم اعم فلا ينتقل منه للزوم اذ دلالة للاعم على الاخص حتى  
 ينتقل منه اليه وانما ينتقل من اللازم الى اللزوم اذا كان ذلك اللازم ملتزوما لذلك المنتقل  
 اليه بان يكون مساويا اما بنفسه كالناطق بالنسبة للانسان فانه وان كان يتبادر منه  
 انه لازم للانسان هو ملتزم له لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الانسان او بواسطة  
 انضمام قرينة اليه كالعرف كقولنا كناية عن المؤذن رأيت انسانا يلزم النار فان الانسان  
 اللازم للنار فيما يتبادر لازم للمؤذن ويصح ان يكون اعم منه لجواز ان تكون ملازمته  
 للنار لاللان لان قرينة العرف دالة على انه المؤذن لان ذلك هو الغالب المتبادر  
 فيشكل على انه المفهوم عرفا فهذا لازم اعم صار ملتزوما بقرينة ( قوله اي وحين اذ كان  
 اللازم ملتزوما ) الاولى ان يقول اي وحين اذ كان لا ينتقل من اللازم مادام لم يكن ملتزوما  
 ( قوله فلا يتحقق الفرق ) اي بين الجواز والكناية لان الانتقال في كل منهما من اللزوم  
 الى اللازم لان الانتقال من اللزوم لا يحصل الا اذا كان اللازم المنتقل منه  
 ملتزوما فينتقل منه من حيث انه ملتزم لامن حيث انه لازم ( قوله والسكاكي ايضا معترف  
 الخ ) اي وحينئذ فبما كد هذا الدليل عليه وكان الاولى للشارح ان يقدم هذا على قول المصنف  
 وحينئذ يكون الخ لاجل ان يكون سند القول المتن ورد بان اللازم الخ وكان يقول ورد بان  
 اللازم ما لم يكن ملتزوما لم ينتقل منه والسكاكي معترف بذلك ( قوله وما يقال ) اي في الجواب  
 عن الاعتراض على السكاكي وتصحج فرقه وحاصله ان مراد السكاكي بقوله الانتقال  
 في الكناية من اللازم الى اللزوم المساوي للزومه لان اللزوم بين الطرفين من خواصها  
 ومراده بقوله الانتقال في الجواز من اللزوم الى اللازم مطلقا لان اللزوم بين الطرفين  
 لا يشترط في الجواز وحينئذ فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم ولم يصح

كالانتقال من الغيث الى  
 الثبت ومن الاسد الى  
 الشجاع ( ورد ) هذا  
 الفرق ( بان اللازم ما لم يكن  
 ملتزوما بنفسه او بانضمام  
 قرينة اليه ) لم ينتقل منه  
 الى اللزوم لان اللازم من  
 حيث انه لازم يجوز ان  
 يكون اعم ولادلالة للاعم  
 على الخاص ( وحينئذ )  
 اي وحين اذ كان اللازم  
 ملتزوما ( يكون الانتقال  
 من اللزوم الى اللازم )  
 كما في الجواز فلا يتحقق  
 الفرق والسكاكي ايضا  
 معترف بان اللازم ما لم يكن  
 ملتزوما امتنع الانتقال منه  
 وما يقال ان مراده ان  
 اللزوم بين الطرفين من  
 خواص الكناية دون  
 الجواز او شرط لها دونه  
 فما لا دليل عليه وقد يجاب

التعبير به في المجاز اقم ما ذكره من التفرقة بينهما (قوله او شرط لها) هذا تنويع في التعبير فهو بمعنى ما قبله (قوله فهما لادليل عليه) اي يقال عليه انه لادليل على اختصاص الكناية بالزوم بين الطرفين دون المجاز بل قد يكون اللازم فيها اعم كما يكون مساويا وكذا المجاز وجبئذ فالجواب المذكور ضعيف لان فيه حل السكاكي على ما هو تحكم محض (قوله وقد يجاب) اي عن الاعتراض الذي اوردته المصنف على السكاكي وكان الاولى ان يزيد ايضا لان هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور وحاصله ان مراد السكاكي باللازم في قوله ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى المزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعا عن اعتبار الغير كطول النجماد التابع وجوده في الغالب لطول القامة وكنتي مثل التل التابع اعتباره وجريانه في الالسن لنفي التل فانهما ولن تلازما في نفس الامر الا ان الاول منهما اكثر اعتبارا واسبق ملاحظة ومراده بقوله ان المجاز ينتقل فيه من المزوم الى اللازم اي من المتبوع في الوجود الخارج اوفى الاعتبار الى التابع فيه فصحت التفرقة التي ذكرها بينهما والحاصل انه ليس مراده حقيقة اللازم والمزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض بل مراده بهما التابع والمتبوع ولن لم يكن بينهما لزوم على كطول النجماد لطول القامة وكالضحك بالفعل للانسان (قوله بان مراده) اي السكاكي وقوله باللازم اي في جانب الكناية وفي جانب المجاز (قوله ما يكون وجوده) اي في الخارج اوفى الاعتبار وقوله على سبيل التبعية اي وجود الغير اولا اعتبار الغير (قوله ولهذا) اي لاجل ان مراده باللازم التابع لا التعارف جوز اي السكاكي كون اللازم المتقل منه للغي الكينائي اخص لان اللازم بمعنى التابع في الوجود اوجود غيره اوفى الاعتبار لاعتبار غيره يجوز ان يكون اخص بخلاف اللازم التعارف فانه انما يكون اعم او مساويا ولا يكون اخص والالكان المزوم اعم فيوجد بدون اللازم وهذا محال (قوله فالكناية الخ) مفرع على الجواب المذكور اي فالكناية على هذا ان يذكر الخ (قوله ورديف) عطفه على التابع اما من عطف المرادف ان اريد به نفس التابع او من عطف المغاير ان اريد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول النجماد لطول القامة والضحك بالفعل للانسان وبالرديف ما يعتبر بعد الآخر ولو تحقق معناه مع الآخر كنتي مثل التل لنفي التل لان اعتبار الثاني واستعماله قبل الاول لانه اصرح واكثر دورا على الالسنه فيسمى رديفا لاستناده للآخر مع مساواته له في الصحة والتحقيق في نفس الامر وقوله ان يذكر من التلازمين المراد بهما ما بينهما لزوم ولو في الجملة لا ما بينهما التلازم الحقيقي فقط وهو ما كان التلازم بينهما من الجانبين بدليل انه قد ينتقل من الاخص الى الاعم (قوله والمجاز بالعكس) اي يقال هو ان يذكر من التلازمين ما هو مردوف ومتبوع ويراد به الرديف والتابع (قوله وفيه فطر) اي وفي هذا الجواب نظر بالنسبة

قوله لان فيه حل السكاكي  
لعل فيه حذف مضاف اي  
حل فرق السكاكي او كلام  
السكاكي تأمل (محممه)

بان مراده باللازم ما يكون  
وجوده على سبيل التبعية  
كطول النجماد التابع لطول  
القامة ولهذا جوز كون  
اللازم اخص كالضحك  
بالفعل للانسان فالكناية  
ان يذكر من التلازمين  
ما هو تابع ورديف ويراد  
به ما هو متبوع ومردوف  
والمجاز بالعكس وفيه نظر  
ولا يخفى عليك ان ليس  
المراد بالزوم ههنا امتناع  
الاتسكان (وهي) اي  
الكناية (ثلاثة اقسام  
الاولى) تأنيها باعتبار  
كونها عبارة عن الكناية  
(الطلوب بها غير صفة  
ولان نسبة

لقوله والمجاز بالعكس لان المجاز قد ينتقل فيه من التابع في الوجود الخارجى الى المتبوع فيه كاطلاق النبات على الغيث في امطر ت السماء نباتا والحاصل ان نحو النبات مما يكون تابعا مع التلازم يطلق على نحو الغيث مجازا مرسلًا كما نصوا عليه في قولك امطرت السماء نباتا فلو اخنصت الكناية بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكناية مع انهم مثلوا به للمجاز ونصوا على انه منه وقد يجاب عن ذلك برعاية الحثية في نحو النبات يستعمل في الغيث وذلك بان يقال اذا استعمل انبت في الغيث مثلا من حيث انه رديف للغيث وتابع له في الوجود غالبا كان كناية وان استعمل فيه من حيث الزوم الغالب كان مجازا نظير ما تقدم من ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلًا واستعارة باعتبارين ومع هذا لا يخلو الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص الكناية بالتبعية والمجاز بالزوم مما يظهر عليه دليل الا ان يدعى ان ذلك تقر بالاستقراء وقرائن احوال المستعملين آه يعقوبى (قوله ولا يخفى الخ) جواب عما يقال كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع امكان انفكاكه عن غيره (قوله ههنا) اى في الكناية (قوله امتناع الانفكاك) اى الذى هو الزوم العقلى بل المراد بالزوم ههنا مطلق الارتباط ولو بقرينة او عرف كما تقدم غير مرة (قوله وهى ثلاثة اقسام) اى بحكم الاستقراء وتبع موارد الكنايات كذا في شرحه للفتاح فاختصاص القسم الثانى بالقسم الى القريبة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والافاعل يجوز قسمة كل منهما للاقسام المذكورة (قوله تأنيثها) اى هذه الكلمة وهى الاولى مع ان الظاهر تذكيرها لان لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها عبارة عن الكناية) اى باعتبار كونها معبرا بها اى بلفظها عن الكناية (قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) اى ولا نسبة صفة لموصوف وذلك بان كان المطلوب بها موصوفا ولو قال المصنف الاول المطلوب بها الموصوف لكان احسن والحاصل ان المعنى المطلوب بلفظ الكناية اى الذى يطلب الانتقال من المعنى الاصل الى ايه اما ان يكون موصوفا او يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجود والكرم لا الخوية واما ان يكون نسبة صفة لموصوف والمصنف قسم القسم الاول الى قسمين والثانى الى اربعة والثالث لم يقسمه والمرجع في ذلك كله للاستقراء كما علمت وفي بعض الحواشى لم يقل المطلوب الموصوف كفاي الفتاح مع انه اخصر لاجل ان يشمل ما اذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة فالحاصل ان المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الموصوف وغير الثلاثة كفاي قوله تعالى ليس كنهه شئ فان المكنى ههنا فى المثل وهو ليس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد من ادخاله (قوله فنهها ماى معنى واحد) الاول ان يقول وهى قسمان الاول كذا والثانى كذا اذ قوله فنهها كذا ومنها كذا لا يقتضى حصر افراد الاول في هذين القسمين وان لها افرادا اخر وليس كذلك (قوله ماى معنى واحد) فنهها لفظ وكناية هى دال معنى واحد

قوله وان لها الخ لعل  
الاصوب بل ان لها الخ  
تأمل (مصححه)

فنهها) اى فى الاول (ماى  
معنى واحد) مثل ان ينفى  
فى صفة من الصفات  
اختصاص بموصوف  
معين فنذكر تلك الصفة  
ليتوصل بها الى ذلك  
الموصوف (نقوله)

او هي مدلولها معنى واحد لان الكناية ليست عين المعنى الواحد بل دالة عليه والمراد  
 بوحدة المعنى هنا ان لا يكون من اجناس مختلفة وان كان جمعا كافي الاضغان في المثال  
 الآتي وليس المراد بوحدة ما قابل التثنية والجمعية الاصطلاحية ( قوله مثل ان يتفق  
 في صفة من الصفات ) اي كالجماع في المثال الآتي وقوله اختصاص بموصوف  
 المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد  
 بالضيافة مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافة غيره ثم الصفة من حيث هي صفة  
 لا تدل على معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة  
 عن مفهومها فيكون عارضا ( قوله فتدكر تلك الصفة ) اي لفظ تلك الصفة وقوله  
 ليتوصل بها اي يتوصل بتصور معنى ذلك اللفظ الدال على تلك الصفة الى ذات ذلك  
 الموصوف لالي وصف من اوصافه ولالي نسبة من النسب المتعلقة به فيصدق حينئذ  
 ان المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه كناية غير الصفة وغير النسبة اذهودات  
 الموصوف وانما اشترط في الصفة المكنى بها الاختصاص ولو باسباب خارجة لما علمت  
 ان الاعم لا يشعر بالاخص وانما يستلزم المطلوب ما يختص به بحيث لا يكون اعم لوجوده  
 في غيره ( قوله كقوله الضارين الخ ) قال في شرح الشواهد لا اعلم قاله ( قوله بكل  
 ابيض ) اي بكل سيف ابيض والضارين نصب على المدح اي امدح الضارين بكل  
 سيف ابيض مخذم اي قاطع ٣ والمخذم بضم الميم وكسر الدال المجمة وبينهما خاء  
 ساكنة آه حفي ( قوله والطاعين ) اي وامدح الطاعين اي الضارين بالرخ مجامع  
 الاضغان فجامع الاضغان كناية عن القلوب كانه يقول والطاعين قلوب الاقران لاجل  
 اخراج ارواحهم بسرعة وجامع الاضغان معنى واحد اذ ليس اجساما ملتصقة  
 وان كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلوب لان مدلولها جمع الاضغان  
 ولا شك ان هذا المعنى مختص بالقلوب اذ لا يجمع الاضغان في غيرها فان قلت  
 ان مصدوق قولنا بجمع الضغن هو القلب والخلق اللفظ على مصدوقه حقيقة فليس هذا  
 من الكناية قلت ان مجامع وان كان مشتقاً من الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه  
 خصوص الصفة وهي جمع الضغن وهذه لانظمن وحينئذ فيكون الشاعر اطلق  
 الصفة التي هي لازم واراد محلها وهو الموصوف كناية ( قوله وجامع الاضغان معنى  
 واحد ) اي ان المضاف والمضاف اليه دال على معنى واحد وهو جمع الاضغان وهو  
 مختص بالقلب فيصح ان يكتفى به عنه واما مجامع وحده فالعنى الدال عليه وهو  
 الجمع غير مختص بالقلب ( قوله ومنها ماهو ) اي قسم هو مجموع معان وفي بعض  
 النسخ ماهي اي كناية هي مجموع معان اي هي لفظ دال على مجموع معان بان تكون  
 تلك المعاني جنسين او اجناسا متعددة ( قوله بان تؤخذ صفة ) اي كى مثلا وقوله  
 فخصم الى لازم اي كسوى القائمة وقوله وآخر اي والى لازم آخر مثل مريض

الضارين بكل ابيض مخذم  
 ( والطاعين مجامع  
 الاضغان ) المخذم القاطع  
 والضغن الحقد وجامع  
 الاضغان معنى واحد كناية  
 عن القلوب ( ومنها ماهو  
 مجموع معان ) بان تؤخذ  
 صفة فخصم الى لازم آخر  
 وآخر لتصرجلتها مختصة  
 بموصوف فيتوصل  
 بدكرها اليه

٣ الذي في كتب اللغة  
 مخذم على وزن منبر



(كقولنا كناية عن  
الانسان حتى مستوى القامة  
عريض الاظفار) وهذا  
يسمى خاصة مركبة  
(وشرطهما) اى وشرط  
هاتين الكنايتين  
(الاختصاص بالكنى عنه)  
ليحصل الانتقال وجعل  
السكاكى الاولى منهما اعنى  
ماهى معنى واحد قريبة  
بمعنى سهولة المأخذ  
والانتقال فيها لبساطتها  
واستغنائها عن ضم لازم  
الى آخر وتلفيق بينهما  
والثانية بعيدة بخلاف  
ذلك وهذه غير البعيدة  
بالمعنى الذى سيجئ (الثانية)  
من اقسام الكناية  
(المطلوب بها صفة) من  
الصفات كالجود والكرم  
ونحو ذلك

الاظفار وتعبيره اولا بالصفة وثانيا باللازم لجرد التفتن ولو عبر بالصفة اولا وثانيا  
او باللازم كذلك كان صحيحا (قوله لتصير جلستها مختصة بالموصوف) اى وان كانت كل  
صفة بمفردها غير خاصة به الا ترى ان حتى فى المثال ليس خاصا بالانسان لوجوده فى الحمار  
وكذلك مستوى القامة فانه موجود فى النخل وعريض الاظفار موجود فى الفرس واما جملة  
الثلاثة فهى مختصة بالانسان وحيثه فيتوصل بمجموع ذكرها اليه وذلك بان ينتقل من  
مفهومها الذى هو غير مقصود بالذات الى ذات الموصوف كما مر (قوله كناية عن الانسان)  
حال من قولنا بمعنى مقولنا والعامل فيه معنى الكاف وحيثه فكناية بمعنى مكناياه اى  
كقولنا حتى مستوى الخ حالة كون ذلك مكناياه عن الانسان وحيثه فقوله حتى مستوى  
القامة عريض الاظفار بدل من القول اوبان له ويجوز ان يكون فاعلا لمحذوف  
اى بدالنا حتى مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القامة وحده شاركه فيه النخل ولو كنى  
عنه بالحى شاركه فيه الحمار ولو كنى عنه بهما لسواء التماسح كاقبل ولو كنى عنه  
بعريض الاظفار وحده او بعريض الاظفار مع الحى ساواه الجمل بخلاف مجموع  
الافصاف الثلاثة فانها تختص بها الانسان فكانت كناية نعم عرض الاظفار مع استواء  
القامة بغنى عن حتى بل قبل الحى مع استواء القامة بغنى عن عرض الاظفار اذ لا يوجد  
حتى كذلك خلاف ما قبل فى التماسح والتمسان لان المراد بالقامة ما كان يمتد الى اعلى  
لا يمتد على الارض (قوله وهذا) اى مجموع الصفات المختصة بالموصوف الذى  
ينتقل منها اليه يسمى عند اصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كان الصفة الواحدة  
التي لها اختصاص بموصوف وينتقل منها اليه تسمى خاصة ببساطة لعدم تركيبها (قوله  
وشرطهما الاختصاص بالكنى عنه) اى ان يكون المعنى الواحد المكنى به مختصا بالكنى  
عنه وان يكون مجموع المعاني المكنى بها مختصا بالكنى عنه وهذا الشرط لا يختص بهاتين  
الكنايتين اللتين هما قسما الاولى بل كل كناية كذلك اذ لا يدل الاعم على الاختص  
ولا ينتقل منه اليه على ان هذا الشرط مستدرك مع ما علم بمماران الكناية الانتقال  
فيها من الملزوم لللازم والملزوم مختص قطعاً باللازم المكنى عنه ولعله نص على ذلك  
الشرط فيهما تذكراً لما علم لثلا بغفل فتوهم ان مجموع الاوصاف او الصفة ينتقل  
منها الى الموصوف مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) اى منهما للكنى عنه  
(قوله وجعل السكاكى) اى سمي السكاكى (قوله بمعنى سهولة المأخذ) اى الاخذ بغنى  
ان يحاول الاتيان بها بسهولة عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال منها لبساطتها  
وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها الى ضم وصف لآخر والتأمل فى المجموع  
ليعلم اختصاص هذا المجموع بلا زيد ولا نقص (قوله وتلفيق) اى تأليف بينهما  
والعطف مرادف (قوله والثانية بعيدة) اى وجعل الثانية اعنى ماهى مجموع معان  
بيدة اى سماها بذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) اى وهى ملتبسة بخلاف ذلك اى

انها بعيدة بمعنى انها صعبة الاخذ والانتقال وذلك لتوقفها على جمع او صاف يكون مجموعها مجتصا بلا زيد ولا نقص وذلك يحتاج الى التأمل في عموم مجموع الاوصاف وخصوصه ومساواته وكلما توقف الاتيان او الانتقال على تأمل كان بعيدا (قوله غير البعيدة بالمعنى الذى سيجي) اى وهى ما كان فيها وسائط والحاصل ان المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل البساطة والمراد بالبعد صعوبتها لاجل التركيب لان ايجاد المركب وانفهم منه اصعب من البسيط غالبا وليس المراد هنا بالقرب انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكنى عنه وبالبعد وجودها كما سيأتى فالقرب والبعد هنا مخالفان لهما بهذا المعنى الآتى وان كان يمكن مجامعتهما لصحة وجود البساطة وعدم الوساطة ووجود التركيب مع الوسائط (قوله المطلوب بها صفة من الصفات) يعنى ان يكون المقصود افادته وافهامه بطريق الكناية هو صفة من الصفات ونعنى بها المعنوية وهى المعنى القائم بالغير كالجود والكرم وطول القامة لخصوص مدلول النعت النحوى ومعنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة ان يكون المقصود بالذات هو افهام معنى الصفة من صفة اخرى اقيمت مقام تلك الصفة فنصار تصور المثبتة اعنى المكنى عنها هو المقصود بالذات لانفس اثباتها لان نفس اثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكنى بها وذلك كأن يذكر جن الكلب او كثرة الزماد لينقل منه للجود واما طلب النسبة بالكناية دون الصفة فقيما اذا صرح بالصفة وقصد الكناية بآياتها لشيء عن اثباتها للمراد فيصير الاثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات واما طلب النسبة والصفة معا بالكناية فقيما اذا جهلا معا وقصد الانتقال لهما والحاصل ان النسبة ان كانت معلومة او كالمعلومة للعرض لها فى ضمن صفة كنى بها عن اخرى كان المطلوب تصور الاخرى التى اثبتت فى ضمن اثبات ما افهمها وحيثئذ فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة او كالمعلومة وكنى بآياتها لشيء ليتقل لاثباتها للمراد كان المطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهلا معا بناء على صحته وقصد الانتقال لهما كان المطلوب هما معا وتكون الكناية لطلب الصفة والنسبة معا على ما سيأتى فالصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اخلافا فى الاعتبار والقصد الاولى وعدمه فافهم فى المقام دقة آه يعقوبى (قوله وهى ضربان الخ) حاصل ما ذكره من الاقسام ان الكناية المطلوب بها صفة اما قريبة او بعيدة والقريبة اما واضحة او خفية والواضحة اما ساذجة او مشوبة بالتصريح فجملة الاقسام اربعة (قوله الى المطلوب) اى الذى هو الصفة المكنى عنها لان الكلام فى الكناية المطلوب بها صفة (قوله بواسطة) اى بين المنتقل عنه والمنتقل اليه وانما يكون الانتقال للمكنى عنه غير محتاج لواسطة اذا كان ادراك المكنى عنه يعقب ادراك المعنى الاصلى للفظ الكناية المشعوره منه (قوله

وهى ضربان قريبة  
وبعيدة (فان لم يكن  
الانتقال) من الكناية  
الى المطلوب (بواسطة  
قريبة) والقريبة قسمان  
(واضحة) يحصل الانتقال  
منها بسهولة (كقولهم  
كناية عن طول القامة  
طويل نجاده

وطويل النجاد والاولى)  
 اى طويل نجاده كناية  
 (ساذجة) لايشوبها شئ  
 من التصريح (وفي الثانية)  
 اى طويل النجاد (تصريح  
 ما تضمن الصفة) اى  
 طويل (الضمير) الراجع  
 الى الموصوف ضرورة  
 احتياجها الى مرفوع  
 مسند اليه فيشتمل على  
 نوع تصريح بذات  
 الطول له والدليل على  
 تضمنه الضمير انك تقول  
 هند طويلة النجاد والزيدان  
 طويلا النجاد والزيدون  
 طوال النجاد فتوثبت وتثني  
 وتجمع الصفة البتة  
 لاسنادها الى ضمير  
 الموصوف بخلاف هند  
 طويل نجادها والزيدان  
 طويل نجادهما والزيدون  
 طويل نجادهم وانما جعلنا  
 الصفة المضافة كناية  
 مشتملة على نوع تصريح  
 ولم نجعلها تصريحاً بالقطع  
 بان الصفة في المعنى صفة  
 للمضاف اليه

(قريبة) اى فلك الكناية تسمى قريبة لانتهاء الوسائط التي يعد معها غالباً زمن ادراك  
 المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاصلى (قوله والقريبة قسمان واضحة وخفية)  
 قد علمت ان المراد بالقرب هنا عدم الوسائط وعدم الوسائط يجمع كون المعنى المكنى  
 عنه خفياً بالنسبة للاصل ويجمع كونه واضحاً فلذا انقسمت القرية الواضحة والخفية  
 كما ذكر المصنف (قوله يحصل الانتقال منها بسهولة) اى لكون المعنى المنقول اليه  
 يسهل ادراكه بعد ادراك المنقول عنه لكونه لازماً بينا بحسب العرف او القرينة وبحسب  
 ذاته (قوله كناية) حال من القول مقدم عليه اى كقولهم فلان طويل نجاده حالة تكون  
 ذلك القول كناية عن طول القامة ولاشك ان طول النجاد اشتهر استعماله عرفاً في طول  
 القامة ففهم منه اللزوم بلا تكلف اذ لا يتعلق بالانسان من النجاد الا مقداره وليس  
 بينه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية واضحة قريبة وكانت كناية عن الصفة لان  
 النسبة هنا مصرح بها وانما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية  
 مطلوباً بها صفة (قوله طويل نجاده) برفع النجاد على انه فاعل طويل والضمير المضاف  
 اليه عائد على الموصوف والنجاد بكسر النون حائل السيف (قوله وطويل النجاد)  
 اى ومثل قولنا فلان طويل نجاده في كونه كناية مطلوباً بها صفة هي قريبة واضحة  
 قولهم فلان طويل النجاد باضافة الصفة للنجاد وانما كان مثله لان الموصوف بالطول  
 باعتبار المعنى في المثالين هو النجاد لافلان وانما عدد المثال لاجل ان يشير للفرق بينهما  
 بقوله والاولى الخ (قوله ساذجة) اى خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود وهو  
 المكنى عنه فقول الشارح لايشوبها شئ من التصريح اى بالمعنى المقصود تفسير لقوله  
 ساذجة وانما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود لان الفاعل بطويل  
 هو النجاد لينقل منه الى طول قامة فلان (قوله تصريح ما) اى نوع تصريح بالمقصود  
 الذى هو طول القامة المكنى عنه فلذا كانت كناية مشوبة بالتصريح (قوله تضمن الخ)  
 اى وانما كان فيها تصريح ما تضمن الصفة التى هي لفظ طويل الضمير الراجع  
 للموصوف لكونها مشتقة والضمير عائد على الموصوف فكأنه قيل فلان طويل ولوقيل  
 ذلك لم يكن كناية بل تصريحاً بطوله الذى هو طول قامته ولما لم يصرح بطوله  
 لاضافته للنجاد واوحى اليه بتحمل الضمير كانت كناية مشوبة بالتصريح ولم تجعل  
 تصريحاً حقيقياً (قوله ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه) اى لمشابتها  
 للفعل في الاشتقاق والفعل محتاج الى مرفوع مسند اليه فان كان وجوداً في اللفظ فذاك  
 والا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطوله) اى  
 وفي ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة (قوله والدليل على تضمنه  
 الضمير) اى تضمن طويل ولوقال تضمنها اى الصفة كان اولى الا ان يقال الضمير في تضمنه  
 للصفة وذكر الضمير باعتبار انها وصف اى والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير

ونحملها له وانه فاعل لها لفظا لانها مضافة لفاعلها لفظا بل لفاعلها في المعنى انك تقول  
هند طويلة النجاد بتأنيث الصفة نظرا لهند والزيد ان طويلا النجاد بتثنيها نظر الزيد  
والزيدون طوال النجاد بجمعها نظرا للزيدين فقد اثبتنا الصفة وثبتها وجعلناها لزوما  
وجعلناها مطابقة للموصوف وماذا الا لاسنادها لضميرها بخلاف ما اذا خلت عن ضمير  
الموصوف الذي جرت عليه واسندت لاسم ظاهر فانها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها  
الافراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر  
الذي اسندت اليه وتؤنث لتأنيثه وبالجملة فالصفة كالفاعل ان اسندت لضمير ما قبلها  
وجبت مطابقتها لما قبلها في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اسندت لاسم  
ظاهر وخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الافراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى  
او مجموعا وذكر لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بها مؤنثا واثبت لتأنيث الفاعل  
ولو كان الموصوف بها مذكرا ( قوله في المعنى ) اي في الحقيقة ونفس الامر ( قوله  
عطف على واضحة ) اي ان الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن الانتقال فيها المطلوب  
وهو الصفة بواسطة فهي اما واضحة لا تحتاج في الانتقال للراد الى تأمل او خفية يتوقف  
الانتقال منها الى المراد على تأمل واعمال روية اي فكر وذلك حيث يكون اللزوم بين  
الكنية به وعنه فيه عوض ما يحتاج الى اعمال روية في القرائن وسير المعاني ليستخرج  
المقصود منها وليس المراد انها خفية لتوقف الانتقال منها الى المقصود على وسائط  
لان الموضوع ان الانتقال فيها بلا واسطة ( قوله عن الابه ) اي البليد وقيل هو الذي  
عنده خفة عقل ( قوله عريض القفا ) القفا بالقصر مؤخر الرأس وعرضه يستلزم  
عظم الرأس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط كناية عليه الشارح لانه الدال على البلاهة  
واما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة وكال عقل ( قوله  
فان عرض القفا ) العرض هنا بالفتح لان المراد به ما قبل الطول واما العرض بالضم  
فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف اللازم على المزوم لانه مثال آخر  
( قوله فهو ) اي العرض مزوم لها اي للبلاهة وهي لازمة له فقد انتقل من المزوم الى اللازم  
( قوله بحسب الاعتقاد ) اي عند من له اعتقاد في مزوميه البليد فان قلت من له اعتقاد لا خفاء  
بالنسبة اليه ومن لا اعتقاده لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد اصلا وحينئذ نجعل الكناية  
في هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم من تقدم اعتقاد اللزوم حضوره حال الخطاب اذ  
يجوز ان يكون بعض المعاني الخزونة يدرك لزومها بطلق الالتفات فلا تخفى الكناية  
عنها على المتكلم عند دوام ايجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز ان يكون ادراك  
لزومها يحتاج الى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في ايجادها الى  
تأمل والسامع في فهمها الى روية وفكر وما هنا من هذا القبيل فافهم وظهر من هذا

واعتبار الضمير رتبة  
لامر لفظي وهو امتناع  
خلو الصفة عن معمول  
مرفوع بها ( او خفية )  
عطف على واضحة  
وخفاؤها بان يتوقف  
الانتقال منها على تأمل  
وامان روية ( كقولهم  
كناية عن الابه عريض  
القفا ) فان عرض القفا  
وعظم الرأس بالافراط مما  
يستدل به على البلاهة فهو  
مزوم لها بحسب الاعتقاد  
لكن في الانتقال منه الى  
البلاهة نوع خفاء لا يطلع  
عليه كل احد وليس الخفاء  
بسبب كثرة الوسائط  
والانتقالات حتى تكون  
بعيدة ( وان كان الانتقال ) من  
الكناية الى المطلوب بها  
( بواسطة )

ان اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا ليس مشتركين الناس بل قد ينحصر به واحد دون  
 آخر اذ لا سبيل اليه الا بعد التأمل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الاله بلا واسطة  
 لا يظهر لان الاطباء يقولون انما استلزم عرض القفا البله لانه يدل على قوة الطبيعة  
 البغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للغفلة والبله قلت ما ذكر تدقيق لا يعتبره اهل العرف  
 ولا يلاحظونه وانما ينتقلون منه اولا الى البله وحينئذ فكون عرض القفا كناية عن  
 البله بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان لزوم بينهما يتقرر حتى قيل انه الا ان اخفاء  
 فيه اصلا وان الخفاء المذكور فيه لعله باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) اي  
 لا يدركه كل احد وانما يدركه من اعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها  
 (قوله وليس الخفاء الخ) دفع به ما يوهوم من قوله لا يطلع عليه كل احد ان ذلك بسبب  
 وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها) اي وهو الصفة (قوله فبعيدة) اي فقلت  
 الكناية تسمى في الاصطلاح بعيدة وذلك بعد زمن ادراك المقصود فيها لاحتياجها  
 في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره انها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة  
 وهو كذلك لان فيها بعدا مابا اعتبار ما لا واسطة فيها اصلا (قوله كناية) اي حالة كون  
 ذلك المقول كناية (قوله عن المضياف) هو كثير المضيافة التي هي القيام بحق الضيف  
 فكثرة الرماد كناية عن المضيافة بسبب كثرة الوسائط والحاصل انه يلزم من كون  
 كثير الرماد كناية عن المضياف ان تكون كثرة الرماد كناية عن المضيافة وهذه الكناية  
 اللازمة هي المقصودة بالتمثيل لان اصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات  
 فتأمل (قوله فانه ينقل الخ) اي انما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن المضيافة لكثرة  
 الوسائط لانه اي الحال والشان ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب  
 تحت القدور) اي ضرورة ان الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق  
 لا يفيد وليس بلازم في الغالب من العقلاء ان الاحراق لا يصدر منهم الا لقاعدة الطبخ وانما  
 يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدور زيادة ليعيد المراد ويتحقق الانتقال (قوله  
 الطبايح) جمع طبخ اي ما يطبخ (قوله الى كثرة الاكلة جمع اكل) اي الى كثرة الاكلين  
 لذلك المطبوخ وذلك لان العادة ان المطبوخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الاكلون له  
 (قوله الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب ان كثرة الاكلة  
 انما تكون من الاضياف اذا غالب ان الكثرة المعتبرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال  
 (قوله ومنها الى المقصود) اي وينقل من كثرة الضيفان الى المقصود وهو المضيافة  
 فتقول الشارح وهو المضياف اي مضيافة المضياف بدليل ان الكلام في المطاوب بها صفة  
 والفرق بين كثرة الضيفان والمضيافة حتى ينتقل من احدهما لاخر ان كثرة وجود الضيفان  
 وصف للاضياف والمضيافة وصف للضيف بكسر اليا وهى القيام بحق الضيف كما تقدم

( فبعيدة كقولهم كثير  
 الرماد كناية عن المضياف  
 فانه ينتقل من كثرة الرماد  
 الى كثرة احراق الحطب  
 تحت القدور ومنها ) اي  
 ومن كثرة الاحراق ( الى  
 كثرة الطبايح ومنها الى كثرة  
 الاكلة ) جمع اكل ( ومنها  
 الى كثرة الضيفان ) بكسر  
 الضاد جمع ضيف ( ومنها  
 الى المقصود ) وهو  
 المضياف وبحسب قلة  
 الوسائط وكثرتها تختلف  
 الدلالة على المقصود  
 وصوحا وخفاء ( الثالثة )  
 من اقسام الكناية  
 ( المطلوب به انسية ) اي  
 اثبات امر لامر او نفيه  
 عنه وهو المراد  
 بالاختصاص في هذا المقام  
 ( كقوله )

وهما متلازمان ولشدة لزوم بينهما ربما يتوهم اتحادهما فيقال ليس هناك انتقال وقد ذكر المصنف اربع وسائط بين الكناية والمقصود وزاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة الجمر فكانت الوسائط خمسة (قوله وبحسب قلة الوسائط وكثرتها الخ) وذلك لان كثرة الوسائط من شأنها خفاء الدلالة وقلتها من شأنها وضوحها واذا انتفت رأسا ظهرت شأبة الوضوح لان اول ما يدرك في الغالب عند الالتفات الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللازم الملاصق للزوم اظهر وانما قلنا ان الشأن في كل منهما ما ذكر اشارة الى ان كلا منهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية المتنبية الوسائط الخفاء كما تقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمرو الزهن بسرعة الى المقصود اما مع احضارها واما بدون الاحضار لكثرة الاستعمال فيسرع الانتقال ولا يقال اذا اسرع الزهن للانتقال بدون احضار فلا واسطة لانا نقول يكفي في كون الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع امكان احضارها عرفا فتأمل آه يعقوبى (قوله المطلوب بها نسبة) ضابطها ان بصرح بالصفة ويقصد بآياتها الشئ الكناية عن آياتها المراد وهو الموصوف بها (قوله اى اثبات امر لا مر او نفيه عنه) اى اثبات صفة الموصوف او نفي صفة عن موصوف (قوله وهو) اى اثبات امر لا مر الخ المراد بالاختصاص في هذا المقام اى القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه الحصر والحاصل ان الاختصاص المعبر به في هذا القسم في كلام المصنف وغيره المراد به مجرد ثبوت امر لا مر كان على وجه الحصر او لا لا خصرص الحصر فقول المصنف فانه اردا ان يثبت اختصاص الخمر مراده بالاختصاص مجرد اثبوت ولذا قال الشارح اى ثبوته لانه ليس في البيت اداة حصر وانما عبر بالاخصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد الثبوت اعم لان من ثبت له شئ لا يخلو من الاختصاص به في نفس الامر ولولم تقصد الدلالة عليه اذ لا بد من تحقق من ينفي عنه ذلك الشئ في نفس الامر (قوله كقوله) اى الشاعر وهو زباد الاجم من آيات من الكامل قالها في عبادة بن الحشر ج وكان اميرا على نيسابور فوفد عليه زباد فامر بازاله وبعث اليه ما يحتاجه فانشد البيت وبعده

- ملك امر متوج ذو نائل • للفتنين يمينه لم تشنج •
- ياخير من صعد المنابر بالتقى • بعد النبي المصطفى المستخرج •
- لما اتيتك را جبا لنوالكم • الفيت باب نوالكم لم يرج •

فامر له بعشرة آلاف درهم وكان عبادة بن الحشر ج سبيدا من سادات قيس واميرا من امرائها ولى عمالة خراسان وفارس وهمدان (قوله لى السماحة) هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبدول قليلا او كثيرا والندى بذل الاموال الكثيرة لاكتساب الامور الجليلة العامة كشاء كل احد ويجمعها الكرم والمروءة

في ارف سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالغفو عن الجناية وتفسر بكمال الرجولية  
 كافا الشارح لكن يرد عليه انه يقتضي اختصاصا بالرجل دون المرأة مع انها  
 تنصف بالمرءة الان يقال المراد بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتفسر  
 ايضا بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع على الاقران وهذا  
 قريب مما قبله ( قوله في قبة ضربت على ابن الحشرج ) في جعل هذه الصفات الثلاثة  
 في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذ ثبت الامر في مكان  
 الرجل وحيزه فقد اثبت له ( قوله فانه ) اي الشاعر وهذا علة لكون البيت المذكور  
 مثالا للكناية المطلوب بها النسبة ( قوله اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه  
 الصفات ) اي اراد ان يقيد ثبوت ابن الحشرج لهذه الصفات ( قوله اي ثبوتها له )  
 هو بالنصب تفسير للاختصاص و اشار الشارح بهذا التفسير الى ان المراد بالاختصاص  
 مجرد اثبوت والحصول وان في عبارة الصنف قلنا وان المراد منها ان الشاعر اراد ان  
 يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج ( قوله باختصاصه بها ) اي ثبوتها له  
 ( قوله بان يقول الخ ) تصوير للتصريح بالاختصاص بها وقوله انه اي ابن الحشرج  
 بقوله مختص بها اي بهذه الاوصاف الثلاثة ( قوله عطف على ان يقول ) اي قالني  
 ترك التصريح المصور بذلك القول و بنحوه ( قوله عطف على انه مختص ) اي قالني  
 حينئذ بان يقول انه مختص او يقول نحوه اي نحو انه مختص بها من الطرق الدالة على  
 ثبوت النسبة للوصوف كاضافتها له بزيادة تقدير اللام نحو ثبتت سماحة ابن الحشرج  
 لان اضافتها له تفيد كونها ثابتة له وكاسنادها اليه في ضمن الفعل نحو سمح ابن الحشرج  
 وكنسبتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالحصول كأن يقال حصلت السماحة  
 لابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج حاصلة وكاسنادها اليه على انها خبر في ضمن  
 الوصف كأن يقال ابن الحشرج سمح بكسر الهمزة وكذا يقال في الندى والمرءة ( قوله  
 وبه يعرف ) اي بما ذكر من الامثلة يعرف انه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في  
 كلامهم فهنا اي في هذا القسم الحصر بل المراد به الثبوت للوصوف سواء كان على  
 وجه الحصر ام لا وقوله وبه يعرف الخ استدلال على ما قدمه من انه ليس المراد بالاختصاص  
 في هذا القسم الحصر وحينئذ فلا تكرار بين ما هنا وما تقدم ( قوله ومال الى الكناية )  
 اتيان الشارح بما لا يحتمل انه اشارة الى ان ترك في كلام المصنف مضمين معنى ما لا يكون  
 العطف في كلام الشارح تفسيريا اي ترك التصريح ومال عنه الى الكناية ويحتمل  
 انه اشارة الى ان قول المصنف الى الكناية متعلق بمحذوف عطف على قوله ترك التصريح  
 ( قوله في قبة ) اي حاصلة وواقعة في قبة ( قوله تنبيهها ) علة لتلك الشاعر التصريح  
 بثبوت تلك الاوصاف للممدوح وميله للكناية بان جعلها واقعة في قبة مضروبة على  
 الممدوح اي لاجل التنبيه على ان محل تلك الصفات وهو الممدوح ذوقه وانه من

( ان السماحة والمرءة )  
 هي كمال الرجولية  
 ( والندى في قبة ضربت  
 على ابن الحشرج فانه اراد  
 ان يثبت اختصاص ابن  
 الحشرج بهذه الصفات ) اي  
 ثبوتها له ( ترك التصريح )  
 باختصاصه بها ( بان يقول  
 انه مختص بها او بنحوه )  
 مجرور عطف على ان يقول  
 او منصوب عطف على  
 انه مختص بها مثل ان يقول  
 ثبتت سماحة ابن الحشرج  
 او السماحة لابن الحشرج  
 او سمح ابن الحشرج او  
 حصلت السماحة له او ابن  
 الحشرج سمح كذا في المفتاح  
 وبه يعرف ان ليس المراد  
 بالاختصاص ههنا الحصر  
 ( الى الكناية ) اي ترك  
 التصريح ومال الى الكناية  
 ( بان جعلها ) اي تلك  
 الصفات ( في قبة ) تنبيهها  
 على ان محلها ذوقه وهي  
 تكون فوق الخيمة يتخذها  
 الرؤساء ( مضروبة عليه )  
 اي على ابن الحشرج

الرؤساء (قوله وهي تكون الخ) أي والقبه مأوى يشبه الخيمة لأنها تكون فوق الخيمة في العظم والانساع وهي التي تسمى الآن بالصبيان (قوله فاقاد) أي الشاعر يجعل الصفات في قبه مضروبة على المدح اثباته والحاصل ان المصريح به نسبة الصفات للقبه حيث جعلت فيها وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح ان يكون ذلك الغير هو القبه فتعين ان يكون هو المضروب عليه القبه لصلاحه لها وعدم مشاركة غيره له في تلك القبه فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها لهذا هو الكنى عند (قوله لانه اذا ثبت الامر) أي الذي لا يقوم بنفسه كما هنا (قوله فقد اثبت له) أي لاستحالة قيام ذلك الامر بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح ان يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فتعين اثباته للرجل لان الاصل عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه (قوله بان يجعل) أي بسبب جعل الصفة وقوله فيما يحيط به أي بالموصوف فينتقل من ذلك لاثباتها للموصوف (قوله المجدين ثوبه والكرم بين برديه) المجد الشرف والكرم صفة ينشأ عنها بدل المال عن طيب نفس والثوبان والبردان متقاربان وثانها بالنظر الى ان الغالب في الملابس تعدده وهما على تقدير المضاف أي بين اجزاء برديه وثوبه وانما قدرنا ذلك لان الشخص المدح حل في بينة اجزاء البردين والثوبين لان كلاهما يحيط بكلمة او بعضه على وجه الاشتغال (قوله حيث لم يصرح) أي وانما كان هذا المثال نحو ما تقدم من البيت في كون الكناية لنسبة الصفة للموصوف لانه لم يصرح بثبوت المجد والكرم للمدح بحيث يقال ثبت الكرم والمجد له او هما مختصان به بل كنى الخ فالخيشة في كلامه للتعليل (قوله بل كنى عن ذلك) أي عن ثبوتها له بكونهما بين برديه وثوبه أي لان من العلوم ان حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما هنالك وليس الا صاحب الثوبين لان الكلام في الثوبين الملابس فاقاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجد مذكوران فلا يطلبان وانما طلب ثبوتهما لموصوفهما فكانت الكناية هنا ما طلب بها النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهي ثلاثة اقسام وقوله هنا أي في الكناية (قوله كثر الرماد في ساحة زيد) الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقد اصابها والمثال المذكور كناية عن المضايقة واثباتها زيدا ما اثبات فلانا لم تثبت كثرة الرماد لزيد ولا ما اضيف لضميره كما في طويل نجاده حتى تكون النسبة معلومة وانما اثباتها في ساحة لينقل من ذلك الى ثبوتها له واما المضايقة فلانا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كنياعنها بكثرة الرماد (قوله قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنيان الخ) حاصله اننا لاسلم ان هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معادل كنيان واحد يطلب بها النسبة وهي اثبات الكثرة في الساحة والاخرى طلب بها نفس المضايقة وهي التصريح بكثرة الرماد لينقل منها الى المضايقة لاستلزامها اياها ولك

فاقاد اثبات الصفات المذكورة لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له (ونحوه) أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله المجدين ثوبه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبه فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بهما صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنيان واحد يطلب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن المضايقة والثانية المطلوب بها نسبة المضايقة الى زيد وهو جعلها في ساحة ليقيد اثباتها له (والموصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور



ان تسمى مجموع الكنايتين قسما آخر اذ لا جبر في الاصطلاح لكن لو قمنا هذا الباب  
لحدث لنا كناية خامسة وهى التى يطلب بها الصفة والنسبة وغيرهما وهو الموصوف  
كقولنا كثر الرماذ في ساحة العالم حيث دل الدليل كالشهرة على ان المراد بالعالم زيد  
فتكون كثرة الرماذ كناية عن الصفة وهى المضافية لاستزمامها اياها واثباتها في الساحة  
كناية عن نسبتها للموصوف وذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم في الكناية  
بالصفة عن الموصوف ( قوله وهى كثرة الرماذ ) ضمير هى راجع لاحديهما لالى  
الصفة واحديهما نفس الكناية ( قوله يعنى الثانى ) اى من اقسام الكناية وهو  
المطلوب به صفة والثالث هو المطلوب به نسبة صفة لموصوف ( قوله قد يكون غير  
مذكور ) اى لالفاظا ولا تقديرا لان المقدر في التركيب حيث كان يقتضيه كالمذكور  
وانما قال والموصوف في هذين للاحتراز عن الموصوف في القسم الاول من اقسام  
الكناية فانه لا ينصور الا كونه غير مذكور لانه نفس المطلوب بالكناية بخلاف القسم  
الثانى والثالث من اقسام الكناية فان الموصوف فيها مقيد ذكر وقد لا يذكر فقال ذكره  
في القسم الاول من هذين القسمين وهو المطلوب بها صفة قوله زيد طويل نجاده  
فالموصوف بالصفة المطلوبة وهو زيد قد ذكر ومثال ذكره في الثانى وهو المطلوب بها  
نسبة قوله ان السماحة والرؤءة البيت فان الموصوف نسبة السماحة والرؤءة وهو ابن الحشرج  
قد ذكر وامثال عدم ذكره في المطلوب بها صفة والنسبة المذكورة فهو متعذر ضرورة  
استحالة نسبة لغير منسوب اليه اى حكم على غير محكوم عليه ملفوظ او مقدر وحينئذ  
كان المطلوب بها صفة وكانت النسبة موجودة فلا بد من ذكر الموصوف لفظا او تقديرا  
فذكره لفظا كما في زيد كثير الرماذ وذكره تقديرا كما في قال كثير الرماذ في جواب هل  
زيد كريم وامثال عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فوجود كقولك كثر الرماذ  
في هذه الساحة فان كثرة الرماذ كناية عن صفة المضافية وايقاع الكثرة في الساحة كناية  
عن ثبوت المضافية لصاحب الساحة وهو لم يذكر ( قوله كما يقال ) الاولى كقوله  
عليه الصلاة والسلام لانه حديث كما في البخارى وقوله في عرض من يؤذى العرض  
بالضم الناحية والجانب والمراد به هنا التعريض اى في التعريض بمى يؤذى المسلمين  
( قوله كما يقال ) مثال للقسم الثالث وهو الكناية عن النسبة والنسبة المكنى عنها هنا  
نفي الصفة لاثبوتها لان نسبة الصفة يكنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوته اوسلبية  
وهى هنا سلبية اذ هى سلب الاسلام عن المؤذى ( قوله عن نفي صفة الاسلام ) الاضافة  
لبيان وقوله وهو اى المؤذى غير مذكور في الكلام ووجه الكناية هنا ان مدلول  
الجملة حصر الاسلام فممن لا يؤذى ولا ينحصر فيه الا باتفاه عن المؤذى فاطلق المزموم  
واريد اللازم ( قوله واما القسم الاول ) اى من هذين القسمين الاخيرين وهو الثانى  
في المتن وليس المراد القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة في المتن كما توهم وهذا

قوله فان الموصوف نسبة  
الخ كذا في النسخ ولعل فيه  
سقطا والاصل فان الموصوف  
بنسبة السماحة والرؤءة اليه  
وهو الخ تأمل ( مصححه )

كما يقال في عرض من يؤذى  
المسلمين المسلم من سلم المسلمون  
من لسانه ويده ) فانه كناية  
عن نفي صفة الاسلام عن  
المؤذى وهو غير مذكور في  
الكلام واما القسم الاول  
وهو ما يكون المطلوب  
بالكناية نفس الصفة  
وتكون النسبة مصححا  
بها فلا يخفى ان الموصوف  
بها يكون مذكورا لاجالة  
لفظا او تقديرا وقوله في  
عرض من يؤذى معناه  
في التعريض به يقال  
نظرت اليه من عرض  
بالضم اى من جانب وناحية  
قال ( السكاكى الكناية  
تفاوت الى تعريض وتلويح  
ورمز وایما و اشاره )

مقابل المحذوف اى اذا كـون القسم الثانى من هذين القسمين تارة يسون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظاهر فى جميع انواعه واما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور فى جميع انواعه والقصد بذلك اى بقوله واما القسم الاول الخ تقييد كلام المصنف فان ظاهره انه اذا كان المطلوب بهامضة تارة يكون الموصوف مذكورا وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة ام لا مع انه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف في قيد كلام المصنف بالنسبة للقسم الاول بما اذا لم يصرح بالنسبة (قوله وتكون النسبة مصرحا بها) اى والحال ان النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها وهذا الشارة الى قسم للقسم الثانى لالى جملة القسم الثانى (قوله اى من جانب وناحية) اى ولما كان المعنى العرض به منظور اليه من ناحية المعنى المستعمل فيه اللفظ قبل اللفظ المستعمل فى ذلك المعنى تعريض (قوله تفاوت) اى تنوع (قوله وشارف) عطف مرادف لان الرمز والاشارة شئ واحد وحيث ان انواع اربعة لاختصة (قوله وامثاله) اى من التلويح والرمز والايما (قوله بل هو) اى ما ذكر من التعريض وامثاله اعم من الكناية لان هذه الامور لا تختص بالكناية لان التعريض مثلا يكون كناية وبجازا والتلويح والرمز والاشارة يطلق كل منها على معنى غير الكناية اصطلاحا ولغة فلو عبر بالانقسام افاد ان هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية اذ اقسام الشئ اخص منه (قوله كذا فى شرح المفتاح) اى للراى (قوله وفيه نظر) اى من وجهين احدهما ان تعدية التفاوت بالى انما تصح بتضمينه معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام وثانيهما ان اقسام الشئ لا يجب ان تكون اخص منه لصحة ان يكون بعض الاقسام او كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما مر فى تقسيم الابيض الى حيوان وغيره والحال ان بين الحيوان والابيض عموما من وجه لصدقهما فى الحيوان الابيض واختصاص الحيوان بنحو الفرس الادهم واختصاص الابيض بنحو العاج وكذا غيره واذا صح ان يكون قسم الشئ اعم منه فلا ضرر حيث فى التعبير بتقسم ولا نسلم انه يقتضى ان هذه الاشياء لا تخرج عن الكناية لما علمت انه يصح ان يكون قسم الشئ اعم منه هذا محصل كلام الشارح وهو مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم اعم من المقسم والمحققون على خلافه لان القسم من حيث هو قسم لا يكون الا اخص وعمومه انما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تداخل) اى يدخل بعضها فى بعض فيمكن اجتماع الجميع فى صورة واحدة باعتبارات مختلفة لجواز ان يعبر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ومع ذلك قد يكون تعريضا بالنظر لسمع يفهم ان اطلاقه على ذلك الغير والسياق وقد يكون تلويحا بالنظر لسمع آخر لفهم كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض به وقد يكون رمزا بالنسبة لسمع آخر يخفى عليه اللازم والحاصل انها اقسام

واما قال تفاوت ولم يقل  
تقسم لأن التعريض و  
امثاله مما ذكر ليس من  
اقسام الكناية فقط بل هو  
اعم كذا فى شرح المفتاح  
وفيه نظر

اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن اجتماعها لانها اقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن اجتماعها فعدل السكاكى من التعبير ينقسم للثلاث وهم انها اقسام حقيقية متباينة كما هو الاصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تداخل من عطف السبب على المسبب لان دخول بعضها في بعض واجتماعها بسبب اختلاف الاعتبارات اى المعبرات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبعد هذا كله يقال للعلامة الشارح ان هذا الوجه الذى استقر به انما افاد وجه لعدول من التعبير بالانقسام واما وجه التعبير بخصوص التفاوت الشعر بالاختلاف فى الرتبة مع التساوى فى شئ" بعم فلم يظهر على ان هذا الوجه الذى استقر به قد يقال عليه ان الامور الاعتبارية التى وقع بها الاختلاف بين هذه الاشياء يكفى اعتبارها فى كونها اقساماً متباينة لان صدق كل منها فى صورة الاجتماع المذكورة انما هو باعتبار يخالف به الآخر فهى اقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير رعاية اوجه الاختلاف لم يصدق التفاوت ايضا فلعل الاولى ان يقال انما عبر السكاكى بالتفاوت للإشارة الى ان هذه الاقسام وان استوت فى كونها كناية يقع التفاوت فيها فى الجملة اى انه يفوق بعضها بعضاً فى رتبة دفقة الفهم وظهوره وفى رتبة قلة الوسائط وكثرتها وذلك مما يؤدى الى التفاوت فى الابلغية لان الخطاب بها يختلف يناسب بعضها الذكى وبعضها الغنى وما يكون خطا بالذكى يفوق ما كان خطا بالغنى فى الابلغية وان كان كل فى مقامه بليغا فتأمل آه يعقوبى (قوله والمناسب الخ) هذا من كلام السكاكى قصد به تمييز تلك الاقسام بعضها من بعض وأشار الى ان بين كل قسم واسمه مناسبة وقوله والمناسب للعرضية اى لكون الكناية عرضية وقوله التعريض اى اطلاق اسم التعريض عليها وتسميتها بالتعريض (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) هذا تفسير للعرضية وحينئذ فى الكلام حذف حرف التفسير وهو اى المسوقة لاجل اثبات صفة لموصوف غير مذكور كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى و اردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقاً من غير قصد لفرد معين (قوله لانه) اى التعريض وهذا تعليل لكون تسمية الكناية العرضية بالتعريض مناسبة وحاصله انه انما يناسب لوجود معنى التعريض فيها (قوله امالة الكلام) اى توجيهه وقوله الى عرض بالضم اى جانب وناحية وقوله يدل اى ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود ويفهم منه ذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقرائن كذا كتب بعضهم وقرر شيخنا العدوى ان قوله امالة الكلام الى عرض اى جانب وهو المعنى الكنائى وقوله يدل اى ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلاً قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده معناه الصريح حصراً للاسلام فى غير المؤذى ويلزم منه نفي الاسلام عن كل مؤذو هذا هو المعنى الكنائى والمقصود من السياق

والاقرب انه انما قل ذلك لان هذه الاقسام قد تداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها والناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان و بفلان اذا قلت قولاً لغيره

في الاسلام عن المؤذي المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملا فيه بل  
 مستعمل في المعنى الكناية فالمعنى المعرض به ليس حقيقيا للفظ ولا مجازيا ولا كناية  
 واذا علمت ما ذكر ظهر لك ان الكناية العرضية غير التعريض الا ان المناسب كما قال  
 السكاكي تسميتها لوجود معناه فيها ( قوله عرضت لفلان ) اي ارتكبت التعريض  
 لاجل اظهار حال فلان فاللام للتعليل ( قوله وبقلان ) الباء للسببية اي عرضت بسبب  
 اظهار حال فلان ( قوله وانت تعنيه ) اي تعني فلانا وتقصد بالقول ليس مستعملا فيه  
 وانما تعنيه من عرض ولهذا لم يقل وانت تعنيه منه قوله فكأنك اشترت الخ ) اي فكأنك  
 لما قلت قولاه معنى اصلي وارتد معنى آخر وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق  
 الكلام الذي هو حال فلان اشترت بالكلام الى جانب حسي وارتد به جانبا آخر وانما عبر  
 بقوله فكأنك ولم يقل فقد اشترت الخ بلا تشبيه للاشارة الى ان الجانب هنا لا يراد به اصله  
 الذي هو الحسي وانما يراد به ما شبه به وهو المعنى او ان الكناية للتحقيق اذا قلت قولاه  
 وعنت به فلانا فقد اشترت تحقيا الى جانب وهو المعنى الاصلي الموضوع له اللفظ  
 وارتد به جانبا آخر وهو المعنى المعرض به الذي قصد من سياق الكلام وقد يقال  
 قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية اي  
 مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لوجود هذا المعنى في الجميع اذ كل كناية اطلق فيها  
 اللفظ الذي له جانب هو معناه الاصلي واريد به جانب آخر خلاف اصله ويمكن الجواب  
 بان اختلاف الجانب فيما لم يذكر فيه الموصوف اظهر لانه اشير بالكلام لغير مذكور ولا يمكن  
 فكان اطلاق اسم التعريض الذي هو ارادة جانب آخر عليه انسب واعلم ان التعريض  
 ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لان الحقيقة هو اللفظ المستعمل  
 في معناه الاصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع  
 جواز ارادة الاصل والتعريض ان يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقارئ من غير ان يقصد  
 استعمال اللفظ فيه اصلا ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة يكون مجازا وتارة  
 يكون كناية فالاول كما اذا قيل لست انكلم انا بسوء فيمقتني الناس ويريد افهام ان فلانا بمقتوت  
 لانه كان تكلم بسوء فالكلام حقيقة ولما سبق عند تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض  
 بمقتته ولكن فهم هذا المعنى من السياق لامن الوضع والثاني كما اذا قيل لك رأيت  
 اسودا في الحمام غير كاشفين العورة فامقتوا ولا عيب عليهم تعريضا بمن كان حاضرا انه  
 كشف عورته في الحمام فقت وصيب عليه فالكلام مجاز ولكن قد فهم هذا المقصود  
 من السياق لامن المعنى المجازي والثالث كما اذا قلت المسلم من سلم السلون من لسانه ويده  
 كناية عن كون من لم يسلم السلون من لسانه غير مسلم ويفهم منه بطريق التعريض  
 الذي هو الافهام بالسياق ان فلانا المعين ليس بمسلم فقولهم ان الكناية تكون تعريضا  
 معناه ان اللفظ قد يستعمل في معنى مكنى عنه ليلوح بمعنى آخر بالقارئ والسياق كما في هذا

وانت تعنيه فكأنك اشترت  
 به الى جانب وتريد به جانبا  
 آخر (و) المناسب (لغيرها)  
 اي لغير العرضية (ان كثرة  
 الوسائط ) بين الازم  
 والمزوم كما في كثير الرماد  
 جبان الكلب ومهزول  
 الفصيل ( التلويح ) لار  
 التلويح هو ان تشير الى غيرك  
 من بعد (و) المناسب لغيرها  
 ( ان قلت ) الوسائط  
 ( مع خفاء ) في الازوم

قوله عرفا وذلك الخ هكذا  
في النسخ ولعل هنا سقطا  
يعلم من سياق الكلام  
والاصل بعد قوله عرفا  
والثاني مثال لما قلت فيه  
الوسائط وذلك لانه الخ  
(مصححه)

كعريض القفا وعريض  
الوسادة (الرمز) لان الرمز  
هو ان تشير الى قريب منك  
على سبيل الخفية لان حقيقة  
الاشارة بالشفة والحاجب  
(و) المناسب لغيرها ان  
قلت الوسائط (بلاخفاء)  
كافي قوله او ما رأيت المجد  
الذي رحله في آل طلحة ثم لم  
يتحول (الاياء والاشارة  
ثم قال) السككي  
(و) التعريض قد يكون  
محازا كقولك آذيتني  
فستعرف وانت تريد  
بناء الخطاب (انسانا مع  
المخاطب دونه) اي لا تريد  
المخاطب

المثال فان حصر الاسلام فيمن لا يؤذى من لازمه انتفاؤه عن مطلق المؤذى فاذا استعمل  
هذا اللفظ في هذا اللازم كناية فان لم يكن شخص معين أدى كان اللفظ كناية والاجاز  
ان يعرض بهذا الشخص المعين انه غير مسلم بسبب المعنى اللازم الذي استعمل فيه اللفظ  
وهو ان مطلق المؤذى غير مسلم (قوله بين اللازم) اي الذي استعمل لفظه وبين الملزوم اي  
الذي اطلق اللفظ عليه كناية واعاقرنا اللازم والملزوم بما ذكر على اصطلاح السكاكي  
لان اصل الكلام له (قوله كافي كثير الرماد) اي فان بين كثرة الرماد والمضيافة المستعملة  
هي فيها وسائط وهي كثرة الاحراق وكثرة الطباخ وكثرة الاكل وكثرة الاضياف  
(قوله وجبان الكلب) اي فان بين جبن الكلب والمضيافة المستعمل هو فيها وسائط  
وهي عدم جراءة الكلب وانس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الاضياف  
(وقوله ومهزول الفصيل) اي فان بين هزال الفصيل والمضيافة المستعمل هو فيها  
وسائط وهي عدم الابن وكثرة شاربيه وكثرة الاضياف (قوله التلويح) اي اطلاق  
امم التلويح عليها وتسميتها به (قوله لان التلويح الخ) علة لمحذوف اي وانما سميت  
الكناية الكثيرة الوسائط كما ذكرنا ويحاج لان التلويح في الاصل ان تشير الى غيرك  
من بداي وكثرة الوسائط بعيدة الادراك غالبا (قوله والمناسب لغيرها) اي لغير  
العرضية (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها ان لا تكون كثيرة وهذا صادق  
بانعدامها رأسا وبوجودها مع القلة (قوله مع خفاء في اللزوم) اي بين المعنى المستعمل  
فيه والمعنى الاصل للفظ (قوله كعريض القفا وعريض الوسادة) الاول مثال لما عدمت  
فيه الوسائط وذلك لانه يكتفى عن البله بعرض القفا فيقال فلان عريض القفا اي انه  
ابله وليس بينهما واسطة عرفا وذلك لانه يكتفى بعرض الوسادة عن البله وليس  
بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الوسادة يستلزم عرض القفا وعرض القفا  
يستلزم البله (قوله الرمز) اي اطلاق الرمز عليها وتسميتها به (قوله لان الرمز الخ)  
علة لمحذوف اي وانما سميت هذه رمزا لان الرمز في الاصل الخ (قوله لان حقيقة الخ)  
اي وانما قيدنا بقولنا على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشفة والحاجب اي والغالب  
ان الاشارة بهما انما تكون عند قصد الاخفاء (قوله والمناسب لغيرها) اي لغير  
العرضية ان قلت الوسائط بلاخفاء الايمان والاشارة اي اطلاق الايمان والاشارة  
عليها وتسميتها بها وذلك لان اصل الاشارة ان تكون حسية وهي ظاهرة ومثلها  
الايمان (قوله كافي قوله او ما رأيت المجد الخ) وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير  
خفاء ان تقول ان لقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول هذا معنى مجازا،  
اذ لارحل للمجد ولكن شبه برجل شريف له رحل مخصص بنزوله من شام ووجه الشبه  
الرغبة في الاتصال بكل واحد من التشبيه في النفس على طريق المكنية واستعمل معه ما هو  
من لوازم التشبيه وهو لقاء الرجل اي الخيمة والمنزل تخيلا ولما جعل المجد مقيار رحله

في آل طلحة بلا تحول لزم من ذلك كون محله وموصوفه آل طلحة لعدم وجدان غيرهم معهم وذلك بواسطة ان الجدد ولو شبه بذى الرحل هو صفة لا بد له من موصوف ومحل وهذه الوساطة بينة بنفسها فكانت الكناية ظاهرة والوساطة واحدة قلت الوسائط مع الظهور ثم ان مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالوساطة الواحدة مع الظهور كما مر في البيت وكما في عرض الوسادة بناء على انه ظاهر عرفا في البلبه وليس بينهما الا وساطة واحدة ويصدق بعدم الوساطة اصلا مع الظهور كعرض القفا في البلبه بناء على ظهوره عرفا فيه كاقيل (قوله ثم قال الخ) اي انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين المبحثن والا فلا تراخي بين كلامي السكاكى والحاصل ان السكاكى بعد ما سمى احد اقسام الكناية تعريضا انتقل بعد ذلك لتحقيق الكلام التعريضي فذكر انه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية فقوله والتعريض اي الكلام التعريض اي المعرض به (قوله قد يكون مجازا) وذلك باى تقوم القرينة على عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي (قوله وانت تريد انسانا مع الخطاب) جملة حالية اي وانما يكون هذا الكلام التعريض مجازا في حان كونك تريد بناء الخطاب انسانا مع الخطاب اي تريد به تهديد انسان مصاحب للخطاب دون الخطاب فلا تريد تهديده اي تخوفه (قوله بناء الخطاب) اي في قولك آذيتني فستعرف (قوله مع الخطاب) صفة لانسان اي حاضرا مع الخطاب فهو مصاحب له في الحضور والسمع لافي الارادة (قوله اي لا تريد الخطاب) اي لا تريد تهديده وحيث اردت بهذا الكلام تهديد غير الخطاب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها اصلها الذي هو الخطاب وانما اريد بها ذلك الانسان بمعونة ان التهديد له واذا تحقق انك لا تريد بهذا الخطاب الخطاب وانما اردت غيره لعلاقة كان هذا التعريض مجازا لانه قد اطلق اللفظ واريد به اللازم دون المزموم (قوله وان اردتهما كان كناية) اي وان اردتهما بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وانت تريد بناء الخطاب يعنى ان الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة ارادة المعنى الاصلى بل قامت على ارادة الاصل وغيره وذلك كقولك آذيتني فستعرف والحال انك اردت تهديد الخطاب وانسانا آخر معه فحيث اردتهما بهذا الخطاب كان كناية لان الكناية هي اللفظ الذي يجوز ان يراد به المعنى الحقيقي ولازمة والمجاز لا يراد به الا اللازم كما تقدم وانت خير بانه اذا اريد بناء الخطاب الامر ان معا كان اللفظ مستعملا في المعنى الحقيقي والمعنى المجازى وهو ممنوع عند البيانين الان يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال لغيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر انهم لا يسمحون بذلك كما في سم (قوله ولا بد فيهما من قرينة) اي واذا كان التعريض يكون مجازا ويكون كناية فلا بد في صورتين

ليكون اللفظ مستملا  
في غير ما وضع له فقط  
فيكون مجازا (وان  
اردتهما) اي اردت  
الخطاب وانسانا آخر  
معه جميعا (كان  
كناية) لانك اردت  
باللفظ المعنى الاصلى وغيره  
معا والمجاز يتألف ارادة  
المعنى الاصلى

السابقين وهما صورة المجاز وصورة الكناية من قرينة تميز احدهما من الاخرى حيث  
اتحد لفظهما وانما اختلفا في الارادة فاذا وجدت القرينة الدالة على ان المهدد هو غير  
المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغيره مؤد كان اللفظ مجازا واذا وجدت  
القرينة الدالة على انهما هددتا معا كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذنين له ويعلم  
عرفا ان ما يعامل به احدهما يعامل الآخر كان اللفظ كناية ( قوله وتحقيق ذلك ) اى  
وبان ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لانسلم ان آذيتنى فستعرف  
اذا اريد غير المخاطب يكون مجازا واذا اريد به المخاطب ومن معه يكون كناية بل  
اذا اريد به غير المخاطب يكون على طريقة المجاز وشيها به من جهة استعمال تاء المخاطب  
فيما هي غير موضوع له وليس مجازا حقيقة لعدم العلاقة التي يحصل بسببها الانتقال  
من المعنى الاصلى للمعنى المنقول اليه اذ لا مناسبة كزوجية او غيرها بين المخاطب وانسان  
غيره واذا اريد به المخاطب وغيره معا يكون على طريقة الكناية وشيها بها من جهة  
استعمال اللفظ فيما هو موضوع له وغيره ليس كناية حقيقة اذ لا يتصور في ذلك لازم وملزوم  
وانتقال من احدهما للآخر وحاصل الجواب ان تاء الخطاب ليست هي التي وقع فيها  
التجاوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل المعتبر للتجاوز والكناية مدلول  
التركيب المقصود منه وقولت آذيتنى فستعرف مدلوله والقصود منه هو تهديد  
المخاطب بسبب الايذاء وهو المعنى يلزمه عرفا تهديد من كان مثل هذا المخاطب  
في الايذاء ضرورة ان السبب متحد فيهما فان استعمل هذا التركيب في اللازم الذى  
هو تهديد غير المخاطب فقط لقرينة كون المخاطب صديقا مثلا للعلاقة لزوم الذى  
اوجه الاشتراك في الايذاء كان هذا الكلام الذى هو تعريض مجازا في المعنى المعرض به  
وان استعمل في الملزوم واللازم معا لقرينة جامعة لهما كأن يكونا عدوين مثلا صار  
هذا الكلام الذى هو تعريض كناية باعتبار المعنى المعرض به فظهر لك ان العلاقة  
انما هي معتبرة بين التهديدين ولما نقل لفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه لزوم انتقال  
تاء الخطاب عن مدلولها هذا حصل كلام الشارح قال العلامة البغوي لكن حل التعريض  
على انه مجاز حقيقة باعتبار او كناية حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضى لزوم كون  
التعريض ابدا مجازا وكناية لان المعرض به خارج عن الدلالة الاصلية قطعاً وحينئذ  
فلا يخرج عن المجاز او الكناية لخروجه عن الحقيقة فيلزم على هذا التقدير ان لا يقرر  
للتعريض مفهوم يختص به عن المجاز والكناية اصلا ضرورة ان المعنى المعرض به  
استعمل فيه اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الاصلية ان استعمل اللفظ فيه وحده  
كان مجازا وان كان يسمى تعريضا وان استعمل فيه مع المعنى الاصلى كان كناية وان  
كان يسمى تعريضا فيكون التعريض فردا من كل منهما لا يخرج عنهما بوجه من الوجوه  
والحققون على ان له مفهوما مخالفا فجعله لا يخرج عن احدهما مخالف لما عليه الحققون

( ولا بد فيهما ) اى  
في صورتين ( من قرينة )  
دالة على ان المراد في الصورة  
الاولى هو الانسان الذى  
مع المخاطب وحده ليكون  
مجازا وفي الثانية كلاهما  
جميعا ليكون كناية  
وتحقيق ذلك ان قولت  
آذيتنى فستعرف كلام دال  
على تهديد المخاطب بسبب  
الايذاء ويلزم منه تهديد  
كل من صدر عنه الايذاء  
فان استعملته وارادت به  
تهديد المخاطب وغيره من  
المؤذنين كان كناية وان  
اردت به تهديد غير  
المخاطب بسبب الايذاء  
لعلاقة اشتراكه للمخاطب  
في الايذاء اما تحقيقا واما  
فرضا وتقديرا مع قرينة  
دالة على عدم ارادة  
المخاطب كان مجازا

وان اريد هذا بانه ان لم يكن كذلك لزم وجود لفظ دل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية فالحق ما قاله الشارح العلامة في شرح المفتاح من ان معنى كون التعريض مجازا او كناية انه يرد على طريق احد هما في افادة معنى كافادة ذلك الاحد وامامناه المعرض به فليس التعريض فيه مجازا ولا حقيقة لانه انما دل عليه بالسباق والقرائن ولا يعجب في ذلك فان التركيب كثير اما نقيد المعاني التابعة لمعانيها ولم تستعمل فيها لاحقيقة ولا مجازا كدلالة ان زيدا قائم مثلا على حال الانكار فعنى كون التعريض مجازا على هذا ان قولاك آذيتنى فستعرف يدل على تهديد المخاطب مطابقة ويدل على تهديد كل ماسواه لزوما وينقد بالتعريض تهديد معين عند المخاطب بقرائن الاحوال فلما قامت القرائن على ارادة ذلك المعين فقط وانه هو المقصود بالذات دل على غير الاصل وكانت دلالة على طريق المجاز من جهة دلالة كل على غير الموضوع له فقط وليس التعريض باعتبار ذلك المعين المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ الى اللازم او الملزوم وكونه مقصودا فقط بالقرائن لا يخرج به الكلام عن اصله الا ترى الى المجاز الذى صار حقيقة عرفية فان صيرورته حقيقة في العرف لا تخرجه عن كونه مجازا باعتبار اصل التامه فكذلك التعريض لا يخرج عن استعماله الاصل من ان دلالة اللفظية على غير المعرض به يكون دلالة الفرعية السبافية على المعرض به ومعنى كونه كناية ان يراد الاصل والمعرض به معاف يكون على طريق الكناية في ارادة الاصل والفرع الا ان ارادة الاصل لفظية وارادة الفرع سبافية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليفهم انتهى

### فصل

تكلم فيه على افضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة ( قوله طبق البلفاء ) اى اتفق اهل فن البلاغة الشاملة للمعاني والبيان فالمراد بالاطباق الاجماع والاتفاق مأخوذ من قولهم طبق القوم على الامر القلائى اجمعوا عليه والمراد بالبلفاء اهل فن البلاغة لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد بالبلفاء جميع البلفاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من ارباب السليقة ويكون اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني اى الحقيقة والمجاز والتشبيه في موارد الكلام وان لم يعلموا الاصطلاحات اى بلفظ حقيقة ولفظ مجاز ولفظ كناية ولفظ استعارة ( قوله على ان المجاز والكناية ) اى الواقعين في كلام بلفاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز المجاز العقلى الا ان العلة توجب قصره على المجاز القوى ( قوله ابلغ من الحقيقة قبل عليه ان ابلغ ان كان مأخوذا من بلغ بضم اللام بلاغة فقيه ان البلاغة لا يوصف بها المفرد والكناية كلمة مفردة والمجاز قد تكون كلمة وايضا الحال ان اقتضى الحقيقة

### ( فصل )

( طبق البلفاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الاتماع لفيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ بيينة ) فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه



كانت البلاغة في الاتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية او مجاز وان اقتضى المجاز او  
الكناية كانت البلاغة في الاتيان بما ذكر ولا عبرة بالحقيقة وان كان مأخوذاً من بالغ  
مبالغة فقيه ان افعال التفضيل لا يصاغ من الرباعي وقد يجاب باختيار الاول وان المراد  
البلاغة اللغوية وهي الحسن فقوله ابلغ من الحقيقة اي افضل واحسن منها ويصح  
ارادة انساني بناء على مذهب الاخفش والمبرد المجوزين لصوغ افضل التفضيل من  
الرباعي والمعنى انهما اكثر مبالغة في اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصريح) ان  
وشر مرتب فقوله من الحقيقة يعود الى المجاز والتصريح عطف عليه وهو ما دل الكناية  
وحينئذ فامنى المجازى ابلغ من الحقيقة والكناية ابلغ من التصريح وربما يؤخذ من مقابلة  
المجاز بالحقيقة والكناية بالتصريح ان الكناية ليست من المجاز لان التصريح حقيقة قطعاً  
فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تداخل ويحتمل ان يكون الامر كذلك ويكون  
ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على  
الاهمية لان السبب الموجب لأكثرة المبالغة في الكناية مع التصريح فيه خفاء حيث  
قبل ان الكناية يراد بها المعنىان معاً فلا تنهض فيها العلة الآتية على وجه الوضوح  
ويحتمل ان يزداد بالمجاز ما سوى الكناية من انواع المجاز بدليل ذكرها بعده وهو الاقرب  
(قوله لان الانتقال فيهما) اي في المجاز والكناية من المزموم الى اللازم فلا يفهم المعنى  
المراد من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من المزموم الى اللازم اما في المجاز فظاهر  
انه لا يفهم الرجل الشجاع من نفس قولك رأيت اسداً في الحمام بل بواسطة الانتقال  
من الحيوان المفترس الى لازمه وهو الشجاع واما في الكناية فلان اللازم الذي قبل  
ان الانتقال فيها منه الى المزموم وقد تقدم انه مادام غير مزموم لم ينتقل منه فصيح ان الانتقال  
فيها من المزموم ايضا فالمراد بالمزموم بالنسبة لها المزموم في الذهن وان كان لازماً في  
الخارج (قوله فهو كدعوى الشيء بيينة) اي واذا كان الانتقال فيهما من المزموم  
الى اللازم فذلك اللازم المنتقل اليه من المزموم كالشيء المدعى ثبوته المصاحب للبينة  
اي الدليل بخلاف الحقيقة والتصريح فان كلا منهما دعوى مجردة عن الدليل فاذا قلت  
فلان كثير الرماد كان كائناً قلت فلان كريم لانه كثير الرماد واذا قلت رأيت اسداً في الحمام  
فكائناً قلت رأيت شجاعاً في الحمام لانه كالاسد كذا قرر شيخنا العلامة الدعوى وفي كلام  
بعضهم ما يقتضى ان المراد بالبينة الشاهد ان حيث قال ووجه كونها كالدعوى بالبينة  
ان تقرر المزموم يستلزم تقرر اللازم لا تنفع انفكاك المزموم عن اللازم فصارت تقرر المزموم  
مشعراً باللازم والقرينة مقررة له ايضا فصار كائناً قرر مرتين مثل الدعوى التي اثبتت  
بشاهدين من جهة ان في كل تأكيد الاثبات وبهذا يعلم وجه كون الابلغية في كلام  
المصنف مأخوذة من المبالغة وانما قال كدعوى ولم يقل ان فيهما نفس الدعوى

بالينة للعلم بان اللزوم فيهما لم يسق ليستدل به على ثبوت اللازم وانما هذا تركيب  
استعمل في اللازم حيث كان المجاز تمثيلا وحيث كان غيره فانما هناك حكم على لفظ  
اللزوم او حكم به لينقل منه الى ان المحكوم عليه اوبه هو اللازم بمعونه اللزوم والقرينة  
تبقى شئ آخر وهو ان ما ذكره المصنف من ان المجاز ابلغ من الحقيقة للعلّة المذكورة مراده به  
المجاز المقيد فيخرج غير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما يريد  
بهذا القيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام  
الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا يبعد مفيدا كذلك  
الشعر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك  
القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كما انه بمنزلة امر خارج عن مفهوم  
الشعر فلا يترتب على قيامه مقام لشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه  
يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصورها بصورة ما هو مظهر لها قاله  
المصام في الاصول ( قوله واطبقوا ايضا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه ) اراد  
بالاستعارة التحقيقية والتشبيهية واما الكناية والتخييلية فليس امر ادين له لانهما ليسا من المجاز  
اللعوي عنده ( قوله لانها ) اي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد علم  
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وبالضرورة ان ما كان من جنس الابلغ يلزم ان يكون ابلغ مما  
يكون من جنس غير الابلغ وانما افرد المصنف هذا بالذكر وان دخل في قوله اطبق البلاء  
على ان المجاز ابلغ من الحقيقة اهتماما بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولان المقابل لها  
حقيقة مخصوصة وهي التشبيه ( قوله وليس معنى الخ ) المناسب الفاء لان هذا مفرع  
على ما ذكره المصنف من ان المجاز والكناية كدعوى الشئ بئنة بخلاف الحقيقة والتصريح  
فانهما كدعوى الشئ من غير بئنة وحاصله ان السبب في كون المجاز والكناية والاستعارة  
ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه ان كل واحد من تلك الثلاثة الاول يفيد تأكيد  
الاثبات وهذا لا يفيد خلافها وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الاول ابلغ  
من خلافه انه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالكرم والشجاعة مثلا لا يفيد خلافه  
فقول الشارح وليس معنى كون المجاز والكناية اي والاستعارة وقوله ابلغ اي من الحقيقة  
والتصريح والتشبيه وقوله ان شيئا منهما اي ومن الاستعارة وقوله يوجب ان يحصل  
اي ثبت في الواقع ونفس الامر ولو قال ان شيئا منهما يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد  
الحقيقة والتصريح لكان اوضح ( قوله بل المراد ) اي من كون المجاز والكناية والاستعارة  
ابلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه ( قوله انه ) اي ما ذكر من كل من المجاز والكناية  
والاستعارة ( قوله زيادة تأكيد ) الاضافة بانية ( قوله ان الوصف ) اي الذي هو  
وجه الشبه ( قوله حد الكمال ) اي مرتبة الكمال ( قوله وليس بقاصر ) اي وليس

( و ) اطبقوا ايضا على  
( ان ) الاستعارة ابلغ من  
التشبيه لانها نوع من المجاز  
وقد علم ان المجاز ابلغ من  
الحقيقة وليس معنى كون  
المجاز والكناية ابلغ ان  
شيئا منهما يوجب ان يحصل  
في الواقع زيادة في المعنى  
لا توجد في الحقيقة  
والتصريح بل المراد انه  
يفيد زيادة تأكيد للاثبات  
ويشتمل من الاستعارة ان  
الوصف في الشبه بالغ  
حد الكمال كما في الشبه به  
وليس بقاصر فيه كما  
يفهم من التشبيه والمعنى  
لا يتغير حاله في نفسه بان  
يعبر عنه بعبارة ابلغ وهذا  
مراد السبع عبد القاهر  
بقوله ليست مزية قولنا  
رأيت اسدا على قول  
رأيت رجلا هو والاسد  
سواء في الشجاعة ان الاول  
اقاد زيادة

الوصف بقاصر في المشبه (قوله كما يفهم الخ) راجع للمنى (قوله بان يعبر) اى بسبب ان يعبر عنه بعبارة ابلغ كالجواز والكناية والاستعارة اى ان التعبير بما ذكر لاجل افادة تغير المعنى في نفس الامر منتف (قوله وهذا) اى المراد المتقدم مراد الشيخ عبد القادر بقوله الخ خلافا للمصنف فانه حل كلام الشيخ على محمل آخر ثم اعترض عليه واجاب عن اعترضه انظر ذلك في المطول (قوله ليست مزية) اى فضيلة (قوله ان الاول الخ) هذا خبر ليس والمراد بالاول رأيت اسدا والمراد بالثاني رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة (قوله في ساواته) فى بمعنى على اى ليست فضيلة التركيب الاول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثانى المحتوى على التشبيه ان الاول افاد زيادة على مساواة الرجل للاسد في الشجاعة لم يفدها الثانى بل كل من التركيبين انما افاد مساواة الرجل للاسد في الشجاعة ولم يفد احدهما زيادة على المساواة المذكورة (قوله بل الفضيلة) اى فضيلة الاول على الثانى (قوله لا يثبت تلك المساواة له) اى للاسد وقوله لم يفده اى ذلك التأكيد التركيب الثانى وبيان ذلك ان التركيب الاول افاد المساواة من حيث التعبير عن الشبه بلفظ المشبه به لان ذلك التعبير بشعر بالانحد ودلالة الاتحاد على المساواة ابلغ من دلالة التخصيص على المساواة كما فى التركيب الثانى فانه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض والاتحاد الذى افاده التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به يقتضى المساواة فى الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيد الاثبات ايضا من جهة ان الانتقال الى الشجاعة المفاد بطريق الجواز كاثبات الشئ بالدليل وهذا اى افادة تأكيد الاثبات بالانتقال من المألوم الى اللازم هو الجارى فى الكناية والجواز المرسل كما مرقتب ان كلاما من الجواز المرسل والكناية والاستعارة لا يدل على ازيد مما تدل عليه الحقيقة وان الفضيلة فى كل واحد من هذه الثلاثة من جهة افادته تأكيد الاثبات الذى لا تنفد الحقيقة هذا وقدم الفن الثانى

### الفن الثالث علم البديع

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لانها هى التى تكون آلة فى معرفة الوجوه المحسنة اى فى تصور ها وفى التصديق بضبط اعدادها وتقاصيلها (قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) اى يعرف به الامور التى يصير بها الكلام حسنا (قوله اى تصور الخ) تفسير لقوله يعرف اشار به الى ان المراد بالمعرفة هنا تصور معانى تلك الوجوه والتصديق باعدادها وتقاصيلها فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم ان الامور المحسنة عدتها كذا وان الوجه الفلانى يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الادراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق فى المعانى والبيان لانه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع وما قالوه من ان

(لكل)

فى مساواته. للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تأكيدا لا يثبت تلك المساواة له لم يفده الثانى والله اعلم كل القسم الثانى والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث)

(علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) اى تصور معانيها ويعلم اعدادها وتقاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه ما مر فى قوله ويتبعها وجوه اخر تورت الكلام حسنا وقولا وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال

لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكيمة واما الشرعية والادبية فلا يتأتى ذلك في جميعها فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث فملت من هذا ان المراد بالعلم في قول المصنف علم الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد انظر عبدالحكيم (قوله بقدر الطاقة) اشار بهذا الى ان الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والمراد بالوجوه مأمرا الخ) اشار بهذا الى ان الاضافة في قوله وجوه تحسين للعهد وحيث قد فصم التعريف واندفع ان يقال ان الوجوه المحسنة للكلام بمجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد فاشار الشارح بقوله والمراد الخ الى انه لاجل في التعريف لان الاضافة هنا للعهد فكأنه يقول علم يعرف به الالوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة وعلى هذا فقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة تأكيدي وبيان لما تقدم فقول الشارح اشارة الى ان هذه الوجوه الخ المراد زيادة اشارة وتنبه على ان هذه الوجوه الخ والاجل للوجوه اشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره واشارة ايضا اليه تأمل (قوله بمدرعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال قال في المطابقة اما للعهد او عوض عن المضاف اليه وقوله ورعاية المطابقة اي المعلومة بعلم المعاني ولو قال بعد رعاية البلاغة كان اخصر وقوله ورعاية وضوح الدلالة اي وبعد رعاية وضوح الدلالة المعلومة بعلم البيان وقوله اي الخلو عن التعقيد المعنوي تفسير لوضوح الدلالة واما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله بعد رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تنوق على الخلو عن التعقيد اللفظي وحاصل كلامه ان تلك الالوجه انما تعد محسنة للكلام اذا اتى بها بمدرعاية الامر من الامر الاول مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضعف التأليف البين في التحوير والخلو عن الغرابة البين في اللغة والخلو عن مخالفة القياس البين في المرف والخلو عن التناثر المدرك بالذوق وذلك لان المطابقة لا عبرة بها الا بعد الفصاحة والفصاحة تنوق على الخلو عن هذه الامور البين بعضها في تلك الامور والمدرك بعضها بالذوق والامر الثاني وضوح الدلالة البين في علم البيان ولما كان البين في الفن الثاني هو ما يزول به التعقيد المعنوي فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي ولم يفسره بالخلو عن التعقيد المعنوي واللفظي وادخلناه فيما توقف عليه المطابقة من امر الفصاحة لعدم بيانه في الفن الثاني (قوله انما تعد محسنة الخ) اي والا كانت كتعليق الدرر على اعتناق الخنازير (قوله متعلق بقوله تحسين الكلام) اي فهو ظرف لغوي ان تحسين الكلام بهذه الوجوه انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لافي الوجود لان التحسين مقارن لهما في الوجود واما اذا

(و) رعاية (وضوح  
الدلالة) أى الخلو عن  
التعقد المعنوى إشارة إلى  
أن هذه الوجوه إنما تعد  
محنة للكلام بمدر غاية  
الأمرين والظرف اعنى  
قوله بعد رعاية متعلق  
بقوله تحسين الكلام  
(وهى) أى وجوه تحسين  
الكلام (ضربان معنوى)  
أى راجع إلى تحسين المعنى  
أولا وبالذات وإن كان قد  
يفيد بعضها تحسين اللفظ  
أيضا (ولفظى) أى راجع  
إلى تحسين اللفظ كذلك  
(أما المعنوى) قدمه لأن  
المقصود الاصلى والغرض  
الأولى هو المعانى والألفاظ  
توابع وقوالبها (فنه  
المطابقة

جعل طرفا مستقرا فالذى بعدهما هو الحصول فيقتضى أنه متأخر عنهما في الوجود  
وانتدير حالة كون التحسين حاصلًا بعدهما (قوله ضربان) أى نوعان معنوى  
ولفظى أى وأما نوع له مزيد تعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجه الاصالة فغير  
موجود (قوله معنوى) أى منسوب إلى المعنى من حيث أنه راجع لتحسينه أولا وبالذات  
معنى أن ذلك النوع قصد أن يكون كل فرد من أفراد محسن المعنى لذاته وإن كان بعض  
لفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين اللفظ أيضا لكن ثانيا وبالعرض أى التبعة لتحسين  
المعنى (قوله أولا وبالذات) أولانصب على الظرفية بمعنى قبل وهو حيث أنه منصرف  
ولا وصفية له ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل الأولى  
والأوائل كالفضلى والأفاضل وهذا معنى قول الصحاح إذا جعلت أول صفة لم تصرفه  
تقول لقبته عاما أول وإذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقبته عاما وألا ومعناه فى الأول  
أول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام قاله إس والباء فى بالذات بمعنى اللام وهو  
عطف على قوله أولا أى راجع لتحسين المعنى قبل رجوعه لتحسين اللفظ ورجوعه  
لتحسين المعنى لذاته (قوله وإن كان قد يفيد بعضها) أى بعض الأوجه المدرجة  
فى ذلك النوع لتحسين اللفظ أيضا وذلك كما فى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره  
أو وقوعه فى صحبته كما فى قوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه \* قلت اطبخوا لى جبة وقيصا \*

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها فى صحبته فاللفظ حسن لما فيه من إبهام المجانسة  
اللفظية لأن المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ  
المطبوخ فى اقتراحهما لوقوعها فى صحبته وكما فى العكس كما يأتى فى قوله عادات السادات  
سادات العادات فإن فى اللفظ شبه الجنس اللفظى لاختلاف المعنى فنية التحسين اللفظى  
والغرض الاصلى الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة (قوله ولفظى) أى منسوب  
لفظ من حيث أنه راجع لتحسينه أولا وبالذات وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد  
تحسين المعنى أيضا لكن بطريق التبع والعروض لتحسين اللفظ وهذا معنى قول  
الشارح كذلك (قوله لأن المقصود الاصلى والغرض الأول هو المعانى) أى يفيد  
حيث لا اهتمام بالوجوه المحسنة لها وتقديمها على الوجوه المحسنة لغيرها (قوله والألفاظ  
توابع) أى من حيث أن المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبعه (قوله وقوالبها)  
أى من حيث أن المعانى تلقى منها وتفهم منها وإنما كانت المعانى هى المقاصد لأن بها  
تقع المواخذة ويحصل الغرض اخذا ودفعًا وامتنالا وانتهاء وانقضاء واضرارًا ولذلك  
يقال لولا المعانى ما كانت الألفاظ محتاجا إليها (قوله فنه المطابقة) ذكر المصنف فى هذا  
الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع أولها المطابقة وهى لغة الواقعة يقال  
طابقت بين الشئين جعلت أحدهما حذو الآخر ويسمى المعنى الذى ذكره مطابقة

لان التكلم وفق بين المعنيين المتقابلين اولمواقفة الضدين في الوقوع في جلة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد المواقفة بينهما وكون المطابقة من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية ( قوله وتسمى الطباق والتضاد ) اي وتسمى ايضا بالتطبيق والتكافؤ لان التكلم بكافي بين اللفظين اي يوافق بينهما ( قوله الجمع بين متضادين ) اي في كلام واحد او ماهو كالكلام الواحد في الاتصال وقوله بين متضادين اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمين بالاسناد والافالجمع بين الامور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك التضادات ( قوله اي معنيين متقابلين ) لما كان يتوهم ان المراد بالمتضادين هنا خصوص الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض وليس ذلك شرطا بين الصنف ان المراد بالمتضادين هنا ماهو اعم من ذلك اعني الامرين اللذين بينهما تقابل وتناف ( قوله في الجملة ) اي ولو في الجملة فلايس التنافي في بعض الاحوال شرطا بدليل التعميم ( قوله وتناف ) تفسير لما قبله ( قوله ولو في بعض الصور ) اي ولو في بعض الاحوال ومن العلوم ان المتقابلين في بعض الاحوال انما يكون التنافي بينهما باعتبار ذلك البعض فلذا قلنا لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا الخ ( قوله ولو في بعض الصور ) اي كافي الاعتباري فان التنافي فيه باعتبار المتعلق ( قوله سواء كان التقابل حقيقيا ) اي كتقابل الامرين اللذين بينهما غاية الخلاف لذاتيهما كتقابل القدم والحدوث ( قوله او اعتباريا ) اي كتقابل الاحياء والامانة فانهما لا يتقافلان الا باعتبار بعض الاحوال وهو ان يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والامانة بامانته في ذلك الوقت والافلا تقابل بينهما باعتبار انفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت ( قوله وسواء كان ) اي التقابل الحقيقي تقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على انهما وجوديان ( قوله او تقابل الايجاب والسلب ) اي كتقابل مطلق الوجود وسلبه ( قوله وتقابل العدم والملكية ) اي كتقابل العمى والبصر والقدرة والعجز بناء على ان العجز في القدرة عن شاة الاتصاف بها ( قوله او تقابل التضاد ) اي كتقابل الابوة والبنوة وقبل ان الجمع بين الابوة والبنوة من باب مراعاة النظر لان المطابقة ورد بان مراعاة النظر الجمع بين امور لا تنافي فيها كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التنافي كالأبوة والبنوة ( قوله او ما يشبه شيئا من ذلك ) اي او تقابل ما يشبه شيئا مما ذكر مما يشعر بالتنافي لاشتماله بوجه ما على ما يوجب التنافي كما هو وتلك في قوله \* مها الوحش الان هاتا اوانس \* مما الخط الان تلك ذوابل \*

لما في هاتا من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى اضرقوا فادخلوا نارا لما يشعر به الاخرق من الماء المشتمل على البرودة غالباً وما يشعر به ادخال النار من حرارة النار ( قوله ذلك الجمع ) اي بين المتقابلين المسمى بالطباق ( قوله من انواع الكلمة ) اي التي هي الاسم والفعل والحرف ( قوله ونحسبهم ايضاً وهم رقود ) الايقاظ جمع يقظ على وزن

وتسمى الطباق والتضاد  
ايضا وهي الجمع بين  
متضادين اي معنيين متقابلين  
في الجملة اي يكون بينهما  
تقابل وتناف ولو في بعض  
الصور سواء كان التقابل  
حقيقيا او اعتباريا وسواء  
كان تقابل التضاد او تقابل  
الايجاب والسلب او تقابل  
العدم والملكية او تقابل  
التضاد او ما يشبه شيئا  
من ذلك ( ويكون ذلك  
الجمع ( بلفظين من نوع )  
واحد من انواع الكلمة  
( اسمين نحو ونحسبهم ايضاً  
وهم رقود او فطين نحو  
يحيى ويميت

او حرفين نحو لهما ما كسبت  
وعليهما ما اكتسبت ( فان في  
اللام معنى الانتفاع وفي  
على معنى التضرر اى  
لا ينفع بطاعتها ولا يتضرر  
بمعصيتها غيرها ( او من  
نوعين نحو او من كان ميتا  
فاحييناه ) فانه قد اعتبر في  
الاحياء معنى الحياة والموت  
والحياة بما يتقابلان وقد دل  
على الاول بالاسم وعلى  
الثاني بالفعل ( وهو ) اى  
الطباق ( ضربان طباق  
الايجاب كما مر وطباق  
السلب ) وهو ان يجمع بين  
ضلي مصدر واحد احدهما  
مثبت و الآخر منفي  
او احدهما امر والآخر  
نهي فالاول

قوله معناه موجبا كان  
مقتضى الظاهر موجب  
بالرفع الا ان يقال ان قوله  
معناه بدل من قوله  
اللفظان تأمل ( رحمه الله )

عضدا وكشف بمعنى يقظان والرقود جمع رافد فالجمع بين ايقاظ ورقود مطابقة لان  
اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه القدم والملكة  
باعتبار لازميتهما و بينهما باعتبار انفسهما التضاد لان النوم عرض يمنع ادراك الحواس  
واليقظة عرض يقتضى الادراك بها وازقلنا ان اليقظة في ذلك العرض كان بينهما  
عدم وملكة حقيقة وقد دل على كل منهما بالاسم ( قوله نحو يحيى ويميت ) اى من قوله  
تعالى وهو الذى يحيى ويميت وله اختلاف الليل والنهار افلا تعقلون فالاحياء والامانة  
وان صح اجتماعهما في المحيى والميت لكن بينهما باعتبار متعلقهما اعنى الحياة والموت  
العدم والملكة او التضاد بناء على ان الموت عرض وجودى فالتثاني بينهما اعتبارى  
وانما لم يجعلهما من المحقق الا فى الاشعار هما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف المحقق  
كياتى في اشداء على الكفار رجاء بينهم والليل والنهار فى الآية المذكورة بمابشه  
تقابلهما تقابل التضاد للاشعار بالظلمة والنور الاذين هما كالبياض والسواد ( قوله  
لها ما كسبت الخ ) اى لانفس حزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب  
ما اكتسبته من المعاصى ( قوله فان فى اللام معنى الانتفاع ) وذلك لان اللام تشعر  
بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشر بالتحمل او الثقل المؤذن بالتضرر  
فصار تقابلهما اى اللام وعلى كتقابل الفع والضرر وهما ضدان فكأنه قيل لهما ثواب  
ما كسبت من الطاعات فلا ينفع بطاعتها غيرها وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصى  
فلا يتضرر بمعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك لما فى تقابل اللام  
وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم ينبه عليه ( قوله اى  
لا ينفع بطاعتها الخ ) اخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على حامله فالانتفاع  
الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لانفسها ( قوله او من نوعين )  
عطف على قوله من نوع والقسمه العقلية تقتضى ان الجمع بين المتقابلين بنوعين من  
انواع الكلمة ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الوجود  
من هذه الثلاثة واحد فقط وهو الاول كذا فى المطول والمراد بقوله لكن الوجود اى  
فى الكلام البليغ والاقصد وجدت بقية الاقسام فى غيره فقال الاسم مع الحرف لا يصح  
كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل لا يصح مالا يضر وعلى السقيم  
ما ينفع كذا فى الاطول والشاهد فى الاول فى مضر مع اللام وفى الثاني فى نافع مع على  
( قوله نحو او من كان ميتا فاحييناه ) اى ضالا فهديناه فقد عبر عن الموت بالاسم وعن  
الاحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى ان التقابل هنا اعتبارى لان تقابل الاحياء  
للموت باعتبار تعلقه بالحياة التى هى ضد او ملكة للموت والا فالاحياء نفسه لا يقابل الموت  
وانما لم يجعل هذا المثال من امثلة المحقق الآتية لان المقابلة هنا باعتبار ما دل عليه  
اللفظ فان الحياة المقابلة للموت دل عليها لفظ احييناه لان معنى احييناه او جدنا فيه

(نحو قوله تعالى ولكن  
 أكثر الناس لا يعلمون  
 يعلمون) ظاهر من الحياة  
 الدنيا (و) الثاني (نحو)  
 قوله تعالى فلا تحشوا  
 الناس واخشوا ومن  
 الطباق (ما جاء بعضهم  
 تدبجها من ديج المطر  
 الأرض إذا زيتها وفه  
 بأن ذكر في معنى من المدح  
 أو غيره الوان لقصد  
 الكناية والتورية وأراد  
 بالوان ما فوق الواحد  
 بقرينة الأمثلة فتدبج  
 الكناية (نحو قوله  
 تردى) من تردى الثوب  
 اتخذته رداء (ثياب الموت  
 حرقا فاق لها) أي تلك  
 الثياب (الليل الإوهى  
 من سندس خضر)

الحياة بخلاف الآتى في الملقى فان قوله في المثال الاول رجاء لا يقابل قوله اشداء  
 باعتبار ما دل عليه اللفظ لان الرحمة المدلولة للفظ لا تقابل الشدة بنفسها بل باعتبار  
 سبب ما دل عليه اللفظ لان الرحمة سببها الهين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أي  
 المعبر في ميتا (قوله وهو ضربان الخ) هذان نوع آخر للطباق باعتبار الإيجاب والسلب  
 (قوله طباق الإيجاب) بأن يكون اللفظان المتقابلان معناه موجبا (قوله كما مر)  
 أي في الأمثلة كلها التي ترى إلى وتحسبهم إيقاظا وهم رقود فان اليقظة والرقاد ذكرنا  
 بطريق الإنبات وكذا يقال في باقي الأمثلة التي مررت (قوله وطباق السلب) هو داخل  
 في التعميم السابق في التقابل (قوله بين فعلى مصدر واحد) ظاهره التقييده وخراج  
 غير الفعلين وفعلى المصدرين (قوله فعلى مصدر الخ) الفعلان كيعلمون ولا يعلمون  
 ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الإيجاب والسلب (قوله أحدهما مثبت  
 والآخر منفي) أي فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب لا بين مدلولي الفعلين  
 وقد تبع الشارح فيما ذكره من التعريف المصنف في الإيضاح وهو تعريف غير جامع  
 لانه يخرج مند لست بعالم وأنا عالم ونحو أحبك إنسانا ولست بإنسان ونحو اضرب  
 زيدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى ان يقول وهو  
 ان يجمع بين الثبوت والانفاء قاله في الاطول (قوله او أحدهما امر الخ) أي او يجمع  
 بين فعلين أحدهما امر والآخر نهى فان النهى يدل على ما لمب الكف عن الفعل والأمر  
 يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضاد ان فيكون التقابل باعتبار الفعل  
 والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه وانما جعل هذا من تقابل السلب والانبات  
 لان المطلوب في أحدهما من جهة المعنى سلب وفي الآخر اثبات (قوله فالاول) أي  
 وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (قوله نحو قوله تعالى)  
 أي ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا يعلمون) أي ما عدهم في الآخرة  
 من النعيم ومن في قوله من الحياة الدنيا اما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة  
 الدنيا ويعلمون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة او ابتدائية أي يعلمون شيئا ظاهرا  
 ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لأباطنا وهو كونها مزرعة للآخرة  
 والشاهد في قوله لا يعلمون يعلمون ظاهرا فان العلم الاول منفي والثاني مثبت وبين  
 النفي والانبات تقابل في الجملة أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة لان المنفي  
 علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما (قوله والثاني) وهو  
 ان يكون أحدهما امرا والآخر نهيا (قوله نحو قوله تعالى) أي ونحو اضرب  
 زيدا ولا تضرب عمرا (قوله فلا تحشوا الناس واخشوا) من العلوم ان الحشية  
 لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة بل من جهتين كما في الآية فقد أمر بها  
 باعتبار كونها لله ونهى عنها باعتبار كونها للناس فالثنائي بين الأمر والنهى انما هو



باعتبار اصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما فتأمل ( قوله ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا ) انما جعله من اقسام الطباق ولم يجعله وجها مستقلا برأسه من اوجه المعنوى لدخوله في تعريف الطباق لما بين اللونين او الالوان من التقابل ( قوله من ديج المطر الارض اذا زيتها ) اى بالوان النبات فذكر الالوان في الكلام تشبيها بما يحدث بالمطر من الوان النبات اوانه مأخوذ من الديج وهو النقش لان ذكر الالوان كالنقش على البساط ( قوله وفسره ) اى وفسر ذلك البعض التدبيج ( قوله او غيره ) كاللجماء والرزى والغزل ( قوله لقصد الكناية او التورية ) اى بالكلام المشتمل على تلك الالوان او مانعة خلو فجوز الجمع كما في مثال الحريرى الآتى واحترز بقوله لقصد الكناية او التورية عن ذكر الالوان لقصد الحقيقة فلا تكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها افادة المعنى الاصلى وعن ذكرها لقصد الجواز كان يذكر الوانا وينصب قرينة تمنع عن ارادتها بحيث لم يتحقق الجمع بين الالوان الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون ذلك من المحسنات المعنوية بل اللفظية كذا ذكره العلامة عبد الحكيم وذكر بعضهم ان ذكر الالوان باقية على حقيقتها لا يمنع التدبيج كما في قوله

❖ وثمر دمعى غذا اجرا • على آس عارضك الاخضر ❖

وكما في قول الصلاح الصفدى

❖ ما ابصرت عينك احسن منظر • فيما يرى من سائر الاشياء ❖

❖ كالشامة الخضراء فوق الوج • نه الحمراء تحت القفلة السوداء ❖

( قوله واراد ) اى ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة اى كالثال الاول ( قوله نحو قوله ) اى قول الشاعر وهو ابو تمام فى مرتبة ابى نهشل محمد بن حيد التى رثاه بها حين استشهدوا ولها • لذا فليجعل الخطيب ليقدر الامر • وليس لعين لم يفيض ماؤها عذر • ( قوله تردى ثياب الموت ) اى جعلها رداء لنفسه والمراد انه لبسها واراد بثياب الموت الثياب التى كان لابسها وقت الحرب وقتل وهو لابس لها وعلى هذا فاضافة ثياب الموت لادنى ملابس وقوله اجرا حال من ثياب وهى حال مقدرة اذ لاجرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه آه سم قال بس وفيه نظر والظاهر ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها انتهى وفيه انه يكفن فى الثياب التى مات فيها وهو كان لابسها قبل حصول الدم فتأمل ( قوله من سندس ) هو رقيق الحرير ( قوله خضر ) مرفوع على انه خبر بعد خبر لا يجوز صفة لسندس لان القوا فى مضمومة الزوى فان قلبه ❖ وقد كانت البيض اقواضب فى الوغى • قواطع وهى الآن من بعده بتر • ❖ ❖ فرا غزوة والحد نسج رداؤه • فلم ينصرف الا واكفاته الاجر • ❖ تردى ثياب الموت الخ وبعده

❖ كائن بنى نهان حين وفاته • نجوم معاء خرمن بينها البدر ❖

يعنى ارتدى الثياب  
الملطخة بالدم فلم يقض  
يوم قتله ولم يدخل في ليلته  
الا وقد صارت الثياب من  
سندس خضر من ثياب  
الجنة فقد جمع بين الحجرة  
والخضرة وقصد بالاول  
الكناية عن القتل والثاني  
الكناية عن دخول الجنة  
وتدبيح التورية كقول  
الحريري فذا غبر العيش  
الاخضر وازور المحبوب  
الاصفر اسود بومي  
الابيض وايض فودي  
الاسود حتى رثي لي العدو  
الازرق فيا حبذا الموت  
الاحمر فالعنى القريب  
للمحسوب الاصفر انسان له  
صفرة والبعيد الذهب  
وهو المراد هنا فيكون  
تورية وجمع الالوان لقصد  
التورية لا يقتضى أن  
يكون في كل لون تورية  
كما توهمه بعضهم

كذا قبل ولا يخفى ان جملة خبرا بعد خبر لا يلائم قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل  
في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل  
الخضر صفة لسندس وهو الموافق للعرف من انه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون  
صفة للاصل لا للثوب فالوجه ان يجعل خضر في البيت خبر مبتدأ محذوف اي وهى  
خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم)  
اي لبسها (قوله وقصد بالاول) اي بالوصف الاول وهو حجرة الثياب يعنى مع بقية  
الشر الكناية عن القتل لان التردى بثياب الموت حالة كونها حرا يلزم منه القتل  
(قوله وبالثاني الكناية عن دخول الجنة) اي وقصد بالوصف الثاني وهو خضرة  
الثياب الكناية عن دخول الجنة لما علم ان اهل الجنة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة  
هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعم  
بالجنة (قوله وتدبيح التورية) اي والتدبيح المشتمل على التورية وهى ان يكون اللفظ  
مضيانا قريبا وبعد ويراد به البعيد (قوله فذا غبر) اي من حين اغبر العيش الاخضر  
والذى في مقامات الحريري ذكر هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر هكذا فاذور  
المحسوب الاصفر واغبر العيش الاخضر واخضر ار العيش كناية عن طيبه ونعمته  
وكاله لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعمته وكونه على اكمل حال  
فيكنى به عن لازمه في الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال واغبر العيش كناية  
عن ضيقه ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول  
والتغير والرائحة فيكنى به عن هذا اللازم (قوله وازور المحبوب الاصفر) اي تباعد  
واعرض ومال عن المحبوب الاصفر وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية لان المعنى  
القريب للمحسوب الاصفر هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوب وازوراره بعده عن  
ساحة الاتصال والمعنى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية  
(قوله اسود بومي الابيض) متعلق به المجرور بمذ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال  
وكثرة الهموم فيه لان اسوداد الزمان كالليل يناسب الهموم ووصفه بالبياض كناية  
عن سعة الحال والفرح والسرور لان بياض النهار يناسب ذلك (قوله وايض فودي  
الاسود) عطف على اسود بومي والتودد شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا  
فوده كناية عن ضعف بنيه ووهنه من كثرة الحزن والهم (قوله حتى رثي لي) اي رثي  
واشفق على العدو والازرق اي الخالص العداوة الشديدة قبل ان وصف العدو  
الشديد العداوة بالزرقة لانه في الاصل كان اهل الروم اعداء للعرب والزرقة غالبية  
عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية وان لم يكن ازرق  
(قوله فيا حبذا الموت الاحمر) حجرة الموت كناية عن شدته اي الشديد يقال احمر البأس  
اذا اشتد وقبل انه اراد بالموت الاحمر القتل وباقى قوله فيا حبذا زائدة لتنبيه لانه

اي فحذا الموت الاجر اي واحبب به ان جاء عاجلا ( قوله لا يقتضي ان يكون الخ ) اي بل قد تجمع الالوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا والحاصل ان الحريري قد جمع بين الوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة والحمرة وكل تلك الالوان في كلامه كناية الا الاصفرار فان فيه التورية فقد علم من ذلك ان جمع الالوان لا يجب ان يكون على انها كلها كنيات او توريات بل يجوز ان تجمع على ان بعضها تورية وبعضها كناية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو قاسد ( قوله يتعلق احدهما بما يقابل الآخر ) اي والحال انه ليس بين هذين المعنيين الذين تعلق احدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجتمعان كالرجة والشدة فان الرجة تكون شديدة وبهذا يتنازع عن الطباق وما قيل انه اذا كان احدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما التنافي في الجملة لان منافي المزموم منافي للارزوم وحيث هو طباق لا ملحق به مدفوع لان اللازم قد يكون اعم وحيث فنا في المزموم لا يجب ان يكون منافيا للارزوم والحاصل ان الشيء الاول من الشئين المحققين بالطباق هو ان يجمع بين معنيين ليس احدهما مقابلا للآخر لكن يتعلق احدهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلق احد المعنيين بالمعنى المقابل للآخر اما لكونه بينه وبينه لزوم السببية او بينه وبينه لزوم آخر غير لزوم السببية والتقابل هنا ليس بين المعنيين بل بين احدهما وملزوم الآخر ( قوله فان الرجة وان لم تكن الخ ) حاصله انه قد جمع في هذه الآية بين الرجة والشدة ومن العلوم ان الرجة لا تقابل الشدة وانما تقابل الرجة الفظاظية والشدة انما يقابلها اللين لكن الرجة مسببة عن اللين المقابل للشدة وذلك لان اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف مستحقة وذلك الانعطاف هو الرجة قد قوبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرجة واحدهما وهو الرجة له تعلق بمقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما تعلق السببية اي كون الرجة مسببة عن اللين واصل الشدة واللين في المحسوسات فالشدة فيها الصلابة واللين فيها ضدها وهي صفة تقتضي صحة الغمز الى الباطن والنفوذ فيه والشدة بخلافها ولو قيل ان الشدة لها تعلق بمقابل الرجة وهو الفظاظية وعدم الانعطاف لصح ايضا لان عدم الانعطاف لازم للشدة التي هي كيفية قلبية توجب عدم الانعطاف مستحقة ( قوله لكنها مسببة عن اللين ) اي ومنافيا في السبب لا يجب ان يكون منافيا للسبب ( قوله غير متقابلين ) اي ولا يستلزم ما ريد باحدهما ما يقابل الآخر وبهذا فارق ما قبله ( قوله نحو قوله ) اي الشاعر وهو دعل بكسر الدال المهملة والباء الموحدة وبينهما عين مهملة ساكنة بوزن زبرج وضبطه بعضهم ايضا بفتح الباء في الباموجهان وهو شاعر خزاعي رافضي كافي الاطول ( قوله لا تعجب الخ قبله )

• يا سلم ما بالشيب منقصة • لا بوقفة بقي ولا ملصكا •

• لا تعجب يا سلم البيت وبعده

( ويلحق به ) اي بالطباق  
شيان احدهما الجمع بين  
معنيين يتعلق احدهما  
بما يقابل الآخر نوع  
تعلق مثل السببية والزموم  
( نحو اشداء على الكفار  
رجاء بينهم فان الرجة وان  
لم تكن مقابلة للشدة لكنها  
مسببة عن اللين ) الذي  
هو ضد الشدة ( و )  
الثاني الجمع بين معنيين  
غير متقابلين عبر عنهما  
بلفظين يتقابل معناه  
الحقيقيان ( نحو قوله  
لا تعجب يا سلم من رجل )  
يعني نفسه ( ضحك المشيب  
برأسه ) اي ظهر ظهورا  
تاماً ( فبكى ) ذلك الرجل  
فظهر المشيب لا يقابل  
البكاء الا انه قد عبر عنه  
بالضحك الذي معناه  
الحقيق مقابل البكاء ( ويسمى  
الثاني ابهام التضاد ) لان  
المعنيين قد ذكرا بلفظين  
يوهمان التضاد

- \* قصر الغواية عن هوى قر \* وجد السبيل اليه مشتركا \*
- \* قد كان يضحك في شبته \* والآن يحد كل من ضحكا \*
- \* باليت شمرى كيف حالكما \* يا صاحبي اذا دعى صفكا \*
- \* لاناخذنا بسلامتي احدا \* قلبي وطرفي في دعى اشتركا \*

نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسمه) (المقالة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو ان يؤتى معنيين متوافقين (او اكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين والمعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط ان يكونا متناسبين او متماثلين فمقالة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا) اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما احس الدين

(قوله يا سلم) ترخيم سلمى او المراد يالسلة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلامة المستعمل فى السالة (قوله بمعنى نفسه) عبر عن نفسه برجل لاجل ان يتمكن من الوصف بالجملة وقوله الشيب هو كالشيب عبارة عن بياض الشعر (قوله ظهر ظهورا تاما) اى فهو من باب التعبير باللازم عن الملزوم لان الضحك الذى هو هيئة للفم معتبرة من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض الانسان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجواز المرسل ويحتمل ان يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضحك بجماع ان كلامهما معه وجود لون بعد خفائه فى آخر ثم قدر استعارة لفظ الضحك لذلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك بمعنى حدث وظهر فهو استعارة تبعية كذا فى ابن يعقوب وفى الاطول جمل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس او لان الضحك يستلزم ظهور ما خفى من مستور الشفتين (قوله فبكى ذلك الرجل) اى بتذكر الموت او للتأسف على زمان الشباب (قوله فظهر للشيب لا يقابل البكاء) بل يكاد ان يدعى ان بينهما تلازما (قوله ويسمى الثانى ابهام التضاد) اى فهو محسن معنوى باعتبار ابهام الجمع بين الضدين اى باعتبار انه يوقع فى وهم السامع ان التكلم قد جمع بين معنيين متضادين فلا يرد انه جمع فى اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا وقوله ويسمى الثانى الخ اى بخلاف الاول فانه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق (قوله لان المعنيين) اى الغير المتقابلين والفرق بين التدييج الذى فيه الكناية وبين ابهام التضاد مع ان فى كل منهما المعنيين المرادين لانتضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنيهما الاصلين ان الكناية التى فى التدييج يصح ان يراد بها معناها الاصلى فىبقى مقابله بخلاف ابهام التضاد فلا يصح فيه معناه الاصلى (قوله نظرا الى الظاهر) اى الى ظاهر اللفظ والحمل له على حقيقته الذى هو غير مراد (قوله ودخل فيه الخ) انما اخره عن الملحق لانه تسم برأسه عند الغير فاسب تأخيرها عن الاول وملحقها وانما تبه على دخوله تنبيها على ان من جملة قسما مستقلا من البديعيات المعنوية قد غفل (قوله بالتفسير الذى سبق) اى وهو الجمع بين امرين متقابلين ولو فى الجملة (قوله وان جعله الخ) الواو للحال (قوله متوافقين) اى غير متقابلين (قوله على الترتيب) اى يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما تلى به اولا بحيث يكون الاول للاول والثانى للثانى (قوله فيدخل فى الطباق) اى انما دخل هذا النوع

المسمى بالمقابلة في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة اى على وجه مخصوص دون آخر اذ لبس التقابل بين كل اثنين من المعاني التي ذكرت الا ترى انه لا تقابل بين الضحك والقلّة ولا بين البكاء والكثرة في المثال الآتى وان كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقلّة والكثرة اى وحيث كان في المقابلة جمع بين معنيين متقابلين في الجملة كانت طباقا لصدق تعريفه عليهما قال العلامة عبدالحكيم لا يخفى ان في الطباق حصول التوافق بعد التناقى ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التناقى بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما اراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراد واستلزام احدهما للآخر لا يقتضى دخوله فيه فالحق مع السكاكى في جمعه المقابلة فسمما مستقلا من البديعيات المعنوية (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال ان جعل المقابلة داخلية في الطباق دون مراعاة النظر تحكم انه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر فاجاب بقوله والمراد بالتوافق في قولنا في تعريف المقابلة ان يؤتى بمعنيين متوافقين الخ عدم التقابل وعدم التناقى فيشمل المناسبين كما يأتى في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه ويشمل التماثلين في اصل الحقيقة مع عدم تناسب في المفهوم كصدوق القائم والانسان ويشمل الخلافين كالانسان والطائر وكالضحك والبكاء فانهما غير متماثلين وغير متناسبين فلملم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولاناسبهما بخلاف مراعاة النظر فانه يشترط فيها ذلك جعلت داخلية في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ولم تجعل داخلية في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقين قال في الاطول وهذا المراد وان رجح دخول المقابلة في الطباق لكن لا ينفى كون بعضها من مراعاة النظر لانه كما لا يشترط في المقابلة تناسب لم يشترط عدمهما (قوله متناسبين) اى بينهما مناسبة وان اختلفا ما صدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله او متماثلين اى في اصل الحقيقة وان اختلفا فمفهوما فقط كالنسان وقائم (قوله التماثلين لهما) كذا في نسخة وفي اخرى المتقابلين لهما والاولى اظهر بقرينة قوله لهما وان كانت الثانية صحيحة ايضا لان المراد المتقابلين بالنسبة لهما فتأمل وحاصله انه اتى بالضحك والقلّة وهما متوافقان ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان ايضا وقابل الاول من الطرف الثانى وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك وقابل الثانى من الطرف الثانى وهو الكثرة بالثانى من الطرف الاول وهو القلة (قوله نحو قوله) اى قول الشاعر وهو ابد لامة بضم الدال على وزن ثمانية من شعراء الدولة العباسية كان في مدة المعنصم بالله (قوله اذا اجتمعا) اى بالرجل وقوله بالرجل اى اذا اجتمعا بالرجل فى البيت احتباك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى او غلب الرجل على المرأة او اراد بالرجل الشخص مطلقا وانما كانت المرأة اولى لانه اذا لم يدفع فبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته فكيف يدفع ذلك نقصان المرأة

والدنيا اذا اجتمعا  
\* و افبح الكفر  
والافلاس بالرجل \* اتى  
بالحسن والدين  
والفنى بمقابلتها  
من الفبح والكفر  
والافلاس على الترتيب  
(و) مقابلة الاربعة  
بالاربعة (نحو قالم من  
اعطى واتى وصدق  
بالحسن فسني بمره  
ليسرى  
قوله كأن يكون  
الحرف الخ الظاهر  
انه تمثيل للنفى اعنى  
قوله يكون تماما لغيره  
او ان لفظ لاسقط  
من بين كلتى كان  
ويكون تأمل (مصححه)

وامان بخل واستغنى  
وكذب بالحسنى فسيسره  
للعصى) والتقابل بين  
الجميع قاهر الاين الاتقاء  
والاستغناء فينه بقوله  
(والمراد باستغنى انه زهد  
فيما عند الله تعالى كانه  
استغنى عنه) اى عما  
عند الله تعالى ( فلم  
يتق او ) المراد باستغنى  
( استغنى بشهوات الدنيا  
عن نعيم الجنة فلم يتق )  
فيكون الاستغناء مستتبعا  
لعدم الاتقاء وهو مقابل  
للاتقاء فيكون هذا من  
قبيل قوله تعالى اشداء على  
الكفار رجاء بينهم (وزاد  
السكاكى) فى تعريف  
المقابلة قيدا آخر حيث قال  
هى ان يجمع بين شيئين  
متواقيين واكثر وضديهما

بكونها امرأة (قوله والفنى) اى المعبر عنه بالدنيا (قوله فاما من اعطى) اى حقوق  
امواله وقوله واتق اى اتق الله تعالى رعاية او امره ونواهيه والاعناء بها خوفا منه تعالى  
او محبة فيه او المراد اتق حرمات الله تعالى وتباعد عنها وقوله وصدق بالحسنى اى  
بالخصلة الحسنى وهى الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام والثبوت الحسنى وهى  
الجنة او بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد وقوله فسيسره للعرى اى فسيسره  
للجنة بان توفقه للاعمال الصالحة من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمعها ومنه  
كل يسر لما خلق له (قوله وامان بخل) اى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله تعالى  
عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعصى النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله  
ان قوله وامان بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسيسره للعصى محتو على اربعة امور  
مقابلة للاربعة الاولى على الترتيب فالبخل مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء  
والتكذيب مقابل للتصديق والتيسير للعصى مقابل للتيسير للعصى لان المراد بالتيسير  
للعصى التيسير للجنة والتيسير للعصى التيسير للجنة لان المقابلة اربعة بين  
مجموع يسره للعصى ومجموع يسره للعصى لابين الجزئين الاولين منهما لاتحادهما  
وعدم المقابلة بينهما ولابين المجزورين فى الجزئين لما نقل فى الابضاح انها اثنان كون  
بين المستقلين والمجزور هنا لا يتصل فلا تقع به المقابلة والمراد بالاستقل ما لا يكون تاما  
لغيره كأن يكون الحرف صلة لغيره (قوله الاين الاتقاء والاستغناء) اى فان التقابل  
بينهما فيه خفاء وذلك لان الاستغناء ان فسر بكثرة المال او بعدم طلب الدنيا للقناعة  
فلا يكون مقابلا للتقوى وا فسر بشئ آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيان لاجل ان توضح  
مقابلته لائق فلذا قال المصنف والمراد (قوله انه زهد فيما عند الله) اى من الثواب  
الاخروى وليس المراد به كثرة المال يقال زهد فى الشئ وعن الشئ رغب عنه ولم يرد  
ومن فرق بين زهد فى الشئ وعن الشئ فقد اخطا كما فى المغرب (قوله كانه استغنى عنه)  
اى فصار بترك طلبه كانه استغنى عنه اى لا يحتاج اليه مع شدة حاجته اليه وذلك لان  
العاقل لا يترك طلب شئ الا اذا كان مستغنيا عنه فمير بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله  
تعالى على وجه الترفع عنه انكاره وترك طلبه كذلك كفروا اذا كان كافرا فلم يتق الكفر  
(قوله او استغنى بشهوات الدنيا) اى او المراد باستغنى انه استغنى بشهوات الدنيا  
المحرمة عن طلب نعيم الجنة اما لانكاره اياه فيكون كافرا فلم يتق الكفر فيعود الى الوجه  
الاول وامان يكون ذلك سفها وسفلا بالذمة المحرمة عن ذلك النعيم فلم يتق المحرمات  
وانما قيدنا الشهوات بالمحرمة لان كل من لم يرتكب المحرمة اصلا لا يخلو شرعا وعادة  
من طلب النعيم الاخروى وانما المستلزم لعدم التقوى هو الاستغناء بالذات المحرمة  
فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء ملزومه لانه فسر الاستغناء  
بالشغل بمحرم والشغل بالمحرم يستلزم نفي التقوى التى هى الطاعة بخلاف تفسيره

بأنه قد فيما عند الله بمعنى الكفر بما عنده تعالى فهو اظهر في الدلالة (قوله فيكون الاستغناء مستتباً) اي مستلزماً لعدم الاتقاء وهذا مفرع على الاحتمالين قبله وقوله وهو اي عدم الاتقاء مقابل للاتقاء (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) اي ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما علمت ان مقابلة الاتقاء للاستغناء من قبيل الملحق بالطباق وهو الجمع بين معنيين يتأتى احدهما على مقابل الآخر نوع تعلق مثل مقابلة الشدة والرحمة في قوله تعالى اذ جاء الي الكفار رجاء بينهم والمقابلة بين الثلاثة من الطباق لا يقابل كيف مثل المصنف بالآية لما يدخل في الطباق ولم يمثل بها للخلق به لانا نقول صبح ذلك باعتبار اشتمال اغلبها على ما هو في نفس الطباق هذا وقد ذكر الواحدى في شرح ديوان المتنبي ان من مقابلة الخمسة بالخمسة قوله \* از ورهم وسواد الليل بشفق لي • واتنى وبياض الصبح بغزى بي \* وفيه نظر لان لي وبي صلتان ايشفع وبنرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كافي الابضاح واما مقابلة الستة بالستة فنه قول عنزة

\* على رأس عبد تاج عزيزينه • وفي رجل حرقيد ذل بشينه \*

ولم يوجد في كلامهم اكثر من مقابلة الستة بمثلاً (قوله قيداً آخر) اي لاتقرر حقيقتها عنده الابه (قوله وضدبهما) الاولى ان يزيدا وضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله او اكثر (قوله واذا شرط) اي واذا قيدت المعاني الاول بقيد فلا بد ان تقيد المعاني المقابلة لها بقيد بضاد الاول والمراد بالشرط هنا الاجتماع في امر لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وانما هما امر ان اشرك في كل منهما امور متوافقة (قوله واذا شرط الخ) اي واما اذا لم يشترط امر في الاول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلاً الخ (قوله واوضدادها) كذا في نسخة وصوابه اضدادها بضمير الجماعة لانه راجع لقوله المتوافقات وما قبله اي ضديهما راجع للمتوافقين (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) اي وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع ايضا والحاصل ان ذلك اليسير لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي الاول قبل واقبح الكفر والافلاس اذ تفرقا مع ان المقصود اذا اجتمعا في الشخص فأمثل (قوله اي ومن المعنوى) اي ومن البديع المعنوى (قوله جمع امر وما يناسبه) اي ان يجمع بين امرين متناهيين او امور متناهيين فاقصر المصنف على امرين لان ذلك اقل ما يتحقق فيه المناسبة (قوله لا بالتضاد) اي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته في ادراكه او لمناسبته في شكل او لرتب بعض على بعض او ما شبه شيئاً من ذلك (قوله والمناسبة بالتضاد الخ) هذا يشعر بان المتضادين متساويان وهو كذلك من جهة ان الضد اقرب خطو را بالبال عند ذكر ضده (قوله مقابلاً للآخر) اي منا فياله (قوله

(وهذا)

(واذا شرط ههنا) اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر شرط منه) اي فيما بين ضديهما او اضدادهما (ضده) اي ضد ذلك الامر (كهايتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصدق جعل ضده) اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسيسره للعسرى (مشاركاً بين اضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما احسن الدين من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) اي ومن المعنوى (مراعاة النظر ويسمى التناسب والتوقيق) والاثلاف والتلفيق ايضا (وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلاً للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق

وبهذا القيد اعنى قوله لا بالتضاد يخرج الطبايق لانه جمع بين امرين متضادين وقد تقدم ان المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافى في الجمع ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره بشبه او مناسبة سمى مراعاة النظير (قوله وذلك) اى الجمع بين امرين وما يناسبه لا بالتضاد قد يكون اى قد يتحقق بسبب الجمع بين امرين (قوله بحسبان) اى يحسبان في بروجهما بحسبان معلوم المقدار لا يزيد ان عليه ولا ينقص عنه فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو اسرع منها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله جمعا بين امرين) اى وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال لمكون كل منهما جسمان نورانيا سماويا ثم انه لا حاجة لقوله جمعا بين امرين مع قوله قد يكون الجمع بين امرين فهو تأكيده (قوله وبحو قوله) اى البحرى وقوله في صفة الابل اى الهزولة (قوله كالفى) جمع قوس قوله المعطافات اى المنخبات لانه مأخوذ من عطف العود بتشد الطاء وعطفه بتخفيفها حناه و وصف القوس بالتعطيف من باب الوصف الكاشف او المؤكد اذ لا يكون القوس الا كذلك فان قلت ان قوسا زنة فعل وفعل يجمع على فقول كفلس يجمع على فلوس فكان مقتضاها ان يقال في جمع قوس قووس لافى قلت اصل قسى قووس بدليل قوس الشيخ واستقوس اى انحنى ورجل مقوس اى معه قوس قدمت اللام الى محل عين الكلمة فصار قسو وفوقعت الواو من طرفه فقلت يا فصار قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلت الواو يا وقلت الضمة كسرة لمناسبة الياء وادغمت الياء فى الياء فصار قسى بضم قاء الكلمة ثم لما استقل الانتقال من الضمة للكسرة فى مثل هذا كسروا قاء الكلمة للتحفة فصار قسى بوزن فليح بكسر الفاء (قوله بل الانهم) اى بل هى كالاسهم وهذا اضرب عن التشبيه الاول بالقسى وقوله بل الاوتار اى بل هى كاللاوتار فهى هزيلة جدا وهذا اضرب عن التشبيه الثانى ومحصل معنى البيت ان الابل المهازىل فى شكلها ورقة اعضائها شابهت تلك القسى بل ارق منها وهى الاسهم بل ارق منها وهى الاوتار (قوله جمع وتر) اى وهو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله جمع بين ثلاثة امور) وهى القوس والسهم والوتر وبينها مناسبة وفى انتقاله تدل لان القوس اغلظ من السهم المبرى والسهم المذكور اغلظ من الوتر والوتر ارقها كلها وقد يكون الجمع بين امرين وما يناسبه لا بالتضاد متحققا بسبب الجمع بين اربعة كقول بعضهم للوزير المهلبى انت ابها الوزير اسماعيل الوعد شعبى التوفيق يوسنى العفو محمدى الخلق لجمع بين الانبياء الاربعة المرسلين وفيه مناسبة وقد يكون متحققا بسبب الجمع بين اكثر من اربعة كقول ابن رشيقي بفتح اوله وكسر ثابته

اصح واقوى ما سمعناه فى الندى \* من الخير المأثور منذ قد يم \*

احاديث تروى بها السيول من الحيا \* عن البحر عن كف الاميرنيم \*

وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان جمعا بين امرين (و) نحو (قوله) فى صفة الابل (كالفى) جمع قوس (المعطافات) المنخبات (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) اى متحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمع بين ثلاثة امور (ومنها) اى ومن مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتدائه فى المعنى نحو لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان المدرك للشئ يكون خيرا عالما (ويلحق بها) اى مراعاة النظرين تجمع بين معنيين غير متساويين بلفظين يكون لهما معنيان متساويان وان لم يكونا مقصودين هنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والجمع) اى النبات الذى الذى ينجم اى يظهر من الارض لاساق له كالبقول



فقد ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا  
 ناسب بين السبل والحياى المطر والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب  
 في المعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كبر كما يقع في سند الاحاديث فان السبول اصلها  
 المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر  
 آه اطول ( قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى ) اى لا كنه ما ختم به الكلام كالعلة لمبدئ  
 به او العكس او كالدليل عليه او نحو ذلك وانما كان تشابه الاطراف نوعا خاصا  
 من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا سواء كان احدهما في الختم والآخر  
 في الابتداء كما في تشابه الاطراف او كانا معا في الابتداء كما تقدم في المثال او في الاختتام  
 او في التوسط بخلاف تشابه الاطراف فانه قاصر على الجمع بين متناسبين احدهما  
 في الابتداء والآخر في الانتهاء قال الفنارى ولو قال بدل قوله بما يناسب ابتداءه بما يناسب  
 ما قبله كان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام  
 لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء  
 الكلام انتهى واجاب بعضهم بان المراد بالكلام هنا ما يقصد من التراكيب المفيدة سواء  
 كان جملة واحدة او اكثر والمراد باوله ما ليس بآخر وحينئذ فيصدق على قوله تعالى  
 لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير انه كلام وعلى قوله لا تدركه  
 الابصار وهو يدرك الابصار انه اول وعلى قوله وهو اللطيف الخبير انه آخر تأمل  
 ( قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار ) اى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة  
 لاخذ من لطف ككرم اذا دق ورق ومعلوم ان الشيء كلما لطف ودق كان اخفى فلا يدرك  
 بالبصر الا ترى للهواء فانه لما لطف جدا امتنع ادراكه بالبصر عادة وان كان ذلك  
 المعنى محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه تعالى بمعنى الرفيق بعباده الرؤف  
 بهم وعبارة الفنارى قوله اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار فيه تأمل  
 اذ المناسب له اللطيف المشتق من اللطافة وهو ايسر مرادها واما اللطيف المشتق  
 من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر له مناسبة اللهم الا ان يقال اللطيف هنا مستعار من مقابل  
 الكيف لما لا تدركه الابصار ولا ينطبع منها وهذا القدر يكفي في المناسبة آه ( قوله  
 لا تدركه لشيء الخ ) لعل الاظهر في بيان المناسبة عبارة ابن يعقوب ونصها اما مناسبة  
 الخبير لا دراكه الابصار فظاهرة لان الخبير من له علم بالخفيات ومن جملة الخفيات  
 بل الظواهر الابصار فيدركها تأمل ( قوله غير متناسبين ) اى في انفسهما لعدم وجود  
 شيء من اوجه التناسب من تقارن او غلبة او نحو ذلك ( قوله بلقظتين ) اى حالة كون  
 المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلقظتين ( قوله وان لم يكونا مقصودين هنا ) اى  
 والحال ان مجموع المعنيين المتناسبين لم يقصد في الحالة الزائدة وهذا صادق بان  
 لا يقصد واحد منهما او يكون احدهما مقصودا دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن

( والشجر ) الذى له ساق  
 ( يسجدان ) اى يتقادان  
 لله تعالى فيما خلقا له  
 فالنجم بهذا المعنى وان لم  
 يكن مناسباً للشمس والقمر  
 لكنه قد يكون بمعنى  
 الكوكب وهو مناسب  
 لهما ( ويسمى ابهام  
 التناسب ) لمثل  
 ما مر في ابهام التضاد

(قوله نحو الشمس والقمر الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله بحسبان) اي بحرمان في فلكهما بحسب معلوم لا يزيد ولا ينقص (قوله كالقول) مثل الجبل والبصل (قوله الذي له ساق) وقد يسمى ما لا يقوم على ساق تجعرا قال تعالى وانثنا عليه شجرة من يقطين واليقطين وهو القرع مما لا يقوم على ساق (قوله وهو مناسب لهما) اي لاقتزائه معهما في الخيال لكونه جسما ذريا سماويا والحاصل ان النجم في الآية بالنسبة للشجر من مراعاة الظاهر وبالنسبة للشمس والقمر من ابهام التناسب وببجدران مجاز عن انقيادهما لله تعالى وقوله فيما خلقه اي من الانتفاع بهما (قوله مثل ما مر في ابهام التضاد) اي انه يوجد توجيه مثل التوجيه الذي وجه به ابهام التضاد بقوله في امر لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا وانما سمى بذلك لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظرا للظاهر وبالجملة فنسبة ابهام التناسب من مراعاة النظر كنسبة ابهام التضاد من المطابقة (قوله اي ومن المعنوي) اي ومن البديع المعنوي (قوله نصب الرقب في الطريق) اي ليدل عليه او على ما يأتي منه كما ينصب القطاع من ينظر القافلة يعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء او يقال رصده اي نصبته رقبيا وارصده جعلته يرصد اي يراقب الشيء (قوله برد مسهم الخ) اي فالتسهم في الاصل جعل البرد اي الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام ثم نقل لما قاله الصنف بجامع التزيين (قوله وهو ان يجعل قبل الجهر الخ) اي سواء كان متصلا بالجهر او كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على الجهر ارسادا ان الارصاد في اللغة نصب الرقب في الطريق ليدل عليه او على ما يأتي منه وما يدل على الجهر نصب ليدل على صفته وختمه واما وجه تسميته تسهيا فلان ما جعل قبل الجهر ليدل عليه مزيد في البيت او في الفقرة ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب الزبدة فيلترينه لولان ما قبل الجهر كأنهما خطان متويان في البيت او الفقرة (قوله بمنزلة البيت من النظم) اي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في ان رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع الا انه فرق بينهما من جهة ان البيت يكون يتأوحد والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى قاله عبد الحكيم وفي ابن يعقوب الفقرة ما يكون من التثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه ملتزما ختم ما بعده بما التزم منه في الروي كالحرف الملتزم في ختم الآيات (قوله فقلوه) اي اخبري وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو اي ابو زيد السروجي (قوله بطبع الاسجاع) يقال طبعت السيف والدرهم اي علمته بطبع من الطين جرة علمتها منه والاسجاع جمع صمغ وهو الكلام الملتزم في آخره حرف فهو قريب من الفقرة او هو نفسها في الماصدق وقوله بجواهر لفظه اي من لفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ عبلة عن اسماع الموعدة على وجه محرك المقصود (قوله بزواجر وعظه) اي بالزواجر من

(ومنه) اي ومن المعنوي  
(الارصاد) وهو في اللغة  
نصيب الرقب في الطريق  
(ويسميه بعضهم التسهم)  
يقال برد مسهم فيه  
خطوط مستوية (وهو  
ان يجعل قبل الجهر  
من الفقرة) هي في التثر بمنزلة  
البيت من النظم فقلوه هو  
يطبع الاسجاع بجواهر  
لفظه فقرة ويقرع الاسماع  
بزواجر وعظه فقرة اخرى  
والفقرة في الاصل حلى يصاع  
على شكل فقرة الظهر (او)  
من البيت ما يدل عليه اي  
على الجهر وهو آخر كلمة من  
الفقرة او البيت (اذا عرف  
الروي) فقلوه ما يدل فاعل  
يجعل وقوله اذا عرف  
متعلق بقوله يدل والروي  
الحرف الذي بني عليه  
اواخر الآيات او الفقر  
ويجب تكرره في كل منهما  
وقيد بقوله اذا عرف  
الروي

وعظه اى بالامور المانعة السامع من ارتكاب ما لا ينبغي ( قوله فقرة اخرى ) اى لان كلا  
 منهما بمنزلة الذات فيما ذكر آنفا ( قوله والفقرة فى الاصل ) الفقرة بفتح الفاء وكسرها  
 والمراد بالاصل اللفظ وقوله حلى بفتح الحاء وسكون اللام ووجهه حلى بضم الحاء وكسرها  
 وكسر اللام وتشديد الياء وقوله بصاغ على شكل فقرة الظهر اى فتكون الفقرة فى الاصل  
 مشتركة بين فقرة الظهر وبين الحلى الذى بصاغ على شكلها ثم استعيرت للكلام لوضم  
 اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكا فى المضموم اليه هذا ما يشعر به كلام  
 الشارح وذكره العلامة ابن قاسم والذى ذكره العلامة ابن يعقوب ان الفقرة فى الاصل  
 اسم لعظم الظهر ثم استعير لحلى بصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير للكلام لوضم  
 اليه غيره التزم فى المضموم الحرف الاخير الكا فى المضموم اليه وعلى هذا فقول  
 الشارح فى الاصل اى الاصل الثانى والا فالاصل الاول احدى فقرات الظهر ( قوله ما يدل  
 عليه ) اى كلمة تدل على الجزاى على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة  
 يدل عليها الروى فالتوقف على معرفة الروى هو الصورة فقط ( قوله آخر كلمة ) اى  
 الكلمة الاخيرة من الفقرة الخ ( قوله اذا عرف الروى ) اى من حيث انه روى لتلك  
 القافية فمعرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها ايضا فلا يردان معرفة الروى  
 وهو النون فى الآية لا تدل على ان العجز يختلفون لجواز ان يكون مختلفون ولوقال  
 المصنف اذا عرف الروى مع معرفة صيغة القافية لكان اوضح ( قوله فاعل يجعل )  
 اى نائب فاعل يجعل او على رأى الزمخشري من ان نائب الفاعل عنده يقال له فاعل  
 ( قوله متعلق بقوله يدل ) اى ان الارصاد هو ان يؤتى قبل العجز بما يدل على شخصه  
 اى اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروى وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط  
 لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك يسمى ارصادا والحاصل ان الارصاد لا بد فيه من  
 الدلالة على مادة العجز فان عرف الروى وصيغة القافية وجب ان يدل على صيغته ايضا  
 وان لم يعرف الروى انتفت تلك الدلالة ( قوله ويجب تكرره ) اى الروى فى كل منهما اى  
 من الايات والفقر ( قوله ما لا يعرف به العجز ) اى باعتبار صورته ومادته لا باعتبار مجرد  
 مادته والاقول انه يختلفوا يدل على مادة الاختلاف ( قوله فلو لم يعرف ) اى فلو فرض  
 انه لم يعرف من الآية التى قبلها ان حرف الروى هو النون ربما توهم الخ ظاهره انه  
 لو عرف ان الروى حرف النون لفهم ان العجز يختلفون وليس كذلك لجواز ان يفهم  
 انه مختلفون فالاولى ان يقول فلو لم يعرف حرف الروى من حيث انه روى لتلك القافية  
 اذ لا بد من العلم بصيغة القافية ايضا ومثل هذه الآية قول الشاعر

• احللت دمي من غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم القضاء كلاي •

• فليس الذى حللته بحلل • وليس الذى حرمت به بحرام •

فحرمت ارصاد يدل على ان العجز حرام اذا عرف ان الروى الميم وان القافية على وزن

( فاعل )

لان من الارصاد ما لا يعرف  
 به العجز لعدم معرفة حرف  
 الروى كما قوله تعالى وما  
 كان الناس الا امة واحدة  
 فاختلفوا ولولا كلمة سبقت  
 من ربك لقضى بينهم فيما  
 فيه يختلفون فلو لم يعرف  
 ان حرف الروى هو  
 النون لم يتوهم ان العجز  
 فيهم فيه اختلفوا او  
 اختلفوا فيه فالارصاد  
 فى الفقرة ( نحو وما كان الله  
 ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم  
 يظلمون ) وفى البيت ( نحو  
 قوله اذا لم تستطع شيئا فادعه  
 وجاوزه الى ما تستطيع  
 ومنه ) اى ومن المعنوى  
 ( المشاكلة وهى ذكر الشيء  
 بلفظ غيره لوقوعه ) اى  
 ذلك الشيء ( فى صحبته )  
 اى ذلك الغير

فعال كسلام وكلام فلولم يعرف ان الغافية مثل سلام وكلام لربما نوههم ان البجز بمحزم  
 ( قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون ) اى فيظلمهم ارساد لانه يدل  
 على ان مادة البجز من مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا مثلا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا  
 انفسهم ينفعون او يعمون من الهلاك او نحو ذلك ويعين كون المسادة من الظلم محتومة  
 بنون بعد واومعرفة الروى الكائن فيما قبل الآية وهو قوله تعالى الذين توفاهم  
 الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ( قوله نحو قوله )  
 اى قول الشاعر وهو عمرو بن معدى كرب ( قوله اذا لم تستطع شيئا الخ ) اى فقوله اذا لم  
 تستطع ارساد لانه يدل على ان مادة البجز من مادة الاستطاعة المثبتة اذ لا يصح ان يقال  
 اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما لا تستطع او جاوزه الى كل ما تشتهى او الى فعل  
 ما ترضى لك ارادته ولو كنت لا تستطيعه او نحو ذلك والذوق السليم شاهد صدق  
 على ذلك ومعرفة الروى يدل على ان تلك المادة تختص بعين قبلها باء وليس ذلك الالفظ  
 تستطع وهو ظاهر ( قوله ذكر الشئ ) اى كالحبابة في المثال الآتى وقوله بلفظ غيره اى  
 كلفظ الطبخ لوقوع الحبابة في صحبة الطبخ وكما لو قيل لك اسقيك ماء فقلت بل اسقني  
 طعاما فقد ذكرت الاطعام بلفظ السقى لوقوعه في صحبة السقى ثم ان التساير  
 من المصنف ان المشاكلة مجاز لغوى لانها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بناء  
 على ان اللام في قوله لوقوعه في صحبة تعليلية وان الوقوع المذكور من العلاقات المعبرة  
 لرجوعها للمجاورة كإسبأى بيانه وعليه فقوله ذكر الشئ بلفظ غيره شامل لجميع  
 الجارات والكنيات وقوله لوقوعه في صحبه مخرج لما سوى المشاكلة والقوم وان لم  
 ينصوا على ان الوقوع في الصحبة من العلاقات فقد نصوا على ما يرجع اليه وهو المجاورة  
 فان قلت ان وقوع الشئ في صحبة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون علة لذكر  
 قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة والقصد متقدم على الذكر  
 وقيل المشاكلة قسم ثالث لاحقيقة ولا مجاز اما كونها غير حقيقة فظاهر لان اللفظ  
 يستعمل فيها وضعه واما كونها غير مجاز فلعدم العلاقة المعبرة لان الوقوع  
 في الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المعبرة لعلاقة لانها المجاورة  
 بين مدلول اللفظ المجوز به وبين مدلول اللفظ المجوز عنه اى تغارنهما في الخيال  
 والمشاكلة ليست كذلك لان المشاكلة ان يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى اللفظ  
 غيره من غير ان يكون هناك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتغارن بينهما في الخيال فليس  
 فيها الا مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحا بهما في الذكرو لو كان هذا القدر يكتفى  
 في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا جازيد وعمرو بان يقال جاء زيد مراداه عمرو  
 لوقوعه في صحبه وهو لا يصح ويمكن حل المصنف على هذا القول بجعل اللام في قوله  
 لوقوعه في صحبه توقيتية اى ذكر الشئ بلفظ غيره وقت وقوعه في صحبه وعلى هذا

وقوعا محققا او مقديرا  
 ( فالاول نحو قوله قالوا  
 اقترح شيئا ) من اقترحت  
 عليه شيئا اذا سألته اياه من  
 غير روية وطلبته على  
 سبيل التكليف والتحکم  
 وجعله من اقترح الشيء  
 ابتدعه غير مناسب على ما لا  
 يخفى ( نجد ) مجزوم على  
 انه جواب الامر من  
 الاجادة وهى تحسين الشيء  
 ( لك طبعه قلت اطلبخو الى  
 جبة وقيصا ) اى خيطوا  
 وذكر خياطة الجبة بلفظ  
 الطبخ لوقوعها في صحة  
 طبخ الطعام ( ونحوه تعلم  
 ما في نفسي ولا اعلم ما في  
 نفسك ) حيث اطلق  
 النفس على ذات الله تعالى  
 لوقوعه في صحة نفسى  
 ( والثاني ) وهو ما يكون  
 وقوعه في صحة الغير  
 تقديرا ( نحو ) قوله تعالى  
 قولوا آمنا بالله وما ازل  
 الينا الى قوله ( صبغة الله )  
 ومن احسن من الله صبغة  
 ونحن له عابدون ( هو ) اى  
 قوله صبغة الله ( مصدر )  
 لانه فعلة من صبغ كالجلسة  
 من جلس وهى الحالة التى  
 يقع عليها الصبغ ( مؤكدا  
 لا نأمن بالله اى لطهير الله

فخروج الكليات والمجازات بهذا القيد ظاهر لان شيئا منها ليس من شأنه ان يذكر وقت  
 صحته للغير وعلى هذا القول فعنى الوقوع في صحة الغير ان ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير  
 بمعنى انه ذكر هذا عند ذكر هذا وليس المراد وقوعه في صحته في قصد المتكلم كما يقوله الاول  
 واعلم ان القول بان المشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا هو ما ارتضاه العلامة ابن يعقوب وعبد  
 الحكيم حيث قال اقول القول بكونها مجازا ينافى كونها من المحسنات البديعية وانه  
 لا بد في المجاز من الزوم بين المعنيين في الجملة والمعنيان في المشاكلة تارة يكون بينهما علاقة  
 من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق اسم السبب على جزء السبب عنه المترتب عليه  
 كما في قوله تعالى وجزاء سيئة يئة مثلها فان السيئة الاولى عبارة عن العصبة والثانية  
 عبارة عن جزء العصبة وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب واريد السبب وتارة  
 لا يكون بينهما علاقة كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقيص وان في المشاكلة  
 نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيها ايراد المعنى بصورة مجيبة  
 فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى لمعنى آخر فلا بد من علاقة  
 صحيحة للانقال والتغليب ايضا من هذا القسم اذ فيه ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس  
 لكنيسة ولذا كان البحث عنه من وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه  
 من باب المجاز والحقيقة والمجاز والكناية اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال  
 الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ لفظ آخر فهو ليس شيئا  
 منها انتهى ( قوله تحقيقا ) اى بان ذكر ذلك الشيء عند ذكر الغير وقوله او تقدير اى  
 بان ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر او المقدر كالتذكور  
 ( قوله اى وقوعا ) دفعه ما يوهم ان قوله تحقيقا راجع للذكر ( قوله فالاول ) اى  
 فالقسم الاول من المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحته وقوعا محققا  
 ( قوله اذا سألته ) اى تقول ذلك اذا سألته الخ وقوله من غير روية اى تأمل في حال  
 السؤال وقوله وطلبته الخ تفسير وقوله على سبيل التكليف اى الازام ( قوله والتحکم )  
 اى الازام تفسير وجبئذ فالمعنى اطلب ما شئت من المطبوخ طلبا لازما ( قوله ابتدعه )  
 اى حصله واوجده اولاه من اقترح الكلام اى ابتدعه وابتكره على غير مثال ( قوله غير  
 مناسب ) خبر عن قوله وجعله وانما كان غير مناسب لانه ينافيه قوله بعد نجد لك طبعه  
 اى نحسن لك طبع ذلك السؤال وذلك لانه على تقدير ان يكون اقترح مأخوذا من اقترح  
 الشيء ابتدعه بصير المعنى ابتدع شيئا من الاطعمة المطبوخة واوجده نجد لك طبعه  
 ولا معنى لاجداد المطبوخ ليطبخ وان حل على ان المعنى اوجد اصله ليطبخ فافاه السياق  
 ايضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاء وليس المراد انتب بطعام  
 نطبخه لك قاله ابن يعقوب ( قوله نجد ) بضم النون وكسر الجيم مضارع متكلم ( قوله  
 خيطوا ) بكسر الخاء المجمة وسكون الياء التعتية ( قوله ونحوه ) اى نحو هذا المثال

في كونه مشاكلة لوقوع الشيء في صحة غيره تحقيقا (قوله حيث اطلق النفس الخ)  
 فالراد ولا علم ما في ذاتك والحاصل ان النفس تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح وحيث  
 فلا يجوز اطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الاول الاعلى سبيل المشاكلة للايهام  
 فان قلت قد ورد في الحديث انت كما اثبتت على نفسك وفي الآية ويحذر كم الله نفسه  
 وكتب ربكم على نفسه الرحمة قلت وان اطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز  
 الاطلاق من غير مشاكلة في غير ماورد والحق انه يجوز اطلاق النفس على الذات من غير  
 مشاكلة وليس في الآية مشاكلة لان اللفظ اطلق على معناه لاعلى غيره لمصاحبه له في اللفظ  
 آه من ابن يعقوب ولك ان تقول ان في الآية مشاكلة على كل من القولين شاء على ان المراد  
 من نفسه تعالى علمه لادانته وان الظرفية مجازية فتأمل (قوله في صحة الغير) اى كصفتنا  
 وصفتكم في حل الآية الآتى (قوله صبغة الله) منصوب بعامل محذوف وجوابا لـ  
 عليه قوله آما بالله تقديره صبغنا الله بالايمل صبغة اى طهرنا تطهيرا (قوله لانه فعلة)  
 اى لان وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهى) اى الصبغة وقوله الحالة اى  
 الهيئة المخصوصة وقوله التى يقع عليها اى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو  
 مطلق الصبغ من تحقق العام في الخاص (قوله لامنا بالله) اى العامل دل عليه آما  
 (قوله اى تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير صبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكدا  
 لثلا يكون فيها فضل بين الصفة والموصوف ثم اطلاق مادة الصبغ على التطهير  
 من الكفر مجاز بالاستعارة لانه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ الغموس في الصبغ  
 الحسى بجامع ظهور اثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر اثر التطهير على المؤمن  
 حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر اثر الصبغ على صاحبه ولا ينفى  
 ذلك كونه مشاكلة أنه يعقوبى (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله  
 الخ) اى من احتمال المزوم على لازمه (قوله لمضمون) اى لا تضمنه قوله آما بالله وهو الفعل  
 الذى قدرناه (قوله ثم اشار الى وقوع الخ) اى ثم اشار الى وجه وقوع التطهير المعبر  
 عنه بصبغة الله في صحة ما يعبر عنه اى المعنى الذى يعبر عنه بلفظ الصبغ وهو الغمس فقال  
 والاصل فيه الخ ولو قال المصنف بدل قوله والاصل فيه وبيان ذلك اى وبيان المشاكلة  
 في هذه الآية كان اظهر (قوله تقديرا) اى وقوعا مقدرا (قوله يغمسون) اى يدخلون  
 اولادهم فهذا الغمس يستحق ان يقال له صبغة لان الماء الاصفر شأنه ان يغير لون ما دخل  
 فيه الا انه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى في الآية الا اننا نترض انه وجد ذلك  
 اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله في ماء اصفر) اى بشئ يجعلونه فيه كالزعفران يوكل  
 بذلك القيس منهم ويضع فيه الملح لثلا يغير بطول الزمان فغفر عانهم بعدم التغير  
 ويقولون ان ذلك من بركة القيس كما يفترون باظهاره الزهد فخلوا استغفاره موجبا  
 للغفرة وفوضوا اليه امر النساء فياثر امرارهن ان شاء وهم راضون بذلك (قوله

لان الايمان يطهر النفوس)  
 فيكون آما مشتملا على تطهير  
 الله لنفوس المؤمنين ودالا  
 عليه فيكون صبغة الله  
 بمعنى تطهير الله مؤكدا  
 لمضمون قوله آما بالله ثم  
 اشار الى وقوع تطهير الله  
 في صحة ما يعبر عنه بالصبغ  
 تقديرا بقوله (والاصل  
 فيه) اى في هذا المعنى وهو  
 ذكر التطهير بلفظ الصبغ  
 (ان النصرى كاتوا  
 يغمسون اولادهم في ماء  
 اصفر يسمونه الغمودة  
 ويقولون انه) اى الغمس  
 في ذلك الماء (تطهير لهم)  
 فاذا فعل الواحد منهم  
 بولده ذلك قال الآن صار  
 نصرانيا حقا فامر المسلمون  
 بان يقولوا النصرى قولوا  
 آما بالله وصبغنا الله  
 بالايمان صبغة لاشمل  
 صبغتنا وطهرنا به تطهيرا  
 لاشمل تطهيرنا هذا اذا كان  
 الخطاب في قوله قولوا آما  
 بالله للكافرين وان كان  
 الخطاب للمسلمين فالمعنى ان  
 المسلمين امروا بان يقولوا  
 صبغنا الله تعالى بالايمان  
 صبغة ولم نصبغ صبغكم  
 ايها النصرى

(فبر عن الايمان بالله  
بصفة الله للمشكلة)  
لوقوعه في صحة صيغة  
النصارى تقديرا (بهذه  
القرينة) الحالية التي هي  
سبب النزول من غمس  
النصارى اولادهم في الماء  
الاصفر وان لم يذكر ذلك  
لفظا (ومنه) اى ومن  
المعنى (المزوجة وهو  
ان يزواج) اى توقع  
المزوجة على ان الفعل  
مسند الى ضمير المصدر او  
الى الظرف اعنى قوله  
(بين معنيين في الشرط  
والجزاء) والمعنى يجعل  
معنيان واقعان في الشرط  
والجزاء مزدوجين في ان  
يرتب على كل منهما معنى  
مرتب على الآخر  
(كقوله اذا ما نهى  
الناهى) ومعنى عن جها  
(فلج في الهوى) لزمى  
(اصاحت الى الواشى)  
اى استجعت الى التمام الذى  
يشى حديثه ويزينه  
وصدقته فيما افترى

يسمونه) اى ذلك الماء المعمودية اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام ثالث ولادته  
ثم انهم مزجوه بماء آخر فكلما اخذوا منه شيا صبوا عليه ماء آخر بدل ما اخذ وهو  
باق الى الآن (قوله ويقولون انه تطهير لهم) اى من كل دين يخالف دينهم اى انهم  
يعتقدون ذلك (قوله صار نصرا نيا حقا) اى لانه نطهر من سائر الاديان الخالفة لدينهم  
(قوله فامر السلون الخ) امر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) اى يا نصارى  
ان اردتم التطهير الحقيقى (قوله وصبغنا الله بالايمان) اى غمسنا في الايمان الذى هو كالماء  
الظهور من صبغ يده في الماء غمسا فيه (قوله بان يقولوا) اى للكافرين (قوله  
ولم نصبغ صبغكم) هذا هو اللفظ المقدر (قوله فبر عن الايمان بالله) اى عن التطهير  
الحاصل بالايمان بالله بصفة الله لان المبرعنه بالصبغة هو التطهير الحاصل بالايمان  
كأمر والحاصل ان الصبغ ليس بمذكور في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن لما كان  
غمسهم اولادهم في الماء الاصفر يستحق ان يسمى صبغا وان لم يتكلموا بذلك حين  
الغمس والآية نازلة في سياق ذلك الفعل صار كأن لفظ الصبغ مذكور (قوله للمشكلة)  
اى لمناسبة المعنى المبرعنه والمعنى الذى يستحق ان يبرعنه بلفظ الصبغة آه يس وهذا  
مثل ما لو رأيت انسانا يفرس شحرا وقلت لا يفرس الى الكرام هكذا وتريد  
بأفرس اصنع المعروف الى اهل المعروف وعبرت عن الصنع بالفرس لمصاحبه للفرس  
الحاضر ولولم يذكر فكأنك قلت هذا يفرس الاشجار فأفرس انت الاحسان مثله فان قدرته  
بجازا للتشبيه في رجاء النفع كان مجازا للتشبيه ومشكلة للصحة وان لم تقدره كان  
مشكلة محضة وكذا يقال في كل مشكلة الا ترى انك لو اعترفت في المثال السابق  
ان الطبخ الحقيقى شبهه بالنسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه  
ومشكلة باعتبار المصاحبة ولولم تعتبر بنجوزا كان مشكلة محضة لكن عند ارادة التجوز  
فلا بد من قرينة ارادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الخ) بان للقرينة (قوله  
وهى ان يزواج بين معنيين) يصح كسر الواو من يزواج على انه مبنى للفاعل  
وحينئذ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم ويصح قمع الواو على ان الفعل مبنى للفعول  
وعليه فتائب الفاعل اما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والمعنى هو  
ان يزواج الزواج اى ان يوقع المزوجة لان الفعل المبني للفعول اذا لم يكن له مفعول  
جعل المصدر نائب الفاعل واما الظرف على قول من قال ان بين ظرف متصرف  
غير ملازم لنصب على الظرفية ~~ص~~ كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين والاقتد  
شرط في الظرف اذا وقع نائب فاعل تصرفه واما ان تكون بين زائدة ومعنيين نائب  
الفاعل ولا يجوز قراءته على صيغة الخطاب كما في عبد الحكيم خلافا لما في يس من اجازته  
(قوله واقعان في الشرط الخ) افاد بهذا ان قول المصنف في الشرط والجزاء حال من  
معنيين او صفة له وان ما وقعت فيه المزوجة محذوف ثم لا يخفى ان المعنيين هما معنى

الشرط والجزاء فالشرط نهى التناهي ونهيه هو المعنى الاول والجزاء اصاحت الى الواشى والمعنى الثانى الاصاحه للواشى وحينئذ فالظرفية فى قوله واقعان فى الشرط والجزاء من ظرفية المدلول فى الدال كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة ابن يعقوب المراد يجعل المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء ان يقع احد ذين المعنيين فى مكان الشرط بان يؤتى به بعد ادائه وان يقع الآخر فى موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسبق جوابا له (قوله مزدوجين) اى مستويين فى ان يرتب الخ وحاصله ان معنى ازدواج المعنيين الواقع احدهما شرطا والآخر جزاء ان يجمع بينهما فى بناء معنى من المعانى على كل منهما فاذا بنى معنى على كل منهما فقد ازدوجا اى اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء فى ذلك المعنى الذى بنى عليهما (قوله كقوله) اى الشاعر وهو البهزى (قوله اذا ما نهى التناهى) اى اذا نهى التناهى عن حبها وزجرنى الزاجر عن التوغل فى ودها (قوله لزمى) اى صار الهوى لازمال ومن صفاتى واصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامها وادامتها معبر به عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير باسم المقيد عن المطلق (قوله فليج) عطف على نهى وجواب الشرط اصاحت وقوله فليج بها عطف عليه (قوله اصاحت الى الواشى) قبل الصواب زواية ودراية اصاح الى الواشى فليج به البهزى بالتذكير لان قبله

كأن الثريا علفت بحينه \* وفى نحره الشعرى وفى خده البدر \*

وفى شرح اليتيم ان فى قوله فليج به الهوى وكذا فى قوله فليج بها البهزى قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لا من العشق فى العاشق ومن المعشوق فى البهزى لان البهزى فى المعشوق آه فتارى فالى فليجبت فى الهوى ولجت فى البهزى (قوله الذى يشى حديثه) مضارع وشى من الوشى وهو التزين فقوله وبزينة اى بان باقى به على وجه يقبل عطف تفسير والمراد باستماعها لحديث الواشى قبولها له من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله فليج بها البهزى) اى لزمها ذلك وصار من صفاتها (قوله لجاج شئ) اى لزوم شئ وان كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو البهزى ولا يخفى ما فى ترتيب لجاج الهوى على النهى من المبالغة فى الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويشبه كما قال

اجد اللامة فى هواك لذينة \* حبا لذكرك فليلى اللوم \*

وما فى ترتيب لزوم البهزى ان على وشى الواشى من المبالغة فى ضعف حبها وانه على شفا اذ بزيه مطلق الوشى فكيف يكون الامر لو سمعت اورابت عينا كما قال

ولاخير فى ود ضعيف تزيه \* هوائف وهم كلما عرضت جفا \*

والمبالغة انما يستحسن فى كل من الحب والمحسوب فمن شأن العاشق ان يوصف بمثل ما ذكر ومن شأن المعشوق ان يوصف بالعكس تحقيقا لمعنى العشق والا كان مكافاة ومجازاة فى الود فلا يكون من العشق فى شئ (قوله من ظاهر العبارة) اى لان

على (فليج بها البهزى) زواج بين نهى التناهى واصاحت الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان يرتب عليهما لجاج شئ وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان المزاوجة هى ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى التناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاحتها الى الواشى ولجاج البهزى وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاني زيد فسلم على اجلسته وانعت عليه وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) اى ومن المصنوى (العكس) والتبديل (وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر اولا والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو ان تقدم



ظاهرها ان قوله في الشرط والجزاء ظرف ليراجع (قوله اذا لاقى الخ) اي لانه لا بد فيها ان يكون المرتب على المعنيين الواقعيين في الشرط والجزاء واحدا وهما المرتب على المجيء غير المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاني الى آخره) اي قد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه ومن جملة امثلتها قول الشاعر

❖ اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها \* تذكرت القرى ففاضت دموعها ❖

احتربت بمعنى تحاربت والضمير في تحاربت وفي دماؤها وفي دموعها للفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هذه الفرسان وتقاتلوا فاضت دماؤها التي سكبوها في القتال ثم اذا تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم فاضت دموعها على من قتل اشفاقا على قطيعة الرحم اي انهم مع كونهم اقارب تحاربو وتقاتلوا فزواج بين الاحتراب وتذكر القرى الواقعي في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما وان الترتيب على الشرط فيضان الدماء والترتيب على الجزاء فيضان الدموع (قوله والتبديل) عطف تفسير وانما كان العكس من المحسنات المعنوية لان فيه عكس المعنى وتبديله اولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف رد الجهر على الصدر فانه اراد اللفظين احدهما في اول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فلذا كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكيم وحاصله ان الحسن في العكس باعتباره يجعل المعنى الواحد تارة مستحقا لتقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد الجهر على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير نصرف في معناه بالتقديم والتأخير (قوله ان يقدم جره من الكلام) اراد بالجزء الكلمة دون الحروف فيخرج القلب الآتي نحو

❖ مودته تدوم لكل هول \* وهل كل مودته تدوم ❖

لان فيه تقديم حروف ثم عكسها آه اطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) اي بخلاف عبارة المصنف فانها محتملة لغير المراد لان قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لان يكون المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على ذلك الجزء المؤخر ويحتمل ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ويحتمل ان المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الذي كان مؤخرا او على غيره فلذا قال الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق الخ اي ظاهرها بدون التأويل الذي قاله الشارح والافان التأويل الذي قاله الشارح يخرج ذلك (قوله صاق على نحو الخ) اي لانه قد قدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم آخر ذلك المقدم لان ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء اخر على الجزء الذي كان مؤخرا اولا او على غيره وصادق ايضا على قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه لانه قدم جزء من الكلام وهو تخشى على جزء آخر

في الكلام جزءا ثم تمكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات اشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات احد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بان قدم اولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) اي من الوجوه (ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فالحي والميت متعلقان بيخرج وقد قدم اولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى

وهو الناس ثم آخر الاول وهو تحشى وصادق على قول الشاعر

سريع الى ابن الم بطم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع \*

(قوله وليس من العكس) بل هو من رد البجز الى الصدر والحاصل انك اذا قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر ثم عكست فقدمت ما اخرت واخرت ما قدمت كان هذا عكسا وتبدلا وهو يستلزم تكرار الجزئين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير وان قدمت جزءاً من الكلام على جزء آخر ثم اخرت المقدم على غير المؤخر كان هذا

من رد البجز الى الصدر وهو لا يقتضى تكرار الجزئين معا (قوله ويضع العكس على

وجوه) اى يحمى من مجئ العام فى الخاص اى يتحقق فى تلك الوجوه (قوله ان يقع

بين احد طرفى جملة وماضيف اليه ذلك الطرف) وذلك بان تعد الى المبتدأ مثلاً وهو

احد طرفى الجملة الخيرية اذا كان ذلك المبتدأ مضافاً لشيء فتجعله مضافاً اليه وتجعل

المضاف اليه اولاً هو المضاف على ان ذلك المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر

فيصدق انه وقع العكس فى احد طرفى الجملة باعتبار الآخر قوله ان يقع بين الخ اى ان يقع

العكس متعلقاً بهما اى بالطرف وماضيف اليه لانه يقع بينهما وقوله احد طرفى الجملة

اى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال ليكون اطلاق الجملة عليها باعتبار

الاول لان العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه

صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) يعنى ان الامور المعتادة

لسادات اى للاكابر والاعيان من الناس افضل واشرف من الامور المعتادة لغيرهم من

الناس (قوله بين متعلقى فعلين) اى او ما فى معناه نحو مخرج الحى من الميت ومخرج الميت من

الحى وخروج الحى من الميت كمخروج الدجاجة من البيضة وخروج الميت من الحى

كمخروج البيضة من الدجاجة (قوله فى طرفى جملتين) اى موجودين فى طرفى كل

من جملتين (قوله لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن) هاتان جملتان فى كل منهما ضميران

احدهما ضمير الذكور والآخر ضمير الاناث فى الجملة الاولى وجدا للانات منهما

فى الطرف الاول الذى هو المسند اليه ووجدا للذكور فى الطرف الثانى الذى هو

المسند من تلك الجملة وعكس ذلك فى الجملة الثانية فوجدا للذكور فى الطرف الاول منها

وماللات فى الطرف الثانى منها فصدق ان العكس وقع بين لفظين كائين فى طرفى

جملتين (قوله وقع احدهما فى جانب المسند اليه) فيه ان هن فى لاهن حل لهم وهم فى لاهم

يحلون لهن نفس المسند اليه لانه واقع فى جانبه فذلك التعبير بهم وقوع الشيء فى نفسه

وهو فاسد واجاب بعضهم بان التعبير بذلك فى جانب المسند اليه مشاكلة للمسند

والاحسن ان يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام فى الخاص

اى وهما لفظان تحقق احدهما فى كونه مسنداً اليه ووقع الآخر اى وذكر الآخر

فى جانب المسند فأمّل (قوله وهو العود) اى الرجوع (قوله بالنقض) الباء للمصاحبة

ومنها) اى من الوجوه

(ان يقع بين لفظين فى طرفى

جملتين نحو لاهن حل لهم

ولاهم يحلون لهن) قدم

اولاهن على هم وثانيا هم

على هن وهما لفظان وقع

احدهما فى جانب المسند

اليه والآخر فى جانب المسند

(ومنه) اى ومن المعنوى

(الرجوع وهو العود الى

الكلام السابق بالنقض)

اى بقضه وابطاله (لكنة

كقوله قف بالديار التى لم

يعفها القدم) اى لم يلها

تطاول الزمان وتقدم

العهد ثم عاد الى ذلك الكلام

ونقضه بقوله (بلى وغير

ها الارواح والديم) اى

الرياح والامطار والنكته

اظهار التحير والتوله كانه

اخبار ولا بما لا يتحقق له ثم

افاق بعض الافاقه فنقض

الكلام السابق قائلاً بلى عفا

ها القدم وغيرها الارواح

والديم

اي ان يرجع المتكلم الى الكلام السابق مستصحباً في رجوعه اليه لنقضه وابطاله  
ويحتمل ان تكون للتعليل اي ان يرجع اليه لاجل نقضه وابطاله بكلام آخر (قوله لنكتة)  
متعلق بالعود اي ان الرجوع لنقض الكلام السابق انما يكون من البديع اذ كان ذلك  
النقض لنكتة واما اذا عاد المتكلم لابطال الكلام الاول لمجرد كونه غلطاً فلا يكون  
من البديع والعود بالنقض لنكتة لامور لاجل التعبير والتوله اي الدهش او لاجل  
اظهار التحسر والتعزن على ما فات فاذا كان الانسان متولها بحب شيء صار كالمغلوب  
على عقله فربما ظن ان الشيء واقع وليس بواقع فاذا اخبر بشيء على خلاف الواقع  
لكونه مرغوباً له ثم عاد لابطاله بالاخبار بالحقيقة يظهر من ذلك انه عائد الى الصدق  
كرها وفي ضمن ذلك التأسف على فوات ما رغب فيه ثم ان العود لابطال الكلام  
السابق نارة يكون بلفظ بلى ونارة يكون بلفظ لا وتارة يكون بلفظ استغفر الله (قوله

قوله) اي الشاعر وهو زهير بن ابى سلى بضم السين وسكون اللام وقبح الميم (قوله  
اي لم يلبها تطاول الزمان) من الابلاء وهو التغير و اشار بقوله تطاول الزمان الى ان  
المراد بالقدم في البيت القدم الزماني (قوله وتقدم المهد) اي عهد اربابها وهذا تفسير  
لما قبله والمعنى قف بالديار التي لم يغير آثارها قدم عهد اربابها لقرب وقت انتقالهم  
منها وهذا مرغوب للشاعر لان قرب الانتر مما يستشق منه راحة المحبوب ويقرب له  
وقت الوصال (قوله بلى) اي عفاها القدم لان في النفي اثبات فقوله وغيرها الارواح  
عطف على المحذوف الذي دل عليه بلى (قوله وغيرها الارواح) اي غير آثارها الرياح  
فالارواح جمع ربح لان اصلها الواو وانما جاءت الياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى  
الفتح عادت الواو كقولك ارواح الماء وتروحت بالروحة (قوله والديم) اي غير  
آثارها الديم جمع ديمة وهي الصحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالباً (قوله  
فنقض الكلام السابق) اي لاجل اظهار تحسرهم وتعزرن على فوات ما كان راغباً فيه  
اولا لاجل اظهار التحسر والتوله كما قال الشارح (قوله بلى عفاها القدم الخ) اشار بهذا  
لما قلناه من ان قوله وغيرها في البيت عطف على محذوف اي بلى عفاها القدم وغيرها الخ  
فلا حاجة للقول بان الواو في قوله وغيرها زائدة وعطف تغيير الارواح والديم على  
عفو القدم من عطف المفصل على الجملة لان عفو القدم انما يكون غالباً بتغيير الارواح  
والديم ومثال العود ليقضي الكلام السابق بلا قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله  
ومثال العود باستغفر الله قوله

- تنزه طرفي في تبارك الفر • وجال بها فكري من السطر لسطر •
- فما خلقتها الاحداثق بهجة • مكلة الارزاء بازهر والزهر •
- ولكنها استغفر الله نسمة • مزينة الارقام بالدر والتبر •
- طربت بها لما فهمت نقوشها • كما يطرب النشوان من لذة الخمر •

(قوله)

قوله لان قرب الاثر الخ  
هكذا في النسخ ولعل  
الانطب ان يقول لان بقاء  
الاثر او لان عدم ابلال الاثر  
او نحو ذلك لانه الموجود في  
كلام الشاعر والمرغوب له  
تأمل (محمّد)

(قوله التورية) منقولة من مصدر ورى الخبر اذا ستره واطهر غيره لان فيها ستر المعنى البعيد بالقرب (قوله ويسمى) اى ذلك النوع الابهام لان فيه خفاء المراد وابهام خلافه (قوله له معنيان) اى او اكثر كفاى الاطول فهو اخذ بالاقل وسواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما للآخر وبهذا تمتاز التورية عن المجاز والكناية ويعلم ان التورية ليست من اراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين او احدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقى لهما او لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذى هو تورية بالقياس اليه فلاذلا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الاخرة فدبر فانه مما خفى على بعض الاذكياء قاله عبد الحكيم (قوله قريب وبعيد) اى قريب الى الفهم لكثرة استعمال اللفظ فيه وبعيد عن الفهم لقلة استعمال اللفظ فيه فكان المعنى القريب ستر للبعد والبعد خلفه وبه صارت التورية من الحسنات المعنوية فان اراءة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسية فلو كان المعنيان متساويين فى الفهم لم يكن تورية بل اجالا وقوله اعتمادا على قرينة اى وان لم يكن هناك قرينة اصلا لم يفهم الا القريب فيخرج اللفظ عن التورية (قوله خفية) اى لاجل ان يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية لعدم ستر المعنى القريب للبعد واعلم ان خفاء القرينة لا يشترط ان يكون بالنسبة للمخاطب بل يكفى ولو باعتبار السامعين كما فى الاطول (قوله وهو استولى) اى فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشئ اى ملكه بالقهر والغلبة كما فى قول الشاعر

قد استوى بشر على العراق \* من غير سيف ودم مہراق \*

والمعنى الاول قريب والثانى بعيد والمراد منه فى الآية المعنى البعيد اى الرحمن استولى على العرش الذى هو اعظم المخلوقات قالوا لغيره والقرينة على ذلك خفية وهى استحالة المعنى القريب وهو الاستقرار نحسا على الله تعالى فوق الجرم وانما كانت تلك القرينة خفية لتوقفها على ادلة نفي الجرمة وليست بما يفهمها كل احد (قوله ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب) اى فتكون مجردة لتجردها عما يرشح خفاءها وهو ذكر ما يلائم القريب وقد يقال العرش الذى هو السرير يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار الحسى فلعل الآية من قبل التورية المرشحة (قوله ومرشحة) ترك المصنف تعريفها لفهمه من تعريف المجردة بطريق المقابلة (قوله مما يلائم المعنى القريب) اى المورى به عن المعنى البعيد المراد واعلم ان ترشح التورية بذكر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون قبلها وتارة يكون بعدها فخل المصنف بقوله نحو والسماء بنيناها بايد للترشح الواقع قبلها وذلك لان الايدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها

(ومنه) اى ومن المعنوى  
(التورية ويسمى الابهام  
ايضا وهو ان يطلق لفظ له  
معنيان قريب وبعيد ويراد  
البعيد) اعتمادا على قرينة  
خفية (وهى ضربان)  
الاولى (مجردة وهى)  
التورية (التي لانجام  
شئ مما يلائم) المعنى (القريب  
نحو الرحمن على العرش  
استوى) فانه اراد بانسوى  
معناه البعيد وهو استولى  
ولم يقرن به شئ مما يلائم  
المعنى القريب الذى هو  
الاستقرار (و) الثانية  
(مرشحة) وهى التى  
تجامع شيئا مما يلائم المعنى  
القريب (نحو والسماء  
بنيناها بايد) اراد باليدى  
معناها البعيد وهو القدرة  
وقد قرن بها ما يلائم المعنى  
القريب الذى هو الجارحة  
المخصوصة وهو قوله  
بنيناها اذ البناء يلائم اليد

قوله ولد البقرة هكذا في  
النسخ والذي في المصباح  
والقاموس ان الحمل من  
اولاد الضأن في السنة  
الاولى آه (مصححه)

وهذه مبنى على ما اشتهر بين  
اهل الظاهر من المفسرين  
والافا تحقيق ان هذا تمثيل  
وتصوير لعظمته وتوقيف  
على كنهه جلالة من غير ان  
يشمل للفردات حقيقة  
او مجاز (ومنه) اي ومن  
المعنوى (الاستخدام وهو  
ان يراد بلفظه معنيان  
احدهما ثم يراد بضميره)  
اي بالضمير العائد الى ذلك  
اللفظ معناه (الآخر)  
يراد باحد ضميره احدهما  
اي احد المعنيين (ثم يراد  
بالآخر) اي بضميره الآخر  
معناه (الآخر) وفي  
كليهما يجوز ان يكون  
المعنيان حقيقيين وان يكونا  
مجازيين وان يكوتا

ونطلق على القوة والتقدرة وهو معنى بعيد اريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة  
اعتمادا على قرينة خفية وهي استحالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب  
الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله ببناءها اذا لبناء الذي هو وضع لبنة على اخرى  
يلائم البعد بمعنى الجارحة واما ملائم القدرة فهو اليجاد والخلق لا يقال البناء يقتضي  
القدرة ايضا فكما انه يلائم المعنى القريب يلائم البعيد ايضا لا يتناول طلب البناء  
واقتضائه اليه وحينئذ فقوله ببناءها ترشيح للتورية الكائنة في قوله بايد وهو متقدم  
عليها ومثال ما اذا كان ترشيح التورية واقعا بعدها قول القاضي عياض في وصف فصل  
ربيع وقعت فيه برودة مع ان شان فصل الربيع الذي هو اوله الحمل الدف موعدهم البرودة  
\* كأن كانوا اهدى من ملائمه \* لشهر تموزا نواجا من الحلال \*

\* او الغزاة من طول المدى خرفت \* فاتفق بين الجدى والحمل \*

بمعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فزلت في برج الجدى  
في او ان الحلول في برج الحمل فاراد بالغزاة معناها البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم  
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعنى الرشا الذي هو ولد الظبية حيث ذكر الخرافة  
وهو بعد التورية وكذا ذكر الجدى والحمل مراد بهما معناهما البعيد وهما البرجان  
والقريب للجدى ولد العنز والقريب للحمل ولد البقرة وهذه التورية مجردة لانها  
لم تقترن بشئ مما يلائم المعنى القريب والحاصل ان التورية في الغزاة مرشحة بترشيح  
بعدها وفي الجدى والحمل مجردة كذا قيل والحق ان كلا من التوريتين مرشحة للآخرى  
والاولى ترشيحا واقع بعدها والثانية ترشيحا واقع قبلها كما في الاطول بقى شئ آخر  
وهو ان التورية قد تقترن بما يلائم المعنى البعيد عكس الآية التقدمية فهذه لانسمى مرشحة  
تحقيقا وهل تسمى مجردة وهو الظاهر اخذنا من تعريفها التقدم وهو ان لا يتابع شيئا مما يلائم  
المعنى القريب فان ظاهره جامع شيئا من ملائمت البعيد او لا وذلك كقول عماد الدين

\* ارى العقد في ثغره محكما \* يربنا الصحاح من الجوهر \*

\* وتكملة الحسن ايضا حيا \* روياء عن وجهك الازهر \*

\* ومنثور دمعى غدا احرا \* على آس عارضك الاحضر \*

\* وبعت رشادى نغى الهوى \* لاجلك باطلعة المشتري \*

فان قوله في ثغره قرينة على انه ليس المراد بالصحاح كتاب الجوهرى الذى في اللغة  
بل مراده اسنان محبوبه الشبيهة بالجواهر الصحاح فهو من ملائمت المعنى البعيد (قوله  
وهذا) اي كون المراد من الاستواء الاستيلاء ومن الايدى القدرة على طريق التورية  
(قوله على ما اشتهر) اي وهو مذهب الخلف المؤولين (قوله بين اهل الظاهر من  
المفسرين) الذين يقتصرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعانى ولم يظهر لهم هنا

(للايدى)

للايدى وللستواء الالمنى البعيد (قوله فالتحقيق) اى اخذا من مقتضى تراكيب البيان  
 (قوله ان هذا) اى قوله بنيناها بايد وقوله على العرش استوى تمثيل اى استعارة تمثيلية بان  
 شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقوة والقدرة الازلية لهيئة البناء الذى هو وضع لبنة  
 وما يشبهها على اخرى باليدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بايد الموضوع للهيئة  
 المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية وشبهت الهيئة الحاصلة  
 من تصرف المولى سبحانه وتعالى فى الممكنات بالايجاد والاعدام والقهر والامر والنهى  
 بالهيئة الحاصلة من استقرار الملك على عرشه اى سرير ملكه بجامع ان كلاينى عن الملك  
 التام واستعير على العرش استوى الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبه على طريق الاستعارة  
 التمثيلية او يقال ان الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك بضم الميم اى يلزمه  
 فاطلق اسم المزموم وهو الاستقرار على العرش واريد اللازم وهو الملك على جهة الكناية  
 (قوله وتصور لعظمته) اى حيث شبه المفعول بالحسوس الذى هو اقوى عند السامع  
 لان البناء باليدى جعل كانه مرادف لقدرته على تركيب الاشياء (قوله وتوقف على كنه  
 جلاله) اى الى الكنه الذى يمكن ان يدرك وهو الكنه بالاجال (قوله من غير ان يتحمل) اى من  
 غير ان يتكلف للفردات معنى حقيقى او مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لما تقدم  
 ان لفظ التمثيل ينقل الى المعنى مع بقاءه على حاله فى المعنى المقول عنه فان كان فى الاصل حقيقة  
 بقى كذلك وان كان مجازا بقى كذلك (قوله الاستخدام) بمجتمين وبمهملة ومعجمة  
 ومعجمة ومهملة وكلها بمعنى القطع يقال خذمه قطعه ومنه الخدم لليسف القاطع  
 واتماسمى هذا النوع بذلك الاسم لان الضمير منقطع عما يستحق ان يعود له من  
 المعنى وجعل لغيره على ما يأتى تفسيره (قوله له معنيان) اى حقيقيان او مجازيان  
 او احدهما حقيقى والاخر مجازى ولا مفهوم للمعنيين بل الاكثر كذلك وقد جمع ابن  
 الوردي بين الاستخدامين اى الاستخدام فى اللفظ ذى المعنيين وذى المعانى فى قوله  
 \* ورب غزالة طلعت \* بقلبي وهو مرعاها \* نصبت لها شباكا من \* لجين ثم صدناها \*  
 \* فالتلى وقد صدنا \* الى عين قصدناها \* بذلت العين فاكلها \* بطلعتها وجرهاها \*  
 (قوله ثم يراد بضميره معناه الآخر) اى الضمير مستعمل فى معنى آخر لكونه عبارة  
 عن المظهر والضمير الغائب اتما يقتضى تقدم ذكر المرجع لاستعماله فى معنى يراد  
 بالرجوع فلا يلزم فى الاستخدام استعمال اللفظ فى معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 اذا اريد بالضمير المعنى المجازى على ما وهم قاله عبد الحكيم ثم ان ظاهر قول المصنف  
 ثم يراد بضميره معناه الآخر ان الاستخدام قاصر على الضمير وذكر الشهاب الخفاجى  
 انه يكون ايضا بالاستثناء كما فى قول البازهير  
 \* ابدأ حديثي ليس بالنسوخ الا فى الدقائر \*

مختلفين (فالاول) وهوان  
 يراد باللفظ احد المعنيين  
 و بضميره معناه الآخر  
 (كقوله اذا نزل السماء  
 بارض قوم رعياء وان  
 كانوا غضابا) جمع غضبان  
 اردا بالسماء الغيث و بضميره  
 فى رعياء النبت وكلا  
 المعنيين مجازى (والثانى)  
 وهوان يراد باحد ضميره  
 احد المعنيين وبالضمير الآخر  
 معناه (كقوله فسقى الفضا  
 والساكين وان هم شبهه  
 بين جوائى وضلوعى)  
 اراد باحد ضميرى الفضا  
 اعنى المجرور فى الساكنين  
 المكان الذى فيه شجر الفضا  
 وبالاخر اعنى النصب  
 فى شبهه النار الحاصلة  
 فى شجر الفضا وكلاهما  
 مجازى (ومنه) اى ومن  
 المعنوى (الف والنثر  
 وهو ذكر متعبد على  
 التفصيل او الاجال ثم)  
 ذكر (مالك واحد)  
 من آحاد هذا التعدد

فانه اراد بالشمخ الاول الازالة واراد به في الاستثناء النقل اى الا في الدقتر فانه يندخ  
ويقل ولكن المعروف ان هذا من شبه الاستخدام ويكون ايضا باسم الاشارة كافي قوله  
\* رأى العقيق فاجرى ذلك ناظره \* متيم لج في الاسواق خاطره \*

فانه اراد بالعقيق اولا المكان ثم اعاد اسم الاشارة عليه بمعنى الدم وبالتيميز كافي قوله

\* حكي الغزال طلعة ولفتة \* من ذار آه مقبلا ولافتن \*

\* اعذب خلق الله ريقا وفا \* ان لم يكن احق بالحسن فن \*

فان ذكر الطلعة مما يفيد ان المراد بالغزال الشمس وذكر لفطة يفيد ان المراد به المحبوس

( قوله او يراد باحد ضميره ) اى او ضمائرهما كما في الامول ولا بد ان يراد بالاسم الظاهر

غير مفاد الضميرين والا كان احدهما ليس استخدا ما وكلا منا في الضمير العائد على وجه

الاستخدام وهنا القسم مستلزم للقسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير

الا ويتحقق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر ( قوله وان كانوا اغصبا ) اى وان كان

يحصل لهم غضب من رعيانا للنبات الحاصل في ارضهم فقد وصف انشاعر قومه

بالغلبة لمن عداهم من الافوام بانهم يرعون كلاهم من غير رضاهم ( قوله فسقى الغضا )

هو بالغرين والضاد نجمتين نوع من شجر النادية دما الشاعر ان يسقى الله الشجر

المسمى بالغضا بحيث ينزل الحيا في خلاله ( قوله والساكنيه ) اى وسقى الساكنين في الغضا

والمراد به المكان النابت فيه اذ قد يطلق الغضا على المكان النابت فيه ثم بين انه يطلب

الغيث الساكنين فيه وان عذبه فقال وانهم شبهوا الخ اى فطلب لهم الغيث قضاء

لحق الحجة وان شبهوا اى اوقدوه والضمير للغضا بمعنى النار التي توقد فيه اذ يقال لها

غضا ايضا لتعلقها به والحاصل انه ذكر الغضا اولا بمعنى الشجرة واعاد عليه ان ضمير

اولا بمعنى المكان النابت فيه واعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه واطلاق

الغضا على كل من المكان النابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز ( قوله بين جوامح وضلوعى )

الجوامح الاضلاع التي تحت الترائب وهى بمائلى الصدر والضلوع بمائلى الظهر الواحدة

جانحة قاله في الصحاح ثم ان قوله وضلوعى هو الموجود في جميع نسخ المصنف والصواب

بين جوامح وقلوب وذلك لان البيت من قصيدة لمحمدرى بائية مطلعها

\* كم بالكثير من اعراض كتيب \* وقوام غصن في الثاب رطيب \*

ثم ان سب نار الغضا في قلبه عبارة عن تعذيبه بالحرب واذابته فكان احشاؤه تحترق من شدته

كما تحترق نار الغضا ( قوله وهو ذكر متعدد ) افراد الضمير وان كان قد ذكر امرين لف

والنثر نظر الكونهما نوعا واحدا من الحسنات فقوله وهو اى النوع المسمى باللف والنثر

وقوله ذكر متعدد اى ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل اى ذكر اكا شاعلى وجه التفصيل

بان بين كل من افراد مجموع ذلك المعنى التمدد بلفظه الخاص به او على وجه الاجال بان

يعبر عن المجموع بلفظ يجمع فيه افراد ذلك المجموع ( قوله ثم ذكر مالكل واحد ) اى ثم بعد

(من غير تعيين ثقتة) اى الذكر

بدون التعيين لاجل الوثوق

( بان السامع يرد له اى

يرد مالكل من آحاد هذا

المتعدد الى ما هو له لعله بذلك

بالقراءن اللفظية او المعنوية

( فالاول ) وهو ان يكون

ذكر المتعدد على التفصيل

( ضربان لان النثر اما

على ترتيب اللف ) بان

يكون الاول من المتعدد

في النثر الاول من المتعدد

في اللف والثاني والثاني

وهكذا الى الآخر ( نحو

ومن رحته جعل لكم

الليل والنهار لتسكنوا فيه

ولتبتغوا من فضله ) ذكر

الليل والنهار على التفصيل

ثم ذكر ما ليل وهو السكون

فيه وما لنهار وهو الابتغاء

من فضل الله فيه على

الترتيب فان قيل عدم

التعيين في الآية بمنوع فان

المجرور من فيه عائدا الى

الليل لا محالة قلنا نعم ولكن

باعتبار احتمال ان يعود

الى كل من الليل والنهار

يتحقق عدم التعيين

ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر مالكل واحد من آحاد ذلك المتعدد وهذا التعريف لا يشمل ما اذا ذكر ما لبعض وسكت عما لبعض نحو جاء محبي وعدوى ومن لا عرفه فأكرمته وشمت فاقيد ان المحب مكرم وان العدو مشتموم والثالث غير ملتفت اليه الا ان يراد بذكر مالكل واحد اى ما يكون غالبا بالذكر قاله في الاطول واعلم ان ذلك المعنى المتعدد او لا على وجه الاجال او التفصيل هو الالف وذكر مالكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر وكان وجه تسمية الاول كفا انه انطوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير قصير به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطوبا فلذا سمي نشر (قوله من غير تعيين) اى من غير ان يعين المتكلم لشيء مما ذكره ولا ماهوله بما ذكرنا ثانيا وانما قيد بذلك لانه لو عين لم يكن من باب الالف والنشر بل من باب التقسيم (قوله ثقة) اى ويكون ترك التعيين لاجل الثقة اى الوثوق (قوله لعلم بذلك بالقراءة اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على ان الشخص العابس المرأة والضحك هو الرجل (قوله او المعنوية) كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمته واهنت فنعلم ان القرينة هنا معنوية وعمر ان المستحق للاكرام الصاحب وللأهانة العدو (قوله لان النشر) اى وهو ذكر مالكل واحد مما في الالف (قوله وهو السكون فيه) اى الهدوء بالنوم وعدم التصرف (قوله وهو الابتغاء من فضل الله) اى طلب الرزق بالحركة والتصرف في الامور ومناسبة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة فقد صدق على هذه الآية انه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل ثم ذكر مالكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب الاول للاول والثاني والثاني من غير تعيين مالكل للانكشاف على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في الالف بالنسبة للمعنوية (قوله فان قيل الخ) حاصله اما لانسلم ان هذه الآية من قبيل الالف والنشر لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكرنا ثانيا لما ذكره الاول وقد وجد التعيين في هذه الآية لان الضمير الجبرور في قوله لتسكنوا فيه عائد على الليل في نفس الامر قطعاً فقد تعين ما يعود اليه السكون بالضمير فكأنه قيل لتسكنوا في الليل لان الضمير عبارة عن مرجعه ولو قيل كذلك لم يكن الكلام من باب الالف والنشر قطعاً وحاصل الجواب ان المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملاً والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقه في نفس الامر هو الليل وليس المراد به الاحتمال في نفس الامر اذ لا معنى له لانه لو اريد ذلك لم يتحقق لفظ ونشر ابد التعيين المراد في نفس الامر في كل فرد من افراد النشر (قوله ممنوع) اى فلا يصح التمثيل بالآية لفظ والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين وقوله عائد اى في الواقع وقوله لاحالة اى قطعاً وقوله قلنا لم اى مسلم انه راجع ليل نظراً للواقع واما بالنظر للفظ فيحصل رجوعه للنهار وحديثه فلا تعين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله واما على غير ترتيبه)

(واما على غير ترتيبه) اى ترتيب الالف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله كيف اسلو وانت حقف) هو النقصان من الرمل (وخصن وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقدا للفصن والردف للحقف او مختلطاً كقوله هو شمس واسد وبحر جود او بهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على الاجال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر مالكل منهما (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلفظ بين الفريقين او القولين اجالا (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله



(للم بضميل كل فريق صاحبه ) واعتقاده ان داخل الجنة هو لصاحبه ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه ومن غريب الف والنثر ان يذكر متعدد ان او اكثر ثم يذكر في نثر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعدين كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قدس من ابوابها ما كان مفتوحا وقص من طرفها ما كان مسدودا ( ومنه ) اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد اثنين او اكثر ( في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو قوله ) اي قول اني الصائبة علمت يا مجاشع بن مسعدة ( ان الشباب والفراغ والجلدة ) اي الاستغناء ( مفسدة ) اي داهية الى الفساد ( لم يرام مفسدة )

اي واما ان يكون النثر على غير ترتيب الف ( قوله سواء كان معكوس الترتيب ) اي سواء كان نشره على عكس ترتيب الف بان يكون الاول من النثر للآخر من الف والثاني من النثر للذي يليه الآخر من الف والثالث من النثر للذي يليه ما قبل الآخر من الف وهكذا وهذا هو المشهور عند الناس بالف والنثر المشوش لكن الذي سماه بالمشوش في شرح الفتح هو القسم الثاني وهو المختلط الترتيب وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر صاحب القاموس نبوته في اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التهويش ( قوله كقوله ) اي الشاعر وهو ابن حيوش بالحاء المهملة والثاء التحتية المشددة والشين المعجمة على وزن نور كذا في عبد الحكيم والذي في شرح الشواهد انه بالسين المهملة والبيت المذكور من بحر الخفيف ( قوله كيف اسلو ) اي كيف اصبر عنك. واتخلص من حبك والاستفهام للانكار والنفي اي لا اسلو عنك ( قوله وانت حقف ) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كما في يعقوبى اي والحال انك انت مثل الحقف ( قوله وهو النقا ) اي المزاج المجتمع من الرمل فالحقف والنقا بالقصر بمعنى واحد وهو الرمل العظيم المجتمع السدير كما في الاطول يشبهه ردف المحبوب اي عجيبرته في العظم والاستدارة واما بالنظافة ( قوله وغصن وغزال ) اي وانت مثل الغصن ومثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف اذا اصل كيف اسلو وردفك مثل الحقف وقدك مثل الغصن ولحظك مثل الغزال اي مثل لحظ الغزال ووقع الابهام بحذف ذلك المضاف اخرج الى تمييزه فاقى بالتمييزات على حسب هذه التقادير فقل لحظا وقد وردفا اي من جهة المحظ ومن جهة القد ومن جهة الردف والمعنى كيف ترك حبك وداعى الهوى من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك والمحظ في الاصل مؤخر العين والمراد به هنا العين بتامها مجازا ( قوله او مختلطا ) عطف على قوله معكوس الترتيب اي او كان نشره مختلط الترتيب بان يكون الاول من النثر للآخر من الف والثاني من النثر للاول من الف والآخر من النثر للوسط من الف ( قوله جودا وبهاوشجاعة ) لا يخفى اختلاط ذلك النثر لان الجود وهو الاول من النثر عائد للجزء وهو الآخر من الف والبهاء وهو الثاني من النثر عائد للاول من الف وهو الشمس والشجاعة وهو الآخر من النثر عائد للوسط من الف وهو الاسد ( قوله والثاني ) هذا مقادير لقوله فالاول ضربان اي والقسم الثاني مما اشتمل عليه تعريف الف والنثر ( قوله فذكر الفريقان على وجه الاجال بالضمير ) اي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الوار في قالوا لانه عائد على الفريقين ( قوله ثم ذكر ما لكل ) اي ثم ذكر ما يخص كلا منهما في قوله الامن كان هوذا اونصارى ( قوله بين الفريقين او القولين اجالا ) اي ان المذكور او لا اجالا على طريق الف يحتمل ان يكون هو الفريقان المعبر عنهما بالواو في قالوا كما حل به الشارح لولا ويحتمل ان يكون قول الفريقين المستفاد من قالوا ويكون اجال القول

باعتبار التعبير بالفعل المسند الى ضميرهم فالاصل وقالت اليهود وقالت النصارى فلف  
بين القولين وقيل وقالوا (قوله لعدم الالتباس) اى لانه لا يلتبس على احد ان الفريقين  
اجتمعا وقالوا ذلك القول لعلمنا بان كل فريق بضلل صاحبه فقوله لعلم علة لعدم الالتباس  
(قوله ولا يتصور في هذا الضرب الخ) اى ان هذا الضرب لا يأتى ان يكون مرتبا  
ولامشوشا بخلاف الضرب الاول (قوله ان يذكر متعددان او اكثر) اى ان يذكر  
لفان او اكثر على وجه التفصيل ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه مالكل واحد  
بما ذكر في الفين او اكثر فقوله الراحة والتعب لف اول والعدل والظلم لف ثان وقوله  
قدسد الخ نشر ذكر فيه مالكل واحد من الفين لان قوله قدسد من ابوابها ما كان  
مفتوحا راجع للراحة من الف الاول وللعدل من الف الثاني وقوله وقح من طرقها  
ما كان مسدودا راجع للتعب المذكور في الف الاول وللظلم المذكور في الف الثاني  
والحاصل ان الشق الاول من النشر راجع للاول من كل من الفين والشق الثاني مندرج  
لثاني من كل من الفين فغنى الكلام انه سد من ابواب الراحة والعدل ما كان مفتوحا  
وقح من ابواب التعب والظلم ما كان مسدودا (قوله ان يجمع بين متعدد في حكم) اى  
شئ محكوم به كالزينة وانما ادخل لفظين ولم يقل ان يجمع متعدد اشارة الى ان المتعدد  
يجب ان يكون مصرح به في المذكور وليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من قبيل  
الجمع وسواء كان الجمع بين المتعدد بعطف او بغيره وسواء كان من نوعين متقاربين او من  
انواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذى جمع بين المتعدد فيه وقع خبرا عن المتعدد  
كما في الآية والبيت اولا كما في قوله

• ثلاثة تشرق الدنيا بيمينتها • شمس الضحى وابو اسحاق والهمر •

والمراد بالحكم المحكوم به ولو في المعنى (قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا) اى يتزين  
بها الانسان في الدنيا وتذهب عن قريب فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا  
(قوله ابي العنابية) بوزن كراهية لقب لابي اسحاق اسماعيل ابن القاسم بن سويد وقولهم  
القب لا يصدر باب او ام محله مالم بشرع بمدح او ذم كما في ابو الشيخ وابولهب (قوله علمت  
يا مجاشع بن مسعدة) هذا الشعر من مشطور الرجز (قوله ان التباب) بكسر الهزة على  
الحكاية قاليت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العنابية بمعنى قد علمت هذا البيت المشهور  
ويحوز قبحها (قوله والفراغ) اى اخلو من الشواغل المانعة من تباع الهوى والتسلية  
حدائث السن مصدر شب الغلام يشب شبابا (قوله اى الاستغناء) تفسير لجمدة يقال وجد  
في المال وجدا بكسر الواو ووجدا بفتحها ووجدا بضمها وجدة اى استغنى فللفعل المذكور  
اربعة مصادر تثبت الواو مثلثة والاربع حذفها وقويض الهاء عنها كمدة (قوله مفسدة  
للره اى مفسدة) اى مفسدة له مفسدة عظيمة والمفسدة الامر الذى يدعو صاحبه لفساد

(ومنه) اى ومن المعنوى  
التفريق وهو ايقاع تباين  
بين امرين من نوع في المدح  
او غيره كقوله ما نوال الغمام  
وقت ربيع كنوال الامير  
يوم سخاء • فنوال الامير  
بدره عين • هى عشرة  
آلاف درهم (ونوال الغمام  
قطرة ماء) اوقع التباين  
بين النوالين (ومنه) اى  
ومن المعنوى (التقسيم  
وهو ذكر متعدد ثم اضافة  
مالكل اليه على التمين)  
وبهذا القيد يخرج الف  
والنشر وقد اهمله  
السكاكى فوهم بعضهم ان  
التقسيم عنده اعم من  
الف والنشر واقول  
ان ذكر الاضافة مغل عن  
هذا القيد اذ ليس في الف  
والنشر اضافة مالكل  
اليه بل يذكر فيه مالكل  
حتى يضيفه السامع اليه  
ويرده (كقوله) اى قول  
المفسر

عبر عنه بالفسدة مبالغة والشاهد انه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو  
كونها مفسدة للمرء (قوله ايضاع تباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح عليه بل المراد  
المعنى اللغوي اي ايضاع الاتفاق بين امرين مشتركين في نوع مثل نوال الامير ونوال  
الغمام فان النوع الذي يجمعها مطلق نوال (قوله في المدح او غيره) اي كالغزل والرثي  
والهجو والظرف متعلق بقوله ايضاع اي ايضاع التباين في المدح او غيره (قوله كقوله)  
اي قول الشاعر وهو الوطواط بفتح الواو الاولى وضمتها واليت المذكور مثال  
لايضاع التباين في المدح بين الامرين المشتركين في نوع ومثاله في الغزل

\* حسبت جاله بدرا منيرا • وابن البدر من ذاك الجمال \*

فقد اوقع التباين بين جال ذلك المحبوب وجمال البدر مع انهما من نوع واحد وهو  
مطلق جال (قوله ماتوال الغمام وقت ربيع) اي الذي هو وقت ثروة الغمام (قوله يوم  
سحاه) اي الذي هو وقت فقر الامير لكثرة السائلين وكال بذله (قوله فوال الامير الخ)  
اي قد اوقع التباين بين التوالين مع انهما من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله  
فوال الامير اي كل نوال فيه وكذا يقال في قوله ونوال الغمام (قوله هي عشرة آلاف  
درهم) اي وقبل ان بدرة العين جلد ولد الضأن مملوءا من الدراهم كافي القاموس وانكر  
ان يكون بدرة العين اسما لعشرة آلاف اوسبعة اوحسة انتهى اطول ومن كلامه يعلم  
ان قول الشارح هي عشرة آلاف درهم تفسير لمجموع المضاف والمضاف اليه فاقى بس  
عن سم فيه نظر (قوله ذكر متعدد ثم اضافة الخ) الاخصر ان يقول ذكر متعدد ثم  
تعيين مالكل (قوله وبهذا القيد) اي قوله على التعيين (قوله يخرج الف والنشر)  
اي لما تقدم انه ذكر متعدد ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بان السامع يردده اليه  
(قوله وقد اهمله السكاكي) اي ترك ذكر هذا القيد وهو قوله على التعيين (قوله اعم)

اي لانه شرط في الف عدم تعيين مالكل واحد وقال هنا ذكر متعدد واطافة مالكل اليه  
وهذا صادق بان يكون هناك تعيين اولا (قوله واقول) اي في الجواب عن السكاكي  
حيث ترك قيد التعيين وصار كلامه محتملا للقول بتباين التقسيم للف والنشر وللقول  
بان التقسيم اعم عموما مطلقا (قوله ان ذكر الاضافة ممن عن هذا القيد) اي قيد التعيين  
لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه فهي مقتضية لتعيين من التكلم وهذا مفقود  
في الف والنشر اذ ليس الخ وهذا اي كون الاضافة مقتضية عن التعيين لاقتضاءها اياه  
فيكون ذكر المصنف لها تأكيد والحاصل انا لانسلم ان السكاكي اهمل ذلك القيد حتى  
يكون التقسيم عنده اعم لانه ذكر الاضافة المستلزمة لتعيين فيكون التقسيم عنده مبينا  
لف والنشر (قوله بل يذكر فيه مالكل) اي من غير اضافة والحاصل انه في التقسيم  
يضيف المتكلم مالكل واحد اليه واطافة مالكل اليه تستلزم تعيينه في التقسيم اضافة  
وتعيين من التكلم بخلاف الف والنشر فان التكلم انما يذكر مالكل واحد من غير اضافة

(ولا يقيم على ضمير) اي  
ظلم (يراد به) الضمير عائد  
على المستثنى منه المقدر  
العام (الا الاذلان) في  
الظاهر فاعل لا يقيم وفي  
التحقيق بدل اي لا يقيم احد  
على ظلم يقصد به  
الاهذان (عير الحى) وهو  
الحمار (والوتد) هذا اي  
هيرا الحى (على الحصف)  
اي الذل (مربوط برمته)  
هي قطعة جبل بالية

والذي يصيف ما لكل واحد اليه انما هو السامع بذهنه فلاضافة من السامع وكذلك  
 التعين ولا اضافة فيه ولا تعين من التكلم (قوله التماس) هو جرير بن عبد المسبح كافي  
 الاطول (قوله على ضمير) على بمعنى مع اى مع ضمير اى مع ظلم اى لا يتوطن في موطن  
 الظلم احد الا الاذلان (قوله الضمير) اى فيه عائد على المستثنى منه المقدار العام اى لا يقيم  
 احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (قوله في الظاهر) اى فهو استثناء مفرغ  
 حيث اسند الفعل له في الظاهر وفي الحقيقة اسند الى العام المحذوف (قوله غير الحنى) العبر  
 هو الحجاز الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا لانه الذى يربط ويحمل الذل وبمعنى  
 ذلك اضافته المحى فقول الشارح وهو الحمار اراد به الاهلى (قوله والوند) بكسر التاء  
 وقحها (قوله على الحنف) اى مع الحنف وهو حال من مربوط (قوله قطعة جبل  
 بالية) اى فالعنى هذا على الذل مربوط بقطعة جبل بالية يسهل الخلاص معها عن  
 الربط ويحتمل ان المراد هذا مربوط على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب  
 فلان برمته قاله في الاطول (قوله اى يدق) تفسير مراد وقوله وبشق رأسه تفسير  
 بحسب الاصل (قوله فلا يرئى له احد) لا يخفى ان عدم الرحمة مشترك بين غير الحنى  
 والوند وحيث قلوا لى جعل ضمير له راجعا لكل منهما ويجعل قوله فلا يرئى متفرعا  
 على الشج والربط (قوله الربط على الحنف) اى مع الحنف (قوله على التعين) متعلق  
 باضاف ووجه التعين ان ذا بدونها اشارة للقريب واما مع هاء التنبه فهو اشارة  
 للبعد (قوله فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العبر والوند) وحيث فلا يتحقق  
 التعين لا يقال انه تعين كون الاول للاول والثانى للثانى بقربة خبر كل منهما لان  
 المراد التعين في اللفظ واما بالقربة فهذا متحقق حتى في الف والشر وحيث كان التعين  
 لفظا في اليت غير متحقق فهو من الف والشر دون التقسيم (قوله الجمع مع التفريق)  
 اورد كلمة مع اشارة الى ان المحسن اجتماعهما وكذا يقال فيما يأتى وانما لم يذكر اجتماع  
 المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة  
 واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما قاله عبد الحكيم (قوله وهو  
 ان يدخل شيان) بناء الفعل للفعل وشيئان نائب الفاعل اى وهو ان يجمع بين شيئين  
 فاكثرفى معنى اى فى حكم اى فى شئ محكوم به كالمشابهة بالنار والمراد بجمعهما في الحكم  
 ان يحكم عليهما بشئ واحد كما يرشده قول الشارح ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما  
 كالنار وهذا هو الجمع (قوله كقوله) اى الوطواط (قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب  
 في كونهما كالنار) اى في المماثلة للنار اى وهذا هو الجمع لانه كما مر الجمع بين متعدد في حكم  
 والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار (قوله ثم فرق بينهما) اى  
 بين التشبيهين (قوله الحرارة والاحتراق) اى حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى  
 ان المراد بحر النار حرارتها في نفسها لا تغيرها لانه المناسب لتشبيه القلب بها (قوله

(وذا) اى الوند (بشج)  
 اى يدق ويشق رأسه (فلا  
 يرئى) اى فلا يرق ولا  
 يرحم (له احد) ذكر العبر  
 والوند ثم اضاف الى الاول  
 الربط على الحنف والى  
 الثانى الشج على التعين  
 وقيل لا تعين لان هذا  
 وذا متساويان في الاشارة  
 الى القريب فكل منهما  
 يحتمل ان يكون اشارة الى  
 العبر والوند فاليت من  
 الف والشر دون التقسيم  
 وفيه نظر لانا لانسلم  
 التساوى بل في حرف  
 التنبه اعلم الى ان القرب  
 فيه اقل بحيث يحتاج الى  
 تنبيه ما بخلاف الجرد عنها  
 فهذا للعريب اعنى العبر  
 وذا للقرب اعنى الوند  
 وامثال هذه الاعتبارات  
 لا ينبغي ان تهمل في عبارات  
 البلغاء بل ليست البلاغة  
 الارطابة امثال ذلك  
 (ومنه) اى ومن المعنوى  
 الجمع مع التفريق وهوان  
 يدخل شيان في معنى  
 ويفرق بين جهتي الادخال  
 كقوله

وهو جمع متعدد) اى كاروم فى البيت الاقنى فانه يتناول النساء والرجال والاولاد والمال  
وازرع وقوله تحت حكم اى كالتشقاء (قوله ثم تقسيمه) اى الحكم اى اضافة ممالك متعددة  
اليه من ذلك الحكم (قوله اى تقسيم متعدد) اى اضافة ممالك متعددة اليه ثم جمعه  
تحت حكم (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو ابو الطيب المتننى فى مدح سيف الدولة  
ابن جند ان الهدى اى حين غزا خرشنة بفتح الخاء وسكون الراء وقبح الشين المجهمة  
والنون التى بعدها بلدة من بلاد الروم ولما غزا تلك البلدة اتفق له انه سبى وقتل منهم  
وام يفتحها فقال المتننى القصيدة تسليمة له وقبل البيت الاول

• قاد المقانب اقصى شربها نهل • مع الشكيم وادنى سيرها سرع •

• حتى اقام على ارباض خرشنة • اليتين وبعدها

• الدهر معتذر والسيف منتظر • وارضهم لك مصطاف ومرتب •

والضمير فى قاد وكذا فى اقام للمدوح وهو سيف الدولة والمقانب جمع مقنب ما بين  
الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد هنا الصباكر والهل الشرب الاول اى غاية  
شربها النهل مع الشكيم وهو الحديد التى تكون داخل فم الفرس وادنى سيرها  
السرع وقوله الدهر معتذر الخ اى ان الدهر يعتذر اليك حيث لم ينسر لك قبح بلدهم  
والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف  
والربيع (قوله وتضمين الاقامة معنى التسلط) فيه اشارة الى تصميم عزم ذلك المدوح  
على قبح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح (قوله  
عداها بعلى) اى والا فالقامة تنعدي بنى اوبالباء (قوله وهو ملحق بالمدينة) اى  
من السور كما يدل عليه قول الاطول جمع ربيض بمعنى السور ولكن المقرر ان  
الربيض هو ما حول المدينة من البيوت كالحسينية والقواله بمصر (قوله تشقى به)  
اى بالمدوح اى باقامته هناك (قوله والصلبان جمع صليب النصرى) اى جمع  
صليب وهو معبود النصرى (قوله جمع بيعة) بكسر الباء الموحدة وسكون الباء  
المثناة تحت (قوله وهى متعبدهم) اى النصرى اى واما متعبد اليهود فيقال له كنيسة  
وقيل بالعكس (قوله وحتى متعلق بالفعل) اى مرتبط به من حيث انها عطفت الفعل  
الذى بعدها عليه وليست جارة كما يوهمه كلامه لان الجار لا يجوز دخوله على  
الفعل الغير المأول والمعنى انه قاد الصباكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به

الروم والصلبان والبيع والمراد بشقيتها به هلاكها (قوله جمع فى هذا البيت شقاء  
الروم بالمدوح) الاول اى يقول جمع فى هذا البيت الروم الشامل للنساء والاولاد  
والمال والزرع فى حكم وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبى وقتل ونهب واحراق  
ورجع لكل واحد من هذه الاقسام ما يناسبه فرجع لسبى ما سكبوا من النساء واقتل  
ما ولدوا ولنهب ما جمعوا اى من الاموال والنار ما زرعوا واشجارهم للاحراق تحت

فوجهك كالنار فى ضوئها  
وقلبي كالنار فى حرها )  
ادخل قلبه ووجهه الحبيب  
فى كونهما كالنار ثم فرق  
بينهما بان وجه الشبه فى  
الوجه الضومو المعان وفى  
القلب الحرارة والاحتراق  
(ومنه) اى ومن المعنوى  
(الجمع مع التقسيم وهو  
جمع متعدد تحت حكم ثم  
تقسيمه او العكس) اى  
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت  
حكم (فالاول) اى الجمع  
ثم التقسيم (كقوله حتى  
اقام) اى المدوح وتضمين  
الاقامة معنى التسلط  
عداها بعلى قال (على  
ارباض) جمع ربيض وهو  
ما حول المدينة (خرشنة)  
وهى بلدة من بلاد الروم  
(تسقى به الروم والصلبان)  
جمع صليب النصرى  
(والبيع) جمع بيعة

القدور ومزروعااتهم للطبع والخبز بالنار واما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم  
يتمرض له في التقسيم حتى يقال انه من التعدد المجموع في الحكم والحاصل ان الشقاء وان  
تعلق بالروم والصلبان والبيع الا ان التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكر مادون من الخ)  
اي انه عبر عن نسائهم واولادهم بما الموضوعة لغير العاقل دون من الموضوعة لمن يعقل اشارة  
الى اهانتهم وقلة المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من جنس ذوى العقول (قوله وملائمة)  
عطف على اهانة (قوله كقوله) اي قول حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه في حق الصحابة  
(قوله او حاولوا) عطف على حاربوا (قوله مجيبة) خبر مقدم وتلك مبتدأ مؤخر منهم صفة  
لسجية وكذا قوله غير محدثة فقد فصل بين الصفة والموصوف بالابتداء والمعنى تلك الخصلة  
وهي اضرار الاعداء ونفع الاشياء غريزة فيهم وطبيعة لهم وقوله شرها البدع مبتدأ  
وخبر والجملة خبر ان وجملة فاعلم اعتراضية بالقاء وجملة ان الخلائق شرها البدع متأخرة  
جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله غير محدثة وهو لم جعلتها غير محدثة مع انها محدودة  
مطلقا (قوله وهي البدعات المحدثات) اي من الاخلاق وهذا بيان للمعنى المراد من البدع  
في البيت والحاصل ان البدع جمع بدعة وهي في الاصل الامر الحادث في الدين بعد استكمالها  
بالكتاب والسنة والمراد بالبدع هنا في البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها  
يشبه الفرائض وبعضها مستحدث فخر الاخلاق ما كان مستحدثا لا ما كان كالفرائض لا يقال كون  
الصفة في الشيء بدعة بنا في كونها خليفة للزوم الخليفة لانا نقول قد نسمى خليفة باعتبار  
دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) اي  
في البيت الاول (قوله الاولياء) اي الاتباع والانصار (قوله ثم جمعها في الثاني) اي  
ثم جمع تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سجية الاوضح في كونها سجية  
غير محدثة حيث قال مجيبة تلك منهم كما في المطول (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) اي  
من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصله ان يجمع بين متعدد في حكم ثم يفرق اي  
يوقع التباين بينها ثم يضاف لكل واحد ما يناسبه (قوله اي امره) هذا التأويل  
واجب لصحة المعنى لاستحالة الظاهر وهوان المولى سبحانه وتعالى والمراد يوم يأتي  
حامل امره وهو الملك او المراد بامر ما امر به والمراد بآياته حصوله (قوله اي هوله)  
هذا التأويل واجب لا لاجل صحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للمحافظة  
على المقصود لان المقصود تفضيل اليوم والمناسب له مجيء الهول لا مجردا لزمان  
(قوله لا تكلم نفس) اي لا تكلم فيه نفس لقد فت احدى الناء بن اختصارا (قوله  
من جواب او شفاعا) الاتعصار عليهما اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق  
اولا انه الانسب بالسياق من قوله قبل هذه الآية فاغثت عنهم آلهتهم الآية ولان عدم  
التكلم بما ينفع هو الموجب لزيادة الهول فان المنع من الكلام بغير ذلك كطالبة

وهي متعبد بهم وحتى  
متعلق بالفعل في البيت  
السابق اعني قاذ المقاب  
اي العساكر جمع في هذا  
البيت شقاء الروم بالممدوح  
ثم قسم فقال (للسبي ما تكسوا  
والقتل ما ولدوا) ذكر ما  
دون من اهانة وقلة مبالاة  
بهم كأنهم من غير ذوى  
العقول وملائمة لقوله  
(والنهب ما جمعوا والنار  
ما زرعوا \* والثاني) اي  
التقسيم ثم اجمع (قوله  
قوم اذا حاربوا - ضروا  
عدوهم \* او حاولوا) اي  
طلبوا (النفع في اشياهم)  
اي اتباعهم وانصارهم  
(تفعوا \* مجيبة) اي غريزة  
وخلق (تلك) الخصلة  
(منهم غير محدثة \* ان  
الخلائق) جمع خليفة  
وهي الطبيعة والخلق  
(فاعلم اثرها البدع) جمع  
بدعة وهي البدعات

الخصم بالحق لا يوجد الشدة آه سم ( قوله الا باذنه ) اى الا باذن الله تعالى لقوله تعالى فى آية اخرى لا يتكلمون اى بما ينفع من جواب الوشاعة الا من اذن له الرحمن ان قلت هذه الآية تفيد انهم يتكلمون باذنه تعالى وهذا مساف لقوله فى آية اخرى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون قلت هذا فى موقف وذلك فى موقف آخر واذا اختلف الزمانان فلا معارضة اوان المأذون فيه الجواب الحق المقبول والمنوع عنه العذر الباطل الغير المقبول ( قوله ففهم ) اى الانفس الكائنة يوم القيامة وهى اهل الموقف ولذا قال الشارح اى من اهل الموقف ( قوله شقى ) اى محكوم له بالشقاوة اى دخول النار وهذا شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصي وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره فى قوله الا ماشاء ربك ( قوله اخراج النفس بشدة الخ ) هذا تفسير للزفير والشهيق بحسب الاصل ثم يحتمل ان يكون هذا المعنى مرادا من الآية ويحتمل ان المراد لهم فيها غم ونعب بسبب تذكرهم ما فاتهم الموجب لمساهم فيه فشبه حالهم الذى هم فيه من التعب والنم بحالة من استولت الحرارة على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ الدال على المشبهة للشبه ( قوله اى سموات الآخرة وارضها ) وهذه دائمة باقية لا تنقضاء لها ويدل على ان المراد سموات الآخرة وارضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات ( قوله او هذه العبارة كناية الخ ) اى ان المراد سموات الدنيا وارضها ولا ينافى التأييد بها فافاؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لان مدة دوام سموات الدنيا وارضها من لوازمها الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمال اللفظة فى مثل ذلك فكأنه قبل خالدين فيها خلودا طويلا لانهاية له فهو مثل قول العرب لا افضل كذا ما قام ثير وملاح كوكب ( قوله ونفى الانقطاع ) عطف تفسير ( قوله اى الا وقت مشيئة الله تعالى ) اى عدم الخلود ثم يحتمل ان الشارح حل ما على انها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخلا فى معناها لانها نابعة عنه ويحتمل انه حلها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر فى الكلام ( قوله من تخليد البعض ) بيان لما ( قوله كالكفار ) الكاف فيه استقصائية وكذا يقال فى قوله كالفساق ( قوله واما الذين سعدوا ) اى بالايمان وان شقوا بسبب المعاصي لا يقال فلى هذا كيف يكون قوله ففهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا مع ان شرطه ان تكون صفة كل قسم منفية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقى او مانع الجمع وهنا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا يتخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين فى شخص باعتبارين فتكون اما فى قوله واما الذين سعدوا المتع الخلو قبوز الجمع ( قوله عطاء ) مصدر مؤكدة اى اعطوا عطاء

الحدثات قسم فى الاول صفة الممدوحين الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها شجيرة ( ومنه ) اى ومن المعنوى ( الجمع مع التفريق والتقسيم ) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم تعرض له ( كقوله تعالى يوم يأتى ) يعنى يأتى الله اى امره او يأتى اليوم اى هو له والظرف منصوب باضمار اذكر ( او بقوله لا تتكلم نفس ) اى بما ينفع من جواب الوشاعة ( الا باذنه ففهم ) اى من اهل الموقف ( شقى ) مقضى له بالنار ( وسعيد ) مقضى له بالجنة ( فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير ) اخراج النفس بشدة ( وشهيق ) رده بشدة ( خالدين فيها ما دامت السموات والارض )

والجمله حالية ( قوله ومعنى الاستثناء الخ ) جواب عما يقال مامعنى الاستثناء في قوله  
الامشاء ربك مع ان اهل الجنة لا يخرجون منها اصلا وكذا اهل النار لا يخرجون  
منها والاستثناء يفيد خروجهم لان معنى الآية ان كل اهل النار خالدون فيها  
في كل وقت الا الوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيه وكذا يقال في اهل الجنة ولا شك  
ان هذا يفيد ان هناك وقتا لا يخلد احد فيه فيكون اهل كل دار خارجين منها في ذلك  
الوقت وحاصل الجواب انه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء  
ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم  
ناقص باعتبار المبدأ فظهر ان ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد ( قوله ان بعض  
الاشقياء لا يخلدون ) كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان اى وهذا كاف في صحة  
الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف  
الخلود في النار عن كل واحد من اهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين  
الذين لا يخلدون فيها ( قوله والتأيد الخ ) اى والاقامة في المكان ابدًا وقوله من مبدأ  
معين اى كالاذن لاهله في الدخول فيه وقوله كما ينتقض باعتبار الانتهاء اى كافي الاستثناء  
الاول وقوله فكذلك باعتبار اى فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء اى كافي الاستثناء الثاني  
وذلك لعدم حصول التأيد من ذلك الوقت المعين ثم ان كلام الشارح هذا يقتضى  
ان الاستثناء الثاني من الخلود كالاول وان المعنى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون  
فيها في جميع الاوقات الا الوقت الذي شاء ربك عدم خلودهم فيه لمنعه بعض الناس  
من دخولها حين الاذن لاهلها بالدخول والحاصل ان الاستثناء في الموضعين من الخلود  
باعتبار ما تضمنه من الاوقات لانه يتضمن وقتا لا ينتهى لان الوصول وهو الذين لان  
الاستثناء منه يلزم عليه ايقاع ما على العاقل تأمل ( قوله قد جمع الانفس بقوله الخ )  
اى قد جمع الانفس في التكلم بقوله لانكم نفس لان النكرة في سياق النفي تم ( قوله ثم  
فرق بينهم ) اى بان اوقع التباين بينها بجعل بعضها شقيا وبعضها سعيدا بقوله فهم  
شقي وسعيد وقد يقال ان هذا ليس من باب الجمع والتفريق لان المجموع في الحكم الذي  
هو التكلم الانفس والتفريق متعلق باهل الموقف لان ضمير فهم شقي وسعيد رجمه  
الشارح لاهل الموقف وما كان يتم كون الآية من الجمع والتفريق الا لو كان ضميرهم  
راجعا للانفس واجاب الشارح الملوى بان الانفس واهل الموقف شيء واحد  
لان النفس في لانكم نفس نكرة في سياق النفي فتم كل نفس في ذلك اليوم والنفس  
في ذلك اليوم هي نفوس اهل الموقف فامجد المراد بالنفس بالمراد باهل الموقف  
وحينئذ فعود الضمير على اهل الموقف كموده على الانفس ( قوله احدهما ان يذكر  
احوال الشيء مضافا الى كل ما يليق به ) المراد بالاضافة مطلق النسبة ولو بالاسناد  
لا خصوص الاضافة النحوية وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم لان ما تقدم

اى سموات الآخرة  
وارضها او هذه العبارة  
كنائية عن التأيد وفي  
الانقطاع ( الاما شاء ربك )  
اى الا وقت مشيئة الله تعالى  
( ان ربك فعال لما يريد )  
من تخليد البعض كال كفار  
واخراج البعض كالفساق  
( واما الذين سعدوا ففي  
الجنة خالدون فيها مادامت  
السموات والارض الا  
ما شاء ربك عطاء غير  
محدود ) اى غير مقطوع  
بل يمتد الى نهاية ومعنى  
الاستثناء في الاول ان بعض  
الاشقياء لا يخلدون في النار  
كالعصاة من المؤمنين الذين  
شقوا بالعصيان وفي الثاني  
ان بعض السعداء لا يخلدون  
في الجنان بل يفارقونها  
ابتداء يعنى ايام عذابهم  
كالفساق من المؤمنين الذين  
سعدوا بالايمان والتأيد  
من مبدأ معين كما ينتقض  
باعتبار الانتهاء فكذلك  
باعتبار الابتداء



ان يذكر متعدد اولاً ثم يضاف لكل ما يناسبه على التمين بخلاف ما هنا فانه يذكر المتعدد  
 ويذكر مع كل واحد ما يناسبه (قوله كقوله) اى قول ابي الطبيب المنبى (قوله ساطلب  
 حق بالقنا ومشايخ) القنا بالقاف والنون جمع قناة وهى الرخ وفى بعض النسخ بالفتى  
 بالقاء والتاء وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه  
 وجاعته من الرجال الذين لهم لحنى والانشام وضع اللثام على الفم والانتف فى الحرب  
 وكان ذلك من عادة العرب فقوله من طول ما اتمتوا اى شدوا اللثام حالة الحرب وفى هذا  
 اشارة الى كثرة حريهم وفى ابن يعقوب ان طول اللثام عبارة عن لزومهم زى الكبراء  
 واهل المروءة فى عرفهم (قوله لشدتوطأتهم) اى ثباتهم على اللقاء (قوله ودفاع ملم)  
 اى مدافعة الامر العظيم النازل (قوله اذا شدوا) بفتح الشين اى حملوا على العدو  
 والثقل هنا عبارة عن شدة نكابة الملاقى لهم وعجزه عن تحمل اذاهم (قوله لقيام  
 واحد مقام الجماعة) اى فى النكابة (قوله قليل اذا عدوا) اى لان اهل النجدة مثلهم  
 فى غاية القلة (قوله ذكر احوال المشايخ) اى من الثقل والخفة والكثرة والقلة (قوله  
 وهكذا الى الآخر) اى فاضاف الى الكثرة حالة الشدة واضاف الى القلة حالة العد  
 ولا ينفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل  
 اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله استيفاء اقسام الشئ) اى بحيث لا يبقى للمقسم  
 قسم آخر غير ما ذكر ومنه قول النجاة الكلمة اسم وفعل وحرف (قوله يهب لمن يشاء انا)  
 قدم الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر  
 الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم ثم انه لما حصل للذكر كسر جبره  
 بالترفيف لان فى التعريف تنويها اى تعظيماً بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء  
 الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم بعد ذلك اعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم  
 والتأخير فقدم الذكر وافر الاناث اشارة الى ان تقديم الاناث لم يكن لاستحقاقهن  
 التقديم بل لمقتضى آخر وهو الاشارة الى ان الله يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد (قوله  
 اوزوجهم) من المزاوجة وهى الجمع اى اويجمع لهم من الذكر ان والاناث (قوله  
 ويجعل من يشاء عقيماً) اى لا يولد له اصلاً انه عليم بالحكمة فى ذلك فدير على ما يريد  
 لا يتعاصى عليه شئ مما اراده (قوله فان الانسان الخ) حاصله ان الآية قد تضمنت  
 ان الانسان الذى شانه الولادة ينقسم الى الذء لا يولد له اصلاً والذى يولد له جنس الذكور  
 فقط والى الذى يولد له جنس الاناث فقط والى الذى يولد له جنس الذكور والاناث معا  
 فكانه قيل الانسان اما ان لا يكون له ولد اصلاً واما يكون له جنس الذكور فقط واما ان  
 يكون له جنس الاناث فقط واما ان يكون له الجنسان معا فهذا تقسيم مستوف لا قسام الانسان  
 باعتبار الولادة وعدمها واعلم ان السر فى الايتان با والمقتضية للباينة فى قوله تعالى  
 اوزوجهم ذكر انا وانا دون الواو المقتضية للجمع كاذكر فيما قبل هذا القسم وبعده

فقد جمع الانفس بقوله  
 لا تكلم نفس ثم فرق بينهم  
 بان بعضهم شقى وبعضهم  
 سعيد ثم قسم بان اضاف الى  
 الاشقياء ما لهم من عذاب  
 النار والى السعداء ما لهم  
 من نعيم الجنة بقوله  
 فاما الذين شقوا الى آخره  
 (وقد يطلق التقسيم على  
 امرين آخرين احدهما ان  
 يذكر احوال الشئ مضافاً  
 الى كل من تلك الاحوال  
 ما يليق به كقوله) ساطلب  
 حق بالقنا ومشايخ كأنهم  
 من طول ما اتمتوا مرد  
 (نقال) لشدتوطأتهم على  
 الاعداء (اذا لا قوا) اى  
 حاربوا (خفاف) اى  
 مسرعين الى الاجابة (اذا  
 دعوا) الى كفاية مهم  
 ودفاع ملم (كثير اذا شدوا)  
 لقيام واحدا مقام الجماعة

هو انه لما عبر بالضمير في بزوجهم اراجع للطائفتين المذكورتين او احديهما ولم يقل  
وبهب لمن يشاء اتي بالولاء لشارة المبينة وان هذا غير ما ذكر اولاذ المذكور اولاً هو  
الذكور فقط والاناث فقط بخلاف مآلو عبر بالواو فانه يفيد ان الذي اختص بالذكور  
او اختص بالاناث يجمع له بين الذكور والاناث وليس بصحيح لان المراد كما مر ذكر كل قسم  
على حدة واما الاقسام الاخر فلما قال فيها بهب لمن يشاء ويجعل من يشاء فغير  
بالظاهر من الموهوب له والمجصول له فهم انها اقسام مستفاه مختلفة في نفس الامر  
لان للفظ الظاهر اذا كرر افاد الغاية بخلاف الضمير ولما كانت مختلفة عطفت بالواو  
تبينها على تواقعها في الوقوع واشتركاها في الثبوت كذا قيل لكن يرد ان يقال لم لم يقل  
او بزوجه من يشاء ذكرانا وانا اي يجعل لمن يشاء الذكور والاناث معا فيفيد المبينة  
ويجوز الكلام على نسق واحد وقد يقال فائدة العدول عن التصريح بمن يشاء  
في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير اسلوب الكلام الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية  
الاصح افاده يس نقلا عن السيد وتأمله (قوله وهو ان ينزع الخ) قال في الاطول هذا  
لا يشمل بظاهاه نحو لقيت من زيد وعمر واسد اولاً نحو لقيت من زيد اسدين او اسدا  
فالاولى ان يقال وهو ان ينزع من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله فيها انتهى  
قال الفارسي وهذا الانزعاع دائر في العرب يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم  
الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت  
ماخوذة من استعمال البغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا لمبالغة (قوله آخر) هو بارفع  
تائب فاعل ينزع وأشار الشارح بتقدير امر الى انه صفة لمحذوف (قوله اي لاجل  
المبالغة) اي ان الانزعاع المذكور يرتكب لاجل افادة المبالغة اي لاجل افادة انك  
بالت في وصف المتزاع منه بتلك الصفة (قوله وذلك) اي ما ذكر من المبالغة لكما لها  
الخ فهو علة للعلة ويحتمل ان المراد وذلك اي ما ذكر من الانزعاع لاجل المبالغة لكما لها  
الخ فهو علة للعلة مع علته وانما قدر الشارح ذلك اشارة لدفع ما قد ينوهم من ان فيه  
متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكما لها ويصح ان يجعل لام لكما لها بمعنى في صلة  
لمبالغة اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة فيه (قوله لكما لها فيه) اي لادعاء كمال تلك  
الصفة في ذلك المتزاع منه وانما قلنا لادعاء الكمال للاشارة الى ان اظهار المبالغة  
بالانزعاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الامر بحسب نفس الامر بل ادعاء  
كمالها فيه كاف سواء طابق الواقع ام لا ووجه دلالة الانزعاع على المبالغة المبينة على  
ادعاء الكمال ما تقرر في العقول من ان الاصل والمنشأ لما هو مثله يكون في غاية القوة حتى  
صار يفيض بمثلاته فاذا اخذ موصوف بصفة من موصوف آخر بها فهم انك  
بالت في وصفه حتى صيرته في منزلة هي ان من كانت فيه تلك الصنة صار متصفا  
بتفريع امثاله عنه فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها لقوتها كما تفيض الاشعة عن شعاع

(قليل اذا عدوا) ذكر  
احوال المشايخ و اضاف  
الى كل حال ما يناسبها بان  
اضاف الى الثقل حال  
الملاقة والى الخفة حال  
الدعاء وهكذا الى الآخر  
(والثاني استيفاء اقسام  
الشيء كقوله تعالى بهب  
لمن يشاء انا و بهب لمن يشاء  
الذكور او بزوجهم ذكرانا  
وانا ويجعل من يشاء عقي)  
فان الانسان اما ان لا يكون  
له ولدا ويكون له ولد  
ذكر او انثى او ذكر وانثى  
وقد استوفى في الآية جميع  
الاقسام (ومنه) اي ومن  
المعنوي (التجريد وهو ان  
ينزع من امر ذي صفة)  
امر (آخر مثله فيها) اي  
مماثل لذلك الامر ذي  
صفة في تلك الصفة  
(مبالغة) اي لاجل المبالغة  
وذلك (لكما لها) اي تلك  
الصفة (فيه) اي في ذلك  
الامر حتى كأنه بلغ من  
الاتصاف بتلك الصفة الى  
حيث يصح ان ينزع منه  
موصوف آخر بتلك  
الصفة (وهو) اي التجريد  
(اقسام)

الشمس وكأبيض الماء عن ماء البحر وإلى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أي الأمر  
المتزعم منه بلغ الخ (قوله إلى حيث) أي إلى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أي  
سبعة لأن الانزعاج إما أن يكون بحرف أو بدون حرف وإما أن يكون بألف أو بباء  
إما دخلة على المتزعم منه أو على المتزعم وما يكون بدون حرف إما أن يكون لأعلى  
وجه الكناية أو يكون على وجه ما ثم هو إما انزعاج من غير التسكيم أو انزعاج  
من التسكيم نفسه فهذه أقسام سبعة أشار المصنف إليها ولا مثلها فيما يأتي  
(قوله بمن التجريدية) جمل بعضهم التجريد معنى رأسه بكلمة من والأصح أنهم  
ابتدائية كما أن باء التجريد باء المصاحبة قاله عبد الحكيم وتدخل من على المتزعم منه  
ولم يوجد دخولها على المتزعم بخلاف الباء كذا في الأطول قال العلامة العقوبي  
والناسيب لمن حيث دخلت على المتزعم من أن تكون للابتداء لأن المتزعم مبتدأ وناشئ  
من المتزعم منه الذي هو مدخول من وأما جعلها للبيان فلا يفيد المبالغة لأن بيان شيء  
بشيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعل شيء مبتدأ ومنشأ الذي وصف فانه  
يدل على كمال ذلك الشيء باعتبار ذلك الوصف فإذا قيل لي من فلان صديق جيم فكانه  
قبل خرج لي من فلان وإتاني منه صديق آخر ولا شك أن هذا يفيد المبالغة في وصف فلان  
بالصدقة (قوله لي من فلان صديق جيم) أي لي صديق جيم ناشئ من فلان أي مبتدأ  
ومتزعم منه (قوله أي قريب) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم  
لامره (قوله من الصدقة) أي من مراتبها وقوله حدا أي مكانا ومرتبة وقوله صح  
معه أي صح بمصاحبة للانصاف بذلك الحد من الصدقة (قوله أن يستخلص منه)  
أي ينزع منه ويستخرج منه (قوله نحو قولهم) أي في مقام المبالغة في وصف فلان  
بالكرم (قوله لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) يصح أن تكون الباء للمصاحبة أي  
لتسألن البحر معه أي شخصاً كريماً كالبحر مصاحبه له ويصح جعلها للسمية أي لتسألن  
بسيه البحر أي شخصاً آخر كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجرداً عنه مماثلة  
في كونه يسأل (قوله بالغ الخ) أي بناء على أن المراد بالسؤال في قوله لتسألن به البحر سؤال  
دفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة ويحتمل أن يكون السؤال لدفع الجهل  
فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (قوله في المتزعم) أي على المتزعم لأعلى المتزعم منه  
كما في القسم الذي قبله (قوله وشواه) أي ورب فرس شواه (قوله أولاً أصابها  
من شدة الحرب) أي من الضربات والطعنات وأول تنوع الخلاف وذلك لأن الشوه  
قبل أنه قبح الوجه لسعة الاشتاق جمع شق وهو جانب الفم وقيل قبح الوجه لما أصابه  
من شدة الحرب والوصف بالشوهاية لما ذكر وإن كان قبيحاً في الأصل لكنه يستحسن  
في الخيل لأنه يدل على أنها ما بعد لشدة لقوتها وأهليتها وأنها مما حرب للآلة  
في الحروب والتصادم وذلك كال فيها (قوله إلى صارخ الوغى) أي إلى الصارخ

(الذي)

منها) ما يكون بمن التجريدية  
(نحو قولهم لي من فلان  
صديق جيم) أي قريب  
بهتم لامره (أي بلغ فلان من  
الصدقة حداً صح معه)  
أي مع ذلك الحد (أن  
يستخلص منه) أي من فلان  
صديق (آخر مثله فيها) أي  
في الصدقة (ومنها)  
ما يكون بالباء التجريدية  
الدخلة على المتزعم منه  
(نحو قولهم لئن سألت  
فلانا لتسألن به البحر) بالغ  
في انصافه بالسماحة  
حتى انزع منه بحراً في  
السماحة (ومنها) ما يكون  
بدخول باء المعية في المتزعم  
(نحو قوله وشواه) أي فرس  
قبح النظر السعة اشتدتها  
أولاً أصابها من شدة  
الحرب (تعلموا) أي تسرع  
(بي إلى صارخ الوغى)  
أي مستغيث في الحرب  
(مستلم) أي لابس لآلة  
وهي الدرع والباء  
للابسة والمصاحبة (مثل  
الضيق) هو الفعل المكرم  
(المرحل)

الذى بصرخ في مكان الوغى والوغى الحرب والصارخ الذى بصرخ في مكان الحرب هو الذى يصيح وينادى الفرسان لحضور الحرب والاجتماع اليه لاعانه (قوله لائمة) بالهمزة الساكنة وقد تسهل (قوله والباء للملابسة والمصاحبة) اى متعلقة بمحذوف على انها ومجرورها في محل الحال من المجرور في بي اى تدور في حاله كوفى مصاحبا لمستلم آخر وليست الباء للمتدبة وليس قوله بمستلم بدلا من الباء في قوله بي لان ذلك يفوت التجريد ولانه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا كان مفيدا للاحاطة ولا السببية متعلقة بتعدولان المعنى حيث تدور في بسبب مستلم وحيث تدور فيكون المستلم الذى هو المتزع سببا للتجرد منه والمقرر هو ان التجرد منه سبب ومنشأ لا العكس نعم يمكن اعتبار السببية بتكلف وذلك بان تدعى المبالغة حتى صار الاصل والسبب فرما ومسيا وانما لم يحمل على ذلك لان المبالغة المفيدة للتجريد تكفى في الحسن ومتى ما زيد عليها ما اوجب العكس صار الكلام كالمز و صار في غاية البرودة كما يشهد بذلك الذوق السليم (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف للملابسة (قوله مثل الفتيق) قال سم الظاهر انه صفة لمستلم لقرينه منه وقال يعقوبى بالجر صفة لشواه والفتيق بالغاء والنون ثم ياء تحنية وقاف وقوله وهو الفحل المكرم اى الفحل من الابل الذى ترك اهله ركوه تكرمة له وقوله المرحل اى المرسل عن مكانه اى انه مطلق وغير مربوط في محل فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على المصادمة (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله اشخصه اى اطلقه وقوله وارسله تفسير (قوله بالغ في استعداده للحرب) اى بملازمته لبس اللائمة وغيرها من آلات الحرب (قوله حتى انتزع منه آخر) اى حتى صار بحيث يخرج منه مستعد آخر بصاحبه (قوله في المنتزع منه) اى على المنتزع منه ففي بمعنى على (قوله اى في جهنم) تفسير للضمير المجرور بي وقوله وهى اى جهنم نفسها (قوله لكنه انتزع منها دارا اخرى الخ) حاصله انه بولغ في انصافها بكونها دارا ذات عذاب مخلد حتى صارت بحيث تفيض وتصدر عنها دار اخرى مثلها في الانصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد فكأنه قيل ما اعظم تلك الدار في لزومها لهم وعدم انقباض عذابها عنهم وكونها لا تضعف مع طول الخلود ولا تقنى بتصرم الاعوام حتى انها تفيض دارا اخرى مثلها في الزوم وقوة لعذاب بلاضعف مع التخيل (قوله تهويلا الخ) علة لانتزاع الدار الاخرى منها (قوله ومبالغة في انصافها بالشدة) بحث فيه بعضهم بان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لافى شدة العذاب الا ان يقال انصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب فانزع منها دار اخرى مثلها في شدة العذاب وفي كونها مخلدا فيها انتهى قال العصام يمكن ان لا تكون في هنا للانتزاع بل لا فائدة ان دار الكفار منزلتهم بعض جهنم لان كثيرا منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع من ان يشغلها جميع من دخلها

قوله وعدم القدرة الخ هكذا في النسخ ولعل الاولى ان يقول والقدرة الخ باسقاط كلمة عدم او يقول وعدم القدرة على مصادمته تأمل (مصححه)

من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو في ومعنى من نفسى مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في انصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لا رجلى بفروة تحوى) اى تجمع (الفنائم او يموت) منصوب باضمار ان اى الان يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الفية قلنا لا ينافى التجريد على ما ذكرنا

جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد ( قوله بدون توسط حرف ) اي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الاحوال من غير حرف مستعان به على افادة التجريد ( قوله نحو قوله ) اي قول الشاعر وهو قتادة بن سلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة قبيلة ( قوله فلتن بقت ) اي حبا وقوله لارحلن اي لاسافرن وقوله بغزوة الباء للسببية او بمعنى اللام كما هو في به من النسخ ( قوله نحو الغنائم ) قال في المطول الجملة صفة لغزوة اي تجمع تلك الغزوة الغنائم اي يجمع اهل تلك الغزوة الغنائم وانما منهم قال العصام ويحتمل ان ضمير نحوى للخطاب اي نحوى انت ويكون فيه التفات من التكلم في قوله لئن بقت لارحلن الى الخطاب في قوله نحوى الغنائم اي احوى بها الغنائم واما على كلام الشارح من ان ضمير نحوى للغزوة فلا التفات فيه والالتفات انما هو في او يموت كريم ( قوله منصوب باضمار ان ) اي لو وقوعه بعد او التي بمعنى الا اي لكن ان مات كريم فلان نحوى الغنائم وما ذكره من النصب هو الرواية في البيت والافيجوز رده بالمطف على نحوى بحذف العائد اي لارحلن لغزوة نحوى الغنائم او يموت فيها كريم اي او يستشهد فيها بالقتل ( قوله يعني نفسه ) اي ان الشاعر يعني بالكريم نفسه اي لان معنى الكلام كما افاده السياق اني اسافر لغزوة اما ان اجمع فيها الغنائم او اموت ( قوله من قبيل الالتفات الخ ) اي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد مبني على التعدد وهما متنافيان وذلك لان المعنى المعبر عنه في الالتفات بالمجرى الاول والثاني واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد ان المجرى شيء آخر غير المجرى منه ( قوله قلنا لاينا في الخ ) اي قلنا الالتفات لاينا في التجريد ( قوله على ما ذكرنا ) اي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه قديقهضي انه قد يجامعه الالتفات في الاد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الامر للاتحاد فيه وفي الاعتبار والمراد بالتعدد في التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر ايضا حتى ينافي الالتفات والحاصل ان ما في البيت تجريد نظرا للتغاير الادعائي والالتفات نظرا للاتحاد الواقعي وفي بعض الحواشي ليس مراد الشارح بعدم منافاة الالتفات للتجريد انه يجوز اجتماعهما في لفظ واحد قصد بل مراده ان الالتفات لاينا في احتمال التجريد فكما صح في البيت الالتفات بصح فيه التجريد على البدلية لاعلى الاجتماع وذلك لان من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتفات فقط ومنها ما يصلح لهما معا فاول كما تقدم في قولهم ل من فلان صديق حبيب اذ لا معنى للالتفات فيه لاتحاد الطرفين فيه اذ هما معا غيبة والثاني كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل ربك اذ لا معنى للانتزاع والتجريد

( وقيل تقدير او يموت  
بنى كريم ) فيكون من  
قبيل لى من فلان  
صديق حبيب فلا يكون  
قسما آخر ( وفيه نظر )  
لحصول التجريد  
وتمام المعنى بدون هذا  
التقدير ( ومنها ) ما  
يكون بطريق الكناية  
( نحو قوله ياخير من  
يركب المطى ولا يشرب  
كاسا بكف من خلا )  
اي يشرب الكأس  
يكف الجواد انتزع  
منه جواد اي شرب  
هو بكفه على طريق  
الكناية لانه اذا نفي عنه  
الشرب بكف البخل  
فقد اثبت له الشرب  
بكف كريم

فيه بان يقال انتزع تعالى من ذاته ربا مبالغة في ربوبته للبنى صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع والثالث كالمثال الذي نحن بصدد البحث فيه وهو لئن بقيت لأرحلن بفزوة الخ فان المتكلم بهذا الكلام يحتمل انه قصد المبالغة في وصف نفسه بالكريم حتى انتزع من نفسه كريما آخر فيكون تجريدا ويحتمل انه اراد التنطع في التعبير وتحويل الكلام من اسلوب الى اسلوب آخر جديد فليكون التفاتا واما كون الالتفات والتجريد يجتمعا في مادة قصدا فلا يصح اتهمى كلامه قال العلامة عبد الحكيم والصواب ان اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنقول اليه دالا على صفة كافية نحن فيه فهو يعني قوله كريم التفات من حيث انه انتقل من التكلم للغبية وتجريد من حيث التعبير بصفة الصفة لاجل المبالغة في الكرم ولا يرد ما قيل ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي التباين ولو ادعاء وينبغي تواف لانه انما يلزم ذلك لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة بحسب اقتضاء المقام وهنا ليس كذلك لما علمت ان الالتفات من حيث انه انتقل من التكلم للغبية لاجل تجديد الاسلوب والتجريد من حيث التعبير بصفة الصفة لاجل المبالغة في الكرم مثلا آه وبهذا تعلم ان قول الشارح قلنا لا ينافي التجريد معناه قلنا ان الالتفات لا ينافي في التجريد وانه يجوز اجتماعهما معا في مادة قصدا والحاصل ان التنافي انما يأتي لو كان المقام مقتضيا لهما بجهة واحدة واما اجتماعهما في مادة كل واحد باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فيه انه لم يتعرض لعدم المناقاة سابقا فالاولى لا ينافي في التجريد بالمعنى المذكور وقد يجاب بان المراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كما مر (قوله فيكون من قبيل لي من فلان صديق حليم) اي فيكون مثله من جهة ان من داخله على المنتزع منه في كل وذلك لان المقدر كالمذكور (قوله وفيه نظر) اي وفي هذا القيل نظر (قوله لحصول التجريد وتعام المعنى بدون هذا التقدير) اي ومن العلوم ان تقدير شئ زائد في الكلام انما يحتاج اليه عند عدم تمام المعنى بدونه وانما كان هذا الكلام يفهم منه ان التكلم جرد من نفسه كريما آخر بلا تقدير المجرور بمن لانه عادل بين كونه يحوى الغنائم او يموت الكريم والجاري على اللسان ان يقال لا بدلي من الغنية او الموت يفهم منه ان المراد بالكريم نفسه والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضي المبالغة الصحيحة للتجريد (قوله ومنها ما يكون بطريق الكناية) اي معكوبا بطريق الكناية اي تجريد معه كناية بان ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما انه يعتبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) اي قول الشاعر وهو الاعشى (قوله المطى) جمع مطبة وهو المركوب من الابل (قوله ولا يشرب كاسا بكف من بخلا) اي بكف من هو موصوف بالخل وحاصله ان ذلك الممدوح وهو الخطاب من اهل الشرب والشان ان الانسان يشرب بكف نفسه فانزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصيا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه فصار الاصل ويشرب بكف كريم

ومعلوم انه يشرب بكفه  
فهو ذلك الكريم وقد  
خفي هذا على بعضهم فزعم  
ان الخطاب ان كان لنفسه  
فهو تجريد والا فليس من  
التجريد في شئ بل كناية  
عن كون الممدوح غير بخيل  
واقول الكناية لاتنافي  
التجريد على ما قررنا ولو  
كان الخطاب لنفسه لم يكن  
قسما بنفسه بل داخلا في  
قوله

ثم عبر ذلك المعنى بالكناية بان اطلق اسم المزوم وهو نفى الشرب بكف البخل  
واريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم فالجريد مقدم على الكناية قصدا لكن  
في توجيه كون التركيب محتويا عليهما يقدم توجيه الكناية كما فعل الشارح فقوله اي  
يشرب الكاس بكف الجواد اشارة للمعنى الكنائى والكاس اما ما هو من خبر (قوله  
انتزع) اي الشاعر وقوله منه اي من الخطاب وقوله جواد اي آخر غير الخطاب المدح  
وقوله يشرب هو اي المدح وقوله بكفه اي بكف ذلك الجواد المنتزع (قوله على طريق  
الكناية) اي وجرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث اطلق اسم المزوم  
الذى هو نفى الشرب بكف البخل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم انه  
يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه فقيه تجريد (قوله لانه اذا نفى الخ) اي  
وبان جريانه على طريق الكناية ان الخطاب اذا نفى عنه الشرب بكف البخل بقوله  
ولا يشرب كاسا بكف من بخلا فقد اثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان الخطاب  
لما تحقق له الشرب في نفس الامر لكونه من اهل الشرب ولم يكن شره بكف بخيل  
فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) اي فهو حينئذ ذلك  
الكريم في نفس الامر والحاصل ان الشاعر قد جرد كريما آخر من الخطاب وكفى  
عن شره بكفه المستلزم له نفى الشرب بكف البخل ولا منافاة بين الكناية وكون المكنى  
عنه مجردا من غيره فانه كما يصح التعبير عن المجرد بالتصريح يصح بالكناية فلو امتنع التعبير  
عن المجرد بالكناية لامتنع بالتصريح (قوله وقد خفي هذا) اي كونه انتزع منه جوادا  
على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم)  
هو العلامة الخلقى (قوله فرعم الخ) حاصله ان الخلقى زعم ان كلام المصنف في جعل  
هذا اي قوله ولا يشرب كاسا بكف من بخلا تجريدا في الكناية لا يصح لان الخطاب  
في قوله ياخير من يركب المطى ان كان لنفسه فهو تجريد لانه صير نفسه امامه فخطبها  
واما يصيرها كذلك بالتجريد واذا كان هذا تجريدا فقوله ولا يشرب كاسا بكف من بخلا  
كناية عن الكريم فيكون وصفا للمجرد اولا ولا تجريد في الكناية نفسها لان التجريد  
وقع اولا والكلام في كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان  
الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كاسا بكف من بخلا كناية عن الكريم الذى هو ذلك  
الخطاب بواسطة دلالة على انه يشرب بكف كريم مع العلم بان الكف كفه وليس  
من التجريد في شئ (قوله واقول) ايم في الرد على ذلك البعض (قوله الكناية لاتنافى  
التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد لقوله ان كان  
الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار ان الخطاب لغيره والتجريد  
حاصل وكونه كناية لاتنافى التجريد وان كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل  
معه الا انه لا يصح حل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله

فكما برأيه ( قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه ) اى من اقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لان مخاطبة ليست من انواع التجريد وانما تدل عليه وذلك لان المخاطب يكون امام الانسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها امامه ولا يجعلها امامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله في الصفة التى سبق لها الكلام لئلا يتكهن من خطابه وحينئذ فمخاطبة الانسان نفسه تستلزم التجريد ( قوله مثله في الصفة التى سبق الخ ) اى كفقده المال والخليل فى البيت الآتى ( قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال ) اى لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح فاذا لم يكن عندك شئ من ذلك تواسى به السادح فواسه بحسن النطق ( قوله اى الفنى ) تفسير للمال والمعنى فليمن حسن النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يكن الحال الذى هو الفنى على الاهداء اليه لعدم وجدانه وعبارة الاطول المراد بالحال الفقر والمعنى فليست النطق بالاعتذار بالفقر على عدم الاهداء ان لم يكن الحال الذى هو الفقر على الاهداء اليه وفيه ان الفقر لا يساعد ولا يعين على الاهداء وانما الذى يساعد ويعين عليه الفنى الذى هو عادمه فتأمل ( قوله المقبولة ) اى وهى الاغراق والتبليغ وبعض صور الهلو ( قوله لان الردودة الخ ) علة لحذف اى وقيد بالمقبولة لان الردودة وهى بعض صور الغلو لان تكون الخ لان الغلو كما سياتى ان كان معها لفظ يقربها من الصحة او تضمنت نوما حسنا من التخيل او خرجت مخرج الهزل والخلافة قبلت والاردت ( قوله وفى هذا ) اى التقيد بالمقبولة ( قوله ان المبالغة مقبولة مطلقا ) اى سواء كانت تبليغا او اغراقا او غلوا وذلك لان حاصلها ان يثبت فى الشئ من القوة او الضعف ما ليس فيه وخير الكلام ما بولغ فيه واعذب الحديث اكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد وحينئذ فتكون من الحسنات مطلقا وانما قلنا مع ايهام الصحة وظهور المراد لان الكذب المحض الذى قصد ترويج ظاهره مع فساده لم يقل احد من العقلاء انه مستحسن ( قوله وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ) اى لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا خير فى كلام او هم كذبا او حقه كما يشهد له قول حسان رضى الله تعالى عنه

\* وانما الشعر لب المرء يعرضه \* على المجالس ان كيسا وان حقا \*

\* فان لشعر بيت انت قاله \* بيت قال اذا انشدته صدقا \*

والذى فيه مبالغة لا صدق فيه فهو ليس من اشعر بيت فهذان قولان مطلقان واختار ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة كما اشار اليه المصنف ( قوله ثم انه فسر مطلق المبالغة ) اى ولذا اتى بالاسم الظاهر فقال والمبالغة الخ ولم يأت بالضمير بحيث يقول وهى لئلا يعود على المقبولة ( قوله مطلقا ) اى سواء كانت مقبولة ومردودة ( قوله ان يدعى لوصف ) ضمن يدعى معنى يثبت فعده باللام اى ان يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق وقوله بلوغه نائب فاعل يدعى اى انه بلغ وقوله فى الشدة الخ

( ومنها مخاطبة الانسان نفسه ) وبيان التجريد فى ذلك ان يتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه ( كقوله لا خيل عندك تهديها ولا مال ) فليست النطق ان لم يسعد الحال \* اى الفنى انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال ومخاطبه ( ومنه ) اى من المعنوى ( المبالغة المقبولة ) لان الردودة لا تكون من الحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين اقسامها والقبول منها والمردود فقال ( والمبالغة ) مطلقا ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا



في بمعنى من اى ببلغ ووصل من مراتب الشدة او الضعف جداى طرفا ومكانا مستحيلا  
او مكانا مستبعدا يقرب من المحال والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف  
(قوله حدا مستحيلا) اى عقلا وعادة كما فى الغلو او عادة لاعقلا كما فى الافراق وقوله  
او مستبعدا اى بان كان ممكنا عقلا وعادة الا انه مستبعد كما فى التبليغ (قوله وانما يدعى  
ذلك) اى بلوغ الوصف لتلك المنزلة لدفع توهم ان ذلك الوصف غير متناه فيه اى غير  
بالغ فيه النهاية بل هو متوسط اودون المتوسط واتى الشارح بذلك اشارة الى ان قول  
المصنف للثلايظن ليس داخلا فى حد المبالغة بل التعريف ثم يدونه وانه بيان للعلة التى  
تحمل البليغ على ايجاد المبالغة وبه اندفع ما يفسد ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها  
ذلك واختار العصام فى الاطول ان هذا التعليل من جملة الحد وانه احتراز بذلك  
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا مع الغفلة عن قصد دفع الظن  
المذكور فلا تكون مبالغة والحاصل ان الدعوى المذكورة ان قصد بها دفع الظن  
المذكور كانت مبالغة وان لم يقصد بها ذلك بل يغفل عن ذلك الفصد فلا تكون مبالغة  
هذا محصل كلامه (قوله وتذكير الضمير) اى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى احد  
الامرئين) اى فكأنه يظن انه غير متناه فى احد الامرئين والاخذ مذكر مفرد وظاهر  
كلامه انه اذا ذكر متعاطفان باوبعاد الضمير على احدهما مطلقا وهو ما اقتضاه  
كلام كثير ونقل السبوطى فى التكت عن ابن هشام ان افراد الضمير فى المتعاطفين باو اذا  
كانت للابهام كما تقول جاني زيد او عمرو فاكرمه اذ معنى الكلام جاني احدهما  
فاكرمت ذلك الاحد فان كانت للتقسيم عاد الضمير عليهما معا كما فى قوله تعالى ان يكن  
غنيا او فقيرا قاله اولى بهما فتحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة (قوله فى التبليغ)  
هو مأخوذ من قولهم بلغ الفارس اذا مديده بالنعان ليزداد الفرس فى الجرى (قوله  
والافراق) مأخوذ من قولهم اغترق الفرس اذا استوفى الحد فى جريه (قوله  
والغلو) مأخوذ من قولهم غلا فى الشيء اذا تجاوز الحد فيه (قوله لا بمجرد الاستقراء)  
اى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل المقطعى اى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى  
(قوله وذلك) اى وبيان ذلك لى انحصار المبالغة فى الاقسام الثلاثة بالدليل العقلى  
(قوله لان المدعى) اى وهو بلوغ الوصف الى النهاية شدة او ضعفا (قوله فتبليغ) اى  
فدعوى بلوغه ساذكر تسمى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب  
معناه اللغوى المتقدم (قوله كقوله) اى كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف  
فرس له بانه لا يعرق وان اكثر العدو (قوله فعادى عداء) اى والى ذلك الفرس يقال  
والى بين الصيدين اذا جرح احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد اى اذا الذى احدهما  
على وجه الارض اثر الآخر فى شوط واحد من غير ان يغلله وقفرا حة ونحوها  
(قوله بين ثور) متعلق بعادى اى والى بين ثور ونعجة اى صرع احدهما اى اتقاء

مستحيلا او مستبعدا) وانما  
يدعى ذلك (لثلايظن انه)  
اى ذلك الوصف (غير متناه  
فيه) اى فى الشدة او الضعف  
وتذكير الضمير وافراجه  
باعتبار عوده الى احد  
الامرئين (وتنحصر) المبالغة  
(فى التبليغ والافراق  
والغلو) لا بمجرد الاستقراء  
بل بالدليل القطعى وذلك  
(لان المدعى ان كان  
ممكنا عقلا وعادة فتبليغ  
كقوله فعادى) يعنى الفرس  
(عداء) هو الموالاة بين  
الصيدين بصرح احدهما  
على اثر الآخر فى طلق  
واحد (بين ثور) يعنى الذكر  
من بقر الوحش (ونعجة)  
يعنى الانثى منها (دواكا)  
اى متناهما

على وجه الأرض على أثر الآخر في طلق واحد أي شوط واحد (قوله دراكا) بكسر  
الدال على وزن كتاب قال سم والظاهر أنه تأكيد لقوله عداً لان معنى التابع يفهم  
من الموالاة خصوصاً مع اعتبار الكون على الأثر فيها وذكر بعض شراح ديوان امرئ  
القيس أنه لم يرد الموالاة بين ثور ونجدة فقط وإنما أراد الكثير من النعاج والثيران  
والدليل على ذلك قوله دراكا ولو أراد ثورا ونجدة فقط لاستغنى بقوله فعادى عداً وإنما  
يريد ان الموالاة بين الصيدين اتبع بعضها بعضاً فيفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد  
وحينئذ فهو غير تأكيد لقوله عداً تأمل (قوله فلم ينضح) أي لم يرشح ذلك الفرس الذي  
عادى بين الصيدين بخروج ما دأى عرق واعلم أن نصح أن كان بمعنى رش كان من باب  
ضرب وان كان بمعنى رشح كما هنا كان من باب قطع (قوله فيفسل) يحتمل أنه أراد  
بالفسل المنى غسل العرق ويكون تأكيد النى العرق ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء  
القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله ادعى أن فرسه  
أدرك ثورا ونجدة) أي أثارا ونعاجاً على الاحتمالين السابقين في قوله دراكا (قوله  
في مضمار) أي في شوط (قوله وهذا) أي ما ادعاه ممكن عقلاً وعادة أي وان كان وجود  
تلك الحالة في الفرس في غاية الندور عادة (قوله وان كان) أي المدعى وهو بلوغ الوصف  
الى النهاية شدة الإضعاف (قوله فأغراق) أي فدعوى بلوغه الى حيث يستحيل بالعادة  
تسمى اغراقاً لان الوصف بلغ الى حد الاستغراق حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه  
الغوى التقدم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو عمرو بن الأبيهم التغلبي (قوله مادام  
فينا) أي مادام مقياً فينا أي وفي مكاننا (قوله حيث مالا) أي حيث رحل عنا  
وسكن مع غيرنا وأتباع الكرامة له ارسالها اليه وبهنا في أثره قد ادعى الشاعر انهم  
يكرمون الجار في حالة كونه مقياً عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحالهم عنهم  
فالوصف المبالغ فيه كرمهم ولا شك ان اكرام الجار في حالة كونه مع الغير وارتحالهم عنهم  
محال عادة حتى أنه يكاد ان يلحق بالتحال عقلاً في هذا الزمان لان طباع النفوس على  
الشح وعدم مراعاة غير المكافاة واعلم ان هذا البيت انما يصلح مثلاً للاغراق اذا حل  
قوله وتبعه الكرامة حيث مالا على ان المراد ارسال الاحسان اليه الدافع لحاجته  
وحاجة حياله بعد ارتحالهم عنهم وكونه مع الغير واما ان حل على ان المراد اعطاء الجار  
ازاد عند ارتحالهم وسفره الى أي جهة فلا يصلح مثالا لان هذا لا يستحيل عادة اذ هذا  
شائع عند الاحياء واصحاب المروآت (قوله وهما مقبولان) أي لعدم ظهور الكذب  
فيهما الموجب للرد واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود انما هو بالنظر الى البديع  
واعتبارات الشعر واما بالنظر لبيان فالكل مقبول لانها ليست جارية على معانيها  
الحقيقية بل كناية او مجازات بالنظر للواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زينها بضئ مجاز  
مركب عن كثرة صفاته ونوره وقوله عقدت سناكبها البيت مجاز عن كثرة الغبار فوق

(فلم ينضح بماء فيفسل)  
مجزوم معطوف على  
ينضح أي لم يعرق فلم يفسل  
ادعى أن فرسه أدرك  
ثورا ونجدة في مضمار  
واحد ولم يعرق وهذا  
ممكناً عقلاً وعادة  
(وان كان ممكناً عقلاً  
لأعادة فأغراق كقوله •  
ونكرم جارنا مادام  
فينا) وتبعه من الاتباع  
أي نرسل (الكرامة) على  
أثره (حيث مالا) أي سار  
وهذا ممكن عقلاً لإعادة  
بل في زماننا يكاد يلحق  
بالممنوع عقلاً اذ كل ممكن  
عادة ممكن عقلاً (وهما)  
أي التبليغ والاغراق  
(مقبولان والا) أي وان  
لم يكن ممكناً لا عقلاً  
ولأعادة لا متاع ان يكون  
ممكناً عادة متمنعاً عقلاً اذ كل  
ممكناً عادة ممكن عقلاً  
ولا ينكس (فلم كقوله

واخت اهل الشرك  
حتى انه) \* الضمير للشان  
( لتخافك النطف التي  
لم تخلق ) فان خوف  
النطفة الغير المخلوقة  
ممتنع عقلا وعادة  
( والمقبول منه ) اى من  
القلوب ( اصناف منها ما  
ادخل عليه ما يقر به  
الى الصحة نحو ) لفظة  
( يكاد فى قوله تعالى  
يكاد زينها بضئى ولولم  
تمسه نار ومنها ما تضمن  
نوعا حسنا من التخييل  
كقوله عقدت منابكها )  
اى حوافر الجباد ( عليها )  
يعنى فوق رؤوسها ( كثيرا )  
بكسر العين اى غبارا  
ومن لطائف العلامة  
فى شرح المفتاح العثير  
الغبار ولا تفتح فيه العين

رؤس الجباد وقوله يخيل لى البيت مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب ( قوله  
اى وان لم يكن ممكنا لاعقلا ولا عادة ) هذا فى القسم الاول اعنى قوله وان كان ممكنا عقلا  
وعادة وترك فى القسم الثانى اعنى قوله وان كان ممكنا عقلا لاعادة بان يقول اى وان لم يكن  
ممكنا لاعقلا ولا عادة او عادة لاعقلا لانه لا يتصور ان يكون شئ ممكنا عادة بمنع عقلا  
كما اشار له الشارح بقوله لامتناع الخ فهو حلة لمحدوف اى وترك فى القسم الثانى  
لامتناع الخ اوانه حلة لاقتصاره فى تفسيره والاعلى ما ذكره فيه ( قوله اذ كل ممكن عادة ممكن  
عقلا ) اى لان الامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع فى اكثر الاوقات او دائما  
( قوله ولا ينعكس ) اى عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل اوسع  
من العادة ( قوله فقلو ) اى فهو غلو اى ان ادعاء بلوغ الشئ الى كونه غير ممكن عقلا  
وعادة يسمى بالغلو لتجاوزه حد الاستحالة العادية الى الاستحالة العقلية فناسب معناه  
الغوى التقدم ( قوله كقوله ) اى الشاعر وهو ابو نواس وهو الحسن بن هانئ لقب بابى  
نواس لانه كان له عذبان تسان اى تتحركان على عاتقيه وهذا البيت من قصيدة له فى مدح  
هارون الرشيد بانه اخاف الكفار جميعا من وجود منهم ومن لم يوجد وانما مثل بهذا  
البيت ولم يكنف باثثة الاقسام الآتية لانه مثال للبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها  
ما يقر بها الى الصحة ولم تضمن تخيلا حسنا ويمكن ان يريد الشاعر انه لتخافك النطف  
التي لم تخلق فلم تخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا آه اطول  
( قوله واخفت اهل الشرك ) اى ادخلت فى قلوبهم الخوف والرعب بطشك وهيتك  
( قوله حتى انه ) بكسر همزة ان لدخول اللام فى خبرها وجئتذ فهى ابتدائية ( قوله  
النطف ) جمع نطفة وهى الماء الذى يخلق منه الانسان وقوله التي لم تخلق اى لم تخلق  
منها الانسان بعد اولم تخلق هى بنفسها اى لم توجد فقد بالغ فى اخافته اهل الشرك  
حيث صيره تخافه النطف التي لم توجد ومعلوم ان خوف النطف محال لان شرط  
الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الوجود الموصوف بعدمها فضلا عن خوف  
المعدوم فهذه البالغة غلو مردود لعدم اشتماله على شئ من موجبات القبول الآتية  
( قوله منها ما ادخل عليه ما يقر به الى الصحة ) اى من تلك الاصناف صنف ادخل  
عليه لفظ يقرب الامر الذى وقع فيه القلوب الى الصحة اى الى امكان وقوعه ( قوله نحو  
لفظة يكاد ) اى ولفظة لو ولولا وحرف التشبيه ( قوله يكاد زينها بضئى ولو  
لم تمسه نار ) المبالغ فيه اضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير نار ولا شئ ان اضاءة  
الزيت اضاءة كاضاءة المصباح بلانار محال عقلا وعادة فلو قيل فى غير القرآن هذا  
الزيت بضئى كاضاءة المصباح بلانار لرد وحيث قيل يكاد بضئى افاد ان المحال لم يقع  
ولكن قرب من الوقوع مبالغة لان المعنى يقرب زيتها من الاضاءة والحال انه لم تمسه  
نار ومعنى قرب المحال من الوقوع توهم وجود اسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع

قريب من الصحة اذ قد تكثر اسباب الوهم التخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قبل ان المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له ان يقول منها ما ادخل عليه ما يخرج عن الامتناع بدل قوله ما يقربه الى الصحة تأدياً اذ صحة كلام الله لا مزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقربه الى الصحة ثم ان ما ذكر من كون اضاءة الزيت كاضاءة المصباح بلانار محال عقلاً غير ظاهر لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر ولصلاحية قدرة المولى لذلك اللهم الا ان يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل ( قوله ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من التخيل ) اي ومن اصناف القلوب المقبولة الصنف الذي تضمن نوعاً حسناً من تخيل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على القلوب يسبق الى الوهم امكانه لشهود شيء يقال الوهم فيه فيتبادر صحته كما يذوق من المثال وقيد المصنف بقوله حسناً اشارة الى ان تخيل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو اتفاؤه لاهم بادي التفات كما في اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده فيه حسناً فلا يقبل لعدم حسنه آه يعقوبي ( قوله كقوله ) اي الشاعر وهو ابو الطيب المتنبي ( قوله سنا بكها ) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح اي حوافر الجياد اي اطراف مقدم حوافر الخيل الجياد ( قوله عثرا ) مفعول عقدت وقوله بكسر العين اي وسكون التاء المثناة وفتح الياء المثناة من تحت وتام اليت كما يأتي • لو ينبغي عتقا عليه لامكان • اي لو تريد تلك الجياد سيراً مسرعاً على ذلك العنبر لا يمكن ذلك العنق اي السير ادعى ان الغبار المرتفع من سناك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مراً كما متكانفا بحيث صار ارضاً يمكن ان تسير عليه الجياد وهذا ممنوع عقلاً وعادة لكنه يخيل الوهم تخيلاً حسناً من ادعاء كثرته وكونه كالارض التي في الهواء صحته فلا يحمله حتى يلتفت الى القواعد فصار مقبولاً ولقاتل ان يقول ان الاستحالة هنا انما هي عادية لا مكان مشي الخيل وعتقها في الهواء والريح فضلاً عما اذا وجد جسم آخر معه كالغبار واجيب بما تقدم من ان المراد بالاستحالة العقلية الاستحالة ولو في عقول العامة فتأمل ( قوله ومن لطائف العلامة ) اي الشيرازي لما في ذلك من التورية لان قوله ولا تفتح فيه العين له معنيان قريب وهو انتهى عن فتح العين الجارحة في الغبار لئلا يؤذيها بدخوله فيها وليس هذا مراد اوبعيد وهو انتهى عن فتح العين في هذا اللفظ اي لفظ عثر لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه وهو المراد لان قصده ضبط الكلمة ويحتمل ان المراد لما في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام لمعنيين ليس احدهما اقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا ( قوله والطف من ذلك ) اي بما ذكره العلامة ( قوله البغالين ) اي الذين يسوقون البغال ( قوله فضرطت البغلة ) اي اخرجت ربحاً من جوفها بصوت ( قوله فقال البغال ) اي على عادة امثاله عند فعل البغلة ذلك

والطف من ذلك ما سمعت  
ان بعض البغالين كان  
يسوق بغلته في سوق بغداد  
وكان بعض عدول دار  
القضاة مضراً فضرطت  
البغلة فقال البغال  
على ما هو دأبهم بلحمة العدل  
بكسر العين يعني احد  
شيء الوقر فقال بعض الظرفاء  
على الفور اقطع العين فان  
المولى حاضر ومن هذا  
القبيل ما وقع في قصيدة  
• علافاً صبح يدعوه  
الورى ملكاً • وريحاً  
قحواصنا عدا ملكاً • وما  
يناسب هذا المقام ان بعض  
اصحابي عن الغالب على لهجتهم  
امالة الحركات نحو الفقه  
اتاني بكتاب قللت

لن هو فقال لولا ناعمر بفتح  
العين فضحك الحاضرون  
فنظر الى كالتعرف عن سبب  
ضحكهم المسترشد لطريق  
الصواب فرمزت اليه  
بضم الجفن وضم العين  
فتفطن للقصد واستظرف  
ذلك الحاضرون (لوتغني)  
اي تلك الجياد (عفا) هو  
نوع من السير (عليه) اي  
على ذلك العشير (لامكنا)  
اي العنق ادعى تراكم الغبار  
المرقع من سنايك الخيل  
فوق رؤسها بحيث صار  
ارضا يمكن سيرها عليه  
وهذا يمنع عقلا وعادة  
لكنه تخيل حسن (وقد  
اجتمعا) اي ادخال ما يقربه  
الى الصحة وتضمن التصيل  
الحسن (في قوله

(قوله بلحية العدل) اي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق وفيه تشبيه العدل  
برجل ذي لحية على طريق المكنية (قوله يعني) اي بلحية العدل (قوله الوقر) اي الحمل  
بكسر او لهما (قوله الظرفاء) اي الخذاق (قوله افتح العين فان المولى حاضر) هذا  
الكلام يحتمل معنيين فيحتمل افتح عينك تر المولى اي من هو اولي واحق ان يقع ذلك  
في لحيته وهو الشاهد حاضرا ويحتمل افتح عين لفظ العدل لتصيب الضرطة مسمى  
هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منهما خفيا كان تورية وان كان المعنيان  
ليس احدهما خفيا عن الآخر كان توجيها وهو اقرب هنا لصلاحيته كل من المعنيين  
فهذه الحكاية محتملة للتورية والتوجيه كما ان ما ذكره العلامة كذلك الا ان هذه الحكاية  
الطاف بما ذكره العلامة لما فيها من التفطن القريب والهجو بوجه لطيف (قوله  
ومن هذا القبيل) اي احتمال التورية والتوجيه في مادة فتح العين (قوله ما وقع لي  
في قصيدة) اي في مدح ملك وهو السلطان ابو الحسين محمد كرت وقد ذكر منها  
في اول الملل سبعة ايات (قوله علا) اي ارتفع وقوله يدعو المولى اي الخلق وقوله  
ملكا اي سلطانا (وقوله ورثا قهوا عينا غدا ملكا) اي قهوه قهوا عينا يحتمل  
قهوا عين لفظ ملك اي وسطه فغدا بسبب الفتح ملكا فيكون معناه كذلك ويحتمل  
ان يراد قهوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا ففتح فيه التوجيه  
لو التورية على ما تقدم الربث مصدر راث اذا ابطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لاشعار  
البطء بالزمان وبضاف للجمل نائبا عن الزمان فيقال اجلس ريث انا اكلك بكلمتين  
اي اجلس زمانا مقداره ما اكلك فيه كلمتين والتقدير هنا انه غدا ملكا في الزمان الذي  
مقداره ما يفتحون فيه العين كذا قال البقوي وهو راجع لقول بعضهم ان رثما يعني  
حيثما (قوله وما يناسب هذا المقام) اي من جهة ان ضم العين فيه اشارة لمعنى خفي  
وان كانت الاشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل  
ومنه (قوله على لهجنتهم) اي لغتهم وكلامهم اي من قوم الغالب عليهم انهم يملون  
في لهجنتهم وكلامهم بالضم نحو الفتح (قوله قللت لمن هو) اي عن هو (قوله فقال)  
اي ذلك الا نفي بالكتاب لولا ناعمر بفتح العين وهو يعني عمر بضمها (قوله فنظر الى)  
اي فنظر ذلك القائل الى وقوله كالتعرف اي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم لانه خفي  
عليه (قوله المسترشد لطريق الصواب) اي الطالب لطريق الصواب الذي ينبغي عنه  
سبب ضحكهم ومعلوم ان نفي السبب بعد ادراكه فاشار له الشارح بضم عينه  
حساقهم ذلك القائل ان سبب ضحكهم قصه لعين عمر وانه ينبغي له ضم عينه  
(قوله وضم العين) تفسير لما قبله (قوله فتفطن للقصد) اي وهو ضم عين عمر  
(قوله واستظرف ذلك الحاضرون) اي اعترفوا بظرافة الشيراي حذقه وفهم  
المشار اليه (قوله هو نوع من السير) اي وهو السير السريع (قوله وهذا)

اي: مشى الخيل على الغبار ( قوله لكنه تخيل حسن ) اي نشأ من ادعاء كثرته وكونه  
 كالارض التي في الهواء ( قوله وقد اجتمعا ) اي السبيان الموجبان لقبول وهما ادخال  
 ما يقرب للصحة ونضمن النوع الحسن من التخيل واذا اجمع السبيان المذكوران  
 في الغلو ازداد قبوله ( قوله ما يقرب به الى الصحة ) اي كلفظ يتخيل ( قوله في قوله )  
 اي الشاعر وهو القاضي الارجاني بفتح الراء مشددة بعد همزة مفتوحة نسبة لارجان  
 بلدة من بلاد فارس ( قوله يتخيل لي ) اي يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة  
 سهرى فيه ان الشهب وهي النجوم سميت اي احكمت بالمسافر في الدجى اي ظلمة الليل  
 ( قوله وشدت ) اي ويخيل لي مع ذلك ان شدت اي ربطت اجفاني باهدابي حال كونها  
 مائلة البهن اي الى الشهب اي ويخيل لي ان اجفاني مربوطة في الشهب باهدابي  
 ادعى الشاعر ان طول الليل وصل لحالة هي ان الشهب احكمت بالمسافر في دياجيه  
 وان كثرة سهره فيه وصلت لحالة هي ان اجفانه صارت مشدودة باهدابه في الشهب  
 ومن العلوم ان احكام الشهب بالمسافر في الدجى وشدا جفانه باهداب عينه محال  
 لكن قد نضمن ذلك الغلو تخيلا حسنا اذ يسبق الى الوهم صحته من جهة ان هذا  
 المحسوس تقع المغالطة فيه وذلك ان النجوم لما بدت من جانب الظلمة ولم يظهر غيرها  
 صارت النجوم كالدر المرصع به بساط اسود فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة  
 قبل الالتفات الى دليل استحالة شدة النجوم بالمسافر في الظلمة صحة ذلك ولما ادعى انه  
 ملازم للسهر وانه لا يفتقر عن رؤية النجوم في الظلمة فصارت عينه كأنها لا تنظر  
 نزلت اهدابه مع الاجفان بمنزلة حل مع شيء شديده بجامع التعلق وعدم التزلزل  
 فيسبق الى الوهم من تخيل المشابهة بما ذكر صحة ذلك ايضا ولما تضمن الغلو الموجود  
 في البيت هذا التخيل الذي قريب المحال من الصحة كان ذلك الغلو مقبولا وزاد ذلك  
 قبولا نصريحه بان ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخييل المحال واقعا  
 بمنزلة قربه من الصحة لكون ذلك في الغالب ناشئا عن تخيل الاسباب والحاصل  
 ان التخيل موجود في نفسه ولفظ يتخيل لي يقرب من الصحة فقد اجتمع في الغلو في هذا  
 البيت السبيان الموجبان لقبوله ( قوله محكمة بالمسافر ) اي في ظلم الليل وهذا محال لان  
 الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما بيضاء كالجواهر مسمرة  
 في جرم اسود كبساط تخيل الوهم ان النجوم في الظلمة كذلك قبل الالتفات الى استحالة  
 ذلك ( قوله قد شدت باهدابها الخ ) اي وشدت الاجفان باهدابها في النجوم مستحيل  
 لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بلحبال في اجرام تخيل الوهم ان الاجفان مع الاهداب  
 كذلك ( قوله حسن ) اي يدرك حسنه الذوق ( قوله ومنها ) اي من اصناف الغلو  
 المقبول ( قوله ما اخرج مخرج الهزل ) اي الصنف الذي اخرج على سبيل الهزل وهو  
 الكلام الذي لا يراد به الا الطايبه والضحك وليس فيه غرض صحيح واما الخلاصة فهي

يتخيل لي ان سمر الشهب في  
 الدجى وشدت باهدابي  
 البهن اجفاني ) اي يوقع في  
 خيالي ان الشهب محكمة  
 بالمسافر لا تزول عن مكانها  
 وان اجفان عيني قد شدت  
 باهدابها الى الشهب لطول  
 ذلك الليل وغاية سهرى  
 فيه وهذا تخيل حسن  
 ولفظ يتخيل يزيد حسنا  
 ( ومنها ما اخرج مخرج  
 الهزل والخلاصة كقوله  
 اسكر بالامس ان عزمت  
 على الشرب غدا ان ذا من  
 العجب ومنه ) اي ومن  
 المعنوى ( المذهب الكلامي  
 وهو اراد حجة للطلوب  
 على طريقة اهل الكلام )

عدم المبالاة بما يقول القائل لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق ( قوله اسكر بالامس  
 ان عزمت على الشرب ) هذا مبالغة في شغفه بالشرب فادعى ان شغفه في الشرب وصل  
 لحالة هي انه يسكر بالامس عند عزمه على الشرب غذا ولا شك ان سكره بالامس عند  
 عزمه على الشرب غذا محال ان اريد بالسكر ما يترتب على الشرب وهو المقصود  
 هنا ولكن لما تاتي باللام على سبيل الهزل اى لمجرد تحسين المجالس والتضاحك وعلى  
 سبيل الخلاعة اى عدم مبالاته ببيع ينهى عنه كان ذلك الغلو مقبولا لان ما يوجب  
 التضاحك من المحال لا يبعد صاحبه موصوفاً بقبضة الكذب عرفوا انما لم يقبل الغلو  
 الخارج عن السوغ لانه كذب محض والكذب بلا مسوغ نقبضة عند جميع العقلاء  
 ان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال اخرج مخرج الهزل قلت الهزل اعم  
 مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجبته موصوفاً بما في العام  
 لوجوده فيه صحيح ( قوله ان ذا ) اى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غذا من العجب  
 اكده كونه من العجب مع انه لاشبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشاره  
 بقوله ذا والحكم عليه ولو بكونه من العجب بما ينكر لانكار وجود ذلك الامر قاله في الاطول  
 ( قوله وهو اراد حجة للطلوب ) اللام بمعنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة اهل  
 الكلام متعلق ب اراد واعلم ان اراد اللمة للطلوب متعلق باداء اصل المعنى وكونها على  
 طريقة اهل الكلام من المحسنات المعنوية لان المحاور لا توقف على كونها على  
 طريقهم وان كان مرجعه لذلك قاله عبد الحكيم وحاصله ان المحسن هو كون الدليل على  
 طريق اهل الكلام بان يؤتى به على صورة قياس استثنائي او اقتراني يكون بعد تسليم  
 مقدماته مستلزما للطلوب واما اراد حجة ودليل للطلوب لاهل طريق اهل الكلام  
 فليس محسنا لكن الذى ذكره العلامة يعقوبى ان المراد بكون اللمة على طريقة اهل  
 الكلام صحة اخذ المقدمات من المأني به على صورة الدليل الاقتراني او الاستثنائي  
 لوجود تلك الصورة بالفعل بل صحة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ  
 من الامثلة انتهى ( قوله وهو ) اى كونها على طريقة اهل الكلام وقوله ان تكون بالثناء  
 المثناة فوق اى اللمة بعد تسليم مقدماتها وفي بعض النسخ ان يكون بالباء التحتية  
 والتذكير باعتبار كون اللمة بمعنى الدليل والبرهان ( قوله مستلزما للطلوب ) اى استلزما  
 عقليا او عاديا والاستنزام العقلي غير مشترك هنا ( قوله بعد تسليم المقدمات ) اى  
 الموجودة بالفعل على صورة القياس او المأخوذة من الكلام المأني به ( قوله لو كان  
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) اى لو كان في السماء والارض آلهة غير الله لفسدتا وهذا  
 اشارة لقياس استثنائي ذكر شرطيه وحذف منه الاستثنائية والمطلوب لظهورهما  
 لى لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل المزوم وهو تعدد الاله وقداشار الشارح  
 لذلك بقوله واللازم اى لوجود آلهة غير الله باطل فكذا المزوم ( قوله لان المراد به )

اي بفسادهما وقوله خروجهما من النظام اي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله  
فكذا المزوم اي باطل (قوله وهذه الملازمة) اي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة  
من الامور المشهورة الصادقة بحسب العرف قد تقرر في عرف الناس ان المملكة الواحدة  
اذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تفسد وقد استمر هذا النظام العجيب طويلا ولم يحصل  
فيه فساد فدل ذلك على عدم التعدد (قوله في الخطايات) اي في الامور الخطاوية  
المقيدة للظن وبالجملة فاللازمة في الشرط عادية والدليل اقناعي لحصوله بالمقدمات  
المشهورة (قوله دون القطعيات المعتمدة في البرهانيات) اي الادلة المقيدة لليقين لان  
تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة  
بان يتقوا والحاصل ان هذا الدليل اقناعي لا برهاني وهذا بناء على ما زعم الشارح  
من ان المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة الخروج عن هذا النظام المشاهد واما  
لواريد به عدم الكون اي عدم الوجود من اصله كانت الملازمة قطعية وكان الدليل  
برهانيا وذلك لانه لو تعدد الاله لجاز اختلافهما ولو توافقا بالفعل وجواز الاختلاف  
يلزمه جواز التمازج وجواز التمازج يلزمه عجز الاله وعجز الاله يلزمه عدم وجود السماء  
والارض لكن عدم وجودهما باطل بالشاهدة فا استلزمه من تعدد الاله باطل  
(قوله وقوله) اي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر  
ملك العرب بسبب نفيظ النعمان عليه بدمه آل جفنة وهم قوم اصلهم من اليمن  
فارتحلوا منه وتزلبوا بالشام كاذبينهم وبين النعمان عداوة (قوله حلفت) اي حلفت  
لرب الله ما بفضتك ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحى آل جفنة بذلك وقوله فلم اترك  
لنفسك ريبة اي فلم ابق عندك بسبب ذلك اليقين شكافي اني لست لك بمغض ولا عدو  
والريبة في الاصل الامر الذي يريب الانسان اي يقلقه اريد بها هنا الشك كما قلنا  
وقال في الاطول المعنى حلفت اني باقى على محبتي واخلاصى لك الذي كنت عليه فلم اترك  
بسبب هذا اليقين نفسك تهمنى باقى غيرت اخلاصى لك وابدلتك بغيرك (قوله وليس  
وراء الله للمرء مطلب) اي انه لا ينبغي للمخلوف له بالله العظيم ان يطلب ما يتحقق به  
الصدق سوى اليقين بالله اذ ليس وراء الله اعظم منه يطلب الصدق بالخلف به  
لانه اعظم من كل شيء فلا يكون الخالف به كاذبا فاليمين به كاف عن كل يمين  
(قوله اللام لتوطئة القسم) بمعنى انها دالة على القسم المحذوف كابتدأ التوطئة  
على الموطأله (قوله خيانة) اي غشا وعداوة ويبعضا او اتى رجعت عليك آل  
جفنة (قوله اللام جواب القسم) اي دالة على ان المذكور بعدها جواب  
القسم لاجزاء الشئ ط اذهو محذوف دل عليه جواب القسم اي والله لمبلغك  
تلك الخيانة اغش اي من كل غاش واكذب من كل كاذب فالفضل عليه محذوف

وهو ان تكون بعد تسليم  
المقدمات مستلزمة  
للمطلوب (نحو لو كان فيها  
آلهة الا الله لفسدتا)  
واللازم وهو فساد  
السموات والارض باطل  
لان المراد به خروجهما  
عن النظام الذي هما عليه  
فكذا المزوم وهو تعدد  
الآلهة وهذه الملازمة من  
المشهورات الصادقة  
التي يكتفى بها في الخطايات  
دون القطعيات المعتمدة في  
البرهانيات (وقوله حلفت  
فلم اترك لنفسي ريبة) اي  
شكا (وليس وراء الله للمرء  
مطلب) فكيف يحلف به  
كاذبا (لئن كنت) اللام  
لتوطئة القسم (قد بلغت  
عنى خيانة لمبلغك) اللام  
جواب القسم (الواشى  
اغش) من غش اذا خان  
(واكذب)



(قوله ولكنني الخ) هذا شروع في بيان السبب لمدمحه آل جفنة ليكون ذلك ذريعة  
لنفي اللوم عنه اى ما كنت امراً قصصت بمدحى آل جفنة التعريض بقصصك ولكنني  
كنت امراً الخ فهو استدراك على محذوف (قوله لى جانب من الارض) اى لى جهة  
مخصوصة من الارض لا يشاركنى فيها غيرى من الشعراء واراد بذلك الجانب  
من الارض الشام (قوله اى موضع طلب الرزق) هذا بيان للستراد فى الأصل ولكن  
المراد منه هنا مجرد طلب الرزق كما ان المراد بالذهب هنا الذهاب لقضاء الحاجات اذ  
المعنى فى ذلك الجانب يذهب لطلب الحاجات والارزاق ليكون ذلك الجانب مظنة الغنى  
والوجدان (قوله من راد الكلا) بالقصر اى طلبه والكلا الحشيش (قوله اى فى ذلك  
الجانب ملوك) اشار الشارح بهذا الى ان الملوك مبتداً حذف خبره لان من المعلوم  
ان الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال  
مقدر فكأنه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك هذا  
ويحتمل ان يكون ملوك بدلاً من جانب بتقدير المضاعف اى مكان ملوك اوانه بدل  
من متراد ويكون باقيا على حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود  
وهو ان طلب الرزق من هؤلاء الملوك (قوله واخوان) هذا اشارة بالى مدح هؤلاء  
الملوك بالتواضع اى فى ذلك المكان ملوك لانصافهم برفعة الملك واخوان بالتواضع اى  
انهم مع انصافهم برفعة الملك يصيرون الناس اخوانا لهم ويعاملونهم معاملة الاخوان  
بسبب تواضعهم فاندفع بذلك التقرير ما يقال ان وصفهم بالاخوة يناقى وصفهم بالملوك  
للعلم بان المادح ليس بملك مثلهم فكونهم ملوكا لا يناسب كونهم اخوانا للمادح (قوله  
اذا مامدحتهم) مازائدة وقوله احكم بضم الهزة وتثنية الكاف اى اجعل حاكما  
فى اموالهم ومتصرفا فيها بما شئت اخذا وزكا وقوله واقرب اى بالتوقير والتعظيم  
والاعطاء (قوله كفعلك فى قوم اى كما تفعله انت فى قوم اراك اصطفتيهم) اى اخترتهم  
لاحسانك وقوله فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا اى فلم تعدهم مذنين فى مدحهم اياك  
واورد العلامة يس على ما ذكر من الاستدلال ما حاصله ان قوله اصطفتيهم فلم ترهم  
فى مدحهم لك اذنبوا يقتضى انه قدم الاحسان لما دحبه وقوله اذا مامدحتهم احكم  
فى اموالهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المرتب  
على الاحسان انه لا ذنب فيه تسليم ان المدح ابتداء لاجل التوصل لاحسان لا ذنب فيه  
اذ يصح ان يعاتب على الابتداء بالمدح ولا يعاتب على كونه مكافاة وحيث لم يتم  
الاستدلال فلو قال الشاعر ملوك حكموني فى اموالهم فدحتهم كفعلك فى قوم الخ لكان  
احسن واجيب بان المراد بقوله كفعلك فى قوم الخ انك اصطفتيهم بسبب مدحهم اياك  
واحسن اليهم بسبب المدح فدحتهم له صدر اولاً قبل احسانه لهم وقوله فلم ترهم  
فى مدحهم لك اذنبوا اى فلم تعدهم مذنين فى مدحهم لك اذ لو كان مدحهم لك ذنباً

ولكنني كنت امراً لى  
جانب من الارض فيه  
اى فى ذلك الجانب  
(متراد) اى موضع  
طلب الرزق من راد الكلا  
(ومذهب) اى موضع  
ذهاب للمعاجات (ماوك)  
اى فى ذلك الجانب ملوك  
(واخوان اذا مامدحتهم  
احكم فى اموالهم)  
انصرف فيها كيف شئت  
(واقرب) عندهم واصير  
رفيع المرتبة (كفعلك) اى  
كما تفعله انت (فى قوم اراك  
اصطفتيهم) واحسنت اليهم  
(فلم ترهم فى مدحهم لك  
اذنبوا) اى لا تعاتبني على  
مدح آل جفنة المحسنين  
الى المؤمنين على كالاتعاب  
قوما احسنت اليهم فدحوك

لما كافات عليه بالاحسان اليهم وحينئذ فذبح القوم للمخاطب سابق على احسانه كما ان مدح الشاعر لهؤلاء الملوك سابق على احسانهم وقد سلم المخاطب ان مدح القوم للمخاطب الذي ترتب عليه احسانه لهم ليس ذنباً فيلزم ان يكون مدح الشاعر لهؤلاء الملوك الذين ترتب عليه احسانهم له غير ذنب وحينئذ قم الاستدلال واندفع الاشكال والحاصل ان الشاعر يقول للنعمان لا تعاتبني على مدحي آل جفنة المحسنين الى كالا تعاتب قوما مدحوك فاحسنت اليهم لان سبب نفي العتاب وهو كون المدح لاجل الاحسان موجود في كالا وجد فبين لم تعاتبهم ( قوله احسنت اليهم فذحوك ) لو قال مدحوك فاحسنت اليهم كان اولي لما قلناه واورد العلامة بس بحثاً آخر وحاصله انه لا يوجد احد يرى مادحه لاجل احسانه مذنباً ولا يعاتبه على ذلك وكون الانسان لا يعاتب من مدحه لطلب احسانه لا يستلزم ان لا يعاتب من مدح غيره لطلب احسانه ذلك الغير وحينئذ فلم يتم الاستدلال فكان ينبغي للشاعر ان يقول فلم يرمهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك اي فلاي شئ ترائي مذنباً بمدحي لغيرك واجيب بان المراد بقوله فلم يرمهم في مدحهم لك اذ نبوا لم يرمهم مذنبين في مدحك وانت من جملة من لم يرمهم مذنبين فغير عن ذلك العموم بالمخاطب والمراد العموم كما يقال لا ترى فلانا الا مصلياً اي لا يراه احد الا مصلياً انت وغيرك واذا كان الناس لا يرون ان مادم المخاطب لاجل احسانه مذنباً لزم انهم لا يرون الشاعر مذنباً لمدحه آل جفنة لاحسانهم لان سبب نفي العتاب موجود في كل وحينئذ فلا وجه لكون المخاطب يرى الشاعر مذنباً لمدحه لهم ( قوله وهذه الجملة ) الظاهر ان هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الايات للمذهب الكلامي مع ان المذهب الكلامي هو ايراد جملة المطلوب على طريقة اهل الكلام بان يذكر قياس اقتراني او استثنائي مستلزم للمطلوب اذا سلمت مقدماته فالذهب الكلامي من انواع القياس والمذكور هنا من قبيل التمثيل الاصولي وهو الحاق مجهول بمعلوم في حكمه مساواته له في علة الحكم وهو قسم للقياس عند علماء الميزان فكما يقال ان البر ربوي لكونه مقتناً فكذلك الارز ربوي لكونه مقتناً يقال هنا كذلك كما ان مدح المخاطب لا عتاب فيه لكونه للاحسان كذلك مدح الشاعر لا آل جفنة لا عتاب فيه لانه لاجل الاحسان ( قوله الذي يسميه الفقهاء قياساً ) اي اصولياً وهو حل امر على امر في حكمه جامع بينهما ( قوله ويمكن الخ ) هذا اشارة للجواب فكأنه قال لكنه يمكن رده الخ وضمير رده لما ذكر من الايات او للجملة ( قوله لو كان مدحي الخ ) يبين للضرورة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الاحسان فاذا كان احد السببين نبا كان الآخر كذلك ( قوله واللازم باطل ) اي لكن اللازم وهو كون مدح القوم لك ذنباً باطل باتفاق وقوله فكذا المزوم اي وهو كون مدحي لا آل جفنة ذنباً واذا بطل هذا المزوم ثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب حتى بمدحي لا آل جفنة ولزم منه نفي العتاب اذ لا عتاب الا عن ذنب ويمكن رده الى صورة قياس اقتراني فيقرر هكذا مدحي لا آل جفنة مدح

فكما ان مدح اولئك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن احسن الى وهذه الجملة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي اي لو كان مدحي لا آل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك ايضاً ذنباً واللازم باطل فكذا المزوم ( ومنه ) اي ومن المعنوي ( حسن التعليل ) وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف اي بان ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ( غير حقيقي ) اي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع

بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه بتيج مدحى لآل جفنة لا عتب فيه دليل الصغرى الوقوع والمشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحه (قوله حسن التعليل) اى النوع المسمى بذلك الاسم (قوله وهو ان يدعى لوصف) ضمن الادعاء معنى الاثبات فعدها للوصف باللام اى ان يثبت لوصف علة مناسبة له ويكون ذلك الاثبات بالدعوى (قوله باعتبار لطيف) متعلق يدعى والمراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل والمراد باللفظ الدقة كما اشار له الشارح بقوله بان ينظر الخ اى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الامن له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لا اعتبار وفيه ان الذى يوصف بكونه حقيقيا او غير حقيقى الامر المعتبر لا الاعتبار واجب بان الضمير فى قوله غير حقيقى اى هو راجع للاعتبار بمعنى المعتبر على طريق الاستخدام كما اشار لذلك الشارح بقوله اى لا يكون ما اعتبر الخ والمراد بالحقيقى ما كان علة فى الواقع سواء كان امرا اعتباريا او موجودا فى الخارج وغير الحقيقى ما كان غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر امرا اعتباريا او موجودا فى الخارج (قوله اى لا يكون الخ) اى يجب ان يكون ما اعتبر من العلة المناسبة لهذا الوصف غير مطابقة للواقع بمعنى انها ليست علة له فى نفس الامر بل اعتبر كونها علة بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا فلو كانت تلك العلة التى اعتبرت مناسبة للوصف حقيقة اى علة له فى نفس الامر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فان قيل كون الاعتبار لطيفا انما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع فى التعليل اذ بذلك يثبت لطفه لان جعل ما ليس بواقع واقعا على وجه لا يتكرو ولا يمج هو الاعتبار اللطيف وحيث فلا حاجة لقوله غير حقيقى اى غير مطابق لان ذلك هو معنى كون المعتبر لطيفا قلنا حصر لطف الاعتبار فى كون العلة غير مطابقة للواقع ممنوع اذ يجوز فى اعتبار العلة المناسبة للوصف ان يكون لطيفا اى دقيقا حسنا ويكون مطابقا وما يكون من البديع بشرط فيه ان لا يطابق فلذا وصفه بقوله غير حقيقى (قوله علة فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) هذا التمثيل للنق (قوله فانه ليس فى شئ) اى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل لان دفع الضرر علة فى الواقع لقتل الاعادى (قوله وما قيل) مبتدأ خبره قوله فغلط وحاصله ان بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الاولى اسقاط قوله غير حقيقى لان قوله باعتبار لطيف بغنى لان الامر الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى اذا الاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج والحقيقى ما له وجود فى الخارج وحيث فلا اعتبارى لا يكون الا غير حقيقى قال الشارح وهذا الاعتراض غلط نشأ مما سمع من ارباب المعقول حيث يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى مريدن بالاعتبارى ما لا وجود له فى الخارج وبالحقيقى ما له وجود فى الخارج ففهم ان المراد بالاعتبار الامر

كما اذا قلت قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من ان هذا الوصف اعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشأ ما سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو اربعة اضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (امانة قصديان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة) وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة

الاعتبارى وان المراد بقوله غير حقيقى اى غير موجود فى الخارج فاعترض ونحن نقول  
المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتباريا اى لا وجود له والمراد بالحقبة  
مطابق الواقع لا كون الشيء موجودا فى الخارج ولا شك ان ما نطرق له العقل تارة يكون  
حقيقيا اى مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا وحينئذ نقول المصنف باعتبار  
لطيف لا يبنى عن قوله غير حقيقى ( قوله ان ارباب العقول ) بدل مما سمع ( قوله ولو كان  
الامر كما توهم ) اى من ان الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى اى لا وجود له ( قوله لو وجب  
ان يكون الخ ) اى واللازم باطل لان المنظور فيه بعضه مطابق للواقع وبعضه غير  
مطابق للواقع واذ ابطال الارم بطل الملزوم ( قوله وهو ) اى حسن التعليل اربعة  
اضرب اى باعتبار الصفة واما العلة فى الجميع فهى غير مطابقة للواقع ( قوله اما بانة )  
اى فى نفسها وقصد بما اتى به بيان علتها بحسب الدعى لا بحسب الواقع لانها  
بحسبه ليست علة لان الفرض انها غير مطابقة للواقع ( قوله او غير ثابتة ) اى فى نفسها  
وقوله اريد اثباتها اى بما اتى به من العلة المناسبة ( قوله اما ان لا يظهر لها فى العادة  
علة ) اى غير التى اريد بيانها ( قوله وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة ) اى لان كل  
حكم لا يخلو عن علة فى الواقع لكن تارة تظهر لنا تلك العلة وتارة تختفى لما تقرر ان الشيء  
لا يكون الاحكام علة تقتضيه اما على المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوبا  
فظاهر واما على المذهب الصحيح فالقادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الامور  
على الحكم تفضلا واحسانا منه ( قوله كقولهم ) اى الشاعر وهو ابو الطيب المنبى  
( قوله السحاب ) اى عطاء السحاب وانما قدرنا ذلك المضاف لان المناسب ان يشبه  
عطاء السحاب ببذل الممدوح اى ان عطاء السحاب لابشابه عطاءك فى الكثرة  
ولا فى الصدور عن الاختيار ولا فى وقوعه موقعه لان السحاب لا يختار لها فى نزول  
المطر وآثار نيلها بالنسبة لا آثار عطاء واقعة فى غير موقعها ويفهم من عدم مشابهة  
التائلين ان السحاب لابشابهه فى عطاءه فكأنه قبل لابشابهك السحاب فى عطاءك  
والسحاب قبل جمع محابة وقبل اسم جنس ( قوله وانما حثبه ) لما كان توهم ان كثرة  
امطار السحاب سببه طلبها مشابهة الممدوح فى الاعطاء دفع ذلك بقوله وانما  
الخ اى ليس كثرة امطار السحاب لطلبها مشابهتك لانها ابست من ذلك لمساواته  
من غزير عطاءك وانما صارت محومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لتائلك  
وتفوق تائلك على نائلها اى فوقه وعلوه عليه فى الكم والكيف فالما المصوب  
من السحاب هو العرق الناشى من الحمى التى اصابها بسبب غيرتها فقول الشارح  
بسبب تائلك اى بسبب تغلظها وغيرتها من عدم مشابهة نائلها لتائلك وقوله  
وتفوقه اى علوه عليها اى وتفوق عطاءك على السحاب اى على عطائها ( قوله  
فصبيها ) اى فالمر المصوب اى النازل منها الرضاء اى من اجل الرضاء

( كقوله لم يحك ) اى  
لم يشابه ( تائلك ) اى  
عطاءك ( السحاب وانما  
حث به ) اى صارت  
محومة بسبب تائلك  
وتفوقه عليها ( فصبيها  
الرضاء ) اى فالمصوب  
من السحاب هو عرق  
الحمى فزول المطر من  
السحاب صفة ثابتة لا يظهر  
لها فى العادة علة وقد علله  
بانه عرق حياها الحادثة  
بسبب عطاء الممدوح  
( او يظهر لها ) اى لتلك  
الصفة ( علة غير العلة  
المذكورة ) لتكون  
المذكورة غير حقيقية  
فتكون من حسن التعليل  
( كقوله ما به قتل اعاديه  
ولكن تبقى اخلاف ما  
ترجو الذئاب \* فان قتل  
الاعداء فى العادة لدفع  
مضرتهم ) و صفو  
الملكمة عن منازعتهم

اي الحمى التي اصابها بسبب غيرتها ( قوله فزول المطر من السحاب ) اي الذي  
تضمنه الكلام ( قوله وقد علاه ) اي علل ذلك النزول ( قوله بانه عرق جاحا ) اي بانه  
من جاحا ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف اي  
وتلك العلة غير مطابقة للواقع ( قوله بسبب عطاء الممدوح ) اي بسبب الغيرة من عدم  
مشابهة عطائها لعطاء الممدوح ( قوله او يظهر لها ) اي في العادة ( قوله غير العلة  
المذكورة ) اي غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل ( قوله لتكون الخ ) اي وانما  
قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة لاجل ان تكون المذكورة غير حقيقية اي غير  
مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل اذ لو كانت علتها الظاهرة هي  
التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية اي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن  
التعليل هذا كلامه وقضيته ثبوت الملازمة بين ظهورها في العادة وكونها حقيقية  
وليس كذلك لجواز ان تكون الظاهرة غير المأثري بها من المشهورات الكاذبة فالمأثري بها  
غير حقيقية فتكون من حسن التعليل والحاصل انه يشترط في حسن التعليل كون العلة  
التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة اخرى سواء كانت مطابقة  
او غير مطابقة فلا بد ان تكون هذه المأثري بها غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما  
انه لا بد ان تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للعلول علة اخرى ايضا اذ كونها غير  
مطابقة لا بد منه في كل موطن من موطن حسن التعليل وبهذا علم ان ذكر كونها لا بد  
ان تكون غير مطابقة حيث تظهر علة اخرى فيه ايها الاختصاص هذا المعنى بما اذا  
ظهر غيرها وايها ان الظاهرة تكون مطابقة حيث ذكر غير المطابقة معها والتحقيق  
ما قررناه من جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصحة ان تكون من المشهورات الكاذبة  
كما لو قيل هذا متلخص لدور انه في الليل بالصلاح اه يعقوب ( قوله كقوله ) اي الشاعر  
وهو ابو الطيب المتنبي ( قوله ما به قتل اعاديه ) مانافية اي ليس بالممدوح غبط او خوف  
او جب قتل اعاديه لانه ليس طائعا للغيظ ولا تستفز العداوة على القتل لحكمه على  
نفسه وغلبته اياها ولا خائفا من اعدائه لتمكنه بسطوته منهم ( قوله ولكن يتي ) اي  
ولكن جله على قتلهم انه يتي اي يتجنب بقتلهم اخلاف الامر الذي ترجوه الذئاب  
منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم لفات هذا المرجو للذئاب فالعلة تتجنب  
اخلاف مرجو الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم ( قوله فان  
قتل الاعداء الخ ) اي قتل الملوك للاعداء وهذا علة لمخوف اي وانما قلنا ان الصفة هنا  
ظهرت لها علة اخرى لان الصفة المعللة هنا هي قتل الاعداء وقتل الملوك اعداءهم ايها  
يكون في العادة لدفع مضرهم ( قوله ووصفوا ) اي خلوا الملكة عن منازلهم لالما ذكره  
من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبة لتحقيق رجاء الراجين لكرمه تبعثه  
على قتل الاعداء ومن جلة الراجين لكرمه الذئاب لانه عودها اطعامها لحوم الاعداء

( لا لما ذكره ) من ان طبيعة  
الكرم قد غلبت عليه  
ومحبة صدق رجاء الراجين  
بقتله على قتل اعدائه لما علم  
من انه اذا توجه الى الحرب  
صارت الذئاب ترجو  
اتساع الرزق عليها بلحوم  
من يقتله من الاعداء وهذا  
مع انه وصف بكمال  
الجود وصف بكمال  
الشجاعة حتى ظهر ذلك  
للمصونات العظم ( والثانية )  
اي الصفة الغير الثابتة التي  
اريد اثباتها ( اما يمكنه  
كقوله يا واشيا حسنت  
فينا اساءته نجى حذارك )  
اي حذارى اباك ( انساني )  
اي انسان عيني ( من الفرق )

(قوله صدق) اي تحقق رجاء اي مرجو الراجين اي اطعمهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الاغادي وهي تحقيق ما رجاء الذئاب غير مطابقة لواقع (قوله وهذا) اي ما تضمنه البيت وهو اتقاؤه اخلاف ما رجوه الذئاب مع كونه وصفا الممدوح بكمال الجود فيه من حيث انه اذا لم يتوصل اليه الا بالقتل ارتكبه وصف له بكمال الشجاعة ايضا حتى ظهرت للحيوانات العجم اي الغير الناطقة التي هي الذئاب ووصف له ايضا بانه لا تستفره العداوة على القتل لحكمه على نفسه وغلبته اباهها فلا يتبعها فيما تشتهى وانه لا يخاف الاعداء لانه قد تمكن بسطوته منهم حيث شاء (قوله التي اريد اثباتها) اي بالعلة (قوله اما يمكنه) اي في نفسها اي انها مجزوم بانفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها (قوله كقوله) اي الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله يا واثيا) اي ياساعيا بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا اساءته) صفة او اشيا والمراد باساءته افساده اي حسن عندنا ما قصده من الافساد فحسن اساءة الواشي هو الصفة المعللة الغير الثابتة وعللها بقوله نجاحذارك الخ اي لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابك لثلاث شمر بما عندی ولما تركت البكاء نجما انسان عيني من الفرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك نجاة انسان عيني (قوله اي حذارى ابك) اشار بذلك الى ان الاضافة في حذارك من اضافة المصدر الى المفعول والفعل محذوف وهو تارة يتعدى بنفسه كما في البيت وتارة يتعدى بمن فيقال حذارى منه يعني ان محبوب الشاعر كان متباعدا عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء لفراق محبوبه خوفا من ان يشمر بذلك الواشي فيأتي له ويقول له كيف تبكي على فراقه وهو صفته كذا ويقول فيك كذا وكذا والحاصل ان الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشي عندي لانها اوجبت حذارى منه فلم ابك لثلاث شمر بما عندی ولما تركت البكاء نجما انسان عيني من الفرق في الدموع فقد اوجبت اساءته نجاة انسان عيني من الفرق في الدموع وغرق انسان العين في الدموع كناية عن العمى (قوله فان استحسان الخ) هذا علة لمحذوف اي وانما مثلنا بهذا البيت لصفة الممكنة الغير الثابتة لان استحسان اساءة الواشي امر ممكن لكنه غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) اي في ادعائه ووقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) اي ناسب ان ياتي عقبه اي عقب ذكره استحسان اساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في زعمه ولو لم يقع في الخارج وهو ان حذاره منه نجما انسان عينه من الفرق فنجاة انسان عينه من الفرق لحذاره علة لما ذكر من استحسان اساءة الواشي غير مطابقة لما في نفس الامر وهي لطيفة كما لا يخفى فكان الاتيان بها من حسن التعليل (قوله خوفا منه) اي خوفا من الواشي ان يطلع عليه فيشمر بما عنده ان قلت ان صحة التمثيل بما ذكر متوقفة على امرين عدم وقوع المعلل وكون العلة غير مطابقة وكلاهما غير مسلم لان من ادعى ان اساءة الواشي

فان استحسان اساءة  
الواشي ممكن لكن لما  
خالف (الشاعر) الناس  
فيه اذ لا يستحسنه الناس  
(عقبه) اي عقب الشاعر  
استحسان اساءة الواشي  
(بان حذاره منه) اي من  
الواشي (نجي انسانه من  
الفرق في الدموع) اي  
حيث ترك البكاء خوفا منه  
(او غير ممكنه كقوله لو  
لم تكن نية الجوزاء خدمته  
لما رأيت عليها عقد  
منتطق) من انتطق اي شد  
النطاق و حول الجوزاء  
كواكب يقال لها نطاق  
الجوزاء فنية الجوزاء  
خدمة الممدوخ صفة غير  
ممكنة قصدا ثباتها كذا  
في الابيضاح وفيه بحث

حسنه عند لغرض من الاغراض لا يمد كاذبا وحينئذ فالصفة المعللة على هذا ثابتة  
والعلة التي هي نجاة انسانه من الفرق بترك البكاء لخوف الواشي لا يكذب مدعيا  
لحجة وقوعها وحينئذ فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل ودلائل  
لانه لمطابقة العلة لا يكون من حسن التعليل ولثبوت الصفة لا يكون من هذا القسم  
قلت المعتاد ان حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فعدم وقوع الصفة  
مبنى على العادة وترك البكاء لخوف الواشي باطل عادة لان من غلبه البكاء لم يبال به  
حضر عادة سواء كان واشيا او غير واش فدعاوى الشاعر استحسانات تقديرية  
لان احسن الشعر اكذبه ثبت المراد آه يعقوبى (قوله او غير ممكنة) عطف على قوله  
اما ممكنة اى ان الصفة الغير الثابتة اما ممكنة كما مروا ما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت  
بعلة تناسبها (قوله كقوله) اى الشاعر اى وهو المصنف فهذا البيت له وقد وجد بيتا  
فارسيا في هذا المعنى فترجوه بالعربية بما ذكر وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد  
او نظرا للمعناه فانه للفرسى تأمل والجوزاء برج من البروج الفلكية فيه عدة نجوم تسمى  
نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشبه به الوسط وقد يكون مردها بالجواهر حتى  
يكون كمقد خالص من الدر وقوله عقد منطق بفتح الطاء اسم مفعول اى لما رأيت  
عليها عقدا متطابقة اى مشدودا في وسطها كالنطاق اى الحزام واعلم ان لوتقيد نتي  
مدخولها شرطا وجوابا فشرطها نتي نية الخدمة وجوابها نتي رؤية نطلق الجوزاء  
تقيد لوتقيد هذين النفيين فثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء لحاصل معنى البيت  
ان الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية على خدمة ذلك الممدوح ومن اجل ذلك  
انتطقت اى شددت النطاق تهيؤا لخدمته فلم تنو خدمته مارأيت عليها نطاقا  
شددت به وسطها (قوله من انتطق) اى مأخوذ منه وقوله اشد النطاق اى المنطقة  
بوسطه (قوله غير ممكنة) اى لان النية بمعنى العزم والارادة وانما يكون ذلك بمنزلة ادراك  
بخلاف غيره كالجوزاء (قوله قصد اثباتها) اى بالعلة المناسبة لها وهى كونها منطق  
اى شادة النطاق في وسطها (قوله وفيه) اى فيما قاله في الابضاح بحث وحاصله ان اصل  
لوان يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها فاذا قلت لوجئتني اكرمك كان التركيب  
مفيدا ان العلة في عدم الاكرام عدم الجبي واذا قلت لولم تأتني لما اكرمك كان التركيب  
مفيدا ان العلة في وجود الاكرام الاتيان وظاهر قول المصنف ان المعلول مضمون الشرط  
والعلة فيه مضمون الجزاء وهذا خلاف المشهور المقرر في لو ولو اجرى البيت على المقرر  
فيها بان جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب  
الاول وهو ما اذا كانت الصفة التي ادعى لها علة مناسبة ثابتة ولم تظهر لها علة في العادة  
وذلك لان المعلول الذى هو انتطاق الجوزاء ثابت لان المراد به احاطة النجوم بها كاحاطة  
النطاق بالانسان واذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهى محسوسة

لان مفهوم هذا الكلام  
هو ان نية الجوزاء خدمة  
الممدوح علة لرؤية عقد  
النطاق عليها اعنى لرؤية  
حالة شبيهة بالنطاق المنطقية

ثابتة ونية الخدمة التي هي عليها غير مطابقة وحينئذ فالبيت المذكور مثل البيت السابق وهو قوله \* لم يحك نائل السحاب وانما \* جت به فصيصها الرضاء \* من جهة ان كلا منهما علت فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وحينئذ فلا يصح تمثيل المصنف به للقسم الرابع (قوله لان مفهوم هذا الكلام) اي الذي هو البيت اي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط (قوله خدمة الممدوح) مفعول المصدر وهونية وقوله علة الخ خبر ان (قوله علة لرؤية عقد النطاق) اي لانه معلول له كما قال المصنف في الايضاح بقى شئ \* وهوانه لا يصح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصح ان يعلل تلك النية الانتطاق اللهم الا ان تجعل رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل (قوله كما يقال) اي كالمفهوم بما يقال فهو تنظير من جهة ان الاول علة والثاني معلول (قوله وهذه) اي رؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة وقوله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح اي وهي علة غير مطابقة للواقع (قوله وما قيل) اي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله ان يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بان يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لاحالة شبيهة به ولا شك ان رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) اي الشاعر وقوله اراد ان الانتطاق اي الحقيقي (قوله فهو مع انه الخ) هذا رد لما قبل بوجهين الاول مخالفته لما في الايضاح والثاني ان المراد بالانتطاق الاحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا الثمالي (قوله يخالف لصريح كلام المصنف في الايضاح) اي لان كلامه صريح في ان المعلل بنية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله اعني الحالة الخ) اي وحل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على ارادة خلافه وهويته احاطة النجوم بالجوزاء احالة للدلالة عن وجهها فلا وجه له (قوله ثابت بل محسوس) اي فلا يكون من هذا الضرب (قوله والا قرب) اي في تخرج هذا البيت وحاصل ما ذكره الشارح ان لو هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها بل للاستدلال بان تمام الجزاء على انتفاء الشرط لان الشرط علة في الجزاء فيصح الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط وبعدمه على عدمه لان وجود المعلول يدل على وجود علته وعدم وجود المعلول يدل على عدم علته فالشاعر جعل الانتطاق دليلانية خدمة الجوزاء الممدوح فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود بنية الخدمة والحاصل ان الشاعر كما انه ادعى دعوة وهي ان الجوزاء قصدتها خدمة الممدوح واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصدتها الخدمة لما كانت منطقية لكن كونها غير منطقية باطل اشاهدة انتطاقها فبطل المقدم وهو لم يكن قصدتها الخدمة فيثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله اعني الاستدلال بانتفاء

كما يقال لو لم تجتني لم اكرمك  
يعني ان علة الاكرام هي  
الجيء وهذه صفة ثابتة  
قصد تعليلها بنية خدمة  
الممدوح فيكون من  
الضرب الاول وهو الصفة  
الثابتة التي قصد علتها وما  
قيل انه اراد ان الانتطاق  
صفة بمنزلة الثبوت للجوزاء  
وقد اثبتها الشاعر وعلتها  
بنية خدمة الممدوح فهو مع  
انه يخالف لصريح كلام  
المصنف في الايضاح ليس  
بشئ لان حديث انتطاق  
الجوزاء اعني الحالة  
الشبيهة بذلك ثابت بل  
محسوس والا قرب ان  
يجعل لو هنا مثلها في قوله  
تعالى لو كان فيهما آلهة الا  
الله لفسد اعني الاستدلال  
بانتفاء الثاني على انتفاء الاول  
فيكون الانتطاق علة كون  
بنية الجوزاء اخدمة الممدوح  
اي دليلا عليه



الثاني) وهو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق وقوله على انتفاء الاول اى وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفي النية اثبات فصيح قول الشارح فيكون الانتطاق الخ (قوله فيكون الانتطاق علة تكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه) اى كان انتفاء الفساد فى الآية دليل على انتفاء تعدد الآلهة فانتفاء الثاني دليل على انتفاء الاول وكذلك وجوده دليل على وجوده وان كان الاول علة فى وجود الثاني وذلك لان الثاني مسبب عن الاول ولازم له ووجود المسبب يدل على وجود السبب وانتفاء اللازم يدل على انتفاء اللزوم (قوله وعلة للعلم) اى بوجوده فاعلة كما تطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء فى الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فالانتطاق وان كان معلولا ومسيبا عن نية الخدمة فى الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية اى دليلا عليه ويمكن حل كلام المصنف فى الايضاح على هذا بان يقال قوله قصد اثباتها بالعلة وهى انتطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح من البحث تأمل وقوله مع انه اى ذلك الوصف وهو كون نية الجوزاء الخدمة والحاصل ان العلة المذكورة فى الكلام لحسن التعليل قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده فى نفسه كما فى الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به وذلك اذا كان المستدل عليه مجهولا فتكون تلك العلة من باب الدليل وذلك كما فى الضمين الاخيرين لعدم العلم بثبوت الصفة بل الفرض اثباتها والبيت المذكور هنا يصح ان يكون من الضرب الاول باعتبار ومن الرابع باعتبار فاذا جعلت نية خدمة الجوزاء للممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول وان جعلت الانتطاق دليلا على كون الجوزاء نيتها خدمته كان من الضرب الرابع وهذا ما سلكه المصنف (قوله مابنى على الشك) اى علة اتى بها على وجه الشك بان يؤتى فى الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك (قوله ولم يجعل منه) اى ولم يجعل مابنى على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا به (قوله لان فيه) اى فى حسن التعليل ادعاء اى لتحقيق العلة وقوله واصرار اى على ادعاء التحقيق وذلك لان العلة لما كانت غير مطابقة واتى بها لظهور انها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم تناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التحقيق (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو ابو تمام (قوله كان السحاب القر) طلق السحاب على الواحد وعلى الجمع لانه اسم جنس وهو المراد هابديل وصفه بالجمع وقيل انه جمع معابة وعليه فوصفه بالجمع ظاهر (قوله جمع الاخر) الاخر فى الاصل الايض الجبهة والمراد به هنا مطلق الابيض اى كان السحاب الابيض اى كثير المطر لان السحاب المطر اكثر ما يكون ابيض (قوله غين) اى دفن (قوله اى تحت الربا) اى المذكورة فى البيت قبله وهو قوله رباتت ربيع الصبا بنسبها الى الزن حتى جادها وهو هامع

وعلة للعلم معاته وصف غير ممكن (والحق به) اى بحسن التعليل (مابنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه كقوله كان السحاب القر) جمع الاخر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غين تحتها) اى تحت الربا (حييا فارتقى) الاصل ترقا بالهمز فنشفت اى ما يسكن لهن مدا مع علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربا ففى تبكى عليها

الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وقوله شفعت من الشفاعة اى تشفعت  
والنسيم يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى  
السحاب الابيض وضمير جاذها للربا اى حتى جاد المزن عليها اى على تلك الربا والهامع  
من المزن السائل بكثرة وقوله بعد ذلك كان السحاب الغمرى المزن فعدل فى البيت الثانى  
عن التعبير بالضمير لبيان معنى المزن (قوله بالهمز) اى المضموم لانه فعل مضارع وقوله  
فخففت اى الهمة للضرورة بقلبيها الفاعلى غير قياس لان الهمة التى تبدل الفاشرط  
ابدا لها قياسا سكونها والحاصل انه يقال رقى برقى كعلم يعلم بمعنى سعد ويقال رقاً رقاً  
بالهمز بمعنى سكن وهو المراد هنا فلذا قال الشارح الاصل ترقاً بالهمز الخ (قوله علل  
على سبيل الشك زول المطر من السحاب) اى على الربا وقوله بانها اى السحاب غيبت  
اى دفنت حياء تحت الربا فكان الربى قبره والسحاب تبكى فدموعها تهطل على ذلك  
القبر والحاصل ان الشاعر يقول اظن اواشك ان السحاب غيبت حياء تحت الربا فن  
اجل ذلك لا تقطع دموعها فكاؤها صفة عللت بدفن حبيب تحت الربا ولما اتى بكأن  
افاد انه لم يحزم بان بكاءها لذلك التغييب فقد ظهر انه علل بكاءها على سبيل الشك  
والظن بتغييبها حياء تحت الربا ولا يخفى ما فى تسميه زول المطر بكاء من لطف التجوز  
وبه حسن التعليل (قوله فهمى) اى السحاب تبكى عليهما اى نزل دموعها على الربا  
لاجل الحبيب الذى تحبها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهولعة جعل الشئ فرعا لغيره  
(قوله ان ثبت لتعلق امر حكم) اى ان ثبت امر محكوم به عنى شئ بينه وبين امر  
آخر نسبة وتعلق بعد ان ثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الامر فالتعلق فى الموضعين  
بفتح اللام والمراد بالتعلق النسبة والارتباط وبالحكم المحكوم به وقوله لتعلق له  
اى كائن له وآخر صفة لتعلق ففهم من التعريف انه لا بد من متعلقين اى منسويين  
لامر واحد كغلام زيد وابوه فزيد امر واحد وله متعلقان اى منسوبان احدهما غلامه  
والآخر ابوه ولا بد من حكم واحد ثبت لاحد المتعلقين وهما الغلام والاب بعد اثباته  
لاخر كان يقال غلام زيد فرح ففرح ابوه فالفرح حكم اثبت لتعلق زيد وهما غلامه  
وابوه واثباته لثانى على وجه يشعر بتفريع الثانى على الاول (قوله على وجه يشعر  
بالتفريع) يعنى انه لا بد ان يكون اثبات الحكم للتعلق الثانى على وجه يشعر بتفريعه  
على اثباته للاول وذلك بان ثبت الحكم ثانيا للتعلق الثانى مع اداة ليست لمطلق الجمع  
كان يقال غلام زيد فرح كما ان اباه فرح وغلام زيد راكب كما ان اباه راكب  
وعلم من هذا ان المراد بالتفريع التبعية فى الذكر والتعقيب الصورى من غير ان يكون  
هناك اداة تفيد مطلق الجمع سواء كان باداة تفريع ام لا وليس المراد ان يكون ذلك  
الاثبات باداة تفريع فقط والام يكن البيت الذى ذكره المصنف من هذا النوع  
(قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احترازا الخ) اى وانما اتى بهذا القيد لاجل

(ومنه) اى ومن المعنوى  
(التفريع وهو ان ثبت  
لتعلق امر حكم بعد اثباته)  
اى اثبات ذلك الحكم  
(لتعلق له آخر) على وجه  
يشعر بالتفريع والتعقيب  
احترازا عن نحو غلام زيد  
راكب وابوه راكب  
(كقوله احلامكم لسقام  
الجهل شافية كما دما نكم  
تشفى من الكلب) هو بفتح  
اللام شبه جنون يحدث  
للانسان من عض الكلب  
الكلب ولا دواء له انجع  
من شرب دم ملك كما قال  
الحامسى: بناء مكارم واساة  
كلم \* دماؤكم من الكلب  
الشفاء \*

الاحتراز عن غلام زيد راكب وابوه راكب ونحو غلام زيد فرح وابوه فرح لعدم  
 التفريع في الاثبات للثاني وان اتحد الحكم فيهما لان الواو لمطلق الجمع فاقبلها وما  
 بعدها بيان في التقدم لكل والتأخر للآخر كذا قرر شيخنا العدوي هذا وفي بعض  
 النسخ احترازا عن نحو غلام زيد راكب وابوه راكب وفيه نظر لان تفسير التفريع  
 المذكور يستدعي اتحاد الحكم للمتعلقين وفي المثال المذكور حكمان مختلفان اثبتا لتعلق  
 امر فالاحتراز عن هذا المثال ليس بقوله على وجه بشر بالتفريع بل بما علم من اشتراط  
 اتحاد الحكم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو الكهيت من قصيدة يمدح بها آل البيت  
 (قوله لسقام الجهل) بفتح السين اى لامراض الجهل وما فى قوله كادما كم زائدة  
 لاتمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رجة من الله لنت لهم اى فبرجة فتكون الدماء  
 هنا مجرورة بالكاف وما بعده اعنى جلة تشق من الكلب فى موضع نصب على الحال  
 ويجوز ان يكون الدماء مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف  
 السابق على هذا البيت ان مدلول الكاف الذى هو المدحون وهم اهل البيت امر  
 واحده متعلقان وهما الاحلام اى العقول النسوبة لهم والدماء المنسوبة لهم اثبت  
 لاحد متلقيه وهو الدماء الشفاء من الكلب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لتعلق  
 آخر وهو العقول ولا يضر فى اتحاد الحكم كون الشفاء فى احدهما مذهبيا للكلب  
 وفى الآخر للجهل لاتحاد جنس الحكم (قوله هو) اى الكلب بفتح اللام (قوله شبه  
 جنون) اى داء يشبه الجنون (قوله من عض الكلب الكلب) الاول بسكون اللام  
 والثانى بكسرها والكلب الكلب فى الاصل كلب عقور بعض الناس وياكل  
 لحمهم فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذى هو داء يشبه الجنون فيصير ذلك الكلب  
 بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء باذن الله تعالى (قوله ولا دواء له)  
 اى لذلك الداء بعد ظهوره انجع اى انفع واصكثر تأثيرا فيه من شرب دم ملك  
 قيل بشرط كون ذلك الدم من اصبع من اصابع رجله السرى فتؤخذ منه قطرة على  
 تمر وتطم للمعضوض يمد الشفاء باذن الله تعالى وقيل دم الملوك نافع لذلك الداء مطلقا  
 اى من اى محل كان ولهذا كانت الحكماء توصى الجاهلين بحفظ دم الملوك لاجل مداواتهم  
 هذا الداء (قوله بناء مكارم) البناء بضم الباء جمع بان والاساءة بضم الهمزة جمع  
 آس وهو الدليب مأخوذ من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم  
 الجراحات والجمع كلوم اى انتم الذين تبون المكارم وترفعون اساسها باظهارها  
 وانتم الذين تأسون اى تطبون الكلم اى جراحات القلوب وجراحات الفاقة  
 وغيرها وانتم الذين دماؤكم تشق من الكلب لشرفكم وكونكم ملوكا (قوله مفرع  
 على وصفهم بشفاء احلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكلب)  
 قال الفسارى اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبى عنه لفظ  
 الوصف لا ان شفاء الدماء من الكلب مفرع فى الواقع على شفاء احلامهم

لسقام الجهل اذ لا تبرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه في قوله  
 كاد ماؤكم يدل على ان امر التفرع على عكس ما ذكره الشارح اذ التشبيه اصل  
 والمشبّه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليست للتشبيه بل للمجرد  
 التعليل كما قيل به في قوله تعالى واذكروه كما هديكم آه والحاصل ان المراد بفرع الثاني  
 على الاول كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة للثاني اى كالتقدمة  
 والتوطئة له حتى ان الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول وليس المراد بفرعه  
 عنه ترتيبه عليه باعتبار الوجود الخارجى اذ لا تفرع بينهما اصلا بهذا المعنى خلافا  
 لما فهم بعضهم من ان المراد بفرع الثاني عن الاول كونه مترتبا عليه وتابعه في الوجود  
 ولو بحسب الادعاء فيدعى هنا ان شرف العقل كاف في ترتيب الشفاء من الكلب عليه  
 فورد عليه ان الكاف للتشبيه والمشبّه هو الاصل التفرع عنه والمشبّه هو الفرع  
 وحينئذ فالتشبيه يدل على ان امر التفرع على عكس ما ذكره الشارح فاجاب بان  
 في الكلام قلبا والاصل دماكم تشفى من الكلب كما ان احلامكم لسقام الجهل شافية  
 وهذا كله تكلف لا داعي له (قوله وهو ضربان) فيه ان الناس لقوله بعد ذكر  
 الضربين ومنه ضرب آخران يقول هنا هو ضروب الا ان يقال انه رأى ان الضربين  
 هما الاكثر والاشهر فلم يرض لآخرهما (قوله افصلهما) اى احسنهما (قوله صفة  
 مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير الخ) اى وانما يستثنى صفة المدح من صفة الذم  
 بتقدير دخولها فيها اى بسبب تقدير المتكلم ان صفة المدح المستثناة داخلة في صفة  
 الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل تقدير الدخول  
 على وجه الشك المفاد بالتعليل لان معنى الاستثناء كما يأتى ان يستثنى صفة المدح من صفة  
 الذم المنفية على تقدير اى فرض دخولها فيها ان كانت عينا هذا اذا كانت الباء على اضلها  
 لسيية فلو جعلت بمعنى على وان المعنى وانما تستثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير  
 دخولها فيها لا فادت ان التقدير على وجه التعليل الموجب لكونه على وجه الشك  
 فلا يحتاج لتنبية على المراد فانهم آه يعقوبى وانما كان ما ذكره من تأكيده المدح لان نفي  
 صفة الذم على وجه المهوم حتى لا يبقى ذم في النفي عنه مدح وبما تقرر من ان الاستثناء  
 من النفي اثبات كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم اثباتا للمدح فجا فيه تأكيده المدح  
 وانما كان هذا التأكيده مشبها للذم وفي صورته لانه لما قدر الاستثناء متصلا وقدر دخول  
 هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاتيان بهذا المستثنى لتمام التقدير وصح الاتصال  
 ذمالا ان العيب منى فاذا كان هذا عينا كان اثباتا للذم لكن وجد مدحا فهو في صورة  
 الذم وليس بدم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو زياد بن معاوية الملقب بالنافعة الذي اتى  
 نسبة لذييان بالضم والكسر قبيلة من قبائل العرب (قوله من قراع) بكسر القاف  
 بمعنى المضاربة والكاتب بالياء المثناة فوق جمع كتيبة وهى الجماعة السعدة لقتال فقولوه

تفرع على وصفهم بشفاء  
 احلامهم من داء الجهل  
 وصفهم بشفاء دماهم من  
 داء الكلب يعنى انهم ملوك  
 واشراف وارباب العقول  
 الراجحة ( ومنه ) اى  
 ومن المعنوى ( تأكيده  
 المدح بما يشبه الذم وهو  
 ضربان افضاهما ان يستثنى  
 من صفة ذم منفية عن الشئ  
 صفة مدح ) لذلك الشئ  
 ( بتقدير دخولها فيها ) اى  
 دخول صفة المدح في صفة  
 الذم ( كقوله ولا عيب فيهم  
 غير ان سيفهم بهن فلول )  
 جمع فل وهو الكسر فى حد  
 السيف ( من قراع الكتائب )  
 اى مضاربة الجيوش ( اى  
 ان كان فلول السيف عيبا  
 فثبت شيئا منه ) اى من العيب  
 ( على تقدير كونه منه ) اى  
 كون فلول السيف من العيب  
 ( وهو ) اى هذا التقدير  
 وهو كون الفلول من العيب  
 ( محال ) لانه كتابة من  
 كمال الشجاعة

( فهو ) اى اثبات شئ  
من العيب على هذا التقدير  
( فى المعنى تعليق بالحال )  
كما يقال حتى يبيض القار  
وحتى يلج الجمل فى سم الخياط  
( والتأكيده ) اى فى هذا  
الضرب ( من جهة انه  
كدعوى الشئ بينة ) لانه  
علق نقيض المدعى وهو  
اثبات شئ من العيب بالحال  
والعلق بالحال محال فقدم  
العيب محقق ( و ) من  
جهة ( ان الاصل فى )  
مطلق ( الاستثناء هو  
( الاتصال ) اى كون  
المستثنى منه بحيث يدخل فيه  
المستثنى عيلى تقدير  
السكوت عنه وذلك  
لما تقرر فى موضعه من ان  
الاستثناء المنقطع مجاز واذا  
كان الاصل فى الاستثناء  
الاتصال

لا عيب فيهم فى لكل عيب ونفى كل عيب مدح ثم استثنى من العيب الذى كون سوفهم  
مغلولة من مضاربة الكنائب على تقدير كونه عيبا ( قوله اى ان كان فلول السيف عيبا )  
جواب الشرط محذوف اى ثبت العيب والافلا واما قوله ثابت شيئا منه فهذا كلام  
مستأنف بصفة الماضى البنى للعلوم اى قد اثبت الشاعر شيئا من العيب وهو فلول  
السيف على تقدير الخ وليس بصفة المضارع على انه جواب الشرط لراكاة ذلك  
لفظا ومعنى ( قوله لانه كناية عن كمال الشجاعة ) اى ومحال ان يكون الشجاعة صفة دم  
وانما كان فلول السيوف كناية عن كمال الشجاعة لان فلول السيف انما يكون من  
المضاربة عند ملاقات الاقران فى الحروب وذلك لازم لكمال الشجاعة فاطلق اسم  
للأزم واراد المألوم ( قوله على هذا التقدير ) اى وهو كون الفلول من العيب ( قوله  
تعلق بالحال ) اى تعليق على محال فى المعنى اى والمعلق على المحال محال وانما قال  
فى المعنى لانه ليس فى اللفظ تعليق فقوله لا عيب فيهم غيران سوفهم الخ فى معنى لا عيب  
فيهم اصلا الا الشجاعة ان كانت عيبا لكن كون الشجاعة عيبا محال فيكون ثبوت  
العيب فيهم محالا ( قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط ) اى  
ان مثل التعليق بالحال الواقع فى البيت ما يقال لا افضل كذا حتى يبيض القار اى الوقت وحتى  
يلج الجمل اى وحتى يدخل الجمل فى سم الخياط اى فى ثقب الابرة لانه فى تأويل الاستثناء  
المعلق لان المعنى لا افضل على وجه من الوجوه الا ان ثبت هذا الوجه وهو ان يبيض  
القار او يلج الجمل فى سم الخياط وثبوت هذا الشرط محال فعمل ذلك الشئ محال ( قوله  
والتأكيده ) اى تأكيده المدح فى هذا الضرب الذى هو استثناء صفة مدح من  
صفة دم منفية على تقدير دخولها فيها ( قوله من جهة انه ) اى اثبات المدح فى هذا  
الضرب ( قوله كدعوى الشئ بينة ) اى كاثبات المدعى بالينة اى الدليل وذلك لانه  
قد تقرر ان الاستدلال قد يكون بان يقال ان هذا الشئ لو ثبت ثبت المحال فان الخصم  
اذا سلم هذا الزوم لزم قطعا انتفاء ذلك الشئ فيلزم ثبوت نقيضه واذا كان نقيضه هو  
المدعى لزم اثباته بحجة التعليق بالحال والاستثناء الواقع فى هذا الضرب بمنزلة القول  
المذكور فى الصورة لان التكلم علق ثبوت العيب الذى هو نقيض المدعى على كون  
المستثنى عيبا وكونه عيبا محال والمعلق على المحال محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالا  
فيلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب الذى هو المدعى ( قوله ان الاصل فى مطلق  
الاستثناء ) اى لا فى كل الاستثناء لان الاصل فى الاستثناء فى الضرب الثانى  
الانقطاع كما يأتى آه بس ( قوله على تقدير السكوت عنه ) اى من الاستثناء فيكون ذكر  
المستثنى اخراجه عن الحكم الثابت للمستثنى منه ( قوله وذلك ) اى ويان ذلك اى  
ويان كون الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال ما تقرر فى موضعه من ان الاستثناء  
المنقطع مجاز ومن المعلوم ان المجاز خلاف الاصل والاصل الحقيقة هذا وقد اشتهر

فما بهم انه الاستثناء حقيقة في التصل مجاز في المقطع وقد اختلف في المراد من ذلك فقيل  
 قولهم الاستثناء المقطع مجاز يريدون به ان استعمال اداة الاستثناء في الاستثناء المقطع مجاز واما  
 اطلاق لفظ الاستثناء على المقطع فهو حقيقة اصطلاحا كاطلاقه على التصل وقيل بل المراد ان  
 اطلاق لفظ الاستثناء على المقطع مجاز ايضا (قوله فذكر ادائه) الضمير في ادائه راجع للاستثناء  
 الا اننا ان قلنا ان المراد بالاستثناء اولا في قوله الاصل في الاستثناء الانصال الاداة كانت  
 الاضافة في ادائه بانية او ان الضمير في ادائه راجع للاستثناء بمعنى المستثنى منه على طريق  
 الاستحداً وان قلنا ان المراد بالاستثناء اولا لفظ الاستثناء كان الضمير في ادائه عائداً على اصل  
 الاستثناء (قوله يعني المستثنى) اي يعني بما بعدها المستثنى (قوله يوهم) اي يوقع في وهم السامع  
 اي في ذهنه ان غرض التكلم ان يخرج شيئا من افراد مانعه قبلها ويريد ابانه حتى يحصل فهم  
 اثبات شيء من العيب (قوله ونحو الاستثناء الخ) المراد بنحوه من الاتصال الى الانقطاع  
 ظهور ان المراد به الانقطاع فكأنه قال فاذا اولى الاداة صفة مدح وظهر ان المراد بالاستثناء  
 الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة (قوله للغة) اي لما في الاستثناء من المدح  
 اي من زيادة المدح على المدح فالمدح الاول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم  
 حيث قال لا عيب فيهم اذن المعلوم ان نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى في النفي عنه  
 ذم مدح والمدح الثاني لمزيد اشعار الاستثناء لصفة المدح بانه لم يجد صفة ذم يستثنيها لان  
 الاصل في الاثبات بالاداة بعد عموم النفي استثناء الاثبات من جنس النفي وهو الذم فلما تاتي بالمدح  
 بعد الاداة فهم منه انه طلب الاصل الذي ينبغي ان تركبه فلما لم يجد ذلك الاصل الذي هو  
 استثناء الذم اضطر الى استثناء المدح وحول الاستثناء عن اصله الى الانقطاع (قوله  
 فاضطر الخ) اي لاجل تميم الكلام والا كما الكلام غير مفيد لانه اذا قيل لا عيب فيهم غير  
 لم يكن مفيدا (قوله ونعقب) اي تلك الصفة باداة الاستثناء (قوله تليها) اي تلي تلك  
 الاداة وتأتي بعدها (قوله) اي كأنه لذلك الشيء الموصوف بالاولى وظاهره سواء  
 كانت الصفة الثانية مؤكدة للاولى ولو بطريق الزوم كما في انشال الاول او كانت غير  
 ملائمة لها كما في قوله الآتي هو البدر الا انه البحر زائرا وذلك لان تأكيد المدح يحصل  
 بمجرد ذكر الصفة المدحبة ثانيا ولو لم تكن ملائمة للاولى لحصول المدح بكل منهما  
 (قوله بحونا افصح العرب بيداني من قريش) وجه تأكيد المدح في هذا ان اثبات  
 الافصحية على جميع العرب نشعر بكماله والاثبات باداة الاستثناء بعدها يشعر بانه اريد  
 اثبات مخالف لما قبلها لان الاستثناء اصله المخالفة فلما كان المأتي به كونه من قريش  
 المستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش افصح العرب جاء التأكيد وانما كان مدحا بما يشبه  
 الذم لان اصل ما بعده الاداة مخالفة لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل  
 ان يكون ما بعدها سلب مدح وان كان ما قبلها سلب عيب كما في الضرب السابق

فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها  
 يعني المستثنى (وهو اخراج  
 شيء) وهو المستثنى (بما  
 قبلها) اي ما قبل الاداة وهو  
 المستثنى منه (فاذا وليها)  
 اي الاداة (صفة مدح)  
 ونحو الاستثناء من الاتصال  
 الى الانقطاع (جاء التأكيد)  
 لما فيه من المدح على المدح  
 والاشعار بانه لم يجد صفة  
 ذم يستثنيها فاضطر الى  
 استثناء صفة مدح ونحو  
 الاستثناء الى الانقطاع (و)  
 الضرب (الثاني) من تأكيد  
 المدح بما يشبه الذم (ان ثبت  
 شيء صفة مدح ونعقب باداة  
 استثناء) اي يذكر عقب  
 اثبات صفة المدح لذلك  
 الشيء اداة استثناء (تليها  
 صفة مدح اخرى له) اي  
 لذلك الشيء

فالاصل فيما بعدها ان يكون اثبات عيب وهو هنا ليس كذلك فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك اصل دلالة الاداة يعقوبى (قوله يد بمعنى غير) اعلم ان يد تستعمل اسماء بمعنى غير الاستثابة فلا تكون مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا يكون الاستثناء بها متصلا بل منقطعا وتستعمل حرف تعليل بمعنى من اجل ومن التاني قول الشاعر عدا فقلت ذاك يدانى احاف ان هلكت ان ترى اى تصوتى مأخوذ من الرنين وهو التصويت فقول الشارح يد بمعنى غير اى يد هنا في هذا الحديث بمعنى غير لان صحة التمثيل به مبنية على ذلك واما على ما قاله ابن هشام في المغنى من ان يد في هذا الحديث حرف تعليل بمعنى من اجل والمعنى انا افصح العرب لاجل انى من قريش فلا يكون المثال من هذا الباب ومعنى التعليل هنا ان له دخلا في ذلك لانه علة تامة (قوله وهو) اى غير اداة استثناء اى في ذلك لانه بمعنى (قوله واصل الاستثناء فيه الخ) هذا شروع في بيان ان هذا الضرب انما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الاول ليرتب على ذلك ان الضرب الاول افضل من هذا الضرب قيل الاول حذف قوله واصل ويقول والاستثناء فيه منقطع ايضا دالا معنى للاصل هنا يدل لهذا قول الشارح كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع ولم يقل كما ان الاصل في الاستثناء في الضرب الاول ان يكون منقطعا وفي عبد الحكيم قوله واصل الاستثناء فيه اى الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها بان يكون ما قبلها صفة خاصة وما بعدها كذلك وفي تعبيره بالاصل اشارة الى انه قد يكون داخل الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن او جمع كل كمال الا انه كريم واما في الضرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا بفبيد التأكيد من وجهين انتهى وعلى هذا فالابضية راجعة للاستثناء فيه لالاصالة (قوله ان يكون منقطعا) اما الانقطاع في الضرب الاول فلان محصله ان يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه واما الانقطاع في التاني فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه (قوله وهذا) اى كون الاصل في الاستثناء في هذا الضرب الانقطاع لا ينافى كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال لان اصاله الانقطاع نظرا لخصوص هذا الضرب واصله الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء وهذا كما يقال الاصل في الحيوان ان يكون بصيرا والا اصل في العقب ان تكون عجا فالحكم على الحيوان باصاله البصر له لا ينافى في الحكم على نوع منه بثبوت اصاله العمى له واذا علمت انه لامناة بين كون الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وكون الاصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع تعلم انه لاتا في بين كلامي المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاجتهاد في الضربين منقطعا اراد ان يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق ان الضرب

نحو (لما افصح العرب يدانى من قريش) يد بمعنى غير وهو اداة استثناء (واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر في الضرب الاول اذ ليس هنا صفة ذم منفية تامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني) وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل

الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب  
 الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التي قبل الاداة ( قوله لم يقدر متصلا ) اى بل  
 بقى على حاله من الانقطاع ( قوله اذ ليس هنا صفة ذم منفية عامة يمكن الخ ) اى والما هنا  
 صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شئ فيها ( قوله الا من الوجه الثاني ) اى من  
 الوجهين المذكورين في الضرب الاول ( قوله وهو ان ذكر الخ ) حاصله ان الاخراج  
 في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة مدح اريد  
 اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا تبين  
 بعد ذكره انه اريد اثباته له ايضا اشعر ذلك بانه لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه  
 فيسمى التأكيد ( قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا ) وهو غير ممكن في هذا لان كلا  
 من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخر فلا يتصور  
 الاتصال فاذا قلنا لا عيب فيه الا لكرم ان كان عيبا افاد ان العيب منتف عنه مع كل ما فيه  
 من الاوصاف الا اذا كان الكرم عيبا وهو محال بخلاف قولنا انا افصح الناس يداني  
 من بنى فلان الفصحى فلا معنى لتعليق فيه فان قلت ما المانع ان يقدر في المثال وشبهه  
 الا ان يكون كوفى من بنى فلان محلا بالفصاحة فثبت لى اخلال بها فحينئذ يفيد  
 التأكيد من الوجه الاول ايضا قلت يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البلغاء  
 والالصرح به يوما ما ولو قبل انا افصح الناس الا انى من بنى فلان ان كان محلا بالفصاحة  
 كان ركبنا بخلاف التعليق بعد المعلوم كما مر آه يعقوبى ( قوله افضل ) اى من الثاني  
 لان التأكيد فيه من وجه واحد ( قوله ضرب اخر ) اى غير الضربين الاولين بالنظر  
 للصورة التركيبية والافهوى يعود للضرب الاول فى المعنى لان المعنى لا عيب فينا الا الايمان  
 ان كان عيبا ( قوله ان يؤتى بمسئنى ) اى كالايمان وقوله معمولا لفعل اى كنتم فيكون  
 الاستثناء حينئذ مفرغا لتفرغ العامل الذى فيه معنى الذم السابق على الالعمل  
 فيما بعدها وهو المستثنى الذى فيه معنى المدح ( قوله نحو وماتم من الخ ) اى نحو قوله  
 تعالى حكاية عن صحرة فرعون ( قوله اى ماتمبنا ) الخطاب لفرعون اى ماتمبنا  
 يا فرعون شيئا او اصلا الاصل الخ ( قوله وهو الايمان ) اى وكون الايمان اصل المناقب  
 وقاعدة النجاة والشرف الديوى والاخرى مما لا يخالف فيه عاقل فلا يضر كون  
 فرعون يمتقه عيبا بالنسبة لكفره فقد اتى في هذا المثال باداة الاستثناء بعدها صفة  
 مدح هى الايمان والفعل المنفى فيه معنى الذم لانه من العيب فهو فى تأويل لا عيب فينا  
 الا الايمان ان كان عيبا لكند ليس بعيب وحينئذ فلا عيب فينا قيل ان الاستثناء هنا  
 متصل حقيقة اذ التقدير ماتمب شيئا فينا الا الايمان بخلافه فيما تقدم فانه منقطع وفيه  
 انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه  
 الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا امر من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس

فى طلق الاستثناء هو  
 الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة  
 صفة مدح اخرى جاء  
 التأكيد ولا يفيد التأكيد  
 من جهة انه كدهوى الشئ  
 بيينة لانه مبني على التعليق  
 بالحال المبني على تقدير  
 الاستثناء متصلا (ولهذا)  
 اى ولكون التأكيد فى هذا  
 الضرب من الوجه الثاني  
 فقط (كان) الضرب  
 (الاول) المفيد للتأكيد من  
 وجهين (افضل ومنه) اى  
 ومن تأكيد المدح بما يشبه  
 الذم (ضرب آخر) وهو  
 يؤتى بمسئنى فيه معنى المدح  
 معمولا لفعل فيه معنى الذم  
 (نحو ماتمبنا الا ان آمننا  
 يا باتمبنا) اى ماتمبنا  
 الاصل المناقب والمفاخر  
 وهو الايمان يقال نعم منه  
 وانتم اذا عابه وكرهه وهو  
 كالضرب الاول فى افادة  
 التأكيد من وجهين



قوله من عموم الناس هكذا  
في النسخ لعل الاوفق  
بالمثال قبله ان يقول من عموم  
القوم قدبر (صححه)  
(والاستدراك) المفهوم  
من لفظ لكن (في هذا الباب)  
اي باب تأكيد المدح بما يشبه  
الذم (كالاستثناء) كما في قوله  
هو البدر الا انه البحر  
زاخرا. سوى انه الضر  
غام لكنه الوليل. (قوله  
الاسوى استثناء مثل  
يداني من قريش وقوله  
اكنه استدراك يفيد قاعدة  
الاستثناء في هذا الضر  
لان الا في الاستثناء المقطع  
يعني لكن (ومنه) اي ومن  
المعنى (تأكيد الذم بما يشبه  
المدح وهو ضربان احدهما  
ان يستثنى من صفة مدح  
منفية عن الشيء صفة ذم  
بتقدير دخولها) اي صفة  
الذم (فيها) اي في صفة  
المدح (كقولك فلان لاخير  
فيه الا انه بسى الى من  
احسن اليه

يبيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة مالم يقل ما انكرت من افعال زيد الامواضلة فلان  
ولست بما ينكر فالزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب او لا وليس  
من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا اكده مدحا هو في العيب  
وانما استثنى امرا مسلما للدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كازعه المخاطب ام لا بخلاف  
قولنا لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم الخ  
فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد الاول من التأويل بالوجهين  
وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشيء بالبيئة وان فيه الاشعار بطلب ذم في مجده  
فاستثنى المدح وهو ظاهر آه يعقوبى (قوله والمفاخر) تفسير (قوله يقال نعم منه) بانه  
ضرب وفهم والاول اكثر ومنه الآية (قوله اذا جاءه) اي في شيء وقوله وكرهه  
اي لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق  
بالحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان اجابته  
عليه قد وقعت بالفعل لاننا نقول اجابته لهم عليه لا تقتضى كونه عيبا في نفسه ولا يخرجه  
ذلك عن كونها حقا لانها باطلة قطعاً بمقتضى العقل السليم آه بس (قوله المفهوم من  
لفظ لكن) اي الدال عليه لفظ لكن (قوله في هذا الباب) لم يقل في ثلاثتهم عود  
الضمير للضرب الاخير خاصة (قوله كالاستثناء) اي في افادة المراد وهو تأكيد  
الشيء بما يشبه نقيضه وحينئذ فيراد بالاستثناء المذكور في تعريف البصريين ما يرمي  
الاستدراك وانما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب لانهما من واد واحد  
اذ كل منهما لاخراج ما هو بمسدد الدخول وهما او حقيقة فاك اذا قلت  
في الاستدراك زيد شجاع لكنه بخيل فهو لاخراج ما يتوهم ثبوته من الشجاعة  
لان الشجاعة تلائم الكرم كما انك اذا قلت في الاستثناء جاء القوم الا زيدا فهو لاخراج  
ما هو من عموم الناس دخوله وان كان الابهام في الاول بطريق الملازمة وفي الثاني  
بطريق الدلالة التي هي اقوى فاذا اتى بصفة مدح ثم اتى بعدد الاستدراك بصفة  
مدح اخرى اشعر الكلام بان المتكلم لم يجد حال استدراكه على الصفة الاولى غير ملائم لها  
الذي هو الاصل فأتى بصفة مدح مستدركة على الاولى فيجئ التأكيد كما تقدم  
في الضرب الثاني من الاستثناء (قوله كما في قوله) اي الشاعر وهو ابو الفضل بديع الزمان  
الهمداني في مدح خلف بن احمد الجعفاني (قوله هو البدر) اي من جهة الرفض  
والشرف (قوله زاخرا) اي حاله كونه زاخرا اي مرتفعا من تلاطم الامواج وقوله  
الا انه البحر اي من جهة الكرم (قوله سوى انه الضرغام) اي الاسد من جهة الشجاعة  
والقوة (قوله لكنه الوليل) جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا  
في الكرم من كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضى وجود العطاء بالفعل والبحرية تقتضى  
التهبؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الوبلية

كالفعل فلم يكنف بالاول من الثاني ( قوله فقوله الاوسوى الخ ) اى فقوله الا انه الخبر  
وقوله سوسى انه الضرعام مثل يدانى من قريش من جهة ان كلام الضرب الثانى  
لانه اثبت اولا صفة مدح وعقبها باداء استثناء يلبيها صفة مدح اخرى الا ان الصفة  
الاخرى في البيت قد تعددت ( قوله في هذا الضرب ) اى ضرب يدانى من قريش  
وهو الضرب الثانى والحاصل ان الاستثنائين والاستدراك المذكورين كل منهما في هذا  
البيت من قبيل يدانى من قريش وهو الضرب الثانى والتأكيد فيه من الوجه الثانى  
فقط ومثال الاستدراك الذى كالاتثناء في الضرب الاول ولا عيب فيهم لكن سيوفهم  
بهن فلول من قراع الكتائب ( قوله صفة ذم ) اى ثابتة لذلك الشئ ( قوله بتقدير )  
اى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم ان نفي صفة المدح ذم فاذا اثبت صفة  
ذم بعد هذا النفي الذى هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل  
فيما بعد المخالفة لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح فتأمل ( قوله فلان لاخير  
فيه الا انه بئى الى من احسن اليه ) اى انه اثبت عنه صفات الخير الا هذه الصفة  
وهى الاساءة للمحسن اليه ان كانت خيرا لكنها ليست خيرا وحينئذ فلاخير فيه اصلا  
ويجرى في هذا ماجرى في الضرب الاول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من  
وجهين وذلك لانه كدعوى الشئ بينة وهو هنا نفي الخيرية عنه بالمرءة وذلك لتعليل  
وجود الخيرية في فلان على المحال وهو كون الاساءة للمحسن اليه خيرا البنى ذلك على  
تقدير الاتصال في الاستثناء ولان الكلام من جهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال  
يشعر بان التكلم طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلا لم يجده استثنى  
دما فجاء فيه ذم على ذم قال السبكي في عروس الافراح في هذا المثال نظر لان الاصل  
في الاستثناء الاتصال فلا بد ان يكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة والحاصل  
المستثنى منها والاساءة لمن احسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخير وعلاقة المضادة  
هنا بعيدة الاعتبار فينبغي ان يمثل بما صورته صورة احسان كقولك فلان لاخير فيه  
الا انه يتصدق بما يصرقه آه يس ( قوله وتغيب ) اى تلك الصفة وقوله تلبيها اى تلى  
تلك الاداة وقوله له اى كائنة لذلك الشئ الموصوف بالصفة الاولى ( قوله والثانى من  
وجه واحد ) اى لان كونه كدعوى الشئ بالينة لايتأتى هنا لانه يتوقف على التعليق  
بالمحال وهو يتوقف على اتصال الاستثناء وهو لايتأتى هنا لان المستثنى منه هنا صفة  
خاصة لا يمكن دخول شئ فيها وحينئذ فالضرب الثانى انما يفيد التأكيد من جهة ان  
الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والعدول عن الاتصال الى الانقطاع يشعر بان  
التكلم طلب استثناء المدح فلم يجده فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم ( قوله  
وتحقيقهما ) اى وتحقيق وجه افادتهما للتأكيد ( قوله على قياس مامر ) اى يجرى  
على الاعتبار والنظر فيما مر من تأكيد المدح بما يشبه الذم ( قوله وهو المدح بشئ )

وثانيهما ان يثبت للشئ  
صفة ذم وتغيب باداء  
استثناء تلبيها صفة ذم  
اخرى له كقولك فلان  
ناسق الا انه جاهل )  
فالضرب الاول يفيد  
التأكيد من وجهين  
والثانى من وجه واحد  
( وتحققهما على قياس  
مامر ) في تأكيد المدح بما  
يشبه الذم ( ومنه ) اى  
ومن المعنوى ( الاستبعاد  
وهو المدح بشئ على  
وجه يستبعد المدح بشئ  
آخر كقوله نهبت من  
الاعمار مالوحويته \*  
لهنت الدنيا بآثك خالد \*  
مدحه بالنهاية في الشجاعة )  
حيث جعل قتلا بـحيث  
يخلد وارث اعمارهم

(على وجه استتبع مدحه  
بكونه سببا لصلاح الدنيا  
ونظامها) اذ لا تهنة لاحد  
بشيء لا فائدة له فيه قال  
علي بن عيسى الرعي  
(وفيه) اى فى البيت  
وجهان آخران من المدح  
احدهما (انه نهب الاعمار  
دون الاموال) كما هو  
مقتضى علو الهمة وذلك  
مفهوم من تخصيص الاعمار  
 بالذكر والاعراض عن  
الاموال مع ان التنبه بها  
البقي وهم يعتبرون ذلك  
فى المحاورات والخطابات  
وان لم يعتبر مائة الاصول

اى كالتهاية فى الشجاعة وقوله يستتبع اى يستلزم وقوله المدح بشئ آخر اى ككونه  
سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله يستتبع المدح بشئ آخر) اى بكونه سببا لصلاح الدنيا  
بشئ آخر (قوله كقوله) اى الشاعر وهو ابو الطيب التتبي (قوله نهبت من الاعمار)  
اى اخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله مالو حوينه) اى اعمار الوجودينها  
وضمتها الى عمرك وهذا مبنى على مذهب المعتزلة القائلين ان القاتل قطع على المقتول  
اجله ولو تركه لعاش فاذا جمع ما بقى من اعمار قتلاه الى عمره لكان خالد الى آخر الدنيا  
ومذهب اهل السنة انه لم يقطع بل المقتول مات بانتهاء اجله (قوله لهنت الدنيا  
بانك خالد) اى لقبل الدنيا هنيئا لك بسبب انك خالد فيها اى لهنى اهلها بسبب  
خلوده (قوله مدحه بالتهاية الخ) اى لان اغتيال النفوس واخذها قهرا انما يكون  
بالشجاعة ولما وصف اعمار تلك النفوس بانها لو ضمت لنا هبها كانت خلودا دل ذلك  
على كمال شجاعته (قوله حيث جمل) اى لانه جمل قتلاه بحيث يخلد فى الدنيا وارث  
اعمارهم لكثرة نفوسهم ولا شك ان اغتيال النفوس الكثيرة التى لو اجتمعت اعمارها لنا هبها  
لكان بها خالدات انما يكون لكمال شجاعته وتناهبه فيها فدحه بالتهاية فى الشجاعة  
مدلول الكلام بالقصد الاول واما كونه سببا لصلاح الدنيا فتابع له (قوله على وجه)  
اى وهو كون الدنيا تهنا بخلوده والحاصل ان الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة  
وجمل خلوده تهنا به الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو  
تهنة الدنيا بخلوده مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن  
نظامها لان المراد تهنة الدنيا تهنة اهلها فلم يكن لهذا المدح فائدة لاهل  
الدنيا ما هنوا ببقائه اذ لا تهنة لاحد بشئ لا فائدة له فيه فقول الشارح اذ لا تهنة  
الخ علة لصحوف قد عنته (قوله قال على الخ) اشار الشارح بهذا الى ان استخراج  
الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف كما هو ظاهره  
بل هو ناقل لذلك عن غيره فقيه اشارة للاعتراض على المصنف والرعي بفتح  
راء والباء نسبة لرعيه (قوله وجهان آخران) اى غير الاستتباع مدلولان لذلك  
البيت بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم (قوله انه نهب الاعمار دون الاموال)  
اى وهذا يستلزم مدحه بعلو الهمة وان همته انما تتعلق بمعالى الامور لان الذى يميل  
للمال انما هو الهمة الدنية والاموال يعطيها ولا ينهبها والارواح ينهبها فالمدول عن  
الاموال الى الاعمار انما هو لعلو الهمة وذلك مما مدح به وقوله انه نهب الخ اى مفاد  
انه نهب الخ وهو علو الهمة (قوله وذلك) اى نفي نهب الاموال مفهوم من تخصيص  
الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضى الحصر  
(قوله مع ان التنبه بها) اى مع ان تعلق التنبه بالاعمار البقي بالمدح (قوله وهم) اى  
البلغا يعتبرون ذلك اى التخصيص والاعراض من حيث ما هم منه (قوله فى المحاورات)

اي الخصائص وقوله والخطايات اي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) اي التخصيص المذكور ائمة الاصول اي اكثرهم فهو لا يفيد الحصر عندهم لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج واعتبره الدقاق والصير في من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجبرور فقط اي الاعمال اما اذا نظر لمجموع الجار والمجبرور فهو قيد وائمة الاصول يعتبرون مفهومه آه بس (قوله انه لم يكن ظالما في قتلهم) اي لان الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بهلاكه ومعلوم ان كونه غير ظالم مدح فهم من التهمة لاستزائها اياه فالمدح الاول لازم للمعنى الذي جعل اصلا وهو النهاية في الشجاعة والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا بالفتح وهو كونه سببا لصلاح الدنيا (قوله يقال) اي لغة ادج الشي في ثوبه اذالفة فيه اي ادخله فيه وهو في اللغة الادخال مطلقا (قوله وهو) اي اصطلاحا (قوله ان بضمن كلام) اي ان يحمل التكلم الكلام الذي سبق لمعنى متضمنا لمعنى آخر فالعنى الآخر ملفوف في الكلام فقوله بضمن على صبغة المبني للمفعول والثائب عن الفاعل هو كلام وقوله سبق لمعنى نمت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به بعد ان رفع به المفعول الاول بالنيابة (قوله معنى آخر) اراد به الجنس اعم من ان يكون احدا كما في البيت المذكور في المتن او اكثر كما في قول ابن نباتة \* ولا بد لي من جهالة في وصاله • فن لي بخل اودع الحلم عنده \*

(و) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) اي ومن المعنوي الادماج يقال ادج الشي في ثوبه اذالفة فيه (وهو ان بضمن كلام سبق لمعنى) مدحا كان او غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول (فهو) لشمله المدح وغيره (اعم من الاستبعاد) لاختصاصه بالمدح (كقوله اقلب فيه) اي في ذلك الليل (اجفاني كما في ادبها على الدهر الذنوب)

يريدان وصاله لا ينسرله الابتك الوفاة ومداراة رقبته وملازمة عتبته والرضى بالطرد والشم وغيرهما من افعال الجلاء والنحل بالكسر الخليل فقد ادج في الفزل وهو الكلام الواقع من الحب في شان المحبوب الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح يودعه حلمه وضمن الفخر بالحلم شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن اي ايداع الحلم عنده وقد نبه بقوله اودع الحلم عنده على انه لم يعزم على مفارقة الحلم على سبيل الدوام بل في بعض الحالات اعنى حالة وصال المحبوب الموقوف على الجهل وذلك لانه لما كان شانه ان يفعل افعال الجاهل وكان مريدا لوصاله عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع ترد آخر الامر واعلم ان المعنى الآخر وهو التضمن المدح يجب ان لا يكون مصرح به ولا يكون في الكلام اشعاراته مسوق لاجله والا لم يكن ذلك من الادماج فاقبل في قوله

\* ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا • واسعفنا فمين نحب ونكرم \*

\* قفلت نهمك له فيهم اتمها • ودع امرنا ان المهم المقدم \*

ان هذا الكلام مسوق للتنهة بالوزارة بعض الوزراء وان الدهر اسعفه تلك الوزارة وان الشاعر يحبها وضمن ذلك التنكي من الدهر في عدم اسعافه هو في نفسه فكانت الشكاية فيه ادماجا فهو سهولانه صرح او لا بالشكاية حيث قال ابى دهرنا اسعافنا

في نفوسنا فكيف تكون مدحجة بل لو قيل ان هذا الكلام مسوق للشكاية والتهنئة  
مدحجة كان اقرب ولاينا في هذا كون المقصود بالذات هو التهنئة لان القصد الذاتي  
لاينا في افادة ذلك المقصود بطريق الادماج بان يؤتى به بعد التصريح بغيره وقول  
الشاعر اتما اى اتم ما ابتدأته من التعمي اى الازعام وارك امرنا فان امرهم مهم  
والمهم مقدم (قوله وقد اسند) اى يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر  
تعريف الاستنباع اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لالتخصيص  
كان مساويا للادماج قاله عبد الحكيم (قوله كقوله) اى الشاعر وهو ابو الطيب  
المتنبي (قوله اقلب فيه اجفاني) عبر بالمضارع لدلالته على تكرار تقلب الاجفان ليلا  
وهو دليل على السهر والاجفان جمع جفن كقفر وهو غطاه العين من اعلى واسفل  
(قوله كائى) اى في حالة تقلبها اعد بها اى بالاجفان من جهة حركتها فجعل  
اجفانه كالسحجة حيث يعد بها ذنوب الدهر فكأن كل حركة ذنب وقوله الذنوب اى  
ذنوب الدهر التى فعلها معه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا ومن عدم استقامة الحال  
لاذنوبه التى فعلها فى الدهر اذلا معنى لعددها على الدهر وكاز. هنا تحتل الشك اى كثر  
تقلب الاجفان فى ذلك الليل كثرة اوجبت لى الشك فى اتي اعددها على الدهر ذنوبه  
وتحتل التشبيه اى اشبه نفسى فى حالة التقلب بنفسى فى حالة عد الذنوب (قوله فانه  
ضمن الخ) اى وانما كان فى هذا البيت ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل بالطول  
اى المأخوذ من قوله اقلب فيه اجفاني لانه يدل على كثرة تقلب الاجفان وهو يدل  
على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذى سبق له الكلام اولا  
(قوله الشكاية) اى المأخوذة من قوله كائى اعددها الخ وهو مفعول ضمن وتلك الشكاية  
بها حصل الادماج لانها معنى تضمنه المعنى الذى سبق اولامع عدم التصريح بها وعدم  
اشعار الكلام بانه مسوق لاجلها (قوله وهو ايراد الكلام) اى الاتيان به (قوله محتملا  
لوجهين) اى على حد سواء اذ لو كان احدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها  
(قوله اى متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالدح والذم) اى وكالسب والذماء  
(قوله ولا يكتفى بمجرد احتمال معنيين متباينين) اى كما يوهمه كلام المصنف فهو اعراض  
عليه اى فلو قيل رأيت العين فى موضع فانه يحتمل على سواء ان يراد العين الجارية  
وعين الذهب والفضة وليس من التوجيه لان المعنيين متبايران ولا تضاد بينهما  
لجواز اجتماعهما (قوله كقول من قال لاعور) اى خياط يسمى عمراو ذلك القائل هو  
بشار بن برد وقوله \* ليت عينه سواء عجز بيت وصدره خاطى عمرو قباء \* وهذا البيت  
من مجزوء الرمل وبعده \* فاسأل الناس جميعا \* امدح \* ام هجاء \* روى ان بشارا  
اعطى خياط اعور اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لاخيطنه بحيث لا يعلم  
اقباء هو ام غيره فقال له بشار لئن فعلت ذلك لاقولن فيك شعر الا يدري اهجاء ام غيره

فانه ضمن وصف الليل  
بالطول الشكاية من  
الدهر ومنه ( اى ومن  
المعنوى ( التوجيه )  
ويسمى محتمل الضدين  
( وهو ايراد الكلام  
محتملا لوجهين مختلفين )  
اى متباينين متضادين  
كالدح والذم مثلا  
ولا يكتفى بمجرد احتمال  
معنيين متباينين ( كقول  
من قال لاصور ليت  
عينه سواء ) يحتمل  
تمنى صحة العين العمراء  
فيكون دعاءه والعكس  
فيكون دعاء عليه

فما خاط له الحياطة ذلك الثوب قال بشار ما ذكر من البيتين فان قلت الظاهر ان الشاعر اراد المدح لانه باراء خياطة وهي من الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان وحينئذ فلا يتبعه عده من التوجيه قلته اراد استواء الاحتمالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر للقربة على ان كون الشعر في مقابلة الخياطة لا يعين كون الشاعر اراد المدح لاحتمال ان يكون افسد الخياطة بالابرة فدعا عليه وسمى الدعاء بين مديحا وهجاء نظرا لكون المدعو له يستحق ان يمدح بموجب الدعاء له والدعوى عليه يستحق ان يذم ويهجو بموجب الدعاء عليه (قوله لان احد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد) اي وهو المراد من اللفظ كما في يد الله فوق ايديهم فان التبادر من اليد الجارحة والمراد منها القدرة وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ (قوله لما ذكر السكاكي) اي وانما قلنا ان احد المعنيين في التشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر الخ (قوله من قبيل التورية والابهام) العطف مرادف اي ومعلوم ان التورية التي هي الابهام اتم تصور في معنى قريب وبعيد كما تقدم (قوله ويجوز ان يكون وجه المفارقة) اي بين التوجيه والتشابهات وهذا وجه آخر للفرق وقوله ان المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما اي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة اي بخلاف التوجيه فانه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر قال العلامة البيهقي بعد ان ذكر جميع كلام الشارح وفي هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح ان تكون التشابهات من التوجيه بوجه مع كون احد المعنيين في التشابهات بعيدا هو الزاد كما في قوله تعالى والسماء بيناها بايد والرحن على العرش استوى فالمعنى المجازي وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وايضا قد ذكر السكاكي نفسه ان التشابهات على الاملاق من التوجيه باعتبار وقد ذكر بعد ان اكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى ان الذى يكون توجيهها من التشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض التشابهات يحتمل الضدين هلى المسواء كانت من التوجيه الصريف لانها منه باعتبار فقط وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذى يراد به الجدل) اي وهو ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والبساطة ويقصد به امر صحيح في الحقيقة والفرق بينه وبين التهمك ان التهمك ظاهره جد وباطنه هزل وهذا بعكسه وهو واقع في كلامهم كثيرا كقول الامام مالك لبعض تلامذته حين سألته اتعرف بيت قد امر وقد كان ذلك البيت يلعب فيه بالحمام ومنه قول ابن نباتة

\* سلبت محاسنك الزال صفاته \* حتى تحير كل ظبي فيكا \*

\* لك جیده ولحاظه ونفاره \* وكذا نظير قرونه لايسكا \*

والجد بكسر الجيم ضد الهزل الذى هو اللهو واللعب (قوله كقوله) اي الشاعر وهو

قال (السكاكي ومنه) اي  
ومن التوجيه (متشابهات  
القرآن باعتبار) وهو  
احتمالها لوجهين مختلفين  
وتفارقة باعتبار آخر  
وهو عدم استواء الاحتمالين  
لان احد المعنيين في  
التشابهات قريب والآخر  
بعيد لما ذكر السكاكي نفسه  
من ان اكثر تشابهات  
القرآن من قبيل التورية  
والابهام ويجوز ان يكون  
وجه المفارقة هو ان  
المعنيين في التشابهات  
لا يجب تضادهما (ومنه)  
اي ومن المعنوى (الهزل  
الذى يراد به الجد

ابو نواس (قوله اذا ما تمبى الخ) اى فتوالت التجمى وقت فساخرته بمضورك لانتقصر  
وقل لي كيف اكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد وهو دم التجمى باكله الضب  
وانه لامفاحرة مع ارتكابه اكل الضب الذى يمافه اشراف الناس وعلم من هذا ان  
الهزلية باعتبار استعمال الكلام والجدية باعتبار ما قصد منه فى الحالة الراهنة (قوله  
عد عن ذا) اى جاوز هذا الاقتصار بتركه وحدثنا عن اكل الضب تأكله على اى حاله  
فعد امر من عدى يعنى يحاوز (قوله وهو كما سماه الخ) كان الظاهر ان يقول  
وهو ماسماه السكاكى الخ لانه اعتبر الغاية من حيث انه يعنى بتجاهل العارف ومن  
حيث انه يعنى بالسوق فراد كاف التشبيه او الكاف بمعنى على اى وهو سوق العلوم  
الخ ناء على ماسماه السكاكى به (قوله مساق غيره) مصدر ميمى بمعنى السوق اى سوق  
العلوم سوقا كسوق غيره بان يعبر عنه بما يدل فى الاصل على انه غير معلوم (قوله لستة)  
متعلق بتجاهل وكان حقه ان يقدمه على قوله وهو كما سماه الخ الا انه اخره ليكون بيان  
النكات متصلا به فاو عبر عن العلوم بعبارة المجهول لانكته كان يقال ازيد قائم لا  
حيث يعلم انه قائم لم يكن من هذا الباب فى شئ (قوله لاحب تسميته) اى سوق  
العلوم الخ (قوله لوروده فى كلام الله تعالى) اى كما فى قوله تعالى ومانلك يمينك  
ياموسى اى وتسمية الكلام المنسوب لله تعالى بتجاهل العارف فيه اساءة ادب بخلاف  
تسميته بسوق العلوم مساق غيره فانه اقرب الى الادب من الاولى وان كان الغير فيها  
عبارة عن المجهول لكن دلالة استلصومه (قوله فى قول الخارجية) هى لىلى بنت  
طريف ترى اخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية وبعد البيت المذكور

فنى لا يريد العزالا من الشقى • ولا الرزق الا من قنا وسيوف •

(قوله الخابور هو نهر من ديار بكر) اى فى ديار بكر بنبت على جاقية اشجار وشجر  
الخابور نوع من ذلك الشجر النابت على حافى ذلك النهر والمراد بذكر الذى اضيفت له  
تلك الديار رجل كان من عظماء الجاهلية (قوله مالك مورقا) اى اى شئ ثبت لك  
فى حال كونك مورقا اى مخرجا ورقك ناضرا لاذابلا نور قاحل من الكاف فى لك والعامل  
فيه معنى الفعل (قوله كأنك لم تجزع على ان طريف) اى فهى تعلم ان الشجر لا يجزع  
لان الجزع لا يكون الا من العاقل فجاءت فاعلمت انه من ذوى العقل وانه يجزع  
عليه جزعا بوجب ذبوله وانه لا يخرج ورقه فلما اوراق وبخته على اخراج الورق  
واظهرت انها حيث تذتت تشك فى جزعه واذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فاحرى  
غيره فالتجاهل هنا المؤدى لتزويل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الابرار  
ووسيلة الى التنبيه على ان ما اثره بلغت الى حيث تعلم بها الجمادات ولو انت تلك القالة  
بما يدل على ان الشجر لا يعلم بان طريف وانه من جملة الجمادات لما حسن التوبيخ ولما تضح  
ظهور المآثر حتى للجمادات فافهم آه يعقوبى (قوله نقوله) اى الشاعر وهو البصري

كقوله اذا ما تمبى اتاك  
مفاخر اهل عد عن ذا  
كيف اكل الضب ومنه  
اى ومن المعنوى (تجاهل  
العارف وهو كما سماه  
السكاكى سوق العلوم  
مساق غيره لئلا يقال  
لا احب تسميته بالتجاهل  
لوروده فى كلام الله تعالى  
(كالتوبيخ فى قول الخار  
جيت يا شجر الخابور) هو  
نهر من ديار بكر (مالك  
مورقا) اى ناضرا  
ذاورق (كأنك لم تجزع على  
ابن طريف والمبالغة فى  
المدح كقوله

المع برق سرى ام ضوء  
مصباح • ام ابتسامها  
بالنظر الضاحى • اى  
الظاهر (او) المبالغة (فى)  
الذم كقوله

( قوله سرى ) اى ظهر بالليل وهو صفة لبرق ( قوله ام ابتسامها ) اى ام ضوه اسنانها عند ابتسامها ( قوله بالنظر ) الباء بمعنى فى و اراد بالنظر المحل الذى ينظر وهو الوجه فهو بفتح الطاء والضاحى هو الظاهر من ضمها الطريق اذا ظهر فالشاعر يعلم انه ليس ثم الا ابتسامها لكنه تجاهل واظهر انه التبس عليه الامر فلم يدرك هل هذا اللعان المشاهد من اسنانها عند الابتسام مع برق سرى ام هو ضوه مصباح ام هو ضوه ابتسامها الكائن من منظرها الضاحى وهذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للبالغة فى مدحها وانها بلغت الى حيث يتميز فى الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها ( قوله كقوله ) اى الشاعر وهو زهير بن ابى سلمى وبعد البيت المذكور

فن فى كفه منهم خضاب • كن فى كفه منهم فناء \*

( قوله وسوف اخال ادرى ) المعنى واظن انى سادرى واعلم بحالهم حاصله حذف مفعولى اخال وسوف محلها بعد اخال وهذه الجلة اعتراضية بين ادرى ومعموله وهو قوله اقوم آل حصن الخ وكونها بالواو يدل على ان الاعتراض قد يكون بالواو ( قوله وهو القياس ) اى فى حرف المضارعة الداخلة على الثانى ( قوله اقوم آل حصن ام نساء ) هذا محل الشاهد فهو يعلم ان آل حصن رجال لكنه تجاهل واظهر انه التبس عليه امرهم فى الحال وان كان سبيله فى الاستقل فلم يدرك هل هم رجال ام نساء وهذا التجاهل المنزل منزلة الجهل مفيد للبالغة فى ذمهم من حيث انهم يلتبسون بالنساء فى قلة نفعهم وضعف قادتهم ( قوله فيه دلالة الخ ) اى حيث قابل بين النساء والقوم فسادته بينهم يدل على ان القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لفة ويدل له قوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن قال العصام وفيه انه يجوز مقابلة المجتمع من الرجال والنساء بالنساء الصرفة فالحق ان القوم اسم لمجموع الرجال والنساء بدليل انا ارسلنا نوحا الى قوله قتائل ( قوله والتدهش ) عطف تقصير اى ذهاب العقل ( قوله فى قوله ) اى الشاعر

وهو الحسين بن عبدالله العرجى ( قوله وهو ) اى القاع المستوى من الارض اى الارض المستوية وازافة الظبىات اليه لكونها فيه وقوله بالله قسم استعطاف للظبىات المناديات لتعبيه ( قوله لتلاى منكن الخ ) اى لى النسوبة الى منكن اى فهو يعلم ان لى من البشر قبحا وظهر انه اذنه الحب حتى لا يدري هل هى من الظبىات الوجشبة ام من البشر فلذلك سأل الظبىات عن حالها ( قوله وفى اضافة لى الخ ) اى ان الاضافة فيها استلذاذ اكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الاضمار لما نكتته ( قوله وهذا ) اى ما ذكره المصنف من النكات انموذج اى نبذة قليلة ( قوله وهى اكثر من ان يضبطها القلم ) اى من ذى ان يضبطها القلم اى وهى اكثر من النكات الموصوفة بضبط القلم لها وحيد فلا تدخل

وما ادرى وسوف اخال ادرى • ( اى اظن وكسر همزة التكلم فيه هو الا فصح وبنواستقول اخال بالفتح وهو القياس ) اقوم آل حصن ام نساء ) فيه دلالة على ان القوم هم الرجال خاصة ( و التذلة ) اى و كالتصوير والتدهش ( فى الحب فى قوله بالله يا ظبىات القاع ) وهو المستوى من الارض ( قلن لتلاى منكن ام لى من البشر ) وفى اضافة لى الى نفسه او لا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا نموذج من نكت التجاهل وهى اكثر من ان يضبطها القلم ( ومنه ) اى ومن المعنوى ( القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ اثبت له اى ذلك الشئ ) ( حكم قثبتها لغيره ) اى قثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ ( من غير تعرض



لثبوت له ( اى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ) اوفيه عنه نحو يقولون لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل والله العزة ورسوله ( وللمؤمنين ) فالاعز صفة وقعت في كلام المناققين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المناقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا نفيه عنهم ( والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده ) حال كون خلاف مراده

نحت حصر ( قوله القول بالموجب ) بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم ويقع الجيم اسم مفعول ان اريد به القول بالحكم الذى اوجبه الصفة والمراد بالقول الاعتراف اى اعتراف المتكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه ثابتا لمقصوده من اثباتها لغير من اثبتها له المخاطب او مع حل كلامه على خلاف مقصوده قوله ان تقع صفة في كلام الغير ( اى كالاغزاقه صفة وقعت في كلام المناققين دالة على شئ ) وهو فريقهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد الكناية المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل لينقل منه الى اللازم مع جواز ارادة المزوم اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية لانه لا لزوم بين مفهوم الاعز وفريق المناققين ويحتمل ان يراد بها معناها المعهود ويكفى في الزوم اعتقادهم الزوم وادعاؤهم ذلك لانهم يدعون انهم لازم لعنى الاعز ثم ان الظاهر ان المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاغزاق والصفة التى روى اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان وحيث في الكلام استخدام لان الصفة المذكورة اولا في قوله ان تقع صفة اريد بها معنى واريد بالضمير في قوله فثبتنا معنى آخر ( قوله اى لذلك الشئ حكم ) اى تفنضيه فيه تلك الصفة لكونها نعتا كالاخراج للمؤمنين ( قوله فثبتنا لغيره ) اى ثبتت تلك الصفة لغير ذلك الشئ كالله ورسوله والمؤمنين اى للايمان الى ان ذلك الحكم مشتمل لزمه تلك الصفة ولكن لا يفيدك ابها المخاطب لان الصفة المستزمنة له انما هى لغير من عبرت بها عند فقد قبل بموجب تلك الصفة وهو استزماها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه ( قوله من غير تعرض الخ ) اى فلو تعرضت للحكم اثباتا او نفيًا خرج الكلام من القول بالموجب فاذا قال القوى ليخرجن القوى من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لدلولها حكم الاخراج فان اثبت الصفة للغير ولم تعرض للحكم بان قلت القوى انا كان الكلام من القول بالموجب وان تعرضت للحكم بان قلت القوى الذى هو انا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شئ ( قوله لثبوت له اوفيه عنه ) الاولى لاثباته له او انتفاء عنه ( قوله يقولون ) اى المناقون لنرجعنا من غزوة بنى المصطلق الى المدينة ( قوله وقد اثبت المناقون لفريقهم ) اى المكنى عنه بالاغزاق ( قوله فاثبت الله تعالى الخ ) اى بعد ان سلم لهم ان الاعز يخرج الاذل فكأنه قيل لهم نعم الاعز يخرج الاذل لكن العزة لله ورسوله وللمؤمنين لاكم ( قوله ولم تعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة ) اى وان كان يلزمه ذلك لانه لما اثبت الصفة الموجبة للحكم لهم لم يثبت ثبوت الحكم لهم ( قوله على خلاف مراده ) اى مراد ذلك الغير وذلك كما لو اطلق الغير لفظا على معنى فيحمله غير من اطلقه على معنى آخر لم يرد به المتكلم الاول ( قوله بما يحتمل ذلك اللفظ ) اى من المعاني التى يحتملها ذلك اللفظ احتمالا حقيقيا او مجازيا بان يكون اللفظ صالحا

لذلك المعنى الذى حل عليه وان كان لم يرد فلو كان اللفظ غير صالح له كان الحمل عليه  
عسلا بديعا (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء لليسية اى وحل اللفظ على الخلاف  
المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله باريد كمتعلق ذلك اللفظ) المر دبالمتعلق  
هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجاروالمجرور  
لولا فالاول كقوله \* قلت ثقلت اذا تبت مرارا \* الخ والثاني كقوله

\* لقد بهتوا لما راؤنى شاحبا \* فقالوا به عين ثقلت وعارض \*

ارادوا بالعين اصابة العائن وحله على اصابة عين المعشوق بذكر ملامح وهو العارض  
فى الانسان التى هى كالبرد فكأنه قال صدقتم بانى عينا لكن بى عينها وعارضها  
لا عين العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف  
بما ذكر المخاطب لكن لمعنى غير مراد وللم يصرح بنى المراد صار ظاهره اقرارا  
بما قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين ان الحمل على خلاف المراد تارة يكون باعادة  
المحمول كما فى البيت المذكور فى المتن وكما فى قول بعضهم

\* جاء اهلى لما راؤنى عيلا \* بحكيم لشرح دائى يسعف \*

\* قال هذا به اصابة عين \* قلت عين الحبيب ان كنت تعرف \*

وتارة يكون بدون اعادته كما فى البيت الذى ذكرناه (قوله اذا تبت مرارا) اذ ظرف اقلت  
او ثقلت (قوله قال ثقلت كاهلى) الكاهل ما بين الكتفتين وقوله بالايدى اى المن والتم  
(قوله فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير) اى هو المتكلم وقوله بمعنى جلتك المؤنة  
اى المشقة من اكل وشرب بايتان لك مرة بعد اخرى وقوله فحمله اى المخاطب وقوله  
على ثقبيل عاتقه اى كتفه وقوله والمن عطف تفسير والحاصل ان المتكلم يقول للمخاطب  
ثقلت عليك وجلتك المشقة بايتان اليك مرارا فقال له المخاطب صدقت فى كونك  
ثقلت على لكن ثقات كاهلى بالبن لاجلنى المشقة فجعل آيتاة اليه نعماء عديدة حتى  
اثقلت عاتقه وبعد البيت المذكور

\* قلت طولت قال لا بل تطولت \* وابرمت قال جبل ودادى \*

اى قلت له طولت الاقامة والايان فقال بل تطولت من التطول والتفضل وقوله وابرمت  
اى املت وقوله جبل ودادى قال نعم ابرمت ولكن ابرمت واحكمت جبل ودادى  
قوله وابرمت قال جبل ودادى من هذا القبيل اى القول بالموجب بدون اعادة  
المحمول ومنه ايضا البيت الثالث فى قول الشاعر

\* واخوان حسبتموا دروعا \* فكأنوها ولكن للاعادى \*

\* وختلموا سهام صائبات \* فكانوها ولكن فى فؤادى \*

\* وقالوا قد صفت منا قلوب \* لقد صدقوا ولكن من ودادى \*

فكانه قال نعم صدقتم ولكن صفاؤكم من ودادى لاعتقوا ما بين البيت الاولان

(عما يحتمله) ذلك اللفظ

(بذكر متعلقه) اى انما

يحمل على خلاف مراده

بان يذكر متعلق ذلك اللفظ

(كقوله \* قلت ثقلت اذ

اتبت مرارا \* قال ثقلت

كاهلى بالايدى \* ) فلفظ

ثقلت وقع فى كلام الغير

بمعنى جلتك المؤنة فحمله

على ثقبيل عاتقه بالايدى

والمن بان ذكر متعلقه اعنى

قوله كاهله بالايدى (ومنه)

اى ومن المعنوى (الاطراد

وهو ان تأنى باسماء الممدوح

او غيره و) انما (آبائه على

ترتيب الولادة من غير

تكلف) فى السبك (كقوله

\* ان يقتلوك فقد ثقلت

عروشهم \* بتبينة بن

الحارث بن شهاب)

يقال للموم اذا ذهب عزهم  
وتضعض حالهم قدئل  
عرشهم يعني ان يجحوا  
بقتلك وفرحوا به فقد  
اثر في عزهم وهدمت  
اساس مجدهم بقتل رئيسهم  
فان قيل هذا من تابع  
الاضافات فكيف بعد من  
المحسنات قلنا قد تقرر ان  
تابع الاضافات اذا لم من  
الاستكرام ملح ولطف  
والبيت من هذا القبيل  
كقوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم الكريم ابن الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم  
الحديث هذا تمام ما ذكر من  
الضرب المله وتي (واما  
الضرب (اللفظي) من  
الوجوه المحسنة للكلام  
(فنه الجناس بين اللفظين  
وهو تشابههما في اللفظ)  
اي في التلطف

فليس من هذا القبيل بل ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما حل صفة ذكرت في كلام  
الغير على معنى آخر وانما فيهما ذكرت صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافة فاشبهنا  
هذا القبيل من جهة كون المعنى فيهما في الجلبة على الخلاف وذلك لانه وقع في ظنه  
ان اخوانه دروع له فظهر له انهم ليسوا دروعا له بل للاعادي وظهر انهم سهام صابيات  
لا عادية فظهر له انهم ليسوا كذلك بل سهام صابية لغزاده واما البيت الثالث فقد  
صدر اللفظ منهم فعمله على غير مرادهم (قوله اي ومن المعنوي الاطراد) اي ومن  
البديع المعنوي الاطراد قيل الظاهر انه من البديع اللفظي لا المعنى لان مرجعه  
لحسن السبك وقد يقال ان مرجعه لحسن السبك في معنى مخصوص وهو النسب فلمعنى  
دخل فيه قاله يعقوبى فاندفع قول العلامة بس لم يظهر لي رجوع هذا النوع  
الى الضرب المعنوي بوجه لا بالذات ولا بالعرض (قوله باسماء الممدوح) الاول ان يقول  
باسم الممدوح او غيره ادلائمهدها لاسم الممدوح او غيره والمراد بغيره المذموم اي المجهو  
او المرقى (قوله واسماء آباءه) اراد بالجمع هاما فوق الواحد بدليل المثال (قوله على ترتيب  
الولادة) بان يذكر اسم الاب ثم اسم ابى الاب وهكذا ان قلت لا فائدة في ذلك القيد  
اذ لا يمكن الاتيان باسماء الآباء من غير ترتيب والالكذب الانتساب فلا بد من الترتيب اذ لو  
قبل بعنية ابن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وآباءه في الذكر  
على طريق الانتساب فلو قيل بعنية بن شهاب وحارث لكان من الاطراد قاله العصام  
وتأمل (قوله من غير تكلف في السبك) اي في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى الذوق  
السليم فلا يكون ذكره في التعريف مضرا لانه ليس بخفي وقيل نفي التكلف ان لا يفصل  
بين الاسماء بلفظ لا دلالة له على الذب نحو زيد بن عمرو بن خالد والتكلف في السبك ضده  
نحو زيد الفاضل بن عمرو او زيد بن عمرو والتاجر ابن خالد ونحوه للفنارى وفيه ان استفادة  
هذا المعنى من حسن السبك خفية وحيث قد يلزم التعريف بالاخفى تأمل ويسمى  
ذكر اسم الشخص واسم آباءه على ترتيب الولادة اطراد الان تلك الاسماء في تحدرها  
كلاء الجارى في اطراده اي سهوله انسجامه وجريانه (قوله قد نلت) هو تاء الخطاب  
اي اهلكك يقال ثلهم اذا اهلكهم والعروش جمع عرش يطلق على المقر وقوله  
بعنية اي بقتل عتية وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح ومثال الاطراد الذى  
ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتى (قوله وتضعض) اي ضعيف (قوله ان يجحوا) اي  
اقتحروا بقتلك (قوله فقد اثرت الخ) هذا دليل الجواب المحذوف اي فلا يعظم علينا  
اقتحارهم لان عندنا ما يخفف اذى اقتحارهم وهو انك قد اثرت في عزهم وهدمت  
اساس مجدهم بقتل رئيسهم فكانك اخذت بار نفسك قبل قتلك فلا اقتحار لهم  
في الحقيقة (قوله فان من هذا) اي البيت وقوله من تابع الخ اي من ذى تابع الاضافات  
(قوله فكيف بعد من المحسنات) اي مع انه محل بالفصاحة (قوله قلنا قد تقرر الخ)

حاصله ان تتابع الاضافات انما يخل بالفصاحة اذا كان فيه ثقل واستكراه اما اذا سلم من ذلك حسن و لطف والبيت من هذا القبيل مع انه ليس فيه الاضافتان ( قوله الحديث ) اى اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فقد تابعت فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو في غاية الحسن والسلاسة ( قوله واما الضرب اللفظي الخ ) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على انواع الضرب اللفظي وقد ذكر في هذا الكتاب منها سعة انواع ( قوله فنه الجنس ) اى النوع المسمى بالجناس بكسر الجيم لانه في الاصل مصدر جانس كقاتل قتالا قال في الخلاصة \* لفاعل الفاعل والمفاعلة ( قوله اى في التناظر ) اى في النطق بهما بان يكون السمعوع منهما متحد الجنسية كلا او جلا فلا يكتفى التشابه في لام الكلمة او عينها او قائمها كما يؤخذ من الامثلة وان كان التشابه في اللفظ صادقا بذلك وانما فسر اللفظ باللفظ لانه لو حمل على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الاتمام منه فيخرج منه الجناس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل ان المصنف اطلق اللفظ على ذاتهما اى حروفيهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفيهما كلا او جلا ثم ان التشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الامثلة الآتية فكأنه يقول هو ان لا يشابها الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابها من جهة المعنى فقط نحو اسد وسبع الحيوان المفترس كما قال الشارح فليس بينهما جناس وما اذا تشابها في اللفظ والمعنى معا كالتأ كيد اللفظي نحو قام زيد قام زيد فلا جناس بينهما ( قوله فيخرج ) اى بقوله في اللفظ ( قوله نحو اسد وسبع ) اى فانهما قد تشابها في المعنى دون اللفظ بمعنى ان اللفظين متشابهان من جهة ان معناهما واحد فوجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى فالعنى في هذا هو المعنى في ذاك كما يقال اشترك الطرفان في وجه الشبه وليس المعنى ان لهذين اللفظين معنيين تشابها والالورد ان المعنى فيهما متحدان والتشابه يقتضى التعدد ( قوله اوفى مجرد العدد ) اى ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ كما في ضرب وعلم مبين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التناظر وان تشابها في العدد ( قوله اوفى مجرد الوزن ) اى ويخرج من التعريف ما اذا تشابه اللفظان في الوزن دون التلفظ ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو ضرب وقتل مبين للفاعل فلا جناس بينهما لعدم تشابههما في التلفظ وان تشابها في الوزن والعدد ( قوله والتام منه ) هذا شروع في اقسام الجنس وهي خمسة التام والحرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وذلك لان اللفظين ان اتفقا في كل شئ من انواع الحروف واعدادها وحياتها وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو الحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان

اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذه الاقسام الخمسة تفصيل يأتي وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال والتام منه الخ (قوله في انواع الحروف) الاضافة للبيان وانما اورد لفظ انواع تنبها على ان الحروف انواع والافيني ان يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) اي برأسه فالالف نوع ونحته اصناف لانها اما مقلوبة عن واو او عن ياء او اصلية والباء كذلك نوع تحته اصناف لانها اما مدغمة او لا مشددة او لا وعلى هذا القياس فلا يرد ان يقال النوع تحته اصناف والحروف الهجائية انما تحتها اشخاص لا اصناف والجواب ما ذكر او يقال وهو الاقرب المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود اصناف تحته (قوله وبهذا) اي باشتراط الاتفاق في انواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو يفرح ويمرح بما اتفقا في بعض الانواع دون بعض فان يفرح ويمرح قد اختلفا في الميم والفاء فليس بينهما جناس تام بل لاحق (قوله وفي اعدادها وحياتها) الاولى وفي عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في اعداد الحروف وفي الهيات اذ ليس لحروف الكلمة الالهية واحدة وعدد واحد لكنه اورد صيغة الجمع نظرا للواد والمراد بتوافق الكلمتين في عدد الحروف ان يكون مقدار حروف احد اللفظين هو مقدار حروف الآخر (قوله وبه) اي باشتراط اتفاق اللفظين في عدد الحروف يخرج نحو الساق والساق لان الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو اخرج نحو الساق والساق بالاتفاق في انواع الحروف الموجودة ما بعد ايضا تأمل ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحر فين كما يأتي والساق مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وحياتها) اي الحروف (قوله نحو البرد والبرد) اي يقع الباء من احدهما وضمها من الآخر (قوله هيئة الكلمة الخ) هذا تعليل لمحدوف اي وانما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في انواعها لان هيئتها امر ذاتي عليها فلا يلزم من الاتفاق في انواع الحروف الاتفاق في هيئتها ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في انواعها لان هيئة الحروف حركته الخصوصية او سكونه وهو غيره قال العلامة عبد الحكيم كان الاولى ان يقول فان هيئة الحروف دون الكلمة لان الكلام في هيات الحروف دون هيات الكلمات والحاصل ان هيئة الحروف كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت انواع الحروف واختلفت واما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقديم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الاخير ولا سكونه لان الحرف الاخير مرضة للتغير اذ هو محل الاصراب والوقف فلا يشترط اتفاق الكلمتين في هيئته (قوله وفي ترتيبها) اي انه يشترط الاتفاق

فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد العدد نحو ضرب وعلم او في مجرد اللون نحو ضرب وقتل (والتام منه) اي من الجناس (ان يتفقا) اي اللفظان (في انواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) (في اعدادها) وبه يخرج نحو الساق والساق (و) (في حياتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فهو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيين للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف

في ترتيب الحروف بان يكون المقدم والمؤخر في احد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر وقد تين من كلام المصنف ان الجنس التام بشرط فيه شروط اربعة الاتفاق في انواع الحروف والاتفاق في اعدادها والاتفاق في هيئتها والاتفاق في ترتيبها ( قوله اي تقديم بعض الحروف على بعض ) هذا تصوير للترتيب في حدوداته وقوله وتأخير عنه اي تأخير البعض الآخر عن البعض الاول ( قوله والخنف ) هو الموت ( قوله فان كانا من نوع واحد ) اي سواء اتفقا في الافراد كمثل المصنف او في الجمعية نحو قول الشاعر

حديق الآجال آجال \* والهوى المرء قتال \*

الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر من الوحش جالبات للموت والعشق قتال للانسان او كانا مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد بمعنى جائل السيف والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض والمعنى فلان طويل جائل السيف وطلاع للاراضي المرتفعة ( قوله سمي بمائلا ) اي سمي جناسا تاما بمائلا وفي نسخة سمي بمائلا وهي المناسبة لقول الشارح من ان التماثل الخ و اشار الشارح بما ذكره من التعليل الى ان تلك التسمية بطريق القل عن اصطلاح المتكلمين من ان التماثل هو الاتحاد في النوع والمناسب في التعليل لنسخة سمي بمائلا ان يقال اخذا من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم ان المستحق ان يسمى بمائلا جريا على ذلك الاصطلاح وكل من التجانسين لا التجانس بينهما ولكن لاجرم في الاصطلاح ( قوله ويوم تقوم الساعة اي القيامة ) سميت ساعة لوقوعها فيها ( قوله يقسم الجرمون ) اي يحلف الجرمون انهم مالبثوا في الدنيا غير ساعة اي الاوقاف يسيرا من ساعات الايام الدنيوية والساعة اصطلاحا جزء من اربعة وعشرين جزءا يتجزأ بها زمان الليل والنهار ففي زمن استوائهما يكون الليل منها ثلثي عشرة ويكون النهار كذلك وعند اختلافهما بالطول والقصر يدخل من ساعات احدهما في الآخر ما نقص من ذلك الآخر وهو ابلاج احدهما في الآخر المشار له بقوله تعالى بولج الليل في النهار وبولج النهار في الليل والساعة في الآية يحتمل ان يراد بها هذه الاصطلاحية ويحتمل ان يراد بها الساعة اللغوية وهي اللحظة من الزمان وهذا اقرب ومحل الشاهد ان الساعة الاولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الالوجه السابقة اذ لا عبرة باللام التعريفية لانها في حكم الانفصال فكان الجنس بينهما بمائلا قبل انه لاجناس في الآية اصلا لان استعمال لفظ الساعة في القيامة مجاز لوقوعها في لحظة فسميت القيامة ساعة للابتها للساعة واللفظ الحقيقي مع مجازيه لا يكون من الجنس كالموت قبل رأيت اسدا في الحمام واسدا في الغابة وكالموت ركبت حمارا ورأيت حمارا تعني بليدا وقد يجاب على تقديم تسليم انه لاجناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه بان الساعة صارت

(و) في ( ترتيبها ) اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه وبه يخرج الفصح والخنف ( فان كانا ) اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر ( من نوع واحد ) من الكلمة ( كاسمين ) او فظلين او حرفين ( سمي بمائلا ) جريا على اصطلاح المتكلمين من ان التماثل هو الاتحاد في النوع ( نحو ويوم تقوم الساعة ) اي القيامة ( يقسم الجرمون ) مالبثوا غير ساعة ( من ساعات الايام ) وان كانا من نوعين ( اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف

حقيقة حرفية في القيامة وقد اقتصر المصنف على مثال ما اذا كان الجنس بين اسمين ومثاله بين الفعلين ان يقال لما قال لديهم قال لهم كذا وكذا فالاول من القبلولة والثاني من القول ومثاله بين الحرفين ان يقال قد يجود الكريم وقد يعثر الجواد فان قد الاولى لتكثير والثانية للتقليل فالمعنى مختلف مع اتفاق اللفظين في نوع الحرفية وفي جميع مامر (قوله اسم وفعل الخ) يعني ان هذا المسمى بالمستوفى في ثلاثة اقسام الاول بين اسم وفعل كما في البيت والثاني بين اسم وحرف كأن يقال رب رجل شرب رب رجل آخر قرب الاول حرف جر والثانية اسم للعصير المعلوم والثالث بين حرف وفعل كقولاته علازيد على جميع اهله اي ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) اي لاستيفاء كل من اللفظين اوصاف الآخر وان اختلفا في النوع (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابوتام في مدح يحيى بن عبدالله البرمكي كان من عظماء اهل الوزارة في الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر قرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج من العنب ومثال الفعل والحرف علازيد على جميع اهله اي ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله مامات من كرم الزمان) مام وصوله في محل رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لماي مذهب عن اهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره (قوله فانه) اي فان ذلك الميت من الكرم وقوله يحيى اي يظهر كالحى ويتجدد عند يحيى بن عبدالله يعني ان كل كرم اندرس فانه يظهر ويتجدد عند هذا الممدوخ فقد اطلق الموت على الذهاب والاندراس مجازا ومحل الشاهد قوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول فعل والثاني اسم رجل (قوله يحيى اسم الكرم) الاضافة بيانية اي يحيى الكرم ويحدده وفي نسخة يحيى هو اسم الكرم (قوله تقسيم آخر) اي الى ثلاثة اقسام متشابهة ومفروق ومرفوق فاقسام التام حينئذ خمسة (قوله ان كان احد لفظيه) اي احد لفظي الجنس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب اي وان لم يكن احد لفظيه كذلك فهو مامر من المماثل والمستوفى فهذا مقابل لما مر ولو جعت التقسيم السابق ثلاثيا كان احسن ليكون تقسيم الجنس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والمراد بكون احد اللفظين مفردا ان يكون كلمة واحدة والمراد بكونه مركبا ان لا يكون كلمة واحدة بل كلمتين او كلمة وجزء كلمة اخرى (قوله سمي جناس التركيب) اي لتركب احد لفظيه (قوله وحينئذ) اي وحين اذ كان بين اللفظين جناس التركيب فان اتفقا الخ وحاصله ان جناس التركيب ينقسم الى قسمين لان اللفظين المفرد والمركب اما ان يتفقا في الخط بان يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد واما ان لا يتفقا بان يكون هيئة مرسوم احدهما مخالفة لهيئة مرسوم الآخر فان كان الاول خص هذا النوع

(سمي مستوفى كقوله مامات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبدالله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وايضا) للجناس التام تقسيم آخر وهوانه (ان كان احد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمي جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) اي اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبة) اي صاحب هبة وعطاء (فدعه) اي اتركه (فدولته ذاهبة) اي غير باقية (والا) اي وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين في صورة الكتابة (كقوله كلكم قد اخذ الجاهم ولا جام لناه ما الذي ضرمدير الجاهم لوجاملنا) اي عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

من جناس التركيب باسم التشابه لفظين في الكتابة كالتشابه في انواع الاتفاقات  
 المقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية وان كان الثاني خص هذا النوع من جناس  
 التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فيه في صورة الكتابة (قوله كقوله) اى الشاعر  
 وهو ابو الفتح البستي نسبة الى بستان بالضم بلدة من اعمال سجستان (قوله فدعه) اى  
 تركه وابتدعه فدولته ذاهبة والشاهد في ذاهبة الاول والثاني فالاول مركب  
 من ذا بمعنى صاحب وهبة وهو فصلة من وهب والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤنث  
 من ذهب وكتابتها متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقوله) اى  
 الشاعر وهو ابو الفتح البستي ايضا (قوله اخذ الجام) اى الكأس وهو انا بشرب به  
 الخمر (قوله ما الذى ضر مدبر الجام) اى اى شئ ضر مدبر الجام وهو الساقى الذى  
 يسقى القوم بالجام لانه يديره عليهم حالة السقى (قوله لوجا ملنا) اى عاملنا بالجميل اى انه  
 لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بان يديره علينا كما ادارة عليكم فلا استفهام في قوله  
 ما الذى الخ انكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس وتحمس على حرمانه من الشرب  
 فاللفظ الاول من التجانسين وهو جام لنا مركب من اسم لا وخبرها وهو الجرور مع حرف  
 الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير الذنوب المتصل بمنزلة  
 جزء الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب والا  
 كانا مركبين كذا في الحفيد وابن يعقوب اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح فيلما مر  
 والاخر مفرد اى حقيقة اوتنزل بلا فالاول كافى البيت الاول والثاني كافى هذا البيت  
 الثاني (قوله هذا اذا لم يكن الخ) هذا تقييد لقول المصنف والاى وان لم يتفق اللفظان  
 المفرد والمركب في الخط خص باسم المفروق فان ظاهره يشمل ما اذا كان المركب مركبا  
 من كلمتين كالتال المتقدم او مركبا من كلمة وبعض كلمة اخرى وان الجناس في هاتين  
 الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك اذا تخصصص باسم المفروق انما هو اذا لم يكن  
 المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة اخرى في التال واما ان كان مركبا من كلمة وبعض  
 كلمة اخرى فانه يخص باسم المفروق اذ من قولك رقا انوب اذا جع ما تقطع منه بالخياطة  
 فكأنه رقى ببعض الكلمة فاخذنا الميم من طم ورفا نابها صاب فصارت مصاب وحاصل  
 التقسيم الصحيح للمركب ان يقال ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى  
 التجنيس مرفوعا والا يكن مركبا من كلمة وبعض اخرى بل كلمتين فهو متشابه ان تشابه  
 اللفظان في الخط ومفروق ان لم يشابه في الخط بل افتراقا فيه (قوله اهذا مصاب ام طم  
 صاب) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مركذا في الطول وقال المصام  
 الصاب جمع صابة وهو شجر مروهم الجوهرى في قوله الصاب عصارة شجر مر  
 فاللفظ الثاني من لفظى التجنيس مركب من صاب ومن الميم في طم بخلاف الاول  
 منهما فانه مفرد وهما غير متفقين في الخط ووجه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته

والاخص باسم المرفوع  
 كقوله اهذا مصاب ام  
 طم صاب (وان اختلفا)  
 عطف على قوله والتام منه  
 ان يتفقا او على محذوف  
 اى هذا ان اتفقا وان  
 اختلف لفظا للتجانسين  
 (في هيات الحروف فقط)  
 اى واتفقا في النوع  
 والعدد والترتيب (سمى)  
 التجنيس (محرفا) لانحراف  
 احدى الهيتين عن الهيئة  
 الاخرى والاختلاف  
 قد يكون بالحركة (كقولهم  
 جبة البرد جنة البرد) بمعنى  
 لفظ البرد بالضم والفتح  
 (ونحوه) في ان الاختلاف  
 في الهيئة فقط قولهم (اجاهل  
 امامفرط او مفرط) لا  
 الحرف المشدد لما كان  
 يرتفع اللسان عنهما دفعة  
 واحدة كحرف واحد  
 عدا حرفا واحدا وجعل  
 التجنيس مما الاختلاف  
 فيه في الهيئة فقط ولذلك اقل  
 (والحرف المشدد) في هذا  
 الباب (في حكم المحقق)  
 واختلاف الهيئة في مفرط  
 ومفرط باعتبار ان الفا  
 من احدهما ساكن ومن  
 الآخر مفتوح



صورة الاعادة وهو في الحقيقة للاعادة ( قوله وان اختلفا الخ ) حاصله ان ما تقدم  
 فيما اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها فان لم يكونا  
 متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف  
 في انواع الحروف او في عددها او في هيئتها او في ترتيبها وانما حصرتنا الاختلاف  
 في هذه الاربعة وجعلنا الخلاف في حالة لافي اكثر لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك  
 او اكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما ( قوله عطف على قوله والتام  
 منه ان يتفقا ) اي فهو من قبيل عطف الجملة المفصلة الشرطية على جملة اسمية لانها  
 في تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كانه يقول ان اتفق اللفظان في جميع الواجه  
 السابقة فهو التام فيناسب ان يقال هنا وان اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله  
 ان يتفقا لانه يلزم تسلط والتام على المعطوف وليس كذلك ( قوله او على محذوف ) اي  
 فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية ( قوله لا تحرف احدي الهيتين ) اي  
 لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر ( قوله والاختلاف ) اي في الهيئة قد يكون  
 بالحركة اي فقط كما في المثال الاول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني وهو الجاهل  
 اما مفرط او مفرط وقد يكون بالحركة والسكون معا نحو شرك الشرك وهو المثال  
 الثالث ( قوله جبة البرد جنة البرد ) اي الجبة المأخوذة من البرد اي الصوف جنة اي وقاية  
 البرد ( قوله يعني الخ ) اي ان محل الشاهد البرد والبرد فانهما يختلفان في هيئة الحروف  
 بسبب الاختلاف في حركة الباء لانها في الاول ضمة وفي الثاني فتحة واما لفظ الجبة  
 والجنة فمن التجنيس اللاحق لا المحرف قوله ونحوه ( اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد  
 في كونه من التجنيس المحرف لكون الاختلاف في الهيئة فقط ) قوله الجاهل اما مفرط  
 او مفرط ( الاول من الافراط وهو تجاوز الحد والثاني من التفريط وهو التقصير  
 فيما لا ينبغي التقصير فيه اي انه مجاوز للحد فيما يفعله او مقصر فلا يفعل باصلا وليس له  
 الحالة المتوسطة بين الافراد والتفريط ) قوله لان الحرف المشدد الخ ) اي وانما كان هذا  
 المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على ان الحرف المشدد حرفان لان  
 الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما اي عند النطق بهما دفعة واحدة كالخرف  
 الواحد عدا حرفا واحدا فلذا جعل من التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة  
 لافي العدد ( قوله لما كان يرتفع اللسان عنهما ) افهم تشبيه الضمير ان هناك حذفا  
 والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ ( قوله  
 في هذا الباب ) اي باب التجنيس ( قوله في حكم الخفيف ) اي لامرئين الاول ما تقدم  
 من ان اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان  
 في الحرفين ثقل ما لكنه لم يعتبر لقرب زمنه والثاني انه في الكتابة شيء واحد وامارة  
 التشديد منفصلة وحيث كان المشدد في حكم الخفيف فتكون الراء من مفرط مكسورة كالراء

من مفرط وحينئذ فيكون الاختلاف بينهما اما هو في الهيئة فقط واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط باعتبار ان الفاء في أحدهما مفتوحة وفي الآخر ساكنة وهذا نوع من اختلاف الهيئة غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك لان الاول اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة الكائنة في اللفظين المتجانسين ومفرط ومفرط اختلاف الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون المقابل لها والثالث وهو شرك الشرك اختلفت الهيئة فيه باختلاف الحركة والسكون معا ( قوله البدعة شرك الشرك ) البدعة هي الحدث في الدين بعد كماله والشرك بفتح الراء المهملة حباله الصائد والشرك بالكسر اسم مصدر بمعنى الاشرار والمراد الاشرار بالله تعالى ومعنى كون البدعة شركا للشرك ان اتخاذ البدعة ديننا وعادة يؤدي لوقوع في الشرك كما ان نصب الشرك للصيد يؤدي عادة لوقوعه فيه ( قوله فان الشين من الاول مفتوح الخ ) اي فقد قابلت الحركة حركة مغايرة لها وقابلت الحركة سكونا ( قوله فان الشين الخ ) اي ولا عبرة بهمة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين لما عرفت في مفرط ومفرط ( قوله حرف زائد ) اي مقابل له في اللفظ الآخر وايس المراد بكونه زائدا انه زائد على الاصول ( قوله اذا سقط حصل الجنس التام ) اي لاتفاق اللفظين في انواع الحروف وعددها وهيئتها وترتيبها قل العلامة يعقوبى وكلامهم هذا يقتضى ان الجنس الناقص يشترط فيه ان يكون الباقي بعد اسقاط الزيد مساويا للفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فاقص التام او في غير الهيئة فاقص المحرف او في غير الترتيب يسمى ناقص المقلوب ( قوله وذلك الاختلاف اما بحرف الخ ) حاصله ان اقسام الجنس الناقص ستة وذلك لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر وقد مثل المصنف بثلاثة امثلة لاقسام الزيد الواحد ولم يمثل من اقسام الزيد الاكثر الا بالزيد آخر ( قوله في الاول ) اي في اول اللفظ المجانس لآخر وكان الاولى ان يقول بحرف واحد هو الاول لان الحرف عين الاول لا مطرووف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا قوله او في الوسط او في الآخر ( قوله بزيادة الميم ) اي في المساق وهي زائدة في الاول والباقي مجانس لمجموع المقابل ( قوله جدى جهدى ) بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء وسطا في الثاني والباقي بعد اسقاطها مجانس جناسا تاما للمقابل اذ لا عبرة بتشديد الدال لما تقدم ان التشديد كالتخفيف في هذا الباب والجد بفتح الجيم الغنى والحظ واما الج الذي هو ابوالاب فليس مرادها هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجهين فيتمثل ان يكون المعنى ان حظى وغنى من الدنيا مجرد اتعاب نفسى في تحصيل المكاسب من غير وصول اليها فيكون تشكيلا واخبارا بانه لا يحصل من سعيه طائل ولا نفع ويحتمل ان يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغنى فيها بمشقتى وجهدى

(و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا) اي الفظا المتجانسين (في اعدادها) اي اعداد الحروف بان يكون في احد اللفظين حرف زائد او اكثر اذا سقط حصل الجنس التام (سمى الجنس ناقصا) لنقصان احد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف واحد) (في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم

( او في الوسط نحو جدى )  
 جهدى ) زيادة الهاء وقد  
 سبق ان المشدد في حكم  
 الخفف ( او في الآخر  
 كقوله يمدون من ايد  
 عواص عواصم ) زيادة  
 الميم ولا اعتبار بالتنوين  
 وقوله من ايد في موضع  
 نصب مفعول يمدون على  
 زيادة من كاهو مذهب  
 الاخفش او على كونها  
 للتبعيض كما في قولهم هزم  
 عطفه وحرك من نشاطه  
 او على انه صفة لمحذوف  
 اى يمدون سواعد من ايد  
 عواص جمع عاصبة من  
 عصاه ضربه بالعصا  
 وعواصم من عصمه حفظه  
 وجاه وتمامه وصول  
 باسياف قواض قواضب  
 \* اى يمدون ايدياضارب  
 للاعداء حاميات للاولياء  
 صائلات على الاقران  
 بسبوف حاكمة بالقتل  
 قاطعة ( وربما سمي هذا )  
 القسم الذى تكون الزيادة  
 فيه في الآخر

لابلوراثته عن آباءى واجدادى فيكون اخبارا بالنجابة في السعى وان الفنى لا يتوقف  
 على وراثته ( قوله وقد سبق الخ ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون  
 جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام ( قوله كقوله ) اى الشاعر  
 وهو ابونعمان ( قوله ولا اعتبار بالتنوين ) اى في عواص وذلك لانه في حكم الانفصال  
 او فيصد الزوال بسبب الوقف او الاضافة ( قوله على زيادة من ) اى بناء على زيادة من  
 ( قوله كما هو مذهب الاخفش ) اى يجوز زيادتها في الالباب ( قوله او على كونها للتبعيض  
 اى او بناء على كونها للتبعيض وقوله كما هو في قولهم هزم من عطفه وحرك من نشاطه اى  
 هزم بعض العطف لان العطف الشق والمضو الممزوز منه الكتف مثلا وحرك بعض  
 الاعضاء الذى يظهر بحريكها نشاطه وهز العطف كناية عن السرور لان السرور  
 بهتم فصارت الهزة مزمومة للسرور وكذا تحريك النشاط ( قوله او على انه صفة  
 لمحذوف ) ظاهره انه عطف على قوله او على كونها للتبعيض وفيه نظر لانه يخل المعنى  
 من ايد في موضع نصب مفعول يمدون بناء على زيادة من او على انها للتبعيض او على انه  
 صفة لمحذوف ومن العلوم انه اذا كان صفة لمحذوف لا يكون مفعولا فالاولى جعله عطفا  
 على المعنى فكأنه قيل من ايد نصب على المفعول او على انه صفة لمحذوف ( قوله اى يمدون  
 سواعد من ايد ) اى كأنه من ايد فن ابتدائية او انها للتبعيض اذ السواعد بعض الايدي  
 فكأنه قيل يمدون السواعد التى هو بعض الايدي ( قوله من عصاه ضربه بالعصا )  
 وعلى هذا فعنى عواص ضاربات بالعصا والمراد بها هنا السيف بدليل ما بعده وقيل  
 ان عواص من العصيان اى عاصيات على اعدائهم عاصمات لاصدقاتهم ( قوله اى  
 يمدون ايديا ) اى يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ( قوله ضاربات للاعداء ) اى  
 بالسيف وهذا بيان لعنى عواص وقوله حاميات اى حافظات للاولياء من كل مملكة  
 ومثلة وهذا بيان لعنى عواصم وقوله حاكمة بالقتل اى على الاعداء بيان لعنى قواض  
 لانه جمع قاضية من قضى بكذا اذا حكم به وقوله قاطعة اى لكل مضروب بها من  
 الاعداء بيان لعنى قواضب لانه جمع قاضية من قضه اذا قطعه وفي الاطول ان قواض  
 بمعنى قوائل من قضى عليه قتله وهذا انصب بما في الشارح وحيث قد لعنى وصول على  
 الاعداء باسياف قوائل للاحياء وقواطع لكل مالاها سواه كان خشيا او حجرا او حديدا  
 فليس ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواض آه كلامه ( قوله مطرقا ) اى  
 لطرف الزيادة فيه ( قوله ولم يذكر من هذا الضرب الا ما تكون الزيادة في الآخر )  
 اى لعدم اطلاعه على امثلة الباقي وقال في الاطول انه لم يذكر من هذا الضرب الا  
 ما كانت الزيادة فيه في الآخر لاجل بيان اسمه بقوله وربما سمي هذا اى ما كانت  
 الزيادة فيه في الآخر باكثر من حرف مذيلا ومبرريا اشارة الى عدم اشتها تلك  
 التسمية آه ( قوله اى الخسباء ) اخت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه

روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها وبعد البيت المذكور

❖ ياعين جودي بالدمو ❖ مع المستهلات السوانح ❖

والبيت من يجرؤ الكامل الرقل وشرطه قبل همزة الشفاء فهو مدور ونح ترفيل (قوله  
 اى حرقة القلب) هذا بيان لمعنى الجوى بحسب الاصل والراديه هنا مجرد الحرقه  
 بقربنه قوله بين الجوانح اى ان البكاء هو الشفاء من الحرقه الكاشة بين الجوانح  
 اى الضلوع التى تحت الترائب مما يلي الصدر كذا فى الأطول ولا شك ان الجوانح  
 زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء فاذا اسقطتهما صار الباقي مساويا للجوى  
 فكان من التجنيس الناقص (قوله هذا النوع) اى الذى زيد فى آخره اكثر من حرف  
 (قوله مذبلا) اى لان تلك الزيادة فى آخره كالذيل (قوله وان اختلفا فى انواعه  
 الخ) الاختلاف فى انواع الحروف ان يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل  
 عليه الآخر من غير ان يكون مزيدا والا كان من الناقص كما تقدم (قوله فيشترط  
 الخ) جواب الشرط اى فيشترط فى كون الايتان باللفظين المختلفين فى نوعية الحروف  
 من البديع الجناسى ان لا يقع الخ (قوله والابعد الخ) اى والا لو وقع الاختلاف باكثر  
 من حرف لبعد الخ (قوله كلفظى نصر ونكل) تمثيل للمنى وكذا لفظا ضرب وحرق  
 وكذا ضرب وسلب واللفظان الاولان اشتركا فى الحرف الاول فقط واللفظان الثانى  
 اشتركا فى الحرف الوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا فى الحرف الاخير فقط وليس  
 شئ من ذلك من التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) اى حالة كونهما  
 فى اللفظين (قوله ان كانا متقاربين فى المخرج) اى بان كانا حلقين او شفويين او من الشاها  
 العليا وعلى هذا فالمراد بالتقاربين فى المخرج ما يشتمل التحدبين فيه كالذال والطاء  
 والهمزة والهاء (قوله سمي الجناس) اى الذى بين اللفظين اللذين كان الحرفان المتباينان  
 فيهما متقاربين فى المخرج (قوله مضارعا) اى لمضارعة المبتين من اللفظين لصاحبه  
 فى المخرج (قوله وهو ثلاثة اضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعا للمضارع فاحتاج  
 لتقدير لان الحرف الخ ولو جعل ضمير هو راجعا للحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان  
 لكان احسن (قوله لان الحرف الاجنبى) يعنى المبين لمقابله (قوله اما فى الاول) اما  
 فى اول اللفظين وفى كلامه ناسخ لان اول اللفظين فى الحقيقة هو الحرف فقيه ظرفية  
 الشئ فى نفسه فلو حذف فى وقال اما الاول لكان احسن وان كان يمكن الجواب بانه من  
 ظرفية العام فى الخاص اوان فى زائدة تأمل (قوله بينى وبين كنى ليل دامس وطريق  
 طامس) هذا من كلام الحريرى وهو نثر والكن البيت والدامس الشديد الظلمة من  
 دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الدائر المطموس العلامات الذى  
 لا يتبين فيه اثر بهندى ه والشاهد فى دامس وطامس فان الدال والطاء حرفان  
 متباينان الا انهما متقاربان فى المخرج لانهما من اللسان مع اصل اللسان وقد وجدا  
 فى اول اللفظين (قوله اوفى الوسط) اى او يوجد فى وسط اللفظين المتجانسين (قوله

(مطرقا واما باكثر) من  
 حرف واحد هو عطف  
 على قوله اما بحرف ولم  
 يذكر من هذا الضرب الا  
 ما تكون الزيادة فى الآخر  
 (كقولها) اى الخفاء  
 (ان البكاء هو الشفاء من  
 الجوى) اى حرقة القلب  
 (بين الجوانح) بزيادة النون  
 والحاء (وربما سمي هذا)  
 النوع (مذبلا وان اختلفا)  
 اى لفظ المتجانسين (فى  
 انواعها) اى انواع  
 الحروف (فيشترط ان لا  
 يقع) الاختلاف (باكثر  
 من حرف) واحد والابعد  
 بينهما التشابه ولم يبق  
 التجانس كلفظى نصر  
 ونكل (ثم الحرفان) اللذان  
 وقع بينهما الاختلاف (ان  
 كانا متقاربين) فى المخرج  
 (سمى) الجناس (مضارعا  
 وهو) ثلاثة اضرب

لان الحرف الاجنبي (اما  
في الاول نحو بيني وبين  
كنى ليل داس وطريق  
طامس او في الوسط نحو  
وهم يهون منه ويناون  
عنه او في الآخر نحو الخيل  
معقود بنواصيا الخير)  
ولا يخفى تقارب الدال  
والطاء وكذا الهاء والمهمزة  
وكذا اللام والراء (والا)  
اي وان لم يكن الحرفان  
مقارنين (سمى لاحقا وهو  
ايضا اما في الاول نحو  
ويل لكن همزة نزة) المهمز  
الكسر واللام الطعن وشاع  
استعمالهما في الكسر من  
اعراض الناس والطعن  
فيها وبناء فلة يدل على  
الاعتقاد (او في الوسط نحو  
ذلكم بما كنتم تفرحون  
في الارض) بغير الحق (وبما  
كنتم تفرحون) وفي عدم  
تقارب الفاء والميم نظر  
فانهما شفويتان وان  
اريد بالتقارب ان يكونا  
بحيث تدغم احدهما في  
الاخرى فالفاء والمهمزة  
ليستا كذلك (او في الآخر

ويأون عنه) اي يعدون عنه والشاهد في يهون ويناون فان المهمزة والهاء حرفان  
متباينان الا انهما متقاربان في المخرج اذ هما حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين  
التجانسين (قوله او في الآخر) اي او يوجد في آخر اللفظين المتجانسين (قوله  
نحو الخيل الخ) اي نحو قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخيل معقود في نواصيا  
الخيل الى يوم القيامة فين اللام والراء تباين الا انهما متقاربان في المخرج لانهما  
من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتجانسين والنواصي جمع ناصية  
وهي منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقود او مبتدأ  
خبره معقود (قوله اي وان لم يكن الحرفان) اي المتباينان وقوله مقارنين اي  
في المخرج بل كانا متباينين فيه (قوله سمي لاحقا) اي سمي الجناس بين اللفظين  
لاحقا لان احد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو  
ايضا اما في الاول) اي والحرف المبين لمقابلته من غير تقارب في المخرج اما ان يقع في اول  
اللفظين المتجانسين او في وسطهما او في آخرهما (قوله المهمز الكسر الخ) حاصله  
ان همزة مأخوذة من المهمز وهو الكسر وكذا لمزة مأخوذة من اللام بمعنى الطعن اي  
في المحسوسات وغيرها ثم شاع استعمال المهمز في الكسر في اعراض الناس وكسر  
العرض هتكة وابطاله بالحق العيب بصاحبه كما شاع استعمال اللز في الطعن في  
الاعراض بان يلحق العيب بصاحبها فقول الشارح والطعن فيها تفسير (قوله وبناء  
فلة) اي يضم الفاء وقح العين (قوله يدل على الاعتقاد) اي فلا يقال فلان ضحكة  
ولالعة الا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له لامن وقع منه ذلك في الجملة والشاهد  
في همزة ولمزة فان بينهما جناسا لاحقا لان الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج  
لان الهاء من اقصى الحلق واللام من طرف اللسان ووقعا في اول اللفظين المتجانسين  
قوله تفرحون) اي تنكبون في الارض وقوله تفرحون اي تفرحون في الفرح فالمرح  
نهابة الفرح والشاهد في تفرحون وتفرحون فان بينهما جناسا لاحقا على ما قال  
المصنف لتباين الفاء والميم وتباعدهما في المخرج (قوله وفي عدم الخ) حاصله ان كون  
الجناس الذي في هذه الآية لاحقا فيه نظر لان التقارب في المخرج بين الفاء والميم  
موجود لانهما شفويتان غاية الامر ان الفاء من باطن الشفة السفلى واطراف  
الاسنان والميم من ظاهر الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين وحيث  
فالجناس في هذه الآية مضارع للاحق وقد اجاب بعضهم بان المراد من تقارب  
المخرج هنا قصر المسافة بين المخرجين وليس بين مخارجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى  
لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خير  
بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخارجهما لاعلى طول المسافة بينهما فالاولى  
لاجل هذا البحث ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهد وانه لب الخير لشهد فان

الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج فان الهاء من اقصى الحلق والدال من اللسان مع اصول الاسنان (قوله وان اريد الخ) يعنى لو قيل في الجواب عن المصنف ان مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج ان يكونا بحيث يمكن ادغام احدهما في الآخر والميم والفاء ليسا كذلك وحينئذ فيكونان متباعدين في المخرج فصح التمثيل فيقال في رد هذا الجواب انهم ذكروا ان من جملة التقارب بين في المخرج الهاء والهمزة كما مر في وهم ينهون عنه وينشأون عنه لانهما حلقيان والحال انه لا يمكن ادغام احدهما في الآخر فبطل ذلك الجواب وما زال الاعتراض واردا على المصنف (قوله فالفاء والهمزة) علة لجواب الشرط المحذوف اى فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليستا كذلك) اى لا تدغم احدهما في الاخرى مع انه مثل بهما للتقارب بين (قوله امر من الامن) فالأمن والامر متفقان الا في الراء والنون وهما متباعدتان في المخرج كذا قال المصنف وفيه نظر بل هما متقاربتان حتى انه يجوز ادغام احدهما في الاخرى لانهما من حروف الزلاقة التى يجمعهما قولك مربفل وهى تخرج من طرف اللسان وحينئذ فالنون والراء يخرجان منه فالنات الصائب تلاف وتلاق (قوله واخر) اى ذلك البعض في اللفظ الآخر (قوله سمي تجنيس التلب) اى لوقوع القلب اى عكس بعض الحروف في احد اللفظين بالنظر للآخر وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب البعض وقد ذكر المصنف مثال كل منهما (قوله بحوسامه فتح لا ولياه خفف لاعدائه) اى ان سيف المدحوق فتح لا ولياه اذ به يقع النصر لهم وخفف لاعدائه اى هلاك لهم اذ به يقع موتهم وهذا الكلام حل لقول الاخف بن قيس

حسامك فيه للاجباب فتح \* وريحك فيه لاعداء خفف \*

ومحل الشاهد خفف وفتح فانك اذا اخذت الفاء من خفف ثم التاء ثم الحاء كان قمتا وان اخذت الحاء ثم التاء ثم الفاء من قمت كان ختفا فهو قلب لكل وان كانت التاء التى في الوسط تغير (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) اى لان ما كان في احد اللفظين مقدما صار مؤخرا في الآخر وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر (قوله نحو اللهم ستر عوراتنا وآمن روعاتنا) فالالف والتاء والنون في عوراتنا وروعاتنا في محالها وانما وقع العكس في العين والواو والراء والروعات جمع روعة الخوف اى آمنة مما يخاف (قوله لان اللفظين بمنزلة جناحين لبيت) علم منه ان الجناس المقلوب المخرج مختص بالشعر (قوله لاح انوار الهدى الخ) اى فبين لفظى لاح وحال الواقع احدهما اوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنوح ونظير البيت المذكور قول ابن نباتة \* ساق ربي قلبه قسوة \* وكل ساق قلبه قاس (قوله واذاولى احد اللفظين المتجانسين الآخر) اى واذاولى احد اللفظين المتجانسين المتجانسين المتجانسين المتجانسين المتجانسين

واذاولى احد المتجانسين) اى تجانس كان ولذا ذكره باسمه الظاهر دون المضمحل المتجانس (الآخر سمي) الجناس (مزود جواو مكررا) ومرددا نحو جئتك من سبأ بنيايقين) هذا من التجنيس اللاحق وامثلة الاقسام الاخر ظاهرة بما سبق (ويلحق بالجناس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الاتفاق في اصل المعنى (نحو قوله تعالى قائم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثاني ان يجمعهما) اى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) اى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة او موصوفة وزعم بعضهم انها مصدرية اى اشباه اللفظين الاشتقاقى وهو غلط لفظا ومعنى اما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد في يشبه للفظين وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح عند الاستغناء عنه واما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافتهما قد يشبه الاشتقاق

بفاصل سوى حرف جر او حرف عطف وشبه ذلك (قوله اى تجانس كان) اى سواء كان ذلك الجنس الذى بين اللفظين تاما ومحرفا او ناقصا او مضارعا او لاحقا ومقلوبا (قوله ولذا) اى لاجل كون المراد مطلق الجنس الشامل لجميع الانواع السابقة لخصوص القلوب (قوله ذكره باسمه الظاهر دون المضمرة) ولو كان مراد المصنف لخصوص الجنس القلوب لكان المناسب الاتيان بالمضمرة (قوله سمي مزدوجا ومكررا او مرددا) لازدواج اللفظين بتواليهما وتكرير احدهما بالآخر وترداده به (قوله من سبأ نبأ يقين) سبأ ونبأ متواليان وتجنيدتهما لاحق وذلك لاختلافهما بحرفين متباعين فى المخرج فالباء فى نبأ لادخل لها فى التجنيس (قوله ظاهرة بما سبق) فثال التام ان يقال تقوم الساعة فى ساعة ومثال المحروف ان يقال هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الساقص ان يقال جدى جهدى ومثال القلوب ان يقال هذا السيف للاعداء والاولياء خفف وفتح (قوله ويلحق بالجناس) اى التحسين شيان هذا شروع فى شيئين ليسا من الجنس الحقيقى ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجنس (قوله ان يجمع اللفظين الاشتقاق) اى ان يكون اللفظان مشتقين من اصل واحد (قوله وهو) اى اجتماع اللفظين فى الاشتقاق توافق الكلمتين الخ وأشار الشارح بهذا الى ان المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذى ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وهو الاشتقاق الصغير المسمى بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق فى اصل المعنى فقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلث والتم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب والرق والرق وقوله والاتفاق فى اصل المعنى خرج به الجنس التام لان المعنى فيه مختلف ولذا لم يكن هذا جنسا بل ملحقا به لانه لا بد فى الجنس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فانهما) اى اقم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم اى على المذهب الكوفى ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من ان الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفى الاطول اقم مشتق من القيام وهو الانتصاب والقيم السقيم المعتدل الذى لا افراط فيه ولا تقريط (قوله المشابهة) لوقال ان يجمعهما شبه الاشتقاق لكان اخصر واظهر والمراد بالمشابهة الامر المتشابه فهو مصدر بمعنى اسم فاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى ما يشبه الاشتقاق اى وهى اتفاق يشبه الاشتقاق والاتفاق الذى يشبه الاشتقاق وليس باتفاق وقول الشارح اى اتفاق اى سواء كان اشتقاقا كبيرا او غيره وقوله يشبه الاشتقاق اى الصغير وقوله وليس باتفاق اى صغير وفيه انه لا قائمه لذلك لان مشابهة الشيء لا يكون اياه وحاصله ان الاتفاق الذى يشبه الاشتقاق الذى اطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين فى جل الحرف او كلها على وجه يتبادر منه انهما يرجعان لاصل واحد كما فى الاشتقاق وليس فى الحقيقة كذلك لان اصلهما فى نفس

نحو واذا جاءهم امر من الامور من وان اختلفا اى لفظا المتجانسين (فى ترتيبها) اى ترتيب الحروف بان يتحد النوع والعدد والهبة لكن قدم فى احد اللفظين بعض الحروف واخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه خفف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم اسر عورتنا وآمن روعتنا يسمى قلب بعض) اذالم يقع الانعكاس الا بين بعض حرف الكلمة (فاذا وقع احدهما) اى احد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى اول البيت) اللفظ (والآخر فى آخره سمي تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنعا لان اللفظين بمنزلة جنسا حينئذ لبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال

الامر مختلف وذلك كما في الآية الآتية في المتن فانه يتبادر من كون الاول وهو قال فعلا ومن كون الثاني وهو القائلين وصفا انهما من اصل واحد وليس كذلك لان الال مشتق من القول والثاني من القلى وهو البعض والترك فيبينهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقولنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان لاصل واحد عواصم والجوى والجوانح فان في كل جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفصح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من الحروف وليس من الملحق في شئ لعدم كون اللفظين يتبادر منهما انهما يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق بل هما من قبل الجناس والحاصل انه في شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادي الرأي ان اللفظين مشتقان من اصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك واما في الجناس فلا يظهر في بادي الرأي ذلك (قوله فلفظة مالح) قيل ان في هذا التفرع نظرا لان هذا المذكور لا يفرع على ما ذكره من التفسير بقوله اى اتفاق بل الذى يفرع عليه كون ما موصوفة فقط الا ان يقال وجه التفرع عليه انه لما علم ان ما بمعنى اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة لانها يؤيدان ذلك المعنى اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) الحامله على ذلك ايضا المشابهة على حقيقتها فلما اباها على حقيقتها من المصدرية احتاج الى جعل ما التى فسرت بها المشابهة مصدرية (قوله اى اشياء اللفظين) مصدر مضاف لفاعله اى مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا ومعنى) اى من جهة اللفظ والمعنى (قوله اما لفظا) اى اما بيان الغلة من جهة اللفظ (قوله فلانه جعل الضمير) اى المسترق وقوله للفظين اى لانه جعل فاعل يشبه اللفظين وهما شئى فقد رجع الضمير المفرد للثنى (قوله الا بتأويل بعيد) اى وهو كون الضمير عائدا على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور اى اشياء ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحتمل عليه اللفظ مع امكان الحمل على غيره بدون تكلف (قوله بل تواقفهما الخ) ان قلت ان هذا مراد هذا القائل فقد اراد باشياء اللفظين في الاشتقاق تواقفهما فيه وحذف المضاف شائع قلت ان تقدير المضاف تكلف لاداعى اليه للاستغناء عنه بالوجه القريب ان قلت ان الوجه الذى قاله الشارح وهو جعل ما موصولة او موصوفة موقوف على جعل المصدر وهو المشابهة بمعنى اسم الفاعل وهو تكلف قلت لا تكلف اذا طلاق المصدر بمعنى اسم الفاعل لقربة كثير والقربة هنا التفسير تأمل ذلك (قوله بان يكون في كل الخ) اى كما في الآية المتقدمة (قوله او اكثرها) اى كما في الارض وارضيت لان الهمة في الاصل اصلية وفي ارضيت للاستفهام فليست اصلية (قوله لكن لا يرجعان الخ) اى وان كان يتوهم في بادي الرأي رجوعهما لاصل واحد (قوله كما في الاشتقاق) راجع للثنى (قوله نحو قال انى لعلمكم من القائلين) اى قال لوط عليه السلام لقومه انى لعلمكم من القائلين اى المفضلين فان قال

بان يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد كما في الاشتقاق (نحو قال انى لعلمكم من القائلين) فالاول من القول والثاني من القلى وقد يتوهم ان المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا ايضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والزم والرق وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى انا قلتم الى الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا ولا يمتحن ان الارض مع ارضيتكم ليس كذلك



وقالين بما يتوهم في بادي النظر وقبل التأمل انهما يرجعان لاصل واحد في الاشتقاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعه النظر والتأمل يظهر ان قال من القول والقالين من القلي بفتح القاف وسكون اللام قال في الخلاصة

❖ فعل قياس مصدر المعدي \* من ذي ثلاثة كردد ا ❖

وهو البعض (قوله هو الاشتقاق الكبير) اى فقط (قوله وهذا ايضا غلط) اى بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يعم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله ايضا اى مثل الغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والرق) اى فهذه الكلمات الثلاث اتفقت في الحروف الثلاثة ولم يكن فيها ترتيب (قوله وقد مثلوا الخ) جملة حالية وهى محط الرد على ذلك التوهم (قوله في هذا المقام) اى ما يشبه الاشتقاق (قوله ليس كذلك) اى ليس بينهما اشتقاق كبير لان همزة ارضيتهم ليست اصلية لانها للاستفهام بخلاف همزة ارضى فلم يحصل اتفاق في الحروف الاصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على ان هنا ترتيبا والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل ان تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التى لا يصح ان تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط (قوله ردد العجز) اى ارجاع العجز للصدر بان ينطق به كائنطق بالصدر (قوله المتفقين في اللفظ والمعنى) اى ولا يستغنى باحدها عن الآخر (قوله في اول الفقرة) متعلق بجمل اى هو في النثران يجعل في الفقرة احد المذكورين من تلك الانواع الاربعة ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة (قوله وقد عرفت معناها) اى في بحث الارصاد فلذا لم يتعرض لبيانها وحاصل ما مر ان الفقرة بفتح الفاء وكسرهما في الاصل اسم لعظم الظهور ثم استعيرت للحمل المصوغ على هيئته ثم اطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انه لا يشترط فيها ان تكون مصاحبة لآخرى فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل التيم الخ لان كلاهما ليس معه اخرى (قوله فتكون الاقسام الخ) اى اقسام ردد العجز على الصدر في النثر اربعة وامافي النظم فسيأتى انها ستة عشر وانما كانت اقسامه في النثر اربعة لان اللفظين الموجود احدهما في اول الفقرة والاخر في آخرها اما ان يكونا مكررين او متجانسين او ملحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق او من جهة شبه الاشتقاق فهذه اربعة وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب (قوله نحو وتخشى الناس والله احق ان نخشاه) وقد وقع تخشى في اول هذه الفقرة وكرر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بالها في كونه آخر لان الضمير اتصل كالجزء من الفعل لانه لما كان مفعولا له كان من تنته (قوله سائل التيم) اى طالب المعروف من الرجل الموصوف بالآمة والذالة وقوله ودمعه سائل اى ودمع السائل ويحتمل ودمع التيم وهو ابلغ في ذم التيم حيث لا يطبق السؤال قاله في الاطول (قوله في التجانسين) اى

(ومنه) اى ومن اللفظي  
(رد العجز على الصدر)  
وهو في النثران يجعل احد  
اللفظين المكررين اى  
المتفقين في اللفظ والمعنى (او)  
التجانسين) اى المتشابهين  
في اللفظ دون المعنى (او)  
الملحقين بهما) اى  
بالتجانسين يعنى الذين  
يجمعهما الاشتقاق  
او شبهة الاشتقاق (في اول  
لفقرة) وقد عرفت معناها  
(و) (اللفظ الآخر في آخرها)  
اى آخر الفقرة فتكون  
الاقسام اربعة (نحو قوله  
تعالى وتخشى الناس والله  
احق ان نخشاه) في المكررين  
(ونحو سائل التيم يرجع  
ودمعه سائل) في التجانسين  
(ونحو قوله تعالى استغفرو  
ربكم انه كان غفارا)

ان سائل الذي في اول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال  
والثاني من السيلان ( قوله ونحو قوله تعالى استغفر واربكم انه كان كاعفارا ) لم يعتبر  
في الآية لفظ قلت قبل استغفروا لان استغفروا هو اول الفقرة في كلام نوح عليه  
السلام وهي المعبرة او لا لفظ قلت لحكايتها ( قوله في المحققين اشتقاق ) اي في المحققين  
بالتجانسين من جهة الاشتقاق لان استغفروا وغفارا مشتقان من المغفرة ولذلك  
الاشتقاق الحقا بالتجانسين ( قوله في المحققين شبه الاشتقاق ) اي في المحققين  
بالتجانسين بسبب شبه الاشتقاق فصلة المحققين محذوفة والباء في قوله شبه للسيبة  
لان الالحاق انما هو بالتجانسين لا بشبه الاشتقاق والحاصل ان بين قال والقالين  
شبه اشتقاق وبه الحقا بالتجانسين كما تقدم ( قوله وهو ) اي رد الجز الى الصدر  
( قوله او المحققين بهما ) اي بالتجانسين وقوله اشتقاقا او شبه اشتقاق اي من جهة  
الاشتقاق او بسبب شبه الاشتقاق ( قوله في صدر المصراع الاول ) اي من البيت  
والمصراع الاول من البيت نصفه الاول ( قوله او حشوه ) اي او يكون ذلك اللفظ  
الآخر في حشو المصراع الاول ( قوله او آخره ) اي او يكون ذلك اللفظ الآخر في آخر  
المصراع الاول ( قوله او صدر المصراع الثاني ) اي او يكون ذلك اللفظ الآخر  
في اول المصراع الثاني من البيت وهو نصفه الثاني وحاصل ما فهم من كلام  
المصنف ان احد اللفظين ليس له الاحمل واحد من البيت وهو الآخر ومقابلته اربعة  
من المحال اول المصراع الاول او وسطه او آخره او اول المصراع الثاني واعتبر  
السكاكي فيما آخرو وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ونحو

❖ في علمه وحله وزهده • وعهده مشتهر مشتهر ❖

اي هو في علمه مشتهر وفي حله مشتهر وفي زهده مشتهر وفي عهده مشتهر والرواية  
بفتح الهاء مأخوذ من اشهره الناس فقد وقع مشتهر في حشو المصراع الثاني ورد  
عليه مشتهر الثاني الذي في عجز البيت ورأى المصنف ترك هذا القسم اولي لانه لا معنى  
فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة لعجزه لانه لو كان  
فيه صدارة بالنسبة لعجزه لكان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة لعجزه مع ان هذا  
لم يحتمل من هذا القبيل اتفاقا ( قوله من ضرب اربعة ) وهي كون اللفظين المتقابلين  
اما مكررين او متجانسين او لمحققين بهما من جهة الاشتقاق او بسبب شبه الاشتقاق  
وقوله في اربعة وهي كون اللفظ المقابل لما في عجز البيت واقفا في صدر المصراع  
الاول او في حشوه او في عجزه او في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون  
الاقسام عشرين من ضرب اربعة اقسام المتقابلين في خمسة اقسام المحال ( قوله  
اورد ثلاثة عشر مثالا ) فقدمثل للمكررين باربعة امثله وللمتجانسين باربعة وللمحققين  
بالتجانسين من جهة الاشتقاق باربعة ولم يمثل للمحققين بالتجانسين شبه الاشتقاق

في المحققين اشتقاقا ( ونحو  
قال اني لعلكم من القالين )  
في المحققين شبه الاشتقاق  
( و ) هو ( في النظم ان يكون  
احدهما ) اي احد اللفظين  
المكررين او المتجانسين او  
المحققين بهما اشتقاقا او شبه  
اشتقاق ( آخر البيت و )  
اتلفظ ( الآخر في صدر  
المصراع الاول او حشوه  
او آخره او صدر )  
المصراع ( الثاني ) فخصر  
الاقسام ثمانية عشر حاصلة  
من ضرب اربعة في اربعة  
والمصنف اورد ثلاثة  
عشر مثالا واهمل ثلاثة  
( كقوله سريع الى ابن الم  
يلطم وجهه وليس الى  
داعي الندى سريع ) فيما  
يكون المكرر الآخر في  
صدر المصراع الاول  
( وقوله تمنع من شميم حرار  
نجد • فاجد العشي من  
حرار ) فيما يكون المكرر  
الآخر في حشو المصراع  
الاول

ومعنى البيت استمتع بشم

عرار نجد وهى ورده  
ناعمة صفراء طيبة الرائحة  
فانا نعدمه اذا امسينا  
نخرجنا من ارض نجد  
منابته (وقوله ومن كان  
بالبيض الكواعب) جمع  
كاعب وهى الجارية حين  
يدوثيها ليهود (مفرما\*)  
مولعا ز فازلت بالبيض  
القواص (اي السبوف  
القواطع) (مفرما) فليما يكون  
المكرر الآخر فى آخر  
المصراع الاول  
(وقوله وان لم يكن الا  
معرج ساعة\*)  
هو خبر كان واسمه ضمير  
يعود الى الالام المدلول  
عليه فى البيت السابق  
وهو الماعلى الدار التى  
لو وجدت بها اهلها  
ما كان وحشا مقلها  
(قليل) صفة مؤكدة  
لفهم القلة من اضافة  
التمريج الى الساعة وصفة  
مقيدة اى الاتمريجا قليلا  
فى سباعية (قانى نافع لى  
قليلها) مرفوع فاعل نافع  
والضمير للساعة والمعنى  
قليل من التمريج فى  
الساعة بضعى ويشنى  
عليل وجدى

الابتنال واحد (قوله واهمل ثلاثة) اما لعدم نظره بامثلتها واما اكثافه بامثلثة المحققين  
من جهة الاشتقاق وسنذكر ان شاء الله تعالى امثلتها عند مثال المحققين بشبه الاشتقاق  
تكميلا للاقسام (قوله كقوله) اى الشاعر وهو المغيرة بن عبدالله وهذا شروع  
فى امثلة اللفظين المذكورين وهى اربعة كما مر وقوله سريع اى هو سريع وبلغم  
بكسر الطاء من باب ضرب او بضمها من باب نصر اى يضرب وجهه بالكف والندى  
العطاء اى هذا المذموم سريع الى الشر والامانة فى لطمه وجه ابن الم وليس بسريع  
الى ما يدعى اليه من الندى والكرم (قوله فيما يكون المكرر الخ) حال من قوله اى حالة  
كون ذلك القول من امثلة القسم الذى يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع  
الاول وكذا يقال فيما يأتى بعده ونظير هذا البيت قول جابر

\* غزال انس يصيد اسدا \* فاعجب لما يصنع الغزال \*

\* دلالة دل كل شوق \* عليه اذ زانه الدلال \*

\* قتاله لا يطاق لكن \* بهجنى ذلك القتال \*

(قوله وقوله تمنع) اى وقول الشاعر وهو صمة بن عبدالله القشيري والصمة بوزن همة  
فى الاصل اسم للرجل الشجاع والذكر من الحيات سمى به هذا الشاعر وقوله تمنع مقول  
القول فى البيت قبله وهو

\* اقول لصاحي والعيس نهوى \* بنائين النيفة فالضمير \*

والعيس بكسر العين المهملة فى لاصل الابل التى يخالط ياضها شئ من الشقرة واحدها  
اعيس والانى عيساء والمراد به هنا مطلق الابل وقوله نهوى اى تنحدر والمنيفة  
والضمير موضعان والجد ما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا  
وتهامة (قوله فما بعد العشية من عرار) من زائدة وما بعدها مبتدا والظرف قبلها  
خبره وما مهملة واما قول الشارح فى الطول ان من عرار فى موضع رفع على انه اسم  
ماو من زائدة فقد اعترض عليه فيه بان شرط عمل ما للحجازية التزيين وقد اتى هنا  
(قوله وهى) اى العرار بفتح العين المهملة (قوله وزدة) اى تطلع وتفرش على وجه  
الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله ومنابته) اى ومن منابته اى ومن  
المواضع التى ينبت فيها ذلك العرار (قوله وقوله ومن كان الخ) اى وقول الشاعر  
وهو ابو تمام حبيب بن اوس الطائي (قوله الكواعب) بدل من البيض او عطف بيان  
لانه من اضافة الصفة للوصف كما قيل (قوله جمع كاعب) فى الاطول جمع كاعبة وكل  
صحيح لان فواعل يأتى جمعا لفاعل وفاعلة (قوله حين يدوثيها ليهود) اى التى  
يظهر ثديها ليهوده وارتقاعه وقوله فما زلت بالبيض جمع ايض وهذا دليل لجواب  
الشرط المحذوف ومعنى البيت ان من كانت لذته فى مخالطة الاناث الحسان فلا تنفت اليه

قوله دعاني الخ ظاهره بل صريحه ان هذا البيت بعد ٦٠١ في الايات الثلاثة التي ذكرها وليس كذلك بل هو بعد

الاول منها واما البيت الثالث وهو والله الخ فبعده نواعم ينتقن على شقيق يروق ويتشمن بافحوان وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني وقوله دعاني اي اتركاني (من ملائكتها سقاها) اي خفف وقلة عقل (فداعي الشوق فلكمادعاني) من الدعاء وهذا فيما يكون التجانس الآخر في صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلايل) جمع بلبل وهو طائر معروف (افصحت بلغاتها فالف البلايل) جمع بلبال وهو الحزن (باحسانا بلايل) جمع بليلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون التجانس الآخر اعني البلايل الاول في حشو المصراع الاول لا صدره لان صدره هو قوله واذا (وقوله فشفوقا بات المثنى) اي القرآن (ومفتون برنان المثنى)

لاني مازالت لذي بمخالطة السيوف القواطع واستعمالها في محالها من الحروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) اي وقول الشاعر وهو ذو الرمة (قوله وان لم يكن الامعرج ساعة) اي وان لم يكن الامام الاتعرج ساعة فمعرج اسم مفعول بمعنى المصدر (قوله الما) اي اترافي الدار والثنية لتعدد الأمور والخطاب الواحد بخطاب المثنى كما هو عادة العرب (قوله بها اهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجدو بفتح نصب اهلها بدلا من اهلها في وجدتتها وبها هو المفعول الثاني والامام هو الزول والتعرج على الشيء الاقامة عليه والاخبار عن الامام بالتعرج صحيح من الاخبار بالاخص عن الاعرج لان الامام مطلق الزول وهو اعرج من التعرج الذي هو نزول مع استقرار (قوله ما كان وحشا مقبليها) جواب لو اي ما كان موحشا محل القيلولة منها وهي النوم في وقت القائلة اعني نصف النهار يعني ما كان خاليا مقبليها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في وقت القائلة يشتغلون بالسعي في امورهم (قوله لفهم القلة من اضافة التعرج الى الساعة) هذا بناء على ان الاضافة لامية اي الامر جالس ساعة اي الامر جالس الساعة فبالساعة فالساعة مفعول به لا تعرج على التوسع لانها ظرف له وحيث جعلت الاضافة لامية استفيدت القلة من تلك الاضافة (قوله اوصفة مقيدة) اي وعلى هذا فالاضافة على معنى في والمعنى الاتعرج بما قليلا في ساعة فعلى الوجه الاول تكون الاضافة مقيدة استيعاب التعرج للساعة بخلافه على الثاني فهو صادق باستيعابها وعنده قال الشيخ يس وكان الفرق بين الوجهين اي جعل الصفة مؤكدة او مقيدة بالاعتبار فيعتبر في الاول التقيد بالساعة قبل الوصف بقليل وفي الثاني يعتبر الوصف بالقلة قبل الوصف بالساعة قال في الاطول ولا مجال لتقيد التعرج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الاضافة والوصف مقيداه (قوله اي الاتعرج بما قليلا في ساعة) فيه اشارة الى ان مرج مصدر افيئني قبح راءه على انه اسم مفعول لانه هو الذي يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل (قوله فاعل نافع) اي او مبتدأ خبره نافع مقدم عليه والجملة في محل رفع خبران (قوله والضمير للساعة) اي التي وقع فيها التعرج (قوله والمعنى قليل الخ) اي ومعنى البيت الاخير واما معنى الينين معا اطلب منكما ايها الخليلان ان تساعداني على الامام بالدار التي ارحل اهلها فصار القيلولة فيها موحشة والحال اني لو وجدت اهلها فيها ما كان محل القيلولة فيها موحشا لكثرة اهلها وتنعمهم وان لم يكن ذلك الزول وذلك التعرج الاشياء قليلا فانه افعول يذهب بذكر الاحباب فيه بعض همي ويشفي غليل وجدى (قوله وهذا فيما يكون المكرر الخ) حاصله ان المكرر في هذا البيت لفظ قليلا فقد ذكر اولا في صدر المصراع الثاني وذكر ثانيا في عجزه ولا يضر اتصال قليلها بالها في كونه عجزا المتقدم ان الضمير المتصل حكمه حكمها

اتصل به ( قوله وقوله دعائي الخ ) اي وقول الشاعر وهو القاضي الارجاني وقبل البيت

\* اذا لم تقدر ان تسعداني \* على شجني فسيرا و اتركاني \*

\* اميل عن السلو وفيه برئى \* واعلق بالفرام وقد راني \*

\* الله ما صنعت بعقلي \* عقائل ذلك الخي الهيماني \*

دعائي الخ وهذا شروع في امثلة المجانسين وهي اربعة كما مر ( قوله اي اتركاني ) اشار بذلك الى ان دعائي ثنية دع من ودع يدع لاثنية دع ايدعو بمعنى طلب ( قوله اي خفة وقلة عقل ) هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز او على انه مفعول لاجله وقد يروى بكسر الشين المجهمة بمعنى المشافهة والمواجهة بالكلام فيكون نصبا على المصدرية اي ملامة مشافهة او على الحال والمعنى اتركاني من لومكما الواقع منكما لاجل سفهكما وقلة عقلكما او الواقع منكما مشافهة من غير استحياء فاني لالتفت الى ذلك اللوم لان الداعي للشوق قد دعاني له وناداني اليه فاجبه فلا اجيبكما بعده وذلك الداعي الذي دعا للشوق هو جلال المحبوب المشتاق اليه والشاهد في دعائي الواقع في صدر المصراع الاول ودعائي الواقع في عجز البيت فانهما ليسا مركزين بل متجانسان لان الاول بمعنى اتركاني الثاني يعني ناداني لانه من الدعوة بمعنى الطلب والجناس الذي بينهما متماثل ( قوله وقوله واذا البلابل ) اي وقول الشاعر وهو العالي ( قوله جمع بلبل ) اي بضم البائين ( قوله افصح بلغاتها ) اي خلصت لغاتها من اللفظة يقال افصح الاعمى اذا نطق لسانه وخلصت لفته من اللفظة والمراد بلغاتها اللفظات التي تصدر منها جعل كل لفظة لغة اي اذا حركت البلابل بنغماتها الحسان الخالصة من اللفظة اجزان الاشواق والهوى ( قوله جمع بلبال ) هو بالفتح والاحتساء الشرب اي قائف الاحزان التي حركها صوت البلابل بالشرب من البريق الخمر والحاصل ان مراد الشاعر نفي بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت الطيف يحرك احزان الهوى كذا في الاطول ( قوله لان صدره هو قوله واذا ) اي فاذا متقدمة على البلابل وحينئذ قال بلابل الاولى واقعة في الحشولا في الصدر وعلم من كلام الشارح ان المقصود بالتمثيل لفظ بلابل الثالث مع الاول لامع الثاني لان الثاني ليس في اول المصراع الثاني ولا الاول ولا في حشو الاول ولا في آخره بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف كما مر بل عند السكاكي ( قوله وقوله فشغوف الخ ) اي وقول الشاعر وهو الحريري في المقامة البصرية وقبل البيت

\* بها ما شئت من دين ودنيا \* وجيران تنافوا في المعاني \*

والضمير في بها للبصرة ( قوله اي القرآن ) اي فشغوف بآيات القرآن يهتدي بها ويتذكر ما فيها من الاعتبار واعلم ان الثاني تطلق على ما كان اقل من مائتي آية من القرآن وعلى فاتحة الكتاب لانها تثنى في كل ركعة وعلى القرآن بتمامه لانه يثنى فيه القصص

قوله في المقامة البصرية هكذا في النسخ وصوابه في المقامة الحرامية وهي الثامنة والاربعون ولعل ذلك نشأ له من كون الضمير في قوله بها ما شئت راجعا للبصرة لكن الواقع ما ذكرنا ( مصححه )

قوله وهو البحرى هكذا نسبة للبحرئى غالب شراح التلخيص وليس كذلك وانما البيت للسرى الرقا غير انه سرق معناه من بيت البحرئى فلذا سبق الوهم الى نسبته اليه ولفظ بيت البحرئى \* بلونا ضرائب من قدرى \* لما ان رأينا لفتح ضربيا \* هكذا في شرح الثواهد ( مصححه )

والوعدو الوعد والمراد بالثاني الاول في البيت هذا المعنى كما قال الشارح (قوله ومفتون)  
من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على انصار يفتنون او بمعنى الجنون  
والرنات جمع رنة وهي الاصوات والثاني جمع مثني وهو ما كان من الاعواده وتران  
فاكثر او الفاء في قوله مخشوف لتفصيل اهل البصرة اي ففهم الصالحون المشغوفون  
بقراءة القرآن ومنهم من هو مفتون بالآلات الهوى والطرب ومنهم دون ذلك والمقصود  
مدح البصرة بانها مصر جامع (قوله اي بنفمات) جمع نفمة بمعنى صوت اي اصوات  
وهذا تفسير لرنات وقوله اوتار المزامير تفسير للثاني (قوله التي ضم الخ) فيه اشارة الى  
وجه تسميتها مثاني اي لانها تنني اي يضم طاق اي وترتها الى طاق اي وتر آخر حال  
الضرب عليها (قوله وقوله املتهم الخ) اي وقول القاضي الارجاني نسبة لارجان بلدة  
من بلاد فارس والبيت من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف  
وقوله املتهم اي رجوت منهم العروف والخبر وقوله ثم تأملتهم اي تأملت فيهم وتفكرت  
في احوالهم هل هي احوال من يرجى خيره ام لا وقوله فلاح لي اي فظهر لي بعد التأمل  
في احوالهم انه ليس فيهم فلاح اي فوز وبقاء على الخير وقد افاد بتم انه كان على الخطأ  
مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر له عدم فلاحهم بادني تأمل ومحل  
الشاهد قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني الواقع في عجز  
البيت فانهما متجانسان لان الاول بمعنى ظهر والثاني بمعنى الفوز والاقامة على الخير  
(قوله وقوله ضرائب الخ) اي وقول الشاعر وهو البحرى وهذا شروع في امثلة  
اللفظين المحققين بالتجانسين من جهة الاشتقاق وهي اربعة كما مر والبيت المذكور  
من بحر المنتقارب فوزنه فعول ثمان مرات (قوله التي ضربت للرجل) اي وجدت فيه  
وطبع عليها وقوله وهي الطبيعة اي السجية (قوله ابدعتها) اي ابدعت تلك الضرائب  
اي انشأتها في العالم من غير ان يقدم لاحد من الناس عليك منشأ فيها وقوله  
في السماح اي الكرم ان قلت كونها طبائع وكونه ابداعها واحداثها متافيان اذلا معنى  
لاحداث الطبائع قلت المراد انك انشأت آثارها الدالة على انك طبعت عليها  
من الاعطاء الافهم والبذل لكل نفيس اعظم بدليل قوله في السماح (قوله اي مثلا) اي  
بل تلك الضرائب اختصت بها وعلم من كلامه انه فرق بين الضريبة والضريب  
فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها والضريب المثل (قوله واصله)  
اي واصل الضريب المثل في ضرب القداح اي انه في الاصل مثل مقيد ثم اريد به  
مطلق مثل وقوله في ضرب القداح في معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام  
جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واطافة ضرب من اضافة  
الصفة للوصف اي المثل من القداح المضروبة اي الخلطة فكل واحد منها يقال له  
ضريب لانه يضرب به في جلته وهو مثلها في عدم التعيين في المضاربة (قوله وهذا

اي بنفمات اوتار المزامير  
التي ضم طاق منها الى طاق  
وهذا فيما يكون التجانس  
الآخر في آخر المصراع  
الاول (وقوله املتهم ثم  
تأملتهم فلاح) اي ظهر  
(لي ان ليس فيهم فلاح)  
اي فوز ونجاح وهذا  
فما يكون التجانس الآخر  
في صدر المصراع الثاني  
(وقوله ضرائب) جمع  
ضريبة وهي الطبيعة  
التي ضربت للرجل وطبع  
عليها (ابدعتها في السماح  
فلنأزى لك فيها ضربيا)  
اي مثلا واصله المثل  
في ضرب القداح وهذا  
فما يكون الملحق الآخر  
بالتجانسين اشتقاقا في صدر  
المصراع الاول (وقوله  
اذالرم لم يخزن عليه لسانه  
فليس على شيء سواء  
بخزان) اي اذالم يحفظ المره  
لسانه على نفسه بما يعود  
ضرره اليه

قوله وكسرها هكذا في  
النسخ ولعل صوابه  
وقصها اخذا من قوله  
وفرغ على انه لم يذكر  
لوزنه في المصباح الاباب  
قل قليم (محمّد)

فلا يحفظه على غيره عمالا  
ضرره فيه وهذا ما يكون  
المحق الآخر اشتقاقا في  
حشو المصراع الاول  
(وقوله لو اختصرتم  
من الاحسان زركم  
و العذب ) من الماء  
(يهمر للافراط في الخصر)  
اي في البرودة يعني ان  
بعدي عنكم لكثرة انعامكم  
على وقد توهم بعضهم ان  
هذا المثال مكرر حيث كان  
اللفظ الآخر في حشو  
المصراع الاول كما في  
البيت الذي قبله ولم يعرف  
ان اللفظين في البيت  
السابق مما يجمعهما  
الاشتقاق وفي هذا البيت  
مما يجمعهما شبه  
الاشتقاق والمصنف لم  
يذكر من هذا القسم الا هذا  
المثال واهمل الثلاثة الباقية  
قد اوردها في الشرح

فما يكون المحق الآخر بالتجانين اشتقاقا ) اي من جهة الاشتقاق يعني ان هذا مثال  
لفظين المتقابلين المحقين بالتجانين من جهة الاشتقاق وقد وقع احدهما في هجر البيت  
والثاني المقابل له في صدر المصراع الاول ووجه كونهما ملحقين بالتجانين من جهة  
الاشتقاق ان ضرائب وضربا يرجعان لاصل واحد وهو الضرب ان قلت ان الضرائب  
والضرب من قبيل التجانين لا اختلاف معناه كما مر اذ لو كانا ملحقين بالتجانين  
من جهة الاشتقاق لاتحد معناه ايجاب العلامة ابن يعقوب بان اختلافهما في الماصدق  
لا ينافي انهما متحدان في مفهوم المشتق منه الذي هو المعير في المشتقات فجنس الضرب  
متحد فيهما وان كان في الضرائب بمعنى الازام بعد الابداع الذي قد يحدث عادة  
عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني وهو الضرب بمعنى التحريك  
الذي هو هنا اخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب (قوله وقوله اذ المراد بالفتح)  
اي وقول الشاعر وهو امرؤ القيس وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها

قفا بك من ذكرى حبيب وعرقان \* وربع عفت آياته منذ ازمان \*

وقوله لم يخزن بالخاء الزاى المجنبن بضم الزاى وكسرها فهو من باب نصر وفرح  
(قوله فلا يحفظه على غيره ) اي فلا يوثق به في اموره لانه لا يحفظه بالنسبة الى غيره  
بالطريق الاولى (قوله بمالا ضرره فيه ) اي وانما ضرره على غيره . (قوله وهذا مما  
يكون المحق الآخر اشتقاقا ) اي هذا المثال من امثله القيم الذي يكون فيه اللفظان  
المتقابلان ملحقين بالتجانين من جهة الاشتقاق واحدهما في هجر البيت والمحق الآخر  
في حشو المصراع الاول وانما كانا ملحقين من جهة الاشتقاق لان يخزن وخزان  
يرجعان لاصل واحد وهو الخزن فهما مشتقان منه (قوله وقوله لو اختصرتم ) اي  
قول الشاعر وهو ابو العلاء المعري وقوله لو اختصرتم من الاحسان اي لو تركتم كثرة  
الاحسان ولم تبالقوا فيه بل اتيتم بما يعتدل به زركم لكن اكثرتم من الاحسان فهجرتمكم  
لكثرتكم ولا غرابه في هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب  
يهمر للافراط في الصفة المستحسنه منه وهي الخصر اي برودته (قوله في الخصر)  
بالحاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحين البرد واما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد  
(قوله يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على ) فقد عجزت عن الشكر فانا استعجى من  
الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل ان المراد ذمهم اي انهم  
اكثروا في الاحسان حتى تحققت منهم جعلهم ذلك في غير محله سفها ففهمهم لانفعالهم  
السفوية فهذا يشبه ان يكون من التوجيه وفي البيت حسن التعليل (قوله وفي هذا  
البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق ) اي لانه يتبادر في بادي الرأي ان اختصرتم والخصر  
من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك

الاكثر والثاني مأخوذ من خصر اى برد لا يقال انه لامادة للخصر لانه نفسها اذهو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس اذ الخصر لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونها من اصل واحد لانا نقول يكفى فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفى فيه التوهم فتأمل (قوله لم يذكر من هذا القسم) اعنى كون اللفظين المتقابلين لمحقين بالتجانس بسبب شبه الاشتقاق الا هذا المثال اى وكان الاول تاخير بعد استيفاء امثلة ما يجمعهما الاشتقاق فى الاطول وهذا مثال لموقع احد المحققين فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الاول وانما كان واقفا فى حشو المصراع لانه قد تقدم عليه او وانت خبير بان هذا غير جار على اصطلاح العروضين فان البيت من البسيط ومستغلق صدر ولو اخصر متغلق فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح العروضيين فى الصدر والحشو والجزم فاصطلاح العروضيين ان الصدر هو التفعيلة الاولى من المصراع والجزم التفعيلة الاخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلة كلمة وبعض كلمة او كلمتين واما عند علماء البديع فالكلمة الاولى من المصراع صدر والاخيرة مجزوما بينهما حشوتأمل (قوله وقد اوردتها فى الشرح) فتأمل ما يقع احد المحققين الذين جمعوا شبه الاشتقاق فى آخر البيت والمحقق الآخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى \* ولاح يلحى على جرى العنان الى \* ملهى فمحقاله من لائح لاسى \*

لاح الاول فعل ماضى بمعنى ظهر وقاعله ضمير يعود على الشيب فى البيت قبله وهو \* نهانى الشيب عما فيه افراحي \* فكيف اجمع بين الراح والراح \*

وقوله يلحى اى يلوم وقوله على جرى العنان اى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى اى الى مكان اللهو وقوله فمحقاله اى بعدله من لائح لاسى اى من ظاهر لائم اى ظهر الشيب يلومنى على جرى الخيل الى الاماكن التى فيها اللهو فبعدله من ظاهر لائم فلاح الاول ماضى يلوح مأخوذ من اللوحان وهو الظهور والثانى اسم فاعل من لحاه اذا لامه ومثال ما وقع المحقق الآخر فى آخر المصراع الاول قول الحريرى ايضا \* ومضطلع بتلخيص المعانى \* ومطلع الى تخلص عانى \*

المضطلع بالشيء القوى فيه الناهض به وتلخيص المعانى اختصار الفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتخلص المعانى فكذلك الاسير فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع المحقق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر \* لعمري اقد كان الثريا مكانه \* ثراه قاضى الآن مثواه فى الثرى \*

ثراه نصب على التمييز اى لقد كانت الثريا مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن اصبح غنيا ذا ثروا صبح فلان فى الثريا او فى العروق وقوله مثواه فى الثرى اى فى الارض والثراب والشاهد فى ثراه الاول والثرى الثانى فان الاول واوى من الثروة والثانى باقى قال العلامة البيهقي ويضعف كون هذا المثال من المحقق ان احد اللفظين وهو الثانى لم يشق من



شئ حتى يتوهم فيهما الاشتقاق من اصل واحد فالأقرب فيهما التجانس إلا أن يقال  
 يكفي في تبادل اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذاً من شئ فبسر  
 الوهم إلى الآخر تأمل ( قوله وقوله فدع الوجد الخ ) أي وقول الشاعر وهو ابن  
 عينة المهلب والشاهد في ضارّي ويضير فانهما مما يجمعهما الاشتقاق لانهما مشتقان  
 من الضير بمعنى الضرر وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت  
 ومعنى البيت دع وعيدك أي اخبارك بأنك تنالني بمكره فانه لا يحدك مني شئاً لانه بمنزلة  
 طنين أجنحة الذباب وذلك الطنين لا ينالني منه مكره فكذا وعيدك ( قوله وقوله وقد  
 كانت الخ ) أي وقول الشاعر وهو ابونعمان في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبل البيت  
 \* ثوى في الثرى من كان يحسب به الورى \* وبغير صرف الدهر نائلة الغمر \*  
 أي سكن في التراب من كان يحسب به الورى ومن كان عطشاً كثيراً لكثرة يزيد على  
 حوادث الدهر ويستترها فالغمر الأول بمعنى الستر والثاني بمعنى الكثير والنائل العطاء ( قوله  
 وقد كانت البيض القواضب في الوغى بوار ) أي أن السيوف البيض القواضب في ذاتها  
 كانت في الحروب قواضب لرقاب الأعداء لحسن استعمال المدحوب أباهام لمعرفته بكيفية  
 الضرب بها وتدر به وشجاعته ( قوله فهي الآن ) أي بعد موته بتراى مقطوعة  
 الفأدة اذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله والشاهد في قوله بوار وبترفان البوار  
 والبترة مما يجمعهما الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع ( قوله جمع ابتر )  
 أي مقطوع الفأدة ( قوله ومنه السجع ) اعلم أن هذا الفاظاً أربعة ينبغي استحضار  
 معانيها لكثرة دورانها على اللسان فيزول الالتباس السجع والفاصلة والقرينة والفقرة  
 فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاجاً لآخرى والفقرة مثلها أن شرط مزاجتها  
 لآخرى والا كانت اعم سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة  
 فهي الكلمة الأخيرة من القرينة التي هي الفقرة وأما السجع فقد يطلق على نفس  
 الفاصلة الواقعة لآخرى في الحرف الأخير منها ويطلق على توافق الفاصلتين في الحرف  
 الأخير وإلى هذا أشار المصنف بقوله قبل وهو تواطؤ أي توافق الفاصلتين أي الكلمتين  
 اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد على معنى  
 في متعلق بتوافق أي توافق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد كأن في آخرهما  
 ( قوله من النثر ) أي سواء كان قرآناً أو غيره كذا في الأطول ومقابل قوله في النثر  
 قوله الآتي وقبل السجع غير مختص بالنثر ( قوله كالتقافية في الشعر ) أي من جهة  
 وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر ( قوله بمعنى الخ ) إشارة لجواب بحث  
 وارد على قول المصنف وهو أي هذا التفسير معنى قول السكاكي السجع في النثر  
 كالتقافية في الشعر وحاصل البحث أن التقافية في الشعر لفظ ختم به البيت أما الكلمة  
 نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك كأن يكون من المحرك قبل الساكنين

( وقوله فدع الوجد  
 فأوعيدك ضارّي \*  
 اطنين أجنحة الذباب  
 يضير ) وهذا فيما يكون  
 المحقق الآخر اشتقاقاً  
 وهو ضارّي في آخر  
 المصراع الأول  
 ( وقوله وقد كانت  
 البيض القواضب  
 في الوغى ) أي السيوف  
 القواضب في الحرب  
 ( بوار ) أي قواضب  
 لحسن استعماله أباهام  
 ( فهي الآن من بعده  
 بتر ) جمع ابتر اذ لم يبق  
 بعده من يستعملها  
 استعماله وهذا فيما  
 يكون المحقق الآخر  
 اشتقاقاً في صدر  
 المصراع الثاني  
 ( ومنه ) أي ومن اللفظ  
 ( السجع قبل وهو  
 تواطؤ الفاصلتين  
 من النثر على حرف  
 واحد ) في الآخر  
 ( وهو معنى قول  
 السكاكي هو ) أي  
 السجع ( في النثر كالتقافية  
 في الشعر ) يعني أن هذا  
 مقصود كلام السكاكي  
 ومحصوله

الى الانتهاء على اختلاف المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن تواطؤ  
الكلمتين في آخر اليتين وحينئذ فالناسب لتشبيه السكاكى السجع بها حيث قال السجع  
في النثر كالقافية في الشعر ان يراد بالسجع اللفظ اعني الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار  
كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى في الحرف الاخير منها لا موافقة  
الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين وحينئذ فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكى  
الخ وحاصل الجواب ان مراد المصنف بقوله وهذا التفسير اى تفسير السجع بالموافقة  
المذكورة معنى قول السكاكى السجع في النثر كالقافية في الشعر ان هذا التفسير محصول  
كلام السكاكى وفائدته لانه عينه وذلك ان تسمية السكاكى الفاصلة مجمعا انما  
هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى ان العلم الذى  
اوجبت التسمية هى السمة بالسجع في الحقيقة وفي القصد (قوله يعنى) اى المصنف  
وقوله ان هذا اى تفسير السجع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكى اى  
المقصود منه لانه عينه (قوله والا فالسجع الخ) اى والانقل ان هذا التفسير بالتواطؤ  
هو المقصود من كلام السكاكى بل قلنا انه عينه فلا يصح لان السجع الخ (قوله في او اخر  
الفقر) حال من اللفظ اى حاله كون اللفظ كائنا في او اخر الفقر (قوله ولذا) اى ولاجل  
كون السجع عند السكاكى نفس اللفظ التواطؤ لالمعنى المصدرى وهو التواطؤ ذكره  
السكاكى بلفظ الجمع لى والسجع لا يجمع الا اذا كان بمعنى اللفظ ولو اراد المصدر لغير  
بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا اراد به الانواع واردة الانواع ليس في كلام السكاكى  
ما يدل عليه فعبئت ارادة اللفظ وهذا دليل اول على ان السجع عند السكاكى نفس اللفظ  
(قوله وقال انها) اى الامجاع في النثر كالتقوافي في الشعر ومن هذا يعلم ان قول المصنف  
هو في النثر الخ رواية لكلام السكاكى بالمعنى (قولهم وذلك لان القافية الخ)  
اى وبيان ذلك اى وبيان كون السجع عنده نفس اللفظ التواطؤ الخ ان القافية الخ  
وهذا دليل ثان على ان السجع عند السكاكى نفس اللفظ فلو قال ولان القافية الخ كان  
اوضح (قوله على تفصيل) اى اختلاف (قوله وليست عبارة الخ) اى فلان شبه الامجاع  
بالتقوافي التى هى الفاظ قطعا علم ان مراده بالامجاع الالفاظ المتوافقة لالمعنى المصدرى  
(قوله ومرجع المعنيين واحد) اى وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق  
والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة آه سم وقوله ومرجع المعنيين  
واحد هو المراد بقوله السابق يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى (قوله اى الفاصلتان)  
اى الكلمتان الاخيرتان من الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغى ان يكون المعبر هنا  
الوزن الشعرى لا الوزن النحوى وقوله ان اختلفنا في الوزن اى مع الاتفاق في التقفية  
اى الحرف الاخير بقرينة تعريفه السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير  
(قوله فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا) اى ان الوقار فاصلة من الفقرة الاولى والاطوار

٣ قوله ما يدل عليه هكذا  
في النسخ ولعل الاولى  
يدق ما عليها كما لا يخفى  
(محسنة)  
والا فالسجع على التفسير  
المذكور بمعنى المصدر  
اعنى توافق الفاصلتين  
في الحرف الاخير وعلى  
كلام السكاكى هو نفس  
اللفظ التواطؤ الخ الاخرى  
او اخر الفقر ولذا ذكره  
السكاكى بلفظ الجمع وقال  
انها في النثر كالتقوافي  
في الشعر وذلك لان  
القافية لفظ في آخر البيت  
اما الكلمة نفسها والحرف  
الاخير منها او غير ذلك  
على تفصيل المذاهب وليست  
عبارة عن تواطؤ الكلمتين  
من او اخر الايات على  
حرف واحد فالحاصل  
ان السجع قد يطلق على  
الكلمة الاخيرة من الفقرة  
باعتبار توافقه للكلمة  
الاخيرة من الفقرة الاخرى  
وقد يطلق على نفس  
توافقه ومرجع المعنيين  
واحد (وهو) اى السجع  
ثلاثة اضرب

فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفا في الوزن فان ثاني وقارا بحرك وثاني اطوارا ساكن  
وانما سمي مطرطا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي اولان  
ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرق وهو الحرف الاخير دون  
الوزن كذا قال يعقوبي وقال العصام سمي مطرطا اخذاه من الطريف وهو  
الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذي  
كان في الاولى ( قوله اي وان لم يختلفا في الوزن ) اي بل اتفقا فيه كما اتفقا في التقفية  
( قوله القرينتين ) اي الفقرتين سميت بذلك لانهما تقارن الاخرى ( قوله مثل ما يقابله  
من القرينة الاخرى ) اي مثل ما يقابله من الالفاظ الكائنة في القرينة الاخرى يعني  
ماعد الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة في الفاصلتين فلامعنى لادراج  
في هذا الاشتراط ( قوله في الوزن ) متعلق بمثل لانه في معنى مماثل ( قوله فترصيع ) اي  
فالجميع الكائن على هذه الصفة يسمى ترصيعا تشبها به يجعل احدي الالوانين في العقد  
في مقابلة الاخرى السمي لغة بالترصيع وكان الاولى للخصف ان يقول فرصع على صيغة  
اسم المفعول لينسب قوله اولافطرف وقوله بعد فتواز ( قوله نحو فهو بطبع الخ ) هذا  
مثال لما فيه المساواة في الجميع وقوله بطبع الاسجاع يحواهر لفظه اي وزن الاسجاع بالفاظه  
الشبيهة بالجواهر ففي بطبع استعارة تبعية اوانه شبه تزيين السجع بمصاحبة خيار  
الالفاظ يجعل الحلبي مطبوعا بالجواهر فغير بهذه العبارة على طريق الاستعارة  
بالكنية وقوله ويرفع الاسماع بزواجر وعظه شبه الاسماع بابواب تفرع بالاصابع  
تفتح فغير بما ذكر على طريق المكنية ايضا كذا في يعقوبي وقال العصام يطبع اي  
يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله والاسجاع الكلمات المفتات والجواهر  
جمع جوهر هو الشيء النفيس واضافتها للفظه من اضافة المشبهة للشبه وافرد اللفظ  
في موضع ارادة التعدد لكونه في الاصل مصدرا وقوله ويرفع اي يدق والمراد لازم  
الدق وهو التأثير اي يؤثر في الاسماع بزواجر وعظه وعلى هذا فلا استعارة في اللام  
ومحل الشاهدان وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الاولى وهي لفظه فخرج السجع  
حيث ان كونه مطرقا ان كل كلمة من القرينة الاولى موافقة لما يقابلها من القرينة  
الثانية وزنا وتقفية وذلك لان بطبع موازن ليرفع والقافية فيهما العين والاسجاع  
موازن للاسجاع والقافية فيهما العين ايضا وجواهر موازن لزواجر والقافية فيهما  
الراء ( قوله فلا يقابله شيء من الثانية ) هذا جواب اما اي لا يقابله شيء من الثانية اي حتى  
يقال انه مساو له او غير مساو له والحاصل ان هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات  
( قوله كان مثالا لما يكون الخ ) اي لان الآذان ليست موافقة للاسجاع في التقفية اذا  
آخر الاسجاع العين وآخر الآذان النون ولا في الوزن بحسب اللفظ الآن وان كانت موافقة  
بحسب الاصل لان اصل آذان أ آذان بوزن افعال ولا ينظر للاصل في مثل ذلك

( مطرف ان اختلفنا ) اي  
الفاصلتين ( في الوزن نحو  
مالك لاترجون لله وقارا  
وقد خلقكم اطوارا ) فان  
الوقار والاطوار مختلفان  
وزنا ( والا ) اي وان لم  
يختلفا في الوزن ( فان كان  
ما في احدي القرينتين )  
من الالفاظ ( او ) كان  
( اكثره ) اي اكثر ما في  
احدي القرينتين ( مثل  
ما يقابله من ) القرينة  
( الاخرى في الوزن والتقفية )  
اي التوافق على الحرف  
الاخير ( فترصيع نحو فهو  
يطبع الاسجاع يحواهر  
لفظه ويرفع الاسماع  
بزواجر وعظه ) فجميع ما  
في القرينة الثانية موافق  
لما يقابله من القرينة الاولى  
واما لفظ فهو فلا يقابله  
شيء من الثانية ولو قال  
بدل الاسماع الآذان كان  
مثالا لما يكون اكثر ما  
في الثانية موافقا لما يقابله  
في الاولى

على انه يجوز ان يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وان كانت الموافقة في الوزن خاصة بالنظر للاصل (قوله اي وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى) اي بان كان جميع ما في احدى القرينتين من المتقابلات او اكثر ما فيها ونصفه مخالفا لما يقابله من القرينة الاخرى في الوزن والتقفية معا وفي احدهما وهذا الاختلاف المذكور بالنظر لماعدا الفاصلة لان التوافق في الحرف الاخير منها معتبر في مطلق السجع (قوله المتوازي) اي المسمى بذلك لتوازي الفاصلتين اي توافقهما وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكتفى فيها ادنى اعتبار (قوله لاختلاف الخ) وانما كان السجع في هذه الآبة متوازيا باختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية اي واما الفاصلتان وهما مرفوعة وموضوعة فتوافقان وزنا وتقفية ولفظ فيها لم يقابله شيء من القرينة الاخرى (قوله وقد يختلف الوزن فقط) هذا من جملة ما دخل تحت الالفية صادقة بثلاثة امور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما او في احدهما اي وقد يختلف وزن ما في القرينتين من السجع المتوازي من غير اختلاف التقفية اي مع توافق الفاصلتين كما هو الموضوع فرقا وعصفا في الآبة التي مثل بها متوازيان والقافية فيها واحدة واما المرسلات والعاصفات فقير متوازيين لان مرسلات على وزن مفعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتوافقان في التقفية وقد يقال ان المعتبر في السجع الوزن العروضي كما مر والوزن المذكور لا ينظر فيه الى اتجاه الحركة ولا يكون الحرف اصليا او زائدا بل المنظور له فيه مقابلة متحرك بمحرك وساكن بساكن فالحق ان السجع في الآبة المذكورة مرصع لان مرسلات وعاصفات متحدان وزنا وقافية (قوله عرقا) قال ابن هشام ان كان المراد بالمرسلات الملائكة وبالعرف العروف فرقا اما مفعول لاجله ونصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير اقسام الملائكة المرسلات للمروف او بالمعروف وان كان المراد بالمرسلات الارواح او الملائكة وعرقا بمعنى متتابعة فانصاب عرقا على الحال والتقدير اقسام الارواح او الملائكة المرسلات متتابعة (قوله وقد يختلف) اي في التوازي التقفية فقط دون الوزن فيما يعتبر فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت) اي انهم الله على فحصل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار فحصل على وزن هلك وقافيتهما مختلفة لان قافية الكلمة الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد واماصات وشامت فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافية لانهما فاصلتان (قوله قبل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكاية من غيره (قوله ما تساوت قرائته) اي في عدد الكلمات وان كانت احدى الكلمات اكثر حروفا من كلمة القرينة الاخرى فلا يشترط التساوي في عدد الحروف (قوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) اي فهذه قرائن

(والاختواز) اي وان لم يكن جميع ما في القرينة ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي (نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط ونحو المرسلات عرقا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قبل واحسن السجع ما تساوت قرائته نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود) اي بعد ان لا تساوي قرائته فالاحسن (ما طالت الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وماغوى او) قريخه (الثالثة نحو خذوه فقلوه

ثم الجحيم صلوه) من  
التصليمة ( ولا يحسن  
ان تؤتى قرينة ) اي  
يؤتى بعد قرينة بقرينة  
اخرى ( اقصر منها )  
فصرا ( كثيرا ) لان  
الجمع قد استوفى امده  
في الاول بطولها فاذا جاء  
الثاني اقصر منه كثيرا  
يبني الانسان عند سماعه  
كن يريد الانتهاء الى غاية  
فيعثر دونها وانما قال  
كثيرا احترازا عن قوله  
تعالى الم تركيف فعل  
ربك باصحاب القبيل الم  
يجعل كيدهم في تضليل  
( والاسجاع مبنية على  
سكون الاعجاز ) اي  
اواخر فواصل القران  
اذ لا يتم التواطؤ  
والتزاوج في جميع  
الصور ولا بالوقف  
والسكون ( كقولهم  
ما بعد ما فات وما قرب  
ما هوآت ) اذ لو لم يعتبر  
السكون لفات السجع  
لان التامن فان مفتوح  
ومن آت منون مكسور  
( قيل ولا يقال في القران  
اسجاع ) رعاية للادب  
وتعظيمه اذ السجع  
في الاصل هدير الجمام  
ونحوه

ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين والسدر شجر النبق والمخضود الذي  
لاشوك له كأنه خضد اي قطع شوكه والطلع شجر الموز والمخضود الذي تضد بالجل  
من اسفله الى اعلاه ( قوله ثم ما طالت قرينته الثانية ) اي طولا غير متفاحش والا كان  
قبيحا والطول المتفاحش بالزيادة على الثالث ومحل القبح اذا وقعت الطويلة بعد فقرة  
واحدة اما لو كانت بعد فقرتين فاكثر لا يبحح لان الاولين حينئذ بمثابة واحدة ( قوله  
والجهم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى ) اي فهما بان قرينتان والثانية اكثر  
في الكلمات من الاولى فهي اطول منها ( قوله خذوه فقلوه ) هما قرينتان متساويتان  
في ان كلامهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء المأني به للترتيب في كون الثانية  
من كلمتين واما قوله ثم الجحيم صلوه فهو قرينة ثالثة وهي اطول من كل مما قبلها وقول  
المصنف او قرينته الثالثة عطف باشارة الى انه في مرتبة ما قبله ( قوله من التصليمة )  
اي الاحراق بالنار ( قوله ولا يحسن ان يؤتى الخ ) اي بان تكون قرينة طويلة  
والقرينة التي بعدها قصيرة قصر اكثر بالنسبة اليها سواء كانت القصيرة ثانية بالنظر  
لاصل الكلام او ثالثة او رابعة وذلك كالموقيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذي  
هو كالجوهر النفيس فاقتنيت به احسن تنفيس ( قوله امدته ) اي غايته ( قوله فيعثر دونها )  
اي فيقع قبل الوصول اليها لان السمع يطلب امدامثل الاولى او قريبا منها فاذا سمع  
القصير كثيرا فاجاء خلاف ما يتقرب وهو مما يستعجب ( قوله احترازا الخ ) اي فان زيادة  
الاولى على الثانية انما هو بكلمتين الاولى تسع كلمات يهزئة الاستفهام وحرف الجر  
والثانية ست كلمات وهذا غير مضر اذ المضر انما هو الزيادة باكثر من الثالث واما  
الزيادة بالثالث فاقول فلا تضر ( قوله والاسجاع مبنية على سكون اعجاز ) اي ان سكون  
الاعجاز اصل يبنى عليه محصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية  
ومستحسن عند اتفاقها ( قوله اذ لا يتم الخ ) هذا مرتبط بمحذوف اي لان الغرض  
من التسجيع ان يزواج اي يوافق بين الفواصل ولا يتم التوافق بينها الا بالسكون  
وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا امر اللاتين  
ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال المصنف مبنية على السكون ولم يقل  
مبنية على الوقف ( قوله اي واخر الخ ) اشار بهذا الى ان كلامه على حذف مضاف  
والفواصل تفسير للاعجاز اي على سكون واخر الاعجاز ( قوله التواطؤ ) اي التوافق  
وقوله والتزاوج مرادف لما قبله ( قوله كقولهم ما بعد ما فات ) اي لان ما فات من الزمان  
ومن الحوادث فيه لا يعود ابدا ( قوله وما قرب ما هوآت ) اي لانه لا بد من حصوله فصار  
كالقريب ( قوله منون مكسور ) اي وهذا التحالف غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض  
من السجع اعني تزاوج الفواصل ( قوله ولا يقال في القران اسجاع ) ليس المراد انه  
لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الامر بل المراد انه ينهي ان يقال ذلك لرعاية

٢ قوله زيادة الاولى

على الثانية انما هو  
بكلمتين انظره مع ما  
بعده فانه ربما ناه  
نأمل الخ (مصححه)  
وقيل لعدم الاذن  
الشرعي وفيه نظر  
اذ لم يقل احد يتوقف  
امثال هذا على اذن  
الشارع وانما الكلام  
في اسماء الله تعالى (بل  
يقال) (للاسماح في  
القرآن اعني الكلمة  
الاخيرة من الفقرة  
(فواصل وقيل السجع  
غير مختص بالنثر ومثاله  
من النظم قوله بجلى  
به رشدى واثرت)  
اى صارت ذات ثروة  
(به يدى وقاض به  
نمدى) هو بالكسر  
الماء القليل والمراد  
هنا المال القليل  
(واورى) اى صار  
ذاورى (به زدى)  
واما اورى بضم  
الهمزة على انه متكلم  
المضارع من اوريت  
الزند اخرجت ناره  
فتصغير ومع ذلك  
يا باه الطبع ومن  
السجع على هذا  
القول (اى القول  
بعدم اختصاصه  
بالنثر) ما يسمى التشطير

الادب ولتعظيم القرآن وتزج يهد عن التصريح بما اصله ان يكون في الدواب السجع  
(قوله هدير الحمام) اى تصويته وقوله ونحوه بالرفع عطفا على المضاف اى ونحو  
الهدير كنصوبت الناقفة لاعلى المضاف اليه لان الهدير قاصر على الحمام والحاصل  
ان كلا من هدير الحمام وتصوبت الناقفة يقال له سجع في الاصل ثم نقل لفظ سجع  
من هذا المعنى للمعنى المذكور في هذا الفرز وحيث فلا يصحح بوجوده في القرآن لما ذكر  
(قوله وقيل لعدم الخ) اى وقيل النهى عن ان يقال ذلك لعدم الاذن الشرعي باطلاقه  
قوله وانما الكلام (اى وانما الخلاف في اسماء الله هل يحتاج في اطلاقها لاذن اولا  
وقد يقال ان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان  
قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام فقيه من ايهام النقص ما يمنع اطلاقه  
الاباذن (قوله بل يقال للاسماح في القرآن) اى باعتبار القرآن (قوله اعني الكلمة  
الاخيرة من الفقرة) الاولى اعني اى بالاسماح هنا الكلم الاواخر من الفقر وقول  
المصنف بل يقال فواصل مبنى على ما قال السكاكى من ان السجع يطلق على الكلمة  
الاخيرة من الفقرة اذ هي التي يقال لها فاصله لاهل ان السجع موافقة الكلمات الاخيرة  
من الفقر (قوله فواصل) اى لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته (قوله وقيل السجع  
غير مختص بالنثر) هذا عطف على محذوف والاصل والسجع مختص بالنثر اخذا بما قدم  
حيث قيل انه في النثر كالفافية في الشعر وحيث قيل انه توافق الفاصلتين اذ الفاصلتان  
مخصوصتان بالنثر واطلافيهما على ما في الشعر توسع وقيل غير مختص بالنثر بل يكون  
فيه كما تقدم وفي النظم بان يجعل كل شطر من البيت فقرتين الكل فقرة سبعة فان اتفق  
فقرتا الشطرين فهو غير تشطير والافهو تشطير او بان يجعل كل شطر فقرة فيكون  
البيت فقرتين وهذا كثير كالفية ابن مالك وجوهرة القاني (قوله قوله) اى قول  
ابن تمام وقوله بجلى اى ظهر بهذا المدح وهو نصر المذكور في البيت السابق  
اعني قوله \* فاحد نصر اما حيث واننى \* لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد \*  
بجلى به رشدى اى ظهر به رشدى اى بلوغى للقاصد وهذه قرينة في النظم وقوله  
واثرت به يدى اى وصارت يدى بهذا المدح ذات ثروة اى كثرة مال لاكتسابها منه  
جاه او عطاء قرينة اخرى في النظم ساجعت ما قبلها (قوله وقاض به) اى بالمدح  
نمدى قرينة ساجعة لما قبلها (قوله والمراد به المال القليل) اى على طريق الاستعارة  
بجامع القلة او النفع في كل وهذه الفقرة باعتبار المراد منها كالنا كيد لما قبلها (قوله  
واورى) \* صح الهمزة والراء فعل ماض وزندى فاعله وضمير به للممدوح اى اورى  
بالممدوح زندى (قوله اى صار ذاورى) اى صار زندى ذا نار بعد ان كان لا ناره  
فالهمزة في اورى للصيرورة وصيرورة زنده ذا نار كشاية عن ظفرو بالمطلوب لان الزند  
اذ لم يكن ذاورى لم ينل منه المراد وان كان ذاورى نيل منه المراد فاورى على هذا فعل

ماض وفاعله زندي فهو موافق لما قبله في كون الفاعل غير ضمير التكلم ( قوله على انه متكلم المضارع ) الاولى على انه مضارع التكلم ( قوله من اوريت ازند اخرجت ناره ) اي قالعني حينئذ واورى انا بالممدوح زندي اي اخرج بسببه نار زندي ( قوله تصحيف ) اي تغيير لشكل الكلمة لانه بضم الهزة وكسر الراء مع انها مفتوحتان والدليل على انه تصحيف عدم مطابقته لما قبله في الفاعل من جهة كون فاعله ما قبله من طريق الغيبة بسبب كونه اسما ظاهرا فلم يحرك الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه انسب لبلاغة الشاعر ( قوله بأباه الطبع ) اي لانه يوصى الى ما بينا في المقام وذلك لان فيه ايماء الى ان عند الشاعر اصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري انسب بمقام المدح من كونه يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع وجود اصل النار فيه والحاصل ان العبارة الاولى وهي اورى بصيغة الماضي تقتضي انه صار زنده ذا وري بعد انعدام وريه والثانية تقتضي ان له اصل الوري وبلوغ كماله بالممدوح ولا يخفى ان الاولى بمقام المدح انسب من الثانية ( قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى بالتشطير ) حاصله انه اذا بنينا على القول بان السجع مختص بالنثر فابوجود في النظم مما يشبه السجع بعد من الحسنات الشبيهة به واذا بنينا على القول بان السجع يوجد في الشعر ايضا فنقول السجع الموجود فيه فحان ما يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير ( قوله وهو جعل كل من شطرى البيت الخ ) اي ان يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين والفقرتين اللتين في المصراع الاول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في النقيضة كما في البيت الآتي فان الشطر الاول فقرتان وقافيتهما الميم والشطر الثاني فقرتان ايضا وقافيتهما الباء وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتي الشطر الاول مخالفتين لاختيهما من الشطر الثاني وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع السمي بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مشتمل على سجعيتين مقفيتين الآخر وان كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاقهما في النقيضة ( قوله مخالفة لاختيا ) اي بان لا يتوافقا في الحرف الاخير ( قوله فقوله سجع الخ ) هذا شروع في جواب اعتراض واراد على كلام المصنف وحاصله ان ظاهر قوله وهو جعل كل من شطرى البيت سجع ان كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك اذا السجع لما الكلمة الاخيرة من الفقرة او توافق الفقرتين في الحرف الاخير كما مر فكان الاولى للمصنف ان يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لاختيهما وحاصل الجواب ان قوله سجع ليس مفعولا تابيا لجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف اي جعل كل من شطرى البيت مجموعا سجع اى مسمعا سجع وهذا صادق بكون الشطر فقرتين فلم ان قوله سجع مصدر مؤكد بمعنى مسمعا ومن العلوم انه يلزم من جعل كل شطر مسمعا سجع ان يكون كل

وهو جعل كل من شطرى البيت سجع مخالفة لاختيا اي السجع التي في الشطر الاخر فقوله سجع في موضع المصدر اي مجموعا سجع لان الشطر نفسه ليس بسجع او هو مجازا تسمية لكل باسم جزئه ( كقوله تدير معصم بالله منكم الله مرتقب في الله ) اي راغب فيما يقربه من رضوانه ( مرتقب ) اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فانظر الاول سجع مبنية على الميم والثانية سجع مبنية على الباء ( ومنه ) اي ومن اللفظي ( الموازنة ) وهي تساوى الفاصلتين ( اي الكلمتين ) الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين ( وفي الوزن دون النقيضة نحو ونمارق مصفوفة ووزابي مبسوطة ) فان مصفوفة ومبسوطة

شطر فيه فترتان ليتحقق معنى الجمع فيه ( قوله في موضع المصدر ) أى معنى المصدر  
( قوله لأن الشطر الخ ) أنه لمحذوف أى وليس مفعولا ثانيا لجعل لأن الشطر الخ ( قوله  
أو هو مجاز الخ ) جواب بالنسليم وكأنه يقول سلمنا أن سبعة مفعول ثان لجعل لكنه  
أطلق السبعة على مجموع الشطر الذى وجدت فيه تجوزا من إطلاق اسم الجزء على  
الكل وإطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذى قاله الشارح  
( قوله كقوله ) أى قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح المعتصم بالله حين قمع عمورية  
بلدة بالروم والبيت المذكور من قصيدة من البسيط مطلعها

السيف اصدق انباء من الكتب \* في حده الحدين الجد واللعب \*

( قوله تديره متصم بالله ) هذا مبتدأ وخبره في البيت الثالث بعده وهو قوله

\* لم يرم قوما ولم يهد الى بلدة \* الا تقدمه جيش من الرعب \*

أى المقصد تديره قوما ولم توجه الى بلد الا تقدمه الرعب وقوله معتصم بالله هو  
الممدوح وقوله منتقم لله أى انه اذا اراد ان ينتقم من احد فلا ينتقم منه الا لاجل الله  
تعالى أى لاجل انتهاك حرمة ما لاحظ نفسه وذلك لعدائه وقوله مرتعب في الله بالغين  
المجبة أى راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى وقوله مرتقب بالقاف أى من الله بعد  
أى منظر الثواب من الله تعالى وخائف منه ازال العذاب عليه فهو خائف راج كما هو  
صفة المؤمنين الكمل ( قوله فالشطر الاول سبعة ) جعل الشطر سبعة بناء على ما مر له  
من الجوز والمراد ان الشطر الاول محنو على سحعتين مبنيين على اليم والثاني محنو  
على سحعتين مبنيين على الباء قال ابن يعقوب وقد وجد الجمع في البيت بلا سكون  
وبه يعلم ان العدول الى السكون في الجمع انما هو عند الحاجة اليه وذلك عند اختلاف  
الحركات الاعرابية في اواخر الفواصل كما مر ( قوله أى الكلمتين الخ ) اشار  
الشارح بهذا التفسير الى ان اطلاق المصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال  
الكلمة في حقيقتها ومجازها ودفع الشارح بهذا ما اعترض به بعضهم على المصنف  
من ان ظاهر قوله الفاصلتين ان الموازنة لا تكون الا في النثر لان الفاصلة مختصة بالنثر  
انها كما تكون في النثر كآية التي مثل بها تكون ايضا في الشعر كما مثلوا لذلك بقول الشاعر

\* هو الشمس قدرا والمملوك كواكب \* هو البحر جودا والكرام جداول \*

فالكوأكب والجد اول متفقة في الوزن مختلفة في التقفية والجد اول جمع جدول وهو  
النهر الصغير فكأن الكرام تستقي منه ( قوله دون التقفية ) هى اتفاق المزد وجين في  
الحرف الاخير ( قوله ونمارق ) جمع نمرقة بضم النون وقحها وهى الوسادة الصغيرة  
والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية وقوله مبثوثة أى مفروشة ( قوله على ماين في  
موضعه ) أى وهو علم القوا في قائمهم ذكروا هناك ان تاء التأنيث ليست من حروف  
القافية ان كانت تبدلها في الوقف والافتعبر كناء بنت واخت ( قوله وظاهر قوله الخ

متساويان في الوزن لافى  
التقفية اذا الاولى على الفاء  
والثانية على التاء ولا عبرة  
بناء التأنيث في القافية على  
ماين في موضعه وظاهر  
قوله دون التقفية انه يجب  
في الموازنة عدم التساوى  
في التقفية حتى لا يكون  
نحو فيها سرر مرفوعة  
واكواب موضوعة من  
الموازنة ويكون بين  
الموازنة والجمع مبانة الا  
على رأى ابن الاثير فانه  
بشروط في الجمع التساوى  
في الوزن والتقفية وبشروط  
في الموازنة التساوى  
في الوزن دون الحرف  
الاخير فهو شديد قريب  
ليس بجمع وهو اخص  
من الموازنة واذا تساوى  
الفاصلتان في الوزن دون  
التقفية ( فان كان ما في  
احدى القرينتين ) من الالفاظ  
( او اكثره مثل مايقابله  
من ) القرينة ( الاخرى في  
الوزن ) سواء ماثله في  
التقفية او لا



الحاصل ان قول المصنف دون التقفية يحتمل ان يكون على ظاهره وان المعنى ان تنفق  
 الفاصلتان في الوزن ولا يتفقا في التقفية فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية  
 بخلاف السجع فانه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان وعلى هذا فالموازنة  
 لا تصدق على نحو قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة لوجود التوافق  
 في التقفية وشرط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين الازمنة تنفي تباين الملزومات قال  
 في المطول ويحتمل ان يكون مراد المصنف دون التقفية فلا يشترط التوافق فيها واذا  
 لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز ان تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط  
 اتحاد الوزن وعلى هذا فيكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لانه شرط  
 فيه اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصدقان في نحو سرر مرفوعة واكواب  
 موضوعة من وجود الوزن والتقفية معا وينفرد السجع بنحو ما لكم لا ترجون لله وقارا  
 وقد خلقكم اطوارا لوجود التقفية فيكون سجعاً دون الوزن فلا يكون موازنة وتنفرد  
 الموازنة بنحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون  
 التقفية فلا يكون سجعاً (قوله حتى لا يكون الخ) اي لانه وجد فيه التساوى في التقفية  
 وقوله ويكون عطف على النفي وهو لا يكون وقوله مبينة اي لانه شرط في السجع  
 التساوى في التقفية وفي الموازنة عدم التساوى فيها (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) اي  
 فلا يتباينان وحاصله ان ابن الاثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية اي  
 الحرف الاخير وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف  
 الاخير وهو التوافق في التقفية فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن  
 سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية ام لا فالسجع عنده اخص من الموازنة لانه شرط فيه  
 ما في الموازنة وزيادة فهو سرر مرفوعة واكواب موضوعة سجع وموازنة ونحو  
 شديد وقريب اذا ختم بهما قرينتان لا يكون من السجع لعدم التقفية ويكون من  
 الموازنة لوجود الوزن واعترض عليه بانه يلزم على كلامه ان نحو ما لكم لا ترجون لله  
 وقارا وقد خلقكم اطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولا من الموازنة لذلك ابضا فيكون  
 خارجا عن النوعين وهو في غاية البعد (قوله دون الحرف الاخير) اي ولا يشترط في  
 الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذي هو التقفية (قوله او اكثر) اي او كانت  
 اكثر ما في احدي القرينتين من الالفاظ (قوله من القرينة الاخرى) اي من الالفاظ  
 التي في القرينة الاخرى (قوله سواء ما نله الخ) هذا التعميم انما هو فيما عدا  
 الفاصلتين لان ما عداهما هو المحدث عنه واما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم  
 التقفية كما حل به الشارح او لا فالتعميم ظاهر على كلام المصنف (قوله خص هذا  
 النوع) جواب ان المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات التي في قرينتيه او جعلها  
 وقوله باسم المماثلة اي فيقال هذه الموازنة مماثلة فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة فهي

(ب) من الموازنة (ب) اسم  
 المماثلة (ب) وهي لا  
 تختص بالتركيبات توهم  
 البعض من ظاهر  
 قولهم تساوى  
 الفاصلتين ولا بالنظم  
 على ما ذهب اليه  
 البعض بل يجرى في  
 القبيلىن فلذلك  
 اورد مثالا (نحو)  
 قوله تعالى (واتيناها  
 الكتاب المستبين  
 وهديناهما الصراط  
 المستقيم  
 وقوله مها الوحش)  
 جمع مهاة وهي البقرة  
 الوحشية (الان  
 هاتا) اي هذه النساء  
 (او انس) فنا الخط  
 (الان تلك) القنا  
 (ذوابل) وهذا النساء  
 نواضر والمثالان  
 مما يترون اكثر ما في  
 احدي القرينتين  
 مثل ما ما يقابل من  
 الاخرى لعدم تماثل  
 آتيانها وهديناهما  
 وزنا وكذا هاتا وتلك  
 ومثال الجميع قول  
 ابى تمام \* فاحجم  
 لما لم يجد فيك  
 مطمعا \* واقدم لما  
 لم يجددك مهريا \*

بمنزلة التزصيع من الجمع (قوله وهى) اى الموازنة لا تختص الخ و يلزم من عدم اختصاص الموازنة بقبيل عدم اختصاص المماثلة بقبيل لان المماثلة نوع للموازنة وكل ما ثبت لجنس ثبت لنوعه (قوله على ما ذهب اليه البعض) اى نظرا الى ان الشعر لوزنه انساب باسم الموازنة (قوله بل يجرى) اى اسم المماثلة وقوله فى القبيلين اى النثر والنظم (قوله وانينا هما الكتاب المسقين) هذه قرينة وقوله وهدينا هما الصراط المستقيم قرينة ثانية مقابلة لما قبلها وفى كل من القرنين اربع كلمات غير الفا صلة والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وفاعله ومفعوله ولا تخالف الا فى الفعل فهذا مثال لمساوى فيه الجل فى الوزن ولم يوجد هنا تساوى فى التقوية ومثال التساوى فى الكل فى النثر قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة كما تقدم (قوله وقوله) اى قول الشاعر وهو ابوتام فى مدح نسوة (قوله مها الوحش) اى هن كما الوحش فى سعة الاعين وسوادها واهدا بها والمها بضم الميم كما فى معاهد التنصيص وفتحها كما فى سم (قوله الان هاتا) فيه ان هاتا لفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا واجيب بانه مفرد حكما (قوله او انس) اى يانس بهن العاشق بخلاف مها الوحش فانها نوافر (قوله فنا الخط) اى هن كفنا الخط فى طول القد واستقامته والقناجم قنات وهى الرمح والخط بفتح الخاء موضع بالجماعة تصنع فيه الرماح تنسب اليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومة والنضارة يقال قناذابل اى رقيق لاصق القشر قاله فى الاطول (قوله وهذه النساء تواضر) اى لا ذبول فيها وحاصله ان الشاعر يقول ان هؤلاء النساء كما الوحش وزدن بالانس وكالتقنازذن بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيناها الخ) فيه مسامحة لان التحالف بين الفعلين فقط واما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله وكذا هاتا وتلك الخ) حاصله انهما من المصراع الاول موازن لقناتن المصراع الثانى واوانس من الاول موازن لذوابل من الثانى والآن فيهما متفق واما هاتا فى الاول وتلك فى الثانى فهما غير متوازنين وحيث هذا المثال من الشعر لما تساوى فيه الجل (قوله ومثال الجميع) اى ومثال ما تساوى فيه جميع ما فى احدى القريتين لجمع ما فى الاخرى (قوله قول ابى تمام) اى فى مدح قح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد فالضمير فى احبهم واقدم للاسد والمعنى ان هذا الاسد لما لم يجد لهمما فى تناولك لقوتك عليه احبهم وتباعد عنك ولما عرف انه لا ينجو منك اقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعله بعدم النجاة لا لشجاعة فاقدم فى المصراع الثانى موازن لاحبهم فى المصراع الاول ولما لم يجد فى الثانى موازن لتظيرتها فى المصراع الاول وعنت موازن لفيك ومهريا موازن لمطمعا وليس فى البيت موافقة فى التقية قال فى الاطول والتثيل بهذا البيت للموافقة فى الجميع فيه نظر لان لما لم يجد المكرر فى البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحيث تكون المماثلة فى البيت باعتبار الاكثر هنا وما ذكره الشارح

وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى واكثر مدائح ابى الفرج الرومى ومن شعراء الجهم على المماثلة وقد اتقى الانورى اثره فى ذلك (ومنه) اى ومن اللفظى (القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجرى فى النثر والنظم (كقوله مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم) فى مجموع البيت وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله ارانا الاله هللا انا را (وفى التزييل كل فى ذلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم الخفيف لان الضمير هو الحروف المكتوبة وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس وتغابر القلب بهذا المعنى لجنس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب ان يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمه ويجب ثمة ذكر الفعلين جميعا بخلافه ههنا

هنا من نسبة هذا البيت لابي تمام هو الصواب خلافا لما في المطول من نسبته للبحر  
 قاله شيخنا (قوله وقد كثر ذلك) اي تساوى جميع ما في احدى القريبتين لجمع ما في الاخرى  
 في الوزن (قوله على المماثلة) اي مشتملة على المماثلة في الجميع (قوله الانورى)  
 بفتح الهمزة وسكون النون من شعراء لفرس (قوله بحيث لو عكسته) اي عكست قراءته  
 الاولى بان بدأت بعرفه الاخير ثم بما يليه ثم بما يليه وهكذا الى ان وصلت الى الحرف  
 الاول (قوله كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام) اي كان الحاصل هو الكلام الاول  
 بعينه ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات ولا تخفيف ما شدد  
 او لا ولا تشديد ما خفف او لا ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا نصير الالف همزة  
 ولا الهمزة الفا (قوله كقوله) اي الشاعر وهو القاضي الارجاني (قوله وهل كل الخ)  
 استفهام انكارى بمعنى النفي والقصود وصف خليفه من بين الاخلاء بالوفاء (قوله  
 في مجموع البيت) اي حال كون القلب في مجموع البيت لافي المصراع منه وحاصله  
 ان القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر  
 كما في انا الله • هلا انا • فان هذا بيت من مشطور المقارب واذا قلبت المصراع  
 الاخير خرج المصراع الاول واذا قلبت المصراع الاول خرج المصراع الاخير وتارة  
 لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه واما كل مصراع فلا يخرج  
 من قلب الآخر كما في قوله مودته تدوم الخ (وقوله وفي التنزيل وربك فذكر) اي بالغاء  
 حرف العطف وهو الواو لخروجه عن ذلك ومن قبل القلب الواقع في الآية قولهم  
 تلح مركب برك مطلق (قوله والحرف المشدد في حكم الخفف) اي لان المنظوره  
 في القلب الحرف والمكتوب فلا يضر في القلب اختلاف لامى كل وفك مثلا تشديدا  
 وتخفيفا والحرف المقصور في حكم الممدود ولذا نحقق القلب في ارض خضراء  
 ولا اعتداد بالهمزة ولذا لم يضر ذلك ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب المحرك  
 ساكنا وعكسه ولهذا استشهدوا بقول العماد للفاضل سر فلا كبك الفرس وجواب  
 الفاضل له دام علا العماد ولا يضر سقوط الف علا في الوصل وهو دالف الفرس الساقطة  
 في الوصل (قوله وقد يكون ذلك) اي القلب (قوله نحو سلس) هو بفتح اللام وكسر ها  
 فالاول مصدر والثاني وصف ودخل نحو كك وكك وخوخ وباب وشاش وساس  
 واعلم ان ما ذكر المصنف من القلب المراد به قلب الحروف ومن القلب نوع آخر  
 يقال له قلب الكلمات وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته بان ابتدأت بالكلمة الاخيرة  
 منه ثم بما يليها وهكذا الى ان تصل الى الكلمة الاولى منه يحصل كلام مفيد مغاير  
 للاول المقلوب كقوله

- عدلوا فما ظلت لهم دول • سعدوا فما زالت لهم نعم •
- بذلوا فما شئت لهم شيم • رفعوا فما زلت لهم قدم •

فهو دعاء لهم ولو عكس صار دعاء عليهم هكذا

❖ نعم لهم زالت فما سعدوا ❖ دول لهم ظلت فما عدلوا ❖

❖ قدم لهم زلت فما رفضوا ❖ شيم لهم شحت فما بذلوا ❖

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الاول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهوان يقدم في احد اللفظين المتجانسين بعد الحروف ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر اى مثل الهم استر عور آتنا وآمن روعا تنا وكافى رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه ثمة) اى بخلاف تجنيس القلب فانه لا يجب ان يكون احد المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر اذا قرئ من آخره الا ترى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما تجنيس القلب ولو قرئ احدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر (قوله ويجب ثمة الخ) اى يجب في تجنيس القلب ان يذكر اللفظ الذى هو المقلوب مع مقابله بخلاف القلب هنا فيذكر اللفظ المقلوب وحده (قوله التشريع) اى النوع المسمى بالتشريع قبل ان تسميته بهذا لا تخلو عن قلة ادب لان اصل التشريع تقرير احكام الشرع وهو وصف للبارى اصالة ووصف لرسوله نيابة فالاولى ان يسمى بعض ما يسمى به من غير هذه التسمية فانه يسمى التوشيح وذا القافيتين والتسمية الاخيرة اصرح في معناه والتوشيح فى الاصل التزين بالآلى ونحوها (قوله يصح المعنى) المراد بصفة المعنى تمامه (قوله فان قيل الخ) اعترض على المصنف حيث لم بشرط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى مع ان الشعر لا يتحقق بدون صحة الوزن (قوله ذات قافيتين) صفة لقصيدة فلامها للجنس احوال منها (قوله قلنا الخ) حاصله ان لفظ القافية مشعر باشتراط الوزن لان القافية لا تكون الا فى البيت فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن ضرورة ان القافية لا تسمى قافية الا مع الوزن (قوله كقوله) اى الشاعر وهو الحربرى فى مقاماته (قوله يا خاطب الدنيا) اى يا طالبها من خطب المرأة طلبها وبعد البيت

❖ دارمى ما اضحكك فى يومها ❖ ابكت غدا آتيا لها من دار ❖

❖ غارتها لا تنقضى واسيرها ❖ لا يفندى بجلال الاخطار ❖

فقد بنى هذه الايات وكذا سائر القصيدة على قافيتين اذ يصح ان يقال فيها يا خاطب الدنيا الدنيا الدنية انها شرك الردى

❖ دارمى ما اضحكك ❖ فى يومها ابكت غدا ❖

❖ غارتها لا تنقضى ❖ واسيرها لا يفندى ❖

كما يصح قراءة كل بيت على تمامه وكل من الوجهين على قافية وضرب فان وقعت على لفظ الردى من البيت الاول ولفظ غدا فى الثانى ولفظ يفندى فى الثالث وهو القافية الاول كان البيت من الضرب الثامن من الكامل وان وقعت على لفظ الاكدار فى البيت الاول ودار فى الثانى والاخطار فى الثالث كان البيت من الضرب الثانى منه وبيان

(ومنه) اى ومن اللفظى

(التشريع) اى بسمى التوشيح

وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح

المعنى عند الوقوف على

كل منهما) اى من القافيتين

فان قيل كان عليه ان يقول

يصح الوزن والمعنى عند

الوقوف على كل منهما لان

التشريع هوان يبنى الشاعر

ايات القصيدة ذات قافيتين

على بحرین اوضرين من

بحر واحد فعلى اى القافيتين

وقفت كان شعر استقيما قلنا

القافية انما هى آخر البيت

فالبناء على قافيتين لا يتصور

الا اذا كان البيت بحيث

يصح الوزن ويحصل

الشعر عند الوقوف على

كل منهما والالم تكن الاولى

قافية (كقوله يا خاطب

الدنيا) من خطب المرأة

(الدنية) اى الدنية

(انها شرك الردى) اى

حباله الهلاك (وقرارة

الاكدار) اى مفر

الكوررات فان وقعت على

الردى فالبيت من الضرب

الثامن من الكامل وان

قفت على الاكدار فهو من

الضرب الثانى منه

والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهوان تكون الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول بحيث اذا جعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) اي ومن القفي (لزم ما يلزم) ويقال له الازام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا (وهوان يحمي قبل حرف الروي) وهو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او ميمية مثلا من رويت الحبل اذا خلته لانه يجمع

ذلك ان اصل البحر الكامل متفاعلن ست مرات وانه يسدس على الاصل تارة وبربع مجزوا تارة اخرى وضربه الثاني هو سدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع فالايات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو مربعة الذي اجزاؤه الاربعة سالمة والايات على القافية الاولى كذلك (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) اي يلي ذلك الاخرى قبل ذلك الآخر وقوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن اي واما حرف تلك الحركة فمخرج عنها (قوله وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين) اي فلو قال المصنف هو بناء البيت على قافيتين او اكثر كان احسن ان قبل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين قد وجد على القافيتين لان الاكثر من القافيتين لا يوجد الا اذا وجدت القافيتان وقول المصنف بناء البيت على قافيتين يحتمل فقط ويحتمل قافيتين فاكثر فمن نريد الاحتمل الثاني ولا اعتراض على المصنف قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون مبني عليهما فقط (قوله وهو قليل) من ذلك قول الحريري

\* جودي على المستهتر الصب الجوى \* وتعطى بوصاله وترجى \*

\* ذا المبلى المتفكر القلب الشجى \* ثم اكشنى عن حاله لانظلى \*

المستهتر هو المولع الذي لا يبالي بما قبل فيه والصب العاشق والجوى هو المحروق بنار العشق او الحزن فهذه الايات مبنية على قواف متعددة الاولى رائية في المستهتر والتفكر فيقال من منهوك الرجز

\* جودي على المستهتر ذا المبلى المتفكر \*

والثانية يائية في الصب والقلب فيقال من مشطور الرجز الاحد

\* جودي على المستهتر الصب \* ذا المبلى المتفكر القلب \*

والثالثة تائية في الجوى والشجى فيقال من مشطور الرجز

\* جودي على المستهتر الصب الجوى \* ذا المبلى المتفكر القلب الشجى \*

والاربعة قافية في تعطى واكشنى فيقال من مجز والرجز.

\* جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطى \*

\* ذا المبلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشنى \*

والخامسة هائية في وصاله وحاله فيقال

\* جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله \*

\* ذا المبلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشنى عن حاله \*

والسادسة ميمية في ترجى ولا نظلى (قوله بحيث اذا جعت الخ) اي بان يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله الازام) اي لان التكلم

شاعرا كان او ناثرا الزم نفسه امر الم يكن لازماله ( قوله والتضمين الخ ) اى تضمينه قافيته  
مالا يلزمها ( قوله والاعتنا ) اى الايقاع فيما فيه عنت اى مشقة لان الزام مالا يلزم فيه  
مشقة ( قوله قبل حرف الروى ) اى من القافية ويؤخذ من قول الشارح لانه يجمع  
بين الايات ان الاضافة غير بيانية والمعنى قبل الحرف الذى يجمع بين الايات ويحتمل  
انها بيانية لانهم قد يعبرون بالروى بذون حرف مراد به الحرف المذكور ( قوله  
وهو الحرف ) اى الاخير من القافية ( قوله يقال قصيدة لامية ) اى ان كان الحرف  
الاخير من قافيتها لاما وهكذا ( قوله من رويت الجبل ) اى مأخوذ من قولك رويت  
الجبل ( قوله اذا قلته ) اى ويلزمه الجمع ( قوله لانه ) اى الروى ( قوله بين قوى الجبل )  
اى طاقته ( قوله الرواء ) بكسر الراء والمد ( قوله وهو الجبل الذى يجمع به الاحال )  
اى والحرف الاخير من القافية الذى تنسب اليه القصيدة يجمع بين الايات ( قوله  
او ما فى معناه ) عطف على حرف الروى اى اويحى قبل الحرف الذى فى معناه ( قوله  
بمعنى الخ ) اشار الشارح الى ان قوله من الفاصلة بيان لما فى ما فى معناه وانه اطلاق الفاصلة  
على الحرف الذى يجمع به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر ان  
الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة اى حال كونه كائنا  
من الفاصلة ( قوله ما ليس بلازم فى الجمع ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح  
( قوله بمعنى ان يؤتى قبله ) اى قبل ما ذكر من حرف الروى او الحرف الذى فى معناه  
وقوله بشئ شئ امور ثلاثة . حرف وحركة معا كما فى الآية والآية والايات المذكورة  
بعدها . وحرف فقط كالقهر مستمر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان  
يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وحركة فقط كقول ابن الرومى

- ❖ لما تؤذن الدنيا به من صروفها . يكون بكاء الطفل ساعة يولد
- ❖ والا فابكبه منها وانها . لا وسع مما كان فيه وارغد

حيث التزم قبح ما قبل الدال وقوله لما تؤذن من تقدم العلة على المعلول ( قوله لوجعل  
القوا فى او الفواصل اسماء ) اى بان حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت اسماء  
وكذلك الفواصل اذا غيرت عن حالها وجعلت اسماء اخر ( قوله لم يلزم الايتان  
بذلك الشئ ) اى فى تلك الامجاع المفروضة ( قوله ويتم الخ ) اى لكون الجمع يتم  
بدونه فهو فى قوة التعليل لما قبله ( قوله لم يعرف معنى هذا الكلام ) اى لم يعرف معناه  
المراد منه والحاصل ان هذا المعارض فهم ان مراد المصنف بالجمع الفواصل فاعترض  
عليه وقال كان الاولى له ان يزيد القافية بان يقول ما ليس بلازم فى الجمع اى الذى  
يكون فى الفواصل ولا فى القافية التى تكون فى الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروى او  
ما فى معناه وهو حرف الجمع فرد شارحنا على هذا المعارض بما حاصله ان هذا المعارض  
لم يفهم مراد المصنف لانه ليس مراده بالجمع الفواصل وانما مراده ان الفواصل

بين الايات كما ان الفتل  
يجمع بين قوى الجبل او من  
رويت على البصر اذا  
شدت عليه الرواء وهو  
الجبل الذى يجمع به  
الاحال ( او ما فى معناه ) اى  
قبل الحرف الذى هو فى  
معنى حرف الروى  
( من الفاصلة ) يعنى الحرف  
الذى وقع فى فواصل  
القرم موقع حرف الروى  
فى قوافى الايات وفاعل  
يحيى هو قوله ( ما ليس  
بلازم فى الجمع ) يعنى ان  
يؤتى قبله بشئ لو جعل  
القوا فى او الفواصل  
اسماء لم يتخرج الى الايتان  
بذلك الشئ ويتم الجمع  
بدونه فمن زعم انه كان  
فبغى ان يقول ما ليس  
بلازم فى الجمع او القافية  
ليوافق قوله قبل حرف  
الروى او ما فى معناه فهو لم  
يعرف معنى هذا الكلام ثم  
لا يخفى ان المراد بقوله يحيى  
قبل كذا ما ليس  
بلازم فى الجمع

والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو ان يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي  
ولذلك القوافي على تقدير جعلها اسما وتحويلها الى خصوص الجمع وبدل على  
ان مافهم ذلك الفرض ليس مرادا للمصنف اتيانه بالجمع اسما ظاهرا اذ القوافي  
والاسجاع من واد واحد فلو اراد المصنف ما ذكره لكان المناسب ان يقول ما ليس  
بلازم فيهما بالاضمار اى فى الفاصلة والقافية تأمل ( قوله ثم لا يجنى ان المراد الخ ) حاصله  
ان المراد بقول المصنف ان يجنى قبل حرف الروى او قبل ما يجرى مجراه ما ليس بلازم  
فى الجمع ان يؤتى بما ذكر فى بيتين او فى فاصلتين فاكثرا كاسماتى فى التمثيل فانه لو لم يشترط  
وجوده فى اكثر من بيت او فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه لانه لا بد ان يؤتى قبل  
حرف الروى او ما جرى مجراه بحرف لا يلزم فى الجمع فقولوه مثلا

❖ قفانك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول لحومل ❖

قد جئى قبل الروى الذى هو اللام بهم وهى حرف لا يلزم فى الجمع وعليه يكون  
البيت من هذا النوع وليس كذلك وانما يكون الايتان المذكور من هذا النوع الزم  
فى بيتين فاكثرا وفى فاصلتين فاكثرا ( قوله والا ) اى والا يكن المراد ان يكون ذلك فى بيتين  
الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع ان البيت ليس من هذا  
النوع اى لزوم ما لا يلزم ( قوله وهو ليس بلازم فى الجمع ) اى لو حولناه وجعلناه جمعا  
( قوله فإراء ) اى فى تقهر وتنهر بمزلة حرف الروى اى الذى فى القافية من جهة التواطؤ  
على الختم به ( قوله ويجى الهاء قبلها الخ ) اى وكذا قمتها الهاء قبلها لزوم ما لا يلزم ( قوله ولصحة  
الجمع بدونها ) اى لو حولناه الى جمع آخر نحو فلا تقهر ولا تبصرو ولا تنصرو كما ذكر فى قوله  
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ( قوله  
وقوله ) اى الشاعر وهو محمد بن سعيد الكاتب فى مدح عمرو بن سعيد وسبب مدحه له  
بذلك انه دخل عليه فرأى كده مشقوقا من تحتة فبعث اليه بعشرة آلاف درهم ( قوله  
ان تراخت منيتى ) اى اذا تأخرت مدتى وطال عمرى شكرت عمرا اى ادبت حق شكر  
نعمته بالمبالغة فى اظهارها والثناء عليه بها والمراد بالشكر الموعود به اكله بالمبالغة  
والاقتد شكره بذكرها وثناؤه عليه بها ( قوله بدل من عمرا ) اى بدل اشتغال من عمرا  
وينبغى ان يفدر الرابط اى ابادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتغال والابادى جمع ابد  
وهى النعم والابدى جمع يد بمعنى النعمة فهو جمع الجمع ( قوله وان هى جلت ) ان وصليته  
والجملة حالية اى وان كانت جليلة فى نفس الامر فهو لا يقطعها ولا يمن بها ( قوله اى  
لم تقطع ) بل هى دائما مسترسلة فتمن مأخوذة من المن وهو القطع ( قوله ولم تخط بمنة )  
اى بذكرها له على وجه المنه ( قوله فنى ) اى هو فنى من صفته انه لا يحجب الفنى من كل  
صديق له ولا يستقل به عن الاصدقاء ( قوله ولا مظهر الشكوى ) بالرفع عطف على غير  
الواقع صفة للمخبر ( قوله كتابة الخ ) قالعنى ان من صفته انه لا يظهر الشكوى اذا تزلت به

ان يكون ذلك فى بيتين او  
كثر او فاصلتين او اكثر  
والا فى كل بيت او فاصلة  
يجى قبل حرف الروى او  
ما فى معناه ما ليس بلازم  
فى الجمع كقولوه قفانك  
من ذكرى حبيب  
ومنزل • بسقط اللوى بين  
الدخول لحومل • قد جاء  
قبل اللام بهم مفتوحة وهو  
ليس بلازم فى الجمع  
وقوله قبل حرف الروى  
او ما فى معناه اشارة الى انه  
يجرى فى النثر والنظم ( نحو  
فاما اليتيم فلا تقهر واما  
السائل فلا تنهر ) فإراء  
بمزلة حرف الروى ويجى  
الهاء قبلها فى الفاصلتين  
لزوم ما لا يلزم لصحة الجمع  
بدونها ( نحو فلا تقهر ولا  
يسخر

قوله وهو محمد بن سعيد  
الخ الذى فى المعاهد ان  
الايتات من الطويل  
لعبد الله بن الزبير الاسدى  
فى عمر بن عثمان بن عفان  
رضى الله عنهما فليحمر  
مصححه

قوله سا شكر عمرا ان  
 تراخت منبتي \* ابادي  
 بدل من عمرا ( لم تمن  
 وان هي جلت ) اي لم  
 تقطع اولم تخط بمنه وان  
 عظمت وكثرت ( فني  
 غير محبوب الغنى عن  
 صديقه ولا مظهر الشكوى  
 اذا النعل زلت ) زلة  
 القدم والنعل كناية  
 عن زول الشرو الحنة  
 ( رأى خلتي ) اي قري  
 ( من حيث يخفي مكانها )  
 اي لاني كنت استرها  
 عنه بالتجمل ( فكانت )  
 اي خلتي ( قذى عنيه  
 حتى تجملت ) اي انكشفت  
 وزالت باصلاحها  
 باياديه يعني من حسن  
 اهتمامه جعله كالسداء  
 اللازم لاشرف اعضائه  
 حتى تلاقاه بالاصلاح  
 فخر الزوي هو التاوقد  
 جي قبله بلام مشددة  
 مفتوحة وهو ليس بلام  
 في الجمع لجهة الجمع  
 بدونها نحو جلت ومدت  
 ومنت وانتشت ونحو  
 ذلك ( واصل الحسن  
 في ذلك كله ) اي في جميع  
 ما ذكر من المحسنات  
 اللفظية ( ان تكون  
 الالفاظ تابعة للمعاني  
 دون العكس )

البلايا وابتنى بالشدة بل يصير على ماينوبه من حوادث الزمان ولا يشكو ذلك الالة  
 فقد وصف الشاعر ذلك الممدوح بنهاية كمال الرؤية وحسن الطبع حيث ذكر  
 ان ذلك الممدوح من صفته انه اذا كان في غنى وبسر لم يستأثر به بل يشارك فيه اصحابه  
 واذا كان في عسر وتضعف لا يشكو من ذلك الالة ولا يظهر تلك الحالة لاحد  
 من اصحابه فاصد قأوه ينتفعون بمنافعه ولا ينضرون بمضاره اصلا بل لا يحزنون بها  
 لانه يخفيها ولا يظهر هالهم ( قوله رأى خلتي ) اي ابصر اماره قري وهي تقطع  
 كم القميص ( قوله اي قري ) هذا تفسير مراد والا فالخلة بالفتح الحاجة بمعنى الاحتياج  
 وهوام من الفقر وكونه براعا مع كون صاحبها يخفيها بالتجمل واظهار آثار الغنى  
 يدل على اهتمامه بامر اصحابه حتى يطلع على اسرارهم قصدا لرضئهم ( قوله من حيث  
 يخفي مكانها ) خفاء المكان مبالغة في خفاء الشيء او المراد بمكانها وجودها يعني لكمال  
 ترفقه لحال رأى حاجتي في موضع اخفيها فيه ( قوله فكانت قذى عنيه ) اي فلما رأى  
 خلتي كانت كالقذى اي الغماص الذي في عنيه وهو اعظم ما يهيم بازائه لانه واقع  
 في اشرف الاعضاء فازال بعاليها حتى تجملت ( قوله باياديه ) اي نعمه ( قوله من حسن  
 اهتمامه ) اي اهتمام عمرو الممدوح بازائه فقره ( قوله جعله ) اي المذكور وهو الخلة  
 اي فقر المادح ولوقال جعلها اي الخلة كان اظهر او انه ذكر الضمير الراجع للغة نظرنا  
 لكونها بمعنى الفقر ( قوله حتى تلاقاه ) اي فازال بعاليه حتى تداركه بالاصلاح ( قوله  
 وهو ليس بلام ) اي وكل من اللام والفتح ايس بلام في الجمع ففي كل من الآية  
 والايات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني  
 التزام فتح ذلك الحرف ( قوله لجهة الجمع ) اي المفروض بدونها اي لوجعلت القوافي  
 سمعا لم يلزم فيها ذلك ( قوله واصل الحسن الخ ) اي والامر الذي لابد ان يحصل ليحصل  
 الحسن بجميع المحسنات اللفظية كما يقال اصل الجود الغنى اي الامر الذي لابد ان يحصل  
 ليحصل الجود الغنى والامر الذي لابد ان يحصل ليحصل الشيء شرطه واطلاق  
 الاصل على شرط الشيء صحيح لتوقف الشروط على الشرط كتوقف الفرع على  
 الاصل ( قوله في ذلك ) اي فيما ذكر من المحسنات اللفظية وفي بمعنى الباء اي ان شرط  
 حصول الحسن تلك المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني بان تكون  
 المعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها وانما اتى بقوله كله لثلاثتهم انه  
 مختص بالآخر منها وهو ازام ما لا يلزم ( قوله ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني ) اي  
 الواقعة الحاضرة عنده بان تلاحظ اولامع ما يقتضيه الحال من تقديم او تأخير او حصر  
 او غير ذلك فاذا اتى بالمحسنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن وان لم يؤت بها كفت  
 النكات المعنوية ( قوله اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ ) تفسير لقوله دون  
 العكس لاقوله العكس لفساد المعنى ( قوله لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ ) لانه



لو كانت المعاني توابع للالفاظ لفات الحسن وانقلب الى القبح لانه اذا اختل موجب  
 البلاغة بطل التحسين اللفظي وهذا الكلام تذكرة لما تقدم من ان وجود البديع  
 انما يعتبر بعد وجود البلاغة التي لها تعلق بالمعنى وحسن المعاني وعليه يقال كان  
 ينبغي ان لا تخص المحسنات اللفظية بالذكر بل وكذلك البديع المعنوي انما يعتبر اذا وجد  
 الحسن الذاتي التعلق بالمعنى الاصلى لكن لما كان الغلط في التعلق بالمحسنات اللفظية  
 اكثر منه عليه دون المعنوية هذا اذا جعلت الاشارة لا قرب مذکور وهو المحسنات  
 اللفظية كما صنع الشارح اما ان جعلت لمطلق البديع فلا يرد ما ذكر ( قوله بان يؤتى  
 بالالفاظ الخ ) هذا تصوير للنفي وهو كون المعاني توابع للالفاظ وقوله متكلفة اي  
 متكلفا فيها غير متروكة على سميتها ( قوله مصنوعة ) اي قصد فيها الى الصناعة  
 وتحصيل المحسنات اللفظية وحاصل ذلك انه اذا كان المحسن اللفظي او البديعي  
 مطلقا هو المقصود بالذات كانت الالفاظ متكلفة فيها مطلوبة ويتحقق في ضمن ذلك  
 الاختلال بما يطلب للمعاني من الاعتبار المناسبة لمقتضى الحال فتكون تلك  
 المطالب غير مرعية في تلك المعاني اذا المقصود بانذات الالفاظ البديعية وابتعادها  
 لا الحسن المعنوي فربما لم تخل الالفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية او مجازا  
 ومن ركاكة حيث تكون حقيقة بان لا يراعى فيها لاعتبار المناسب فتكون الالفاظ  
 البديعية في تلك المعاني كقيد من ذهب ركب على سيف من خشب او كشياب فاخرة  
 على ذات مشوهة واما اذا كان المقصود بالذات افادة المعنى كانت الالفاظ غير متكلفة  
 بل تأتي بها المعاني حيث تركت على سميتها التي ينبغي لها من المطابقة لمقتضى الحال  
 لان ما بالذات لا تكلف فيه واذا لم يتكلف جاء الكلام باشتماله على ما يقتضيه الحال  
 حسنا حسنا ذاتيا فاذا جاء حسن زائد على الذاتي وهو البديعي صار ذلك الحسن  
 البديعي تابعا للذاتي فبزاد الحسن الذاتي بالحسن البديعي ( قوله بخفاء الدلالات ) اي  
 اذا كانت الالفاظ مجازات او كنيات وقوله وركاكة المعنى اي اذا كانت الالفاظ  
 حقائق ( قوله فيصير ) اي اللفظ وفي نسخة فتصير بالثناء الفوقية اي الالفاظ البديعية  
 ( قوله بل الوجه ) اي الطريق وقوله ان تترك المعاني اي الواقعة والحاضرة عنده  
 ( قوله الفاظا تليق بها ) اي من حيث اشتغالها على مقتضى الحال ( قوله وعند هذا )  
 اي عند الاتيان بالالفاظ التي تليق بالمعاني ( قوله والبراعة ) مرادف لما قبله وقوله  
 الكامل اي في البلاغة وقوله من القاصر اي فيها وذلك لان مقتضيات الاحوال التي  
 يشتمل الكلام عليها لا تنضب لكثرة ما كثر رعايتها ازداد الكلام بلاغة ( قوله  
 في ديوان الانشاء ) اي حتى رتب كاتبها عند الملك بكتب المراسلات للولوك والوزراء  
 والعلماء ( قوله عجز ) اي لانه كلف انشاء الفاظ مطابقة لمعان واقعية ومقتضيات  
 احوال خارجية وتكون تلك الالفاظ مع ذلك مصاحبة لبعدييات والحال انه انما كانت له قوة

اي لا ان تكون المعاني  
 توابع للالفاظ بان يؤتى  
 بالالفاظ متكلفة مصنوعة  
 فينبعها المعنى كيفما كانت  
 كما يفعله بعض التأخرين  
 الذين لهم شغب بايراد  
 المحسنات اللفظية فيجعلون  
 الكلام كانه غير مسوق  
 لافادة المعنى ولا يبالون  
 بخفاء الدلالات وركاكة  
 المعنى فيصير كقيد من  
 ذهب على سيف من  
 خشب بل الوجه ان  
 تترك المعاني على سميتها  
 فتطلب لانفسها الفاظا  
 تليق بها وعند هذا  
 تظهر البلاغة والبراعة  
 ويميز الكامل من القاصر  
 وحين رتب الحريري  
 مع كل فضل في ديوان  
 الانشاء عجز فقال ابن الخشاب  
 هو رجل مقاماتي وذلك  
 لان كتابه حكاية تجري  
 على حساب ارادته ومعانيه  
 تتبع ما اختاره من الالفاظ  
 المصنوعة فان هذا من  
 كتاب امر به في قضية

وما ما احسن ما قيل في  
الترجيح بين صاحب  
والصافي ان صاحب  
كان يكتب كما يريد والصافي  
كان يكتب كما يؤمر وبين  
الحالين بون بعد ولهذا قال  
قاضي قم حين كتب اليه  
الصاحب \* ايها القاضي  
بضم \* قد عذر لنا لثقتكم \* والله  
ما عزلني الا هذه السجعة  
(خاتمة للفن الثالث) في  
السرقات الشعرية وما  
يصل بها) مثل الاقتباس  
والتضمين والعقد والحل  
اتلجج (وغير ذلك) مثل  
القول في الابتداء والخلص  
والانتهاء وانما قلنا ان  
الخاتمة من الفن الثالث  
دون ان نجعلها خاتمة  
لكتاب خارجة عن  
الفنون الثلاثة كما توهمه  
غيرنا لان المصنف قال في  
الابضاح في آخر بحث  
الحسنات اللفظية هذا ما  
تيسر لي باذن الله جمعه  
وتحريره من اصول الفن  
الثالث وبقيت اشياء  
يذكرها في علم البديع  
بعض المصنفين وهما

على انشاء الفاظ لمعان مع بدعياتها تناسب احوال المقدرة مختلفها كما اراد (قوله فقال ابن  
الخشاب) اي في سبب عجزه وكان معاصرا له (قوله رجل مقاماتي) اي له قوة على انشاء الالفاظ  
المستحسنة المطابقة للمعاني التقديرية التخييلة لا على انشاء الالفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني  
الواقعية لان المقامات حكايات تقديرية (قوله وذلك) اي و معنى ذلك اي كونه راجعا لمقامات  
(قوله لان كتابه) اي كتاب الحريري المسمى بالمقامات (قوله فاقن هذا) اي كتاب معاينة فرضيه  
من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله امر به في قضية) اي عينية فان هذا لا يكتب ما اراده  
بل ما امر به وهذا اخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الاول وهو الكتابة لما اراده دون  
العكس لان كتابة ما يريد الانسان وبخترعه سهل التناول بالجمرة واما كتابة ما يؤمر به  
فهو صعب الاعلى الاقوياء (قوله في الترجيح) اي التفضيل وقوله يكتب كما يريد اي كالحري  
وقوله يكتب كما يؤمر اي كابن الخشاب (قوله يكتب كما يريد) اي يكتب لما يريد من الالفاظ  
لانه لم يقصد افادة معنى واقعي فالمعاني تابعة لما اراده من تلك الالفاظ المصنوعة (قوله  
كما يؤمر) اي فالفاظه التي يكتبها تابعة للمعاني التي امر بها بمعنى ان تلك المعاني تطلب  
تلك الالفاظ (قوله بون بعيد) اي فرق بعيد وان الحالة الثانية اشرف من الاولى  
وقد علمت انه يلزم من القدرة على الحالة الثانية القدرة على الحالة الاولى دون العكس  
(قوله ولهذا) اي لاجل ان بين الحالين بونا بعيدا (قوله حين كتب اليه صاحب)  
اي ابن عباد وزير الملك (قوله ما عزلني الا هذه السجعة) اي لانه لا غرض له في عزلي  
ولا حامل له عليه الا ذكر هذه السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا  
والمعنى تابعه له آه سم وحاصله ان صاحب اراد ان يجانس بين قم الذي هو فعل  
امر وبين قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع  
في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا انشأ لعزل القاضي تلك البلدة فكتب اليه البيت المذكور  
فتأمل القاضي وقال انه لا غرض له في المعنى وهو العزل وانه لا يناسب حاله بلا سبب  
ولا حال الملك فصار الكلام كالهزل ثم تفتن وقال والله ما عزلني الا هذه السجعة

### خاتمة في السرقات الشعرية

لي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن القبول منها وغير القبول هذا  
هو المراد فصار المبحوث عنه فيها توهم انه عثر لها قال في الاطول وخص السرقة  
الشعرية بالذكر لان اكثر السرقة يكون فيه فلاينا في ان السرقة تكون في غير الشعر  
ايضا ولعله ادخل ذلك في قوله وما يتصل بها آه (قوله مثل الاقتباس الخ) وجه اتصال  
هذه الامور بالسرقات الشعرية كون كل من القليلين فيه ادخال معنى كلام سابق  
في لاحق (قوله مثل القول في الابتداء والخلص والانتهاء) قال في الاطول جمعها  
مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع ان كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط (قوله

فثمان احدهما يجب ترك  
العرض له لعدم كونه  
راجعا الى تحسين الكلام  
او لعدم الفائدة في ذكره  
لكونه داخلا فيما سبق  
من الابواب والثاني مالا  
بأس بذكره لاشتغاله على  
قائمة مع عدم دخوله فيما  
سبق مثل القول في  
السرقات الشرعية وما  
يتصل بها (اتفاق القائلين)  
على لفظ التثنية (ان كان في  
الفرض على العموم  
كالوصف بالجماعة  
والنساء) وحسن لوجه  
والهامون نحو ذلك (فلا بعد)  
هذا الاتفاق (سرقه) ولا  
استعانة ولا اخذا ونحو  
ذلك مما يؤدي هذا المعنى  
(تقرره) اي تقرر هذا  
الفرض العام (في العقول  
والعادات) فبشرك فيه  
الفصيح والاعمم والشاعر  
والمفهم (وان كان) اتفاق  
القائلين (في وجه الدلالة)  
اي طريق الدلالة على  
العرض (كالتشبيه والمجاز  
والكنابة وكذا كرهيات  
تدل على الصفة

لان المصنف قال في ايضاح (اي الذي هو كالشرح لهذا المتن (قوله من اصول)  
اي من مسائل (قوله وبقيت اشياء الخ) هذا ظاهر في كون تلك الاشياء من نفس  
الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتصير بالبقاء ولا بقوله في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني  
مالا بأس بذكره لاشتغاله الخ فان هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن (قوله وهو)  
اي الباقي فثمان (قوله ما يجب ترك العرض له) اي ما يجب تركه من هذا الفن  
وان ذكره ذلك البعض ووجوب تركه من هذا الفن اما لكونه غير راجع لتحسين  
الكلام اصلا وانما بعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي وهذا  
فثمان الاول ما يرجع لتحسين الخط علم تقدير كونه فيه حسن كما في الجنس الخطي  
كما في يسقين ويشفين وكما في ابيات لقبيدة اورسالة حروفها كلها منقوطة او غير  
منقوطة او حرف بنقط وحرف بدون او كلمة بنقط كل حروفها والاخرى بدون نقط  
وانما لم يكن في هذا حسن لان هذا يرجع للشكل المرقق للسموع والحسن السموع  
هو المعبر ومع ذلك لا يتعلق به غرض البقاء غالبا والثاني من قسمي هذا القسم  
مالا بأس بذكره حسنا اصلا بل البقاء جازمون باخراجه عن معنى الحسن وذلك كذكر  
موصوف ثم يذكره او صاف عديدة كأن يقال جاءني زيد عاقلا تاجرا كبير السن عالما  
بالغة ونظيره من القرآن هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الخ فهذا ما يجزم  
بانه لا بعد من المحسنات واما لكونه راجعا الى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم  
في الاطناب والايحاز والساواة كالنذيل والتكبير والارصاد قد تقدم ان بعض  
هذه الاشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال فذكرها  
هنا خلو عن الفائدة لتقدم صورتها هناك (قوله والثاني الخ) هذا محل الشاهد  
في نقل كلام الايضاح ولا شك ان هذا يدل على ان البرقات الشرعية وما يتصل بها  
من فن البديع وحيث ان الخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة لفن الثالث  
لاخاتمة لكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود  
بالذات قوله فالأخذ والسرقه (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين اي حال  
كونه ملتبسا بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع وليس صلة لاتفاق ولا للقائلين والمعنى اذا قال  
قائلان قولنا واتفقا في الفرض العام الذي يقصده كل واحد وانما اعربه شئ لان  
الاثنتين اقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل  
متعددا وقائل المأخوذ ولو تعددا ايضا وفي الاطول للقائلين بالجمع والمراد ما فوق  
الواحد او انه بالتثنية اقتصارا على اقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الفرض) متعلق  
باتفاق اي في المعنى المقصود وقوله على العموم اي حال كون ذلك الفرض على العموم  
اي يقصده عامة الناس اي كل احد منهم وقوله ان كان في الفرض على العموم يتضمن  
امرين احدهما كون الاتفاق في نفس الفرض لا في الدلالة عليه والثانيهما كون

الغرض عاما وقابل الاول بقوله وان كان في وجه الدلالة اى وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترك مقابل الثاني وهو ما اذا كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص وحكمه حكم ماسياى وهو ان يحكم فيه بالتفصيل لان المعنى الدقيق مما يناهوت الناس في ادراكه فيمكن ان يدعى فيه السبق والتقدم والزيادة وعدم ذلك (قوله والهاء) هو الحسن مطلقا اى تعلق بالوجه او بغيره (قوله ونحو ذلك) اى كرشافة القداى اعتدال القائمة وسعة العين والذكاء والبلادة (قوله فلا بعد هذا الاتفاق سرقة) اى اذا نظر فيه باعتبار شخصين احدهما متقدم والاخر متأخر قال في الاطول وقوله فلا بعد سرقة هو بفتح الدال ويصح ضمها على انه خبر بمعنى النهى فهو مفيد الوجوب عدم العد لان مطلقات العلوم مصروفة الى الوجوب آه (قوله ولا استعانة) اى ولا بعد ذلك الاتفاق استعانة بان يعتقد ان الثاني منهما استعان بالاول في التوصل للغرض (قوله ولا اخذا) اى بان يدعى ان الثاني اخذه من الاول (قوله ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى) اى كالانتهاج والاغارة والغصب والسخ و ما شبه ذلك من الالقاب الآتية وانما كانت هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرر في العقول) اى جميعا وفي العادات جميعا فلم يخص ابتداعه بعقل مخصوص حتى يكون غيره آخذا له منه ولا بعدادة وزمان حتى يكون ارباب ذلك الزمان مأخوذا منهم وعموم العقول يستلزم عموم العادات وبالعكس وانما جمع بينهما تأكيذا (قوله فيشارك الخ) اى فبسبب استواء العقول فيه والعادات يشترك فيه الفصيح الخ والمراد بالايجم هنا ضد الفصيح كما ان المراد بالفصيح هنا بفتح الحاء ضد الشاعر اى من لا تدرة له على الشعر واذا كان جميع العقلاء مشاركين في ذلك الغرض لتقرره في عقولهم فلا يكون احد فيه اقدم ينقل عنه لعدم اختصاصه به (قوله وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة اى طريق الدلالة على الغرض) بان ذكر احدهما ما يستدل به على ثبوت الغرض من شجاعة او سخا او جلال كان ذلك الدليل الذى استدل به على ثبوت الغرض تشبيها او حقيقة او مجازا او كناية وذكر الآخر كذلك كما لو قال احد القائلين زيد كالبدر في الاضاءة او كالاسد في الشجاعة او كالبحر في الجوادا وكثيرا لاراد او قال رأيت اسدا في الحمام يعنى زيدا وقال القائل الآخر في عمرو مثل ذلك (قوله طريق الدلالة الخ) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة او مجازا وكناية او تشبيه وقوله على الغرض اى العام متعلق بالدلالة (قوله كالتشبيه الخ) تمثل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله وكذا ذكر هيات) اى اوصاف والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة اى التى هى الغرض كما اذا قيل زيد تهتل وجهه

لاختصاصها بمن هـ له )  
 اى لاختصاص تلك  
 الهيات بمن ثبتت تلك  
 الصفة له (كوصف الجواد  
 بالتهلل عند (ورود العفاء)  
 اى السائلين جمع عاف (و)  
 كوصف (البحيل بالعبوس)  
 عند ذلك (مع سعة ذات  
 اليد) اى المال واما العبوس  
 عند ذلك مع قلة ذات اليد  
 فن اوصاف الامتخيا

عند ورود العفاة عليه او عرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه فان التهمل لازم  
لذات الجواد فينتقل من الوصف بالتهمل لذات الجواد وينتقل منها الوصف بالجود على  
جهة الكناية للانتقال من الملزوم لل لازم وكذا يقال في العبوس واذا علمت هذا تعلم  
ان قول المصنف وكذا ذكر هيات الخ عطفه على ما قبله من قبيل عطف الخاص على  
العام لان ذكر الهيات من قبيل الكناية المذكورة فيما قبل (قوله لاختصاصها الخ)  
عله لتدل اي لاجل اختصاصها بموصوف هي اي تلك الصفة التي هي الغرض له اي  
لذلك الموصوف فيلزم ان تكون الهيات مستلزمة للصفة التي هي الغرض والانتقال  
من الملزوم لل لازم كناية (قوله بمن ثبتت تلك الصفة) اي بموصوف ثبتت له تلك الصفة  
التي هي الغرض (قوله بالتهمل) اي الالبسام والبشاشة (قوله بالعبوس) هو تلون  
الوجه تلونا يدل على الغم (قوله عند ذلك) اي عند ورود العفاة عايه (قوله مع سعة)  
اي كثرة ذات اليد قال في الاطول راجع للتهمل والعبوس لان تهمل الجواد لا يكون  
عند قلته المال عند ورود العفاة والعبوس مع ذلة ذات اليد ليس من خواص البخل  
وذات اليد هو المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل مع قلته فكانه بأمر  
اليد بالاعطاء والامساك واليد كالمملوك له (قوله فن اوصاف الاسخياء) لان عبوسه  
في تلك الحالة دليل على كرمه لانه يحصل له غم على عدم كثرة ما بيده ليكرمه هذه العفاة (قوله  
فان اشترك الخ) هذا دليل جواب الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة وجواب  
الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله لاستقراره فبهما اي في  
العقول والعامات) اي بحيث صار متداولاً بين الخاصة والعامات (قوله كتشبيه الشجاع  
بالاسد) اي في الشجاعة وتشبيه البليد بالخنزير في البلادة وتشبيه الوجه الجميل بالقمر  
في الاضاءة والمراد بالتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظاً كما مر (قوله من وجه الدلالة)  
بيان لهذا النوع اي الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله اي وان لم يشترط  
الناس في معرفته) اي معرفة طريق الدلالة على الغرض بان كان لا يصل اليه كل احد  
لكونه مما لا ينال الا بفكر بان كان مجازاً مخصوصاً او كناية او تشبيهاً على وجه لطيف  
(قوله جاز) اي صح ان يدعى فيه الخ بخلاف ما تقدم فانه لا يصح ان يدعى فيه ذلك فهذه  
الحالة هي التي يمكن فيها تحقيق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما يأتي  
(قوله من وجه الدلالة) اي الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض (قوله  
السبق والزيادة) يحتمل ان المراد بالسبق التقدم اي جاز ان يدعى ان احدهما اقدم والآخر  
اخذه من ذلك الاقدم وجاز ان يدعى زيادة احدهما على الآخر فيه وان احدهما فيه  
اكثر من الآخر وعلى هذا فالعطف مناور ويحتمل ان المراد بالسبق الغلبة وعليه  
فالعطف الزيادة على سبق عطف تفسير والمعنى جاز ان يدعى سبق احد الاثنين به  
اي غلبته الآخر فيه وزيادته عليه فيه ونقص الآخر عنه والى الثاني يشير صنيع الشارح

فان اشترك الناس في  
معرفته اي في معرفة  
وجه الدلالة  
(لاستقراره فبهما)  
اي في العقول والعامات  
(كتشبيه الشجاع  
بالاسد والجواد  
بالخمر فهو كالاول)  
اي بالاتفاق في هذا  
النوع من وجه الدلالة  
كالاتفاق في الغرض  
العام في انه لا يعد  
سرقة ولا اخذاً  
(والا) اي وان لم  
يشترك الناس في معرفته  
(جاز ان يدعى فيه)  
اي في هذا النوع من  
وجه الدلالة (السبق  
والزيادة) بان يحكم  
بين القائلين فيه  
بالتفاضل وان  
احدهما فيه اكل  
من الآخر وان الثاني  
زاد على الاول ونقص  
عنه (وهو) اي مالا  
يشترك الناس في  
معرفته من وجه  
الدلالة على الغرض

لان قوله بان محكم الخ يشير الى انه ليس المراد بالسبق مجرد التقدم في الزمن بل السابق  
لعلو المرتبة والكمال (قوله وان احدهما فيه اكل الخ) تفسير للتفاضل (قوله خاصي)  
اي منسوب للخاصة اي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب)  
تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة او خاصية وهي الغريبة لان من لوازم كونه  
غريبا ان يكون خاصيا لا يعرفه الا الخاصة (قوله لا يتال الافكر) تفسير لغريب اي لا يدركه  
الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرأة في كف الاشل وكالتجوز باطلاق الاحتباء على ضم  
العنان الذي في فم الفرس لقربوسه (قوله والاخر عامي) اي يعرفه عامة الناس (قوله  
الباقى على ابتذاله) هذا زائد على ما هنا (قوله والمنصرف فيه بما يخرج الخ) اي كما  
في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارة \* الا بوجه ليس فيه حياء \*

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن اضاف لذلك كون عدم الحياء من الشمس  
هو الذي اوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال وكما في التجوز  
في اطلاق السيلان على سير الابل في قوله \* وسالت باعناق المطى الاباطح \* فانه مبتذل  
ولكنه منصرف فيه باسناده الى الاباطح وادخال الاعناق فيه فخرج بذلك عن الابتذال  
(قوله فالاخذ والسرقة الخ) الفاء فاء الفصيحة اي واذا تقرر هذا فالاخذ الخ وحاصله انه لما  
ذكر ان القائلين اذا اتفقا في وجه الدلالة على الغرض وكان ذلك الوجه لا يعرفه كل الناس  
اما لغرابته في ذاته او بسبب المنصرف فيه جاز ان يدعى ان احدهما اخذ ذلك الوجه  
من الآخر وسرقه منه شرع في بيان اقسام الاخذ والسرقة بقوله فالاخذ والسرقة الخ  
(قوله اي ما يسمى بهذين الاسمين) اشار بهذا الى انهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد لا  
انهما متغايران (قوله ظاهر) اي بان يكون لو عرض الكلامان على اي عقل حكم بان  
احدهما اصله الاخر بشرطه المتقدم وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس (قوله  
وغير ظاهر) اي بان يكون بين الكلامين تغيير يحوج العقل في حكمه بان احدهما اصله  
الآخر الى تأمل (قوله اما الظاهر) اي اما الاخذ الظاهر (قوله فهو ان يؤخذ المعنى كله)  
اي مع ظهور ان احدهما من الآخر وانما زدنا ذلك القيد لان غير الظاهر منه اخذ المعنى  
ايضا لكن مع خفاء والذوق السليم يبرئ ذلك (قوله او حال كونه وحده) اشار الشارح  
بتقدير ذلك الى ان قوله او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير  
اخذ اللفظ كله او بعضه فلم حينئذ ان الاخذ الظاهر ضمير بان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ  
كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده وهذا الثاني يلزمه تفسير النظم بان يبدل  
جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء  
النظم لان هذا في حكم اخذ اللفظ كله والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى

(ضمير بان) احدهما (خاصي)

في نفسه غريب) لا يتال  
الافكر (و) الاخر (عامي)  
تصرف فيه بما اخرجه  
من الابتذال الى الغرابة  
كأمر) في باب التشبيه  
والاستعارة من قسميهما  
الى الغريب الخاصي  
والمبتذل العامي الباقي  
على ابتذاله والمنصرف  
فيه بما يخرج الخ الى الغرابة  
(فالاخذ والسرقة) اي  
ما يسمى بهذين الاسمين  
(نوعان ظاهر وغير ظاهر  
اما الظاهر فهو ان يؤخذ  
المعنى كله اما حال كونه  
(مع اللفظ كله او بعضه او)  
حال كونه (وحده)  
من غير اخذ شيء من اللفظ  
(فان اخذ اللفظ كله من  
غير تغيير لنظمه) اي لكيفية  
الترتيب والتأليف الواقع  
بين المفردات (فهو مذموم  
لانه سرقة ويسمى نمحا  
واتحسا لا كما حكى عن  
عبدالله بن الزبير انه فعل  
ذلك بقول مع بن اوس  
اذا انت لم تنصف احاك  
اي لم تعطه النصفة ولم  
توفه حقوقه (وجدته  
على طرف الهجران) اي  
هاجر اراك مبتذلا بك  
وباخوتك

اما كل اللفظ واما بعبه وفي كل منهما اما ان يحصل تغير في النظام او لا يحصل تغير فيه  
 فاقسام الاخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الاقسام الخمسة بقوله  
 فان اخذ الخ (قوله الواقع بين المفردات) اي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه  
 وذلك بان يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعديين شخصا باعتبار  
 الالفاظين (قوله لانه سرقة محضة) اي غير مشوبة بشئ آخر ليس للسروق منه ومعلوم  
 ان السرقة المحضة اشد في الحرمة من السرقة المشوبة بشئ من غير مال السروق منه  
 (قوله ويسمى) اي هذا الاخذ المذموم نسخا اي لان القائل الثاني نسخ كلام غيره اي  
 نقله ونسبه لنفسه من قولهم نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه الى كتاب آخر (قوله وانما لا)  
 الاتحال في الامة ادعاء شئ لنفسك اي ان تدعي ان ما لغيرك لك يقال انتحل فلان شعر  
 غيره اذا ادعاء لنفسه (قوله كما حكى) اي كما اخذ الذي حكى (قوله عن عبدالله بن الزبير)  
 بنسخ الزاي وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور وهو غير عبدالله بن الزبير بن العوام  
 الصحابي فانه بضم الزاي وقبح الباء والاول قدم على الثاني يستعطي فلما حرمه  
 من العطاء قال لعن الله ناقة جلتي اليك فقال له الثاني ان وراكها (قوله انه فعل ذلك)  
 اي النسخ والاتحال وهو نائب فاعل حكى او انه بدل اشتمال من عبدالله اي في فعل  
 ذلك بقول ممن تأمل (قوله ممن) بضم الميم وقبح العين وهو غير ممن بن زائدة فانه نفع  
 الميم وسكون العين (قوله اخاك) اي صاحبك (قوله اي لم تعطه النصفة) بفتح النون  
 والصاد اسم مصدر بمعنى الانصاف الذي هو العدل وتوفية الحق لقوله  
 ولم توفه حقوقه عطف تفسير على ما قبله ومعنى اعطاء النصفة اي العدل  
 ايقاعه (قوله على طرف الهجران) اي على الطرف الذي هو الهجران بكسر  
 الهاء فالاضافة بيانية وكون الهجران طرفا باعتبار توهم ان المواصله مكان متوسط  
 بين المتواصلين وان الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل ان تكون الاضافة  
 على اصلها بان يجعل للهجر طرفان والذي عليه المظلوم هو الابدع منهما  
 (قوله ان كان يعقل) اي وجدته هاجرا لك ورافضا لصحبك ان كان له عقل  
 يطلب به معالي الامور لانه لا خير في صحبة من لا يرى لك مآثرى له فكيف بصحبة من يظلمك  
 ولا ينصفك وامان لا عقل له فيرضى بادن الامور بدلا عن اعلاها فلا يقيم له وزن في  
 المعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالكرامات (قوله ويركب) اي ذلك الاخ الذي  
 لم تنصفه (قوله حد السيف) اي طرفه القاطع (قوله اي يتحمل الخ) اشار بهذا  
 الى انه لم يرد بركوبه حد السيف المعنى الحقيقي بل المراد تحمل ما ذكر فكأنه قال  
 ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسيف (قوله من ان نصيبه) بفتح التاء والضيم الظلم والذل  
 واسار الشارح بقوله بدلا الى ان من البدل ويصح جعلها للتعليل اي من اجل ضيمك  
 اي ظلمك وذلك له بعدم انصافه (قوله عن شفرة السيف) بفتح الشين المجبة اي حده

(ان كان يعقل ويركب)  
 حد السيف) اي يتحمل  
 شدا تدثر فيه تأثير السيوف  
 وتقطعه تقطيعها (من ان  
 نصيبه) اي بدلا من ان تظلمه  
 (اذا لم يكن عن شفرة  
 السيف) اي عن ركوب  
 حد السيف وتحمل المشاق  
 (مرحل) اي مبدع قد  
 حكى ان عبدالله بن الزبير  
 دخل على معاوية فانشده  
 هذين البيتين فقال له معاوية  
 لقد شعرت بعدى يا ابا بكر  
 ولم يفارق عبدالله المجلس  
 حتى دخل معن بن اوس  
 انزنى فانشد قصيدته التي  
 اولها المرمك ما ادرى واني  
 لا وجل على ان اتعدو والنسبة  
 اول حتى اتها وفيها هذان  
 البيتان فاقبل معاوية على  
 عبدالله بن الزبير وقال الم  
 تخبرني انهما لك فقال اللفظه  
 والمعنى ولي يعدفوا خي من  
 الرضاة وانا حق بشعره

القاطع وفي الكلام حذف مضاف اي اذا لم يكن عن ركوب حد السيف و اراد يحد  
السيف هنا الامور الشاقة التي هي بمنزلة القتل مثل مامر وقوله مزحل بفتح الميم  
والحاء المهملة و بينهما زاي مجعنة اي بعد وانفصال والمعنى وركب الامور الشاقة  
التي تؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يلحقه الضيم والعار متى لم يجد عن ركوبها بعدا  
( قوله قد حكي الخ ) القائل لتعليل اي وانما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقول معن السابق  
لانه قد حكي الخ ( قوله دخل على معاوية ) اي وكان معاوية حاقدا عليه وعنده غبط  
منه ( قوله لقد شعرت بعدى ) بضم العين اي لقد صرت شاعرا بعد على بانك غير  
شاعر او بعد مفارقتي اياك فانت قبل ان افارقك لم تقل شعرا وقد صرت بعد مفارقتي  
شاعرا ( قوله يا ابا بكر ) كنية لعبد الله بن الزبير ( قوله فانشد قصيدته ) انشد يعنى  
لمفعولين يقال انشدني شعرا فغفوه الاول هنا محذوف اي فانشده قصيدته ( قوله لا وجل )  
من الوجل وهو الخوف وموضع على انا نصب لانه مفعول ادرى وقوله واني لا وجل  
اعتراض وتعدو بالعين العجدة بمعنى تصعب وذكر بعضهم انه بالعين المهملة من العدو  
والنية الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة ونية معناها كما في قبل وبعد  
اي اول كل شيء وحاصل المعنى ما ادرى من الذي تعدو عليه النية منا قبل الآخر واني  
لاخاف ما يقع من ذلك ( قوله حني اتها ) اي واستمر على انشاد القصيدة حتى اتها  
( قوله فاقبل معاوية الخ ) اي التفت اليه لانه معه في المجلس ( قوله انها ) اي البيتين  
وقوله الم تخبرني انها لك يقتضي ان عبد الله بن الزبير اخبر معاوية بذلك وهذا الاستفهام  
انكارى ( قوله وبعد فهو اخي الخ ) هذا عتذار من ابن الزبير في سرقة البيتين ونسبتهما  
لنفسه يستظرفه الحاضرون وقوله وانا احق بشعره اي لكمال انحاده به ولا يخفى  
برودة هذا الاعتذار خصوصا وهو غير اخ له من النسب ( قوله وفي معناه ) اي ومن  
قبيله في كونه مذموما وسرقة محضة ان يبدل الخ لان المرادف ينزل منزلة رديفه فلازم  
احدهما من الصحيح لازم للآخر قال في الاطول ومحل ذمه اذا لم يبدل التبدل للكلام  
حسن مجمع او موازنة او زيادة فصاحة وسلامة للشعر فان افاد ذلك ترجع على الاصل  
وزاد عليه قبول ( قوله ان يبدل بالكلمات كلها ) اي كما في بيت الخطيئة فانه بدلت  
كلماته كلها وقوله او بعضها اي كما في بيت امرئ القيس فانه قد بدلت بعض كلماته  
( قوله دع الكارم البيت ) مقول قول الخطيئة وقوله ذر المآثر الخ مقول ليقال  
وقوله دع الكارم اي دع طلبها والكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبقية بكسر  
الباء وضمها كما ذكره في المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسي اي  
الآكل الكسو والمعنى لست اهلا للكارم والمعالى فدعها لغيرك واقنع بالعيشة وهي  
مطلق الاكل والستر بالباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب المعالى ( قوله لمطلبها )  
اي لطلبها فقط بدل كل لفظ من البيت الاول برادفه فذر مرادف لدع والمآثر مرادف

( وفي معناه ) اي في معنى  
مالم يغير فيه النظم ( ان سئل  
بالكلمات كلها او بعضها  
ما يرادفها ) يعنى انه ايضا  
مذموم وسرقة محضة كما  
يقال في قول الخطيئة دع  
الكارم لا ترحل لبغيتها  
واقعد فانك انت الطاعم  
الكاسي ذر المآثر لا تذهب  
لمطلبها واجلس فانك انت  
الآكل اللابس

قوله يستظرفه الحاضرون  
هكذا في النسخ وانظرو  
مع قوله بعد ولا يخفى  
برودة هذا الاعتذار  
فقلل فيه سقاطا ويعبر  
( بمحمده )



للكلام ولا تذهب مرادف لقوله لا ترحل وقوله لمطلبها مرادف لبقيتها واجلس مرادف  
لا قعد والآكل مرادف للطاعم والابس مرادف للكاسي واما قوله فانك انت فذكور  
في البيت بالفظ وانما كان هذا من ابدال الكل لان فانك من الامور العامة فالمراد ما عداه (قوله  
وقولا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لان الوقوف بمعنى البت لانه  
لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وصحى فاعله وانصابه على الحال من فاعل  
نك وعلى بمعنى لاجل اى قفانك في حال وقوف اصحابي مراكبهم لاجلي فانلين لانهلك  
اسى اى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل اى اصبر صبيرا جيلا اى وادفع عنك  
الامى بالتجمل اى الصبر الجميل (قوله لانهلك) هو بكسر اللام وماضيه هلك بفتحها  
قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فاورده طفة) هو بفتح الطاء والراء المهملتين  
(قوله الا انه اقام تجلد مقام تجمل) فقد ابدل بعض الكلمات بما يرادفه ونظير هذا  
قول العباس بن عبد المطلب

❖ وما الناس بالناس الذين عهدتهم ❖ والدار بالدار التي كنت تعلم ❖

فقد اورده الفزدق في شعره الا انه ابدل تعلم تعرف (تنبيه) بحرى بحى تبديل الكل  
او البعض بالمرادف في التبع تبديل الكل او البعض بالضد مع رعاية النظم والترتيب وذلك  
لقرب تناول الضد كما لو قيل في قول حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه في مدح آل البيت

❖ بيض الوجوه كرمه احسابهم ❖ شم الانوف من الطراز الاول ❖

❖ سود الوجوه لثمة احسابهم ❖ فطس الانوف من الطراز الآخر ❖

وشم بضم الشين جمع اشم من الشم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء في اعلاه  
وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا المجد اى انهم من النمط الاول  
في المجد والشرف (قوله اخذ) يحتمل انه مصدر وعواسم كان ومع تغيير خبرها وعليه  
قوله او اخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل انه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير  
الشان (قوله مع تغيير لنظمه) محتمز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله او اخذ بعض  
اللفظ محتمز قوله كله فهو على الف والنشر المشوش (قوله او اخذ بعض اللفظ) اى  
سواء كان فيه تغيير للنظم اولا (قوله اغارة) اى لانه اغار على ما هو لغيره عن وجهه  
والمراد تغيير النظم تغيير التأليف والترتيب الواقع بين المفردات (قوله ومسحا) لانه بدل  
صورة ما لغير بصورة اخرى والغالب كونها افجع والمسخ في الاصل تبديل صورة بما هو  
افجع منها (قوله اما ان يكون الثاني) اى الكلام الثاني الذي هو متعلق بالاخذ (قوله  
ابلق من الاول) اى من الكلام الاول التأخوذ منه والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به  
الحسن مطلقا لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الامثلة (قوله كحسن السبك) المراد به  
الخلو من التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله او الاختصار) اى حيث يناسب المقام (قوله  
مقبول) اى فاغارة ومسح مقبول لان تلك الزيادة اخرجه الى طرف من الابتداء

وكما قال امرؤ القيس وقولا  
بها صحبي على مطيهم  
يقولون لانهلك امى  
وتجمل فاورده طرفة في  
دالته الا انه اقام تجلد مقام  
تجمل (وان كان) اخذ  
اللفظ كله (مع تغيير لنظمه)  
اى نظم اللفظ (او اخذ  
بعض اللفظ) لانه (سمى)  
هذا الاخذ (اغارة ومسحا)  
ولا يخلو اما ان يكون الثاني  
ابلق من الاول او دونه  
او مثله (فان كان الثاني  
ابلق من الاول) لاختصاصه  
بفضيلة (لا توجد في الاول  
كحسن السبك او الاختصار  
او الابضاح او زيادة معنى  
(فمدرج) اى فالثاني  
مقبول (كقول بشار ❖  
من راقب الناس) اى  
حاذرهم (لم ينظر بحاجته ❖  
وقاز بالطيات الفاتك المم) ❖  
اى الشجاع القتال الحريص  
على القتل

( قوله كقول بشار ) قبله

\* قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم \* ما في التلاقي ولا في غيره حرج \*

و بعده البيت وبعده

\* اشكروا الى الله هما لا يغار فني \* وشرعاني فؤادي الدهر تعالج \*

( قوله من راقب الناس ) اي من خاف منهم وترقب عقابهم كاقبل او من راعاهم ومشي على مزاجهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه ( قوله لم يظفر بمحاجته ) لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتغوت مع شدة شوقه اليها ( قوله وفاز بالطيبات ) اي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالطاهر بالطيبات الحسية كالظفر بالعشوق والمعنوية كشفا غيظ النفوس بالاخذ بالنار مثلا وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك اي الشجاع الذي عنده الجرأة على الاقدام على الامور قتلا كان او غيره من غير مبالاة باحد ( قوله للهج ) اي الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان او غيره فقول الشارح اي الشجاع تفسير للفاتك وقوله الحريص على القتل اي له ولوع به تفسير للهج ( قوله وقول سلم ) يفتح السين وسكون اللام الملقب بالناسر لخسرانه في تجارته لانه باع مصدقا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به كما في الاساس او اشترى بثمنه ديوان شعر كافي الاطول ( قوله من راقب الناس ) اي من خاف وترقب عقابهم او من راعاهم ومشي على مزاجهم وقبل هذا البيت

\* اهدي الى الشوق وهو خلو \* اخن في طرفه فتور \*

( قوله مات غما ) اي لم يصل لمراده فيبقى معه وما من فوات المراد ويشد عليه الغم كشدة الموت فقد دل على فوات الحاجة بموت الغم الذي هو اخص منه ( قوله او تعبير ) اي مات بغمه فيكون من الاسناد للسبب قال في الاطول ومع صحة حل الكلام على الحقيقة في المفعول لا يبصار الى المجاز الذي في التمييز ( قوله وفاز الخ ) الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث اخذ بعض النظم من غير تمييز ( قوله اي الشديد الجرأة ) اي فهو بمعنى الفاتك للهج وهو اصريح في المعنى واخصر ( قوله فيت سلم الخ ) الحاصل ان المعنى في البيتين واحد وهو ان لا يراقب الناس يفرز بالمرغوب فيه ومن راقبهم فاته مطلوبه لكن يات سلم اجود سبكا لدلالته على المعنى من غير تأمل لوضوحه واخصر لفظا لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك للهج كذا في ابن يعقوب وقرر بعضهم انه انما كان اجود سبكا لانه رتب فيه الموت على مراقبة الناس واما يات بشار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الظفر بالحاجة والاول ابلغ وفي الاطول انما كان يات سلم اجود سبكا لكونه في غاية البعد عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك آه قال في المطول يروي عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله يتي فهو اخف منه واعذب والله لا كنت اليوم ولا شربت

( وقول سلم ) بعده

( من راقب الناس )

( مات غما ) اي خزننا

وهو مفعول له او تعبير

( رفاق بالذلة الجسور )

اي الشديد الجرأة

فبيت سلم اجود سبكا

واخصر لفظا وان

( كان ) الثاني ( دونه )

اي دون الاول

في البلاغة لفوات

فضيلة توجد في الاول

( فهو ) اي الثاني

( مذموم كقول ابى

تمام ) في مرثية محمد بن

حبيب ( هي هيات لا ياتي

الزمان بمثله ان الزمان

بمثله لا يخيل

آه فلن مراد الشارح بجودة سبكه خفة الفاظه وعذوبتها وتأمل ذلك (قوله وأن كان الثاني) أي وإن كان الكلام الثاني وهو المأخوذ دون الكلام الأول وهو المأخوذ منه وقوله في البلاغة أي في الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في كل منهما (قوله مذموم) أي لانه لم يصحبه شيء يشبه أن يكون به مبتدع الحسن بل هو نفس الأول مع رذيلة أسقاط ما في الأول من الحسن (قوله كقول أبي تمام) هو الأصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرتبة محمد بن حنبل) بزندقه أي حين استشهد في بعض غزواته والمرتبة بتخفيف الباء وقد تشدد كما قيل القصبدة التي يذكر فيها الرثاء أي محاسن الميت (قوله هيهات لا يأتي أخ) هيهات اسم فعل ماضٍ معناه بعد وفاعله محذوف تقديره بعد آتيان الزمان بمثل ذلك المرنى بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان مثله أو بعد نسياني له بدليل ما قبله وهو قوله

\* أنسى أبانصر نسيته إذا يدى \* من حيث ينتصر الفتى وينبل \*

وقوله أنسى إحدى المهرتين فيه محذوفة على نمط افتري على الله كذبا والاستفهام إنكارى وينبل من الانالة وهي الاعطاء (قوله أن الزمان بمثله للنجيل) أي أن الزمان بخل بآتيائه مثله في الماضي والمستقبل وهذه الجملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل لماذا لا يأتي الزمان بمثله هل لانه بخل بمثله أو لاستحالة مثله فقال أن الزمان بمثله للنجيل فالتأكيدها هنا بأن لكون المقام مقام أن يتردد ويسئل هل بخل الزمان بمثله أو لم بخل بل استحال ولما كان هذا معنى الكلام وهو بشر بامكان التمثل لكن منع من وجوده بخل الزمان أورد على أبي تمام أن الكلام قاصر وإن صوابه التعبير بما يفيد امتناع وجود التمثل لا بما يفيد امكانه إلا أنه منع من الوجود عارض وهو بخل الزمان واجب بأن المراد بخل الزمان بوجود مثله امتناع وجود مثله على سبيل الكناية لأن البخل بالشيء يستلزم انتفاء علة وجوده وإذا انتفت علة وجوده بقي امتناعه فصار حاصل المعنى أن الزمان لا يأتي بمثله لامتناع وجود مثله في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير إلى الزمان من الموحّد لا تنضر لأن المراد بها تلبسه بالفعل وذم الزمان بالبخل ومدحه بالكرم لا يضر من الموحّد أيضا لانه ينزل منزلة العاقل المكتسب وهو يذم على اكتسابه شرعا وطبعًا وما نزل منزلته كهو (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله اعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه إلى الزمان والاهداء أن يجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره (قوله فسخاؤه) أي فجاد الزمان بذلك الممدوح (قوله كذا ذكره ابن جني) أي في شرحه لديوان أبي الطيب وعلى ما ذكره من كونه المعنى أن الزمان طرا عليه سخاء الممدوح قبل وجوده فسخاؤه على الدنيا يلزم عليه أن تكون سخاؤه الذي لم يوجد موصوفاً بالعدوى وهذا غلواً مرمي أن المبالغة إذا كان غير ممكنة عقلاً وعادة كانت غلواً ممنوعاً وهنا كذلك فهو مثل قوله

الزمان من سخاؤه (يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان) (فسخاؤه) وخرجه من لعدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه ليجل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة لهذا تأويل فاسد لأن سخاء غيره موجوب لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخاءه على وكان بخياله على فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدأني لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلاً) فالصرع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كل من تفسيرى ابن جني وابن فورجة إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغير المعنيين أصلاً كما توهم البعض واللام يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً لأن إتمام خلق البخل بمثل المرنى وأبا الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكا لأن قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على المعنى

\* واخفت اهل الشرك حتى انه \* لتضافك النطف التي لم تخلق \*

فان قيل المراد لقد يكون  
الزمان بخيلا بهلاكه اى  
لا يسمح بهلاكه قط لعمدته  
سبب لصالح العالم والزمان  
وان سخا بوجوده وبذله  
لا غير لكن اعدامه وافناؤه  
باقى بعد في تصرفه قلنا  
هذا تقدير لا قرينة عليه  
وبعد صحته فصراع ابى  
تمام اجوده لاستغناؤه عن  
مثل هذا التكلف ( وان  
كان ) الثانى ( مثله ) اى مثل  
الاول ( فابعد ) اى فالثانى  
ابعد ( من الذم والفضل  
للاول كقول ابى تمام  
لوحار ) اى تحسير في  
التوصل الى اهلاك  
النفوس ( مرئاد النية ) اى  
الطالب الذى هو النية  
على انها اضافة بيان ( لم يجد  
\* الالفراق على النفوس  
دليلا \* وقول ابى الطيب  
لولا مفارقة الاحباب ما  
وجدت \* لها النسيان الى  
ارواحنا سبلا ) الضمير  
في لها للنية وهو حال من  
سبلا والنسيان فاعل وجدت  
وروى يد النسيان قد احذ المعنى

( قوله واخرجه من العدم الخ ) تفسير لقوله فسخاه وقوله ولولا سخاؤه اى الزمان  
وقوله الذى استفاده منه اى من الممدوح وقوله لبخل اى الزمان وقوله به اى بالممدوح  
( قوله وقال ابن فورجة ) اى في شرحه للديوان المذكور وفورجة بضم الفاء وقحها  
وحاصل الخلاف بين الشيخين ان قوله فسخاه معناه على ما قال ابن جنى لجأه على الدنيا  
بإيجاده من العدم وعلى ما قال ابن فورجة لجأه به على واظهره لى وجعنى عليه  
وكذا قوله ولقد يكون به الزمان بخيلا اى على باظهاره الى وجعنى عليه او بخيلا  
على الدنيا بإيجاده من العدم ( قوله فاسد ) الاول غير معقول لقوله اذ ليس بفاسد الا ان  
يقال غير المعقول عند البقاء فاسد عندهم ( قوله لان سخاه غير موجود ) باضافة سخاه  
لما بعده اى لان سخاه شخص غير موجود فسخاه اسم ان وقوله لا يوصف خبرها وقوله  
بالعدوى اى بالسريان للغير ( قوله وانما المراد الخ ) اى وانما المراد ان الممدوح كان موجودا  
سخيا وكان الزمان بخيلا بالممدوح على اى باظهاره لى وهدايتى له فلما اعدى سخاؤه  
الزمان سخا الزمان بذات الممدوح على بضمى اليه وهدايتى له فالوصوف بالعدوى  
ليس سخاه شخص غير موجود بل سخاه شخص موجود ( قوله فالمصراع الثانى ) اى  
من بيت ابى الطيب ( قوله على كل الخ ) متعلق بماخوذ اى سواء قلنا ان معنى مصراع  
ابى الطيب ان الزمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح او بإصاله الى الشاعر ( قوله اذلا بشرط  
الخ ) جواب عما يقال ان المصراعين بين معنيهما مغايرة وذلك لان معنى مصراع ابى  
تمام ان الزمان بخيل بوجود مثل الممدوح المرنى ومعنى مصراع ابى الطيب ان الزمان  
بخيل بإيجاد ذلك الممدوح او بإصاله للشاعر فالجمل في الاول متعلق بالمثل وفي الثانى  
متعلق بنفس الممدوح واذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون احدهما مأخوذا  
من الآخر ( قوله عدم تغاير المعنيين اصلا ) اى بالكلية وعدم تغايرهما بالكلية  
هو اتحادهما فكأنه قال اذلا بشرط في هذا النوع من الإخذ الاتحاد ان كل  
وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان في اصل البخل وان  
اختلفا من جهة متعلقه ( قوله والا لم يكن مأخوذا منه ) اى مع ان المصنف جعله  
مأخوذا منه ( قوله ايضا ) اى كما لا يكون مأخوذا منه على تأويل ابن فورجة ( قوله ان  
ابتمام الخ ) اى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان لا مغايرة بحسب المراد وذلك لان  
بخل الزمان مثله في بيت ابى تمام كناية عن بخله به كما تقدم كذا قرر شيخنا العدوى وهو تعليل  
لقوله اذلا بشرط الخ ( قوله ولكن مصراع ابى تمام الخ ) استدراك على قوله فالمصراع  
الثانى اى من بيت ابى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى من بيت ابى تمام وحاصله ان  
قول ابى الطيب ولقد يكون به الزمان بخيلا مأخوذ من قول ابى تمام ان الزمان مثله لبخل  
وظاهر ان الاول احسن من الثانى لان الثانى عبر بصيغة المضارع والمناسب صيغة

كله مع لفظة المنية  
والفراق والوجدان  
وبذل بالنفوس  
الارواح (وان اخذ  
المعنى وجده سمى)  
هذا الاخذ (المأما)  
من الم اذا قصد واصله  
من الم بالنزل اذا انزل به  
(وسلما) وهو كسط  
الجلد عن الشاة  
ومحوها فبكانه كسط  
عن المعنى جلد او البسه  
جلدا آخر فان اللفظ  
للمعنى بمنزلة اللباس  
(وهو ثلاثة اقسام  
كذلك) اى مثل ما يسمى  
اغارة ومما لان الثانى  
اما يبلغ من الاول  
او دون او مثله (اولها)  
اى اول الافهام وهو  
ان يكون الثانى يبلغ  
من الاول كقول  
ابى تمام (هو ضمير الشان  
(الصنع) اى الاحسان  
والصنع مبتدأ خبره  
الجملة الشرطية اعنى  
قوله (ان اجل فخير وان  
يرث) اى يبطو  
(فان يرث فى بعض  
المراضع انفع)  
والاحسن ان يكون  
هو علما الى حاضر  
فى الذهن وهو مبتدأ  
خبره الصنع والشرطية

الماضى بان يقال ولقد كان به الزمان بخيلا كما دلت عليه الجملة الاسمية من الاول لان اصلها  
الدلالة على الوقوع مع زيادة افادتها الدوام والثبوت الشامل للمضى وايضا المراد  
ان الزمان كان بخيلا به حتى اعداه سبحانه فلا تناسب المضارعة اذ لا معنى لكونه جاد به  
الزمان وهو بخيل به فى المستقبل لانه بعد الجود به خرج عن تصرفه فيه ان قلت المعنى  
وان كان على الماضى الا انه عدل للمستقبل قصد للاستمرار او لحكاية الحال الماضية كما قرر  
فى امثاله قلت للملم يحصل بخيل الزمان بعد اعداء سبحانه اياه لم يحسن حل المضارع على  
الاستمرار ولا على حكاية الحال الماضية فتقارر (قوله فان قيل) اى فى الجواب عن كون بيت  
ابى الطيب دون بيت ابى تمام وحاصله انا لانسلم ان بيت ابى الطيب دون بيت ابى تمام  
لان كلام ابى الطيب على حذف مضاف اى ولقد يكون بهلاك الزمان بخيلا وهلاكه  
استقبالى وحينئذ فالتعبير بالمضارع واقع فى موقعه (قوله والزمان وان سخا بوجوده  
الخ) جواب عما يقال ان السخا بالشيء هو بذله للغير والزمان اذا سخا به فقد بذله  
فلم يسبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او بخيل وحاصل الجواب اننا لانسلم ان ايجاده لم يسبق  
فى تصرفه بعد السخا به لما فيه من تحصيل الحاصل وان افتأوه فهو باق بعد فى تصرفه  
فله ان يسمح بهلاكه وان يخيل به فتفى الشاعر ذلك (قوله باق بعد) اى بعد وجوده  
فى تصرفه اى فله ان يسمح بهلاكه وان يخيل به فتفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده  
واعدامه كانا بيد الزمان فسحا بايجاده ولم يسمح باعدامه قط لكونه سببا لصلاح الدنيا  
(قوله قلنا هذا) اى تقدير المضاف المذكور (قوله لاقرينة عليه) اى فلا يصح ويعد  
صحته الخ (قوله لا تنفاه عن مثل هذا التكاف) فعلى تقدير التصحيح بما ذكر لا يخرج به  
عن المفضولية (قوله وان كان الثانى له مثله اى مثل الاول) اى فى البلاغة (قوله فالثانى  
ابعد من الذم) اى تحقيق بانه لا يذم فافعل التفضيل ليس على بابيه وانما قلنا هكذا  
لان ظاهر العبارة يقتضى ان هناك بعيدا من الذم وهذا ابعد منه وليس كذلك (قوله  
دليلا) مفعول يجد الاول ومفعوله الثانى محذوف اى لها وقوله الا الفراق استثناء  
من قوله دليلا وقوله على النفوس متعلق بدليلا بمعنى طريقا وفى الكلام حذف مضاف  
والمعنى لو تخيرت المنية فى وصولها لهلاك النفوس لم تجد لها طريقا يوصلها لذلك  
الافراق الاحبة (قوله لولا مقارفة الاحباب) اى موجودة (قوله وهو حال من سبلا)  
لانه فى الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا  
مسلوكة الى ارواحنا وقيل انه جمع لهواة وهرة فعل وجدت اضيفت للمنايا والالهة اللعنة  
المطبقة فى اقصى سقف الخلق فكانه يقول لما وجد فى المنايا التى شانها الاغتيال به  
الى ارواحنا سبلا فاطلق الالهة واراد الغم للاقعة المجاورة (قوله قد اخذ المعنى كاه)  
اى قد اخذ ابو الطيب فى يده معنى بيت ابى تمام تمامه وذلك لان محصل معنى البيت  
انه لا دليل للمنية على النفوس الا الفراق اما الاول فواضح واما الثانى فلان صريحه

ان مفارقة الاحباب لولاها ما انفصلت النية بالارواح فيفهم ان المواصلة مانعة  
من الوصول للارواح وحينئذ فلا دليل ولا طريق توصل لاتصال النية بالارواح  
الا فراق فاقبال ان في بيت ابى تمام الحصر دون بيت ابى الطيب فيكون الاول ابلغ  
من الثاني لاعبرة به وظهر ما قاله الشارح ان ابا الطيب اخذ المعنى كله مع بعض اللفظ  
لانه اخذ لفظ النية والفراق والوجدان وبذل النفوس بالارواح وان اليتيم متساويان  
في البلاغة فلذا كان الثاني غير مذموم ( قوله وان اخذ المعنى وحده ) اى دون شئ  
من اللفظ وهذا عطف على قوله فان اخذ اللفظ فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر  
من الاخذ والسرقة ( قوله من الم اذا قصد ) اى لان الشاعر يقصد الى اخذ المعنى  
من لفظ غيره ( قوله واصله ) اى واصل الالمام مأخوذ من الم بالمرزل اذا نزل به فاللام  
في اصل اللغة معناه النزول ثم اريد منه سببه وهو ان قصد كاهنا لان الشاعر قد قصد  
اخذ المعنى من لفظ غيره ( قوله وهو ) اى السلخ في اللغة كشط الجلد الخ وقوله فكأنه  
مرتب على محذوف اى واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني الذى اخذ المعنى  
شعر الاول كشط من ذلك المعنى جلدا والبس ذلك المعنى جلدا آخر ( قوله فان اللفظ الخ )  
اى وانما كان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ ينوهم فيه كونه كاللباس للمعنى من جهة  
الاشتمال عليه بالدلالة ( قوله وهو ) اى الكلام الذى تعلق بالاخذ بمعناه ( قوله اى مثل  
ما يسمى اغارة ) اى مثله في الانقسام الى ثلاثة اقسام وان تلك الاقسام الثلاثة عين الاقسام  
الثلاثة المتقدمة ( قوله لان الثاني اما ابلغ من الاول ) اى فيكون بمدوحا وقوله او دونه اى  
او دون الاول في البلاغة فيكون مذموما وقوله او مثله اى مثل الاول في البلاغة فيكون  
يبيد عن الذم ( قوله ضمير الشأن ) اى مبتدأ اول والصنع بمعنى الاحسان مبتدأ ثان  
والجملته الشرطية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبر ضمير الشأن اى الشأن هو  
ان الاحسان ان يعمل فخير وان يتأخر فقد يكون تأخيره انفع ( قوله وان يرث ) من راث  
ريثا اى بطؤ وتأخر ومنه قولهم امهله ريثا فعل كذا اى ساعة فعله ( قوله اى بطؤ )  
يقض اوله وسكون ثابته وضم ثالثه وبعده همز من بطؤ يبطؤ بظا اذا تأخر ( قوله والاحسن  
ان يكون هو عائنا الى حاضر ) اى يفسره قوله الصنع الذى جعل خبرا عنه وانما كان هذا  
الاحتمال احسن من الاول لان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد  
الاول من الاجال والتفصيل ومع كونه افيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بان ذلك  
المتبعل هو الصنع والحكم بان الصنع من صفته ما ذكر قاله سم قال بس وقوله انه ضمير  
الشأن خلاف الظاهر اى لانه مخالف للقياس من خمسة اوجه عوده على ما بعده لزوما  
وان مفسره لا يكون الاجلة وانه لا يتبع بتابع وانه لا يعمل فيه الا ابتداء او احد او اسخه  
وانه ملازم للافراد ( قوله الى حاضر في الذهن ) وهو الموعود به ( قوله وهذا

ابتداء كلام وهذا كقول  
ابى العلاء هو الهجر حتى  
ما يل خيال وبعض صدور  
الرائيين وصال وهذا  
نوع من الاعراب لطيف  
لا يكاد ينبه له الا الاذهان  
الرائضة من ائمة الاعراب  
( وقول ابى الطيب ومن  
الخير بطة سيك ) اى تأخر  
عطائك ( عنى اسرع  
السحب فى المسير الجهام )  
اى السحاب الذى لا ماء  
فيه واما ما فيه ماء فيكون  
بطياً ثقيل المني فكذا  
حال العطاء فى بيت ابى  
الطيب زيادة بيان لاشتماله  
على ضرب المثل بالسحاب  
( وثانيها ) اى ثاقى الاقسام  
وهو ان يكون الثاني دون  
الاول ( كقول البصري  
واذا تالق ) اى لمع  
( فى الندى ) اى فى المجلس  
( كلامه المصقول ) المنقح

(كقول الخ) اي وهذا الاعراب على الاحتمال الثاني كالأعراب الكائن في قول أبي العلاء فان الضمير فيه عائد على متعل في الذهن يفسره ما بعده الخبر به عنه ولا يصح ان يكون ذلك الضمير ضمير الشأن لان الخبر الواقع بعده مفرد وضمير الشأن انما يخبر عنه بحملة والحاصل ان الضمير في بيت أبي تمام يحتمل ان يكون ضمير الشأن ويحتمل ان يكون عائدا على متعل في الذهن واما في بيت أبي العلاء فيتمين ان يكون عائدا على متعل في الذهن ولا يجوز ان يكون ضمير الشأن لان ما بعده لا يصلح للخبرية منه فهو نظير البيت الاول على الاحتمال الثاني فيه (قوله ما لم يخيل) مازائدة ولم يفتح اوله وضم ثانيه من لم يل كرديد بمعنى تزل وحصل وضمير لم للهجر اي حتى اذالم وحصل من هذا الذي يهجرنا فهو خيال لانه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم الذي هو خيال (قوله وبعض صدور الخ) اي انا لم نل من الذي هجرنا حتى الصدود لاننا لانقاء لا بقطة ولا مناما والصدود قد بعد وصلا بالنسبة لهذا الهجر (قوله الرانضة) اي المرتاضة والممارسة لصناعة الاعراب (قوله ومن الخير بطرسيك عني) اي لان بطاء وعدم سرعته يدل على كثرة كالحجاب فانه لا يسرع منها الا ما كان حائبا عن الماء واما السحاب التي فيها ماء فانها بطيئة المشي (قوله الجهم) يفتح الجهم كافي الاول قوله في بيت أبي الطيب زيادة بيان اي للمعنى القصود وهو ان تأخير العطاء يكون خيرا وانفع لكن بيت أبي الطيب وهو المتأخر منهما اجود لانه زاد حسنا بضرب المثل له بالسحاب فكأنه دعوى بالدليل اذ كأنه يقول العطاء كالسحاب فكما ان بطيئ السير من السحاب اكثر نفعاً من سريعها وهو الجهم فكذلك عداؤك بطيئة اكثر نفعاً من سريعة فكان تأخير عطاؤك افضل من سرعته وقد يقال ان البطء في السحاب خلاف البطء في العطاء لان البطء في السحاب في سيره وفي العطاء في عدم ظهوره على ان البيت الاول يفيد ان البطء انفع في بعض المواضع دون بعض فيكون من المدح تارة خيرا وتارة لا يكون والثاني يفيد ان البطء من المدح لا يكون الا خيرا وهو اوكد في المدح وحينئذ قائلتان متفاوتتان في المعنى فلا يصح التمثيل بهما تأمل (قوله وهو ان يكون الثاني دون الاول) اي وهو ان يكون الكلام الثاني المأخوذ دون الكلام الاول المأخوذ منه في البلاغة والحسن (قوله كقول الجعزى) هذا هو القول الاول (قوله اي المجلس) اي الممتلى باشراف الناس (قوله التفتح) اي المصنف من كل ما يشينه والصدقول في الاصل معناه الجلو تفسير للشارح له بالنقح تفسير مراد (قوله اي حسبت لسانه من غضبه) اي ظننت ان لسانه ناشئ من سيفه القاطع او ان من زائدة اي ظننت ان لسانه سيفه القاطع فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبي الطيب) هذا هو القول الثاني (قوله في النطق) اي في حالة النطق او عند النطق

(خلت) اي حسبت لسانه من غضبه (قوله سيفه القاطع) (قوله ان في الطيب) كان السهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطمن خرصانا (جمع خرص بانضم والكسر وهو السنان يعني ان السهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه استنهم عند الطمن فكان السهم جعلت اسنة رماحهم في بيت الجعزى ابلغ لما في لفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فان التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (ونالها) اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول (كقول الاعرابي) اي زياد (ولم يك اكثر القتيان ملا) ولكن كان ارحبهم ذراعا (اي اسفاهم يقال فلان رحب الباع

ففي الكلام حذف مضاف او ان في بمعنى عند وكذا يقال في قوله في الطمن (قوله قد جعلت على رماحهم) اي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطمن اي الضرب بالقنا (قوله بالضم والكسر) اي في المفرد وكذا في الجمع (قوله وهو السنان) اي لان خرصان الرماح استنها كان خرصان الشجر اغصانها (قوله والنفاذ) عطف تفسير (قوله فبيت البحرى ابلغ) حاصله ان كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضاء وان كانت الآلة المعبرة في الاول السيف والآلة المعبرة في الثاني الرمح ولكن بيت البحرى اجود لانه نسب فيه التألق والصقالة للكلام وهما من لوازم السيف على حداشية والافطار فكان في كلام استعارة بالكناية فازداد بهذا حسنا بخلاف بيت ابى الطيب وتقرير الاستعارة المذكورة ان يقال شبه الكلام الموجب للتأثير المضاء والنفاذ في النفوس بالسيف الموجب للتأثير من الجذ والقطع وطوى ذكر المشبه ورمز اليه بذكر شئ من لوازمه وهو التألق والصقالة على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التألق تخيل والصقالة ترشح لا ان مجموعهما تخيل كما هو ظاهر قول الشارح لان التخيل لا يكون الا واحدا ويزيد بيت البحرى على بيت ابى الطيب ايضا بان فيه حسب التلظى وهى اقوى في الدلالة على التشبيه من كان على ان في بيت ابى الطيب فحما من جهة اخرى وهو ان المتبادر من كلامه ان السنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله للكلام) اي اللذين اتتهما للكلام (قوله بمنزلة الاظفار للنية) اي بمنزلة الاظفار التى اثبتت للنية (قوله ولزم من ذلك) اي من اثبات التألق والصقالة للكلام لان التخييلية والمكنية مثلا زمتان على ماسبق (قوله وهو استعارة بالكناية) الضمير للتشبيه بناء على مذهب المصنف في الاستعارة بالكناية او للسيف بناء على مذهب القوم فيها (قوله مثل الاول) اي في البلاغة (قوله كقول الاعرابي) هذا هو الكلام الاول والثاني قول اشجع الآتى (قوله ولم يك اكثر الغنيان مالا) اي لم يكن الممدوح اكثر الاقران مالا (قوله رجب الباع والذراع) الرجب الواسع والباع قدر مديدين والذراع من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قول اي سخي) اي فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس بكسر الباء وهو سعة الباع او الذراع على الملابس بقبحها وهو كثرة المعطى لان الباع والذراع بهما يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يعلاه فلا يست السعة الكثرة عند الاعطاء فاطلقت السعة على الكثرة تلك الملابس مع القرينة (قوله وقول اشجع) اي في مدح جعفر بن يحيى البرمكي (قوله الضمير للملوك) اي في البيت السابق وهو

\* يروم الملوك مدى جعفر \* ولا يصنعون كما يصنع \*

اي يقصد الملوك غاية التى بلغها في الكرم والحال انهم لا يصنعون من المعروف والاحسان كما يصنع (قوله في الغنى) اي في المال (قوله اوسع) اي من معروفهم (قوله

والذراع ورحيها اي سخي) وقول اشجع \* وليس) اي الممدوح بمعنى جعفر بن يحيى (باوسعهم) الضمير للملوك (في الغنى \* ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع) فالبينان مثالان هذا ولكن لا يجزى معروفه اوسع (وابا غير الظاهر منه ان يشابه الغنيان) اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كتقول جرير فلا يمنعك من ارب) اي حاجة (لحامهم) جمع لحيه بمعنى كونهم في صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعني ان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابى الطيب (ومن في كفه منهم قناة) كفى في كفه منهم خضاب) واعلم انه يجوز في تشابه الغنيين اختلاف البيتين تشبيها ومدحيا وهجاء واقتحارا



ومحو ذلك فان الشاعر  
الحاذق اذا قصد الى  
المعنى المختلس لينظمه  
احتمال في اخفائه فغيره  
عن لفظه ونوعه ووزنه  
وقافيته والى هذا اشار  
بقوله (ومنه) اى من  
غير الظاهر (ان ينقل  
المعنى الى محل آخر  
كقول البحرى (سلبوا)  
اى ثيابهم (فاشرقت  
الدماء عليهم \* محجرة  
فكأ' نهم لم يسلبوا)  
اى لان الدماء المشرقة  
كانت بمنزلة ثياب لهم  
(وقول ابى الطيب \*  
يبس الجميع عليه) اى  
على السيف (وهو  
مجرد عن غده فكأنما  
هو مفقد) لان الدم  
الاباس بمنزلة غمد له  
فنقل المعنى من القتلى  
والجرسى الى السيف  
(ومنه) اى من غير  
الظاهر (ان يكون  
معنى الثانى اشمل) من  
معنى الاول كقول جرير

فالبيتان متماثلان) اى لاتفافهما على افادة ان المدح لم يزد على الاقران فى المال  
ولكنه فافهم فى الكرم ولم يختص احدهما بفضيلة عن الآخر فلذا كان الثانى بعيدا  
عن الذم (قوله ولكن لا يعجبني معروفه اوسع) اى وحينئذ فالبيتان ليسا متماثلين بلى  
الاول ابلغ فتمثيل المصنف بهذين البيتين للقسمة الثالث لا يتم ووجه عدم الاعجاب  
ان ارحبهم ذراعا يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه اوسع فانه يدل  
على ذلك بطريق الحقيقة فالبيت الاول قد ازداد بالمجاز حسنا وقيل وجه كونه لا يعجبه  
ان المعروف قديم به عن الدبر اى الشئ المعروف منه وهو الدبر اوسع وفيه بعد  
لان الكلام البليغ لا يمتريه الاستهجان (قوله واما غير الظاهر) اى واما الاخذ غير  
الظاهر وهو ما يحتاج لتأمل فى كون الثانى مأخوذا من الاول اذا علمت ضابطه تعلم  
ان المثال الاقنى فى التشابه ينبغى ان يجعل من الظاهر لان ادراك كون الثانى اصله  
الاول ظاهر لا يحتاج لتأمل ولم يقسم المصنف غير الظاهر الى الابلغ والادنى المذموم  
والمساوى فى البلاغة البعيد عن الذم لان اقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث  
الاخذ فان اعتراضها رد من جهة اخرى خارجة عن معنى الاخذ كانت غير مقبولة (قوله  
فنه ان يشابه المعنيان) اى فاقسامه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة كلها مقبولة  
القسم الاول منها ان يشابه المعنيان اى معنى البيت الاول المأخوذ منه ومعنى الثانى  
المأخوذ اى من غير نقل للمعنى لمحل آخر فاما بعده (قوله اى حاجة) اى تريدان منهم  
(قوله الحامهم) بضم اللام وكسرهما فاعل يمنع وقوله جمع لمية بفتح اللام وكسرهما  
(قوله سواء ذو العمامة الخ) اى لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف فلا مقاومة  
للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم فقوله سواء الخ جملة مستأنفة فى معنى العلة  
والعمامة بالكسر تطلق على المنفر وعلى البيضة وعلى ما يلف على الرأس وجمعها  
على الاولين ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والخمار (قوله وقول ابى الطيب) اى  
فمدح سيف الدولة حمدان وخضوع بنى كلاب وقبائل العرب له (قوله قنات) اى رشح  
وقوله خضاب اى صبغ الحناء والبيت الاول اى بيت جرير هو المأخوذ منه وبيت ابى  
الطيب هو الثانى المأخوذ والبيتان متشابهان فى المعنى من جهة افادة كل منهما ان  
الرجال لهم من الضعف مثل ما للنساء الا ان الاول افاد التساوى والثانى اتى باداة التشبيه  
والاول عبر عن النساء بذوات الحمار وعن الرجال بذوى العمامة والثانى عبر عن النساء  
بذوات الخضاب وعن الرجال بذوى القنات فاكفهم والاول ايضا جعل ذلك التساوى  
علة لعدم منهم تناول المواضع منهم بخلاف الثانى (قوله واعلم الخ) هذا دخول  
على كلام المصنف الاقنى (قوله اختلاف البيتين الخ) فيحوز ان يكون احدا البيتين تفرلا  
والآخر مدحيا او هجاء او افتخارا اورثا (قوله تشبها) التشبیه ذكر او صاف المرأة  
بالمجاز وفى بعض النسخ تشبها يقال نسب ينسب بكسر سين المضارع اذا تشبب بامرأة

إذا غضبت عليك بنو ديم \* وجدت الناس \* ٦٣٩ \* كلهم غضابا \* لانهم يقومون مقام كلهم (وقول ابى نواس)

اي تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد هنا من الامرين ذكر اوصاف المحبوب مطلقا  
ذكر اوانى (قوله ونحو ذلك) اي ويجوز اختلافهما بنحو ذلك كالاختلاف في الوزن  
او القافية (قوله المختلس) اي الذي اختلص واخذ من كلام غيره (قوله فقيره عن  
لفظه ونوعه) اي فقير لفظه وصرفه عن نوعه كالمذبح والذم والافتخار والرائاء  
او الفزل (قوله والى هذا اشار بقوله) اي والى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع  
من هذه الانواع لنوع آخر اشار الخ ووجه الاشارة انه ذكر انه ينقل المعنى الى محل آخر  
وهذا صادق بان ينقله من التشبيح الى اجد المذكورات (قوله ان ينقل المعنى الى محل  
آخر) بان يكون المعنى وصفا وينقل من موصوف لموصوف آخر كتنقله ستر الدم من  
القتلى الى السيف في المائل الذي ذكره المصنف او يكون المعنى مدحا فينقل للحماس  
او الرثاء والعكس (قوله فاشرفت الدماء عليهم) اي فظهرت الدماء عليهم ملازمة  
لاشراق شعاع الشمس واني بقوله محمرة لنفي ما غوهم من غلبة الاشراق عليها حتى  
صارت بلون البياض (قوله فكانهم لم يسلبوا) اي فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا  
كانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم كاللباس المعلوم وهذا البيت  
هو المنقول عنه المعنى وبيت ابى الطيب الآتى هو المنقول فيه المعنى (قوله الجميع) هو  
الدم المائل الى السواد (قوله وهو مجر د الخ) اي والحال ان السيف خارج من غده  
(قوله فكانما هو مقعد) اي فصار السيف لما ستره الجميع الذي له شبه بلون الغمد كما هو مقعد  
اي مجعول في الغمد (قوله) فنقل المعنى اي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى الى  
السيف اي لانه في البيت الاول وصفهم بان الدماء سترتهم كاللباس ونقل هذا المعنى  
لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بانه ستره الدم كستر الغمد (قوله اشمل) اي اجمع  
(قوله لانهم) اي بنى تميم وقوله يقومون مقام كلهم اي مقام كل الناس فتدافد جرير  
بهذا الكلام ان بنى تميم يزلون منزلة الناس جميعا في الغضب (قوله وقول ابى نواس)  
بضم النون والهمز اي قوله لهارون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي وزبره غيره منه  
حين سمع عنه التهاوى في الكرم مشيرا الى ان الفضل شينا مما فى هارون وان فى هارون  
جميع ما فى الفضل وما فى العالم من الخصال مبالغة وقبل البيت  
\* قول لهارون امام الهدي \* عند اختفائ المجلس الحامد \*  
\* انت على ما فيك من قدرة \* فليست مثل الفضل بالواجد \*  
\* ليس على الله مستنكر \* الخ

روى ان هارون لما سمع الايات اطلق الفضل من السجن والاحتفال الاجتماع والحامد  
بالشعر المجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد اي لا يجد مثل الفضل في خدمتك  
وطاعتك (قوله ان يجمع العالم) اي صفات العالم انكاملية وهذا البيت اشمل  
من الاول لان الاول جعل بنى تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثانى

\* ليس على الله مستنكر  
\* ان يجمع العالم في  
واحد (قوله) فانه يشمل  
الناس وغيرهم فهو  
اشمل من معنى بيت  
جرير (ومنه) اي من  
غير الظاهر (القلب  
وهو ان يكون معنى  
الثاني قبض معنى  
الاول كقول ابى  
الشيخ \* اجد الملامة  
في هو اللذينة \* حبا  
لذكر كفلينى الاوم \*  
وقول ابى الطيب  
\* احبه \* الاستنهام  
للافتكار والافتكار  
باعتبار القيد الذى  
هو الحال اعنى قوله  
(واجب فيه علامة  
كما يقال اتصلي وانت  
محدث على صحويز  
واوالحاف المضارع  
المنبت كما هو رأى  
البعض او على حذف  
المبتدأ اي وانا احبه  
ويجوز ان تكون  
الواو والعلطف والافتكار  
راجع الى الجمع بين  
الامرین اعنى محبة  
ومحبة الملامة (ان  
الملامة فيمن اعداه)  
وما يصدر من عدو  
المحبيب يكون مفضا

وهذا قبض معنى بيت ابى الشيخ لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الا حسن في هذا النوع ان بيننا سب

جعل المدح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس لأن الناس بعضهم العالم ( قوله وغيرهم ) أي من الملائكة والجن واعلم أن الرواية الصحيحة ليس على الله بدون وأوقيل ليس وهو من بحر السريع مستغلان مستغلان فاعلان فدخله حذف السبب فصار فاعلان وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الخزم وهو زيادة مادون خبة أخرف في صدر الشطر ( قوله أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول ) وذلك كان يقرر البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعله ويقرر الثاني بعض اللوم في المحبوب لعله أخرى فيكون التناقض والتنافي بين البيتين بحسب الظاهر وأن كانت العلة تنفي التناقض لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتبارها ومن كانت عنده الثانية صح الكلام باعتبارها فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتزام باعتبار العمل ( قوله أجد الملامة ) أي أجد اللوم والانكار على ( قوله في هالك ) بكسر الكاف خطاب لمؤث أي في شأنه أو بسببه ( قوله حبالذكرك ) أي وإنما وجدت اللوم فيك لذيذا لأجل حيي لذكرك واللوم مشتمل على ذكرك ( قوله والانكار باعتبار القيد ) أي راجع للقيد فالنكر في الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال فلم يأت كيف أحبه مع حيي فيه ملامة بل أحبه فقط ( قوله كما يقال أتصلي وانت محدث ) أي فالنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي وكما تقول أنتكلم وانت بين يدي الأمير فالنكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الأمير ( قوله على مجوز الخ ) أي بناء على مجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال ( قوله والانكار ) راجع إلى الجمع بين الأمرين أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم فيه في الوقوع متى بل لا يكون الا واحد منهما ( قوله وهذا ) أي بعض اللوم في المحبوب نقيض معنى بيت أبي الشيبان أي لانه جعل اللوم في المحبوب محبوبا ( قوله لكن كل منهما باعتبار ) أي لكن كل من كراهة الملامة وحبها باعتبار غير الاعتبار الآخر فحبة اللوم في البيت الأول من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وهذا محبوبة وكراهته في الثاني من حيث صدور من الأعداء والصائرون منهم يكون مفضا وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن التناقض بين معنى البيتين المذكورين بحسب الظاهر وفي الحقيقة لا تناقض بينهما أصلا لاختلاف السبب في كل ( قوله ولهذا ) أي لأجل أن كلاما من المعنيين باعتبار ( قوله في هذا النوع ) أي نوع القلب وقوله أن يبين أي الشاعر السبب كما في البيتين المذكورين فإن الأول علل حب الملامة بحبه لذكره والثاني علل كراهيته لها يكونها تصدر من الأعداء وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يرس وقال العلامة البغوي أنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانه لانه إذا لم يبينه كان مدعيا لانتقض من غير بيانه وهو غير مسموع فلوقال هنا

إليه ما يحسنه كقول  
الافوه وتري الطير  
على آثار \* رأى  
عين ) يعني عينا  
(ثقة) حال أي وثقة  
أو مقولته مما يتضمنه  
قوله على آثارنا  
أي ككائن على  
آثارنا لو ثوقها \*  
انستار ) أي ستطعم  
من لحوم من قتلهم  
( وقول أبي تمام  
\* وقد ظلت ) أي  
التي عليها الظل  
وصارت ذوات ظل  
( عقبان اعلامه  
ضحى \* بعقان طير  
في الدماء بواهل ) من  
نهل إذا روى  
نقيض عطش \*  
أقامت ) أي عقبان  
الطير ( مع الرايات )  
أي الاعلام وثوقا  
بأنها ستطعم لحوم  
القتلى ( حتى كأنها \*  
من الجيش إلا أنها  
لم تقايل \* فإن إتمام  
لم يلم بشيء من معنى  
قول الافوه رأى  
عين ) الدال على  
قرب الطير من الجيش  
بحيث ترى عيانا  
لأنه لا يذود هذا عما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعداء

(ولا) بئى (من معنى قوله ٦٤١) ثقة ان سمارا (الدال على وتوفى الطير بالميرة لا اعتبارا بذلك

وهذا ايضا ما يؤكده  
المقصود قيل ان  
قول ابى تمام ظلات  
الماء بمعنى قوله رأى  
عين لان وقوع الظل  
على الرايات مشعر  
بقر بها من الجيش  
وفيه نظر اذ قد دفع  
ظل الطير على الراية  
وهو في جو السماء  
بحيث لا يرى اصلا لهم  
لوقيل ان قوله حتى  
كانها من الجيش الماء  
بمعنى قوله رأى عين  
فانها انما تكون من  
الجيش اذا كانت قريبا  
منهم مختلطا بهم لم  
يمسح عن الصواب  
(لكن زاد) ابو تمام  
(عليه) اى على  
الافوه زيادات محسنة  
للمعنى المأخوذ من  
الافوه اعنى تساير  
الطير على آثارهم  
(بقوله الا انها  
لم تقابل وبقوله فى  
الدما نواهل وبقاها  
مع الرايات حتى كانها  
من الجيش وبها) اى  
وبقاها مع الرايات  
حتى كانها من الجيش  
(ثم حسن الاول) يعنى  
قوله الا انها لم تقابل

احبه واحب فيه ملامة كان دعوى لعدم المحبة بلا دليل وذلك لا يفيد فهذا النوع اخرج  
لباب المعارضة والابطال وهو يقتصر لدليل التصحيح فلا بد منه فى الطرفين (قوله  
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) اى ان يؤخذ بعض المعنى من الكلام  
الاول ويترك البعض الاخر ثم لا يقتصر فى الكلام الثانى على بعض المعنى المأخوذ من  
الاول بل يضاف لذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعانى ومفهوم هذا الكلام انه  
اذا لم يضاف اليه شئ اصلا كان من الظاهر لان مجرد اخذ المعنى من الاول كلا كان  
او بعضا لا لبس فيه فبعد من الظاهر وكذا اذا اضيف اليه ما يحسنه من الزيادة فانه  
يكون من الظاهر لان المأخوذ حينئذ ولو قل لا لبس فيه بخلاف اخذ البعض مع تركينه  
بما اضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيجنى  
(قوله وترى الطير على آثارنا رأى عين) اى وتبصر الطير ورائنا تابعة لنا معاينة كذا  
قال البيهقي قال فى الاطول الا تارجع اثر بمعنى العلم اى مستعيلة على اعلامنا متوقعة  
فوقها فتكون الاعلام مظلمة بها وانما اكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم انها  
بصيرت ترى لمن اعمى النظر تكلف لبعدها ولئلا يتوهم ان المعنى اللهم الماتبعنا كانها  
ريئت ولو لم تلبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى انه يفعل وهو بحيث يرى فى قوله  
لولا المانع (قوله حال) اى من الطير بناء على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله  
بما يتضمنه) اى من العامل الذى يتضمنه المجرور الذى هو قوله على آثارنا وعلى  
هذا الاحتمال فتقوله ثقة ان سمارا جواب لسؤال مقدر اذ كانه قيل لما ذا كانت  
الطير على آثارنا تابعة لنا فقيل كانت على آثارنا وتبعنا لوقوفها بانها ستأمر اى ستطعم  
الميرة اى الطعام اى لحوم من نقلتهم (قوله ظلات) هو بالبناء للمفعول وعقبان اعلامه  
نائب الفاعل والعقبان بكسر او لجمع عقاب واصله من الاعلام من اضافة المشبه به  
للمشبه اى ظلات اعلامه الشبيهة بالعقبان فى تلونها وفخامتها لان الاعلام بمعنى الرايات  
فيها اللون مختلف كالعقبان وقال الخليل الاضافة حقيقة على معنى اللام والمراد بعقبان  
الاعلام الصور الممثلة من ذهب او غيره على هيئة عقبان الطير الموضوعة على رأس العلم  
بمعنى الراية وهذا يتوقف على ان تلك الصورة التى وضعت على رأس الاعلام صنعت على  
هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بعقبان طير) متعلق بظلات اى ظلات عقبان الاعلام بعقبان  
طير لانها المألوفة فوق الاعلام القت ظلمها عليها (قوله فى الدما) اى من الدما فى معنى  
من متعلقة بنواهل الذى هو صفة لعقبان طير اى ظلات عقبان الاعلام بعقبان طير من  
صفتها اذا وضعت الحرب اوزارها التهل اى الرى من دما القتلى فتظليل العقبان  
للاعلام لرجائها التهل من الدما ووقوفها بانها ستطعم من لحم القتلى (قوله لو نوقها  
بانها ستطعم لحوم القتلى) اى ولرجائها الرى من دماها (قوله حتى كانها  
من الجيش) اى حتى صارت من شدة اختلاطها برؤس الرماح والاعلام من افراد

مع الرايات معدودة  
في عدد الجيش حتى  
يتوهم انها ايضا  
من المقالة هذا هو  
المفهوم من الايضاح  
وقيل معنى قوله وبها  
اي بهذه الزادات  
الثلاث يتم حسن معنى  
البيت الاول) واكثر  
هذه الانواع المذكورة  
لغير الظاهر) ومحوها  
مقبولة) لما فيها من  
نوع تصرف (بل  
منها) اي من هذه  
الانواع (ما يخرج  
حسن التصرف  
من قبيل الاتباع  
الى حيز الابتداع  
وكل ما كان اشد خفاء  
بحيث لا يعرف كونه  
ماخوذاً من الاول  
الابعد من يذ تأمل  
(كان اقرب الى القبول  
لكونه ابعدهن  
الاتباع وادخل  
في الابتداع (هذا)  
اي الذي ذكر في  
الظاهر وغيره من  
ادعاء سبق احدهما  
واخذ الثاني منه  
وكونه مقبولا او  
مردودا ونسبة كل  
بالاسمى المذكورة

الجيش الا انها لم تقايل اي لم تباشر القتال وهذا استدراك على ما توهم من الكلام  
السابق من انها حيث صارت من الجيش فانلت معه (قوله فان ابا تمام الخ) اي  
وانما كان كلام ابي تمام بالنسبة لكلام الافوه السابق مما ذكرناه وهو اخذ بعض المعنى  
ويضاف اليه ما يحسنه لان ابا تمام الخ (قوله لم يل) من الم الر باعى وما تقدم في قوله حتى  
ما يل خيال من لم الثلاثى والاول بمعنى اخذ والثاني بمعنى وقع وحصل (قوله  
لا تخيلا) اي لانها ترى على سبيل الخيال بان يكون ذلك من البعد ما يوجب الشك  
في المرتنى (قوله وهذا) اي كون الطير قريباً من الجيش بحيث يرى معاينة بما يؤكده  
المعنى المقصود للشاعر وهو وصفهم بالشجاعة والافتداع على قتل الاعادى وذلك  
لان قربها انما يكون لاجل توقع الفريسة (قوله لاعتنادها) اي والثقة منها  
بالميرة لاعتبادها ذلك وكون ذلك متبادلا على كمال الشجاعة والجراءة على  
القتل فكلا المعنيين اي معنى رأى عين ومعنى ثقة ان ستتم مؤكده للمقصود الذي هو  
الوصف بالشجاعة ومفيد له (قوله المام) اي اتيان بمعنى قوله رأى عين اي وحينئذ  
فلا يتم قول المصنف ان ابا تمام لم يل بمعنى قول الافوه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ)  
حاصله ان وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربها منها بدليل ان ظل الطير  
يمر بالارض او غيرها والحال ان الطير في الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هذا  
اعتراض ثان على قول المصنف ان ابا تمام لم يل بمعنى قول الافوه رأى عين الخ وحاصله  
ان قوله حتى كأنها من الجيش فيه المام بمعنى قوله رأى عين وحينئذ فلا يتم ما قاله  
المصنف الان يقال ان قول المصنف فان ابا تمام لم يل بشئ الخ اي في البيت الاول  
فتأمل (قوله اذا كانت قريبا منهم مختلطاً بهم) اي لان المنفصل عن الشئ البعيد عنه  
لا يبعد من افراده وقوله قريبا خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث  
ولا يرد مختلطاً لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) ويزيد هذا تأكيداً لقوله افادت  
مع الرايات لان صحة الرايات تستلزم القرب (قوله زادات) اي ثلاث (قوله اعني)  
اي بالمعنى المأخوذة من الافوه تسائر الخ وهذا المعنى بعض معنى بيته (قوله بمعنى قوله الخ)  
اشار بذلك الى ان مراد المصنف بالاول الاول من تلك الزادات لا الاول في كلام  
الشاعر لانه آخر فيه (قوله هذا هو المفهوم الخ) اي ان المفهوم من الايضاح ان ضمير  
قوله وبها راجع لافاقتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش والمراد بالاول الاول  
من الزادات وهو قوله الا انها لم تقايل لا الاول في كلام ابي تمام لانه آخر فيه وبيان  
ذلك انه لو قيل ظلات عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقايل لم يحسن هذا  
الاستدراك لان مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم انها تقايل مثل الجيش  
حتى يستدرك عليه بالنفي بخلاف افاقتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش فانه مظنة  
انها ايضا تقايل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام

(كله) انما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم (السابق)

السابق (قوله يتم معنى البيت الاول) اى المعنى الذى اخذه ابو تمام من بيت  
 الافوه الاول وهو تسير الطير على آثارهم واتباعها لهم في الزحف (قوله واكثر هذه  
 الانواع الخ) اى الانواع التى ذكرها المصنف لغیر الظاهر وهى خمسة كما مر وقوله  
 ونحوها اى ونحو هذه الانواع وهذا اشارة الى نوع آخر لغیر الظاهر لم يذكرها  
 المصنف والظاهر ان نحوها عطف على هذه اى واكثر هذه الانواع واكثر نحو هذه  
 الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى ان من هذه الانواع ومن نحوها ما ليس بمقبول  
 وتعليلهم القبول بوجود نوع من التصرف يقتضى قبول جميع انواع غير الظاهر ما ذكر  
 منها وما هو نحو ما ذكر منها ويؤيد ذلك ان الاخذ بالظاهر يقبل مع التصرف فكيف  
 بغیر الظاهر الذى لا يتك من التصرف فكان الاولى للمصنف ان يقول وهذه الانواع  
 ونحوها مقبولة ويحذف لفظة اكثر تأمل (قوله اى من هذه الانواع) اى التى تنسب  
 لغیر الظاهر مطلقا لا يفيد كونها مذكورة (قوله من قبيل الاتباع) اى كونه تابعا لغیره  
 وقوله الى حيز الابتداع اى الاحداث والابتكار فكانه غير مأخوذ (قوله وكلما كان)  
 اشد اى وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره اشد خفاء من مأخوذ آخر (قوله بحيث  
 لا يعرف الخ) اى وذلك بان يكسب من التصرف وادخال اللطائف ماوجب كونه  
 لا يعرف بما اخذ منه وان اصله ذلك المأخوذ منه لا بعد مزيد تأمل وانعان نظر (قوله  
 مزيد تأمل) اى واصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله كان اقرب الى القبول)  
 اى بما ليس كذلك (قوله لكونه ابعد) اى لكونه صار تلك الخصوصيات واللطائف  
 الزيدة فيه ابعد (قوله اى الذى ذكر) اى فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر  
 فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله (قوله من ادعاء سبق احدهما) اى للآخر وقوله  
 واخذ اى وادعاء اخذ الثانى من الاول (قوله بان يعلم) بيان لسبب علم ان الثانى اخذ  
 من الاول (قوله والا فلا يحكم) اى وان لم يعلم اخذ الثانى من الاول بان علم العدم او جهل  
 الحال بشئ من ذلك اى من سبق احدهما واتباع الآخر ولا يمايز تب على ذلك من القبول  
 او الرد و اشار الشارح بقوله والا فلا يحكم بشئ الى ان قول المصنف لجواز الخ حلة  
 لمحدوف (قوله لجواز ان يكون الاتفاق) مسمى اتفاق القائل الاول والقائل الثانى (قوله  
 اوفى المعنى وحده) اى كلا او بعضا (قوله اى يجيبه) الضمير للظاهر المفهوم من الخواطر  
 اى يجيب الخاطر على سبيل الاتفاق وقوله من غير قصد الى الاخذ بتفسير لما قبله والمراد  
 من غير قصد من القائل الثانى للاخذ من القائل الاول يعنى انه يجوز ان يكون اتفاق  
 القائلين بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد  
 على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه (قوله ميادة) بفتح الميم  
 وتشديد الباء اسم امرأة امه سوداء وهى ام الشاعر فهو ممنوع من الصرف للعلمية  
 والتأنيث (قوله انه انشد لنفسه) اى انه انشد بيتا ونسبه لنفسه (قوله مفيد ومتلاف)

اوبان يخبر هو عن نفسه  
 انه اخذه منه والا فلا يحكم  
 شئ من ذلك لجواز ان  
 يكون الاتفاق في اللفظ  
 والمعنى جيبا اوفى المعنى  
 وحده (من توارد  
 الخواطر) اى يجيبه (على  
 سبيل الاتفاق من غير قصد  
 الى الاخذ) كما يحكى عن  
 ابن ميادة انه انشد لنفسه  
 مفيد ومتلاف اذا ما أتته  
 \* تهلل واهتز اهـ تراز  
 المهذب \* قيل له ابن مذهب  
 بك هذا الحمضية فقال الآن  
 علمت انى شاعر اذ لو اشته  
 على قوله ولم اسمعه (فاذالم  
 يعلم) ان الثانى اخذ من  
 الاول (قيل قال فلان كذا  
 وقد سبقه اليه فلان فقال  
 كذا) ليقتضيه ذلك فضيلة  
 الصدق ويسلم من دعوى  
 علم الغيب ونسبة النقص  
 الى الغير (وما يتصل بهذا)  
 اى بالقول في السرقات  
 القول

اى هذا الممدوح يفيد الاموال للناس اى يعطيها لهم ويتلفها على نفسه ( قوله  
 اذا ما تينه نهال الخ ) التمهال طلاقة الوجه والاهتراز التحرك والمهند السيف المصنوع  
 من حديد الهند اى اذا تينت هذا الممدوح نهال اى تنور وجهه فرحا بسؤاات اياه  
 لما جبل عليه من الكرم واهتر بارادة العطاء اهتراز اكا هتراز السيف الهندى فى البريق  
 والاشراق ( قوله ابن يذهب بك ) كلام يقال للمخطئ الضال تنبيهه له على الصواب  
 اى انك قد ضللت فى ادعائك لنفسك ما هو لغير وائى تذهب بنفسك اى انت ضال  
 لاسيل لك الى الخروج مادمت على ما انت عليه ( قوله هذا المخطئة ) المخطئة اسم  
 لشاعر معلوم سمي بذلك لقصره وقيل لدمايته ( قوله اذواقته على قوله ) اى والحال  
 انه سلم له انه شاعر ( قوله قيل ) اى فى حكاية ما وقع من التأخر بعد المتقدم ( قوله قال  
 فلان كذا ) اى من بيت او قصيدة ( قوله وقد سبقه اليه ) اى الى ذلك القول فلان  
 فقال كذا اى سواء كان محالفا للثاني باعتبار ما أولا وانما قلنا او قصيدة لجواز توارد  
 الحواطر فى معنى القصيدة مثلا بل وفى لفظها لان الخالق على لسان الاول هو الخالق  
 على لسان الثاني ( قوله لبغتم الخ ) علة لحذف اى فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول  
 قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ولا يقال ان الثاني اخذه من الاول  
 لبغتم الخ لانه لو ادعى سرقة مثلا او عدها لم يأتى ان يخالف الواقع وقوله من دعوى  
 الخ اى لو عين نوعا كالسرقة او عدها آه سم ( قوله ونسبة القصص الى الغير ) اى  
 الشاعر الثاني لان اخذ الثاني من الاول لا يخلو عن انتقاص الثاني باعتبار ان الاول  
 هو المثنى له ( قوله وبما يتصل الخ ) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تعبضية فقيه  
 اشارة الى ان المتصل لا يفحص فيما ذكر وفى بعض النسخ وما يتصل ٣ فالقول فاعل  
 يتصل اى القول فى السرقات يتصل به القول اى الكلام فى الانتقاص ( قوله من لمجه  
 اذا ابصره ) اى وليس مأخوذا من ملح اذا حسن حتى يكون بتقديم الميم ( قوله وذلك )  
 اى وبيان ذلك اى بيان اتصال القول فيها بالقول فى السرقات الشعرية المقتضى  
 كونها فى نفسها اتصال بالسرقات اى فى كل الخ ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها  
 بها تعلق المناسبة من جهة ان فى كل من هذه الالقاء اخذ شئ من شئ سابق مثل  
 ما فى السرقات ( قوله ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث ) اى ان يؤتى بشئ  
 من لفظ القرآن او من لفظ الحديث فى ضمن الكلام قل العصام وما ينبغى ان يلحق  
 بالانتقاص ان يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يبرك بهم وبكلامهم خصوصا  
 الصحابة والتابعين ( قوله لاعلى انه منه ) اى بشرط ان يكون المأثى به على انه من كلام  
 المضمن بكسر الميم لاعلى انه من القرآن او الحديث فقوله شيئا من القرآن الخ اى كلاما  
 يشبه القرآن او الحديث فليس المضمن نفس القرآن او الحديث لما سأتى انه يجوز  
 فى اللفظ المنتسب تغيير بعضه ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه فلو كان المضمن هو

فى الانتقاص والتضمن  
 والعقد والحل والتلميح  
 بتقديم اللام على الميم من قصد  
 اذا ابصره وذلك لان فى كل  
 منها اخذ شئ من الآخر  
 اما الانتقاص فهو ان يضمن  
 الكلام نظما كان او نثرا  
 شيئا من القرآن والحديث  
 لاعلى انه منه اى لاعلى  
 طريقة ان ذلك الشئ من  
 القرآن او الحديث يعنى  
 على وجه لا يكون فيه  
 اشعار بانه منه  
 ٣- قوله فالقول فاعل  
 يتصل فيه نظر لان هذا  
 لا يستقيم الا لو كان ما فى  
 بعض النسخ ويصل  
 بذون ما واما على وجودها  
 كما هو نص عبارته فالقول  
 خبر عن ما وبالعكس تأمل  
 ( مصححه )

القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره آه سيراى ( قوله بمعنى الخ )  
 اتي بالعناية اشارة الى ان النفي ليس منصبا على المقيد وهو الوجه والطريقة بل على  
 القيد وهو كونه من القرآن او الحديث ففسر الشارح المتن اولا على ظاهره ثم اشار لبيان  
 المراد منه ( قوله كما يقال الخ ) مثال للنفي اى الاتيان بشئ من القرآن او الحديث على  
 وجه فيه اشعار بأنه منه ( قوله ونحو ذلك ) مثل وفي الحديث او وفي التنزيل كذا ( قوله )  
 فانه لا يكون اقتباسا اى لان هذا ليس من التضمن في شئ لسهولة التناول فلا تقتصر  
 الى نسخ الكلام نسخا يظهر منه انه شئ آخر فيعد بما يستحسن فيلحق بالبديع ( قوله )  
 فالاول اى وهو الاقتباس من القرآن في النثر ( قوله فلم يكن الا كالمص البصر الخ ) اى  
 لم يكن من الزمان الا كالمص البصر اى لم يكن من الزمان الامثل ما ذكر في الفلة واليسارة  
 فانشد فيه ابو زيد السروجي واغرب اى اتي بشئ غريب بديع وهذا كناية عن سرعة  
 الانشاد الغريب وحتى في قوله حتى انشد بمعنى الفاء قد اقتبس الحريري هذا من  
 قوله تعالى وما امر الساعة الا كالمص البصر او هو اقرب وظاهر انه اتي به لاعلى انه  
 من القرآن ( قوله والثاني ) اى وهو الاقتباس من القرآن في النظم ( قوله ان كنت  
 ازمنت ) بكسر التاء خطا بالمؤنث كما هو الرواية ( قوله اى عزمت ) اشارة الى ان الازماع  
 هو العزم يقال ازمع على الشئ اى عزم عليه ( قوله من غير ما جرم ) مازائدة اى من غير  
 جرم اى من غير ذنب صدر منا ( قوله فصر جيل ) اى فامرنا معك صبر جيل اقتبس  
 هذا من قوله تعالى حكاية عن قول يعقوب بل سولت لكم انفسكم امر افسر جيل  
 وهو الذى لا شكوى فيه ( قوله وان تبدلت بنا غيرنا ) اى وان اتخذت غيرنا بدلنا  
 في الصحة ( قوله فحسبنا الله ) اى فبكتفينا الله في الامانة على هذه الشدة التى هي قطعك  
 حبل وصالنا ( قوله ونم الوكيل ) اى المفوض اليه في الشدائد اقتبس هذا من قوله  
 تعالى وقالوا حسبنا الله ونم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل ( قوله والثالث ) اى وهو  
 الاقتباس من الحديث في النثر ( قوله وهو ) اى شأته الوجوه لفظ الحديث ( قوله وقال  
 شأته الوجوه ) اى قبضت وتغيرت بانكسارها وانهازها وعودها بالحية فلما فعل  
 ذلك انهزم المشركون ( قوله وفتح ) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب  
 ( قوله اى لمن ) بمعنى ابعد عن الخير ( قوله من قبضه الله بالفتح ) اى بفتح القاف والباء  
 مع تخفيفها وبابه نفع ينفع ( قوله والرابع ) اى وهو اقتباس الحديث في النظم ( قوله )  
 ان رقيبى الرقيب الحافظ والحارس ( قوله فداره ) اى لثلا بمنعنى عنك وقوله سى الخلق  
 اى قبج الطبع خليظه ( قوله والمخالطة ) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق اى المخادعة  
 وفي بعض النسخ والمخالطة بالخاء المعجمة والياء التحتية وهى المخادعة ايضا والتخيل  
 ( قوله وضمير المفعول ) اى هو الهاء في داره ( قوله دعنى ) اى اتركنى من الامر عدارة  
 الرقيب وملاحظته ( قوله وجهك ) مبتدا خبره الجنة وما بعدها حال منها باضمار قد

كما يقال في اثناء الكلام قال  
 الله تعالى كذا وقال النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كذا ونحو ذلك فانه لا يكون  
 اقتباسا ومثل للاقتباس  
 باربعة امثلة لانه اما من  
 القرآن او الحديث وكل  
 منهما اما في النثر او في  
 النظم فالاول ( كقول  
 الحريري فلم يكن الا كالمص  
 البصر او هو اقرب حتى  
 انشد اغرب و ) الثاني مثل  
 ( قول الآخر ان كنت  
 ازمنت ) اى عزمت ( على  
 هجرنا \* من غير ما جرم  
 فصر جيل \* وان تبدلت  
 بنا غيرنا \* فحسبنا الله ونم  
 الوكيل \* و ) الثالث مثل  
 ( قول الحريري فلنا شأته  
 الوجوه ) اى قبضت وهو  
 لفظ الحديث على ما روى  
 انه لما اشتدت الحرب  
 يوم حنين



والعنى على التشبيه ( قوله اى احيطت ) اى كل منهما بما ذكر فلا يتوصل لكل منهما  
 الا بالارتكاب ذلك بمعنى انه لا يتوصل للجنة حتى يرتكب مشاق المجاهدة والتكاليف والنار  
 تجلب اليها الشهوات فصارت لتكونها يتوصل اليها بسبب جعلها على المعصية كالشيء  
 الحبط بغيره فلا يتوصل اليه الا منه ( قوله لطالب الجنة وجهك ) من اضافة المشبه به للمشبه  
 ( قوله من تحمل مكاره الرقيب ) ولا ينفع فيه مداراته ولا ملاطفته ( قوله وهو ضربان )  
 اى الاقتباس من حيث هو ضربان ( قوله ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى ) اى  
 بل اريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء معناه الاصلى المفهوم منه بعينه ( قوله عن معناه  
 الاصلى ) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فاصدق فى القرآن والحديث  
 غيره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلاً والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال  
 حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون  
 مجازاً ( قوله كما تقدم من الامثلة ) اى فان قوله كصح البصر وهو اقرب اريد به ذلك  
 المقدار من الزمان كما اريد به فى الاصل وقوله فصر جيل على معناه وكذا حسبنا الله  
 ونعم الوكيل وشاهدت الوجوه اريد به قبح الوجوه وتغيرها كما اريد به فى الاصل وكذا  
 حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدق  
 الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به ( قوله كقول ابن الرومى )  
 اى من بحر الهزج وهو مفاعيلن مفاعيلن اربع مرات ( قوله لن اخطأت الخ ) اى والله  
 ان كنت اخطأت فى مدحك لكونك لا تستحق المدح ما اخطأت فى منعى لكونى  
 استحق النع لاني مدحت من لا يستحق المدح وقبل اليتيم

- الاقل للذى لم • يهده الله الى نفع •
- لساني فيك محتاج • الى التخليع والقطع •
- وانابى واضراسى • الى التكسير والقطع •

( قوله وادلاماء فيه ولا نبات ) اى وهو ارض مكة المشرفة ( قوله وقد نقله ابن الرومى )  
 اى على وجه المجاز المرسل او الاستعارة قال اليعقوبى لا يقال وجهك الجنة حفت بالمكاره  
 نقل الى الجنة هى الوجه والى حفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة  
 الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف بعد مالم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا لان  
 الوجه شبه بالجنة والمكاره اريد بها مصدوقها لانه اريد بها مشاق الرقيب وهو احد  
 مصادقها وقد تقدم ان الاتحاد فى المفهوم يكتفى ولا عبرة باختلاف الماصدق بعد اتحاد  
 المفهوم فلا تجوز آه ومن لطيف هذا الضرب الذى نقل فيه المقتبس عن معناه قول  
 بعضهم فى جيل دخل الحمام فخلق رأسه

- تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ • والبس من ثوب الملاحه ملبوسا •
- وقد جرد المومس لزين رأسه • قللت لقد اوتيت سؤلك يا موسى •

( قوله )

اخذ النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كفا من الحصباء  
 فرمى به وجوه المشركين  
 وقال شأهت الوجوه  
 ( وقع ) على البنى للفعول  
 اى لمن من قبحه الله بالفتح  
 اى ابعده عن الخير  
 ( الكع ) اى اللثيم ( ومن  
 يرجوه ) ( الرابع مثل  
 قول ابن عباد قال ) اى  
 الحبيب ( لى ان رقيبى • سى •  
 الخلق فداره • ) من المداراة  
 وهى الملاطفة والمخالطة  
 وضمير المفعول للرقيب  
 ( قلت دعنى وجهك الجنة  
 حفت بالمكاره ) اقتباساً  
 من قوله عليه السلام حفت  
 الجنة بالمكاره وحفت النار  
 بالشهوات اى احيطت  
 يعنى لابد لطالب الجنة  
 وجهك من تحمل مكاره  
 الرقيب كما انه لابد لطالب  
 الجنة من مشاق التكاليف  
 ( وهو ) الاقتباس  
 ( ضربان ) احدهما ( ما لم  
 ينقل فيه المقتبس عن معناه  
 الاصلى كما تقدم ) من الامثلة

فقوله لقد اوتيت سؤلك يا موسى اقتباس من الآية ولكن المنادى هنا الحديد المعلوم  
 بخلاف المنادى في الآية فان المراد به الرسول المعلوم صلوات الله تعالى على نبينا وعليه  
 وسلامه واراد الشاعر بقشر اللؤلؤ ثوبه وباللؤلؤ بدنه (قوله ولا بأس بتغيير يسير  
 الخ) اي وبسبب اللفظ منه مقتبسا واما اذا غير كثيرا حتى ظهر انه شيء آخر لم يسم  
 اقتباسا كما لو قيل في شأته الوجوه فبحت الوجوه او تغيرت الوجوه او نحو ذلك  
 (قوله او غيره) اي غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر (قوله اي كقول بعض المغاربة)  
 اي حين مات صاحب له (قوله قد كان ما خفت الخ) اي قد وقع الموت الذي كنت اخاف  
 ان يكون (قوله وفي القرآن الخ) اي فقد اقتبس الشاعر ذلك من الآية وحذف منها  
 ثلاثة اشياء اللام من الله وانا والضمير من انا اليه وزاد لفظ الى لاجل استقامة الوزن  
 (قوله ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير) اي ان يدخل في الشعر شيئا من شعر الغير وخرج  
 النثر بقوله ان يضمن الشعر فلا يجرى فيه التضمين وانما اخضع التضمين بالشعر لان ضم  
 كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم اليه مما يستبدع اذ ليس بسهل التناول  
 ولذا عد في المحسنات بخلاف ضم كلام الغير في النثر فانه لا استبداع فيه وخرج بقوله شيئا  
 من شعر الغير ما اذا ضمن الشعر شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل اعتدا كما يأتي وكان  
 الاولى ابدال قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا  
 من شعر نفسه من قصيدة اخرى مثلا ولكن لقلة التضمين على هذا الوجه لم يعتبره  
 المصنف (قوله بيتا كان الخ) وهذه الاربعة اما مع التنبيه او عدمه ان كان مشهورا  
 فالاقسام ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله سانشد  
 الخ ومثل الشارح لقسم ثان منها وهو تضمين بدون تنبيه وترك امثلة الباقي (قوله  
 ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) اي ان لم يكن ذلك الشعر المضمن مشهورا عند البلغاء  
 نسبته لصاحبه والا فلا يحتاج للتنبيه عليه (قوله وبهذا يتميز) اي بهذا القيد اعني اشترط التنبيه  
 عليه اذا كان غير مشهور يتميز التضمين عن الاخذ بالسرقة وذلك لان السرقة وان كان فيها  
 تضمين شعر ايضا الا ان السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا  
 مع شعره مظهرا انه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحدق وكيفية الادخال للناسبة  
 (قوله كقوله الخ) هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على انه لغيره فان قوله سانشد  
 نبيه على ان المصراع الثاني لغيره وهو قوله اضاعوني الخ (قوله الذي مرصه)  
 في المختار عرض الجارية لبيع بابه ضرب (قوله عند يبي) في بعض النسخ يوم يبي  
 (قوله اضاعوني الخ) مفعول انشد (قوله للمرجي) بسكون الراء وهو عبد الله بن  
 عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه نسبة للعرج موضع بطريق مكة  
 (قوله وتماه) اي تمام المصراع الثاني فالاصل هكذا  
 \* اضاعوني واي فتى اضاعوا \* ليوم كربة وسداد ثغر \*

(و) الثاني (خلافه) اي  
 ما نقل فيه المقتبس معناه  
 الاصل (كقول ابن الرومي  
 لئن اخطأت في مدحك  
 ما اخطأت في منعي لقد  
 ازلت حاجاتي بو ادغير  
 ذي زرع) هذا مقتبس  
 من قوله تعالى ربنا اني  
 اسكنت من ذريتي بواد  
 غير ذي زرع عند بيتك  
 المحرم لكن معناه في القرآن  
 واداما فيه ولا نبات وقد  
 نقله ابن الرومي الى جناب  
 لاخبر فيه ولا نفع (ولا بأس  
 بتغيير يسير) في اللفظ  
 المقتبس (لوزن او غيره  
 كقوله) اي كقول بعض  
 المغاربة (قد كان) اي وقع  
 (ما خفت ان يكوناه انا الى الله  
 راجعونا) وفي القرآن انا لله  
 وانا اليه راجعون (واما  
 التضمين فهو ان يضمن الشعر  
 شيئا من شعر الغير) بيتا كان  
 او ما فوفه او مصراعا  
 او مادونه (مع التنبيه عليه)  
 اي على انه من شعر الغير  
 (ان لم يكن ذلك مشهورا عند  
 البلغاء) وبهذا يتميز عن الاخذ  
 والسرقة

كقوله ( اي كقول  
الحريري يحكى ما قاله  
الغلام الذي عرضه ابو زيد  
لبيع \* على اى سأنشد عند  
بيعي \* اضاعوني واى فتى  
اضاعوا المصراع الثانى  
لحريري وتامه \* ليوم  
كريمة وسداد ثغر \* اللام  
فى ليوم لام التوقيت  
والكريمة من اسماء الحرب  
وسداد الثغر بكسر السين  
سده بالخيل والرجال والثغر  
موضع الخافة من فروج  
البلدان اى اضاعوني  
فى وقت الحرب و زمان  
سد الثغر ولم يراعوا  
حتى حين احوج ما كانوا  
الى واى فتى اى كاملا  
من القتيان اضاعوا وفيه  
تدبير وتخطيط لهم ونصين  
المصراع بدون التنبيه  
لشهرته كقول الشاعر  
قد قلت لما اطلعت وجناته  
حول الشقيق الغض  
روضة آس \* اعذاره  
السارى الجول ترقا مافى  
وقوفك ساعة من باس \*  
المصراع الاخير لابي تمام

وبعد \* كاتى لم اكن فيهم وسبطا \* ولم تك نسبتي فى آل عمرو \*  
وهذه الابيات من قصيدة قالها العرجى حين حبس فى شأن قتيل قتله ثم ان الغلام الذى  
عرضه ابو زيد لسروحي للبيع وهو ولده اخبر عند عرضه لبيع بانه يوم البيع ينشد  
ما ذكر وضمن شعره الذى انشده عند بيعه المصراع الاول من البيت الاول من كلام  
العرجى ونبه بقوله سأنشد على ان المصراع الثانى لغيره والحريري يحكى ما قاله ذلك  
الغلام ( قوله والكريمة من اسماء الحرب ) اى لانها تستكره عند اشتدادها ( قوله  
بكسر السين ) اى واما بقبحها فهو الخلاص من الدين بفتح الدال ( قوله اى اضاعوني  
فى وقت الحرب الخ ) اشار الشارح الى ان اللام فى قوله ليوم كريمة بمعنى فى وانها  
متعلقة باضاعوني ( قوله ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الى ) اى ولم يراعوا حتى حال  
كونهم اشد احتياجا الى مدة كونهم اى وجودهم واحوج حال من الواو فى يراعوا وما  
مصدرية ظرفية وكان تامة والى متعلق باحوج ( قوله واى فتى ) مفعول لاضاعوا مقدم عليه  
واشار الشارح بقوله اى كاملا الى ان اى فى البيت استفهامية اريد به التعظيم والكمال كما  
تقول عندى غلام واى غلام اى هوا كمل الغلمان وان المراد باى فتى نفسه لاعلى التعميم هذا  
وبصح تعلق قوله ليوم كريمة بما يفيد اى من الكمال اى اضاعوني وانا اكل القتيان فى وقت  
الكريمة وفى وقت الحاجة لسداد الثغر اذ لا يوجد من اتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى  
هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسداد الثغر بخلافه على الاحتمال الاول  
( قوله وفيه تدبير وتخطيط ) اى وفى الكلام تدبير للضيعين وتخطيط لهم من حيث انهم  
اضاعوا وباعوا من لاغنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة ( قوله ونصين الخ ) هذا  
استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر ( قوله لما اطلعت ) اى ابدت  
واظهرت وقوله وجناته فاعل اطلعت والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين  
( قوله حول الشقيق ) اى حول اخذ المشبه للشقيق وهو فى الاصل ورد اجر استعاره  
الشاعر للحد الاخر ( قوله الغض ) اى الطرى الهين ( قوله روضة آس ) مفعول  
اطلعت والروضة منبت الاشجار والآس الريحان اى لما اظهرت وجناته شيئا اخضر  
كالآس والمراد به شعر العذار لان الشعر فى حال نباته يميل للخضرة ( قوله اعذاره )  
الهمزة للنداء والعذار هو ما يوجد من الشعر على الحد والسارى فى الاصل المائى بالليل  
وهو بالنصب صفة لعذار الا انه سكنه للضرورة وانما نادى عذاره لانه هو المشغوف به  
فاستغنى بانه عن نداء صاحبه لانه هو الآخذ بزمام قلب المنادى ووصفه بانه السارى  
لانه مشتمل على سواد كسواد الليل فكأنه سار بالليل وبالجهول لان فيه نظير بحلة المرمع  
اقوله ترقا ) امر من ترقى واصله ترقن مؤكدا بالنون الخفيفة قلبت الفا لوقوعها  
فى لوقف بعد فتح فهو حينئذ بفتح الفاء وبالالف بعد القاف وذكر بعضهم ان ترقا

(واحسنه) اى احسن  
التضمين (ما زاد على  
الاصل) اى شعر الشاعر  
الاول (بكتة) لا توجد فيه  
كالنورية (اى الابهام  
والتشبيه في قوله اذا الوهم  
ابدى) اى اظهر (لهاها)  
اى سمة تشبهها (وثرها)  
تذكرت ما بين العذيب  
وبارق \* وبذكرى (من  
الاذكار) (من قد ها و مدامعى  
يجر عوا لينا \* وجرى  
السوايق) انتصب بجرى  
على انه مفعول ثان ليدكرنى  
وفاعله ضمير يعود الى  
الوهم وقوله تذكرت  
ما بين العذيب وبارق \* جمر  
عواليها وجرى السوايق  
مطلع قصيدة لابي الطيب  
والعذيب وبارق موضعان  
وما بين طرف للتذكير \* ولجرى  
ولجرى اتساعا في تقديم  
الطرف على عامله المصدر  
او ما بين مفعول تذكرت  
وجر بدل منه والمعنى انهم  
كانوا نزولا بين هذين  
الموضعين وكانوا يجررون  
الرياح عند مطاردة  
الفرسان و يسابقون على  
الخيل فالشاعر الثانى اراد  
بالعذيب تصغير العذب

مصدر منصوب بفعل مقدر اى ترفق بمعنى ارفق فعلى هذا يقرأ بضم الفاء منونا  
(قوله المصراع الاخير لابي تمام) اى وهو صدر بيت له وتام ذلك البيت \* تقضى حقوق  
الاربع الادراس \* تنبيه \* سكت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبيه  
على انه من شعر الفير ومع عدم التنبيه اتكالا على الشهرة ومثال الاول قول بعضهم  
\* اذا ضاق صدرى وخفت العدا \* تمثلت بينا بحالى بلىق \*  
\* فبا لله ابلىغ ما ارنجى \* وبالله ادفع ما لا اطبق \*  
فقوله تمثلت الخ اشارة الى ان البيت الآتى من شعر غيره ومثال الثانى قول بعضهم  
\* كانت بلهنية الشيبية سكرة \* فمحوت واستبدلت سيرة بجمل \*  
\* وقعدت انتظر الفناء كراكب \* عرف المحل فبات دون المنزل \*  
البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصولى (قوله ما زاد على الاصل بكتة) اى بان يشتمل  
البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لم توجد فى شعر الشاعر  
الاول (قوله بكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم ان منشأ الحسن كون المزيل لكنته والا فزيادة  
على المضمن لا بد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز نكونها لكنته زائدة  
عما اذا كانت الزيادة لغير ذلك آه يعقوبى (قوله كالنورية) قد تقدم انها ذكر لفظ له  
معنيان قريب وبعد ويراد البعيد لقربة (قوله فى قوله) اى الموجودين فى قوله اذا  
الوهم الخ فان البيت الاول فيه تضمين مشتمل على التورية والثانى فيه تضمين مشتمل  
على التشبيه (قوله اذا الوهم الخ) المراد اذا تمثلت لهاها وثرها (قوله وثرها)  
اراد به اسنانها وقوله تذكرت جواب لما وقوله ما بين العذيب وبارق لف ونشر  
مرتب اذ مراده بالعذيب شفتها وبالبارق اسنانها وبما بينهما ما يضى من ريقها  
(قوله من الاذكار) بقطع الهزة وسكون الذال المحجمة الذى فعله رباعى وهو اذكر  
لاثلاثى وهو ذكر وقوله من الاذكار اى لامن الاذكار الذى هو الاتعاط (قوله  
من قد ها) متعلق بذكرى ومن للابتداء اى من تبختر قد ها وتمايله وقوله و مدامعى اى  
ومن جريان مدامعى بدليل ما بأتى فى الشرح وقوله جمر عوا لينا اى جرر ما حنا العالية  
راجع لتبختر قد ها اى تمايله وقوله وجرى السوايق اى وجرى الخيل السوايق راجع  
لجريان مدامعه والمعنى ان الوهم يذكره من تبختر قد ها جرر الماح وتمايلها للشابهة بينهما  
ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوايق للشابهة بينهما (قوله على انه مفعول  
ثان ليدكرنى) اى ومفعوله الاول بالمتكلم (قوله مطلع قصيدة) اى اولها فالشاعر الثانى  
اخذا لشرط الاول وجعله شطرا ثانيا واخذ لشرط الثانى وجعله شطرا ثالثا (قوله  
والعذيب وبارق موضعان) هذا شروع فى بيان مراد ابي الطيب ثم بين مراد المضمين  
بعد ذلك وقوله موضعان هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد  
(قوله طرف للتذكير) اى وعلى هذا فما زائدة وجرر وما عطف عليه مفعول التذكير

وقوله اول مجرى والمجرى عطف عليه مفعول للتذكر وما زائدة وقوله او ماين  
 مفعول اى على ان ما موصولة وبين صلتها والحاصل ان ما فى قوله ماين العذيب  
 يصح ان تكون موصولة مفعولا لتذكرت وصلتها الظرف بعدها اى تذكرت الذى  
 استقرين العذيب وبارق وعلى هذا مجرى ومجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحينئذ  
 يكون المراد بالمجرى والمجرى المكان او المصدر الذى هو جر الرماح واجراء الخيل ويصح  
 ان يكون مفعول تذكرت مجرى ومجرى وبين ظرف لتذكرت او لمجرى ومجرى قدم عليهما  
 لكونه ظرفا وما زائدة على الوجهين (قوله على عامله المصدر) اى لان مجرى معناه المجرى  
 ومجرى معناه الاجراء (قوله والمعنى) اى معنى البيت الاصلى الذى هو بيت ابي الطيب  
 وقوله انهم اى القائل وقومه (قوله بين هذين الموضعين) اى العذيب وبارق (قوله  
 وكانوا يجرؤن الرماح وبساقون على الخيل) الاول اشارة لمعنى قوله مجرى عوالينا لان  
 العوالى الرماح والثانى اشارة لمعنى قوله ومجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان  
 اى طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثانى اراد الخ) اى فقد زاد على ابي الطيب  
 بهذه التورية والنشيه (قوله ثمرها) اى اسنانها وقوله الشيه بالبرق اى فى الواقع  
 وليس القصد التشبيه بل التورية فقط (قوله وهذا تورية) اى لان المعنى القريب للعذيب  
 وبارق الموضعان وكذلك المعنى القريب لما بينهما هو جر الرماح والتسابق على الخيل  
 بين هذين الموضعين فذكر هذه الالفاظ الثلاثة واراد من كل منها المعنى البعيد وهو  
 ما ذكره الشارح بقوله يعنى شفة الحية (قوله وشبه بختراخ) اى تشبيها ضميا  
 لاصريحا والحاصل ان الشاعر الثانى زاد على ابي الطيب بالتورية فى ثلاثة مواضع  
 وبالتشبيه الضمنى (قوله ولا يضر فى التضمين السبى) واما التفسير الكثير فانه يخرج به  
 المضمين عن التضمين ويدخل فى حد السرفة ان عرفاته للغير والفرق بين القليل والكثير  
 موكول الى عرف البلاء (قوله لما قصد تضمينه) متعلق بالتفسير اى لا يضر التفسير  
 فى الكلام الذى قصد الشاعر تضمينه وادخاله فى كلامه (قوله ليدخل الخ) اى لاجل  
 ان ينضم لمعنى الكلام ويناسبه وهذا علة للتفسير (قوله فى يهودى) اى ذماله بكونه اقرع  
 (قوله به داء الثعلب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو المسمى بالقراع (قوله اقول  
 لعشر) اى جماعة من اليهود غلطوا فى حق ذلك اليهودى حيث ذكروه على وجه  
 التلميح بما يناسب ما كان يقتر به عليهم والافهم لم يغلطوا فى تبعده واحتقاره (قوله  
 وغضوا) اى ابصارهم عند رؤيته احتقاراه وقوله عن الشيخ يعنى ذلك اليهودى  
 ومراده بالرشد القوى الضال على وجه التهمك (قوله هو ابن جلا) هذا مقول القول  
 اى هو ابن شعر جلا الرأس منه وانكشف والمراد بكونه ابنا لذلك الشعر انه ملازم له  
 (قوله وطلاع الثيا) بارفع عطف على ابن اى وهو طلاع الثيا اى ركاب لصعاب  
 الامور وهى مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان وقوله متى يضع العمامة اى

يعنى شفة الحية وبارق  
 ثمرها الشيه بالبرق وبما  
 بينهما ريقها وهذا تورية  
 وشبه بختراها بتأويل  
 الرمح وتابع دموه بمجرى ابن  
 الخيل السوابق (ولا  
 يضر) فى التضمين (التفسير)  
 البسبر) لما قصد تضمينه  
 ليدخل فى معنى الكلام  
 كقول الشاعر فى يهودى  
 به داء الثعلب اقول لعشر  
 غلطوا وغضوا من  
 الشيخ الرشيدوا نكروه  
 هو ابن جلا وطلاع الثيا  
 متى يضع العمامة تعرفوه  
 البيت لصحب بن وئيل  
 وهو ابن جلا على طريقة  
 التكلم فغيره الى طريقة  
 الفية ليدخل فى المقصود  
 (وربما سمي تضمين البيت  
 فزاد على البيت استعانة  
 وتضمين المصراع فادونه  
 ايداعا) كانه اودع شعره  
 شيئا قليلا من شعر الغير

من على رأسه تعرفوه اى تعرفوا داءه و صيبه ولا يفركم اقتضاره (قوله البيت) اى الثانى وهو قوله

• انا ابن جلا و طلاع الثيا • متى اضع العمامة تعرفونى •

لجميع ومراده الاقتدار وانه ابن رجل جلا امره و اتضح وانه متى يضع العمامة للحرب و توجه له يعرف قدره فى الحرب و نكاته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب او انه متى يضع ثامه بالعمامة يعرفه لشهرته بخلاف الاول فان مراده التهمك بالحدث

عنه (قوله فقيره) اى الشاعر الاول الى طريقة العيبة (قوله ليدخل فى المقصود) اى لينظم بمقصوده و يناسبه و هو كون من نسب اليه ماذكر على وجه التهمك متحدئا عنه لا متحدئا عن نفسه كفى الاصل (قوله فاذا على البيت) اى كنهين يتبين او ثلاثة

(قوله استعانة) اى لانه لكثرة كان الشاعر استعان به و تقوى على تمام المراد بخلاف ما هو دون البيت و رب فى كلام المصنف على اصلها هو التقليل (قوله فادونه) اى كنصفه (قوله كانه) اى لانه اى الشاعر (قوله وورفوا) اى اصلاحا لان رفو الثوب اصلاح خرقه

فكان الشاعر لقله المصراع و مادونه اصلح به خرق شعره اى خله كابر فى الثوب بالخط الذى هو من جنسه (قوله او غير ذلك) اى بان كان مثلا او حكمة من الحكم المشهورة (قوله لاعلى طريق الاقتباس) قد تقدم ان النظم الذى يكون من القرآن و الحديث

على طريق الاقتباس هو ان ينظم احدهما لاعلى انه من القرآن او من الحديث بلا تغيير كثير فاذا نظم احدهما مع التغيير الكثير خرج عن الاقتباس و دخل فى العقد و كذلك اذا نظم مع التنبه على انه من القرآن او من الحديث كأن يقال قال الله تعالى كذا و قال النبي كذا فانه يخرج بذلك ايضا عن الاقتباس و يدخل فى العقد فحصل ان نظم غير القرآن و الحديث عقد

بلا قيد اذا دخل فيه للاقتباس لانه انما يكون فى القرآن و الحديث و نظم القرآن و الحديث انما يكون عقدا انبه على انه من القرآن و الحديث او غير تغييرا كثيرا و الا كان نظمهما اقتباسا و الى ذلك كله اشار الشارح بقوله يعنى ان كان النثر اى الذى يراد نظمهم قرآنا او حديثا

الخ فالنثر فى قول المصنف ان ينظم نثر شامل للقرآن و الحديث و غيرهما و قوله لاعلى طريق الاقتباس قيد فى القرآن و الحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما (قوله اذا

غير تغييرا كثيرا) لانه لا يفتقر فى الاقتباس من التغيير الا اليسير كما مر فهذا القيد يفهم من قوله لاعلى طريق الاقتباس (قوله او اشير) اى سواء غير تغييرا يسيرا او لم يغير اصلا (قوله كيفما كان) اى سواء غير تغييرا يسيرا او كثيرا او لم يغير قال فلان كذا او لا (قوله

كقوله) اى الشاعر وهو ابو الفتح من قصيدة من السريع (قوله بفخر) بفتح الخاء لانه من باب نفع و قبل البيت

• عجت للانسان فى فخره • وهو غدا فى قبره بفخر •

(ورفوا) كانه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (واما العقد فهو ان ينظم نثرا) قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك (لاعلى طريق الاقتباس) يعنى ان كان النثر قرآنا او حديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا او اشير الى انه من القرآن و الحديث وان كان غير القرآن و الحديث فنظمه عقد كيفما كان اذا دخل فيه للاقتباس (كقوله • ما بال من اوله نطفة • وجيفة آخره نفير) الجملة حال اى ما باله مقفرا

وبعد البت \* اصبح لا يملك تقديم ما \* برجو ولا تأخير ما يحذر \*  
 \* واصبح الامر الى غيره في كل ما يقضى وما يقدر \*

( قوله الجملة حال ) اي جملة يفخر حال من من و صرح بجي \* الحال من المضاف اليه لصلاحية  
 المضاف للسقوط والعامل مانضمه ما والتقدير اسئل عن اوله نطفة في حال كونه  
 مفخرا ( قوله عقد قول على الخ ) اي فهو عقدا ليس بقرآن ولا حديث بل عقد لحكمة  
 ومثال عقد القرآن قول بعضهم

\* انلني بالذي استقرضت خطا \* واشهد معشر اقد شاهدوه \*

\* فان الله خللاق البرايا \* عنت لجلال هيته الوجوه \*

\* يقول اذا ندا ينتم بدین \* الى اجل مسمى فاكتبوه \*

فتدبه على انه من القرآن بقوله يقول ومثال عقد الحديث مع التغير الكثير والتنبيه  
 ادلا منافاة بينهما فصيح جاء في مثال واحد قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

\* عمدة الخير عندنا كلمات \* اربع قالهن خير البرية \*

\* اتق الشبهات وازهد بدع ما \* ليس بعبك واعلم بنيه \*

فقد عقد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات  
 فن تركها سلم ومن اخذها كان كالزانع حول الحمى يوشك ان يقع فيه وقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما في ايدي الناس يحبك الناس وقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنه وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث  
 من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما في العقد المذكور من التغير الكثير  
 ( قوله والفخر ) مفعول معه اي اى شئ ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله اوله اي اصله

وقوله وآخره جيفة اي حالته الاخيرة حال جيفة فن ابن بآئمه الاختار ( قوله فهو ان  
 ينثر نظم ) اي ان يجعل النظم نثرا ( قوله وانما يكون مقبولا الخ ) اشار الشارح الى ان  
 شرط كون الحل مقبولا امران احدهما راجع للفظ والاخر للمعنى . الاول ان يكون  
 سبك ذلك النثر مختارا اي ان يكون تركيبه حسنا بحيث لا يقصر في الحسن عن سبك  
 النظم وذلك بان يشتمل على ما ينبغي مراعاته في النثر بان يكون كهية النظم لكونه مسجعا

ذا قرأ من مستحسنه فلو لم يكن النثر كذلك لم يقبل كالوقيل في حل البيت الآتي ان الانسان لا يظن  
 بالناس الا مثل فعله ونحو ذلك والآخر ان يكون ذلك النثر حسن الوقوع غير قلق وذلك بان  
 يكون مطابقا لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب ان يستعمل فيه فلو كان  
 قلقا لعدم مطابقته اي مضطربا لعدم موافقته لمحل لم يقبل وليس من شرطه ان يستعمل  
 في نفس معناه بل لو نقله من هجو لدح مثلام كونه مطابقا قبل ( قوله بعض المغاربة ) جمع  
 مغربي قائله في الجمع عوض عن ياء النسبة التي في المفرد وقوله كقول بعض المغاربة اي  
 في وصف شخص يسمى الظن بالناس لقياسه غيره على نفسه ( قوله فلاته ) اي افضاله

( عقد قول على رضي الله  
 تعالى عنه وما لابن آدم  
 والفخر وانما اوله نطفة  
 وآخره جيفة واما الحل  
 فهو ان ينثر نظم ) وانما يكون  
 مقبولا اذا كان سبكه مختارا  
 لا يتقاصر عن سبك النظم  
 وان يكون حسن الوقوع  
 غير قلق ( كقول بعض  
 المغاربة فانه لما أصبحت فعلاته  
 وحنظلت فخلاته ) اي  
 صارت ثمار فخلاته كالخنظل  
 في المرارة ( لم يزل سوء  
 الظن يقتاده ) اي يقوده  
 الى تخيلات فاسدة  
 وتوهمات باطلة ( ويصدق )  
 هو ( توهمه الذي يعتاده )  
 من الاعتباد

(قوله وحفظت نخلاته) اى ثمار نخلاته فهو على حذف مضاف والمراد بالثمار نخلاته نتائج افكاره كما ان المراد بالنخلات الافكار والمراد بحفظها التناجى قبها او هذه الجملة اعنى قوله وحفظت نخلاته تمثيلية فقد شبه حال من بدلت اوصافه الحسنة بغاية ما يستقيم من الاوصاف بحال من له نخلات ثمر الخلو ثم انقلبت ثمرها في كون كل منهما فيه تبدل ما يستلزم ما يستقيم واستعمل الكلام الدال على الحالة الثانية في الحالة الاولى على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) اى انه لما كان قبيحا في نفسه وقاس الناس عليه ظانا بهم كل قبيح صار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة والتوهيمات الباطلة (قوله ويصدق توهمه) حال من مفعول يقتاده اى لم يزل سوء الظن يقوده في حال كونه مصدقا لتوهمه الذى يضاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان الضن البئى بالناس اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة (قوله حل) اى فى هذا السجع قول ابى الطيب اى وزاد عليه قوله وحفظت نخلاته (قوله قول ابى الطيب) اى شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الاعادى فيه وان سبب ذلك هو سوء فعله فظن ان الناس كذلك (قوله اذا ساء فعل المرء الخ) اى اذا قبح فعل الانسان فحجت ظنونه فيئس ظنه بالناس ويصدق في اوليائه واتباعه ما يحظر بباله من الامور التى توهمها منهم لاعتقاد مثله من نفسه وبعدها البيت المذكور \* وعادى محبيه لقول عدائه واصبح في ليل من الشك مظلم \*

(قوله صحيح بتقديم اللام) اى الذى صحيح ونحرر عند المحققين انه هنا بتقديم اللام واما ما قاله بعضهم من انه يجوز تقديم الميم وانه لافرق بين التلميح والتلميح فليس بشئ (قوله من لمحه) اى بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) اى نظر مراعاة اى راعاه ولاحظه (قوله وكثيرا الخ) هذاتأيد لكونه بتقديم اللام (قوله لمح فلان هذا البيت) اى نظر اليه وراعاه بمعنى لاحظه (قوله وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان) اى نظر ومراعاة (قوله فهو ههنا غلط محض) اى نشأ من توهم اتحاد الاعم بالاخص لان الايتان بالشئ الملمح اعم من التلميح الذى هو النظر الى شعر او قصة او مثل (قوله وان اخذ مذهبها) اى وان جعل ذلك مذهبها للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما بما قاله المصنف (قوله ان بشار فى حقوى الكلام) اى فى انشاء كذا قرر بعض الاشياخ وقرر بعضهم ان فى معنى الباء اى ان بشار بفعوى الكلام اى بقوته وقرائنه المشتمل عليها (قوله او مثل سار) اى شائع بين الناس وزاد الشارح التل على التلن اشارة الى ان فيه قصورا وانه لا مفهوم للقصة والشعر بل فى الاطول ان من التلميح الاشارة الى حديث اوىة كما يقال فى وصف الاصحاب رضى الله تعالى عنهم والصلاة على الاصحاب الذين هم نجوم القدر والاهتداء فان فيه تلميحاً لقوله

(حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهم وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (واما التلميح) صحيح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيراً ما سمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح الى قول فلان واما التلميح بتقديم الميم بمعنى الايتان بالشئ الملمح كما فى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان اخذ مذهبها (فهو ان بشار) فى حقوى الكلام (الى قصة او شعر) او مثل سار (من غير ذكره) اى ذكر واحد من القصة والشعر وكذا التل والتلميح اما فى النظم او فى النثر والمشار اليه فى كل منهما اما ان يكون قصة او شعراً او مثلاً تصير ستة اقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم الى القصة والشعر (كقوله فوالله ما درى احلام تأثم الت نامنجان فى الركب يوشع)



صلى الله تعالى عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهديتم وكقول الشاعر  
 \* نحن بما عندنا وانت بما \* عندك راض والرأى مختلف \*

فان فيه جميعا لقوله تعالى لكم دينكم ولي دين ( قوله اى ذكر واحد ) اشار الشارح  
 الى ان الضمير لواحد لان المعطف باو وحيد فلا يمرض على المصنف بعدم مطابقة  
 الضمير لرجعه ( قوله فالتلميح اما في النظم او في النثر ) اى لان الكلام المشار في نحو  
 لقصة او الشعر امانث او نظم ( قوله والمذكور في الكتاب ) اى في المتن مثال التلميح الخ  
 اى وترك امثلة التلميح في النثر باقسامه الثلاثة وكذا ترك مثال التلميح في النظم للمثل  
 ( قوله كقوله ) اى قول الشاعر وهو ابو تمام وقبل البيت المذكور

- \* لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى \* قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع \*
- \* فردت علينا الشمس والليل راغم \* بشمس لهم من جانب الخدر تطلع \*
- \* نضاضوها صبيح الدجنة وانطوى \* لبهجتها ثوب السماء المجزع \*

فوالله ما درى الخ

والضمير في اخراهم ولهم لاجبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحوم الهوى  
 قلوبا اى جعلها دائرة حول الحية يقال حام الطير على الماء دار حوله وحومه جملة  
 يحوم وطير القلوب ما يتخالج فيها من اخواط ووقع جمع واقع اى والحال ان تلك الطيور  
 ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول الحقيقى ادعاء اى المحبوبة المدعى انها  
 شمس حقيقة والراغم الذليل وذلة الليل بمجيئ الشمس اى طلعت علينا شمس الحبيب  
 قهرا من ليل الهجر والباء في قوله بشمس لتجريد بجرى من الشمس شمسا اخرى  
 ظهرت لهم من جانب الخدر اى الهودج ونضا بمعنى اذهب والصبيح اللون والدجنة  
 الظلمة اى ازال ضوءها لون الظلمة والمراد بثوب السماء المجزع النجوم وانطواها  
 خفاؤها بالضوء اى وخفت النجوم التى هى ثوب السماء المجزع لبهجتها والضمير  
 في ضوءها ولبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والجزع ذواللونين لان لون السماء غير  
 لون الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم ما يراه النائم في النوم ( قوله وصف ) اى ذكر  
 وقوله وطلوع شمس الخ اى وجه الحبيب الشبيه بالشمس ( قوله ثم استعظم ذلك ) اى  
 طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس  
 ( قوله وتجاهل الخ ) اى فكأنه يقول خبط على الامر لما شهدت فلم ابرهه انا قائم  
 وما رأيت حلم شمس الخدر اى وجه الحبيب المت بنا اى زلت بالركب فعاد ليهم نهارا  
 لم حضر يوشع فرد الشمس وهم من هذا ان في البيت مقدمة مخدوفة وهى ام شمس  
 الخدر ( قوله وتدلها ) مرادف لما قبله ( قوله فرد الشمس ) اى ردها عن الغروب وامسكها  
 وليس المراد انها غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل ( قوله يوشع ) هو ابن نون فتى موسى اى  
 صاحبه ( قوله واستيقافه الشمس ) اى طلبه من الله تعالى وقوفها ( قوله ادبرت ) اى

وصف لحوقه بالاجبة  
 المرتحلين وطلوع شمس  
 وجه الحبيب من جانب  
 الخدر في ظلة الليل ثم  
 استعظم ذلك واستغرب  
 وتجاهل تحير وتدلها وقال  
 اهذا حلم اراه في النوم ام  
 كان في الركب يوشع النبي  
 عليه السلام فرد الشمس  
 ( اشارة الى قصة يوشع  
 عليه السلام واستيقافه  
 الشمس ) على ما روى من انه  
 قاتل الجارين يوم الجمعة  
 فلما ادبرت الشمس خاف  
 ان تغيب قبل ان يفرغ منهم  
 فيدخل السبب فلا يحل له  
 قتالهم فيه فدعا الله فرد له  
 الشمس حتى فرغ من قتالهم  
 ( وكقوله لعمرؤ ) اللام  
 للابتداء وهو مبتدأ ( مع  
 الرضاء ) اى الارض  
 الحارة التى ترمض فيها القدم  
 اى تحترق حال من الضمير  
 في ارق

كادت ان تغرب ( قوله خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ) اى من قتالهم فهو لم تغرب بالفعل لكنها قاربت الغروب فلما دعا الله حبست له حتى فرغ من قتالهم فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس الليل المظلم هذا يحصل كلام شارح وفي بعض العبارات ما يفيد ان الشمس في غربت بالفعل وردت له بعد غروبها وبذل لذلك قول ابن السبكي في تأنيته

• وردت اليك الشمس بعد مغيبها • كما انها قدما لبوشع ردت •

( قوله فدخل السبت ) اى قد دخل ليلته ( قوله فلا يحل له قتالهم ) لانه كان متعبدا بشرعية موسى ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته ( قوله فردله الشمس ) اى امسكها عن الغروب ( قوله التي ترمض ) يقال رمض يرمض كغضب يذهب وفي المختار انه من باب طرب ( قوله حال من الضمير في ارق ) اى الواقع خبرا عن عمرو وفي هذا الاعراب نظر اذ تقديم معمول اسم التفصيل عليه لا يجوز في المشهور الا في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع منه معانا وليس هذا الموضع منه فالوجه ان يجعل قوله مع الرمضاء صفة لعمرو والنار بالجر عطف على الرمضاء اى لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر اى لعمرو الذى ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر وعمر والذى ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمر وقائل كليب فكأنه قبل لقائل كليب ارق منك يا ابها المخاطب ( قوله معطوف على عمرو ) اى فيكون مبتدأ ثانيا وارق خبرا عنهما ( قوله تلنظى ) اى تتوقد ( قوله لاحاجة اليه ) اى لا مكان ارتكاب ما هو اقرب منه ( قوله الكرب ) بوزن الضرب وهو النغم الذى يأخذ النفس ( قوله كالسجير من الرمضاء بالنار ) اى كالغار من الارض الرمضاء الى النار ( قوله وهو جساس بن مرة ) هذا سهو من الشارح لان عمرا هو عمر بن الحزث وجساس هو جساس بن مرة فلبس احدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التي ذكر في شأنها البيت المذكور وحاصلها ان امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة اخنها الهيلة وهي ام جساس بن مرة ومعها ناقة لجارلها وكان كليب من كبار تغلب وجساس المذكور من بكر بن وائل وحى كليب ارضا من العالية وهي ارض الجمار لا يرعى فيها غيرها الا ابل جساس لصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجمار التي مع خالته في ابل جساس فأبصرها كليب وعرف انها ليست من ابل جساس فرماها بنهم فأبطل ضرعها فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعها يشخب دما ولينا فصاحت البسوس واذا له واغريته فقال جساس اسكني يا حرة والله لا أعقرن فخلا هو اعرى على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جساس فرسه واخذ رمحده ولحقه فرماه في ظهره فمسقط كليب فوق جساس عنده فقال له كليب يا جساس اغثنى بشربة ماء فقال له جساس تركت الماء وراك ثم ولى عنه فانه

والنار) مرفوع معطوف  
على عمرو او مجرور معطوف  
على الرمضاء (تلنظى) حال  
منها وما قبل انها صلة على  
حذف الموصول اى النار  
التي تلنظى تعسف لاحاجة  
اليه (ارق) خبر المبتدأ من  
رق له اذا رجه (واحقى)  
من حنى عليه تلطف وتشفق  
(منك في ساعة الكرب  
اشار الى البيت المشهور)  
وهو قوله (السجير) اى  
المستغيث (بعمرو عند  
كربته) الضمير للموصول  
اى الذى يستغيث  
عند كربته بعمرو  
(كالسجير من الرمضاء  
بالنار) وعمرو هو  
جساس بن مرة وذلك  
لانه لما رعى كليا ووقف  
فوق رأسه قال له كليب  
يا عمرو اغثنى بشربة ماء  
فاجهر عليه قبيح المستغيث  
بعمرو والبيت

بعده عمرو بن الحرث حتى وصل اليه فقال له يا عمرو اغثنى بشربة ما فزل عمرو اليه  
من على فرسه واجهز عليه اى قتله فقبل المستجير بعمرو البيت واليه يشير قول الشاعر  
لعمرو مع الرمضاء الخ ونشبت الحرب بين بكر وتغلب اربعين سنة كلها لتغلب على بكر  
اى ان قبيلة كليب التى هى تغلب كانت لها العلبة على قبيلة جساس التى هى بكر  
فى تلك المدة ولذا قيل فى المثل اشأم من البسوس واصل المثل المشهور وهو سد كليب  
فى الناقة هذه القصة ومن هذا يعلم ان عمرا غير جساس وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة  
واخوانه يرامليل الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب اعز الناس فى العرب بلغ  
من عزه انه لا يجير تغلي ولا بكرم رجلا ولا يحصى حتى الاباذنه واذا جلس لا يمر احد  
بين يديه اجلاله ( قوله من الخاتمة ) انما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة ان كلا  
اشتمل على محسن غير ذاتي ( قوله او كاتبا ) المراد به النثر لانه المقابل للشاعر ( قوله اى  
يتبع الا نقي ) بكسر النون والمد كما ذكره بعضهم وفتح النون والقصر كما صرح به  
بعضهم ( قوله الاحسن ) تفسير لما قبله فهو على حذف اى التفسيرية والمراد الاحسن  
من الكلام والمراد يتبعه لاحسن الكلام فى هذه المواضع الثلاثة اجتهاده فى طلب  
احسن الكلام لبا نقي به فيها ( قوله فى الروضة ) هى البستان ( قوله اذا وقع فيها ) اى  
اذا كان حالا فيها متبعا اى طالبوا ناظر الما يوفقه ( قوله حتى تكون ) اى لاجل ان تكون  
حتى تعليلية ( قوله اعذب لفظا ) اى من غيرها وهذا متعلق بالفردات كما يدل عليه قوله  
بان تكون الخ وقوله واحسن سبكا متعلق بالركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها ( قوله  
بان تكون فى غاية البعد ) هذا تفسير مراد وكذا ما بعده والافذوبة اللفظ تتناول  
حسن السبك وصحة المعنى وحسن السبك يتناول عدوبة اللفظ وصحة المعنى وكذا صحة  
المعنى تتناول عدوبة اللفظ وحسن السبك فربما يترأى التكرار فى كلام المصنف فحمل  
الشارح كلامه من الثلاثة على محمل وانما خص اعذبة اللفظ بالكون فى غاية البعد عن  
التنافر واستتفال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما ينافر الطبع ويقل  
عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى ( قوله والتقل ) عطف تفسير او عطف سبب على  
مسبب واورد على الشارح ان الاحتراز عن التنافر والتقل من الحسن الذاتى  
الحاصل بعلم المعانى وحيث تكون رعاية الحسن فى هذه المواضع الثلاثة من رعاية  
الحسن الذاتى فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التى  
هى من البديع واجيب بان البعد عن التنافر والتقل يبحث عنه فى علم المعانى وغاية  
البعد عن ذلك يبحث عنه فى علم البديع والشارح قال بان تكون فى غاية البعد الخ  
والعناية امر زائد محسن واورد عليه انه كان عليه ان يزيد الغاية فى البعد عن مخالفة  
القياس فى كلامه قصور واجيب بان الباء بمعنى الكاف كما وقع ذلك فى كلام كثير  
من الافاضل كالنووى ( قوله بان تكون فى غاية البعد عن التعقيد ) اى اللفظى ( قوله والتقديم

(فصل) من الخاتمة فى حسن  
الابتداء والتخلص والانتها  
(ينبغي لتكلم) شاعرا كان  
او كاتبا (ان يأتى نقي) اى يتبع  
الاتقى الاحسن يقال  
تأتى فى الروضة اذا وقع  
فيها متبعا لما يوفقه اى يجبه  
(فى ثلاثة مواضع من كلامه  
حتى تكون) تلك المواضع  
( اعذب لفظا ) بان  
تكون فى غاية البعد عن  
التنافر والتقل ( واحسن  
سبكا ) بان تكون فى غاية  
البعد عن التعقيد والتقديم  
والتأخير الملبس وان  
تكون الالفاظ متقاربة  
فى الجزالة والمسانة

والرفقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة ٦٥٧ لالفاظها من غير ان يكتمى اللفظ الشريف المعنى

الضعيف او على  
العكس بل يصاغان  
صياغة تناسب  
وتلاؤم (واصح  
معنى) بان يسلم  
من التناقض  
والامتناع والابتذال  
ومخالفة العرف ونحو  
ذلك (احدها  
الابتداء) لانه اول  
ما يفرع السمع فان كان  
عذبا حسن السبك  
صحح المعنى اقبل  
السامع على الكلام  
فوعى جميعه والا  
اعرض عنه وان كان  
الباقي في غاية  
الحسن فلا ابتداء  
الحسن في تذكّر  
الاحبة والمنازل  
(كقوله \* قفانك  
من ذكرى حبيب  
ومزل \* بسقط  
الورى بين الدخول  
فحومل) اسقط  
منقطع الرمل حيث  
يدق والورى رمل  
معوج ملتو والدخول  
وحومل موضعان  
والمعنى بين اجزاء  
الدخول  
قوله وفي النزول

والأخير الملبس) هذا كناية عن ضعف التأليف وعطفه على ما قبله من عطف  
السبب على المسبب لان ضعف التأليف سبب في التعقيد اللفظي وقوله الملبس صفة  
للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) انما اظهر في محل  
الاضمار وعبر بالالفاظ دون المواضع لانه لواضمر لعماد الضمير على المواضع الثلاثة  
فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها من بعض وليس مراد ابل المراد تقارب  
الفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) اى متشابهة (قوله في الجزالة) هى ضد الركاكة  
(قوله والمتانة) اى القوة وهو تفسير لما قبله (قوله والرفقة) هى ضد اللفظ (قوله والسلاسة  
اى السهولة وهو تفسير ايضا لما قبله (قوله من غير ان يكتمى الخ) تفسير لما قبله واو قال  
بان لا يكتمى الخ لكان اوضح (قوله اللفظ الشريف) اى لاشتماله على المحسنات  
البيعية (قوله المعنى الضعيف) اى الذى لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقتها للحال  
(قوله او على العكس) الاولى حذف على ان يكتمى اللفظ الضعيف المعنى الشريف  
(قوله بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم) بان يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا  
وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه  
الجملة المفسر بها حسن السبك ان يكون اللفظ لاشئ فيه يحل بالفصاحة ولا ابتذال  
فيه مطابقا لما يقتضيه الحال خاليا معناه عن التعقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورفقه  
وسلاسته ترجع لتنى ابتذاله وتنافره وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجعان  
للمطابقة مع السلامة مما يحل بالفصاحة (قوله واصح معنى) اى ازيد في صحة المعنى  
فبرغبة الزيادة المذكورة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها في كل شئ  
(قوله بان يسلم) اى المعنى من التناقض وزيادة صحة المعنى يحصل بسلامة المعنى  
من التناقض اى من ايهام التناقض والافالسلامة من التناقض واجب لاستحسن وكذا  
يقال فيما بعد (قوله والامتناع) اى والسلامة من الامتناع اى البطلان بان يكون المعنى  
باطلا وهذا لازم لما قبله (قوله والابتذال) اى وسلامة المعنى من الابتذال اى الظهور  
بان يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل احد (قوله ومخالفة العرف) اى وسلامة  
المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البليغى كالغرابية المخلة بالفصاحة اوهى  
نفسها (قوله وهو ذلك) اى كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب (قوله  
لانه) اى الابتداء بمعنى المبتدأ به وقوله يفرع بمعنى يصيب وقرع من باب نفع كافى المصباح  
(قوله فان كان عذبا) الاولى التعبير بافعال التفضيل ليلان مامر اى فان كان اعذب  
من غيره (قوله اقبل السامع على الكلام فوعى) اى حفظ جميعه لانسباق النفس اليه  
ورغبة فيها فيه من حسنه الاول واستصحابها لذّة المساق السابق (قوله والا عرض عنه)  
اى والا يكن الابتداء عذبا حسن السبك صحح المعنى اعرض عنه السامع لعجزه (قوله  
فلا ابتداء الحسن) هذا مبتدأ خبره قوله كقوله وقوله في تذكّر الاحبة والمنازل حال

(و) في وصف الدار  
 (كقوله قصر عليه نجمة  
 وسلام • خلعت عليه  
 جبالها الايام) خلع عليه  
 اى تزعم ثوبه وطرحه عليه  
 (و) ينبغي (ان يتجنب  
 في المديح ما يتطير به) اى  
 يتشأم به (كقوله موعد  
 احبابك بالفرقة غد) مطلع  
 قصيدة لابن مقاتل الضمير  
 انشدها للداعى العلوى  
 فقال له الداعى موعد  
 احبابك يا عمى ولك المثل  
 السوء (واحسنه) اى  
 احسن الابتداء (ماناسب  
 المقصود) بان يشتمل على  
 اشارة الى ماسبق الكلام  
 لاجله (ويسمى) كون  
 الابتداء مناسباً للمقصود  
 (براعة الاستهلال) من  
 برع الرجل اذ لاقى اصحابه  
 في العلم او غيره (كقوله  
 في التهنة • بشرى فقد  
 انجز الاقبال ما وعدا)  
 وكوكب المجد فى افق العلا  
 صعدا • مطلع قصيدة لابي  
 محمد الخازن يهني صاحب  
 بولد لابنته

وليس خبرا لان الابتداء الحسن ليس خاصا بما ذكر بل يكون فى الغزل وفى وصف ايام  
 البعاد بين الاحبة وفى سجال المودة ٢ وفى النزول على الدهر وعلى النفس وفى المدح  
 وغير ذلك (قوله قفايك الخ) خطاب لواحد كما جرت به عادة العرب من خطاب الواحد  
 بخطاب الاثنين او ان الفعل مؤكد بالخفيفة قلبت النون الفا اجراء للوصل مجرى  
 الوقف وقوله من ذكرى حبيب اى من اجل تذكر حبيب فانه المصدر بمعنى المصدر  
 وقوله بسقط الهوى مثلث السين والباء بمعنى عند والسقط كما قال الشارح منقطع الرمل  
 حيث يدق اى طرفه الدقيق والهوى هو كما قال الشارح رمل معوج ملتوى منعطف  
 بعضه على بعض هذا هو المراد والمعنى قفايك عند طرف الرمل المعوج اى الملتوى  
 الكائن بين الدخول في رمل ولا شك ان انقطاع الرمل انما هو عند اعوجاجه بازباج  
 لا عند تراكمه (قوله والمعنى الخ) اى ليصح العطف بالقاء وهذا جواب عما يقال ان بين  
 لانضاف الا لمتعدد كما يقال دخلت بين القوم ودار زيد بين دار عمرو ودار بكر وبين  
 هنا انما اضيف لواحد وحينئذ فلا يحسن العطف بالقاء فلو اوجب العطف بالواو  
 لانها هى التى تعطف مالا يستغنى عنه والحاصل ان بين لانضاف الا لمتعدد  
 والا فلا تحسن القاء وانما تحسن الواو وحاصل الجواب ان فى الكلام حذف  
 مضاف اى بين اجزاء الدخول والاجزاء متعددة فيصير الدخول مثل اسم الجمع  
 كالقوم فصح التعبير بين والقاء والشاهد فى الشطر الاول من البيت فان صاحبه  
 وهو امرؤ القيس قد احسن فيه لانه افاد به انه وقف واستوقف وبكى واستبكى  
 وذكر الحبيب والمنزل بلفظ مسيوك لاتعقيد فيه ولا تافرو ولا ركاكة واما الشطر الثانى  
 فلم يتفقه فيه ما اتفق فى الاول لان الفاظه لم تحمل من كثرة مع قلة المعنى ومن تحمل  
 التقدير للحمية وغرابة بعض الالفاظ وقد نبت المصنف بارادة شطر البيت على انه يكفى  
 فى حسن الابتداء حسن المصراع (قوله وفى وصف الدار) اى وحسن الابتداء فى وصف  
 الدار واراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله)  
 اى الشاعر وهو اشجع السلى (قوله خلعت عليه جبالها الايام) ضمن خلع معنى طرح  
 فضاء للفعول الثانى بعلى والمعنى ان الايام تزعت جبالها وطرحته على ذلك القصر  
 ونظير البيت المذكور فى حسن الابتداء فى وصف الديار قوله انا محبوك فاسلم ابها الطلل  
 (قوله وطرحه عليه) اشارة لما ذكرناه من التضمين (قوله فى المديح) اى فى ابتدائه (قوله  
 بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم معنى آخر فسيبه كان  
 يتطير منه (قوله انشدها للداعى العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته روى ان ابن  
 مقاتل الضمير المذكور دخل على الداعى العلوى فى يوم المهرجان فانشده  
 \* لا تقل بشرى ولكن بشريان • عزة الداعى ويوم المهرجان \*

فتطير به الداعي وقال له يا عمى يتبدأ بهذا يوم المهرجان يوم الفرح والسرور والقاء  
على وجهه وضربه خسين عصا وقال اصلاح اذبه ابلغ من ثوابه اى احسن من الاعطائه  
ويوم المهرجان اول يوم من فصل الحريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وروى  
انه لما بنى المعصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسمحاق الموصلى  
\* يادار غيرك البلى ومحالك \* ياليت شعرى ما الذى اهلك \*

فتطير المعصم وامر بهدمه ( قوله فقال له الخ ) اى ردا عليه وقوله موعد احبابك  
يا عمى اى لا موعد احبابى ( قوله ولك المثل السوء ) اى الحال القبيح ( قوله بان يشتمل  
الخ ) اى ومناسبته للمقصود تحصل باشتماله على اشارة اى على ذى اشارة اى تحصل  
باشتماله على ما يشير للمقصود الذى سبق الكلام لاجله لاجل ان يكون المبدأ مشعرا  
بالمقصود والانتباه الذى هو المقصود موافقا لما اشير له فى الابتداء ولا يشترط وضوح  
الاشارة بل ولو كانت خفية فاذا سبق الكلام مثلا لبيان علم من العلوم كالفقه فيشتمل  
انتداؤه على ما يشعر به مثل افعال المكلفين واحكامها واذ سبق الكلام لدح النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم اشتمل انتداؤه على ذى سلم وكاطمة ونحو ذلك من محلاته وارضى  
ببند الشریف ( قوله ويسمى كون الابتداء ) اى كون الكلام المبدأ به مناسباً للمقصود براعة  
الاستهلال وظاهره ان براعة الاستهلال اسم للكون المذكور والاولى ان يقول ويسمى  
الابتداء المناسب للمقصود براعة الاستهلال كما فى الاطول وقرر شيخنا العدوى ان براعة  
الاستهلال تطلق على كل من الامرين ( قوله من برع الرجل ) بضم الراء وقبحها  
فهو من باب ظرف وخضع ( قوله اذا قاصصناه ) اى لبراعة معناها الفرقان والاستهلال  
فى الاصل عبارة عن اول ظهور الهلال ثم نقل لاول كل شئ وفى الاطول الاستهلال  
هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر ثم استعمل لاول كل شئ وحينئذ فغنى  
قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة استهلال بارع اى اول وابتداء  
فائق لغيره من الابتداء آت اى التى ايسر مشرة بالمقصود ( قوله فى التهئة ) بالهمزة  
وهى ايجاد كلام يز يد سرور ايشى مفروح به ( قوله بهنى ) الصاحب ) اى ابن عباد  
استاذ الشيخ عبدالقاهر ( قوله بشرى فقد اجز الاقبال الخ ) انما كان هذا من البراعة  
لانه بشر بان ثم امرا مسرورا به وانه امر حدث وهو رفيع فى نفسه بهنا به ويشتر  
من سر به فقيه ايماء الى التهئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة ( قوله  
وكوكب المجد الخ ) يحتمل ان المراد بالكوكب المولود فانه كوكب سماء المجد جعل  
المجد كالسماء فاقبله كوكبا هو المولود ويحتمل انه اراد بكوكب المجد ما يعرف به  
طالع المجد اى ان هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود  
( قوله صعدا ) بكسر العين كما فى المختار ( قوله وقوله فى المرتبة ) اى قول الشاعر وهو  
ابو الفرج الساوى نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان فى مرتبة فخر الدولة ملك من

وقوله فى المرتبة هى الدنيا  
تقول بمل فيها \*

حذار حذار ( اى احذر  
( من بطشى ) اى اخذى  
الشديد ( وفشى ) اى قتلى  
فجأة مطلع قصيدة لابي  
الفرج الساوى برئى فخر  
الدولة ( وثانيها ) اى ثانى  
المواضع التى ينبغي للتكلم  
ان يتأنى فيها ( التخلص )  
اى الخروج ( بما شئب  
الكلام به ) اى ابتدى  
واقترح قال الامام  
الواحدى معنى التشبيب  
ذكر ايام الشباب والهوى  
والفزل وذلك يكون فى ابتداء  
قصائد الشعر فسمى ابتداء كل  
امر تشبيها وان لم يكن فى  
ذكر الشباب ( من تشبيب )  
اى وصف الجمال ( او غيره )  
كالادب والاقتضار  
والشكايه وغير ذلك

ملوك العرب والمرثية بخفيف الباء القصيدة التي ذكر فيها محاسن الميت وبعد البيت المذكور

- \* فلا يفرركم مني انفسام \* فقول مصحك والفعل مبكي \*
- \* بفخر الدولة اعتبروا فاني \* اخذت الملك منه بسيف هلك \*
- \* وقد كان استطل على البرايا \* ونظم جمعهم في سلاك ملك \*
- \* فلو شمس الضحى جات يومنا \* لقال لها عتوا اف منك \*
- \* ولو زهر الجود انت رضاه \* تاني ان يقول رضيت عنك \*
- \* فامسى بعد ما فرع البرايا \* اسير القبر في ضيق وضنك \*
- \* بقدر انه لو عاد يوما \* الى الدنيا تسر بل ثوب نك \*

يقال فرعت قومي علوتهم بالشرف او الجمال والضمك الضيق (قوله هي الدنيا الخ) الضمير لقصة والجملة الواقعة بعد الضمير تفسيره والمثل بكسر الميم ما يملأ الشيء ويقتضها المصدر والمراد هنا الاول والمراد انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان مل الكلام الغم يشعر بظهوره والجمهور به بخلاف الكلام الخفي فانه يكون بطرف الغم ثم ان الدنيا لا قول لها فالمراد بتدليل الابد ان وتقليب الاحوال وقوله جذار الى آخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله اي الخروج) اي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لما سيأتي في كلام الشارح (قوله قال الامام الراجدي الخ) هذا استدلال على دعوى محذوفة تقديرها واصل التشبيب ذكر امور الشباب من ايامه والهمود والغزل (قوله والاهود والغزل) اي وذكر الهمود وذكر الغزل اي النساء او صافهن (قوله وذلك يكون الخ) اي ذكر ايام الشباب الخ يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمي ابتداء كل امر تشبيها اي على جهة المجاز المرسل والحاصل ان التشبيب في الاصل ابتداء القصيدة بذكر امور الشباب ثم نقل لابتداء القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الهمود والغزل وايام الشباب ام لاهود مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم المقيد في المطلق ولهذا النقل عم المصنف فيما شبب الكلام به حيث قال سواء كان ما شبب به الكلام تشبيها اي ذكر الجمال او كان غيره (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) اي ولا الهمود ولا الغزل (قوله من تشبيب) بيان لما وقوله كالادب اي الاوصاف الادبية وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملازمة بينهما هو محط الفائدة (قوله وغير ذلك) اي كالدح والهمج والتوسل (قوله اي بين ما شبب به الكلام) اي ابتدئ به (قوله واحتز بهذا) اي بقوله مع رعاية الملازمة بينهما (قوله عن الاقتضاب) اي وهو الخروج والانتقال من شيء الى شيء آخر من غير مراعاة ملازمة بينهما فهو ارجح المطلب من غير توطئة اليه من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام ارجح

(قوله معناه الغوى) وهو مطلق الخروج والانتقال اي وليس المراد به معناه العرف لان التخلص في العرف هو الانتقال الخ فلو كان مراد المصنف بالتخلص التخلص

(الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما) اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحتز بهذا عن الاقتضاب واراد بقوله التخلص معناه الغوى والا فالتخلص في العرف هو الانتقال مما اقتضيه الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة ولا ما ينبغي ان يتأني في التخلص لان السامع يكون ٢ مترقباً للانتقال من الاقتضاح الى المقصود كيف يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين

٢ قوله حيث قال سواء كان الخ لعل المراد فاه بالمعنى والا فلفظ (المص مما شبب به الكلام من تشبيب او غيره وفي بعض النسخ من تشبيب او غيره) (وهي محكية)

حرك من نشاطه واعان  
 على اصفا ما بعده والا  
 فبالعكس فالخلص  
 الحسن (كقوله يقول  
 في قوم اسام موضع  
 ) قومي وقد اخذت  
 منا السري (اي ارفينا  
 السير بما قبل ونقص  
 من قواما ) وخطا  
 المهرية ) عطف  
 على السري لاعلى  
 المجرور في مناكسابق  
 الى بعض الاوهام  
 وهى جمع خطوة  
 واراد بالمهرية الابل  
 المنسوبة الى مهرة  
 بن حيدان ابى قبيلة  
 (القيود) اي الطويلة  
 الظهور والاعناق  
 جمع اقود اي اثرت  
 فينا من اول السري  
 ومسايرة المطايا  
 بالخطا ومفعول يقول  
 هو قوله ( اءطلع  
 الشمس نهى ) اي  
 تطلب (ان تؤم) اي  
 تقصد ( بنا قفلت  
 كلا ) ردح لقوم  
 وتنبه (ولكن مطلع  
 الجود

الاصطلاحى لزم التكرار في كلامه لان قوله مما شيب الكلام به الى المقصود مع رعاية  
 الملامة من جهة مدلوله (قوله وانما ينبغي ان يتأق في التخصيص) اي في الانتقال للمقصود  
 (قوله لان السامع يكون مترقا الخ) اي ان السامع اذا كان اهلا للاستماع لكونه من العارفين  
 بمحاسن الكلام يكون مترقا الخ (قوله كيف يكون) اي على اى حالة يكون ذلك للانتقال  
 (قوله فان كان حسنا) اي فان كان ذلك الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين اي متناسب  
 الطرفين اعنى المنتقل منه وهو ما اقتض به الكلام والمنتقل اليه وهو المقصود وهذا بيان  
 لكونه حسنا وقوله حرك ذلك اي الانتقال وقوله من نشاطه من زائدة (قوله واعان  
 على اصفا ما بعده) اي واعانه ذلك الحسن على اصفاؤه واستماعه لما بعده وهذا بيان  
 تحريك نشاطه (قوله والافبالعكس) اي وان لا يمكن الافتتاح حسنا لعدم وجود المناسبة  
 هدوهم السامع الشاهر انه ليس اهلا لان يسمع فلا يصحى اليه ولو انى بما هو حسن بعده  
 واعلم ان التخصيص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما  
 المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم والمراد بالتقدمين  
 شعراء الجاهلية والمتخضرمين والمراد بالتأخرين الشعراء الاسلاميون الذين لم يدركوا  
 الجاهلية قال في الاطول ثم ان التأق في التخصيص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس  
 دأرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا  
 عدل منه الى التخصيص ينبغي ان يتأق فيه (قوله كقوله) اي الشاعر وهو ابو تمام في مدح  
 عبدالله بن طاهر (قوله في قومس) بضم القاف وقح الميم وهو متعلق بقول (قوله اسام  
 موضع) اي متسع بين خراسان وبلاد الجبل واقلية بالاندلس ايضا كذا في الاطول وفي  
 الانساب قومس محل بين بسطام الى ممان (قوله قومي) فاعل يقول وقوله وقد اخذت الخ  
 جملة حالية من الفاعل وقوله منا اي من هذا الشخص وقومه اي نفس منا القوي وآثر فينا  
 السري وحر كات الابل وانت الفاعل وهو اخذت مع ان الفاعل وهو السري مذكر على لغة  
 بني اسد فانهم يؤنثون السري والهدى توها انه جمع سرية وهدية وانما توهموا ذلك  
 لان هذا الوزن من ابنية الجمع بكثرة ويقل في ابنية المصادر ونظرا للمضاف المحذوف  
 اي من اول السري (قوله اي ارفينا السير الخ) اشاد بذلك الى ان اخذ بمعنى ابرو من بمعنى في  
 والسري بمعنى السير ليلا وان المراد بتأثير السير ليلا فيهم نفس قوتهم (قوله عطف على  
 السري) اي فالعطف وقد اثر فينا السري ونقصت من قواما واخذت منا ايضا خطا  
 المهرية اي مشيها وتخريكها ليلا ففاعل التأثير فيهم والنقص في قواما شيان  
 السري وخطا المهرية (قوله لاعلى المجرور في منا) اي لان فيه مانعا من جهة اللفظ  
 وهو العطف على الغمير المجرور من غير اعادة الجار ومن جهة المعنى اي لان التقدير  
 حيثئذ وقد نقصت منا السري ونقصت السري ايضا من خطا المهرية ولا معنى



لنقص السرى من خطا المهريّة من حيث انها خطا وحله على ان السرى طال فنقص  
قوى المهريّة كأنقص قوانا وكفى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها تكلف  
لا حاجة اليه على ان هذا لا يناسب قوله اطلع الشمس الخ لانه يفيد انها قوية لا ضعيفة  
فتأمل (قوله جمع خطوة) اى بالضم وهو اسم لما بين القدمين واما الخطوة بالفتح فاسم  
لنقل القدم وتجمع على خطاه كركوة وركاء (قوله الى مهرة بن حيدان) مهرة بفتح  
الميم وسكون الهاء وحيدان بكسر الحاء المهملة وسكون الياء المثناة (قوله ابي قبيلة) اى  
من ايمن ابلهم انجب الابل وهو راجع لمهرة قال فى الانساب مهرة قبيلة من فضاة  
سميت باسم ايها مهرة بن حيدان (قوله اطلع الشمس الخ) بصح نصبه على انه  
مفعول لتؤم اى ابغى وتطلب ان تؤم اى تقصد بنا مطلع الشمس وبصح رفعه على  
انه مبتدأ خبره تبغى اى تطلب ان تؤمه وتقصد به اى معنا وعلى كمال حال  
فالحلّة فى محل نصب مفعول القول ومطلع الشمس اى محل طلوعها اما السماء الرابعة  
او المحل المشار له بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس وجدها تطلع وهذا هو المراد  
فان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه لا  
قصدته قلت المراد بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق على  
التوجه والذهاب قصد التعلّق به فكأنهم قالوا اطلب بهذا المشى ان توجه بالمطلع  
الشمس (قوله ردع لقوم) اى ارتدعوا وازجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم  
لمطلع الشمس وتنبهوا على انه لا وجه لقصده (قوله ولكن مطلع الجود) اى ولكن  
اطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم فقد انتقل من  
مطلع الشمس الى المدح الذى ساء مطلع الجود مع رعاية الماسية بينهما من جهة ان  
كلا محل لطلوع امر محمود به النعم فكان فيه حسن التخلّص (قوله اى مما شيب به  
الكلام) اى ابتدئ به (قوله الى ما يلائمه) اى الى مقصود لابلائه بحيث يستأنف  
الحديث التعلّق بالقصود من غير ارتباط له واتصال بما تقدمه (قوله ويسمى الاقتضاب)  
والحق انه واقع فى القرآن كافى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
فانه قد انتقل من الكلام على النفقة والمتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملامة  
بينهما وكما فى قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به اذ لا مناسبة بينه وبين قوله قبل يحسب  
الانسان ان لن نجتمع عظامه الى آخر الآيات (قوله الاقتطاع) اى لان فى هذا قطعاً  
عن المناسبة (قوله والارتجال) بالجنم اى الانتقال من غير تهيؤ (قوله وهو مذهب  
العرب الجاهلية) اى كأمريّ القيس وزهير بن ابى سلى وطرفة بن العبد وعنترة (قوله  
ومن يليهم من المخضرمين) اى مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله اى الذين  
ادركوا الجاهلية والاسلام) اى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه مضى  
فى الاسلام (قوله جدع) بالبدال المهملة اى قطع نصف اذنهما (قوله كما تقاطع نصفه)

وقد تنفل منه) اى نما  
شيب به الكلام (الى ما لا  
يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال  
(الاقتضاب) وهو فى اللغة  
الاقتطاع والارتجال (وهو)  
اى الاقتضاب (مذهب  
العرب الجاهلية ومن  
يليه من المخضرمين) بالحاء  
والضاد المعجمين اى الذين  
ادركوا الجاهلية و  
الاسلام مثل لبيد قال فى  
الاساس ناقة مخضرمة  
اى جدع نصف اذنهما  
منه المخضرم الذى ادرك  
الجاهلية والاسلام كما  
قطع نصفه حيث كان فى  
الجاهلية كقوله لورأى  
الله ان فى الشيب خيرا  
جاورته الأبرار فى الخلد  
شيباً) جمع اشيب وهو  
حال من الأبرار ثم انتقل  
من هذا الكلام الى ما لا  
يلائمه فقال

اى سمي بذلك لانه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كانه قطع نصفه اى ما هو  
 كالنصف من عمره لان ما صادف به الجاهلية وكان حاصله منه فيها يلغى لا عبرة به كانه مقطوع  
 (قوله كقوله) اى قول الشاعر وهو ابو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا في زمن  
 الدولة العباسية وذهبه للشيب جريا على عادة العرب فلا ينافى ما ورد من الاحاديث بمدحه  
 (قوله لورأى الله) اى لو علم الله ان في الشيب خيرا وقوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد  
 بالخلد الجنة والمراد بالابرار خيار الناس اى لانزل الله الابرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة  
 في حال كونهم شيئا لان الابق ان الابرار يجاورونه على احسن حال ولان الجنة دار الخير  
 والكرامة (قوله جمع اشيب) اى بمعنى شائب (قوله ثم انتقل من هذا الكلام) اى الفيدلزم  
 الشيب (قوله الى ما لا يلائم) اى الى مقصود لا يلائم وهو مدح ابي سعيد بن عبد الله بن ابي  
 الليالى مند خلقا وطباع غريبة لا يوجد لها نظير من امثاله ومعلوم انه لا مناسبة بين ذم الشيب  
 ومدح ابي سعيد وقد يقال لا تعين كون هذا من الافتضاب لان اول كلامه يذم الشيب  
 ويحتمل ان ابا سعيد كان شابا فيكون مناسباً لاول الكلام فكانه قال ولا بأس بالابن اى  
 سعيد بالشيب الذي لا خير فيه لا بداء صروف الليالى خلقا غريبا منه ورد بان اللفظ لا يشعر  
 بالناسبة اذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو ذكر فيه الشيب بان قيل مثلا  
 و ابو سعيد اشيب فلا يبق فيه خير لا يمكن ان يقال ما ذكر تأمل (قوله صروف الليالى)  
 اى حوادثها وقوله خلقا اى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة خلقى (قوله من الشعراء  
 الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كافرا بجرير  
 والفرزدق وابى تمام والسمول (قوله وهذا المعنى) اى قوله ثم كون الافتضاب الخ  
 (قوله فكيف يكون من المخضرمين) اى فلا يصح ان يكون من المخضرمين وظاهر  
 كلام المصنف انه منهم (قوله اى من الافتضاب) اى الذى هو الايتان بل المقصود بالاربط  
 ومناسبة بينه وبين ما شيب به الكلام وقوله ما يقرب من التخلص اى التخلص  
 او انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه بخالطه شئ من المناسبة ولم يجعل هذا  
 القسم تخلصا قريبا من الافتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود  
 والتخلص مبناء على ذلك (قوله بعد جد الله) تعالى اى بعد ان حدث الله و صليت على  
 رسوله (قوله اما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد جد الله حال مفيدة اى كقولك  
 اما بعد حالة كونها واقعة بعد ان حدث الله تعالى (قوله فانه كان كذا وكذا) اشار  
 بذلك الى ان المرحلة اما بعد مع جلستها التى هى فيها وبه يدفع ما يقال ان السياق  
 في اقسام الكلام التى ينبغى لمنكم ان تأتق فيها واما بعد ليست كلاما  
 ا قوله فهو افتضاب) اى فالانتقال المحتوى على اما بعد افتضاب (قوله  
 من جهة الانتقال من الحمد والشاء) اى على الله ورسوله وقوله الى كلام آخر

(كل يوم تبدي) اى تظهر  
 (صروف الليالى خلقا  
 من ابي سعيد غريبا) ثم  
 كون الافتضاب مذهب  
 العرب والمخضرمين اى  
 دأبهم وطريقتهم لا ينافى  
 ان يسلكه الاسلاميون  
 ويتبعوهم في ذلك فان  
 البيهقي المذكورين لا يبيحان  
 وهو من الشعراء الاسلاميين  
 في الدولة العباسية وهذا  
 المعنى مع وضوحه قد خفى  
 على بعضهم حتى اعترض  
 على المصنف بان ابا تمام  
 لم يدرك الجاهلية فكيف  
 يكون من المخضرمين  
 (ومنه) اى من الافتضاب  
 (ما يقرب من التخلص)  
 في انه يشوبه شئ من  
 المناسبة (كقولك بعد  
 جد الله اما بعد) فانه  
 كان كذا وكذا فهو  
 افتضاب من جهة الانتقال  
 من الحمد والشاء الى كلام  
 آخر من غير ملامة

اي كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله فجأة) اي بفتة وقوله من غير قصد  
 الخ بيان لفجأة وقوله وتعلق تفسير لما قبله (قوله من غير قصد الخ) تفسير لقوله فجأة  
 (قوله بل قصد نوع من الربط) اي من حيث الاتيان بامابعد لانها بمعنى مهما يكن  
 من شئ بعد الحمد والشاء فالامر كذا وكذا وتحقيق ذلك ان حسن التلخيص فيه القصد  
 الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين اني  
 باحد هما وهو الثاني بفتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام من بعد آخر  
 على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما واما بعد لما كان معناه  
 مهما يكن من شئ بعد الحمد والشاء فالامر كذا وكذا افاد ان كون الامر كذا مربوط  
 بوجود شئ بعد الحمد والشاء على وجه الازوم ولما افادت ما ذكر ارتباطا بامابعد بما قبلها  
 لافادتها الوقوع بعده ولا بد فلا يؤت بامابعدا على وجه يقال فيه ان لم يرتبط بما قبله  
 بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التلخيص ولما كان ما بعدها  
 شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان في الحقيقة اقتضا با (قوله بل قصد نوع من الربط)  
 اي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة  
 (قوله على معنى مهما الخ) مرتبط بمحذوف اي من حيث الاتيان بامابعد لانها بمعنى  
 مهما يكن الخ (قوله هو فصل الخطاب) اي هو المسمى بهذا اللفظ والمراد بالخطاب  
 الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتي (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد من نقل كلامه  
 تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكى بقيل مع ان المحققين اجمعوا عليه  
 (قوله الى الفرض المسوق له) اي الذي سبق الذكر والتحميد لاجله (قوله فصل بينه)  
 اي بين ذلك الفرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد اي فلاحظ اما بعد حيثذا فصل  
 في ذلك الخطاب اي الكلام المخاطب به وهو الشتمل على الشاء وعلى الفرض المقصود  
 على وجه لا تنافر فيه ولا سماجة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا ان فصل في  
 قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان  
 الاضافة على معنى في (قوله الفاصل من الخطاب) اي من الكلام وقوله اي الذي  
 يفصل اي يميز بين الحق والباطل فكل كلام مبرز بين الحق والباطل يقال له فصل  
 الخطاب على هذا القول (قوله على ان المصدر بمعنى الفاعل) اي والاضافة على معنى  
 من (قوله وقيل المفعول) اي المبين المعلوم من الخطاب اي من الكلام فكل كلام  
 يعلم المخاطب به علميا يتناظر فيه فصل الخطاب على هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول)  
 اي والاضافة على معنى من ايضا (قوله هذا وان لطاغين) اي هذا المذكور للمؤمنين  
 والحال ان لطاغين الخ (قوله فهو اقتضاب) اي لان ما بعد هذا لم يرتبط بما قبلها  
 بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه الربط هنا ان الواو في قوله وان لطاغين واو الحال  
 واو الحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة المشتمل لمعنى عامل

لكنه يشبه التلخيص  
 حيث لم يؤت بالكلام  
 الآخر فجأة من غير  
 قصد الى ارتباط  
 وتعليق بما قبله بل  
 قصد نوع من الربط  
 على معنى مهما يكن من  
 شئ بعد الحمد والشاء  
 فانه كان كذا وكذا  
 (قيل وهو) اي قولهم  
 بعد حمد الله اما بعد هو  
 (فصل الخطاب) قال  
 ابن الاثير والذي اجمع  
 عليه المحققون من علماء  
 البيان ان فصل  
 الخطاب هو اما بعد لان  
 المتكلم يفتح كلامه  
 في كل امر ذي شأن  
 بذكر الله وتحميده  
 فاذا اراد ان يخرج  
 منه الى الفرض  
 المسوق له فصل بينه  
 وبين ذكر الله تعالى  
 بقوله اما بعد وقيل  
 فصل الخطاب معناه  
 الفاصل من الخطاب  
 اي الذي يفصل بين  
 الحق والباطل على  
 ان المصدر بمعنى الفاعل  
 وقيل المفعول من  
 الخطاب وهو الذي  
 يبينه من يخاطب به  
 اي يعلم

الحال وهو اشير فالحصل للربط واو الحال مع لفظ هذا ( قوله اى الامر هذا ) اى الامر  
الذى ينلى عليكم هو هذا والحال ان كذا وكذا واقع ( قوله او مبتداً محذوف الخبر ) اى  
او مفعول فعل محذوف اى اعلم هذا او فاعل فعل محذوف اى مضى هذا والحال ان كذا  
وكذا ( قوله بعد ان ذكر جمعا من الانبياء ) اى وهم ايوب فى قوله تعالى واذا ذكر عبدنا  
ايوب وابراهيم واسحق ويعقوب فى قوله واذا ذكر عبدنا ابراهيم واسحق ويعقوب  
اولى الايدى اى اصحاب القوى فى العباداة والابصار اى البصار فى الدين واسماعيل  
واليسع وذو الكفل فى قوله واذا ذكر اسماعيل واليسع وذو الكفل وقد اختلف فى نبوته  
فيل كفل مائة نبي فروا اليه من القتل وقوله هذا ذكر اى لهم بانشاء الجميل وقوله وان  
للتقين اى الشاملين لهم ولغيرهم لحسن ما ب اى مرجع فى الآخرة وقوله جنات عدن  
بدل من حسن ما ب ( قوله الجنة ) هى قوله لحسن ما ب وقوله واهلها هو قوله للتقين  
( قوله وهذا مشعر الخ ) اى ان ذكر الخبر فى هذا التركيب مشعر بانه المحذوف فى نظيره  
كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب لان الذكر يفسر الحذف فى النظر فلفظ هذا  
فما تقدم على هذا مبتداً محذوف الخبر والحاصل ان التصريح بالخبر فى بعض المواضع  
نحو هذا ذكر يرجح احتمال كونه مبتداً محذوف الخبر على بقية الاحتمالات ( قوله  
فى هذا المقام ) اى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر ( قوله من الفصل الذى  
هو احسن من الوصل ) اى مما يفصل بين كلامين فصلا احسن عند البلغاء من التخلص  
الذى هو الوصل بالناسبة وذلك لان لفظ هذا ينبه السامع على ان ما سيق عليه  
بعدها كلام آخر غير الاول ولم يؤت بالكلام الثانى فجاء حتى يشوش على السامع سمعه  
لعدم الناسبة واما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على ان ما يلقى هل هو كلام  
آخر اولا ( قوله وهو علاقة الخ ) اى ولفظ هذا علاقة وكيدة اى وصلة بين التقدم  
والتأخر وقوله وكيدة اى قوية شديدة اى بتأكد الاتيان بها بين الخروج من كلام  
والدخول فى كلام آخر وقوله وهو علاقة وكيدة كالعلة لما قبله وهو احسنية هذا  
فى مقام الانتقال من الوصل بالناسبة ( قوله هو مقابل الشاهر ) اى فالمراد بالتأخر  
( قوله هذا باب ) اى وكذا قوله بعد تمام كلام والشروع فى كلام آخر وايضا كذا  
وكذا ( قوله فان فيه نوع ارتباط ) اى لانه ترجع على ما بعده وفيه دأته انتقل من غرض  
لاخر والا لم يحتاج لتبويب فلما كان فيه تنبيه على ارادة الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده  
هفته فكان فيه ارتباط ما لفظ ايضا فى كلام المتأخرين من الكتاب بيشعر بان الثانى  
يرجع به على التقدم وهذا المعنى فيه ربط فى الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثانى  
جاءة ( قوله الانتهاء ) اى الكلام الذى انتهت به وختمت به القصيدة او الخطبة  
لحو الرسالة وختم المصنف كتابه بالكلام على حسن الانتهاء لاجل ان يكون فيه حسن  
انتهاء حيث اعمل بفراغ كلامه وانتهائه فيه براعة مقطع ( قوله آخر ما يعيه ) اى

بيننا لا يلبس عليه فهو بمعنى  
المفعول ( وكقوله ) تعالى  
صطف على قوله كقولك  
بصد جده الله يعنى من  
الاقتضاب القريب من  
التخلص ما يكون بلفظ هذا  
كما فى قوله تعالى بعد ذكر  
اهل الجنة ( هذا وان  
لطاغين لشر مآب ) فهو  
اقتضاب فيه نوع مناسبة  
وارتباط لان الواو للحال  
ولفظ هذا اما خبر مبتداً  
محذوف ( اى الامر هذا )  
والحال كذا ( او )  
مبتداً محذوف الخبر اى  
( هذا كما ذكر وقد يكون  
الخبر مذكورا مثل قوله  
تعالى ) بعدما ذكر جمعا من  
الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام وادد ان يذكر  
بعد ذلك الجنة واهلها ( هذا  
ذكر وان للتقين لحسن  
ما ب ) بابات الخبر اعنى  
قوله ذكر وهذا مشعر بانه  
فى مثل قوله تعالى هذا وان  
لطاغين مبتداً محذوف الخبر

فاما انما يرلفنا هذا في هذا  
المقام من الفصل الذي هو  
احسن من الوصل وهو علاقة  
وكيفية بين الخروج من كلام  
الى كلام آخر (ومنه) اى  
من الاقتضاب القريب  
من التخصيص (قول الكاتب)  
هو مقابل الشاعر عند  
الانتقال من حديث الى آخر  
(هذاباب) فان فيه نوع  
ارتباط حيث لم يتبدى  
الحديث الآخر بنفسه  
(وثالثها) اى ثالث المواضع  
التي ينبغي للتكلم ان يتأنيق  
فيها (الانتهاء) لانه آخر  
ما يبعثه السمع ويرسم  
في النفس فان كان حسنا مختارا  
ما وقع فيما سبقه من التقصير  
والا كان على العكس حتى  
ربما انساه المحاسن الموردة  
فيما سبق فالانتهاء الحسن  
(كقوله واتى جدبر) اى  
خلق (اذ بلفتك بالمنى) اى  
جدبر بالفوز بالامانى  
(وانت بما املت منك جدبر  
فان تولنى) اى تعطينى (منك  
الجميل فاهله) اى فانت  
اهل لاعطاء ذلك الجميل  
(والا فاني عاذر) اياك  
(وشكور) لما صدر منك  
من الاصفا مالى الدجج او من  
العطايا السالفة

محفظه وقوله السمع اى سماع السامع ويرسم في نفسه اى يدوم ويبقى فيها قال حوض  
عن المضاف اليه (قوله تلقاء السمع) اى بغاية القول (قوله حتى جبر ما وقع فيما سبقه  
من التقصير) اى فعود ثمرة حسنه الى مجموع الكلام بالقبول والمدح (قوله والا كان  
على العكس) اى وان لم يكن الانتهاء حسنا مجده السمع واعرض عنه وذمه وذلك  
قد يعود على مجموع الكلام بالذم لانه ربما انسى محاسنه الساقفة قبل الانتهاء فهو اى  
ما ختم به الكلام كالطعام الذى يتناول في الآخر بعد غيره من الاطعمة فان كان حلوا  
لذيذا انسى مرارة او ماو حة ماقبله وان كان مرا او مالحا انسى حلاوة ماقبله (قوله  
فالانتهاء الحسن) اى فاقع به الانتهاء الحسن (قوله كقوله) اى كقول الشاعر وهو  
ابونواس في مدح الخصب بن عبد الحميد والخصيب بوزن الحبيب كما في الاطول (قوله  
واتى جدبر) اى حقيق لكونى شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفة الشعر والادب  
وقوله اذ بلفتك اى وصلت اليك بمدحى وقوله بالمنى اى بما امنى وهو متعلق بجدبر  
وفي الكلام حذف مضاف اى اتى جدبر بالفوز بالمنى منك حين بلفتك (قوله وانت  
بما املت منك جدبر) اى وانت جدبر وحقيق بما املت ورجوته منك وهو الظفر بالمنى  
لأنك من الكرام (قوله فان تولنى منك الجميل) اى الاحسان والافضال (قوله والا فاني  
عاذر) اى وان لم تولنى الجميل فاني لا اجد عليك في نفسى ولكنى عاذر لك في منعتك لعدم  
تيسر المعطى في الوقت لان كرمك اداك الى خلوك يدك او لتقديم من لا يعذر بالاعطاء (قوله  
وشكور) اى واتى شكور لك على ما صدر منك من غير الاعطاء وهو اصفاؤك لمدحى فان  
ذلك من المنة على ويحتمل ان المراد وشكور لك على ما صدر منك من الاعطاء سابقا  
ولا يمنع من شكر السابق عدم تيسر اللاحق قال بعضهم والذي حصل به الانتهاء  
في المثال جميع اليتين وقرر شيخنا العدوى ان محل الشاهد قوله فاني عاذر وشكور لانه  
يقضى انه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام لقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام  
فهو من قبل الانتهاء الذى آذن بانتهاء الكلام وقرر ايضا ان في اتيان المصنف  
بهذين اليتين تورية لان معناهما القريب ما قصده الشاعر والبعد ما قصده المصنف  
وهو ان كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك بطلب من مولاه ان يقبله منه ويثيبه عليه  
(قوله ما آذن بانتهاء الكلام) اى ما اعلم بان الكلام قد انتهى والذي يعلم بالانتهاء  
اما لفظ يدل بالوضع على الختم كلفظ انتهى او تم او كل ومثل ونسئله حسن الختام  
وما شبه ذلك او العادة كأن يكون مدلوله يفيد عرفا انه لا يؤتى بشئ بعده ولا يبقى  
لنفس تشوف لغيره بعد ذلك مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل  
الدعاء فان العادة جارية بالخير كما في البيت الآتى واعلم ان الانتهاء المؤذن بانتهاء  
الكلام يسمى براعة مقطع (قوله تشوف) اى انتظار (قوله كقوله) اى الشاعر وهو  
ابو العلاء المعرى كذا في المطول ونسبه ابن فضل الله لابي الطيب التنبى قال في معاهد

انحصص ولم ار هذا البيت في ديوان واحد منهما ( قوله يا كهف اهله ) اي يا كهف  
ياؤى اليه غيره من اهله والمراد باهله جنسه بدليل ما بعده والكهف في الاصل الفار  
في الجبل يؤوى اليه ويلجأ اليه استعير هنا للجبا ( قوله وهذا دعاء للبرية شامل )  
الاشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح الشمول بقوله لان بقاءك سبب الخ وحاصله  
انه لما كان بقاءه سببا لنظام البرية اي كونهم في نعمة وسيبها اصلاح حالهم برفع الخلاف  
فبما بينهم ودفع ظم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه كان  
الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم ومراده بالعالم الناس وما يتعلق بهم وانما آذن هذا  
الدعاء بانتهاء الكلام لانه قد تعورف الاتيان بالدعاء في الآخر فاذا سمع السامع ذلك  
لم يشوف لشيء وراه ومثل ذلك قول النبي

قد شرف الله ارضائنا ما كننا \* وشرف الناس انصواك انسانا \*

فان هذا يقتضي تقرير كل ما مدح به بمدوحه فعلم انه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس  
تشوف لشيء وراه وكذا قوله

فلاحطت لك الهيماء سرجا \* ولا ذاق لك الدنيا فراقا \*

وفي ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى ان هذا الكتاب قد ختم وكان مؤلفه يدعو له بانه  
يقي بين اهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه تقع صرف لجميع البرايا وانه متضمن لربيع جميع  
ما صنف في هذا الفن ( قوله وهذه المواضع الثلاثة ) يعني الابتداء والتخلص والانتهاء  
( قوله قد قلت عنايتهم بذلك ) اي للسهولة وعدم التكلف لالتصويرهم وعدم  
معرفة ذلك ( قوله وجميع فوايح السور ) اي القرآنية وخواتمها والفوايح والخواتم جمع  
فاتحة وخاتمة اي ما به اقتناحها وما به اختتامها من جل ومفردات والسور جمع سورة وهي  
جولة من القرآن مشتملة على فاتحة وخاتمة وآي اقلها ثلاث ويقال فيها سورة بالهمز  
وتركه فبالهمز مأخوذة من اسار اذا افضل بقية من السور اى من المشروب وانما  
سميت بذلك لانها فضلة وبقيت من القرآن واما بلاهمز فاصلا من الهموز لكنّها  
سهلت فهي مأخوذة مما علمت على كل حال وقبل انها على الثاني مأخوذة من السور  
وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لاحاطتها بآياتها كاحاطة البناء بالبلد ومنه  
السوار لاحاطته بالساعد وذكر بعضهم ان السورة تطلق على الميزة المرتفعة سميت  
الجملة من القرآن بذلك لارتفاع شأنها من اجل انها كلام الله تعالى ( قوله وارادة على  
احسن الوجوه ) اي آية ومشتملة على احسن الوجوه اي الضروب والانواع التي  
هي مقتضيات الاحوال لقول الشارح من البلاغة حال من الوجوه اي حالة كون تلك  
الوجوه متعلق البلاغة ( قوله واكلمها ) عطف مرادف واتى به المصنف اشارة الى ان  
كتابه قد كمل فهو براعة مقظم ( قوله لما فيها من التفنن ) اي ارتكاب القنن اي  
العبارات المختلفة وهذا علة لعمارة ( قوله واتواع الاشارة ) اي اللطائف

( واحسنه ) اي احسن  
الاتهاما آذن بانتهاء الكلام  
حتى لا يبق للنفس تشوف  
الى ملو راءه ( كقوله بقيت  
بقاء الدهر يا كهف اهله  
وهذا دعاء للبرية شامل )  
لان بقاءك سبب لنظام  
امرهم وصلاح حالهم  
وهذه المواضع الثلاثة مما  
بالغ التأخرون في التأني  
فيها واما المتقدمون فقد قلت  
عنايتهم بذلك ( وجميع  
فوايح السور وخواتمها  
وارادة على احسن الوجوه  
واكلمها ) من البلاغة لما فيها  
من التفنن واتواع الاشارة  
وكونها بين ادعية ووصايا  
ومواعيد وتحميدات وغير  
ذلك لما وقع موقعه واصاب  
محزه بحيث تقصر عن كنهه  
وصفه العبارة وكيف  
لا وكلام الله سبحانه وتعالى  
في الرتبة العليا من البلاغة  
والغاية القصوى من  
الفصاحة ولما كان هذا

المناسب كل منها لما نزل لاجله ومن خوطب به وهذا اى قوله لما فيها من التفنن وانواع  
 الاشارة راجع لفوائح السور وذلك كالتصميمات المفتوح بها واول بعض السور كسورة  
 الانعام والكهف وفاطروسا وكالاتداء بالداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا  
 فان هذا الابتداء يوقظ السامع وينبهه للاصغاء لما يليق اليه وكالاتداء بحروف التهجى  
 كالم وحم فان الابتداء بها مما يحرض السامع ويغتنه على الاستماع الى الملقى اليه لانه يقرع  
 السمع عن قريب وكالاتداء بالجلل الاسمى والفعلية لتكات يقتضيهما المقام تعلم مما تقدم  
 (قوله وكونها بين ادعية) اى دائرة بين ادعية وهذا راجع لقوله وخواتمها فالكلام  
 يحول على التوزيع فوافق كلامه هنا ما في المطول من ان خواتم السور اما ان تكون  
 ادعية كما البقرة او وصايا كما آخر آل عمران يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا واخ  
 (ومواعظ كما آخر اذاززلت او تعجيدات كما آخر الزخرف وآخر الصافات وقوله وغير  
 ذلك اى بان تكون فرائض كما آخر النساء او تعجلا وتعظيما كما آخر المائدة وهو هذا يوم  
 ينفع الصادقين صدقهم الخ او وعدا ووعيدا كما آخر الانعام ورفنا بعضهم فوق بعض  
 الخ وغير ذلك من الخواتم التى لا يبق للنموس بعدها تطلع ولا تشوف لشي آخر (قوله  
 واصاب حمزه) بالهاء المملة والزاي المجمة اى موضعه الذى يليق به والمخزفي الاصل  
 موضع القطع اريد به هنا موضع اللفظ من العبارة على طريق المجاز المرسل والعلاقة  
 الاطلاق والتقييد (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المتن اى وكيف لا تكون فوائح  
 السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه والحال ان كلام الله تعالى الخ ويصح رجوعه  
 لكلام الشارح قبله (قوله ولما كان هذا المعنى) اى ورود فوائح السور وخواتمها على احسن  
 الوجوه واكملها (قوله من ذكر الاحوال والافزاع) اى التى قدتيهم عدم مناسبتها  
 للابتداء والختم (قوله واحوال الكفار) اى كافي اول براءة (قوله وامثال ذلك) اى مثل  
 ذكر الغضب والذم وذكر الاحوال ومماثلها في لابتداء كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا  
 ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وكافي اول القارعة وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وب  
 وقوله سأل سائل بعذاب واقع للكافرين وذكرها في الخواتم كقوله غير المضروب عليهم  
 ولا الضالين وان شئت هو الابر (قوله يظهر ذلك) اى كون الفوائح والخواتم واردة على  
 احسن الوجوه واكلها وقوله بالتأمل اى في معاني الفوائح والخواتم (قوله مع ان ذكر لما تقدم  
 من الاصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة) اى الدالة على وجه الحسن وان لكل  
 مقام خطبا يناسبه وان هذا المقام يناسبه من الخطب كذا وهذا هو المراد بتعار بعضها  
 وتفاصيلها فالمراد بتعاربها الفروع المستنبطة منها ككون مقام كنا يناسبه من  
 الخطب كذا (قوله والقواعد عطف تفسير وقوله التى لا يمكن الخ نفت للاصول  
 والقواعد المذكورة كما هو ظاهر (قوله فانه يظهر بتذكرها) اى بتذكرها من الاصول

المعنى بما قد يخفى على بعض  
 الاذهان لما في بعض الفوائح  
 والخواتم من ذكر الاحوال  
 والافزاع واحوال  
 انكفار وامثال ذلك اشار  
 الى ازالة هذا الخفاء بقوله  
 (يظهر ذلك بالتأمل مع  
 التذكر لما تقدم) من الاصول  
 والقواعد المذكورة في  
 الفنون الثلاثة التى لا يمكن  
 الاطلاع على تفصيلها  
 وتفاصيلها الا لعلم  
 الغيوب فانه يظهر بتذكرها  
 ان كلام ذلك موقع موقه  
 بالنظر الى مقتضيات  
 الاحوال وان كلا من  
 السور بالنسبة الى المعنى  
 الذى يتضمنه مشتملة على  
 لطف الفاتحة ومنطوية  
 على حسن الخاتمة ختم الله  
 تعالى لنا بالحسن وبسرنا  
 الفوز بالذخر الاسنى بحق  
 النبي واله الاكرمين  
 والحمد لله رب العالمين

والقواعد وقوله ان كلام من ذلك اى مما ذكر من الاهوال والافزاع واحوال الكفار  
وامثال ذلك (قوله مشتملة) راعى المعنى فانت وقوله على لطف الفاتحة اى على لطف  
ما اقتضت به وقوله وحسن الخاتمة اى ما اختتمت به والوقوف على ذلك لمن نوراثة  
تعالى بصيرته مثلا سورة براءة لما نزلت بمنابذة الكفار ومقاطعتهم بدت بما يناسب ذلك  
من الامر بقتالهم وعذابهم والتبذال بهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب  
التعريض على اتباع الرسل قبل لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص  
عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فوصفه بما لا عذر لاحد بتمتعه في ترك اتباعه ثم امره  
بالاكتفاء بالله تعالى والتوكل عليه ان اعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه  
الالفاظ من النهاية في الحسن لانها غاية في الطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما نزلت  
لتعليم النعماء بدت بحمد المسؤل ووصفه بالصفات العظام لان ذلك ادعى لقبول  
ثم قيد المسؤل بانه هو الذى لا يكون للفضوب عليهم ولا الضالين اظهارا للاختصاص  
وتعريضا بغير المؤمنين انهم لا ينالون ما كان للداعين (قوله بالحسنى) اى بالحالة الحسنى  
وهو الموت على الايمان لانه يترتب عليها كل امر حسن (قوله بالذخر الاسنى) هو  
بالذال العجوة وهو ما يكون في الآخرة بخلاف ما يكون في الدنيا فانه بالذال المهملة  
\* وقد انتهى ما اردت جمعه والله الحمد والمنة ونسئل مولانا الكريم الوهاب ان يجعله  
خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به كما نفع باصوله وان يختم بالصالحات اعمالنا ويلقنا  
في الدارين آمالنا \* وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم \* قال  
جامعه الفقير محمد الدسوقي فرغ من جمعه لثمانية وعشرين

من شهر شوال سنة الف ومائتين وعشر

من الهجرة النبوية

الحمد لمن نسر طبع هذه الحاشية المفيدة \* المنسوبة الى الفاضل الكامل محمد بن محمد  
هرفة الدسوقي \* اكرمه الكريم بيجزيل لطفه وهيم كرمه \* الفها في ايضاح الفنون  
الثلاثة اعنى علم المعاني والبيان والبديع \* تسهلا لطلاب المعارف ورقائقها وراغب  
الدقائق العربية وحقايقها \* وذلك في ايام من حفظت البلاد في حاية ظله الظليل  
\* حضرة السلطان بن السلطان (السلطان الغازى عبد الحميد خان) ادام المولى  
على هامة دولته عناية نصره وتأيدته بتوفيقه ولطفه \* وذلك

في المطبعة العامرة في اوائل صفر الخير من سنة

سبع وثلثمائة و الف من هجرة

من له العز والشرف



المجلدين يسطيع هذه الحلضية المفيدة \* المنسوبة الى الفاضل الكامل محمد بن محمد  
 عرفة الدسوقي \* اكرمه الكريم يميز بل لطفه وعجم كرمه \* الفها في ايضاح  
 الفنون الثلاثة اعنى علم المعاني والبيان والبديع \* تسهيلا لطلاب المعارف ودقائنها  
 وراغب الدقائق العربية وحقائقها \* وذلك في ايام من حفظت البلاد في حليمة  
 ظله الظليل \* حضرة السلطان ابن السلطان \* السلطان الغازي  
 عبد الحميد خان \* ادام المولى على هامة دولته عنابة نصرة وتأييده  
 بتوفيقه واطفاه \* وذلك في مطبعة ( الحاج محرم اقدمي  
 البوسنوي ) \* سهل المولى اموره الدينوي  
 والاخرى \* وتصادف ختام طبعها  
 في اواخر جاذي الاولى \*  
 لسنة تسع وثلثمائة  
 والفا